

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثالث

من الكتاب المسمى بالتقرير والتصير شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج

المتوفى سنة ٨٧٩هـ على تحرير الامام الكمال بن الهمام المتوفى

سنة ٨٦١هـ في علم الأصول الجامع بين اصطلاح

الحنفية والشافعية رجهما

الله ونفع بهما

CHECKED - 1963

وبهامته شرح الامام جمال الدين الاستوى المتوفى سنة ٧٧٢هـ المسمى بنهاية السؤل

في شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للقاضي البيضاوي

المتوفى سنة ٦٨٥هـ رجهما الله

(تقديمه)

كل من أراد هذا الكتاب من أي جهة كان فليضارب الشيخ فخر الله زكي

الكردي بالجامع الأزهر الشريف بمصر

(حقوق الطبع محفوظة للترجم)

الطبعة الأولى

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولا قعصر المحجة

سنة ١٢١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

الباب الثاني في أركان

إذا ثبت الحكم في صورة
لمستوفى منها وبين غيرها
تسمى الأولى أصلاً والثانية
فرعاً والمستوفى على وجهها
ويجوز التكلمون بدليل الحكم
في الأصل أصلاً والامام
الحكيم في الأولى أصلاً والعلة
فرعاً وفي الثانية العكس
وبيان ذلك في فصلين
(الفصل الأول في العلة)
وهي المعترف بالحكم قبل
المستوفى عرفت به في دور
قلنا أثر فيه في الأصل
وتعريفها في الفرع فلا
دور (أقول شرع المصنف
في بيان أركان القياس
وهي أربعة الأصل والفرع
والوصف الجامع بينهما
وحكم الأصل فإن قيل
أهملتم خامساً وهو حكم
الفرع قلنا لا يابى ألا يمدى
بأن حكم الفرع فرع القياس
فلو كان من أركانه توقف
القياس عليه وهو دور
وفيه نظر فإن فرع القياس
انما هو العلم بالحكم لا نفس
الحكم فلا أولى أن يجاب بأن
حكم الفرع في الحقيقة هو
حكم الأصل وإن كان غيره
باعتبار المحل كما تقدم في
تصريف القياس ثم إن
المصنف لما بين الحكم في
أول الكتاب لم يتعرض

ومن يتوكل على الله
نحوه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

فصل في التعارض

وأشار إلى وجه ذكره بعد خبر الواحد بقوله (وتألفه في الاتحاد) و (هو) أي التعارض لغة (التعارض)
على سبيل التقابل تقول عرض لي كذا إذا استقبلت ما يتعلل بما قصدته ومنه سمى التعارض عارضا لأنه
يتمتع شعاع الشمس وحرارتها من الاتصال بالأرض (وفي الاصطلاح اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى
الآخر) وفيه المعنى القوي كما هو ظاهر (فعل ما قيل) والقاتل غير واحد من شايخنا كغير
الاسلام وأتباعه (لا يتحقق) التعارض (الامع الوحدات) التماثل وحدة الحكم عليه وبه والزمان
والمكان والإضافة والقوة والفعل والشرط وقيل التسع والتاسعة وحدة الحقيقة والمجاز كما
عرف في المنطق ورتبنا إلى الإضافة والجمع إلى وحدتي الحكم عليه وبه إلى وحدة النسبة الحكيمة
كما عرف في المنطق أيضا فالتعارض (لا يتحقق في) الأحكام (الشريعة للتناقض) حينئذ الشارع
منزه عنه لكونه أمارة الجبر (ومنى تعارضا) أي الدليلان (فيرج) أحدهما إذا وجد المخرج له
(أو يجمع) بينهما ما يحمل كل منهما على محمل بطريقة يتحقق (معناه) أي التعارض (تظاهرا) أي
يكونا تعارضا المذكور تظاهرا اقتضاء دليلين (بالمعنى) بالتقدم منهما (لا) حقيقة (في نفس الأمر)
كما أشار إليه صاحب البديع وصدر التريفة (وهو) أي كون المراد بهما هو (الحق) في فرع
عليه قوله (فلا تعتبر) الوحدات المذكور تقيده لأن البتة له صورة المعارضة لاحقية بما استعملها

على الشارع فلا معنى لاختلافه من حيث هو بل هو من حيث العلم بالعارضة التمسك بالكلية في العلم بالعارضة
 المعارضة الواقعة في الشرع وهي ما تكون صورة فقط مع الحكم بانفعالها حقيقة وقوله أيضا (ولا
 يشترط تباينهما) أي الملبين المتعارضين (قوة) لا تكفي بشرط أن لا ينافي بينهما في الوجود
 الاقوى في حكم القدم فلا تعارض في العلم بالامتناع على التعارض حقيقة وقوله أيضا (ويثبت التعارض
 في) دليلين (فقطين واثنتين) أي التعارض في قطعين (محلان) لهما اذ لم يأت تأخر أحدهما
 عن الآخر (أو نسخ أحدهما) بمعارضة الآخر ان لم تأخر أحدهما عن الآخر (لنفسه) أي
 التعارض (بينهما) أي القطعين (واجازة في التبيين) كاذكر ابن الحاحب وغيره وعلم العلامة
 الشرازي ما دام أن يصل بهما وهو جمع بين التبيين في الالفاظ ولا يعمل بشئ منهما وهو جمع بين
 التبيين في طرفي التني أو بعد عدل دون الآخر وهو ترجيح بلا مرجح (تحكم) لبيان هذا التعليل
 بعينه في التبيين أيضا على أن الكلام في صورة التعارض لا في تحققه في الواقع وهي كما توسل في التبيين
 توجد في القطعين وفي القطع والقطي (والريضان) لاحد المتعارضين القطعين أو التبيين انما هو
 (يتابع) أي وصف تابع لذلك الرابع كأي خبر الواحد الذي يرويه عدل عقبه مع خبر الواحد الذي
 يرويه عدل عقبه (مع التمثل) أي تساويهما في القطع والظن لا بما هو غير تابع (ومنه) أي
 التمثل بين الملبين في التثبت السنة (المشهور مع الكتاب) أي من حيث وجوب تبيينه مطلقا
 وتخصيص عموم وجواز نسخه به أو لا يباعي قول الجصاص وان كانت لا تلتزم من حيث كفا
 جاحده على ما هو الحق كالمف في موضعه (فلا يقال النص راجع على القياس) لان رجحان النص
 على القياس بوصف غير تابع فلا محالة بينهما أولا (يختلف طارضا) أي القياس النص (قدم) النص
 عليه فإنه يقال لان المراد صورة التعارض فلا يلزم منه تحقق المائدة بينهما في نفس الامر (اذ حكمه)
 أي التعارض صورة (النسخ ان لم يتأخر) فيكون ناسخا للتقدم (والا) اذ لم يتأخر (في الحكم
 الترجيح) لاحدهما على الآخر بطريقه ان أمكن (ثم الجمع) بينهما ان أمكن اذ لم يمكن ترجيح أحدهما
 على الآخر ان لم يعمل كليهما في الجملة حينئذ أو لم يفتأ كليهما بالكلية (والا) اذ لم يعمل المتقدم
 ولم يمكن ترجيح أحدهما ولا الجمع بينهما (تركا) أي المتعارضان (المعادونهما) من الأدلة (على
 الترتيب ان كان) أي وجد معادونهما بان كان التعارض بين اثنتين فانه ما يتركان في السنة ان كانت
 ولم تكن متعارضة فان لم يوجد ذلك سنة أو وجدت لكن متعارضة فنفي الاسلام ترك إلى القياس
 وأقوال الصحابة ولم يفصح بما يصار إليه أو لا بينهما ولقد اصرح في إشارته إلى ما بعد السنة فليكون
 جهة في حكم المائدة وذلك لحكم قول الصحابي أو القياس الصحيح فقل في الاول اشارة إلى تقديم القياس
 وفي الثاني اشارة إلى قول الصحابي لأن التقديم في الذكر يدل على سبب العناية وفي التوفيق وان كان
 بين السنتين ظليل إلى قول الصحابي ثم إلى الراوي انتهى وعلم شئ المصنف كاستري ثم ظهر ان هذا كله
 فيما يدرك القياس أمافي لا يدرك فقول الصحابي مقدم على القياس انما هو ثم انما ينافي التعارضان
 حيث لا ترجيح ولا جمع بينهما يمكن إلى ما دونهما حيث وجد تعذر العمل بها التناقض بينهما وأحدهما
 عين التلازم الترجيح بلا مرجح لا ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود دليل الذي يعمل به وهو ما
 دونهما فلا يقع العمل بما يحتمل من نسخ ثم انما يصيب المصير إلى ما دونهما حينئذ لان المائدة الحقت
 بما اذا لم يوجد فيها ذلك الدليلان ولا يمكن دليل تعرف بحكم المائدة (والا) اذ لم يوجد دون
 المتعارضين دليل آخر يعمل به أو وجد التعارض في الجمع (فردت الاصول) أي يجب العمل بالاصل
 في جميع ما يتعلق بالمتعارضين (أما) في التعارض (في القياس) اذا وقعت الحاجة إلى العمل
 (فأجاب ما تقدمه) أي أتى بحري المنهج إليه يجب العمل عليه (ان) طلب الترجيح ونظيره أن (لا

قال في ما هو اقهره في بيان الأركان الثلاثة فقال انه اذا ثبت الحكم في صورة لأمر مشترك بينهما وبين صورة أخرى كتبوت الحرفة في التمسك للاسكار المشترك بينهما وبين التبيذ فان الصورة الاولى وهي التبرك في أصل والصورة الثانية وهي التبيذ تنسب فرعا والمشارك وهو الاسكار يسمى علته وجعلها وهذا هو ما يفرق بينهما ونسبها ابن الحاحب عن الاكثرين وقال لا مدى انما لا يشبه لان تعارض النص والحكم إلى المحل والنسب وزمن غير عكس وجعل التكميلون الاصل هو دليل الحكم في الذي سمى أصلا كالتبديل الحال على تحريم التمسك في مثلنا وقيل ان يكون فرعه المقابل له هو حكم المحل المشبه به كتحريم التمسك وفي بعض الشروح أن فرعه المقابل له هو حكم المحل المشبه كتحريم التبيذ قال وهو صحيح أيضا لان فرع الفرع فرع فعلى هذا يتفق الاصطلاحان ولعل المصنف انما أهمل بيان فرعه لذلك وما قاله من الاتفاق ممنوع لان الفرع في الاول هو المحل المشبه لاحكمه وقال الامام القياس مشتمل على أصليين وفرعيين

فالحكم الذي في الصورة
الاولى كضرب الخمر اصل
للعلة التي فيها والعلة ترفع
عنه واما في الصورة الثانية
وهو التيسر فان الامر
بالعكس أي تكون العلة
التي فيه أصلاً للحكم
والحكم فرع عنها وهذه
الاصطلاحات راجعة الى
قولنا الأصل ما يبنى عليه
غيره فاما رجوع
الاولين اليه فظاهر واما
الثالث فان إثبات علة
الحكم في الخبر متوقف على
الحكم لا ما لم يعلم ثبوت
الحكم لا لطلب علة بخلاف
التيسر فان إثبات الحكم
فيه متوقف على العلة
لكن هذا انما يظهر في
العلة المختصة خاصة
(قوله ويان ذلك الخ)
لمابين الاركان الثلاثة
تبيينا اجماليا شاملا في
تبيينها مفصلا فنعقد ذلك
فصلين الاول في تعريف
العلة وبيان اتساقها
وأحكامها والثاني في شرائط
الأصل والفرع وقدم
الكلام على العلة لانها
الركن الاكظم وقد اختلفوا
في تفسيرها فقال الغزالي
العلة هي الوصف المؤثر في
الاحكام بحصل الشارع
لانها وقد تقدم اطلاقه في
تقسيم الحكم وقال المعتزلة
هي المؤثر لانه في الحكم وهو

ترجيح) ولا يقطن لاداء نساقتها الى العمل بل لا دليل شرعي بعد القياس ورجع اليه في معرفة حكم
الحادثة التي هو مشطر الى معرفته والعمل بل لا دليل شرعي باطل وكل من القياسين جهة في العمل بل هو مشطر
الشارع اياه العمل به لا في اصابة الحق لانه عند التباين في حيث الاول وجب ان يثبت ان القياسين غير
يخرج كافي الكفارات ومن حيث الثاني وجب ان يسقطا كافي التبيين لان احدهما مشطرا وهو لا يدري
فوجب العمل من وجه وسقط من وجه فقتلنا بحكم رايه ويعمل شهادة قلة لان لطلب المؤمن فوادبرك
بما هو العمل لا دليل عليه كما اشار اليه على الله عليه وسلم ان توافر اشارة المؤمن فانه يتوكل بنور الله وراه
القرمي ثم اذا عمل باحدهما بالقرمي ليس له ان يعمل بالآخر لتصلر برة التي عمل بها هو الحق عند الله
والا خر خطا في الظاهر فلا يجوز ان يعمل به لا بدليل فوق القرمي كان يبين نص بخلافه لظهور
خطئه حينئذ حيث احتج في المنصوص عليه واذا لم تقع حاجة الى العمل يتوقف فيه وقال الشافعي
يعمل بأحدهما شاملا غير محدود ولهذا اشارة في المسئلة قولنا وانقول واما الروايتان عن اصحابنا في
مسئلة واحدة فتما كالتناق في وقتين احدهما محصية والاخرى لا ولكن لم تعرف الاخيرتهما ودفع
العمل بالقياسين جميعا بان الحق عند الله واحد كما عليه أهل السنة والجماعة فالجمع بينهما في العمل جمع
بين الحق والباطل وهو غير جائز (وقول الصحابي بعد السئلة قبل القياس كلفين فلا يصار عنهما
الى القياس) أي قوله لما ان يكون فيما يمكن فيه الرأى ولا ففما يمكن حل تعارضهما ان ترجح
أحدهما بطريقه فان لم يكن مرجح عمل بأحدهما ولا يصار الى القياس لان علمهم حينئذ عن رأى
لا تسهم الى يتجاوزوا السمع فظهر أنهم اختلفوا عن اختلاف رأى ولا رأى السمع الا القياس فصار
قولا هما كقياسين تعارضوا ولا مرجح وفي ذلك يعمل بأحدهما فكذا هذا فان قيل جاز الى السر الى
القياس فظهر لتاقاس آخر غيرهما قلنا قد علمنا ان اجتهاد الصحابي مقدم على اجتهاد غيره وبغيره كالليل
الراجع بالنسبة الى الرجوع والقياس الثالث يحكموه مرجوحته بالنسبة الى القياسين الذين هما
قولا هما فلا يجوز ان يعمل به أصلاً وايضا يكون الحاصل أنهم اجمعوا على قولين فلا يجوز احداث ثالث
فلا فائمة في المصداق الى القياس عند تعارضهما ولا مرجح غير واقع بل الواقع الاطلاقات المشهورة في
الكتب انه لا يصار في معارضتها الى القياس بل يعمل بأحدهما ذكره المصنف (والجمع في العائين
يحمل كل على بعض) كقولوا المشركين لا تقتلوا المشركين ولا مرجح يحمل الاول على الحشر يبين
والثاني على الفميين (أو) على (القياد) أي على قيد غير قيد الا خر كذا لم يكونوا ذمة الاول وانما
كقوانمة في الثاني (وكذا) الجمع (في الخاضعين) يحمل كل على قيد غير قيد الا خر (او يحمل
أحدهما على الجواز) والا خر على الحقيقة وفي العام والناس ولا مرجح للعام على الناس موجود
(كأن تخرج من تخريم والناس) أي ولا مرجح له على العام موجود (كن اشارة) أي ان تخرج منها
(في الناس) أي قال عليه (في جملة) أي الناس نفسه (والعلم) أي العمل به (فيما لوام) أي سوى
محل الخاص (فيما لم يحصل له) أي من الجمع بين العام والخاص على هذا الوجه (ومن يخص
العامه) أي بالناس (مع اختلاف الاعتبار) لانه في الشافعية تخصص العام بالناس وعلى
الحنفية محل لمنع التعارض اذا تعذرا ترجيح ومعرفة لما تشرى نسخ الا خر ذكره المصنف امار
وجد مرجح العام فقط قدم على الخاص أو الخاص فقط قدم على ما يعارضه من العام (وقد يقال)
أي بظن (تضمن الجمع) بين العام والخاص على الترجيح عند الحنفية (قوله لهم الا مال أولى
من الاموال وهو) أي الاعمال (في الجمع) بين العام والخاص كما هو غير شاف لا في ترجيح
أحدهما على الا خر فافيه ابطال الا خر (لكن الاستقراء خلافه) أي على عدم اطلاق
تقدم الجمع على ترجيح أحدهما فقد (قدم عام استخروا) البول (على) خاص (شرب العرينين

أول الأبل) المقصود به حديثهم وتقدم فخرج الحديثين في آخر البحث الرابع من مباحث العالم
 (لرجح التزميم) لتزب بأول الأبل وهو أوجيف ترجمه الله تعالى (مع إمكان حذفه) أي عام
 استزها البول (على) ما (سوى) بول (ما يؤكل) كذهب إليه مذهبهم مطلقا كحسد واحد
 رجس الله أو لتساوى فقط كذا يوسف رحمه الله (وعام ما سقت) أي فمالت السحاب العيون
 أو كان عينا العشر (على خاص الأوسق) أي ليس فمادون خسة أوسق مدقة وتقدم فخرج الحديثين
 في مسئلة تخصص السبقالة (لرجح الوجوب) لعشر في كل مائة السعاء أو تسع سبائل أو أكثر
 وهو أوجيف (مع إمكان نحوه) أي حل مائة السعاء على ما كان خسة أوسق فصاعدا كذهب
 إليه أبو يوسف وعمد وغيرهما (وكيف) يقدم الجميع مطلقا على اعتبار الرجح منهما (وفي تقديمه)
 أي الجميع مطلقا عليه (مختلفة ما طبق عليه) النقول من تقديم المرجوح على الرجح) وتظهر أن هذا
 بيان الخلفه للألحاق والالكان الوجه القليع أنه قد كان هو الأولى (وتأويل) أخبار (الأحاد)
 المعارضة ظاهر الكتاب (عند تقديم الكتاب) عليها (ليس منه) أي الجميع من المتعارضين ظاهرا
 (بل استحسان حكم التقديم) للكتاب عليها (وقوله) أي الخففة (في تقديم النص على الظاهر تعارضا
 فيملواه الأربع) من التساهل الشكاح لأحرار (أي) قوله تعالى وأحل لكم (ما وراء ذلك) فله
 ظاهر في حل أكثر من الأربع (ومضى الخ) أي قوله تعالى فأنكسوا ما طاب لكم من التساهل وثلاث
 ورابع فانه نص على قصر الحل على الأربع (فيرجح النص) على الظاهر (ويجمل الظاهر عليه)
 أي النص (اتفاق بينهم) أي الخففة (عليه) أي تبي الجميع بعد التجميع وعلى تأويل المرجوح
 بعد تقديم الرجح جملة على معنى الرجح وليس هذا جافا فان الجميع أن يجعل كل على بعض وفيه عدم
 أعمال الرجح في جميع معناه وليس هذا كذلك بل عمل الرجح وهو النص في كل معناه وهو قصر الحل
 على الأربع ثم حل المرجوح وهو الظاهر على هذا يعني قال المصنف (ولو خالفوا) أي الخففة
 هذا الأصل (كثيرهم) ويجعل الجميع قبل الترجيح حتى يصار إليه مع أحدهما راجع أو عرف تأخره
 (منعناه) لأن هذه الأصول ليست الأمن فصرفت العقول فكل أحد أن يدعي سها عطف أو يدل
 به ويدفع غيره أن يمكنه كذا كونه وقوله الأعمال أولى الخ أن أيدع المرجوح منعناه لأنه قضى
 الأصول وسكانه العقول وإن أردت عدم الرجح فقد دم على المصير إلى الحدوث ما قدم ذكره
 المصنف هذا وفي الميزان المخلص من التعارض من وجهين أحدهما يرجع إلى الزك أن كان
 يكن بين الدليلين مماثلة كنص الكتاب وخبر المتواتر مع خبر الواحد القياس وأستبرأوا دمع القياس
 لأن شرط قبول خبر الواحد القياس أن لا يكون ثقة نص من الكتاب والسنة المتواترة الإجماع بخلافه
 وكذا إذا كان لأحد الخبرين من الأحاد أو لأحد القياسين رجحان على الآخر وجه من وجوه الترجيح
 لأن العمل بالراجح واجب عند عدم التيقن بخلافه ولا عبرة لرجوح حقه بالراجح ولكن هذا إنما
 يستقيم بين خبري الواحد بين القياسين لأن كلامهم ليس بدليل موجب العلم وأعمال جبال القن أو علم
 غالب الرأي وهذا يجهل التزايد من حيث القوة وجوه الترجيح فاما بين النصين كتابا وسنة متواترة في
 حق الثبوت فلا يتصور التراجع لأن العلم بينهما قطعي والعلم القطعي لا يحتمل التزايد في نفسه من
 حيث الثبوت وإن كان يحتمل من حيث الجسدا والظهور إذا وقع التعارض في موضع ما كان
 أحدهما محكما والآخر فيه احتمال فالحكم أولى وثانيهما ما رجع إلى الشرط بأن لا يثبت التنافي بين
 الحكمين وتصور راجع بينهما اختلاف المحل والحال والقيد والإطلاق والخففة والمجاز واختلاف
 الزمان حقيقة أو دلالة وبما أنه أن النصين إذا تعارضوا لم يكن أحدهما خاصا والآخر عاما فاما أن لا يكون
 بينهما زمان يصلح للتحقق في انحصار يحمل أحدهما على قيد أحوال أو مجازا ما يمكن وفي العاميين من

من على النص والتشريح
 وقد تقدم إطلاقه أسواقا
 الآمدى وأن الخالج في
 الباعث على الحكم أي
 المشتغل على سكة مصلحة
 لأن تكون مقصود
 الشارح من شرع الحكم
 وقال الإمام أنه المصنف
 للحكم واختاره المصنف
 قال قبل العلم المستطعة
 إنما عرفت بالحكم لأن
 معرفة كونه على الحكم
 متوقف على معرفة الحكم
 بالضرورة فلا عرف الحكم
 به المكان العلم بالحكم
 متوقف عليها وهو دور
 واحتراز في السؤال
 بالمتينة عن النصومة
 فان معرفتها غير متوقفة
 على الحكم لكونها ناشئة
 بالنص وأبى المصنف
 بأن تعرف الحكم بالعلم
 إنما هو بالنسبة إلى الأصل
 وتعرفه بالنسبة للحكم
 بالنسبة إلى الفرع فلا دور
 لاختلاف الجبهه وهذا
 الجواب يترجم من ياد قيد
 في التصريح فيقال إن
 العلم على العرف لحكم
 الفرع أي النصين شأنه أنه
 إذا وجد فيه كونهما
 حكمه وقيل لا بد بعضهم
 على التقييد بهذه الزيادة
 إرادات ضيقة فلهذا
 قال (والنظر في أطراف
 الأولى في الطرق الدالة على

الطبيعة الاولى النسخ
 الفاعل كقوله تعالى في التي
 كيلا يكون دولة وقوله عليه
 السلام انما جعل
 الاستاذان لاجل البصر
 وقوله انما يستمك من علوم
 الاشياء لاجل الهادفة
 والظاهر الامام كقوله تعالى
 هاروا الشمس فان أغصت
 اللثة قالوا الامم للتحليل
 وفي قوة تعالى ولقد ذنا
 بلهم وقول الشاعر
 لولا لوت وابنا للفراب
 لعاقة عجزا وان مثل
 ولا تفر وطيا فانه يحس يوم
 القيامة مليا وقوة عليه
 السلام اتهام الطوائف
 عليكم الطوائف والبائل
 فمأرجة من الله قلت لهم
 أقول النظر المتعلق باله
 مختصر في ثلاثة اطراف
 لان الكلام اما في الطرق
 الدالة على العلية أو في الطرق
 الدالة على ابطال العلية
 أو في أقسام العلية فأما
 الطرق الدالة على العلية
 فهي تسعة الاولى النص
 قال الامدي وهو ما يدل
 بالوضع من الكتاب والسنة
 على علية وصف الحكم
 وسمي المصنف شعاع الامام
 والامدي الى فاعل وهو
 الذي لا يحتمل غير العلية
 وظاهر وهو الذي يحتمل
 غيرها احتمالا مرجوحا
 وفي التقسيم نظرفان

وجه يجعل على وجه يتحقق الجمع بينهما في العامين لفظا يصل أحدهما على بعض ولا آخر على بعض
 آخر أو على القيد والاطلاق وأما ان يكون بينهما زمان يصلح للنسخ بان كان المكلف يتمكن من الفعل
 والاعتقاد ومن الاعتقاد لا غير على الاختلاف فيه فيمكن العمل بالطريقين بالتنازع والتخصيص
 والتفصيل والجل على المجاز في العامين والخاص فأجابنا ان حديث العمل بطريق التخصيص والبيان
 أولى والمعتزلة بالنسخ أولى ومشايخنا واختاروا أن ينصروا لما روي عن علي بن ابي طالب في ذلك فان
 جلاوه على التنازع بحسب العمل به وان جلاوه على التخصيص بحسب العمل به وان لم يعرف على الأمة في ذلك فان
 على أحد الوجهين أو استوى عملهم فيه بان على بعضهم على أحد الوجهين والبعض على الوجه الآخر
 فيرجع في ذلك الى شهادة الاصول فيعمل بالوجه الذي شهد به وان كان أحدهما خاصا والاخر عاما
 فان عرف تاريخا محايلا بينهما زمان يصح فيه التنازع فان كان الخاص سابقا للعام تأخر نسخ الخاص
 به وان كان العام سابقا والخاص متأخرا نسخ العام بقدر ان خاص ويسبق الباقي وان ورد معا كان
 بينهما زمان لا يصح فيه النسخ ينفي العام على الخاص فيكون المراسم العام ما وراه المخصوص وهذا
 قول مشايخ العراق والقاضي أبي زيد ومن تابعه من يدارنا وقالت الشافعية ينفي العام على الخاص
 في الفصلين حتى ان الخاص السابق يكون ميثاقا للاحق فيكون المراسم العام ما وراه بقدر
 المخصوص بطريق البيان وعلى قول مشايخ حنابلة الجواب فيصح كذلك اذا لم يكن بينهما زمان
 يصلح للنسخ لانه لا يندفع التنازع الا بهذا الطريق فاما اذا كان بينهما زمان يصلح فيه التنازع قالوا
 يتوقف في حق الاعتقاد بعمل بالنص العام بعينه ولا ينفي على الخاص وتوجه هذا الاقوال
 مذكورة فيه فلما رجعه من اراد ذلك (ومنه) أي التعارض صورة في الكتاب التعارض (ما) أي
 الذي (بين قرائن آية الايضاح من الجمل) لان كثير وأى عمرو وحجرة (والنصب) للباقي (في)
 أرطلمكم من قولة تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم (المقتضين مسحهما) أي الرجلين كاهو ظاهر
 قرائن الجمل (وغسلهما) كاهو ظاهر قرائن النص (فتخلص) من هذا التعارض (بانه تجوز
 بمسحهما) الغاديا مسحوا المقتدر الدال عليه الواو (عن التسل) مشاكة كافي قول الشاعر
 قالوا اقترح شيئا نجد لك طخه • قلت اطحوا الى جنة وقيما
 فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد (والعطف فيما) أي القرائن (على رؤسكم)
 ولعل قائده التحذير من الاسراف انتهى عنه اذا غلبت امطنة لكونه يصيب الماء عليهم فخطفت على
 المصوح لا للنسخ بل للتبعية على وجوب الاعتقاد كفاية قال اغسلوا أرجلكم غسل خفيفا شيئا
 بالمسح وانما قلت بتجوز بمسحهما عن غسلهما (التواتر القيل عنه صلى الله عليه وسلم) لهما ان قد
 (الطبق من حكمي وصوه) من الصحابة (ويقررون من ثلاثين عليه) أي على غلبه صلى الله عليه
 وسلم عليه بل يريون على ذلك وقد أسعف المصنف ذكر اثنين وعشرين منهم في فتح القدير عثمان
 رواد البخاري ومسلم وعلى رواد أصحاب السنن وعائشة واما النسخ وغيره وان عباس والمغيرة
 رواد البخاري وغيره وعبد الله بن زيد واد السنة وأبو مالك الاشعري وأبو هريرة وأبو أمامة والبراء بن
 عازب واد أحمد وأبو بكر واد البزار ووائل بن حجر واد الترمذي ونسب بن مالك واد ابن عباس
 وأنس رواد المارقطي وأبو أيوب الانصاري وأبو كاهل وعبد الله بن أنس رواد الطبراني والمقدام بن
 معديكرب وكعب بن عسر واليحيى والربيع يفت معوذ عبد الله بن عمر بن العاص واد أبو داود
 وعبد الله بن أبي أوفى واد أبو يعلى ومن حكمه أيضا زاذقة على هؤلاء رواد عبد بن جسد وابن
 عمر وأبي بن كعب واد ابن ماجه ومعاوية واد أبو داود ومعاذ بن جبل وأبو رافع واد ابن عبد الله وغيرهم
 ابن غزبة الانصاري وأبو الدرداء واد حملة رواد الطبراني وعمر واد الترمذي وابن ماجه وزيد بن ثابت

دلالات اللفاظ لا تقيد
 اليقين عند الامام كاتقدم
 غير مرة وايضا قد سدد
 المصنف وغيره في تفسير
 الالفاظ ان الظاهر كميم
 النص لا قسم منه ثم ان
 الفاعل له الالفاظ منها ككفوله
 تعالى في التي كذا يكون
 دولة اي انما لوجب تخميسه
 كي لا يتبادر له الاغنياء بينهم
 فلا يحصل لفقراء منه شيء
 ومنه الاحتمال كذا او من
 اجل كذا كفوله صلى الله
 عليه وسلم انما جعل
 الاستئذان لاجل البصر
 وكفوله عليه السلام انما
 نهيتكم عن اختار الحوم
 الاضاحي لاجل الدابة اي
 لاجل التوسعة على الطائفة
 التي قدمت المدينة في ايام
 التريق والدابة بالادال
 المهمة مشتقة من الدفب
 وهو البراءة ومنه قولهم
 دفقت علينا من بني فلان دافة
 فله الجوهرى ومنها
 ما ذكره في الحصول وهو
 قولنا لعله كذا اولسب او
 لسوزا ولوجب واهمله
 المصنف لانه معنى لاجل
 ومنها اذن وقد سدد كرهاين
 الخائب واما الظاهر فثلاثة
 الالفاظ احدها الام كفوله
 تعالى اقم الصلاة لولولك
 الشمس فان اهل اللغة قد
 نصوص على انه لتجسس
 وقوله في الالفاظ تنج واما

رواه الفاروقى قبلت الجمل في جملته ولا يخفى وباب الزيادة في شرح المستقرى ثم المراد اتفاق الجمل
 التعريف الذي يتبع الفعل في اسمهم على الكذبين الصابية على نقل غشلهما عنه معنى الفعليه وسلم ثم
 اتفاق الجمل الفقير الذين هم هذه المناهضة التي تلي ذلك عن الصابية وهم جواسيس الخيوليس
 معنى التواتر الا هذا (وواتر) أي والتواتر غشلهما (من الصابية) أي لاخذنا غشلهما عن
 بلناوهم ذلك عن بلهم وهكذا الى الصابية وهم اخذوا بالضرورة عن صاحب الوجود فلا يحتاج الى
 ان يتولى فيه نص معين ثم السمع في المسح المقدر لها في الالفة متفق اتفاقا فمعين يجوز فيه ما عن
 الفصل لا مكانه والبناء الدليل اليه (وافعال ابن الجاحل عن الجاورة) أي عن ير الارجل
 بالجياورة لقوله رؤسكم (اذليس) الجربا (فصحا) أي قال لم بات في القصر ان ولا في كلام فصيح
 (يتقارب الفعلين) أي امصوا واغسلوا (وفي مثله) أي تقارب الفعلين (تخلف العرب) الفعل
 (الثاني) وتطعن متعلقة على متعلق (الفعل الاول كله) أي متعلق الفعل الاول (متعلقة) أي
 الفعل الثاني كقولهم متعلقا سببا وحرما وعطفها بنا واما اذا اصل ومعتقلا رعا وسبقها ما باردا
 فحذا وعطف متعلقه ما على متعلق ما قبلها والالفة من هذا القبيل أي امصوا رؤسكم واغسلوا
 ارجلكم فحذا وعطف متعلقه وهو ارجلكم على متعلق الاول وهو رؤسكم فبعد الاغسله
 عن المناقشة في انه ليات في القرآن ولا في كلام فصيح وقوعه في محو قوله تعالى عذاب يوم اليم وحور
 عين في قسرة اجزة والكافي في غير ذلك وفي انه لاحذف في التنزيل المذكورين بل ضمن متعلقا
 معنى حاملا وعطفها معنى انتم والتم على هذا صفة عطفها ما باردا وتنبأنا الزم بقوله طرفة
 * له اسبب تري به الماوع الشجر * (غلط) منه وهو خبر انفصال (اللابيد) هذا منه ما قدمه
 من الخسروج عن الجهورية في القرآن (الافى اخذوا عرابها) أي الا ان كان اعراب المتعلقين
 المتعلقين من نوع واحد كما ذكر في عطفها وسبقها (ولست الاية منه) أي مما تحذف فيه اعراب
 المتعلقين المتعلقين بل هو متعلق في الالفة على ما ذكرنا من ان يكون الارجل منصوبة لانه مفعول اغسلوا
 لمحذوف غير ترك الى البحر الذي هو المائل لاعراب الرؤس (فلا يخرج) جرها (عن الجوار)
 يتردد في كنهها بعد موقعه (واقبل) أي وما في التلويح علاوة على ما تقدم أولا (ن الفصل
 المسح) وزيادة (اذلا سلة) وهي معنى الفصل (بالاصابة) وهي معنى المسح (فبتنظمه) أي
 الفصل المسح (غلط بأدى تأمل) لان الفصل لا يتنظمه واعيان تنظم المعنى الاعمال فتقول بينهم ما هو
 مطلق الاصابة وهي انما تسمى منه اذ الارجل مسبلان (ولو جعل) الفصل (فيهما) أي الرجلين
 بالهطف (على وجوهكم في القراءتين وقد كان حق التنب كاهوا احدهما لكون العطف عليه
 كذلك لكنه كاهل (والجرب) لا رجلكم (البوار) لرؤسكم (عورض بان) أي الجرب (انهم)
 بالهطف (على رؤسكم والتعب) بالهطف (على الجرب) أي على رؤسكم كاهوا اختيارا لمختفين من
 الحجة فان جعله التعب (وبن جيم) حسنا (بانه) أي العطف على الجمل (قياس) مطرد يظهر
 في الفصح واعراب شائع مستفيض مع ما فيه من اعتبار العطف على الاقرب وعدم وقوع الفصل
 بالاجنبي (لا الجوار) فانه في العطف اذا دخل على الشائع المطرد حيث أمكر متقدم على الشاذ
 (و) منه ما بين (قراءات الشاذ في يظهر) لحزوه الكافي وعاصم في رواية ابن عباس من قوله
 تعالى ولا تقرأوهن حتى يطهرن (المانعة) من قربائهن (الى الفصل والتخفيف) فيه السابقين
 المانعة من قربائهن (الى الطهر) أي الانتطاع (فصل قربائهن) أي الاعتدال (بالجل)
 الذي انتهى ما عرضه من الحرمة ففصل ثالث أي مختص من هذا التعارض يحمل قراءة التشديد
 (على ما دون الاكثر) من مدة الحضي الذي هو المعتدل التنا كد جابب الانتطاع به واما يقوم

لا يمكن فاعلا احتمال المثل
والاختصاص وغير ذلك
من المعاني المذكورة في علم
النحو فان قيل لو كانت
اللام لا تطبل لم يستعمل
في الایم فيه التعليل
كقوله تعالى واقتدر انا
لجنتهم فان جهنم ليست علة
في الخلق وكقول الشاعر
هـ مالت ينادى كل يوم
لدا الموت وابو الطراب
فان الموت ليس علة للولادة
وكذلك انما ليس علة
لقبانه بل الایم هنا العاقبة
يعنى ان عاقبة البناء
انحراب وعاقبة الولادة
الموت وعاقبة فكثير
من الخلق فان جهنم واجب
المصنف فانما كانت كونها
لتعليل وتقدر الجمل
عليه ههنا كان جعلها على
العاقبة مجازا فانه خبر من
الاشارة ووجه العلاقة
ان عاقبة التي مغربة
عليه في الحصول كترتب
العلة الناقصة على معلولها
فقوله والظاهر مبطون
على الصاطع وقوله
اللام اما بدله من مبتدأ
وخبره مخوف تقديره
فانه الایم وان واليه وقوله
ايضا في قوة أى واللام في
قوة تعالى وقول الشاعر
لعاقبة مجازا الثاني من
أفلم الظاهر ان كقوله

مقامه على تقدير عدم ملتزمهم معاودة افعلم فانه ينقطع نازة ويدأخرى الوقت صالحه (وهذه) أى
قراءة التصنيف (عليه) أى على أكثر من ذلك لانه لا يتطوع بيقين وحكمة القربان انما كانت
باعتبار قيام الجليص فلا يجوز تراخيها الى الاغتسال لا دائما الى جعل الظهر جليصا وابطال التقدير
الشرعى ومنع الزوج من حق القربان دون العلة المنصوص عليها وهو الاذى والكل غير جائز فان قيل
انما يتم هذا الخاص أن لو قرئ فاذا ظهر بالتصنيف كقارئ فاذا ظهر بالتصنيف يكون التصنيف
مواقفة التصنيف والتقدير مضافا للتقدير ولم يقرأ فثبت أن المراد الجمع بين الظهر والاغتسال بالقرائين
أوجب بالمتبع وليس المراد الجمع بينهما فاعلم المذكر ان المراد بالآية المنوع فحصل فاذا ظهر في حق
يظهر بالتصنيف على ظهره بالتصنيف ايضا (وتظهر بمعنى ظهرن) غير مستنكر فان فعل بمعنى بمعنى
فعل من غير أن يدل على صنع (ككسب) وتقتل (في صفاته تعالى) الاذ لا يرد به صفة تكون باحداث
الفعل (وتبين) بمعنى بان وتظهر (محافظة على حقيقة يظهر بالتصنيف) وأورد بزم من هذا التبعين
المشترك ان كان يظهر حقيقة في الانقطاع كافي الاغتسال والجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان مجازا
في الانقطاع ودفع بالمتبع لان ارادة الانقطاع حال اختيار التصديق وهو في هذه الحالة ليس بمعنى
غيره وارادة الاغتسال حال اختيار التصديق وهو في هذه الحالة ليس بمعنى غيره والحال لا يتبعان
الا بقرأ بهما في حالة واحدة فلا جمع بينهما من شرطه اتحاد الحالة ولم توجد (وكلاهما) أى
المحملين المذكورين (خلاف الظاهر) كما رأيت (لكنه) أى جعل قراءة التصنيف على يرد
الانقطاع على الأكثر (أقرب) من جعلها على الاغتسال (اذ لا موجب) جعلها على ذلك (تأخر حق
الزوج) في الوجه (بعد الاغتسال) بارتفاع العارض (المتابع) من ذلك وهو الجليص (مع قيام المبيع)
وهو الجليص الاصلى السابق قبل عروض هذا المحرم بخلاف جعلها على الاغتسال فانه وجب ذلك
فاقول بان ذلك الحمل متعين أحق من أنه أقرب ثم هذا جمع من قبل الحال كما يخصصه بالمصنف
(و) منه (يعنى أبى القو) في الجيوسى عند أصحابنا وأجد المصنف على أمرين أن كمالا وهو
بمخالفة وعند الشافعى وأجد في رواية كل من صدرت عن غير قصد في الماضي وفي المستقبل (تقد
أحدهما) أى لا يؤخذ كما قلناه بالقو في أبحاثكم ولكن يؤخذ كما كسبت قالوكم (المواخذة
بالتفوس) وهي الخلف على أمر ماضى أو حال يتجدد الكذب (لانها مكتوبة) أى مقصودة بالقلب
(والأخرى) أى لا يؤخذ كما قلناه بالقو في أبحاثكم ولكن يؤخذ كعبادة (دم الامعان) (عدمه)
أى أن لا يؤخذ بآيات التفوس (اذ ليست) التفوس (مقصودة) لان المقصد قول يكونه حكم في
المستقبل كالبيع ونحوه وقد قوبل بالقو فيكون القو الخالية عن الفائدة والقو به. ذا المعنى ثبت
قال تعالى لا يسمعون فيها القوا واذموا بالقو ورا كما (فدخلت) القوس في هذه الالة (في
القو لعدم الفائدة التي قصدت ليلها) شرعا وهي تحقيق المدد والمدد في القوس لا يتصور فيها فلا
يكون مؤخذ بها (وترجت) القوس (منه) أى من القو (في) الآية (الأخرى) (دخلت)
في المكتوبة (بشمول الكسب اياها) أى القوس فيكون مؤخذ بها (وأطدت) ههنا الالة الأخرى
(ضدية) حكم (القو) وهو المواخذة (الكسب) أى لأن حكم القو عدم المواخذة (قو)
أى القو هنا (السو) فتعارضت القوس حينئذ (والخلص) من هذا التعارض (عند الخفية
بالجمع) بينهما (بان المراد بالمواخذة) الثانية للقوس (في) الآية الأولى (المواخذة) (الأخرى)
وهي العقاب (وفي الثانية) أى المراد بالمواخذة المنفية عن القوس في الآية الثانية (المواخذة
المنوية بالكفارة) فتعارضت المواخذتان فلا تعارض (أو) المراد بالقو في الآيتين الخالية عن
القصد بالمواخذة (فهما) أى الآيتين (المواخذة) (الأخرى) (والقوس في المكتوبة لا في

المعقودة ثلاثة الأولى أوجب كلاً واخذ على القموس (و) الآية الثانية كذا كذا القموس (وهي) أي القموس (ثالثة) وعلى هذا شرع صدر الشرع فان قيل قوله تعالى حكما عقبيه لم يؤخذ على الواخذة التي هي الكفارة انما هي في الدنيا والتمتة بالآخرة اعلم ان الواخذة كذا هي الضابط جواز الائم اجيب بالنع بل هو بتبعه على طريق دفع الواخذة في الآخرة (أي يؤخذ كفي الا تترجعا عقدتم) أي اذا جعل الائم باليمين المتعقده (نظر في دفعه) أي النفل الذي هو الواخذة على المعقودة الحائنة فبالإيجاف الحش (وقد اعطاهم) عشرين ما كين الخ وكذا فيما يجب فيه الحش قال المصنف ووجه الواخذة في هذا ما تضمنه من سوء الأدب على الشرع فانه لما حرم تعالى الخمر خلف لبشر بها فقد بالغ في المكارة على فقد مخالفة فان لم يفعل حتى سلم من انكار نكاح النبي بقوله اقدمه على اليمين على فعل ما نهى عنه دفعه الله عنه كما وفضلا بالكفارة فصار الحاصل من الآيتين انما ثبت القموس على الواخذة على القموس والمعتقد في الآخرة تدفع الواخذة من المتعقده شرع الكفارة فثبت القموس مسكوتاً عنها في ذلك فلم يشرع الكفارة بها فاستنارة (واضح الاول) أي الفاعل بان المراد بالواخذة في الأولى والاخرية وفي الثانية التوبة فلا تكون القموس واسطوخ القموس والمتعقده (بان القموس لا يؤخذ بكذا لكن) يؤخذ (بكذا عدم الواسطة) أي كون الشافعي بلا الاول من غير واسطة بينهما كافي التوقيع فلو كانت الواخذة قيمة الواخذة الاخرية بقرن كون الواخذة في الآيتين واحدا قلت وهذا ظاهر الورد على ان المراد بالواخذة الاخرية ما لا يؤخذ الواخذة مطلقا عقوبة كانت أو كفارة فلا لا منه حشد لا يمكن دخول القموس في النفلانها كبر متحصنة نطق الحديث الصحيح هو اليمين القبولية كذلك في الآية الأولى في المعقودة لاهما توجب الكفارة ولا كفارة في القموس لما أخر جاحد بسند صحيح ابن عبد الهادي يجهو عن رسول الله من الله عليه وسلم جس ليس له كفارة وكمنه ويمن صارة يقطع عما لا يفيق الى غير ذلك وكل من قال لا كفارة في القموس لم يفصل بين اليمين الصارة أي المصورة على مال حشد باو بين غيره وهي المضي بالانها مصبور عليها أي محبوس (وهذا الشافعي) المراد بالواخذة (تيمما) أي الآيتين الواخذة (الغريبة توهي) أي القموس عنده (داخلة في المعقودة) بناء على حل العقد على عقد القلب كقول الشاعر • عقدت على قلبي بأن يكتم الهوى • (كا) هي داخلة في المكسوبة فلا تعرض ودفعه) أي دخولها في المعقودة كما اشار اليه غير واحد (بان حقيقة العقد بغير القلب) أي بان فيه عدولا عن الحقيقة بغير ضرورة لان المقدر يتى بالتالي وذلك حقيقة في العقد المصطلح بين الفقهاء لمافيه من ربط أحد الكلامين بالآخر وربط الكلام بعمل الحكم ان كان الكلام واحدا وعزم القلب لا يرتبط بشي لانه لا يوجد حكما فإطلاق اسم العقد عليه محذور لا يوجب العقد فلا تكون القموس معقودة حقيقة بل محذور ثم دفعه متداخرا (فدفعتم) مبنيما للقول (أنه) أي العقد (أعم) من أن يكون في الاعيان أو المعاني (يستند الى الاعيان افراد) به (الربط) لبعضها بعض (والى القلب فزمره) أي قوا به عزم القلب (وكثر) إطلاق عزم القلب على هذا المعنى (في اللغة) وفي التوقيع على أن عقد القلب واعتقاده بمعنى ربطه وجعله ثابتا عليه أشهر في الفقهاء العقد المصطلح في الفقه فانه من محترحات الفقهاء واجيب بان العقد بمعنى الربط وان كان حقيقة في الاعيان الا أنه في عرف الشرع صار حقيقة شرعية في قول يكون له حكم في المستقبل لارتباط بينهما كليل عليه قوة تعالى أو ذوال العقود لان الامر بالبقاء لا يضل الا بالحكم في المستقبل فلا يمارى الى غيره الا عند تعذر ذلك ولم يشعر (بل) الأولى في الجواب أن يقال (الظاهر) أن المراد بالواخذة (في الآية الأولى) الواخذة (الاخرية الاضافة الى كسب القلب) كما اشار اليه صدر الشرع وماذا لا يعرفه بالقصد

عليه السلام في حق المقيم
الذي وقفته تامة لا تقربوه
طبيقاته يعيشون القائمة
طوبيا فانقول هذا الكلام
مخالف لما سأل في التوقيع
الاول من انواع الايمان
قد مثل له هو الامام بهذا
المثال بعينه على عكس ما
قرءه هنا فالجواب ان
المثال فيه جهتان جهة
تدل على التعليل بالمرجح
وهي ان وجهة تعل عليه
بالايمان وهي ترتيب الحكم
على الوصف بالقاضح
التمثيل بالمتص تارة
والاعاءة اخرى قال التبريزي
في التقيج والحس ان
لنا كيد مضمون الجلة ولا
اشعارها بالتعليل ولهذا
يجس استعمالها ابتداء
من غير سبق حكم الثالث
الباء كقوله تعالى فمراجعة
من الله لتعلم اي سبب
الرجعة لتعلم قال في
الحصول وأصلها الايمان
ولكن السلفا اقتضت
وجود المعلول حمل فيها
معنى الايمان فحسن
استعمالها فيه مجازا وهذا
الكلام صريح في أنها
لا تحمل عننا الاطلاق على
التعليل وحيث لا تكون
ظاهرة فيه وهذا هو
الصواب وزاد ابن الحاجب
على الثلاثة قولنا ان كان
كذا وكذلك ترتيب الحكم

على الوصف قال (الثاني)
 الأعيان وهو خمسة أنواع
 الأول ترتيب الحكم على
 الوصف بالذات يكون الفقه
 في الوصف أو الحكم وفي
 لفظة الشارع أو الراوي
 مثله السارق والبارقة
 لا تصرف وطيا في ما ع
 خرج من فرع ترتيب الحكم
 على الوصف يقتضي العلة
 وقيل إذا كان مناسبا لثانها
 لو قيل أكرم بالجاهل وأهن
 العالم فليس مجرد الامر
 فانه قد يحسن فهو ليسبق
 التعليل قبل الدلالة في هذه
 الصورة لا تستلزم دلالة في
 الكل قلنا يجب دفعا
 لا شرا في (أقول الأعيان)
 قال ابن الحاجب هو ان
 يصرف وصف بحكم لو لم
 يكن هو أو تطهره التعليل
 ان كان بعيدا وقال غيره هو
 ما يدل على علة وصف
 بحكم واسطة في يتم
 القرائن ويسمى بالنسبة
 أيضا وهو على خمسة أنواع
 الأول ترتيب الحكم على
 الوصف واسطة القام هو
 أن يترك حكم ووصف
 وتدخل الفاء على الثاني
 منهما سواء كان هو الوصف
 أو الحكم وسواء كان من
 كلام الشارع أو الراوي
 حصل منه أربعة أقسام
 الأول أن تدخل الفاء
 على الوصف في كلام

وعنده في المؤاخذة المنسوبة في بعض الصور كما في حقوق العادة لا يصار إليها عند عدم الدليل على أن
 الفهم من كبرية متحصلة لا تناسب التكفارة لما بين العباد والعبودية فانه قد ورد ذلك في حقوق الله لاسيما
 الحقوق المأثورة بين العباد والعبودية وقال غير واحد من المحققين لا يسلط على المطلق تصرف في
 الكامل والاخرية هي الكمال لان الاخرية خلقت للجزاء كما يشهد به قوله تعالى اليوم تجزى كل نفس
 بما كسبت فتجزي في نفسه على وفق عملها بخلاف الدنيا فلهذا ابتداء عقيدة مؤاخذة بها المبيع بحياة
 تطهيره وقد نعلم العاصي به الاستدراج على أن المؤاخذات في الدنيا شرعت بسبب نفعها في ضرر تكون
 زواجر فيها أصلا فلا تنمض مؤاخذة خلق الله وانما تنمض في الاخرة فلا يمكن الحكم الثابت في
 أحد النصفين الحكم الثابت في الاخرة فيلزم التدافع (وهذا) الجمع بين مضمون هاتين الآيتين (جمع من
 قبل الحكم) باختلافه فيما (ومنه) أي بالجمع من قبل الحكم (توزعه) أي الحكم بان يجعل
 بعض أفراد الحكم ثابتهما بالليلين ومضاهما بالآخرة (كقصة المدعي بين الشئتين) أي
 مدعى كل منهما ما يكلا بمجنته (ومائيل) أي قيل هذا الجمع وهو الجمع في قرأني التشديد والتخفيف في
 حتى يظهر هو (من قبل الحال) فانه قد جعل احدهما على حالة والأخرى على حالة كالأرباب وغيره
 صدر الشرع به بالحل (و يكون) الجمع بينهما (من قبل الزمان) سر مجازة في التاخر لاحدهما من الاخر
 كقوله تعالى (وأولات الاحمال) أجلهن أن يصف من حملهن وقوله والذين يشرفون عليكم ويذرون
 أزواجاً يرتصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فان بينهما تعارضا في حق الحمل المتوفى عنها زوجها وجمع
 الجاهود بينهما بل وأولات الاحمال الآية (بعدوا الذين يشرفون) الآية كالمع عن ابن مسعود وتقدم
 تخريجها في البحث الخامس في التخصيص (أو) يكون من قبل الزمان (حكما للحرص) أي
 كتفديده (على المبيع) لظهوره (اعتبارا) أي للمعصم (متأخرا) عن المبيع (كلا لا يكرر
 النسخ) على تقدير كون المحرم مقدما على المبيع (ينفعني أصالة الاباحة) فان المحرم حينئذ يكون
 ناسخا للأباحة الأصلية ثم المبيع يكون ناسخا للمعصم بخلاف تقدير كون المحرم متأخرا مع القول بأصالة
 الاباحة فانه لا يكرر النسخ لان المبيع وارد لا يفتأ حينئذ المحرم ناسخا له والاصل عدم التكرار وتقدم
 ما في أصالة الاباحة في المسئلة الثانية من مثلي التزل في فصل الحكم من البحث والقصر في طلب
 غنة (ولانه) أي تقديم المحرم على المبيع (الاحباط) لان فيه زيادة حكم وهو يسيل الزواب بالانتها
 عنه واستحفا في العقاب الاقدام عليه وهو يتقدم في المبيع والاختصاص بأصل في الشرع
 ذكر خمس اشعة السرخصي وعن ابن ابي ابي هاشم أنهم ما يرا حان ويرجع المجتهدين إلى غير هذين
 الادلة كما عرفت في الما ينقد بعضهم على بعض ثم امتد هذا الما وروى في تحريم الضرب وابطاحه ان في سنن
 أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل لحم الضرب وروى أحمد والطبراني وأبو يعلى
 والبخاري رجال الصحيح عن عبد الرحمن بن حنبل قال كلعن النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ففرزنا
 أرضا كثيرة الضباب فأصابتنا فاذبحنا فبينما القدر رقت بي ما خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ان أمتمن في اسرائيل فقد تواتى أخاف أن تكون هي فأكفوها فأكفوها كفاهاها والبيع وروى
 الجماعة الا الترمذي عن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم اليه ضب فأهوى يده اليه فقبل هو الضب
 بالرسول الله ففرغ يده فقال خالما حرام بالرسول الله قال لا ولكن يكن بأرض قوي فأجذني أعانه قال
 خالد فاحترق فأكلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف بيني فتعارض المحرم والمبيع فجعلنا المحرم
 آخر الما قلنا من تقليل معنى النسخ فليجبه كل طعنا في شرع الاخر معجوب بهذا (ولا يقدم
 الاجبات) لامر عارض (على الثاني) كذا ذهب اليه الكرخي والشافعية (الان كان) النسبي
 لا يعرف بالدليل بل كان (بالاصل) أي ينفعني على عدم الاصل فان الاثبات يقدم عليه حينئذ

(كريمة) منبت (زوجه) لان عديته كانت معلومة فلاخبارهم أي بعديته كافي الصيحين
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خيرها وكان زوجها عبدا (بالإسمل) أي من علي أن وقتها لم يتغير
فهذا الذي لا يدركه عيانا بل يتاعلى ما كان له من ثوبتها والاحبار بحريته كافي الكتب الستة أنه كان
سراحين أعفقت اثبات لامر عارض على ما ثبت له أو لامن الرقة فيقدم عليه لاستشهاده على زيادة علم
لمست في التقي السد كور فلا جرم أن ذهب أصحابنا إلى ثبوت خيار العتق لها عبدا كان زوجها أو سوا
خلافهم فيها إذا كان سوا (فان) كان النسبي (من جنس ما يعرف بدليله عروضة) أي الأجاث
لتساويهما (وطلب الجميع) لاحد هيا وجه آخر (كلا حرام) في حديث ميمونة رضي الله عنها
أي ما في الكتب الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم زاد الضاري
وفيهما وهو حلال وماتت بسرف وفي رواية للسائي تزوج نبي الله ميمونة وهو محرم مان فله (نفي)
لامر عارض وهو الاحرام على الاصل الذي هو المخل (بدل عليه هيئة محسوسة) من الضرب ورفع
الصوت بالتلبية (فساوى رواية) مسلم وابن ماجه عن يزيد بن الاصم حديثي ميمونة أن النبي صلى
الله عليه وسلم (تزوجها وهو حلال) قال وكانت خالتي وشالة ابن عباس وزاد فيه أو على بعد أن
رجع لمن مكه ورواية الترمذي وابن خزيمة وابن حبان عن أبي رافع تزوج النبي صلى الله عليه وسلم
ميمونة وهو حلال وفيهما وهو حلال وكنت الرسول بينهما (ودرج نفي ابن عباس على) اثبات (ابن
الاصم وأبو رافع) بقوة السند وضوحها بالنسبة إلى حديث أبي رافع فقد قال الترمذي لا نعلم أحدا
أسند غير هذا عن مطر يعني عن ربيعة عن سليمان بن يسار قال ابن عبد البر وهو غلط منه لان
سليمان ولد سنة أربع وثلاثين ومات أو رافع قبل عثمان يستين وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة
خمس وثلاثين فاعلم أن ابن روي عنه قال شيئا لما حظ رواد الطبراني في طريق ابن سلام من المفسر
عن مطر موصولا لكنه خاف في اسناد فقال عن عكرمة عن ابن عباس فوههم من وجهين والمحمول
عن ابن عباس تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم انتهى ومطر ضعفه يحيى بن سعيد وأحمد بن
قال الطحاوي لا يخرج بحديثه عندهم بضبط الرواة وفقههم وخدوما ابن عباس إذا نهى له فقاهه
وضبطا واتقانا ولما قال ابن دinar قهرى وما يدري ابن الاصم أعراى أو على صفه أمجه مثل ابن
عباس وقال الطحاوي الذين ردوا أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أهل علم وثبت من أصحاب
ابن عباس مثل سعيد بن جبير وعطاء وطاوس وجماعة وعكرمة وجابر بن زيد وهو لا حكمه ففهموا والذين
نقلوا عنهم عمرو بن دينار وأبو السخاني وعبد الله بن أبي نجيم وهو لا أئمة يقتدى رواياتهم إلى غير
ذلك (هذا بالنسبة إلى المخل الا لا حرام) (وأما على إرادته) المخل (السلب) على الاحرام
(كأى بعض الروايات) أي ما فوق طامان عن سليمان بن يسار قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم
أباز عن مولاه وهو حلال من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
قبل أن يخرج وفي معرفة الصحابة للسجستاني قبل أن يحرم (فان عباس منبت ويزيد) بن الاصم
(نافي الجميع) حديث ابن عباس (بذات المتن) ترجع المبت على الباقي (وطا عروضة) أي نفي
يزيد اثبات ابن عباس لمكون نفي يزيد ما يعرف بدليله لانه المخل تعرف بالليل أيضا وهو هيشه
الحلال (فما قلنا) أي فالجميع حديث ابن عباس بما قلنا من قوة السند وقوة الراوي ومزيد ضبطه
فترجم قول أصحابنا بما وجدنا من كاح الحرم والمحرمة حالة الاحرام على قول الأئمة الثلاثة بعدم الجواز
(وعرف) من هذا (أن الثاني راوى الاصل) أي الحالة الاصلية للزوجه بالنسبة إلى ما كان
المنبت هو الراوى لفعالة العارضة على تلك الحالة الاصلية (فان أمكا) أي كون النبي شاء على القليل
وكونه ينما على العدم الاصل (كجبل الطعام وطهارة الماء) فان كلا منهما (نفي يعرف بالليل) بأن

في جسدته وكرام الله عليه لو غسلناه بما جاء به الماء أو بما جاء به السيل ما ترك نجاسة وملا به أحد جسمي لم
 يقبضه أصلا ولم يشاهد وقوع نجاسة فيه (والاصل) بأن يستعمل أن الأصل في الذوخة الطهر
 ولم يعلم ثبوت حرمته فيكون في الماء الطاهر ولم يقع نجاسة فيه (فلا يعارض) الأخبار بما (ما)
 أي الأخبار (ببرئته ونجاسته ويعمل بها) أي لم يلج في الطعام والطهارة في الماء (أن تستعمل)
 السؤال) للغير من مستعمله لأن الاستصحاب وإن يصلح دليلا يصلح به ما يخرج الخبر الثاني به (والا)
 إذا لم يستعمل السؤال للغير من مستعمله (مثل) الخبر (عن مبنه) أي مبنى خبره (فعل يقتضاه)
 فإن عملنا بالخبر نظاهر الحال من أن الأصل في الشاغل دليل فلا يعارض الخبر والمثل كان مثل الاستصحاب
 الحرمة والنجاسة أولى لا يمتنع عن دليل فلا يعارض الخبر والمثل كان مثل الاستصحاب
 فيقع التمسك في غرض العمل بالأصل لما ذكرنا (ومثل الحنفية بغير الأصول) لم تلحق التعارضين
 إذا لم يكن معه هذا دليل بدار اليه (مسؤولا لحد) أي اليقين من الماء الذي شرب منه في الاله
 (تعارض في حل له وحرمة المستعملين للطهارة) أي سوره (ونجاسته لا تبار) في الصحيحين عن
 جابر بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر
 صلاحته فلهذا إذا لم يكن لكرامة آية الصلوة ولها من هذا القليل فيكون نجسا وإذا كان نجسا
 كان لعينه نجسا لأنه يجلب السم وهو يخالط الماء فيكون نجسا وفي سنن أبي داود عن غالب بن أبي
 قال أصابتنا غمامة لم يكن في ماله شيء أعلم أهل الأنبياء من جرو قد كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم
 الجمل الالهية فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أصابتنا السمكة ولم يكن في ماله ما أعلم
 أهل الإيمان جروا وإن حرمت لحوم الجمل الالهية فقال أعلم أهل من سبعين حرك فاحموا من
 أجل جوار القرية وهذا يدل على طهارتها إذا كانت حلالا كانت طاهرة وإذا كانت طاهرة كان سورها
 طاهرا لأن ألعاب الخطية بطاهر (فقر حديث التوضي) أي بسوره على ما كان عليه من الوجود
 (وطهارة) أي السورة على ما كان عليه الماخيل مخالطة العلبه قال المصنف (ولا يخفى أنه) أي
 تقرير الأصول (حكم عدم التبرج) لكن وجه الحرمة على الإباحة إذا تعارضنا كما تقدم أنفا
 فينبغي أن ترجح هنا أيضا الحرمة الواجبة للنجاسة وكيف لا وحديث النصيريم صحيح الاستناد والمثل
 اضطراب فيه محدث الإباحة مضطرب الاستناد كره البني ثم النووي ثم المزي ثم الذهبي فلم يوجد
 ركن المعارضة على أن في دلالة على الإباحة مطلقا نظرا فإن القصة تشير إلى اضطرابهم ومن ثمة قال
 البني وإن صح فاعلموا حرمه عند الضرورة وأيضاً موصرح بتأخره عن حديث النصيريم فلو صح
 فقد الإباحة مطلقا لكان ناسخا للنصيريم موجباً للطهارة (والأقرب) في تقرير الأصول في هذا
 المثال لوجود التعارض للمبني الذي ذكرنا (تعارض الحرمة المقتضية للنجاسة والضرورة المقتضية
 للطهارة) فيه لأن الحار يربط في الدور والافتقار وشرب في الأواني المستتلة ويحتاج إليه في الركوب
 والحمل (ولم ترجح) الطهارة (لتردد فيها) أي الضرورة والمسقط للنجاسة (الليس كالهرمة) في
 المخالطة حتى نقط نجاسته كالمسقط نجاسته سوره الهرمة لأن الهرمة تلحق المضائق دونه (ولا الكلب) في
 الحياطة الغالية حتى لا نقط نجاسته لاعتدال الضرورة في الكلب دونه (والصلابة) لما فيه من
 استقام حكم الضرورة بالكلية ولتخلاف النظر فتساقطت وجوب المصير إلى الأصل فإله كان طاهرا
 فلا يتضرر عالم تتفق نجاسته والسوره بمقتضى حرمة الدم نجس فلا يحكم بطهارته ولا نجاسته المله
 الواقع فيه وعلى هذا انتهى شيخ الإسلام صاحب المسوط في تخريجنا أن الكلب ليس باصطلاح
 الحنمية والشافعية وما تقدم من اصطلاح الحنفية فلا يثبت كرامته اصطلاح الشافعية تكميلا وحاصله
 على ما ذكره الأمام الرازي وغيره أن النصيرين التعارضين هما أحدهما أن يكونا متساويين في القوة

ما يقتضي حكمه فانه
 اشتراطه للتعديل على
 انه بدونه لا يقيد فان قيل
 انما لم يذكر كونه أولا لكونه
 يعلم من هذا الفرع قلنا
 فيلزم حينئذ أن يكون
 الفرع أصلا ماله لا فرعا
 عليه وأقرب ما في صحيح
 كلامه أن يقال معناه إذا
 ثبت أن الترتيب السابق
 يقتضي العلية فهل يكون
 نفس الترتيب المجرد عن
 الفاء مقتضيا لها أيضا
 أم لا وإذا قدرنا اقتضاه لهما
 فهل يشترط في الوصف أن
 يكون مناسباً أم لا ولا حاصل
 أن المختار عنده أن الترتيب
 بدون الفاء يقتضي العلية
 وإن لم يكن مناسباً لولا
 من المناسبة واختاره
 الأمامي وابن الحاجب
 مع ترجيحهم أن ما عدا
 هذا النوع من أنواع
 الأعيان وهو ترتيب الحكم
 على الوصف لا يشترط فيه
 المناسبة ولم يتعرض له
 المصنف ثم استدلل المصنف
 على مذهبه بما هو قال فاقول
 أكرم الجاهل وأمن العالم
 لكان ذلك قبيحا عرفا
 وليس قبيحا عند الامم
 بأكرام الجاهل وإهانة
 العالم فإن الامر بأكرام
 الجاهل قد يحسن لديه
 أو ينجسه أو ينجسه أو
 سوابق نعمه وكذلك الامر

والسركة فسد الامام
والصنف غير موضوع
لا تقدم غير مرة ووصف
اللفظ الاشتراك والجاز
فرع عن وضعه قال الامدى
واستنباط الحكم من
اللفظ فانه كعصا لم يحرم
الشر بالاسكار ليس من قبيل
الاياء قال بخلاف العكس
يعنى استنباط الحكم من
الوصف كاستنباط العصا
من الحبل في قوله تعالى
واصل الله اليه فان لم يلق
الذى عليه المحققون انه
من قبيل الالهام وكر ابن
الحاجب في المستبين ثلاثة
مذاهب **قال** (الثاني ان
يحكم عقاب عليه بصفة
المحكوم عليه **فقول**
الاعراب افطرت يارسل
الله فقال اعتد رغبة لان
صلاحه جوابه قلب كونه
جوابا والسؤال معاد
فيه تقدير افعال بالاول
الثالث ان يذكر مصفا لزم
يؤثر لم يشمل افعالهم
الطوائف عليهم مرة طيبة
وبه ظهور وقوله ان يصح
الربط اذا لم يفسد نعم
قال فلا اذ وقوله لم يفسد
سأله عن قبلة الصائم ما يأت
لوقضت عنه ثم يجنبه
الرابع ان يفرق في الحكم
بين شيئين ذكر وصف مثل
القائل لا رث وقوله عليه
السلام اذا اختلفت الناس

الفعل وقد فرض أنه دل على معنى الفعل في حقه وتكررت ذكره في حق الامة على تلك الصفة
فحينئذ (فالتالي) وهو فطره (ناج عن الكل) لان فطره المتأخر مثبت بحكم تلك الالة المتقدمة
على الامة الفطر كإن صومه كان متناذرا فلها ان يتركها المتأخر ناسخ عنه وعن الامة الصفة
التقدمت منه (وعن الكرخي وطائفة) أن خلفه انما ينسخ (عنه) صلى الله عليه وسلم (فما)
يناه عن أن قوله لا وجب في حق الامة شيئا بدليل الوجوب عليه ونحو من السدب والاباحة وليس
التكرير خصه (واما) التعارض (بين فعل) قاتلى صلى الله عليه وسلم (عرفت صفته) من
وجوب اؤديته مثلا (في حقه وقول) ينفي ذلك كان يصوم يوم السبت ثم يقول صومه حرام (فعل)
المتأخر من أن أمته لم يوجبه (أو غيره) لا يخلو من أن يدل على سببية تكرر وجوب ذلك الفعل
ونحوه ولا (فهم دليل سببية تكرر القول خاصية) كقوله صوم يوم السبت حرام على (نسخ)
عنه المتأخر منهما أي القول والفعل الآخر (ولا معارضة فهم) أي في الامة (فيستمرائهم)
أي عليهم ما **كان** ثبت عليهم من الاتباع على الوجه الثالث في حقه اذا لم ينسخ لم يتعرض سواء
على الفعل عليه وسلم (فان جهل) المتأخر منهما اختلف فيه (قبل يؤخذ بالفعل فيثبت) الفعل (على)
صفته على الكل) أي فإما أنه أي يستمر ما كان عليه وعليهم (وقيل) يؤخذ (بالقول) فيضيه النسخ
ويثبت ما فهم) أي يستمر عليهم مقتضى الفعل من الاتباع على الوجه الذي عرف عليه (وقيل)
يتوقف (في حقه) (وهو المختار دفعا للتصريح) أي الترجيح بلا مرجح ان يجوز تقدم كل منهما وتأخره
ثابت **فالمعين** يحكم (في حقه ويثبت) أي ذلك الفعل (ما فهم) أي على الامة على صفته لعدم
المعارضة في حقهم (وان) كان القول (خاص بهم) أي الامة بان صام يوم السبت وقال لا يحل لغيره
صومه (فلا تعارض في حقه ما كان له) أي ثابتا في حقه من وجوب اؤديته **فقرين** او
اباحة فهو ثابت عليه (كما كان وفهم) أي في الامة (المتأخر ناسخ وان جهل) المتأخر منهما
فأقول أحدهما يؤخذ بالفعل فيصحب عليهم الصوم فاما يؤخذ بالوقف فلا يثبت حكم (فالتالي)
وهو (المختار) يؤخذ (بالقول) فيصبر عليهم الصوم (لوضعه) أي القول (ليبين المرادات)
القائمة بنفس التكلم (وأدليت) أي ولانه أدل من الفعل على خصوص المراد (وأعجته) أي
ولانه أعم دلالة أي غافرا من دلالة أكثر ما يدل على الوجود والمعدم والعقول والمفوس
(بخلاف الفعل) فانه محتمل وانما فهم منه ذلك في بعض الاحوال بقدر متعارضة فيقع لخطأ
فيه كثيرا ويختص بالوجود والمفوس لان المعدم والعقول لا يمكن مشاهدتهما بل الفعل (انما)
يدل على الطلاقة) نفسه (الافعال) لا على وجوبه اؤديته وأباحته (فان دل على الاقتصاد)
أي على اقتداء غير الافعال (به) (فذلك) القائل لا بالفعل (وانما يثبت معه) أي مع الفعل بعد دلالة
على مجرد الطلاقة لقاعا (احتمالات) الوجوب والتدب والاباحة لقاعا وغيره ولا يتعين شيئا منها بالفعل
بل (ان تعين بعضها غيره) أي غير الفعل (و كونه) أي الفعل (قد يقع بما لا للقول) أي الصورة مدلول
القول انما هو (عندما جهل) أي القول فيها كفعل الصلاة (وكلاما) في الترجيح (مع عدمه) أي الاجمال
(والفرق) بين ما تقدم وهو ما كان خاصا به حيث اختير الوقف عند جعل المتأخرين وما هنا حيث
اختير الوقف عند جعل المتأخر (أنا هنا) أي فيما اذا كان خاصا به (متصدرا بالاستعلام عندنا بالعلل)
الترقى عليه (لاهاك) **فالتالي** هنا ما مودين بالاستعلام على صلى الله عليه وسلم في جعله المتأخر
(اذ لم يفرق في حقه وهو) صلى الله عليه وسلم (أدلى به) أي بالمتأخر الذي يلزم حكمه (أو) كان القول
(شاملا) له ولهم بأمر فعل الصوم ثم قال حرم على وعليكم (فالتأخر ناسخ عن الكل) أي عنه وعن
أمة فان كان الفعل فيثبت في حق الكل وان كان القول فيصبر على الكل (وفي الجمل) بالمتأخر

فيسوا كيف شئتم بها يذ
انما من التهنيت عن موت
الواحد مثل وذروا البيع
أقول النوع الثاني من أنواع
الامتنان بحكم الشارع
على شخص بحكم عقب عليه
بصفة صدرت منه كقول
الاعراب واقعت أهلي في
نهار رمضان يا رسول الله
فقال عليه الصلاة والسلام
أعنتي رقبة فله بدل على
أن الجاهل علة في الاعتاق
لأن قوله عليه الصلاة
والسلام أعنتي صلح
بحسب ذلك السؤال
والكلام الصالح لأن يكون
جواب السؤال إذا ذكر
عقب السؤال يغلب على
الظن كونه جواباً وإذا
كان جواباً يكون السؤال
معاداة تقديره فكأنه
قبل واقعت فأعنتي وحيت
فيلحق بالنوع الأول وهو
الترتيب وغلب المصنف
هنا بالافتراء غير مستقيم
والصواب التمثيل بالجمع
كألفاظه النوع الثالث من
أنواع الامتنان أن يذكر
الشارع وصفاً للوئوز
في الحكم أي لو لم يكن علة
فعله لم يكن ذكره مفيداً
تمثل المصنف بأربعة
أمثلة إشارة إلى ما قاله في
المحصل من كونه ينقسم
إلى أربعة أقسام الأول
أن يكون ذكره داعياً

قدم (بأقول) فيصير الصوم على الكل (لوجوب الاستسلام في حقنا) فليجيب البحث عنه (وإنفاق
الحال يعلم حاله مقتضى للشمول) أي ثم يلزم من ههنا العلم بحالنا على الله عليه وسلم باتفاق الحال لا بالتقدم
بالبحث إلى استعماله في حقه (لكنا لا نلحقه) عليه (لما ذكرنا) من أن الاستناما مؤثرين
بإستسلام حاله في جهلنا بالمتأخر بل هو أدنى بالمتأخر الذي يلزم حكمه ثم شرع في قسم قوله فله دليل
سببية متكرر فقال (وأما مع عدم دليل التكرار) أي إذا كان الفعل الصادر عنه صلى الله عليه وسلم
لا دليل على تكرره وعلمت صفة وجوب أدنى فلا يجوز القول إماماً أن يكون خاصاً أو بالامة أو شاملاً
لهوهم فأشار إلى الأول بقوله (والقول الخامس به معلوم المتأخر) بأن يفعل شيئاً ثم يعلم أنه قال بعده
لا يصلح في فعله فلا يثبته عليه لعدم معارضته للتعلم لأنه ان كان واجبا عليه أو مندوباً (فقد
أخذت صفة الفعل مقتضاه ما منه بذلك الفعل الواحد) لأن الأعيان لا يقتضي التكرار ولم يرقم
لدليل عليه فأنما يجب أو يندب مرتوة وقد فعله مرة فلا يثبته عليه (والقول ثانياً به مستأنف في
حقه لا في نفسه) الفعل لأنه لا يقتضي التكرار وقد فعله فتم أمره (ويثبت في حقه) أي الامة الفعل
(مرتبة به حقه) عليهم من وجوب أو ندب (انظر في حقه) لفرض أن القول خاص به
(ولا بد من تكرار) علم (التقدم) القول كان بقول لا يصلح لي كذا ثم يفعله (نسخ عنه
الفعل مقتضى القول أي دل) الفعل (عليه) أي نسخ القول (ويثبت) الفعل (على الامة
على صفة مرتبة) بذلك الفعل التاسع (لفرض الاتباع فيما علم وعدم التكرار وإن جهل)
المتأخر (فالثلاثة) الأقوال فيه تقديم الفعل فيثبت الفعل في حقه وتقديم القول فيصير الوقت
فلا يثبت حكم (قيل) والاختار الوقت وظرفه) والناسخ القاضى عضداً للمزج (بأن لا تعارض
مع تأخر القول) الخامس به (فيؤخذ به) أي القول حكماً بأن الفعل متقدم لأهلاً أخذ الفعل
نسخ موجب القول عنه وهذا معنى قوله (ترجيحاً رفع مستلزم النسخ) وعلمت استواء حاق الامة
فيهما أي تقدم القول وتأخره (من ثبوت) أي الفعل (مرتبة) أي عليهم فلا فائدة في الوقت
بالتسوية اليهم وفي هذا الإشارة إلى دفع ترجيح القول على الوقت يعني أنه علم حال الامة بالنسبة إلى
جهل الجهل من تقدم القول وتأخره فليس طريق الرد إلا في حاله فله يختلف فيهما وتقدم من قبله اختيار
الوقت لعدم التكليف باستسلام التابته (وان) كان القول (خاصاً بهم) بأن فعل وقيل
لا يصلح للناس هذا (فلا تعارض في حقه) لعدم تعلق القول به علم تقدمه أولاً (وفيه) أي
أي في الامة (المتأخر) من القول أو الفعل (نسخ المرتبة) فإن الفعل بلا تكرار وجوب المرتبة فنسخها
كالأول صواباً وموجباً فانه وجوب مرتبة فإذا نفى الامة منه أو قال لا تصوموا فيه نسخ عنهم
الصوم فيه (وان جهل) المتأخر (فالثلاثة) الأقوال فيه الوقت وتقدم الفعل وتقدم القول
(والاختار القول وان) كان (شاملاً) له ولو لم (فعل متقدم فيه وفيه) علم المتأخر من القول
والفعل في حقه ان تقدم الفعل فلا يعارض لعدم تكرار الفعل وان تقدم القول فالفعل ناسخ
وفي حق المتأخر ناسخ (وان جهل) المتأخر في حقه وحقنا (فالثلاثة) الأقوال الوقت وتقدم الفعل
وتقدم القول (والاختار القول) في نسخ منهم المرتبة لكن لو قدم الفعل وجبت المرتبة (فلا احتياط فيه)
أي في وجوبه مرتبة (ثم نقول في الوجه المتخالف به القول) على الفعل والوقت (حيث قدم) عليهما
من أنه وضع القول لبيان المراد إلى آخر ما سبق (تقارروا بما يفيد) الوجه المذكور (تقديمه) أي
القول (لو كان) التقديم (باعتبار مجردة بلا حلقه ذات الفعل معه) أي مع القول (لكن النظرين
فصل دل على خصوص حكمه وعلى ثبوته في حق الامة في الحقيقة النظر) انما هو (في تقديم القول
على مجموع أدلة منها قول وقيل والقول وان كان بحيث يدل به على هذا المجموع فأنما عارضه ما دل به

أيضا عليه) أي هذا المجموع (فاستويا) أي الفعل والقول (والإدلية ونحوه) بما تقدم من الأعمية وغيرها (طردو حيثئذ) لا زلتها في هذا المثل (طالو حتى كل موضع من ذلك) التعارض (ملاحظة أن الاحتياط يقع فيه على تقدير) تقديم (القول أو الفعل) فقد تقدم ذلك (الذي فيه الاحتياط) كفضل عرفت صفتها وجوب أو نفي أو حكم فيه بذلك (أي بالوجوب أو النفي) إذا كان التاخير مجعولا (يقدم) الفعل المذكور (على القول المجمع وقوله القول) فقدم القول المجمع على فعل عرفت صفة من وجوب أو نفي أو حكم فيه بذلك (وكذا القول) حال كونه (بمجموع الفعل مطلقا) يقدم على الفعل مطلقا (وقول كراهة مع فعل الإباحة) يقدم الأول على الثاني (وقس) على هذا أمثاله (فاما إذا لم تعرف صفة الفعل فعلى الوجوب عليه وعليهم) عند الجمهور (والنفي والإباحة كذلك) أي هو لهم عند القائلين بالنفي فيما لم يعرف صفة فعله والآخر من القائلين بالإباحة (وعلى خصوص هذه) الاحتكام بين الوجوب والنفي والإباحة (بالأمة المتأخر) من الفعل والقول (فاسم عنهم فعلا) كان (أو قولاً شاملاً) له ولهم (أو أصلهم) فأن جعل (التأخر) ظاهرا ومافيه الاحتياط كاذ كذا على الوقف (الكل) أي كل الأحكام (سوى إطلاق الفعل إن تأخر القول الثاني) أي إطلاق الفعل حال كونه (خاصا) بأن صليهم بالجمعة ثم قال لا يحل لي صوم يوم الجمعة (منعه) أي نسخ القول إطلاق الفعل (في قسم دينهم) فيسقط لهم موجب الفعل وهو صومهم لهما مع الوقف مما زاد على ذلك (أو) حال كونها خاصة (بهم) كأن قال لا يحل لي صوم يوم الجمعة (ففي حقهم) أي نسخ القول إطلاق الفعل في صومهم وحكمنا بالإطلاق مع الوقف مما زاد عليه (أو) حال كونه (شاملاً) له ولهم (في الإطلاق مطلقا) أي نسخ الحل الذي كان يقتضي الفعل عن الكل والوقف مطلقا: (فولو كان) القول المتأخر (موجبا أو ناديا بقرره) أي الفعل (على مقتضاه) أي القول من الوجوب والنفي (وان) كان التأخر (الفعل والقول خاصا به) كأن يقول أو لا يحل لي صوم يوم الجمعة ثم يصوم (فالوقف فيما سوى مجرد الإطلاق في حق الكل) أي ثبت الحل في حقهم وحققهم بقتضي الفعل المتأخر مع الوقف مما سوى ذلك في حق الكل (أو) كان القول خاصا (بهم) كأن يقول لا يحل لي صوم يوم الجمعة ثم استمر يصومه (أو شاملاً) له ولهم كذا يحل لي صومكم ثم صامه (منعوا) أي منع الحل في حقهم (دونه) فيصليه (وان جهل) المتأخر (في الأول) أي إذا كان القول خاصا به (الوقف في حق) لا تملو كل المتأخر القول يوم عليه أو الفعل حل له ولنا ما مورين بالبحث عن ذلك فنقف من الحكم عليه بشئ (والحل لهم) أي فيحكم بالحل في حقهم لأنه ثابت لهم تقدم هذا القول أو تأخر (وفي الثاني) أي إذا كان القول خاصا بهم (منعوا) لثبوتهم تقدم القول أو تأخر وجعل المتأخر لا يخرج عن كون الواقع أحدهما (وإله) لأن الفعل وجبه ولم يعارضه القول (وفي الثالث) أي إذا كان شاملاً ولهم (توقف في حقه) لاثبات أن القول الشامل متأخر عن فعله صوم عليه أو منفذ ما حل ويجب أن لا يحكم في حقه بشئ فيجب فيه الوقف (ومنعوا) لأنهم في التأخر والتقدم حكما ذلك ثم لما كان مما يتخلص به من التعارض الترجيح أعني بطل فيه فقال (فصل الشافعية) أي بعضهم (الترجيح إقرار الأمانة بما أقوى به على معارضتها) وعلى هذا منى ابن الحاجب (وهو) أي هذا المعنى (وان كان) هو (الرجحان وسبب الترجيح) لأن الترجيح جعل أحدهما المعادل لآخرهما باظهار فضل فيه لأنه وبه المائلة كترجيح إحدى كذا المعزاة على الأخرى فتصوير ذلك الفضل هو الرجحان والسبب الذي إلى جهة رأينا على معاده (فالترجيح) أي فهو الترجيح (اصطلاحا) لمعرف الترجيح بصدق حقيقة عرفية خاصة فيه وبخارجة لقوى من نسبة التي باسمه (والأمانة) أي وأما ذكرنا الدلائل القطعية والأمانة أعنيهما زنده لا تعارض مع

لنسأل أورد من قهرهم
الاشترار بين موردين كما
روى أنه عليه الصلاة
والسلام امتنع من
الدخول على قوم عندهم
كأن فضل لما دخل
على قوم عندهم فرفض
عليه الصلاة والسلام
أنه لا يتنصص إثمهم
الطوائف عليكم والطوائف
فلو يكن طوائفها عندهم
الخاصة فكان ذكره
هنا عينا لاسما وهو من
الواضحات فإن قيل كيف
جمع الهمزة بالواو لئلا يجمع
أهل الأهل قلنا المراد أنهم
من جنس الطوائف
والطوائف الثمانية يذكر
الشارع وصفا في جعل
الحكم لولا يكن على وجه
إلى ذكر كسبته ابن
مسعود المشهور على منعه
أنه أحضرنا في صلى الله
عليه وسلم ما نفي فيه
أي طر فيه قسوته وقال
قرة طيبة وما ظهوره
وصف الجمل وهو النص
بطب قوته وظهره بقاءه
دليل على بقاء ظهوره المله
الثالث أن يقال الشارع
عن وصف هذا الجلب عنه
المسؤول أقر عليه ثم ذكر
بعده الحكم كقوله عليه
الصلاة والسلام حين مثل
عن جواز بيع الرطب بالتمر
مدايا أو ينقص الرطب

الاجابة قبل ثم قال فلا
اذن الرابع ان يفسر
الرسول عليه الصلاة
والسلام الباطل على حكم
ما يشبه السؤال منه مع
تبيينه على وجه التشبه
فيعلم ان وجه التشبه
هو العلة كقوله عليه
الدلالة والسلام امر وقد
سأله عن افساد الصوم
بالقصة من غير انزال
أرايت وتضمنت بما هم
مجهجه يعنى لفظه
اكتت شارحه فيه الرسول
بما دعى ان حكم القصة
في عدم افسادها الصوم
حكم ما يشبهها روى
المضضة ووجه التشبه
ان كلا منهما مقدم على
يترتب عليه المقصود وهو
الشرع والانتزال النوع
الرابع من الامية ان يفرق
الناسخ في الحكم بين
شئين ذكر وصف لاحدهما
فيعلم ان ذلك الوصف على
لفظ الحكم والامم يكن
لخصمه بالرافعة
ومثل له المصنف بمثلين
اشارة الى ما قاله في الحصول
من كونه على نوعين
احدهما ان لا يكون حكم
الشيء الاخر وهو قسم
الموصوف بعد كورامعه
كقوله عليه الصلاة والسلام
القاتل لا يرث فان هذا
الحديث ليس فيه

قطع كما سلف عن ابن الجاسر رحمه الله (وتقدم ما قبله) في أول فصل المتعارضين بل المتفقين برونق
القطعيين أيضا كافي التبيين وان تخصيص الطرفين بدون القطعيين يحكم قبل ينسقط للاميلين
وقال القاضي أبو بكر وأبو علي وابنه يلزم التفسير وقال لا يكون يجب تقديم الامارة التي تهاجمها
كأشبار السبقه (فيصير تقديمها) أي الامارة المفسرة في تنقيحها على معارضتها (القطع عن
الصاحبة من بعدهم) أي بتقديمها كإحدى تتبع الوقوع الكثيرة لهم ومن ذلك تنقيحهم خبر عائشة
رضى الله عنها في الفصل بالقاء المختلفين على خبر أبي سعيد الخدري انما الحسن الماء كأي شرب إليه
سابق خبره في صحيح مسلم وكلا الخبرين في صحيح مسلم للاختصاص ويكون الحال في مثله على أزواجه
أبين واكتشف (وأورد) على الأكثرين (شهادة أربعة مع) شهادة (اثنين) اذا تعارضتا فان
الثنين الأربعة أقوى منه بالاثنتين ولا تقدر شهادة الأربعة على شهادة الاثنين (فالترجم) تقديم
شهادتهما لربعة كما هو قول مالك والشافعي (والحق الفرق) بين الشهادة والادلة إذ كمن وجه
ترجيح به الأدلة (والترجيح به الشهادات) ووجهه ان الشهادة في الشرع مقدمة بعد معلوم فكفينا
الاجتهاد بما يجزى لافلا رابة فاهمينة عليه (ولمضية) في تعريف الترجيع منه (على انه) أي
الترجيح (فصل الظاهر الزيادة لاحد المتماثلين على الآخر بالاستقلال) فخرج النص مع القياس
المعارض بصورة فلا يقال النص راسخ عليه ولا للمسلم بالنص ترجيح لاعتناء العامة التي هي الانحياز في
النوع وقد عرفت فائدته بالتقدم على الاستقلال من قوله في التعارض والبرهان تابع مع التماثل وهو
مصرح بها أيضا الآن وعلى أنه فصل أيضا فافهاج البضاوى وغيره نقوه إحدى الامارين ليعمل
بها (وعلى مثل ما قبله) أي وعلى أن المراد بالترجيح البرهان قول فخر الإسلام وغيره (فصل الخ) أي
لاحد المتماثلين على الآخر وصفا فلا حاجة إلى نسبة فائده الى المسألة كذا كذا راجع في الامانة
في الاصطلاح (وأخذ) قهر في الحنفية (نق) الترجيع على ما علم دليلنا في نفسه مع قطع النظر
عن الدليل الموافق فلا يقال المتعارض فيه حدان أو قاسان اذا وجد دليل آخر موافق لاحدهما
على مقتضاه دون الآخر انما موافق لموافق واجه على معارضته ثم اذ كان معنى الترجيع عند الحنفية
هذا (فيقول) الترجيع لاحد الحكمين المتعارضين (بكره الأدلة) فعلى الآخر (عندهم)
لاستقلال كل بنبوت المطلوب فلا ينضم الى الآخر ولا يتقدمه لعدم تنقيبه لان التي انما تنقوى
بصفة توجد في ذاته لا في اجتماعها منه اليه كافي المحسوسات وسبغ كالمصنف هذا عن أبي حنيفة وأبي
يوسف رجهما الله وتوخلانه عن الأكثر والوجه من الطرفين آخر هذا الفصل ثم لما كان عن بعض
مشايخنا ان النصين المتعارضين يترجح أحدهما بالقياس كذا كذا في الكشف وغيره وقد ظن أنه من
الترجيح بكرة الأدلة وليس كذلك بل عليه بقوله (وترجيحها) أي نص روافق القياس على ما) أي
نص (بمقالته) أي القياس بالقياس (ليس به) أي الترجيع بكرة الأدلة (عند قائله) بالله
الموحد أي من يقبل الترجيع بكرة الأدلة ويرامد بها (لا) أي القياس الموافق للنص (غير معتبر
هناك) أي في إثبات ذلك الحكم لا غير معتبر في مقابلته النص (فليس) القياس بمعة (دليلا
والاستقلال فرعه) أي كونه دليل لا بل هو بمنزلة الوصف في النص وترجيحه بما هو جزء الاعتبار
(ومع عندهم) أي الحنفية (نفيه) أي ترجيح ما موافق القياس على ما مخالفه بمؤد كذا في الكشف
وغيره أنه الأصح (لا) أي القياس (دليل في نفسه مستقل) ولما ثبت الحكم به عند عدم النص
والاجماع (لكن عدم شرط اعتباره) هنالك كونه وسيذ كالمصنف في أثناء ما جاء ترجيح أن الاصح
أما يترجح وبذلك هنالك وجهه والجواب عن وجهه ان شاعا لله تعالى (والقياس على مثله) أي وترجيح
القياس على قياس منه معارضته (بكره الأدلة) كما يأتى في غلبته وقضيه (ليس منه) أي من

الخ من الايون على الاغ
 من الاب في الارث بمزاج
 النسيب الرابع اناسية
 المناسب ما يجب للانسان
 ففعلا ويوقع عنه ضررا وهو
 حقيق ذنوب ضروري
 كخطب النفس بالقصاص
 والدين بالقتال والعقل
 بالزجر عن المسكرات
 والمال بالضيان والتسبب
 بالحسد على الزنا ومصلحة
 كنصب الولي للمصغير
 وتخصيص ككفرهم
 القاذورات وأخرى
 كتركبة النفس والقناع
 يظن مناسب ليزول
 بالتأمل فيه **اقولنا**
 تقدم أن الطرق الدالة
 على العلية تسعة وتقدم
 منها شيان وهما النص
 والاعمال بأقسامها شرع
 في الثالث وهو الاجماع
 فاذا اجعت الامة على
 كون الوصف الفلاني علته
 للحكم الفلاني ثبتت علته
 له كاجماعهم على أن علته
 تقديم الاخ من الايون على
 الاخ من الاب في الارث
 هو امتزاج النسيب أي
 كونه من الايون وحينئذ
 فيقال عليه تقديمه في
 ولاية النكاح والصلاح
 عليه وتعدل العقل بجامع
 امتزاج النسيب (قوله
 الرابع) أن الطريق الرابع
 من الطرق الدالة على العلية

قائمة الحديث وهو منطبق على واقعة يد على غيرها على وجهه مثل هذا السنيح كهذه الصورة
 على تقدير ارتكاب تصحيح كلام البائع المذكور يجعلها صورة من صور الاقتضاه (وكيف) يكون هذا
 من تعارض الدلالة والمقتضى (والأولوية) لهذه الصورة بالحكم المذكور ليس زيد على اشتراط
 أولوية السكوت بالحكم في الدلالة (والأولوية) للحكم المذكور في السكوت (في محل العبارة)
 ولادالة دونه (والمقتضى) بفتح الصاد (للمصدق) أي ضروري صدق الكلام بوجه (عليه) أي على
 المقتضى (الغيره) أي غير الصدق وهو وقوعه شرعا لان الصدق أهم من وقوعه شرعا (وهو مفهوم الموافقة
 على) مفهوم (المخالفة عند قابلية) بالباء الموحدة كما فيما تقدم أتفا إلى من يقبل مفهوم المخالفة لانه مفهوم
 الموافقة أقوى ومن ثمة لم يقع فيه خلاف والحق بالقطعات وقال ابن الحليج على الصحيح فانتفى قول
 الامدعي يمكن ترجيح مفهوم المخالفة فوجهين الاول أن فائدة التأسيس وفائدة مفهوم الموافقة
 التأكيد والتأسيس أصل والثاني كيدفرع والثاني أن مفهوم الموافقة لا يتم الانتدبر فهم المقصود من
 الحكم في محل النطق وبين فصل وجود في فصل السكوت وإن اقتضاه الحكم في محل السكوت أنه قد
 وأما مفهوم المخالفة فانه يتم بتقدير عدم فهم المقصود من الحكم في محل النطق ويتقدر كونه غير محقق
 في محل السكوت ويتقدر بأن لا يكون أولى بآثار الحكم في محل السكوت ويتقدر بأن يكون له معارض
 في محل السكوت ولا يخفى أن سايته على تقدير أن أربع أولى بما دبت الاعدى تقدير واحد وألمن لم
 يقبل مفهوم المخالفة فهو معدر الاعتبار عند قطع النظر عن مفهوم الموافقة (والاقل احتمالا) على
 الأكثر احتمالا (كالشك لاثنين على ما) أي المشرك (لاكثر) بعد الاول عن الاضطراب وقرب
 استعماله في المقصود بالنسبة إلى الثاني (والجواز الاقرب) إلى الحقيقة على ما هو ابعدها إليها (وفي كتب
 الشافعية) يرجع الجواز على مجاز آخر (بأقرية الصبي) أي العلاقة إلى الحقيقة مع اتحادها لجهة (كلية
 الاقرب) في السبب (على) السبب (الابعد منه في السبب) (وقوله) أي وقرب المعنى إلى الحقيقة في
 ذلك (الجواز دون المعنى) (الآخر) في الجواز الآخر (كلية) أي كاطلاق اسم السبب (على السبب
 على عكسه) أي اطلاق اسم السبب على السبب (وللعلا وهذا) لأن السبب مستلزم لسببه ولا عكس
 ومعناه أن السبب لا يستلزم سببا معينا لخواصه بسبب آخر بخلاف السبب فكل سبب يستلزم
 السبب المعين قال المصنف (ويبقى تعارضهما) أي ما معي باسم سبه وما معي باسم سبه (في)
 السبب (المفرد) لسبب لان كلاهما يستلزمان الآخر بعينه ولا ترجح أحدهما الآخر بهذا (وما)
 أي الجواز الذي (جامعه) أي علاقته (أشهر) يرجع على مجاز ليس علاقته كذلك (و) الجواز
 (الأشهر) استعمالا (مطلقا) أي في القصة وفي الشرع وأولى العرف على غير ما ذكرنا في
 الحقيقة (والمفهوم والاحتمال الشرعيان) يترجمان على المفهوم والاحتمال الذين ليسا شرعيين
 (بخلاف) القنط (المستعمل) لشارع (في) معناه (القوى معه) أي استعماله (في)
 المعنى (الشرعي) فانه يقدم المعنى القوي على الشرعي عند تعارضهما كما تكتفي في اطلاق (وفيه)
 أي هذا (نظر) لان استعماله في معناه القوي لا يوجب كونه حقيقة شرعية فيه واستعماله في غير
 معناه القوي يوجب كونه اليقينية شرعية فيه فتقدم القوي عليه حينئذ تقدم اليقينية عند
 على الحقيقة من غير فرق بين صانعة منها إليه وذلك غير ما ذكرنا لا يجرى عن بحث اذ ليس بمبدأ يقال
 لم لا يكون احتمال النوع قلنا في معناه القوي حقيقة شرعية كما هو حقيقة لغوية لان الأصل عدم
 العقل وفي المعنى القوي ليس لغوي مجاز شرعي لان الأصل عدم الاشتراك وحينئذ تقدم القوي
 عليه تقدم الحقيقة على الجواز حيث لا صارق منها الموهوم والمادة وأيضاً فهو على ما هو من لسان
 الشرع مع التفرير وهو أولى من العمل بما هو من لسان التفسير (كقراءة المعجم وقوله وأشهر به)

النسبة ثمان المصنف
 شرع في تفرع المصنف
 لانه المقصود هنا وعرف
 منه تفرع المصنف
 والمناسب في اللغة هو
 الملائم واختلوا في معناه
 التشرع فقال ابن الحاجب
 المناسب وصف ظاهر
 منضبط يحصل عقلان
 ترتيب الحكم عقل ما يصلح
 أن يكون مقصودا من
 جلب منفعة أو دفع مضرة
 وذكر الاديدي أنه أيضا
 وذلك كقتل العبد
 العدوان فانه وصف ظاهر
 منضبط يلزم من ترتيب الحكم
 عليه وهو إيجاب القصاص
 على القاتل حصول منفعة
 وهو بقاء الحياة وإن شئت
 قلت دفع مضرة وهو
 التعدي فان الشخص
 إذا علم وجوب القصاص
 امتنع عن القتل وفي
 التعريف نظر لان المناسب
 قد يكون ظاهرا منضبطا
 وقد لا يكون دليل صحة
 انضمامه اليها محتمل فالأمر
 ان كان ظاهرا منضبطا
 اعتبر في نفسه وان كان
 خفيا أو غير منضبط
 اعتبرت خلفته وقال
 الامام من لا يصلح
 أحكام الله تعالى فيقول
 ان المناسب هو الملائم
 لامعال العقل في العادات
 ومن يعللها يقول انه الوصف

أي كأن في ترجيح كل من هذه على ما يقابلها نظرا (بل وأقربية تنسب للمعنى المجازي) أي بل في ترجيح
 هذا على المجاز ليس كذلك نظرا أيضا كما سيعلم (وأولوية) الجواز الذي هو من نفي (الصحة) للشدائد
 (في الصلاة) لم يبق إرفاقها في الكتاب وتقدم خرج هذا في المسئلة الرابعة من المسائل التي ينزل
 الجمل على الجواز الذي هو من نفي الكمال فيه (فذلك) أي لأن نفي الصحة للجواز الأقرب بالمعنى القائل
 وأولوية مبدأ غيره (منع لان التقي على السبلة) على (طرفها) الاول (و) طرفها الثاني بخلاف
 لما قد عرف أي فهو ما قد خبره الظرف الاول وإذا كان الأمر على هذا (كان كل الاقلام) المقفولة منها
 والمقدرة في التركيب المذكور (ساقية) لاستعمالها في معانيها الوضعية (غير ان خصوصه) أي المقدر بها
 يتعين (بالدليل) المعينة كما لا ريب لانه لا يصلح الا في المسئلة ان يقدم الدليل على الصحة أو يجب كون
 المراد كونه خاصا وهو كلمة (ووجهه) أي النظر في تقديم ما اشتمل على أكثرية المعنى الخ (ان الرتبة
 انما هو) بما لا ينفك عنه لانه على المراد أو بما لا ينفك عنه لانه على (التبوت) وهذا لما ذكرنا ليس فيه ذلك
 (والحقيق لم يرد) أي والفرض ان المعنى الحقيقي لم يرد من اطلاق اللفظ (فهو) أي المعنى الحقيقي
 بمراد من اللفظ (كثيره) من المعاني التي ليست بمراد منه (وتعين المجازي في كل) أي والحال ان تعين
 المعنى المجازي لفظ في كل استعمال فيه انما هو (بالدليل) المعينة (طسوبا) أي المجازين (فيه) أي في
 اللفظ (وابتداح هذا) أنه كمال المصنف اذا ذكر لفظه وصرف الدليل عن ارادته معناه الحقيقي الذي ما يصح
 أن يتصور به فيه فقد تعين بالدليل خصوص المراد بهذا اللفظ من المعاني التي هي في هذا الاول كان حمله
 اضافة الدليل ثبوتاً لانه قد تعين باللفظ فيكون أحد المعاني من المعاني المجازية بين معناه الحقيقي
 بعد وقرب في ذاته أو معناه أو شبره معناه لا أثر له في بعد المعاني الحقيقية لم يرد صد كثره من سائر
 المعاني التي لم ترد في المراد منه وبعده كثره من بعض المعاني الغائبة التي لم ترد بعد من بعض آخر
 لا ريب بالقرب بالمعنى دلالة على خصوص ذلك المعنى المراد والاولا بالمعنى ضعف دلالة على كونه
 ولا تنبأ رادة كل من المعنيين الابدليل أو يجب تعين ارادته بعينه فصل لكل كلمة الآخر وهذا الآن
 الفرض أنه معني مجازي فلا بد في تعين ارادته باللفظ من دليل على ذلك وكما قال الدليل أن هذا المعنى
 المجازي القريب من حقيقته مراد من هذا اللفظ فام على أن ذلك المعنى المجازي البعيد من حقيقته
 مراد من ذلك اللفظ فلا مقتضى لضعفه لانه أحد المعاني المراد دون الآخر (ثم لو اختلفت دلالاته
 دون الآخر) أي لو أن القرينة الموجبة لارادة أحد المعاني في إيجابها لم توجد واحتمال كان ضعف الدلالة
 لذلك اذا كثر رتبة الآخر في مرادها ليست كذلك فيقدم ما ليس في دلالاته ضعف على ما فيها ضعف
 (وذلك) أي قد دهم القائل في دلالاته احتمال على ما في دلالاته احتمال (شي آخر) غير نفس
 القريب من الحقيقي الغير المراد وبعده من فهو ترجيح باعتبار ثبوت الاحتمال في ارادة ذلك وعدمه في
 ارادة الآخر فيجمع المعاني المحتملة مع ما ليس فيه احتمال وترجح ما ليس فيه على ما فيه (وما أكدت
 دلالاته) بان تعدد جهاتها وكانت مؤكدة ترجيح على ما ليس كذلك لأنه أغلب على الظن (والمطابقة)
 ترجيح على الضمن والاتزام لانها أضبط (والتكرير) سياق (الشرط) ترجيح (عليها) أي
 على التكرير (في) سياق (التي وغيرها) أي وعلى غير السكره كجميع المعاني والمنافع (لقوة)
 دلالتها أي السكره في سياق الشرط (بإفادة التعليل) عليها اذا كانت في سياق التي وعلى غيرها
 مما ذكر لان الشرط كانه والحكم المعنى الاول (والقييد) للسكره (بغير اربعة) أي المبينة على
 التيقن لكون لافظ التي الجنس لكونه انصافا لاستعراقه فيحمل انصوصه كذا في التفاضل
 وغيره (تقدم) الجاهل من مباحث العلم (ما يفهم) فيستوى الحال بين ان تكون مركبة
 أولا (وكذا الجمع المعنى والموصول) يرجح كل منهما (على) اسم الجنس (المعروف) بالاسم

الكثرة استمالة في اليهود وتعد بخله على اليهود متبعة على أن لا يؤمر من حله به بتعدد التحليل
 كاتقيد النكرة في الشرط وإليه قال وكذا (والعام) يترجم (على الخاص في الاحتياط) أي
 فيما إذا كان الاحتياط في العمل بالعام كالوكان العام حرما وتخاص بمحال العمل بالعام حينئذ الحرف
 التي يحصل المصلحة وتدره المفسدة (والا) لو لم يكن الاحتياط في العمل بالعام (يخرج) بينهما
 بالعمل بالخاص في محله بالعام فيما سواه (كأن تقدم) في فصل التلخيص (والخاصية) يترجم
 عندهم (الخاص دائما) على العام لا يغير بمثل العام بخلاف العمل بالعام فانه بمثل الخاص ولا
 أقوى دة له في ما يتضمن من دلالة العام عليه لاجال تخصيصه منه إذا كثر العمومات تخصصة وأكتر
 الظواهر الخاصة مقصورة على حالها غير مؤثرة (وما أي العام الذي (لزمه تخصيصه) يترجم (على خاص
 معلوم التأويل) لأن تخصيص العام أكثر من تأويل الخاص كذا كذا (والترسيم) يترجم (على
 غيره) من الوجوب والذنب والباحة والكرهه كما يشي عليه الاستيعاب والخاصية هو عتبه
 المصنف بقوله (في المذهب واحتياط) فليكن ثابتا ذلك الفعل إن كان راما كان في ارتكابه ضرر
 وإن كان غير راما لا ضرر في تركه ومعلوم أن هذا بعد أن يكون المراد بالكرهه الكراهة التقرية
 لا يتم في الواجب بخلاف تركه ضررا كما سلكه وقد يقال إن الترخيم دفع مقصد وتلبيد الوجوب
 والباحة لتفصيل مصلحة واعتناء الشرع بدفع الفساد أكثر من اعتناءه بمصلحة المصالح ليدل أنه يجب
 دفع كل مقصد ولا يجب جلب كل مصلحة والكرهه وإن كانت دفع مقصد إلا أن في العمل بها نحو زنا
 القتل وفيه إبطال الحرمة بخلاف العكس فكان الترخيم أولى وهذا والذي عليه الامام وأتباعه كالشيخ لا يرى
 تساوي الحرمة والوجوب فيلزم تقديم الوجوب حيث كان الحرمة مقصدا على السبب لأن المساوي القدم على
 شيء مقدم على ذلك الشيء ثم يشرح الاستوى والمراد بالباحة هنا جواز الفعل والترك لا يسل فيه
 المكروه والتلبيد والمباح المصلحة عليه وعلى اليساوي وغيره تقديم الحرمة على السبب بالاحتياط فانه
 يقتضي الاختيار بالتخيم لأن ذلك الفعل إن كان راما كان ارتكابه ضررا وإن كان مباحا فلا ضرر في تركه
 ولا بأس بهذا وبوجهه صلى الله عليه وسلم ما اجتماع الحرام والحلال لا يغلب الحرام الحلال لكن هذا
 متعقب بأنه لا يعرف مرفوعا كما قال الزركشي بل قال الحافظ العراقي ولم أحده أصلا انتهى ثم روى
 عبد الرزاق والبيهقي في مسنده عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن الشعبي عن ابن مسعود موقوفا والشعبي
 عن ابن مسعود منقطع ثم معارض في مسند ابن ماجه والدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهما لا يجرم الحرام
 الحلال وفي مسنده اسحق الفروي أخرجه الضاوي وذكره ابن حبان في التلخيص وقال التلخيص في مسنده
 وهو ما أورد وجداد وقال الدارقطني لا يترك وقال أيضا ضعيف قال شيخنا والعقد فيه ما قال أبو عامر
 صدوق ولكن ذهب بصرفه بطلان وكسبه صحيحة ثم على هذا الذي ذكره الشيخاوي عن المصنف
 كملوا بت على الأمر وقال أيضا (وإذا ثبت أنه) أي التي صلى الله عليه وسلم (كان يجب ما احتج
 على أمته) وإذا ثبت الذي كافي قوة تعالى وإذا تأملنا ما جاءه والدارقطني وهو انفسر اليه الشبهة وعدم خفاها
 على المصنف ومن تعجز به في آخر مسنده في هذا الكتاب وهو في صحيح الضاوي عن عائشة رضي الله
 عنها لكن لفظ عنهم وفي لفظ ما يختلف عنهم وفي الصحيحين عنهما خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بن أمرين قط لا اختيارا بينهما ما يمكن أنما في حديث العراج فبعها أيضا فارتضى موسى فقال لم
 أمرت قلت أمرت بتجسين صلاة كل يوم ليلة قال إن أمك لا تستطيع تجسين صلاة كل يوم ليلة
 وأنى والله تعجزون الناس وطاعت بن إسرائيل أمنا المصلحة فليرجع ذلك خاصة التفتيش لا مثله
 فرجع الحديث وفيما أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنما أحدكم الناس للفتيش فان غلبهم الصغير
 والكبير والضعيف والمرضى والحاجفون فبعها أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجر في المسجد

المختص إلى ما يجب
 الإنسان ففعل أو وقع عنه
 ضررا وفيه نظرا أيضا فانهم
 نصوص على أن القتل العمد
 العدوان من باب المشروعية
 القصص منع من هذا
 الفصل الصادر من الخلف
 لا يصدق عليه أنه وجب
 ملائم لأفعال العقلاء عادة
 ولا أنه وصف حاله لئلا
 أو ادفع الضرر بل الخلف
 أو ادفع أضرار المشروعية
 وكذلك الردة والاسكار
 والسرقة والنصب والزنا
 وقال المصنف النسب
 هو ما يجب للإنسان نفعا
 أو يدفع عنه ضررا بفعل
 المقاصد أنفها أوصافا
 مناسبة على خلاف اختيار
 الامام وهو طسدا لأثره
 إن مشروعية القصص
 مثلا جالبة أو دافعة كما
 يشاء وليست هي الوصف
 المناسب لأن المناسب من
 أقسام العلل فيكون هو
 القتل في مثالا للمشروعية
 لأنها مفعولة لا فعلية وكذلك
 الردة وغيرها مما قلناه
 (قوله وهو حقيق إلى آخره)
 يعني أن القصاص ما حقيق
 أو القصاص لأن مناسسته
 إن كانت بحيث لا يزول
 بالتأمل فيه فهو الحقيق
 والافه والافتناعي والحقيقي
 أملا يتوى بأن يكون للمصلحة
 تتعلق بالدين أو أخرى بأن

من حصر وصلى فيها إلى متى اجتمع اليه ناس ثم فقدوا صوتهم لم يسلطوا أن يعقدوا ثم جعل بعضهم
 يتخرج ليخرج اليهم فقال لمزال بكم الذي رأيتم من صنعكم حتى خشيت أن يكذب عليكم ولو كذب
 عليكم ما فتنهم إلى غير ذلك وإذا قد ثبت ثبوت مستقيمتنا معاً لا مفرده حبه التقديف عن أمته (الحجة
 عليه) أي ترجيح غير التصريم لكن قد عرفت أن غير التصريم يشمل الأقسام الأربعة الباقية غير خلاف
 أن هذا أن تم في الإباحة والتدبير الكراهة لا يتم في الوجوب بالبدلي في ترجيحه على التصريم فتعقب لأن
 الحرم يتضمن احتياط العقاب على الفعل والموجب يتضمن استحقاق العقاب على الشرط فتعذر
 الاحتياط فلا جرم أن جزم بالتساوي بينهما الاستناداً ومنصور وقال لا يقدم أحدهما على الآخر بل
 دليل ومنشئ عليهم من قسمناهم على أن ابن الحاجب وإن ذكر ترجيح الإباحة على المحذور ولا يفتقد قال
 التفتازاني لم يذهب أحد إلى أن الأمدى قال يمكن ترجيح الإباحة وحاصله ما أشار إليه عند الذين
 يقولون لا تقترن مصلحة إرادتها المكلف ولا تلو قدّم لكن أيضاً الواضح وهو الجواز الأصلي "وتعقبه الأبهري
 بأن الوجهين منصفان أما الأول فلا نصور المكلف واعتقاده أن في الفعل مصلحة ربما لا يكون مطابفاً
 لواقع فيكون خطأ ولما كانت شرعية الأحكام تابعة لمصلحة المبادىء كان المحذور بناء على مصلحة في الترك أو
 منسحق الفعل كالأولى وأما الثاني فلا يمتزج بتقديم الإباحة أي العمل بها كتركة التضمين ارتفاع
 الإباحة الأصلية بالمحذور بارتفاع المحذور بالإباحة الشرعية بخلافه إذا كان العمل بالمحذور والأصل عدمها
 انتهى وفي هذا الجدل ما فيه فنفذ اختار القاضى عبد الوهاب في المحض ترجيح المتقضى بالإباحة على
 المتقضى بالمحذور وقال القاضى والأمام والقزالي وابن أمان وأبو هاشم بنسبوا بأن لا يتم ما حكاه شرعيان صدق
 الراوى فيما على وتيرة واحدة وحصة التامى ونقله عن شيخه القاضى أبى جعفر ورويه ما في المجمع الكبير
 لطريقه عن أبى محمد مولى قزطنة كتب قالت ابني الله صلى الله عليه وسلم قال إن الحرم ما أحل الله
 كالمحل ما حرم الله وقال سليمان كان الشيء أصل إباحة أو محذوراً أحد الخبرين ووافق ذلك الآخر
 والآخر بخلافه كان النافى عن ذلك الأصل أولى وإن لم يكن أصل من حظر ولا إباحة فوجهان
 أحدهما المحذور أولى للاحتياط ثانيهما التمسوا به لأن التصريم المباح كتحليل الحرام فربما لا أحدهما
 حجة على الآخر هذا وفي كلام المصنف إشارة إلى تقديم المتضمن للتخفيف على المتضمن للتشديد وعليه
 منى البيضاء وصاحب الحاصل وعلمه بأنه أظهر بأن الله صلى الله عليه وسلم كان يفظأ أو لا يرا
 لهم عن العادات الجاهلية ثم مال إلى التخفيف وذهب إلى مدى إلى تقديم المتضمن للتقليل على المتضمن
 للتخفيف فانه صلى الله عليه وسلم كان في ابتداء أمره بأف الناس وأخذهم شأوتها ولا يتعبد
 بالتقليل فحقاً قال تأخير التشديد أظهر قلت وفي كلا التعليلين يتلوهان كل المشروعات لم يكن
 أحدهما شأناً بل فيها وفيها كما هو معلوم ليستقرئ لهوا لا سيما في باب النسخ ثم لعل الاختفاء أولى
 لما أشار المصنف الجمع ما عارض القرآن من إرادته الله تعالى اليسر بتوفيق الحرج في الدين عناو بنص
 السنة الصحيحة من أن هذا الدين يسر وحشيد لا يفتن على التأمل أن هذا تعبير معارض بما قبل في
 تعليل تقديم الانقيل عليهم أن المصلحة فيه أكثر على ما في الملاق هذا أينسان فنزل الله سبحانه
 أعلم (والوجوب) يرجح (على ما سوى التصريم) من الكراهة والتدبير والإباحة للاحتياط
 (والكراهة) ترجح (على التدبير) لأنها أحوط (والكل) من الكراهة والتصريم والوجوب
 والتدبير يرجح (على الإباحة) للاحتياط (تقديم الأمر) على ما سوى النهي (والنهي) على ما سواه مطلقاً
 أو النهي على الأمر كما ما فقه كبير (ليس لثانيهما) كما هو مطلق بعضهم والامانان الوجوب مقدما
 على المكروه فإن الوجوب قد يكون مفيداً للأمر والكراهة قد يكون مفيداً للنهي بل تقديم الأمر على
 ما سوى النهي الاحتياط وتقديم النهي على ما سواه مطلقاً للاحتياط وألغى المصلحة لأن أكثر النهي

يكون المصلحة تتعلق بالآخر
 والتدبير المضروبي أو
 مطلق أو تحصى لأن
 الوصف المشتمل على
 المصلحة أن انتهت مصلحته
 إلى حد الضرورة فهو
 الضروري والأحكام كانت
 في محل الحاجة فهو
 المطلق وإن صككت
 مخصصة في العادات فهو
 التحصى فالمضروبي هو
 المتضمن لحفظ النفس أو
 الدين أو المال
 أو النسب فأما النفس
 شعبة وثلاثة مشروعية
 القصاص فإن القتل العمد
 العداوة مناسيب لوجوب
 القصاص لانه مقرر للصلاة
 التي هي أجل المنافع وأما
 الذين تحفظوا بمشروعية
 القتل مع الحربين
 والمسلمين فإن الحربية
 والردة مناسيبية له
 وأما العقل تحفظوا
 بمشروعية الزجر عن
 المسكرات فانه مناسيبية
 وأما المال تحفظوا بمشروعية
 الضمان عند أخذ
 بالباطل وأما النسب
 تحفظوا بمشروعية وجوب
 الحد على الزنا وهذا لا يشاء
 مناسيبيتها ظاهرة وهي
 المعروفة بالكلية انتهى
 التاميم في محله من المال
 وأما ما لم يفتكسب الولي
 على الصغرة أي يفتكسبه

لذلك (والخاص من وجه) يرجع (على الماهم مطلقا) لان احتمال تخصيصها كثر من الخاص
من وجه اذ لا يدخله التخصيص من تلك الجهة (و) العالم (الذي لم يخص) على العام المخصوص فله امام
الحرمين عن المقتضى وعلاؤه بان دخول التخصيص بصف اللفظ والمراد بان المقتضى قد اذن بل
عن تمام مسما والحققة تقدم على الجواز وعنده الذين يطرق الضعف اليه بخلاف في جهة واختار
ان المتبر والصفي الهندي والسبكي عكسه لان خاص من العام هو الغالب والغالب اولى من غير يولان
المخصوص قلت افراد حتى قارب النص اذ كل عام لا بد ان يكون متصفاً بأقل متساوية فلذا قرب بين
الأقل بالتخصيص فقد قرب من التخصيص فكان أولى وذهب ابن كجب الى استوائهما لان الحدان من
هذا اللفظ كهي من اللفظ الآخر قال وقد اجمعوا كلهم على أن العموم اذا استثنى بعضه صعب التعلق
به (وذكر من الأدلة) الاحكام التكليفية من الاشياء لما بين دليلين منها تعارض والحال ان (ما)
أى الذى (ينتهي) أى الدليلين من التسبب عموم (من وجه) مثل اصلان لم يقر بالفاصلة وللفظ
المصحين شائعة الكتاب فان هذا (عام) في المصطلح خاص في المقروء ومن كان له امام فتراة الامامة
قراءة) آخر جاء من منبع باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم فان هذا (خاص) بالمقتضى عام في
المقروء وان خص عموم المصلين بالمقتضى عن وجوبها) أى الفالصة (عليه) أى المقتضى (وجوب) ان
يخص خصوص المقروء وهو الفالصة عموم المقروء ملتبس عن المقتضى فخص عليه الفالصة فيندا فان) أى
الجليلان المذكوران في المقتضى حيث لا يجب الا لقرأة الفالصة عليه والثاني في قراءتها عليه
وفيه نظر (طالوج) والاوجه (في هذا) المثال (أن لا تعارض) بين الجليلين المذكورين
في قراءته المقتضى (ان لم يخف) الدليل الثاني (قراءتها) أى الفالصة (على المقتضى) بل أثبت
ان قراءة الامام جعلت شرطاً لقراءة) أى المقتضى (بخلاف النهى عنها) أى الصلاة (في الاوقات)
الثلاثة وقت طلوع الشمس حتى ترفع ووقت استوائها حتى تزول ووقت ميلها الى المغرب حتى
تغرب كآبث في صحيح مسلم وغيره (مع من نام عن صلاة) فليصلها اذا ذكراها أخرجه عنه
مسلم كما قدمته في مثله المختار انه صلى الله عليه وسلم قبل بضعه متعبداً فانه لا ينفع التعارض
بينهما في الفرض القائم قال المصنف ومن قال من الشافعية يحمل عموم الصلاة على ما سوى النوم
فهو استرواح لان كلافه خصوص وعموم فان خص عموم الصلاة في حديث النهى في الاوقات
الثلاثة بخصوص الذاتية في حديث التذ كوجب أن يخص عموم الاوقات فيه بخصوص الثلاثة
في حديث النهى عن الصلاة فيده الحان في القضاء في الاوقات الثلاثة فحديث النهى يقتضى منه
وحديث التذ كير يقتضى حله في كلاهما من مرج خارج كأشار اليه بقوله (وفي بعض كتب
الشافعية) كشرح منهاج اليساوى للاسنوى (طلب جميع منهما) أى في هذين المتعارضين
(من خارج) وكذا يجب العنفية) طلب الترجع فيهما من خارج لان كلا أخذ مقتضى خصوصه
عموم الآخر وقع التعارض بينهما فان أمكن ترجع أحدهما على بلاته أولى من اعدادهما وقد أمكن
هنا في منع القضاء في الاوقات الثلاثة كأشار اليه بقوله (والحرم مرجع) على غير ما نحدث النهى يحرم
وحديث من نام عن صلاة مطلق لا يحرم فترج عليه (وبما يرى محضره) صلى الله عليه وسلم
(فسكت) عنه يترج (على ما لفظه) فسكت عنه ذكره الاملى قال المصنف (والوجه تقييده)
أى ما لفظه فسكت عنه (عما اذا ظهر عدم نبوه) أى ثبوت وقوع هذا الفعل بلفظه (له) أى الذى
صلى الله عليه وسلم لجواز أن يكون مكوبة عنه حينئذ لانه بعد وقوعه من وحى أو غير ولا يجب
ظهور ثبوت وقوع ذلك اليه صلى الله عليه وسلم لا يظهر بحدان لم يحضره عليه لاسوائهما في القوة اذ
كلا يجوز عليه السكوت عن غير ما تشرعوا وقع محضره لا يجوز عليه السكوت عن غير ما تشرعوا

من تزويجها كما قال في
الحصول فان مصالح
الكناخ غير ضرورية في
الحال الا ان الحاجة اليه
حاصلة وهو تحصل للكفر
الذى لو كانت لربما قالت لا
الى بل وأما التصفيا
فكثير من القاذورات فان
غفرة الطباع عنها نلست بها
مناسب لمروعة تشاؤها
حشا لتسلس على مكلام
الاخلاق وعلمن الشيم
ومن هذا القبيل كما قاله
في الحصول سلب أمانة
الشهادة والولاية عن العبد
لان شرفهما لا يناسب
العبد الذى هو نازل
المقدار وأما الاخرى
فهو المعالي المذكورة في
علم الحكمة في باب تركية
النفس وهى تهذيب
الاشلاق ورياضة
النفس المتخضية لشريعة
العبادات فان الصلاة مثلا
وضعت للفضوع والتفأل
والصوم لانكسار النفس
بجانب القوى الشهوانية
والصمية فلذا اجتمعت النفس
ركبة قوى للأموارات
وتجنب الشهوات حصلت
لها البطادات الأخرى
وأما الاكساف فثلثه
في الحصول بتعليل الشافى
رضى الله عنه تحريم
بيع الثمر والميتة بالخبانة
ثم يقبس عليه الكتاب

وقوله فيثبت مشروعه هذا التوجيه مما ظهر للعبد المتعبد بغير الله تعالى (وما يصيغته) أي المروى
 بلغة التي صلى الله عليه وسلم يترجم (على التفهم منه) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم بعبارة
 نفسه قلت لا لا تنطبق اليه احتمال القطع بخلاف الثاني غير نافي أن هذا أولى مما في شرح التلخيص
 لا استوي لأن الحكم باللفظ يجمع على قبوله بخلاف الحكم باللفظ كما قال التلخيص في
 ما إذا كان الآخر قد فهم معنى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فروا وما إذا قل أمر الله صلى
 الله عليه وسلم بكذا ونهى عن كذا دون أن يروى صيغة الأمر أو النهي أو الصادرة عنه صلى الله عليه وسلم
 ولعل هذا مما في الحصول وكذا على الخبر الذي يحتمل أن يكون قد روى باللفظ (وفي ما يميزه) أي
 والخبر المشتمل على نفي حكم شرعي يلزم المكلف (باعتبار) أي معرفته لكونه معانم والميلوى
 (في) خبر (الاتحاد) يترجم (على مثله) أي ذلك الحكم كخبر طلق نفي وجوب الوضوء من مس
 الذكر وخبر يسره باتباعه وتقدم وجهه في مسئلة خبر الواحد فعاقبه الميلوى هذا على أصول الحنفية
 ونقل امام الحرمين عن جمهور الفقهاء تقديم الميث وقصل هو أن الثاني ان يقتل لقذا معناه التي
 لا يجل ونقل الآخر محل فهم سواء لأن كلامهما ميث وإن أثبت أحدهما أقول وأفعلا ونقله
 الآخر كالمفعول فاعلم ولم يقله فلا يثبت تقدم وقيل الثاني والاثبات سواء ملاحاة قال وقوله مما في
 واختاره التلخيص في المستعنى بانه على أن القائلين لا يتعارضان وعبد الجار قال الثاني واليهذه شخشا
 أبو جعفر وهو الصحيح انتهى وقال النووي التي المحصور والاثبات سيان قال الزركشي فحصل أن الميث يقدم
 الثاني صورا واحدة أما أن يتصور التي فيضاد الفعل إلى المجلس لا تكرار فيه يتعارضان الثانية أن
 يكون راوى التي فيه غناية فيقدم على الاثبات الثالثة أن يتقدم الثاني إلى علم وغير نافي أن
 الصورة الثانية هي قول الحنفية المذكورة (ومثبت حرد المحدث) أي دفع إلى ما يترجم (على موجب) أي
 الخذلاني الأول من السرور وعدم الخرج الواقفين لقوله تعالى يريده بكم السرور وما جعل عليكم في الدين
 من حرج ولو افاقه فمضى الله عليه وسلم ادرك الحدود وما اخلاكم وصحبه وفي الميثي لأن ما يرض
 في الحد من المطالات أكثر منه في الدرة وذهب المتكلمون إلى تقديم موجب الحد قطرا إلى أن فائدة
 العمل بالوجوب التاميس والدرء التاميس مقدم على التأكيد فليت وقد سرح الشافعية بأن
 نافي الحد مقدم على موجب فيه وهذا صوره أربعة الصور المستثناة ثمانية تقدم الميث على الثاني وقيل
 هما سواء ووجه التلخيص أن الشبهة لا تؤثر في ثبوت شرعية دليل أنه ثبت بخبر الواحد مع قيام الاحتمال
 والحدانما يقطع بالشبهة إذا كانت في نفس الفعل ولا اختلاف في حكمه كان يبيح قوم ويحظره
 آخرون كلوه بلا شهود ولا يقال الخلاف لفظي لأن قول التساوي يؤول إلى تقديم الثاني فانهما
 يتعارضان فينظران ويرجع إلى غيرهما فان كل شئ ليس شرعي حكمه والابقى الأمر على الأصل
 فلم يمت في الحد لا تقول بل معنوي لأن الأول يتقيد بالحكم الشرعي والآخر يتقيد باستصحاب الأصل
 (وموجب الطلاق والعاق) يترجم على نافيها كما شئ عليه البخاري وغيره لأنه شتم للتصرف
 في الزوجة والرقبة والارث وانهما مبيح والمختلر مقدم على الاباحة فلا جرم أن قال (ويستدرج)
 موجبهما (في الحرم وقيل بالعكس) أي يترجم نافيها معلى موجبها لأنه على وفق الغلب
 القضي لجهة النكاح والاثبات مذهب الميمن المترجم على الثاني لهما كما أشار إليه الآء بعد بحثنا فيه
 من النظر إلى الميكن (والحكم التكليفي) يترجم (على الوضعي) لأن التكليفي يمتثل للشواهد
 ومقتضى الشارع بالاثبات والاكثر من الاحكام بخلاف الوضعي (وقيل بعكس) أي يترجم الوضعي
 عليه وذكر السبكي أنه الأسع لأن الوضعي لا يتوقف على أهلية المخاطب وفهمه وعكسه من الفعل

والتلخيص والمنااسبة أن
 كونه محبا يناسب ادلاله
 ومقابله بالمال في البيع
 اعزاز واجمع بينهما
 متناقض فهذا وان كان
 يظن به في الظاهر أنه
 مناسب لكنه في الحقيقة
 ليس كذلك لأن كونه
 محبا معناه أنه لا يجوز
 الصلاة معه وليس ينسبه
 وبين امتناع البيع مناسبة
 قال (والمنااسبة تعيد
 العلة أنا اعتبرها الشارع
 فيه تكسفر في الحرمة أوفى
 جنبه كمتراج التسعين
 في التقديم أو بالعكس
 كالمشقة المستتر كتمين
 الحاضر والمافر في سقوط
 الصلاة أو جنبه في جنبه
 كما يجب حد الغافق على
 الشارب لكون الشرب
 مظنة الغفق والمظنة قد
 أقيمت مقام المظنون لأن
 الاستفراغ على أن الله
 سبحانه شرع أحكامه
 لصالح العباد تقضلا
 واحسانا حيث ثبت حكم
 وهما وصف ولم يرد
 غيره ثان كونه علة وان
 لم تقتصر وهو المناسب
 المرسل اعتبره مائل أقول
 الوصف المناسب على ثلاثة
 أسماء أحدها أن يتبعه
 الشارع أي يورد الفروع
 على عكسه فلا إشكال في
 أنه لا يجوز التحليل به ولهذا

بمختلف التكليف وفيه نظر ظاهر (وما وافق القياس) من التصوص على نص لم وافقه (أي
 لاحق) من القولين لأن كون القياس دليلاً مستقلاً في نفسه واتحاده شرطاً اعتبارياً مع النص
 كما هو وجه المانع لا يمنع جده وصغافه بالواقعة غير مستقل في إثبات حكمه وليس المراد بالترجيح
 الإيهام (وما ينكر الأصل) رواية الفرع فيه ترجيح على ما أنكر الأصل ورواية الفرع فيه
 لم رجوحية الثاني ظاهراً السبكي وهذا أيضاً إذا أنكر الأصل وصمم على أنكره مثل أنكارهم بعد
 ما حدثت بحرمه بن دينار من حديث ابن عباس أنه كان يعرف أن قضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالتكبير أما إذا لم يصمم وجعل شكاً في نفسه على التسيان فلا يظهر من رجوحية وقد صكافوا
 يحدون به بهذا عن رواه عنهم يقول أحدهم حديثي فلان عني كأنه سهل في حديث الفقه
 بالبين مع الشاهد وسبقه أنس قال حديثي فلان عني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يجعل
 فصاً لخاص من غيره انتهى وقد عرفت أن تصميم الأصل على الإنكار مسقط للقول المروي أصلاً
 فليس الكلام فيه إذا كان مع غيره وما غا الكلام فيه إذا لم يصمم وقبلنا ذلك المروي وظاهر أنه مرجوح
 بالنسبة إلى ما ليس كذلك واقعه سبحانه وتعالى أعلم ثم إذا عارض الإجماع نص أطلق ابن الحبيب تقديم
 الإجماع على النص وعلاه غير واحد من الشارحين بعدم قبوله النسخ وقال الأجهري كأنه أراد إذا كان
 قطعاً لأن الإجماع متأخر عن النص فلا يتقدم على خلافه إلا إذا كان له سند أقوى من نص آخر
 قطعي وعلى هذا مشي المصنف فقال (والإجماع القطعي) يترجم (على نص كذلك) أي قطعي كتاباً
 كان أو مستمراً وقوله (والإجماع القطعي) أي يترجم على نص ثلثي (وتدنيغيه) وأما الأجهري فقال أما إذا كان
 قطعي المتن أو السند أو كان النص قطعي السند وجب تأويل القابل له انتهى قلت وفيه نظر فإن من
 حاصدق هذا أنه إذا عارض الإجماع القطعي السند القطعي المقنع النص كذلك يجب تأويل القابل
 التأويل منهما وهو يشير إلى أن أحدهما قد يكون قابلاً للتأويل لكن لا قابلاً للتأويل بل منهما إلا المراد
 بالمترجمة الدلالة بمرحوبه واقطعي الدلالة لا يقبل التأويل المقبول لعدم احتمال اللفظ له
 وتعبية الإرادة للدلالة في القطع والحق في مناهج البياض أو إذا عارض الإجماع نص أو القابل له أي
 للتأويل بوجه سواء كان الإجماع أو النص جماعين للدينين قال ولا تساقط قال الأسوي شرحه وإن
 لم يكن أحدهما قابلاً للتأويل بل تساقط لأن العمل بهما غير ممكن والعمل بأحدهما دون الآخر ترجيح لا
 مرجح وهذا كله إذا كانا ظنيين فإن كانا قطعيين أو كان أحدهما قطعياً والآخر ظنياً فلا تعارض كما
 ستعرفه في القياس انتهى ولم يتعرض فيه ويصردهنا أقسام ثمانية كون الإجماع والنص قطعي
 السند والمتن كونهما ظني السند والمتن كون الإجماع قطعياً والنص ظنياً كون الإجماع ظنياً
 والنص قطعياً كون الإجماع قطعي السند والمتن والنص بالمعكس كون الإجماع ظني السند
 المتن والنص بالمعكس ثم الذي يظهر تقدم الإجماع القطعي سنداً ومتناً على النص القطعي كذلك وعلى
 النص الظني كذلك إذا لم يقبل التأويل وعلى النص الظني أحدهما كذلك وتقدم الإجماع الظني سنداً
 ومتناً على النص الظني كذلك إذا لم يقبل أحدهما التأويل وتقدم الإجماع الظني سنداً على النص
 كذلك وتقدم الإجماع القطعي سنداً على النص كذلك إذا لم يقبل أحدهما التأويل وتقدم النص
 القطعي سنداً ومتناً على الإجماع الظني كذلك إذا لم يقبل التأويل وعلى الإجماع الظني أحدهما إذا لم
 يقبل التأويل بل وأما تقدم الإجماع القطعي سنداً على النص الظني سنداً لا سنداً أو بالعكس وتقدم
 الإجماع الظني سنداً لا سنداً على النص الظني سنداً لا سنداً أو بالعكس إذا لم يقبل أحدهما التأويل فني

أهله المختلف وذلك كما يجب
 صوم شهرين في كفارة
 الجماع في نهار رمضان على
 المال فانه وان كان أبلغ
 في رد عن العتق لكن
 الشارع أضاف بإيجابه
 الاعتناء ابتداء فلا يجوز
 اعتباره كإفائه وقد أنكروا
 على يحيى بن يحيى تليد
 ما لا حيث أفتى بعض
 مالوك الغاربة بذلك الثاني
 أن يعتبر الشارع أي يورد
 للفروع على وقفه وليس
 المراد باعتباره أن نص
 على الصفة أو يوثق إليها
 والام تكن العلة مستفادة
 من المناسبة وهذا النوع
 على أدب أسمائهم كرها
 المصنف أحدها أن يعتبر
 الشارع نوع المناسبة في
 نوع الحكم كالسكر مع
 الحرمة فإن السكر نوع من
 الوصف والقصر نوع
 من الحكم وقد اعتبره
 الشارع فيه حين حرم
 الخمر فليطبقه السيد الوالي
 هذا أيضاً بقوله إذا اعتبرها
 الشارع فيه أضاف اعتبر
 النوع في النوع وأما أهل
 التصريح لم يكونه يعلم بما
 بعده وأعلم أن المصنف في
 التقسيم السابق قد جعل
 الوصف المناسب لتصريح
 السكر هو حفظ العقل
 ثم جعله هنا نفس السكر
 وهذا الثاني لا يوافق

تفسيره المناسب لان نفس السكر لا يصدق عليه
 متجالب نفسا ولا دافع
 شعرا الثاني ان يتغير
 الشارع فوع الوصف في
 جنس الحكم واليه أشار
 بقوله أو في جنسه وقريره
 ان يتغير الشارع النوع
 في الجنس وذلك كاستزاج
 الجبين مع التقدم فان
 استزاج القسبيين وهو
 صكونه ثامن الايون
 نوع من الوصف وقد
 اعتبره الشارع في التقديم
 على الاخر من الاب فانه
 قدمه في السيران وقنا
 عليه التقديم في ولاية
 النكاح والصلاته عليه
 وتحمل الية لشاركتها
 في الية وان خالفه
 في النوعية اذ التقديم في
 ولاية النكاح فوع مغاير
 لتقديم في الارث بخلاف
 الحكم المتقدم وهو محرم
 التمييز والفرق ان الاختلاف
 هناك بالمثل خاصة ولا
 اثره فيكون تحريمهما
 نوعا واحدا الثالث ان
 يتغير الشارع جنس
 المناسبة في نوع الحكم واليه
 أشار بقوله أو بالعكس
 وذلك كالشفقة المشتركة
 بين الخافض والمساير في
 سقوط القضاء فان الشارع
 اعتبر جنس الشفقة في
 فوع سقوط قضاء الركنين

كلهما تأمل والوجه في ذلك كله غير يخاف على التأمل ان شاعفه تعالى والله صمدنا علم وما علمه
 الخلفاء (الراشدون) أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم يرجع على ما ليس كذلك لان امر
 الذي على الله عليه وسلم غلبتهم والافتدائهم كما يتبين ما قد سمعته صلى الله عليه وسلم في بحث
 العزيمة وكونهم أعرف بالترزيل ومواقع الوح والتأويل بقيدغة الظن في ذلك ولا سيما اذا كان يصنف
 من العناية ولم يضاف فيه أحد فانه على عمل الاجماع ذهب أبو حازم الى ان ما انفتحت الخلفاء الاربعه
 عليه اجماع ولكن لا ترفع على خلافه كما ياتي في باب الاجماع (أو علل) أي الحكم الذي تعرض فيه
 العلة ترجع على الحكم الذي لم يتعرض فيه لها (لاظهار الاعتناء) أي لانه ذكر علة بدل على
 الاهتمام به والى عليه دلالة علم من جهة اللفظ ومن جهة العلة (لا الاقلية) أي لان الفهم
 أقبل له سهولة فهمه واسطة كونه مقول المعنى كما أشار إليه الامدني ثم عطفه ابن وحيد فلا يقال
 ر عاير جمع المبدل على العلة من جهة أن المشقة في قبحه أشد والثواب عليه أعظم ثم في الحصول بقدم
 المتقدم فيه ذكر العلة على الحكم على عكسه لانه أدل على ارتباط الحكم بالعلم واعتراضه التشرؤفي
 بان الحكم اذا تقدم قلب نفس السامع العلة فلما سمعته تكتب اليها ولم تطلب غيرها والوصف اذا
 تقدم تطلب الناس الحكم فلما سمعته قد تكتفي في علمه بالوصف المتقدم اذا كان شديد المناسبة
 كافي والبارق والبارقة الامة وقد لا تكتفي به بل تطلب علم غيره كما اذا قلنا ان الصلاة فاعلموا الآية
 فقال تعظم العبود قلت اذا كانت العلة المفصلة لتقدم ما ذكرته فيه العلة على ما لم يذكر اظهار
 الاعتناء بما ذكرته فالحق انه لا يجب تقديمها فيه فتدعيه على ما خوت فيه ولا تأخيرها فيه فتدعيه
 على ما قدمت فيه والارتباط بالعلم موجود في كلهما والكون اليه او عدم الكون اليه مع التعرض لها
 في كلهما لا أثر في الترجيح على أنه قد وجد كل منهما في كل مكان من الترتيب الطبيعي بين العلة
 والمعلول موجود في تقدم ذكر العلة على المعلول لكن معلوم ان بعد ذلك لا يفيد ترجيحها على ما ذكر
 فيه بعد المعلول مع أنه معلوم بمحض في تقديم ذكر المعلول على السلف من الاهتمام ما ليس في
 عكسه والله سبحانه أعلم (كما) يترجم ما (ذكره السبب) على ما لم يذكر مرصه أي العام الوارد
 على سبب خاص يترجم على العام المطلق عنه اذا تعارض في صورة السبب لاهتمامه اذ السبب هو
 العلة الباعثة عليه لظاهر افكانت دلالة فيها شديدة القوة حتى لا يجوز تخمسها أو ما فيها عدا
 صورة السبب في ترجع العام المطلق عنه على الوارد على سبب لكونه أقوى منه لقام احتمال كون ذي
 السبب خاصا بمرده اذا اصل مطابقته لما ورد فيه قال السبكي فن قال ان الوارد على سبب راجع
 أردني صورة السبب ومن قال ان عكسه راجع أردني ما عداه لولا أنه خلاف في الموضوعين (وفي
 السند) أي والترجيح للثقل باعتبار ركائبه طريقه (ككتاب) أي ترجيحه (على السنة) وهذا
 على اطلاقه قول بعضهم كما أشار إليه السبكي شوه ولا يقدم الكتاب على السنة ولا السنة عليه
 خلافا لما يقدّم الكتاب عليها مستندا الحديث معاذ المشغل على أنه يقضى بكتاب الله فلم
 يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرم صلى الله عليه وسلم على ذلك كما رواه أبو داود وغيره وتقديم
 السنة عليه مستندا الى قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم ثم قال والاصح تساوي التواترين من كتاب
 سنة وقيل يقدم الكتاب على السنة أشرف منها وقيل تقدم السنة لما ذكرنا الذي يقتضيه اصول أصحابنا
 على ما قدمه المصنف في أول فصل التعارض ان القطعي الدلالة من السنة القطعية السند ترجع على
 الظني الدلالة من الكتاب والقطعي الدلالة منهما اذا لم يعلم تاريخهما يجرى فيها لزوم محيلين وان علم
 فلان تاريخا للقدم والظني الدلالة منهما اذا لم يعلم تاريخهما لا يرجح أحدهما على الآخر بكونه كتابا
 أو سنة بل بما يسوغ ترجيحه به ان أمكن والاجمع بينهما ان أمكن والاصح اطلاقا وان لم يتجهما نسخ

المتأخر المتقدم وقطعي الدلالة من الكتاب بترجيح على القطعي السند الظني الدلالة من السنة
 لقوته دلالة فلم يبق ما يطبق عليه إلا ما كان من السنف قطعي الدلالة الظني السند من الكتاب
 ظني الدلالة برهان الكتاب حيث بدأ اعتبار السنفين في التصديقه ولا يفتان وهذا أيضا لا يتم لانه
 لا معارضة بين قطعي وظني كما صرحوا به لا نقول لمعنى أن ليس المراد بالمعارضة في التبرعات حقيقتها
 لتعالى الشارع عنها بل صورته وهي موجودة بينهما وعليه قوله (وشهورها) أي يرجح الخبر
 المشهور من السنة (على الآحاد) لبرهان المشهور وسند على الآحاد (كأقرب على من أنكر) فإنه
 حديث مشهور وتقدم فترجيحه في مفهوم المخالفة (على خبر الشاهد واليمين) أي القضاء لهما القدح
 المخرج في جميع مسلم وغيره وهو من أخبار الآحاد التي لم تبلغ حد الشهرة على ما عرف في موضعه فلا
 جرم أن أصحابنا لم يأخذوا بمطلقه بخلاف الأئمة الثلاثة في بعض الموارد كما هو معروف في الفروع
 (وبقعه الراوي) وأصل المراد اجتهد كما هو عرف الصدراول (وضبطه) وتقدم بأنه في شرائط
 الراوي (وورعه) أي تنزهه والاتبان بالولاءات والتدوين والاحتساب عن المحرمات والمكروهات
 (وشهرتها) أي شهرة الامور (وبالرواية) وأن لم يصدر بجملة فيه) أي في كل منها فان شهرته به تكون
 غالباً بجملة فيه والمعنى ترجيح أحد الخبرين على الآخر بكونه داوياً وموضوعاً لهذه الصفات أو
 بعضها على الآخر الذي ليس رواه كذلك لأن صدق الظن فيه أقوى واحتمال الخطأ فيه أوهى وصرح
 فيمن الأئمة بأن اعتبار الرواية ليس مرجح على من لم يعتدها وهو حسن ثم يبين من خص الترجيح
 بالقطعة بالخبر بين الراويين بالمعنى وفي الأصول والحق الأخلاق لأن القيد غير بين لمجوز وما لا يجوز
 فإذا سمع ما لا يجوز أن يحصل على ظاهره بحث عنه وسأل عن مقدمته وسبب زواله فبطل على ما نزل به
 الاشكال بخلاف المعاشي وقال ابن برهان ويكون أحدهما أقدم من الآخر بقوة حفظه وزينة ضبطه
 وشدة اعتنا به فيرجح على ما كان أقل في ذلك حكاية امام الحرمين عن إجماع أهل الحديث قبل وبعده
 بالعربية فإن العالم بها يمكنه التحفظ عن مواقع الزلل فيكون الوقوف وإتساعاً أكثر قبل ويمكن أن
 يقال أنه مرجح لأن العالم بها يعتمد على معرفته فلا يبالغ في الحفظ والجامل بها يكون حائفاً
 فيبالغ في الحفظ ولا يبري كل منهما عن النظر قبل وسرعة حفظ أحدهما وابطال نسيانه مع سرعة
 حفظ الآخر وسرعة نسيانه وفيه تأمل (وفي) يكون (علا السند) أي فلا الوسائط بين
 الراوي والحدث وبيننا نأني صلى الله عليه وسلم مرجح على ما ليس كذلك لانه كلما قلت الوسائط كان أهدى
 من انطباع كاذب إليه الشائفة (خلاف الحنفية) كما يذهبوا لواقع الامام أي خضعهم الامور أي
 في رفع اليد عن عند الركون والرفع منه وهي مشهورة ترجحها الحافظ ابن محمد الحارثي في تخرجه
 مسند الامام أي خضعه رجاءه وقد ساقها في حجة الجلي شرح حسنة المصنف في شرح قوله والرفع
 بديه الا في التكرير فالاولى (وبكرتها) أي كتر جميع احاديث الروايتين المتعارضتين بكون احدهما
 (عن حفظه) أي الراوي (لا نسخته) فقدم خبر المقول على حفظه على خبر المقول على كماله لاحتماله
 الزيادة والنقص قال الامام الرازي وفيه احتمال وهو كمال قال فان كماله المصون تحتيد هذا الاحتمال
 فيه بعد بل ليس هو دون احتمال النسيان والاشتباه على الحافظ وقد عد ذلك فيه كالعدم (وخظه)
 أي وكتر جميع رواياته من يعتدق روايته على خطه (مع تذكره) لذلك على روايته من يعتدق روايته
 (على مجرد خطه وهذا) الترجيح ظاهره متفرع (على غير قوله) أي أي حقيقته أم لا على قوله
 فلا نذاعة عند الخط بالاذن كتر يحصل التعارض الذي فرعه الترجيح (وبالمسلم) أي وكأكثر جميع
 لاحد للروايتين بالمعنى (بانه) أي روايه (على محروا على قسيه) أي التي لم يصدره عمل ولا يتم
 بعمل به الذي علم أنهم يعمل به لانه أبطل من الكتب قلت وهذا في أولهما الذي يصح عليه بخلافه بصدروا به

وأما جعلنا الاول خيراً
 والثاني فوالا لا مشقة
 السرفوح بخلاف لشفقة
 الخيض وأما سقوط فضله
 الر كعنه بالنسبة الى
 المسافر والخائف فهو فرع
 واحد الرابع أن يعتبر
 الشارع جنس الوصف
 في جنس الحكم كما قال على
 رضي الله عنه في شارب الخمر
 أرى أنه اذا شرب هذى
 واذا هذى افترى فيكون
 عليه حد المقرى يعني
 الناذق ووافقه الصلبة
 على ذلك فقد أوجبوا حد
 القذف على الشرب لا
 لكونه شرباً بل لأنما سوا
 مظنة القذف وهو الشرب
 مقام القذف قياساً على
 أنظمة الشافعية والاجنبية
 مقام الوط في التصريم
 لكون الخلوة مظنة فقد
 ظهر أن الشارع اعتبر
 الظنة حتى هي جنس
 لمظنة الوط ولظنة القذف
 في الحكم الذي هو جنس
 لا يجب حد القذف ولمرة
 الوط والمراد بالجنس هنا
 هو القصر بلان اعتبار
 الجنس البعيد في الجنس
 البعيد هو المناسب
 للرسل كما تعرفه ثم اعلم
 أن القنسية مراتب قال
 في الحصول فاعلم أوصاف
 الاحكام كونه حكماً من الحكم
 ينقسم الى وجوب وغيره

والوجوب إلى عبادة غيره
والعبادة إلى صلاة وغيرها
والصلاة إلى صلاة وغيرها
فما ظهر تأنيدي الفرض
أخص مما ظهر تأنيدي
الصلاة قال وكذا في جانب
الوصف فاعلم الأوصاف
كونه يشاطر به الحكم ثم
الناسب ثم الضروري (قوله)
لأن الاستقراء هو متعلق
بقوله يفيد العلية وتقديره
أن المناسبة في هذه
الأقسام الأربعة تفيد
العلية لأن الاستقراء أحكام
الشرع فوجدنا كل حكم
منها مستلزما على مصلحة
فأنته إلى العباد ويعلم
منه أن الله تعالى شرع
أحكامه لرعاية مصالح
عباده على سبيل التفضل
والإحسان لا على سبيل
الحتم والوجوب خلافا
للعزلة وحسب تخدع
ثبت حكم في صورة وهذا
وصف مناسبه متضمن
لمصلحة العبد ولم يوجد غيره
من الأوصاف الصالحة
للعلية غلب على الظن
أنه عليه أن تكون الأصل
عدم غيبه وإذا ثبت أنه
عليه ثبت أن المناسبة
تفيد العلية وهو المسمى
وقال الأمام في المعامل أنه لا
يجوز تعليل الأحكام
بالمصالح والمفاسد (قوله)
وإن لم تتعبر هو بالتاء

لأنه إذا علم أنه على وجه خلافه بعد روايته قد سبق أنه عند الحنفية يدل على نسخه فلو رآه حنفيا
ساقط الاعتبار فلا يقيم المرويين وكن التعارض القوي فرعه الترجيح (أو) كأنه ترجيح لأحد
المرويين بالعبارة رواه (الرواية الأعمى) على ما رواه ليس كذلك وهذا الصواب بالنسبة إلى المرسلين
فلذا قال (على) قوله (تجيز المرسل) أما على قول من لم يجز فظاهر أن التعارض لا تنفيه للمتلين
عنده فلا ترجيح ثم قال (والوصفة) أي في الترجيح هذا على قول تجيز المرسل أيضا (لأن التعرض
فيه) أي في قبول المرسل (ما وجبه) أي في الترجيح بذلك وهو العلم بأنه لا يرسل إلا عن ثقة
أما ملقا وأعده فتدبر في ذلك والترجيح عليه الترجيح أنما يكون بتدقيق هذا ما ظهر للعباد أنه
مراد المصنف والله تعالى أعلم بكل مراد (ومن) أي كابر الخليفة أي كثر جميع لأحد المرويين
يكون رواه من كابر الخليفة (على أصغرهم) أي على المرويين الذي رواه من أصغر الخليفة لأن
الأكبر إلى الرسول أقرب بما لا يكون بحاله أعرف قال المصنف (و يجب لا يخيبة تقييده) أي
مارواه إلا كبريتهم (بما نازح) مارواه (أقضا) بالنظر إلى قواعد الفقه لا بشقه (اذ قال)
أبو حنيفة وأبو يوسف (رأى الأصغر في الهدم) أي هدم الزوج الثاني لحدوث الثلاث وهم ابن
عيسى وابن عمر رضي الله عنهم كآوله محمد بن الحسن في الأناجيدون الأكر في عدم الهدم كآله
السيد محمد والأخوة الثلاثة فيهم عرو على رضي الله عنهم كآوله البيهقي من طريق الشافعي مع أن
أكبر الخليفة ولا سيما عرو عليه فله وإن كان الأوجه تنظر إلى القواعد الفقهية ما عليه كآله
الخليفة حتى قال المصنف فيما سبق والحق عدم الهدم في دفع القدر والمقول ما قال محمد بن باقي
الأخوة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الأسرار ومسلح تخالف فيها كبار الدعاة يجوز فقه
وصعب اتروجهما ونفرع على ما يحسنه للأمام أي خففه فرجه الله أن يقال (فلا يرجح)
خير الأكر من حيث هو أكبر (في الرواية) على الأصغر من حيث هو أصغر إذا تعارفا (بعد)
فقه الأصغر وضبطه بالناظر أي رجحه بالنظر إلى قواعد الفقه (أو غيره) من المرجحات قلت
ولكن إذا كانت على تقديم رواية الأكر على الأصغر هي الأقرب يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يلزم من عدم الاحتجاج بالأكر فيما يرجع إلى رأيهم فيه عدم الترجيح لما هو من مروياتهم
عنه مع وجود الأقرب منه ثم حيث تكون العلة في تقديم روايتهم على رواية الأصغر ما ذكرنا يستغنى
عنه بقوله (و بأقرينه) أي أو بالترجيح لأحد المرويين بأقرينه رواه عند السماع من
التي صلى الله عليه وسلم على الآخر التي ليس تلك الأقرب (وبه) أي وبقر السماع (رجح)
الناصبه (الأفرد) بالمعنى على غيره (من رواية ابن عمر لأنه كثر نصحت أخته) فقد أخرج أبو
عروا عنه أنه قال وإن كنت عندناقة النبي صلى الله عليه وسلم عني لعلي اسمعيلي بالمعنى وهم في
ذلك تبع لأمامهم قال الشافعي أخذت برواية جابر لتقديم حجة وحسن سابقه لا بعد ما لم يثبت
وبرواية عائشة لتفضل حفظها ومحدث ابن عمر لقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي
هذه أمه في المرتبة في هذه العلة أن يقال (ولا يخفى عدم صحة إطلاقه) أي الترجيح بالقرب
(و هو جوب تقييده) أي القرب المرجح على البعد (بمعناه) أي بعد إخلال مع الاستنباه أي
استنباه الكلام على ذلك البعد (القطع بلا تأخير بعد شرب لقرين) بأن كان أحدهما أقرب إلى
المتكلم من الآخر بخلاف شرب في شق كلامه (ثم التفتة) الترجيح بالقرب أيضا للقران
من رواية أنس (انفع أنس أنه كان أحد الزملاء من أهل جهنم) أي بالمعنى والمرتبة في المسوطة عنه
كنت أحد الزملاء من أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي قصص يجر بها عليهم يسبل على كني وهو
يقول ليس بمجدة وعرة أي خير ما تحقر من العلف ونحرقه إلى الفهم ونحرقه ثم يلعنه ولفظنا ما به وكذا

أثره عنه ابن جابر في محله الأثره قال عند المسجد عند الشجرة ولم يذكر كذا ثم قال قال الشيخ
وعمره معاني عند ثقاتنا ثقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الشجرة فلما استوت به ثقة قال الشيخ
بجدة وحرر معاوية في حجة الوداع (وتعارض ما عن ابن جعفر الصميم) إذ كان في الضميمة أهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحج مفردا عنه أيضا مفردا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل
الجرة ثم أهل بلحج ولم تعارض الرواية عن أنس أنبلج بلحج معواذ بن ربيعة لم تقطع بروايته
أولى من الأخذ بروايته من اضطر بنا في غير ذلك من وجوه ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم حج فارنا
على كونه حج مفردا أو متعاضدا فهو مدرك في مؤمنه (ويكونه بمصل بالفا) أي وكله جميعا لحد
المرو بين يكون روايه بمحمل جميع ما روى به بالغا في الاتزان لم يحمل داو به جميع ما روى به بالغا في
محمل جميعه ميبأ أو بعضه بالغا وبعضه ميبأ أو يكون روايه بمحمل بعض ما روى به بالغا في الآخر الذي
يحمل داو به جميع ما روى به ميبأ كائنه على البضاوي وغيره وهو ظاهر الحصول لأن البالغ أضبط
من الضمين وأقرب منه غالبا إلى التي صلى الله عليه وسلم (و ينبي مثله) أي الترجيح (ومن تحمل
مسلم) فيرجح خبره على خبرين بمحمل غير مسلم (لأنه) أي غير المسلم (لا يحسن ضبطه لعدم
احسان اصطافه وبعدم الاسلام) أي ويرجح المروي الذي رواه قديم الاسلام على معارضة الذي رواه
حديث الاسلام فإن غير متقدمه أغلب على الظن لزيادة أصالته في الاسلام ويحترز فيذكر كره الأمدى
وابن الحبيب لكن كالأثره لا يهري هذا إذا كان روايه متقدم الاسلام في زمان متأخر الاسلام أما إذا
كانت روايته متقدمة على متأخر الاسلام فلا وهو ما خزن من كلام الامام الرازي كاسترى (وقد يعسر)
أي يرجح خبر متأخر الاسلام على خبر متقدمه كالمحصولات في ذكر السبكي انه الذي ذكره جمهور
الشافعية لكن شرط في الحصول أن يعلم أن ما معه موضع بعد اسلامه (لأنه لا على آخره الشرعية)
هذا وذكر الامام الرازي أن الأولى أن ما علمنا أن المتقدم مات قبل اسلام المتأخر أو أن روايته لا تقدم
أكثرها متقدم على روايته المتأخر فمنها يصحكم بالبحان لأن التأخر ملحق بالغالب انتهى يعني فيقدم
المتأخر وقال الاستاذ منصوران حمل تاريخ بعضها فالفان روايه متأخر الاسلام ما عدا وان علم في
أحدهما وجه في الآخر فإن كان المورخ في آخر أيام النبي صلى الله عليه وسلم فهو التامع فيمنع
قوله صلى الله عليه وسلم إذ صلى الإمام فاعدا فاعدا أصلا تأمها بما خلفه وهو فاعدا في مرضه
الذي مات فيه وإن لم يصح التامع فيها واحتج إلى نسخ أحدهما بالآخر فتقبل الناقل عن العاصدة أولى
من الموافق لها وقيل لا يخرج وهو موجب أولى من المرجح فإن كان أحدهما موجبا للآخر محرما لم يقدم
أحدهما على الآخر لا دليل ولولا أن الراويان كتبا في يوم من العاص و علم أن أحدهما لم يحمل بعد
الاسلام فغير دارج على الخبر الذي لم يصح حمل تحمله الآخر في اسلامه أم في كونه قال في الحصول لأنه
أظهر تأخرا (ككونه مدنيا) أي كائنه جمع الخبر الذي على الخبر الذي تأخر عنه ثم المصطلح عليه أن
المكي ما ورد قبل الهجرة في مكة وأوغرها (والذي ما ورد بعد الهجرة في المدينة) أو مكة وأوغرها لكن قال
الاستاذ في هذا الاضطراب ليس المراد هنا الأول كان كذلك لكان المكي لخاصة في بلانزع ولأن
تقديم الناسخ على المنسوخ ليس من باب الترجيح كائنه عليه الامام بل المراد أن الخبر الذي في المدينة
قدم على الوارد في مكة سواء علمنا أن كل قد ورد في مكة قبل الهجرة تأمل الحال والعلة فيه ما قاله
الامام أن الغالب في المكيات ورودها قبل الهجرة والوارد منها بعد الهجرة قليل والقبيل ملحق بالكثير
فحصل الظن بأن هذا الوارد في مكة أقدم من قبل الهجرة وحتث فيجب تقديم الذي عليه لكونه
متأخرا (وشهرة النسب) أي كرجح أحد المتعارضين بشهرة نسب روايه على الآخر بعدم شهرة
نسب روايه قال الأمدى لأن احتراز مشهوره والنسب عما يجب نقص مؤثره المشهورة يكون أكثر

تقتضين من فوق لانه
قسم لقوله والنسبة
تفيد العلة اذا اعتبرها
الشارع فيه وأما بهذا
ألف القسم الثالث وهو
الناسب الذي لا يعلم هل
اعتبره الشارع أو ألقاه هو
المسعى بالناسب المرسل
وفي اعتباره خلاف بأن
مستوطنا في الكتاب
انفاض ان شاء الله تعالى
قال الامام وذلك انما
يكون بحسب أوصاف
هي أخص من كونه وصفا
مصلحا ولا يقوم كونه وصفا
مصلحا مشهودا
بالاعتبار ولا جمل ما ذكره
أعني الامام عبر عن
الناسب المرسل بأنه
الناسب الذي اعتبر بحسبه
في جنسه ولم يوجد له أصل
يدل على اعتبار نوعه في نوعه
وهذا التفسير الذي فسرنا
به كلام المصنف المرسل
وهو أن لا يصح اعتباره ولا
القائه صرح به الأمدى
وهكذا المصنف في
الغاية القصوى وقال ابن
الحاجب المرسل هو الذي
لم يعتبره الشارع سواء
علم أنه أصل أم لم يعلم
الاعتبار ولا لأنه وإنما
جاء كلام المصنف على
الأول لكونه مطابقا
لكلامه في الغاية وموافقا
لما قلناه عن مالك فإن

على كل ما يخالف في القسم
الثاني أثناء الشارح قال
والغريب ما أثره في علم
يؤثر جنسه في جنسه
كأنهم في الروايات السليمة
أثر جنسه في جنسه أيضا
والمؤثر ما أثره في جنسه فيه
مسألة الثالثة لا تبطل
بالعارض لأن الفصل
وان تضمن ضررا زائدا من
نقصه لا يصير نقصه في رفع
لكن يشدق مقتضاه
أقول هذا قسم قسم
الأول وهو التمسك بالذي
عدم اعتبار ما حصل أنه
ينقسم باعتبار ما أثره في
وجنس في نوع الحكم
وجنسه إلى الغريب
والسليمة والمؤثر المناسب
الغريب هو الذي أثره
في نوع الحكم ولم يؤثر جنسه
في جنسه وسماه لكونه
يشهد غير أصله العيين
باعتباره ومثاله العلم في
الرباط نوع العلم مؤثر
في حرمه الربا وليس جنسه
مؤثر في جنسه وقيل سبق
له مثال آخر ذكره المصنف
وهو السكر مع الحرمه
والسليمة هو ما أثره
في جنسه كما أثره في
نوعه كالقتل العمد العدوان
مع وجوب النصاص
فإن نوعه مؤثر في وجوب
النصاص وكذلك جنسه
وهو الجناية مؤثر في جنس

(ولا يخفى ما فيه) أي ما في الترجيح هذا وأقرب منه ما في الحصول رواية معروفة التفسير اجماع على
رواية مجهولة (وسرع السماع) أي وكثير جيع أحد المتعارفين بشرح روايه بجماعه كجمعه
يقول كذا (على محتمله) أي على الآخر الراوية بل فقط محتمل السماع (كقائل) قلتن في الأول
والاحتمال في الثاني (وسرع الوصول) أي وكثير جيع أحدهما يكون سند متصلا صريحا بأن ذكر كل
من روايته متصل عن روايه حديثا أو آخر أو أوصفت أو نحو ذلك (على العتقة) أي على الآخر الذي
رواه كل روايه أو بعضها فقط عن من غير ذكر صريح اتصال بتحديث أو غيره لاحتمال عدم الاتصال
في هذا الأصل المصنف (ويجب عدمه) أي عدم الترجيح بصراحة الوصول على العتقة (لقابل
المرسل بعد عدالة المصنف وأمانته) وكونه غير مفلس بتلبس التسوية لاهل الرواية لا عن ثقة وقد سندا
قبيل مسأله الجرح والتعديل عن الحاكم الأحاديث المعتبرة التي ليس فيها تبدل من متصلة بأجاء أهل
التعل (والماتشكر روايته) أي وكثير جيع أحد المرشحين الذي يشكر الثقات روايته على روايه على الآخر
الذي أنكر الثقات روايته على روايه لأن الظن الحاصل به أقوى (وبدوام عتقه) أي وكثير جيع
أحدهما يكون روايه سليم العقل دائما على الآخر الذي اختل عقل روايه في بعض الأوقات كذا أطلقه
الحاصل والتصيل والمناهج (والوجه فيها) أي الحديث الذي (عملته) رواه روايه التي اختل
عقله في وقت قد دواء (قبل زواله) أي عقله (تفسيه) أي ترجيح ذلك عليه بهذا العارض
(ونال) الترجيح قاله عليه بهذا العارض (إذا لم يميز) أي لم يعلم هل رواه في سلامة عقله أم في
اختلاطه بكثرة في الحصول (وسرع التزكية) أي وكثير جيع أحدهما يكون روايه من ك
بل فقط صريح في التزكية (على) الآخر المزكى روايه بسبب (الميل بروايته) أو الحكم بشهادته
لأن العمل والحكم قد يبينان على الظاهر من غير تركه ويستندان إلى شيء آخر موافق للرواية والنهاده
(وما يشاهدانه) أي وكثير جيع أحدهما يكون تركه روايه بالحكم بشهادته (عليها) أي على رواية الآخر
التي هي كمال الميل بها لأنه يخطأ في الشهادة كتر وما تركه روايه بالخطأ والاختيار على ما ذكره روايه
لاخبار كالميل إليه المصنف لأن العناية أقوى من التغير (والمنسوب إلى كتاب عرف بالعدة) أي
وكثير جيع المروي في كتاب عرف بالعدة كالصحيح (على) منسوب إلى (ما) أي كتاب (لم يلقه ما) أي بالعدة
(فأولدى) أي أظهر ما لم يلقه ما (سندا) قلنا المروي (اعتبر بالاحصية) بينهما طر شافاهما فلهذا
فقد فاز بالتقديم (وكون ما في الصحيحين) راجعا (على ما روي رجاله ما في غيره ما) راجعا على ما
(تحقق فيه شرطه ما بعد إمامته المخرج) كل شيء عليه من الصلاح وأمانته (تحكم) وراذ في فتح
القدر لا يجوز التقليد فيه إذا لا احصية ليست إلا في شكال روايتهما على الشروط التي اعتبرها هاهنا فإذا
فرض وجود تلك الشروط في رواية حدثت في غير الكتابين أو لا يكون الحكم بالاحصية ما في الكتابين عن
التصميم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين يتجمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بطلان الواقع
فيجوز كون الواقع خلافه وقد أخرج مسلم عن كثير من كتابه من لم يسلم من غوائل البحر وكذا في البخاري
ساعة تكلم فيه فقد ألامر في الرواية على اجتهد العلماء فيه وكذا في الشروط حتى أن من ابتغى شرطاً
وأفاد آخر يكون موارداً لا آخر مما ليس فيه ذلك الشرط عند ممكن كالمعارضه المشتمل على ذلك الشرط
وكذا في ضعف روايه ولو تفرقت عن نفس غير المجتهد من لم يجرأ أمر الراوي ينسبه إلى ما لا يتجمع
عليه إلا كراه ما المجتهد باعتباره الشرط وعده والفتي خبر الراوي فلا يرجع إلى الراي نفسه انتهى فإن
قلت ليست أحصيته ما الجبراشمال روايتهما على الشروط التي اعتبرها أهل ولتلي الأمانة بعد هما القول
كتابيهما وذا امتنع في غيرهما قلت تلقى الامتجاع ما في كتابيهما متنوع ما لرواياهما لما ذكر المصنف
وأما لثرون أحاديثهما فلا لا يقع الإجماع على العمل بمضمونها ولا على تدعيمها على معارضتها بما ينفي

التبعية أن أحصاه على ما رواه ما تولاها تكون بزيادتها من بعدها لا بالجهود المتقدمين عليها
 فلان هذا ما ظهر وقد بحث على بعضهم أو بظالمه والله سبحانه أعلم (ويجب الترجيح لروى
 بالثلاثة) لرواه (فيما يكون خارجا) أي في الأمور الواقعة خارج البيوت (إذا ذكر في أقرب
 من الاتقي (وبالاثنية) لرواه (في عمل البيوت) لأنهم به أعرف (ورجح كسوق الهداية
 حديث حمزة) بن جندب القمي أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كل ركعة برصكوع
 ومجذبتين كما أخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح غير أن صاحب الهداية عزاه لما
 رواه ابن عروم وتبعه عنه (على) حديث (عائشة) القمي أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 ركعتين كل ركعة برصكوعين ومجذبتين كما أخرجه أصحاب الكتب الستة (بأنه حال أكتف لهم) أي
 للرجال أقرهم وأن كان أغنيائهم هذا في خصوص هذا الأمر وحديث الرصكوعين غير عائشة أحد
 من الرجال لكن قد رواه ابن عباس في الصحيحين وعبد الله بن عمر في صحيح مسلم ثم هذا أحد الأقوال
 وعبر عنه السبكي بترجيح الذي كوفي غوا أحكام النساء بخلاف أحكامهن لأنهن أضيبت فها واما ذكره
 المصنف أولى وأتمثل تأنيها يقدم به بالثلاثة كعلي خير الاتقي مطلقا لأنه أضيبت منها في الجملة تأنيها
 لا يقدم خبره مطلقا من حيث أنه كوفي على خبرها (وكثرة المزاكين) في الترجيح بها (ككثرة الرواة)
 وسببا في قري بما في الترجيح بكثرتهما من وافق وخلاف (وبقوله هم ومداخلتهم لركي) أي ويندج
 أحدهما بقية من كرواه وبخلافه في الباطن على الآخر الذي من كرواه وليسوا كذلك لأن ظن
 صدقه أقوى (وبصدد الاختلاف) أي ويرجح بعدم الاختلاف (في رفعه) (الرسول الله
 صلى الله عليه وسلم على معارضه المختلف في رفعه اليه ووقفه على رواه لما في المتفق على رفعه من
 قوة الظن بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس لغيره في رفعه اليه قلت ولوقيل هذا فيما رأى
 فيه مجال ما لو كانا مختلفين في رفعه مما ليس رأى فيه مجال فها سواء لكن وجبها (وتركا)
 مرجحات أخرى (الضعف) أي لضعفها قال المصنف كقولهم يرجح الموافق قليل آخر لعل أهل
 المدينة انتهى قلت وفي ضعف الترجيح بالموافقة قليل آخر مطلقا نظروا كيف والآخر من القولين عند
 المصنف ترجيح ما وافق القياس على الأول أو فقهه ومنها كون الأسناد هجا أو كون رواه من بلد
 لا يرضون التلبس أو كونه صاحب كتاب يرجع إليه أو كون لفظه أقصم ولفظ الآخر قصصا فله صلى
 الله عليه وسلم قد تكلم بالاقصم والقصص لا سيما إذا كان مع من لفهم ذلك أو كون أحد الراويين أغنى
 من الآخر غير ذلك (والوضوح) أي ووضوحها قال المصنف كقولهم يقدم الإجماع المتقدم
 عند تعارض إجماعين وفي تعارض تأويلين يقدم ما دليل تأويلهما يرجح وفي تعارض تأويلين ما ورد
 على سبب وغيره يقدم الواردة في السبب والآخر في غير الخلاف انتهى لكن ههنا ينزل بل أشار إليه
 كما أوضحنا سابقا ومنها كونه غير مشعر بنوع قدح في الصحابة على ما أشعر وكونه لم يضرب لفظه على
 ما اضطرب وكونه قولا على كونه فعلا لا غير ذلك (وتعارض التراجيح) فيصاح الوبان المخلص كما
 فيما بين الأدلة (كقوله ابن عباس وسبطه) في روايته لوقوع (نكاح) النبي صلى الله عليه وسلم
 (مميقة) وهو حمير مل وهما حميران (ببشارة أبي رافع) الرسالة بينهما في روايته لتزوجها وهو حلال
 (حيث قال كنت الصغير بينهما) والحق في رواية الترمذي وغيره كقوله أنه قال رسول بينهما ولا خير
 في هذا فانه معناه (وكسماح القاصم) بن محمد بن أبي بكر (مشافهة من عائشة) أن (بريرة عتقت
 وكان زوجها عبدا) غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وحده
 فانما عتته فلا يمكن منه ومنها يجاب (مع اثبات الأسودتها) أي عائشة ثلاثا كان زوج بريرة رافيا
 أعتقت غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وأصحاب السنن وهو أجنى منها فذا سمع

القصاص وهو العتوبة
 قال الأمدى وهذا القسم
 متفق على قبوله بين
 القاصين وما عداه مختلف
 فيه والمؤثر هو ما أثر جنسه
 في نوع الحكم لا غير كل شقة
 مع سقوط الصلاة على ما
 مر هكذا ذكره المصنف
 وهو خلاف ما في أصله
 الحاصل والمحصل فلما
 المحصول فيه قيل
 الكلام على التبعية أن
 المؤثر هو ما أثر في جنس
 الحكم قال كاسترجاع
 السجين مع التقديم كما
 تقدم أيضا وهذا أعكس
 ما ذكره المصنف وأما
 الحاصل ففقيه في الموضع
 المذكور أيضا أن المؤثر
 هو ما أثر جنسه في جنس
 الحكم والظاهر أنه اشتبه
 عليه كلام الإمام فلفظ في
 اختصاره وقد خالف ابن
 الحاجب أيضا هذا التسميم
 فقال الوصف المناسب
 الذي اعتبره الشارع أن كان
 اعتبار مقتضى الشارع على
 كونه فعلا أو قيام الإجماع
 عليه فهو المؤثر وإن كان
 اعتباره بترتيب الحكم على
 وقته فظن أن اعتبره في
 جنس الحكم أو العكس أو
 جنسه في جنسه فهو الملائم
 وإن اعتبر وقعه في نوعه فهو
 القريب وإذا علمت هذا علمت
 أنه مختلف لكلام المصنف :

منها (فله) أى سماعه يكون (من وراء حجاب) فتعارض الأثبات والمشافهة المشبهة على التنى
 (واذا قطع) الأسود (بأنها) أى خبر من وراء حجاب (هو) أى عائشة (فلا أثر لارتفاعه)
 أى الحجاب فلا يصلح ارتفاعه من جافتر جمع الأثبات على التنى لاختلافه على زيادة علم ليست لثاقى
 المشير ذلك (وكو رجح) حديث أبى رافع (بالسفر لمكان) الترجيح ما ليس إلا (زيادة
 الضبط) لأن السقيرة زيادة ضبط (في خصوص الواقعة) التى هو مشغوف فيها (فإذا كان)
 الضبط (صفة النفس) يقبل ظن الصدور حيث (اعتدلا) أى تساوى ابن عباس وأبو
 رافع (فيها) أى في هذه الصفة ليس هو هاكل منها (وترجح) خبر ابن عباس (بأن الأخبار به)
 أى بالأحرام (لا يكون إلا عن سبب علم هو) أى سبب العلم (هشة الحرم) بخلاف خبر أبى
 رافع (نعم ما عن صاحب الواقعة) يجوز تفرض الله عنها (ترجى) رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (وتحج حلالان) رواه أبو داود (أن صقوى) خبر أبى رافع وفيه إشارة إلى أن خبر صاحب الواقعة
 يرجح على غيره إذا عارضه لأنه أدنى وقد صرح ويؤيد ذلك مسلم عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ترجحها وهو حال لا يتعارض ترجيح أخبار ابن عباس بما اشتمل عليه خبرين كونه لا يكون إلا عن
 سبب علم هو ترجيح خبر أبى رافع بموافقة صاحب الواقعة في ذلك وقد أمكن الجمع بين أخبار هاتين
 أخبار ابن عباس فتعين مخلصا (فيصيب) أن يكون قوله ترجيح (بجواز عن المخول) لصداقة
 السبية العادية بينهما إذ هو حقيقة في العقد مجاز في الوطء (جاء) بين الحديثين بقدر الإمكان
 (ومنه) أى تعارض التراجع (للتغيب الوصف الذاتي) وهو (ما) يعرض لثنى (باعتبار
 الذات والجزء) الغالب عنها (على إعمال) وهو (ما) يعرض لثنى (بخارج) أى بسبب أمر
 خارج عنه فإن كلامهما عاوده بغير الترجيح فإذا عارض في محل رجح ما فيه الثاني على الحال لأن
 الذات أسبق وجودا من الحال زمانا أو رتبة فمع الترجيح أولا لأن السبق من أسباب الترجيح فلا
 يتغير بما يحدث بعده كاجتهاد مضى حكمه فانه لا ينسخ باجتهاد بعده ولأن الحال في الثنى فاعلم لا
 يتغير وما هو قائم بغيره فحكم العدم في حق نفسه لعدم قيامه بوقائه في نفسه فكانت الحال موجودة
 من وجوده ونحوه تابعة لغيرها والذات موجودة من كل وجه وأصل نفسها بالترجح بها أولى ثم
 بعد ما صار الدليل راجحا باعتبار الذات لا يجعل الآخر راجحا باعتبار الحال لأنه يصير نسخا وإبطالاً لما هو
 أصل نفسه بما هو نوع لغيره وهو لا يصلح لذلك (كصوم) ليوم من رمضان أو يوم معين بالتأخير
 (لم يثبت) بأن لم يثبت من الليل وانما يؤتى قبل نصف النهار فلذلك (بضمه منى وبضمه لا) بالتشوية
 (ولا تجزأ) أى والحال أن صوم يوم واحد لا تجزأ صحة وفلان بائنا أن يفسد الكل أو يصح الكل
 (فتعارض مفسد الكل) وهو عدم النية في البعض (ومحتمة) أى الكل وهو وجود النية في
 البعض (فترجح الأول) وهو الإفساد لكل كإذهابه إلى الشافعى (بوصف العبادة المقضية) أى
 النية (في الكل) فإن وصف العبادة واجب الفساد وقد اتفقت النية في البعض ففسد لعدمها
 فيفسد الكل لعدم فساد البعض وحملة البعض وهذا ترجيح بالحال لأن وصف العبادة عرفه
 لا ماله لا لذات لا ماله فإن لا ماله من حيث هو ليس بعبادة بل باعتبار خارج عنه وهو النية
 (و) ترجيح (الثاني) وهو الصحة لكل (بكثرة الأجزاء المنصبة) بالنية أى بسبب وجودها مع
 كثرة الأجزاء (وهو) أى هذا الترجيح ترجيح (بالثاني) فإن وجوده الخارجى باعتبار أجزاء
 الصوم الواقعة هي فيها أعنى النية (ويقتض) هذا (بالكفارة) أى صومها وكذا بصوم التأخير
 المطلق فاهم لم يجز وهما اللاميتين مع إمكان الاعتبار بالمدكور (ويذهب بأن الفرض) مع ذلك
 الاعتبار (توقف الأجزاء) أى يكون ذلك الأجزاء كل حكمها يتوقفها (لما فيه) أى في الوقت

في المؤثر واللائم وموافق
 إلى القريب وأما الأمدى
 تفسيره لللائم والقريب
 موافق لتفسير المصنف
 ونفسه للمؤثر موافق
 لتفسير ابن الحبيب • واعلم
 أن أقسام النسب على
 ما تقتضيه القصة العقلية
 تسعة لأنه إما أن يؤثر
 نوعه أو جنسه أو كلاهما
 في نوع الحكم أو جنسه
 أو كليهما فالأول أمدى
 والواقع من هذه الأقسام
 خمسة ذكر في الكتاب
 ألفاظا ثلاثة منها وبني
 منها قسمان سبق مثالهما
 لم يعرض لقيهما
 أحدهما أن يكون
 جنس الوصف مؤثرا في
 جنس الحكم دون النوع
 في النوع كآثار المظنة
 في مظنوها على ما سبق
 إيضاحه وتتميه بشرب
 الخمر قال في الأحكام وهو
 من جنس المنصب
 القريب والثاني أن يكون
 نوع الوصف مؤثرا في
 جنس الحكم كما ستراجع
 الفسيف مع التقديم وقد
 نصه ابن الحبيب باللائم
 كما تقدم فله عنه (قوله
 سائلنا) أعلم أن الوصف
 إذا كان متحلا على
 صفة مناسبة لمشرعية
 الحكم وعلى مفسدة
 تقتضى عدم مشروعيته

من الشروع قبل النية أي أن يظهر لمخوف نية في ألا تكرأ ولا يطلانها فان سقطت انصب على تلك
 الاسما كان حكمهاوا الازال التوقف وحكم بطلانها (وذلك) أي التوقف (في الوجوب) انما
 هو (في) لازم (معين) بالضرورة فظهر أن في معين خبر ذلك كاذ كره المصنف (بخلاف نحو) (موم
 الكفار) لم يتعين ومهما لا واجب) أي لم يثبت الشرع فيه الوجوب قبل النية حتى يانظره (فالمشروع
 الوقت) أي فكان المشروع فيه مشروع الوقت (وهو الفضل) فاذا لم يثبت كانت تلك الاسما كانت
 السابطة على التمتع وقفة لمصوم الغفل فلا تنصب نية الوجوب عليها فلا تصيبه واجبة لماتفلا
 أو فطرأ ولما كان الحكم بالتوقف يحتاج الى ما يفيد اعتباره أشار اليه بقوله (وهو) أي الفضل
 (الاصل) في الاعتبار (اذ كل من صلى الله عليه وسلم من التهاجر) كائنت في صحيح مسلم وصبره
 صائما كل اليوم وذلك انما يكون بالتوقف (وهذا) التوجه بناء (على أنه) صلى الله عليه وسلم
 (صائم كل اليوم) وهو كذلك انشاء الله تعالى ومن ثمة قال في الهداية عندنا يصير صائما من أول النهار
 لانه عبادة قهر النفس وهي انما تصحق بالمسلك مقدرة فيعتبر ان النية ما كتمت نية على انما حكمه
 بصوم البعض دل على ان صائما من أوله ولا يمنع الحكم بالمصوم بلا نية كالوحي السوم أو غفل عنه
 بعد نية والله تعالى أعلم (مثله) قال (أو حبيقة أو أبو يوسف لا ترجع بكثرة الادلة والروايات يبلغ
 المروي بكثرة (التبهة) فحينئذ يترجح الحديث الذي يبلغ بكثرة حديث التبهة على الحديث الذي لم
 يبلغ بكثرة حديثه وتعرض للتبهة دون التواتر لانها اذا كانت مرعبة فالتواتر بطريق أولى لانه
 لا يبلغ حديثه ما لم يبلغ حديثها (والاكثر) من المالحظ قولهم (خلافه) أي خلاف قوله لما يترجح
 عندهم بكثرة الادلة والروايات وان لم يبلغ المروي بكثرة حديث التبهة (لها متقوى الشيء) أي ترجحه
 انما يكون (بتابع) لقضاء الشيء (للاعتدال) أي لا يثبت مستقل بالتأثير اذ تقوى الشيء انما يكون
 بصفة توجد في ذاته وتكون بعباه وأما ما يثبت بنفسه فلا يحصل للغير وتماضعه له ولكل من
 الادلة والروايات المتعددة في أحد الجانبين مستقل بايجاب الحكم فلا يكون مرجحا لموافقه (بل يعارض)
 القليل المنفرد في أحد الجانبين كل دليل في الجانب الآخر (كالاول) أي كما يعارض القليل
 المطلوب ترجحه من ادليس معارضة واحد منهما بأولى من معارضة الآخر (ويستقل الكل) عند
 عدم المرجح كما هو حكم المعارضة عند عدمه (كالثبات) من حيث انه لا ترجح لاحدى الشهادات
 المتعارضة عند استكمال نصابها فيها زيادة لاحداهما في العدد على الاخرى وحتى غير واحد كصد
 الشريعة الاجماع على هذا وقد يتفرع في ما عده من ان مالكا والشافعي في قول لهما بان ذلك
 اللهم الآن براد اجماع المصدر الاول ان لم يثبت فيه خلاف لاحد من مجتهديه (ولذلك اجماع سوى
 ابن موهود على عدم ترجيح عصبية ابن عم هواخ لام) بان تزوج عم انسان من أوه أو الأبا امه
 قولته انما قال ابن عمه وأخوه لاهم (على ابن عم ليه) أي بأخ لام في الارث منه (لصوم)
 ابن الم الذي ليس بأخ لام مع ابن العم الذي هواخ لام (بل يستحق) ابن الم الذي هواخ لام (بكل)
 من كونه ابن عم وكونه أخا لام (مستقلا) نصيبا من الارث فيستحق السدس بكونه أخا لام ونصف
 الباقي بكونه عصبية اذا لم يرل وارثا سواهما أما ابن مسعود فذهب الى أن ابن الم الذي هواخ لام
 يصيب ابن الم الذي ليس أخا لام أخرج ابن أبي شيبة عن الضبي في امرأة تركت بنتي عمها أحدهم
 أخوها لانهما قضى فيها عمر وعلى وزيد رضي الله عنهم ان لا يخلفا لهما السدس وهو شر بكمهم بعد
 في المال وقضى فيها عبد الله ان المال لا دون بنتي عمه (والكل) أي ولذلك اجماع الكل (فيه)
 أي في ابن عم حال كونه (زوجا) أيضا على عدم ترجحه على ابن عم فقط في الارث فيكون لابن العم
 الزوج النصف بالزوجة ويكون النصف الآخر بينه وبين ابن العم الذي ليس بزوج اذ لو كان الترجيح

فهل يكون تقضيه لنفسه
 موجبا لطلان منابته
 للحكم أم لا فيه مضعان
 حكاهما في الاحكام من
 غير ترجيح أحدهما وهو
 المختار عند ابن المصنف
 انها تطل اذا كانت
 المفسدة مساوية أو واجبة
 والثاني لا تطل وهو اختيار
 الامام وأتبعه واستدل
 المصنف عليه بان الفعل
 وان تقضى ضررا أزمن
 نفعه لا يضر نفعه غير نفع
 لاستعماله انقلاب الحقائق
 واذا بقي نفعه بقيت
 مناسسته وهو المطلوب غاية
 ما في الباب أنه لا يترتب
 عليه مقتضا ما يكونه
 سرجوما قال (الخامس
 الشبه قال القاضي القارن
 للحكم ان ناسبه بالذات
 كالسكر للحرمة فهو
 المناسب وأتبعه كالطهارة
 لاشتراط النية فهو الشبه
 وان لم يناسب فهو الطرد
 كبناه القنطرة لقتله
 وقيل ما يناسب ان علم
 اعتبار جنسه القرب
 فهو الشبه والا فاطرد
 واعتبر الشافعي المشابهة
 في الحكم وان علية في
 الصورة والامام ما يظن
 استلزامه ولم يعتبر القاضي
 مطلقا لانه يفيد ظن وجود
 العلة فثبت الحكم قال
 مانيس بن ماسب فهو مردود :

بكثره الظل لئلا تكون كثرة دليل الأثر ثابتاً أيضاً ولازم متصف بالزوم مثله وهذا (بخلاف كثرة) يكون (بما يشبه اجتماعية) لاجتماعها (والحكم وهو الرجحان منوط بالمجموع) من حيث هو مجموع لكل واحد من أجزائه فانه يرجح ما على ما ليس كذلك (بحسب زيادة القوة الواحدة) فيه قوة زائدة وهي الهيئة الاجتماعية (فلذا) أي ثبوت الترجيح بالكثرة التي لها هيئة اجتماعية والحكم منوط بمجموعهما من حيث هو (رجح) أحد القياسين المتعارضين (بتكثير الأصول) أي شهادة أصلين أو أصول وصفة المنوط بالحكم على معارضة القياس كذلك (في) باب معارضة (القياس) لأن كثرة الأصول توجب زيادة تأكيد لزوم الحكم بذلك الوصف فيحدث بها نفس الوصف قوة مخالفة للترجيح كالاشتهار في السنة على ما هو المتعارف لا بعض أهلنا وبعض الشافعية كما يأتي به مستوفى في القياس إن شاء الله تعالى (بخلافه) أي ما إذا استمكن الحكم منوطاً (بكل) لا بالمتصور فانه لا يرجح بالكثرة الخاصة من ضم غيره اليه والحاصل أن الكثرة إن أدت إلى حصول هيئة اجتماعية هي وصف واحد قوي الأثر صلت لترجيح لان المرجح هو القوة لا الكثرة فانه أن القوة صلت بالكثرة والأفلا (وأجابوا) أي لا أكثر (بالقول) بين الشهادة والرواية أن الحكم في الشهادة منوط بالمر واحد وهيئة اجتماعية فلا كثرة والأقلية فيها سواء لأن المؤثر هو تلك الهيئة فقط بخلاف الرواية فإن الحكم فيها بكل واحد فان وعنده ينطبق به الحكم وهو وجوب العمل بروايته (وبأن الكثرة تزل بالتلبن بالحكم قوية) لأن التلبن فصاعداً أقوى من تلبن واحد والعمل بالأقوى واجب (فتخرج) الحكم الذي يفقده كثرة على معارضة الذي لا كثرة لبقده وهذا دليل الإكتراد في جوابي عن مجتبهما (و يدفع) هذا (بدلالة الإجماع المذكور على عدم اعتبارها) أي هذا القدر من زيادة قوة التلبن بالحكم من جهة المعارضة في أصل التلبن وهو لا يقدموا ابن العم إلا لأم أو الزوج على ابن العم فقط وإن كل دليل يؤثر في إثبات المدلول كان له معه غيره وليس المدلول متعلقاً بالمجموع حتى يكون له هيئة اجتماعية كما تبين في القوة كونه موافقاً للدليل آخر أن كل ما دخل في القوة نفسه لمعارضه مخالفة للدليل الآخر (بخلاف ما يوغه) أي الخبر (الشهرة) حيث ترجح به على معارضة ما هو خبر واحد غير مشهور فإن الرجحان حينئذ هيئة اجتماعية يمنع كنيهم وقيل البلوغ اليها كل واحد يجوز كسبه (وقد يقال) ترجحاً لترجيح بكثرة الرواية (إن لم تعد كثرة الرواية قوة للدلالة فتصير كونه) أي خبراً ما رواه أقل (بمحضرة كبراً) الخبر (الآخر) المعارضه الذي رواه أكثر (أو) بمحضرة قوم (مساوين) في العدد لعدد المناصرين في الخبر الآخر المعارضه (واقترق قل كثير) في الخبر الذي رواه أقل (دونه) أي الخبر الذي رواه أكثر (بل يجاز لا أكثر) أي ما رواه أكثر (بمحضرة الأقل) عدداً بالنسبة إلى عدد المناصرين لما رواه أقل فلا يلزم الرجحان بكثرة الرواية (لا يثبت قوة التلبن) لما رواه أكثر (لانه) أي التجوز المذكور (معارض مضد) وهو أن يكون الخبر الذي رواه أكثر بمحضرة من هو أكثر من خبر ما رواه أقل (فيستطعن) أي التجوز أن المذكور أن (ويبقى مجرد كثرة تفيد قوة التلبن) للموجب زيادة التلبن وهو معنى الرجحان (بخلاف ثبوت جهتي العصوية ومعامها) من الأخوة لأم أو الزوجة (عن الشارع) فانه ما سواه في التلبن قل على أن كلام الإجماع على عدم ترجيح ابن العم الزوج واجماع من سواها من مسعود على عدم ترجيح ابن العم إلا لأم على ابن العم فقط اغتابل على عدم الترجيح بكثرة الأدلة أن لو كان كل من الزوجين والأخوة لأم يقتضي ابتداء أثر جميع المال إذا انفردت فتوارد الأدلة المقتضية الموجب على مورد واحد عارضها في ذلك دليل آخر في مثل آخر يقتضي مقتضاها فانه لم يرجح مقتضى تلك في ذلك المثل على مقتضى هذا في هذا المثل كاهلوا اربعم الترجيح بكثرة الأدلة ومعلوم أن الأمر

بالإجماع قلنا منوع) أقول هذا هو الطريق الثالث من الطرق الثلاثة على الطبيعة وهو الشبه واختلوا في تعريفه فقال بعضهم هو الوصف الذي لا يظهر فيه المناسبة بعد البحث التام ولكن ألفا من الشارع الانتفاذ اليه في بعض الأحكام فهو دون المناسب وفوقه الطردى ولا حيل شبه بكل منهما سوى الشبه ومثاله قول الشافعي في إزالة الجبسة طهارة تزداد لأجل الصلاة فلا تجوز تغيير الماء كطهارة المسحوت فإن المجمع هو الطهارة ومنسبتهما لتبين المناسبة بعد البحث التام غير ظاهرة وبالتفرائي كون الشارع اعتبرها في بعض الأحكام كس المسحوق والصلاة والطواف وهو ما اشتبهها على المناسب وهذا القول نقله الأسدي عن أكثر المحققين قال وهو الأقرب إلى قواعد الأصول ولم يذكر المسنف وقال الشافعي أبو بكر الباقلاني الوصف المتعلق بالحكم مناسب لذات فهو المسمى بالنسب كالسكر مع الفرموان لئلا يناسبه بلقاء بسبل بالتبع أي

ليس كذلك في كلتا المستثنيتين فإن موجب العصورتين حيث هي إذا انفردت استحقاق جمع المال
وموجب الزوجة إذا انفردت استحقاق النصف لا غير وموجب الاخوة لأم بالأجداد الأول إذا انفردت
استحقاق السدين لا غير وقد اعطى كل من هاتين مقتضىهما في هذا الحال كالأول كانت عترة فلنأمل وأما
وجه انقطاع موجب بقول ابن مسعود في المسئلة المذكورة من أهمها استروا في غربة الأب وقد
ترجمت قرابة الاخ لأم بانضمام قرابة الأم لان الله تعالى يرجع بلان يضمن جنبها إذا كانت غير مستقلة
والاخوة لأم كذلك لكونهم من جنس العمومة باعتبار كونهم قرابة مثلها لكنها لا تستبد بالتصبي
فيكون مثل الاخ لأب وأجمع الاخ لأب بخلاف الزوجة فلها ليست من جنس القرابة فلا تصلح
لترجيح فهو منع أن الاخوة لأم من جنس العمومة بل هي أقرب وقد يكون استحقاق ابن النعم بالعصوبة
بعد استحقاق الاخ فلا يكون تبعاً لها فلا يكون مرجحاً بخلاف الاخوة فلهم من جنس واحد تناكد
بانضمام الاخوة من الأم إليه بمنزلة وصف تابع له ألا ترى أن أبا جميع الاخوة لأب والاخوة لأم لم تصلح
اخوة لأم سبباً للاستحقاق بالفرض فظهر أن الأصل في استحقاق العصوره قرابة الأب وان قرابة الأم
وصف لقرابة الأب تابع لها ترجمت بقرابة الأب في الاخ لأبوين على الاخ لأب بالاسترواق المترتبة واقه
سجانه أعلم

(فصل في بيان المعين) الكتاب والسنة (البيان لظهور الغرض) كونه تعالى نزهة عن
سائر ما يظهر معانيه وشرائعه (واصطلاحاً لظهور المراد) من لفظ متلوه مرادفة (بمعنى)
متلوه ومروى (غيره) أي اللفظ الذي (ب) كان أداء المعنى المراد وهو اللفظ السابق عليه الذي
له تعلق به في الجملة فخرجت النصوص الواردة في بيان الأحكام بتدافعها عن أن البيان على هذا
فعل المبين كالسلام والكلام (وقال) البيان أيضاً (الظهور) أي المراد الذي هو أثر القليل
ومتعلقه يقال بان الأمر والبال لال إذا ظهر واكتشف ونسبه شمس الأئمة إلى بعض أهلها واختار
أصحاب الشافعي وعليه تعريفه قال وأبى عبد الله البصري العلم الذي يتبين به المعالم والآه
مخدوش بان أثر القليل قد يكون ظاهراً للكون القليل لثباته فلا يكون جامعاً (د) يقال أيضاً (قال)
على المراد بذلك أي علمه البيان وغيره على أن البيان على هذا اسم للدليل الذي يحصل به
إدراك المراد بعلمه البيان فعلى هذا كل مفيد من كلام الشارع وقوله وتقرى وموسكوته واستشاره
وتبيينه بالخبر على الحكم بيان لا جميع ذلك دليل وإذا كان بعضها مفيد العلم وبعضها غلبة الظن
ظهر أن تعريفه بالدليل الموصول بجميع النظر إلى كتاب العلم ما هو دليل عليه غير جامع أيضاً
كما مر في السابق فمراد صاحب الكشف وغيره هذا إلى أكثر التفاهات المتكلمين قال المسنف
(د) يجب (على التفتير زيادة أو) اظهار (انتهائه) أي المراد من اقتضائهم متلوه ومروى
(أو رفع احتمال) لارادته غير (وتخصيصه) (عنه) أي عن المراد بذلك اللفظ محرم بما حاشه في
قوله تعالى ولا تأثر بطريقه يحاشه فانه يفيدني التحيز بالطائر عن مريع الحركة في السر كالبريد
والتاكيد في قوة تعالى فصد الملائكة كلهم أجمعون فانه يفيدني احتمال الملائكة التخصيص
(لائهم) أي الخفية كتمن الاسلام موافقه الا لأقصى أزيد (قسمه) أي البيان (إلى خمسة)
من الأقسام وهو إلى أربعة أقسام (بيان تبدل سابق) وهو التخيير ومعلوم أنه ليس بيان المراد
من اللفظ بل بيان انتهاء ارادة المراد منه وهذا هو الذي أسقطه أبو زيد ووافقه على اسقاطه شمس
الأئمة لأنه واقعه على أنها خمسة أقسام وسند كماله والخمس عنه (د) بيان (تقرير وهو
التاكيد) وهو انما يفيد رفع احتمال غير المراد من المبين (وقسمه) الذي يعمد فانه وقصير الحاصل
متنّف) وإذا كان متشككاً ولم يكن القسم المسمى ببيان التقرير من أقسامه (فلازم ذلك) أي زيادة

بالاستلزام فهو النسبة
كحليل وجوب النسبة في
التميم بكونه طهارة حتى
يقاس عليه الوضوء فان
الطهارة من حيث هي
لا تناسب اشتراط النية
والاشتراط في الطهارة
عن النجس لكن تناسبه
من حيث انها عبادة
والعبادة تناسب لاشتراط
النية وان لم تناسب بالذات
ولا بالتبع فهو الطرد
كاستدلال المالكي مثلاً
على جواز الوضوء بالماء
السائل بقوة انما تأتي
القطرة على جنسه فيعوز
الوضوء به قياساً على الماء في
التميز فان الماء القطر على
الماء ليس مناسباً لكونه
طهوراً ولا مستلزماً له وقال
بعضهم الوصف الذي لم
يناسب الحكم ان علم
اعتباره في القرب
في الجنس القرب بذلك
الحكم فهو النسبة وان لم
يعلم اعتبار جنسه القرب
في الجنس القرب فهو
الطرد ومثله بعضهم
بإيجاب المهر بالخطوبة
على القول القديم فان
الخطوبة لا تناسب وجوب
المهر لان وجوده في مقابلة
الوطء الآن خسر هذا
الوصف وهو كون الخطوبة
منظمة للوطء قد اعتبر

أودع احتمال عنه وهذا يجوز منصوصا وموصولا اتفاقا لا مستلزما لظاهر وموافقا فلا يخفى على
 التأكيذ بالاتصال (و) بيان (تفسير كالشرط والاستثناء وتقدما) فيبحث التخصيص (الآن
 تفسير الشرط من إيجاب المعلق في المطلق) أي وقوعه فيه كاهو ظاهر المطلق بتأخيره (نبتة (اد)
 زمان (وجوده) أي الشرط (و) تفسير (الاستثناء) من إيجاب الحكم الثابت للثبوت منه
 (العدم) أي الحكم كذا كود للثبوت أصلا وهو ظاهر وقد عرف من هذا وجه تسمية كل منهما
 بيان وتفسير ولمنعه أن كانا من حيث انهمين المراد من مدلولهما بيان ومن حيث انهم غير ما كان
 مفهوما فالسامع من المطلق قد دخلوا على تقدير عدمهما تفسيرا ونقشب بأن على هذا التقدير يكون
 جميع متعلقات الفعل من قبيل بيان التفسير لتأني هذا الاعتناء بها (و) أي بهذا الفرق بينهما
 (فرقا) أي الحقيقة (بين تعلقه) أي الشرط (مضمون لاجل المتعديا) وعدمه أي عدم تعلق
 الاستثناء بمضمون لاجل المتعديا (في الاستثناء) بل بالآخرة فقط (لتبليلا لا يابطال ما يمكن) لأن
 الأصل عدمه وفي سرفه في الآخرة قضاء لحقه فلا تعلق بمساوها أيضا إلا بموجب موافق شمس الألفة
 فخر الإسلام على أن الاستثناء بيان تفسيرا وجعل التعلق بيان التبدل كخبر زيد (و) يستخرج تراخيها
 أي الشرط والاستثناء (وتقدم قول ابن عباس في الاستثناء) يجوز أن تأخيره على خلاف في مقداره
 وجهه ودفعه (ومنه) أي بيان التفسير (تخصيص العام وتفسير المطلق) لأنه مبين أن كلامهما
 غير جاري على عموميه وأطلافه وزمنه تفسير كل عامه المتبادر لتعميمه من الثمول لشار أفراده
 (وتقدما) في بحث العموم والتخصيص فيعطينا حكم بيان التفسير من امتناع التراخي وقيل سلف ثمت
 بينهما موصو (و) يجب منه (أي امتناع التراخي) (في صرف كل ظاهر) عن تظاهره من فعل الزوم
 اللازم الباطل وهو طلب الجمل المركب والابتضاع في خلاف الواقع بذلك التظاهر لا بد في حال الصراف
 بالنسبة إلى المعروف عنه أي يكون كالتخصيص بالنسبة إلى العام (وعلى الجواز) لتأخير بيان
 تخصيص العام عنه كاهو قول من امتناع من مقتد عليه بترفع جواز تأخير صرف كل تظاهر عن تظاهره
 أن يقال (تأخيره عليه السلام بتبليغ الحكم) التبري المأمور بتبليغه المكلفين (إلى) وقت
 (الحاجة) إليه وهو وقت تدبير التكليف (أجوز) لأنه لا يلزم تأخير تبليغه شي من المفاد ما تلي
 في تأخير بيان تخصص العام عنه إذا تكليف قبل التبليغ وإذا جاز أن تأخير مع وجود التكليف يقع
 عدمه أولى (وعلى المنع) لتأخير بيان تخصص العام عنه (وهو) أي المانع لتأخيره (الختار
 للضيق) أي امتناع العراق والفاني أي زيد من تبعه من المأخر من منهم يجوز تأخيره صلى الله
 عليه وسلم تبليغ الحكم إلى وقت الحاجة أيضا (إذا لا يلزم) فيه (ما قصد) من المانع المذكور
 في صياحت التخصص وهو الامعاء في خلاف الواقع ومطلوبه إباهل المركب له ومن يتف فيه
 وقبل لا يجوز لقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك لأن وجوب التبليغ معلوم بالعمل
 ضرورة فلا فائدة للإمراه إلا القدر قلنا لا نل في أن صلى الله عليه وسلم بلغ ما أمر ببلغه مما أنزل الله
 وأتاه أن المراد بكافي جميع الجاهلي عن عائشة من حديث أن محمد صلى الله عليه وسلم كتم شيئا مما أنزل
 الله فقد كذب ولكن لا يلزم أن يكون ذلك منه على الفور (وكون أمر التبليغ) أمر الإتيان
 (فقد بان معوج) بل هو أن تكون فائدة تقوية العقل بالتفصيل (داهله) أي التبليغ (وجب
 لمصلحة) لم تفت بتأخيره إذ لم يأت وقتها وعلم ذلك وجوبه أو اجتهادا (وأيضا) لو سلمنا أنه لا وجوب
 فنقول (ظاهرة) أي ما أنزل الله (القرآن) لأنه السابق لأنهم من لفظ المقول وهذا شديد المنع في
 القرآن كآله مسل كلام الامام الرازي والامدق وقد يقال أي فروين تبليغ القرآن وغيره وبجواب
 التعبد بتلاوته ولكن على هذا أن يقال القرآن يشمل على آياته تضمن الأحكام فلا وجوب تبليغه

في جنس الوجوب وهو الحكم
 ووجه اعتباره فيه
 أنه قد اعتبر في التعرير
 والحكم جنس له فلهذا من
 التقسيم الأول أن الله
 هو الوصف المقارن للحكم
 المناسبة بالنسبة وهذا هو
 المعبر عنه بقياس الملائة
 وقد سرفه بانما يلج بين
 الأصل والفرع بما لا يناسب
 الحكم ولكن يستلزم
 المناسب وثمان التفسير
 لتأني أنه الوصف الذي
 ليس مناسب وعلم اعتبار
 جنسه القريب في جنس
 الحكم القريب ولم يرج
 الامام ولا أتباعه شيئا
 من هذا الخلاف وكذلك
 ابن الحاجب أيضا وأعلم
 أن التفسير على سبب مناسب
 ولا مستلزم للناسب بالطرد
 نه كره جماعة والتعير
 المشهور فيه هو الطرد
 بزيادة إليه وأما الطرد في
 جهة الطرق الثلاثة على العلة
 كالمساق في التسم الثاني
 (قوله واعتبر الشافعي الخ)
 هو فرع آخر جملة الشافعي
 قياس الأشياء وأخذه
 المستفي في مسئلة قياس
 الشبه لأن فيه مناسبة
 له واصله أنه إذا تردد
 فرع بين أصليين قد أشبه
 أحدهما في الحكم والآخر
 في الصورة فإن الشافعي

على الفور وجب تبليغ أسكلها وإذا وجب ذلك فوجب تبليغ الأحكام مطلقا فلا قائل بالفروق
والاشبه كما قال البضاوي وظاهر الآية وجب تبليغ كل ما أزل ولعل المراد تبليغ ما يتعلق بمصالح
العباد وقد بازأله اطلاعهم عليه فإن من الأسرار الالهية ما يحرم اقتناؤه فمقتضى المسئلة وقتئذ
أصول ابن الحاجب تغر على جواز تأخير بيان المجل عنه وماسلكه المصنف من تغر بها على
جواز تأخير بيان المخصص عنه الذي هو من بيان التفسير أوجه لأن على التقدير الأول لا يكون يجوز
تأخير التبليغ أجوز من جواز تأخير بيان المجل عنه لتساويهما في عدم المانع والقرض دعوى
الاجوز به بخلافه على التقدير الثاني فليتأمل (مسئلة والاكثر) ومنهم العلم الرازي وابن الحاجب
(يجوز بآية قوله البين للظاهر) عليه (والخفية تجوز المساواة) بينهما في القوة (ودفع بعدم أولية البين
منها بخلاف الرابع) مع المرجوح (تقدمه) أي الرابع على المرجوح (في المعارضة) (يدفع) هذا
الدفع (بان مرادهم) أي الخفية المساواة (في الترتيب) لا لئلا يعلم أن الأول سين) وعدم
الأولى يبقى المعنى انما هو على تقدير المساواة في الدلالة وأما قول أي الحسين ويجوز بالذئ أيضا فاعطى
لا يلزم منه إلغاء الرابع بالمرجوح (و) بيان (تفسير وهو بيان المجل) بالمعنى المصطلح عليه عند
الشافعية وهو ما فيه خفاء فيصير اصطلاح الخفية الخفي والمشكل والمجل كاسر به صاحب
الكشف وغيره (ويجوز) بيان التفسير (بأضعف) دلالة (اذ لا تعارض بين المجل والبيان
(ليترجم) البيان عليه يلزم إلغاء الأقوى بالأضعف (و) يجوز (ترجيحه) أي بيان المجل عن وقت
انطباعه (الى وقت انطباعه) الفاعل وهو وقت تطبيق التكليف (بالفعل) (مضيقا) عند
الجمهور ومنهم أصحابنا والمالكية وأكثر الشافعية واختاره الإمام الرازي وابن الحاجب في غالب الآثار
(وعن الحنابلة والسلف) وعبد الجبار والمالكي (وبنه) وبعض الشافعية كأي الحق المروري والقاضي
أي حامد (منعه) أي منع ترجيحه عن وقت انطباعه لأن الاسراف في ذكر أن الاشري يزل حيفا على
الصبر فيناظر في هذا فرجع الى الجواز (للا مانع عقلا) من جوازه (ووقع شرعا) كآتي الصلاة
والزكاة) أي أو أفعال الصلاة أو الزكاة (ثم بين) التي صلى الله عليه وسلم (الأفعال) الصلاة
كأني حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما (والمتأخير) فزكاة كأي كتب الصدقات ككتاب
الصدقة رضي الله عنه في صحيح البخاري وكتاب عمر رضي الله عنه في سنن أبي داود وابن ماجه وجميع
الترمذي وكتاب عمرو بن حزم في سنن النسائي وغيرهما (أما) تراخي بيان المجل (عن وقت الحاجة
فيصور) عقلا (عند من يجوز تكليفه بالإطاق) وهم الأشاعرة (لكنه) أي تراخي عن وقت
الحاجة (غير واقع) شرعا وأما من يجوز تكليفه بالإطاق فلا يجوز هذا عنده لأن من أفراد ثم
قال تعليلا لقوله لا مانع عقلا (لأنه) أي المجل (قبل البيان لا وجوب شيئا) على المكلف عماله
أن يكون مراد من البيان أن يعجب عليه اعتقاد حقيقة المراد منه لا غير حتى يلحقه البيان فيجب عليه
حينئذ ما ظهر البيان أنه المراد منه (فلم يحكم) الشارع عليه (بوجوب الميعاد) المكلف وجوبه
عليه (يحتم) إذا فعل المكلف ذلك (بما يقاب بعدم الفعل) فأتى وجه المانع من أن القصور
من الخطأ يجب العمل وهو يتوقف على الفهم والفهم لا يحصل بدون البيان فلا يجوز تأخير البيان أدى
الى تكليف ما ليس في الوضوح (وه) أي القول بأنه لا وجوب شيئا قبل البيان (تدفع قولهم) أي
المانع به تأخير بيان المجل (يؤدى الى السؤل المجل بفعل الواجب في وقته) فانه وجوب الميعاد
بصفة العادة لأن الفرض أن محققا انما هو بالبيان ولا بيان والمجل بصفة التي يفعل في وقته
ووجه انتفاعه أن وقت العبادة وقت بيان مقتضاها فلا يفعل الواجب في وقته لانتفاء التكليف
بإيقاع قبل بيانه (وقولهم) أي المانع من أن يصلح الجواز تأخير بيان المجل لكان الخطأ بالمجل

رحمه الله يعتبر المشابهة في
الحكم ولهذا الحق العبد
المقتول بسائر الملوكان في
لزم قيمته على القاتل وإن
زادت على القيمة والمنازع
أن كلامهما يبالغ ويشترى
واعتبر ابن علية المشابهة
في الصورة حتى لا يراد على
الدية ونفسه أمام الحرمين
في البرهان عن أبي حنيفة
وأحد ولهذا أوجب أحد
التشديد الأول كالتأني ولم
يوجب أبو حنيفة الثاني
كالأول وقال الإمام ففسر
الدين حتى حصلت المشابهة
فيما يظن أنه على الحكم
أو منازم لما هو عليه صبح
الدين مطلقا سواء كان
في الصورة أو بالحكم وقال
القاضي أبو بكر لا اعتبار
بعلية ما ذكرهنا مطلقا
ومقتضى كلام المصنف
أن القاضي خالف في شبهة
وفي قياس الأشياء وقد
أخذ النارحون بظاهره
ففسر حوايه وليس كذلك
ففسر صرح القزالي في
المستحق بأن قياس الأشياء
ليس فيه خلاف لأنه متروك
بين قياسين مناسين
ولكن وقع التردد في تعيين
أحدهما ذكرنا ذلك
في الطرف الثالث فيسيل
باب أركان القياس وذكر
في البرهان فرميه

أدبوا كلام المصنوع لأرد عليه من هذه نقل خلاف القاضي في التسمية خاصة ولكن الذي أوقع المصنف في الوهم أن الإمام بعد فراغه من تفسير الشبه قال واعلم أن الشاخص رحمه الله يعني هذا قياس غلبة الاشتباه وأن يكون الفرع واقعا بين إعلان إلى آخر ما قال فتوهم المصنف أنه أشار بقوله هذا إلى ما تقدم من تفسير قياس الشبه وليس كذلك بل هو إشارة إلى وقوع الفرع بين أصليين (قوله لنا) أي الغليل على أن قياس الشبه معتبر وذلك أن الشبه يفيد ظن كون الوصف علة أماعلى التفسير الأول من تفسير المصنف فلا يستلزم للمصنف وأما على التفسير الثاني فلأنه لما ثبت أن الحكم لا يده من علة ورواياتنا في جنس الوصف في جنس الحكم دون غيره من الاوصاف كان ظن استناد الحكم إليه أقوى مما ظن استنادها إلى غيره وإذ ثبت افتادة الظن وجب العمل بما تقدم غير مرة احتج القاضي بأن الشبه ليس بمناسب وليس بمتطلب فهو مردود بالاجماع وأجاب

(كالمطابق للمعمل) فلم يجز أن تطالب به وجوز تأخير بيان بجامع عدم الإفادة في الحال والأفادة عند البيان والاذم باطل فلا يوجب شبه (معمل) أن في المعمل يعلم أن المراد أحد هاتين أو معنى ما ينقطع أو يعنى بالزم على فعله أو تركه كذا بين وهذا من أعظم فوائد التكليف بخلاف المعمل فله يعرف أن ليس بمعنى أصلا (وما قيل) أي وما في أصول ابن الحاجب (جواز تأخير إصباح المخصص) فقام المكلف الفاعل تحت العمول وقت الحاجة (أولى) بالجواز (من تأخير بيان المعمل) إلى وقت الحاجة (لأن عدم الإصباح) أي إصباح المكلف المخصص العلم مع وجوده في نفس الأمر (أما قبل من العلم) أي عدم بيان المعمل لا يمكن الاطلاع على المخصص المذكور وعدم إمكان الاطلاع على بيان المعمل قبل وجوده هذا يصلح أن يكون وجه الزام لمن الشافعية المميزين لتأخير بيان المعمل إلى وقت الحاجة المنفعة القائمين بدون تراخي التخصيص فقال إذا جاز تأخير بيان المعمل وما افتشكم فلو تم جواز تأخير بيان التخصيص بأولى ثم ما قيل متداخرا (غير صحيح لأن العلم بما قبل فلا يتعد العلم به) قبل الاطلاع على مخصصه (فقد جعل به) ضاع عن أي عومه مراد (وهو) أي والحال أن عومه (غير مراد بخلاف المعمل) فانه لا يعمل قبل البيان (فلا يستلزم تأخير بيان مخصصه) وهو العمل بما هو غير مراده (بخلافه) أي تأخير البيان (في المخصص) فلهيئة لزمه كيننا (ثم تمنع الأول) أي كون تأخير إصباح المخصص بالجواز أو من تأخير بيان المعمل (بل كل من العلم والمعمل) أي به معنى آخر ذكره فليس ذلك (هو) أي ذلك المعنى (معدوم) لا في الإرادة أي الألف حواز كونه المراد من اللفظ (فيها) أي المعمل والعام (فيها) أي في الإرادة (سواء) في مسئلة ويكون) البيان (بالفعل) كقولوا لا اعتشدوذ لتأخيرهم أنه) أي الفعل الصالح لكونه مراد من البول هو (المراد بقول) المعمل (يفعله) أي ذلك الفعل (غضيه) أي ذلك القول المعمل (فصل) الفصل (بياناً بل هو) أي الفعل (أول) على بيانه من الأخبار عنه ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم (ليس أنظر كلعانية) أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم والطبراني وزاد فيه فان الله تعالى أخر موسى بن عمران عليه السلام عما صنع قومهم بعد ما علم من الأرواح فلما طين ذلك إلى الأرواح وقد صار هذا القول مثلا (وبه) أي بالفعل (بين) النبي صلى الله عليه وسلم (الصلاة والحج) لكن من المكلفين كما يشهد به استقرار بعض المشاهير من دواوين السنة (قالوا) أي الماتعون لم يثبتوا بالفعل (بل بمصداق كعادتهم على أصلي وخدوا معنى) مناسكتكم وتقدم فقرهما في مسئلة الاتفاق في أقصاه الحيلة بالإجابة لتأوله (أجيب بانهما) أي القولين المذكورين (لدلائل كونه) أي بالفعل (بياناً) لأنه المراد البيان لا يتم بشرط على تميز بينهما (وهذا) الجواب (يتي الغليل الأول) وهو اقتضاؤه من أن العمل الموقوف بعد القول المعمل هو المراد منه أي يتي أن يكون هذا مستتاباً للعلم (اذن قد) هذا (أن كونه) أي الفعل (بياناً) إجماع عرف (بالشرع وبه) أي بالشرع (كقائه) في أن ثبت كون الفعل بياناً (فالقول أن يقال أنه) أي كلام من صوابه أخذوا إلى آخرهما (لأنه البيان) كان البيان حصل لهم بلا تلبس مباشرة تلك الأفعال بحضرتهم على أنها أفعال الصلاة والحج فقولوا صواباً وخفوا أن كد (وقولهم) أي الماتعين للبيان بالفعل (الفعل الأول) من القولين بياناً (فلزم تأخير) أي البيان به (مع إمكان تقييده) بالقول وأنه غير جائز (بمجموع الأطولية) لأنه يطول البيان بالقول أكثر مما يطول بالفعل وما قد كثر من الهيات والأجزاء طويلاً بالقول بما استندى زماناً أكثر مما يصلح ما فيه (بمجموع) (بطلان اللازم) أي لزوم التأخير (بعده) أي بعد إمكان تقييده قال المصنف أي لا نسلم أنه لا يجوز تأخير مع إمكان تقييده فانه إذا كان التهييل قبل الحاجة يمكنه الفرض أن التأخير حينئذ جاز فلا يلزم تقييده ثم المنوع

هو التأخر الموقوف عن الوقت المقتضي فيه وهو ممنوع عن العمل المقترض أن يشتغل بالبيان بالفعل في زمان بحيث يحضي منه الوقت المقتضي فيه قبل معرفة البيان بأعمال ذلك الفعل المبين (فولتقافاً) أي القول والنعل الصالح لكل منهما أن يكون بياناً (وعلم المتقدم فهو) أي المتقدم البيان قولاً كان أو فعلاً لحصوله به والثاني تأكيد (والا) إذ لم يعلم المتقدم (فأحدهما) من غير تعيين هو البيان أي يقتضي يحصل البيان واحداً بطلع عليه وهو الأول في نفس الأمر والثاني تأكيد وقبل تعيين الراجع منهما التأخر والرجوع للقدم لأن التأخر تأكيد والرجوع لا يكون تأكيداً للراجع لاستتراح جميع الشيء بما دونه في الدلالة لأن المؤكد كيد عليه وعلى الزائد فلا فائض فيه واختار ما لا مدنى وأوجب بيان ذلك انما يلزم في المفردات بتمام القوم كلهم أمالو كالمستقل يعني ما لا يتوقف في كونه بياناً على غيره فلا يلزم فيه ذلك لأنه ليس تابعاً في الدلالة للراجع حتى لو جعل تأكيداً كيداً لم يكن له فائض من نعمة نذكر لرجل بعضها بعد بعض فالتأكيد وان كانت الثانية أضغصف من الأولى واستقلت لأنها بافهامها إليها تفيد هاتماً كيداً وتقرر المضمون في النفس زيادة تقرر ثم هذا كله إذا اتفقت الدلالة على حكم واحد (فان تعارضاً) قالوا كل طواف بعد آية الحج طوافين وأمر بطواف واحد وقد ورد كلاهما فمن على رضى الله عنه أتبع بينا الحج والعمر فطاف طوافين وسعى معين وحملت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وأما الثاني فاستلذوا به وتوقفوا عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحرم بالحج والعمر أجزأه طواف واحد وسعى واحد سعى يحل منهما جعاً واد الترمذي وقال حسن صحيح غريب (فالتفكير) وما قاله المأمون الرازي وأتباعه وابن الحبيب أن البيان هو (القول) لأنه يدل بنفسه والفعل لا يدل إلا بأحد أمور ثلاثة أن يعلم ذلك بالضرورة من قصده أو أن يقول هذا الفعل بيان للجعل أو بالدليل العقلي وهو أن يذكر الجمل وقت الحاجة إلى العمل به ثم يفعل فعلاً صالحاً أن يكون بياناً ولا يفعل شيئاً آخر وهو مستقل بنفسه في الدلالة أولى مما يحتاج فيها إلى غيره وقد وردت على المصنف رحمه الله تعالى على ما تقدم من أن الفعل أدل من القول أن يقدم الفعل على القول فأجاب أن معنى أدلته أن الفعل الجزئي الموجود في الخارج لا يحتمل غيره لأنه سبحانه أدل على كونه المراد بالجمل من دلالة القول على المراد به فان الاستقراء يقيد أدل كثيراً من الأفعال المبينة للجمل تشبه على هيأتها غير انتمس للجمل وهذا ليس في القول ثم لا فرق بين أن يكون القول متقدماً أو متأخراً أول ما يعلم شيء منهما لأن فيه جباين الغلبين وهو أولى من ابطال أحدهما وهو القول إن قلنا الفعل هو البيان لا القول في نفسه صلى الله عليه وسلم الزائد على مقتضى قوله كل طواف الثاني ندباً وأوجب في حقه مدون أمته كذا ذكر ابن الحبيب وغيره وقال الأمدى الاستنباط أن تقدم القول فهو المبين وإن تأخر فالفعل المتقدم مبين في نفسه حتى يجب عليه الطوافان والقول المتأخر مبين في حقيقته يكون الواجب علينا طوافاً واحداً عملاً بالغلبين (وقول أبي الحسين) البيان هو (المتقدم) منهما قولاً كان أو فعلاً (يستلزم لزوم التسمي) لقول (يلزم لو كان) المتقدم (الفعل) فان كان الفعل إذا كان طوافين فقد وجب علينا طوافاً واحداً وقد نسخ أحد الطوافين عنا وهو باطل وإنما استلزم التسمي بلامه لأن لما كان الجميع بأن يكون القول هو البيان بخلاف ما إذا كان المتقدم القول فان حكم الفعل كاسبق قلت وقد فعل الاستوى في فعل هذا بعبارة تفرعاً على قول الأمام وموافقته فتنبه قيل ولنقص الفعل عن مقتضى القول فقياس المختار أن البيان القول ونقص الفعل عنه تخفيف في حقه صلى الله عليه وسلم تأخر الفعل أو تقدم وقياس ما تقدم لا يبي الحسين أن البيان المتقدم فان كان القول فحكم الفعل كاسبق أو الفعل فزاد القول عليه مطلوب بالقول هذا ولم أقف لما يصنع على صريح في هذا المقام ولو قالوا المختار لا يحتاجوا إلى الاعتذار عن قوله هو وجوب

المصنف بالتم فإن ما ليس مناسب قد يكون مستزماً لتناسب وقد لا يكون ذلك كان مستزماً فليس مردوداً بالاتفاق بل هو حجة عنهما وهو أول المسئلة قال (السادس الدوران) وهو أن يحدث الحكم بحادث وصف ويتقدم بعده وهو مقيد لنا وقيل قطعاً وقيل لا قطعاً ولاختلافنا أن الحد ذاته محله وغير المدارس ليس بعلته لأننا وجدناه ليس بعلته لثقله والأفلاصل عديمة وأيضاً عليه بعض المدارات مع الخلف في حق من الصور لا يتجمع مع عدم عليه بعضها لأن ماهية الدوران أمان تدل على علية المدار فلزم عليه هذه المدارات أو لا يدل فلزم عدم علية تلك الخلف السالم عن المعارض والأول ثابت فالتقني الثاني وعرض عنه وأوجب بأن الدلور قد لا يثبت لمعارض قبل الظهور لا يؤثر والعكس لم يعتبر قولنا يكون للجموع ما ليس لأجزائه أقول الطريق السادس من الطرق المختلفة على العلية الدوران وسماه الأمدى وابن الحبيب الطرود والعكس

طوائف أو سبعين القارئ على وجه لا يتكفى هذه القاعدة وذلك يمكن إن شاء الله تعالى يقال هذه القاعدة على إطلاقها إذا لم يوجد مرجع للفصل على القول أما إذا وجد فلا وهو قد وجد بين ما هو في قوة المعارض القول وهو قول عمر رضي الله عنه لم يأت ابن معبد حديث لست نيل من الله عليه وسلم لما قال له طفت طوافاً لم يأت في حديث معبد المرفوع ثم عدت ففعلت مثل ذلك طي تحققت حراماً ما أقام أصنع كما يصح المباح حتى قضيت آخرتك ورواه أبو حنيفة وما هو موافق قول وهلى من غير واحد من أعيان الصحابة لفعل وكون الفعل أقيس بأصول الشرع لأن المستقر شرعاً في ضم عبادته إلى أخرى لأنه يفضل أركان كل منهما كاذ كذا في المصنف في فتح القدير (ولا يتصور فيه) في الجمل (أربعة دلالاته على دلالة المين) بصيغة اسم الفاعل (على) المعنى (المعين) من الجمل (بل يمكن) أن تكون دلالة الجمل (على) معناه الأجل وهو أحد الاختلافيين (أقوى من دلالة تعيين أن المراد منه أحدهما معناه لا غير) (كلا تفردوه) فلهذا في الدلالة (على) ثلاثة أقراس من الظاهر أو الجاهل (وتعين) أحدهما (بأنضف دلالة على المعين) بأن لا يكون قطعاً في مدلوله (ولف المصنفية) في بحث الجمل (ما تفسر معرفته) أي المراد بالجمل المعنى (على السم فان ورد) بيان المراد منه بياناً (قطعاً شافياً صامراً أو لا بشكل أو ناسكاً في الاجتهاد في استعماله) وفيه تكرر فإن الذي ذكره غير واحد منهم المصنف في مضافاته أن كان البيان شافياً سقطي ففسر أو ينقي في قول أو غير شافٍ خرج من الأجمال إلى الاشكال (وهو) أي هذا الخلاف (أعني مبنى على الاصطلاح) في المراد بالجمل وقد تقدم الكلام عليه في موضعه (وقالوا) أي الحنفية (أذنين الجمل القطعي الثبوتية) (واحد نسب) المعنى المين (اليه) أي الجمل لكونه أقوى (نصير) المعنى المين (ثابتاً) أي بالجمل (فيكون) ذلك المعنى (قطعاً) بناء على أنه ثابت بسقطي (ومنه سائب التحقيق) إذ لا تظهر ملازمة بينهما وجوب ذلك ثم افرق بين معرفة المراد من المشترك بالرأي الذي هو نظري وبين معرفة المراد من الجمل بغير الواحد الذي هو نظري ومن ثم ذكر في الميزان أن الجمل انما يقع البيان بغير الواحد فهو مؤول قال المصنف (وهو) أي منه (حتى ولو انفرد عليه) أي على أن المراد من الجمل معنى بعينه (اجمع فتش) آخر إلى بيان ضرورة تقدم في القسم الأول من الفصل الثاني وهذا أيضاً يجعله القارئ أن يزعم أقسام البيان وجعله غير الاسلام وشمس الأئمة وموافقوه من أقسامه وحيث يحتاج تعرف البيان السابق الزيادة في حذو له فيه ثم الاضافة فيه من اضافة الشيء إليه بخلاف ما تقدم وبيان التبديل أيضاً فإن الاضافة فيها من اضافة العلم إلى الخاص وهذا وإن الشروع في بيان التبديل تقول (وأما بيان التبديل فهو التسخير وهو) أي التسخير لغة (الازالة) أي الاعداد حقيقة كنسخت الشمس الظل والنسب الشياخ والرجح أطر النار (بماز التمسك) أي التحويل شيء من مكان إلى مكان أو من حالة إلى حالة مع شأته في نفسه كنسخت النخل العسل إذ نقلتم خلة إلى خلة تسمية للملزم باسم اللازم لأن في النقل إزالة عن موضعه الأول وهذا أقول أي الحسين البصري وعزه الصفي الهندى إلى الأكثرين ويرجعه الامام الرازى بأن النقل أخص من الزوال فإن النقل اعدام صفة وحدثاً أخرى والزوال ملحق الاعداد وكون اللفظ حقيقة في العام مجازاً في الخاص أولى من العكس لتكرير الفائدة (أو قلبه) أي حقيقة لنقل مجازاً للازالة تسمية للازم باسم الملزم وهذا أقول جماعة منهم التفتازلى (أو مشترك) لفظي بين الازالة والنقل بناء على أنه أطلق عليه ما والاصل في الاطلاق الحنفية وهذا قول الدناضى والتفتازلى ولا يخفى أنه يطره أن المجاز مقدم على الاشتراك لفظي إذا دار الاطلاق بينهما أو معنوي بينهما فهو قدر المشترك بينهما وهو الرفع وبه قال ابن المتير في شرح البرهان (وتبديل النقل نسخت ما في

وهو كإبطال المصنف عبارة عن حدوث الحكم بحدوث الوصف وانعدامه بعده وذلك الوصف يسمى مداراً والحكم يسمى دائراً ثم ان الدوران قد يكون في عمل واحد كالسكر مع عصر العنب فله قبل أن يتحدث فيه وصف الاشكال كان مباهاً وعند حدوثه حدث الحزمة وقد يكون في مجلن كالطعم مع تحريم الر بافله لما وجد الطعم في التفاح كان رويًا ولما لم يجد الحظر لم يكن رويًا أو أراد المصنف بحدوث الاحكام حدوث تعلقاتها وأما واتها فهي قديمة كانتقدم وتبصره بقوله بحدوث وبقوله بعده يقتضى أنه لا بد أن يكون الوصف علّة للحدوث وللعدم فإن الباعذ إلى التعليق وقد صرح التفتازلى في المستصحب وفي شفاء القليل بذلك فقال والمؤثر من الدوران هو أن يكون التيسوت بالثبوت والعدم بالعدم وأما الدوران بمعنى الثبوت مع الثبوت والعدم مع عدم فليس بعلة واعترض عليه الامام فخر الدين في الرسالة البهائية

بأن قال الثبوت بالثبوت
هو كونه علة فكيف
يستدل على علة
الوصف بثبوت الحكم
وهذا الاعتراض بعينه
وارد على عبارة المصنف
لأنه لو كان المقام في الحصول
عبر الثبوت عند الثبوت
والافتقار عند الافتقار
لكنه ينتقض بالتضيقين
كالثبوت الإيجابي فان الحد
صادق على ذلك مع أنه
ليس من الدوران لأن
الدوران بقيد التعليل كما
سأى وأحد المتضيقين
ليس علة فلا تخلو من العلة
متقدمة على العاقل
والضابط معاً واحتقوا
في أن الدوران هل يفيد
العلة أم لا فقال الإمام
والمصنف أنه يفيد العلة
لأنه قال بعض المعتزلة
بفيد العلة قطعاً وقال
بعضهم لا يفيدها أصلاً
لا قطعاً ولا قطعاً واختاره
الأستاذ وابن الحاجب
وكلام الحصول في الأفعال
الاختيارية قبل البعثة
بقتضيه (قوله) أي
الليل على ما قلناه من
وجهين أحدهما أن الحكم
لم يكن ثم كان فيكون
حادثاً قبل حادث لا يفهم
علة الضرورة فقتله
أما الوصف المذكور وأغريه
لا يأتزان يكون غير المدار

الكتاب) كذا ذكره كثير (مسائل) لا انفصال مثل ما فيه في غير لا انفصال عنه ولا زائده ولا رافعه
ثم قالوا هذا كله زاعق نظري لا يتعلق بمغرض على وقيل بل معنوي ككلمة فائدة في جواز السجود
بل وقصبت أن المدار على الحقائق العرفية لا القولية وأن هذا سبق على أنه كقول الصلاة القولية إلى
أشربة كما ذهب إليه بعض المتكلمين لكن الظاهر أنه كقول الدابة تنقل من الإجماع إلى الاختصاص
(و اصطلاحاً فرفع قلبي مطلق) عن تقييد ثابت أو تأييد بحكم شرعي بقول (بحكم شرعي ابتداء)
فأرفع شامل للسجع وغيره ومما عدها مخرج فقوله فينطبق عليه ثم كافي التامع لا يقال ما ثبت في الماضي
لا يتصور بطلانه لثبوت قطعاً وما في المستقبل لم يثبت به فكيف يطل وأيضاً كان فلا رافع لا يقول
ليس المدار برفع البطلان بل ذوال ما يظن من التعلق بالمستقبل بحسب التامع لكن في عقولنا
نحن التعلق في المستقبل فالتامع من ذلك التعلق المفقود ثم نقول (فان دفع) متعلق أن يقال
(أن الحكم قد تم لا يرتفع) لأنه كلام الله تعالى وما ثبت تقدمه ما منع عدمه فلا يتصور رفعه فلا يصح
أن يقال رفع الحكم الشرعي كذا ذكره واحد وان وقع التخصيص عنه بأن المراد به ما يتعلق بالطلب
فعلق تغيير وهو بهذا المعنى انما يحدث بعد حدوث شروط التكليف والتقديم انما يتعلق بقطعاً معزوماً
هو ضروري للطلب والحاصل انما لم قطعاً ما ثابت تحريري بصدوره فقد اتفق الإجماع وهذا
الافتقار الذي نفيه برفع وأذا تصورنا الحكم هو الرفع كذلك كما يمكن رفعه ضرورياً (و) اندفع
(بمطلقاً) أي التعلق المرفوع (بالغاية) نحو وأما السيام إلى الليل (والشرط) نحو وصل الظهران
زالت الشمس (والاستثناء) نحو اقل الشر كين لأهل القصة فان رفع السيام عن الليل والصلاة
عما قبل الزوال والقتل عن أهل القصة لا يسمى نسخاً اتفاقاً قلت وقائل أن يقول أولاً الرفع يقتضي
سابقة الثبوت كما سنذكر والغاية والشرط والاستثناء لم يرفع ما سبق ثبوته قبل ذكرها وثانياً
سنذكر أن المواد بالآخر التامع وهذا وقد ذكره برفع لم تكن متراخية فلا يحتاج إلى الاحتراز عن
الرفع بها فالوجه أنه احتراز عن الحكم المؤقت بوقت خاسر فانه لا يصح نسخه قبل انتمائه ولا يتصور
بعد انتمائه وعن الحكم المقيد بالتأيد على ما في كل من خلافه سيذكر أن شاء الله تعالى
واندفع بقولنا بحكم شرعي وقد كان الوجه التصريح بما كان رفعاً لإباحة الإباحة الثابتة بحكم
الأصل قبل ورود الشرع عند القائل بما يحكم شرعي فله لا يسمى نسخاً اتفاقاً ومنه ما عارض على
قول ما لا رجة الله أن الكلام كان مبطل في الصلاة في ابتداء الإسلام على الإطلاق فيما لا يتعلق
بصلحة الصلاة بالإجماع وبني مساواة على أصل الإباحة بأن هذا ليس بنسخ لأن إباحة الكلام انما كانت
على الأصل لا بخطاب شرعي فان قيل وأيضاً سابق من أقسام النسخ ما نسخ لفظه وبني حكمه وهو
ليس برفع حكم بل لفظ فلو لم يكن أن هذا من ضمن رفع أحكام كثيرة كالتعبيد بتلاوة ومنع الجنب
ومن في مقامه من منه إلى غير ذلك (و) اندفع (بالآخر) أي ابتداء (ما) أي التعلق
المطلق لحكم شرعي المرفوع (بالموت والنوم) والجنون ونحوها وانعدام المحل كذهاب اليدين
والرجلين (لأنه) أي يرفع كالمسألة عن الميت والنائم والجنون وكوجوب غسل البدن والرجلين عن
مقطوعها (لعارض) من هذه العوارض لا ابتداء بخطاب شرعي وأورد رفع قلبي الحكم الشرعي بالنوم
ممنوع بل بقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة نائم عن التامع حتى يتسقط الحديث وقدمنا تخريجه
قبل الفصل الذي اخص الخفية ببقائه في الإلهية وأوجب بأن رفع الحكم عن الميت والجنون والنائم
والقائل انما هو في الحقيقة لعدم قابلية المحل للرفع بان هذا لا مورد له والنصوص الواردة في ذلك
ليست رافعة بل مينة أن هذه واقعات قلت وقائل أن يقول ثم إذا كان هذا القيد لاخراج ما يكون بهذه
الأمور وما جرى مجراها لم تكن ساجدة التي ذكره لأن الرفع من خارج بحكم شرعي فان هذه العوارض

هو العلم لان ذلك الغير
 ان كان موجودا قبل
 صدور ذلك الحكم فليس
 بعلة ولا يلزم تعلق الحكم
 عن العلة وهو خلاف
 الاصل وان لم يكن موجودا
 فالاصل بقاؤه على عدمه
 واذا حصل على انفسه
 المداد ليس بعلة حصل
 علم ان المدار هو العلم هو
 المدعى الثاني ولم يذكره
 الامام ولا صاحب المحاصل
 ان عليه بعض المدارات
 للحكم الفاعل مع تخلف ذلك
 الفاعل عن ذلك المدار في
 شيء من صورته لا يتجمع
 مع عدمه عليه بعض
 المدارات لانه ان كان ماهية
 الدوران من حيث هي اما
 ان تدل على علة المدار
 لانه اول ما كان ذلك فليزم
 علة هذه المدارات أي
 التي فرضنا عدم عليها
 لانه حيث وجد الدوران
 وجد عليه المدار لانه تدل
 تجتمع عليه بعض المدارات
 مع عدمه عليه بعضها وان
 لم تدل ماهية الدوران على
 علة المدار لانه فليزم
 عدمه عليه تلك المدارات
 أي التي فرضنا عدم عليها
 وتختلف عنها الدائر في شيء
 من صورها لوجود
 الغرض لعدم العلية وهو
 تخلف الفاعل عن المدار مع
 سلامته عن المعارض

لم يستحكم شرعي ثم قد كان الوجه ايضا اما شرعي فليس شرعي لان النسخ قد يكون بلا دليل فلا
 يتطلب التعريف عليه ولا يكون بلا دليل شرعي (ويعلم التأخر) أي القاطن للرفع عن نيوت التعلق
 (من) ذكر (الرفع) نفسه فله مقتضى سبق النسخ للرفع فكون الرفع متأخر عنه ضرورة
 وانما تأخره بالتأخر بالترجيح لان التأخر قد يكون تخصصا لا مطلقا كالتخصص في الموضع الاول وقد
 كان الاحسن التصريح به فقال بحكم شرعي متراجح ثم قال ان يقول هذا التعريف بصدق على
 النسخ الثاني انا كانت متراجحة ولم ير اجماع ان ذلك ليس بنسخ نعم لا يضر هذا المتخصص على اختياره
 اشتراط المقارن في سائر الخصائص السبعة فالنسخ القاطن منها لا يمتنع عندنا كما تقدم في موضعه والله
 سبحانه اعلم (والمدعى المقتل) بنفسه (دليله) أي الرفع الذي هو النسخ (وقد يجعل) النسخ
 (انما) أي القابل (اصطلاحا) في قول الامام الحر من القيد الدال على ظهوره وانما بشرط دوام الحكم
 (الاول) قال القاضى عيسى الدين ومعه ان الحكم كذا اذا قام على عرائه ودواما بشرط وطا بشرط لا يعلو
 الا هو واجل الدوام ان يظهر انشاؤه ذلك الشرط للكف فيقطع الحكم ويبطل دوامه وماذا لا
 يتوقفه تعالى انا ما قاله قاله لولا اذ اعليه فذلك هو النسخ (والقزالي) وقال القاضى أبي بكر (انما يطلب
 الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب الاول على وجهه لولا كان ثابتا مع ترسخه عنه) وقال الخطيب
 ليعلم القيد والقوى والمفهوم لخواز النسخ يحجبها ويخرج الموت عنها ومما رفع الاحكام وانما يطلب
 المقرر للحكم وقال على ارتفاع الحكم ليتناول الامر والشيء وانما يطلب به انواع الحكم من التنبؤ والكراهة
 والاباحة والمنع والوجوب فان جميع ذلك قد ينسخ وقال بالخطاب التشميد لان احباب العبادات في
 الشرع يزول حكم العقل من راحة النعمة ولا يسمى نسخا لانهم يزول حكم خطاب وقال لولا كان ثابتا لان
 حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رفعه لو كان المتقدم بحيث لا يلزم على فخرج الخطاب الدال على
 ارتفاع الحكم المتقدم الذي هو وقت محدد محتمل لا تصوم بعد غروب الشمس بعد غروب السيام الى الليل
 فليس نسخا وان كان الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم لكن على وجهه لولا كان ثابتا
 وقال مع ترسخه لانه لا يعلو الا هو لكان انما الدال على انشاؤه كالشرط والصفة والغاية والاستثناء
 (وما قيل) وعزاه الى الحاجب الى الفقهاء (النسخ الدال على انتهاء امر الحكم) أي غايته (مع
 تراخيه عن مودته) أي زمانه ووردا الحكم الاول وهو احتراز عن البيان المتصل بالحكم الاول سواء كان
 مستقلا كالتخصص او اهل النعمة عقب اقبلوا الشرطين متصلا به او غير متصل كالتخصص والغاية والشرط
 والوصف (فله اعترض عليها) أي على هذه التعاريف الثلاثة (بان جنسها) من القيد والخطاب
 والنسخ (دليله) أي طريق النسخ المعرفه (لا هو) أي النسخ (واجب بالترام) أي التزام
 كون جنسها لا دليل للنسخ في الحقيقة لكن لا يضر فان التعريف له غاية ان اطلاق النسخ عليه
 حقيقة اصطلاحية وبما لا يقوى فليس النسخ اصطلاحا لا ذلك القول (كأنه) أي ذلك القول هو (الحكم
 وهذا) أي يكون النسخ الحكم وليس الدال القول (انما يصح) الكلام (التفسي والمجمول
 جنسا) في هذه التعاريف انما هو (اللفظ) الذي هو الكلام اللفظي فلا يستقيم ان يكون جنسا
 له (ولا) أي انما يطلب (جعل الدال انما هو المسمى مدلول) عليه (وايضاً يدل قول العدل نسخ
 حكم كفا في التعريف المذكورة لصدقه عليه وليس بنسخ فلا تكون مطرقة (ويخرج) عنها (فله
 صلى الله عليه وسلم) ان قد يكون النسخ فلا تكون منكدة (واجب بان المراد) بالمال في التعاريف
 المذكورة (الدال بالذات) أي جسمها لا بحسب المفهوم (وهما) أي قول العدل وفعله صلى الله
 عليه وسلم (دليلان ذلك) أي الدال بالذات وهو قول الله تعالى الدال على انتهاء الحكم (لا هو) أي الدال
 بالذات (وخص الغرض بالوجود واستدراكه على وجه الخ) احوالاً لولا كان ثابتا فلان الرفع لا يكون الا كذلك

ظاهر في حقنا فليس حقيقته في نفس الامر فان الشيء في نفس الامر كونه متوقفا على علمه تعالى فنحن
 انتهائهم لا كونه مستمرا للضرورة فكان اعتبار كونه بيانا أولى من اعتباره كونه رفعا والبيان غير مخصص
 في اظهار حكم الملائكة عند جودها ابتداء كلاهما والارادتهما ملائكة كقولنا كونهما ملائكة ولا بد ان النسخ
 رفع بعد الثبوت بل هو بيان انتهائهم وبعثه وان كان هذا المعنى مسلما في حق الشارع ولكن هذا
 لا ينافي كونه حقيقته ولا نسلم انه يرفع بالنسبة للثبوت بل هو بيان بالنسبة للثبوت ايضا فيعلم بان الحكم
 كان متوقفا وان الاستمرار في تومناه غير مطابق لما في الواقع واذا كان الصانع محتاجا الى البيان
 ليعلم بيانا بالنسبة اليهم هو المناسب لكن بالنسبة اليهم يعني الظهور وهو لا ينافي كونه بيانا بالنسبة
 الى الشارع يعني الاظهار اياهم لا يحسونه واظهار الوجه وليس له انما يقتضي من العالم به وليس
 المراد بكونهما ظاهرا وبيانا بالنسبة الى الشارع اظهار الشيء لنفسه بعدما يمكن تظاهرا حتى ينافي كون
 الاشياء معلومة انتهى قلت ثم هذا كما يفيد جواز تفرقه بغيره بكل من جهتي البيان والرفع فيفسد ترتيب
 تفرقه من جهة البيان على تفرقه من جهة الرفع وعليه معنى الامعان الرازي بان وجوب تصور
 المتأخر في دوام الحرفين والاستمرار في نسب الى كذا العلم وعكس السببي في جمع الرفع لشبهه
 النسخ قبل التمكن وفي هذا الترجيح تأمل وعليه معنى القاضي والقزالي والا مذهبنا في الحاجب ثم ظهر
 قول المصنف (وذكرهم) أي بعض الفقهاء (الانحدادون الرفع ان كانت لهو رؤسده) أي
 ذكر الرفع (ان لا يرتفع القديم لم يقدلانه) أي الرفع (لازم الانتهاء) فلماذا انتهى ارتفاعه وانما كان
 القديم لا يرتفع فكذلك لا ينتمي أيضا لوحيث كان المراد بانه متعلق فكذلك المراد برفع نفسه رفعه فلهذا
 محذور كما سلف في صدر الكلام فيه (واب) كان (الاتفاق اختيارهم عبارة أخرى) تنبيه الرفع
 (فلا بأس) ان لا يجرى في ذلك بشرط ان الخلاف لفظي وظاهر كلام الرازي ثم السببي يقدلانه معنويا
 بناء على ما قدمناه عنه آتفاوا فلهذا القاضي أيضا لكن جعل عرته جواز نسخ النسخ وعدم جواز
 سنده كونه في مسكنه نسخ النسخ وقد يقال لاحتمال اتفاق القولين على ان الحكم الاول انفسهم
 تعلقه لاذانه وان الخطاب الثاني هو الذي حقيقته في الرفع الاول وانما اختلافنا في ان يقال الرفع هو
 الثاني حتى لو لم يكن لبي الاول وان الاول غاية لا يعلمها لما جاء في السببي من انه لها حتى لو لم يكن
 الحكم الاول وان لم تعلمه فيخلص ذلك بينهما الى انه زال به أو عندنا له ولكن لم تعلم الزوال والابه وغير
 خاف ان هذا الاختلاف لا أثر له في الاحكام التكليفية فلا وجب كونه معنويا والله سبحانه وتعالى
 أعلم (مسئلة) أجمع أهل الشرائع على جواز أي النسخ عقلا (ووقعه) سمعا وخالف غير اليهودية
 من اليهود في جواز عقلة وهم التعمونية منهم ذهبوا الى امتناعه (عقلا) سمعا (وفرقه) وهم العناية
 منهم ذهبوا الى امتناعه (سمعا) أي اتصالا عقلا واعرف يجوز عقلا وسمعا العيسوي يفسرهم وهم أصحاب
 أبي عيسى الاصمغاني المعروف بجمعة نيينا سمع صلى الله عليه وسلم النبي اسعيل خاتمهم العرب لا الى
 الامم كافة (و) خالف (ابو مسلم الاصمغاني) المستقر في الحب الملقب بالحافظ واسمه محمد بن بحر وغيره ابن عمر وقيل
 هو عمر بن يحيى وهو معروف بفلمذ وتاليفات كثيرة ما بين تفسير وغيره في وقوعه في شريعة واحدة
 وفي القرآن كذا في كتب البرزوي وحكي الامام الرازي وأتباعه انكاره نسخ شيء من القرآن لانه
 تعالى وصف كتابه بأنه لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا من خلفه فلو نسخ لعنه سبحانه لا يخل
 البضاري وغيره بالذي يحموه القرآن وهو لا يسخن اتفاقا أو اجاب في المحمول بان معناه لم يتقدمه
 من الكتب ما يبطله ولا ياتي بعده ما يبطله وأجاب آخرون باننا نسلم ان النسخ ابطال لما كان ابطال
 لكننا نختص ان هذا الابطال باطل بل هو حق من حق مجملاته ما يشاؤنا وبنت وسبقنا على ما قطع
 بحقيقته ويقطع دابر الانكار وحكي الامام الرازي في الجواب انكاره وقوع النسخ مطلقا وقيل لم ينكر

طاعته وأجاب المصنف
 بان جواب المعارضة هو
 الترجيح وهو حاصل معنا
 وذلك لانه يلزم بمقتضى ما هو
 كون جميع المداوات عطفه
 للدار مع النصف في بعض
 الصور ان وجد الجليل
 بدون المسلول وهو أمر
 معقول فانه يجوز ان يتوقف
 المسلول على مانع ولا يلزم مما
 قلوه وهو كون المداوات
 ليست بجمع عليه بعضها
 أن يوجد المسلول بدون
 الجليل وهو غير معقول
 (قوله قيل الطرد) أي احتج
 من قال ان الطرد لا يفيد
 العلة مطلقا بان الدوران
 مركب من الطرد وهو
 ترتيب وجود الشيء على
 وجود غيره والعكس وهو
 ترتيب عدم الشيء على عدم
 غيره والطرد لا يؤثر في اعادة
 العلة لان الطرد معناه
 سلبه من الانتقاض
 وسلامة المعنى من مبطل
 واحتمل مبطلات العلة
 لاوجب انتفاض مبطل
 والعكس غير معتبر في
 العمل الشرعية على الصحيح
 لان عدم العلة مع وجود
 المعلول لانه لا يقدح
 في علة الله في العدمية
 لجواز ان يكون المسلول
 عتقا على التعاقب
 كليلول والمرس بالنسبة الى
 الحسنة وأجيب المصنف

وقوعه وانما سجدت لخصمه لا لاله فصر الحكم على بعض الازمان فهو كالتخصيص في الاعيان ويؤيد من
غير واحد على أن اختلاف زمانه وبينه لفظي اذ لا تصور من المسلم استحالة كون من ضره وديان
الدين ضره ودية ثبوت نسخ بعض أحكام الشرائع السابعة بالادلة القائمة على حقيقة شرعنا ونسخ
بعض أحكام شرعنا بالادلة القائمة من شرعنا والحاصل أنه ينافي في الارتفاع وزعم أن كل
منسوخ بالاسلام أو في الاسلام هو في علم الله مضى الى رد والتاسخ كلنا في القيد وأنه لا فرق
عند مبين أن يقول أو أمرا الاسم الى السيل وبين أن يقول صوموا طعنا على محط بأنه سينزل
ولا تصوروا السيل ومن هنا نشأ تسمية تخصيصا ومع أنه يخالف في وقوعه عند من المسلمين (لنا)
لا يلزم قطعنا منه من النسخ (بحال عقلي) أي بحال الفناء فان فرض المسلم ليس فيها حسن
لفائه ولا في فناءه بل لم يحسن لغيره وقع لغيره وحينئذ نقول (ان لم تعتبر المصالح) أي ما يجلب
تفع الصادق ونعزم من التكاليف (نظاير) عدم زومه لان المقصود من التكليف عندنا ليس
الا ابتلاء والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من غير اعتبار مصلحة في حكمه (وان) اعتبر المصالح
فيها نقول المعتزلة فكذلك اذ قال (فلا تختلفا) أي المصالح (بالاوقات) باختلافها كشرب
الدواء فانه قد يكون نافعا في وقت ودون وقت (فيختلف حسن الشيء وقبحه) باختلاف الاوقات
فربما كان الشيء حسنا في وقت قبيحا في آخر (والاحوال) أي باختلاف الاحوال كشرب الدواء
أيضا فانه قد يكون نافعا في وقت ودون سقم فربما كان الشيء حسنا في حالة قبيحا في أخرى والاعيان فربما
فجع الشيء من انسان وحسن من انسان كشرب الدواء أيضا فانه ربما فجع انسانا وضر انسانا وكف
لا والشرع لا يدين كالطبيب لا يدين (قبيل قولهم) أي ما في جواز عقلا (النهي يقتضي القبح
والوجوب الحسن فلو صح) كون الفعل الواحد حسنا في بعض ما موز به (حسن وقبح) وهو محال
لاختلاف اجتماع الضدين ووجه بطلانه ظاهر في فرض المسئلة فلا اجتماع للحسن والقبح لشيء الواحد
في وقت واحد فلا استقامة (ولانه) أي نسخ الله تعالى الحكم (ان) كان (الحكمة ظهرت) له
تعالى (بعد علمه) أي عدم ظهورها عند شرع ذلك الحكم (بقضاء) بالمدى أي ظهوره بعد الخفاء وهو
على الله تعالى محال لاستقامته العلم بعد الجهل وهو نقص لا يحرم حول بقاءه المقدس وكيف والادلة
القطعية العقلية والنقلية دالة على أنه تعالى عالم بالاشياء كلها على ما هي عليه أولا وأدوما فيجب
عن رب بل من متعال في الارض والافى السماء (اولا) لحكمة ظهرت له تعالى (وهو) أي مالا
يكون لحكمة (البعث) اذ هو فعل النفي لا يفرض صحيح وهو على الله تعالى محال أيضا لاعلامه
الجهل ومنافى للحكمة وهو العلم الحكيم (وانما يكون) ككل من هذين لازما (لونسخ)
ما حسن) نفسه (وقبح نفسه كالاعيان والكثير) وقد ذكرنا أن فرض المسلم ليس في ذلك ببل
فيما حسن وقبح لغيره ثم هذا كله عند غير الاشاعة (أما الاشاعة فيمنعون وجوده) أي ما حسن نفسه
وقبح نفسه كما تقدم فباطل هذا الاحتجاج على رأيهم اظهر (وأما الوقوع في التوراة أمر أتدعونه
بناهم فيه) كما ذكره الجهم الفغير وقال الغننازاني يني ورد في التوراة بطلان الاطلاق بل العموم لكن
على سبيل التوزيع مع غير تخصص بالاشياء والبنين في زمانه ولا في وقت ودون وقت والاحتمالات
التي لم تنشأ عن دليل يفتيها اظهر الدليل لكونها منصفة على ان الطيرى آخر ج عن ابن عباس وابن مسعود
وهو من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يولد آدم غلام الا ولدت معه مارية فكان يزوج
وأمة هذا الاخر وأمة الاخر لو افسق القصة بطولها قال فينا الحافظ وقد وقعت لنا من وجه
آخر موصولا الى ابن عباس فانه سنده اليه قال كان آدم عليه السلام يهي أن شجر ابنته وأمه اوان
يزوج وأمة هذا الولد آخر وأن يوجه وأمة الاخر ثم قال وهذا أقوى ما وقت عليه من أمانيه هذه

بأنه لا يلزم من عدم دلالة كل واحد منهم على الاعتقاد عدم دلالة مجموعهما فانه يجوز أن يكون الهيئة الاجتماعية تأثير لا يكون لكل واحد من الأجزاء كالأجزاء العلة فان كلامها منفر دافع مؤثر ومجموعها مؤثر قال في السابعة التقسيم الحاصر كقولنا ولاية الاجبار اما ان لا تعلل أو تعلل بالكرها والصغروا غيرهما والكل باطل سوى الثاني فالاول والرابع للاجماع والثالث لقوله عليه الصلاة والسلام النبي احق بنفسها بالسبر غير الحاصر مثل أن تقول علة سورة الراما الطم أو الكيل أو القوت فان قيل لاعتلالها أو العلة غيرها فلناقد من أن القالب على الاحكام تعللها والاصل عدم غيرها في أقول الطريق السابع من الطرق العامة على الطريقة التقسيم الحاصر والتقسيم الذي ليس بخاصر ويعبر عنها بالسبر والتقسيم ومعناه أن البحث عن الصفة بقسم الصفات التي يتوهم عليها بأن يقول هذه الحكمة اما هذه الصفة واما هذه ثم يسر كل واحدة منها في يختص به ولو لم يفتي بعضها بطريقه فيتعين الباقي

القصة ورجل صالح الصبح الامن عباده بن عثمان بن حاتم فان مسلما اخرج في المتابعات وعلق له
 البضارى شيئا ووثقه بالجهور وابنه بعضهم قليلا وقد حرم ذلك في شريعة من بعده من الانبياء اتفاقا
 وهذا هو النسخ (وفي السفر الاول) من التوراة (قال تعالى لنوح) عند خروجه من الفلك (انى
 جعلت لك دابة جيمعا كلاك ولذريتك) وألغت ذلك أى ألغت ذلك كليات الشعب بما خلا الم
 فلا تأكلوه (نحو منها) أى من الدواب على من بعده (على لسان موسى كثير) منها كاشغل
 عليه السفر الثالث من التوراة وهذا نسخ ظاهر (وأما الاستدلال) عليهم (بغير السبب) أى
 العمل الذنبى كالاصطلاح في شريعة موسى عليه السلام (بعد ما حمله) قبل موسى عليه
 السلام (ووجوب اثنتان عندهم) أى اليهود (يوم الولادة) وقيل في ثلثين يوما (بعد
 ما حمله في صلاة يعقوب) أو في شريعة ابراهيم عليهم السلام في أي وقت أراد المكلف في
 السفر والكبر وأباحه الجمع بين الاختيار في شريعة يعقوب ونصحه به عند اليهود وكل ذلك نسخ
 (في دفع ما يرفع الاباحة الاصلية ليس نسخا) وأباحه هذا الامور كلف بأصل فلا يكون دونهما
 نسخا (والحكم بالاباحة وان كان حكما يتحقق كتنه النسبة وهي) أى كتنه التضييق (الحكم
 لكن) الحكم (الشري) (أخص منه) أى من الحكم بالاباحة الاصلية (وهو) أي الحكم
 الشري (ما علق به خطاب في شريعة) على انه كما قال الشيخ سراج الدين ويمكن أن يقال لما تقرر
 تلك الاباحة في تلك الشرائع صارت بحكم تقرر وأنيما لها من حكم شرائعهم فيكون دفعها رفع حكم
 شري فيكون نسخا أيضا كما قال المصنف (وبعض المغيبة التزموه) أى دفع الاباحة الاصلية
 (نسخا لأن الخطاب لم يترك كواحدة) أى مهيئين غير ما أمرين ولا يمتنعين (في وقت) من الاوقات
 كما متى عليه في كشف البرذوى وغيره بل كلالهم بقيد الله المغيب حيث قالوا دفع الاباحة الاصلية
 نسخ عندهما (فلا باحو لا تحريم قط الا بشرع غاية كمن حال الاستيفاء على الشرع فرض وأما
 النسخ (في شريعة) واحدة (فوجوب التوسيع الى البيت) أى الكعبة المشرفة بقوله تعالى
 قول وجعلك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره بعد ان كان التوجه الى بيت
 المقدس كافي للصحيحين وغيرهما (ونسخ الوصية للوالدين) الثانية بقوله تعالى كب عليكم اذا حضر
 أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف كافي صحيح البضارى عن ابن عباس كان
 المال لولده وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب ففعل لذكر مثل صف الانثيين ويعمل
 للاولين لكل واحد منهما البدن وأما الكلام في النسخ ما عدا وسأني في مسئلة نسي السنة بالقصور ان
 (وكثير) وسقط على كثير منه فخلق انه (لا ينكره الا كبارا وجاهلا بالواقع) قال (المناعون
 جميعا لو نسخت شريعة موسى لطل قوله هذ من يعقوبية عادات السموات والارض) قالوا والتالي
 باطل لاهتمتوا تارفا لمقدمته (أجيب عن) أى هذا القول (قال) بل هو مختلف فنبسلا
 عن كونه متواترا وكونه فيما بينهم الامن من التوراة لا ينافي كونه مختلفا لان ليس بأول كذب انقلوه
 فيما وقع غير واحد أنه قبل أول من اختلفه اليهود ان الراوى يعارض به دعوى رسالة تيننا محمد
 صلى الله عليه وسلم ولا يربان صاحب هذا الاختلاف انما مات عليه فليس في الآخرة من خلاق
 (والا) لو قاله (لقتض العادة بمجامعتهم) أى اليهود (به) أى بهذا القول لاني صلى الله عليه
 وسلم لم يرضهم على معارضته ودفع دعوى رسالته (وشهرته) أى ولقتض العادة بنشرها فالجواب
 لو وقع الجحاج به لان الامور الخطيرة لا يفتنى وقوعها وتوفر الدواعي على فعلها ولم ينقل صاحب
 ولا شهر وقوع الجحاج به ثم فتح كونه متواترا عنه ولو زعموا أنه قاله من التوراة (لانه لا ترقى نقل
 التوراة الكاتبة الآن لاتفاق أهل النقل على احراق مقتصر أسفارها) انه (لم يبق من محققها ذكر

قضية قال سهرمان يقتبر
 الوصف هل يصلح لعلية
 أم لا لا التقسيم هو قولنا
 الصلة اما كذا واما كذا
 فكان الاولى أن يقدم
 التقسيم في المقادير فيقال
 التقسيم والسبب لكونه
 متصلا في الخارج
 فالنسخ الحاصر هو الذي
 يكون دائرا بين النسخي
 والاثبات كقول الشافعي
 مثلا ولاية الاجبار على
 النكاح اما أن لا تهل
 بعه أصلا أو تهل وعلى
 النسخ الثاني فاما ان
 تكون معسلة بالكرارة أو
 الصغر أو بغيرهما والاقسام
 الاربعة بالغة سوى القسم
 الثاني وهو التعليل بالكرارة
 فاما الاول وهو ان لا يكون
 مطلقة والاربع وهو ان
 تكون مطلقة بغير الكرامة
 والصغر فاطلان بالاجماع
 وأما الثالث فلهما في ذلك
 معلة بالخرائست الولاية
 على التيب الصغير ولو جود
 الصلة وهو باطل لقوله عليه
 الصلاة والسلام لا تيب
 أسبق بنفسه وهذا القسم
 يفسد القطع ان كان
 المحصر في الاقسام وابطال
 غير المطالب قطعا وذلك
 قبل في الشريعت وان لم
 يكن كذلك فانه يفيد الظن
 وأما التقسيم الذي ليس
 بمحاصر فهو الذي لا يكون

أخبارهم أن عزرا ألهمهم فكلمهم ودفعه إلى تليته لقرأها عليهم) فأخذوها من التلج وبغير
 الواحد لا نبت التواريخ وبعضهم زعم أن التلج زادها ونقص فكفر وتويعها هذا سله (ولما تمزل
 نسخها الثلاث) التي بأيدي العنانية والتي بأيدي السامرة والتي بأيدي النصارى (مختلفة في أعمار
 الدنيا) وأهلها في نسخة السامرة زيادة ألف سنة وكسر على ما في نسخة العنانية وفي التي بأيدي
 النصارى زيادة ألف وثلاثمائة سنة وفيها الودع بخروج المسيح وبخروج العري صاحب الجبل وارتفاع
 حجر جبرائيل عند خروجهما كذا ذكر غير واحد من مشايخنا في قبة المختصر في أخبار البشر الشيخ
 زين الدين عمر بن الوردى ما لم ينقصه نسخ التوراة ثلاث السامرة والعبرانية وهي التي بأيدي اليهود إلى
 زماننا وعليها اعتمادهم وكلماتها فاسدة ثلاثمائة السامرة. أن من هبوط آدم عليه السلام إلى
 الطوفان أثنى سنة وثلاثمائة وسبع سنين وكان الطوفان لثلاثة مائتين عشرين سنة عليه السلام وعاش
 آدم تسعمائة وثلاثين سنة باتفاق فيكون نوح على حكم هذه التوراة أدرك جميع آباءه إلى آدم ومن عمر
 آدم فوق مائتي سنة وهو باطل باتفاق ولا تليها العبرانية بأن بين هبوط آدم والطوفان أثنى سنة وخمسمائة
 وستون وخمسين سنة وبين الطوفان وولادة إبراهيم عليه السلام مائتي سنة واثنين وتسعين سنة
 وعاش نوح بعد الطوفان ثلثمائة سنة باتفاق فيكون نوح أدرك من عرا إبراهيم ثمانيا وخمسين سنة
 وهذا باطل باتفاق لأن قوم هود أمة نجت بعد قوم نوح حوامة صالح نجت بعد قوم هود وإبراهيم
 وأمنه بعد أمة صالح بدليل قوله تعالى فبراعن هود فبما نبط به قومهم طردوا ذكروا أنجيلكم
 خلفكم بعد قوم نوح وزادكم في الخلق بسطة وقوله تعالى فبراعن صالح فبما نبط به قومهم وهيم
 غردوا ذكروا أنجيلكم خلفكم بعد عاد والنسخة الثالثة اليونانية وذكر أنهم اختاروا من خففوا
 المؤرخين وأما ليس فيها ما ينقصي التكاثر على الماضي من عرا الزمان وهي تورا تظها لثلاث وسبعون
 حبرائيل ولادة المسيح بثلثمائة سنة لبطيوس اليوناني بعد الاسكندر قلت وهذه وإن كانت
 بهذه المتابعة قسرت وتوارها ولا تشبهها على هذا وقال الطوفي والمختار في الجوابان في التوراة
 خصوصا كسروا وقت مؤتمه ثمين أن المراجع التوقيت بعد مفسدة كتبه أذا خربت صور لا تضر
 أبدأ ثم أسمع عرفت بعد خمسين سنة ومنها أذا خدع السبع سنين أهتق فان لم يقبل الحق استخدم
 أبدأ ثم أسمع عرفت بعد مئة مئة سبعين سنة أو غيرها وإذا خاز في هذه النصوص المؤتمه أن إرادتها
 التوقيت قبل لا يجوز في نص موسى على تأشير بعبته والأما الفرق قلت على أن الذي في شرح تنقيح
 المحصول ولان لفظ الأبعد مقول في التوراة فهو على خلاف ظاهره قال في العبد يستقدم سنين ثم
 يعتق في السابعة فان أي الحق فليقتب انه لم يستقدم ما دام تعذر الاستعداد ما يزال العمر أبدا
 فأطلق الأبد على العمر فقط انتهى وصكنا في جامع الأسرار وزاد ثم قال في موضع آخر يستقدم
 خمس سنين ثم يعتق في تلك السنة وهذا اضطراب في التوراة بالنسبة إلى خصوص هذا الفرع أيضا
 وهو مما عجل على تبديلهم وتحويلهم كما صرح القرآن به هذا وقد عرفت أن ما في جواز معهما
 فرقان من لافعه عقلا ومن عنده عقلا أيضا فقد اجتماع في الوجه السعي المذكور وانظر دقا منوه
 سمعا وعقلا بوجود عقلة منها ما تقدم ومنها ما أشار إليه بقوله (قالوا) أي ما نفع جواز معهما عقلا
 وانما لم يقصصهم هكذا لإرشاد للقول اللهم فانوجه عقلي وهو الحكم (الاول) ما مقيد بغاية أي
 وقت محدود معين (فالمستقبل) أي الحكم الذي يتعارض الاول المذكور (بعده) أي بعد
 الحكم الاول لكن بقول صم إلى الغد ثم يقول في الغد لا تصم (ليس نسخا) الاول (أفليس زهنا)
 لا اول قطعا بل الحكم الاول انتهى بنفسه بانتهى وقته المعين (أو) مقيد (بأن يدفلا رفع) أيضا
 فيه (للتناقص) على تقدير الرفع لانه يلزم منه الاخبار بتأييد الحكم وبنفي تأييده والتناقض عليه

فأربعين النسي والاثنت
 وي معنى بالتقسيم المنتشر
 وعبر عنه المصنف بالسبر
 غير الحاصر وغير من الاول
 بالتقسيم الحاصر ترتيبا
 على جواز انطلاق كل
 واحد من السبر والتقسيم
 على كل واحد من الصنيع
 وهذا القسم لا يفيد الا
 القن فلا يكون جهة في
 الضمات بل في الشرعيات
 فقط كقولنا سعة حومة
 الرب بالما الطم أو الكيل
 أو القوت والثاني والثالث
 بالان بالنقص أو بغيره
 فتعين الطعم وهو المطلوب
 قال في المحصول وهذا اذا
 لم يتعرض للإجماع على
 تعطيل حكمه وعلى حصر
 العلة في الأقسام فان
 تعرض لذلك كان قطعا
 (قوله فان قيل) أي أورد
 على الاستدلال بالسبر الغير
 الحاصر فضل لا قسم أن
 محرم الرب محمل فان من
 الأحكام ما لا علة له بدليل
 أن علة العلة غير معلة
 والازم التسلسل لمنه
 لا يجوز أن تكون العلة
 غير هذه الثلاث فان لم
 تقبلوا دليلا على الحصر
 فيها وأما المصنف عن
 الاول ما يأتي في باب المناسبة
 أن الثالب على الأحكام
 الشرعية قطعا بل المصالح
 فيكون لمن التعطيل أغلب

فقال باطل لانه اماراة المجزع عن اراد ما لاتقاض فيه وستنزم الكذب وهو محال ايضا في كلام العالم
 القادر الصادق فلا ننزع (ولنا بدية) أي جواز نسخه أيضا (الى تقدير الاخبار) أي بالثابت يدونه
 من الوجوه انما من عبارة قد ذكره الا قبل النسخ والزام باطل بالاتفاق لان مدة دور له غير متعذر عليه
 بل ازواج كيف لا ونحن نعلم بالضرورة أن ذلك كما راها النسخة يمكن التعبير عنه والاخبار
 به (و) الى (في الوقت) بتأييده كما أيضا (فلا يجوز به) أي بالثابت يدونه أحكام لنطقه
 الاسلام بتأييدها أعني (في نحو الصلاة) أي غرضه في فرضه الصوم في غيره ذلك بل (وشره) أي
 أي ولا يجوز بتأييدها أيضا بل يجوز نسخها انما من غير النص الصريح عند كتمانها بها وحيث
 لم يكن التأيد ما تعامن قبول النسخ جاز نسخها لكن جواز نسخها باطل عندكم (الجواب ان عني
 بالتأييد اطلاقه) أي الحكم عن التوقيت والتأييد (فلا يمنع) جواز نسخه (اذا دلالة النسخة
 عليه) أي امتناع جواز نسخه فان التوقيت والتأييد يدلان على استمراره داخل في المطلق وقوله
 التعلق والوجوب وعدم بقائه ما غير مستفاد من الحقيقة (بل له) أي النسخ (مشروع) فبما هذا
 شأنه (أو) عني بالتأييد (صريحه) أي التأيد (فكذلك) أي لا امتناع لنسخه (ان جعل
 التأيد (فقد الفصل الواجب) اذ لاتقاض بين دوام الفعل وعدم دوام الحكم المتعلق به كعدم رمضان
 أبدا فان التأيد قد لا يصح في الصوم الذي هو الفعل الواجب لا لا يجلبه على المكملات الفعل انما يجعل بمادته
 لا حيثه ودلالة الامر على الوجوب بالهيئة لا بالماضي فيكون الرضانات كلها متعلق بالوجوب من غير
 تفصيل وجوب بالاستمرار الى الا بغيره يمكن دفع الوجوب وهو عدم استمراره من ناقضا لوجوب في الجملة كما
 في صم رمضان فان جميع الرضانات اخصية في هذا الطلب وانما انقطع الوجوب قطعا ولم يكن
 فيها متعلق بالوجوب بشئ من الرضانات وتناول الخطابية (لا) ان جعل قيداني (وجوبه) أي
 وجوب الفعل الواجب نفسه وهو الحكم بان يخبر ان الوجوب ثابت أبدا ثم ينسخ حتى يأتي زمان
 لا وجوب فيه على أنه كمال (وان لم) صريح التأيد (قيدانه) أي الحكم (فمختلف) في جواز
 نسخه فهم من اجازة فيصومونهم من منعه كسابق بيانه ثم كمال أيضا (ولا يفيد) هذا الترديد منع جواز
 النسخ مطلقا (لجوازه) أي النسخ (عما تقدم) من التحليل الدال على جوازه وقوعه فالتشكيك
 فمفصلة (وتسلم كون الحكم المقيد) بالتأييد (صريح لا يجوز نسخه لا يفيدهم) أي
 مانع جواز النسخ مطلقا (التي الكلي) لجواز النسخ (الذي هو مطلوبهم مع أن الحكم المقيد بالتأييد
 أقل من القليل قالوا) أي مانع جواز نسخه ومعا على ما ذكرنا (أيضا) أعني (لرفع) تعلق الحكم (فاما
 أن يكون وقوعه (قبل وجوده) أي الفصل (فلا ارتفاع) لان ارتفاعه يقتضي سابقة وجوده
 لان العدم الاصل لا يكون ارتفاعا والفرع أنه لم يوجد (أو) يكون رفعه (بعد) أي الفصل (أو)
 يكون رفعه (مع) أي الفصل (فيستحيل) رفعه أيضا لاستحالة رفعه لو وجد وانقضى لان ارتفاع
 العدم محال ولا استحالة رفع الشيء حال وجوده فزوم اجتماع التني والاثبات فيوجد حين لا يوجد دونه
 متصل (ولانه تعالى اعلام باستمراره) أي بدوام الحكم التسويخ (أي اقتضاه) أي النسخ والا
 يلزم وقوع خلاف علم الله وهو محال لانه سهل والبارئ تعالى معززه عنه (أولا) علم استمراره أبدا (فهو)
 أي الحكم للتسويخ (في علمه مؤقت فينتهي) الحكم (عنده) أي ذلك الوقت (والقول الذي
 ينبغي) أي ذلك الحكم بعد ذلك الوقت (ليس رفعها) الحكم ثابت فلا يكون نسخا (والجواب عن الاول)
 وهو (انه) لرفعها لما قبل وجودها (ترديد في الفصل) وليس محل النزاع (لا) في (الحكم) وهو محل
 النزاع اذ النسخ ارتفاع الحكم لا الفعل ولا يلزم من بطلان ارتفاع الفصل ارتفاع الحكم (ولو أجرى)
 الترديد (فيه) أي في الحكم (قلنا المراد) بالنسخ (انقطاع نطقه) أي الحكم وانقطاع استمراره ومعناه

من نفي عدم التحليل وعن
 الثاني بأن الاصل عدم
 عمله أخرى غير الامور
 المذكورة وذلك كافي في
 حصول التيقن بطله أحدها
 قال **في الثامن** الطردوه
 أن يثبت معصية الحكم فيها
 عدا المتنازع فيه فيثبت
 فيها الحاق الفرد بالاعصم
 الاغلب وقد قيل تكني
 مقارنته في صورة وهو
 ضعيف **في اقول** الطريق
 الثامن من الطرق العادة
 على العلية الطرد والطرود
 مصدر عني الاطراد وهو
 أن يثبت الحكم مع الوصف
 الذي لا يصلح كونه مناسباً
 ولا مستلزماً للنسب في
 جميع الصور والمقارنة لمحل
 النزاع وقد اختلفوا فيه من
 لا يقول بجمعة الدوران
 كالأمدى وإن الحاجب
 لا يقول بجمعا بطريق
 الاول ومن يقول بجمعه
 اختلفوا فيها فذهب الغزالي
 في شفاة القليل والامام
 فخر الدين في الرسالة
 الهائية إلى أنه جمعة ومال
 اليه في المصنوع وصرح
 بمسأله الحاصل وقطع
 به المصنف ونصب جمعة
 منهم الغزالي في المستحق
 الى أن ليس بجمعة واستدل
 الاولون بأن الحكم اذا
 كان ثابتاً مع الوصف في
 الصور والمقارنة لمحل النزاع

ثم وجدنا التعلق بالفعل الذي في الزمان الاول لم يوجد التعلق بالفعل الذي في الزمان الثاني فارتفع
واختلط الاستمرار الذي كان يصدق (ولا التامع) كالأقدماء في التعريف) وان كان الحكم أزليا لا يرتفع
لأن الفعل ارتفع (وختارعله) أي تعالى على استمرار الحكم المتسوخ (مؤقتا) أي إلى الوقت
الذي علم أنه ينسخ فيه (ويضمن) علمه جموعنا (علمه بالوقت الذي ينسخ فيه) وعلمه بالارتقائه
بنسخه فيه لا يمنع النسخ بل ينشئه ويحققه (فكيف ينافيه في مسأله الاتفاق على جواز النسخ) الحكم
المتعلق بالفعل (بعد التمكن) من الفعل بعد علمه بتكليفه (بعض ما يبيع) الفعل (من الوقت
المعينة) أي للفعل (سرا لا ما عن الكرخي) من أنه لا يجوز إلا بعد حقيقة الفعل سواء مضى من
النسخ (قبل دخول الوقت) المعين للفعل (أو بعده) أي بعد دخول الوقت المعينه (قبل
النسخ (ما يبيع) الفعل منه سواء (شرع) في الفعل (أولاً) أي أول بشرعيه وفي هذا تصريح
بني قيس بن الحجاج وغيره كون اختلاف قبل وقت الفعل ولذا قال في التصريح قبل دخول عرفة
ولم يزد عليه لكن الحق ما ذكره المصنف والمثال الواضح (كسهم غدا وربع) وجوب صومه (قبل) أي
الغد (أو) ربع (فيه) أي في الغد (وان شرع) في صومه بعد أن يكون (قبل التامع) لصاحبه
(طالجهو من الخفية وغيرهم) منهم الشافعيون والأشاعرة قالوا (ثم) يجوز نسخه (بعد التمكن من
الاعتقاد) بالقلب لحقيقته (وجهور المعتزلة وبعض الحنابلة والكرخي) والخاص والمتردد
والدهوسي (والصيرفي لا) يجوز وان كان بعد التمكن من الاعتقاد فيخلص أن محل الخلاف ما إذا مضى
حالا ببيع الفعل وحصل التمكن من عقد القلب قال المصنف وقد ظهر من بعض الأدلة ما يفيد أنهم
يعنون قبل نفس الفعل كما في ابن الحبيب إذا قال لسان كل نسخ قبل الفعل وقد عرفت نبوة فلا يتم
قبل الفعل وهذا مع تهافت بقيد أنهم يعنون قبل حقيقة الفعل وليس كذلك للاتفاق المحكي في أول
المسألة الاماعن الكرخي وصرح صاحب الكف فقال وعندهم هو أي النسخ بيان مدة العمل بالبدن
ونظرا لا يصدق إذ بعد الفعل أو التمكن منه لا نترك بعد التمكن منه فخرط من العبد فلا يعد به معنى
بيان مدة العمل بالنسخ انتهى فكل ما يفيد خلافه تساهل (لنا لا مانع عقلي ولا شرعي) من ذلك (قبض
ونسخ تخمين) (من الصلوات في الصوم والبيعة بفرض خمس كذا) كرجاءة منهم ان يقال والشيخ ميراج
الدين الهندى والشيخ قوام الدين الكاكي والأظهر ما كان فخر الاسلام وغيره نسخ ما زاد على الخمس فإن
تظاهر الأحاديث الصحيحة بقيد نسخ خمس وأربعين منها واستمر أربعين ثم قوله (في ليلة الاسراء) ان كان
المراية المراج إلى الساعات في ما شاذة تعالى قطاها وان كان المراد به الاسراء من المسجد الحرام
إلى المسجد الأقصى فهو بناء على أنها ليلة المراج أيضا وانهم ما كانوا يفتقدون كماله للشهد ورد عند الجمهور
والأقليل ذلك في ليلة الاسراء بل في ليلة المراج ومن قال فخر الاسلام وغيره هي ليلة المراج (واشكال
المعتزلة) أي نسخ الخمسين أو ما زاد على الخمس في الليلة المذكورة بعد وجوبها وكذا انكار جمهورهم
المراج (مردود بجهة النقل) لأن كل في الصحيحين وغيرهما مع عدم مسألة العقل فأكبر بدعة
ضلالة وأما انكار الاسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فكثر ثم لو لم هذا يقتضى جواز
النسخ قبل التمكن من الاعتقاد أيضا لان الأمر بخمسين صلاة كان لازما ولم يوجد عنكم من الاعتقاد
إذا لم يصر قبل العلم دفع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المكلفين بها وهو الأصل في الشريعة
والامة تابعة وقد علم واعتقد على أنه كما قال صدر الاسلام يظهر بالنسخ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
هو المصدور بالامر بخمسين صلاة دون أمته وان كان الأمر في الابتداء مستثناة وأهم فأن قيل ظاهر
الروى ان أمته كانوا يؤدونها أيضا فكيف يستقيم هذا أجيب بأن الله تعالى ينزل عباده ما شاء فإذا

ثم وجدنا ذلك الوصف بعينه
في محل النزاع لم أن يثبت
الحكم فيه لما انفرد
بالأعم الأغلب فان استقر
الشرع يدل على أن التردد
في كل باب مفسى بالقلب
وذهب بعضهم إلى أنه يمكن
في التعديل بالوصف عقارته
الحكم في صورة واحدة
لأننا أعلن أن الحكم لا يله
من علة ولا يحصل هذا
الوصف ولم نعلم غير ذلك
أنه علة إذا لاصل عدم
ما سواه فالمنصف هو
ضعيف لأن الظن لا يحصل
الائتبار قال في التامع
تنقيح المناط بأن بين الغاه
القاربه وقد يقال المنطما
المشترك أو المميز ولا يكتفى
أن يقال محل الحكم أما
المشترك أو المميز لا يكتفى
لا يلزم من ثبوت المحلل
ثبوت الحكم في أصول
الطريق التاسع وهو آخر
الطريق الدالة على العلية
تنقيح المناط أي تلخيص
مناط الشارع الحكم
به أي بطريقه وعقله عليه
وهو العلة والمناط اسم مكان
الناطة والناطة التلخيص
والإصاق قال حبيب
الطائي
ولاد بها بطت على
تقاضي
وأول أرض من جلدى
ترابها

نسخ لما لم يقبل التمكن من عمله لجميع ومن الاعتقاد لآلة ظهر أن الابتلاء كان بالاعتقاد والقبول
 من النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه ولآله ولا بد في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بآلته كما
 يتلقى نفسه فانه في الشفقة في حق آله كآلاف في حق ولده والاب يتلقى ولده كما يتلقى نفسه فلو وجد
 التسخين لا يبعد التمكن من الاعتقاد والقبول ثم الابتلاء معهما كالايتلاف بالمثل بل اولى حتى كان القبول
 اعمانا والفعل خدمة ومعلوم أن الاعيان رأس الطاعات ورأس العبادات (وقولهم) أي المانعين
 (ولا فائدة) حيث في التكليف بالفعل لان العمل بالبدن هو المقصود من تسريع الاحكام اذ به يتحقق
 الابتلاء الا ترى أن الامر والنهي يدلان على وجوب نفس العمل لا على العزم والاعتقاد (منفك بانها)
 أي الفائدة في التكليف حيث في (الابتلاء للعزم) على الفعل اذا حضر وقته وتبينت أسبابه وانما يظهر
 الطاعة من نفسه (ووجوب الاعتقاد) لحقته ولا نسلم أن العمل وحده هو المقصود بل عقد القلب
 مقصودا ايضا وكيف والطاعة لا تتصوره ونسحق لوجه الأمور بل يؤمن بعقد وجوبه لا يصح فله وعز
 القلب قد قصير فربما لا يحصل له الثواب بعبر ذنبه لا خير كمال عليه حافي جميع الجاري وغيره
 من قوة صلى الله عليه وسلم فمن هم حسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة الى غير ذلك والانس
 اذا عكس من التصديق الظني فآتي به ولم يتمكن من الاقرار بالشيء كان اعمانا محصيا بالاجماع بل الفعل
 باحتمال السقوط فوق العزمية القلبية لان الفعل بدنه هذا لا انما هو غيره والتصدق بل لا يشمل
 السقوط أصلا فان اعتبار التمكن من عزمة القلب في تحقيق معنى الابتلاء اولى من اعتبار التمكن
 من الفعل ويترد أن حكم التسخين بان لذة عمل القلب والبدن جهاارة ولذة عمل القلب وحده تارة
 وان التمرط التمكن من الامر الاصل الذي لا يحتمل السقوط وهو عمل القلب الذي هو رئيس الاعضاء
 اذا ابتلاء وهو المقصود الاعظم فكان لازما على كل تقدير وأما التمكن من العمل في الزوائد التي لا تشمل
 السقوط فيحصل أن يكون التسخين بالآلة فهو يحصل أن لا يكون ذنوب القصد العمل لا غير اعماه من
 أوامر العبادات الجارية لا الابتلاء وما يحصل بالفعل لا بالاعتقاد (وأما الحاشية) أي جواز التسخين قبل
 التمكن من الفعل (بالرفع) أي دفع الحكم (الوقت) أي أول التكليف قبل التمكن من فعل ما يكلفه
 فكان أن هذا لا يبعد تناقضنا في التسخين قبل التمكن من الفعل بجامع استوائ ما في انقضاء تعاقب
 الخطاب بهما كما أشار إليه ابن الحاجب وصاحب البديع (وما قيل كل رفع قبل) وقت (الفعل)
 كما قدمنا عن ابن الحاجب وهو في البديع أيضا (فليس بشيئ التقييد الاول) أي الرفع بالموت (علا) أي
 بالعقل انما العقل قاض بأنه لا تكليف لشيء فلو جاعل جامع بينهما لان الرفع بالموت لا بالعمل لا بدليل شرعي
 والكلام انما هو في الرفع بالدليل الشرعي (لما قيل من منع بكلفه العلم هو به قبل التمكن) من
 الفعل (البدع بأنه اجماع) أو لازم لا حجة تحت قالوا بالتكليف قبل الفعل من غير النسخة بينه من علم
 الله أمهوت اولاً وموت كذا كذا التنازلي (والثاني) أي كل رفع قبل وقت الفعل (في غير التراجع لانه)
 أي قاله (يريد) أي بالوقت (وقت المباشرة) ففعل لما ذكرنا سابقا (والزجاج) ليس فيه في الجملة
 بل التراجع اعماه في دفع التكليف بالفعل (في وقته) أي بالفعل (التي حدثه) أي لا تشمل شرعا قبل
 مضي زمن منه يسع الفعل وقبل قبل حين والوقت للقدر للفعل شرعا (واستدل) للتميز بقصة
 ابراهيم عليه السلام (أم) بدع ولده فأطرد وجوبه عليه (ترك) ابراهيم عليه السلام بدعهم (فلو)
 كان تركه مع التمكن منه (بلا نسخ) لوجوه (عصى) بتركه لكنه لم يصح اجماعا فتعذر ان
 تركه كان نسخ وجوبه قبل التمكن منه (وأجيب عن وجوب الترخيم) عن أمره به (بل) دأى
 (روايفتنه) أي الوجوب باننا لا بدليل قوة الى أرى في المنام أي اذ جعلت في المنام (وما مؤمن)
 أي وقول ولده افعل ما تؤمن (يدفعه) أي منع وجوب الترخيم لا تصرفا فله الرأى أنه ما مؤمن به

أي علق على الحسرة
 بها لما ربط الحكم بالعلم
 وعلق عليه سميت مناسبا
 وتتميم مناط العلاقة وأن
 أن يبين المستدل انما
 الفارق بين الاصل والفرع
 وحيث فليزم اشتراكهما
 في الحكم مثله أن يقول
 الشافعي للحنفي لا طلاق بين
 القتل بالمثل والمحدد لا
 كونه محمدا وكونه محمدا لا
 مدخل في العلة ليكون
 المقصود من القصص هو
 حفظ النفوس فيكون
 القتل هو العلة وقد وجد
 في المقتل قصص فيه
 القصص وهذا النوع عند
 الحنفية يدونه بالاستدلال
 وليس عندهم من باب
 القياس كما قدم بسطه
 زقوله وقد يقال أي قد
 يقرر بعبارة أخرى فيقال
 علم الحكم اما المشتك
 بين الاصل والفرع وهو
 القتل المصدق في مثالا أو
 المميز للاصل عن الفرع
 أي الذي اختص به الاصل
 وهو كونه قاتلا بالمحدد
 والثاني باطل لكذا كانت
 الاول ولا يزم في ذلك ثبوت
 الحكم في الفرع فالحق
 الحصول وهذا طريق
 جيد الا انه هو بعينه
 طريقة السبيل والتفسير
 من غير تفلات (قوله ولا
 يكتفي) أي لا يكتفي أن يقال

ادلائمه كورغيره فان قيل ثبوت مضارعه فلا يعود الى ما مضى في المنام اوجب يجب الحمل عليه
 ضرورة اقامه على الفرج بثبته أسبابه (مع لزوم الاقدام على ما يحرم) من قصد الفرج وترويع الوالد
 (الولد) أي الوجوب بالامر والالكان ذلك معتمدا على علة على ان منام الانبياء عليهم السلام فيما
 يتعلق بالامر والنهي وسى معموليه (وعلى أصلهم) أي ويضعف هذا الجواب على أصل المعتزلة ان
 الاحكام ثلثة عقل والنسخ وكشف عنها ويجب عليه انزال الكتب وارسال الرسل وتعيين المكلفين
 من فهم ما انزل اليهم لينكشف لهم ان اذاعة ابراهيم عليه السلام ما هوهم انه امر وليس بأمر (توريطه)
 أي ايقاعه لابراهيم (في الجهل فيمتنع) بل لا يجوز لآحاد المكلفين فكيف لابراهيم صلى الله
 عليه وسلم (وقولهم) أي المعتزلة (جاز التأخير) للفرج من غير لزوم عصيان (لانه) أي
 وجوبه (موسع) فيحصل التمكن منه لانه أدرك الوقت فلا يكون مستغابا قبل التمكن بل بعده
 (فيه) أي في قولهم هذا (الطالوب) وهو التمسك قبل التمكن من الفعل (لتعلقه) أي الوجوب
 حيثن (بالتسبيل) لان الامر باقى على المكلف قطعاً في الوقت الموسع اذا لم يأت بالامور به فلا نسخ
 عنه فقد نسخت في الوجوب بالتسبيل (وهو) أي تعلق الوجوب بالتسبيل هو (المانع عنهم)
 أي المعتزلة من النسخ لاشتراطهم في تحقق النسخ كون المتسوغ واجبا في وقته وتعلق الوجوب
 في المستقبل بواقعه ويستغنى قريبا على ما في اطلاقه لانه لا يتم في هذا (لكن نقل المحققون) كخليفة
 (عنهم) أي المعتزلة (انه) أي النسخ (بيان مدة العمل بالبدن فلا يتحقق) النسخ (الا بعد التمكن)
 من العمل بالبدن (المقصود الاصلى) من شرع الاحكام (للاعرى) على العمل (ومعه) أي
 التمكن من العمل (يجوز) النسخ وان لم يعمل (لان الثابت) حيثن من المكلف (تفريط المكلف)
 في ذلك بالتورطه (وليس) تفريطه (مانعا) من النسخ (وهذا) أي التمكن من العمل (محقق)
 في الموسع) فيجوز فيه النسخ عندهم (ودفعه) أي جواز النسخ عندهم في الموسع (يتعلق الوجوب
 بالمستقبل في الموسع) فلا يتحقق شرط النسخ عندهم فيه كذا كرنا (انما يصدق في الضيق) قبل
 وقته المقدره شرطا (والا فقد ثبت الوجوب) في الموسع (وقفا) أي لوجوبه (لوقفه) أي الواجب
 (سقط بخلافه) أي الفعل الذي (قبل الوجوب مطلقا) أي في الضيق والموسع لا سقط به
 الواجب (ثم الجواب) عن قولهم المقصود الاصلى العمل بالبدن (ان ذلك) أي كونه مقصودا أصليا
 (لا يوجب الحصر) فيه كما وانتهاه قريبا (ومعه) أي وجوب الذي موسعا (بانه) أي وجوب
 الفرج (لو كان) موسعا (لا يوجب المكلف فيه فعله) عاتق في مثله) أي ذبح الواح ما رآه ان يسخ
 عنه أو يموت أحدهما فيسقط عنه لعظم الامر (متفق لان حاله عليه السلام يقتضي المبادرة
 الى امتثال الامر) وان كان ما كان) وكيف لا وهو خليل الرحمن (وقولهم) أي المانعين
 (فصل) أي ذبح (و (لكن) كان كليا قطع شيا (الضم) أي برا وأصل ما تفرق فحبب القطع
 أي كان مأمورا ولكن بما هو مقدور ومن فعله وهو امر السكين على الخلق والتعامل عليه وترتب
 عليه أثر من قطع الادراج فحصل مطاوع الفرج لكن انعدم أثره وطرا ضمه عقبه ولهذا قيل
 قد صدقت الروايات وصدق على ذلك (دعوى مجردة) عن الثبوت (وكفا) قولهم (منع) القطع
 (بصفة) من حديد أو نحاس خلقت على خلقه أي لم ترتب عليه أثر لو جوده المانع فلم
 يحصل مطاوع الفرج دعوى مجردة عن أن كلاً خلاف العادة والظاهر ولم يتقبل قد لا يحتج بالوضع
 لنقل واشهر وكان من الايات القاهرة والمجرات الباهرة ولا يدل عليه قد صدقت لان معناه واقعه أعلم
 أنك علمت في المقدمات على صدق الروايات قبله قلت لكن يعكز هذا ما أخرج ابن أبي حاتم بسند
 رجاله موثقون عن السدي وهو اسمعيل بن عبد الرحمن تميمي صفي من رجال مسلم لما أمر ابراهيم

في تقريره ان هذا الحكم
 لا يثبت من محبل وهو ما
 المشكوك في الاصل والفرع
 أو المميز والثاني باطل
 لكذا اتفقوا الاول وانما
 قلنا لا يثبت لانه لا يلزم منه
 ثبوت الحكم في الفرع
 لانه لا يلزم من ثبوت المحبل
 ثبوت الحال والفرق بين
 تنقيح المناط وتفسيره
 المناط وتحقيق المناط على
 مانعه الامام عن القرائي
 أن تنقيح المناط هو الفقه
 القاري كما بيناه وأما تنقيح
 المناط فهو استقراء على
 معينة للحكم بعض الطرق
 المتقدمة كالمناط وذلك
 كاستقراء الطم أو القوت
 أو الكل بالاسية الى
 تحريمها ربا وأما تحقيق
 المناط فهو تحقيق العلة
 المتفق عليها في الفرع أي
 اقله الدليل على وجودها
 فيه كما كان اتفاقا على أن
 العلة في الرأى القوت ثم
 يختلفان في أن التين هل
 هو مفتان حتى يجرى فيه
 الر بأام لا فال فتبينه قبل
 لادليل على عدم علة
 فهو علة قلنا لا يدل على
 علة فليس بعله قبل لو
 كان علة لتأت القياس
 المأمور به قلنا لا دور
 أقول بانه المصنف هذا
 على فساد طريقين تلحق
 بعض الاصوليين أنهم ما

له دلایل علی عدم
طبیته وانما اتفق الدلیل
على عدم طبیته اتفق عدم
طبیته لانه یلزم من انتفاء
الدلیل انتفاء الدلول واذا
اتفق عدم طبیته ثبت علیه
لا متناع ارتفاع التخصیص
والجواب انما نعارضه بطله
فنقول هذا الوصف ليس
بعلة لانه لا دلیل علی علته
واذا اتفق الدلیل علیها لم
انتفاءها واذا انتفتت
عدم طبیته یجب ما قالوه
الطریق الثاني ان يقال
ان الوصف علی تقدير
طبیته یتأقی معه العمل
بالتقیاس وعلی تقدير
عدم طبیته لا یتأقی معه
ذلك والتقیاس مأمور به
ولاشك ان العمل بما یستلزم
المأمور به أولى من غیره
واجاب المصنف بان هذا
الطریق یلزم منه الدور
لان تأقی التقاس متوقف
على كون الوصف علة فلو
أثبتنا كونه علة یتأقی
التقیاس لزم الدور وهذا
الجواب لم یذكره الامام
ولا یختصرك ولا یعلم
أن تقریر الطریق الثاني
على الوجه الذي ذكره
المصنف فاسد جائز فیه
لو كان علة لتأقی التقاس
المأمور به انما يكون
محصلا للبدعی وهو كونه
علة لتأقی كون التقاس
لاستتفاء منضا لعدم

عليه السلام يذبح ابنه قال السلام بأية أشد على رباطي لئلا اضطرر وكف عني تسليك السلا
يضع عليه من دمي وأسرع السكين على - فلي يكون أهون علي قال فأمر السكين على حلقه وهو
يكي فصر بالله على حلقه صفيحة من نحاس قال فذهب على وجهه وخز الفم فذلك قوله تعالى ولله
اليعين قد ودى أن بارأهيم قد صدقت الرؤيا فذا الكسب فأخذوه وبجسه وأقبل على ابنه يقبضه ويقول
يا بني اليوم وجدتني وأخرج عبيد بن جندب عن مجاهد أن بارأهيم عليه السلام أمر السكين
فأثنت مرة بعد أخرى فقال له السلام ما لم يجرأ فظن بها فاطمته فودى حينئذ ثم على هذا
لا يتم قوله (صحيح أنه) أي التزم على التقدير الثاني (حيث لا تكليف عال بطلاق) لعدم قدرته
حينئذ على حقيقة الذبح الذي هو قطع الحلق على وجهه بطل به الحياة والمعتزة لا يجوز ذبحه (ثم هو)
أي هذا المتع (نسخ) الفعل الذي هو الذبح (أيضا قيل التمكن) منه ولا أثر فيه وهو باطل بالاتفاق
أما الأول فلانه انما يكون تكليفه لا بطلاق أن لو كان التكليف بحقيقة الذبح موجودا لعله قيام هذا
الماتع بحقيقةه ونحن لا نقول به بل نقول زال التكليف بحقيقة الذبح في هذه الحالة بالماتع المذكور
وأما الثاني فلان الماتع المذكور انما يكون نسخا قيل التمكن من الفعل أن لو كان ليلنا لربما
لكنه ليس بدليل شرعي ثم أعجب عن هذا بأن القائل بالنسخ لا يقول نسخا بالماتع المذكور بل بقوله
تعالى وقد ساء ذبح عظيم وانما يذبح كالماتع المذكور لعدم التمكن من الذبح فيكون النسخ بالدليل
المذكور قيل التمكن بالماتع لا ينقص الماتع (والفحشية) في جوابه (منع النسخ والذبح) لأمره
(القتل) أي لقوله تعالى وقد ساء ذبح عظيم (وهو) أي القتل (ما يقوم مقام الشيء في تلقى المكروه)
التوجه عليه ومنه قد نفي أي قبل ما توجه عليك من المكروه وحاصل ما لهم تأمله
المصنف رحمه الله أن النسخ رفع الحكم وأما قوله وقوم غسل القسمل الذي هو من على الحكم فهو من
غسل الحكم وغسل الحكم ليس داخل في الحكم فضلا عن محل مثله وانما يقتضي نسخ الحكم رفعه
لا بإدخال محله بل بالإدخال بدل على بقاء الحكم غير أنه جعل مثله فداه عوضا عن ذلك فادع كما قال
(فلو ارتفع) وجوب ذبح الولد (لم يرفع) أصله غير أنه دفعه فاداه عوضا عن ذلك فادع كما قال
بقائه وجوب الصوم في حق الشيخ الفاني عند وجوب القدية عليه والالتجيب القدية عليه فدل على أنه
لم يفتقر ذلك المأمور به حتى يلزم الاتم (وما قيل) من الارتفاع عن هذا (الأمر بدينه) أي القضاء
(بدله بالنسخ) يعني جعل وجوب ذبح العبد متلا عن وجوب ذبح الولد فذا نسخ ظاهر فإياه
هذا (موقوف على ثبوته) أي ثبوت دفع ذلك الوجوب المتعلق بذبح الرذائيا وجوب آخر
لذبح الكسب (وهو) أي ثبوت هذا (منصف) ولا يلزم من مجرد ادخال المحل ذلك لا يقال إن لم
يلزم ذلك من مجرد الدال فهو ظاهر فيه لا فتنه بل الدال جائز أن يكون مع إيجاب آخر جائز أن
يكون مع الإيجاب لأول ولذا جاز وجوب اعتبار مع الأول لانه متبذلة يؤدي إلى السلب وكل اعتبار
كذلك يشرح ما يؤدي إليه نعم بعد ذكره لمصنف وفي السلب فلان قيل هذا ان الحلف قائم مقام
الأصل لكنه استلزم حرمة الأصل أي ذبح الولد وحرمة الشيء بعد وجوبه استلزمه فله قبوله
أما الأصل كونه نكاحا وانما يلزم لو كان سكاكرا عيا وعونع كان رسمه ذبح الولد ثابتة في الأصل
من ذلك لوجوب تم عادت بقيام نساقها بالولد فلا يكون حكمه ما شرع حتى يكون نكاحا لوجوب
انتهى قلت وهذا على منوال ما تقدم من أن رفع الآية الأصلية ليس نكاحا على أن نسخ كالتقريه
بعضا الخفية إذا أباحه ولا يشرع قط إلا يشرع كما تقدم أيضا يكون دفع الزمة الأصلية أيضا
ثم انما كان دفعها نسخا يكون ثبوته بعد دفعها نسخا أيضا فبقي أن يراد المدح كورعها إلى الجواب
فليتأمل ثم استحق في الذبح قال أبو الريح السع الطوق فظلمون على أنه لم يعمل رأه على الحجاب على أنه

اصحى وعن أحمد فيه القولان انتهى ويكره ما في الكشف فعن ابن عباس وابن عمر ومحمد بن كعب
 القرظي وجماعة من التابعين أنه اسمعيل وعن علي بن أبي طالب وابن مسعود والعباس وعطاء بن عكرمة
 وجماعة من التابعين أنه يحيى وعز بن الفقيه أبو البث الأول إلى مجاهد وابن عمرو ومحمد بن كعب
 القرظي والثاني إلى ابن عباس وعكرمة وثقافة وأبي هريرة وعبد الله بن سلام قال وهكذا قال أهل
 الكنايين وذكر أنه أصح عن الأكثرين أحسب الظهور وكونه اسمعيل عنهم النووي وصح القرافي
 أنه أصح وابن كثير أنه اسمعيل وزاد من قال أنه يحيى فإنه تلقاه بحرفه التثنية من غير أسرار انتهى
 وذكر الفاكهي أنه ثبت والبيضاوي أنه أظهر وهو كذلك إن شاء الله تعالى وعليه مشي المصنف
 في مسئلته يجوز بالنقل والجميع من الطرفين لهما موضع غير هذا (فالوا) أى المعتزلة (إن كان) أى
 المنسوخ (واجبا وقت الرفع اجتمع الامران بالتفويض في وقت) واحد وزاد النقي والاثبات على
 محل واحد محال (والا) أى وإن لم يكن واجبا وقت الرفع (فلا نسخ) لعدم الرفع (أجيب اختيار
 الثاني) وهو أنه لم يكن واجبا وقت الرفع لانه التكليفه وانقطاعه بالنسخ وقت ورود متصلا به
 لان النسخ بيان انتهايه فالتكليفه بالضرورة كأن المكلف مكلف قبل الموت وينقطع
 عنه التكليف بالموت عقبه متصلا به (والحقى رفع بجماله) أى اجباب المنسوخ (حكمه) الثالث
 له (عند حضوره) المقدرة شرعا (لواه) أى التامخ (وهو) أى رفع النسخ حكم المنسوخ عند
 حضور وقت المنسوخ المقدرة (منوع) أى المحقة حيث قلتم تعلق الوجوب بالسبق قبل مانع من
 نسخه (فإن أخرجوه) أى رفع النسخ حكم المنسوخ الواجب في الاستقبال (ولا نسوه نسوا فلفظية)
 أى فالتأخر لفظية غير ظاهرة الوجه (وقد وافقتم) على جواز النسخ قبل التمكن من الفعل (وأما
 لوصح) كون تعلق الوجوب بالمستقبل مانع من نسخه (الثنى النسخ) مطلقا ولو بعد حضور زمن من
 وقته يبع الفعل لانه حينئذ يبق التحقق مع ما لا الإصد مباشرة الفعل وأوجه وتقدم انتفاء تحققه فيما
 (ثم استدل) هذا (عنهم) أى المعتزلة (قلنا) الرفع منهم) أى قولهم في قصة إبراهيم عليه السلام
 جازا التأخير لا يمتنع فله بعد أن تعلق الوجوب بالمستقبل لا يكون مانعا من النسخ كما قرئناه اتفاقا
 (ولتعارض) في الجمله بين قولهم لا يجوز النسخ قبل التمكن من الفعل وقولهم تعلق الوجوب بالمستقبل
 مانع من نسخه (يجب نسبة ذلك) القيد كره المحققون عنهم إيهام سلامته عن التعارض جلال الكلام
 العفلاء على عدم المخالفة كما أمكن وإنما قلت في الجمله لانه إنما يظهر التعارض بينهما في صورة ما إذا
 مضى زمن من وقت الفعل المقدرة شرعا يبع مباشرة الفعل ولم يباشره فلن يقتضى تحكه من الفعل
 يجوز النسخ ومقتضى كونه لم يفعل وجوب الاداء عليه في باقي الوقت عن من النسخ ومعلوم أن
 ليس كل نسخ يصح مضى زمن من وقت الفعل المقدرة شرعا وقبل مباشرة الفعل هذا ما ظهر للبعد
 الضعيف غفر الله تعالى في شرحه هذا إذا عني قوله وأيضا أوضح الخ على ما كتبت المسئلة
 عليه أولا والله سبحانه أعلم (المسئلة) الختلفة والمعتزلة لا يجوز نسخ حكم فعل لا قبل حسنه وفيه
 السقوط كوجوب الايمان وحرمه (الكفر) لانه لا يجهل الارتفاع والصدح بحال القيام اليه وهو العقل
 على كل حال فلا يجهل النسخ (والشاعية يجوز) والاجماع على عدم الزورع (وهي) أى هذه
 المسئلة (مرع القسبر والتقيج) القليلين لما قال به الختلفة والمعتزلة قالوا عجز جواز نسخها
 ولما قبل به الا شاعره من الشافعية وغيرهم قالوا يجوز نسخها عقلا وقد قدم استنفاد الكلام فيها
 في فصل الحاكم (ولا) يجوز نسخ حكم (نحو الصوم عليكم واجب مستمر أدا اتفاقا) فعند غير
 الختلفة (النصوية) على تأيد الحكم ذكره قبيد الحكم لا الفعل الذى هو الصوم (وعند الختلفة) قلنا
 التصحيح (على رأى) في النص وهو الخط للسوق لمراد الظاهر منه كما هو قول متقدمهم فان أبدا

المقدم عند استئنه عين
 الثاني أقسوا لانه ينافي
 منه القياس المأمور به
 فيكون علة وليس كذلك قال
 المنع في القياس الاستثنائي
 أمران أسد هاستئنه
 عين المقدم لا نتائج عين
 الثاني والثاني استئنه
 نقض الثاني لا نتائج نقض
 المقدم أما استئنه عين
 الثاني أو نقض المقدم
 قاهما لا يتنبأ بالطريق
 في اصلاح هذا أن يجعل
 قياسا لا ناسيا فيقال
 عليه لوصف واجب تأني
 القياس وكما هو واجب تأني
 القياس فهو أولى فيفتح أن
 عليه الوصف أولى قال
 الطرف الثاني في باطل
 الطية وهو ستة الأول
 النقض وهو اداء الوصف
 بدون الحكم مثل أن تقول
 لمن لا يبيت قصرى أول
 صومه عن التمتع فلا يصح
 فينتقض بالتطوع قبل
 بقدره وقبل لا مطلقا
 وقبل في المنصورة وقبل
 حيث مانع وهو المختار
 قياسا على التخصيص
 والجامع جمع التالين
 ولان التالين باق بخلاف
 ما إذا لم يكن مانع قبل العلة
 ما يستلزم الحكم وقبل
 انتفاء المانع لا يستلزمه
 قتابل ما يغلب ظنه وإن لم
 يحضر المانع وجودا أو عدما

والإدراك استثناء لا بدح
 كبعض العرب إلا أن الإجماع
 أغلب من النقص في القول
 لما فرغ المصنف من
 الطرق الدالة على كون
 الوصف علة شرع في
 الطرق الدالة على كونه
 ليس بعلة وهي شبهة النقص
 وعدم التأخير والكسر
 والغلب والقول بالوجوب
 والفرق الأول النقص وهو
 إجماع الوصف المدعى عليه
 بدون وجود الحكم في
 صورة بعينه بتخصيص
 الوصف بقول الشافعي
 في حق من لم يثبت النية
 فمرى أول صومه عنها
 فلا يصح فيجعل عراه أول
 الصوم عن النية علة
 لبطائه فيقول الحنفى هذا
 يقتضى صوم التطوع
 فإنه يصح بدون التثبيت
 فقد وجدت العلة وهو
 الصيام بدون الحكم وهو
 عدم الصحة إذا علمت هذا
 فقول النقص أن كان
 وإرداعى سبيل الاستثناء
 كالمراد بالشافعى أنه لا بدح
 وأن لم يكن كذلك ففيه
 أربعة أقوال أحدها
 يصدق مطلقا وهو
 العلة منصوبة أو مستلطة
 وسواء كان يختلف الحكم
 عن الوصف لمانع أم لا
 واختاره الإمام فخر الدين
 وقال لا مدعى أنه القى

كذلك هنا (وعلى) رأى (آخر) فيه وهو القول بالسوق لمرادنا هو منه ليس بملول وضى له
 كالفرقة بين البيع والباقي في الملل والحرمة في أحسن الله البيع وحرم الرابا كاهو قول متأخر بهم يكون
 عدم جواز النسخ في هذا (لأن كيد) فإن الإبداء لا استمرار القاهر هو وأن كان موقوفه هنا فهو ملول
 وضى له وإلى هذا الاختلاف أشار بقوله (على ما سبق من تحقيق الاصطلاح) في التقسيم الثاني
 من الفصل السابق في الدلالة قلت ولقال أن يقول لا يمنع كل من النصوصية والتأكيدي كيدوان
 وكيف يمنع والنصير يحتمل التخصيص والتأويل فضلا عن النسخ فكيف لا يمنع ونصه والتأكيدي كيدوان
 كان قد منع احتمال ما لا يمنع احتمال النسخ أيضا وإذا لم يمنع احتمال فلا يمنع وقوعه فضلا عن جواز
 نعم قد يقال في وجه منع جواز نسخ هذا أن هذا الكلام يفيد الحكم كدائما أو النسخ يفيد عدم دوامه فلا
 يمتنع دفعا لتناقض ثم هو في محاكاة الانتفاء موافق للبدع لكن في شرحه لشيخ سراج الدين الهندي
 في الأحكام ما يدل على أنه اختار جواز نسخه وكذلك كراهة خلاف في غيره منه يكون متناقضا عليه فلا جرم أن
 قال الاستثناء على أنه لا يجوز نسخ هذا وقال السبكي لما قاله أنه يجوز نسخه خلافاً لابن الحبيب
 (واختلف في) حكم (ذي مجرد) لا يفيد الحكم) كيب عليكم أبا صوم رمضان فإن أبا نص في
 نظريته للوجوب لا الصوم وإنما على أن المصدر لا يعمل فيما تقدم عليه (لأن العمل كصوموا أبا) فإن
 أبا انظر للصوم المنسوب إلى المخاطبين لا لأبجاء الصوم علم على أن العمل إنما يعمل بمادته لا ببيته
 ودلالة الأمر على الوجوب بالهيئة لا بالمادة كما ذكرنا هذا سابقاً ثم هذا يشير إلى أن هذا ما استفتى
 على جواز نسخه وأما المتفق على عدم جواز نسخه وليس كذلك فقد ذكرنا أبا الحبيب وغيره
 جواز نسخه عن الجمهور (أو) في حكم ذي مجرد (تأقتل قبل مضيه كحرمة طاماً) حال كون حرمة
 (انتفاء الجمهور ومنهم طائفة من الخنفية) منهم صدور الإسلام (يجوز) نسخه (وطائفة ثالثا) في
 أي يزدوا في منصوص ونفرا الإسلام والسرخصي) وأبى بكر الحنابل (يتنعم) نسخه (لزم الكذب)
 في الأول تناقض (أو البقاء) على الله تعالى في الثاني لأنه إنشاء على تقدير النسخ (وهو) أي الزوم
 المذكور هو (المانع) من النسخ (والمستحق) على عدم جواز نسخه من يوصى أبا ما كان يكون
 مانعاً في هذا المختلف في جواز نسخه (قالوا) أي الم يجوزون النسخ في الأول أبا (ظاهر في عموم الأوقات)
 المستقلة (فباعتزيمه) بوقت من دون وقت كاهو حكم ما رتلوا هو لران التخصيص في
 الأزمان كالتخصيص في الأعيان (قلنا نعم) يجوز تخصيصه (إذا اتقن) الخصوص (بدليل) أي
 التخصيص (فبحكم حينئذ) أي حين اقتراء بتدليل التخصيص (بأنه) أي التأنيدي في التخصيص فيه
 (مبالغة) في إرادة الزمن الملول بخلاف الآن المراد تحقيقه التي هي الاستمرار والدوام المفيد لاستمرار
 الأزمنة كلها (أما مع عدمه) أي دليل التخصيص (وهو) أي عدمه (الثابت) فيمانع فيه
 (فذلك لازم) أي فإذ إنه تخصيصه البعض يلزم لزوم الكذب (وما له حينئذ) أن هذا الجواب
 (يرجع إلى اشتراط المقارنة في دليل التخصيص) لعدم الخصوص (وتقدم) ذلك في بحث
 التخصيص (والحق أن لزوم الكذب) إنما هو (في الاختلاف في التأنيدي) (كأنس) أي قوله
 صلى الله عليه وسلم الجهاد خاص (اليوم القليلة) وتقدم نحرر بحجة في التفسير المشار إليه آنفاً
 لأن المراد بتأنيدي الحكم تأنيده ما لم تدار الكيف فاليوم القليلة تأنيدي لا تأنيدي قلت غير أن
 لتأمل أن يقول إذا كان منع النسخ في نحو هذا الجبل لزوم الكذب على تقدير النسخ فهو إنما عامين
 حيث أنه جزم قطع التظنر على التأنيدي فيستوى فيه المقيد بالتأنيدي وعدمه (فلذا) أي لزوم الكذب
 في الخبر على تقدير نسخه (اتفق عليه) أي على عدم جواز نسخه (الخنفية والخلاف) إنما هو (في)
 (غيره) أي غير الخبر المقيد بحكم شرعي فرعي غير مفيد بالتأنيدي إذا كان (بما ينغم عنه ككفر زيد)

واعيانه أى كالأخبار عنه بأحدهما فإنه يجوز أن يتبدل بالأخر المختار عند ابن الحليج وبأقالا أكثر
 المتضمن أنه لا يجوز نسخه سواء كان ماضيا أو حالاً أو مستقبلا وعدا أو وعيدا قال الأصفهاني وهو
 الحق وفي شرح عضد الدين وعليه الشافعي وأبو هاشم وقال عبد الحليج وأبو الحسين وأبو عبد الله
 البصرى بأن الأمام الرازي والأمامي يجوز مطلقا ونسب ابن برهان إلى المعظم وأخروا منهم أيضا و
 أن كل مستقبلا جاز بجره بأنه مجرى الأمر والنهي فيجوز أن يرفع والأفلاحة لا يكون تكديبا (بمضاد)
 حدوث العالم) أى الأخبار عما لا يقبل قطعه لعدم إمكان احتماله فتبدل فإن الإجماع على أنه لا يجوز
 نسخه كالأخبار بأن العالم حدث فإن اتصاف العالم بالحدث لا يتبدل بصدقه وهو المقدم قطعاً جذلاً ولازم
 تراخي التخصص من التعريض على الوقوع في غير المشرع) كما لحق بيانه في بحث التخصص (غير
 لازم هنا) أى في جواز نسخ الأخبار لا المحتمل التغيير المقيد بالتأيد (بل غايته) أى جواز نسخ هذا
 أنه يلزم (اعتقاداته) أى حكم الأخبار (الاربع) فيجب العمل بمقتضاه عملاً باستصحاب الحال إذا
 الأصل في كل ثابت دواومه وإمام يظهر غيب لا يوقف من العمل (وهو) اعتقاده أنه لا يرفع فيترتب
 عليه ذلك (غير ضار) في العمل به في الحال والاستقبال ولا يترك العمل به في الاستقبال إذا ظهر الراجع
 له لوجود المزيل حيثما يتسبب إلى الاستقبال (فالوجه الجواز) لنسخ الحكم الانشائي المقيد
 بالتأيد (كهم غدا تم نسخ قبله) أى القيد (طه) أى جواز نسخه (أخاف) لأن في كل التزاما
 في زمن مستقبل فمنه قبل اقتضاها ذلك الزمان ومنه قال الشيخ سراج الدين الهندي والفرق بين جواز
 نسخهم غدا قبل مجيئه وبين عدم جواز نسخهم أبداً عسر (وما قيل) وقائله عضد الدين (لأنما فاة
 بين المحجب فعل مقيد بالعدم أديته التكليف) بالفعل أى لأنما فاة بين أن يكون الفعل الذى تعلو به
 الوجوب أبداً وبين أن لا يكون إيجابه كذا لأن إيجاب الدوام إنما ينقضه عدم إيجاب الدوام لا عدم
 دوام الإيجاب (بعد ما قرر) هذا الفائل (في النزاع من) أى التزاع (على جهة) أى التأيد
 (قيد الحكم معناه) النسخ يظهر خلافه) أى أن التأيد ليس قيد الحكم (والوجه سينتج) أى حين
 يكون المراد هذا (أن لا يحصل) ما التأيد بغيره قيد الحكم (التزاع على ذلك التقدير) الذى ذكرناه
 المواد (بل هو) أى النزاع (ما) أى التأيد الفنى (هو ظاهر في تقييد الحكم) لا الفنى هو
 فيه (والا) لو لم يكن النزاع فيما هو ظاهره بل فيما هو نص فيه (فالجواب) بأنه لا منافاة بين إيجاب
 فعل الخ (على خلاف الفروض) وهو أن النزاع في الحكم المقيد بالتأيد (وحيث فقد
 لا يختلف في الجواز) لنسخه بل وبعضهم على أنه لا يجوز نسخه مثل صوم وأما يجوز نسخه واجب مسقرا
 أبداً كما قدمناه (أفان ابن عضد الدين القائل لا منافاة بين إيجاب فعل الخ لم يجعل النزاع في الحكم المقيد
 بالتأيد بل في الفعل المقيد بالتأيد فاته قال الحكم المقيد بالتأيد أن كان التأيد قيداً في الفعل مثل
 صوم وأبداً فالجواب على جواز نسخه وإن كان التأيد قيداً للوجوب وبما قلده قضاة الوجوب والاستقرار
 فإن كان تضاملاً للصوم واجب مسقرا أبداً لم يقل خلافه والأقل وجعل ذلك على الجواز انتهى نعم أورد
 عليه كيف يصح تقسيم الحكم المقيد بالتأيد إلى كونه قيداً للفعل وقيداً للوجوب وأوجب بأن المراد
 بالحكم الإيجاب وهو غير الوجوب وإلى هذا أشار التفتازاني في بحث قال أى التمثل ذكره ما مضى تأيد
 الواجب أو الوجوب فهذا وفي كشف البرزوى ولا طائل في هذا الخلاف إذ لم يوجد في الاستكلام حكم
 مقيد بالتأيد أو التوقيت قد نسخ شرعاً بعد ذلك في زمان الوجو ولا يصح ترووجه بعده فلا يكون
 فيه كبر فائدة والله سبحانه أعلم (مسألة) قال (المجهول لا يجزى) النسخ (في الأخبار) سواء
 كانت ماضية أو مستقبلية (لأنه) أى النسخ فيها هو (الكذب) والشارع مدبره عنه والحرف أن
 النسخ لا يجزى في واجبات القول بل في جازئاتها ويحقق الخبره في خبر من لا يجوز عليه الكذب

ذهب إليه أكثر أصحاب
 الشافعي في العلة المستبقة
 قال وقيل إنه منقول عن
 الشافعي نفسه وفي جمبه
 كون النقص تداخلي
 العلة والمنصوصة ما قاله
 الغزالي وهو أن يتبين بعد
 وروده إن ما ذكر لم يكن
 تمام العلة بل جزءاً منها
 كقولنا لا يروج فينقص
 الطهر أخذنا من قوله عليه
 الصلاة والسلام والوضوء
 مما خرج ثم أنه لم يشرواً
 من الحجة فنظم أن لعله
 هو أنظر وجه المخرج
 المعتاد لا مطلق المخرج
 والثاني لا يقدح مطلقاً
 والثالث لا يقدح في العلة
 المنصوصة سواء حصل
 مانع أم لا يقدح في العلة
 المستبقة مطلقاً والرابع
 واختاره المصنف لا يقدح
 حيث وجد مانع مطلقاً
 سواء كانت العلة منصوبة
 أو مستبقة فإن لم يكن
 مانع قدح مطلقاً وإلى
 المذهين الأخيرين أشار
 بقوله وقيل في المنصوصة
 وقيل حيث مانع وتقديره
 وقيل لا يقدح في المنصوصة
 وقيل لا يقدح حيث مانع
 وأعمال بصير جلتى لكونه
 معطوفاً على متى واختار
 ابن الحليج أن كان كانت
 العلة مستبقة فلا يجوز
 تخصيصها بالمانع أو إغناء

شرط وان كانت منصوبة
فانها تختص بالناس المتأق
ملكهم ارجحند فقدر
الماتع في صورة الخلف
وذ كرا لا مدى صوراً أيضاً
(قوله قياساً) أي الدليل
على ما قلناه من وجهين
أحدهما قياس النقص
على التخصيص فكان
التخصيص لا يصدق في
كونه انعام بحسب فكذا
النقص لا يصدق في كون
الوصفة والبالغ بينهما
هو الجمع بين الدليلين
المتعارضين فان مقتضى
المسئلة ثبوت الحكم في
جميع محالها ومقتضى
الماتع عدم ثبوته في بعض
نك الصور فيجمع بينهما بان
ترتب الحكم على الملة فيما
عنا صورة وجود الماتع
كان مقتضى العلم بثبوت
حكمه في جميع أفراده
ومقتضى التخصيص عدم
ثبوته في بعضها وقد جئنا
بينهما بالخلف المتأق
المعارض لملأه كالتخصيص
فخصص المعارض العلم
الدليل الثاني أن ثلث العلم
بأن إذا كان الخلف للماتع
لان الخلف والحالة هذه
يسنده العلم قبل الى
الماتع لا لعدم مقتضى
بخلاف الخلف للماتع
فان العقل يسنده الى
عدم مقتضى لان اتفاه

والخلف من الواجبات والنسخ فيه يؤدي الى الكذب فلا يجوز (وقيل نعم) يجري فيها مطلقاً أي
حاشية ومستقيمة وعدلوا وعبدوا عليه الامام الرازي ولا تمدى اذا كان مدلوله اعمالاته وعزاً في
كشف الزدوى الى بعض المعتبرة والاشعرية اذا كان مدلوله متكرراً ولا يشترط عاماً كقولهم جرت
زيداً النفسانية ثم بين أن ما أراد تسامياً أولاً تحزين الزاني أهدأ ثم قال أردت الخصسة لان الناس بين أن
المراد ببعض المعلوم بخلاف ما إذا لم يكن متكرراً ونحو ذلك فانه زناً ثم قال ما عليك لان ذلك يقع دفعة
واحدة فلو أخبر عن اعدامه وبثامته كان ناقصاً عنهم كالشخص من ستمه في الماضي وجوز في
المستقبل لقوله تعالى (يعصوا ما يشاء ويثبت ان لنا نبخوع فيها ولا كبرى) وقد قال تعالى فثبت
له ما سواكم بما وكأتمه فطر الى أن الصلة مضارعة فتعلق المحو بما بعده فقد اذ الخباير تبعه وأيضاً الوجود
الحق في الماضي لا يمكن رفعه بخلاف المستقبل لا يمكن منعه من الثبوت قبل ولان الكذب لا يتعلق
بالمستقبل بل هو مختص بالماضي قال السبكي وهو المفهوم عن الشافعي ومن أسأله قال لا يجب الرفع
بالعدل يسمى من لا يفي بالوعد بخلاف كذا كما كسرهما أو القاسم الزاجي ولما قال صلى الله عليه
وسلم في صفة المنافق اذا حدث كذب ولذا وعد اخلف كافي جميع البخاري وغيره ولو كان الاخلاف كذباً
دخل تحت واذا حدث كذب والأوجه كذا ذهب اليه السبكي والكرمان وغيرهما ان الخبر المتعلق
بالاستقبال كخبر جرح العيال يصح فيه التصديق والتكذيب والوعد انشاء لآخر والاخلاف أيضاً
كذب ولا اهتمام منسب اليه كروخصه باسم آخر لا يتناسب مع اتحاد السمي ثم يقول اذا لم يندفع
الكذب لا يكون خبراً فلا يكون اخلاقاً المسئلة المقابلة بالنسخة الاخيرة عنهم كابر السعائفي من لم يترز
في الوعد لان الخلف في الانعام على الله مستحيل وجوز في الوعد لانه لا يندفع قبل عقبه او كما عابرة
الخطابي النسخ يجري فيما أخبر الله تعالى أنه يفعل لانه يجوز تسليقه على شرط بخلاف اخباره عما لا يشاء
اذ لا يجوز دخول الشرط فيه وعلى هذا تأول ابن عمر النسخ في قوة تعالى ان تبدا ما في أنفسكم أو تنفوه
يحسبكم به الله فانه نسخها بعد ذلك برفع حديث النفس وجرى ذلك مجرى التضييف والعفو عن عباده
وهو كرم وفعل وليس بخلفوذ كصاحب الميزان أن التغير ان كان في الاحكام الشرعية فهو والامر
والنهي سواء فاذا أخبر الله أو رسوله بالحل مطلقاً ثم أخبر بعد ما مرمة ينسخ الاول بالثاني وان أخبر عما
يؤيد لا ينسخ وان كان في غير الاحكام كخبره أنه يدخل الانبياء والمؤمنين الجنة ويدخل الكفار النار
فعدم عامة اهل الاصول لا يحتمل النسخ لانه يؤدي الى الخلف في الخبر وقال بعضهم يجوز في الوعد دلالة
كرم لافي الوعد لانه لم يرد كذا اذا أخبر الله أو رسوله بانه يوفى بغيره ولا يرد كذا فانه لا يحتمل أن لا يكون
انخلافه كذب فلا يجوز في وصف الله والنبي معصوم عنه وقال الشيخ أبو بكر الرازي الخبر الوارد
عن الله وعن رسوله ينظم معنيين أحدهما العبادة باعتقاد حسيه على ما أخبر به بغيره فلهذا لا يجوز
حسه ولا التشديد فيه بغير الاعتقاد الاول والمعنى الآخر حفظه وتلاوته وهذا مما يجوز نسخه وان
أمرنا بالاعراض عنه وتركه لا ونحوه يندوس على مرور الزمان فينبى كائنات تزد وتساو كنه
القدرة ثم قد عرف من هذه الجهة أن ليس محل الخلاف اذا لم يكن معناه الامر ما إذا كان كذبه تعالى
والطغيات يترصن جاز لا خلاف كذا كراين بهان بل الخلاف يجري فيه أيضاً كما سرح في
المحصل وغيره وجواز نسخه معز الى الاكثرين خلافاً للذائق والأوجه ظاهرة قبل الآن قال
لكونه على صورة الخبر وهو ساقط هذا وقال القاضي في التريب الخلاف في المسئلة ثم على ان النسخ
رفع أو بيان فان قد ارفع لم يجر نسخ الخبر قطعا لانه ان كان حاداً كان النسخ الرفع لبعض مدلوله
كأن خبره أنه صادق والافهم كذب وان قلنا بل المراد انجبه أن يقال الخطاب وان دل على ثبوت
الأمسية كلها ظاهر لكنه غير مراد من اللفظ فلم يفسخ الخبر حيث دل على الكذب وهو محتمل تأمل

الحكم اما لا تنفاه العلة
أول وجود المانع والثاني
متنفي ختمين الأول وحيد
فيزول ثلث العلة وإذا
بقى العن بطعية الوصف
التنقض للمانع لم يكن قادرا
بخلاف ما إذا اتى لأن
المراد بالبطية هو الثبوت بها
(قوله قيل العلة) أي استنج
القائلون بأن التنقض يندفع
مطلقا بأن العلة هو
ما يستلزم الحكم والوصف
مع وجود المانع لا يستلزمه
فلا يكون علة وحيد
فيكون التنقض مع المانع
قادرا وإذا قدح مع المانع
قدح مع عمله بطريق
الأولى وغير المانع عن
حالة وجود المانع بقوله
وقبل انتفاء المانع وهي
عبارة ~~تؤكد~~ وأجاب
المصنف بأن لا تسلّم أن العلة
هو ما يستلزم الحكم بل
العلة عندنا هو ما يقبل
على التلّس وجود الحكم
بغيره بالنظر إليه وإن لم
يخطر بالبال وجود المانع
أو عمله (قوله والوارد الخ)
يعني أن ما تقدم جمعه
فعله فيما لا يمكن التنقض
الوارد بطريق الاستثناء
فإن كان مستثنى أي
ناقضا لجميع العلل واردة
على خلاف القياس لازما
لجميع المذهب فانه
لا يندح كاجزء به المصنف

(وعلى قولهم) أي الموزون لتسليم الأخبار (بجواب ما قلنا نرى من التعريف) ليشمل نسخ الأخبار
عن حكم شرعي وغيره والامتناع كما يمكن غير ذلك أن يقول الموزون لتسليم أن نسخا شرعي
المتنفي بجوابه هو وصف المتسوخ لا التاميم وشرى المذ كور في التعريف السابق وصف التاميم
وقد كان هذا من المصنف رحمه الله بناء على كون صدره رفعه تعلّق حكم شرعي الخ ثم جرد عنه
ما تقدم ولم يقع التمسك لهذا مقتضىه (والجواب) لما في نسخة عن الأئمة أن معنى جموعها ما يشاء نسخ
بما استصوبه) والوجه حذف الباء كإلّا في الكشاف وغيره بنسخ عما استصوب نسخا وبنت
بده ما يقتضي حكمته إثباته أو تركه غير منسوخ (أو) يجوز (من دوان الحفظه) ما ليس بصسنة
والسنة لأنهم ما مودون بكنة كل قول وفعل وبنت غيره (وغيره) من الأقوال كجموسيات
الثابت وبنت الحسنات مكانها ويجوز قولنا وبنت آخر إلى غير ذلك وقوله تعالى إنك أن لا تجزع
فيها (ولا تزعري من القيد والاطلاق لا نسخ) كذا في الميزان (وأما نسخ الجواب الأخبار) عن شيء
(بالأخبار) أي بالجواب الأخبار (عن نفسه فنعمة المعتزلة لاستلزامه) أي النسخ التاميم (القيح
كذب أحدهما) أي التاميم والمتسوخ (بأنه حكم العقل) بالتصميم والتنقيح (وبجواب المصنفه
مثله) أي منع ذلك أيضا لقوله بما يحتمل حكم العقل بذلك كاتقدم (الآن نقرر الأول) عن ذلك
الوصف المتروك الأخبار ما أولا (إلى) أي الوصف الذي كلف الأخبار عنه فإلّا لا تنفاه المانع
حينئذ (وكذا المعتزلة) ينبغي أن يكون قولهم على هذا التفصيل فلا جرم أن قال السبكي فإن كان
عما يتغير كالأقال كلفتم بأن يتغير وبقيامه يندم يقول كلفتم بأن يتغير وبأن زعمنا ليس قائما فلا
خلاف في جواز الاحتمال كونه قائما وقت الأخبار بقيامه غير قائم وقت الأخبار بعدم قيامه وإن
كان بما لا يتغير ككون السماء فوق الأرض مثلا فهو على الخلاف ومذهبنا الجواز انتهى وذكر
ابن الحاجب أنه مطلقا لا يتعارف على أنه اتسم بالبطية يتغير بغيره ما لا يفهم الحكم كغيره ولا
يحتج ما فيه ثم بالجملة قد كان مقتضى التصرير تلخيص هذه والتي قبلها في مسألة واحدة على محل النسخ
كذا وقاؤه خلافا والمقتضى من ذلك أن محل النسخ عند المصنف حكم شرعي فري يحتل في نفسه
الوجود والعدم ثم عند طائفة منهم غير مقتضى بقاء ولا نقض قبل مضيه خلافا لآخرين واختصاره
ما حسنه أو فهمه لا يقتضي سقوط غير مود نفسه إلى سهل ولا كذب وهذا القيد الأخير متفق عليه وإنما
وقع النزاع في طرق النسخ بعض النزاع في أن لم يقره مودنا في ذلك فليست أملا والله سبحانه أعلم (مسألة)
(قيل) وقاؤه بعض المعتزلة والظاهره (لا ينسخ) الحكم (بلا بدل) عنه وعليه أن قال (فإن أريد)
بالبدل بدل (ولو) كان (بابا مأملة) أي بشرطه فالتلّس الفعل إذ لم يستمر تعلّق المتسوخ به
(فأفتاق) كونه لا يجوز بلا بدله هذا المعنى لأن الباري تعالى لم يزل عباده خلافا في وقت من
الأوقات وقول الشافعي رحمه الله في الرسالة وليس بنسخ فرض أبدا لا أثبت مكانه ففرض كانت
قبله في القدس فأنبت مكانا الكعبة انتهى أراد به كونه عليه الصبر في شرحه أنه يتقل من خطر
إلى بابا مأملة آمن الإباحة إلى خطره وتخيره على حسب أحوال الفروض قال ومثل ذلك المناجاة كان يتأخر
النبي صلى الله عليه وسلم بال تقديم صدقة ثم فرض الله تقديم الصدقة ثم أزال ذلك فردهم إلى ما كانوا
عليه فإن شاوروا بالصدقة إلى الله وان شاوروا جرم غير صدقة قال فهذا معنى قول الشافعي فرض
مكان فرض فتعهم انتهى (أو) أريد بالبدل بدل (مقابل بدل النسخ) في المتسوخ (طائفة فيه)
أي نفي هذا المراد (لأنه) أي القول بمقول (بلا موجب والواقع خلافه كنسخ حرمه المباشرة) لفساد
(بعد النظر) وهذا موافق لما في تفسير الزاج أي حكم المتسوخ في هذا حرمه المباشرة ولذلك كور
لأمدى وابن الحاجب وجوب الامتناع بعقل الفطر قال الأجرى أي الانظار لأنه اسمه والامتناع

وقال في الحاصل انه الاسم
وتفقه في الحصول عن قوم
ولم يصرح بمسألة قسم
ولا ما وقعهم ومثال ذلك
العراب وهو بيع الرب
على رؤس الفضل بالبر
فانما ناقضه لعدم تعسرم
الربا قطعاً لان الاجماع
منعقد على ان العسرة في
تقصيره اما الطم أو الكل
أو القسوت أو المال وكل
منها موجود في العرايا ثم
استدل المصنف على كونه
لا تصدق بان النقص وان
دل على الوصف المتعوض
بطله لكن الاجماع منعقد
على كونه علة ودلالة
الاجماع على العلية أقوى
من دلالة النقص على عدم
العلية لكن كون الاجماع
قطعي فلا ذلك لم يقدح ومثل
هه الايام أيضاً ضرب الدية
على العاقلة فانه ناقض
للعق عدم المؤاخضة وهو
عدم الجزاية وفيه نظر
فان هذا من باب العكس
وهو ابداء الحكم بدون
العلة لان الجزاية علة
لوجوب الضمان فلا ذلك
اختار المصنف التمثل
بالعرايا وادعى امام الحرمين
في البرهان أن الصورة
للمستلثة لا تكون معقولة
المعنى وثاقه غير موافق
الاصوليون في أنه هل
يجب على المستلث أن

تظاهر اطلاقه بتناول الاسماء عن المباشرة والاكل والشرب قلت والاولى أن يقال كنسج حرمه
المفطرات الثلاثة بالنوم بعد دخول الليل أو صلاة العشاء اذ في صحيح البخاري وغيره عن البراء بن عازب
قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل صائماً فحضر الاطعام فقام قبل أن يطمأناً ما كل
ليسته ولا يوسه حتى عسى وان قيس بن صرمة الانصاري كان صائماً فأتى امرأته فقال هل عندك من
طعام قالت لا ولكن اطلقى الطلبك وكان يومه يعمل فخلبت عيناها فقام فخلعت امرأته فلما رآته قالت
خبيثة قلت فما اتصف النهار عشي عليه فذكرت اني صلى الله عليه وسلم فأتت ذلك هذه الا به اهل لكم
ليلة الصيام الرقت ففرحوا بها فراحا شديداً ونزلت وكلاوا ثم روي عن يمينك ليلتي الابيض من
انطى الاسود من الفجر وفي سنن أبي داود وغيره عن ابن عباس وكان الناس على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلوا العتق قسم عليهم الطعام والشرب والتسليم واصلوا الى القابلة فاستناب رجل نفسه
فيبيع امرأته وقد صلى العشاء لم يطمأناً فأتته فقال ان يجعل ذلك يسر لي في ورشة وسفعة
فقال سبحانه على الله انكم كنتم تفتنون أنفسكم ثم اليهود في رواية غير البراءة المتفق عليه في رواية
البراءة ذلك كان مقبداً بالنوم ويرجع بقوة سند ومما أخرجه ابن مردويه بسند راجه موقوفون عن
ابن عباس قال ان الناس كانوا قبل أن ينزل في الصيام ما نزلوا يكونون يشربون ويحل لهم شأن النساء
فلما نام أحدهم لم يعلم ولم يشرب ولم يأت أهله حتى يشطرن القابلة وان عسر رضى الله عنه بعد ما نام
ووجب عليه الصيام وقع على أهله ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أشكو اليك ما فعلت والى الذي
أصبت قال وما الذي صنعت قال اني حولت لي نفسي فزومت على أهلي بعد ما عشت وأردت الصيام ففترت
أحل لكم ليلة الصيام الرقت الى نساءكم الى قوله فلا تتباشرهن وابتغوا ما كتب الله لكم وما أخرج
الطريق من طريق السند كعب على النصاري الصيام وكعب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا
ولا يتكلموا بعد النوم وكعب على المسلمين أن لا يمل ذلك حتى أقبل رجل من الانصار ذكر القصة ومن
طريق ابراهيم التيمي كان المسلمون أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب اذا نام أحدهم لم يعلم
حتى القابلة ويؤيد ما أخرجه مسلم من فروق فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر ثم
كما قال المصنف رحمه الله لان الاباحة وان ثبت عندنا نسخ الحرمه لكن لم يقدحنا في النسخ أعني قوله
تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرقت الى نساءكم فان قيل بل أعاد هذا النسخ الاباحة الشرعية وهي الحل
فلا يصح جعله مما لم يقدح فيه النسخ بدلاً فلنا الحل ليس حجة شرعية بل بعض حكم شرعي لانه اما بعض
الاباحة أو بعض الوجوب أو التسبب فلا يستقل بحال وجوباً للحاكم الثلاثة وأما قوله تعالى
فالا ن تأمرهن فذلك آخر أعاد البدل فهو من قبيل القسم الثالث الذي يذكر بعده القسم (وليس
منه) أي من النسخ لحكم يبدله بمقاده نفسه النسخ (فان ادخلوا لعلوم الاضاحي) فموقوف ثلاث لانه
موقوفون بالبدل حيث قال صلى الله عليه وسلم كنتم تهتمكم عن زيارة القبر فرفرو ورواها تهتمكم عن
علوم الاضاحي فوق ثلاث فأصكموا ما دل لكم ورواهما لفي هذه الاباحة شرعية هي يدل مقرون ببدل
النسخ وفي هذا قدر يضرب من الجانب في تمثيله لوقوع النسخ بلا بدلهما (وجاز أن لا تضر من البدل)
النسخ (غير الرقة) لتعلق الحكم بالمنسوخ (أو) أرشد بالبدل بدل حكم آخر يتعلق بذلك
الفعل (بلا يثبت حكم شرعي) لذلك الفعل (وان لم يكن) ذلك الحكم (به) أي بآبائنا ببدل
النسخ (فكذلك) أي الملق فيه (لذلك) أي لانه بلا موجب له (وتكون) الصفة (الثانية)
للفعل (الاباحة الاصلية) بناء على انها ليست بحكم شرعي ولا تقصد عرف ما عليه غير واحد من
الحنفية من أنهم لم يحكموا شرعي (لكن ليس منه) أي من النسخ بلا يثبت حكم شرعي (فنج تقديم
الصلة) عندنا وادعنا بآبائنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (لثبت الحكم الشرعي) وهوندية

الصدقة (بالمعنى النادر للصدقة) كما بواشنة (بمعنى الواحدة المباشرة مباشرة) وفي هذا نص
بعض المهرين في غشقه وقوع النسخ بلا بدليل بهذا (قالوا) أي ما تم النسخ بلا بدليل قال الله تعالى
(ما نسخ الآية) أي من آية أو ناسخا هاتان بخبرهما أو منتهى لا تصور كون لما في خبرهما من المنسوخ
أو منتهى الأداة فمن دلالة على ما يشعر به خبرنا المثلث وهو الشأان الذي إذا كان أحداهما سدا لا ستر
(أوجب بالخبره لفظا على إرادة نسخ الثلاثة) أي كون المراد بالخبره لفظا هو (الظاهر) لأن
الآية في الحقيقة اسم لفظها الخاص ومطلوب اللفظ قد يكون لفظا ومطلوب الآية بمن هذا لأنه كله
أو أكثره منقطع معنى عما قبله وما بعده فيكون المعنى إن نسخ لفظا مستغنى عما قبله وما بعده
نات بلفظ آخر خبر منه أو منتهى لأن عمل هذا اللفظ يكون لفظا وكذا الخبر وليس التراجع في أن اللفظ إذا
نسخ جاز أن لا يكون بدله لفظ آخر أو لم يحجز بل في أن الحكم إذا نسخ جاز أن لا يكون بدله حكم آخر أو لا
وهذا الدلالة لا يقع عليه (وأما ادعاء أن منه) أي من الاتان في خبر من المنسوخ حكما (على التزل)
اليه (ترك البديل) فقال لسان المراد أن يحكم خبر منها لكنه علم قبل التخصيص فلهذا خص
بما نسخ إلى بدلي جعاهما دليل الدال على جواز زعم الآية كذا كراين الحاحب وغيره (فليس) بذلك
(أن ليس) ترك البديل (حكيم عا وصرح أن الخلاف فيه) أي في الحكم الشرعي ومن العجب
أن من المصرحين به ألا يصرح بقرارة التزل إلى هذا ولم يتعنه (وتجوز) التخصيص لا يوجب وقوعه
أي التخصيص قال المصنف يعني أن جاز تخصيص الاتان بالخبر بما إذا بديل لا مطلقا لكن انما يقيد
وقوع التخصيص ببليله لأجوانه (والتزل) كذا كراين الحاحب وغيره (إلى أنها) أي الآية
(لا تنفذ في الوقوع) للنسخ بلا بدليل شرط أن عدم الجواز عقلا (والخلاف) انما هو (في الجواز
تسليم لهم) أي لثانين فهم الجواز معا (لأن الظاهر إرادتهم) أي الثانين (تعبه) أي الوقوع
(سمعا لعقلا باستدلالهم) قال المصنف يعني أن قولهم لا يجوز نسخ بلا بدليل معناه في الجواز
العقلي فيكون عملا عقلا وإذا لم يحلوا عقلا كذا بياننا عندهم في العقل فأن قيل لا يجوز والفرض
جوازه عقلا لا بد أن يكون معناه أنه لا يقع بديل السمع الحال على عدم وقوعه على قوة أن بخبر منها
فصار حاصل المعنى لا يجوز أن يقال يقع النسخ بلا بدليل السمع الحال على أنه لا يقع والتخار في استدلالهم
على في الجواز بضمونا بخبر منها فلهذا قلنا ونسما لهم (مسألة) يجوز اتفاقا في نسخ التكليف
بتكليف أخف كمنع حصر المأكول والشرب والمباشرة بعد صلاة العشاء والتوهم من بلقي رمضان
بإباحة نكاح وتكليف ما أو كمنع الترجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة وهل يجوز بتكليف
أنقل قال (المجهول يجوز أن نقل وضعا) أي جوازه ما نقل (شدود) بعضهم عقلا وبعضهم سمعا
وبه قال أبو بكر بن داود (لأننا اعتبرت المصالح وجوها وتغضلا) في التكليف (فظلها) أي
المصلحة للكل (فيه) أي في النسخ ما نقل كما ينقذه من الصحة إلى السقم ومن الشاب إلى الهرم (والا)
أن لم يعتبر فيه (فأظهر) أي بالجواز أظهر لأنه تعالى أن يحكم ما يشاءو يفعل ما يريد (وبلزم) من
عدم جواز الأثقل لكونه أنقل (في إبداء التكليف) فإنه نقل من رتبة الإباحة إلى المنقبة التكليف
لأنهم أنفعوا التزموا المنقبة الزائدة من أثر كروا الواجب استقر بالعقوبة عليه لكن لا ثقل لعدم
جواز إبداء التكليف حال القاضي ولا جواب لهم عن ذلك وعقبه الكرماني بأن القائل أن يقول
ما خرج بالإجماع عن القاعدة لا يرتفع (ووقع) النسخ ما نقل (بمعين الصوم) أي صوم رمضان
للكلف لا قدر عليه غير ما سفر (هذا التقييد) للكلف لا قدر عليه مطلقا (منه) أي الصوم (وبين
الفدية) عن كل صوم يوم باطلها مكن نصف ما عرأ وصاعقرا وشعر عند أصحابنا ومطلوبه ما كان
أو غير من أهوان البلد عما لنا فيه ومدة قرأ وشعر عند أحدنا وجوب الصوم على

بمعنى في دليله عن النسخ
المتن على مذهب
حكمهما في الحصول
من غير زعم وحكم ابن
الحاجب في الأكثر من
التخصيص مطلقا مذهب
ثانها أي يجب في الصورة
المستتة دون غيرها
واشار أنه لا يجب مطلقا
قال (وبما يمنع
العلة لعدم قيد وليس
للفرض الجليل على وجوده
لأنه نقل ولو قال ما دلل
به على وجوده هنا دل عليه
فمعه وتقل إلى النسخ
الجليل أو دعوى الحكم
مثل أن يقول السلم عقد
معاوضة فلا يشترط فيه
التأجيل كالبعض فينتقض
بإيجابه هنا كذا لاستقرار
المفود عليه لصحة العقد
ولو تقدر أن تقول أن لا يملك
رقا أو نوبت في ذلك المفرد
تقدره والالم يجب فيه
أو أظهر المانع (أقول
لما تقدم أن النسخ عبارة
عن إبداء الوصف بدون
الحكم وإنما يخفى قدح
إذا تخلف لغير ما عزم أن
يكون جوابا بأحد أمور
ثلاثة وهو ما منع وجود
اللفظ في صورة النسخ
أو دعوى وجود الحكم
فيها أو أظهر المانع فلذلك
أردته للمصنف به وأهل
رابعا وهو بيان كونه

واردًا على سبيل الاستثانة
الأول من الأمور الثلاثة
منع وجود الصلوة في صورة
النقص لعدم قصد من
القبول المختصة في علة
الوصف مثله ما حاله المصنف
في أول ههنا المسئلة وهو
أن يقول الشافعي فيمن
لم يبيت التيسر في رمضان
يعزى أول صومه عنها
فلا يصح في نفسه الحنفى
بالطوع فيصيبه الشافعي
بأن العلة في البطالة هو
عراة أول الصوم بشي كونه
واجبا لاطلاق الصوم
وهذا القديم مفقود في
التطوع فلو وجد العلة
فيه ثم أذعن المصل للوجود
العلة في صورة النقص
لعدم التقيد بقرضنا فهل
للمعترض أن يقيم الغليل
على وجود الوصف بتمسكه
في صورة النقص فيه
مذاهب حكماء ابن الحارث
من غير ترجيح أحدها
وبمجرد الامام والمصنف
أتمليس ذلك لأنه نقل
من حريق المانع إلى مرتبة
الاستدلال وعلة الامام
بأنه نقل من مسئلة إلى
مسئلة بمعنى أن الانتقال
إلى وجود العلة في صورة
النقص انتقال من مسئلة
إلى أخرى غير التي كانا
فيها وكلام المصنف يحتمل
الأميرين والثاني في ذلك

التعريف أشرف من التغيير وهذا بناء على ما في الصحيحين وغيرهما عن سلمان الأكرعي عن أنس بن مالك
بطريقه قد روى ما علم مسكين كل من أراد أن يطهر يفتدي حتى تزلت الآية التي بعدها استحسنوا ما في
صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحابنا محمد بن علي الله عليه وسلم زلزاله من فشق عليهم
فكان من أهم كل يوم مسكين ترك الصيام عن طبقه ورخص لهم في ذلك ففقهنا وأن تصوموا خير
لكم فأمر بالصيام ولكن بما رخصه ما في صحيح البخاري أيضا عن عطاء بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام
بطريقه قد روى ما علم مسكين ولفظ الرواية بطريقه قال ابن عباس ليست حنيفة وهي الشاة الكبيرة
والمرأاة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فطعمان مكان كل يوم مسكنا قال شيخنا الحافظ الأولي
الجميع وانما كانت في حق الجميع ثم خصت بالعاجز انتهى **قلت** في وغيره خاف أن هذا ليس من الجميع شيء
فإنه منطوق اللفظ لا باعده على ذلك للبيان بين مفهوم من يطيق ومن لا يطيق فلا يشمل أحدهما
الآخر بل أكثر ما يمكن أن يقال ههنا على ما فيه إن الآية كانت مفيدة هذه الرخصة للطيقين منطوقا
ولغيرهم مفهومها ثم نخصت بالنسبة إلى المنطوق دون المفهوم وهذا قول في ههنا المسئلة وسنقف على
مانيها وافاقت على ما فيه أن لا يلزم من شريعة هذه الرخصة للطيقين شرعية لغيرهم لا يطيقون أو لا
ولا بطريق المساواة أنس الظاهر أن ليس لهم من تغيير الطيقين الصوم ونحوه بين القديرة تغيير
العاجز عن الصوم ينمو بين القديرة ولا تعيين لزوم القديرة لهم شروطا فتساووا فيهم لأن من العاجز
أن لا يجب عليهم القديرة أيضا بناء على أن وجوبها على سبيل التغيير ينال بين الصوم على الطيقين أيضا
كان وجود قدرتهم على الصوم حيث انتفتت في العاجز بناتق وجوب القديرة عليهم أيضا وحشي
شبهة المصنف في فتح القدير على تغييرهم ابن عباس لأنه مما لا يقال طرأ به من سماح لا معانكف
لظاهر القرآن لا تمتنع في تعلم كتاب الله فجعله مغنيا بتقدير حرف التثنية لا بتقديم عليه إلا سماح
البته وكثيرا ما يضر حرف لا في اللغة العربية في التثنية في الكرم بالله فتفتقد كرم يوسف أي لا تقتنونه
بين الله لكم أن تضلوا أي لا تضلوا وروى ابن عبد البر وقال شاعر
قلت عير الله أبرح فاعدا • ولطوفوا رأسي بديك وأوصاني
أي لا أبرح وقال

تتفك جميع ما حبست بها الشحق تكونه

أي لا تتفك ورواية الأئمة أولى ولأن قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم ليس نصافي نسخ إجازة الاقتداء بالذي
هو ظاهر اللفظ انتهى **قلت** في ذلك أيضا ما في الآية الفرائض المشهورة وخسر قرأت
عن ابن عباس كمال الكشاف وغيره الفرائض السالفان بنو بطريقه بنو بطريقه بنو بطريقه بنو بطريقه
معنيان أحدهما يدرون عليه لامع جهده وعسر وعبارتهم الذين التمس أي يتدرون على
الصوم بأن لا يكونوا مرضى أو مسافرين فلهما في الجهول بكهونه على جهدهم ومشقة وفي المعايير
يتكفون على هذا الوجه أي أئذ من الكلفة معني المشقة وبلاغ الجهد والطاقه فلا يلى على المعنى
الأول من صيغة الحكم قطعاً من غير احتياج إلى تقدير لامع أنه لا يتقبل تقديره عن ابن عباس نعم ذكر
الشيء في قراءة حفصة رضي الله عنها على الذين لا يطيقونه فيجعل على هذا المعنى القول بالسخر على
الثاني فائتة الحكم عند الجهو وخلو خلافة عنتهم مالا رحمة الله عليه يجعل القول بتسخر على أنه
لو كان محل وأورد قول النسخ ونهه القراءة المشهورة ومع تقديره لا على قول ابن عباس لكن قول السخر
مقدم على قول فيه لأن قول النسخ مثبت وقول ناقبه نافي لأن الأصل عدم السخر فيجوز أن يكون
مستنداً فيه وجهه على ذلك على تقدير الاحتياج بثبوت استمرار الحكم اليه مع كثرة استماره باختلاف
النسخ فانه خلاف الأصل فلا يكون إلا مع سماح وخصوصاً في السابقين المذكورين لأن الأصل كسوع

وابن أبي ليلى فان الظاهر منها ان ذلك كان يعلم من النبي صلى الله عليه وسلم وتقرر من علمهم عليه قطعا
ومن هذا يظهر ان قوله وان تصوموا خير لكم كان ناصحا عند النبي في اخذ ما نسخ من امرنا احتشانا لم يكن
بنفسه على انه قد قبل في خير ليس هذا التفضيل بل معناه في الصوم خير من لكم وسنقدم دواودنا
مع ان كونه ناصحا لا يستدل به على كونه ناصحا في تعيين الصوم بل الظهور فيه كلفه والتثبت
مقدم على الثاني وكون قول ابن عباس أولى لكونه أقدم بعد تسليم ان يكون حكم الرفع قاطعا
في مقابلة ابن الكوع ولا في مقابلة ابن عمراذي صحيح البخاري عنه فدية طعامها كين هي منسوخة
ولا في مقابلة من ينهم ان ابن أبي ليلى من الصحابة كما يفيد قوله السابق على أن في أحكام القرآن الشيخ
أبي بكر الرازي وعن عبد الله بن مسعود وابن عمر وابن عباس وسليمان بن الأكوع وعصمة والزهرري
وعكرمة في قوله تعالى وعلى الذين ملقوه فدية طعام مسكين قال من شاعهم من شاعهم فأنفذ
وأطعم كل يوم مسكينا حتى نزل من شهر فلهما واقه تعالى أعلم قال المصنف هذا
(والوجه) على ما تقدم من النسخة (أنه) أي الوجوب الذي هو الحكم الأول (ليس ينسخ) أي
ينسخ (أصله) وزان ما تقدم في فداء أو جعل عليه السلام فان الوجوب هناك لم يرفع كلام
يرفع عنه لكن الذي يظهر لعبد الضعيف غفر الله له أن يقول على ضد وزان ما تقدم في فداء
الذي لا الوجوب هنا صار بحيث لا يسقط عنه بدل متعلقه مع قدرته على متعلقه بعد أن كان
بحسب يسقط بكل منهما مع قدرته على ما وقع ما زال الوجوب يسقط عنه يمل متعلقه قطعا بحيث لا يجوز
فه الصلوات المتعلقة وان كان قادرا عليه ثم هو لا يصرى عن تأمل نعم عدم نسخ وجوب الصوم على
العابر من شيء وشبهة بالفدية ظاهر كاذ كقائه واقه سبحانه أعلم (ورجح الزواني) ان كن محضات
(وسلطن) ان كن غير محضات (بعد الحبس في البيوت) فقد أخرج الطبري وأبو عبيد
عن ابن عباس في هذه الآية والآيتين الفاحش من ناسككم الى قوله سيلا قال كتبت المرأة اذا زنت
حبس في البيت حتى توفى ثاقل انزل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة قال فان
كانا محصنين رجلا نسفه فمصيلهن التي جعل الله ولا يضرم فيه تضار الزانيان الضبعة في العنى
وانفاد الاجماع عليه والرجم نقل من الحبس (قالوا) أي الشاذون قال الله تعالى يريد الله أن يخفف
عنكم والانتقل الى الانتقل ليس تخفيفا فلا يريد تعالى (أجيب بأن سابقها) أي الآية يدل على ارادة
التخفيف (في المال) أي العاد (وفيه) أي المال (يكون) التخفيف (بالانتقل في المال ولو لم) الموم
في المال والمال (كان) الموم (مخصوصا للزورع) كاذ كزنا أنفا كما هو مخصوص بغير وج انواع
التكاليف النسخة للنداء وانواع الاستدلال من الشاذين (ينسخ ما تنسخه) أي على وزان ما قال في المسئلة
يخصي (وهو) أي هذا الاستدلال من الشاذين (ينسخ ما تنسخه) أي على وزان ما قال في المسئلة
السابقة من ان الظاهر ان الخلاف فيها ليس في الجواز الصلوات وانما هو في الجواز الشرعي لان
المخالفين لم يحلوه عضلا ليد كروا ما يفيد كذا قبل ذكر ما يفيد مما يجب اعتقادهم فكذا
هنا وسيتبين يحتاج الخلاف عملا لهذا كرمسته يقيد واما لو ظهر او هو بعيد فليكنه (قالوا)
أي الشاذون ثانيا قال الله تعالى (ما نسخ الآية) فيسب لا تخف لا من غير أو المساوي لا ما للثل
والانتقال ليس بغير ولا لائل (أجيب بخبره) أي بان الانتقل عاقبة خبر باعتبار التواضع له
فيه أكثر قال تعالى لا يصيهم فدا ولا أصب ولا عصمة الآية وقيل صلى الله عليه وسلم لعائشة في العرة
وأخرج الى التتبع فاعلم ان اتعاضا كان كذا ولو كنت على قدر نفقتك أو نصبتك أنخبره البخاري وكما
يقول الطبيب لمرض الجوع خبرك (أو ما تقدم) من أن المراد الخيرة لفظا (مسئلة يجوز نسخ
القرآن) أي بالقرآن (كأية بعد الحلول بالية الأشهر) كاتقدم بيته في بحث التضيض (والسائلة)

ملقة الان النقص من مركب
عن مقدمتين احدها
اثبات الطه والاثانية تختلف
الحكم واثبات مقدمته من
مقدمات المطلوب ليس
نفسا من بحث الى آخر
والثالث وهو رأى الا بغير
أنه ان تعيين ذلك طريقا
للعرض في دفع كلام
المستدل وجب قبوله وان
أمكنه القصدح بشرين
آخره وأفضى الى المقصود
(قوله ولو قال الخ)
يعنى أنه اذا منع للعلل
وجود العلة في محل
النقص ولم يكن المعترض
من خاصة الدليل على
وجودها كايضا وكان
العلل قد استدل على
وجود العلة في محل
التعليل بدليل موجود
في محل النقض كما ستره
فقسك المعترض فقال
ما ذكر من التعليل على
وجود العلة في محل التعليل
فهو بعينه يدل على
وجودها في محل النقض
فجزم الادعية بأنه لا يكون
معوها أيضا قال كونه
اتقلا من نقض العلة
الى نقض دليلها و ذكر ابن
الحبيب مثله أيضا ثم قال
وفيه نظر وظاهر كلام
المصنف أو صرح بغيره بدل
على أممقبول وكلام
المصنف بمحمل الامرين

وكسح آيات المسألة للكفار التي هي أكثر من مائة آية كقوله فاعف عنهم واصفح (بالقتال) أي بآياته
 قوته وقائلوا المشركين كافة (ولغير المتواتر جله) أي بغير المتواتر (و) خبر (الاصحاح)
 كقوله صلى الله عليه وسلم (كنت نبياً منكم عن زيادة النبوة لا لأفرو وهاجر من الحرم الاضاحي أن عسكرنا
 فوق ثلاثة أيام فأسكنوا مله الكمل) ولم أقف على هذا السبق عجزاً وأسلفت بعض سياق مسلم
 وعلمه ونهتكم عن التبذال في سقاء فائتروا في الأوجية ولا تشربوا منكم ولا تروا منكم هذا هو المارد بقوله
 الخ والمقصود حاصل بكل منهما (فيلتواتر) أي بغير تواتر لا أحادي المتواتر (أولى) من جواز
 النسخ بالأحد لا آخرى (وأما قلبه) وهو نسخ المتواتر بالأحد (فذهب الجمهور كل ماني
 تخصيص المتواتر بالأحد أو أكثر بحججه) أي تخصيص المتواتر بالأحد (فأقر بأن التخصيص جمع
 له) أي المتواتر والأحد (والنسخ بإبطال أحدهما) الذي هو المتواتر بالأحد (وأجزه) أي
 نسخ المتواتر بالأحد (بعضهم) أي بعض المجيزين لتخصيص المتواتر بالأحد (لأن) خبر الأحد
 (لا يوافقوه) أي المتواتر لأنه قطعي وخبر الأحد ظني (فلا يبطله) خبر الأحد المتواتر لأن الشيء لا يبطل
 ما هو أقوى منه (قالوا) أي المجيزون (وقع) نسخ المتواتر بخبر الأحد (اذنبت التوجه) لاهل مسجد
 قبه (الوالييت بعد الظلي) الميبدلنوسجهم إلى بيت المقدس ما يزيد على عام على خلاف
 في مقداره (الأق لاهل) مسجد (قبة) كافي الجديدين وتقدم سابقه وقول ابن طاهر وغيره أنه
 عباد بن بشر ومالئجة الحافظ من التعقيب في فصل شرائط الراوي (ولم تذكر صلى الله عليه وسلم) لاه
 لو أنكره لنقل ولم يقل ويشهد له ما أخرج الطبراني عن يونس بن ميثم مسلم قالت صلينا الظهر والصر في
 مسجد بني حارثة واستقبلنا سيدنا المياضيلنا ركعتين ثم يئنا من بعد ثنائنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد استقبل البيت الحرام فتوصلنا إلى المكان الذي استقبلنا فيه من بعد ذلك
 الباقيين ونحن مستقبلون البيت الحرام فحدثني رجل من بني مازنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال أولئك رجال آمنوا بالنبي (وأنه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (كان يبعث الأحاد قبله)
 الأحكام مطلقاً أي مبتدأة كانت أو إضافة لا صرفي فيها والبعوث إليهم متعدون تلك الأحكام وربما
 كان في الأحكام ما ينسخ متواتراً لا ينسخ متواتراً لا ينسخ متواتراً أو هذا دليل جواز نسخ المتواتر
 بالأحد (وقل لا أحد عفا أوصى إلى الأية) نسخ منها ما يفيد حلف من ذي التاب (بصرى كل ذي ناب)
 من السباع التاب بخبر الواحد كافي صحيح مسلم وغيره مرفوعاً كل ذي ناب من السباع حرام إذا لابة
 أمتعت تحريم ما ستنفي فيها وذو الناب لم يمتنع فيها فكان مباحاً وحيت حرم فاعلم حرم ما لم يحدت وإذا
 جاز نسخ القرآن بخبر الواحد في غير المتواتر أحد (أحب مجوزاً قرآن خبر الواحد بما يفيد القطع)
 والأول كذلك لأن وجود القرآن فيه ظاهر والمصلحة له لوجود المعارض القطعي واجب (وجعله) أي
 المقرون بهذا الخبر المقتطعة (النداء) أي أخذ خبرهم منك (بمخبرته) صلى الله عليه وسلم على
 رؤس الأئمة في مثل هذه الواقعة كذا ركض الدين (غلط أو تساهل) بأن راد بخبرته وجوده
 في مكان قريب بحيث لا يخفى عليه ما صنع الخبر كالأقبح بحضوره (وهو) أي التسهيل (الثابت) لبعده
 لن راد ما أوقف مجلسه (والثاني) وهو مئة الأحاد لتبليغ الأحكام ما عاتبنا (اذنبت إرسالهم)
 أي الأحاد (بعضهم) حكم قطعي عند المرسل المهم وليس ذلك ثابت من ادعاءه عليه البيان على
 أنه قد أجيب على تقدير التسليم به بأن حصول العلم بتلك الأحاد بقرائن الحال وبما أجعل عليه جمعا
 بينه وبين الأقل المانع (ولأحد الأثني عشر) أي بمعنى الأية بهذا لأن أحد أفضل منافع العمل
 فتكون إباحة غير المستثنى مؤقتة وقت الأخبار هو أو لا تأمل مؤقتة (فالتاب) في إعادة ما عاهد
 تحريم الشارع حتى أنه ثبت فيه خطاب الحظر والاطلاق كما هو المارد بقوله (إباحة أصلية ورفعهما)

وهو إلى عدم القبول أقرب
 وشال الخلق أن يقول
 الحسن من نوى صوم
 رمضان قبل الزوال
 فهو صحيح قياساً على
 من نوى ليلاً والجامع هو
 الاتيان بمعنى الصوم
 في الصورتين لأن الصوم
 عبارة عن الامتناع
 البناء فيقول الثاني هو
 منقوض بما إذا نوى بعد
 الزوال فإن العلة وهي
 الاتيان بمعنى الصوم
 موجودة هناك مع عدم
 العلة فيقول الحسن
 لأننا إن العلة موجودة
 هناك فيقول الثاني
 لماذا كرم من القليل على
 وجود العلة في صورة
 اختلاف دليله على
 وجودها في صورة النقص
 ثم قال لا مسدى وابن
 الحجاب وغيرهما إن
 طريق المعترض والحالة
 هذه أن يقول ابتداء
 بذلك أما انتقاض دليل
 أو انتقاض علة لأن
 العلة إن كانت موجودة
 في صورة النقص فقد
 انتقضت وإن لم تكن
 موجودة فقد انتقض
 الدليل (قوله أو دعوى
 الحكم) هذا هو الطريق
 الثاني في دفع النقص وهو
 أن يدعى المال بثبوت الحكم
 في تلك الصورة التي تنقض

بها المعترض وثبوه له
 يكون متعاضدا وقد يكون
 تقديره بالتحقيق مثل أن
 يقول الشافعي السبع
 معاوضة فلا يشترط فيه
 التأجيل قياسا على البيع
 فينقضه الحنفى بالاجرة
 فلأنه اعتقد معاوضة عن
 التأجيل بشرط ففيها
 فيقول الشافعي ليس
 الاجل شرط لصحة عقد
 الاجارة أيضا بل التأجيل
 الذي هو فيها انما هو
 لاستقرار العقود عليه
 وهو لا يتناع بالعين اذ
 لا يتصور استقرار النفعة
 المدومة في الحال ولا يزم
 من كون التأجيل شرط في
 الاستقرار أن يكون
 شرط في الصحة ومثال
 التفسير أن يقول
 المستدل في الام على طرق
 الولد فينقضه المعترض
 وفي المقرر بضرورة
 الجارية فان رد في الام موجود
 مع استعراق الولد فيقول
 المطلوق الولد موجود
 تقديره الا لا ولم يدره
 لموجب قيمته لان القيمة
 لفرق بين الاول وهو
 التخصيص ببيع النضران
 كان ثبوت الحكم فيه
 مذهب المطل سواء كان
 مذهب المعترض أم لا كما
 فاه في الحصول وفيه تكن
 المعترض من الاستدلال

أي الاباحة الأصلية في المستقبل بالقرآن (ليس نسخا) لا ملبس برفع الحكم شرعي والشيخ يرفع الحكم شرعي
 لأن الثابت أن شرعي في القتل والتلويح يكون حكما شرعيا فكيف يكون رفعه نسخا قلت الآن
 على هذا أن يقال هذا لا يتم على القائلين من الخفية بأن رفع الاباحة الأصلية نسخ كالتقديم غير مضمّن
 محتاجون الى جواب غير هذا ولعله أن يقال وحسب كانت هذه الاباحة مؤقتة وقت الاخبار بها
 بالقرآن المذكور ليس متصلا انتماء التي لانها مؤقتة لا يكون متصلا بوقته تعالى أعلم (مسئلة يجوز
 نسخ السنة بالقرآن) عند جمهور الفقهاء والمتكلمين ويحتفي الشافعية (وأسمع قول الشافعي المنع)
 وفي القواطع وأما نسخ السنة بالقرآن فقد ذكر الشافعي في كتابه رسالة القديعة والحليفة ملبس على أن
 نسخ السنة بالقرآن لا يجوز ولعله مرص ذلك لولح في موضع آخر عايد على جواز غير مخرجها أكثر
 أصحابنا على قولين أحدهما أنه لا يجوز وهو الاظهر من مذهبه والاخر أنه يجوز وهو الاول والحسن
 انتهى فانه قال لا ينسخ كتاب الله الا كتاب الله كما كان المتعلق يفرضه فهو المزيل المتبطل ما شاعته
 جل جلاله ولا يكون ذلك لاحد من خلفه وقالوه كذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نسخها
 الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أحدث الله رسوله في أمر من فيه غير ما بين فيه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله اليه بين أن سنة ناسخة بقي قبلها لم يلغها انتهى
 ثم اختلف أصحابنا في ذلك فتفصيل المرات في الجواز العقل ونسبه السبكي الى الحرف الحاشي وعبد الله
 ابن سعيد والقلاني ومنهم من كبر اهل السنة ويروى عن أحمد أيضا وقيل في الجواز الشرعي
 وهو قول أبي حنيفة وأبي إسحق السقراني وأبي الطيب الصعالي وأبي منصور وقيل يمنع العقل
 والسمع منه ولكنه لم يقع وهو قول ابن سريج قال السبكي ونص الشافعي لا يدل على أن كرمته ثم قال
 السبكي مراد الشافعي انما يجب وقوع نسخ القرآن بالسنة فقها قرآن عاضدا لها بين وافي الكتاب
 والسنة أو نسخ السنة بالقرآن فعه سنة عاضدة بين وافي الكتاب والسنة واستشهدوا بقوله
 فان قال هل نسخ السنة بالقرآن قبله لو نسخ السنة بالقرآن كانت تلقى على الله عليه وسلم
 في سنة بين بان حسنة منسوخة سنته الاخره حتى تقوم الحجة على الناس بان التي ينسخ عنه اه
 الى غير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (الانما من) عطف ولا تسمى من ذلك (ووقع) أيضا والوقوف
 دليل الجواز (فان التوجه الى القدس) أي بيت المقدس (ليس في القرآن ونسخ) التوجه اليه
 (به) أي بالقرآن وهو قوله تعالى فويل وجهك لسطر المسجد الحرام وجهنا كنتم قولوا وجهكم
 شطره (وكذا حصة البشارة) بل المطهران الثلاثة باليوم والمالي ومضات بقوله تعالى حل لكم ليله
 الصيام الرضا الى سائرهم الا أنه كالتقديم فان تحرر عما ليس في القرآن (وتجوز كونه) أي كل
 من التوجه الى بيت المقدس وحصة البشارة منسوخا (بقوله) أي غير القرآن (من سنة أو) يجوز
 كون (الأصل) أي التوجه الى بيت المقدس وحصة البشارة ثلثا (بشلاوة نسخت ذلك) أي
 النسخ السني على التقدير الاول وللتنوع القرآن على التقدير الثاني (على المرافقة) أي الاول موافق
 لنص القرآن فكون من نسخ السنة بالسنة والثاني موافق لنص السنة فكون من نسخ القرآن
 بالقرآن لان الحكم الموافق لنص القرآن لا يجب أن يكون منه (احتمال بلا دليل) فلا يسمع (ثم)
 أوضح لم يبين ما خرج علم تأخره) نسخ ما تقدمه (ما لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا المنع) لكننا وهو
 تطرق الاحتمال المذكور اليه (وهو) أي عدم تعيين المعلوم تأخره ناصلا لتقديم المزيل صلى الله
 عليه وسلم ذلك (بخلاف الاجماع قالوا لا المانعون) اذ لا قوله تعالى وأزله السلك ذكر (التي)
 الناس ما زال لهم مضمّن في انشاء البيت الاحكام والنسخ رفع لبيان (الجب) بقليل أن شأنه ذلك
 لكن لا نسلم أن النسخ ليس ببيان يدل (والنسخ منه) أي من البيان لانه بيان انتماء مستل الحكم

على وفق الترتيب (السورة
والعكس) أشهر إلى
القسم الآخر وهو أن
يكون دعوى الحكم علما
ويدخل فيه أيضا أربعة
أقسام وتقدر بدعوى
ثبوت الحكم العام
تنتقض بثبوت عن صورة
معية أو بمعية ودعوى
التي العام تنتقض بآثباته
في صورة معينة أو بمعية
لأن الكلية تنافضها
البرهنة ولا ينتقض الآثبات
العام بالثبوت العام وعكسه
لأنه لا تتناقض بين كلتين
قاله الثاني عدم التأثير
بأن سبق الحكم بهد وعدمه
العكس بأن ثبت الحكم
في صورة أخرى بصفة
أخرى فالأول كالقول
يسمع لم يزل يصح كالطير
في السواحل الثاني الصبح
لا يصر فلا يقدم أذاه
كلترب ومنع التشديد
ثابت فيما قصر والأول
يقدر انحناءا لتقليل
الواحد بالآخر بصلتين
والثاني حيث ينتج تقليل
الواحد بالآخر بصلتين
ونكاح جاز في المنصوصة
كالأول بالآخر والتقليل
والزاد في المستبينة لأن
ثبوت الحكم لأحدهما
يصرف عن الآخر وعن
المجموع أقول الثاني
من الطرق الثلاثة على كون

ثلاثة أقسام كما أشار المصنف (يسخ القرآن تلاوة وحكما أو أحدهما) أي تلاوة ولا حكا أو حكا ولا تلاوة
(ومن بعض المعتزلة تغير الأول) أي نسخ أحدهما كما في كشف البزدي وغيره أما الأول فبما ترعد كل
من قال بجواز النسخ (لما جاز تلاوة وحكم) ولهذا شايه على وأصرح على الجنب بالإجماع إلى غير ذلك
كما ساقى (ومقاده) من الوجوب والتصريم وغيرهما حكم (آخر ولا يلزم من نسخ حكم نسخ آخر) لا تلازم
بينهما وجب ذلك وهذا الحكمان كلف فيوز نسخ أحدهما دون الآخر كما كان الأحكام التي
ليس بينهما التلازم (ووقع) نسخ أحدهما دون الآخر (روى عن عمر كذا فيما أزل الشيخ
والشيعة إذا زينا ظاهر جوههما البتة نكلا من الله) كذا ذكره ابن الحارثي والحق وقع عليه عن
عمر رضي الله عنه مما أخرج الشافعي عنه أنه قال يا أبا كبر أن تملكون أن آية الرجم أن يقول قائل
لا يصح ذلك في كتاب الله فلقد جرد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالى نفسه يده لولا أن يقول
الناظر وهو في كتاب الله كتبها الشيخ والشيعة إذا زينا ظاهر جوههما البتة لا فلفقرا لهاها وقترضى
فهم ومن أخرج الساقى وعبد الله بن جعفر زيات السنن وصحة ابن حبان والحاكم عن أبي بن كعب
قال تم تصدون سورة الأحزاب فلا قلت تنفين أو لا أو سبعين آية قال كانت نوازي سورة البقرة أو
أكثر وكذا تشرأفها الشيخ والشيعة إذا زينا ظاهر جوههما البتة نكلا من الله (وحكمه) أي هذا
المسوخ التلاوة (ثابت) لأن المراد بالشيخ والشيعة الحسن والحسنة وهذا إذا زنا رجا إجماعا (ولقد
استبعد) هذا من تلاوة وأقر أن يضم الطائفة المحقة وقوله أي حسنة وأورد أيضا أنه يلزم من هذا
أن يثبت قرآن بالحدود التي ثبت قرآن فيه لم يثبت نسخ قرآن وأوجب أن التواتر أعم هو شرط في
القرآن المثلثين العتقين أما المسوخ فلا سيما لكن الشيء ثبت ضمنيا بالآية به أصله كالنسخ
بشهادة القابلة على الولادة لقبول خبر الواحد في أن أحدا للتواتر ينصد لا يخرج على أن يجمعوا أن يقع
التواتر في الصدور الأول ثم يقطع فبمعية أحادها وولى بالآلة أحادها هو حكاية عما كان موجودا
بشرائعه وقد يجب أيضا أنه وإن ثبت قرآن بالآية البتة البتة التواتر ثبت قرآن بالآية البتة إلى من
معهم من الشيء على الله عليه وسلم كمر وأي الذي ينهم أنهم اخترعوه من قبل أنفسهم فعمل على أنه
كان مما ثبتي ثم نسخ تلاوته بصرف الله القلوب عن حفظه الأقول هو ولا وسامعهم كلف لكونه
قرأ نادا ليشترط التواتر في حقهم غاية ما فيه أنه يلزم كونه قرآن في الزمان المسمى بالثبوت وهو ليس
بذلك فيما نحن فيه لأن الشون طريق القطع مشروط في ما سبق من الخلق من التواتر لا فيما
نسخ (ومنه) أي المسوخ التلاوة فقط عند أصحابنا (القرآن) الشهير دلائل من مسعود فبمعية ثلاثة
أبلم (متبايعات) لأنه لا وجه لها لأن يقال إن هذا كذا في القرآن كحفظ ابن مسعود ثم استجنت
تلاوة في حيا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف القلوب عن حفظه الأقل ابن مسعود فيكون
الحكم باقيا بمعية فان خبر الواحد موجب العمل به وقراءته لا تكون دون رايته فكان بفاه هذا الحكم بهذا
الطريق (وابن عباس فأطرف فعدة) من أيام أخر طم أقرامته مشهورة عنه أيضا لا جماع على أنه
انما يجب القضاء على الخطر وجوهها ما تقدم أقوالوا في الصحاح أنه كان في القرآن أن لو كان لابن آدم
وإدريس من ذهب لا يفتي أن يكون له ثالث ولا يلا كذا الأقارب ويؤلف على من تاب قال ابن عبد البر
في التهذيب أنه كان من سورة ص وما في صحيح البخاري في حديث السبعين الذين قتلهم عمر وذو كوان
وعصية وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتيد دعوا عليهم مهرا عن أس أسهم قرأوا فيها قرأنا
الأمير عتاقونا ما نقصد لتقليل بقا فرضي عما أوردنا منهم دفع مصلحتك (وقلبه) أي نسخ الحكم
لالتلاوة (آية الاعتدال) حولا متساوية وارتفع مقادها) باربعة أشهر وعشر الفدا بقوله تعالى

والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فمن بين الفسحين أربعة أشهر وعشرا كما تقدم بيته في بحث
التخصيص (وهما) أي ينسخ التلاوة والحكم (بمعقول عائشة) كان فيما أنزل عشر رمضان (بمعولان
(بمحرمن) رواه مسلم (قالوا) أي ما توضع أحد ما يدون الأثر أو لا (تلا وتضع مقادها) من الحكم في
دلالة عليه (كالمعالم والمالية والمنطوق مع الفهوم) وكلاهما أحدهما عن الآخر في كل من هذين
لا ينقل الحكم عن التلاوة ولا التلاوة عن الحكم ولما جاب غير واحد من قبل الجمهور بأن المالية
من الأحوال يعني الصفات النفسية التي ليست بموجودة ولا معدومة فاقعة بوجودها وخافرة بنبوت
الحال والحق عندنا في الحال وإن قال بنبوته بعض منا كلام الحرمين ورأى المصنف أن هذا لا يدلان
قول المستدللين بآية كرم التلا والتمسادهما أن التلا وتوحي الحق ملزوم لا فادعنا فلا ثبت
دونه لا محالة ثبت ملزوم بلا لازمة غير أنهم ضروا ذلك مثلا في طلب لا يوجب بطلان الأصل المذكور
أشار إلى هذا وغسل عن نقل الجواب فقال (والقصد منه) أي التلو (ملزوم) لتمام (فلا يضر) أي هذا
الاستدلال (منع ثبوت الأحوال والجواب أن قلت) التلو (ملزوم الثبوت) أي ثبوت اعتبار (ابتداءه) لتمام
ولا يفيد لأن الكلام ليس فيه (أو) ملزوم الثبوت (بما تضمنه) أي لا يلزم من الثبوت ابتداءه لثبوت
بقائه (والكلام فيه) أي في ثبوته بقائه (قالوا) أي لما توضع ثانيا (بما تلو وتدون الحكم بهم بقائه)
أي الحكم لكون التلاوة دلالة عليه وقوله الدليل موهم خاطئ لدول (موقوف) بقاؤه دون الكلف
(في الجمل) لثبته بقائه بالحكم وليس باقي في الحال ولا الإيقاع في الجمل فبقائه يقع من إقاعه تعالى
(وأيضا فائدة إزالة) أي القرآن (أطعم) أي الحكم الشرعي الذي دللت التلاوة عليه (وتنتق)
أطعمها الحكم (بقائه) أي الحكم (دونها) أي التلاوة والكلام الذي لا فائدة فيه يجب أن يترك
القرآن عنه (أجيب مبناه) أي كل من هذين (على التبيين والتفصيل) الطيفين وقد فاهما
الاشارة (ولو سلم) القول بهما (فما يلزم الإيقاع) في الجمل على تقدير نسخ الحكم لا التلاوة
(وليس دليل عليه) أي عدم بقائه بالحكم لكنه نصب عليه فليجعله دليلا والمقلد بالرجوع
إلى هفتي التمهيل (ومنع حصر فائدة) في أطعم الحكم (ول) إزالة لقوا ثلما ذكرتم وأيضا
(للايجاز ولثواب التلاوة أيضا وقد حسنا) أي هاتان الفائدتان لأن الإيجاز لا ينسخ نطق حكم
الحق لأن اللفظ لا يتقدمه والاعتماد تابع لوجوده لغيره فترتب التلاوة والنسخ كقبول
النسخ (كفائدة التي عينوها) أي كحصول فائدة الحكم الشرعي ويستتبع فاهة لفظا بإضماره
ذكره على الجنب وجواز الصلاة من مفسر رسمه للمحدث كالشبه على أنه لا يلزم من ترتب فائدة
النسخ عليه بقاؤه (والا تاتي النسخ بعد الفعل الواجب تكرره) لعدم فاهة فائدة التي وجوب
تكرره داخلها واطل (مسئلة) لا ينسخ الإجماع القطعي أي لا يدفع الحكم الثابت به (ولا يستتره)
غيره (أما الأول) أي أنه لا ينسخ (فلا تلو كن) أي وحده فحكمه (فمن فاطم أو إجماع)
فاطم (والأول) أي دفع حكمه من فاطم (يستتره خطأ فاطم الإجماع لاه) أي الإجماع
حينئذ (خلاف الفاطم) الذي هو التصريح بخلافه خطأ تقدمه عليه قطعا وعدم انعقاد الإجماع
على خلاف النص القاطع (والثاني) أي دفع حكمه بالإجماع يستلزم (بطلان أحدهما) أي
الإجماعين والصح والسنخ لأن الإجماع لا يتقدم على خلاف إجماع آخر فأحد الإجماعين بالضرورة
ولما امتنع بطلان الإجماع القاطع كان الإجماع الآخر وهو ما فرض نسخه غير فاطم وباطل وعلى
الخطأ قال المصنف (وليس) هذا الدليل على منع نسخ الإجماع بكل من هذين (بشئ) مانع من
نسخه بكل منهما (لأن النسخ لا يوجب خطأ الأول ولا) لو كان النسخ وجب خطأ النسخ (المنع)

الوصف ليس به علة عدم
التأثير وعدم العكس وإنما
جمع المصنف بينهما
لتفاوت معناه فقدم
التأثير هو أن ينسخ الحكم
بصدور الوصف الذي
فرض أنه علة وعدم
العكس هو أن يثبت الحكم
في صورة أخرى علة
أخرى غير العلة الأولى
ومما ألهام العكس
والصواب عدم العكس
كما قاله المصنف لأن العكس
هو انتفاء الحكم لا انتفاء
العلة فقال الأول قول
الشافعية في الدليل على
بطلان نسخ الغائب جميع
غير محرم فلا يصح كالغير
في الهواء والجامع بينهما
هو عدم الرؤى بقوله
المعارض عدم الرؤية ليس
مؤثرا في عدم الصح لبقائه
هذا الحكم في هذه الصورة
بغير ما دوزال الوصف
فأولو رأه لا يصح بعبه
لعدم القدرة على تسليمه
ومثال الثاني استدلال
الشافعية على منع تقديم
آثار الصريح بقوله مسألة
الصحيح مسألة لا تقتصر فلا
يجوز تقديم آرائها على
وقتها لاساسا على مسألة
المعرب والجامع بينهما
هو عدم جواز القصر
فيقول الشافعي هذا
الوصف غير منعكس لأن

هذا الحكم وهو منع
 التقديم ثبوت بعدد وال
 هذا الوصف في حوزة
 أخرى غير مجمل النزاع
 كالنظر مثلا فانما تقصر
 مع امتناع تقديم أدلتها
 وهذا المنع لغيره أخرى غير
 عدم القصر بالضرورة
 لأن عدم القصر مع بقية
 المنع وقلة اختلاف في عدم
 التأثير وعدم العكس هل
 لا يمكن أم لا وبني المصنف
 الجليل على أن الحكم
 الجواز بالتحقق هل يجوز
 تعليله بعلمين مستقلين
 فعند من ذهب إلى امتناعه
 يكون قاطعا لأنه إذا عدم
 الوصف المفروض على
 معناه الحكم كما كان من
 غير أن يكون قاطعا
 أخرى يحصل العلم بأن
 ذلك الوصف غير له وعند
 من جوزه لا يكون قاطعا
 لجواز أن يكون بقا الحكم
 لوصف آخر غير ذلك
 الوصف المفروض على
 وأما الثاني وهو عدم
 العكس فبسه على أن الحكم
 الواحد لا يتوقف على يجوز
 تعليله بعلمين أم لا وبناؤه
 ظاهر عما تقدم فإن من
 يجوز ذلك لا يصلح هذا
 قاطعا لجواز ثبوت حكم
 في صورة له وتبوت مثله
 في صورة أخرى له
 أخرى وقد علمت من هذا

الشيخ (مطلقا) وليس كذلك وإذا لم يكن القاطع المتأخر خطأ القاطع المتقدم لم يمتنع الإجماع
 الأول إلى تلهو والنسب المتأخر والواجب القاطع غير متعدي كقوله الكتاب بعينه (بل) إنما
 لا يمتنع الإجماع من شأنه (لأنه لا يتصور أن يمتنع) أي الإجماع مشروطة (بقيد بعينه عليه
 السلام قبل التصور) أي المتأخر (عنه) أي الإجماع (وغيره) أي اختلافه أن الإجماع
 لا يمتنع فيه قطعه (فإذا أجمع على قولين جاز بعده) أي بعد الإجماع على القولين الإجماع
 (على أحدهما) بعينه (فإذا وقع) الإجماع على أحدهما جاز (ارتفع جواز الأخذ بالآخر)
 لتعين الأخذ بالجميع عليهما معين وبطلان الأخذ بمختلفه (فالجواز) لجواز نسخ الإجماع بقوله ارتفع
 جواز الأخذ بالآخر (نسخ) لجواز الأخذ به (وأما الجواز) يقررون (لا) ينسخ جواز الأخذ بكل
 منهما استنادا أو تقليدا (لنسخ) جواز (الإجماع على أحدهما) عينه بخلافه المستقر (لأنه)
 أي جواز الإجماع على أحدهما عينه بخلافه (مختلف) فله كما سبق في الإجماع (ولو لم) جواز
 الإجماع على أحدهما بعد اختلاف المستقر فلا نسخ للإجماع الأول لأن الإجماع الأول كاقال
 (تشرط بعدم قاطع منه) أي إنما يتعدى عن المسئلة احتاجية بشرط أن لا يصير قطعة بالتفاد
 والجماع الثاني فإذا صدق الإجماع الثاني اتفق شرط كون المسئلة الجمادية فاتفق شرط الإجماع
 الأول لا يتعارض بشرطه لا لكونه منسوخا وهذا هو المراد بقوله (والإجماع على أحدهما) عينه بخلافه
 (ماتع) من ذلك (وأما الثاني) أي أن الإجماع لا يمتنع غيره (فلا كونه على منعه) أي على كونه
 لا يمتنع غيره (خلاف الأول) بأن وبعض المستقرة (لأن) كذا الإجماع (عن نص) من كتاب
 أوسنة (فهو) أي النص (الشيخ) يعني لما يجب (ينسخ) قال المصنف وإنما قال هذا لأن هذا
 المستدل به جازع أن الإجماع لا يمتنع بغيره في المسئلة التي قبلها فلا يمتنع كون النص المنسوخ إذا
 اعتبرنا محطاً لنسخ ما يجب بجورنعه (والا) انما يمكن الإجماع عن نص (فالاول) أن المنسوخ
 (إن) كان (قطعا) لم يمتنع (الثاني) الذي هو الإجماع الناسخ (لأنه) أي الإجماع عينه بخلافه (على
 خلاف) النص (القاطع) والإجماع على خلاف القاطع خطأ (والا) فإن كان الأول ناسخا (فالإجماع
 على خلافه) أي الأول (أنت ليراه) أي الأول (ليس دليل) لأن شرط العمل به هو أنه قد اتفق بمعارضة
 قاطعه وهو الإجماع (وإلا حكم) ثبوتيه (ملارفع) لأن الرفع فرع الثبوت (وعليه) أي ويرد
 على هذا (منع خطأ الثاني) أي الثاني (قطعي متأخر عن) نص (قطعي) متقدم كما هو التقدير
 الأول والنسخ لا يوجب خطأ المنسوخ (والا) مع الشيخ مطلقا (وان) كان الأول (عن نفي) كما هو
 التقدير الثاني (ينقضه) الثاني لأن القاطع رفع مادونه (كلا كتابي الكتاب) أي كونه قطعي
 الخلافه منه قطعي الدلالة منه ونفي الخلافه (وإنه) فلقسم منع الأخير (وهو) أن الإجماع أظهر
 أن القطعي ليس دليل (بل ينسخ) الإجماع الثاني القطعي الأول (الطبي) لأنه (أي الثاني) يظهر
 بطلان (أي الأول) الظاهرية في بيان دليل منع نسخ الإجماع (مالعينية) في ذلك وهو أنه
 (لا يمكن) إلا دافع معرقة انتهاء الحكم في علمه تعالى (بل) إنما يصح ذلك بالوحي لا وحي بعد التي صلى الله
 عليه وسلم (قالوا) أي الماتعون (ونسخ) نسخ القرآن بالإجماع (يقول عثمان) لما قاله ابن
 عباس كيف يجب بالأمم بالحوين وقد قال تعالى كان فلان مؤمنا فلامه السدس والاختلاف ليس
 أخوة (عنه) أقوموا (بسلام) قال ابن الملقن رواه الحاكم وقال جميع الاستدلال قد قدمت بلفظ آخر
 في البحث الثالث من مباحث العلم فله سري في إبطال حكم الترتاب بالإجماع وهو الشيخ (وبسقوط)
 سهم المؤامرة) فاقربهم من الزكاة عنة المنصية ورواها فيهم بإجماع الصحابة في زمن أبي بكر رضي الله
 عنه الدال عليه ما روى الطبري عن طريق جابر بن أبي حبه أن عمر رضي الله عنه لما له عينة بن

حسن قال الحق من ربكم ابن داود عليه السلام ومن شافكم كبر يعني اليوم ليس موافقة اليه غير ذلك من غير
 انكار احد من الصحابة في ذلك (قلت الاول) أي كون قول عثمان حجة اقوملة خاصا للقرآن (لتوقف
 على اخذ التالاة) أي فان كان له اخوة فلاسه السدس (عدم حجب ما ليس اخوة قطعاً) لها من
 الثلث الى السدس لانها اذا لم تنفذ عدم حجب ما ليس اخوة بل لم أن يكون معنى قول عثمان حجة اقوملة
 حجة الاجماع بل هو ان يكون حجبهم ليدل على حجبها (و) على (ان الاخوين ليسا
 اخوة قطعاً لانهم لو اجاز ان يقال لهما اخوة لكان معنى قول عثمان حجة اقوملة الفقه تحيل لفظ الاخوة
 للاخوين كتحيزه لثلاثة (لكن الاول) أي انما نادى لآية عدم حجب ما ليس اخوة ثابت (بالمفهوم)
 الخالف (المتخلف) في حجة كونه حجة وهو وان لم يكن له اخوة لا يكون لآله السدس (والثاني)
 أي ان الاخوين ليسا اخوة قطعاً (فرع عن صيغة الجمع لا تطلق على الاشياء) حقيقة (ولا يجازا
 قطعاً) وليس كذلك فان الاطلاق عليه مجاز لا اشكر (ولو سلم) أن عثمان أراد حجة الاجماع
 (وجب تقديره) حدث قطعاً ليكون التسليم والاكاذيب خلاف القطع الذي هو
 المفهوم المقروض فخطبه وهو باطل (وسقوط المؤلف من قبيل انهاء الحكم لانها علمته المفردة)
 الثانية وهي الاعراض لا لاسلام لان الدفع لهم هو والله لا مراراً بفضل الدفع ليعمل الاعراض فاما
 انتهى ترتيب الحكم الذي هو الاعراض على الدفع الذي هو العلة وعن هذا قيل عدم الدفع إلى التولية
 مقدر بل ما كان في ذمة من صلى الله عليه وسلم لا تسخ لان الواجب كان الاعراض وكان الدفع والا وهو في عدم
 الدفع لكن لا يفتي أن هذا لا يستلزم التسليم لان المصلحة الدفع اليهم حكم شرعي كان ثابتاً وقد ارتفع وغاية
 الاحكام حكم شرعي هو عطف الحكم آخره في تسخير الاول زوال علة ذكره المصنف رحمه الله (وليس)
 انهاء الحكم لانها علمته (تسليماً ولو ادعوا) أي العلة قانون الاجماع ينسخه (مثله) أي كون الاجماع
 مبنياً لمع الحكم وانما علمته (تسليماً لقلبي) أي لخلاف في أن الاجماع يكون ناحياً وأحياناً
 لغتني (معنى على الاصطلاح في استقلال دليله) أي السمي في اشتراطه فيه وهو بالجمهور ليعمل
 الاجماع ناحياً فان الاجماع ليس مستقلاً بذاته في اثبات الحكم بل باعتبار أنه لا بد من دليل يستند
 اليه فالاجماع كشف عن ذلك الجليل وان لم ينقل السالفه ومن لم يشترطه فيه جعله ناحياً كما هو ظاهر
 ما عن المخالفين اذ الوجه أن يكون الكل متفقين على أن الاجماع دليل وجود التام أي يعمل به السمي
 بدليله وان لم يعمل به دليله لأن الاجماع نفسه تابع وعارض عيسى بن أبان على ما ذكره المصنف أنه قال
 اذاروى خبران متضادان والناس على أحداهما فالناسم لا تروا انتهى صريحه في هذا كما ترى ثم
 كلام شمس الأئمة السرخسي في حكاية قول المخالفين عن هذا قوله قال وأما السمي بالاجماع فقد
 جوزه بعض مشايخنا بطريق أن الاجماع موجب علم اليقين كالصحيح فيروى أن ثبت السمي والاجماع
 في حكمه جده أقوى من الخبر المشهور وإذا علم يجوز السمي فليقبل المشهور ويجوز ما لا جماع أولى
 وأكثره على أنه لا يجوز ذلك لان الاجماع عارض عن اجتماع الآراء على شيء ولا مجال للرأي في معرفة
 نهاية وقت الحسن والفتح في الشيء عند الله تعالى ثم أروا أن السمي حال سلة الرسول صلى الله عليه وسلم
 لا اتفاقاً على أنه لا تسخ بعده وفي حال حياته ما كان متفقاً بالاجماع دون براهه وكلنا مرجع إلى المقرض
 واذا وجد البين منه فالوجوب العلم قطعاً هو البيان للسويع منه وانما يكون الاجماع حجة على بعده
 ولا تسخ بعده فصرنا أن السمي دليل الاجماع لا يجوز (وصرح فخر الاسلام بنسخته) أي الاجماع
 (أيضاً) وهذا بعيداً أنه مصرح بنسخ الاجماع والسمي (قالوا السمي في ذلك كله) أي في الاجماع
 (بغية) أي بالاجماع منه (بما تروى اذ ثبت حكم الاجماع في عصر يجوز ان يجمع أو لا على خلافه
 في نسخ الاول وكذا في عصرين) على ما فهم من تقييد وتضييق كرهها قرياً (وجه) قول فخر

أن الحكم الواحد ان يبق
 مخصص بعد زوال العلة
 فهو عدم التأثير وان يبق
 فوجه فهو عدم العكس
 ووجه كون الاول واحداً
 بالخصيص ان امتناع بيع
 الطريق هو ما يقتضي بعينه
 بعد الروية كما كان قبلها
 بخلاف منع تقديم الاثان
 فان الباقي منه بعد زوال
 العلة وهو كون الصلاة
 لا تقتصر على ما هو المتع في
 الرابعة والذي كان
 تابعاً لغيره انما هو منع
 غيرها لكونها مشتركة كان في
 التوعية وهو منع تقديم
 الاثان وبتأثير التأييد
 على تعطل الواحد
 بالخصيص بل ينهيه أن
 يكون السردية الحكم
 فاما هو والقافي ذلك
 الصورة بعينها فافهم اذا
 علمت ذلك ففهموا
 في جواز تعطل الحكم
 الواحد بطلان على مذاهب
 أحداهما يجوز قطعاً
 واختاره ابن الحاجب
 والثاني لا يجوز قطعاً
 واختاره الاثان والثالث
 يجوز في المصنف دون
 المستثناة واختاره الامام
 كائن عليه بعد هذه
 المسئلة في الكلام على
 الفرق وتابع المصنف
 هنا ثم ان مقتضى كلام
 المصنف أن الخلاف جار

الاسلام في كشفه (بأنه لا يتمتع ظهوراتهم أصدا الحكم) الاول (بالهله تعالى المهيدين وان لم يكن
 السر أي دخل في معروفة انتهاء مدة الحكم وزمان نسخ مائت الواسي وان انتهى وفاته عليه
 السلام لا يمنع نسخ الواسي بعده) صلى الله عليه وسلم (لكن زمان نسخ ما ثبت بالاجماع لم يتعمه
 أي جمعه صلى الله عليه وسلم (بقا زمان انعقاد) أي الاجماع وحدونه (أما ان يجمع على خلاف
 ما أجمع عليه أهل العصر الاول) اذ تصور ان انعقاد اجماع صليحة ثم تبدل تلك الصليحة فتعقد
 اجماع مانع (فيظهر بالاجماع المتأخراتهم مدة حكم الاجماع السابق الا ان شرطه) أي نسخ
 الاجماع الاجماع (المائدة) بينهما في القوة (فلا ينسخ اجماع الصحابة اجماع) من غيرهم (بعده
 بخلاف ما بعده) أي بعد اجماعهم لا تغل المائدة (قال المنفرد به) (وأنسخ ما بان هذا)
 الترجيح (لا يتأق الا على القول بجواز الاجماع لا عن مقتدوا ليس) هذا القول القول (السيد
 ثم ناقض) فخر الاسلام هذا (قوله في النسخ وأما الاجماع فذكر بعض المتأخرين أنه يجوز النسخ
 والصحيح أن النسخ لا يكون الا في حياته النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بصفة في حياته لانه لا اجماع
 بدون ربه والراجح ان فرضه اذا وجد منه البيان فلو وجب العلم هو البيان للمعصوم عنه ولذا صار
 الاجماع واجب العمل به) بعده (لم ينسخ النسخ مشروطة) بعده (وجوز ان يريد) فخر الاسلام بالصحيح
 المذكور كما هو مسطور في الكشف وغيره أنه (لا ينسخ الكتاب والسنة الاجماع أو مانع الاجماع بالاجماع
 فيجوز) والفرق أن الاجماع لا يتعد بخلاف الكتاب والسنة فلا يتصور ان ينسخهم لموت صدور ان
 يتعد اجماع صليحة ثم تبدل تلك الصليحة فيصير اجماع آخر على خلاف الاجماع الاول (وهو) أي هذا
 المراد اذا كان (لم يرد في المتأخرين لا بقوى اختياره للضعف) وهو ان النسخ يكون بالاجماع (ثم
 هو) أي هذا المراد (منافي بقوله النسخ لا يكون الا في حياته) (فظهر المتأخر) (وما قيل) كما هو
 يحصل بحث في التلويح (ما يزورع الاجماع الثاني عن نص راجع على مقتدا الاجماع الاول ولا يعلم
 تأخره) أي النص الرابع (عنه) أي عن مقتدا الاول (كما لا ينبغي التمسك في النص فيقع الاجماع
 الثاني متأخرا) عن الاول (فيكون ناسخا) الاول (لم يرد على اشتراط تأخر النسخ) عن المسوخ
 (ثم لا يفيد) ووجهه في الاجماع المتأخر بسب كون مقتدا ما قوى (لانه اذا فرض تحقق الاجماع عن
 نص امتنع مخالفه) أي ذلك الاجماع (ولو ظهر نص أرجح منه) أي من نص الاجماع المذكور كورد الصبورة
 ذلك الحكم) المجمع عليه (قطعيا بالاجماع فلا يجوز مخالفته فلا يتصور الاجماع بخلافه) (مستقلة
 اذ ارجح قياس متأخر لا شرعية حكم أصله عن نص على نقض حكمه) أي حكم الأصل (في
 الترفع) فلتأخر بيان وجهه كونهما خروا عن نص متعلق بتأخر بيان لتأخر عنه وعلى نقض متعلق
 بنص أي عن نص على نقض حكم ذلك الأصل في الفرع سابق ذلك النص على حكم أصل ذلك القياس
 مما بحث تقدم عليه القياس اذا عارضه بحال قياس أو لاء كاستدرك فكل النسخ عندنا لا يلزم
 رجحه بل ينسخ المساوي لغير المعارضه اذا تأخر عنه وجواب اذا (وجب نسخه) أي القياس (اليه)
 أي النص السابق (ان يجوز تقديمه) أي القياس (على خبر الواحد بشرطه) أي النسخ (دون غيره)
 أي غير من يجوز تقديمه على خبر الواحد (وكذا) المعارض (المساوي) مثله نص الشارع على عدم
 روية القوة ثم نص بعده على روية القيم وهو أصل قياس روية القوة على القيم فتد انقضى القياس
 المتأخر لا شرعية حكم أصله في القوة روية والنص عدمها فجمع علم تأخر أحد المعارضين وهو
 السخا نكلت مشروطة وذكر المصنف (وما قيل في نفيه) أي النسخ (في) القياسين (التلويح)
 في أصول ابن الحالم لانه (بين القياس) الثاني الملقون (والشرط العمل به) أي بالقياس
 الاول الملقون (وهو) أي شرط عمله (رجحه) أي الاول الملقون بان لا يظهره معارض راجح

في الواحد بالمتخصص
 والواحد بالنسوع وقال
 الأعمى يحمل الخلاف في
 الواحد بالمتخصص وأما
 الواحد بالنسوع فيجوز
 باختلاف وهذا الخلاف
 هو المعبر عنه بأن العكس
 هل هو معتبر في الظل
 أم لا لكن الامام لما حكاه
 هناك كان الظل الشرعية
 لا يشترط فيه العكس قال
 وفي العقيدة خلاف بين
 أصحابنا والعقيدة فما اختار
 مذهب المعتزلة وهو انه
 لا يشترط وقد اختصر
 صاحب التصيل كلامه
 على وجهه وأما صاحب
 الحاصل فإنه نقل عن
 الأشاعر أنهم قالوا في
 في العقليات والشرعيات
 وليس مطابقتا للمحصل
 وإذا جمعت بينهما فانه
 الامام هنا يبين قوله انه
 لا يجوز تعطيل الحكم
 الواحد بهما متين مستبطين
 علمت أن حكمه يجب واز
 العكس في العمل الشرعيات
 انما هو في المصنوعة دون
 المستنبطة فما استدلل
 المصنف على أن الحكم
 الواحد بالمتخصص يجوز
 قطعه بملتين منصوتين
 بالرفسوع فان الامان
 والابلاء عتلتا مستلثان
 في تحريم وطه المرأة وكذلك
 من ارتدوا اليها فله وجب

أوسا وأذبح والمعارض المساوي تبطل ظنيته فكيف بالراح والقياس التلقائي واجب لا يفرضه
 تأمينا فاسطل وجوب العمل بالتلقائي التقدم لا يفرضه فلا يكون القياس تاما (ليس بشئ) بمعنى
 تأخره أي القياس الثاني (والحكم بصفة الحكم السابق) بالقياس الأول (والا) لو يكن متأخرا (قبلا
 نسخ وانما ذلك) أي عدم النسخ (في المعارضة المختصة) بين التباسين وليس الكلام فيها (وأما نسخ)
 أي القياس (قياسا آخر ينسخ حكم أمه) أي الآخر (مع وجود) (علة الرفع) (فحكم) (الثانية في
 في الفرع) أي نسخ حكم الأصل بنسخ مثل على علة متعققة في الفرع في نسخ حكم الفرع أيضا
 بالقياس على الأصل فيحقق قياسا تاما وآخر منسوخ مثله أن تثبت حكمة الرأ في القدرة بقياس على
 البر منصوص العلة ثم ينسخ حكمة الرأ في المرتصا على العلة المشتركة بين المرتزقة قياس عليه وترفع
 حكمة الرأ فيها فيكون نسخا لقياس بالقياس (على ما قبل) وقائمه التفتان في نفسه نظرا عندنا
 أي الاختصاص (الذي لا يغير القياس لعدم حكم كاسم) في المرتصا الثاني في شرط العلة (ولا يملأ النسخ
 ومافرضه القائل) من وجود علة الرفع في الفرع (التي تكون غير مبان توجه انتفاء العلة) التي شرع لها
 الحكم (وهو) أي انتفاء المسئلة (معلوم في كل نسخ فلا يعتبر ذلك) أي انتفاء ما فيها (كان)
 التاميم (معلا دائما) وهو خلاف الإجماع ومن ثم قال الأبهري وأما المثال المذكور في الشرع وهو إذا
 نسخ حكم الأصل في قياس عليه فمختلف فيه على ما يبين من أنه إذا نسخ حكم الأصل هل يبق مضمك
 الفرع أولا وعلى تقدير عدم قيامه فانتفاء الرفع حكم الأصل أو لأن نسخ حكم الأصل نسخ له بأن يقياس
 عمله على عدم حكم الأصل في مختلف (وأما تصور) نسخ القياس بالقياس (عندنا شرعية بدل)
 عن حكم الأصل (فيه) أي في الأصل (بضاد) الحكم (الأول فستزم) شرع ذلك (رفع حكمه)
 الأول وحيد (تقديره بالجمود دفع حكم الأصل بعد الجامع) بين الأصل والفرع (مرفوع حكم
 الفرع بالضرورة لا لأن القياس فيه ما غي هذا عن مسئلته) أي هذه الجزئية التي هي جواز نسخ القياس
 بالقياس (وتعلمه) أي هذا الباب (في) المسئلة (التي تلها) أي عدم المسئلة وذكر الأبهري أن
 مثال نسخ القياس بالقياس انتفاء أن ينص الشارع على خلاف حكم الفرع في محل يكون قياس الفرع
 عليه أقوى (ولا حاجة إلى تشييم القياس القطعي وظني) كما ذكر ابن الحاجب وغيره وهو ظاهر مما
 تقدم (وستعلم) في ذيل الكلام في أن كان القياس (أن لا قطع عن قياس ولو قطع بعينه) أي الحكم
 في الأصل (وجوده في الفرع بل هو شرطية الأصل أو مانعية الفرع) منه (ولو يجوز به) أي
 بالقطعي (عن كونه) أي القياس (بما يفرض غير المسئلة) التي نحن بسندنا (ان عني به) أي
 بأبلي (مفهوم المرافقة والا) انذار بين بذلك (فما فرضنا) من موضوع المسئلة (علم) له وليس به
 وحيد (الاحتجاج إليه) أي الذي ذكره الجليل ونخصمه بذلك (فلا) أي بحجبه والنسخ (تخصيص
 الزمان بأخراج بعضه) أي الزمان من أن يكون الحكم مشروعا فيه (فكتخصيص المراد) أي ظهور
 كآخر بعض ما يتألفه العام من أن يكون مراد الحكم المتعلق بالعام والقياس يجوز أن ينحصر به
 المراد فيجوز أن ينسخ به والمفصّل أن يجوز نسخ القياس قياسا على التخصيص بمجامع حكمونها
 تخصيص كون أحدهما في الأعيان والاخر في الزمان لا يصلح فارقا فلا أثره (الجواب منع الملازمة
 ادلاجبال رأي في الانتهاء) للحكم في علم اتفاقه (كأنتم) في التي قبلها (ولو علم) الحكم (منوطا
 بمصلحة علم ارتفاعها فكسهم المؤلفة) أي غير من قبيل انتفاء الحكم لانها ملحقته كسقوط سهم المؤلفة
 فلو جهز من الزكاة وليس نخصا في (مسئلة) نسخ أحد الأمرين من أقوى منطوق) أي هل ينسخ القصور
 دون المنطوق والعكس (وهو) أي هو (الادلة المتعقبة) ومفهوم المرافقة لنسخهم به أقوال
 أحداهم وعليه اليساوي تأنيلا ونسب إلى الآخر (فإنه المختار لا مدى وأبنا مع جواز) نسخ

على شخص نفسه فإن
 كلامهما على مسئلة في
 اراقنته وإذا ثبت ذلك
 في الواحد لا ينقض ثبت
 في الواحد بالتوسع بل يرق
 الأولى لأن كل من قال
 بالأولى قال بالثاني بخلاف
 العكس كما تقدم وهو من
 محاسن كلام المصنف
 فاعلمه واحتب ما قاله
 الشارحون فيه نعم التبشيل
 بالانسداد فليس ذلك
 أزوجه لا لعدم أصله
 وليس فيه الإلحاح على
 قد رد الوطوء هذا المثال
 لم يذكره الإمام هنا غير أنه
 ذكر في موضع آخر ما وافقه
 ونسخه فيه المصنف وكأني
 فوهم أن الخلاف على الشئ
 يكون محرما ولو مثل
 بالفتاها لا يستقام وأما المنع
 في المسئلة فلم يستدل
 عليه بأن الحكم فيها إنما
 هو مستند إلى ما نزل
 المجتهد به على ما هو على
 هذا التقدير يتبع التعليل
 بطنين لأن ظن نبوت
 الحكم لأجل أحد الوصفين
 يصرف عن ثبوته لأجل
 الوصف الآخر لا لأجل
 مجموع الوصفين وحيد
 فلا يحصل الضرر بمصلحة
 كل منهما ما هو شأن ذلك إذا
 أعطى شأنه في نفسه فغيره
 يحصل أن يكون له إعطاء
 نفسه وان يكون مقسرا

(المنطوق) بدون الصعوى (لا جواز قلبه) أى جتمع نسخ الصعوى بدون المنطوق (لأنه) أى المنطوق
 كتحريم التأنيف (مازوم) لقسماء تحريم الضرب (فلا يفرق) المازوم (من لازمه) أى فلا يوجد تحريم
 التأنيف مع عدم تحريم الضرب لأن وجود المازوم مع عدم اللازم محال (بخلاف نسخ التأنيف فقط) أى
 انتفاء المازوم مع بقاء اللازم وهو تحريم الضرب فإنه لا ينسخ (لأنه) أى نسخ التأنيف لا غير (رفع المازوم)
 ورفع مع بقاء لازمه غير متعنت قال (الميزون) النسخ كل منهما بدون الآخر (مذلولان) متغايران أحدهما
 صريح ولا غير صريح (فما زعم كل دون الآخر) ضرورية (أجيب) يجوز أنه (ما لم يكن أحدهما
 مازوماً لا غير مازوفاً) أى أحدهما مازوماً لا غير مازوفاً (فما زعم كل منهما بدون الآخر) أى غير مازوم
 لا الضرب قال (الماتون) لنسخ كل منهما بدون الآخر (متعنت) نسخ (الصعوى دون الأصل) أى هو
 المنطوق (المعتمد) من لزوم وجود المازوم مع عدم اللازم (وقوله) أى ويتعنت نسخ الأصل دون الصعوى
 (لأنه) أى الصعوى (تابع للأصل) فلا يثبت الصعوى (دون التبذير) أى الأصل لجوب ارتفاعه
 ما ارتفاع تبذيره ولا يمكن تأمله (أجيب بأن التابعية) أى تابعية الصعوى للأصل انتهى (في الدلالة)
 أى دلالة اللفظ على الأصل (ولا ترتفع) الدلالة جازماً (لأن الصعوى تابع للأصل) (الحكم) أى حكم
 الأصل فإن منها نص تحريم الضرب من فمنا نص تحريم التأنيف لأن الضرب إنما كل من مازولان التأنيف
 حرام ولا ينزل لحرمة التأنيف لما كان الضرب حراماً (وهو) أى الحكم الذى هو حرمة التأنيف
 (المرتفع) فالتبذير يرتفع والمرتفع ليس يتبذير (وإعلان تبذيره أن الصعوى) انتهى (بطلان
 الأصل متبادر) إلى الفهم غير دفعهم الفقه (حتى تسمى قسماً لبيان التفصيل) المذكور (حتى
 على اشتراط الأولوية) أى أولى بالمسكوت بالحكم فى الصعوى كما وقول بعضهم (لأن نسخ الأصل)
 يكون (يرفع اعتبار دفعه) أى ما يدل عليه منطوقه من القطار الذى هو عليه الحكم فيه (وجاز بقاء
 ألفهوم) المذكور (بشأن دفعها) أى الصلة التى تنتمى للأصل فى حكم المفهوم ببقاء علته
 (بخلاف القلب) أى نسخ الصعوى دون الأصل فإنه لا يجوز (أذ لا يتصور إهدار الأصل فى الصعوى)
 كالضرب (واعتبار مآذونه) أى ما دون الأصل فى الصعوى وهو التأنيف (فيه) أى فى التحريم حتى يجوز أن
 ينسخ حرمة الضرب ولا ينسخ حرمة التأنيف بل الأمر بالقلب فإن الحكمة الباعنة على تحريم التأنيف
 غاية فى إيجاب التعظيم والمع من الإيضاح حتى ينتج تحريم الشتم والضرب وسائر أنواع الأذى باختلاف
 حكمة تحريم الضرب فالحال يست فى تلك الغاية من التعظيم فلا يلزم من ارتفاع التعظيم الأول ارتفاع
 التعظيم الثانى لأن من لا يجب أن يعظم غاية التعظيم قد يجب أن يعظم تعظيماً واصله أن الرعاية
 والصانعة تحريم التأنيف غير حق فى تحريم الضرب وأخص منها ارتفاعه الأعلى والأخص لا يوجب
 انتفاء الأدنى والأعم (ونحو ذلك ولاهتبه) أى ما يجمع أن القتل أشد من الإعاقة (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)
 القتل أشد (وعين قائلون بأنه لا يلزم من إهدار الأدنى إهدار الأعلى) (وتقديم) فى التفسير
 الأول من الفصل الثانى فى الدلالة (أن الحديث وكثير من الشافعية أن لا يشترط) فى مفهوم الموافقة
 (سوى التباين) أى تباين الحكم المذكور للمسكوت غير دفعهم الفقه سواء (اتخذ كية الفاظ) للحكم
 (فيسمى) أى فى المنطوق والمفهوم بأن تساوى فى مقداره (وأفاوت) (الفاظ) فيها كية بأن
 كل فى المسكوت أشد (فيلزمهم) أى الخفية (التفصيل المذكور فى الأولى والمنع فيما) أى
 للمنطوق والمعهوم (فى المساواة) نسخ ما يجب الكفاية للبعاء أى جاع الصبي المقرب الصائم فى شهر
 رمضان فى أحد السبلين (الاتقى) إيجابها (لا كل) أى لا كله عندائه (وسماه) أى عدم
 التفصيل فى المساواة (على المختار من أن نسخ حكم الأصل لا يبق مع حكم الفرع) كما خلافة
 منسوب إلى الحقيقة (وكونه) أى عدم بقا حكم الفرع (يسمى نسخاً أولاً) نزاع (لفظي أو سهو

فلا يجوز أن يستند إليها لما
 قلناه وهذا دليل منقوض
 بالعمل المنصوصة واختلاف
 القائلون بالمساواة إذا
 اجتمعت لقبيل كل واحدة
 على مستقلة ووجهه أين
 الحجاب وقيل المجموع
 على واحدة وقيل المستقلة
 واحدة لا ينعينها إذا علمت
 جميع ما قبله المصنف
 وهو أن عدم التأثير وعدم
 العكس إنما يقيدان إذا
 متعنا لتعليل الحكم الواحد
 بعلمين وإن الرابع فى
 التعليل بعلمين متعنى فى
 المستقلة دون المنصوصة
 بطل أن الرابع عنده
 إنما يقيدان فى المستقلة
 دون المنصوصة وهو
 خلاف ما فى المحصول فإن
 حاصل ما فيه أنها لا يقيدان
 قال فى الثالث الكسر وهو
 عدم تأثير أحد الجزأين
 ونقض الآخر كقولهم
 صلاة تنفرد صلاة يجب
 فضاؤها فيجب أدائها
 قبل خصوصية الصلاة
 على لأن المالح كذا فى حق
 كونه عبادة وهو منقوض
 بصوم الخاص كقول
 الشافعية الطرق الدالة
 على إبطال الصلاة الكسر
 وهو أن تكون الصلاة
 مركبة من صوم المقترن
 عدم تأثير أحد جزأها
 ثم ينقض الجزأ الآخر

كأنه استدل بالشافعي
على وجوب فعل الصلاة
في حال الخوف بقوله صلاة
الخوف صلاة تصفها
فبعبارة أوها هنا ما عسى
صلاة الأمن فاعلة كونها
صلاة يجب قضاؤها وهو
مر كبمن قيد فيقول
الحنفى خصوصية القيد الأول
وهو كونه صلاة ملغى لأثر
ه لان الحج كلف أي يجب
قضاؤه فيجب أن يؤمع
أه ليس بصلاة تنفي كونها
عبادة يجب قضاؤها وهو
منقوض بعدم الحاض فله
عبادة يجب قضاؤه مع أنه
لا يجب أدائها وهذا الذي
قرره المستحسن كون
وجوب قضاها على
لوجوب أدائها غير مستقيم
فان الطوع يجب قضاؤه
ولا يجب أدائها وقد اختار
الأمدي أن الكسر يصدق
كالاختاره المصنف ولكنه
غيره بالنقض المكسور
ومصر الكسر يظف
الحكم من الحكم
المصونة منقولة عن
الاكثرين أنه لاية - دح
واختاره ومثله بأن يقول
الحنفى في مسألة العاصي
بقرم صافر فترخص
كالعاصي في ستمه وبين
متابعة السفر لترخص
عاف من الشقة يقال
ما ذكرته من الحكم قد

الخالف) اذ لا نسخ حقيقة وانما هو من زوال الحكم لا زوال علته (الناسخ) أي حكم الأصل
(يرفع اعتبار كل علة) أي حكم الأصل (وبها) أي وبطلان الأصل (ثبت حكم الفرع عن تنفي)
بانتهاها والارز بنون الحكم بلا دليل (تقول المبين) لحكم الفرع (الفرع تابع للدلالة للأحكام)
أي لحكم الأصل (ولا يلزمه) أي كونه تابعاً للدلالة الأصل (انتفاؤه) أي حكمه (لانتفاؤه) أي
حكم الأصل (وقولهم) أي المبين أيضاً (هذا) أي الحكم بأن حكم الفرع لا ينفك مع نسخ حكم
الأصل (حكم برفع حكم الفرع فليس له رفع حكم الأصل وهو) أي هذا الحكم فياس (بلا)
جامع) منبهاً موجب الرفع (بعد تعليم) كما هو ظاهر ما تقدم وما نسخ القموى مع الأصل فيصور
انتفاؤه لم يشترض المستحب بل واز كون القموى ناخضاً وقد ادى الامام الرازي والاحمدى الاتفاق
عليه ونقل أبو اسحق الشيرازي وابن السمعاني الخلاف فيه بناء على ان القموى قياس والقياس لا يكون
ناسخاً وقد عرفت عاقبته ولم يشترض أيضاً المفهوم الخالف فهو يجوز نسخه مع الأصل ودونه وأما نسخ
الأصل بدونه فقد ذكر القنبي الهندى ان الظاهر الاحتياط به لا يجوز لانها تابعة قد ترفع فترفعه
ولا يرتفع هو بانقضاءها وقد قبل يجوز وتجبها من حيث دلالة اللفظ عليها مع انه لا من حيث ذاته وهل
يجوز أن نسخ مفهوم الخالف فلهذا لا تضعها عن مقاومة النص وأبو اسحق الشيرازي
الصحيح الجواز لانها في معنى التطوق واقعه سبحانه وتعالى أعلم (مسألة) مذهب الحنفية والخنازية
ومشي عليه ابن المصاحب وغيره (لا يثبت حكم النسخ) في حق الأئمة (بعد تعليمه) أي جبريل
النبي (عليه السلام قبل تعليمه) أي النبي صلى الله عليه وسلم الأئمة وقبل يثبت قال
السبكي واختلف اذا بلغ جبريل والقائه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الأرض ولم يتمكن أحد
من المكلفين من العلم به ورواه صورا أحداهان لا ينزل إلى الأرض ولا يبلغ نفس البشر فكأنه أوحى
الله إلى جبريل ولم ينزل الثانية أن ينزل ولكن لم يلقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في هاتين أنه
لا يتعلق بحكم الثالثة أن يبلغ نفس المكلفين من البشر ولكن في غير ذلك التكليف كالساعات
يرتفع كفر من تخين صلاته لمرأج فبلغه النبي صلى الله عليه وسلم ثم رفعه فهل يكون نسخاً فيه
نظر به على أن لا يثبت حكمه ويحتمل أن يقال ببقائه وعلمه يدل كلام ابن السمعاني اه قلت لانه قال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علمه واعتقد وجوبه برفع النسخ اه الامدعله واعتقاده اه وعلمه
مستحباً أيضاً كما تقدم في مسألة الاتفاق على جواز النسخ بعد التمكن الرابعة أن يبلغ النبي صلى الله
عليه وسلم في الأرض ولا يبلغ الا الله فان عتكدوا من العلم به ثبت في حقهم قطعاً والافهم وعمل الخلاف
واجمهوره لا يثبت لاعتني وجوب الامتناع والاعتني بالتبوت في اللفظ وقال بعضهم ثبت بالاعتني الثاني
كالتام ولتحفظ أحداهان بنبوت بالاعتني الاول اه شاعاً كان المختار ما ذكر المصنف (لايه) أي
نبوته (بوجوب تحريره) أي وجوبه في وقت) واسلو كان ذلك الشيء المنسوخ واجاب قبل نسخه اه
وجوبه ما في على المكلف قبل وصول النسخ اليه (لا يجوز له) المنسوخ قبل عتكد من علمه) بالنسخ
(أثم) بالاجماع (وهو) أي الامم على تقدر وترك (لازم الوجوب) فكان العمل به واجباً
(والقرض انه) أي العمل به (حرم) بالنسخ فكان واجباً ما في حاله واحده فهو محال (ولانه)
لوعله) أي المكلف الثاني (غيره متفق بشرعيه لعدم علمه) بكونه ناسخاً لاول (أثم) بعلمه
بالاتفاق (فثبت حكمه) أي النسخ والامم بالعلم به لانه لا ثم بالعمل بالواجب (وايضاً لو ثبت)
حكمه (قبلاً) أي تلخيص النبي صلى الله عليه وسلم الأئمة (ثبت) حكمه (قبل تبليغ جبريل)
النبي صلى الله عليه وسلم (لاضادهما) أي هذين (في وجود النسخ) في نفس الامر (لوجوب)
حكمه) أي النسخ (مع عدم تمكن المكلف من علمه) أي النسخ (وقد يقال) على الوجوه

ونفذت في الحضرة حتى
أردب الصنائع الشاقة
مع عدم الترخيص واختار
ابن الحاجب في جميع ذلك
ما اختاره الأسدي قال
في الرابع القليبي هو أن
يربط خلاف قول المستدل
على علته المحال بأصل وهو
امتناعي مسلح به صريحا
كقولهم المسح ركن منه
فلا يكتفى فيه أقل ما يطلق
عليه الاسم كلوجه فيقول
فلا يندبر بأربع كلوجه
أو ضمنا كقولهم يسع القالب
عقيد معاوضة فيصح
كأن كاح فيقول فلا يثبت
فيستدل بأربعة ومنه
قلب المساواة كقولهم
المكروه ما لا يكتف فيصح
طسلاقه كالتحريم فيقول
فتسوي بين إقراره وإفهامه
أو اثبات مذهب المعارض
كقولهم الاعتكاف ليس
مخصوص فلا يكون مجرده
قرية كالوقوف بعرفة فيقول
فلا يشترط الصوم فيه
كالوقوف بعرفة قبل
المتفانين لا يجتمعان فلنا
التناقض في الفرع
بعرض الإجماع وتبيينه
الطلب معارضة الأنظمة
المعارضة وأصلها يكون
مخارطة العلة المستدل في القول
الطريق الرابع من الطرق
المبطلات لطلب القلب
وهو أن يربط المعارض
خلاف قول المستدل على
العلة التي استدلت المستدل

الاولين (الاثم) انما هو (لقد صدقنا لقوله) الشرع (مع الاعتقاد) لمضايفة للشرع (فيما لا ينص
القول) في الثاني كما بين ويطرأ زوجته يظن أنها حنيفة فله لا تأثم بالوطء بل بالبراءة عليه (ولا يؤثم) بقره
العمل بالناسخ قبل عكس العلم بالناسخ لعدم لزوم اشتراط حق المكلف قبل التمكن من العلم به بل (انما
يوجب) التمكن من العلم بالناسخ إذا ثبت مقتضى الناسخ (التداول) لقتضاها لقتضاها لم يمكن التداول
في ذلك (كالوطء يعلم بحصول الوقت) المعين للصلاة والصوم مثلا (وخروجه) لا يبعد شر وجهه لما منع من
ذلك غير مسقط لقتضاها بتداول كل منهما بالقضيه ويقال على الوجه الثالث (والترقب) بين ما قبل
تبلغ جبريل التي صلى الله عليه وسلم وبين ما بعد تبليغ جبريل التي صلى الله عليه وسلم إذا لم يبلغ الأمة
(ان ما قبل تبليغ جبريل) التي صلى الله عليه وسلم هي حالة الناسخ (قبل التعلق) أي تعلقه بالمكلفين
(ان شرطه) أي تعلقه بهم أن يبلغ واحدا فصاعدا منهم ولو وجد خلاف ما بعد تبليغ جبريل التي
صلى الله عليه وسلم إذا لم يبلغ الأمة حالة الناسخ بعد تعلق ثبوتها في حقهم على تفصيل في ذلك تقدم
ذكره انما فلا تداوي بينهما على أنه ناعلم الرسول فاستأمر المكلفين تمكن من العلم به لا مكان استحصاله منه
بخلاف ما إذا لم يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فإن الاستحصال من جبريل غير ممكن (فالوا) أي
القائلون بثبوت حكم الناسخ في حق الأمة إذا بلغ النبي ولم يبلغ الأمة حكم الناسخ (حكم يحدد) أي
نظيره تعلقه (فلا يعتبر العلم به) المكلف أي لا يتوقف ثبوتها في حقه على علمه (للاضافه) على عدم
اعتباره أي العلم به (فحين لم يبلغه) من المكلفين (معدا لوجه واحد) منهم في ثبوت ذلك عليه فكذا
هنا يثبت في حقه إذا وصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يبلغه (قلنا) قولكم علم المكلف غير
معتبر مسلم ولكن وراء عدم العلم به أمران أحدهما عدم التمكن من العلم به أيضا وهنا الثاني فتمعه لثلا
يلزم تكليف الفاضل وهو من ليس له صلاحية العلم لأن ليس طالما لا يمكن الكفار مكلفين ومن لم يبلغ
التكليف اليه ولا إلى غيره من الأمم ليس له صلاحية العلم به فكيف يكون غافلا والثاني التمكن من العلم به وهذا
هو الصورة التي تقع عليها كذا كرت لأن (بما لو غه) واحدا حصل التمكن (ولا) أن يحصل العلم بالتكليف
بما لو غ واحد (شرطناه) أي بما لو غ الواحد في ثبوت التعلق في حق الجميع أنفا (بخلاف ما قبل)
وهو ما إذا بلغ النبي لا الأمة (مفترقا) ولكن هذا متعقب بما ذكرنا من أن ما إذا علم الرسول أمكن سائر
المكلفين استحصاله منه كما أشار إليه بقوله (وقد يقال النبي) صلى الله عليه وسلم (ذلك) الواحد
(فيه) أي بما لو غه (يحصل التمكن) لهم من العلم به فلا يلزم منه تكليف الفاعل وأورد أيضا أن أريد
بثبوت الثبوت نفي وجوب الامتناع في علم ولا نزاع فيه وان أريد به نفي الثبوت في الأمة فهو معقد يستمر
لشيء في خدمة من يعلمه ولم يتمكن منه فلا جرم أن قال المصنف (فالوجه) في الاستدلال لنفي ثبوت
حكم الناسخ في حق من لم يبلغه من الأمة وأن بلغ النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر من الأمة (السمع)
وهو ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع وقال رجل يا رسول الله لم أشعر بخلقت قبل
أن أذبح قال أذبح ولا شيء فضاقة إلى أن قال فاستل وبشذعن حتى تقدم ولا أنرا لافال (افعل ولا
خرج) بناء (على) قول (أي حنيفة) بتقديم نك على نسيك شرعا مرتين وأحب بوجوب
الاختلاف إلى الم علم علا عروى يان في شية والطاوى عن ابن عباس من قدم شيئا في حجة أو آخره فليهرق
دماهن ظاهرا الحديث أيضا غاسط الدم لعدم العلم قبل الفعل بوجوب الترتيب كما يجرس بقوله لم أشعر
فصلت كذا أي لم أعلم وجوب ذلك ثم ظهر في بعد الفعل أنه ممنوع من ذلك ولذا أقدم اعتراده على سؤاله والا
لم يسأل ولم يستدر وعندهم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك البهله لان الحال كان في ابتدائه وهو أمرهم
أن يتعلموا منه مناسكهم وأيضا واقعة أهل قباظتهم أنهم لم يغير بنسب القبيلة وهم في الصلاة
فاستأدوا وأولموا الحكم في حقهم قبل ذلك لا أمرهم بالاعتداء وهذا قد ظهر أن الخلاف ليس لفظي كما

قال القاضي في التعريب بـل معنوي بخلاف السبكي أما الظاهر وإن السبكي لم يثبت تحفظة كما قال امام
الحرمين في مختصر التعريب بل في حقيقة الجمع فان كان كثره والله سبحانه أعلم **مسئله** انما اذاع
مشروعه من اوشراطه متأخر) عن المزيدي أنه زمان يصح القول بالسنخ فيه (هو) أي المزيدي
(فعل أو وصف كـ تعقيب التعريب في الحد) وهذا من أمثلة الجزء (والطاهر في الطواف
ووصف الاعيان في الرقة) وهذا من أمثلة الشرط (فعل هو) أي المزيدي (نسخ) لا زدي عليه
أما (فالشخصية والخطابة) وجاعا من العترة كـ ليلاني وأبي هاشم وأكثرا لا شعيرة على
ما ذكره الماوردي (لا) يكون نسخا (وقيل ان رفعت) الزيادة حكما شرعيا كـت نسخا والافلا
وهذا القاضي وأبي الحسن البصري واختصه الامام الرازي واختار ما علم الحرمين ولا مدعى وابن
الحليج (ينسخ على انهما) أي الزيادة (قد) رفع حكما شرعيا (وقد) لا رفعه وقيل التثنية في أن
صاحب التتبع ان هذا كلام خال عن الفصل لان كل أحدي علم ذلك ويعرف به وانما الكلام في أن
أي صورة تقتضي رفع حكما شرعي وأي صورة لا تقتضيه وأدفعه السبكي فقال وأنا أقول لا حاصل لهذا
التفصيل وليس هو الواقع في محل النزاع فلهذا لا يرب في أن ما رفع حكما شرعيا كان نسخا لا حقيقة ولما
هنا في مقام أن النسخ رفع أو بيان وما لا يفسد بنسخه فالحاصل انما يفرق بين ما رفع حكما شرعيا وما لم يرفع
كأنه قال ان كانت الزيادة نسخا فهي نسخ والافلا وهذا كـ تراها وانما حاصل النزاع بينهم في أن الزيادة هل
ترفع حكما شرعيا فيكون نسخا ولا فلو رفع الاتفاق على انها ترفع حكما شرعيا لوقع على انها نسخ وهي
انها لا ترفع لوقع على انها ليست بنسخ فالنزع في الحقيقة في أنها هل هي رفع أو لا ولها أكثر الأعمدة
المستلزمة تعدد الامثلة لغيرها بالنظر وبردها إلى مقارها ونقص على ما لنسخ ان كانت رفعها بعده
ان لم تكن قال ويرى هذا التعريب كلام آخر ناقول قولنا الزيادة هل هي نسخ ليس معاملا لأنها هل
هي نسخ المزيدي عليه نفسه فلا يصح حيث نقول من يقول ان رفعت حكما شرعيا كانت نسخا لا ليس
كلامنا في أنها هل هي نسخ من حيث هو أم لا انما كلامنا في نسخ خاص فهل هي نسخ لا زدي عليه أم لا
والمزيدي عليه حكما شرعي بل انظر قول الزيادة فاعفته فيكون منسوخا أولا هذا حرف المستدل ولكم
نوسم في الكلام فذكر ما اذا رفعت المزيدي عليه وما اذا رفعت غيره انتهى ثم الذي ينحصر في بيان هذا
المذهب ان الزيادة اذا ثبت بما يعلم أن يكون نسخا وكت حكما شرعيا وما أخرجه عن المزيدي تأخر اصرحه
معها الاسم وكان المرفوع حكما شرعيا كـت نسخة وقول من قال بـل شرعي بل هذا البيان والتأكيد
لان ثبوت الحكم الشرعي ورفعه لا يكون الا بـل شرعي (والحقيقة) قالوا (نعم) هي نسخ
(لانها ترفع حكما شرعيا) قال السبكي واختاره بعض أصحابنا وادعى أنه مذهب الشافعي (أما رفع
مفهوم الخالصة كـ المعروفة) زكاة (بعد) قولنا في (الساعة) زكاة (فستة) أي كونه
نسخا (الى الحقيقة) كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب ومضى عليه عضد الدين (غلط الشقونة)
أي مفهوم الخالصة كما تقدم بل يكون اعجاب الزكاة في المعروفة عندهم من باب زيادة عباد مستغلة
على ما في الشرع وهو ليس بنسخ كما ستم وما في التلويح وأنت خبير بأنه لا مؤاخذه في ذلك على
ابن الحاجب لما علم من طائفة في الاختصار بالكون معلوم معلوم فهو في حكم المستثنى تعقب بما اعتد
بعد دلاله ليست على حكم ما يعتد أي خيفة نسخ قبل الاعتد والقررب ان يقال أراد ما هو قال
عنهم الخالصة كان رفعه نسخا فهو حكم بـل على أصل أي حقيقة والى هذا مال الاهري ولا يخفى
أنه بعد أيضا (وان الزام الرفع) لحكم شرعي (عندهم امتنع بغير الواحد على القاطع) على ما نبت (فنعوا
زيادة الطهار والاعيان والتعريب) بغير الواحد في الاول كما تقدم في المسئلة التي يلجأ اليها السنة وفي
الاخير كما تقدم في مسئلة جعل الصحابي حرمية المشتقة الخ وبالقياص على كمارنا القتل في الثاني (على

بها الجأ بالاصل الذي
سقط مقتضاه عليه وعبر في
المحصل بقوله نقص قول
المستدل وهو لا يستقيم
فان الحكم الذي ينتسبه
القبال يشترط أن يكون
مقاراه لاقتضا كـ لسان
فذلك أمه المستنف
بالخلاف والقلب ثلاثة
أقسام الاول أن يكون
لنفي مذهب المستدل
صريحا كقول الحنفية
سمع الراس عسكن من
أركان الوضوء فلا يكتفي فيه
أقل ما ينطبق عليه الاسم
قبالا على الوجه فيقول
الشافعي سمع الراس
ركن من أركان الوضوء فلا
يقدربا ليع قبالة على
الوجه فهذا القلب قد نفي
مذهب المستدل صريحا
ولم يثبت مذهب المعارض
لجوار أن يكون الحق هو
الاستعاب كما قاله مالك الثاني
أن يكون لنفي مذهب
المستدل ضمنا أي بـل على
بطلان لازم من لوازمه
كقول الحنفية بيع القاتب
عقد معاوضة فيصح مع
عدم روية المفقود عليه
قبالا على السكاح فيقول
الشافعي بيع القاتب عقد
معاوضة فلا يثبت فيه
خيار الرتبة كـ نسكاح
وثبوت خيار الرتبة لا دم
لصحة بيع القاتب عدمه

وإذا أتى للأدب أتى للزجر
 (قوله ومنه) أي ومن
 القلب الذي ذكره المقترض
 لنفي مذهب المستدل
 ضد المذهب المساوي وهو أن
 يكون في الأصل حكاية
 أحدهما متضمن للآخر
 بالاتفاق بينهما والآخر
 مختلف فيه فإذا أراد
 المستدل إثبات المختلف
 فيه بالقياس على الأصل
 فيقول المعتبر يجب
 التمسك به بين الحكيم في
 الفرع بالقياس على
 الأصل وإن من وجوب
 التسوية بينهما في الفرع
 استناد مذهب به مثله
 استدلال الخفية على
 وقوع إطلاق المكر بمقولهم
 المكره ماله للسلطان
 مكلف فيقع إطلاقه بالقياس
 على افتقار بقول الساقية
 المكره المكلف بنسبي
 بين إقراره بالسلطان
 وإيقاعه إياه قاسا على
 افتقار ويلزم من هذا أن
 لا يقع إطلاقه لئلا ينافي
 مقتضى المساواة بين إقراره
 وإيقاعه من أن إقراره
 غير معتبر بالاتفاق لأن
 يكون لا يقع أيضا غير
 معتبر الثالث يكون
 لا يثبت مذهب المعتبر
 كاستدلال الخفية على
 اشتراط الصدق في حجة
 الاعتكاف بقوله

ما خلف أي الطواف والركعة في كفارة الطهارة واليمين وسد غير المحسن في الزاوية الناشئة من
 القرآنية إذ رفع الضر في هذه حصة من الزيادة في الجواب بلا طهارة في الطواف (و) بلا إيمان
 في غير الزاوية في كفارة الطهارة واليمين (و) بلا حجة أي كل من الطواف وغير الزاوية فيها (كذلك)
 أي بلا طهارة في الأول بلا إيمان في الثاني (وهو) أي كل من الطواف وبلا طهارة في الثاني (كذلك)
 شرعي وهو مقتضى الحلق في النص الذي هو وليا وقابل لليمين وغيره (وهو) أي كل من
 الحزمة وبلا طهارة في الثاني (كذلك) (بدليل شرعي) قطعي هو النص المذكور في الطواف والنص
 المذكور في الكفارة (وهو) غير صحيح (الذي) كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا ذكر
 أو دأب أو إيمان إلا حديث التبريد ورأى فقهاء عليها وقال ابن الصلاح أسندنا هذا قطعي من وجوه ويجوزها
 بنحو الحديث وبه حسنة وقد قبله جماعة من أهل العلم واحضروا وقال الحاكم جميع الاستناد على شرط
 مسلم في غير الزاوية في الحد والقطعي لا يثبت بالنص وقال القزويني إن أصل الزاوية بالمراد به عليه
 اتصال الحد ورفع التعدد والانفصال كالزائد في المصير كعتاب فيمن نسي أن كان حكمه المكنون في
 الأولين الآخر هو المصنفون الآخر بين وقفا زرع والأقلام والمراد بقوله اتصال أنه إذا كان تكون الزاوية
 بالمراد به حرمان لصايتها وحسن زرع من كون الزاوية شرطا كاشتراط الطهارة في الطواف قال
 لأنه من قبل التخصيص والتقصيص من النص لأن قبل نسخ الآية ثبت بالنص إجراء الطواف بالطهارة
 وبغيرها وأخرج قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة أحد التمسك ونحوه إجماعا بزيادة عشرين
 جلدة على النسيئين في حد الصدق فانه ثبت بغيره لأن النسيئين في حد واحد التمسك ونحوه إجماعا بزيادة عشرين
 ووجبت الزاوية عليه مع قائه وأورد على نفسه اعتراض أن النسيئين كان هذا كمالا ورفع استحقاق
 حكم الكمال بالزيادة على فكانت نسيه أن الزاوية عليه نسخ لجواب الاعتراض على الزاوية عليه وهو
 حكم شرعي وأجاب عن الأول بأننا استحقاق اسم الكمال ليس حكاية عما وعن الثاني بأن وجوب الاقتصاد
 لم يثبت بالنسب بل بالمفهوم والفتاوى بعدم جواز الزاوية على النص بالأحاديث يقول بنسب المفهوم وهو
 وأن قال يجوز أن يزداد على النص بالأحاديث يقول بنسب المفهوم العدد وعلمته على أن الفتاوى
 بنسب عما عرفت أن يكون هذا الزاوية عليه نسيه أنها لو تفتى أنها المفهوم كان مرادا ثم ارتفع بالزيادة
 ولا يثبت المصرفة له بل ورد بها الإسقاط المفهوم متصلا به أو فر يائنه كما قاله القزويني أيضا (وعبد
 الجبار) قال الزاوية (إن عبيد) أي الزاوية عليه نسيه شرعا (حتى لو فعل) المراد به بعد الزاوية
 كان فعل قبلها (وجب استغناء الزاوية رخصة في التبرؤ) كان (غيره) أي المكلف (من) اتصال
 (ثلاث) كانت أو سم أو أطم (بعد) أي بعد قضاء (في نسيه) منها كما عرفت أرمس كتاب نسيه
 عنه أما الأول فظاهر والثاني (لرفع حزمة تركهما) أي النسيئين الأولين مع فعل الثالث بعد أن
 كان تركهما شرعا (مختلفا) بخلاف زيادة التعرّب على الحد وعشرين على النسيئين فانه ثبت نسخا عنه
 لأن وجود الزاوية عليه بدون وجودها ليس كعدمه ولا يبيح استغناء المراد به عليه وإعجاب
 شبهة إلى الزاوية عليه (وغلط فيه) أن في هذا الاختلاف (بعض) أي ابن الساجب حيث جعل وجود الزاوية
 عليه مبهودا كالعدم وأن الزاوية نسخ حال السكوت وما يقال شرط الضرب أن تكون متواليه
 فلا في نسيه منعه عنه عن عشرين لم يكف ضم العشر من الهالكين بخلاف ثمانية صلح في يوم
 فثمان وفي اليوم الذي يليه عشرين وذلك بخلاف قاله أصحابنا لما استختمت مرة لا يحل لهم الإلام
 وفكسل ونحوه كانا شرعي في كل يوم وسطا وأوسطين وضبط اماما أربعين التفرع موقفا لأن كان
 بحيث لا يحل لهم كل دنية آله وقع كسوط أو سوطين في كل يوم يجوز أن يكون أو لا يكون
 وقع فانه يقتضيه من نزول فيه الإلام الأول لأن نزول في كل يوم على الأصح وإن بعدم المحاولة إذا

تكتفى صورته من هذا الصنيع التام بها وليس من شأنه سوى التفتيش والتدقيق وانما هذا الصنيع التام ليس
 لثاني وهو ما لا يقع المزد عليه بل يكون على صفة ولا يكون شخصاً عند الثاني عند الجار والتفتيش له
 لا مصلحته وبزيادة التفتيش مبع على الحد انتهى وفي القواطع وغيرها عن أبي الحسن الكرخي وأبي
 عبد الله المصري أن غير الزيادة حكم المزد عليه في المستقبل كانت نسخاً كزيادة التفتيش بطلانها
 فوجب تغيير الحكم الأول في المستقبل من الكل إلى البعض وإن لم يتصور حكمه في المستقبل بل
 كانت مقارنته كزيادة تستمر من الرتبة بعد وجوب ستر النفس فالتفتيش لا تكون ناقصة وجوب
 ستر كل النفس لأن ستر الكل لا يتصور بدو نسبة البعض بل مقررة (والاصح في زيادة صلاة) على
 النفس لو وقعت (علمه) أي النسخ كما هو قول الجمهور (وقيل نسخ) وعزى إلى بعض
 مشايخنا العراقيين (وجوب المحافظة على الوسطي) بقوله تعالى استقوا على الصلوات والصلوة
 الوسطي والزينة فترجمها عن كونها وسطى (والجواب) أن الزيادة (الانطباق وجوباً) كان مسمى
 الوسطي صادراً عليه وانما بطل كونها وسطى وليس كونها وسطى (حكم شرعي) بل هو أمر حقيقي
 فلا يكون رفعه تصحواً كما قال السبكي أن كانت الوسطي علماً على صلاة صحتها الصبح أو العصر أو
 غيرها وليست فعلي من المتوسط بين الشئين فهو أيضاً ناقصة لزيادة صلاة ارتفاع الأثر
 بالمحافظة على تلك الصلاة الفاضلة لكنه ظل وان كانت الوسطي المتوسط بين الصلوات فلا يظهر
 حيث كان الأمر يختلف بما زاد فلان زيدت واحدة تسمى رفع الوسط بالكلية فيه عباد كروه لأن الوسط
 حينئذ وان كان أمراً احصاءاً إلا أن الشرع ورد عليه وقصر فيكون نسخاً للأمر الشرعي وإن زيدت
 تنقبت ونحوها ما لا يقع الوسط فلا نسخ وانما خرجت القهر مشاعاً أن تكونت وسطى وكونها كانت
 الوسط أمر حقيقي اتفاقاً لا بد السمع عليه والأمر بالمحافظة على الوسط شيء ورائق وهو لم يزل هو
 باق (وأما نقص جزء من المشروع كركعتين من الظهر (أو) نقص شرطاً من شروطه كاستقبال
 القبلة الصلاة (مع اتفاق الحكماء) أعني ذلك الجزء أو الشرط (ثم قيل ونسخ لسانه) الجروية الشرط
 أصنافهم منهم كالصبي الهندي من جعل الخلاف في الشرط كالتألف المذكور لا التفضل كطهارة
 فله ليس نسخاً جامعاً ومفسد من بعيد كلامه أثبت الخلاف في الكل (وعبد الجبار) قال يكون
 ذلك النقص نسخاً للمشروع أيضاً (إن) كان النقص (جزئاً) من المشروع ولا يكون نسخاً للمشروع
 إن كان شرطاً فهو المختار أنه ليس بنسخ للمشروع مطلقاً (لأنه كان) نقص ركعتين من الظهر مثلاً أو
 بعض شرطها الذي هو الطهارة مثلاً (نسخاً لوجوب الركعات بالباقة افتقرت) الركعات الباقية بعد
 النقص في وجوبها (الذي دليل آخره) أن وجوب والتألف باطل للإجماع على أن الباقي لا يفتقر إلى دليل
 فإن بيان الملازمة أن وجوب الشرع الذي كان ثابتاً قبل نقصان الجزء والشرط قد ارتفع بالنقصان
 لأن الفرض أن النقصان نسخ للوجوب فوجوب المشروع بعد النقصان لا يثبت بل آخر (قائل)
 أي القائلون بنقصان الجزء والشرط نسخ للمشروع (رحم) الصلاة (بلا شرطها) الذي هو الطهارة
 مثلاً (واقفاً) أي بدون جرمته الذي هو الركعتان من الظهر مثلاً (وارتفعت حرمته) أي للمشروع
 الذي هو الصلاة مثلاً الذي بهذا النقص قبل ورود النص به (ينقص الشرط) الذي هو الطهارة مثلاً
 أي بورد النص به كايخص الجزء الذي هو الركعتين من الظهر مثلاً فكان نقصان الشرط أو الجزء نسخاً
 (وأند فلما عني) لتخصيص عبد الجبار المذكور لا متواتراً في ارتفاع جرم المشروع ومنه ما بعد أن
 كان تحرم (أجيب بأن وجوب الباقي) بعد النقص (عز وجوبه الأول ولم يتجدد وجوبه بل) أعني
 تجدد (إبطال وجوب ما نقص فظهر أن حكمهم) أي القائلين بأن نقص الجزء والشرط نسخ للمشروع
 (به) أي بنسخ المشروع أعني (رفع حرمته لانتفاء) أي تعلقه (بالباقى على تقدير الانقضاء) على ما سوى

الاحتكاك كانت مخصوص
 فلا يكون جرمه مفسدة
 كالوقوف بعرفة فالتألف
 السرية ياخصام صيانة
 أخرى الشبه هو الأجرام
 فيقول الشافعي لبت
 مخصوص فلا يشترط فيه
 الصور كالوقوف بعرفة
 وقوله قبل المتألفين الخ
 أشاره إلى ما ذكره
 في المحصول وهو أن من
 الناس من أنكر إمكان
 القلب بتخصا عليه بأنه لما
 اشترط فيه اتحاد الأصل
 المقدس عليه مع الاختلاف
 في الحكم لزم منه اجتماع
 الحكمين المتناقضين في
 أصل واحد وهو محال
 وجوابه أن التناقض بين
 الحكمين إنما حصل في
 الفرع فقط لا في مراض
 وجوابه إجماع الخصم على
 أن الثابت فيه أغلوا أحد
 الحكمين فقط وأما
 اجتماعهما في الأصل
 فغير مستحيل لأن ذات
 الحكمين غير متنافسة
 لأنهما في الأصل في المثال
 الأول وهو غسل الوجه
 قد اجتمع فيه الحكمان
 وهما عدم الاكتفاء بما
 ينطق عليه الاسم وعدم
 تقديره بالربح وهذا
 الحكمان يتعين اجتماعهما
 في الفرع وهو مسح الرأس
 لأن الأصلين قلنا اتفاقاً على

ان الثابت فيهمو اجمعها
 وكذلك الاصل في المثال
 الثاني وهو السكاح فان
 الحكمين عتبعان فيه
 بهما حتى يمدون الرؤية
 وعدم ثبوت انبار فيه
 ولكن الساتب في الفروع
 وهو بيع القالب اغاها
 اشداهما كنف الاصل في
 المثال الناشئ هو الفرق
 بصرفه فان الحكمين
 عتبعان فيه وهما ان
 الصوم لا يشترط وانه
 مجرد ادبى ضرب (قوله
 تنبيهه) الخ (المابين
 القلب واسمه شرعى
 الفرق بينهما في المعارضة
 فقال القلب في الحقيقة
 معارضة فان المعارضة
 تسليم دليل التخصيص واقعة
 دليل آخر على خلاف
 مفتضا هو هذا بعينه صادق
 على القلب الآن الفرق
 بينهما ان الله المذكورة
 في المعارضة والاصل
 المذكور فيها يكونان
 متباينين بالعلم والاصل
 الذي رخصه السند
 بخلاف العلم في عتبه
 واصله لجماعة في السند
 واسمه قال الامام على
 للسند الاعتراض وليس
 القلب لاستزاه القدر
 في عتبه سواء واصله بخلاف
 المعارضة فان للسند
 ان يعترض عليها بكل ما

المرزوق الشرط للمؤمن قبل ورود التصان بأحدهما (وعندهما) أي فصلان المرزوق الشرط
(رفع الوجوب) لهما (لا) أن يرفع وجوبهما (الحكم الآن) أي بعد التصان (وفلما) أي
حكمهم نسخ الشرع وواسطة التصان المذكور (كلضاف) إلى ما قبل ورود التصان بأحدهما
ولاشك أن الأول أولى (وقيل) أي وقال التفازاني (الشافعي) إنما هو (في) نسخ العباد (وحي)
أي العجلة (المجموع) من الأجزاء (المجمرة بالقي) منها لارتفاع في شخصها عن ارتفاع جميع
أجزائها والأول ارتفاع الكل بارتفاع الجزء ضروري (ولاشك في ارتفاع وجوب الأربع) بارتفاع
وجوب ركعتين منها (وأبعد تنصير عبد الجبار) بين الجزأين الشرط بل قال التفازاني (لو أن
أياها كان من أفراد القاضى بعد الجبار قال الضيف (ولاشك في مسقط ذلك) أي ارتفاع وجوب
الأربع (يصدق كل من) نسخ وجوب أحدها (أي أحدا جزأها) أي (نسخ (وجوب كل) أحدها
نسخ (منها) الثاني) نسخ وجوب كل جزء منها (مجموع) الأول) أي نسخ وجوب أحدا جزأها (أمر) إذا
في الحقيقة إنما نسخ وجوب (جزء) واحد دون الباقي وإن كان يصدق ذلك (أي ارتفاع وجوب
الأربع (هـ) أي نسخ وجوب جزء منها (فما) أي خلا اعتبار باقيها (ثابت) (في التحقيق اعتبارا)
فكان أولى (وليعظم غناط) والله تعالى أعلم من هو المراد بالعض وهو المراد بالخط فلهذا من
هذا أن المراد تنص ما يوافق صحة الشرع وعدم إشراك فيه أو إخراج عنه ما تنص ما لا يوافق
صحة المشروع عليه كمنه من سننها منتهى الغزالي بألأوقوف على عين الأمام سؤال أس فليس نسخا العبادة
بالاتفاق كآفته قوم قال السبكي وقد يقال إن قلنا أن العبادة مركبة من السنن والرائض كان القول
بأن نقصان السنن نسخ لها كالقول في نقصان الجزأين قلنا خاصة بغير فرض ولا وضع الفقهاء يدل
على أنها مركبة من الفرائض والسنن جميعا حيث ذكرنا في صفة الصلاة سننها وحيث يقولون بآب
فرائض الصلاة سننها انتهى قلت والتحقيق أن العبادة مركبة من الأجزاء الداخلة في القومية لها هي
والسنن وما جرى مجراها من المستحب والأدب انتهى أوصاف خارجية عن حقيقة علمية مما بها
لهما صفة كالخبري وذكر السنن صفة الصلاة وأصنافها إلى الأجل هي أهم مركبة منها من الفرائض
لأن مرادهم المسفة كصفة يقاها في الخارج على الوجه الأكمل لا بين المشتقة من حيث هي
والأصناف تكون بأدنى ملابسة ولاشك في أن نسخ العبادة نسخ سننها بعد ما دس ثم كان الاتفاق على
أن نسخها لا يكون نسخا للعبادة والله سبحانه أعلم (مسألة) يعرف النسخ بنسخه عليه السلام
عليه (وضبط تأخره) أي النسخ (ومنه) أي ضبط تأخره ما قد مناس صحيح علم عنه صلى الله عليه
وسلم (كتنهيتكم) عن زيارة القبور ورووها الحديث (والإجماع على النسخ) أي (ما) تعين النسخ
(بقول الصحابي هذا) فواجب عند الخليفة لا لا (أصح) قالوا (لجواز استهاده) أي أن يكون تعيينه
عن احتياط ولا يجب اتباع الحق فيه (وتقدم) في مسئلة حل الصحابي مرويه المشرك وشقوه
على أحد ما يستحقه (ما يفهمه) أي وجوب قبوله كالمقول الخفية وإن هذا الخبر ومرجوح
فلم أجمع مع ذلك وهذا الخلاف قد تقدم أيضا على تفصيل الكرخي أن عين النسخ ما قال هذا ما
بذلك لا يقبل أن لم يعمل بالعلم فهو قبل لأنه لا تلهو والنسخ فيما أطلق الألفاظ (وفي تقدمه
متواترين) إذ عين الصحابي أحدهما (قال النسخ) أو النسخ (أهم) أي الشاهدي (احتمال الذي)
لقول كونه النسخ (برجوعه) أي قبوله (النسخ المتواتر) أحد (أي قول الصحابي) (أو) نسخ المتواتر (هـ)
أي المتواتر (والأحد) أي أن قول الصحابي دليل كونه ناسخا قاله أبو المواتر إذا لا شاك أن أحدهما
ناصح للآخر ثم غرغ في أن هذا وجه التسويل لأوجه في التسويل لوجه ما أنه كان يقول أحسنه إلى
والقول يستحقه (والقول) ولما أنه كان يقول بعد قوله بالاحاد والقرآن سوجه إلى

نسخ المتواتر به والاحاد عليه وقوله (اذما لا يقبل اشد اقله بقل ما لا كشاهد في الاصحاح)
 جواب عن سؤال مقدور هو انما اذا كان لا يقبل حكم الصحابي بالنسخ فكذلك لا يقبل ما يستلزم حكمه
 به وهو نصه أحد المتواترين فقلت وايضا جواب ان ما لا يقبل أو لا قد يقبل اذا كان لما لا له
 كما يقبل الشاهد ان في الاصحاح وان ترتب عليه الرجم لاقول جملة لا يترتب الا على شهادة أربعة
 بالزنا وشهادة التساق في الولادة وان ترتب عليها السب لا في السب الى غير ذلك لعناء الجور والاعتق
 ان يحصل لمن فيه ان يكون مما لا يقبل اشد ما يقبل نعم (فوجب الوفاء) قال المصنف
 (فان) كل وجوبه (عن الحكم بالنسخ فكما لا) أي كقوله هذا نسخ في غير المتواتر وقد
 عرف ان لا وجوب الوفاء فيه بل هو نسخ عند المصنف غير ما نسخ عند الشافعية (وان) كان
 وجوبه (عن الترجيع) لاحد الاحتمالين (فليس) الترجيع (لازما) لاعتراضين (بل أحد
 الامر من منه) أي الترجيع (ومن الجمع) بينهما اذا أمكن ثم الترجيع هنا النسخ ظاهر مما تقدم
 بطريق أول فان في غير المتواترين قد يلزم النسخ وهو باجتهاد حكم بالنسخ وفي المتواتر ينسخ لازم
 والصحابي عن التامع هذا (والذي) مني عليه اليسوى وغيره وقص عليه القاضي ان لا يفتقر الترجيع
 لوقوع هذا الحديث سابق قبل اذ لا يستلزم للاجتهاد في حال والضابط ان لا يكون ناقصا لمطلب بالاحتياج
 فاما اذا كان ناقصا ليقبل ثم ذهبه الطرق العصفية بحرفة التامع (بغلاف بعدته) أي أحد النصين
 عن الآخر (في المصنف) بناء على ان ذلك بقيد بعدته في التزول عليه (و) بخلاف (آخر اسلامه) أي
 من الصحابي (الرابعة) فتأخر حجة ترويه (عنا ايضا) (و) بخلاف (آخر اسلامه) أي
 الصحابي الراوي بناء على ان ذلك بقيد تأخر مروه ايضا (بجواز قلبي) أي كل من هذه وهو ان يكون
 ما بعده غير في ترتيب المصنف فبقي في التزول فان ترتيب السور والابواب ليس على ترتيب نزولها والاعتبار
 في النسخ تأخر التزول لا التأخر في وضع المصنف وقد روي في بحثنا ان بعض من صحب الصحابي وغيره
 عن ابن مسعود انزل سورة النساء القصص بعد الطولي والاول اجمال اجله ان بعض جلوه لكن
 على هذا ان يقال هذا نادروا قال غالب الحال على الغالب مقدم على الجمل على النادر وروي حديث
 السنن متقدما على كثيره اللهم الا ان تنقطع حجة الاول قبل حجة الثاني فيرجع الى ما علم تقدم تاريخه
 وروي متأخر الاسلام متقدما على قديمه لمواز ان يكون قديم الاسلام معه بعد متأخر الاسلام
 الا ان تنقطع حجة الاول بموت ونحوه (وكذا) ليس من الطرق العصفية تعين التامع ما قبل
 (موافقه) أي أحد النصين (الرابعة الاصلية) تدل على تأخره عن الخالفها (فانما) ترفع
 الخالف أي لانه بقيد قائم جديدة وهي رفع الحكم الخالف للرابعة الاصلية بناء على الاصل مخالفة
 الشرع لها (بخلاف القلب) أي يجعل الحال على مخالفة له لتأخره عن الحال على الموافقة فان
 الحال على الموافقة لا يدل على قائم جديدة لانها حدثت كما لا لاصل والتأسيس خير من التاكيد
 وأورد بان هذا معارض بأنه لو تأخر زمن نسخ حكم الاصل ثم نسخ رافعه لموافق حكم الاصل ولو تقدم
 لم يلزم الانسخ واحد والاصل تقليل النسخ وأوجب بان رفع الحكم الاصل ليس نكضا على ما عرف
 فاستويا ثم عليه ان يقال ان هذا اعتمد على غير ما ائتمل من الحجة بان رفع الاباحة الاصلية نسخ
 كما تقدم ثم اعلم بان هذا ماطر مقامهما تعين التامع (فان حاصله) نسخ احتيادي كقول الصحابي
 هذا نسخ (استنادا) على ان يمكن ان معارض بأنه تأخر الموافق يستلزم تقديره ونقدمه لاستلزام الا
 تغييرا واحدا والاصل قلة التغيير (وما قيل) وقائه التفتراضي (مع ان العلم يكون ماعلا لاصل ثابتا
 عند الشرع حكلي احكامه فائدة جديدة) ولعل سبق قلم اذ اوجه حذفه وانوه (منوقف على
 نسبة الشارع رفعه) أي رفع حكم الاصل (نسخا وهو) أي وكون رفعه يعني نسخا متريا

لعموم ان يعترض به على دليل المستدل من النسخ والمعارضة وله ان قلب قلبه وحديثه فبطل اصل القياس قال في التلمس القول بالموجب وهو تسليم مقتضى قول المستدل مع بقاء الخلفاء مثله في النسخ ان يقول التفاوت في الوسيلة لا يمنع الفصل فيقولون سلم ولكن لا يمنع عن غيره ثم يوينوا ان الموجب قائم ولا يمنع غيره بل يكن ما ذكرنا تمام القليل وفي النسخ قولهم ان دليل سابق عليه فيصير ان كان فيه كالاصل فنقول سلم وذلك التبرئة في اقول الطريق التلمس من مبطلات العلوية القول بالموجب أي القول بموجب دليل المستدل وهو عبارة عن تسليم مقتضى ما حجه المستدل ليس بالحكم مع بقاء الخلفاء بينهما فيه وذلك بان يقبل ان ما ذكره من النص أو القياس يستلزم حكم المستدل المتنازع فيها مع أنه غير مستلزم فلا يقطع النزاع تسليها وهذا الحد ولين قول المصنف انه تسليم ما حله المستدل موجب العلم ما استغفه الخلاف لخروج القول بالموجب الذي يقع في غير

(منتفى بل الثابت) شرطاً (حينئذ دفعه) أي رفع حكم الأصل (ولا يلتزم) راعه (ذلك) أي كونه ناسخاً (كرفع الإباحة الأصلية) فإنه لا يسمى نسخاً وإن كان يتناول طريقه ما تقدم أخاوساً فالنسخ أنتسخ عندنا فحق من الحنفية (وما للشيعة في مثله) أي مثل هذا (في التعارض) بين المهرم والميرج (ترجيح الخلاف حكم) كالمرجع على الميرج (بناؤه) أي باعتبار تناوؤ (أو لا يتكرر النسخ) فانه على أصالة الأباحة معناه (أي) يتكرر (الرفع أو) النسخ (على حقيقته) بل على ما سلف من الطائفة الحنفية القائلة بأن رفع الإباحة الأصلية نسخ في مسألتها أجمع أهل الشرائع على جواز وقوعه (فلا) يجب الوقف غير أنه مرجح لا ماسخ (ولعله) ربما لأن كون المعارض مشتقاً على ما يخالف الأصل مرجح على ما اشتمل على ما يخالف الأصل عند المعارضة لا يسخ فلي مثل ما طالت الحنفية وموافقهم في ترجيح الخلاف حكمنا بخاره من معارضه وإن لم يمتنع القول بنسخه في الآخر كاهو الثاني في كل معارضين رجع اليهما أحدهما كالتقدم في بحث مفهوم المخالفة وفائدة هذا الاستدراك التمسك بمخالفي في قوم كون المخالفة للأصل اذ لم يثبت ثبوت نسخ ما اشتمل عليها أو وافق الأصل أن لا يكون لها أثران لها آثاراً وهو ترجيحها لما اشتمل عليه على ما وافق الأصل لأن المراد من كون مقدم الحنفية مرجح لا ماسخ بخلاف ما نحن فيه اذ قد ظهر أن ما نحن فيه كذلك فلا يكون لتقدم الاستدراك وجه ظاهر هذا وقد عرفنا أن الترجيح قد تعارض وهذا الترجيح يعارضه ما في تقدم الموافق على المخالفين أن التأسيس خبر من التأسيس في التنزيل في أيهما أولى ولذهب ذاهب إلى تقدم ما لم يمتنع تغليل النسخ وإن لم يمتنع كونه ما يسخ على ما يسخ فيه ككرر السمع وإن كان تأييد كان أقرب من القطب إلى القلب واقعه سبحانه أعلم

باب الرابع في الإجماع

(الإجماع العزم والاتفاق خمسة) يقال أجمع فلان على كذا إذا عزم عليه والقوم على كذا إذا اتفقوا عليه فمستورا لإجماع بالمعنى الأول من واحد لا بالمعنى الثاني قبل والثاني بالمعنى الاصطلاحي أنسب انتهى وهو بناء على أن إذا لم يبق من الجملة من الواحد لا يكون قوله بحجة كاهو أحد القائلين به ثم نقول أن يقول المعنى الأصلي له العزم وأما الاتفاق فلا يمتنع اتفاقاً شرورياً لعزم من أكثر من واحد لأن أصلاً متعلقاً بعزم الجماعة بحسب اتفاقهم عليه لأن العزم يرجع إلى الاتفاق لأن من اتفق على شيء فقد عزم عليه كذا كره القائلين أنه ليس بغير رد ولا مشتركاً لفظياً بينهم ما كان كره القائلين أن لا يلحق إليه مع أنه خلاف الأصل (واصطلاحاً اتفاق بمقتضى عصر من أمة ثم عدل إلى إقناعه وسلم على أمر شرعي) اتفاق بمقتضى عصر بقصد اتفاق جمعه أي أشركهم في ذلك الأمر بالجموع عليه فخرج ما تناقض عليه بعضهم كقول الجمهور وإنما لم يمتنع أن يمتنع أن لا يمتنع اتفاقاً في عصره بل يكون قوله إجماعاً عاماً فهذا لا ولا ضرر لأن الأنهر أن قوله ليس إجماعاً كلياً يمتنع بقوله لا يمتنع اتفاقاً في عصره بل يكون قوله إجماعاً عاماً فخرج ما تناقض عليه بعضهم كقول الجمهور على أنه لا يمتنع خلاف المعنى الصحيح ولا واقعة القائلين أو يترك القائلين بعزمهم مطلقاً وآخرون يعتبر في الإجماع العلم وهو ما ليس مقصوداً على العلم وأهل النظر بل يشترط فيه الخاصة والعامة مطابقة الجميع إلى معرفته كالإجماع على أمهات الشرائع من الصلوات والكمالات والموم والمسلمة وعلى وجوب الفضل ونحوه مما لا يشترط في الإجماع اتفاقاً وهو ما يخص بالرأي أو الاستنباط وما يجري مجراه يقتضيه المناقضة من العلماء الذين هم شهداء ما قد كثر من الصدقات وما يجب من الحق في الزورع والخمار وعلى ههنا من الجساص ومثلاً للإجماع لا يمتنع أن يعرف انجاءه وانقضاءه هذا وقد حكى خلاف في المراد باعتبار قول المعاني في الإجماع ذكرنا أي أن المراد في حصة إطلاق أن الأمة أجمعت وأهـ مرجح كلام القائلين وذكرنا مدى أن المراد في انتفاء كونه حجة لا تشك في بعده بل في سقوطه

القبض وكما مراد تعريف تابع في القياس خاصة لأن الكلام في مبدلات العلية والقول بالسوجب قسماً ١ أهداه أن يقع في التني وذلك إذا كان مطلوب المستدل في الحكم واللازم من دليله كون شيء غير موجب لذلك فيتمسكه بوجهه أنه ما أخذ الخصم مثله أن يقول الشافعي في القتل بالثقل الثقول في الوسيلة لا يمتنع وجوب القصاص كالتفاوت في التوسل إليه يعني أن المحدث والقتل وسيلتان إلى القتل والفاوت الذي بينهما لا يمنع وجوبه كالأدعية التفاوت في التوسل إليه وهو التفاوت في المقتولين من الصغرى والكبرى والخاصة والشرف فيقول الحنفى كون التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص سلم ونحن نقول بوجهه ولكن لم لا يمتنع أن يمتنع من وجوه أمر موهود في المثل غير التعاون وأنه لا يمتنع أن يمتنع من المانع المعين بإبطال جميع المواضع فإن الشافعي المستدل لولا يمتنع ذلك أنه يسلم من تسليم ذلك الحكم تسليم محل النزاع

وهو القتل بعد العدوان
فإن في صورة القتل
بالمقتل وأما ما عدا ذلك
الافتراق في الوسيلة بالاصل
أو بغيره من الفرق لكان
منقطعاً أيضاً أي حقيقياً
لا يسمع ذلك منه لأنه ظهر
أن المذكو راو لا يس هو
دليلاً تاماً بل جزئياً
الليليل هكذا قاله الامام
وتبعه المصنف وفيه نظر
ظاهر ولم يتعرض ابن
الحاجب لذلك القسم
الثاني أن دفع في الأثمان
ونقلت إذا كان مطلوب
المستند لبيان الحكم
في الفرع والأدمن دليله
ثبوته في صورة ثامن
الجس كاستدلاله بغيره
على وجوبه بل كافي
الحيل بقوله المليل حيوان
يباني عليه عقب الزكاة
فه قياساً على الأبل
فنقول لهم مقتضى
دليلكم وجوب مطلق
الزكاة حتى تقول بوجه
فأما وجب فيه زكاة
القتل وحمل النزاع انما
هو في زكاة العبي ولا يزم
من انبات المطلق اثبات
جميع أنواعه قال في السادس
الفرق وهو جعل تعيين
الاصل علته والفرع
ماتعاً والاول بوجوب
لغير التعليق بمقتضى
والثاني عندهم جعل
النقص مع المانع فالحاكم

لأن القول بشير دليل باطل والعالم ليس من أهل الاستدلال والتفريق لا يكون من أهل الإجماع فيما
يحتاج إلى النظر للقبول والمنع فلا يمتدحه بجلاله ولا وقته على أن على اعتبار قوله لا يمتدح الإجماع
لعدم إمكان ضبط العلة والاطلاع على آثارها بل على اتساع انتشارهم شرعا وغيره وأما الاستدلال فالتفريق
منه وأما العالم غير المصنف من حصول علمه من مقتضى أو أصول عن الظاهر أن القاضي يستدعي
الإجماع بطريق أولى وأما غيرهم من طرعه عدم اعتباره أيضاً نظراً إلى فقد أهلية الاجتهاد ومنهم من
اعتبره بمحصل القوة النظرية في الأحكام أو في الأصول ولا كشف العالم ومنهم من اعتبره بغيره
لأن الأصول لأن الفقيه عالم بمقتضى الأصول التي بين يديه على الخلاف والواقع ومنهم من عكس لكون
الأصول أقرب إلى المقصود والاجتهاد لعله مدارك الأحكام على اختلاف أقسامها وكيفية استفادتها
والاول هو المشهور وعليه التعريف بوجبه اختصاص الاجماع بالمسلين لأن الاستدلال بشرط في الاجتهاد
وبلغته خروج من تكفر بدعته كالإفراصة وأما العدالة فيستعمل للمصنف وجه الله على وجوب
التعرض لها في التعريف على قول مشتهر لها أهل الاجماع وان دفع بأضافة المجتهدين إلى عصرهم من
طال أو قصر فهم أن لا يفتق الإجماع بالاتفاق أهل الحل والعقد في جميع الامصار اليوم الفاسدة
وتخرج بقوله من أمته محمد صلى الله عليه وسلم إجماع الامم السابقة فاعلم من جهة كاشفة في العلم عن
الاكثرين وهو الاسم كما هو ظاهر مسألتين في السنة خلافاً لاسقرايين في جماعة ائمتنا جمعهم قبل نسخ
مطلبه ولا مدعى موافقة لقاضي في اختياره ولو خرج بالامر الشرعي وهو لا يدرك ولا يختلج
الشرايع سواء كان قولاً أو فعلاً أو تعديلاً أو تصرفاً ولو بالسكرت مالم يس كذلك وهو متشكل بإجماعهم على
أمر بقوى كالفاء تعقيب مقتضى كرا الاستدلال بالاعتراض فيه وما ياتي آخر الباب أنه يخفى بعض
العقبات خلافاً لبعض الخلفاء وان المختار ما أيضاً حجة من أهل الاجتهاد والعدالة في الامور الدينية
ولا يخصص عن هذا الا ان ثم ان يقال لا يشك في التعريف المذكور بالإجماع على كل من هذه الامور
تعلق بها عمل أو اعتقاد صدق التعريف على الإجماع على كل منها لا من حيث الإجماع على أمر شرعي
وان لم يتعلق به عمل ولا اعتقاد فليس الإجماع عليهم الإجماع المتكامل فيه وهو ما كان دليله من أدلة
الشرع موجبا لاعتباره بتعلقه فان الإجماع على كل من هذه يمكن أن يقال انه ليس كذلك ولا شك في
تمام الشئ الاول وأما الشئ الثاني ففي تمامه نظر بل ربما قال ثبوت حجة الإجماع في الامر الشرعي
بغيره ثم هي الامر القوي والعرفي بطريق أولى وأما حجة ما أعلم هذا وقال السبكي وينبغي أن يزداد
في غير من النسخ إلى الله عليه وسلم لأن الإجماع لا ينعقد في زمانه كذا كرا لا كرون منهم القاضي والامام
الرازي وابن الحاجب لأن قولهم بوجه لا يصح وان كان معهم فاطفة في قوله لو أراد أحد ذكر هذا القيد ولا
يدعنه قلت وفيه نظر فإن في جواز اعتقاد الإجماع في زمانه صلى الله عليه وسلم خلافاً لوجه الله لا ينعقد كما
سأذكر من المزان في ذيل مسئلة الإجماع الاعن مستند وحسنه فلو لم يسمع هذا القيد لانه لا بدعته
وأما حجة ما أعلم (وعلى من شرط طبعه) أي الإجماع (والتعريف له افتراض عصرهم) أي أي حال
أن التعريف لم يشترط افتراض عصرهم أو لئلا المجتهدين في جميع اجمعهم أي الوقت الذي حدث فيه
المسئلة وتظهر الكلام فيها من مجتهديه (زيادتي افتراضهم) بعد امر شرعي سواء كانت فائقة
الاشتراط جواز الرجوع لاندول من يحدث في اجمعهم كما هو قول أحد من تابعه أو ادخال من
أدرك عصرهم من المجتهدين بوجه كما هو قول أبي الشترطين لمرح إفتاؤهم اذ اجمع بعضهم بعضه فليس
بالاجماع المقصود وهو ما يكون حجة شرعاً لان التعريف بالامر في الافة الشرعية وهو المقرب من الشرائط
ثم هذا الزيادة على قول هؤلاء الزم والوجه ظاهر (د) على (من شرط) طبعه الإجماع (عدم)
سبق خلاف مستقر وكان يرى جواز حصول الإجماع بعد الخلاف المستقر وكان التعريف له

أقول الطريق الثالث

وهو آخر الطرق البطلات
العلية الفرق وهو ضربان
الاول أن يجعل المعارض
تعين أصل القياس أي
الخصوصية التي فيه علة
لحكمه كقول المنصفي
الخارج من غير المسلمين
ناقض للوجود ما قياس
على ما خرج منهما والجامع
هو خروج النطقة فيقول
المعارض الفرق بينهما أن
الخصوصية التي في الأصل
وهي خروج الخاص من
المسلمين هي العلة في
انقضاء الرضا لا ملحق
شروطها الثاني أن يجعل
تعيين الفرع أي خصوصية
ما تلحق بنبوت حكم
الأصل فيه كقول
الحنفية يجب القصاص
على المسلم يقتل الفري
قياسا على غير المسلم
والجامع هو القتل المبد
العدوان فيقول المعارض
الفرق بينهما ما أن تعين
الفرع وهو كونه مسلما
ماتع من وجوب القصاص
عليه لشرفه وقوة الأول
يعني أن الفرق بالطريق
الاول وهو جعل تعيين
الأصل علة لا يؤثر أي
يقدر عرض المعارض
ويقدح في العلية أم لأنه
خلاف ينشئ على جواز
تعطيل الحكم الواحد
بعدة من مستقلين فان

(بأنه غير مسبوق به) أي بخلاف مستقر بعشرى من كان من لا يشترط انقراض العصر وبعدداني
انقراضهم ان كان من يشترطه ليجز عن التعريف ما كان بعد خلاف مستقر بخلاف حالو كان
صاحب التعريف يعدم جواز حصول الاجماع بعد خلاف المستقر فانه لا يحتاج الى هذه الزيادة
لانه لا يدخل في الجنس فلا يحتاج الى الاخراج أو كان يرى جواز حصوله بعد ذلك و بعد قضاة لا يحتاج
اليها ايضا لان من أفراد المعارض فلا وجه لاجراجه ثم بين هذا كله على ان الشروط المذكورة شروط
لما به الاجماع الشرعي كما ذكرنا آنفا (واذن) أي واذا كان تعريفه يختلف بحسب اختلاف
ما توقف بحته عليه (فن شرط العدالة في الجمعين (وعدد التواتر) فهم هيته كما الاول
الحنفية وموافقتهم والثاني بعض الاصوليين منهم امام الحرمين (مثله) أي زيادة ذلك في التعريف
فيزداد اذا كان التعريف الاولين عدول بعض مجتهدي عصر ولا خرين لا ضرورة ولا ضرورة على
الكذب بعد عدول ان كانوا يرون هذا الشرط والاقيد مجتهدي عصر ويستحسن هذا الجمل في
مسائل الباب وعلى هذا النوال يعمل هذا التعريف غير ما تقدمت عليه من مذهب مذهب
فلتأمل (وقول القراني) في تعريفه (اتفاق أمة يجعل على أمر ديني معترض بالزوم عدم قصوره)
أي وجوده لان أئمة كل المسلمين من بعده الى يوم القيامة فقبل النياحة لا اجماع بعده لا جهة
(وفساد طريقه) لو اراد به تنقلا اتفاقهم في عصرهما (ان لم يكن فيهم مجتهد) فانه لا يكون اجماعا
مع صدق التعريف عليه (واجب بسبق ارادة المجتهدين في عصر للشرعة) من اتفاق أمة محمد
صلى الله عليه وسلم (كالمسوق) هذا المراد (من) شيوخه ما في القليل ولم لا يجمع أمي على
ضلالة) وستف على تحريمه من طرق ثم كما يتخذ هذا القليل ليرافق الحديث فبالا على
هبة الاجماع وقوة تعالى وكذلك جعلناكم أمم واحدة وماذا لا يكون الا بين الموجودين
في عصر (و) بشاد (عكس ما تفرقوا على عيسى وأعراف) لو جرد المعارض مع عدم التعريف
(أجيب) بأن الاتفاق على كل منهما (لا يضر) بالتعريف (اذا كان) كل منهما (دينيا)
لنوع عدم التعريف حيث (وغيره) أي الديني (خروج) بالدين فلا يضر عدم صدق التعريف
عليه لانه لا جهة في الاجماع فيه وبطريقه ما تقدم آنفا (وادعى الظاهر بعض الشيعة استحالته)
أي الاجماع (خاتمة) كذا ذكره ابن الحبيب وغيره كذا لم يكن ان هذا قول بعض اصحاب النظام وأما
رأي الظاهر نفسه في بعض اصحابه فهو ما به تصور ولكن لا جهة فيه كذا اتفقنا في السابق
الشراري وان السعدي وهي طريقة الامام الرازي واتساعه في النسل عنه وأما حاله من أحاطه (لان
انتقارهم) أي المجتهدين في مشارق الارض وغاربها وقفار القبايا وسباسبها (مع من يقتل الحكم
اليوم) عامة (ولان الاتفاق) على الحكم الشرعي (ان) كان (عن) دليل (فدلى) حالات العادة
عدمه الاطلاع عليه) لتوفر الدواعي على نقله وشدة تفهمه عن موضع شدة اطلاع عليه (فتبين)
القطعي (عنه) أي عن الاجماع ولكنه لم يقل لم يطلع علم فليس الاجماع حينئذ قطعي (أو) كان
(عن ظني) حالات العادة (الاتفاق) عنه لا اختلاف القرائن أي الفري المفكر (والا تدار) ومواد
الاستنباط عندهم وأحاطها الهدا (كأحاطها اتفاقهم على استنباطهم) قالوا (ولو تصور) نبوة
في نفسه (استحال نبوته عنهم) أي الجمع (تضامها) أي العادة (بعدم معرفة أهل المشرق
والغرب) بأعيانهم (فضلا عن أقوالهم مع حفا بهم لثوبه) أي لكونه غير معروف لاجتماعه
مجتهد (وقوله أسره) في دار الحرب في مطبوعة أوعرته وانقطاعه عن الناس بحيث شئ أثره (ونحو
رجوعه) عن ذلك (قبل تفرقه) أي الاجماع عليه بأن رجوع قبل قول الآخر فلا يجمعون على
قول في عصر لا يمكن السماع منهم في آن واحد بل انما يكون في زمان متطاو له ومثله تفرق الاجتهاد

جوازته لم يفتح هذا الفرق
لان الحكم في الاصل اذا
علل بالمعنى المشترك بينه
وبين الفرع ثم علل بعد
ذلك بتعيينه فيكون التعليل
الشافعي هنا من اجل التعليل
الاول اذ لا يلزم منه الا
التعليل بعقل والفرع
جواز وان منعنا قدح
هذا الفرق لان تعين الاصل
غير موجود في التفسير
والحكم مضاف اليه اعني
الى التعيين فلا يكون ايضا
مضافا الى المشترك والا
لزم التعليل بعقلين واما
الثاني وهو الفرق بتعيين
الفرع فانه يؤثر عند من
جعل النقص مع المانع
فادعاه في كون الوصف
عليه لان الوصف الذي
يجعله المستدل علته اذا
وحذف الفرع ولم يتقرب
الحكم على وجوده لما في
وهو تعيين الفرع فقد
تحقق النقص مع المانع
والنقص مع المانع خارج
واما من لا يجعله فادعاه
بقول ان الفرق بتعيين
الفرع لا يؤثر لان تحذف
الحكم عنه اتفقوا لما في
هذا حاصل كلام المصنف
وقد استدلنا به ان الفرق
بتعين الاصل انما يؤثر عند من
المتنطد دون المتوسطة لانه
اختار التعميل كالتقدم
وان العرو بتعين الفرع لا يؤثر
مطلقا لانه اختار ان النقص
مع المانع غير قدح وواعلم
ان معناه تأنيه الفرق

قالوا (ولو امكن) ثبوتهم (استعمال العقل في من يفتح موهوم) أي المحضون به (من بعدهم) قلت
(يعني) أي لقصاها العادة بما لا خلاف كما يستعمل في طرق قد لها ما التواتر أو لا (و) استعمال (لزم)
التواتر بالمعنى عادة لا تعذر أن يشاهد أهل التواتر جميع المتقدمين ثم عاودوا بها وينصوا منهم
و ينقلوا عنهم أي أهل التواتر هكذا طبقه بعدد طاعة في أن تصل بنا وما لا خلاف لا يصلح هنا (الافيد)
الاحاد) الطر وقوعه وكان الأولى حذف (والعادة تحجب) أي لزوم التواتر في المعنيين كما يتناوذك
عاد في بعد المعنيين كما ذكرنا (والجواب مع الكل) أي القول بعدم ثبوت في قسمه بعدم ثبوت من
المجموع على تقدير ثبوت عن نفسه وباحالة العلة تنقله الى من يفتح بعدهم (مع ظهور الفرقين
الفتوى بجمود) بين (اشتهاء طعام) واحدا وكله لكل فلهذا الاجماع لهم عليه لاختلافهم
في الدواعي الطبيعية من ايا وغيرهما بخلاف الحكم الشرعي فله تابع دليل فلا يتبع اجتماعهم عليه
لوجود دليل ظاهري (وما يصد) أي وما بعده هذه الشبهة من الشبهتين الاخرين (تشكيك
مع الضرورة) لا تقطع باجماع كل عصر) من الصحابة وطلجوا (على تقديم) الدليل (القاطع
على المتنون) وهذا لا يتصور عنهم وثقله السانوالا عبرة بالتشكيك في الضروريات (ويحصل
قول احد من اقدم) أي الاجماع (كتب على استبعادنا عن اطلاعنا) عليه الاول يمكن كتابا
لنقله غيره أيضا كما يشهد به لفظه في رواية ابنه سبحانه وهو من ادعى الاجماع فقد كذب لعل الناس قد
اختلفوا ولكن نقول لانهم الناس اختلفوا اذ ايليشه لانكار لفتق الاجماع في نفس الامر اذ هو
اجل أن يصح حمله قلت يؤيده ما خرج البني عنه قال جمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة
يعني اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فهذا نقل للاجماع ولا جرم أن قال أصحابنا قال هذا
على جهة الورع لغير أن يكون هناك خلاف ليليشه وقال هذا في حق من ليس بمعرفة في خلاف
السلف لان احاد اطلق القول بوجه الاجماع في مواضع كثيرة منها في تفسير قوله الامة على ان
أراد غير اجماع الصحابة اما اجماع الصحابة فيكون ضروري لكون الجميع في حق في قوله وان في كثرة
واقتدار قال الامصهاني والنسفي يعلم أنه لا خفاء من الاجماع الاما لم يكتسبوا في الكتب والبين
أنه لا يحصل الاطلاع عليه الا بالسمع منهم أو ينقل أهل التواتر بالنسب والاسيل الى ذلك الا في عصر
الصحابة واما بعدهم فلا وقال ابن رجب انما قاله انكارا على فقهاء المعتزلة الذين يدعون باجماع الناس
على ما يقولونه وقلنا من أقبل الناس معرفة ما أقوال الصحابة والتابعين وأحد لا يكذبوا حتى كلامه
احصا باجماع بعدهم التابعين أو بعدهم القرون الثلاثة انتهى هذا وقال أبو إسحق الاسفراييني
نحن نعلم أن مسائل الاجماع أكثر من عشرين أنتم تستلونها هذا رد قول المصنف ان هذا الحق كثير
الاختلاف ولو كان حقا لما اختلفوا فقولوا خطأ بل مسائل الاجماع أكثر من عشرين أنتم تستلونها
ثم لها من الفرق والحق يقع الاتفاق منها على ما هو صادر عن مسائل الاجماع التي هي أصول أكثر من
مائة ألف مستقلة يبقى قدر ألف مستقلة من مسائل الاجتهاد واختلف في بعضها يحكم بخطا الخالف
على القطع من نفسه وفي بعض ينقض حكمه وفي بعضها يتسامح فلا يبلغ ما في من المسائل التي تبقى
على الشبهة الى ما تبقى مستقلة (وهو) أي الاجماع (حقة قطعية) عند الامة (الا) عند (من) لم
يعتد به من بعض الخوارج والشعة لانهم) أي الخوارج والشعة (مع فقههم) انما وجدوا
(بعد الاجماع من عدد التواتر من الصحابة والتابعين على جميعه) أي الاجماع (وتدعوى على القاطع)
وهذا ما نورد الشك فيه كالشك في الضروريات (وقطع مثلهم) أي الصحابة والتابعين عنه (عادة
لا يكون الا مع ما في ذلك) الحكم الجمع عليه لان تركهم القاطع لثبوتيه بعيدا (فيثبت)
الاجماع على ان الاجماع حقة قطعية (به) أي بالسمي القاطع الفتوى له وهو المطلوب فان قيل

الاول على التمثل بعين
صحيح وأما الثاني فلا يدل
يؤثر مطلقا في دفع كلام
المستدل وبما أن الشاهد
في هذا المشرق بتحسين
الفرع وهو كونه مسلما
فان قلنا ان القبض مع
المانع خارج في العلية
فقد دلت دليل المستدل
لفساد علة وهي القتل
العدل والعدوان فلهما
وجدت في حق المسلم مع
تختلف الحكم عنها بحيث
فيحصل مقصورا لتأني
المستدس وان قلنا انه
غير خارج فكذلك الاله
بما لا يمكن فلهذا في فرع
وهو المسلم مانع يمنع من
تربط بعضها عليها لان
الفرض ان ذلك من باب
التلف للمانع ويستعمل
ويستدل الثاني مع مقارنة
المانع منه وحيث فيحصل
لشأنه ايضا مقصوده
وهو عدم إيجاب الفعاص
فتبين ان شاء عليه فلهذا
ولذلك لم يتعرض الامام
وأبناءه ولا ابن الحبيب
لهذا السبب أصلا نعم
أطلق الامام أن يقول
الفرق بين عبي على تعليل
الحكم الواحد بعين وانا
جلنا كلامه على الفرق
بين الأصل لا يرد عليه
شي قال في الطرف الثالث
(١) قوة المقرى كذا في
نسخته وفي آخر المقرى
ظهير ما انتهى محله

هذا دورا للاستدلال على عينية الاجماع بالاجماع قلنا متوعد انما استدلال على كونه حجة قطعية
يسمى ظاهرا يقتضى ذلك (وذلك الاتفاق بلا اعتبار حقيقته) أى الاتفاق نفسه (بلينه) أى
السمى الظاهر بمعنى الاستدلال على عينية الاجماع وقبح بالاجماع بلا اعتبار حقيقته بل بمجرد ورائت
الميلوا ذلك وندل على أنه كان من جملة قاطع فالتبعية لاجماع حجة قاطعة تدل على قاطع
عرف وجود ذلك الاتفاق الكائن من العبادات والتابعين بالاعتقاد التواتر على عينية الاجماع وتقدمه
على القاطع فالتوقف في الحقيقة من المتوقف عليه (فلا دور) وهذا الاجماع المستدل به (بخلاف)
اجماع المفسرة على قدم العالم (ان من) نظر (عقل) وحسبه الوهم) فان تعارض الشبه وانما له
الصحيح بالفساد نفسه كسرو لا كذلك الاجماع في الشرعيات فان الفرق فيها بين القاطع والظني بين
لا يشبهه على أهل المعرفة والتمييز فضلا عن المحققين المجتهدين (على أن التواريخ نلت على من
يقول بحدوثه) أى العالم (منهم) أى الفلاسفة فلا يجمع لهم على ذلك ولا يحمل على ذلك ما حكاه
لنا الصنف رحمه الله عند ذكره هذا الحل عليه من كذا وجدته يصح في أساس الحائط الجوراني
من جامع دمشق بحسب كراه الامام القفطي في كتابه انباء الرواة على أبناء الصفاء والابان بسوق قد كر
المشار اليه في ترجمة أبي العلام المقرى (١) عن ذكره ترى بحضرته ومات الوليد لم يقدم بصارة
دمشق أمر التوليد لم يره أن لا يضعوه انما الا على جبه فاستلوا وقصر عليهم وجوده على الحائط
به جبرونه وأطلقوا الحفر امتثال لرسمه فوجدوا رأسه مكن العمل كثير الاجترار يدخل في
علمهم فأعلموا الوليد أمره وقالوا لنجعل رأسه ماقبل البئر كوكوا وشروا فانداسه لتنتروا أسه وضع على
جبرام لا تفعلوا ذلك فوجدوا في الحائط بابا عليه حجر مكتوب يقول هول فانا نواغعه التراب انفسل
وزلوا في حفر ولما من الاصابع فميزت حرقه وطلبوا من بئر حوافر بحدوثه وطلب الوليد الترحين
من الا فحسبى حشرتهم وجل يعرف قلم اليونانية الاولى حرق الكنائس ما لو جوده فكانت باسم الموجد
الاول استعين لمان كن العالم بعد الاتصال امارات المدون بسبب أن يكونه شعث لا كونه
كأهل ذوالسيف وذوالعينه أشياء مما حثت أمر بصارة هذا الهيكل من حلب ماله حجب الخيرة على
مضى ثلاثة آلاف وسبعمائة عام لاهل الاسطون فان رأى داخل البذر كانه عند نداءه بغير فعل
والسلام ما طرأ أو الملاء شديدا مع ذلك وأخذوا بالجماعة في التجهيز من أمر هذا الهيكل وأمر
الاسطون المؤرخ به في أي زمان فان علمنا ان عوام ذلك رفع أبو الملاء به وأنشد في صورة منجيب
سبيل قوم ما ظن به . كآل قوم ما يدس وما لم
وأمر بتطهير الحديقة على ظهر خرمن استغفر واستغفر في خط ابن أبي هشام كانه وأكثرت تقبل
الكلمين نقل الحكاية على مثل الحجة الذي هي مسطورة عليه انتهى قلت وقد ذكرها حصره ما قوت
المجوى في فهم البلدان لكن مع زيادة بين دو العينين وبين حشيشه هو حيث عداة حالي الخوفاة
وهي زائدة مسطورة على معنى ثلاثة آلاف وسبعمائة عام على معنى حجة آلاف وسبعمائة عام
وأفاد من أهل الاسطون قوم من الحكاة الاول كآلوا بعلبك حك ذلك أحمد بن الطيب السرخسي
الفسوف وانه تعالى ألم (واجماع اليهود على بني نعيم شرعهم من موسى عليه السلام) اجماع
(التادري على صلب عيسى عليه السلام) انما هو (لاتباع الآحاد الاصل) لاتباع قوم في هذين
الاقوامين لا ندوا وانهم الذين هم أهل النبعة الاولى هما (لعدم تحقيقهم) انكوا تحقيق
لديه واعلم انهم ما مودعوا (بخلاف من ذكرنا من الصحابة والتابعين فانهم محققون غير متبعين
لاحد في ذلك) لانهم الاصل (والحاصل أنه لا رد كل من هذه الاجماع لتفاضي أن الماداة حاة
بأن مثل الاتفاق لا يكون الا على قاطع لا شبهة الشرعية في الاول والتقصير في الاخيرين فهذا دليل

في أقسام الله على الحكم
 امحطاً وجرراً وأما
 عنه على حقيق أو اضاف
 أولي أو شري أو لوى
 متحدة أو فاصدة وعن
 التقديرات اما بسيطة أو
 مركبة في أول هذا الطرف
 مع قول بلسان أقسام الله
 وبيان ما يصح به التعليل
 منها وما لا يصح فنقول كل
 حكم نبت في محل فعدة
 ذلك الحكم على ثلاثة أقسام
 وهي اما ذلك المحل كتعليل
 حرمه الربا في القدين
 بكونهما جوهري الاثمان
 واما جزم ذلك المحل
 كتعليل خباز رزقي
 بيع القصاب بكونه عقد
 معاوضة واما خارج عنه
 والخارج على ثلاثة أقسام
 على وشري ولقوى فزاد
 في الحصول على حكمه
 الثلاثة العرفي فاما الامر
 العقلي فثلاثة أقسام حقيقي
 كتعليل حرمه الخمر بالاسكار
 واضافي كتعليل ولاية
 الاجبار بالآلة وسلب
 كتعليل عدم وقوع طلاق
 للكره بعدم رضا والمراد
 بالحقوقي ما يمكن تصقه
 باعتبار نفسه والاضافي
 ما يشغل باعتبار غيره واما
 الامر الشرعي فتكثيل
 جواز دين المشاع بجوار
 بيعه واما الامر العقوي
 فتكثولنا في التيسر انه
 يسمى خرافيرم كالتصير
 من الغيب والتعليل بهذا

عقل على أن الإجماع حقيقة فاصدة (ومن) الأدلة (الصحيحة) (أما) (وترمها) (بغيره) (مستند)
 لا يتجمع أسبق على الخطأ ونحوه (كثير) بأضافة مشترك إلى ما بعده وبشرطه بالعطف على لا يتجمع
 وكثير على أنه صفة أي العدم المشترك بين هذا الحديث وغيره وصحة الاستدلال على الخطأ خارج
 التبريد في الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله لا يجمع أمي أو قال أمي محمد على ضلالة
 ويد الله مع الجماعة ومن شذذ في النار وقال غريبن هذا الوجه أو نصيب في الحلية
 والالفاظ في السنة بلفظ أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أي ما وانما شاع الجماعة فاعتصموا
 السوداء اعظم فان من شذذ في النار قال شيخنا الحافظ ورجل رجال الصحيح إلا أنهم عاينوا ثمين
 عليه وابن ماجه بلفظ أن أسبق لا يتجمع على ضلالة فانما يتم الاختلاف فيكم بالسواد اعظم
 وانما كلفنا لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة وبالله التمسع الجماعة ورجل رجال الصحيح إلا
 إبراهيم بن ميمون فانما لا يجر جاله ولفظ أن الله لا يجمع جماعة محمد على ضلالة ثم قال صحيح
 على شرط مسلم وأحمد والطبراني عن أبي حاتم التلوياني عن أخيه عن أبي بصير الطخاري قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سألتني أربعا فأعطاني ثلاثا ومنعني واحدة فقال أنت ترى أن
 لا يتجمع أسبق على ضلالة فأعطيتها الحديث قال شيخنا الحافظ ورجل رجال الصحيح إلا أن تأتي
 المهم ولهذا من رسول جاله رجال الصحيح أيضا أخرجه الطبري في تفسير سورة الأنعام إلى غير
 ذلك وهذا ما روى الفراء في ما صنفه ابن الخليل (ومنها) قوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد
 ما تبين له الهدى ويتبع غير ميل المؤمنين) وفي ما روى ونصحه جهنم وساعتها صيرا (وهو) أي
 غير ميل المؤمنين (أهمهم الكفر جمع فيه) أي من أتباع غير ميلهم (وبين المشاققة)
 لرسول صلى الله عليه وسلم (في الوعيد) التشديد (المصرم) أتباع غير ميلهم فلا يصح ما روى
 سوام في الوعيد لأنه لا دخل للباح فيه وادوا من أتباع غير ميلهم يجب أتباع ميلهم إذا خرج
 بحسب الجود عنه ما لا نزل أتباع ميلهم تابع لسبل غيرهم لأن السبل هاما بخياره الإنسان
 نفسه و يعرف من قول وأفعول والأجماع ميلهم يجب أتباعه وهو المطلوب (وبغرض) هذا
 الاستدلال (بأنه) ثلث حجة الإجماع (ما) أي بشئ (لم تثبت حجة) أي ذلك الشيء (الاه) أي
 بالإجماع (وهو) أي ذلك الشيء (الظاهر) وهو الآية الشريفة (لعدم قطعية ميل المؤمنين
 في خصوص المدي) وهو الإجماع لجواز أن يميلهم في متابعة الرسول أو في ماصره ونوع
 العداء عنه أو في الاقتداء به أو فيما صاروا يؤمنون وهو الإيمان ولذا ظلم الاحتمال كان غاية الظهور
 واتمسك بالظاهر بما ثبت بالإجماع الحال على التمسك بالظواهر قيد ثلثين نزلوا لوجوب العمل
 بالادلة المتبعة من أتباع القن غرضه تعالى ولا تقف على ما ليس فيه علم فكان الاستدلال بالادلة اثباتا
 بالإجماع على ما ثبتت حجة الإجماع صورا أو فاعدا المصنف في المراسم ما يمكن الجواب عن هذا على
 طريقة أكثر الخفية بأن هذا الاحتمال لا يصدق في قطعية ظان حكم العام عندهم ثبت الحكم فيها
 تناوله قطعاً يقتضيه التمسك بمن غير احتياج إلى الإجماع الحال على جواز التمسك بالظواهر
 المقتضية لثلاثين لأن الواقع انه غير مثبت للحكم فيها تناوله بطريق الثلثين ظان لأن السبب ذكر أن
 الشاخي استنبط الاستدلال بهذا الآية على حجة الإجماع وأنه ليس في حاشية الآية وحاشية القرآن ثلاث
 مرات حتى استقر حموى ذلك البقي في المدخل وساق فيه مكانه طويلا فغيره يستعمل ويدعأني
 الشاخي الشك فيه اه فان ادعى الثلثين فلا إشكال لكن المطلوب القطع وإن ادعى القطع أشكل
 بقوله فثبته دلالة العام المهم لأن يدع هذا ما قلناه لم يثبت لا قرينة تفيد القطع بذلك وهما قد
 احتجوا بوجوب القطع بذلك لكن الشأن في ذلك ثم سئل لم يكن مجرد الآية وحده دليلا مستقلا

بأنه على المشهور وقيل لا
وقيل ان كان مشتقا من
والا فلا حكمه حكمه القرائي
وعبروا القائل بالصحة هو
الذي يصرح بالقياس في
الفتا كالتقدم ذكره هناك
وادعى الامام هناك لا يصح
انما قال ليس كذلك فلهذا
حتى الخلاف هناك وأما
العرفي فيزياده الامام
فغلبه بقوله في بيع القالب
انه مشتق على جملة
مجتبة في العرف ثم اعاده
بعد ذلك ومنشئ بالعرف
والنسبة والكال والنقصان
قال ولكن انما يسلط به
بشرط ان يكون مشهورا
متميزا عن غيره وان يكون
مطردا لا يختلف باختلاف
الادوات فلهذا لم يكن كذلك
بل ان كان كذلك العرف
حاصلا في زمان الرسول
عليه السلام وحينئذ
لا يجوز التعليل به وحاصل
هذا التفسير الذي ذكره
المصنف سبعة اقسام منها
خمس في تقسيم الخارج
وهذا على تقدير ان يكون
ما بعد الخارج من الاقسام
انما هو اقسام الخارج
فقط وبه مر على المصنف
ثم انما المتعدي او قاصرة
فالمتعدي هي التي وجد
في غير اهل المصوص عليه
كالتسكير والقاسم يختلف
ذلك كتمثيل حصة الربا

في الخلق المطلوب فليتأمل واقفه أعلم (والاستدلال) كاذر كإمام الحرمين على صحة الإجماع (بأنه)
أي الإجماع (يدل على) وجود دليل (قاطع في الحكم) المجمع عليه (عادة) لقضائهم بالابتناع
اجتماع مشكلهم على متنون فيكون قولهم بحد قطعية ذلك القاطع لا أثر لهم وهو المطلوب (متمنع)
فإن استدلال الإجماع قد يكون ظاهرا ولا بد من قضاء العادة بذلك كما قيل في منع اتفاقهم على متنون قد يسه
النظر في القياس الجلي وأخبار الأحاديث والظاهر والمأثور عندنا من أن يقال فلا بد
الاستدلال بإجماع العامة على صحة الإجماع فلهذا وجدنا الاستدلال أيضا إجماعهم على تقدمه على
القاطع قد يسه قوله (بأنه) أي القطع فيه (قطع كل) من المجمعين فلهذا بطل
دعي اعتقادي فلا بد من قطع قائمه (والقطع هنا) أي فمساو له يكون (بصدده) أي الإجماع
وهذا من خواص المصنف رحمه الله (قالوا) أي المخالفون قال الله تعالى فان تنازعت في شيء (فردوه
إلى الله والرسول) فلا مرجع إلى غير الكتاب والسنة لأن الرجوع إلى المراجع هو الله والرسول
(الموايوت) هذا (اتق القياس ولا يتونه) أي المخالفون (فان رجعتوه) أي القياس
(إلى أحدهما) أي الكتاب والسنة (ثبوت أصله) أي القياس وهو القياس عليه (ب) أي
بأحدهما (فكذلك الإجماع لا من مستند) وهو أحدهما والقياس الرابع إلى أحدهما وحيث
كان ذلك ردا إلى الله والرسول فكذلك هذا (أو خص) وجوده (بما فيه) النزاع لكونه بصوابه
(وهو) أي ما فيه النزاع (ضد المجمع عليه) هذا (إن لم يكن) وجوده (خسر بالحداد)
بفرقة المطلب (ثم) لوسم عدم الاختصاص فقائمه أنه (ظاهر لا يوافق القاطع) الذي هو أول
الأداة المارة على صحة الإجماع (وأيا) قالوا (شرو) قوله تعالى (لأننا كادوا) أموا لكي ينكم
بالباطل لا لتقولوا الفس التي حرم الله الإطلاق إلى غير ذلك ما ورد فيها ما لا يملكه (بغيره) أو خطتهم
أي الأمة انما خطاب عام لهم ولولا جواز صدور كل من المنهات عن جميعهم لما أفاد النبي أن لا ينهى عن
المعصية (أحب بعد كونه) أي التي (منع لكل) وحينئذ لا يجوز كون الكل ذا حقنا
(لا الكل) أي الجميع كقائمه وورثته عليه لزوم جواز صدور كل من المنهات عن جميعهم (منع
استلزام النبي جواز صدور المنهات) عن المكلف (بل يكفي فيه) أي في كون النبي صهيما
(الامكان الذاتي) وقوعه النبي (مع الامتناع بالنفس) أي كونه متمتعاً بمرض من العوارض فلا
يلزم جواز خطتهم على أن لا يوازع على محض أن لو وقع لم يضره من حال غسلا فلا يلزم منه الوقوع
(ومفاده) أي التي حينئذ (التراب العزم) على ترك المنهات إذا خطر له فعله وهو من أعلم القوائد
ثم هي من العادة باستطرادها في الأصول فوافقهم المصنف على ذلك والأفهي من مسائل الفقه
كذلك في المقدمة فمكن منه على ذكر (مسئله) افتراض المجمعين على حكم أي موهم عليه (ليس
شرطا) لاتخاذ ولا (للمجته) أي إجماعهم (عند المحققين) منهم المنفعة ونص الشيخ أبو بكر
الرازي والقاضي عبد الوهاب على أنه الصحيح وابن المني عن أبيه أنه أوسع المذاهب لأصحاب الشافعي
والامام على أنه المختار والرافعي على أنه أوسع الوجهين فيكون اتفاقهم بحد في الحال (فيمنع رجوع
أحدهم) أي المجمعين على ذلك الحكم لم يرد قوله الأول مع قول موافقه حجة عليه (وخلافه من
حدث) من المجتهدين بعد إجماعهم فيه (وشروطه) أي افتراضهم (أحد وابن فورق) وسلم
الرازي والمعتزلة على ما قلناه من برهان الأشعري على ما ذكره الاستاذ أبو منصور (مطلقا) أي سواء
كان إجماعهم عن قطع أو تلب (إن كان مستند قياسا) لأن كان نصا قاطعا كذا ذكره ابن الحبيب
وبغيره قال السكي وهو وهم ظاهرا من إجماع الافتراض التبعة بل يفرق بين المستند في قاطع
وإن كان في مظنة التلب فلا يشرط فيه غداي زمان ويضرب حجة على الفور والتلق فيبشرط غداي

الزمان حتى ولو على الجميع سقط عقب الاتفاق أو عهدهم الهلال ووجه من الوجهة قال غلست أرى
ذلك إجماعاً ثم موضح بأن ما ذكر من التلقين متعذراً ومحال لأن الطنون لا تقسم على شيئا
واحد مع التبادي قال الآن شكك المكلف وجهه يقول بهم ظهور وجهه من الظن قال ولظن
أن يقول ما انتهى إلى هذا انتهى فقد اعترض إلى التلطع (وقيل) يشترط الانقراض (أي السقوط)
وهو ما كان يقتضيه البعض وسكت الباقين لمصلحة لا ما إذا كان يصريح أو القوم لهم وأفعالهم أو بها
معا وهو مذهب أبي إسحق الأسفري وبعض المعتزلة واختاره الأكردي وزعم سليم انقراض العصر
في السكوني معتبراً بخلافه وانما يحصل الخلاف في القول وقيل يشترط قبل الانقراض فيما لا يملك فيه
ولا يمكن استدراكه من قبل نفس واستباحة حكما من المعاني عن بعض الشافعية وقيل إن كان
المجموع عليه من الاحكام التي لا يتعلق بها خلاف واستملاكاً اشترط قطعاً وان لم يكن ذلك فوجهان
وهذا طريق المارودي وقيل انقراض الشرط في إجماع الجماعة بدو غيرهم وعليه معنى الطريق
شبه المشتغلين من اشترط انقراض جميع أهله ومنهم من اشترط انقراض أكثرهم فإن قيل من لا يقع
عليه صدق خبره كراود واثنين لم يعتبر ببقائه كذا في تقريب القاضي ولطف العزالي في منعه واختلف
المشغلون فقيل يكفي عوهم تحت عدم دفعه ان القرض انتهاء أهله عليه والمحققون لا يدين انقضه
مدة تقيده فأنفقهم قد يجمعون على رأي وهو معرض للتغير ثم القائلون بالاشتراط اختلفوا اختلف
شرط في انقضه وقيل في كونه حجة هذا وفي الكسوف وغيره واختلف في فائدة هذا الاشتراط أحد
ومتابعوه جواز رجوع الجميع أو بعضهم عما اجمعوا عليه قبل الانقراض لا دخول من صعدت
في إجماعهم وأخبارهم واقعة لا جاع حتى لو اجمعوا وانقروا مصر إلى بنى قالوا لو كنون إجماعاً وان
شافهم المجهود الا لا في زمانهم وقيل هذا أن لا يكون الخلف خارجاً لا إجماعاً لوقوع الخلاف قبل
الحكم بانقضاء الإجماع إذا ثبتهم ليس إجماعاً بعدل الأمر موقوف فإذا انقضوا إلى بنى ذلك الخلاف
معتبراً ويكون قول المخالف انذاك خرفاً لا إجماعاً وهذا القول إلى أنها جواز الرجوع وادخل من
أدرك عصرهم من المجتهدين في إجماعهم ثم لا يشترط انقراض عصر المدخل في إجماعهم
والأهم انقضاء إجماع أصلاً كما قبلها مام الحرم وغيرهم (إلى) الأدلة (المجتمعة توجبها) أي
حجية الإجماع (بعمدة) أي الاتفاق من مجتهدي عصر من الأمة على حكم شرعي ولو في لحظة إذا علمته
إجماعهم لانقراضهم ملاماً وجب لاشتراطه (قالوا) أي المشتغلون (يلزم) عدم اشتراطه
(منع المجتهد من الرجوع) عن ذلك الحكم (عند ظهوره وموجبه) أي الرجوع (شعباً) كان
الموجب (أو غيره) والأول باطل أماداً كان حجة فلا تستلزمه عدم العمل بالخبر الصحيح وقد اطلع
عليه وأما إذا لم يكن خبراً بان كان إجماعهم عن اجتهداً فلا يجرى على المجتهد في الرجوع عند تغير
اجتهاده بيان الزعم أنه إذا تغير اجتهاد بعض المجتهدين وقد انقضت بالإجماع اجتهاده فحكمه باجتهاده
الاول ولا يمكن من العمل باجتهاده الثاني بخلافه الإجماع (أجيب) وجوده في جميع زعموا المجتهدين
عليه (بعد بعثهم) عنه والاطلاع عليه بعد انقضاء الكائن بعد الفسخ أبعد (ولو لم) وجوده
بعد انقضاء الكائن بعد فسخهم والاطلاع عليه (فكدا) يقال لشرطين إجماعكم بعد انقراض
ليس بحجة لا تستلزم حجة العلم بالخبر الصحيح إذا اطلع عليه من بعدكم (وهو) أي هذا الالتزام
(مستلزم) يدناو بينكم فاهو جوازيكم عنه هو جوازيكم لوهذا أحواض جدي (والملل) وهو الجواب
الجلدي (يجب ذلك) أي العلم بالخبر الصحيح انقضاء حكمه لما أجمع عليه تقديمه المقاطع وهو
الإجماع على ما ليس بمقاطع وهو الخبر الصحيح الذي اطلع عليه بعد ذلك ولا نسلم أنه غير محبوب على الرجوع

بجوهري التنية وعلى كل واحد من للتقديران المذكورين قطعاً إن تكون العلة بسيطة كالاستة المذكورة أو مركبة وحيدة وقد تكون مركبة من العلة الحقيقية والاصفية كقولنا قتل صدر من الأب فلا يجب به القصاص قاله حقيق والاصفية أو من الحقيقية والسلبية كعطل وجوب القصاص على قاتل الذي يكونه قتل غيره حتى أو من الثلاثة كعطل وجوب القصاص بالتسل العدل على إسحق قال لا يعلل بالمثل لأن القاتل لا يعلل قاتل الأسلم ومع هذا فالعلة المزعومة أقول لماذا كرر المصنف أقسام العلة شرع في بيان ما وقع فيه الخلاف منها وبيان شبهه المخالف مع الجواب عنها وأصل ما حكى فيه الخلاف من مسائل متعللة بالحكم مجمل وقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب أحدها عند الإمام والأحمدى وابن الحلب أن كانت العلة متعددة فانه لا يجوز لانه يستلزم حصول مورد النص بخصوصه في غيره وإن كانت خاصة فيغير سوله كانت العلة مستتبطة

أو منصوصة فإنه لا امتداد
في أن يقول الشارع حرمت
أكله لكونه خبزا ولا في أن
يعرف كون الخبز مناسبا
لمرمة استعماله والثاني
لا يجوز مطلقا وتنهال على
عن الاكثرين والثالث
يجوز مطلقا وهو مقتضى
إطلاق المصنف واحتج
المباينون بأن محل الحكم
قابل للحكم به لو بقوله
لم يصح قيامه وكذلك
كل معنى مع محله ويستند
فلا كان المحل على لكان
فاعلا في الحكم لان الصلة
تؤثر في المفعول وتنفعل فيه
ويستحيل كون الشيء
قابلا للشيء وفاعلا فيه كما
تقرر في علم الكلام لان
نسبة الفاعل الى المفعول
بالامكان ونسبة الفاعل
الى المفعول بالوجوب
وبين الوجوب والامكان
تساوي واجب المصنف
بوجهين أحدهما لان
أن الفاعل لا يفعل وقولكم
في الاستدلال عليه ان
الوجوب والامكان متساويان
متممونه انما يستلزم ذلك
أن يكون المراد من الامكان
هو الامكان الخاص وليس
كذلك بل المراد بالامكان
العام وقد تقدم ايضاح
ذلك في الكلام على الاشتراك
الثاني سلنا أن الفاعل
لا يفعل لكن لا يستلزم

عن اجتماع الجميع عليه والحاصل اننا لانسلم ان الاثر باطل مطلقا بل عند عدم الاجماع وامامه فالنعم
من الرجوع واجب (ولها) أي كون الرجوع عند ظهور وجبه ليس مطلقا بل على غير ما
انقضاء الاجماع عليه (قال عبيدة) بفتح العين المهملة السليمانية (لهي) رضى الله عنه (حين
رجع) عن عدم جواز بيع أمهات الاولاد (قبله) أي انقراض الجميع عليه حيث قلنا اجتماع
رأى ورأى عسرى أمهات الاولاد ان لا يمين ثم رأيت بعد ان يمين ومقول قول عبيدة (رايك)
وأى عمر (في الجماعة أحب) الى (من رايك وحذك) في الفرقة فحصل على رضى الله عنه مرواه
عبد الرزاق وليس حذامين على رضى الله عنه مخالفة للاجماع بل قال المصنف (وفاية الاسراء
على رضى الله عنه يرمى اشتراطه) أي انقراض العصر ثم ليس هذا الرأي من المذاهب بل عليه جهنم الواقعة
مع مخالفة غيره من الصحابة فيه بفتحين الاعتبار حتى ينتهض حجة الجاهل في على ان الفى في رواية البيهقي
عن على رضى الله عنه أنه خطب على منبر الكوفة فقال اجتمع رأي ورأى أمير المؤمنين عمر أن لا يتابع
أمهات الاولاد وألا تنكح يمينهن فقال له عبيدة السلياني رأيت مع الجماعة أحب اليك من رايك
وحذك فأمر قراءته ثم قال القضاة ما أتمت قاضون فأنا كتمان أخف أصحابي (قالوا) أي
المشروطون ثانيا (لزم تخلف مخالفة الراجم لان الاول كل الامم لم تخلف مخالفة من ما لان الباقي كل
الامة) والاثر باطل (أجيب عدم اعتبار) مخالفة (الميت مختلف) فيه فعلى عدم الاعتداله
نعم بطلان الاثر بوزن أن لا قول لست (وعلى الاعتدال) لم تخلف الملازمة ويستند (الفرق) بينهما
(تحقق الاجماع) أولا وعواقبه (قبل الرجوع فامتن) اعتبار الله ثانيا (ولم يخلف)
الاجماع (قبل الموت) أي موت الخائف ثم القول بمت قول فانه لان اعتبار قول فانه لا يملكه
لانقات القتال لان قول غير صاحب الشرع لا يستلزم الا بالليل ودليل الميت باق بعد موته فكان كبقائه
بما انفاه هو قول بعض من وجد من الامة وهو محقق عند الاجماع فلا يخضع مخالفة هذا وكون
فائدة الاشتراط جواز رجوع الجميع والبعض لا يدخل من سجد قبل انقراضهم فحكم لا اذا كان
الفرض أنه لا يكون واجبا حتى ينقض العصر وقد وجدتم قبل انقراضهم فلم لا يدخل ويعتبر حتى
لا يتم انقضاء الاجماع مع مخالفته كما أنه يعتبر رجوع بعضهم غير أن نسب اليه مخالفة الاجماع
أفادني معنى هذا المصنف رحمه الله ثم لقائل أن يقول وإذا كان الاصح صار كالسابق في اعتبار قوله
فبيحي أن يشترط انقراض عصره كافي السابق وكون اعتبار انقراض عصره أيضا يؤدي الى عدم
استقرار الاجماع لا يوجب عدم اعتبار بل عدم اعتبار هذا القول المؤدى اليه نلتأمل في مسئلة أكثر
الخلفاء والمحققين من الشافعية (كل من أكل الخبز والاسطرغى والقفال الكبير والقاضي أبي
الطيب وابن الصباغ والامام الرازي وأبا يع (وغيرهم) كالسلياني وانه (لا يشترط جيته) أي
الاجماع (انقضى خلاف مستقر) لعدم الجميع بأن اختلاف أهل عصر في مسئلة واعتقد كل
حقة ما ذهب اليه ولم يكن خلافتهم على طريق البص من المأخذ من غير أن يعتقدوا حذف المسئلة حقة
شي من الاقوال فيها ولم يكن في جهلها الطريق حتى تنق المسئلة حقة كما كانت (وتخرج عن أبي حنيفة
اشتراطه) أي استعاضى عن خلاف مستقر لغرضهم كما هو مذهب الشافعي على ما أنه الفرائي في المفضول
وابن برهان وذكرا وأصحق الشيوخ أنه قول عامة الشافعية وفي المحصول له قول كثير من المتكلمين
ونقهاء الشافعية والخليفة ونقده سراج الدين الهندي عن أحمدوا الشافعي والصبري وامام الحرمين
والفرائي واختاروا لا مدى (ونفيه) أي في اشتراط سبق خلافه مستقر لغرضهم (عن محمد وعن
أبي يوسف كل) من اشتراطه وفي اشتراطه (من القضاء يبيع أمهات الاولاد المختلف) فيه جوارا

وعدم جواز (الصعبة) كإشباعها أو إخراج البيوع والطباني عن سلامة بيعت جعل ثابت كتب الحليان
 ابن عمرو وابن منبه ولفظنا على أمر أنه إلا نباعين في ذبته فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد كرت ذلك فقال من صاحب ترك الحليان بن عمرو فقال أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو قد علم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يبيعوه وأبو عتقوا هاتنا جميع برقين جاني فأقوى أعرضكم منها ففعلوا
 فاختلوا فباعوا بهم. وبعد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم أم الولد مولاة ولولا ذلك
 لم يبيعوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بل هي مرقدة اعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زنادا مسمى بن إبراهيم الرازي في روايته في هذا كان الاختلاف (المجمع لتابعين على أحد قولهم)
 أي الصعبة (من المنع) والأحسن إسقاط من على إبطال المنع من أحد قولهم (الابتداء) يعين
 (عند محمد) لأنه قضاة مضاف إلى الإجماع لأن جواز البيع لم يبق اجتهدا بالإجماع في العصر الثاني
 وقضاة القاضى على خلاف الإجماع لا يصح فيقتضض قضاءه (وعن أبي حنيفة بنصفه) لأنه لم يخالف
 الإجماع على عدم جواز بيعه لأن الخلاف السابق منع انعقاد الإجماع المتأخر فلا ينقض (والأبي
 يوسف مثلهما) فقد ذكر السرخسي مع أبي حنيفة وصاحب الميزان مع محمد وفي التحقيق وغيره وهو
 الأدهم وفي كشف الزبيري وقد عكس عنه نصا أن الإجماع بعد الاختلاف ينقض ويرفع الخلاف
 كذا رأيت في بعض نسخ أصول الفقه (والأظهر) من الروايات كإثبات الفصول الأربعة
 وغيرها (الابتداء عندهم) فقد ذكر في النجوم إن محمد بن وهب عن جماعة من القضاة يبيع أم الولد لا يبيعون
 (وفي الجامع يترقب على أمهات قاض آخر) أن أمهات نفذوا الإبطال وكلام السرخسي يبعد أن
 يخرج من هذا المسئلة عن محمد عدم اشتراط اتفاق مع خلاف مستقرو عنها اشتراطه شبهة نفس
 الأمهات الخلو في هذا يبعد أن إجماع الصعبة لم ينقض آخر على عدم جواز بيعه والافلاس إجماع
 التابعين على ذلك كحكم كثير من الأئمة اشتراط اتفاق مع خلاف مستقرو لاهل عصر سابق والأشبه
 ذلك قد سمعت ما عن علي رضي الله عنه وأخرج البيهقي بإسناد صحيح عنه قال ناطق في عمرى أمهات الأولاد
 فقلت يبيع وقال لا يبيع فلما أفضى الأمر رأيت أن يبيع وعبد الرزاق عنه عهد في ومثله فقال أنى
 تركت تسع عشرة مرة فأبتهن كانت ذات ولد فالتقوم في حصة ولها تم تعق وأخرج البيهقي وابن المنذر
 بسند رجاله ثقات عن زيد بن وهب قال أنطلقت وأورجل إلى ابن مسعود أنما عن أم الولد فقال تعق
 من نصيب ولها وعن ابن عباس قولنا أحدهما على وقال ابن مسعود آخره ابن أبي شيبة بإسناد حسن
 والآخر فيه جواز البيع مطلقا أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح وأخرج البيهقي بسند صحيح عن نافع
 قال في ابن عمر رجلان بطريق المدينة فقال تركاها الرجل يبعان ابن الزبير يبيع أمهات الأولاد قال
 لكن أبافصص عرا أقره قال نعم قال في أمهات الأولاد أن لا يبيع ولا يوفى ولا ورثت يستمن
 بها صاحبها ما عاش فادامت نفى مرة ونه في التقوم عن جابر وقال آخر من من مشايخنا كالكرخي
 والرازي والسرخسي لا يليل القول ببقاء الإجماع يبيع على أن الاختلاف السابق يمنع انعقاد الإجماع
 المتأخر قال السرخسي والأوجه عندي أن هذا إجماع عند أصحابنا لا دليل الدليل على أن إجماع
 أهل كل عصر إجماع معتبر موسى عليه صاحبنا لا يرد كرا لقا أي إنما يصح عند أصحابنا ومحمد
 (فالتحريم لهذه القول على عدمه) أي عدم اشتراط اتفاق مع خلاف السابق لا انعقاد الإجماع إلا لاحق
 (أن) الإجماع (المسبوق) بمحالف مستقر (مختلف) في كونه اجتمعا كذا المحلل ليس بإجماع
 والآخر أن إجماع فيه شبهة (ففيه) أي في اعتبار محمد (شبهة) عندهم جعلها اجتمعا بغير خبر
 وأوحى لا يكفر لاحد ولا يضل وإذا كان في اعتبار هذا الإجماع شبهة (فكذلك متفق) أي
 فكذلك في اعتبار ما على هذا الإجماع وهو الحكم المجمع على شبهة (فهو) أي القضاء بذلك الحكم نافذ

كان عليه لكان فاعلمه
 وإنما يكون كذلك إن
 كان المراد من العلة والمؤثر
 ونحن لا نقول عليه بل العلة
 عندها هو العرف و و اعلم
 أن الأقوال للمذ كور في
 التحليل بالحل بارية أيضا
 في التحليل بجزئية ولكن
 الصحيح هنا عند الأمدى
 الجواز مطلقا وبجزم
 المصنف في التفسير السابق
 ونقل أعنى الأمدى عن
 الأكثر من المنع مطلقا
 وقال ابن الحليان كانت
 العلة قاصرة جاز وان
 كانت متعدي فلا قال
 وقيل لا يعمل بالحكم الغير
 المشبوهة كالصالح
 والمنسلد لأنه لا يعلم
 وجود القدر الحاصل في
 الأصل في الفرع للتأويل
 بحسب ما جاز الوصف
 المشتمل عليها فإذا حصل
 الظن بأن الحكم للعلة
 وجدت في الفرع يحصل
 ثلن الحكم فيه في أقول
 التحليل قد يكون بالاشتراط
 المشتمل على الحكمة
 كتعليل جواز القصر
 بالسفر لانتهاه على
 الحكمة المناسبة وهي
 الشقة وكبيل الزنا علة
 لوجوب الحد لانتهاه على
 حكمة مناسبة وهي
 اشتراط الإصابه مد
 يكون بنفس الحكمة أي

بمجرد المصالح والمفاسد
كتعليل القصر والمنسقة
ووجوب الحد باختلاف
الانساب فالاول لا خلاف
في جوازها وأما الثاني
ففيه ثلاث مذاهب حكاهما
الامدني أحدها الجواز
مطلقا وبوجهه الامام
والمصنف وكلام ابن
الحاجب يقتضي رجحانه
أيضا والثاني النسخ مطلقا
وقوله الامدني عن
الاكثرين وأشار اليه
المصنف بقوله قبل لا يمال
بالحكم وهو يكسر اسماء
وتنسخ الكفار جميعا لحكمة
والثالث اختياره الامدني
ان كانت الحكمة ظاهرة
منسطة بنفسها جاز وان
لم تكن كذلك فلا كلالة
فانما أخفية غير منسطة
مدعى انهما قد فصل
للمأشور ونعمد في حق
المأشور (قوله لا يمال)
أي استدلال المأشور بأن
القدر الحاصل من المصلحة
في الأصل وهو الذي رتب
الشارع مصلحة الحكم فيه
لا يعلم وجوده في الفرع
لكون المصالح والمفاسد
من الأمور الباطنة التي
لا يمكن الوقوف على مقدارها
ولأنه يترك واجهة من
مرايها التي لنهاهاها
عن الرتبة الأخرى
وحينئذ فلا يجوز استدلال

لا ليس بمصالح ولا مفاسد بل لا جاع مختلف فيه فكان (كضاه في مجده) فيه أي في حكم
تختلف في اعتباره فينفذ ويصير لازما وجميعا عليه ولا يترقب نفاذ على إضاهة فاض أخويه بخلاف
أبناءه الأول كان باطلا ولا كان نفس الضاهة تنلفاقية كان استخيت امرأ في الحدود فغشت فيها امرغ
الفاض أخوأبطه بآلان نفس الضاهة الأول مختلف فيه كذلك في كشف البرزوي وغيره
ولكن لقال أن يقول كون ظاهر الروايات أنه لا ينفذ مثنى عليه تنلفاقية حيث ذكر أن الفاضل أن
ينسخ القضاء ببيع أم الولدة مختلف لا جاع التابعين هو التبايع ثم الظاهر أن الخلاف في القضاء ببيع
أموات الأولاد نفس القضاء أيضا كما في متعلقه الذي هو جواز البيع لاف نفس متعلقه فقط فتبجه
ما في المصنف لا قضاء الثاني هو الذي يقع في مجده فيه أعني الأول فلا جرم أن في الكسوف وهذا وجه
الاقاويل في تنبيه ثم الذي عليه الاعتقاد أربعة جوازيين مع أم الولدة بحيث كان الفاضل مقلدا
لاحدهم كما عليه الحال الآن في سائر الاقطار بل غائبا عن موضع اليه القضاء يقتضي على مذهب مقلده
الذي هو أحد مذهب مقلدا وغيره بان وقوع ضاهة فاض من قضاء الزمان ببيع أموات الأولاد لا ينفذ وان نفذ
ذو عدد كثير منهم في اختلاف مذاهب مقلدهم والوجه ظاهر في تنبيه (لنا) على عدم اشتراط هذا
الشرط (الأدلة) المتقدمة على صحة الاجماع (النفصل) بين ما سبقه خلافا وأولا جعل مقتضى
الاطلاق (قالوا) أي الشارحون (لا ينفذ القول بموت فأنه سقي حازة ضاهة) أي فأنه (والمراد به)
أي بشرة ولهذا يدون ويحفظ (فكان) قوله (معتبرا حال تناق الأضاح من قبل بكونها) أي
اللاحقون (كل الأمة) فلا جاع (فالمعنا ذلك) أي تقليدا لميت والجل بوجه (مطلعا ممنوعا) على
جوازه (حالم بجمع على) القول (الأخر) المقابل (أما) أجمع على الآخر (فبني اعتباره)
أي ذلك القول السابق (للاوجود كآياتنا) فأن الله سبي اعتبار النسخ لاجوده فلا يوسع
والحالة هذه تقليده والمحل بقوله بل هذا من قبيل النسخ كما مر بغيره إلا أنه حيث قال وأنه
نسخ بالاجماع فكان ما قلنا قد ليس نزل بعد نص بخلافه بكونه قد خالفنا ما قلنا وقال صاحب
كشفه أي بيقوم متبرعا معولاد بعد ما أنه قد لا جاع على خلافه كمن نزل بخلافه القصاص يخرج
القصاص عن أن يكون معه مولا وعلى هذا فذلك الأول أن حال كآياتنا الله وأغيره من التواخي
ثم قال صاحب الميزان هذه هي دلالة الوفاة لرسول صلى الله عليه وسلم في حق الحكم عن
احتمال النسخ لا تنقلح الوحي الذي وصف النسخ عليه بوفاءه بالآيات والبر أن اجماع المأشورين
ان ذلك لم يكن دليلا بل كانت جهة الدليل لا يظهر غلط ما يقال به من بعض المأشورين ما عاين الشبهة
وتزول وفيه فقام الدليل على البطلان فمن أنه شبهة أي في حال أو في كفره ولكن أي بما فيه شبهة
بوفاء الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبق شيء من وعدة النبي بالوفاء وبقيت الأحكام السابقة فزاد على
ما كانت فاعلا الأحكام السابقة لاجتهاد أو بالاجماع به الرسول وهو أن قد نزل وهو من المأشورين
فقر الله لا بآيات يوفق الله تعالى بعد ثبوت حكم بالاجماع أو بآيات أهل عصر آخر إن دفع هو على
شكلا في حاله اجتهد سمع لهم على خلاف استناد أهل العصر المتقدم ويكون هذا مما لا يملكه الحكم
الأول كافي النصوص ولا يصل هذا غير الزلة لا بد من استدلال في معرفة ما تنهوا عنه ذلك الحكم لا لا لا بد
أنهم يعرفون أنهم مدم الحكم بما رآهم بل نقول لما قلنا في الأحكام ما تنهوا عنه ذلك الحكم لا لا تنافي
على خلاف الفريق الأول فيبين بأن الحكم قد تبدل بتبدل المصلحة من غير أن يكون له أصل في الاستدلال
تبلى المصلحة ومنه الحكم انتهى وقد ذكر في التواخي لحصول ما عليه وتظهر أنه ران كان فيه
ما تنهوا عنه من قبل النسخ بالاجماع فيمكن أن يقال هو أولى مما ذكره صاحب الميزان أن ما ذكره بكونه
في تفصيل الفرق من الحجة الذين وقع الاجماع على خلاف قولهم في الدليل بمعنى أنهم لم يعمروا

اشهر اطلقه وهو بعينهم وقولنا ومن مناظرهم تفر بالخصلاف هذا التوجيه فانه ليس فيه تسديم الى
تضليل لافي الحكم ولا في القليل واقصصه اعم (وبه) أي بهذا الجواب (يسئل قولهم) أي الشرطين
(بوجوب) عدم اعتبار قول الميت المتخالف (تضليل بعض العصابة) فانه كثيرا ما اتفق لهم خلافه
مستغرق في مسائل وحيث يصح وجود الاجماع لمن بعدهم على أحد قولهم ولم يعتبر القول الآخر متاعمان
انضمام الاجماع على خلافه ان يكون صاحب القول الآخر مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع توجب
التضليل لانه وجوب الحقيقة فيما اجمعوا عليه وقد قاله فيقال فينا بعد الحق الاضلال وبيان بطلان
هذا الاثر ظاهر اما اوله فلان كون صاحب القول الآخر مخالفا للاجماع ممنوع ان لا وجود للاجماع
في حياته والمخالفة فرع الوجود بل غايته ان يراه كان حجة قبل حدوث الاجماع فلما حدث انقطع كونه
حجة مقتصر على الحال واما ثانيا فلان الاجماع على عدم تضليل المجتهد المرام لم يحدد انفقوا على خلاف
قوله فاعلم انك بالجهل المتقدم فتمت ما يقتضيه هذا الاجماع ظهور مخالفا لما حدث للاجماع
عليه وهو غير متعين فان المجتهد يخطئ ويصيب ثم لا حجة فيه فله غير ما لم ولا ما زور بل معذور وما جاور
واتعا الممنوع تضليل كل العصابة او كل الامة في عصر بالنظر الى الحكم لان اصابة الحق لا تصدوهم
(و باجماع الثابين) المذكور (بطل ما عن الاشعري وأحدوا القرالي وشيخه) امام الحرمين (من
احالة العادة) أي الاجماع على أحد القولين السابقين (لتضليلها) أي العادة (بالامرار على
الاعتقادات) وهو موطن الاتباع لا رايها فلا يمكن اتفاقهم ووجه بطلانها ظاهر فان الوقوع على
الجواز (على أنه) أي وجود القولين المذكورين (انما يستلزم ذلك) أي تضليلها بالوقوع
الاجماع على أحدهما (من المختلفين) أنفسهم (لا) وقوعه (من بعدهم) والمستترة ضرورة
في وقوعه من بعدهم على ان هذا لو كان أيضا غير مسلم بالنسبة الى المختلفين انقد يعني الصواب
الجهل في وقت وظهوره في آخر وبعينهم المتقدمين الامر على الخط بعد ظهور الصواب له لكن
لما كان مع ذلك فيه اظهر بطلان الاستحالة لوجه آخر كماله (وماعن المحورين من عدم الوقوع)
أي وبطلانها ايضا عن بعض المحورين انعدام وجهيتها وانعدام ثبوت وقوعه عند ما ذهبوا لواقع كالاجماع
لذلك ذكر ثم هذا فيسند أن المحورين طائفتان طائفة قائلون بالجواز والوقوع وهم بالجهل وطائفة قائلون
بالجواز والوقوع (قولهم) أي القائلين بامتناع الوقوع في الوقوع (تعارض الاجماعين القطعيين)
الاول (على تسويغ القول بكل) من القولين (و) الثاني (على منعه) أي منع تسويغ القول بكل
منهما لمحصل الاجماع على أحدهما يمينه وتعارضهما محال عادة (قلنا) تعارضهما ممنوع اد
(التسويغ) أي تسويغ القول بكل منهما (مقتضى عدم الاجماع على أحدهما جوا) وهو متعلق
بجته وتامنا فيه التسويغ على ميل الوجوب بما اذا لم يجمع على أحدهما (لادة الاعتبار) للاجماع
المسبق بخلاف مسطر أي بحجة كاذ كرنا (اما اجاعهم) أي المختلفين أنفسهم (هذا اختلافهم)
المستغرق (على أحدهما كذا) أي فله كماله في كل كلام فيما تقدم جوابا واستدلالا لانه لا مدى
مطلقا لان استقرار الخلاف بينهم متعين اتفاقهم على جواز الاختيار من شئ في الخلاف باجتهاد أو تقليد
فيجتمع اتفاقهم بعد على أحد التمسكين وجوزوا الامام الرازي عطفًا ونسبه امام الحرمين عن أكثر
لاصوليين لادة الاعتبار وضمن استقرار خلافهم اتفاقهم على جواز الاختيار من شئ في الخلاف
مشروط بعدم الاتفاق على أحدهما والفرض اتفاقهم وقيل الآن يكون مستندهم في الخلاف
قائلًا فلا يجوز خذلان الفناء القاطع (وكونه) أي اجاعهم (حجة) في فهم (أنهم) من كون الاجماع
في الاولى (انما قولهم بعينهم مخالفا لهم) في هذه (وقولهم) أي المختلفين منهم أولا (بعد الرجوع)
عنه ثانيا الى قول الباقي (لم يبق معتبرا) حتى لا يجوز له ولا غيره العمل به بعد الرجوع عنه

اثبات حكم الفرع بها
وأما المصنف فانه لم يجز
التعديل بالكونها غير
مماثلة لما جاء بوصف
المشتل عليها الا ان العلم
بأنتمال الوصف عليها من
غير العلم بها متعين لكنه
يصح التعديل بالوصف
المشتل عليها بالاتفاق
كالفرع مثلاً فانه على جواز
القصر لشماع على الشقة
لا يكون مسفرا ويشذ
فانما حصل الظن بان
الحكم في الأصل لذلك
المصلحة والمصلحة لذلك
وحصل الظن أيضا بان
قدر تلك المصلحة أو
المصلحة حاصل في الفرع
لنظر الضرر وحصول
الظن بان الحكم قد وجد
في الفرع والعمل بالظن
واجب قال في قيل العدم
لا يطل به لان الأحكام
لا تميز وأيضا ليس على
المجتهد سبب ذلك لان العلم
فان عدم اللزوم متميز عن
عدم اللزوم واتما سقط
عن المجتهد لعدم تأنها
قيل انما يجوز التعديل
بالحكم المقارن وهو أحد
التأخير والثلاثة فيكون
مرجوحا قلنا يجوز
بالتأخير لان معزني قول
يجوز تعديل الحكم
المدعي بالصفة العينية وفي
تعديل الحكم الوجوه

(فهو) أي القول الذي استمر بعضهم عليه ورجع الباقيون إليه (اتفاق كل الأمة بخلاف ما)
 أي المسئلة التي (قبلها) فإن القول الذي اتفقوا الإجماع على خلافه (بغير قسم) أي بالجمهور
 على خلافه في العصر الذي بعده (بعض الأمة) فإن قيل أن أدم يتبرر قبل الإجماع
 على القول بخلاف حتى جاز أن يحمل بمقتضى نفسه وكذا قول بعض المتأخرين قبل رجوعه على مقابله
 وإن أدم يتبرر بعد الإجماع على مقابله فهو على ما لا يشر كافي هذه فلا فرق بين الإجماعين في
 الحقيقة ظهوراً أو الظهيرة فلتأخذوا الثاني ولا تسلم أن القول الذي يجمع عليه بعد الإجماع على
 مقابله في المسئلة الأولى غير معتبر أصلاً كافي هذه فله يجوز الاجتهاد في الإجماع المسبوق بخلاف
 مستقر من غير الجمهور بخلاف ما انصعد عليه كالمصنف في آخر مسئلة أنكار حكم
 الإجماع القطعي ولا يجوز الاجتهاد في الإجماع المسبوق بخلاف مستقر من الجمهور فله وجه
 الظاهر في المفسدات من بدلت نفسه على ما سألته واقعه جهته وتعالى أعلم **في تنبيه** في غير خلاف أن
 هذا كله من حيث عدم اشتراط انقراض العصر أو على اشتراطه فجاز وقوعه وبكون جهة أقبل فيه
 ما هو من تعارض الإجماعين ولأن اختلافهم على قولين ليس بأكثر من إجماعهم على قول واحد
 وإذا جاز الرجوع في الواحد المتفق عليه في المختلف فيه أولى والشرط كافاً إن كان يرجع إلى جميع
 من قيل أن يقرض منهم أحداً وإن أحسن الطائفتين أو أوردت والعبادة فهل يعتبر قول
 الباقيين إجماعاً فاختاروا الإمام الرازي والصفي الهندي أنه يعتبر إجماعاً بالملوك والكفر بل لكونه قول
 كل الأمة وصح القاضي في التبرير أنه لا يكون إجماعاً لأن البتة في حكم الموجودات بل بعض الأمة
 لا كلها ووجه ما أوجسه والبندي يوز كفي المصنف أنه الراجح وحكي الشيخ أبو بكر الرازي أنه قولاً
 ظاهراً وهو أن يسوغوا فيه الاختلاف صريحة لأن الملائكة التسعة بالحق لا تؤمن بزمان وقد شهدت
 ببطلان قول المخوفة فوجب أن يكون قولها حقاؤه وسوغوا فيه الاحتياط بصرا إجماعاً الإجماع
 الطائفتين على توسيع الخلاف وهذا من فائدهما على أن الإجماع بعد الخلاف لا يرفع الخلاف المتقدم
 إذا كان على طريقة التبرير الذي وأما إجماعهم قبل استقرار خلافهم فإجماع **في مسئلة** في معن
 العلماء كذا كان برهان على أنه (لا يشترط في حجيته) أي الإجماع (بعد التواتر) للعليل
 (السي) حجيته (لا وجه) أي عدد التواتر بل يتناول الأقل منهم لكونهم كل الأمة (والعقل)
 الحجة (وهو أنه) أي الإجماع (لأنه يمكن عن دليل طامع لا يحمل) الإجماع لأن العادة تحكم بأن
 الكثير من العلماء المتفقيين لا يجهلون على الضعيف في شرعي غير دوا على سبيل الظن بل لا يكون
 قطعهم إلا عن نص طامع بل فهم فيه وجوب ذلك الحكم (المصحح) من اشتراط عدد التواتر في حجيته
 وهذا ما ينبغي أن قوله القاضي وأما من استدلل بالعقل وهو أنه لا يمكن إلا أن طامع لما حصل فلا بد من
 القول بعد التواتر فإن انتفاء حكم الهادة في غيره دلل اه **في ظاهره** بل هو في حيز المنع لأن اشتراط
 عدد التواتر في انتفاء الإجماع حجة قطع دون انتفاء حجة ظنية (واذن) أي وإذا لا يشترط عدد
 التواتر في الجمهورين بحجة الإجماع (لا اشكال في تنقيده) أي الإجماع (لأنه يمكن) ذلك الإجماع
 (لا اتفاق اثنين) على حكم شرعي في عصر إذا اتفقا فيه كافي لوجود ما قيل من أن معناه أنه
 الاتفاق لأن أقل ما يقع عليه إذا كان من اثنين وقد تقدم ما منه من البحث في صدر الباب على أن فيه
 خلافاً لما في التحقيق ورأيت في بعض المجلات أن أقل ما يشهد به الإجماع ثلاثة من العلماء لأن
 الإجماع مشتق من الجماعة وأقل الجمع الصحيح ثلاثة وأما ما يشهد به الإجماع ثلثه فإلزام
 عندنا أنهم إذا كانوا إجماعاً واتفقوا فلا أوتوى من البعض مع سكوت الباقيين فإنه يتعقد الإجماع
 به وإن لم يبلغوا أحد التواتر (فلو اتحد) أي لم يكن في العصر إلا المجتهد واحد (فقبل) قوله (حجة)

بما ذهبنا إليه مع ما عند
 المصنف أنه يجوز واختاره
 الإمام هنا لأن دوران الحكم
 لا يحصل مع بعض العلماء
 والدوران بقيد العلية كما
 تقدم وأما ما عند
 الأمدى وابن الحاجب أنه
 لا يجوز واختاره الإمام
 في الكلام على الدوران
 لوجهين أحدهما أن
 الأعدام لا يتبرع عن غيرها
 وما لا يتبرع عن غيره لا يجوز
 أن يكون على ما المصنف
 فلان المتبرع عن غيره لا بد
 أن يكون موصوفاً بصفة
 التبرع والموصوف بصفة
 التبرع ثابت والعدم نفي
 محض وأما الكبرى فلان
 الشيء الذي يكون على لا بد
 أن يتبرع بالكون على
 واللام يعرف كونه على
 الثاني أن الإجماع يجب
 عليه الأوصاف الصالحة
 للعلمية أي اختيارها التبرع
 العلم عن غيرها فلا كانت
 الأعدام صالحة للعلمية
 لكان يجب عليه أن
 يسبرها لكنه لا يجب
 وأجاب المصنف عن الأول
 بأننا لا نسلم أن الأعدام
 لا تتبرع بقيل التبرع إذا
 كانت من الأعدام المتضادة
 بليل أن عدم اللزم
 متميز عن عدم اللزم فاما
 فحكم بأن عدم اللزم
 يستلزم عدم اللزم ولا

جزء من سريخ ونقطة المني الهندي عن الأكثرين (لشمن السبي) السابق في بيان حجة الإجماع
 (عدم خروج الحق عن الأمة) من غير تفصيل على أن الأمة تطلق على الواحد أيضا كقوله تعالى إن
 إبراهيم كان أمم قد دخل تحت النصوص التي على صحة الأمة فيكون قوله حجة (وقيل لا) يكون
 قوله حجة (لأن الثاني عنه لفظ الإجماع) المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم سألتني أن
 لا يتجسس أمي على ضلالي إلى غير ذلك كالتقدم (وسيل المؤمنين) حيث كان للرادية في الأمة
 الشرعية الإجماع (وهو) أي كليهما (متن) في الواحد دليل على اجتماع وليس هو بالمتعين
 ونص في التحقيق وغيره على أنه الظاهر والسبي على أنه المختار والملاقاة الأمة على إبراهيم بخلاف
 بأن إطلاقها على الجماعة حقيقة والأصل عدم الاشتراك ولا يثبت من لزوم كتاب الجواز في حق إبراهيم
 عليه السلام لتعظيمه ارتكابه في حق غيره أو بمعنى القنطري فهي فعلية بمعنى المفعول كالحجة
 والتضمين أنه إذا قصده واقتضى به فإن الناس كانوا بأمواله الاستفاد فيقتدون بسيرة لقوله
 تعالى إن جاءك قناس ما مواكنته عن عشت على المصنف التنبيه عليه فأجاب بأنه عليه ذكره
 أخراجه عدم تعينه فان العادة في حكاية الأقوال المصحح دلائلها من غير تخصيص على اختيار أحدها
 ولا تعقب دليله أن يكون المختار هو الآخر في حكاية دليل أن يكون المختار الأول الآن ذكر أن
 غيره المختار (مسألة ولا) يشترط في حقيقته (أي الإجماع مع الأكثر) أي مع كون الجميع
 أكثرهم عدى ذلك العصر والأوضح ولا في حقيقته إجماع الأكثر (عدمه) أي عند التواتر (في
 الأقل) الذين لم يوافقوا المتعدين (والا) فإن كان الأقل يملكون عند التواتر (فلا) يكون
 إجماع الأكثر حجة أصلا لا يفصل هذا التفصيل من أن يبلغ الأقل عدد التواتر مع خلافهم
 انعقاد إجماع الأكثر وإن لم يملكو عدد التواتر لا يمنع كاهو معز قال كثير من الأصوليين على
 ما في شرح البديع لسراج الدين الهندي قال الثاني أبو بكر وهو الذي يصح عن ابن جرير (ومطلقا)
 أي لا يشترط في حقيقته إجماع الأكثر كون الأقل عددا خصوصا كمعد التواتر أو غيره بل إجماع
 الأكثر بحسب مطلقا كما عرفه في البديع وغيره (الابن جرير) وأبو بكر الرازي (وبعض المعتزلة) أي
 أبي الحسين الخياط أسد الكمي كما في كشف الزوائد وغيره (ونقل عن أحمد) أيضا على ما في
 الكشف وغيره (وقال) أبو عبد الله (الجزائري والرازي من الحنفية) على ما في الكشف أيضا
 (النسوخ) أكثر إجماع الأقل كخلاف أبي بكر في ما في الزكاة (أي في قتالهم فلا) يستفاد الإجماع
 مع خلافه (بخلاف) من لم يسوغ إلا أكثر إجماعه فانه يستفاد الإجماع مع خلافه ولكن يكون حجة
 طنية كخلاف (أبي موسى) الأشعري (في فض النجوم) حيث لا يتضح كإخراج معناه
 عنه ابن أبي شبة ونقل عن غيره من الصحابة أيضا موضع عن جماعة من التابعين منهم ابن السبب قلت
 ولفظ السرخسي والاصم عندي كما أشار إليه أبو بكر الرازي أن الواحد إذا خالف الجماعة فأنسوغه
 ذلك الإجماع لا يثبت حكم الإجماع دون قوله بغيره شذوذاً من عباس للصحابة في زوج وأبوس وأمرأة
 وأبو زر أن لا دم نلت جميع المال وإن لم يسوغه الإجماع أو أنكر وأعلمه قوله فانه ثبت حكم الإجماع
 بدون قوله بغيره قول ابن عباس في حل النفاصل في أموال الرازي فأن الصحابة لم يسوغه هذا الإجماع
 حتى روي أنه جمع إلى قوله فكان الإجماع فأنادون قوله ولهذا قال بحق الاملا وقضى القاضي
 يجوز بيع الدرهم بالدرهمين لم ينفذ فأن لا مخالفا للإجماع اه فيعمل المسألة موضوعة
 في خلاف الواحد لا غير والذي في أمور القصة لا يكر الرازي اختلف أهل العلم في مقدار من يعتبر
 إجماعه فها تاون جماعة عظم في العادة أن يصر واعن اعتقادهم فلا يكون خبرهم مستملا على صدق
 فلما أجمعوا على قول ثلثاتهم العدد الأقل الذي يجوز زعي منهم أن يظهر واختلف ما يستقنون
 ولا يعلم يقيناً خبرهم فيما يظهر ومنهم اعتقادهم مشتمل على صدق لم يعتد بخلاف هؤلاء عليهم أنا

ينعكس وأما الاستدلالهم
 عليه فجوابه أن الموصوف
 بالتميز إنما يستند
 اليثوث في ذهن قطع
 والصدمة يثبت فيه
 الأعدام المطلقة ليس لها
 تميز ونحن قسم امتناع
 التعليل بها وبالجموب
 عن الثاني أن سراً أعدام
 انما سطر عن الجهد
 لعدم قدرته على إقامتها
 لا تنافي لكونها غير
 صالحة لعلية (قوله نسل
 التعليل وخال) اختلفوا في
 تعليل الحكم الشرعي بالحكم
 الشرعي فصوره الإمام
 والمصنف مطلقاً لأن
 الحكم قديم وموجع حكم
 آخر الدوران فزيد العلة
 ومنعه قوم مطلقاً وأخبروا
 بأن الحكم الذي يفرض
 كونه على إنما يجوز التعليل
 به إذا كان مقارناً للحكم
 الذي هو مع سائله لانه
 ان كان متقدماً عليه فلا
 يجوز تعليقه بالانزاع
 تخلف المعلول عن علته
 وان كان متأخراً فلا يجوز
 أيضا الانزاع تقدم المعلول
 على علته فثبت أنه يصح
 التعليل على تقدير واحد
 ولا يصح على تقديرين
 فيكون التعليل به مرجوحاً
 وعدم صحة التعليل به مرجوحاً
 فإن التقدير الواحد مرجوح
 بالنسبة إلى التقديرين

أظهرت الجماعة استكثار قلوبهم ولم يسوغوا لهم خلافا ولا وسعت الجماعة لنفسهم خلافا لهم ولم يشكروهم لم يكن ما قالته الجماعة اجابا وان نافى هذه الجماعة جماعة متولوا في الصفة المذكورة وأتكر بعض على بعض ما قل أولم ينكره لم ينقد بقول إحدى الجماعتين إجماع إذا ثبت منلال أحد الغير بيقين عندنا وهذا الخلاف في قول آخر وقد اختلفنا على الجماعة التي وصفتم حالها بالعدس اليسري وان كان واحدا كان خلافا عليه اخلافا صاعدا لم يثبت مع خلافا إجماع ولكننا واليسري ذهب الى هذا القول ولم أجمعه يحكى عن أصحابنا في ذلك شيئا وسأني وجه القول الأول ثم قال وهذا القول أظهر وأوضح دلالة بما حكيته عن أبي الحسن في إثبات خلاف الواحد على الجماعة ثم قال في موضع آخر من كتابه إذا اختلفت الأمية على قولين وكل فرقة من الكثرة في حد ينقد عليها الإجماع لم يخالفها مثلها فان من الناس من يعتبر إجماع الأكثر وهم الحشوية وقال أهل العلم لا ينقد ذلك إجماع وجوب الرجوع الى ما وجبه اللب للبل لأن الحق يجوز أن يكون مع القليل إذا كانوا على حدة في خبر واحد عن اعتقادهم لم يقر وتطهرت عدالتهم ووقع العلم بأشتمال خبرهم على صدق في نحو ما ذكرنا من خلاف فقد أتى الله تعالى رسوله على القليل ومنهم ومنهم الكثرة فقال تعالى وقيل من عبادي الشكور وما أم من معه الا قليل فلو لا كان من الغر ومن قبلكم أو لو بقيت يهود عن الفساد في الأرض الا قليلا من أنجينا منهم ولكن أكثر الناس لا يعلمون الى غير ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الاسلام ما دخر يا وسعود كما يظفر بنى فقر يا قتل ومن هم بالسور الله قال الذين يصلحون اذا فقد الناس وقال سترى افعى على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة الى غير ذلك وقد ارتد أكثر الناس بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وروى عنوا الصدوق كان الحقوق كان الحقوق الاقل وهم الحشوية وكان أكثر الناس في زمن بنى أمية على القول بامامة معاوية ويزيد وأصحابهما من مولاي بنى مروان والاول كانوا على خلاف ذلك ومعولوا الحق مع الاقل لا لا كثر في اعتبار التلقا والكثرة فلن قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالجماعة فان التلمان مع الواحد وهو من الاثنين أعدد وقال ياتنعم الجماعة وقال عليكم بالسواد الاعظم فهذا يدل على وجوب اعتبار إجماع الاكثر قبله فكل واحد من الفريقين الذين ذكرنا جماعة فلم اعترض الاكثر ولا دلائل في الخبر عليه وقوله عليكم بالجماعة يعني اذا اجتمع على شيء وحلفها الواحد والاثنين فلا يتبدل خلافا فهاو لم اتباع الجماعة الا يرى الى قوله فان التلمان مع الواحد فأخبر أنكم وما بالجماعة انما يجب اذا لم يجدوا غيرها الا الواحد والعدد اليسر وكذلك قوله عليكم بالسواد الاعظم معناه انما اتفق عليه الامية في أصول اعتقادها خلافا لتقصوه وتصوره الى خلافه وكل من قال يقول باطل فقد نافى الجماعة والسواد الاعظم ما في جملة اعتقادها أو تفصيله مع بعض تلخيص وهذا وان كان في حقه خلاف وقتب كما سيعلم فهو خلاف ما نسبته صاحب البدع اليه من انه على ان إجماع الاكثر حقيقة مطلقة وصاحب الكشف وغيره اليه من ان الاكثر انما يسوغ اجتماع الاقل لم ينقد الإجماع مع خلافا هو لم يسوغوا انقلع مع خلافا هذا ونقل أو أصبح الشرازي وامام الحرمي والغزالي عن ابن جبري رسل ما ذكره الرازي من انه انما خلف أكثر من اثنين اعتبر والا فلا ونقل سليم الرازي عنه ان خلفا أكثر من ثلاثة اعتبر والا فلا والله سبحانه أعلم (والجواب ليس) إجماع الاكثر (اجابا) أصلا فلا يكون حقيقة قطعية ولا نسبة لاهليس بكتاب ولا نسبة لإجماع ولا تأسيس بل ولا لبس من الادلة المتعبر من الآية (و) الختار (بعضهم) وكان ابن الحلي (ليس إجماعا لكن حجة لان التلها صابتهم) أي الاكثر (خصوصا عليكم بالسواد الاعظم) كما قدمنا من رواية ابن ماجه والسواد الاعظم هو الاكثر (وأما الاول) أي انه ليس إجماعا (فانفسا رادان عباس في القول) أي انكاره من بين الصحابة كما أخبره عنه ابن أبي شيبة وغيره فلا بدح ذهب علما وابن الحنفية والباقر

ولا شك ان العبر في الشرع بالراجح لا بالمرجوح وأجاب المصنف بأنه يجوز التحليل أيضا بالتأخير لان الماردن العلة هو العرف لا المؤثر والعرف يجوز أن يكون متأخرا كالسالم مع الصالح صجانه وتعالى وحينئذ فيصح التحليل به على تقديرين من ثلاثة ويان منه أن يكون راجحا بعين ما قلنا وقائل أن يقول أن كان المراد من التقديم والتأخير اتصال الزمان فهو مستحيل في الحكم الشرعي لكونه قد عاين كل المراد به الذي فهو بالتسلسل على ومعلوم ان العلة متقدمة بذاتها على معلولها وأيضا فلان لم أن التقديم بالزمان لا يصلح قطعية وانما يكون كذلك لو كان التأخير غير حائض فلم قلتم انه ليس كذلك واختار ابن الحلي انه يجوز ان كان التحليل به باعشالي لم يحصل معللة كائنا من تعليل رهن المشاع يجوز ان يسعه ولا يجوز ان كانه وقع مقدس كتحليل بطلان البيع بالتبعية ولا مدى في هذه المسئلة تفصيل يطول ذكره وهو من على قواعد مخالفة لاختيار الامام وغيره وأعلم ان هذا الذي

وداود وأصحابه إليه كآفة ابن حزم واختاره (وفي هـ روى ابن عمر في جواز أداء الصوم) أي
 الزكارة أجمعاً أو أخصراً بمضائق (في السفر) كما ذكرنا مما ناولنا في حقه عن أبي هريرة وبعض أصحابنا
 عن ابن عمر وقال شيخنا الحافظ حتى عن عمر بن عبد العزيز وأبي هريرة انتهى وقال ابن المنذر وروى عن ابن
 عمر أنه قال إن صام في السفر فكأنه أتم في الحضر وروى عن ابن عباس أنه قال لا يصوم به وعن
 عبد الرحمن بن عوف أنه قال الصائم في السفر كالطريق الحضر (عدوه) أي العلة وروى أنه عنهم أفراد
 هؤلاء المنع مع ذهاب الأكثر إلى عدمه (خلافاً لاجماع) ولو كان إجماع الأكرام جاعلاً للعدو أقول
 الأكثر في هاتين المسئلتين إجماعاً (وأيضاً فالأدلة أنما توجب) أي الإجماع (في الأمانة) أي حجة
 إجماعهم (غير معقول لزماصاتهم) بخلاف واحد من أهل الإجماع بحال فالهم لم ينعقد الإجماع
 لاحتمال أن يكون الحق معه لأن الجتهدي يختار ويصيب وما ثبت غير معقول المعنى بحسب رعاية
 جميع أوصاف التصريح بما نحن بنبأ كل أهل الإجماع (أو) معقول المعنى لزماصاتهم (أكرامهم)
 والأكبر ليسوكل الأمانة (واستدلال المكتفي بالأكثر) في انعقاد الإجماع لهم مقدم من قوله سئل
 الله عليه وسلم (مناقض مع الجماعة في شذوذ في التاريف) فادع من الرجوع بعد الموافقة (إلى عدمها) (من
 شذويعهم) كمن أذا توشى بعدما كان أهلياً قال الثماني خالف بعد الموافقة لأن لم يوافق ابتداء فلا حجة
 فيه على أن من لم يوافق ابتداء لا يبره بعدم موافقه فاذن (فالجماعة الكل وكذا السواد الأعظم) المراد من
 مناقضته مناقضاً الأكثر لما إذا وجد الإجماع من جميع أهلهم ثم خالف البعض شبهة اعتراضت لأن رجوعه
 بعد صحة الإجماع ليس بصحيح والسواد الأعظم الكل فهو أعظم مما دونه فبإذن الأدلة الجمعية كلها
 (وباعتماد الأمانة عليه) أي واستدلال المكتفي بالأكثر بما إذا اعتماد الأمانة على إجماع الأكثر (في خلافة
 أي تكريمه خلاف على و) سعد (من عبادة وسلمان فلم يفتدوهم) أي العصابة بخلاف هؤلاء
 الثلاثة وروى عنهم أجمعين (مدفوع بأنه) أي عدم اعتداد العصابة بخلاف هؤلاء في الإجماع
 على خلافتهم أجمعاً (بعد رجوعهم) أي هؤلاء لما تفاق على العامة لأن رجوعهم يقرر الإجماع
 على خلافته (وقوله) أي رجوعهم بخلافه (صحة بالإجماع على الأمانة في الاعتقاد) أي
 انعقاد الأمانة (بصفة الأكثر) أي كفاية في انعقادها بل هي محض عدلين كفاية (لا) أن
 خلافته (بجميع عليها) وقتئذ فلم يبره دعوى أن الإجماع انعقاداً لا أكثر من بني ماجة فإذن أن يبلغ الأقل
 عدد التوارث يكون حجة قطعية وأن يبلغ أكثر من حجة أسلاوعل وجهه ما أظنه المصنف أملاه وهو أن
 عدد التوارث يكمل به القطع ولو كان مخالف إجماعاً وقع القطع بالتقصين وهو ما لا يجوز أن
 القطع إنما يحصل من التوارث فما أخبر به أهل التوارث مسند بن فيه إلى الحسن لأمأ قالو عن زبى
 واجتماع مخالفه غيرهم لم يبره في ذلك وما نحن بصد من هذا القليل قلت ثم لا يجوز أن يفسد
 الكل ولا يبره منه القطع بالتقصين والله سبحانه أعلم (في) (مسألة) (ولا) يشترط في حجة الإجماع
 (عدالة المجتهد في القول) (الاعتقاد لا مدى) وأيما بحق الشورى وإمام الحرمين والفرازي في
 المخول في شوق الإجماع على موافقة المجتهد غير العدل كما يشوق على موافقة العدل (لأن الأدلة)
 المقتضية لحي الإجماع (لأوقفه) أي الإجماع (عليها) أي على عدالته (والنقطة) تسترط (عدالة
 المجتهد فلا يشوق الإجماع على موافقة المجتهد غير العدل كما يمشي عليه الخاص من نص على أنها الصحيح
 عندما وعزاه السرخسي إلى العراقيين وابن وهان إلى كافة الفقه هو المتكلمين وصاحب كشف الزوائد
 والسبكي إلى الجهور (لأن الدليل) (لأنه) على حجة الإجماع (بصفة) أي العدالة (الداخلية)
 الثانية لإجماع الأمانة أجمعاً (للتكريم) لهم ومن ليس بعدل ليس من أهل التكريم وهذا أنه
 على القول بنيتهم مجتهد معقول (ولو جوب التوقف في أخباره) أي من ليس بعدل لقوله تعالى
 إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وذلك لأنه لا يتجأ الكذب غالباً وقال شمس الأمانة السرخسي

ذكره الامام والمصنف من
 جواز تعليل حكم الأصل
 بطلان ما روى جود عنه
 خالفه الأمدى وقال
 المصنف أنه لا يجوز وإن
 جعلنا العلة بمعنى العرف
 لأن تعريف العرف بحال
 ونسبه ابن الحاجب عليه
 قال في هـ قالت الحنفية لا تعلل
 بالقاصرة لعدم الفائدة
 فلما عرفت كونه على وجه
 المصلحة فاقترحت ولأن
 العدة توقفت على العلة
 فما توقفت هي على لزوم
 القدر في أقول العلة القاصرة
 كتعليل حرمة الربا في
 التقديرات كانت ثابتة
 بنص إجماع فيجوز
 التعليل بها بالاتفاق كما
 قال الأمدى وابن الحاجب
 وغيرهما وهو مقتضى كلام
 الامام وإن كانت ثابتة
 بالاجتهاد والاستنباط
 فكذلك عند الامام
 والأمدى وأبوعامرة
 إمام الحرمين ومن بعده
 عن الشافعي ونهنا لا مدى
 وإن الخلف عن الأكثر
 أيضاً وقالت الحنفية
 لا يجوز لعدم فائده لأن
 قائمة التعليل إنما هو
 اثبات الحكم وهو غير
 حاصل أما في الأصل
 فليبره بالنص وأما في غيره
 فلعدم وجود العلة فيه
 لأن الفرض أنها قاصرة

والاصح عندى انهم ان كان معنا بشقة فلا يعتبرونه في الاجماع وان كان غير متلوهة فيسند بقوله في الاجماع وان علم فقه حتى ترشده لانه لا يخرج من هذا ان الاهلية للشهادة أصلاً ولا عن الاهلية للكرامة بسبب الدين الارى اننا قطع القول بل عن مؤتمن لمصر اعل فقهه أنه لا يخلد في النار اذا كان أهلاً للكرامة بالجنسية في الاخرة فكذلك في الدنيا باعتبار قوله في الاجماع (وقيل) أي وقال اهل الحرمين وأوصى الشيرازي (يعتبرونه) أي غير العدل (في حق نفسه فقط كقراره) أي كإقبل إقراره في حق نفسه بالعدل والجنسية فكذلك إجماع العدل جهة عليه ان واقفهم لاننا نفهم وعلى غيره مطلقاً (ويقدم) هذا القول نظر الذي هذا القياس (بأنه) أي إقراره معتبر منه (فبما عليه وهذا) أي واعتبار قوله هنا (له) لاعلمه (الذي يتفق) باعتباره قوله (بحجته) أي الاجماع يحصل فيه شرف الاعتدال والاعتبار عفاً فانتفت حصصة القياس على اعتبار إقراره وذهب بعض الشافعية الى أنه اذا انفصل عن ما أخذ بطوار أن يحمله فقهه على التثمين غير دليل فأنه كرماء يجوز أن يكون محلاً لاعتباره والا فلا واختاره ابن السمعاني (وعليه) أي اشتراط عدله المجتهدين (ينشئ شرط عدم البدعة) فيما أيضاً (اذا لم يكثر بها) أي بالبدعة (كثفوا راج) الا ان خلاصتهم قائم من أصل البدع الجلية كالتقدم في مباحث الفجر لم يكفر وأيدعهم (والجنسية) قالوا يشترط فيه عدم البدعة (اذا انفصل لانه بموجب شفا) وهو عدم قبول الحق عند ظهوره والتعليل بناء على ميل الى تأنيب (بوجوب شقة سفة فيهم) أي الذين فان لم يدع اليها يكون قوله في غير بدعته معتبراً في انقضاء الاجماع لانه من أهل الشهادة ولما كان معتبراً لها في الاحكام لا في بدعته لانه انما يضل لخالفته فاصحوا قائلهم وكل قول يخالفه فهو باطل وكذا ان كثر به واهل اسم الامة لا يشاؤون مطلقاً هذا التفصيل قول بعض مشايخنا على ما في الميزان وغيره ومضى عليه لغير الاسلام ومثابه واهل شمس الامة المرخصي الاصح عندى انهم ان كانت معتبراً ما الهوى ولكنه غير متلوهة لا يعتبرونه فيما يضل فيه ويعتبر فاصحوا وان كان متلوهة لا يعتبرونه لان المعنى الذي قبلت به شهادة له لا بوجدها فانها لا تقبل الا بتفهم الكذب على ما قال محمد قدم عظموا الذنوب حتى جعلوها كفر الا يتممون بالكذب في الشهادة وهذا يدل على أنهم لا يؤمنون في أحكام الشرع وقال الشيخ أبو بكر الرازي الصحيح عندنا أنه لا اعتبار بوجاهة الضلال لاهل الحق في حصصة الاجماع وانما الاجماع الذي هو حجة الله إجماع أهل الحق الذين لم ينشئ فسقهم ولا ضلالهم ووافقه صاحب الميزان وعليه مضى المصنف فقال (والحق الملاق من البدعة الفسقة لهم) في اعتبار قولهم لما تسد من أن خبراً راجعاً الى الامة حجة بطريق الكرامة وصاحب البدعة ليس من أهلها وما وافقه أيضاً قول أي منصور البخاري قال اهل السنة لا يعتبر في الاجماع وفان القدوة والتجارب والروافض ولا عن ايرضاخ لا هو لاهل البدعة في الفقه وان اعتبر في الكلام هكذا روى أشهب عن مالك والعباس بن الراسد عن الاوزاعي وأبو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن وذكر أبو رزق يقول آية الحديث وقول ابن النفلان الاجماع عندنا إجماع أهل العلم فاما من كان من أهل الاوهام فلا مدخل فيه واختاره أبو يعلى من الخنازير واستقر من كلام أحد وقد ظهر من هذه الجملة مرجوحية القول باعتبار قوله اذا كان يعتقد بغيره من الكذب لانه الصحيح كما قاله العتي الهندي (ولما) أي كون البدعة المسقة مائة من اشارة قول صاحبها (لم يمتد بخلاف الروافض في الاجماع على خلاصة الشيوخ) أي بكرو وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ادنى حال الرافضة أنهم فسقة (وقد حال ذلك) أي عدم اعتبار بخلاف الرافضة في الاجماع المذكور (تفرره) أي الاجماع من الصحابة وغيرهم على خلافهم (فبهم) أي قبل وجود الرافضة (قصوا) أي الرافضة (به) أي بخلافهم لانه عدم اعتبار قولهم في الاجماع المذكور بناء على فسقهم (وخالف الخراج في خلافة علي) رضي الله عنه (خالف الخطة) التي هي دليل على (لا)

اذا انتفت الفاعلة في تعليل بها احتمال وروده من الشارع لان الحكم لا يفسد بالثبوت وأجاب امام ثلاثة آجوبة أحدها وعلى ما قصر لمصنف اننا لنحمل المصنف الفاعلة في اثبات الحكم بسبب لها فائدة أخرى وهي معرفة كون الحكم على وجه الصلة وقوى الحكمة لتكون النفس الى قبوله أميل الثاني ان ما قاله بعينه واراد في المنسوبة الثالث ان معرفة اقتدار الحكم على محمل النص وانتائه عن غيره من أعظم القسواندوى حاسمة عننا اذا لم يجوز التعليل بالصلة القاصرة ووجدنا في الاصل وصفاً مذهباً يتناسب ذلك الحكم فانه يجب التعليل به على وجه المعارض وحاشية فيسأل ان ثبات الحكم في الشرع بخلاف ما لا يجوزنا التعليل به لوقول امام الحرمين في المبرهان عن بعضهم ان فائدة تعليل تحريم التفاضل في التقدين بكونهما تقدين هو تحريم التفاضل في القلوس اذا راجت رواج التوقد قال وهذا خطأ لان التقديس في الشرع محصنة بالتويعين ولان النص ان تناولها

بقي الامر على ما هو عليه
من عدم حصول الفائدة
من التعليل وإن تناولها
كانت العلة متعديّة وكلاهما
في القاصرة ، وأعلم هذا
الحلل المنقول عن الحنفية
أنما يستقيم إذا لمّا أن
الحكم في مسود النص
لا يمكن ثبوته بالعدة وقد
نقل عنهم في الحصول وعلاوه
بأن الحكم معلوم والعدة
منقولة والمطلوب لا يكون
طريقا إلى العلم ثم نقل
هو والأسمى وإن
الحاجب عن أصحائهم
حوزوا نبوة بهو لو جحد
فندقع القليل من أصله
بقوله (لنا) أي استدل
أصحابنا على الجواز بأن
تعدية الحكم إلى القصر
متروكة على كونها علة
فلو توقف كونها علة على
تعديتها لزم الدور وأجاب
ابن الحارث بأن هذا الدور
غير محال لكنه دور موعة
وأجاب غيره بأن كل واحد
من التعدية والعدة
مستزمنة للأخرى كالنبوة
مثلا لا متوقفة عليها فلا
يلزم الدور لأن الدور إنما هو
على تقدير التوقف وأيضا
إن كان المراد من التعدية
وجود الوصف في صورة
أخرى فلا نيل وقفه على
العلية وهو واضح وإن
كان المراد بها كون الوصف

خلاف (اجماع الصحابة) الذي هو دليل قطعي شرعي أنه كان في المخالفين مجتهد يعبد بخلافه كعامة
ابن أبي سفيان وعمر بن العاص ما إذا لم يكن فيهم مجتهد كما أشار إليه بقوله (الآن لم يكن في المخالفين
تخاوية وابن العاص مجتهد) فإنه يكون خلاف الإجماع حيثئذ (واتما هو) أي هذا التعقيب
(بطل دليل معين) أي كون عدم اعتبار خلاف الإضافة في خلافة الشيخ مفسد فهم (والمطلوب)
أي اشتراط عدم فسق الجميع (ثابت بالأول) وهو أن القليل النال على حجة الإجماع يفسد
العدالة إذا لم يكن فيهم من ليس بعدل ليس من أهل التكريم والله سبحانه أعلم (مسألة ثانوية)
يشترط في حجية الإجماع القطعية (كونهم) أي الجميع (الصحابة خلافا لظاهرية) فقالوا
الإجماع اللازم يختص بعصر الصحابة فأما إجماع من بعدهم فليس بحجة وهو ظاهر كلام ابن جبان في
صحيحه (ولا جدقون) أحدهما نعم كظاهرية وأصحهما عند أصحابه لا كالبهور (لعموم الأدلة)
المتقدمة بحجة الإجماع لإجماع (من سواهم) أي الصحابة فلا موجب لتخصيصها بالإجماعهم (قالوا) أي
الظاهرية وأولا ثم عقد (إجماع الصحابة) قبل يحيى من بعدهم (على أن ما لا قطع فيه) من الأحكام
(جواز) الاحتياطية وجاز (مأدّى إليه الاجتهاد) من أحد طرفيه أي الأخذ به (فلم يصح إجماع من
بعدم) أي الصحابة (على بعضها) أمّا الأحكام التي لا قطع فيها (لغير) أي الاحتياطية (فيه) أي
في ذلك البعض إجماعا ولا الأخذ بغير ما عليه الإجماع (فتمعرض الاجماعان) إجماع الصحابة على أن
ما لا قطع فيه يجوز فيه الاجتهاد وإجماع من بعدهم المفسد أن ما لا قطع فيه لا يجوز فيه الاجتهاد
(والجواب) أن النصابة (أجوعا على مشروطة) عامة (أي) يجوز الاحتياط في ما لا قطع فيه (مادام
لا قطع فيه) فلم يتناقض الاجماعان لأن ما لا قطع فيه فلهذا لم يشرط وهو مادام لا قطع فيه
لحصول القاطع فيه وهو الإجماع الثاني فزال الحكم المجمع عليه وهو جواز الاجتهاد (قالوا) أي
الظاهرية ثانيا (لأنه) إجماع غير الصحابة (اعتبر) أيضا إجماع غيرهم (مع مخالفة بعض
الصحابة فيما إذا سبق خلاف) مستقرا لأنه إذا جاز اعتبرهم مع عدم قول الصحابة فليصم مع موافقة
بعض الصحابة ومخالفة بعضهم ولا ن مخالفة بعضهم لا تصل معارضا لإجماع غيرهم لأن الظن
لا يعارض القطعي واللازم متفلا لاشتراط حكم عدم المخالفة (الجواب إنما يلزم) هذا لا زما لهذا
القول مع بطلانه (من شرط عدم سبق اختلاف المقرر ولين واحد) في حجة الإجماع
لفقد الإجماع في هذه الصورة عنده لكن هذا التامم الملازمة وله أن يمنعها (لا) أنه يلزم هذا الإجماع
أبلا (من لم يشرط) عدم سبق خلاف متقرر في حجة الإجماع (أو جعل الواحد) أي خلافه
(مأمنا) من انقضاء الإجماع من سواه لاعتباره ههنا غير قائل بطلانه إذ هو منع بطلان الإجماع
(وباعتبار التتابع المقتضى) أي في حجة الإجماع عند انقضاء إجماعهم حتى لا يعتقد مع مخالفتهم كما هو
مذهب الحنفية والشافعية ورواية عن أحمد وقولوا كثر التكليف وهو الصحيح كذا كذا القاضي
عبد الوهاب وغيره (وألمن) (يظن) من التابعين (بدبته) أي الاحتياط بعد انقضاء إجماعهم فاعتباره
أي ذلك فهم (وعنده) أي عدم اعتبار بقية من سبق (على اشتراط انقراض العصر) في حجة
الإجماع (وعنده) أي عدم اشتراط في حجة الإجماع في اشتراط اعتبار من لم يشرطه لم يعتبره
قلت الآن هذا انما يتبع رأي من يقول فأنه لا اشتراط جواز رجوع بعض الجميع ودخول
مجتهد يحدث قبل انقراضهم ما من قال فأنه لا يرجع لغيره ينبغي أن لا يعتبر وأيضا (وقيل)
أي قال أحد في رواية بعض التكليف (لا يعتبر) (التابعي) إجماع الصحابة (مطلقا) أي سواء كان
مجتهدا عند انقضاء إجماعهم أو بعده (لنا) على اعتبار التتابع المقتضى (السوا) أي الصحابة
(كل الأمة دونه) أي التابعي المقتضى لأنه لم يخالفهم (أي رواية التي) على الله عليه وسلم ذلك لا يوجب

هذه في صورة أخرى تسلم
توقفها على العلية لكن
لا تسلم توقف العلة على
التعدي بهذا المعنى بل انما
توقف على وجود الوصف
في صورة أخرى وحيدة
فلا دور قال في قول
المركب فلذا انتفى جزو
تنفي العلية ثم اذا تنفى
جزء آخر ميزت الخلف او
تعميل الحاصل فلما العلة
عدم فلا يثبت ذلك في قول
ذهب الاكثرون ومنهم
الامام والامامى وابناءهما
الى جواز تفصيل الحكم
بالوصف المركب كتفصيل
وجوب الضامن بالقتل
العبد العدوان لان مناسب
له ودائمه وهما يفتقدان
العلية كما تقدم وعلى هذا
فقال بعضهم يشترط ان
لا يزيد الاجزاء على سبعة
قال الامام ولا يعرف لهذا
المصير حجة خارج المانع
بانه لو منع التعديل لكان
عدم كل واحد من اجزائه
علة تامة لعدم عليته لان
عدم كل واحد منهما علة
لعدم ذاته واذا ارتفعت
الذات ارتفعت الصفات
بالضرورة وحيد فتقول
اذا انتفى جزء من المركب
تنفى العلية لما قلناه ثم اذا
انتفى جزء اخر منه فالحكم
تنفى عليته بلازم تخلف
المعامل من علته التامة

كروا الحق معهم دون ولاخر وبهم من الامة والعصبة اتمام الشكل (واستدلوا بهذا) المختار (بان
الحياة سوغوا الوهم) أى التائبين الاجتهاد (مع وجودهم) فقد ساد شرع الكوفة اقصية وعلى
رضي الله عنه بها لا ينكر عليه وابن المسيب بالمدية فتنازى وهي مشهورة بأصل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكذا على حكمة الحسن وجابر بن زيد بل يصرحون ولا اعتبار قولهم وان ساد قولهم انفسهم
لما سوغوا الوهم (قلنا انما) الاستدلال بهذا على اعتبار قولهم حتى لا يستدلوا بالاجماع مع مخالفتهم
(لوقول تسويغ خلافهم) أى التائبين (مع اجماعهم) أى الحياة (ولم يثبت) تسويغ خلافهم
الاجماع اختلافهم (كالنقل من قول أبي سلمة) من عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم في صحيح مسلم
(هذا كرم من ابن عباس وأبو هريرة في عتق حامل لو كان زوجها فقال ابن عباس بأهله الاطمين وقلت أنا
بوضع الحمل فقال أبو هريرة أنا منهم ابن أخي يعني الجملة) وليس هو محل النزاع قال السبي وفيه نظر فان
اتفاقهم لم يمنعهم الاجتهاد لئلا يوافقوه قبل اقدمهم وكانوا لا يرون قطعا اه وليس القطع باتفاق
السؤال بسؤال غير مناف هذا لا يختص بالتائبين مع العصبة بل يجري ذلك أيضا في تأييد التائبين
مع العصبة أيضا (مسألة) لا يستدل بالاجماع (بأهل البيت النبوي) وهم على وظيفة
والحسن رضي الله عنهم لما روى الترمذي عن عمر بن أبي سلمة انه لما نزل عليه رداء لم يلبس عنكم
الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا ألقى النبي صلى الله عليه وسلم عليهم كسه وقال هؤلاء أهل بيتي
ونابى الوهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (وحديثهم) مع مخالفة غيرهم لهم أو توقفهم أو
عدم معاهم من الحكم (خلافا لشيعة) واقصر في القول بغيره على الزيدية والامامية فان
اجماعهم عندهم معتدلة فان لنا راسي فيكون منبغيا عنهم فيكون اجماعهم حجة واجب منع ان
انظر رجس وانما الرجس العذاب أو الاثم أو كل مستفرد ومشتكر على ان المراد بأهل البيت هم مع
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فان ما قبلها وهو ما ناء الذي لست كما سدد السامع وما بعدها
وهو اذا كرمنا بشي في بيوتكم لا يبدل عليه وحيد فتدليس في الآية يدل على اجماع العترة
وعدم حجة (مسألة) ولا يستدل بالاربعه بالخلفاء اى بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم
مع مخالفة غيرهم أو توقفهم أو عدم معاهم من الحكم (مسألة) لا يثبت بالخلفاء العترة (بعدم الضامات)
فرواية (حتى) منهم القاشي (أبو ازم) بالجملة المحمودة والراى عبد الجدين عبد العزيز (على
ذوى الارحام أو اموال) في خلافة المعتز بالكون الخلفاء الاربعة على ذلك (بعدم الضامات)
اى ذى الاموال (لبيت المال لانه) أى القضاء وما قبله المعتز بالكون الخلفاء العترة وكتبه
الى الآفاق وكان ثقة دينا ورعا طاهرا مذهب أهل العراق والفاخر والاض والاسباب أسلمهم البصرة وسكن
بغداد وأخذ عن هلال الراى وأخذ عنه أوجعش الطحاوى وأبو طاهر الثمار وغيرهما ولى القضاء
بأشام والكوفة والكركم من بغداد وتوفي في جمادى الاولى سنة اثنتين وتسعين ومائة (مسألة)
ولا يستدل (بأشدين) اى بكر وعمر رضي الله عنهم مع مخالفة غيرهما لانه أمر بالافتداء مما عاقبني
معاهم من الحكم خلافا لشيعة وأما قلنا لا يستدل بالاجماع في هذه القضية (لان الأدلة) المقيمة
لحجة الاجماع (توجب وقفة) أى يثبت في الاجماع (على غيرهم) أى غير أهل البيت في الصورة
الاولى وغير الخلفاء الاربعة في الصورة الثانية وغير الاخير في الصورة الثالثة وقوله عليه السلام اقتدوا
بالذين من بعدي اى بكر وعمر (روا أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان
والحاكم كما هو حجة القائلين بالافتداء بالاجماع اى بكر وعمر مع مخالفة غيرهما لانه أمر بالافتداء مما عاقبني
عنهم انما لا يلزم الجواب لانهما حال اختلافهما وأوجب حال اتفاهما وقوله صلى الله عليه وسلم
(عليكم بدقي وسنة الخلفاء الراشدين) المهديين وعواظهم بالنواجد كما تقدمت في بحث العترة وانه

رواما جده وغيره وانهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى كاذب السبق وغيره وشاهد له أنه كاذب في القائلين
 بفساد الاجماع بهم مع مخالفة غيرهم فاحتج على اتباعهم فينتفي عنهم انما (أحب بغداد)
 أي هذان الحديثان (أهلية الاقْدَام) أي أهلية الشخصين والاربعة لا تابع القائلين لهم (الاشع الاختراع)
 لغوهم من المجتهدين فيكون قولهم جفة على غيرهم من المجتهدين الذي هو على النزاع (وعليه) أي
 هذا الجواب إن يقال (ان ذلك) أي الاقْدَام فنعما (مع إيجابه) أي الاقْدَام فكل منهما مستند
 مقبوح في قولهما وقولهم على كل مجتهد سواه الذي هو المطلوب (الآن يدفع بأنه) أي كلامهما
 (أحادي) فلا يثبت به القطع بكون اجماعهما أو اجماعهم جفة قطعية لأن الظني لا يثبت القطع
 (ويعارضه) أي وأجيب أيضا بما روى كل منهما (بأصحابي كالنصر بأجماع) اقتديتم اهتديتم
 (وخذوا بطريقكم عن الجبراء) أي عائشة رضي الله عنها فإن هذين الحديثين يدلان على جواز الأخذ
 بقول كل صحابي وقول عائشة وان خالف قول الشخصين أو الاربعة (الآن الاول) أي أصحابي
 كالنصر بأجماع اقتديتم اهتديتم (يعرف) يتبعني قولنا في حرم في رسالته الكبرى مكتوب موضوع
 باطل والافقه طرقت من رواية غير رواية جابر وإن عباس وأنس بالفاظ مختلفة أقروا إلى القند
 المذكور ما أخرج ابن عدي في الكامل وابن عبد البر في كتاب بيان العلم عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مثل أصحابي مثل النجوم يندى بها قلوبهم أخذت بقوله اهتديتم وما أخرج الفارغاني
 وابن جبر البر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل أصحابي في أمي مثل النجوم فما بهم
 اقتديتم اهتديتم ثم لم يصح معناه ومن ثم قال أحمد حديث لا يصح والبر لا يصح هذا السلام عن
 النبي صلى الله عليه وسلم الآن البيهقي قال في كتاب الاعتقاد ويناقض حديث مرسول باستدغير
 قوي وفي حديث آخر منقطع الحديث الصحيح يروى بغير معناه وهو حديث أبي موسى المرفوع في النجوم
 أمة للسماء فإذا ذهب النجوم أتت السماء أمدود وأما أمة لأصحابي فإذا ذهب أتت أصحابي ما يمدون
 وأصحابي أمة لا تقي فإذا ذهب أصحابي أتت أمي ما يمدون وأما الثاني أي خذوا بطريقكم
 عن الجبراء معناه (انكم ستأخذون) فلا يمارضان الاولين والحق انهما لا يارضاهما أما الاول لما
 قدمنا وأما الثاني فقد قال شيخنا الحافظ لا يعرف له استناد ولا رأيه في شيء من كتب الحديث الا في
 النهاية لابن الأثير ذكر في مادة حمر ولم يذكر من خرجهم وإنما يضاف في كتاب الفردوس لكن بغير
 لفظه ذكر من حديث أنس بغير استناد أيضا وله خذوا لثديكم من بيت الجبراء وينص صاحب
 مسند الفردوس في نقله له استنادوه كالحافظ عداد الدين بن كثير إنما قال الحافظين المزي والهي
 عنه في معرفة اه قال الشيخ سراج الدين بن الملقن وقال الحافظ جلال الدين المزي لم أقف على سند
 إلى الآن وقال الفهري هومن الأحاديث الواجبة التي لا يعرف لها السناد بل قال تاج الدين السبكي وكان
 شيخنا الحافظ أو الطحاوي المزي يقول كل حديث فيه لفظ الجبراء لا أصل له الأحاديث أو أحاديث التساقط فلا
 يحتاج إلى هذا التأويل (والحق ان مقتضاه) أي يدل كل من القول بحجية اجماع الاربعة
 والشخصين (الحجية التأويل) أما الحجة فطلب الحازم للايتاع لهم ولهما وأما الثانية فلا تخبر
 واحد (وردني خازم) على ذوي الارحام أمور الأثر كما أقر بآؤهم بعد القضاء البيت المال بل يواقة
 عليه كقصة معاصرهم من الخففة فقد (ردا بوسعيد) أحمد بن الحسين البرقي من كبارهم وقال هذا
 فيه خلاف بين الأصحاب لكن نقل المصاحص عن أبي خازم أنه قال في جوابه لا أعجز بذا خلافا على
 انقلها الاربعة وإذا لم أعجز خلافا فقد حكمت بدهذا المال إلى ذوي الارحام فقد نفذت قضائي به
 ولا يجوز لاحد ان يعقبه بالسبح ومن هنا قل يستحيل أن يكون أبو خازم شاهدا على ان خلاف الواحد
 والاثنين لا يندفع في الاجماع وفي شرح البديع لسراج الدين الهندي ووافقه علماء المذهب في زمانه

وانما انتفت سائرهم تحصل
 الحاصل وكلاهما محال
 فالتمثيل بالركب محال
 وأجاب المصنف بأن
 العلية صفة معينة فلهما
 من التسبب والاضافات
 التي هي أمور يغيرها
 العقل ولا وجه ودلها في
 الخارج وإذا كانت العلية
 عديمة كان انتفاؤها
 وجوديا فان أحد الشخصين
 لا بد ان يكون وجوديا وإذا
 كان انتفاؤها وجوديا امتنع
 ان يكون عديم كل جزء
 عليه لان الامور العينية
 لا تكون عديمة
 هنا فإجابة ما بقرره جواب
 المصنف وفيه تكلف
 وشق ومخالفة أمالك
 فواضح وأما الضعف
 فلان هذه الطريقة تنكسر
 فيقال العلية من الامور
 الوجودية لان تقيها
 عديم وهو عديم العلية
 وأما المخالفة فقد سبق
 أميجوز تمثيل الوجودي
 بالعدم عند المستفاد
 بحسب الاماميه عن هذه
 الشبهة وانما أجابه عن
 شبهة أخرى وذلك انهم قالوا
 كون الشيء عليه غير صفة
 لذات الشيء فإذا صكك
 الموصوف بالعلية أمرا
 مركبا فان قامت تلك
 الصفة تشابهها لكل واحد
 من أجزائها المركب فيلزم
 ان يكون كل واحد منهما

في (مسئلة) ولا يعتقد (بأهل المدينة) أي طيبة (وحدهم) عند جماهير الامة (خلافًا لما) على ما شاع عنه والافتقار نكر كونه مذهب ابن بكير وأبو يعقوب الرازي وأبو بكر بن مينا والطيالسي والقاضي أو الفرج والقاضي أو بكر شعي الأول (قبل مراده) أي مالك (أن) روايتهم مقنعة) على رواية غيرهم ونقل ابن السمعاني وغيره أن الشافعي في التقديم ما يدل على هذا (وقيل) محمول (على المتقولات المستمرة) أي المتكررة الوجود كسبها (كالأذان والافاضة والصالح) والمدون وغيرهما ولفظ القرافي وإجماع أهل المدينة عند مالك فيما طرأ فيه التوقيف حجة (وقيل بل) هو حجة (على اليوم) في المتقولات المستمرة وغيرها وهو رأي أكثر المخالفين من أصحابه وذكر ابن الحليج أنه الصحيح قالوا في رسالة مالك إلى الباقين من بعده ما يدل عليه ونقل أرائه الصالحة ونقل أراد يعقوب من الصحابة والتابعين وتابعيهم حكم القاضي في التوقيف وابن السمعاني وعليه ابن الحليج وأدعى أبو الواليين بن حبة أنه مذهب الشافعي وأحد وقال جده محمول على إجماع المتقدمين من أهل المدينة وحكي عن ونس بن عبد الأعلى قال قال لي الشافعي إذا وجدت متقدمي أهل المدينة على شيء فلا يدخل قلبك مثل هذا الحديث وكل ما يجلد في غير ذلك فلا تلقض الله ولا تعاجبه فقد وقعت في الجار والبيع وفي لفظه إذا رأيت أوائل أهل المدينة على شيء مما لا تشكركم إلى الله وأنت ناصح والله أنفك ناصح والله أنفك ناصح وقال القاضي عياض وأهل المدينة ضرب ابن تقي في وأشد في الأول ثلاثة أشهر أبعد من أن يشرع مستند من جهة التي صلى الله عليه وسلم من قول كتفهم الصالح والمدا لاذان والأقامة والأوقات والأخبار ونحوه ثانياً نقل ذلك من فعل كنهة الرقي ثانياً نقل ذلك من إقرار كثرهم أشد أن كثر من تخفروا مع أنها كانت زرع بالمدينة وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لا يأخذونهم وأهل النوع حجة بل من عندنا الصبر المورث الأخبار والمقاييس لا اختلاف بين أصحابنا فيه والشافعي اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه أحدها ليس بإجماع ولا مرجح وهو قول من قدمنا عنهم إكار كونه مذهب مالك ثانياً مرجح به قال بعض أصحاب الشافعي ثانياً يجوز أن لم يرجح خلافه واليه مذهب قاضي القضاة أو الحسين بن عمر وقال أبو العباس القرطبي أما الضرب الأول فينبغي أن لا يختلف فيه لأنه من باب النقل المتواتر ولا فرق بين القول والفعل والقرار إذ كل ذلك نقل يحصل له الم القطعي وأنهم عدد كثير وهم غير محيل العادة عليهم التواطؤ على خلاف الصديق ولا شك أن ما هاهنا من أول من أخبار الأحناف والظاهر وأما الضرب الثاني فالأولى فيه أنه حجة أنا انفردهم مرجح لأحد المتعارضين وللمنا على ذلك أنه لا بد من أن يقر بالاعتناء وميزال الأحكام والسياسات المشافهة لا سيما المشافهة لتساويها تأملها لا يرون تفاوتها وميلها هو على هذا إجماع أهل المدينة ليس بحجة عين حيث إجماعهم بل إمام من جهة نقلهم المواتر وإمام من جهة مشاهدتهم الأحوال العامة على مقاصد الشرع فالهذه النوع الاستدلال في تناقضه خير فالأولى عندهم رأيا أصحابنا وصار كثير منهم إلى أنه لو نحن لم نجريهم من غيرهم على أنه إجماع وليس يصح لأن المشهود له المصحة إجماع كل الأمة لا بعضها انتهى فلا يرجح أن حال بعض المتأخرين التصديق في هذه المسئلة أنتم ما هو كالتق في عليه ومنها ما يقول بجهورهم ومنها ما يقول بعضهم والمراتب أربع ما يجري يجري النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم كتفهم مقدار الصالح والمدهودا حجة بالاشفاق والعدل القديم فلهذا قيل مقتل عثمان رضى الله عنه وهو حجة عند مالك أيضا ونص عليه الشافعي في رواية ونس بن عبد الأعلى كسلف وعلمهم الموافق لأحد دليلين متعارضين كحديثين وقاسين قالوا والشافعي مرجح وأبو حنيفة لا وعندنا الحجة بقولنا لا ننع وعليه أبو يعقوب وابن عقيل ومرجع عليه أبو الخطاب ونقل عن نص أحمد والنقل المتأخر بالمدينة والجهور ليس بحجة شرعية وبه قالت الأمة الثلاثة وهو قول الحق من من أصحاب مالك كذا في القاضي

عدمه مستحقة وإن قام بكل واحد من تلك الأجزاء من من تلك الصفة قبل أن ينقسم الصفة إلى الصفة ويكون مستحقة للصفة نصف وتلت وهو محال هذا هو السؤال الذي أجاب عنه الإمام بكون العلة عدمية وهو مطابق قولنا صلح الجاهل ذكر هذه الشبهة ونقل جوابها إلى الشبهة الأولى وتبعه المصنف والظاهر أنها ما حصل عن سبهم وأجاب ابن الحليج بمحسوسين أحدهما أن السليم انعدم الجزع لعدم العلة بل وجود كل جزء شرط للعلة فعدمه يكون عدم شرط العلة الثاني أن هذه علامات على عدم العلة واجتماع العلامات على الشيء الواحد جائز سواء كانت مترتبة أو في وقت واحد كالزوم واليس بالنسبة إلى الحادث قال في هذا مسائل الأولى يستدل بوجود العلة على الحكم لأنها بالانفاسية تتوقف عليه الثانية التعديل بالمانع لا يتوقف لم على افتخري لأنه إذا أثره فدفوه أولى قبل لا يستلزم عدم المستر قلنا الحادث يعزف بالآزلي كعلم الصانع الثالثة لا يشترط الاتفاق على وجود

عبد الوهاب في المصنف كتابه عليه الأثر أني أماد أقتل اجماعهم بحجة لا يترتب من إجماع جميع الأمة حتى يقضى الخلفاء ويقض قضاؤه بل يحل على مني أن الاستدلال يستند إلى ما أخذ من ما أخذ
 الشرع كالمستدلى القياس وغير الواحد (كنا الألة) المقتضية إجماع (توقفه) أي يتحقق الإجماع
 (على غيرهم) أي غير أهل المدينة لأن أهل المدينة كل الأمة فلا يتقدمهم وحدهم (واستدلناهم)
 (بشاورهم وقتنا طرو) في الواقعة التي لا تنفي أجمعوا على حكم فيها (لا يجمعون إلا راجح)
 فيقتضى إجماعهم وحدهم في انعقاد الإجماع (منع قضاهم) أي العادة (نه) أي إجماعهم عن
 راجح دون سائر على ما لمصارفاته لا دليل على أنهم المختصون بهذا والموجب لا تعلل منهم وحدهم هو
 الاختصاص (ودفع) ألمنع (بأن المراد) من أن العادة قاضية بأن يمثل هذا الجمع الخ أن العادة
 (قاضية) في انعقاد الإجماع أنه لا يتقدم على الحكم إلا (بالمطالع الأثر) من المجتهدين على دليله
 (فانتفع أن لا يطلع عليهم أهل المدينة) أحداً لا يكون في الأكثر (ندمهم) أي من أهل المدينة
 لما تقرر من أن شأن هذا الجمع أن لا يجمعوا على أمر إلا بعد تشاور وتطروك يقضى اطلاعهم عليه
 بواسطة المطالع ذلك الواحد عليه فإذا أجمعوا على خلافه فلا بد أن يكون أجمع منه فان قيل لا نسلم
 امتناع إجماعهم على مرجوح ان يجوز أنه لا يكون في الأكثر واحد منهم ولا يطلعون على دليل خلاف
 قولهم اذرب راجح لا يطلع عليه البعض فيصيان الظاهر ما ذكرنا وهذا احتمال محتمل بعد
 (والاحتمال) الممكن البعد (لا يثق الظهور وهذا) أي يمكن هذا الجواب (الخطأ إلى كونه)
 أي إجماع أهل المدينة (بصفة ظنية) لأنه يكون (إجماعاً) قطعيًا وقد صرح أكثر المناريين
 على ما نقله السبكي عنهم فقالوا وليس قطعيًا بل يفتقر على خبر الواحد والقياس وقد عرفت أن هذا
 ليس بقول جمهور بل قول جمهورهم تقدم الخبر أولى كذا كونه أن نفع القرطبي (فان قيل يلزم منه)
 أي انعقاد الإجماع على هذا الجمع (في أهل بلدة أخرى) ككتكوا والكوفة والبصرة وحدهم (فذلك)
 أي لأنه لا يتقدم الاطلاع الأكثر على الدليل الراجح على ذلك الحكم ويعتبر أن لا يطلع واحد منهم على
 آخر ما وجهه فليجواب (الترجم) (هذا) وصار الحاصل أنا اتفاق مثلهم بجهة يصح مقتضى عدم المعارض
 من خلاف مثله غير أنه لم يحفظ مصرجه عن مالك وقد منحه عن الأثر ولا بأس به أن شاء الله
 تعالى وافقه حقه أعلم (مسألة) إذا أفتى بعضهم أي المجتهدين بشئ من الأمور الاجتهادية
 التكليفية (أو قضى) بعضهم واشترى من المجتهدين من أهل عصرهم وسكنوا بعد علمهم بذلك ونظرهم
 فيه (ولم يخالف) في الفتوى وفي القضاء كان ذلك (قبل استقرار المذاهب) في نقل الحادثة واستمر
 الحال على هذا (المعنى منذ التأمل) وهي على ما ذكر القاضي أبو عبد الله في تفسيره على ما كتبه الوجه
 فيه وفي الميزان وأدنا إلى آخر المجلس أي مجلس بلوغ الخبر وقيل بعد ثلاثة أيام بعد بلوغ الخبر قيل
 واليه أشار أبو بكر الرازي حيث قال هذا استمر الأيام عليه ولم يظهر له كتحلوا فاعلم العناية
 منهم بأمر الدين وحراسة الأحكام علما أنهم فاعلموا بظهور والخلاف لا تنهم وهو مفتون لهم انتهى لأنه
 قيد ذلك بالأيام لفظ الجمع وأقوله ثلاثة قلت وقوله نظرناه ذكر بعده أن ترك الظاهر الخلاف
 إنما يكون لآلة على الموافقة إذا انتشر القول وظهر ومررت عليه أوقات يعمل في مجرى العادة بأنها لم
 كان هناك مخالف لظاهر الخلاف ولم ينكر على غيره من أنه إذا كان قد استوعب عدة النظر والفكر
 انتهى وهذا معنى ما ذكرنا من بدو غيره وعلمه الاعتماد (ولاشية) أي خوف يخشع السالكين
 المخالفة (فأكثر الخشعة) وأجد بعض الشافعية كأي الحق الأسفرايين أن هذا (إجماع)
 قطعي وابن أبي هريرة من الشافعية هو في الفتوى (كذلك) أي إجماع قطعي (لا في القضاء)

العلة في الأصل بل يكتفي
 انتماض الجدل على
 الرابعة التي يدفع الحكم
 كالعادة أو يرفعه كالمطالع
 أو يدفع ويرفع كل رضاء
 الخامسة العلة قد يعلل
 بها مندان ولكن بشرطين
 متضادين أقول لما فرغ
 من شرائط العلة شرع في
 ذكر مسائل تتعلق فيها
 الأولى لا تشكك في أنه
 يصح الاستدلال على الحكم
 بوجود العلة كما يقال
 وحديثه صورة القتل
 بالقتل علة وجوب
 القصاص وهو القتل العمد
 العمدان واجب فيها
 القصاص لأن وجود العلة
 يستلزم وجود المعلوم
 ولا يجوز أن يستدل
 بطلبة العلة على وجود
 الحكم كما يقال علة القتل
 العمد العلوان وجوب
 القصاص فاشية في القتل
 بالقتل فيسبغ القصاص
 واقفاً لا يجرى إلا لأن
 العلة نسبة بين العلة
 والحكم والنسبة متوقفة
 على التمسك فتكون
 العلة متوقفة في وجودها
 على ثبوت الحكم فلا يثبت
 الحكم بلزم القول وهذا
 الجواب متعيب وبهين
 ذكرهما صاحب التفصيل
 أحدهما أن النسبة إنما
 متوقفة على التمسك في

ذكر ما بين السماعي والاشعري وابن الحاجب وغيرهم والتي في الحصول والعقرواني والاولسط لان
برهان عنه ان كل القائل كما لم يكن اجاعا ولا جوعا والاشعري والاشعري واسم اذا لم يمت من
صدور عن الحاكم ان يكون على وجه الحكم فقد يفي الحاكم بآرائه ونقضه اخرى وقال ابو بصير المروزي
اجماع ان كان حكا غير اجاعا ان كل قسما (وعن الشافعي ليس بجوع) فضلا عن أن يكون اجاعا
(وهو كل ابن امان والباقلاني وداود وبعض المعتزلة) والقراني بل ذكر الامام الرازي والاشعري ان
هذا مذهب الشافعي وقال الاشعري وقال في البرهان انه ظاهر مذهبهم والقراني في المخول نص عليه
الشافعي في الجديد والسبكي الاكثر من الاصولين فقالوا ان الشافعي يقول السكوني ليس باجماع
واختياره القاضي ونصكراته اخر اقواله في الساج وهو قولنا كثر الملكية واكثر الشافعية
والقاضي عبد الوهاب هو الذي يقتضيه مذهب اصحابنا وابن رمان السه ذهب كلمة العلماء منهم
الكرخي ونصر ما بين السماعي وابو زيدا وبني والرافعي لما المشهور عند اصحابنا والنووي انه
الصواب من مذهب الشافعي وهو موجود في كتب اصحابنا العراقيين في الاصول ومقدمات كتبهم
المبسوطة في الفروع انتهى وصرح به في الرسالة ايضا ان كثر من صرح في موضع من الامم بخلافه فيحمل
ان يكون في المسئلة قولان كما ذكر ابن الحاجب وغيره وان ينزل القولان على جليل فان قيل على ما اذا
صدر من حاكم والاشعري اذا ما صدر من غيره وقال ابو اسحق في العلم انه اجاع على المذهب وجمع
السبكي بين القولين بأبى الاجماع للمتي هو القطعي والاشعري والفقهي وأما مشقة الاصولين فلا
يطلقون لهذا الاجماع الا على القطعي انتهى فالت وأخذ هذا من قول غير واحد كثر وباني وأبي حامد
الاسفرائيني والرافعي انه جوع وهل هو اجاع نفسه وجهان (والجانبى اجاع بشرط الانراض)
لعمري وهو رواية عن احمد ونقله ابن قولنج عن اكثر اصحاب مذهبهم والاستاذ اوطاهر عن هذا قولهم
واختياره ابن القطان والسيد نجيب وقال في العلم انه المذهب الرافي انه اوسع الالوجه (ومختار الاشعري)
والكرخي والصرفي وبعض المعتزلة كآبي هاشم على ما في القواطع (اجماع قطي او جهة قطي) وقيل
ان كان السكوت اقل كان اجاعا والافلا وهو تنار اباصاص وحكا السرخسي عن الشافعي
وقيل ان وقع في شيء يموت استندا كمن اراد ان يمتد أو اسباحه فخرج اجاع والاخبة وفي كونه اجاعا
وجهان وذهب الرازي وباني الى هذا التفصيل فيما اذا كان في عصر الصحابة اما اذا كان في غير عصرهم فلا
يكون اجاعا ولا جوعا وألحق الماوردي التابعين بالعبادة في ذلك وذكر النووي انه الصحيح وصاحب الوالي
بابي التابعين بالتابعين وصرح الرافي بتبع القاضي حسين والمتول بان غيرهم من أهل الاعصار كذلك
وهو صحيح قال (الخليفة لشرط جماع قول كل) من المجتهدين (اتقوا) الاجماع (تسندهم) أي جماع
قول كل (عادة) قال السرخسي ان ليس في وسع علماء العصر السماع من الذين كانوا قبلهم يرون
فهو ساقط عنهم لان المتصدر كالممتنع وكذا يتعدى السماع عن جميع علماء العصر والوقوف على قول
كل منهم في حكم حاله حقيقة لما فيه من المخرج البين ولكن الاجماع غير متفق فالت شرط المذكور
منشأ فان قيل نحن ان تعاون السكوني من القول حينئذ فاجاب بالتشيع الكيفية وقوعه فاستبعد
فيلد كلف وجد كان قولنا لانه الاصل وما يتبع فوجد انه في بة اخرى به بعضهم في مشرتهم
أو بنية منهم وبلغهم فكذلك لم يشكروا ونقل استند اجماع هذه الكيفية فهو سكوت (وايضا العادة
في كل عصر اقتناء الاكبر وسكوت الاصغر تسليما والاجماع على انه) أي السكوني (اجماع في الامور
الاعتقادية فكذلك) الاحكام (الفرعية) يكون فيها اجماعا قال (الناقون) طية (مناظرة) أي فلما
وظن السكوت محتمل غير الواضحة من خوف أو تفكر أو عدم ايجاد أو تنظيم لقال فلا يكون
اجماعا ولا جوعا مع قيام هذه الاحتمالات (أبلى الطائي بانه) أي السكوت (ظاهرا في الموافقة)

الذهن لافي الخراج والثاني
ان المراد بالعلم هو المرفق
كاسبق وحينئذ فلا يلزم
الدور • المسئلة الثانية
تعليل عدم الحكم بالمانع
هل يتوقف على وجود
المقتضيه فيه مذهب
أو جمهور ما عند الامام
والمنصف وابن الحاجب
انه لا يتوقف لان مقتضى
والمانع ينهم صامعا
وهو ضادة والشي لا يتقوى
بضده بل يصفه فاذا
جاز التعليل بالمانع حال
منعفه وهو وجود مقتضى
فجواز عند قوته وهو حال
عدم مقتضى اولى لكن
اذا قلنا ما ذاق انتفاها حكم
لانقائه مقتضى اظهر
في المسئلة من انتفاها
الحصول المانع هكذا قاله
في الحصول وعلى هذا
مدعى الاول أرجح من
مدعى الثاني فاعلم فانه
كثيرا لدور في المباحث
والمذهب الثاني ان التعليل
بالمانع يتوقف على وجود
المقتضى واختاره الاشعري
لان الحصول ان كان هو
العدم المستتر فباطل لان
المانع حادث والعدم المستتر
أولى واستنادا لراي الى
الحادث مجتمع وان كان هو
العدم المتجدي فهو المطلوب
لان عدم المتجدي دائما

لا يفتي في قنوا والقاضي في قضائه (وفي غيرهما) أي والسكران في غير الوافقة عند كرك (الاحتالات)
 غير ظاهرة وهي (لانتني الظهور) أجاب (الخليفة الثاني الأول) وهو السكران المفقون
 (بالمرض) حيث قلنا والافقة (د) انتني (ما بعده) وهو السكران المتفكر (بعض هذه التأمل فيه
 عادفو) السكران (الخطيب بلا فقه فسق) كرك (الواجب الذي هو الرد لان الفتوى والافضاء اذا كان
 غير حقي يكون منكرا واجبا والرد فلا ينسب الى المتدين وكف والظاهر ان مباحث المجتهدين
 ما مونة الوافق الظاهرة معاصدهم لانهم يتظاهرون على الصحة بتعقبي الحق وازاحة الباطل
 لانهم اتبعوا الدين والسادة القادة في القين فان ادعى ثبوت ذلك عن ما كفت فلا يقصده بحاشيته
 حيث لا ينافي قول المجتهد العدل وهذا على هذا التقدير ليس هو كيف لا ومن تساهل في الدين ولو
 بمسئلة واحدة يخرج عن الاهلية وان فرض كون القاضي ظاهرا بطش على من انكر عليه في مسائل
 الاجتهاد وما وضع الانكار من هومن اهل ذلك فهو غير اهل فلا يستقر قوله فضلا عن ان يصور اجابا
 (وما عن ابن عباس في سكره عن عمر في القول) من قوله (كانهم يهتفون) أي الخليفة كثر
 الاسلام والقاضي أي زيد (يعنه) عنه (ولله) أي هر رضي الله عنه (كان يقدمه) أي ابن
 عباس (على كسوين الاكابر ويحسن قوله) فعنه كان غير يكتفي مع استباح بدركان
 بعضهم وجد في نفسه فقال لم يدخل هذا معنا ولنا انما ضاعف فقال عمر انهم حيث علمت فلهذا توم
 فادخلني معهم فزارا بتنا على يومئذ الا لم يخل ما تقولون في قول الله اذ جاء نصر الله والفتح فقال
 بعضهم امرنا ان نصر الله ونستغفر ما نصرنا وفتح علينا وسكت بعضهم فلم يقل شافقنا في كذا
 في قول ابن عباس قتلنا لالا فاقول قلت هو اجل رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلمه قال اذ جاء
 نصر الله والفتح وذلك علامة احدث فسمع محمد بن جعفر انه كان رواه فقال عمر ما علم منها
 الا ما تقول رواه الجاري وعنه قال طاعة الانبياء من اجاب محمد بن جعفر عليه وسلم انهم فقال لهم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ليلة القدر ما علمت انسوها في الغرض الا وروايتي أي الوتر
 ترونها فقال رجل رايها لثلاثة سابعة خاسرة فقلت فقال ابن عباس تكلم قال قلت اقول رايها قال قال
 رايك اسأل قلت اني سمعت الله اكثرت من ذكر السبع فذكر الحديث وفي آخره قال عمر اجرت ان تقولوا
 مثل ما قال هذا السلام الذي لم تستروند رايه آخره الاما على في مستند عمر والحكم وقال جميع
 الاستان الى غير ذلك (وكان) هر رضي الله عنه (الين الحق) وأنتا تشبه الله من غير (وعنه لا خير فيكم
 ان لم تقولوا ولا خير في ان لم اجمع) ذكر في التقرير وغيره (وقصته مع المرأة فيه عن معالاة المهر
 شهية) رواه غيره واحدهم أي يروي الى الموصي بسند قوي عن مسروق قال ركب عمر بن الخطاب منبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أي الناس ما كثر لكم في صدق النساء وقد كان الصدقات في عباس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصحابه اربعة اقدار هم فادون ذلك ولو كان الا كذا في ذلك فتوى
 عند اهلها وكثرة لم تسبقوهم اليها فلا عرف من ازيد اذ رجل في صدق امرأة على اربعة اقدار درهم قال ثم
 نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت يا أم المؤمنين نهيت النساء ان يزيدوا النساء في صدقهن
 على اربعة اقدار درهم قال نعم قالت اما سمعت الله يقول وأنتن احد اقنطرا فلا تأخذوا منه شيئا فقال
 عمر اللهم عفا كل احد الله من عمر قال ثم رجعت فركب المنبر ثم قال يا أي الناس اني كنت خيبتكم
 ان تزيدوا النساء في صدقهن على اربعة اقدار درهم فمن شاء ان يعطيني من ماله ما أحب لكن في نقي صدقة
 اعتذر ابن عباس عن تركه مراجه فعمر بالهية فطره قد روي الطحاوي واحمى عن ابن عباس القاضي
 في الاحكام عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال دخلت أنا ورفق من الحدان على ابن عباس رضي الله
 عنه ما به ما ذهب بصره فقلنا كرا فاض الموارث فقال ابن عباس اني من احصى ومن لم يالح عدا

بتصوره بعد قيام القاضي
 واجاب المستفتي بان
 المثل هو العلم المستقر
 ولا استقلته لان المثل
 الشرعية معزلة والحديث
 يجوز ان يكون معزلا
 لا لا في كان العالم معزلا
 الصانع واعلم ان هذه
 المسئلة من تفاريغ
 تخصيص الصلة على يتبع
 الجمع بين المتقضي والمانع
 عند من يمنع التخصيص
 ولا يتبع ذلك عند من
 يجوزه المسئلة الثالثة
 الوصف الذي جعل على
 في الاصل المقدس عليه
 لا يشترط الاتفاق على
 وجوده فيه على الصحيح
 بل يكفي قيام الدليل عليه
 سواء كان ذلك الليل
 قطعاً او ظاهراً للحصول
 المقصود به وقاسا على سائر
 القدمات وسأف الكلام
 على وجوده في الفرع
 المسئلة الرابعة
 الوصف المانع قد يكون
 دافعا للحكم فقط أي اذا
 طرأ ابتداء دفعه وان
 وجد في الانساب مدح
 وقد يكون رافعا فقط أي
 بالعكس مما تقدم وقد
 يكون دافعا ورافعا فالاول
 كطهارة طاهره ابتداء
 التكاح لا دواسه فان
 المرأة أو قصدت عن وطه

لخص في مال نصفا ونصفا وثلاثا ذهب نصف ونصف فأبى الثالث فقال الحمد بثورا في ذلك
 وفي آخره فقال له زعمنا منك أن تسرع عليه بهذا الرأي قال له والله قاله شئت الحافظ موقوف حسن
 انتهى فلما واثق مع فهذا منه اظهار العذر في الاعتناء عن مناظرته واستغفاره في الحاجة معه بأن ذلك
 كان منه احتشاما واحدا لاله كما يكون مع الشبان مع ذوى الاستئذان في كل عصر ولا سيما اذا ظهر له
 أن المخالف لا يرجع عن رأيه فان المناظره في ذلك قد تترك لعدم الفائدة ولا يفتنى أن هذا وإن دفع أن
 السكوت قد يكون تقصلا لا يدفع أن يكون لمفسرهما مطلقا للرافقة فلا يثبت مع كونه اجابا قطعا بل
 قصارى ما يثبت معه كونه تليسا بناء على أن هذا وأمثاله بالنسبة اليه نادر فلا يثبت فيه ما هو الظاهر منه
 وهو الموافقة ولعله اعتمد لأن بعض السكوت اجبالا لا يعمر من غير أن يكون له مواعى في ذلك لانه لم يكن
 وقت في درجة الاجتهاد وغير المجتهد لا يثبت عليه اظهار الخافضة (وقد يقال السكوت عن انكار
 المنكر مع القدر) على انكاره (فقد وقول المجتهد ليس اياه) أي منكرا (فلا يجب) على
 المجتهد الساكت (اظهار خلافه) أي قول المجتهد الناطق (ليكون السكوت) عن انكاره (فقا)
 لكونه حيث فسكونا عن انكار المنكر مع قدرته على انكاره (بل هو) أي المجتهد الساكت (غير) بين
 السكوت واظهار خلافه وهذا (بخلاف الاعتقاد على) أي المجتهد شبه (مكتنبا بما يباين الحق
 فغير) أي الحق اذا أتى به (عن اجتهاد منكروا متعم السكوت) فيه كي لا يكون ساكتا عن منكر
 فتكون خلفا الاسم (الآن يقال يجب) على الساكت اظهار خلافه بقول القائل في الفروع أيضا
 (تجبوز) أي المجتهد الساكت (رجوع المسنى) أو القاضى (البسه) أي الى قوله (الحقنة)
 على تأسده كرم الميزان أن العمل والاعتقاد في الحراب سواء على قول أهل السنة والاصل بأن
 المجتهد قد يتأذى ويصيب (واذن يقول من في جلد الممثل) التي رتبنا له من جلدها عراب يدل الله
 على ظهره ما يبذل (ما قبل الله على ما في بطنته سبلا) ولقد كف البرزوى فلم يعمل ذلك على
 ما في بطنته سبلا فقال لولا ما دلوه على عروم أنفسهم على تخريبه دليل (الوجوب) أي وجوب اظهار
 الخافضة في قضاء الحق على المجتهد الخافضة (فبطل) به (فصلى ابن أبي هريرة) السابق بناء
 على ما سنده كرم من أن العادة لا تذكر الحكم لان معاذ انكر القضاء انما التمس اعننه (لكنه) أي
 وجوب اظهار الخافضة على المجتهد انما هو ذلك انما العادة اذا جوز مجموعها (ممنوع) لان الوجوب
 غير ملزم وليس ما ذهب اليه العائل بعلوم البطلان في الواقع بل صواب عند قائله وهو ما جاز على كل
 حال معذور في حال الخطا ولا سلم أن قول معاذ حل الوجوب بل كما قال المصنف (وقول معاذ
 اختيار لاحد المجازين) من السكوت واظهار الخافضة (أو) اظهار الخافضة واجب (في خصوص)
 هذه (المادة) لما فيه من صيانة نفس شتمه عن قهره بها لاله لا ملا بلهم من كون السكوت اجابا
 قطعيا في الاعتقاد أن يكون كذلك في الفرعي لعدم اللازم اليه بال على تقدير كونه غير اجابا قطعي في
 الفرعي بخلافه في الاعتقاد أي ابطال القليل المعتبر لا سبيل الله (وقوله) أي ابن أبي هريرة
 (العادة) أن لا ينكر الحكم بخلاف القنوى اعادوا (بعد استقراء المذهب) لانه والفرع اعادوا
 فيما قبله والآخر في الحق كذلك (وقول الجاني الاحتمالات فذهب به) فالانراض (شبه) أي
 الانراض (ممنوع بل الضعف) لها (يتحقق بعدم صفة التأمل في مثله عاود من الخفنة) وهو
 عند الذين (من قد قطعته) أي الاجماع السكوتي (بما عاونا كثرة تكرره فيهم في الباري) بلفظ
 ربما (وجند) أي وجع كان الاجماع السكوتي فيما كثرة وقوعه مما هي الحاجة اليه وقد تكررا لانه
 والحكم فيه شيء من بعض المجتهدين مع عدم الخافضة من آخرين (بمحل) أن يكون مفسدا القطع
 عنه بما تكرر بعد ظن الخافضة من الساكنين في مثله عاود في تكرار السبكي أن تكرار التبايع

الشبهة لم يرفع نكاحها
 وأما الثاني فكاله سلاق
 فانه برقع السكاح ولكن
 لا يدفعه فان الطلاق لا يمنع
 وقوع نكاح جديد وأما
 الثالث فكما راع وهو
 واضح السئلة الخافضة
 العلة الواحدة قد يعطل بها
 معلول واحد وهو ظاهر
 وقد يعطل بها معلولان
 مثلا لان أي في ذانين
 كالتمسك الصادر من زيد
 وعمر وقوله وجوب القصاص
 على كل واحد منهما
 ولا يتأني ذلك في الذات
 الواحدة لا لصحة اجتماع
 المثلين وقد يعطل بها معلولان
 مختلفان يجوز اجتماعهما
 كالخصم فانه على قدر
 القسامة ومس الضعف
 والصوم والصلاة وقد
 يعطل بهما معلولان متضادان
 لكن بشرطين متضادين
 كالجسم يكون علة السكون
 بشرط البقاء في الحيز
 والعسكرة بشرط الانتقال
 عنه وقد اقتصر المصنف
 على هذا القسم الأخير
 واتخاذ شرطه فيه وحول
 الشرطين المتضادين لانه ان
 لم يكن للمعوليين المتضادين
 شرطا أصلا أو كل واحد
 شرطا واحدا أو شرطان
 مختلفان فانه يلزم منهما
 اجتماع الضدين وهو محال

طول المدة وعدم الخافعة مفض الى القطع فالوجه في ذلك باختلاف طول الزمان وقصره وقد صرح
 ابن التاساني في شرح المعاليك وأنه ليس من محل الخلاف وهو مقتضى كلام امام الحرمين أيضا فإنه
 جعل صورة المسئلة ما دام يظل الزمان مع تكرار الواقعة قال السبكي وأما إذا تكرر مع طول الزمان فلا
 أنكر حرمان خلاف وقد استشهد كلام القاضي أبي بكر ولكنه ليس الخلاف في السكوت بل أضعف منه
 وقد سد كوفي موضع المسئلة فيورد أربابنا أنه قد وقع من ذلك ما فيكون كأن قد تقدم بعضها أولها
 كونه في مسائل التكليف انقول القائل عار أفضل من حذيفة مثلا والعكس لا يدل السكوت فيه
 على شيء إذ لا تكليف على الناس فيه قاله ابن الصاغ وابن السمعاني وأبو الحسين وصاحب الميزان من
 مشايختنا كاذب كوفي ريبا نابع أن يعلم أنه بلغ جميع أهل العصر ولم ينكر وألا فلا يكون الإجماع
 السكوتي قاله الصري وغيره ووراء مسائل أحداهما أن يظن على الظن أنه بلغهم لا ينتشر وشهرته
 فقال الاستاذ وأما مقتضى الإجماع على مذهب الشافعي واختارنا أيضا وجهه قد حدثت الأول انتهى
 قلت وجعل مشايختنا اشتداد الفتوى من البعض والسكوت من الباقين كافيا في انعقاد الإجماع
 بفيدان هذان من صور الإجماع السكوتي أيضا لكن كونه إجماعا قطعا عندهم يقتضي اشتراط العلم
 ببلوغهم بهذا العصر فاما أن يصلح الانتشار على العلم ببلوغهم وإما أن يحمل قولهم الإجماع السكوتي
 قطعي على وقوع منه وهو ما علم ببلوغهم بهذا العصر وسكوتهم من غير انكار وأما ما علم ببلوغه إياهم
 من غير انكار فتفي وعلى هذا يتفق هو قول الاسفراييني المذکور الحلة الثانية أن لا يظن على
 الظن بل احتل ببلوغه عنده وبغيره ابن الحاجب إذا لم ينتشر وقد كان عدم انكاره يظن بسببه
 عندنا لا كثر لا يجوز أن لا يكون لهم قول فيه لعدم غرضهم في ذلك ولغيره من اللوائح أولهم قول
 مخالف لم يتقبل وقبل بحجة مدافعا وقال الامام الرازي وأتبعه ان كان فيما قدمه بالسوى كتحض
 الوضوء على الذكر كان كالمسكوتى لانه لا بد من خوض غير القائل فيه فيكون سكوتهم واقعة للقائل
 واللام يمكن بحجة لاحتمال القول ثم اشتراط بلوغ جميع أهل العصر كاذب كمنش على ظاهره تفسير
 الامدي وابن الحاجب الانتشار بلوغ الجميع وظاهر كلام الرازي أنه أعم من أن يعلم أنه بلغ الجميع
 أولا وبصرح بعضهم قلت وبنائي ان يقال ان هذا متفرع على الخلاف في اشتراط اتفاق جميع
 المجتهدين أو الواحد أو اثنين أو أكثرهم وقد عرفت المختار وشهرته ثالثها كون السكوت مجردا
 عن الرضا والكرهه أما إذا كان منه أماره رضا فقال الروابي وانحو أروزي والقاضي عبد الوهاب
 يكون إجماعا بلا خلاف وجرى عليه الرازي قال السبكي وقضيت أنه ان ظهرت أماره خط لم يكن
 إجماعا بلا خلاف وكلام الامام الرازي كالمصرح في جريان الخلاف وان ظهرت أماره الخط قلت
 والقول بان إجماعهم بعد رباعين مضي زمان يسع قدر مهلة التفرق تلك المسئلة عائد ولا بد من تسديد
 احتمال الناس كمن كانوا في جهة التفرق كرايا وزيدي وغيره خامسها أن لا يتكرر ذلك مع طول
 الزمان سادسها أن يكون في محل الاجتهاد فلا وافي واحد بخلاف الثالث قطعا ليس سكوتهم دليل على
 شيء وعليهم انما سكتوا قطعا لم ينسكروا وأن لا ينكر لا يبعد وفي الميزان إن تكن المسئلة من الاجتهادات
 بل من العقليات المنبثية على القليل العقل فان لم يكن علمه في معرفة حكمه تكليف عندهم كما يقال
 أبوهريرة أفضل أم أس لا يكون السكوت وترك الانكار عارا ينتشر من القول بأحدهما إجماعا وان كان
 في معرفة حكمه تكليف عندهم وانتشر قول البعض وسكت الباقون كان إجماعا وان كانت اجتهادية
 بان كانت من الفروع التي هي من باب العمل لا الاعتقاد فقل قول أهل السنة والجماعة والقائل
 ان المصنف قد قضى ويصيب في الفروع على طوائف فيها وفي المسئلة الاعتقادية سواء وعلى قول القائل
 كل مجتهد مصيب فليجانب بكون إجماعا اذا انتشر القول فيه ثم ان فرض العصر وابنه لا يكون إجماعا

واعلم أنه يشترط في العلة
 أيضا شرطان أحدهما
 أن لا يكون ظاهرا مستويا
 لحكم الفسرع بالحوال
 قائل الفرجل معلوم
 فيبري فمال باناسا
 على البرغم يستدل على
 كون الطعم عارضا
 الرافي البريقه عليه
 الصلاة والسلام لاتبوا
 الطعام بالطعام وسباق
 منه في الحكم أيضا
 وهذا الشرط اختاره
 ابن الحاجب ونقد الامدي
 عن بعضهم وتوقف فيه
 الثاني ما ذكره الامدي
 وابن الحاجب أن لا تكون
 العلة المستنبطة من
 الحكم المطلق بها مما
 يرجع على الحكم الذي
 استنبط منه بالإبطال
 وذلك كمدخل وجوب
 الشاة في الأربعين بدفع
 حاجة الثراء فلها تقتضي
 جواز استراح القبة ويزم
 من جواز استراح القبة
 عدم وجوب الاستراحة
 فلها يجوز ولا نترفع
 الاصل المستنبط منه
 وجب ابطال العلة
 المستنبطة لتوقف عليها
 على اعتبارها في الفصل
 الثاني في الاصل والفروع
 أما الاصل فشرطه ثبوت
 الحكم فيه بدليل غير
 القياس لأنه ما انتحدا

في هذه القياس على
 الأصل الاول وان اختلفا
 لم يشهد الثاني وان لا يتناول
 دليل الأصل الفرع والا
 لشاع القياس وان يكون
 حكم الأصل مطلقا بوصف
 معين وغير متأخر عن حكم
 الفرع اذا لم يكن لحكم
 الفرع دليل سواء اقول
 لما فرغ من الكلام على
 الدلالة التي هي أحد أركان
 القياس شرع في الكلام
 على الركنين الباقيين
 وهما الأصل والفرع
 فأما الأصل فذكر خمسة
 شروط الأول ثبوت حكمه
 وهو واضح الثاني ان
 يكون ذلك الحكم ثابتا
 بدليل من الكتاب أو
 السنة أو اتفاق الأمة
 فان كان متفقا عليه بينهما
 فقط وصيرعته بالقياس
 المركب ففي صحة القياس
 عليه مذهبان حكاهما
 في الأحكام واختلفا ان
 الحاسب أنه لا يصح قال
 ومحمد بن عبد الله بن ماضي
 الصلة أو في وصف الحكم
 المستدل عليه هل له
 وجود في الأصل أم لا
 سلم الخلفين أهم القلة وانها
 موجودة أو أنها المستدل
 أنها موجودة تنقض الدليل
 على الخلفين وان كان
 مذهبا أحدهما فقط وهو
 على قسمين : أحدهما أن

ولكن يكون حجة وأبو عبد الله البصري لا يكون إجماعا ولا حجة عن الشافعي لأقول أنه إجماع ولكن
 أقول لا أعلم فيه خلافا محمدا عن احتمال الخلاف احتياطاً انتهى لمصنفه وخلص منه أن كون
 المسئلة تكليفية متعين عن ذكر هذا القيد لا يستلزم عليه عند أهل السنة والإجماع عروفاً للقبول المتعبد
 قد خطئ ويصيب سابعها أن يكون قبل استقرار المذهب لبعض إجماعاته فليست عنه الخلافون
 العلم بذهبهم ومذهب كشافه يقتضي في بعض الأحوال أن لا يكون السكوت تقية كما تقدم ثم لا فرق في حكم
 موافقته للعلم باستقرار المذهب والخلاف وفائدته أن لا يكون السكوت تقية كما تقدم ثم لا فرق في حكم
 المسئلة بين أن يكون إجماعاً في عصر العصاة أو غيرهم كما صرح به صاحب الميزان وعليه جعل المطلق
 امام الحرمين والأمدى والمتأخرين ووقع القاضي أبي بكر وأبو إسحق الشيرازي والقزالي والقاضي
 عبد الوهاب نحو والمسئلة تعسر العبادة فان لم يكن ذلك فقد اتفقا ولا فالأول التسوية بين الجسم
 كما قاله السبكي بل أتسوية في الوجه والله سبحانه أعلم بقرينة وقدر من هذا الوجه أنه لو قال
 بعض أهل الإجماع هذا مباح وأقدم الباقى على فعله أنه يكون إجماعاً منهم كما قاله القاضي عبد الوهاب
 وأما ما تقدموا على عمل ولم يصد منهم قول فقيه مذهب أحدنا وهو ما قطع به أبو إسحق الشيرازي وفي
 المنحول أنه المختار أنه كفضل الرسول صلى الله عليه وسلم لان العصبة ثابتة لإجماعهم كتبوتها
 ثانياً لنسب نفعه امام الحرمين عن الشافعي وتعبه الركنين بان التقديرات في التقريب القاضي
 التصريح بلجواز فقال كل ما اجعت الامة عليه يقع وجهي ما أقول وأفعل وكلاهما حجة انتهى
 ثانياً أقول امام الحرمين يعمل على الإباحة لما يتم قرينة على التبدل والوجوب رابعها قول
 ابن السمعاني في فصل لم يخرج عن جرح الحكم والبيان لا يشهد به الإجماع كأنه لم يخرج من أفعال
 الرسول يخرج الشرع لا يثبت فيه الشرع وأما الذي خرج جرح الحكم والبيان يصح أن يقع فيه
 الإجماع لان الشرع يؤخذ من فعل الرسول كما يؤخذ من قوله ولا يعمى على النصيب بين أن ينقض
 العدول وأولون اشتروا له في القول فنهأ الأولى وقد عرفت أن اشتراط اختلاف التقنين (مسئلة) اذا
 أجمع على قوله في مسئلة في عصر من العصور (ابن حزم حدثان) قول (ثالث) فيها (عند
 الأكثر) منهم الامام الرازي في الماه المرنص عليه محمد بن الحسن في نوادره ثم والشافعي في رسالته
 (خصه) أي عدم جواز أحداث ثالث (بعض الحنفية بالعبادة) أي عبادا كان الإجماع على قولين
 فيها منهم وهو يجوز والمن يقدم أحداث ثالث فيها (وتستأرا لا ممدى) وابن الحاسب الرازي في غيب
 المعالم وأتباعه وهو ران أرفع شيأ عما أجمع عليه القولان ولا يجوز (ان رفع مجعاً عليه كمد المشترة
 بكر اهدا لوطه لاسب قبل الوطه) كان بها عبد الله بن عمر المشتري بعد الوطه وهو يرضى به (ن لا) بردها
 (وقيل) بردها (للع الأرش) أي أرش البكرة (لا ية قال) بردها (جما) أي بغير أرش البكرة لا ية قول ثالث
 رافع لجمع عليه كذا ذكره ابن الحاسب ونسبه في المبسوط الاول بن علي وابن مسعود والساقى عن
 عمر و بن ثابت وانما سمعاً قال ردمعها عشرة فثمان كان بكر او نصف عشرة فثمان كانت ثمان
 قال وهذا تفقروا على أن الوطه لا يملك لأشترى مجاناً فمن قال بردها ولا يرمعه شيئاً فقد ساءل فأقول
 الحجة وكفى بإجماعهم حجة عليه وقال شيخنا الحافظ وفي هذا المثال قلنا طه الله عن روى عنهم ذلك من
 الصلابة لم يثبت عنهم وأما التأبه ونسبت عنهم الأقوال الثلاثة الاول عن عمر بن عبد العزيز وهو
 عن الحسن البصري والثاني عن سعد بن المسيب وشريح وعبد بن سيرين وعدد كثير لوى بلفظ
 الحارث العكلي وهو من فقهائه الكوفة من أقارب إبراهيم الحنفي انتهى والذي قلنا في إجماعه تكرير الامة
 والخلفي كما قلنا لان كثرة تكراردها ردمعها عشرة فثمان وان كثرة ثمان ردمعها عشرة فثمان لا تقطع
 قيمتها ثم قلنا عن ابن أبي ليلى أيضاً ونقل عن ابن المسيب أنه ردمعها عشرة فثمان أي أن تكرير الامة يتابع

قال بوضع عن المشتري قدر ما يرضى ذلك العيب أو الداهية منها وبه قال ابن سريج والزهري والثوري
 وأبو بصير وبصقوب والنعمان وقيل عن مالك والشافعي أن كانت ثيابها ولا بدعها شيئا وإن
 كانت بكرادها وناقصها الاتصاف من ثيابها عند مالك ولم يردها بل يرجع عنه صحتها العيب
 من الثمن عند الشافعي وقال السبكي إن ذهب الشافعي جواز الرد وبذل الأرض والبقعة وأخذ
 الأرض فإن شاعا فالعيب يجب من بدعها إلى الأسلاك والرجوع بأرض العيب القديم وحكي أن
 قدسامة عن أحمد في الثياب وإن شين لا يردها كما قال أصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي
 وأما البصصة (ومقاسة الجذ) العيص وهو من لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى (الأخوة) لاوين
 أولاد كلهم مستوفات في علم الموارث (وحجة الأخوة فلا يقال بصرمانه) أي الجذهم لأنه قول
 ثالث رافع يجمع عليه لاتفاق الأولين على أن الجذ يظلم الميراث فذكر ما من الجانب أيضا قال
 شيخنا الحافظ وفي هذا المثال أيضا تقرير أن الأقوال الثلاثة مشهورة عن الصابة بجمعه هم عن أبي
 بكر الصديق وعمر وعثمان وابن عباس وابن الزبير وغيرهم ثم يرجع بعضهم إلى المقاسمة وهو قول
 الأكثر وبصرمانه عن زيد بن ثابت وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن غنم ثم يرجع زيد بن ثابت إلى
 المقاسمة قلنا لهم لأن ثبتنا إجماعهم بعدمه على بطلان الثالث الذي هو الميراث فاقول
 به بعدمه بعدمه يكون ثلث الأقوال يجمع عليه فلا يسمع بناء على أن الإجماع لا يرفع الخلاف
 السابق (وعند الحاصل المتوفى عنها زوجها (بالزوج) لجلها كما هو قول طائفة أهل العلم من
 الصابة وغيرهم (أو بعد الإحلال) من الوضع ومضى أربعة أشهر وعشر كروي عن علي وابن
 عباس ذكر ما من المندر وغيره (أي يقال) تنقضي عدتها (أي لا الأشهر فقط) لأنه قول ثالث رافع يجمع
 عليه (بخلاف الفسخ) فتسكح (بالعوب) من الجنون والجذام والبرص والجذبة والعمية والقرن
 والرتق وعدم الفسخ (أو زوجة أو زوج) وأبو يونس (الأم ثلث النكاح أو ثلث ما بقي) بعد فرض
 الزوجين (بحوز الفصل في العوب) وكف لا الأقوال الثلاثة قياسه مشهورة عن الصابة والذين
 قالوا بالتفريق اختلفوا فيما يفسخ به كاذر شيخنا الحافظ وقد وقع كما هو معروف في الخلافات (وبين
 الزوج والزوجة) كاستعمل فإن الفصل في كل من هذين لم يرفع بجماعه لأنه واقف في كل صورة فلا
 (وطائفة) كالتأهية وبعض الحقيقة على ما ذكر ابن رهبان وابن السعدي قالوا (بمجرد) أحداث
 ثالث (مطلقا) أي سواء كان المصموم على قولين الصابة أو غيرهم وسواهم رفع الثالث بجماعه أول
 يرفع وأما مجرد نقل قولين عن أهل عصر من الأصحاب من غير ظهور إجماعهم عليه فلا يكون مانعا
 من أحداث ثالث كما هو الظاهر في بيان كل من هذا لا لواله فقال (الأمدي) أن المصوم الأحداث فإلما
 يرفع بجماعه لأنه (لم يتخاف جمعا) عليه (وهو) أي خلاف الجمع عليه (الماضي) من الأحداث
 لا متخرق الإجماع ولم يوجد (بل) الثالث حينئذ (واقف كلا) من القولين (في شيء) فيصير لوجود
 القضي الجواز وهو الإجماع لارتفاع المانع منه وهو خرق الإجماع فإن قيل كون كل من الطائفتين
 أجمع را على قول ولم يفسوا الإجماع على عدم التفصيل فلا يتحقق التفصيل المذكور لأن المخالفة للإجماع
 لا تملك كل صورة من صور أحداث ثالث فالجواب المانع كما أنار إليه بقوله (وكون عدم التفصيل جمعا)
 عليه (بمتنوع بل هو) أي الإجماع على عدم التفصيل (القولية) أي بعدم التفصيل والفرض أنهم
 لم يقولوا بسلوكه (والا) لو كان السكوت عن التفصيل قولاً بعدمه (امتنع القول فيما يحدث)
 من الحوادث التي لا تؤول لأحدها (إذا كان عدم القول قولاً بعدم) فقول والدارم باطل ومن ثم
 قيل به أحد والفرق بين القول بعدم الشيء وعدم القول بالشيء أن لاحكم في الثاني دون الأول (ولنا)
 على الاختار وهو الأول (لأخبار التفصيل كان مع العلم بخطئه) أي التفصيل (لأنه) أي التفصيل لا عن دليل

يكون مذهبا المستدل
 دون المعترض وذلك لأن
 يكون المستدل قد أثبت
 حكمه بالقياس على شيء
 فإن كان كذلك فإنه لا يصح
 القياس عليه عند
 الجمهور خلافا لما ذهب
 وأبي عبد الله البصري
 واليه أشد بقوة دليل
 غير القياس مثله قول
 الفقيه السرخسي لمعلوم
 فيكون هو بالقياس على
 التفاح ثم يقيس التمريض
 في التفاح عند توجه
 منعه على البرص الجذام
 أيضا وكذلك قول الفقيه
 الجذام عيب يفسخ به
 البيع فيفسخ به التكاح
 قياسا على الرق وهو
 استداد بمحمل الإجماع
 والجامع هو الفسخ بالعيب
 ثم يقاس الرق عند توجه
 منعه على الحب بجماع
 فوات الاستماع وأما قلنا
 لا يجوز لأن القياسين
 أن تصدق الله تعالى
 المثال الأول فيكون قياس
 الفرع الثاني إنما هو على
 الأصل الأول دون الأصل
 الثاني وحيث قد يكون
 ذكر الأصل الثاني لتسوية
 وإن اختلفا في العلة كما
 في المثال الثاني لم أن لا
 ينفذ القياس الثاني لأن
 عليه ثبوت الحكم في الفرع
 الأول الذي هو أصل

مجتمع لان القول في الشرع بلا دليل باطل فهو (عن دليل) ويستند (فان اطاعوا) أي المطلعون (عليه)
 أي على الدليل (وتركوه أو لم يطاعوا) عليه (حتى يقرر اجاعهم على خلافه من خطئه) أي خلف الدليل
 (اذ لو كان) ذلك الدليل (صواباً أخيراً) يترك عليهم معلوماً وجهاً (والثاني) أي خطئهم (من متف)
 (عابس) دليل التفصيل (صواباً) ولا تتلف خطئهم من صواب ما أجروا عليه والحاصل ان لو كان التفصيل
 صحيحاً كان المطلعون خطئهم من أوجاعهم وهو متف وزومهم هو الموجب القطع بصواب ما أجروا عليه
 (والمتابع) من القول بخلاف قولهم (لم يقتصر في الخلفه) أي في كونه عذال قبل جاز أن تكون ثلثاً
 وأن يكون القطع بخطئه بسبب آخر وهو العلم بأنه لو صرح لم يحمل الكل أو خطئهم (مع أننا علم أن
 المطلق) من الفريقين (ينفي التفصيل) لأنه بقول الحق ما ذهب إليه لا غير (فمنجته) أي نفي
 التفصيل (بالخلافه) أي المطلق فيكون بمنزلة التفصيل عليه فقد جرحه وفي النفي على أن ما هو الحق
 حقيقة في هذين القولين لا يجب كل طائفة لاخذ بقوله أو قول الثاني فلو جرح الأول لاخذ بقوله أو ما
 قولهم) أي مستند لال أكثرين بالمولد التفصيل (بأنه خطئه كل فريق) من المطلعين كقولهم لم
 يفسحوا (فبأنه خطئهم) أي الأمة كلها (وقد ثبتوا في غير ما جاز للنس على أنها لا تجمع على ثلاثة
 فالتفصيل غير جائز (فدفع بأب المتفق) في النص (نقطة الكل) فيما اتفقوا عليه لا نقطة كل في غير
 ما خطئ فيه إلا آخر) ولزم التفصيل من هذا القبيل فم قال البضاوي وقه تطرولم بينه ووجهه
 الاستسوى وغيره بأن الأداة المنتزعة لعدم الأمة عن الخطأ لا تصدق في التفصيل لادليل عليه
 لكن كما قال السبي وهذا نظيره أصل يختلفه وهو أنه يجوز ان تمام الأمة إلى شترين كل شطر
 تنطفي في مسئلة الأكثر لا يجوز واختار الأمدى وابن الحاجب بخلافه ووجهه ثلثه فأن الحدود
 حصولها الاحتجاج منها على الخطأ انبسط كل فرد من الأمة معصوم فإذا انشرد كل واحد في خطئه غرر خطا
 صاحبه فلا جاع على الخطأ (المع مطلقاً اختلا فهم) أي الجمع بين الأولين على قولين على سبيل التوزيع
 من الجانبين في مسئلة (لدليل) تسويغ ما يؤدى إليه الاجتهاد فيها لا أن يستدلهم بها على كونها
 اجتهادية فسأغ فيها الاجتهاد نسأغ ما يؤدى إليه الاجتهاد فلا يكون) اختلافهم على قولين فيها (ماتعة)
 من أحداث ثالث فيها بل مسؤلة لصدوره عن اجتهاد أيضاً (أوجب) بأن اختلافهم دليل تسويغ
 ما يؤدى إليه الاجتهاد (يشترط عدم حدوث إجماع عام) من الاجتهاد (كأولاً اختلوا) في حكم حادثة
 (ثم أجروا هم) على قول واحد فيه وهو لا يوجد إجماع مانع من الاجتهاد وهو إجماعهم بمعنى على عدم
 التفصيل كما سبق نقرر (قالوا) أي الموزون مطلقاً أيضاً (ولم يجز) أحداث قول ثالث مطلقاً
 (لا تكرر لوقم) ولكنه وقع (ولم يتركوا) الدعاية للام ثلاث ثابتي) بعد فرض الزوجين (فيهما) أي أو
 مسئلة زوج وأبون وزوجة وأبون (وإن عباس نفى الكل) فيها كآراء ولما أي عنه وعن علي أيضاً
 (وأحد ابن سيرين وغيره) وهو يابرين زناً أو الشعة كما كراصاص (أن) لأم (في مسئلة الزوج)
 وأبون (كلين عباس والزوجة) أي والام في مسئلة مع الأبوب (كأدعية وعكس ثابتي آخر) وهو
 المأخذ شرح كآفته لصاحب الكافي قتالها في مسئلة الزوج كأدعية وفي مسئلة الزوجة كلين عباس
 (ولم يشكر) أحداث كل من هذين القولين (والأول أكثر) نقل) ولم يقتل والوقوع دليل الجواز (أجاب
 الفصل بأنه) أي هذا التفصيل من كل (من قسم الجائر) أحداثاً لأنه لم يرفع شيئاً عليه بل قال في كل صورة
 يقول من القولين (ومطلقاً المع) أي وأجاب المأفون مطلقاً (بمع) كل من (اتعمد الانكار ولو دم
 النقل وإنكرهوا) الشهور توفى) بل يجوز أن يكون أنكر ولم ينفذ الانكار على أنه نقل لا لم ينفذ يشهر
 فان مثل هذا ليس مانوساً فإدعى على كتابه انكاره ونقته البتة (مسئلة) لهجوراً إذا أجروا) أن أهل
 عصر (على دليل) لحكم (أو تأويل جار) لأن بهدم (أحداث غيرهما) من نيزلاء الأول فلنقلت

قياس الناقه هو الوصف
 الجامع بين الأصل الأول
 وفرضه وهي غير موجودة
 في الفسر الثاني وأيضاً
 فالحكم في الفرع المنتزع
 فيه أولاً وهو فتح النكاح
 بالذم انما ثبت عما ثبت
 به حكم أصله فلذا كان
 حكم أصله وهو الرقي
 ثابتاً بعلة أخرى وهي العلة
 التي استنبطت من الأصل
 الآخر ففتح تعدد الحكم
 فيها وإن جاز أن تعدل
 الحكم بعلة مستنبطتين
 لأن ذلك القبر لم يثبت
 اعتبار الشارع له لكون
 الحكم الثابت معه ثابتاً
 بنفسه لا اتفاقاً وإذا كان
 غير معتبر لم يمتنع ترتيب
 الحكم عليه والقسم الثاني
 أن يكون مقبولا عند
 المنعوض بنوعاً عند
 المستدل فلقياس الأصل
 كآفته إلا ما سلك وابن
 الحاجب لا هذا القياس
 يتضمن اعتراف المستدل
 بانطفا في الأصل لوجود
 العلة فيه مع عدم الحكم
 فلا يصح منه بناء الفرع
 عليه فان جعله الرأيا
 للمنعوض قتال هذا هو
 عندك على الحكم في الأصل
 وهو موجود في شمل
 النزاع فيلزم الاعتراف
 بحكمه والاقبال بطلان
 للمعنى وانتفاضه لخطف

ذكر القاضي عبد البر وغيره ان هذا اذا لم ينصوا على بطلانه فلا تفاق على انه لا يجوز احداث ما تنصوا على
بطلانه وقال الامام الرازي تنقوا على انه لا يجوز ابطال التاويل القديم وأما احداث الجديد فان لم يمت
القديم في القديم لم يصح كما اذا تنقوا على تغيير المشرق بأحد منتهى ثم جاء من بعدهم وغيره بعينه
النافي لم يجر لان القدر الواحد لا يجوز استعماله بعينه جدها وصحة الجديد يقتضي فساد القديم
وأما اذا لم يمت منه القديم جاز فله في تقديرنا الحبيب والمصنف لجواز عاذا لم ينصوا على بطلانه وعلا بازم
منه القديم في الاول قلت كما به لانه يارادته لزوم تخطئة الامة فيما أجعوا عليه على تقديره كما يقيد
آخرون بما اذا لم ينصوا على صحة احداثه أيضا العمل بجواز ما تنصوا على صحة اتفاقا فان لا تخطئة للامة
فيه قبل اختلاف ما سكتوا فيه عن الامر من فلا تكون يجوز وقيل لا يجوز لانه اجماع على ذلك وقال
ابن حزم وغيره ان كان نصا حاز الاستدلال به وان كان غيره لا وقال ابن ربهان ان كان ظاهر الايجوز احداثه
وان كان خفي فبجواز لجواز انتباهه على الاولين (وهو المختار وقيل لا لنا) أن كلامنا الجليل والتاويل
(قول) عن اجتهادنا ليعتاق اجماع لان عدم القول ليس قولنا بعدمه) فبما لوجود المقضي لجوازه وعدم
المانع منه (بإتلاف عدم التخصيص) في قولين مختلفين مجمع عليهما (في مسألة واحدة) فان القول
المقتض في الخلاف جمعا عليه في المنفى (لانه) أي أحد صاحبي القولين المطلقين (يقول لا يجوز
التفصيل لطلان دليله) أي التفصيل (مجاز كرتنا) من أنه يجوز التفصيل كنوع العلم بخصته الخ
(وكذا) المطلق (الأخر) يقول لا يجوز التفصيل لطلان دليله عاذا كرتنا (فيما) من الاحداث
له (خطوهم) أي الامة وهو باطل لان عدم القول قولنا بعدمه (وأيضا لم يجر) احداث كل من
الدليل والتاويل (لا تكرر) احداثه (حين وقع) ضرورة انه حينئذ منكر وهم لا يكونون متكررين
لم ينكر بل (كل عصره يتبدلون) ويعدون ذلك فضلا فكان اجماعا قال ما معروا به أو لا معروا
اتباع غير سبيل المؤمنين لان سبيلهم الجليل والتاويل السابق وهذا الحديث غيره فلا يجوز ولا يفتا
منع من كل قال (واتباع غير سبيلهم اتباع خلاف ما قالوه) متفق عليهم في أو اثبات كما هو المتبادر
الى الفهم من المغايرة (لأما يقولون) وهذا ما لم يقولوه ثم ان احدثه لم يترك دليل الاولين ولأنهم
وانما ضم دليلا وتاويلا لجليهم وتاويلهم (قلوا) أي ما تصوروا به ما قال الله تعالى كنتم خير
أمة اخرجت للناس (تأمرون المعروف) أي بكل معروف لانه علم تصرفه بأداة التعريف المقدسة
لاستغراق (قلو كان) الدليل أو التاويل المحدث (معروفا أمروا) أي الاولون (به) ضرورة تكتم
لم يؤمر وابه فلو يكن معروفا فبجواز الضم اليه (عروض لو كان) الدليل أو التاويل المحدث (منكرا
لنوعه) لقوله تعالى ويؤمنون عن المنكر أي من كل منكر لانه علم تصرفه بأداة التعريف المقدسة
لاستغراق لكلهم لم يؤمر وابه فلو يكن منكر بل معروفا ثم في المنص لقاضي عبد الوهاب فيما اذا أجعوا
على انه لا دليل على كذا الا ما استدله عليه بغير نظر كان الدليل الثاني مما يتغير دلالة مع اجماعه على
منع كونه دليلا مثل ان تعرض لنصوص أو نقلها الى الحجاز والسبخ ونحوه وإن كان بغيرها لا يصح
منهم كالأصم الاجماع على أن الاجماع لا يصح أن يكون دليلا ثم هل يجري التعليل به بعد أخرى جري
الدليل في الحجاز والمع فان قلنا بجواز تفصيل الحكم بعينين فأبصرنا في ادعى وسلم نعم هي كطليل
في جواز احداثها الا اذا قلنا بالاعتقاد لاهما وتكون الثانية بخلاف الاولى في بعض الفروع فتكون
الثانية حينئذ فاسدة وقال القاضي عبد الوهاب ان كل حكم عقل لا فلا ما يجب بعينين وان قلنا بان
التعليل بعينين فيجب على أصح المصالح لان علمهم مقطوع بصحتها في ذلك دليل على نفاذ دعواها وانه
صحتها وتعالى أعلم (مسألة) لا اجماع الا عن مستند أي دليل قطعي أو نقلي انزبني الاستغفال
بأبواب الاحكام ليست للشر (والا) لو ارجع الاجماع لاعتن مستند (انقلب الا باطل مساويا أو اجمع

الحكم عنه من غير ما ع
ويذكر من ابطال التعليل
به امتناع اثبات الحكم
في الاصل فهو أيضا فاسد
لان التعليل ان يقول
الحكم في الاصل ليس
عندي ثابتا بهذا الوصف
وبتقديره فليس تصويره
في الاصل لتخصته في
الشرع بأولى من العكس
قاله الا متى * الشرط
الثالث أن لا يكون الدليل
الدال على حكم الاصل
متناولا للفرع لانه لو تناوله
لكان اثبات الحكم في
الفرع عن ذلك الدليل لا
بالقياس وحده فضعف
القياس هكذا اعلم المصنف
تبع القائل والامام
والاصمى بانه لو تناوله لم
يكن جعل احدهما أصلا
والآخر فرعاً بأولى من
العكس * الشرط الرابع
أن يكون حكم الاصل
معللاً بعينة غير مبهمة
لان الحلق الترفع بالاصل
لاجل وجود العلم بتدري
العلم بمصول العلم والعلم
بمصول العلم متوقف على
تفصيل حكم الاصل وعلى
تعيين علمه بالشرط الخامس
أن يكون حكم الاصل غير
متأخر عن حكم الفرع اذا
لم يكن لحكم الترفع دليل
سوى القياس لانه لو كان
كذلك لكان يلزم أن يكون

حكم الفرع قبل مشروعية
 الاصل حاصل من غير
 دليل وهو كيف لا يطاق
 الا قسم الا ان يذكر ذلك
 بطريق الارام الخمس
 لا بطريق اثباته الحكم
 فانه يقبل كطالما لا مدى
 وابن الحاجب اما اذا كان
 الفرع دليل آخر غير
 القياس فانه لا يشترط تقدم
 حكم الاصل عليه لان
 حكم الفرع قبيل حكم
 الاصل يكون ثابتا بنقل
 الدليل ولعمري يكون ثابتا
 به بالقياس وغاية ما يلزم
 ان تتوارد اداة على مدلول
 واحد وهو غير متنع ومثله
 قياس الشافعي فيجب التمسك
 في الوضوء على ايجابه في
 التيمم فان التيمم متأخر عن
 الوضوء اذ مشروعيته
 بعد الهيرة ومشروعية
 الوضوء قبلها ومع ذلك
 فالقياس صحيح فان وجوب
 التمسك في الوضوء دليل
 آخر وهو قوة عليه الصلاة
 والسلام انما الاعمال
 بالنيات نعم انما يتحقق في
 مثالاذا ورد له حديث
 قبل مشروعية الوضوء
 فان كان بعد فعله لان
 المفسر باق والى هذا
 اشار بقوله وغير متأخر
 وهو منصوب عطف على
 خبر كان وهذا التفصيل
 فله الامام والمصنفوا شار

على خطأ انه) اى الاجماع (قول كل) من المجمعين (وقول كل بلا دليل محرم) لانه انما ثبت للشرع
 بالتمسك وهو باطل فكيف يستند باطل وقد ظهر من هذا لزوم الاستدلال كوروه بطلان الا ان
 (نقاتل ان يقول) ذكر احد الاذنين كفى لعدم انشكالك اسد هاجع الاخر اذا خضع ان انقلاب
 الباطل صوابا بالاجماع اجام على خطأ كما ان اعتبار خطأ الجميع عليه انقلاب الباطل مسوبا
 فلنأمل (ولست ادل) لهذا القول المختار (يستعمل) الاجماع (عادة من الشكل الادراج) يدعو الى
 الحكم من دليل او امانة (كلا اجتماع على اشتغالهم) اى كاشفاته اجتماعهم على اشتغالهم
 واحد (و يدفع) هذا الاستدلال (بانه) لا يلزم منه ان يكون الدليل جليا لشرعيه بل يجوز ان يكون محققا
 الضرورى) اى بسبب غلطي لم يشرورى عنده به قصد الاجماع عنه وهو ليس دليل شرعي فالتسوية
 اليهم والمستند لان ان يكون دليل لشرعي (ويصح) هنا الدفع (جواب اول) اى ان تكون قولنا بلا
 دليل (ايضا) ان الشرورى حق بل الجواب انه) اى هذا الدفع (فرضه) وقوع لان كونه تعالى شاعيا
 بذلك الاثبات ضرورة عقلية بل بالجمع (والفرض انتفاءه) (ولو اني في روع) يضم الراء اى القلب
 كما اشار اليه بعض المحوزين بقولهم وذلك بان يفهم الله تعالى لا اختيار الصواب (فالهاء) وهو (ليس)
 حجة الا ان يتي (قالوا) اى المحوزون (لو كان) الاجماع عن سند (لم يقد الاجماع) للاستدلال به بالسند
 منه (اجيب بان فائدة) اى الاجماع حينئذ (القول) للحكم اذا كان ثلثين لقياس الاحكام الثلثية (الى)
 الاحكام المتطعة) وهو سقوط الحث عن ذلك الدليل وكيفية لانه لا يلزم على المجهد مطلب الدليل
 الذى مصدره الاجماع عنه بل ان ظهوره او نقل اليه كان أحد اداة المستند (على انه) اى نفي فائدة
 الاجماع عن دليل (يستلزم) ومضى المستند) لا ينافيه عدم انقضاء عن دليل المستلزم وجوب كونه
 عن غير دليل ولا فاعل لانهم يقولون المستند لا يجب لان عدمه يجب (ثم يجوز كونه) اى المستند
 (يقتضيان) فالظاهر به) وابن جرير الطبري واستغرب من منعه على ان منع الظاهر به بناء على أصلهم
 في منع القياس وهو من القائلين بجوازهم ذهب بعض شيوخنا الى نكس هذا كما يشتر اليه المصنف
 في تنقيح المسئلة (و بعضهم) اى الاصوليين (يجوزون) اى كونه عن قياس عدلا يقول (ولم يتع لنا)
 لامر يقدر (في عدم كون القياس سند الاجماع (الا للثنية) اى كونه دليل لثنية لما ان الاجماع
 حيث كان أصلا قلنا من أصول الدين معصوما عن الخطا لا يكون مستندا الى ثلثي معرض عن طاعة
 معصوم عنه اذا لم يمتد فصحى للثلاثين كون فرع الشئ اقوى منه (وليس) الثلثية قد دل (ماتعة)
 من صلاحته (فان) (كالا حد) اى كغيره لا حاد فله ظني قال في البرهوج ولا خلاف في انفعه فالاجماع
 عنه بل حكمه غير واحد من جملة الكتب وفيه ظن في المراتب عن علمه انما هو الواوهر والشافعي من
 العترة لا ينعقد الا عن دليل قطعي لا عن خبر الواحد والقياس وفي أصول السرخسي وكان ابن جرير
 يقول الاجماع الموجب لعلم قطعا لا يدعون خبر الواحد ولا عن قياس وعلى هذا مذهبى احباج ابن
 القطان عليه بانه وافق على وقوعه عن خبر الواحد ولهم تخلفون فيه فكذا القياس ثمع كون
 القياس الذى يستند اليه الاجماع تلك الامنة اذا اجروا على نبوت حكم القياس بالاجماع على ذلك
 سببه اجامهم على صحة ذلك القياس فلم يكن ذلك القياس ظاهرا بل قطعا لوقوع الاجماع على صحته
 يكون اسناد الاجماع الى قطعي لا الى ظني فلا يلزم كون الفرع اقوى من الاصل قلت الا ان في هذا
 تأمل فله انما يتيم على ان الاجماع اذا علم انقضاءه دليل يكون مستندا الى ذلك الدليل وهذا معروا الى
 بعض الاشاعة والذى عليه الجمهور من النتها والمكتسبين انه يكون مستندا على الحكم المستخرج
 من الدليل لان الحكم هو المطلوب الذى لا بد له انفعه الاجماع فيكون مستندا عليه لاي الدليل قالوا
 وما يمتنى عليه انه لو انفعه على موجب خبره فمنا الاولين يكون اجماعهم عليه دليل على صحة الخبر وعند

إليه هو ولا يكون دليلا على صحته وانما يدل على صحة الحكم قطعا لان لصحة الحكم ملزم بقا مخصوصا
 في الشرع وهو النقل فطلب صحته وعدم صحته من ذلك الطريق لكن نقل الاول اثنه ومن هنا يعلم
 ايضا ضعف ما ذهب اليه بعض الشافعية من جواز انعقاد من على القياس دون خفيه (و) قد وقع
 قياس الامامة) أي الاجماع على الامامة الكبرى لا يكرى الصدوق رضي الله عنه قياسا (على امامة
 الصلاة) فان النبي صلى الله عليه وسلم عين ابا بكر رضي الله عنه امامة الصلاة كما ثبت في الصحيحين
 وغيرهما وقال ابن مسعود لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم قالوا لا نصلوا امرؤ وشكم امرؤ فاتهم
 عمر فقال الستم فعملوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر رضي الله عنه بالقياس فطلب نفسه ان
 يتقدم ابا بكر فقالوا فاعوذ بالله ان نتقدم ابا بكر حديث حسن آخرجه اجدوا خرج الدارقطني عن الزهري
 ان سيرة قالوا فاقنعنا من على رضي الله عنه طبيب نفس فقلنا حدثنا عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكر الحديث وفيه فقلنا حدثنا عن ابي بكر قال ذلك وجعل مصابا الله الصدوق على لسان جبريل
 خلقه فمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض
 مما استنده القياس (تقارناهم) أي الامامة (اثنون) أي كون ابي بكر اماما في الكبرى (باروي)
 كما يفيد ما تقدم من خصوص ما اخبر (وهي) أي هذه الطريقة المصلحة هي (الادلة) عندنا الحنفية
 (ومفهوم الموافقة) عند الشافعية وليس هناك من المتارعة فيه فاصح الى النص (لكن) وقع
 الاجماع مستندا الى القياس في غير هذا وهو (حد التبر) فمروا فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض فنهض
 قياسا (على التقدير لم يرض الله عنه) كما يفيد في الموطأ وغيره ان عمر استشار في الخبر بشريها الربيع
 فقال له في بن ابي طالب ترى ان تجعله عاتين فله اذا شرب سكر واذ سكر هذى واذ هذى اقترى وعلى
 عاتين كما خيف الحدود قال فجلده عمر عاتين قال المصنف والامام من كون كل من على وعبد الرحمن
 أشار بذلك في الحديث مرتين فتمتص على هذا وامر على هذا ثم هذا متعجب مما اشار اليه المصنف
 بقوله (ويتمتع) أي ثبوت الحد بالقياس (بعض الحنفية) لكن الوجه ما ساقط بعض فان الحنفية
 على انه لا يثبت به الحدود كما يصح المصنف في مسألة عقب مسئلة حكم القياس ويشير الى انه هذا
 الماتوع على انه يثبت عليهم منذ تركه ما يصر الله تعالى في ذلك ان شاء الله تعالى واذ انهم منع هذا
 (فالشرح) التمس على السنن في الازالة) كما اشار اليه ابن الحاجب واقصم بمشارحو كلامه وغيرهم
 أي فالاجماع على ازالة الشريح النجس الماتع قياسا على ازالة السنن النجس الماتع المستفاد مما في سنن
 ابي داود وصحيج ابن حبان عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من العادة تقع في السن فقال
 ان كل ما جددنا فاقوموا ما حولها وكلامه وان كل ما تعادلا لشره ووقد اعل باصغر رب تفرد به من عن
 الزهري وانه كان يضرب في اسنانه كما يضرب في منته على ان قوله لا لشره ووقد اعل باصغر رب تفرد به من عن
 عامة السلف والخلف وان جمهورهم يجوزون الاستباحة وكثير منهم يجوز بيعه فكيف تصور
 الاجماع في هذا القياس (ومصر متاخر من الحنفية ايضا في قطعة المسند في الشرعيات بل الاجماع
 يفيدها) أي القطعية (كأنه) أي هذا من قائله (لبي المائدة) للاجماع على تقدير كون السند
 قطعيا لثبوت الحكم به ثم لم هذا اشار الى ما في الميزان وقال بعض مشايخنا لا ينفصل الاجماع الا عن
 خبر واحد والقياس لا ينافي ان الاجماع حجة قطعا ولو لم ينفذ الا في موضع فمدلس فاطع
 والحكم به معلوم لم يكن في انعقاد حجة فائدة ولا رد الشرع على الا فائدة فيه العباد والذرائع ما شرعت
 الاصلحة العباد فائدة منهم حيث ثبت بالادلة الصحة كونه محذورا ان المراد منه ما يعتد على القياس
 وغيره الواحد لان في انعقاد فائدة وهو ثبوت الحكم قطعا لا يثبت في ثبوت الحكم مما ولا ان الاجماع

اليه الترتيب في المستحق
 ولم يتعرض له الا مدى ولا
 ابن الحاجب بل اطلقا النوع
 قال في شرط الكرخي عدم
 مخالفة الأصل أو أحد أصول
 ثلاثة التخصيص على العلة
 والاجماع على التعليل
 مطلقا وموافقة أصول
 آخر والحسن أنه يطلب
 الترجيح بينه وبين غيره
 وزعم عثمان السبيعي
 ما يدل على جواز القياس
 عليه ويشير المروسي
 الاجماع عليه أو التخصيص
 على العلة وضمها ظاهر
 أقول للمذكر المصنف
 الشروط العشرة في
 الأصل أردفها بشرط
 اعتبرها فيه بعضهم فيها
 هل يجوز القياس على
 ما يكون حكمه مخالفا
 للأصول والقواعد الواردة
 من جهة الشرع كما رايا
 أم لانه يختلف ذهب
 جماعة من الشافعية
 والخنفية الى جواز القياس
 عليه مطلقا اذا قل معناه
 وجزم الا مدى بأنه لا يجوز
 مطلقا وهو مقتضى كلام
 ابن الحاجب وقال الكرخي
 لا يجوز الا بأحد أمور
 ثلاثة الأول تخصيص
 الشارع على علة حكمه
 لان تخصيصه على العلة
 كالتمسك بالقياس عليه
 الثاني ان يجمع الامامة

تتباطا الاجماع على الاصل
الموقع فيه انما هو
صاحب الحاصل فانه قال
بمنزلة الراسي ان شرط
لقياس أن يكون حكم
لاصل مجمعا عليه والعلية
منصوعة هذا القلقة
والثاني في اشتراطه أحد
الامررين والموقع فيه هو
صاحب التصديق (قوله
وضعهما لما هو) يعني
منهجهما البقي ومنهجه
الرئيسي فان رسوم قوله
تعالى فاعتبروا اينتي هذه
الشروط وكذلك عمل
العبادة وذهب قوم الى أن
المحذور بالعدد لا يجوز
القياس عليه حتى قالوا
في قوله عليه الصلاة
والسلام خص يقتل في
الحبل والحرماته لا يقاس
عليه قال في المحصول
والحق جوازها لما قلناه
وقد قدم المصنف في
أوائل القياس مذاهب
أخرى تنسب هذين
المذهبين فلو جمع الكل
في موضع واحد كان
أولى قال في وأما الفرع
فشرطه وجود اللة فيه
بلا تفاوت وشرط التسليم
والليل على حكمه اجالا
وربما ان التظن يحصل
دونهما اقول بشرط
في الفرع أن يوجد فيه
علة عمالة للة الاصل

وهو البس من ضروريات الدين فيما في الاحكام وما واقع له لنقد ورودها الا ان الباطل لا يصح أيضا
لعدم جهة تصحيحه الى نفسه والى غيره اذ لا خفاء في أن الاجماع على البس من ضروريات الدين
(المتناوله) أي الاجماع على ما هو من ضرورياته بل بيانه ثم يقال وليس كون الشيء معلوما بالضرورة
من الدين حكم الاجماع (لان حكمه حينئذ) أي الاجماع (ماليس) ناشئا (الا عنه) أي عن الاجماع
والمعلوم بالضرورة والنبينا غائبا عن ظهور كونه من الدين ظهورا واشتراك في معرفة كونه من المناقصة
والعلية ولهذا قال الشيخ في الدين الهندى في النهاية جاحدا لحكم الجمع عليه من حديثه انما يجمع عليه
باجماع قطعي لا يكفر عند الجاهل بخلافه بعض الفقهاء وانما قسدا بالاجماع القطعي لان جاحدا حكم
الاجماع القطعي لا يكفر واما الثاني وجعل السبيل لمنكر الجمع عليه غير المعالم من الدين بالضرورة ثلاث
مراتب منكر اجماع ذي شهرة نص كحل البس في جمع الجوامع كاذبي الاصح وقال في شرح
مختصر ابن الحاجب والارباب في كفره تكذيبه الصادق ومنكر اجماع ذي شهرة لان نص به قبل لا يكفر
لان لم يصح تركه تكذيب الصادق اذ لا فرض أن لا نص فيه وانما كذب السجين والاصح يكفر لان تكذيبهم
بشئ من تكذيب الصادق ومنكر اجماع ليس بنى شهرة والاصح لا يكفر وعبر عنه في جمع الجوامع بأنه
لا يكون جاحدا لاني ولو منصوصا ومثل باسحقا فثبت ان الاصل مع الصلابة فانه لفتى به النبي
صل الله عليه وسلم كافي بجميع البخاري وفي شرح المختصر وقال بعض الفقهاء يكفر لتكذيبه الامة
وجوابه أنه لم يكذب الامة صريحا اذ لا فرض أنه ليس مشهورا فهو عابث في علة مثله انتهى وهذا يشير
إلى أنه يكفر المنكرة اذا اعترف بالعلم والقدرة سبحانه (اعلم) وغير الاسلام بالقطعي من اجماع الصحابة نصا
كامل خلافة أبي بكر وقتال عائشة الزكاة ومع سكوت بعضهم ولو قلنا كفر الاسلام نصا لاجماع كآته
من الكتاب أو حديث متواتر في وجوب العمل والعلية فيكفر جاحدا في الاصل انتهى وهذا كاذب
الشيخ قوام الدين الاتقاني يتعلق بما ذكر من قوله في أوّل الباب حكمه في الاصل أن ثبت المراد به حكما
شرعيا في سبل التيقن انتهى أي حكم الاجماع في أصل وضعه أن ثبت المراد به في سبيل القطع
واليقين كاجماع الصحابة على شيء اضافته لا يحتمل وهم الخطا وقيد بالاصل لان الاجماع ربما لا يكون
موجباً لحكم قطعا وقينا بسبب العارض كاذنات الاجماع بعض البعض وسكوت الآخرين وكثيرون
بطلان الحكم في غير ما اختلف فيه العبادة وكاجماع العصر الثاني بعد سبقي الخلاف فكانه قال لما
كان حكم الاجماع في أصل الوضع أن يوجب العلم والعمل كل حكمه حكم الامة من الكتاب والحديث
الموافق كذا جاحدا حكم الاجماع في أصل الوضع بأن يكون حكما اجمع عليه الصحابة الجاحدا
لاحكم كل اجماع لتناول اجماض البعض على حكمه وسكت عنه الباؤون واجماع العصر الثاني بعد
سبق الخلاف ويدل على هذا ايضا قول فقر الاسلام هذا أي الاجماع على مراتب فاجماع الامة
مثل الامة وانما المتواتر واجماع من يذهب عنزة المشهود من الحديث واذا صار الاجماع يجمع
في اللفظ كان كالمصميم الا حداثتي ومنكر حكمه غير الاحاد لا يكفر ويزيد قول شمس الامة
السرخصي ما اجمع عليه الصحابة فهو عنزة ثابت بالكتاب والسنة في كونه مقبولا ما يحكي بكفر جاحدا
وهذا أقوى ما يكون من الاجماع في العبادة أهل السنة وعترته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف
بين من يعتقد قولهم ان هذا الاجماع مجموع على قطعاً لم قطعاً لمكفر جاحدا يكفر جاحدا ثابت بالكتاب
أو غير متواتر انتهى فظهر أن كون جبر الاسلام فائدا ككراهة منكر الاجماع الكوفي من العبادة
غير ظاهر من كلامه بل الظاهر عدما كراهة منكره بل ذكره كراهة في أنه لا يكفر ولا يبدع
منكر عبادة الاجماع الكوفي والذي لم يقرض أهل عصره أو الاجماع الذي اختلف العلماء العثرون
في انتهائه جهة (وأما) منكر اجماع (من بعدهم) أي العبادة (بلا سبق خلاف فيضيل) وتلما من

غيرا كفار (كظهور المشهود) أي كسكره (والمستوجب) أي بخلاف مستقر إجماع (تلق مقدم على
القياس كالمقول) أي كإجماع النقول (أحادي) بأن روى نقه أن العباد أجمعوا على كفايته بزيادة
السنة المنقولة بالآلاف فيوجب العمل لا العلم ويقدم على القياس عند كثر العلماء (ووجه الترتيب)
في هذه الإجماعات (قطعية) إجماع (الصلابة) فلم يتغير بخلاف منكره (أي إجماعهم) (وضف)
الانقلاب) أي خلاف منكر الإجماع (فمن سواهم) فنزل إجماع من سواهم (عن القطعية) أي قررها
أي القطعية (من الطمانينة ومنه) أي إجماع من سواهم في النزول عن القطعية (بصحيح) الإجماع
(السكوتي) عن الأوجه فضل) منكر حكمه (وقوى) الانسلاف (في الميسوق) بخلاف مستقر
(والمقول) أحادي لوجه طلبة تقدم على القياس فيجوز قهرا) أي في حكمي السيق والنقول أحادي
ولو كان في نفسه غير ميسوق بخلاف (الاجتهاد) المجتهد من غير المجتهد (بخلافه) حتى سوغ
فلك المجتهد ولقده العمل على أي اليمين المجتهد في تلك المسئلة من حكم يخالف حكمها أن ينهض
تضاير الاجتهاد من أهل على ذلك الحكم الذي درج الإجماع عليه فيصير جماعه كفاؤه وانفصال
الاجتهاد بخلافه لمجتهدين غير المجتهد (فخرج بعضهم) أي المجتهد من غير المجتهد إجماعا لا يجوز
بطريق (أولى) فليس هذا الإجماع (سكوتا) الأول (بل معارض) له (يرجع) عليه يرجع من
المرجحات حسب ما ظهر لاهله وإذا كان كذلك (فلا يقطع خطا الأول ولا صوابه) في الواقع وكذا
الثاني (بل هو) أي يقول كل خطا مخالفة وصاحبه نفسه منه (على من المجتهد) وهو قد يكون الثابت
في نفس الأمر وقد لا (فدليل القطعية) إجماع الصلابة مستفاد (من إجماع الصلابة على تقدمه)
أي الإجماع (على القاطع في إجماعهم) فلا يترك كون القاطع لثبوت (ومنهم القرائي) وبعض المنفعة
بجة) الإجماع (الآحاد) أن ليس أصلا إجماعا لأنه أي الإجماع دليل (قطعي) وبجبة غير القاطع
لثباته كون (بقاطع كثير الواحد لا طاع فيه) أي في كون الإجماع الآحادية (والجواب بل
فيه) أي في كون الإجماع الآحادية بجة طاع (وهو) أي القاطع فيه (أولونه) أي الإجماع
الآحادية (بها) أي بجهة (من خبر الواحد الثاني) فلا لأن الإجماع على وجوب العمل به) أي خبر
الواحد الثاني فلا لأنه تخلف واسطة بين ناقه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم (إجماع عليه) أي
على وجوب العمل (في) الإجماع (القطعي) المنقول أحادي الذي لم يتصل به وبين ناقه واسطة بطريق
أول لأن احتمال الضرر في مخالفة الخطو عيه أكثر من احتمال في مخالفة الخطو توبه وإذا ثبت وجوب
العمل به في هذه الصورة ثبت فيما تخطى في نفسه واسطة ووسائل لعدم القائل بالفصل (وقد فرق) بين
خبر الواحد قبل الإجماع أحادي (بأنه ينقل الواحد الثاني) في المنع دون الإجماع بعد إقراره) أي
الواحد (بالاطلاع) على الإجماع وعدم بعد إقرار الواحد بالاطلاع على الخبر (ودفع الاستبعاد
بعد التاقل ولا يستلزم) نقل الواحد الإجماع (الافراد) به أيضا (بل) يفيد (عبر دله) أي
التاقل (فما زعم القائل بغيره أيضا) إلا أن عرض الإجماع الآحادية بحال العمل بما تقتضيه قاعدة
التعارض وهو ظاهر (مثاله) أي الإجماع الآحادية (قول عبيدة) السلفي (ما استجمع أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء) كاستماعهم على مخالفة الأربع قبل الظهور والافراد بالغير
ويخرج من نكاح الاخت في عدة الأخت) كذا وأورد الشارح زعمهم إقراره تعالى عليه نعم أخرج ابن
أبي شيبة عن ٤٠٠ من يهود قالوا لا يمكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون أربع ركعت قبل
الظهور وركعتين قبل الغدير على حاله عن إبراهيم قال ما أجمع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء
ما أجمعوا على التور بالغير ثم في التقويم وحكي مشايخنا عن محمد بن الحسن نسا أن إجماع كل عصر
بجة الامتاع على مراتب أربعة لا يرى إجماع الصلابة فصلا لا خلاف في بين الأمة لأن العقول أهل

أما في غيرها كقياس التبدل
على الخبر بجامع السنة
الطسرية أو في جنبها
تقياس وجوبه بقياس
في الأطراف على التماس
في القسمة بجامع البناء
وشروط المصنف أيضا
أن لا تتفاوت العنان أي
لا في الماهية ولا في الزيادة
ولا في التصلب كما شرح
في الحصول وهو مخالف
لما تقدم من كون القياس
قد يكون مساويا وقد
يكون أولى وقد يكون
أخفى وأما شرطنا العامة
لأن القياس كما تقدم
عبارة عن إثبات مثل حكم
الأصل في الفرع وإنما
يتصور ذلك عند مخالفة
الوصف الموجود في الفرع
لوصف الموجود في الأصل
والأصل يحصل بين الحكمين
تماثل وإذا وجب تماثل
الوصفين وجب عدم
التفاوت بينهما وهو المطلوب
وشروط بعضهم حصول
العلم بوجود العلة في
الفرع وزعم أن ثلث
وجوده لا يكفي وشروط
هائم أن يكون الحكم في
الفرع قد دل على التماثل
إجمالا حتى يدل القياس
على تفصيله قال ولولا أن
الشرع ورد بمراتب الجسد
بجسده ولا يتشتمل
الصلابة القياس في توريثه

الدينية يكتفون فيهم ثم التي ثبتت من البعض وسكوت السابق لان السكوت في الدلالة على التقرر دون النص ثم اجماع بعد الصابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم لان الصابة كانوا خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم كانوا خلفاء الصابة فجمع بينهم وبين خلفائهم من التفات فوق ما يقع بينهم وبين الرسول لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس رضى الذين اتاهم ثم الذين بارهم ثم الذين بارهم ثم يقسموا الكذب فترسم التي صلى الله عليه وسلم على امر اتى في التبريد في ذلك نحن نرتهم في كونهم حجة لانها نهاية ما انتهى اليه مصفة الخربة ثم اجماعهم على حكم سبقهم فيه بخلاف لان هذا فاصل اختلاف الفقهاء فيه فقال بعضهم هذا لا يكون اجلا اء وعلى هذا ارج غير واحد من المشايخ والله سبحانه اعلم (مسئلة بحتية) أى الاجماع (فيما لا يتوقف عليه) أى الاجماع (عليه من الأمور الدينية) سواء كان ذلك (عقلا كالرؤية) قه تعالى في اعداد الآخرة (لا في جهة ونفى الشريك) قه تعالى (ولبعض الحنفية) وهو صدر للشرعة (في العقل) أى ما يدرك بالعقل (مشبه العقل لا الاجماع) لاستقلال العقل بأداة البين ومضى على هذا امام الحرمين في برهانه ولا يزال اجماع في العقليات فان المنيع فيها الادلة القاطعة فاذا انتصبت لم يضر ما هنا اتفاق ولم يضر ما هنا توافق ونصه في التلويح بان العقل قد يكون تخليا فبالاجماع يصير قطعا كما في تفصيل الصابة وكثير من الاعتقادات ودفع بان العقل ان حكمه فلا يكون تخليا فلا حاجة الى الاجماع وان لم يصحبه الا ان حصل له نفي لم يمكن ما ثبت بالعقل بل بالاجماع (أولا) أى أو غير عتسلى (كالمعادن) أى كوجوبها من الصلاة والزكوة والصوم والحج على المكافئين (وفي الغيبة كترتيب أمور الرعية والحجارات وتدريب الجيوش قولان لمجد الجبار) من المعرفة أحدهما وعليه جماعة وقد ذكر في القواطع انه الصحيح ليس بحجة فيما لا يمتسك بأكثر من قول الرسول وقد ثبتت ان قوله انما هو حجة في أحكام الشرع دون مصالح الدنيا وهذا قال صلى الله عليه وسلم انما أعلم ما مودعنا كموأنا أعلم ما مودعنا وشكنا وكان اذا رأى راي الحرب راحه العيلة في ذلك ورعنا رأى برأيهم كالموقف في سوبيدر والخندق فاتباعا وهو الاصم عند الامام الرازي والامدى أو باعاهما موشى عليه ان الجانب ونص في البداية على انه المختار كآثار المصنف (والجتره فان كان اتفاق أهل الاجتهاد والعدالة) لان الادلة السبعة على حجة لا تفصل وقول النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الحرب وغيره ان كل من وعى فهو الصواب وان كان عن رأي أو كان خطا فهو لا يقر عليه ويظهر الصواب بالوحى أو بأشارة من أحياهما يقر عليه والاجماع بعد وجوده لا يمحى الخطأ فلا فرق بين الآخرين وفي الميزان نرى قول من جعله اجماعا هل يجب العمل به في العصر الثاني كما في الاجماع في أمور الدين أم لان لا يتم له الحال يجب وان نفى لا يجب ونحوه واختلفة لان الغيبة يمتد على المصالح العائلية وهي تحتل الزوال والساعة فاسعة (بخلافه) أى الاجماع (على) حصى من الحسابات (الاستقبالات من أشرط الساعة وأمور الآخرة لا يمتد اجماعهم عليه من حيث هو اجماع) عليه لانهم لا يعلمون القلب (بل) يعتبر (من حيث هو متقول) عن توقف على الغيب فراجع الى أن يكون من قبل الاختيار وهو ليس من أقسام الاجماع المخصوص بامتهجده صلى الله عليه وسلم ولا يشترط له الاجتهاد كذا كره صدر الشرعية وكان لهذا قال المصنف (كذا الحنفية) ونصه في التلويح بان الاستقبال قد يكون محال يصير محال الخبر الصادق بل استنبطه المتجهون من نصوصه فيقد الاجماع قطعيته ودفع بان الحسى الاستقبالي لا يمتد للاختلاف فيه فان ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج الى الاجماع وان لم يرد به نص فلا ماساغ للاختلاف فيه ولا يتبدل بالاجماع فيما يتوقف حجة الاجماع عليه كوجود الباري تعالى ووجه الرسالة ودلالة الهجرة على صدق الرسول ولزوم الدلالة والاجماع متوقفة على النص المذلل على عصية الامة عن الخطأ الموقوف

ع الاشوة والى هذين
لشرطين الضممين اشار
تموله وشرط كذا وكذا
هو مبنى للفعل فرب
لمصنف هذين الشرطين
ان نل من وجود الحكم
في الفرع حاصل منه
نفي وجود العلة فيمن
غير وجود الشرطين
لذكره من والد التلويح
واجب وشرط الامتناع
وان لم يلجأ بان لا يكون
حكم الشرع منصوصا
عليه وادعى الامتناع لا
خلاف فيه قال لان كلا
منهما اذا كان منصوصا
عليه فليس قياس أحدهما
على الآخر بأولى من
العكس وهذا الشرط نقله
الامام من بعضهم ثم نقل
عن الأكثرين أنه لا يشترط
قال لان ترادف الأدلة على
المدلول الواحد جاز قال
في تنبيه يستعمل القياس
على وجه التلويح في
الثبوت يصح حكم الاصل
ملزوم وفي النسخي نقيضه
لازما منسل لموجب
الزكاة في حال البالغ لشركه
بينه وبين مال الصبي
ويجب في مال المولود وجب
في الحلى لوجبت في الاكث
فما عليه واللازم متف
فاللزم منه أقول اعلم
أن أهل الزمان يستعملون
القياس الشرعي على وجه

على ثبوت صدق الرسول الموقوف على دلالة الخبر على صدقه الموقوف على وجود الباري وإرساله قال
توقف صحة هذه الأنبياء على صحة الإجماع لزوم الدور واليه انتهى خبر أصول الكتاب والسنة
والإجماع وبلغت قواعدها في معالم الدين غاية الارتفاع فبرزت خرائدها مآقدا للتمام في أحسن
حله أو كل قوام سهلا للتباعد في النهاية والاحكام بتوفيق الملك العليم العلام بعد أن كنت
مجموعه عن كسبر من الأفهام شائخة الانساب أية الزمان ومن هنا يقع الشروع في القياس الذي هو
مضممار القبول وميزان العقول والقفور بذائقه وواقفه على اختلاف حقائقه وحقائقه
تشاكل الحال والاحتياط على أزهره والاحتياط لامتياز شاربه والاحتياط بحجة أنواره والاحتياط
لساطع أنواره تسير الحال وفي منازله تقاربا لا انفاراج حسب ما اتفق من تفاوت الانتظار واقفه المسؤل
في سألوه صراطه المستقيم والهداية في مقصد الاسمين فضلا عما في فضلها الميم انه سبحانه يستعمل كون
كل شيء وهو تعالى ذو الفضل العظيم

باب الخامس في القياس

(القياس قبل هولة التقدير والمساواة والمجموع) منهما (أي يقال إذا قصد الدلالة على مجموع ثبوت
المساواة عقيب التقدير فثبت العمل بالتمثيل) أي قدرتم عليها فاسموا به هذا الظاهر كلام القاضي
عبد الدين (ولم يرد إلا كثر) كقصر الاسلام وحسب الأئمة السرخسي وحاتم الدين النسي وغيرهم
(على) أن معنائه (التقدير واستسلام القدر) أي طلب معرفة مقدار نحو (فت التوب الفروع
والتسوية في مقدار) نحو (فت العمل بالنيل ولو) كانت التسوية أمرا (معنويا) نحو (أي غلات
لا قياس يغلات لا ينفرد أي لا يوازي) ومنه قول الشاعر

خفيا كريم على عرض بدنه * مقال كل سفيه لا يقاس بها

واستسلام القدر والتسوية مبتدأ خبره (قد افهموه) أي التقدير (فهو) أي القياس
(مشتك منه) يعنى يطلق على استسلام القدر والتسوية باعتبار قبول معناه الذي هو التقدير
اهما وصدقه عليهما (لا) مشترك (الفتى) فهو ما قد أو في المجموع منهما (ولا)
حقيقة في التقدير (بماز في المساواة كالميل في البديع باعتبار أن التقدير يستدعي شيئا يضاف
أحدهما إلى الآخر بالمساواة فيكون تقدير الشيء مستلزما لآخره وأما استعمال اللفظ للزوم في
لازمة شائع لأن التواطؤ يقدم على كل من الاشتراك العقلي والمجازا إذا أمكن وقد أمكن (وفي
الاصطلاح) على قول المخطئ قومه بالجهود والقائلون بالجهدي حتى لا يصيب (مساواته) لآخر
في علمه حكمه (أي في العلم الآخر (شري لتدليله) تلك العلة (من زعمه) أي ذلك الفصل الآخر
(يعبر عنهم اللغة) يخرج تنقيح الحكم بالشري المساواة المذكورة في علمه حكمه على صرف والمساواة
المذكورة الخفية في علمه حكمه تنوى (فلا حاشي في اللغة) كما قدم في أوائل المقالة الأولى في المبادئ
المفردة أنه المختار (وإطلاق حكمه) بأن لا وصف بشري ولا غيره (يدخله) أي القياس في اللغة
والقياس في العقلي الصرف في الحد لتناول الحكم المطلق لهما كما لا شري فيصير الحكم مدفولا
(والاقتصار) في تعريفه كما في مختصر ابن الحاجب والبديع على قول المخطئة (على مساواته) في
لاصل في علمه حكمه) أي الأصل (يقصد مدغمه للموافقة) لصدقه عليه مع ألبس بقياس
لأنه من دلالة اللفظ (واسم القياس) أي إطلاقه (من بعضهم عليه) أي على مفهوم الموافقة (بماز
الزوم التقيد) لإطلاقه عليه (بالجلى) أي بالقياس الجلى (والافتى) إطلاق القياس على الفتى لئلا
يصدده وعلى مفهوم الموافقة على سبيل (التواطؤ) حتى يكون مفهوم الموافقة قسما من القياس (مثل

السلام أي على النوع
لمسى عند المتلفين
بالقياس الاستثنائي
فيثبتون به الحكم تارة
ويشكوه أخرى فأراد
المصنف التنبيه عليه في
آخر القياس فلذلك
سماه تنبيها فطرسق
استعمله أنه إن كان
المقصود اثبات الحكم
فيعمل حكم الأصل ملازما
لحكم الفرع وتقبل
العلم المشترك بين الأصل
والفرع ودلالة على الملازمة
وحسنه فلزم من ثبوت
حكم الأصل ثبوت حكم
الفرع لا يميز من وجود
الزوم ووجود الزوم
لكن المقصود في الحكم
فيعمل حكم الفرع ملازما
وتنقيص حكم الأصل لازما
وتجعل العلة المشتركة
دليلا على الملازمة أيضا
وحسنه فبذل من في
اللازم في الملزوم مثال
الاول أن يصل عن قول
القائل يجب الزكوة على
الصبي قبل ما على البالغ
بجميع ما أنصاب أو دفع
لجنة الفقهاء قالوا قولنا
وجبنا الزكوة في مال البالغ
لجنة المشتري كنه يمين
مال الصبي وهي ملك
التصاب أو دفع حاجة الفقير
لزم أن يجب في مال الصبي
نقد جعلنا ما كان أصلا

لأنهم لم يكن قولهم على
على الجامعة دليلا على
تلازم وشك الثاني
نجدل من قول القائل
نكفي الخي قياسا على
اللائي يجمع الزنة على
نحوه ولو جيت الزكاة
في الحلي لو جيت في
اللائي واللازم مختلف لانها
لا يجب في اللائي فاللزم
مشهوره للملازمة
اشتركا كما في الزنة ولما
كانت المقدمة المتخفي
المثال الاول انما هو اثبات
اللزوم استعمال المصنف
فيه لفظ الملازمة فان ذلك
ولما كانت المقدمة المتخفية
في المثال الثاني انما هو اثبات
اللزوم استعمال المصنف
فيه لفظ لكونها دالة على
امتناع الشيء لانما
غيره قال

في الكتاب الخامس في
دلائل اختلاف فيها
وفيها بيان الباب الاول
في القسوة وهي ستة
الاول الاصل في النافع
الاباحة لقوة تعالى خلق
لكم في الارض قل من
تروم زينة الله التي اخرج
لعباده أهل لكم الطيبات
وفي المضار التحريم لقسوة
عليه السلام لا ضرر ولا
اضرار في الاسلام قيل
على الاول الام ينحى بالنظر
النفق كقولهم تعالى وان

اشترطهم عدم كون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع (في القياس لان دليل حكم المتصور عليه
شامل لحكم مفهوم الموافقة فيكون هذا الشرط مغرجه وقد فرض انهم (و) بطل (اطباهم على
تقسيم دلالة القفد الى منطوق ومفهوم) لان القياس ليس من دلالة القفد (ولو) كان لفظ القياس
مشتركا (لفظا) بين ما ليس بمفهوم الموافقة وبين مفهومها (فالتصريف) المذكور انما هو
(تخصص احد المفهومين) وهو ما ليس بمفهوم الموافقة (وأورد عليه) أي على هذا التعريف
(الدوران) تعقل الاصل والفرع فرع ضيقه أي القياس لان الاصل هو القياس عليه والفرع
هو القياس فرع مفهومه موقوف على معرفته وقد توقف معرفته على معرفتهما (واجيب بأن المراد)
بالاصل والفرع (ما صدق عليه وهو) أي ما صدق عليه (بمحل) منصوص على حكمه وهو الاصل
وغیر منصوص على حكمه وهو الفرع أي الذاتان الثتان فرضهما الفرعية والاصولية لا لثباتهما مع
الوصفين وعليه أن يقال (وهو) أي هذا المراد (خلاف) مقتضى (اللفظ) لان المتبادر من
اطلاق الوصف ارادة الذات مع ما ظاهرها من ذلك المعنى فارادة الذات مجردة عن ذلك المعنى غاية
ينوعها التعبير بذلك (وقلتا) المراد بكل من الاصل والفرع (ركن ويستغنى) بهذا المراد
(عن اللفظ) المذكور (المنطوق) فسيتم هذا (ثمن انعم) كل من تعريفهم وتعرفنا (في) القياس
(الغامد) والصحيح (زيد) كل منهما (في) تقرر المجتهد لتبادي المساواة (الثانية في نفس الامر) الى الفهم
(من المساواة) المطلق عن التقيد بتطبيقاته لا التسليم ولا الاعمال بخلاف التقيد به فانه اعم
من الثابتة في نفس الامر بان يطابق ما في نفس الامر أولا يطابق (وعنه) أي عن تبادي المساواة
الثابتة في نفس الامر من المساواة المطلقة (لزم المصوية) أي القائلين بأن كل مجتهد يصيب (زياتها)
أي هذا لا يادأ أيضا (لانها) أي المساواة عندهم (لأنه يمكن الا) المساواة (في نظره) أي المجتهد
(كان الاطلاق) لها (تستخرج الافراد) في الاطلاق (التقيد بنفس الامر) واقفي نظره أي
المجتهد (اولا) حتى كما قد لا مساواة في نفس الامر ولا مساواة عندهم في نفس الامر أصلا بل في نظره
فكان قد اجتمع بالجميع أفراد محدود فلا يصدق الحد على شيء منها فكان باطلا وقد ظهر من هذا دفع
ما يضطررر على الرأي من أما ما لم تكن المساواة عندهم الا ما في نظر المجتهد فاطلاقه انصرف الى ارادتها
في نظر المجتهد وابتاع دفعه أنه لا مساواة عندهم في نفس الامر وانما وجد عندهم بعد النظر المعنى
الى الظفر بها ومن ثم قالوا كل ما أدى اليه نظر المجتهد صواب وان ظهر له بعد ذلك خلافه ولو اعرفوا
بوجود مساواة في نفس الامر لكانوا يخطئون في الاجتهاد الذي ظهر خلافه لانه صواب ينسوخ الثاني
واظن انما كان ظاهر كلام ابن الحاجب وشارحه صاحب البدیع وغيره ان القياس ليس بفصل
المجتهد بل هو دليل نصيب الشارع لمعرفة الاحكام التي ينسوخ فيها الاجتهاد وانما عمل المجتهد استنباطه
الحكم منه فهو امر موجود نظره المجتهد أولا ككتاب السنة ومشي عليه المصنف غير ان موقع من
ابن الحاجب صاحب البدیع ما يفيد مناقضته وتبينهما الشارحون على ذلك أشار المصنف اليه بقوله
(ومن تنى كونه) أي القياس (صل بمجتهد باختيار المساواة) في تعريفه القياس الصحيح (فأبطل التعريف)
المقول به بعض الامور ليس لقياس (ببطل المجتهد) أي في استخراج الحق (بأنه) أي ببطل
المجتهد (حال القياس مع أميته) فتشدد كغير جنس المحدود في الحد (ثم اختار في قصد العميم) أي في
تعريفه على وجه يعبر بهما الصحيح والغامد (تنبه) فرع ما يصل على التخلية ويزيادة في نظر المجتهد على
المصوية (ناقض) نفسه فان انتبه ليس فعل الشارع فيفسد تعريفه عما أسند به تعريفا أولئك
(وعنه) أي هذا التناقض (بأن المراد) بتنبه فرع ما يصل (تنبه الشارع) وهو فعل الشارع
(تدفع ما ينشره تعالى) الحكم (في كل الحال) انما هو (ابتداء) أي دفعة واحدة (لأنه على

التشبيه أى لأنما أتت الحكم في بعضها ابتداء ثم أتت في محل آخر وبأسطة شبه هذا المحل بذاك المحل في
 العلة التي هي مناط الحكم (وأن وقع ذلك) التشريع الدعوى في الجميع (التشبيه) لبعضها بعض
 وأما العلة التي أتت على هذه الكيفية فهي المجتهد وقطره عن الأساطة بجميع الحال (وأكثر
 عباراتهم تفيد) كون القياس (فعله) أى المجتهد حيث لم يكن صحيحاً (لأنه يمكن رد) منها (القول)
 تعالى على وجه يسوغ مثله في الاستعمال (فهو) أى (الرد المذكور) (مخلص) من عدم حتمته ومالا
 فلا (والإلصاق لانه) أى القياس (دليل فيه) الشارع شرطه مجتهد ولا كالنص (قلت وقال) أن يقول
 لا يلزم من مجرد هذا أن لا يكون فصلاً بينه وكون النص كذلك أمراً اتفاقاً بدليل أن الإجماع دليل
 نصبه الشارع مع أنه فعل المجتهدين وليس يبدى أن يجعل الشارع فعل المكلفه ناسطاً لمحكم شرعى
 يجب العمل به فلا يجرى أن قال السبكي (والذى يظهر أن القياس فعل الناس لكن ليس بوجه والله سبحانه
 أعلم ثم إذا عرف هذا) (فن الثاني) أى لا يمكن رده إلى كونه فعل الله تعالى بشرط المذكور ثم رده به
 (تعليل الحكم من الأصل) (الخ) إلى أى الفرع بصفة جديدة لا تذكر في ميردا القلة (صدر الشرع) فإن
 الله تعالى لا يجوز أن يوصف بكونه مبدعاً حكم أصل الفرع بل على التبادر من هذا الإطلاق (ثم صهرها)
 أى صدر الشرع التعددية (بأنها تحكم من الأصل) (في الفرع) (وأورد) على هذا التعريف
 (ما سنده كرم) قريباً في حكم القياس (فأعاد أها) أى التعددية (فعل المجتهد وليس) (ب) التعددية (هـ)
 أى بفعل المجتهد (إذا فعله) أى المجتهد في ذلك (سوى النظر في دليل العلة ووجودها) في الفرع (ثم)
 يلزمه) أى النظر في دليل العلة ووجودها في الفرع لأن أى نظره إلى وجودها فيه (لمن) حكم الأصل
 في الفرع بصفته تعالى عادة فليست التعددية سواء) أى سوى لمن حكم الأصل في الفرع وظنه ليس بفعل
 أصلاً حافظاً من عقول الكيف لا للفعل (وهو) (أى) طنه في الفرع (غرة القياس) في نفسه (لأنفس
 القياس) فلا يصدق عليه لأن الثمرة لا تصدق على ماله الثمرة (ومثله) أى قوله يفصد الشرع بعينه من حيث
 أنه لا يمكن رده على وجه سابق إلى خطه تعالى وأنه غرة القياس (قول القاضي ابن بكر) (وأما حيث
 الجهور (جل معلوم على ما لم يوافق) (بأنات حكم لهما الخ) أى (وقعه عنهما بأمر جامع بينهما) (بأنات حكم
 أو صفة) أو نفعاً ما كفى بمختصر ابن الحاجب والبديع وهذا وإن لم يكن لفظ القاضي فهو معناه إذا قطعته
 التعر يفصل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام لهما واستقامه عنهما بأمر جامع
 بينهما فيه أى أمر كل من أنبات صفة وحكم لهما وأنى ذلك عنهما ما انتهى لأن المحل فعل المجتهد وهو
 غرة القياس ولائى من غرة القياس بقياس (وقبه) أى قول القاضي في أنبات حكم لهما (ز) زيادة اشعار
 بأن حكم الأصل ثابت (بالقياس) تحكم الفرع لا هذا باني عن التشريك بينهما في أنبات حكم
 لهما ولا يتحقق ذلك إلا بآيات الحكم لكل منهما بالقياس وليس كذلك فإن الحكم في الأصل بالنص أو
 الإجماع (وأوجب بأن العلى كان حكم الأصل) (قبل القياس) هو (الظاهر فقط) (حكم الأصل) (فيهما)
 أى في الأصل والفرع (بأظهار في القياس الفرع إياه) والظاهر بأظهار القياس في الفرع إياه أى حكم
 الأصل بقائده قوله في أنبات حكم لهما ما بين أن نأهوا بالحكم في القياس عليه والقيس معالفاها
 بواسطة القياس لأن الاتبات في كل منهما لم يصدق أن الحكم فيهما جميعاً ثبت بالقياس باعتبار أحد
 جزئيه القى هو الحكم في الفرع أن أظهار أن افتقار المجموع إلى شئ لا يقتضى افتقار كل من جزئيه إليه بل
 يكفي فيه افتقار أحد جزئيه (ولم أن في هذا الجواب غاية تطهرة ثم لعلها اع استارده العباد لا فائدة
 انراخ مفهوم الموافقة فإن مساواة المطوق في الحكم لم تظهر في أحد ما بالقياس بعد أن كانت غير
 ظاهرة فيه قبل ملاحظة القياس بل كانت قبلها ثابتة للمعروف بالغة والله سبحانه أعلم (وقال النصارى
 وأما ما أن هذا الاستدعاء إنما يظهر إذا كان قوله بأمر جامع متعلقاً بأنبات حكم أماناً لا تعلق بالحل على

أما تم فلها وقوة والله ما في
 السموات قلنا يجوز لا اتفاق
 آفة البقرة على أنها لا
 ومعناه الاختصاص النافع
 بدليل قوله لا يحل لفرس
 قيل المراد الاستدلال قلنا
 هو حاصل من نفسه فصل
 على غيره أقول لا يفرغ
 من الكتب الأربعة
 للفقهاء الثلاثة الأربعة
 للفقهاء على ما شرع في
 كتاب آخر لبيان الألف
 المختلف فيها ووجهه
 مشتملاً على ما بين الأول
 في المقبول منها والثاني
 الردود فأما المقبول فسنة
 الأول الأصل في الأشياء
 النافعة هي الإباحة وفي
 الأشياء الضارة أى مؤلمة
 القلوب هو الحرمة وهذا
 أغاها بعد ورود الشرع
 يقتضى الإلانة الشرعية
 وأما قبل ورودها فالحذر
 الوقف كما تقدم ثم استدلل
 المصنف على إباحة المنافع
 ثلاث آيات الآية الأولى
 قوله تعالى خلق لكم ما في
 الأرض جميعاً ووجه الدلالة
 أن الباري تعالى أحسب
 بأن جميع المخلوقات
 الأرضية للعباد لأن
 ما موصوفة للهموم لاسيما
 وقد أكدت بشروط جميعاً
 والإدعى لكم تفسيده
 الاختصاص على جهة
 الانتفاع للمخلطين الآتري

على ما هو الحق فلا تنهى قلت وقس عليه قلربل انما يكون فيه الاشعار المذكورة على هذا التقدير لو قال
 في انبات حكم أحد هـ الا - ثم أو نفسه عنه فان قلت ويمكن أن يكون المراد يجعل معلوم على معلوم
 التشرىك والتسوية بينهما في حكم أحد هـ مطلقا كذا كرا لا مطلقا أو وجوب التسوية في الحكم عند
 قصد انباته فيها كذا كره عند الذين والتسوية بما يصح جعلها على تسوية الله تعالى قلت لا يصح
 لكونه مجاز الادالة عليه والحدب محتجب فيه ذلك على أن وجوب التسوية لا يصح اضافته الى الله تعالى
 انهم المعلوم أن المراد يجعل معلوم على معلوم الحاقه وغيره بالمعلوم والمراد به ما هو متعلق العلم بالحق
 السهل البين والتميز ليقاوم جميع ما يجري فيه القياس من موجود ومعدوم ممكن ومستحيل ولو قال
 متى على شيء لا يختص بالموجود كما هو اصطلاح الاشعاره وقال في انبات حكم له ما في المعالين أو نفسه
 عنهم ليقاوم القياس في الحكم الموجود فهو ان يقال في القتل بالقتل كمثل عدم عدوان فيجب
 القصاص كما في القتل بالمدى في الحكم الصدى فهو ان يقال في القتل بالقتل لا يقتل عمن فيه
 الشبهة فلا يبيح فيه القصاص كما في القتل بالعصاة الصغيرة وقال بامر جامع بينهما في الاثبات في
 تحقيق ما هيبة القياس وبه يتميز عن غيره بالجل بلا جامع ثم السبكي متى على أن ظاهر كلام القاضي أن
 هذا آخر الحد وأن أي أمر كان جرى يجرى تفسير الامر الواقع في جامع بينهما في فان الجامع ينقسم الى
 هذه الاقسام أي ذلك الامر أعمن من الصفوة والحكم بغيره وانما في الجامع على أن جامع الحد اقترعه
 بأن جامع كل في التميز والاحالة الى تفصيل الملحق في الحد وأوجب القاضى عند الذين بان تعيين
 الطريق فان زعمان الاثير اولى قلنا الاولوية اذ لم يحصل منه غير التميز بقصد وهما يتفصل تفصيل
 الاصل انما يمكن أن اذ يفيد أن الجامع قد يكون حكميا انبائا أو نفييا ككون القتل عدوانا
 أو ليس عدوانا وقد يكون وصفا عقليا انبائا أو نفييا ككونه عدوانا وليس بعدد وأورد الحكم أن تناول
 الصفة كذا كرها مستند كما ولا فيجب أن يقال في انبات حكم لهما أوصفة وأوجب بان الثابت
 بالقياس لا يكون الاحكام على الصميم كالمسألة في تفصيل الشرط بخلاف الجامع فله قد يكون
 وصفا عقليا وأورد ايضا أنه أخذ في تصرف القياس بنبوت حكم الفرع لانه اعتبر فيه الانبات وهو
 مستلزم لنبوت تصورا وان لم يستلزم تحققه في الواقع بل وازكون الحكم غيره ملحق بالواقع ونبوت حكم
 الفرع فرع معرفة القياس فتوقفه معرفة على معرفة القياس فيكون تصرف القياس بدورا وأوجب
 باننا لنسلم ان تصور نبوت حكم الفرع وقوف على معرفة القياس لا مكان تصور نبوت حكم الفرع
 بدون تصور ما هيبة القياس فلا يكون أخذ في تصرف القياس حرجا بالدور واعتبره ايضا الشيخ
 في الذين السبكي بان قوة أو ضمه حشورة ليدرج الاحكام في الترتيب والنفي متعطفان الا انما في
 التي اء تأمير في الحكم بالعدم لا في نفس العدم والحكم بالعدم نبوت في لاعدي حكمه بالوجود الا انما في
 أن تقول الحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين وهو ثبوتي وان كان منه عدم التصرير وعدم الملح
 والعدم فاعا هو في الحكم به أو في نفس العبارة كقولنا لا يحرم ومعناه يحل فان قلت عدم الحرمة أعمن
 من الحل قلت نعم ولكن عدم الحرمة الذي لاحل معه هو العدم العقلي وذلك لا يثبت بالقياس ولا
 يقاس عليه شرعا وعدم الحرمة المستلزم الى الشرع هو الحل بعينه انتهى قال الحكم ما في أو يقول انبات
 الحكم أعمن أن يكون انبائا أو نفييا هذا مما لا جواب له (ومن الاول) أي ما يمكن رده الى فعله تعالى
 على وجه ما نعت تصرفه بالتارة بقوله (تقدد الفرع بالاصل في الحكم والعلة فان قلت أن التقدير
 يقال على التسوية فوجرح) هذا (الى تسوية تعالى بخلافه على ما ذكر) أنفاس (أنهما) أي
 الحلقين هما (المراد بهما) أي بالفرع والاصل (ويقرب منه) أي من هذا التعريف أنه ظاهر في أن
 القياس قول الجتهد ويمكن رده الى فعله تعالى على وجه ما نعت (قول أبي منصور) الماردي في الماتمل

انما انقالت الشكوبازيد
 فان معناه أنه يخص بنفسه
 وجبئذ فيلزم من ذلك أن
 يكون الانتفاع بجميع
 الخواص ما دونها فيه شرعا
 وهو المدعى الثانية قوله
 تعالى هل من حرز نسبة
 الله السبي آخر لعبد
 والطيات من الرزق وجه
 الدلالة أن هذا الاستفهام
 ليس على حقيقته بل هو
 لا نكار وجبئذ يمكن
 الباري تعالى قد انكر
 تحريم الرزق السبي
 يخص بالانتفاع بها
 لقضى الامم كما تقدم
 وانكار التصرير يقتضى
 انتفاء التصرير والام يجوز
 الانتكار وانما تقتضى الحرمة
 تقتضى الانتفاع وفيه نظر
 فقد تقدم في اوائل الكتاب
 ان انتفاع الحرمة لا واجب
 الا بالاحالة الالية الثلاثة
 قوله تعالى أحل لكم
 الطيات ترجع الدلالة أن
 الامم في حكم نزل على أن
 الطيات مخصوصة بنا
 على جهة الانتفاع كما
 تقدم وليس المراد بالطيات
 هو المباحات والايستيم
 التكرار بل المراد بها
 ما تستطيع النفس لان
 الاصل عدم معنى ثالث
 وأما المتأخر فاستدل المصنف
 على تحريمها بقوله عليه
 الصلاة والسلام لا ضرر

حكم أحد المذكورين بعمل عليه في الأثر فتعصبه بأداة الشارع بخلاف قولهم أي جمع بين
الخفية أنه اختار الأداة دون غيرها مما يلزم أن يكون متبنا (أنه) أي اختارها (الأداة) القياس
منظور الحكم لا مثبت بل المشتبه به (فانه لا يصح حثه على الأداة على أداة الشارع فهذا
التعليل غير تام (لأن الأداة (المبينة) من الكتاب والسنة (حشد) أي من أن كان القياس
في الحقيقة منظر الحكم لا مثبتة (كلها كذلك) أي في الحقيقة منظر الحكم لا مثبتة لأنها
(أما نظره الثالث من حكمه وهو) المعنى (النفس عليه) أي هذا التعريف أن يقال (أن ابنته)
أي الشارع (الحكم ليس) ذلك (نفس الجليل) الذي هو القياس (بل) ذلك (أمر مرتب)
على النظر العيني فيه) أي في الجليل حادث وكلما اتعاه في تعريف نفس الجليل الذي هو القياس
(ويجب حذف مثل في مثل حكم لأن حكم الفرع هو حكم الأصل غير أنه) أي الحكم (نص عليه
في مثل) وهو الأصل (والقياس بحداه) أي الحكم (في غيره) أي غير ذلك المثل وهو الفرع (أيضا) قال
المصنف يعني أن حكم كل من الأصل والفرع واحد متعلقان إلى الأصل باعتبار تعلقه به باعتباره
يسمى حكم الأصل وإلى الفرع وباعتباره يسمى حكم الفرع فلا يتعلق ذاته بتعدد المثل أصلا بل
هو واحد متعلق بكثيرين كما أن القدر متعلق واحد متعلق بالمقدورات وبه لصفة القدرة أنما متعددة
(وكذا) يجب حذف (مثل في مثل علته) لأن العلة الباعثة على الحكم في الأصل هي بعينها العلة الباعثة
على الحكم في الفرع كما تستلزم (ومضى هذا الوهم) وهو أنه لا بد من ذكر مثل في كلا هذين على كثير
(حتى قال محقق) وهو القاضي عسكاري في توجيهه (لأنه يعلم علة الحكم في الأصل وثبوت مثلها
في الفرع أدنى من ثبوتها في الفرع) (لا يتصور لأن المعنى الشخصي لا يقوم على مثل) أي
وبالعالم به الحكم في الأصل وثبوت مثلها في الفرع (يحصل نحن مثل الحكم في الفرع وبیان وجههم أن
الحكم وهو الخطيب الشخصي جزئي حقيقي (له) أي الخطيب (وصف متعلق في الخارج قائم تعالى
فهو واحد متعلق كثير وما ذكر) من أن المعنى الشخصي لا يقوم على (أما علة حقيقة قيام
العرض الشخصي بالمحل كالتأنيض الشخصي القائم بالثوب الشخصي يتبع أن يقوم بعينه بغيره والكائن
هنا مجردا عن صفات متعددة لواحد متعلق) وكذلك أي تعدد الصفات (لا يمنع الشخصية فالفرع
المضاف إلى الخمر) هو (بعينه) إضافة أخرى إلى التفسير له مما لا يصح مطلقا لواحده بالنسبة
إلى المقدورات ليست القدرة (قائمة بها) أي بالمقدورات (بل) به تعالى (ولها) أي القدرة بالنسبة
إلى كل مقدور إضافة بغيرها العقل) وكما قال الشاعر في صفات الفعل فلم يجعلوا نحو الخلق حصة
حقيقة لأنها إضافة تعرض للقدرة بالنسبة إلى المقدور (وكذا الوصف) المعنى المالح الذي هو
الصفة الباعثة واحد في الأصل والفرع ولا يلزم منه قلم شخص معين (الوصف (الطوبى به)
الحكم (الوصف الجزئي بل) الوصف (الطوبى به) بالحكم هو الوصف (الكلّي وهو) أي الوصف
الكلّي (يعنه ثابت في كل (المحال) أصلا وقرنا (قنا) حصة النهر الاسكار مطلقا لا اسكارا في النهر
(لأنه) أي اسكارا في النهر (فاصر عليه) أي على النهر ذكرها باعتبارها محل أو كماله لعلها لا تمتنع
التعددية لا تمنع تعدد العلة القاصرة كإسائي (وهذا) أي كون المناط الوصف الكلّي لا يمتنع
من جزئياته (لأنه) أي الوصف الكلّي (المتمثل على المفاد) أي باعتبار ما نسبته للفرع الذي هو
الحكم لا تمتنع على المفاد الذي يجب حفظ الإنسان منها (واستماله) عليها (ليس) بحد كونه
اسكارا كذا بل باعتبار أنه (اسكارا) مطلق (وهو بعينه ثابت في المحال) كلها كالموجودات وجود
المطلق في الخارج بالنسبة إلى جزئياته الموجودات (وعلى هذا كلام الناس) فالمرجع لله وهذا
يعرض بأن ما يتبعه هو خلاف كلام الناس (وانما يحصل من العلي) أي المراد بالحكم في

ولا اضرار في الاسلام وجه
الدلالة أن الحديث يدل
على نفي الضرر مطلقا
لأن التكرار المنفي قسم
وهذا التكرار ليس واردا
على الاسكان ولا الوضوح
تقابل على الجواز وإذا
اتى الجواز ثبت التصريم
وهو المدعى (قوله قبل على)
الاول أي اعترض
النص على بيان الأصل
الاول وهو ما يستلزم
بوجهين أحدهما لا تسلم
أن الأدم في القلة للاختصاص
النافع فأنه قد ينفي طفر
النفع كقوله تعالى وان
أسأمت فلها وقوة تعالى
وقسم في السموات وما في
الأرض أما في الآية
الاولى فلا تميز للاختصاص
الضرر ولا اختصاص النفع
وأما في الآية الثانية
فلست به تعالى عن
الافتقار به وأجاب المصنف
بأن استعمال الأدم في غير

الأصل والعلم بنيت على الفرع (نظن) الحكم في الفرع (بلواز كون مخصوص الأصل شريفاً
 الحكم فيه (و) خصوص (الفرع مانعاً) منه (وأورد على عكس التمرين أمراً أن الأول قياس
 العكس) وهواثبات تقضي حكم الشيء في شيء آخر بنقيض علته فانه قياس والتعريف لا يقتضيه
 لاتساع المساواة فيه من الأصل والفرع في الحكم والعلّة (فأثبتت بنقيض حكم الأصل في الفرع
 كقول حنفي) لا يثبت مطلوه الذي هو وجوب الصوم في الاعتكاف الواجب كما هو ثابت فيه في
 ظاهر الرواية من غير خلاف أو في مطلق الاعتكاف ليشمل الواجب والنفل كما هو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة أو ما ذكره لاتباعه هذا في الاعتكاف الواجب كما هو قول صاحبنا أيضاً بل قول جمهور العلماء كما قال
 القاضي عياض لا شافعي أو حنبلي لأن حليلد الشافعي وظاهر مذهبه أنه عدم اشتراطه في مطلق
 الاعتكاف (لما وجب الصوم شرطاً للاعتكاف بنذر) أي الصوم مع الاعتكاف بأن يقول مثلاً
 نذرت الاعتكاف صائماً (وجب) الصوم للاعتكاف (بالنذر) للصوم مع (كالاعتكاف للجب
 شرطاً) أي للاعتكاف (بالنذر) كأن يقول الله على أن اعتكفت صلياً (للتجب) في الاعتكاف
 (بغير نذر) ومضمون الشرط في الأصل الصلاة) وهو عدم الوجوب بالنذر (و) في (الفرع الصوم)
 وهو الوجوب بالنذر (علته مضمون الجزاء) وهو وجوب الصوم في الاعتكاف بغير نذر وعدم وجوب
 الصلاة في الاعتكاف بنذرهما (فيهما) أي في الأصل والفرع فاذن ابتداء وجوب الصوم في الاعتكاف
 المطلق بوجوبه فيه بنذره وهذا هو الفرع كما على اثباتنا عدم وجوب الصلاة في الاعتكاف بلا
 نذره بصلته بعدم وجوبه فيه بنذرها وهذا هو الأصل فنظروا أن هذا القياس مثبت بنقيض حكم
 الأصل في الفرع بنقيض حكم الأصل (أجيب بأن الاسم فيه) أي إطلاق اسم القياس
 على هذا (بجاء ولما) أي لو كان إطلاقه عليه مجازاً (لزم تقييده) أي إطلاق اسمه عليه
 بالعكس أن أريد به (أو) الاسم فيه (حقيقة) ولا نتم اتساع المساواة قبل نقول (والمساواة)
 فيه (حاصلة ضمناً) وبما خلف من وجهين أحدهما ما أشار إليه بقوله (لأن المراد مساواة
 الاعتكاف بلا نذر الصوم) أي الاعتكاف (بنذره) أي الصوم (في حكمه) واشتراط الصوم معني
 لظارق) أي أبا طير بن الغاما لفرق بين الاعتكافين وهو النذر لأن وجوده وعلمه سواء كما في الصلاة
 فإن وجوده وعدمه سواء فتبقى العلة الاعتكاف من حيث هو وهو قد اقتضى وجوب الصوم في الصورة
 التي هي نذره فكذا في الصورة التي ليس فيها نذر وهذا يسمى تنقيح الناطق كإسائه (أو ما ليس عندنا قلته)
 بالوحدة (منهم) أي الخنفعة وبأن الكلام فيه في موضعه إن شاطفه تعالى (أي هي) أي علمه وجوب
 الصوم للاعتكاف في صورته نذره مع (أما الاعتكاف أو هو) أي الاعتكاف (بنذر الصوم أو غيرهما)
 أي غير الاعتكاف المجرد ذي نذره الصوم مع الاعتكاف المقترن به (والأصل عدمه) أي عدم غيرها
 (والنذر ملتي) حال كونه (فارقاً) بين الاعتكافين (أو صواب السير) أي لا حداً أقامه (بالصلاة)
 أي بنذره فإنه مع عدم وجوبهما مع (فهو) أي علمه وجوب الصوم في الاعتكاف المقترن بنذره أعني
 هي (الاعتكاف) فقط فيخلص أن الاعتكاف بنذر الصوم أصل وبغير نذره فرع واشتراط الصوم
 فيها حكم والاعتكاف علمه وان الصلاة لم تذكر لقياس علمه بل لبيان النفاذ وصف الفارق للعلم وهو
 كون المقترن بالنذر أو أحداً وصافي السيرة فلا يجب مساواة الصوم لغيره علمه بها من حالها
 لا يجب الاتي المقس والمقس عليه وهي حاصلة إذا الاعتكاف بغير نذر الصوم مساواة للاعتكاف بنذره
 في الحكم وهو وجوب الصوم مع ما في العلة وهي الاعتكاف المطلق المشترك بينهما (ثم بما أشار إليه
 بقوله (أو الصوم) بالجر عطف على الاعتكاف في قوله لأن المراد مساواة الاعتكاف أي أولاً والمراد
 مساواة الصوم (مع نذره) في الاعتكاف (بالصلاة بالنذر) أي مع نذره فإنه (في حكمه) هو عدم

التمتع مجاز لاتفاق آئمة الملة
 على أن الألام موضوعة
 للالتصاق بمسئ المالك هو
 الاختصاص التام
 لاحتقته بالرفقة والألم
 يصح قولهم الجبل لفرس
 قبله منه أن تكون الألام
 حقيقة في الاختصاص
 التام وحينئذ فيكون
 استعمالها في غيره مجازاً
 لأنه مضمون الاستئصال
 وإقائل أن يقول هذا
 يتأني ما ذكره في القياس
 من كون الألام حقيقة في
 التعليل وبما فإن أهل
 اللغة لم يخصوها بالملك ولا
 بالاختصاص التام بل
 قالوا إن الملك وما يشبهه
 هو الاختصاص
 ولم يقيدوا الاختصاص
 بكونه نافعاً وأما قولهم
 الجبل للفرس فهو إنما
 يدل على صحة استعمالها
 فيه لا على نفي استعمالها
 في الاختصاص الذي

(يجب التسليم) لما قلنا في أي كان لا يؤول التذوق في وجوبه فيه فكذا التذوق في وجوبه
 الصوم فيه فالأصل أن التذوق في التذوق والفرع النسيان هو العلة كونها عبادتين والحكم في التفتيش
 عدم تأثير التذوق في الوجوب والمقتضى أن صفة وجوب الصوم إلى نفس الاعتكاف كما أشار إليه بقوله
 (وهو) أي قياس العكس على هذا الوجه (ملازم المطلوب وهو) أي المطلوب (أن وجوبه)
 أي الصوم (ينبغي) أي التذوق هو الاعتكاف (والأوجه كونه) أي قياس العكس (ملازمة)
 ترمية (وقضا) لبيانها كذا كالأمام الرازي وغيره ففيلخص فيه هكذا (لأن شرط الصوم
 الاعتكاف) بلا عذر (لأن شرط) الصوم (بالتذوق كالملازمة لشرط) الاعتكاف بلا عذر (ثم
 شرط) الاعتكاف (ب) أي بالتذوق وإنما كان هذا أوجه (عمومه) أي هذا التوجيه لهذا وغيره أعني
 (أقول شافعي في تزويجها) أي لخرقة العاقلة البائنة (نفسها ثبت الاعتراض) الأول (على أن لا يصح
 منها كل رجل من الصانع منه) تزويج نفسه (لأن ثبت) الاعتراض لهم (عليه فمضمون الجزاء في
 الأصل وهو الرجل على الحكم مضمون لشرط) بل يجرى على البدل أو عطف بيان من الحكم حال
 كونه مضمون لشرط (فلا بالأصل) أي عدم ثبوت الاعتراض على الرجل على ثبوت الاعتراض
 عليها ولما كان هذا مذكورا في نسخ شرح القاضي حصة الدين وكان غير مضمون لظاهر الأصل الثاني
 فيه ملازمة (وقيل لبيانها بتسليمه على التبدل على وجه العلة كما أشار إليه الكرمانى بقوله والأوجه
 قلبه) أي لما ثبت الاعتراض عليه صرح منه (والمساواة) بين النفس والنفس عليه حصة (في هذا)
 القلب (على تقدير مضمون الجزاء النفس عليه وتقدره في المثال لوضح) منها (لأن ثبت الاعتراض)
 عليها كرجل لما ثبت الاعتراض عليه صرح منه (فعدم الاعتراض تساويه الرجل على التقدير)
 لصحة تنكاسها (والمساواة في التعريف وان يتغير منه) أي من إطلاقها (ما في نفس الأمر كاتقدم)
 أنفا (هي أعم) أن يكون (على التقدير) أو مطلقا لكن الإجماع يمنع ما ذكرنا لكرمانى بأن
 لما تدل على الملازمة بين الشئين مع وقوع المزموم والأدلة على كون المزموم على لازم بل المزموم فيها
 كما في سائر أدوات الشرط يجوز أن يكون على لازم وان يكون معالوا لا وأن يكون معالوا على حصة أو
 متساوية وأن على الحكم في القياس إذا كانت مستتبعة بتبدل ثبوت الحكم في الأصل على وجود
 العلة وتبدل وجودها في الفرع على حكمه ثم قال وليست شعري كيف يلزم بما صرح به ثبوت الملازمة
 الأولى بالثانية فانه لا يلزم في العلة الشرعية أن يكون عدمه لثبوت الحكم لكونه باعلاعات
 أو باعثة قال المصنف فان قلت فلو لم يثبت ثبوت هذه الملازمة قلت هو أن يقال ان عتد أن
 الاعتراض عليها من الأول في تزويجها بنفسها ثبت مطلقة فهو مع وجودها قبله وانما ثبت عندهم
 عليها اذا زوجت نفسها من غير كنه حصة ثبت لا يفيد ذلك لعل الولي في إزالها ما يثبت غير
 كنه البالد فشر بالعارض نفسه حتى لو كانت زوجت نفسها من كنه ليس له اعتراض عليها
 (الثاني) من الأمرين الموردين على عكس التعريف (قياس الدلالة) وهو (ما) أي القياس الذي
 (لم تذكر) العلة (فيه بل) ذكر فيه (مابدل عليها) من وصف ملازم لها (كقول شافعي
 في المسروق يجب) على السارق (رد) حال كونه (قائما) وان قطعت اليد فيه (فيجب شتمه)
 عليه حال كونه (هالكا) وان قطعت اليد فيه أيضا (كلتصوب) فان الحكم فيه بالإجماع وليس
 وجوب الرد عليه لها الضمان بل هي العامة في وفي الحقيقة قصدا لشرع سقط مال القتر وهما أعني
 وجوب الرد في المسروق وجوبه في المصروب متساويان فيه وانما خص الشافعي بهذا القول وان
 واقفه عليه الحديث لأن الحق والمال لا يقولان بهذا الإطلاق بل لكل منهما تفصيل يعرفه في وقوعه
 (وأوجب بأن الأمامية) أي قياس الدلالة (بجواز استلزام المذكور فيه) أي قياس الدلالة (العلة)

لا ينعى فانه محل أن
 تكون موضوعا لطلاق
 الاختصاص ودعوى أولى
 لما قلنا من عدم الاستدلال
 والمجاز الاعتراض الثاني سلمنا
 أن لازم الاختصاص النافع
 لكن ذلك الاختصاص
 الذي فاقه ليس يعلم بل
 هو مطلق والمطلق يصدق
 بصورة وتلك الصورة
 خاصة هنا بالاستدلال
 بالتحلوقات على وجود
 الصانع نفع عظيم وأجاب
 المصنف بأن الاستدلال
 على الصانع حاصل لكل
 عاقل من نفسه فانه يصح
 أن يستلزم نفسه على
 شافعي فبينى محل
 الانتفاع الوارد في الآيات
 على غير الاستدلال تنكروا
 لقاعدة وفرا من تفصيل
 الحاصل قل في الثاني
 الاستصحاب حجة خلافا
 لخصفة والمتكلمين لأن
 ما ثبت ولم يظهر زواله

فهو من إطلاق لازم على الماز وهو من جهة لا يستعمل الاضافة والقياس اذا أطلق انما يراد به القياس
 حقيقة وعلى هذا الجواب عول أبو الحسن (ومنه من رده) أي قياس الدلالة (الى مسماه) أي
 قياس العلة (بأنه) أي قياس الدلالة (بتضمن المساوتة) لاستمرار الجامع له الخلق قياس الدلالة
 داخل في قياس العلة فلا فرق بين وجوب المساواة صريحا وافتقارها لضرا فانطبق التعريف عليه
 (قياس التميز) في وجوب الحد بشره (على النحر) في وجوب الحد بشرها (برائحة الشند)
 فهما (بتضمن ثبوت المساواة في الاسكار) التي هو العلة في هذا الحكم (ولا يثبت أن القياس
 حيثشذ) أي محين كان العلة متضمنة (غير المذكور وأركله) أي جزءا قياس العلة التي
 لا تفصل حقيقة الاخصوالها (المجهور) أربعة الوصف (الجامع) هذا هو الاول (والاصل)
 وهذا هو الثاني وهو اما (محل الحكم المشبه) كإعليه الاكثر من التفسير والنظر
 (أو حكمه) أي حكم المحل المشبه كإعليه طائفة (أودله) أي حكم المحل المشبه كإعليه
 المتكلمون (ومناه) أي هذا الخلاف في أن المراد بالاصل هنا اصطلاحا أحدهما الامور (على أن الأصل
 ما يثبت عليه غيره) ولا يخفى أن الحكم في الفرع مبنى على الحكم في الأصل والحكم في الأصل على
 دليله الذي أخف منه وعلى محله فلكل مما يثبت عليه الحكم في الفرع اما ابتداء كإثباته على الحكم
 في الأصل أو بواسطة كإثباته على المأخذ والمحل فاصل الأصل أصل فلا يصدق تسمية أحد هذه الاصل
 أما على أن الأصل ما يكون مستغنيا عن غيره في علمه ولا يقتصر المحل المشبه بكونه أصلا لاستغناؤه
 عن الحكم وعن دليله وهو النص أو الاجماع لا يمكن تحققة بدونها والافتقار هنا إلى أن الحكم لا يمكن
 ثبوته بدون الفعل الموصوف به والفعل لا يمكن تحققة بدون محله والليل أيضا لا يمكن أن يثبت الحكم
 بدون المحل ومن هنا تنقل كون الأصل المحل أو لا يكونه ثم في معنى الأصلية منها لوجود المشبهين فيه وذكر
 في كشف البرزوي أنه الاشبه (وعليه) أي أن الأصل ما يثبت عليه غيره (قيل) أي قال الامام الرازي
 ما معناه الجامع فرع حكم الأصل أصل حكم الفرع) فلا بدع في جواز كون الشيء الواحد أصلا لتسمية
 التي شئ فرعاً بالشيء إلى آخر لان الأصلية والفرعية من الامور الاضافية ولا يخفى أن الوصف الجامع
 يستلزم من الحكم في المحل المشبه بعد العلم بثبوت الحكم فيه بالنص أو الاجماع وفي المحل المشبه
 يعلم بثبوته فيه ثبوت الحكم فيه (الأنه) أي استنباط الجامع من الحكم (بخص) (العلل) (المستنبطة)
 لا المتصورة وهي قد تكون متصورة فهو بالنظر الى الاعمال الغلب ثم في شرح القاضي عضد الدين
 مشر الى هذا وهذا الصحيح انتهى لان في ذلك حقيقة الابقاء وبعيداً عما لا بد من يجوز ملاحظة واسطة
 (وحكم الأصل) وهذا هو الركن الثالث (والفرع) وهذا هو الركن الرابع (المحل المشبه) على القول
 بأن الأصل هو المشبه كإعليه الاكثر (أو حكمه) أي الحكم المشبه على القول بأن الأصل هو حكم
 المحل المشبه كإعليه آخرون واختار الامام الرازي قيل وكون الفرع هذا هو الذي لا يثبت عليه الحكم المشبه
 والمشي عليه لا يمكن ان يقع للمحل المشبه أصلاً لكونه الاول لا يقتصر على المحل المشبه
 فرعاً على طريق النسبية أو من إطلاق اسم الحال على المحل ولم يقل أحداه دليل الفرع وكيف يدل
 القياس والقياس ليس فرعاً للليل حكم الأصل ثم شرع في قسم قوله للجوهر وهو (ونظائر قول فتر
 الاسلام وركنه ما جعل علم على حكم النص) مما شتم عليه النص (وجعل الشرع نظيراً في حكمه
 بوجوده فيه أنه) أي ركن القياس (العلقة الثانية في المحل) الأصل والفرع بل هو صريح فيه بأن المراد
 بما جعل علم على علامة عليه المعنى المعروف لحكم الشرع في المحل ووافق فتر الاسلام على هذا القاضي
 أبو زيد وشيخ الاعمة السرخسي حيث قال ركن القياس هو الوصف الذي جعل حكماً على حكم النص
 من بين الاوصاف التي شتم عليها النص ويكون الفرع من قبيل الأصل في الحكم الثابت باعتباره

ليس بقائه ولولا ذلك لما
 تقسرت المصيرت لتوقفها
 على استمرار العادة ولم
 تثبت الاحكام الثابتة في
 عهد عليه الصلاة والسلام
 لجواز التمسك ولكن الشك
 في الطلاق كالشك في
 التكاح لان الباقي يستغنى
 عن سبب أو شرط جديد
 بل يكفي دوامه بدون
 الحادث ونقل عنه
 فصدق عليه الحادث على
 ما لا نهاية فيكون راجحاً
 أقول الجليل الثاني من
 الافة المقبولة استحباب
 الحال وهو عبارة عن
 الحكم بثبوت أمر في
 الزمان الثاني شبه على
 ثبوته في الزمان الاول
 والسبب في الطلب على
 القاعدتين أنه لما نظر
 بطلب الآن صحة
 ما مضى كاستدلال الشافعية
 على أن للفرع من غير
 السبيل لا يتقضى الوضع

في الفرع لأن ركن الشيء ما يقوم بذلك الشيء وإنما يقوم القياس بهذا الوصف انتهى وأخصه صاحب
المرزبان أيضا فقال ركن القياس هو الوصف الصانع الموزن في ثبوت الحكم في النص وساقه ثم قال فهذا
هو الصحيح وهو قول مشايخنا سمرقند وقال مشايخ العراق إن ركن القياس هو الوصف الذي جعل علما على ثبوت
الحكم في الفرع ويحصل من هذا أنه هؤلاء كلهم على أن ركن القياس هو الوصف على اختلاف
المد كونه ركنًا لا أولي نسبت اليهم إن لم ينسب إلى الحقيقة لا إلى فرع الإسلام لأخبر ثم اتفاهل على أن
الموجب في الحقيقة هو العلة تعالى والعلل أمارات على الأحكام لا موجبات ثم الحكم إن كان في المنصوص
عليه مضافا إلى النص وفي الفرع إلى العلة كالعلة مشايخ العراق وأوزيدو المرصني وفضل الإسلام
ومتابعوهم بكون ذلك المعنى علما على وجود حكم النص في الفرع وإن كان مضافا إلى العلة في الأصل
والفرع كالعلة بجمهور الأصوليين ومشايخ سمرقند والشافعي بكون ذلك المعنى علما على ثبوت النص فما
وقوه مما اشتمل عليه النص يعني بشرط أن يكون ذلك المعنى الذي جعل علما على حكم النص من
الأوصاف التي اشتمل عليها النص ما يصنفه كشمالي نص إلى الكيل والجنس أو يفرضه
كشمالي نص انتهى عن بيع الأبقار على المجرى عن التسليم لأن ذلك المعنى لما كان مستطابا من
النص لا يمين أن يكون ثابتا لمصلحة أو ضرر وهو الضمير في حكمه للنص وفي وجوده ما لا يباله
السبية وفيه كفرع أي جعل الفرع مما لا ينص عليه في حكمه من الجواز وغيره بسبب وجود ذلك
المعنى في الفرع وقبل هذا استرا عن العلة القاصرة (والمراد بثبوت العلة في الحلقين (ثبوتها)
فيها (وهو) أي ثبوتها فيها (السواطة الجزئية) بينهما فيها (لا) السواطة (الكليّة) (لا) أي
أي السواطة الكلية (مفهوم القياس الكلي المحدود) أي من حيث هو (والركن جزؤه) أي
القياس (في الوجود وقد يقال) أي يظن أن قولنا فرع الإسلام هو الوجه (تظهر أن الطرفين شرط
النسبة كالأصل والفرع هنا لا وكنها) أي النسبة (فيها) أي الطرفان (خارجان عن ذات
النسبة المتحققة خارجا وإلا ركنية) القابلية لما توقف عليه الشيء (بهذا الاعتبار) أي كون
ذلك المتوقف جزءا من الوقوف في الوجود وهو منتف بما عدا الوصف الجامع (ثم استمر فيهم) أي
الأصوليين (محل الحكم) يعني (الأصل بنحو البر والفرع) في قياس الفرع والتبني على ما في حكمهما
(تساها لا تعورف) والأصل في التصديق (محل الحكم الأصل) (الأفضل المكلف) كما يذكر
(لا الأعيان) المذكورة (في نحو التبني لأخص) أي المسكر (يعزم كغير الأصل شرب الخمر
والفرع شرب التبني والحكم المحرم) وفي الفرع لدرأ كونه ملوما كالأصل بيع الجرب
أ كونه والفرع بيع الفرع لدرأ كونه ملوما كالأصل (وحكمه) أي القياس (وهو الآخر
الثابت) أي بالقياس (ظن حكم الأصل في الفرع أيضا) لأمثله كالمكلف تحقيقه من حكم الفرع
هو حكم الأصل وما حصل من العليين ظن بلواز كون خصوص الأصل شرطًا والفرع مانعا (وهو)
أي ظن حكم الأصل في الفرع (معنى التعدية والتأنيب والجل) المذكور في تعاريف القياس (فسيتم)
أي ظن حكم الأصل في الفرع (تعدية اصطلاح فلا يزال بالمتعارف) أي لفظة التعدية (تعدية بفتح) أي
الحكم (من الأصل) كما أورد صدر الشيرازي على من ذكر التعدية وهذا ما عده المصنف في تعريف
القياس لسد الشبهة بقوله وأورد على ذلك (وما قيل) أي وما أوجب بمصدر الشريعة
عن هذا إلا من قوله (بل بشر) لفظة التعدية (يفقه) أي الحكم (فيه) أي في الأصل
(كقولنا لا تقبل معادى المفعول مع أنه) أي لا تقبل (ثابت في الفاعل) أيضا (ثابت في الفاعل بالاصطلاح)
وهذا غير ما قيل وهو غير جائز (مع أنه) أي لا تقبل التعدية في التعدية منه (بما لا يشترط) لعد
التعدية (بل) إنما يشتر (بإتقانه) أي التعدية من التعدية منه (التعدية الشيء إلى آخره إتقانه)

بأن ذلك التخص كان
على الوجه قبل تروجه
اجتماعا فني على ما كان
عليه وهو حقيقة عدم الأمان
والأمدى وأتباعهما
خلاها يظهر والحقيقة
والتكليف (قوله) (لنا)
أي الدليل على أنه حجة
وبهان أحد هاتين ثابت
في الزمان الأول من وجود
أمر أو عدمه لم يظهر
زواله لا قطعا ولا ظاهرا
يلزم بالشر و زمان يحصل
الظن ببقائه كما كان
والعمل بالنظ واجب قال
المصنف ولولا ذلك أي
ولولا أن ثابت في الزمان
الأول على الوجه المذكور
يكون متغير البقاء في
الزمان الثاني لكان يلزم
منه ثلاثة أمور باطلة
بالاتفاق أحدها أن
لا تتغير بهمة أعمالا لأن
المهجرة أمر شارق للعادة
متوقف على استمرار العادة

أى الشيء (إليه) أى الآخر (ربمنه) أى جليته (لولا الاصطلاح) لأن التعصبات هي التعصبات
 عن الشيء بمعنى عدم الاعتصام عليه فله غير متبدل من موارد الاستعمال القوي مع عدم طهارة تربية
 عليه وليس الكلام إلا في المعنى الحقيقي القوي به (وتقسم الموصول القياس إلى قطعي وظني لإيجازهم)
 أى قولنا نسلك القياس على حكم الأصل في الفرع (انقطعية) أى القياس (بطلعية الأصلية)
 بقطع (وجودها) أى العلة (في الفرع ولا يستلزم) كون القياس قطعا (قطعية حكمه) أى
 الفرع (لما تقدم) من جواز كون خصوص الأصل شرطاً لخصوص الفرع ما تامل بل ويجوز أن
 يكون القياس قطعا وحكمه المستفاد منه ظنيا ويكون ماسية أو انقطاعا لمخالفة الأصل في حكمه
 الختوني (غير أن غرضه) أى الموصول لهذا (بما هو معلول النص) أى الضمير (أى نحو
 الخطاب كقياس تحريم الشرب على تحريم التلذذ فله قياس قطعي لا تامل أن الأصل هو التلذذ
 ووجوده في الشرب ولكن الحكم هنا قطعي لا لدلالة اللفظ على منقطع تضاداً لا الظن (مناقضة) لأن
 كونه من باب القياس كالتعمان من الشافعي وآخرين منهم هو في التقسيم الأول القوي باعتبار دلالة
 مقتضى أن اللفظ لم يدل عليه لأن القياس الحاق مسكون عنه بلفظ و قد صرح بأن اللفظ يدل عليه
 بالآثار الواقعة سبحانه علم

في (فصل في الشروط) من الحكم الأصل أن لا يكون (حكم الأصل) (معدولا) به وحده فمع أن
 المعدول وهو المل عن الطريق لأنم فلا يبق منه المجهول والمفعول إلا باليساسة لكثرة استعماله أن
 لا يكون حكمه مائلا أو كافي التلويح لا يبعد أن يجعل من العدل وهو الضرب غير كون تعدد بأفلا حاجة
 إلى تعدد الجار والمجرور والاعتذار عن حذفه أن لا يكون حكمه مصروفا (عن سنن القياس)
 أى حظره لأنه متى كان عادلا عنه لم يكن القياس عليه له لعدم حصول المقصود به فإن المقصود من
 حكم الأصل إثبات ذلك الحكم في الفرع والقياس على الأصل متى كان شتم على خلاف القياس
 كان القياس رد الفأل الحكم ودفعه فلم يكن أثباته باذ لا يمكن إثبات الشيء بما يقتضي عدم نبوته
 وحكم الأصل المخرى على سنن القياس (أن يعقل معناه) أى حكم الأصل (ووجه) معناه (في آخر
 فالم يعقل) معناه (كأعداد الركنات في الصاوات من المكتوبات والواجبات والمنوبات والاطوفة)
 أى وكأعداد الانشواط وهي سبعة في أصناف الاطوفة المشروعة (ومقادير الزكاة) من ربع العشر
 في النعدين وغيره في غيرها من أنواع الأموال كالموسطوري الكتب الفقهية (وبعض ما خص
 بحكمه) أى ما يكون حكم الأصل مخصوصا له (كألا عراقي باطعام كفارته أهله) وهو إشارة إلى
 ما عن أبي هريرة قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت يا رسول الله قال وما هلكت
 قال وقعت على أمي في رمضان فقال هل تجد ما تعني رقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهر من
 متتابعين قال لا قال هل تجد ما تطعم متعسكنا قال لا ثم جلس قال النبي صلى الله عليه وسلم بعرقه
 ثم قال تصدق بهذا فقال أعلى أقر متاعين لا يبيع أهل بيت أروح إليه ما تفنكك النبي صلى الله
 عليه وسلم حيث أتته ثم قال ذهب فأطعمه أهلا روم السنة واللفظ لسم في رواية لابي داود أنه
 أنت وأهل بيتك وصري ولو استغفر لقل لكن هذا منه على أن هذه الكفارة لا تسقط بالصبر المقارنة
 لوجوبها كالمقول بجهول العلماء أن لا يدل على ذلك وإن كان ظاهر مذهب أحد أو أحد قولي
 الشافعي وجزءه عيسى بن دينار من المسألة لكثرة وأن تناوله وبما لمن التردد كونه بصدقه
 للكفارة وأنهم استقطب عنه ذلك والاول ظاهر السياق وبؤيد معاني رواية منصور عند البخاري ما لم
 هذا عنك وإن أصح عند البراءة تصديق عن نفسك والثاني احتمال بؤيد معاني رواية منصور عند البخاري ما لم
 رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل انطلق ففكك أنت وعيا لك فقد كفر الله

فانه لو لم تسوق على
 استرواها لحاز تقصيرها
 فلا تكون المجهضة خارقة
 للعادة واستمرار العادة
 متوقفة على أن الأصل
 بقاها كان على ما كان
 فانه لا معنى للعادة الآن
 تكرر وقوع الشيء
 على وجه مخصوص
 يقتضي اعتقاده وقوع
 لم يقع الأعلى ذلك الوجه
 فلو كان اعتقاده وقوعه
 على الوجه المخصوص
 يساوى اعتقاده وقوعه
 على خلاف ذلك الوجه
 لم تكن المجهضة خارقة
 للعادة الثاني أن لا تثبت
 الأحكام الثابتة في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بالنسبة إلى الجواز التسخ
 فاما ما لم يحصل التلذذ
 من الاستعجاب يكون
 بقاها مساويا لجواز
 نسخها وميتة فلا يمكن
 الجزم بنبوتها والابتن

عندئذ لا اله الا الله تعالى وقد استقام على الحق على كل شيء فقال الزمري قال الله تعالى كان هذا رخصة له
خاصة بل وان رجلا لا يخل ذلك اليوم ولكن به نفس التكفير قال شيخنا المصنف رحمه الله وهو ان العلم
على قول الزمري وقال الامام المنذري قول الزمري دعوى لا دليل على انتمى والاظهر ان شاء الله تعالى
انما قاله صلى الله عليه وسلم قد صدق فيما لم يشك به بل اعتذر بأنه أحوج اليه من غيره فأنه
حينئذ في كله منه واطعامه أهله فكان تلكا مطلقا بالنسبة اليه وإلى أهله وكان أخذته
أخذنا صفة الفقرة المشروعة لأنه ملكه ملكا مشروطا لصفته في إخراجته عن كفارة غفرتي
على الجمل في الشهور في التمسك للفتن بشرط ولأن فيه إسقاط الكفارة ولا كل الموعود نازمه
نفسه من كفارة نفسه وعلى هذا معنى الحاقه رحمه الله ثم الرجل المذكور ذكر عبيد النبي وابن
يشكوا إلى المسلمين أو مسلمة من ضرر البياض واستندوا في ذلك إلى ما نفاها فيهما من شدة الحافظ
وذكر أنه لم ينف على نفسه (أو غفل) معناه (ولم يتعد) حكمه إلى غيره وإن كان غيره أعلى
رتبة منه في ذلك المعنى (كشاهد مخبر عن نفسه على الاكتفاء) فروي الطبراني وابن خزيمة بسند
رجلهم وثقون عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخفى فرسان من سواء
ابن الحرب الحار في نفسه ففسده خزيمة بن ثابت فقال له ما جعلت على هذا ولم تكن ضارناهما
فقال صدقت على ما جئت به وعليت أنك لا تقول إلا حقا فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد
خزيمة أو شهد عليه فمعه وفي نفسه يروى الأثر بيمين صحيح البخاري عن خارجة بن زيد بن ثابت
عن أبيه في حديث وجدته مع خزيمة أنه أرى النبي صلى الله عليه وسلم شهدته
بشهادة رجلين (وليس) النص على الاكتفاء بشهادته (بمقتضى الاختصاص) أي اختصاصه بهذا
الخصوصية (بل) بمقتضى اختصاصه بها (المجموع) أي النص على الاكتفاء بشهادته (ومن
دليل منع تعليله) أي النص على ذلك (وهو) أي دليل منع تعليله (بكرهه) أي خزيمة
(الاختصاص) أي خزيمة (بشهادته) أي الشهادته صلى الله عليه وسلم عن أخباره صلى الله عليه وسلم من
بين الحاضرين بنى على أن أخباره بذلك في أفادة العلم بقرينة العيان وكيف لا والشرع قد جعل السامع
في بعض الأحكام بمنزلة العيان يقول الرسول بذلك أولى (فلا يبطل) اختصاصه (بالتعليل) أي فإم
يجوز تعليله أصلا حتى لا يثبت هذا في شهادة غيره من هو مثله أو دونه أو فوقه في القضية لأن التعليل
يبطله (بقول غير الإسلام) أن الله شرط للعدد في طاعة الشهادات ونسب بالنسب ليدل على شهادة
خزيمة وحده ولكنه (ثبت كرامة) له (فلا يبطل بالتعليل) ولفظه فلم يصح إطلاقه بالتعليل (في غير
موضع) قال المصنف لأن التعليل لا يبطل كونه زائما حتى يتبعه بل يصحبه إلى غير ما قاله فإبطل
اختصاصه بهذه الكرامة فالوجه أن يقال ثبت كرامة خص بها فلا يبطل بالتعليل وليل اختصاصه
بها كونه وقعت في مقابلة اختصاصه بالفهم (والنسبة) أي نسبة الاختصاص (إلى المجموع) من
دليل الاكتفاء وهو النص السابق ومن دليل منع التعليل فليعلق غيره به (لأنه) أي الاختصاص
(بالأثبت) أي أثبات الاكتفاء بشهادته (وهو) أي إثباته والمراد دليل إثباته (نص الاكتفاء
به) شاهدا (والنفي) أي ونفي الاكتفاء (عن غيره وهو) أي النفي عن غيره (بما يقع إلحاق) لغيره وهو
اختصاصه بهذه الكرامة لاختصاصه بالفهم المذكور (فغير دخوله) أي هذا الحكم المخصوص به
خزيمة وهو الاكتفاء بشهادته وحده (عن قاعدة) عامة وهي اشتراط العدد في جميع الشهادات
المطلقة (لإيجابه) أي اختصاصه به (كاملين) وهو ظاهر كلام الأمدوي وابن الحاجب إلا
أنهما جعلا من قبيل ما لا يقل معناه وقد عرفت أنه ليس كذلك وإنما لإيجابه (لجواز الإلحاق
بالفحص) على صفة اسم المفعول (لجواز تعليل دليل التخصيص) وشبهه لغيره المخصص أيضا (ومثله)

الرجوع من غير مرجع
الثالث أن يكون التمسك
في الطلاق كالتمسك في
التكاح قبل أو بعد سماعي
عدم حصول الطعن بما
مضى وحينئذ فيلزم أن
يباح الوطء مع ما لا يحرم
فيها وهو باطل اتفاقا
بل رباح التمسك في الطلاق
دون التمسك في التكاح
المبطل الثاني أن بقاء
الباقى راجع على عدمه
وإذا كان راجعا وجب العمل
به اتفاقا وهو الذي روجه
رجحانه من وجهين
أحدهما أن الباقي يتغير
عن السبب والشروط
المبدين لأن الاحتياج
إليهما انحلوا لا جليل
الوجود والوجود قد حصل
لهذا الباقي فلا يحتاج
حينئذ إليهما والابتناء
بفحص الحاصل بل
بفحص دواهما بخلاف
الأمر الذي يحدث فانه

أى الأكتفاء بهادة خرج موحدة في كونه عقل ولا يتعدى إلى غيره (قصر المسافر) السفر المضرى
الرابع من المكوث (استنع تحليله) أى قصرها (بما يصح) أى قصرها إلى غير المسافر
(لأنها) أعلاها قصر (في الحقيقة الشقة) لأنها المعنى المناسب للرسعة بوجاهة من الرخص
الثابتة للسائر (واستع اعتبارها) أى المشتقة نفسها (لتفاوتها بعدم ضبط مرتبة) معنيتها
(تعتبر مناسبا) قصر (تعتبرت) العهد فثقت (مشتقة السفر فثقت) العلة (السفر) لكونه
مطلبا (فامتنع) قصرها (في غيره) أى السفر (والسفر) أى ومثل الأكتفاء بهادة خرجة
في كونه عقل ولا يتعدى إلى غيره (بيع مائيس في المثلث) أى بيع أجل عاجل بشرائط مخصوصة
شروع (الحيلة المائيس) ومن معنى بيع المائيس (يتفقون بأنهم يجالوا ويحصولون البذل
أجل على ما تذهب إليه الناس) لأن الجواز يخص بالسلم من بين سائر مائيس في المثلث أن القاعدة الشرعية أن
جواز البيع يقتضى جلالا وكالاتا مع أو لا لأنه عليه موجودا فقد اذنت التسليم حال العقد حسا وشرعا
حقا لو بيع سلم بالبيع ولا لأنه عليه ثم ملكه وسلمه أولا (بني لغير من هو فيه) وأنت لا يجوز لعدم
المثلث والولاية في الأول وعدم القدرة على التسليم في الثاني حسا وشرعا وشرقا في الأخير وهذه القاعدة
ثابتة بالنصوص الواردة على عدم جواز بيع مائيس في مثلث الإنسان ولا لأنه عليه لما في السنن
الأربع عنه على أنه عليه وسلم لا يبيع مائيس عندك قال الترمذى حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على
شرط جفت أغمة السليين والمراد بمائيس عملوك له ولا لأنه عليه لا يجمع على أمثلة باع ما عنده
وهو غير ماله ولا لأنه عليه على بيعه لا يجوز وعلى أنه لو باع ما في ملكه وليس بمضرة وماله ولا على
بيع وكالة أو صابغة يجوز ولهم على أنه عليه وسلم عن شرا العبد وهو أني كاره وأما ابن سبابة وقوله
على الله عليه وسلم إن أقصر ما تفرقنا كاره وأما أبو داود وابن سعد حسن وإن أقصر ما تفرقنا ونحوه
وبيناها كاره وأما أحمد بإسناد صحيح في غير ذلك رخص في السلم كما يعلم قريبا (غيره) اختلف
في جواز خلافا كان حاصلا) أى السلم (تخصيما عند الشافعي) لعدم النهي عن بيع مائيس
عند الإنسان (عليه) أى الشافعي (يدفع المخرج بإحضار السلمة لمحل البيع ونحوه) أى نحو
عمدة لا بدليل التخصيص بآل وهذه العطف تشمل المال كلؤل قبل قبوز الحال كلؤل قبل قبوز
النفية (أه) أى هذا التعديل واقع (في مقابلة المص الفاتل من أسفل في شئ نفية في كسل
معلوم وورث معلوم إلى أجل معلوم) رواد الستة (وه) أى في السلم (الأجل فالتعديل
ليكون) أى الحال (مطلبة) أى النص الموصوفه والتعديل البطل النص باطل فتأولواهم ومالك
وأحمد لا يجوز خلا (ومنه) أى كون الأصل محصوا بمحكمه بالنص فلا يجوز إبطاله بالتعديل (على
نص الشافعية الكاح بطله المذهب من على الله عليه وسلم بخلافه فلا يفسد عليه) أى على
على الله عليه وسلم (غيره) في اقتناعنا بمائيسه من إبطاله الخصوصة الثابتة بكرامة
(والحنفية) على اقتناع الكاح بكل أحد ويقولون قوة تعالى خالصة (يرجع إلى النفي المهر ومن
تأمل أحثنا لأزواجنا الثلاث أنت أجور ومن أراعت) مؤمنة أن (وهبت نفسها حق فهم
الطبايق) بين القسقين (فهم أحثنا لغيرهم وولادهم) فكان الحاصل أحثنا لأزواج المني
مهر ومن والى وهبت نفسها لغيرهم تأخفهم وأخالفه هذه الخصال من دون المؤمنين أمهم فقد علمنا
ما نرضاه لهم فأدوا جهنم والمهر وغيره (وتعطل الاختصاص بنى المخرج بنادي) أى رجوعه
إلى النفي المهر أيضا (أنه) أى المخرج (في لزوم المال لا في تركه) لفظ إلى آخر بالنسبة إلى أقدر
لطلاق على التعبير) عن مرادى الله عليه وسلم لأنه أضع العرب والعجم (ومنه) أى من كون
الأصل محصوا بمحكمه بالنص فلا يجوز إبطاله بالتعديل (ماعقل) معناه (على خلاف مقتضى

مقتضى شرعي كبقا الصوم (الناسي) أولا كل أو الشارب في النهار نسبا على ما ساق من النص (مع عدم الركن) وهو الكف عن القطرات أو بقاء الصوم مع عدم ركنه (معدول عن مقتضى عدم الركن) لأن مقتضى عدم ركن الصوم عدم بقاء الصوم لأن الشيء لا يبق مع عدم ركنه ووجود ما يضاف في محله سواء وجد للمضاد ناسبا أو لم يجد لأن النسيان لا يعدم الفعل الموجود ولا يوجد الفعل المعدوم بدليل أن من ترك ركعتين الصلاة ناسبا فمقتضى صلاته بكل تركه عمدا فثبت أن التيسار لأثره في إعدام الموجود (فان قيل لما عدل دليل التخصيص في المواقف ناسبا (لزم مجيزي تخصيص العلة من الخفية بعلية) أي دليل التخصيص (لاحاق) الصائم (المخفي) أي المفطر خطأ لأن تغمض نفسه لله إلى خوفه (والمكره) على الإفطار أو إكراه الشرع (والمصوب في حلقه) ما أو غيره وهو قائم فوصل إلى خوفه بالناسي في بقاء الصوم (بعدم قصد الجناية) على صومه قائم معهم (كأنه في لكتهم) أي الخفية (اتفقوا على نفيه) أي التعليل المذكور للاحاقهم بالناسي (فلما بان ظنهم) أي الخفية (أه) أي التخصيص بالناسي ثابت (علة منصوصة هي قطع نسبة الفعل) المفطر (عن المكلف مع التيسار وعدم المذكر) له بالصوم إذا لامسه في مخالفة لهية العادة للكف بسببه ذلك (المتعلق بقوله تم على صومك فأما أطعم الله وسقاه) هذا لفظ الهداية وأقرب لفظ إليه وقفت عليه مافي جميع ابن حبان وسنن الدارقطني عن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال في كس ما تمأما كلت وشربت ناسبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتيت صومك فأما أطعم الله وسقاه رادا الدارقطني ولا قضاء عليك (لأنه) أي قطع نسبة الفعل إلى المكلف (فأثنته) أي قوله تم على صومك الخ (والأضمار أنه المظم مطلقا) أي سواء أطعم عمدا أو نسيانا وكيف لا يفي بجميع مصلح عبادي كلكم جامع الأمن أطعمته (وقطعه) أي وقطع الشارع نسبة الفعل إلى المكلف (مع) أي التيسار (وهو) أي النسيان (جلى لا استطاع الاحتراز عنه بلا مذكر) وهو من قبل من لما لم يأتى بالاختيار من المكلف غالب الوجود ونحوه بقطعه (لا يثبوته) أي قطعه نسبة الفعل إلى المكلف (فيما هو دونه) أي النسيان (مع مذكر كالصلاة) فإنها بخلاف الهية العادة للكف (تفسدت بفعل مقسما لها وما يمكن الاحتراز) أو لا يتلزم قطعه نسبة الفعل إليه فيما يمكن الاحتراز عنه (كلها) لأنه لا يسلط وجوده ولا يلزم كونه عذرا فيما كثر وجوده منه فيما يمكن الاحتراز عنه (وإن في الوصول إلى الحرف مع التذكير الصوم فيه ليس الأمن تقصير في الاحتراز فيتأثر الفساد في نوع إضافة إليه (ولما) أي كونها خطأ مما يمكن الاحتراز عنه (ثبت عدم اعتبارها) في التمرع من قطع الجأزة بالكلية (في خطأ القتل أو واجب الشارع به (الدية) بدل الخلل (حقا لعدم تحقق ما عينه) الشافعي من عدم القصد إلى الجناية (فيه) أي في التيسار في القتل الخطأ أيضا (و) أوجب (الكفارة) فيه أيضا (التقصير) فلم يسقط بالحط فيه إلا التام فكذا في الصوم لا يسقط بالحط فيه إلا التام ثم يفسد بقضائه (والمكره الصاب (تأثرت العلة) الملل جهاد دليل التخصيص في المكره والمصوب في حلقه فلا يلحقان بالناسي في بقاء الصوم ولا يقال الواقع ناسبا لا يقصد الصوم قبل ما على الكل ناسبا وهذا يقيد به لا يصح قياسه عليه لا ما قول لم يثبت ذلك بالقياس بل بدلالة النص على أن ما ساقه الكل من الأكل والشرب والرفق في أن ركن الصوم إنما يتحقق بالكف عنها وان تساوى للتساوي إذا ثبت لاحدهما حكم ثبت ذلك الحكم لما في خبر وردة المساواة والآن ذكر متساوي معكم وتماثلوا به فكان النص الوارد في الأكل

فان الحكم هل عليه دليل أم لا يقال بينهم هو موطأ به واختاره ابن الحاجب وقيل لا وقيل أن كان في العقلان فهو مطالب وإن كان في الشرعيت فلا وفصل الامام فقال إن أرادوا بقوله لم دليل عليه هو أن العلم بذلك لعدم الأصل موجب لمن دوامه في المستقبل فهو ذائق وإن أرادوا به غيره فهو باطل لأن العلم بالنسي أو التلذذ لا يحصل إلا بمؤثر ولا يندى تقصير بطول ذكره قال الثالث الاستقراء أنه الوتر يؤدي على الراحة فلا يكون واجبا لاستقراء الواجبات وهو يفيد الظن والعمل به لازم لقوله عليه الصلاة والسلام تحسن تحكمت بالظاهر أقول قد تقدم الكلام على لفظ الاستقراء في

الكلام على التكلف
بالحال وهو ينقسم الى
تام وناقص فالتام اثبات
حكم كل في ماهية الاجل
ثبوته في جميع جزئياتها
والناقص وهو مقصود
للمصنف هو اثبات حكم
كل في ماهية ثبوته في
بعض افرادها وهذا لا ينفد
القطع بل هو ان يكون
حكم مالم يستقر أسن
الجزئيات على خلاف
ما استقرى منها فلا في
المحصل وكذا لا ينفد
أيضا الظن على الاظهر
وناقصه صاحب الحاصل
فيمنه بأنه يشبهه وتبعه
عليه المصنف وعلى هذا
فيختلف الظن باختلاف
كثرة الجزئيات المستقرة
وقلتها ويجب العمل بلفظه
عليه الصلاة والسلام
تحسن فهمكم بالظاهر
ومثال ذلك استدلال بعض
الناشئة على عدم وجوب

والشرع وادانته وقضاءه صوم التام في الاكل انما كان باعتبار ما غير جاز على الصوم لا باعتبار
خصوصية الاكل وهذا بعينه ثابت في الواقع (وسه) أي كون الاصل بمحصوله بمحكمه بالنقص
فلا يجوز إطلاقه بالتعليل (تقوم المنافع في الاجارة) فانه ثبت لها في الاجارة بالنقص على سبيل
الخصوص أن تقومها (يعتد القياس على الحشيش والصعد هكذا المحرز) المنافع (فلا مالية
فلا تقوم كالصعد قبل الارز اما الاول) أي انهم المحرز (فلا لها) أي المنافع (أعراض منصرمة)
أي متى وجدت ثلاث واضممت (فلا قلنا بقية شخص المرض لم يكن منه) أي مما يجوز لانها
ليست من أخصاص الاعراض ولو قلنا بعدم بقية شخص المرض لم تكن محرز بتقرير أولى (ثم المالية
بالارز والتقوم بالمالية فلا يلحق به) أي بتقوم المنافع في الاجارة (خصبها) أي انلاف المنافع
أو تعطيلها في الغيب (اذلا جامع معتبر) بينهما في ذلك (لتفاوت الحاجة) التي كانت المنافع
بسببها تنمو (وعدم ضبط مرتبة) معينة منها ينافي التقوم بها (كنقطة السفر فقط) أي
علق التقوم (بعقد الاجارة) لا تمنعها كالسفر فالحيل عدم تقومها في الغيب ينفع باب العدوان
للمعدن حينئذ لعدم الضمان فليوالب المنافع لهم من ذلك كما اشار اليه بقوله (والحاجة دفع
العدوان تدفع بالتعزير) ولا يقال لانهم انما غير محرزة فحقها بل انما جعل القاعدة لا تقول
المراد بتقي اسرارها في الاسرار القصوى (واسرارها بالحل ضمن غير معين كالخشيش الثابت في أرضه)
فما تستخرج من الارضه ولا ضمان على متلفه (ولو لم) أن الاسرار الضمني كالخشي في تعيين المالية
فتمش تفاوت المالية بين ضمان العدوان الذي على اشتراط (المعاذلة) بقوله تعالى فاعذوا عليه
بما اعتدى عليكم وجرأسيئة سبته لئلا يفتنوا بين المؤمنين والمؤمنات بالذي كان بينهما من حيث البقاء
على هذا في ضمن ما نشارع اليه الفساد من فأكتموا غيرها بالقضاء لئلا يفتنوا بينهما من حيث البقاء
والاجماع على خلافه قلنا لأن الشرط في المعاملة المشروطة بين المؤمنين والمؤمنات بالمساواة
في المالية وقد عرفت انتفاءها بين المنافع والاعيان (بخلاف النكاح مع القدر) فانه حقيقة
بينهما (لانتفاءها بالانقضاء بالوجود والبقاء) وانما التفاوت بينهما في قدر البقاء (والتفاوت في
قدره لا يعتبر) لان قدره عموما يوطئ فان الدوام تبقى مالا يبقى غيرهما من الساب وغيرها فادر
الحكم على نفس البقاء دفع المخرج (وسره) أي عدم اعتبار المساواة في البقاء (أن اعتبار المساواة
لا يجاب البديل انما هو على الوجوب) البديل (لانه) أي حال الوجوب (حال اقامة أحدهما مقام
الآخر والتساوي) بينهما (فيه) أي في حال الوجوب (انذاك) أي حال الوجوب (ثابت
وسه) أي كون الاصل بمحصوله بمحكمه بالنقص فلا يطلق بالتعليل (حل متروك التسمية ناسيا) فله
يقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم بكفيه اجمه فان نسي أن يسمى حين يذبح فليس عليه كراهة ثم
لما كل رواء الدارقني والسبي الى غير ذلك (على خلاف القياس على ترك شرط الصلاة) من طهارة
أو غيرها (ناسيا لا تصح) السلاتعة (حق وجبت) أعانتها على الوجه المشروع (اذا ذكر)
ما تركه من شرطه ناسيا والتسمية في حل الذبضة شرط بالكتاب (فلا يلحق به) أي بثمان التسمية
في الحل (العهد) في الحل أيضا (لعدم المشترك) بينهما لان السبي معدور عليه معرض عن ذكر الله
والصامدان معرض عنه (ولانه) لالحق العهد به (لم يبق تحت العامي) من افراده أعني قوله
نعال (ولانا كلوا مما يلذ كرام الله عليه فينسخ) نص القرآن (بالقياس) وهو غير جائز (وفيه) أي
هذا الدليل (فطرياق) في الكلام في فساد الاعتدال (ومنها) أي الشروط بمحكم الاصل (أن يكون) حكم
الاصل (شرعا بعد قياس في اللغة وتقدم) أملا مختارا في المبادئ القعوية (ولا في العقليات) خلافا
لاكثر المتكلمين) فانهم يجوزونه في اللغة لا في حقها على المبالغة والخذأ والشرط أو الدليل وفي

الحصول ومنه نوع يسمى الحاق الشاهد بالتائب بجامع من الاربعة فالجامع فاعلمه وهو اقوى السوءه
كقول أصحابنا العالمية في الشاهد في الخلو فاعلمه فكذا في التائب وأعماله بمن في القياس عند
الجمهور (العدم مكان اثبات الناطق فلا ثبت حرارة حواقيس على العسل لا تثبت على الحلاوة)
للحرارة (الان استقرى) أى يتبع كل حوافر وجدلها (تثبت) علمها للحلاوة والحرارة حثيث (فيه)
أى في ذلك الخلو (به) أى بالاستقراء (بالقياس فلا أصل ولا فرع وعنه) أى ثبوت حكم الفرع
بالقياس (استلزم عدم حصول دليل حكم الأصل الفرع) خلافا لما يجزم قتلوه موافقهم كما ذكر
المستصف في شروط الفرع (وهذا) أى اشتراط أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا للفرع (بطل)
قياسهم) أى المتكلمين (التائب على التام في أمهات بطل) خلافا لقوله (مع نفس العبارة)
حيث أطلق التائب عليه صفة وأقرب لهم هذا الإطلاق والله تعالى لا يعزب عنه شئ في السموات
ولا في الارض وأما بطل قياسهم (لان ثبوته) أى العالم بالم (فيهما) أى في حق الله وحق من
سواه (بالقوة فهو ان العالمين ظاهره) العلم (وغيره) أى كون حكم الأصل شرعا يظهر (في)
قياس النى لو كان) النى (أصليا في الأصل امتنع القياس عليه لعدم ناطقه) أى النى الأصلى فهو
لا يكون (بخلافه) أى النى اذا كان (شرعا يصح) القياس عليه (وجوده) أى وجوده ناطقه فيه فهو
قد يكون على ما لم يصنف ثم قوله (وهو) أى الناطق اذا كان عدما شرعا (علامة شرعية) إشارة
إلى أن علم العدم لا يكون مما يحضن فيمن على الأحكام لما ساند كمن أنها وصف ظاهر من حيث المصلحة
أو دفع مقصد بل إنما يكون مجرد صلاحة وضعها الشارع على النى وهذا على مذهب الحنفية
لأقن لاثبات عدمه لسانى ان شاء الله تعالى (ومنها) أى من شروط حكم الأصل (أن لا يكون) حكم
الأصل (منسوخا للعدم اعتبار) الوصف (الجامع) فيه الشارع زوال الحكم مع ثبوت الوصف
فيه فلا يتعدى الحكمه اذ لم يبق الاستلزام الذى كان لثبوتها (ومنها) أى من شروط حكم
الأصل (أن لا يثبت) حكم الأصل (بالقياس بل) يثبت (بشر أو إجماع) كما هو معزى إلى التكررى
ووجهه والخاصة ونص في البدع على أنه المختار (وهذا) معنى (ما شال أن لا يكون) حكم الأصل
(فرعا لاستلزامه) أى كون حكم الأصل فرعا (قياسين) الاول الذى أصله فرع القياس الثانى والثانى
(فالجامع ان اتحد فيهما) أى القياسين (كلاهما على السمس بعه الكيل ثم هو) أى السمس
(على البر) بعه الكيل (فلا فائدة في الوسط) الذى هو السمس (لامكانه) أى قياس الدرة (على)
البر وانما هى) أى هذه الماشقة (مناسبة) والوجه مشقة (القطبية أو اختلاف) الجامع ومما
(كقياس الجذام على الرق) وهو التصامع على الجامع بالهم (في أنه) أى الرق (يفسخ به التكاح) بأن
قال بضم السكاح بالجمادى بضمه بالرق (بجامع أنه) أى الجامع (عب بضمه البيع) فكذا
التكاح كالتق طه عيب بضمه التكاح كما بضمه البيع (فبمع) انقص (فمع التكاح بالرق
فقطه) أى المستدل فمع التكاح بالرق (بأنه) أى الرق (مقوت للاستمتاع بالخ) أى قطع
الذكر (وهذه) العلة توفى فوات الاستمتاع (لست في الفرع المقصود بالان) وهو الجذام فان
الاستمتاع فيه غير فائت (وما نقل) في أصول ابن الحبيب والبيع وغيرهما (عن الحنفية) أى عبد الله
البصرى من تجوز (أى القياس مع اختلاف الجامع) (لتجوز أن يثبت) الحكم (في الفرع
بما يثبت في الأصل) به (كأنص والإجماع) أى كما إذا ثبت في الأصل دليل وهو النص أو
الإجماع وفي الفرع ما خروجه القياس حار أن يثبت في الأصل بعه وفي الفرع بأخرى (بعد مسدود
عن عقل القياس فان ذلك) أى ثبوت حكم الأصل بدليل غير الدليل الذى يثبت حكم الفرع (في)
أصل ليس فرع قياس ولا يحدون في ذلك والكلام هنا المتأخر في أصل هو فرع قياس وفى تجوز به

الوزن بأن الوزن
الراحة وكل ما يؤيد
الراحة لا يكون واجبا
أما القسمة الاولى
في الإجماع وأما الثانية
في الاستقراء ونظما اليوم
والليلة أيام وقته فان
قيس الوزن كان واجبا على
النبي صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك فله كان يصليه
على الراحة فليجوز
ما له القسرة وهو أن
النبي صلى الله عليه وسلم
فعل ذلك في السفر والوزن
ليكن واجبا عليه الا في
الحضر فالرابع أخذ
الشافعى رضى الله عنه
بأقل ما قيل اذا لم يجد
دليلا كما قيل دية الكتابي
الثلاث وقيل الصف وقيل
الكل يناله على الإجماع
والبراهمة الأصلية قيل يجب
الاكثر ليقن الخلاص
فما بحث يقن النفل
والزائد لم يثبت

انتفاء القياس لمتنازع التعدية بواسطة لزوم عدم المساواة في العلة (هذا) المذكور (إذا كان
 الأصل فرعاً وأما المستدل لا المفترض فالو) كان (قلبه) بأن كان الأصل فرعاً لمتنازع الاستدلال
 وبواقفه المفترض (فلا يعلم فيه الأعدام الحواجز كشافتي) أي كقوله (فإن قيل قتل المسلم بالذي
 قصاص قتل المسلم قتل (فمكت فيه شبهة) وهي عدم التكافؤ في الشرف (فلا يفضل) المسلم (هـ)
 أي بالذي (ك) لا يفضل القاتل (بالمثل) لتسكين شبهة العدية والتشبيهاً لثمة الحدود وأما لا يجوز
 (لا اعتراض) أي المستدل (بطلان دليله بطلان عقده) لأن عنده ثبتت القصاص بالتشقل
 (ولو) كان هذا (في مناظرة فأورد) المستدل الذي هو الشامي (الالزام) بهذا للعرض الذي هو
 الحنفى إذ لو التزمه لزم المقصود والالكان مناقض في مذهبه له بالعدة في موضع دون موضع (لم يلزم)
 المفترض (لحوازه) أي المفترض (هي) أي العلة في الأصل (عندي غير ما ذكر) أنت ولا
 يجب كرى لها في عرف المناظرة (أو اعترف بخضائي في الأصل) في أحدهما الأعلى التعين فلا يضر
 ذلك في الفرع (ومما) أي شروط حكم الأصل (في كتب الشافعية أن لا يكون) حكم الأصل
 (ذا قياس مركب) أي لثباته (وهو) أي القياس المركب (أن يستثنى) المستدل (عن) الدليل
 على (أن الحكم الأصل) للأصل (بواقفة الخصم) لتستدل (عليه) أي على ثبوت الحكم
 المذكور والأصل من غير أن يكون منصوصاً أو مجمعا عليه بين الأمة ثم القياس المركب فسمان أشار إلى
 أحدهما بقوله (بما ساعدت وصف المستدل) أي حال كون الخصم ناقصاً لوصف الأصل الذي ادعاه
 المستدل عليه شبهة الحكم في الأصل لثبته في محل آخر بواسطة وجود ذلك الوصف في محل آخر كذلك
 وحال كون الخصم أيضاً (معينا) علة (أخرى) كذلك (على أنها) أي العلة التي عينا (أن لم تصح
 (منع) الخصم (حكم الأصل وهذا) أي منوع العلة (مركب الأصل لأن الخلاف في علة حكم الأصل
 يوجب اجتماع قياسهما) أي المستدل والمفترض (فيه) أي في الأصل لأن ثبات كل منهما الحكم الذي
 يقاس على حكم الأصل يقاس فإن وجد الجماع في كلا القياسين كان كلاهما صحيحاً والآخر مالم
 يوجد الجماع فيه فمجرد فيكون معنى تركيب القياس الاجتماع كما أشار إليه بقوله (م كان مركباً
 وهو) أي هذا التوسيع كاد كره عض الدين ومن وافقه (بنا على لزوم فرعية الأصل وإذا) أي لزوم
 فرعيته (سمع سعه) أي المفترض (حكم الأصل) بتعديري عدم صحتها (أي علة حكم الأصل
 (فالو) كان حكم الأصل ثابتاً (نص أو إجماع عنده) أي المفترض (انتي) منع حكم الأصل
 على تقدير عدم صحة ما ادعاه وصفاً منوطاً به الحكم المذكور وأشار إلى ثباتها بقوله (أو) حال كون
 الخصم ما بنا (وجودها) أي العلة نفسها في الأصل بمساعدة أخرى (وهو) أي وجودها
 (وصفها فركب الوصف) لا اختلاف في نفس الوصف الجامع هل له وجود في الأصل أولاً
 (أو أبدأً بغير) أي يفرق بين مركبي الأصل والوصف بتنع العلة في الأول ومنع وجودها في الثاني
 ومنع وجودها هو منع وصية ما بأدنى تغيير (فان قلت كيف جزم قوله) أي المفترض (أن لم يصح)
 العلة (منع حكم الأصل وظهور عدم الصحة فرع الشرع في الثبات أو المطالبة به) أي لا ثبات
 (فيجوز) المستدل (وفيه) أي تصحيح هذا (قلب الوضع) لا يستقبل المستدل معترضاً
 والمفترض مستدلاً (قلت) لازم (لأن الصورة تلي كونه يقاس للمركب من صور المعارض في حكم
 الأصل وفيه) أي تصحيح هذا (ذلك) الانقلاب (بأن جواها) أي المعارضة (منع المستدل
 لماعينه) المفترض علة (لزمه) أي المستدل (الاثبات) لعلية ما عينه نفسه علة (وإذا
 صار) المفترض (ماتمه) أي ما أنته المستدل عليه (لزم المستدل اثباتها) أي ما باعتبار
 علة (ووجودها) في الأصل (وبمعنى) دليله على المفترض إذا أنتهوا وجودها فيه (أفليس

الدليل الرابع من الأدلة
 المقوية الأخذ بأقل ما قبل
 وقفاً عليه الشافعي
 رضي الله عنه في أثبات
 الحكم إذا كان الأصل
 جزءاً من الآخر ولم يصح
 دليل غيره كما في دية الكنان
 فإن العلماء اختلفوا فيها
 على ثلاثة أقوال الخصال
 بعضها أنها ثالث دية المسلم
 وقالت المالكية نصف
 دية وقالت الحنفية مثل
 دية فاختار الشافعي
 المذهب الأول وهو أنها
 الثلث بناء على المجموع
 من الإجماع والبراهين
 الأصلية أما الإجماع فإن
 كل واحد من المتأخرين
 وجبه فإن إيجاب
 الأكثر يستلزم إيجاب
 الأقل حتى لو فرض أن
 بعضهم قال لا يجب فيه
 شيء أصلاً يمكن إيجاب
 الثلث مجمعا عليه لكونه
 قول بعض الأمة وأما

نبينه) أى حكم الأصل (الاجبا) أى بالعلمة (القرعية) للأصل كما هو الفرض (بخلاف ما إذا
 أثبت) المستدل (الوجود فى مركب الوصف فله) أى المعارض (مع) أى ثبات المستدل الوجودية
 (منع حكم الأصل وهو) أى منعه حكم الأصل (دليل أنه) أى المعارض (ماتع صفة ما عينه المستدل فيها)
 أى مركب الأصل والوصف (وإذا فنقولهم) أى الأصوليين (المستدل أن ثبت وجودها) أى العلم
 الأصل (ببطلان) أى الشكوت (من حسن أو عقل أو شرع أو لغة فيقتض) الدليل (عليه) أى
 المعارض (لأنه معترف بصحة القول) أى أن يكون علمه سوجبة (ووجوده) أى الموجب فى الأصل (الذوق
 ثبت بالدليل) فإنه القول يقتضاه وهو توسل الحكم عليه و يظهر أن الوجه الاقتصاد على هذا
 أو حذف قوله لأنه معترف بصحة الموجب ووجوده لأن هذا تعليل لتسلية واعتراضه والفرض منعه حتى
 احتاج المستدل إلى إقامة الدليل عليه وغيره فقولهم (فيه نظر بل إذا ثبتهما) أى المستدل الوجود
 والاعتبار اقتضى حثيث (كلاول) أى مركب الأصل (فالاول) أى مثال مركب الأصل (قول
 شافعى) فى كون الحر لا يقتل ببيعته القول (عبد فلا يقتل بالحر) ككتاب الفخر على ما عاقب
 بكتيبته ووارث غير سدد لا يقتل فأنه الحر به وان اجتمع السيد ووارثه على طلب القصاص فيقتل
 العبد هنا بجماع الرق (والحنفى ورافقه) أى الشافعى (فيه) أى فى حكم الأصل وهو عدم قتل
 الحر بالكتاب المذكور بخلافه فى العلمة (فقول العلمة) عنده (جهالة المسحق) لقصاص (من
 السيد والورثة لا اختلاف العصابة فى عديته وجوته) أوجح السيق عن الشيعى كان يدرين ثبت
 بقول المكاتب عبد ما بقى عليه درهم لا ورث ولا ورثه وكل من على رضى الله عنه يقول إذا مات المكاتب ترك
 ما لا قسم مترك على ما أدى وعلى ما بقى فأصاب ما أدى فلا ورثة وما أصاب ما بقى فقلوا الله وكان
 عبد الله يقول يؤدى إلى ما بقى من مكاتبته ولورثته ما بقى وأخرج عبد الرزاق وغيره هذا الذى عن
 ابن مسعود عن علي أيضا واختلافهم وجوب استداء الرق فأتى القصاص لأنه بقى بالنسبة (فان
 صحت) على (بطلان الحاقك) العبد بالمكاتب فى حكمه لعدم المشاركة فى العلمة (والا) أى وان
 لم تصح على بل صحت علمته وهى العدمية (منع حكم الأصل مقتضى الحرمة) أى بالمكاتب لعدم
 المصاحبة عنه حثيث فلهما نقل الحنفى فى هذه الصورة عن عدم العلمة فى الفرع على تقدير كونها الجهة أو منع
 الحكم فى الأصل على تقدير أنها الرق فلا يتم القصاص على التدرين (ولا يأتى) أى ولا يصح منع
 حكم الأصل (الامن بمجتهد) لحوازه تسد فى فطره (أو من علم عنه) أى المجتهد (مسأواتها) أى
 العلمة التى أبادها العلم من حكم الأصل فينتفى الحكم لاتفاقاتها أما مقتضى يعلم ذلك فلا احتمال أن
 لا يكون ما عينه هو المأخذ فى نظر امامه ويتقدير بأن يكون فلا يلزم من عجز المقتدر عن تقرير عجز امامه
 لكونه أكل حاله فيجب عليه تصويبا ما به فى الأصل وان لم يتخطه فى الفرع لا يمكن نعم يمكن
 أن يقال ان ثبت النقل عن امامه بأنه لم يقل بهذا الحكم إلا على هذا المدرك كان مقتضى الحكم
 على تقدير ثبوت بطلان المدرك لأن امامه لا يتصور أن يقول بحكم لا مدرك ولا يكون هنا تخطئة
 لإمامه بل تعرض ضاعف قوله لأنه لا مدرك له إلا هذا كما فى شرح البديع الشيخ سراج الدين الهندى
 (والثانى) أى ومثال مركب الوصف قول شافعى فى الاستدلال على عدم صحة تطبيق الطلاق بما هو
 سببه ملكه وهو النكاح (فى ان تزوجت فلا تطلق) هذا (تطبيق الطلاق قبل النكاح فلا يصح)
 ما تزوجها لا تطلق (كقوله) أى التمثال (فلا تطلق التى أتزوجها المطلق) حيث لا تطلق إذا تزوجها
 (فيقول) الحنفى (كونه) أى الطلاق (تطبيقا) على سبب ملكه (متنف فى الأصل) أى
 فلا تطلق التى أتزوجها (بل) الأصل (تصريح) لطلاق (لهن جميع) كونه قصيرا (بطلان الحاقك)
 هذا الفرع بهذا الأصل (والا) أى وان لم يصح كونه تمييزا بل كان تعليقا (منع حكم الأصل)

السيرة الأصلية قائما
 تقتضى عدم وجوب
 الزيادة تأنى ذاته على عدم
 الوجوب مطلقا لكن ترك
 العمل بها فى الثالث للاجتماع
 فى ماعده على الأصل
 فتخلص أن الحكم
 بالاتصاف على الأقل مبنى
 على مجموع هذين الشئيين
 كإقراره الإمام والأمدى
 لأعلى الاجماع وسدده كما
 ظنه ابن الحاجب بسلب
 الاجماع وحده أعلموه
 دليل على إيجاب الثالث
 خاصة بقول المنصفين
 على الاجماع والبرائة
 تعليل لقوله أخفا الشافعى
 وقوله إذا لم يجد دليلا
 سواء أى كان وجوبه
 الشافعى لم يشك بالأقل
 لأن ذلك الدليل ان دل على
 إيجاب الأكثر فواضع
 وإن لم يأخذ الشافعى
 بالثلاثة فاستدابة لجة
 وفى الفصل من ولو

وهو عدم الوقوع (فطلق) دلالة في قوله فلانة التي تزوجها اذا تزوجها الانتفاع بالمعاق منه (وهذا
ما ذكرنا من منعه) أي المفترض (الامر من) وجود المعاق موضع عليه الاصل (ولو كان اختلافهما)
أي المستدل والمفترض (فيه) أي في حكم الاصل (ظاهرا من الاول وليس) حكم الاصل (بجمعا)
عليه مطلقا ولا بين الخصمين (خاويل) المستدل (الثبات) أي حكم الاصل ينص (ثم) اثبات
(عليه) أي في الحكم بحكم مسائلها (قبل الاقبيل) كل من هذين الجملتين فمشر
الجدال (والاسم قبل) كل منهما (لان اثبات حكم الاصل) حيث مقدمة (من مقدمات دليله)
أي الثاني (على اثبات حكم الفرع) لان ثبوت الحكم فرع عن ثبوت الاصل (فالمقبل) كل من
هذين اثباتين بطريقه (لم يقبل مقدمة قبل المنع) وان اثبات المستدل بالدليل بعد منع النقص
اي اياه لان ثباته ان يزل معترفه ذلك والاتفاق ان الكلام على المقدمات التي قبل المنع بعد ان لا يخرج
عن المطلوب مقبول فكذا هذا لان اثباته لا يخرج عن المطلوب وكيف لا ولازمه أن لا يقبل
الا للبداهة (وكونه) أي حكم الاصل (يستدعي) من الادلة والشرايط (كالاخر) أي حكم
الفرع لكونه مشتملا في كونه حكما شرعا فيطول القول وينتشر الجدال بخلاف مقدمات المناظر التي
قبل المنع فلها قد تنمي من مري على الضروريات (لاثرة) في الفرق بينهما وهذا أثر يرض بردها
شرح عضد الدين يرمي بغير فرق بان هذا حكم شرعي مثل الاول يستدعي ما يستدعيه بخلاف المقدمات
الآخر (وما قبل هذا اصطلاحا لا يشاع فيها غير لازمه لم يقره) وله أن لا يلتزم وهو ظاهر
وكيف لا وهو طريق إلى أنه ينسب إليه الانتطاع مع عدم الجزع عن الاثبات وعدم ترويه عن مقتضى
منه وفي هذا أيضا أثر بعض القاضي عضد الدين حيث قال وبالجملة فهذه اصطلاحات ولكل نظر
فيما يصلح عليه لا يمكن المناجحة فيه انتهى قال الأهرلي وأشار بها إلى أنه يصلح على ذلك نظرا
إلى انه حكم شرعي بعد البحث عما تنقلا كأن لكل أن يصلح على أمر نظر إلى ما يخص به واعتبار
له ولما كان هذا حواجا ليا يصلح في كل ما يصلح عليه قال وبالجملة وأما قال نظر لان الاصطلاح بدون
التعريف المسماة الختصة في قوة الخطا عند المحققين (ولم يذ كر الختصة هذا) أي لم يصحروا بان
لا يكون حكم الاصل ذاتيا قياسا من كبر شرطه (بطلان كونه) أي حكم الاصل أن لا يكون ذاتيا قياسا
مركب (شرط الحكم الاصل بل) عمله شرط (للافتراض) المناظر (على المناظر) في المناظر
(بهذا الطريق من المندل) هي مسئلة جلية لأصولية (وأما دور) أي الختصة في القول به
(ما ختصار) فتقاروا (لا يصلح وصف مختلف) فيه اختلافا ظاهرا (كقول شافعي في ابطال الكتابة
الحالة) ككاتبته على ألف درهم ولم يذ كر أجالا للكتابة (عند تصحيحه التكمير) أي بالمكاتب
(فكان) عند الحلة (بالخلا كالكتابة على الحجر) اذا كان اليد والولي مسلمين وأحدهما مسلما
(فحكم الاصل) وهو بطلان الكتابة بالنظر في هذا (متفق) عليه (لكن عتته) أي على بطلانه
(عند الختصة كون المال) أي انحرافا في الجملة (غير متقوم) بل هي ليست بمال في شرعا (لا)
أن عتته (ما ذكر من صحة التكمير) أي المكاتب (وله) أي المستدل (اثباته) أي الوصف
الختص فيه (على ما تقدم) أنقاه الاسمع (لبعضهم) أي صدر التبريع بها عبارة هي (لا يجوز التعليل
بمختلفا في وجوده في الفرع أو) في (الاصل) كقول شافعي في لا يخرج شخص يصح التكمير باعتاقه
فلا يصح اذا ملكه كل العم فان أراد) الثاني بقوله يصح التكمير باعتاقه (عتقه اذا ملكه)
أي اذا اشتراه بمائة الكفارة (فغير موجود في بر العم) فاما اذا اشتراه بمائة الكفارة لا يجوز منها (أو)
أراد (اعتقه بعد) أي يصير ملكه ثم يقع عن كفارته باعتاقه فصدق به ذلك (فمنوع في الأثر)
أي لا سلم وجوده هذا الوصف فيه لانه مقتضى خبر مالك (وذكر) صدر التبرعة (الصورتين)

الكاتب لقيام الدليل على
الاكثر وان دل على الأقل
كان الحكم بإيجابه لأجل
هذا الدليل لا لأجل
الرجوع إلى أقل ما قبل
هكذا قاله في الحصول
فلذا أطلق المصنف
هذا الشرط في القسم
الثاني منه نظرا لأنه يقتضي
امتناع اجتماع الدليلين
وليس كذلك (قوله) قيل
يجب الاكثر أي
اعتروض بعضهم على
الشافعي في أخذه بالأقل
فقال ينبغي إيجاب الأكثر
ليقضي المكلف الخلاص
عمل واجب عليه وأجاب
المصنف بأنه عما يجب
ذلك حيث يتقاسم
التمية والزائد على الأقل
لم يتبق فيه ذلك لانه
ثبت عليه دليل قال
في الخامس المناسب للمسل
ان كانت المصلحة شرورية
فقطعية كلية كترس

أي ان زوجت فلا تنال آخرها وعبد فلا يقتل في الحرالي آخرها (ثم على ما ذكرنا) من أن الاصح
 أن يستدل بان عليه الوصف في الاصل لحكمه (4) أي استدلالها (انباتها) أي هذه العلة
 وهو ظاهر (وليس من الشروط) لحكم الاصل (كونه) أي حكم الاصل (قطعا بل يكتفي ثلثه)
 أي حكم الاصل (فما يقصده الجدل) وقيد هذا لان ما يقصده الاعتقاد لا يكتفي فيه النظر (وكون
 الظن يصف بكونه المقدمات لا يستلزم الانحصار) أي بطلان الظن فلا يكتفي بكونه قاطعا (بل
 هو) أي كثرة المقدمات المظنونة (انضمام موجب الى موجب في الشرع) وانضمام موجب
 الى موجب موجب فوق موجب (والخلاف في كونه) أي حكم الاصل (ثابتا بالعلم عند الشافعية)
 والخنفية السمرقندية (والنص عند الخنفية) العراقيين والبرزوي والسرخسي وأنماهم
 من المتأخرين بخلاف (لفظي) أفراد الشافعية (أنها) أي العلة (الباعة عليه) أي شرع الحكم
 في الاصل (و) مراد (الخنفية) أي النص (المعرف) العلة الباعنة على شرعية الحكم في الاصل
 (ولاننا كدفي ذلك) أي كلال المراد من بين الفريقين ذكره لا مدى وإن الحاجب وموافقهما (وكيف)
 يصح القول بان المنة لحكم الاصل (وقد تكون ظنية) بأن يكون دليل العلة ثابتا بما قد ظننا
 (وحكم الاصل قطعي) لشوبهة نص أو اجاب قطعي فلو كانت هي المثبتة كان القاطع موجب القطع
 وهو لا وجه ولكن قال السبكي ونحن معاشرة الشافعية لا نضمير العلة بالبائع أبدا وشدد التكرير على
 من يقصرها وانما ضميرها بالمعروف وان ادعى قائل ذلك اليه أنه يجعله فرع الاصل أصلا لفرع خوفنا
 من لزوم الدور فانه مستنطه من النص فلو كانت معرفة وهي اعلم عرف بهاء الدور ونحن نقول
 ليس معنى كونهما عرفا أنها تنصب أمامه يستدل بها بالجهتد على وجدان الحكم لئلا يكتفي عارفا به
 ويجوز أن يختلف في حق العارف كالعلم الرب اماره على الطر وقد يختلف في الاعرف التاخر مثلا لأن
 الاسكار علة التصريح فهو حيث وجدته قضى بالتصريح بغاية ما في الباب أن العالم يعرف بحرم الجرم غير
 الاسكار لا اطلاعه على النص ولكن هذا لا يجب أن لا يكون الاسكار معززا بل هو منصوب بمعرفه فاقصد
 يعرف بعض العوام علة الاسكار بالتصريح ولا يدري هل انهم هو المنصوص أو البسائط وغيرهم من
 المسكرات فإذا وجدنا فرع قضى فيه بالتصريح مستندا الى وجدان العلة مستغفدا ذلك منها فوضع هذا
 أن العلة قد تعرف حكم الاصل بمجرد هذا وقد تجتمع في التعرف هي والنص على رأى من يجوز اجتماع
 معرفتين وادعاهم ذلك علمت أن العلة المعرف في الاصل والفرع جميعا وان ادعيتهما الى العلة على حد
 سواء الآن به بعض الناس سبقت لهم معرفة حكم الاصل من غير العلة فلم تعرفهم العلة فاشيا ونحن لم نقل
 المعرف يعرف كل احد بل انما يعرف من ليس يعرف لئلا يلزم تحصيل الحاصل وتختلف التعرف بالنسبة
 الى العارف لا يخرج الى الخارجين كونه اماره وذكر ذلك بعض الناس يعرف حكم الفرع عن العلة بدون
 بعض فان كثيرا من الناس انما يعرفون حكم الفرع عن المعرف وان لم يعرف العلة أصلا فحكم من عاى
 يعرف من المعرفين أن الزبيب يور ولا يدري العلة فلاح أن العلة المعرف في الاصل والفرع وليس الدور
 يلزم ثم كان النص عرفنا الحكم النفسي عرفنا أن العلة تعرف الحكم النفسي أيضا والفرع والاصل
 جميعا بالنسبة الى الحكم النفسي سواء وانما أوجب لاحدهما أن يسمى أصلا وروده على لسان الشرع
 فان قلت هل الخلاف لفظي قلت لا بل يترب عليه فوائد أدناها التعليل بالقاصرة فجمعوا لان عرفنا
 الحكم في الاصل واقع فلا يجدي شيئا ونحن يجوز زهونه كمن فوائدنا تعرف بها الحكم المنصوص
 أيضا ومنها يشترط أن لا يكون ثبوت العلة متأخر عن ثبوت حكم الاصل اذ لو تأخر لكان الحكم في
 الاصل ثابتا بلا شبهة لان منته العلة أو يلزم أن يكون تعبداتها قلب المعنى وهذا لا يصح فان المعنى كان
 موجودا وقت ثبوت الحكم فان صلح أن يتعلق به ثانيا فصدق أصلا فان قلت قد يضل الشارع

الكفار الصالحين بأشاري
 المسلمين اعتبروا الاقلا وأما
 مالك فقد اعتبره مطلقا
 لان اعتبار جنس المصالح
 وجب ظن اعتبارها ولان
 النصية رضى الله عنهم
 فتعبر بمعرفة المصالح في القول
 سبق في الباب الثاني من
 كتاب القياس أن القياس
 قد يغيره الشارع وقد
 يبقيه وقد لا يعلم له وهذا
 الثالث هو الذي بالمصالح
 المرسله ويعبر عنها بالناسب
 المرسل وسبق هذا حكم
 التسميخ الاولين وأما
 الثالث فسبق في صريحه
 دون تفصيل حكمه وفيه
 ثلاثة مذاهب أحدها أنه
 غير معتبر مطلقا قال ابن
 الحاجب وهو المختار وقال
 الأمدى أنه الحق الذي
 اتفق عليه الفقهاء والثاني
 أنه معتبر مطلقا وهو مشهور
 عن مالك واختاره امام
 الحرمين قال ابن الحاجب

ذلك ولا حاجة عليه قلت اذا فصله كان متصوفا والكلام في المستبطة والخفية لا يشترطون ذلك لان حكم الاصل ثابت عنده بالنص وهو موجود وان لم يوجد العمل انتهى مع بعض اختصار وقا له لا بأس به ومنه ان من غرأ على جوار التحليل بالقاسرة وعلمه كخاص به صاحب الميزان وغيره وبعضه لا يعبري عن تأمل (ومن شروط الفرع لبعض المحققين) كمن الحاسب (أن يساوي) الفرع (الاصل فيما عا له بحكمه) أي الاصل (من عين) كلمة (كاليد) أي كسواة اليد (العرف في الشدة المطرية) التي هي عين على التصريح في الخبر (وهي) الشدة المطرية (بعضها موجودة في المبدأ وبعضها) العلة (كالا طرف) أي كقيلاسها (على القتل في القصاص بالجنابة) أي بسببها (على الذات) اذا جنابة جنس لانلاف النفس والاطراف وهو ما يحتلفان بالحقيقة اذ جنابة النفس القتل وجنابة الاطراف القطع وانما اشترط تساويهما في العلة لان القياس لا يتحقق بدونها كما هو ظاهر من تعريفه (ولها يقصد) أي ومن شروط الفرع أن يساوي حكم الفرع حكم الاصل فيما قصد المساواة فيه (من عين الحكم كالقتل) أي كقيلاسه (بالنقل عليه) أي على القتل بالحد في القصاص فان حقيقة القتل الكائنة في الفرع بعينها هي الكائنة في الاصل (أو جسمه) أي من جسم الحكم (كلا لانه) أي كقيلاس ثبوت الولاية (على الصغرة في انكاحها على) ثبوت الولاية عليها (مالها) فان ولاية الانكاح من جنس ولاية المال بسبب نفاذ التصرف وليس عنها لاختلاف التصرف كما قالوا قال المصنف (ولامعنى التفسير) في كل من هذين الشرطين (أما في العلة فلا تنفي بالعين الا ما عا له حكم الاصل وكونه) أي ما عا له (جسماني لا واجب أن العلة جنس الوصف فالحاجة على الدات عين ما عا له) حكم الاصل (لجنس ما عا له) وأن كنه هو) أي الجنابة على الذات (جنس جنابة القتل) وأما الحكم فليس المعدي فخص حكم الاصل بل بعينه (أي حكم الاصل) (كالمال الاصل والنفس الفرع وحكم الاصل ثبوت الولاية فمعدى) ثبوت الولاية بعينه (الى النفس وقوله) أي بعض المحققين لبعض الدين (وهي بعينها) يتناقص ما قدمه من المثال) أي من أنه لا بد أن يعلم على الحكم في الاصل وثبوت مثلها في الفرع اذ ثبوت بعينها لا يتصور لان المعنى الشفوي لا يقوم بميلين كلفه ذكره ورده في الكلام في تعريف القياس فاعلمه (رجع الى) المراسيل وان لا يتغيره (أي من شروط حكم الفرع أن لا يتغير في الفرع) (حكم نص أو اجماع على حكم الاصل كطهار الذي) أي كقيلاسه (على) طهار (المسلم في الحرمة فان المعدي غير حكم الاصل) أعني طهار المسلم (وهي) أي حكم الاصل وأنه باعتبار الحرمة وهو (الحرمة المتأهبة بالكفارة اذ لا يعتد منه) أي من الذي مطهرة (فالحرمة في الفرع) وهو طهار الذي (مؤبد) لعدم انتهاها بالكفارة لما فيها من معنى العبادات وهو ليس من أهلها فلا يصح قياسه عليه فلا يلزم التغير لحكمه المخصوص عليه فاقبل فعلى هذا ينبغي أن لا يقاس طهار العبد على طهار الحر في الخصصة اللازمة الذي هو التغير بكمه المخصوص عليه حال العبد لا يتأثر منه كل من الاعتاق والاطعام كما يتأثر من الحر لا دفع القات ولا ملائمة فليامع فان طهار الذي انما يصح قياسا على طهار المسلم لما ذكرنا من ان ليس بأهل الكفارة فيلزم منه تغير حكم الاصل المخصوص عليه (بخلاف العبد) فاه (أهل) للكفارة لانه (عاجز) عن التكفير بالمال لا تقاها الملك (كالتقير) أي كآخر العاجز عن ذلك فكما يصح طهار الحر الفقير يصح طهار العبد المسلم حتى لو تمت وأصله مالا كانت كفارته بالمال أيضا كالتقير الحر اذا استعنى وقوله (أو على غيره) عطف على حكم الاصل أي وان لا يتغير في الفرع حكمه أو اجماع على حكم غير حكم الاصل فلا يلزم ابطال الدس بالقيلاس (فيطلب قياس تملك الطعام على) تملك (الكسوة) في وجوده بعينها (في الكفارة) لانه يلزم منه ذلك (فاه) أي

وقد نقل أبا عن الساجي وكلفك طاهي المالم الحرمي الا أنه شرط فيه أن يكون تلك المصالح مشبهة بالمصالح المعتبرة والثالث وهو رأي القزالي واختاره المصنف انما كانت المصلحة ضرورية قطعية كلية اعتبرت الاقل والشروطية هي التي تكون من إحدى الضروريات ليس وهي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسب وأما القطعية فهي التي يترجم حصول المصلحة فيها والكلية هي التي تكون موجبة لفائدة عامة لأجلين ومثال ذلك ما إذا صال علينا كفار تسروا بأسارى المسلمين وقطعنا بأننا لو امتنعنا عن الفرس لصدمونا واستولوا على ديارنا وقتلوا المسلمين كافة حتى الفرس ولورمينا الفرس لقتلنا مسلما من

التكثير من الطعام (في الفرع) وهو الاطعام (أهم من الاباحة والتبليغ) انظر سبل النظم ١٤
 لانه فعل متعدي فله لازم فله ضرورة فيحصل بالتكثير من الطعام على أي وجه كان فجعل تبليغ الطعام
 واجبا عينيا تغيير حكمه نص الفرع وهو غير حكمه الاصل (والنظم الحال) أي وبطلان فيه (المؤرجل)
 في الجواز لأنه يثبت منه تغيير حكمه نص على حكمه غير حكمه الاصل (لان حكم الاصل وهو العلم المؤرجل
 اشتمل على جعل الاجل خلفا عن ذلك المصلحة) لئلا يلزم (والقدرة عليه) لان من شرط جواز البيع
 كون البائع موحيا بعلو كالتأنيق ولا يتبعه ليعبه مقدورا التسليم فلما رخص الشارع في السلم
 بصفة الاجل المعلوم علمنا أمّا ما لم يأت الاجل الذي هو سبب القدرة الحقيقية عليه مقامها وجعله خلفا عنها
 وفوات الشيء إلى خلف كلافوات (وان) كان السلم فيه (عنده) أي السلم اليه وانما قلنا هذا
 (ينفع على كونه) أي السلم فيه (استحقاقا لاحقة أخرى) فيكون عترة الدم كلاله المستحق لشرب
 في جوار التهم (والاقدام) على الاسلام (وليس) أي كونه استحقاقا لاحقة أخرى والاباحة
 في الحال باورع ولم يبعه بخص من الثمن إلى أجل لان الرغبات متوفرة في حصول الاسترباح وكون
 الاقدام عليه ثابت (دليل النص على الاجل) أما ما فسق من قوله من الله عليه وسلم إلى أجل معلوم
 (وهو) أي جعل الاجل خلفا عن ذلك المصلحة (لأنه) وعى القدرة عليه (منتهى من) السلم (الحال)
 ان لا أجل فيه في أن يقال هذا التقرير يعطى أي يثبت من هذا القياس تغيير حكم الاصل المتصور
 عليه في الفرع لا تغيير حكمه نص على غير حكمه الاصل فثبت أن يورده في القسم الاول والجواب بأنه
 يلزم منه أيضا تغيير حكمه نص على غير حكمه الاصل وهو نية من الله عليه وسلم عن بيعه ما في عند
 الانسان لا يترجم منه العلم المؤرجل ولو يثبت تحته سوى السلم الحال فلا جاز قيا على المؤرجل لبطال
 هذا النص لأنه ليس تحته شيء وهو غير جائز ولا يقال بل تحته غيرهما كبيع السلم في
 الماء والطير في الهواء لانما قول هذا وانما هما من صور السلم الحال أيضا في المعنى اذ ليس
 المعنى بالسلم البيع غالب بثن حائز والسلم يستعقب لفظ السلم والسلف والبيع على
 الصحيح فاورده المصنف في أمثلة هذا القسم نظرا الى هذا التوجيه وان كان مما
 يورده في أمثلة القسم الاول كما فعل غير واحد اعلاما بأنه باطل من وجه آخر غير ما اقتصرنا
 عليه والشيء انما كان باطلا باعتبار ما يستعقبه فيورده في شكل من أمثلة اعتبار من ذلك
 الاعتبارات ثم كما قال المصنف (ولا يخفى أنه) أي شرط أن لا يتغير في الفرع حكم النص المخاطب
 (بالدأ شرط التبطل لا) شرط (حكم الفرع ويستلزم) انتفاء هذا الشرط للتبطل (التغير
 في الفرع) فان قيل يجوز تدفع قيمة الواجب في الزكاة على الصنف في الفرع وحده لا على الصنف
 واحدا قيا على صرفة الكل يصح دفعه جالبة المدفوع اليه وهذا المعنى موجود في دفع القيمة
 وفي الصرف إلى صنف واحد وجذبه الحاجة وفي هذا التبطل تغيير حكم النص الحال على وجوب
 عين الشاة والنص الحال على كون الزكاة خلفا لجميع الاصناف قلنا كون التبطل المذكور غيرا
 لحكمي النصين المذكورين ممنوع كما سبق في أواخر التقسيم الثاني للفرع باعتبار ظهور دلالة كائنات
 اليه بقوله (وتقدم دفع القبض دفع القيمة) وكذا تقدم دفع القبض في جوار دفع الزكاة كما صنف
 قبلنا جمع له وأوردت وجوب استحصال المال تطهيرا للزكوة في الحاشية بما في الجميع حاشا امرأ
 التي نص على الله عليه وسلم فقالت احدا انما يصيب ثوب من الخيشة كيف تصنع به فقال تحته ثم قرصه
 بالماء ثم نفضه ثم نصي فيه (ولان أي شاة اقرب بالماء واغسله وصلى فموقوف جوار الزكاة التاعين
 الثوب وما في معناه بكل ما وقع ظاهره فاعلم من ذلك سوى الله بالتبطل بكونه خالصا بلا يوقع تغيير حكم
 النص في الاصل وأوجب بأما في شجرة زكاة المال فاعلم المذكور تغيير حكم النص كما أشار اليه

غير تغيير محصوره فان
 قبل القوس والخلاف هذه
 مصلحة مرسلة لكونه لم
 يعهد في الشرع بجواز
 قتل مسلم بالقتل ولم يسم
 أيضا دليل على عدم جواز
 قتله عندنا مثله على مصلحة
 عامة المسلمين لكن مصلحة
 ضرورية قطعية كلية
 فلذلك يصح اعتبارها أي
 يجوز أن يؤدى اجماع
 جمهورنا أن يقول هذا
 الاسم مقتول بكل حال
 فيحفظ كل المسلمين اقرب
 الى المقصود الشرع من
 حفظ مسلم واحد فان لم
 تكن المصلحة ضرورية
 بل كانت من المصلحت
 أو التملك فلا اعتبار بها
 كما زانت قرص الكهاف في
 قطعته لم لأنه لا يحمل ربه
 اذ لا ضرر وزقته فان حفظ
 دينه بغير توقف على
 استدلالنا على ذلك القلعة
 وكذلك ان لم تكن قطعية

بقوله (والخاص غير المسمى) أى بالماء فى إزالة النجاسة الحقيقية انما هو (للعلم بان المقصود) لتسارع من الامر بتسل التوبه (بالإزالة) الخاصة (لا الاستعمال) للامن حيث هو (وان نص) الشارع (على الماء فى قوله واغسله بالماء) وانما قلنا العلم بان المقصود الإزالة (للاكتفاء) أى للاجتماع على الاكتفاء من استعماله (بتقطع محلهما) أى الخاصة فى إسقاط هذا الواجب ولو كان استعماله واجبا لغيره لم يسقط بذلك (فتعدي) هذا الحكم وهو طهارة التوب النص بنفسه بالماء المطلق الطاهر (الى كل منزل) قاطع طاهر بماهية كل واحد أو غيره وانما نص على الماء لانه الغالب مع ما فيه من اليسر لسهولته وكثرة فاعلم غيبى أن تغير ازالة الحدث أيضا لما لم يكتف به كونه وان نص على ازالته بالماء من هذا المعنى وليس كذلك اجماعا فالجواب لا لكون ازالة النجس بالماء معقول المعنى (بخلاف) ازالة (الحدث) به فانه غير معقول المعنى اذ (ليس) الحدث (أمرا متعصفا) على الاعضاء (يزال) بالماء (بل) هو (اعتبار) شرعى واعتبارا فاعلم بالاعضاء ثم (وضع المصطلح) بان تبديله بفعل الاعضاء الثلاثة والمسمى رأسه لذلك والاعضاء انما يزيل الاجرام المحسنة بالامور المنوية (فاقتصر على ما علم قطع الشارع اعتباره) أى الحدث (عنده) أى استعمال الماء ولا يقال لا يقاس المانع الطاهر القاطع على الماء فى هذا لان الطهارة على خلاف القياس انقضاه أن ينحس الماء على ازالة النجاسة فتختلف النجاسة الى النسبة وكذا فى المرتبة الثانية وهو جزا الان الشارع أسقط هذا التحق ازالة الشريعة لا نقول كما قال المصنف (وان سقط النجس بالماء فافقه) أى فى الماء (لتصحق الارادة) (النجس بالارادة) (فى غيره) أى للماء من المانع الطاهرة القاطعة (الحق) أى انفق ازالة فان الحكم بالطهارة لا يتصور دونها والاشتراك فى العلم وجب الاشتراك فى الحكم (وما يقال) سقط مقتضى القياس المذكور (فى الماء لغير رتبة) (فى ازالة النجاسة) سقط مقتضاه (فى غيره) أى الماء ضرورة ازالة (أو) أريد (أنه لا يزيل سواء) أى للماء (فليس) هذا المراد (واقعا) كما يقطع به الوجدان (أو) أريد أنه (لا يزيل) غير الماء (شرعا) لعل الزاع وأن لا يتقدم حكم الفرع بالترعية (على حكم الأصل) أى من شروط الفرع هذا (كلواض) أى قبليه (فى وجوب النية) فيه (على التيمم) بجماع أن كلامه الطاهر حكمى لان الوضوء بالترعية متقدم على التيمم اذ شريعة الوضوء قبل التيمم والتيمم بعدهما لا يجوز قياس الوضوء فى ذلك عليه (لتبوه) أى حكم الفرع الذى هو الوضوء حينئذ (قبل علمه) أى قبل ثبوت علمه لانهما متبعض من حكم الأصل المتأخر عن حكم الفرع فيلزم أن تكون متأخرة عن حكمه غير تيمم وهو باطل ويلزم أيضا أن يكون حكم الفرع متأثرا قبل العلم وثبوت حكم القياس قبله باطل لانه حينئذ يكون ثابتا بدون العلم بالجمعة فيكون ثابتا باقتباس ثابتا به وهو محال لهم (الا) أن يكون (الزمان) بغيره (لأفارق) بين الوضوء والتيمم فى أن كلامه الطاهرة حكمية وقد قلتم وجوب النية فى التيمم فكذلك فى الوضوء فحينئذ يصح قياس الوضوء على التيمم فى وجوب النية لكن الشارع فى انتفاء السارق بينهما (وأما متأخره والخاتمة) هذا الشرط (بأن يكون) العرع (ظاهرة) أى مثل الأصل فى الوصف الذى يتعلق بالحكمة فى الأصل بأن وجهه مثل ذلك فى الشرع من غير تفاوت لافى كل وصف وانما شرط ذلك لانه لو لم يكن الشرع متشاهلا فى العلم لم يصح تسويته مع الأصل فيه (وليس الوضوء ظاهرا) أى التيمم (لأنه) أى الوضوء (مطهر فى نفسه أى متطهر) وسره ليشترط أن ليس المراد به المعنى الذى هو محل النزاع فيكون مصادرة على المطلوب بل المعنى المتفق عليه وهو التظيف من الأشخاص والاشياء (والتيمم باطل) اعتبر مطهرا شرعا عند قصد أداء الصلاة (وهو) أى قصد أدائها (السنة الواجبة) فيه (ولا ينافى) فاما هو مطهر فى نفسه مختلف فصرطه ابره شرعا على ذلك المقصد) أى قصد أدائه الصلاة حتى لا يستباحه الاعضاء (وحاصله)

كما إذا لم تقطع بتسليط الكفار علينا عند عدم رضى النفس أو لم تكن كلية كالواشرفت السفينة على الفرق وقطعنا بنجاة الذين فيها أو ربما واحدا منهم الجرثالة لا يجوز الرضى لأن نجاة أهل السفينة ليست بمصلحة كلية وكذلك لا يجوز الجماعة وقعود فى نجمة أو كل واحد منهم بالفرقة لكون المصلحة برتبة (قوله) لان اعتبار أى احتج بالوجهين أحدهما أن الشارع اعتبر جنس المصلح فى جنس الأحكام كما هو فى القياس واعتبار جنس المصلح واجب لمن اعتبر هذه المصلحة لكونها مراد من أضرارها الثانى أن من يتبع أحوال العصاة ورضى الله عنهم قطع بانهم كانوا يتبعون فى الواقع عيبد المصلح

أي منع هذه القياس (فرق) بين القيس والقيس عليه (من جهة الآية التي يشتملها الفصلان) **الوضوء** والتميم وهو في الوضوء الماء المطلق المعلوم وفي التيميم الصعيد الطاهر (وتجوز الوضوء في الماء) **والتيميم في الصعيد** نسبة إلى باسم أثره (كأبشده) أي كونه قابلا بين الاليتين (التعليل) أي تعليلهم عدم صحة هذا القياس بقولهم الماصطغر في نفسه والرتاب خفيف وقصودك وقصبة المنصف بقوه (وأنت تعلم أن التعدي) هنا (لحكم شرعي هو اشتراط التعليل بغير التيميم بالرتاب) ثم فسر المراد بالتيميم بالرتاب أيضا بقوله (أي رفع المقضية الشرعية) من قرآن الصلاة وقصودها القائمة بالأعضاء (لا) أن التعدي هنا (لوصف طبيعي) لقيس عليه (والماء كالتراب في ذلك) أي رفع المقضية الشرعية المذكورة (وقد شرط الشرع في ذلك) أي رفع المقضية الشرعية (النية) في التراب (فكذلك الماء كونه) أي الماء (لوصف خاص طبيعي هو الارتفاع والقدرة والتنظيف لادخله) أي هذا الوصف (في الحكم) أي رفع المقضية الشرعية (ولا الجميع) بين القيس والقيس عليه وهو الطاهر الحكيم ثم ثبت على أن قول الحنفية اعتبار مطهر شرعا عند قصد أداء الصلاة ليس المراد به القصر على ذلك فاعتبر مطهر شرعا عند قصد غير من القرباء المقصود فثبت أنها التي لا تفسد بالاطهارة قتال (وقولهم عند قصد أدائه) (الصلاة تجوز) بالصلاة (عن قرية مقصودة لانتهاها) أي مشروعا عند قصد السفر فيها معنى العادة (لأنه لا يطرأ) فدخل التيميم لصحة التسلية كالماء الصبيح ونزع التيميم المصنف لأنهم لم يثبتوا أنها لا تفسد بالسلام والسلام لأن كل منهما ماوان كان عبادة مقصودة لانتهاها لكنه أصبح بدون الطهارة والثان في الصلاة المصحة لهذا التجوز (ويمكن دفعه) أي هذا البحث المقتضى بين المائية من الماء والتراب في اشتراط النية لاعتبار الشارع كل منهما لرفع المقضية الشرعية (منع المثلية) أي دفعها (بل جعل) الماء (من باب النية) أي بطريقه (شرعا) للامانة (كالميت) أي كالأصل المقتضية لغيره (الاطلاق لظهور كونه) بخلاف التراب فإنه لا يعتبر بارتفاعه المقضية شرعا إلا بالتصديق بطبيعته وبقوة فاعلمية (وأنه لا يسلط لأفارق) بينهما هذا واطلاق منع كونه حكم الأصل متأخرا عن حكم الفرع هو المذكور فلا مدى وابن الحبيب وقيدوا بالامام الرازي والبيضاوي بما إذا لم يكن لحكم الفرع دليل سوى القياس لما تقدم أما إذا كان دليله وادفاه لا يشترط تقدم حكم الأصل عليه لأن حكم الفرع قبل حكم الأصل يكون ثابتا بذلك الدليل وبعبارة يكون ثابتا به والقياس وغاية ما يلزم أن توارد أدلة على مدلول واحد وهو غير متفق كغيرها التي صلي الله عليه وسلم المتأخرة عن المجرى للمقارنة لابتداء الدعوة قال السبكي وهو ضعيف لأنه خارج عما نحن فيه إذ ليس الفرع حينئذ فارق الأصل الذي فيه شككم وغاية قولنا أنه لا يصح تفرع عن أصل متأخر وهذا سواء كان الدليل آخر ثبت حكمه أم لم يكن (وأن لا نص على حكمه) أي الفرع (مواضا) لحكم الأصل أي ومن شروط الفرع هذا أيضا عند عامة أصحابنا منهم لبعض أو زيدا ونظرا للإسلام وشمس الآية هو قال العراقي والآمدني (الذلا حاجة) حينئذ لقياس ثبوت حكم الفرع عما هو أقوى منه (واعترض بأن وجوده) أي النص على حكم الفرع (لا ينافي صحة) أي القياس والاستدلال به (ولما) أي ولو كان وجود النص على حكم الفرع لا ينافي صحة القياس والاستدلال به (لم يشترطه) أي هذا الشرط (مشايخ سمرقند) بل شرطوا أن لا يثبت القياس زيادة على النص في الفرع قال صاحب كشف البرزوي وغيره وهو الانتباه لأن فيه تأكيدا للنص على معنى أنه لا يمكن حكم النص ثانيا بالتعليل ولما منع في الشرع والعقل من تعاضد الأدلة وأما كدعضو لبعض فإن الشرع يأبى كثرة نواحيث متعددة وقمعا السلف كتبهم بالنسك بالانص والمقول في حكم واحد ولم يقل عن أحد ذلك تنكير فكان

وأيضا **وأيضا** **فكان ذلك** **على قبسوله** **والصفت** **تبع الامام** **في عدم الجواب** **عن هذين** **القولين** **وقد** **يجاب** **عن الأول** **بأنه** **وجب اعتبار المصالح والمرسلات** **لاشتركا** **كما المصالح** **للمعتبرة** **في كونها** **مصلحة** **لوجب** **التفاوت** **أيضا** **لاشتركا** **كما** **مع المصالح** **للملحة** **في ذلك** **فثبت اعتبارها** **والفواضا** **وهو محال** **وعن الثاني** **أنما** **لا تملك إجماع الصحابة** **عليه** **بل إنما اعتبر** **وإن المصالح** **ما طلصوا** **على اعتبار** **الشرع** **لنوعه** **أو جنسه** **للقرب** **وليصرح** **الامام** **اختاره** **في هذه المسئلة** **قال في السادس** **فقد الدليل** **بعد التفصيص** **البلغ** **فغلب** **ظن عدمه** **وعلمه** **بستلزم** **عدم الحكم** **لاشتركا** **تكليف** **الغالب** **أقول** **الدليل السادس** **من الأدلة**

اجتماع على جواز (وكثير) بل نقول الامام الرازي عن الاكثر بن ونقل في الكشف وغيره عن الشافعي
 جواز صوابهم ثبت زيادة لم يتعرض لها النص وهو ظاهر كما ذكرنا وان ثبت لاحتمال النص زيادة البيان
 فيجوز التعليل لتصلها وأجيب بأن ثبات زيادة مثاولها النص عشرة نسخ فان جمع الحكم
 في موضع النص كان ما أثبتته النص وبعد الزيادة يصير بعضه والشيخ يراى غير جائز وأما ثبات النص
 على حكم الفرع مختلفا لحكم الاصل فبالاجماع لان ثبات حكم الاصل فيه يقتضى وباطل النص
 بالتعليل وهو باطل بالاجماع ومن شروط الفرع ايضا ما اذا يليه بقوة (وعند المعارض الرابع
 والمساوي فيه) أى في الفرع (لعل الاصل) وهذا هو المعارض رتبة اسم المفعول واشتغل على بيان ما به
 المعارضة قوة (يقوت وصف فيه) أى في الفرع (وجب غير ذلك الحكم فيه) أى في الفرع
 (الحاقا باصل آخر والا) أى وان لم يشترط ذلك (ثبت حكم المرجوح في مقابلة الرابع) فاما اذا
 كان في الفرع معارضا راجح وجب فيه غير ذلك الحكم ويتبع ثبوت حكم المرجوح مع وجود الرابع
 ولا فائدة لقبول اثبات الحكم في الفرع (أو) ثبت (الحكم) فاما اذا كان فيه معارض
 مساو يوجب فيه غير ذلك الحكم وهو غير جائز ايضا وفي شرح الديلم لسراج الدين الهندي اما اذا لم يكن
 معارض أصلا أو كان فيه معارض مرجوح أمكن اثبات الحكم في الفرع عكس القياس وكذا اذا
 كان فيه معارض مساو لعل الاصل لانه حينئذ يعمل بأحدهما بشهادة قلبه أو بالتأخير (وحقيقته)
 أى هذا الشرط (أنه شرط اثبات الحكم بالعلم لا بشرط تحققها على لسان وجوده) أى المعارض
 (لا يبطل شهادتها) أى العلم اذا المناسبة لا تزول بالمعارضة بل بنقض مقتضاها كالشهادة اذا عورضت
 بشهادة فان احدهما لا يبطل الاخرى حتى اذا ترجحت احدهما لم يصح الابطال الاخرى (ومنها) أى
 شروط الفرع (الابى هائم كون حكمه) أى الفرع (ثباتا للنص جملة والقياس لتفصيله
 كنبوت حلفائهم) من غير تقدير بعد معين عن التي صلى الله عليه وسلم كما يفيد ما حاديت في الصحيحين
 وغيرهما (فتبين عدده) ثمانية (بالقياس على حد القذف) كما تقدم فخرجه على وعبد الرحمن
 ابن عوف في مسئلة الاجماع الا عن مستند يأتى الجواب عنه ان شاع الله تعالى في مسئلة الخسنة لاثبت
 بالحدود (ورد) اشتراط هذا (بانهم قالوا) قوله لزوجه (انت على حرام تارة على الطلاق
 فبقع وتارة على الظهار فالكفاءة وعلى العيس ما لا فشت حكمه) أى الالاء وهو الاصل في الفرع
 وهو انت على حرام (ولانص في الفرع أصلا) لاجل ولا تفصيل ولا يعرض عن تأمل كلبشيه اليه
 ثم صرح ابن الخليل في المختصر الكبير بان المراد بالقائس الاثمة والركن كفى بان المراد بهم العميلة
 وكل منهما صحيح والثاني ابلغ لكن لا تف على تصريح عن أحد من العميلة بان مستند فيما ذهب اليه
 من هذا الاقوال القياس الاهم الا ان عباس حينئذ كراهين كلبشيه كذلك عنه ثم هذا هو الظاهر
 ولفظ ابن المنذر واختلفوا في الرجل يقول لاحراما ثمان على ورام فقالت طائفة الحرام ثلاث وروى ذلك
 عن علي وروى ثبات وابن عمر وه قال الحسن البصري والحكم ومالك وابن أبي ليلى وقالت طائفة
 عليه كفارة بعين روى ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وطائفة وبه قال سعيد
 ابن المسيب والحسن وطائفة وسلمان بن يسار وسعيد بن جبير وقتادة والازن وأبو ثور وفيه قول ثالث
 وهو أن عليه كفارة الظهار وهذا قول ابن عباس وسعيد بن جبير وأبي قتادة وأحمد بن حنبل وفي هذا
 ما ترى من تعارض عن ابن عباس وابن جبير والحسن فقل عن كل قولين وساق فيما أقول الآخر وذكر
 شيخنا الحافظ أن الأول رواه سعيد بن منصور عن علي بن سعيد بن جبير فقلت لك متقطع قلت وان أبى
 شيعة وعبد العزيز في مصنفهما وذكرنا أيضا أنه جمع عن ابن عمر أخرجه سعيد أيضا وبه قال زيد بن ثابت
 على اختلاف عنه والثاني في الصحيحين عن ابن عباس باللفظ انظر الرجل عليه امرأته فبى

المقبولة عند المصنف
 الاستدلال على عدم الحكم
 بعدم ما يدل عليه وتقرره
 أن يقال فقدان الدليل
 بعد التخصيص البالغ
 يقبل ثلث عدمه يعنى
 عدم الدليل وثلث عدمه
 موجب ثلث عدم الحكم
 أما المقدمة الاولى فواضحة
 وأما الثانية فلان عدم
 الدليل يستلزم عدم الحكم
 اذ لو ثبت حكم شرعى ولم
 يكن عليه دليل لمكان يلزم
 منه تكليف الفاضل وهو
 ممنوع فينتج فقدان الدليل
 بعد التخصيص البالغ
 موجب ثلث عدم الحكم
 والعمل بالثلث واجب والمراد
 بعدم الحكم ما عدم تحققه
 لا عدم ذاته فاما الاحكام
 فليعد عندنا هذه الطريقة
 التي قررها المصنف نقولها في
 الحصول عن بعض الفقهاء
 ولم يصححها واقضته قال
 في الباب الثاني في الردعة

عن يكفرها لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قاله يقول ابن عباس هذا قال جماعة من الصحابة
وأكثر التابعين وأما من قاله في ظاهرها فمع ابن قتادة أحد التابعين ونسبه ابن خزيمة إلى ابن عباس
وصاق يستند إلى اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن أنه يستند إلى ابن عباس قال إذا قال
الرجل هذا الطعام حرام على ثمأ كله فقبله عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا
وتعقبه شيخنا الحافظان في نسخة هذا ظاهرنا نظر أفاضل كفاية الظاهر مرتبة وهذا ظاهرنا التخيير لنا
لكن يستعمل أن يكون ابن عباس فرق بين تحريم المرأة وتحريم الطعام وهو أول من جعله كلاما مختلفا
والعلم عند الله تعالى ثم لم يل وجه الأول أن الطلاق الثلاث نهاية التصرع تصرف مطلقه لها والثاني
ظاهر قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله تعالى قوة تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم وهذا ما تقدم
الوعد به أنفا الثالث أنه ساء لقوله أنت على كل شيء حلال في الحرة وفي هذا التقديرنا كتاب (وليس
منها) أي من شروط الفرع (كونه) أي الفرع (مقطوعا أو جردا من العقبة) بل ظن وجودها
كأن آثاره بقوله (وكون التقدمة كأنها مغلوبة فموجب شرها) العدل (لما تم) منه شرها
فلا يلحق جعل انتفاء شرطها شرعا والله أعلم

فصل في العلة هي (ما) أي وصف (شرع الحكم عند) أي عند وجوده لاه (محصول
الحكمة جلب مصلحة) أي ما يكون لذ أو وسيله لها (أو تكليفها أو دفع مقسدة) أي ما يكون ألما
أو وسيله قالبة (أو تقيها) سواء كان ذلك نفسيا أو فيادنيا أو ما أو آخرها وحاصله ما يكون مقصودا
لأفعلا إذا عاقل إذا خيرا خيرا حصول المصلحة ودفع المقسدة وما هو كذلك يصلح مقصودا فاعطا (فإن
تعبه) أي الوصف الذي شرع الحكم في المحل المنصوص عليه عند الحكم الكائن في غير المحل
المنصوص عليه لزما عقليا أو سطة تنازع ما فيه (فإن) كونه مفرقا بالحكم في غير المحل المنصوص
عليه (مظهر وانضاطه) أي كونه مظهر انضاط في نفسه أيضا (والا) إذا لم يكن كذلك بأن
كان خفيا ومضطربا (لا تعرف) أي لا يكون ذلك الوصف معرطا بالحكم في غير المنصوص عليه
(و) (لزم) (كونه) أي ذلك الوصف (مقتضا) أي الحكمة (أو) كونه مظنة مظنة أمر تحصل
الحكمة من شرع الحكم لخاص معه) أي مع ذلك الأمر (أو) كونه (مظنة أمر لائق) أي
لأن تحصل الحكمة من شرع الحكم لخاص معه (فالفرقة مظنة المشقة وشرع القصر) الذي
هو الحكم لخاص مع السفر (يحصل مصلحة دفعها) أي المشقة فها من مال الأول (وسمع العقود
والمعاوضات مظنة الرضا بخروج مملوكهما) أي المتعاقدين (إلى البذل) بأن صار المملوك لكل
هو البذل عما كان في ملكه كالبيع (أو) بخروج مملوك (أحدهما) لا إلى بدل (وتصل التمن
الآخر في الهبة وهو) أي الرضا المذكور (مظنة حاجتهما) أي التعاقدين (إلى) أي إلى كل من
انخرج من الطرفين أو من أحدهما والتتمن الآخر (تشرع الرضا بالملك البذل) شرع
(بذل) أي البذل (معه) أي مع الرضا (لمصلحة دفعها) أي الحاجة المذكورة (وهذا) أي كون
ما شرع الحكم عند حصول الحكمة مظنة الحكمة الخ (معنى اشتبه) أي الوصف (على
حكمة مقصودا تشارع من شرع الحكم) والافاض الوصف لا يكون مستملا على ذلك إذا استلزم
التي هو عليه لحرمة الجرم مثلا ليس بمشتمل على حكمة مقصودا تشارع التي هي حفظ العقول
شرع الحكم الذي هو القصر به على ذهاب العقل ويصح أنه مظنة أمر يحصل الحكمة من شرع
الحكم الذي هو التصرع معه (فمصلحة العلة) في العقود (الرضا) لا مظنة أمر هو الحاجة تحصل
الحكمة التي هي دفع الحاجة من شرع الحكم لخاص وهو ملك البذل وحله معه ولكنه متى لاه
أمر قبيح لا اطلاع لخاص عليه (وأنشئ على الحكم) وهو ملك البذل وحله (بالمصلحة فهي)

الأول الاستحسان قاله
أبو حنيفة وفسر بأنه دليل
يندفع في نفس المجتهد
وتعصر عنه عبارة ورد
بأنه لا بد من ظهوره ليميز
مصلحة من فاسده وفسره
الكرخي بأنه قطع المسئلة
عن نظائر هذا هو أقسى
كتعريض أي حنيفة قول
القاتل ما لي صدقة بالزكوى
لقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة وعلى هذا
فلا يستحسن تخصيص
بأنه لا يحسن بأنه ترك وجه
من وجوه الاجتهاد غير
شاسل قبول الانفاذ
لا أقوى يكون كالطرائ
لمخرج التخصيص ويكون
حاصله تخصيص الله
أقول شرع المصنف في
بيان الأدلة المردودة فذكر
منها شيئين أحدهما
الاستحسان وقد قال به
أبو حنيفة وكذا الحنابلة
كأله الأسمى وابن

أى الصفة (الصلة اصطلاحاً) لاحقة (وهى) أى الصفة (دليل مظنة منظمة ما حصل
الحكمة منه بالحكم) انهى مثله الرضا الذى هو مظنة الحاجة التى شرع الحكم الذى هو مظنة
البدل وحله مع الحاجة التى هى الصلة (تظهر أن الرضا ليس الحكمة) فى التجارة (كأقيل)
فإنه عند الذين وهذا مثال الثالث (والقتل العبدان مظنة انتشاره) أى العبدان (إن لم يشرع
القصاص فوجب القصاص (دفعاً) أى لا انتشار العبدان وهذا مثال الثانى فالحق والتشرع
فى المثل مشوش (وكون الوصف كذلك) أى شرع الحكم عن مفسول الحكمة لا مفسول الخ
(مناسبه) أى الوصف (وهو) أى الوصف (كذلك) أى شرع الحكم عنده الخ (الناسب
فهو) أى المناسب (ما قال أبو زيد) أى وصف (لوعرض على الصقول) كونه علة لحكم
(تلقته بالقبول) لصلاحية ذلك الحكم المقرب عليه وفيه الحق القوي يقال هذا الشئ مناسب
لكذا أى صلاحته (وكون الشارع قضى بالحكم عنده) أى الوصف الذى كود (لحكمة اعتبارية)
أى الشارع قلنا الوصف (ومعرفته) أى اعتبار الشارع لذلك الوصف (مسألة العلة) أى
طرفها (وشرطها) أى كون العلة شرطاً للحكم فى نفس الأمر (تفضل) من الله الكريم (لا وجوب)
عليه كما تقولوه المعقولة تعالى عن ذلك العزير العظيم (وهذا) القول بأن شرطه تعطل (ما قاله الأحكام
مبنية على مصالح العباد نبوية كذا كر) من التخصيص بالرخس للشارع ودفع اعتبار
الفساد (وأخرية العبادات) وهو المصالح على الشواهد من الله الجواد الوهاب (وهو) أى كون
الأحكام مبنية على مصالح العباد (وما بين النافين العطف) أى القائلين بأن العلة لا تكون علة إلا
بالتناسب (وإن اختلفت) أى التبعين وهذا انتم من يعبر عنه بأن أحكام الشارع مبنية
على مصالح العباد ومنهم من يعبر عنه بأن أفعال الباري صالحة معلقة بمصالح العباد ومعلقة بالأغراض
وهذا معروفاً بالاعتدال قال المصنف فلو قيل التزاع لفظي جاز (ومنع) كذا المتكلمين ذلك (الظن
لزم استحالة فذاته كالإيمان) حاصله قبل تلك الأفعال على القول به (تدخل بل ذلك) أى
البرهان الذى كوراً بما يكون (لوجوه) المصالح والحكم الصبر على الأغراض (إليه) تعالى
(أما) إذا رجعت (إلى غيره فمتنوع) قال المصنف قوله متنوع يشترط أن يعنى تقدير رجوعها إلى
العباد أيضاً التزموا مثل ذلك وهو أن رجوعها إلى العباد يستلزم كالألف فأجاب عن ذلك (بل هو) أى
رجوع المصالح إلى الفقراء (أثر كاله القديم) أى المنصف به ألا كاله حديثه (ولا يخفى أن اللازم
فى المتخدد) من مصالح العباد (تعلق الأحكام) أى بسبب تعلقها بهم (لازم فى فوائده)
وانعالماته المختلفة الأنح (المختدة) الذوات والاقتضاء المستمرة (فى غير الأيام على الإنان) إذ لا شك
فى أنها مصالح العباد ابتداء لا بواسطة العباد فقد أعطى كل شئ خلقه ثم عدى قال المصنف هذا الزم على
قولهم يلزم كاله لم يكن فقال لو صمد ما ذرت لم يزل من المصالح الرواية إلى العباد ابتداء لا بواسطة شرع
الأحكام من أنزال المطر وإنسان النهر والاقوات وإحداث الراسخ وما لا يحصى إلى من لا يحصى من
العباد فكان يلزم منه تعالى أن لا يوجد لها (فأجابوا بهم) أى المانعين عن كون اقتضاء هذا الجود
من الجواد العظيم لمصالح العباد فهو (جواباً) عن كون الأحكام مبنية على مصالح العباد أيضاً ولا
يمكن أن يقال إلا إذا كانت الأسمان بهم وقربهم منظار فضل العظيم وكرمه بهم وبه يقول فخلص
فيه (واقعد كذا وتزعم طائلة الكلامهم) كما يعرف فى الكلام فلا يعول عليها ومن ثم قال الحق
التشترط فى الحق أن تعطل بعض الأفعال مما شرعية الأحكام بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود
والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك والنصوص أيضاً شاهدت ذلك كقوله تعالى وما خلقت
الجن والإنس إلا ليعبدون من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل الآية فلما قضى زيدتهما وطرا

الحاجب وأنكره اليهود
لظنهم أنهم يريدونه
الحكم بغير دليل حتى
قال الشافعى من استحسن
فقد شرع أى وضع شرطاً
جديداً قال فى المصالح
وليس الله إلا فى جواز
استعمال لفظ الاستحسان
لوروده فى الكتاب كقوله
تعالى وأمر قومك بآخر ذواتهم
بأحبها وفى السنة كقوله
صلى الله عليه وسلم ما رواه
المسلون حناهم عند
القصص وفى الألفاظ
المجتهدين كقول الشافعى
فى المنفعة استحسن أن
تكون ثلاثين درهماً
فثبت أن اختلاف إنما
هو فى المعنى وبينت غلاد
من تفسيره ليكن قبوه
أورده وهو استفعال من
الحسن يطاق على ما يميل
إليه الإنسان وجهاً من
النور والمعالى وإن كان
مستقبلاً عن غيره وليس

زوجنا كماله لا يكون على المؤمنين حرج الا به ولهذا كان القياس حجة الاعتدال فمرة لا يعتد بهم
 واما تعميم ذلك بأنه لا يتخلو فعل من أفعاله من غرض فصل بحث قال المصنف (والأقرب) الى تحقيق
 العقلاء (أنه) أي هذا الخلاف (الفتنى) مبنى على معنى الغرض) نحن سبق اليه أنه للصفة العائدة
 الى الفاعل قال لا تعلل بالعرض ومريد هذا بالعرض لا يتخلو نفسه على تقيمه عن أفعاله تعالى وأحكامه
 التكليفية أحسن المسبقين فضلا عن تحارر العلماء المتصدين ومن سبق اليه أنه الفاعلة
 العائدة الى العباد قال ان أفعاله وأحكامه تعلل بها ومريد هذا أن لا يظن أن أفعاله من العقلاء لا يتخلو
 في كون الواقع كذلك ومن قاله فقد ناقض نفسه بنفسه حيث يقول المتأيد من مسائل العلة
 (أو) أنه (تخلط من اشتداد الحكم بالقتل ما ذكره المصنف) في فصل الحاكم (من أنه) عز وجل
 (غير مختار فيه) أي في الحكم لأنه اذا كان قد اعتمدنا وعدد الأشاعة كيف يكون اختياريا
 (بخلاف الفعل) فإنه مختار فيه تعالى فن قال ان الفعل لا يعلل بالعرض اشق عليه الفعل بالحكم
 ومن قال الحكم يعلل اشتد عليه الحكم بالفعل (غیر ان أفعاله) أي الباري تعالى (بأقصى ما يمكن
 من التكاليف) موجب لواقع حكمه الصكبة بمعنى أنه لا يقع الا كذلك) أي على الوجه الموافق للحكمة
 فعلى هذا الكل واقع الحكمة فلا أثر لهذا الاشتداد فكذا لا أثر لواقع تعالى أعلم (واذرنه) أي
 العلة (المناسبة لطلت الطردية) أي كونهم غير وصف مناسب ولا شبهة بل هي محض كونهم معرفة
 للحكم (لان عليه الوصف) للحكم (حكم) خبري (نظري يتعلق حكمه) تعالى (عنده) أي
 عند ذلك الوصف (وهو) أي الطردية اناطة الحكم بها قول (بلا دليل فطلت ومقابل) وقائه
 ابن الحارث من أن بطلان العلة الطردية (للاولها) أي الطردية (حينئذ) أي حين كونها
 طردية (أما تسمية لاثباتها الاثر في الحكم) للاصل (فتوقف) الحكم عليها (وكونها)
 مستتبعة منه) أي الحكم (ووجوب توقفها عليه) أي الحكم (مدفوع بان العرف لحكم الاصل
 التصوي) أي الطردية معرفة (أنفراد الاصل يعرف حكمها) أي أفراد الاصل (واسطة ذلك)
 أي عرفان أفراد الاصل (ملا معرفة صفة التماثل والاسكان) التي هو العلة المستتبعة من
 صوته (يعرف) الجزئي (المشاهد أنها منها) أي هي أفراد الاصل (فيعرف صوته) أي الاصل
 (فيه) أي في المشاهد (فلا دور ثم) تعرفها بالأصل أمرا (كبابل) انما هو (فيها)
 أي أصل (له لا لازم لظاهر خاص) كراتحة المشتد لا يشر كها) أي التمر (فيها) أي الراتحة (غيرها)
 أي غير التمر (والاكتشاف الاسكان يشبه لا يتحقق الا بشرط الشاهد) لان هذا لازم غير ظاهر
 والشرب طريق معرفة فتوقف صوته على شربه (وهو) أي وترتفعها عليه (باطل) بالاجماع
 (وكون الاسكان طردا) انما هو (على) قول (الخصنية) لان صوته التمر عندهم لعينها (وعلى)
 قول (غيرهم هو) أي كون الاسكان طردا (مثال) لذلك (والكلام في تقيمها) أي العلة
 (وشروطها وطرق معرفتها) أي الطرق الدالة على أن الوصف معتبر في نظر الشارع علة (في مراد)
 ثلاثة (المراد الاول) في تقيمها (تتسم) العلة (بجيب المقاصد) بسبب (الافضل اليها)
 أي الى المقاصد (و) بسبب (اعتبار الشارع) لها علة (فالاول) أي انقلصها بسبب
 المقاصد (وهو) أي هذا التقاسم (بالقائات المقاصد يستتبعه) أي هذا التقاسم لها بسبب
 المقاصد انقلصها (وهي) أي المقاصد التي تدل على اعتبار الوصف (ضرورية) وهي ما انتهت
 الحاجة فيها الى استدلال الضرورة ثم (لم يهدى في ملة) من الملل السابقة بل روعيت فيها لكونها من
 المهمات التي تعلق العالم مرتبط بها ولا يتيقن النوع مستقيم الاحوال بدونها وهي خسة (حققة الدين
 بوجوب الجهاد وغزوة الداعي الى البعد) وقد نبهنا على ذلك قائلوا الذين لا يؤمنون بالآية

هذا محل الخلاف لا اتفاق
 الامه قبل ظهور والخلفين
 على امتناع القول في الدين
 بالتهنى فيكون محصل
 الخلاف فيما عدا ذلك
 وقصد استحق المناهون
 في التعبد عنه على عملات
 كثيرة ذكر المصنف منها
 ثلاثة أحدها لم يذكره
 الامام ولا صاحب الحاصل
 بل الى مدى ما بين الحارث
 أنه لعل يتقدم في نفس
 الجهد وقد قصر عنه عبارة
 فلا يتقدم على الظاهر وأبطله
 المصنف بأن الذي يقوم
 قد يكون محصلا وقد لا يكون
 فلا بد من ظهوره أي بيانه
 ليشعر به عن فاسده
 وقائل أن يقول ان أراد
 المصنف بوجوب الظاهر
 أنه لا يكون قبل ذلك حجة
 على المناظر فهنا واضع
 لكنه ليس محل الخلاف
 وان أراد أن الجهد لا يشترط
 به الاحكام فهو مضموع

(وقد وجه القضية أنه) أي وجوب الجهاد (لكونهم) أي الكفار (مواعلنا لا كفرهم وإنما)
 أي كون العلة كونهم مراءطينا (لاقتل المرأة والرهان) إذا لم يزيدوا على الكفر بسلطنة أو قتال
 أو رأي به أو حش عليه عال أو مطلقا انتفا الحراية (وقبالت الجزية) من باذلها من هو أهل لها
 (ولزم المهادة) أي المصالحة إذا احتج الباطل بالانتماء لهم مع وجود كفرهم (ولا ينافي) أي
 وجوب الجهاد لكونهم مراءطينا أو حو يملقن الذين فإن من الظاهر أن المقصود من حفظ الدين
 لا يتم حرايتهم فإنما مقصود لقتل المسلم أولقتنه من دين الإسلام فكونه واجبا لحفظ الدين هو معنى
 وجوبه لمراءيتهم فلا خلاف في المعنى وإنما ينافي لو كان وجوبه بغير الكفر فإن عليه يكون ما قالته
 الحنفية أنخص ثم وجه الإجماع على عدم قتل الذي والمسلمين ومن لا يحارب من صبي وامرأة
 وغيرهما (و) حفظ (النفس بالقصاص) كإسبوابه قوة تعالى وليكم في القصاص حياة
 وتضاف عليه مع الكتاب السنة والاجماع (و) حفظ (العقل بكل من حرمه المسكر) الثانية
 بالكتاب والاجماع (وسمى) أي المسكر التائب بالسنة والاجماع (و) حفظ (النسب بكل من حرمه
 الزنا) بالكتاب والسنة والاجماع (وحده) الذي هو الجلبهذه أيضا الذي هو أجمع بالسنة والاجماع
 لأن المراجعة على الإشاع نفى إلى اختلاط الانساب المقضى إلى انقطاع التعهد من الآباء المقضى
 إلى انقطاع النسل وارتفاع النوع الإنساني من الوجود (و) حفظ (المال بقوية السارق والمحارب)
 بالكتاب والسنة والاجماع وتسمى هذه الكليات الخمس وكل من يهاون ما قبله وحصر المقاصد في هذه
 ثابت بالنظر إلى الواقع وعادات الملل والشرائع بالاستقراء زاد الطرق والسبكي حفظ العرض بحذ
 القذف (و يعلق به) أي بالضرورة (مكلمه من حرمه قليل الخمر المسكر وسماه) أي حذ قليلها
 إذ قلها بالآيزيل العقل وحفظ العقل حاصل تحريم السكر والحذ عليه لكنه لم يسمي والتكميل
 (إذا كان) قليلها (يدعو إلى كثيره) أي الخمر بما يورث النفس من الطرب المطلوب زيادته بزيادة
 سببه وذكرها لما كثر لوقفة فيها أو باعتبار المسكر (فيزيل) كثيرها (العقل فيحرم كل دابة)
 التي يحرم (مقتضى الدليل نيت الشرع على وقفه) أي مقتضى الدليل (في الاعتكاف والحج)
 فحرمت دواي الجماع فيها كحرم نفس الجماع (وعلى خلافه) أي وثبت الشرع على خلاف
 مقتضى الدليل (في الصوم) فلم يحرم دواي الجماع فيه كحرم الجماع في الصيامين أبدى له عليه
 وسلم كان يقبل وباتر وهو صائم إلى غير ذلك وإنما كبر إذا لم يأمن على نفسه (ولم يثبت) الشرع على
 خلاف مقتضى الدليل (في الظهار فيحرم الحنفية إياها) أي الدواي (فيه) أي في الظهار (على)
 وقفه) أي مقتضى الدليل (وهذا) المقصود الضروري والمحقق بالكمال هو (الناسب الحقيقي
 ودونها) أي الضرورة مقاصد (حاجية) وهي التي أنتمت الحاجة إليها الحذ الضرورية
 (شرع) الحكم (لها) أي الحاجة إليها (لتحوي السبع) ملك العين بعوض مال (والإجارة) الملك
 المنفعة بعوض مال (والقراض) القرض في الرعي على مال واحد أو في غيره من آخر (والساقطة)
 لدفع الضرر من من يمل فيه بجر من غيره (ظننا) أي هذا ما شرعنا (لأنه شرع بآدم عوان شئ
 من الضروريات) الخمس (القليلا) كاستنجا لأرضاع من لا مرضعة له وتربيته وشراء المملوك
 والملبوس وغيره من الاستقلال بالتسبب في وجودها) أي هذه الأشياء فاحتج (بالدفع حاجته) أي
 المحتاج إليها (بها) أي بهذه العقود فهذه المستثبات من قبيل الضروري لحفظ النفس لأن الهلاك
 قد يحصل بتركها فلا يجرم أن عذها إلا مدى منه (فالتسبية) أي إطلاقا لما جرى على هذا الشرع
 (باعتبار الاعل) فإن غالب الشرع أن الأولويات تحتاج إليه لا ضروري فدعوى ما لم يلزم أن
 البيع ضروري لم يوافق عليها (ومكملها) أي ودون الضرورية أيضا مقصود حاجي لكن لا في نفسه

الهم الآن بشك المجتهد
 في كونه دليلا فإنه لا يجوز
 العمل به التفسير الثاني فله
 الكرخي أنه قطع المسألة
 عن نظارتها لما هو أقوى
 أي هو أن يعمل الإنسان
 عن أن يحكم في مسئلة مثل
 ما حكم به في نظارتها إلى
 الحكم فلا قطع به أقوى
 يقتضى العسول عن
 الأول وذلك حيث دل دليل
 خاص على استخراج صورة
 مانع عليه العام كتخصيص
 أبي حنيفة قول القائل
 مالي صدقة بالمال الزكوي
 دون غيره فإن الجليل المال
 على وجوب الوفاء بالتسديد
 يقتضى وجوب التصديق
 بجميع أمواله فلا يلقظه
 لكن هنا دليل خاص
 يقتضى العدول عن هذا
 الحكم بالنسبة إلى قسم
 الزكوي وهو قوة تعالى
 نخذن أموالهم صدقة
 فإن المراد بالمال في الآية

بل مكل الحائض في نفسه (كوجوب رعاية الكفافة ومهر المثل على الولي في) تزويج مولاها
 (الصغيرة) فان اصل المقصود من شرع النكاح وان كان حاصله دونها ما اشهدنا على دعوا
 النكاح واقام الالفه والازواج بينهما ودوام من مكملات مقصود فوجب رعايتها (الادلة عند
 أي حنفية وحده على حصول المقصود دونها) أي رعايتها (كزوج أي الصغيرة أو جدتها
 الصغرى أباه) (من عسده أو بل) من مهر مثلها وكل منهما غير معروف بسوا الاختيار ولا الإجماع
 والفسق وهذه الدلالة تقرب القرابة الخاصة وهي الداعية إلى وفور الشفقة مع كمال الرأى ناهرا فان من
 قام بهذا الترتيب كلاً منهما ظاهر الألفة ترعى كليهما ولما كان الترتيب في ذلك بالمتناوذه دليله
 اعتدله وعلى الحكم عليه بخلاف غيرهما من العصبات ومن الأمهات والشفقة في العصبات
 ونقصان الرأى في الأم (وهذا) أي هذا القسم المشتمل على الحائض وتكمله (المتناسب المصلحة وغير
 الحائض محسني) أي من قيل رعاية أحسن الناهج في محاسن العادات (كسرة الفلأور حاتنا على
 مكريم الاخلاق والقيام المروءة) وثبتنا على الله عليه وسلم موصوف بشرع ذلك فقال تعالى في وصفه
 ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقال صلى الله عليه وسلم يفتي لا تخم مكريم الاخلاق رواه
 أحمد والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (وكسلب العبد) وان كان ذنبا في غلب ظن صدقه (أهله
 والولادة من الشهادة والقضاء وغرها) كالأمانة الكبرى لا يخطأ وتنته عن الحر لكونه مستغنيا
 للثالث مشغولا بخدمته فلا يليق به المنصب الشريفة وان لم يتعلق به ضرر ولا حاجة ولا تكمل
 لاحد اهمل بل أحرأ الناس على ما اتفق من العادات المستحقة في ذلك فان السيد اذا كان له عتق
 فضائل وأخرونها فيها استحسن عرفاً أن يفرض العمل اليها بحسب فضلها فيجوز الأفضل للأفضل
 وان كان كل منهما في كونه القيام بما يقوم به الآخر (الثاني) انفسها بحسب الافاضة واقسامه
 (خمس لان حصول المقصود) من شرع الشارع الحكم عند الوصف بل في مصلحة العبد أو دفع
 مقصده عنه أولها ما يحصل لاصل المقصود أو تكمله في الدنيا أو لطلب الثواب أو دفع العقاب
 في الآخرة (أما أن يكون (يقينا كالبيع) الصحيح (القول) أي ثبوت المثل في العبد حالاً لئلا يترك
 فانه يحصل منه يقينا (أو ظنا كالقصاص لا تزجر) عن القتل الجهد العبد وان كان المقصود من
 شرعيته صيانة النفوس المعصومة عن الهلاك وهذا يحصل لثامنه ولا كثر من الممتنع عنه أي عن
 القتل العبد العبدان بالنسبة إلى المقدم عليه (والإتفاق) ثابت (عليهما) أي على هذا التسمين
 (أو شكاً أوهما) وهذا فيهما مخالفاً (والتفاوت في الاعتبار) ثم ما يساوى فيه حصوله ونفيه
 لا مثاله في الشرع على التصديق على القسرب (كسدا نجر) فالشرع (الزجر) عن
 شره بالحفظ العقل (وقد ثبت) حديثها (مع الشك فيه) أي في الاتزان جازع شر به بالان
 استدعاء الطباع شر بها قاوم خوف عقاب الخلو وعدم المتعم والمقدم متقربان ولا تقع عادة تلفة
 أحدهما واعتراض بأن ذلك انما هو لتسامح في إقامة الحدود وأما على ما فلا ونحن انما نعتبر كرمه فمضيا
 إلى المقصود أو لا على تقدير رعاية المشرع ولا يغير بالتشريع وتعقب بالافور شر رعاية الترويج
 لكان استيفاء صدقة أكل منعا للشارع بمن استيفاء القصاص لثاين اذ لا يخفى أن الحرف من
 اذها في النفس أعظم من خوف عقاب جلد (ورخصة السفر) شرعت (للتقوى والنكاح) شرع (للسل)
 كما ينسب إليه ما أخرج أحمد وابن حبان عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يامر باليه وينهى عن
 التبتل بها شديد ويقول تزوجوا الولود والولد في مكاز بكم الام وقد (جاء) أي القرض المذكور
 والنكاح (مع ظن العدم) لكل من المشقة والتسل (في) حفر (بما عرفه) يسار به على الحنفية في اليوم
 مقداراً لا يصيب فيه نصب ولا خلاء ولا يتحصن بل يقيم فيه أكثر مما يكون في الألفه (و) نكاح (أية فعل

هو الزكوى فليكن كذلك
 في قول القائل مالي
 صدقة والجميع هو قرينة
 إضافة الصدقة إلى المال
 في الموردين واعتراض
 المصنف على هذا التفسير
 بأنه يسأل أن يكون
 التخصيص استقصاء
 لا تطابق عليه ولا تراعى في
 التخصيص ولو عبر المصنف
 بالعكس فقال وعلى هذا
 فالتخصيص استقصاء
 كما عبرت بذلك أظهر
 التفسير الثالث فانه أبو
 الحسين أنه ترك وجهه من
 وجوه الاجتهاد غير شامل
 معمول الألفاظ أو وجهه
 أقوى منه يكون كالطاري
 على الاول فأشار بقوة ترك
 وجهه من وجوه الاجتهاد
 إلى أن الواقعة التي اجتهد
 فيها المجتهدون لها وجوه
 كثيرة واحتمالات متعددة
 فليأخذ المجتهد الواحد
 منها ما يترك ذلك الوجه

أنت العتبر) في كون الوصف علة في انقضائه الحكم (الحصول في جنس الوصف لأي كثر جزئ ولا في
 أ) تترها أي الجزئيات (أو) يكون (يقين بعدم كالحاق ولمغربة مجزئي) تزويجها
 وقد (علم عدم تناقضهما جلا لعقد منطنة حصول النطقة في الرحم وجوب الاستبرام) المعلوم منطنة
 لبراهة الرخص من الولد (على من استترها) أي أمة (في مجلس بيعة) أيها لا تخبر معلوم ببيعته وهذا
 مختلف فيه أيضا (والجمهور على منعه) أي اعتبار هذا الطريق (لانه لا يصح بالمنطقة) أي مكان ثلث
 وجود الحكمة (مع العلم بانها المنطنة) أي نفس الحكمة (ونسب) في بعض شروح السديع
 (إلى المنفعة اعتبارا) أي هذا الطريق (ولاشك في الثاني) أي في أن القول وجوب الاستبرام في
 الصورة المذكورة يتبعه على هذا الطريق كما هو ظاهر (بخلاف الأول) أي قوله المرفوع بالمشرك المذكور
 (التعذر القطع بعدم الملاقة) يتم ما قبل ثبوتها ما زالوا أن يكون صاحب قرامة الطير وأصاحب حق
 (ويجوز) أي هذا المخلو (أو حنفية لأهلها) أي صاحبها وأما إيجاز (تقتل إلى ظاهر الطلح) التي
 هي العقد (إلا في ما مضته) العلة (من الحكمة) التي هي حصول النسل كما قال الجمهور (أما
 لو لم تخل مصلحة الوصف) أي لم تثبت المصلحة منه بل كانت ثابتة فيه (لكن استمر شرع الحكم
 لها) أي المصلحة (مقدسة) أي أوتريتها قبل لا تحرم بالنسبة الموجبة للاعتبار (بعم تنق
 الحكم لو جرد مانع وهذا اختيار الامام الرازي وأتباعه (ويختار الأمدى وأتباعه الانحراف) فينتق
 الحكم لا تنقضي (لانه لا مصلحة مع معارضة مفسدة نسلها ومن قال بغيره في محل ما يقتصر)
 أو أقل منه (عند) قوله هذا (خارجا عن تصرف العقلاء) أي القائلون بعدم الانحراف
 (الترجح لمصلحة) حصة (الصلاتي) الأرض (التصوية) على حصة مفسدة ما قبل هي
 أماما أو لا مقدسة أو دونها وقيل بآزارتها فظاهر أن رجحان المصلحة ليس شرط المصلحة (والأول
 رجحان مصلحتها على مفسدتها (أجمع على الجمل) لها الاتفاق على عدم اعتبار المفسدة المرجوحة
 مع المصلحة الراجعة والارممتف (أوجب أيضا) أي المصلحة والمفسدة (من) شيء (واحد
 كالعقلاء) فلم تنشأ المفسدة من قبل من القصب وإذا شغلها بغير الصلاة كانت الحرمة ثابتة
 والمصلحة ليست من القصب بل من الصلاة ولو شأ معان نفس الصلوة أن لا تصح قطعاً (وإذا
 لزم) في عدم انحراف المصلحة (رجحانها) أي المصلحة على المفسدة (فله) أي لأرجح (في ترجيح
 أحدهما) والوجه في ترجيحها أي المصلحة (عند تعارضهما) أي المصلحة والمفسدة (وأما كانت
 المسئلة عليه أو لاوهة أي الترجيح في تعارضهما) طرق تفصيلية في خصوصيات المسائل تنشأ
 الطرق (منها) أي من خصوصيات المسائل (و) طريق (أجالي شامل) لجميع المسائل (يستعمل
 في محل النزاع) وهذا الطريق الأجالي هو (لأنه يقدّر رجحانها) أي المصلحة على المفسدة (هنا) أي
 في محل النزاع (لزم التمدد بالباطل) أي ثبوت الحكم للمصلحة وهذا (اخلاف لما قصر) الفهم على
 ذكره (من الأوصاف الصالحة لا مالملة الأحكام) وإذا وجدت تلكا لا حكم في محالها الواردة مفسدة فإن
 ثبوتها بعد تصحيح فأن قيل كيف وقع الاتفاق على اعتبار الوصف عند رجحان المصلحة وتبع على
 الغاها وصف عند رجحان المفسدة (قبل وقوع الاتفاق على الاعتبار عند رجحان المصلحة دون الاتفاق
 لرجحان المفسدة) أي ولم يقع الاتفاق على عدم اعتبار الوصف عند رجحان المفسدة (لشدة اهتمام
 الشارع برعاية المصالح وإبتدأ الأحكام عليها فلم يهتم) المصلحة (مرجوحة على الاتفاق) أي ظم
 يقع الاتفاق على عدم اعتبار المصلحة إذا كانت مرجوحة بل كانت على الخلاف (وأما الثالث) أي
 انضمامها بحسب اعتبار الشارع ذلك الوصف علة (فإذا كان قصد اصطلاح المذهبين) فاصفة
 والشافعية (ما تختلف طرق الشافعية من الغزالي وشيخه) امام الحرمين (والرازي والأمدى

لما هو أقوى واحترز
 بقوله غير شامل لشمول
 الالتفات عن تخصيص
 الموم فلن الوجه الأول
 شامل لشمول الالتفات
 واحترز بقوله يكون
 كطائري على الأول عن
 ترك أضف القاصدين
 لاجل الأقوى فإن أقواها
 ليس في حكم الطائر قال
 فإن كان طائرا عليه فهو
 الاستئسان ومثل ذلك
 العنب فله قد ثبت تحريم
 بيعه بالزيب سواء كان
 على رأس الشجر أم لا
 قياسا على الربط فإن
 الشارع أرخص في جوار
 بيع الربط على رؤس
 الخيل بالترققنا عليه
 العنب وتركنا القياس
 الأول لمكون الثاني أقوى
 فإن احتمل الثاني القدوة
 والطرائك كان احتسابا
 وهذا التفسير يقتضي
 أن يكون العدول عن

أقصم ناعلي الطريق الشهيرة الشنة والناس بذلك الاعتبار) أي اعتبار الشارع الوصف على أربعة
 مؤثر وملازم وغريب ومهرسل فالمرثما أي وصف (اعتبر عنه في حين الحكم بنص) من كتاب
 أوسنة (كالحدث بالنس) أي هي الذ كزمان عين السن معتبرة في عين الحدث مما تقدم فترجمه
 مسئلة خبر الواحد في عامه بالأنوى من قوله حتى أهبطه وسلم من مسد كرفلثروما (وعلى) قول
 (الخبيرة سقوط نجاسة الهرة بالطوف) فلان عين الطوف معتبرة في عين سقوط نجاسة الهرة
 بقوله حتى أهبطه وسلم انه ليست بخسنة لهم الطوافين عليكم والطوافات رواه أصحاب السنن وقال
 الترمذي حسن صحيح (فصدى) سقوط النجاسة (الى الفارة) بين الوصف المذكور وهو الطوف
 (والاوضح) في التثنية (المسكرة في الحرمة) فلان عين السكر معتبرة في عين الصبر بمبقوله صلى الله عليه
 وسلم كل مسكر مرادواه اوداود الترمذي وحسنه وابن جابر في صحيحه ثم عطف على نص (اراجع
 كولا في المال الصغير) فان عين الصغر معتبرة في عين الولاية بالاجماع (وقد يقال) يدل ما اخترعته
 في عين الحكم ما اعتبر (نوعه) فروع الحكم كمال مصدر الشرعية (فبالا توهيم اعتبره) أي
 الوصف (مضافا لصل) كالسكر المخصوص بالجر والحرمة المخصوص منها فيكون النص مضمنا لصل
 في العلية وليس كذلك وانما هي هذا المؤثر ظهورا تأثيرا في الحكم بالنص أو الاجماع المراد بنبوة ثبوته
 بالاتفاق كذا كرامة الرسل في مقابلة وهو من الدلائل المختلف فيها وقد بالنص أو الاجماع لان ما ثبت به امر
 شرع من غير اختلاف مخصص في الكتاب والسنة والاولى بالاجماع والقبول غير ان القياس لا يعتد به لانه
 قبلي في الاسباب (واللام) أي وصف (ثبت) عنه (مع) أي مع عين الحكم (في الاصل)
 بمجرد ترتيب الحكم على وقته (مع) بوجوب اعتباريته) أي الوصف المذكور (في جنس الحكم بنص
 أو اجماع أو قبله) أي الوصف المذكور مع ثبوت جنسه في عين الحكم وسمى ملائمة الحكم بمقتضا
 اعتمده المشرع (أو) الوصف المذكور مع ثبوت (جنسه) أي الوصف (في جنسه) أي الحكم
 (فالاول) أي الوصف الساتر عنه في عين الحكم في الاصل بمجرد ترتيب الحكم على وقته مع ثبوت
 اعتباريته في حكم الجنس (كالصغر في جنس الكساح على ما لا في ولاية الاب) أي ككون الصغر
 وصفا ملائمة لترتيب ثبوت ولاية الاب لكساح الصغرة عليه كما يترتب ثبوت ولاية الاب على ما لا عليه
 (فان عين الصغر معتبرة في جنس الولاية بالاجماع لا اعتبار) أي الصغر (في ولاية المال) لان الاجماع على
 اعتبار في ولاية المال بالاجماع على اعتبار في جنس الولاية بصرف اعتبار في ولاية الكساح فانه
 انما ثبت بمجرد ترتيب الحكم على وقته حيث ثبت الولاية به في الجهة بان وقع الاختلاف في أنه الصغر
 أو الكساح أو لهما جميعا فلما كان في كون هذا المالا لا يترتب له لم يعتد به أو لا عين الوصف في عين
 الحكم بل ابتداء حصل عين الوصف مؤثر في جنس الحكم فقط الاصل منه فلا يترتب كون مال له بل
 هو مثال المؤثر قال (وصواب المال للخبيرة الثيب الصغيرة على الذكر الصغيرة في ولاية الكساح بالصغر)
 أي ثبوت ولاية الكساح الابن الثيب الصغيرة فاحاط على ثبوت ولاية الكساح البكر الصغيرة بجميع الصغر
 (وعنه) أي الصغرة اعتبارية (في جنسها) أي الولاية (لا اعتبار) أي الصغر (الخ) أي في جنس
 الولاية باعتبار في ولاية المال لثبوتها فيه بالاجماع (لان ان ثبت اعتبار) أي الوصف على (نص أو
 اجماع في الجنس) انما هو (بالطاهر) أي اعتباره (في) محل (آخر لا في عين حكم الاصل لان ذلك)
 أي اعتباره في عين حكم الاصل هو (المؤثر) لا الملامم وسبب اختلاف تعدد منه ما الواقع خلافه كما يشهد
 به التقسيم فانما قسمان والتقسيم مخالف للتقسيم وهذا ظاهر فثبت كذا ما للصواب في المثال فان فيه
 ظهرت ثلاثة محال الاصل وهو نكاح الذكر والفروع وهو نكاح الثيب ويحل الجنس وهو المال وقد ظهر
 من هذا ايضا ان ليس المراد من الجنس الجنس المجرد من حيث هو بل ما ظهر في جزئ غير الجزئ الذي

حکم القیاس فی
 الطاری علی استنباط
 وليس كذلك عند
 القائلين واعتبر عليه
 المصنف بان حاصله يرجع
 الى ان الاحتقان هو
 تخصيص العلة وهو العبر
 عنه بالنقض وليس ذلك
 بما اقتضيه الخطة كما
 سبق اوضحه في القياس
 وفي قول المصنف ان حاصله
 تخصيص العلة تنظر بل
 حاصله كانه لا مدی
 الرجوع عن حكم دليل
 لقرآن دليل آخر أقوى
 منه وهذا أهم من تخصيص
 العلة وقد تلخص من هذه
 المسئلة أن الحق ما قاله
 ابن الحبيب وأشار إليه
 الأمدی أنه لا يقتضي
 احتصان مختلفه قال
 في الثاني قول أصحاب
 حجة وقيل ان خلاف
 القياس وقال في القديم
 ان أتمش ولم يخف لنا

هو الأصل فليتامل (والثاني) أي الوصف المذكور مع ثبوت جفسه في عين الحكم ثابت (في محل الحضر
حالة المطر على السفر في الجمع بعد المطر) أي في قياس الحضر حالة المطر على السفر في حكم هو جواز
الجمع من المكتوبين وصف عذرا المطر (وبينه) أي عذرا المطر (الحرج) أي الأصل في ثبوت
عين رخصة الجمع في الحضر بالنص على اعتباره (أعما الخس الذي هو الحرج (في عين الجمع) في
السفر إذا لم يخرج جنس مجمع الخس إلى السفر وهو خوف الضلال والقطع والمطر وهو الثاني ثم
كان مرادهم بالنص على اعتبار جنسه ما تعطيه قوس سياق ما في النص من أنس أنه صلى الله عليه
وسلم كان إذا عمل بالمسير يؤخر الظهور إلى وقت العصر فيجمع بينهما يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما
وبين العشاء حين يغيب الشفق إلى غير ذلك (أما حرج السفر في الثبوت معه فقط) أي إنما اعتبر عين
حرج السفر في الحكم الذي هو الجمع بمسرد ترتيب الحكم على وقته إذا لم ينص ولا إجماع على علة نفس
حرج السفر ذكره الشيخ سعد الدين التفازي وغيره قلت وبطريقه ما ذكرنا، أي الأصل في ثبوت هذا وقد
قال المصنف (والحق أن المضاف هو محل النص) أي أن المعتبر في حكم الأصل هو المضاف إلى
السفر يعني حرج السفر ولذا ينطبق بعين السفر (فلا يتعدى) حكم الأصل إلى غيره ضرورة أن الأصل جزء
من العلة. وفي حكمه (لا) أن محل النص هو الحرج (المطلق) عن الإضافة (والاعتدلى) هذا
الحكم الذي هو جواز الجمع (الذي الصنعة الشافعية لرجوع الحرج والازم باطل) (ولم يحتج إلى الإناطة
بالسفر) بل كان مضافا إلى الحرج مطلقا (أذا خضع في الحرج (المطلق) ولا في انضمامه أعني
ما يطلق عليه حرج (كلاهما في الحرج) والإناطة بالسفر ليس العدم انضمام ما هو العلة بالحقيقة
وأذا ثبت أن حكم الأصل اعتمد على الحرج المضاف إلى السفر لم يتعد إلى الحضر في المطر فلا يصح
أن يكون مثالا للإلزام الذي اعتبر صحة نفس الوصف فيه في عين الحكم (وأضاف ذلك) أي دلالة ثبوت
الجنس في العين على صحة اعتبار العين الموصوفة قائما بكون (بعد ثبوت العين في المطلق) الأصل والفرع
كالعقري المثال السابق (وليس المطر) الذي هو العين هنا (في الأصل) الذي هو السفر وأما هو في الفرع
فقط وهو الحضر فلا يشهد اعتبار جنسية الحرج في عين رخصة الجمع عليه المطر لجواز الجمع قلت على أن
هذا مثال تقديري أضع على قول من جواز الجمع بينهما بلا عذر في الحضر بشرط أن لا ينفذهادة وعن
نقل عنه هذا ابن سيرين وربيعة وأشباه وابن المذخر خلافة لعامة العلماء عكسا كما عني ابن عباس جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قال
سعد بن جبير همل لأن عباس لم يقل ذلك قال أراد أن لا يخرج آمنه واهم سلم وغيره فليتامل (ولبعض
الخفية) كصاحب البديع وصدور الشريعة في التمثيل الثاني (كاعتبار جنس الضميمة الموصى إليها
في عدم إفسادها الصوم) في حديث عمر رضي الله عنه حيث قال هل شئت فقلت وأنا ما شئت فقلت
يا رسول الله صنعت اليوم امرأ عظيما فقلت وأنا ما شئت فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرأ عظيما فقلت
لأنس قال في رواية أبو داود قال النووي باستدراج على شرط مسلم وقال الحماكي على شرط الشيخين
وقال شعبة الحافظ رحمه رجال الصحيح الأبعد للمالك بن سعيد وقد وثقه بعضهم وثوقه فيه بعضهم
وأشار البرزالي إلى أنه أقرب به واستكراه أحمد والنسائي انتهى وبإلجالة هو حديث حسن كالموقف مشيئا
الحافظ ومعني أنه أي الفرق بينهما فإن الوصف الذي هو المشيئة اعتبر في عين الحكم الذي هو عدم
الإفساد وهو غير منصوص ولا يجمع عليه بل اعتبر جنسه (وهو) أي جنسه (عدم دخول شيء
إلى الجوف) في غير ذلك الحكم وتعبه المصنف بقوة (وليس) هذا (مما نحن فيه وهو) أي ما نحن
فيه (العلة بمعنى الباعث على الانتفاء) للإفساد (الانتفاء المذكور) الصوم وهو أعني ضد دخول
شيء إلى الجوف (مع أنه) أي هذا (من العين) أعما اعتبار عين الوصف وهو عدم دخول شيء إلى

قوله تعالى فاعتبروا به
التقليد واجتماع العصابة
على جواز مخالفة بعضهم
بعضا وقياس القسوع
على الأصول قبل إجماع
كالتبوع قلنا المراد عوام
العصابة قبل إذا خالف
القياس أتبع الخسبر قلنا
ربما خالف لما خلقه دليل
ولم يكن في قولنا شق العلاء
كما قاله الحمدي وابن
الحبيب على أن يقول
العصاة ليس بمجبة على
أهل من العصابة المجتهدين
وهل هو مجبة على غيرهم
حتى المصنف فيه أربعة
أقوال أحدها أنه مجبة
مطلقا وهو مذهب مالك
وأحمد وقول الشافعي كما
نقله الحمدي وعلى هذا
فهو يخصصه عموم كتاب
أو سنة فيه خلاف لأصحاب
الشافعي حكاهما الماوردي
والثاني أنما شاف القياس
كل جمعة والأقلا والثالث

الجوف (في العين) أي عين الحكم وهو عدم افساد الصوم فهو من مثل المؤثر (والثالث) أي الوصف المذكور مع ثبوت جنسه في جنس الحكم (كالقتل بالقتل) أي كقتله (عليه) أي على القتل (بالجند) في الحكم الذي هو القتل (بالقتل المماثل) أي بهذا المماثل كعليه أبو يوسف ومحمد والشافعي وغيرهم (وجنسه) أي القتل المماثل المماثل (الجناس على البنية) للأنسان وقد اعتبر (في جنس) أي جنس هذا الحكم أي (القصاص) كذا ذكر غير واحد قال المصنف (وليس) من هذا القبيل (طعن المؤثر) لأن الوصف الذي هو القتل المماثل المماثل في حكم الأصل الذي هو القتل به ثابت بالنص والاجماع ولما وجه التقاضائي كونه من الملائم دون المؤثر بتوجيه غير وجهه أشار المصنف إليه وألا بقوله (فقل لا نص ولا إجماع على أن العلة في الأصل) (القتل وحده أو) القتل (مع قيد كونه بالجند) وإلى دفعه ثانيا بقوله (ولو صح) هذا الكلام (لزم انتفاء المؤثر لثانيه) أي مثل هذا (في كل وصف مخصوص بالنسبة إلى قيد يفرض) وهو أن الوصف المخصوص عليه هو المماثل وسد أوسع ذلك القيد الذي يفرض (فإن قيل انتفاء ذلك أي أن الوصف يحصل أن يكون هو المماثل وحده ومع القيد الذي سده لا يتأثر فلا يكون ذلك الوصف معتبرا بالنص في ذلك المماثل (إذا قال بالقتل) الذي يفرض (بجند وليس) هذا جأت (في الكل) أي في كل أمثلة المؤثر قلنا إن سلم) أنا بما قد يفرض انتفاء كون الوصف لا مع ذلك القديم موصوفا عليه واسطة احتمال أن يكون المماثل المماثل مع ذلك القيد بشرط أن يكون قال بذلك القديم محمد (فتنتف) أي بهذا الشرط منتف (في المثال) المذكور (فإنما أحسنه لم يصبر في العلة) أي في كون القتل على القصاص (سواء) أي القتل المماثل المماثل (غير أنه) أي أحسنه (يقول انتف العلة) في القتل بالقتل (بانتفاء دليل المماثلة) وهو القتل بما لا يثبت مما يفرض الإجماع إلا أن المماثلة أمر باين واستعمال الالة المفرقة لإجرائها دليل ظاهر على ذلك القصد فأقيم مقام الوقوف على حقيقة القصد بخلاف استعمال غيرها مما لا يفرض الإجماع بل يرضى بها إجماع حيث نزع أن القتل المماثل المماثل على القصاص أيضا كالنص وأما وقع الخلاف في دليل على المماثلة (وليعص الخفية) أي صدر الشرعة في التمثيل الثالث (الطوف في طهارته وسؤا الهرة) اعتبر جنسه (وجنسه) أي الطوف (الضرورة أي المخرج في جنسه) أي الحكم الذي هو الطهارة أي (التحفيف) قال المصنف (وهو) أي هذا التماثل (على تقدير عدم النص عليه) أي على الوصف الذي هو الطوف وليس كذلك فهو (كالقيد) من أن من قبيل المؤثر كذا زاولا (والربيعا) أي وصف (المثبت) فيه (سوى العين) أي سوى اعتبار الشارع عنه (مع العين) أي عين الحكم بتدبير الحكم عليه فقط (في المماثل كالمقتل المماثل فاسد في حرمان القاتل) لأن من مقتله فإن هذا الوصف أعني الفعل المهرم (ثبت) الحكم وهو حرمان القاتل (مع) أي الوصف المذكور (في الأصل) أي قتل الوارث مورثه (ولانص ولا إجماع على اعتبار عنه) أي الوصف المذكور (في جنسه) أي الحكم (أو) على اعتبار (جنسه) أي الوصف المذكور (في أحدهما) أي عين الحكم أو جنسه (بالمعنى) أي بالفاعل فعلا محرما لنقض فاسد (القاتل) من ثبوت زوجته منه بطلاقها في مرض موته إذا مات وهي في العدة فيعمل بنقض مطلوبه كما لا شك ثم قد كان في النسبة مكان نتم مع في الأصل ثبت معه في الجملة فقال هنا نتم على ذلك (وقرنا في الجملة لانه) أي الوصف الذي هو القتل المهرم (قد ثبت مع عدمه) أي عدم الحكم وهو الحرمان (فيما لا يقصد المال) أي أخذه بذلك الفعل وهو ما إذا كان القاتل أجنبيا وليس زوج ولا زوجة فإن حرمان الأرض نزع ما إذا كان بحيث يرث منه (والثبوت) أي ثبوت الوصف مع عدم الحكم (بعدم القيل) أي ما قاله غير

أنه يكون حجة بشرط أن ينشر ولم يخالفه أحد ونقله المصنف عن القديم والرابع وهو المشهور عن الشافعي وأصحابه أنه لا يكون حجة مطلقا واختاره الإمام والأمدى وأتبعهما كل من الحلي والمصنف وقد سبق في الإجماع قبول إجماع الخلفاء الأربعة حجة وقوله آخر أن إجماع الشجبين حجة فلذلك لم يذكر حجة المصنف هنا وأعلم أن حجة هذه الأقوال على الوجه الذي ذكره المصنف غلط لم يثبت له أحد من الشارحين وسببه اشتباه مسألة بمسألة وذلك أن الكلام هنا في أمرين أحدهما أن قول العصاة هل هو حجة أم لا وثانيه ثلاثة مذاهب ثلثها خالف القياس كان حجة والأغلا الأمر الثاني إذا قلنا

وأبعد أن هذا (انما هو من الغريب المرسى) الذي لم يظهر الغاؤه ولا اعتباره كما سيضع خبرنا وحسب
كل هذا كروجه التقديس وما يترتب عليه فإن لا نحن انبأته (واعلم أنه يمكن في الأصل اعتباران
القتل) في الوصف (والحرمان) في الحكم (فيكون) أوصف مناسبا (مؤثرا) في الحكم فإن
عين الوصف اعتبر في عين الحكم بنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرت القاتل شأرا واه أوداد
وغيره لا مرسلا (أو الحرمان) في الوصف (وتنقض قصد) أي الفاعل في الحكم (وتعين) هنا
الاعتبار الثاني (في القاتل والاول) لم يعتبر فيه (اختلف الحكم فيما) أي الأصل والفرع (أنه) أي الحكم
(في الأصل عدم المرات والفرع السرطان) فلا يكون من قياس الدلالة (فان لم يثبت)
الوصف مع الحكم (أصلا فالمرسل وينقسم) المرسل (إلى ما عاين الغاؤه) أي ذلك الوصف
(كصوم الملائكة) كقارته لمقتنه (أي الصوم عليه) (بمختلف اعتناقه) فانه سهل عليه فان احتج
بالبصام عليه مع قدرته على الاعتناق خالف انصر فهذا القسم المرسل المعامل الالتقاء (والماتيم)
الغاؤه (ولم يعلم اعتبار جنسه) أي الوصف المذكور (في جنسه) أي الحكم المذكور (أو) لم يعلم
اعتبار (جنسه) أي الوصف المذكور (في جنسه) أي الحكم المذكور (أو) لم يعلم اعتبار
(قلبه) أي جنس الوصف المذكور في عين الحكم المذكور (وهو) أي هذا القسم الثاني القريب
المرسل (وهما) أي هذان القسمان (مردودان اتفاقا وأتكر على يحيى يحيى) تليذا لا يعلم ما كان
(انتاؤه) بعض ملوك الغرب في كثارة (بالاول) أي يحكم ما عاين الغاؤه وهو الصوم (بمختلف
الجنس) أي انتاس من أفعى من الخشية عيسى بن ماهان والى خراسان في كثارة عين بالصوم (معللا)
تعين الصوم عليه (بشفره تبعاته) أي لأن ما عليه من التبعات فوق ما عين في الأموال فكفارته
كثارة عين من الاعتكاشا (وهو) أي هذا التعليل (ماتى تعليل يحيى يحيى بحكامه بعض المالكية)
المتأخرين وهو ابن عرفة (عنه) أي عين يحيى يحيى فاه تعليل بمجهل من قبيل المناسب المعامل
الالتقاء فليكن القول عليه والاول علاقتا بغير ملازمة (ولعلم اعتبارا أحدهما) أي جنسه في جنسه
أو عينه في جنسه أو جنسه في عينه (وهو) أي هذا القسم الثالث (المرسل الملائكة وعن الشافعي
وطائفة قوله) أي هذا القسم وذكر الأظهر أنه لم يثبت عنه ما ألبس أن الذي منع عن ما كان اعتبار
جنس المصالح مطلقا أو ما الشافعي فاه لا يثبت إلى المقالة المأثورة لا يستخير الشافعي والاقراط في العدد
واغمايسوغ تعليل الأحكام بمصالح براهنته بالمصالح المعترية وما عاين بالمصالح المستتفة إلى أحكام فائدة
الأصول تارة في الشريعة وامام الحرمين يختار نحو ذلك (وشرط القرار) في قبوله ثلاثة شروط
(كون مصلحته) أي هذا القسم (شروية قطعة أي تلنا يقرب منسه) وانما سريه مع أن
في المستثنى وغيره الطن القريب من القطع فازل منة القطع لان القطع بها في المال لا في مجموع كما
يعلم (كلية) كالوتر من الكفار بأسرى المسلمين في حريمهم ولعلنا أنان لم نرما الترس استاصوا المسلمين
المتنرس بهم وغيرهم القتل وان رتبنا الترس لم نر المسلمين فيجوز رتبهم وان كان قيمتهم قبل صلح بلانقب
لنفظ باقي الأمانة لا نه اقرب إلى مقصود الشرع لا نقطع أن الشرع يقصد تقليل القتل كما يقصد جسم
سبله عند الامكان ونحن ان لم تقدر في هذه الصورة على الجسم فقد قدرا على التقليل فكان هذا التفتانا
إلى مصلحة علم بالضرورة كونهم مقصودا بالسرعة لا بالليل واسهل بأدلة كثيرة ولكن يحصل هذا
المقصود بهذه الطريقة وهو قتل من لم يثبت له شهيد أصل معين فيقتدح باعتباره هذه المصلحة باعتبار
الأوصاف الثلاثة وهي كونهم تنسروية تعلقها بالمقتل الدين والافس قطعة أي ثلثة طنائق بلعن
القطع كما هو الظاهر لو اردفهم عن المسلمين بغير رتبهم كلبته لتعلقها بدينه الاسلام لأنهم مختصة
ببعض منه وانما وجب قبوله عند وجود هذه الشروط لا لم يلزم قبل يلزم الاخلال بما هو مقصود

ان قول العصاة ليس
بجدة سهل يجوز القتل
تقليد فيه ثلاثة أقوال
لشافعي الجديده لا يجوز
مطلقا والثالث هو قول
قديم أنه ان انتشر جاز
والا فلا هكذا صرح به
الغزالي في المستصفي
والأمدى في الأحكام
وغيرهما وأردوا الكل
حكم مسئلة وذكر الامام
في المحصول نحو ذلك أيضا
فتروهم صاحب الحاصل
أن المسئلة الثانية أيضا
في كونه حجة لكن المحصول
في الصراحة ليس كالأحكام
فصرح بما هو فيه فرأى
الصفحة اختصاره أن
تصريح أقوال الحكم
الزوجه لا معنيها فأخذ
حاصل المستثنى من
الأقوال وجمعه في هذا
الموضع فلم يمتنه أن القول
للفصل بين الالتقاء وعنده
تفصيل في الاحتجاج به

ضروري في الشرع وهو حفظ الدين والنفس عموما ومن المعلوم قطعا أن الشرع يؤثر في الكل على
 الجزئ وأن حفظ أهل الإسلام أهم من حفظ دهمسلم واحد والدليل أن التمس الذي كور من الملامح أنه
 لم يوجد اعتبار الشارع بالجنس القريب بل بالوصف في الجنس القريب لهذا الحكم إذا لم يمتد في الشرع
 المصلحة في الشرع بغير وصف من العلة لكتمة اعتبر جنسه العبد في جنس الحكم فانه وحدها اعتبار
 الضرورة في الرخصة في استباحة الفحشاء واعتراض بأن هذا اعتبار بالجنس الأبعد من الوصف أعني
 الأعم من ضرورة حفظ النفس وهو مطلق الضرورة والأبعد غير كاف في الملازمة بل يجب أن يكون
 البعد هنا الوصف الذي هو أهم من ضرورة حفظ النفس بل المعتبر هنا الاختصاص منها وهو غير ظاهر وفي
 التاويل فالأولى أن يقال اعتبار الشارع حصول المنع الكثر في تحمل الضرر بالبر وجميع التكليف
 الشرعي متبينة على ذلك وهذا وتحقق هذه الشروط في غاية الندرة بل عتبت لان الاطلاع عليها انما يكون
 بغالب الرأي لأنه أمر مغيب عنا باليقين فلا يجوز منه الحكم عليه فإن الحكم انما يدار على وصف
 ظاهر منضبط (فلا يرى المتبرسون بالسلمين لغرض حسن) لان قصه ليس ضروريا (ولا يرى
 المتبرسون بالسلمين) قلنا استصالة السلمين قلنا بعدا من القطع لاتقاء القطع وما يقرب عنه (ولا يرى
 بعض أهل السنية لصحة بعض) لانهم ليسوا كل الأمانة مع ما فيه من الترجيع بالمرح وافتقار
 كون المصلحة في بقائه من أبن (وهو) أي هذا القسم (المتبر بالصلح المرسلة) لأربها أي
 اطلاعها عمدا على اعتبارها والفا تمسرها (والفخار) عبدا كثر أماله (رده) مطلقا (اذ
 لا دليل على الاعتبار) أي اعتبار الشارع إياه (وهو) أي هذا القسم إذا قبله (لدليل شرعي
 فوجب رده) فائق تخصيص رده بكونه في العبادات لانه لا تفرق المصلحة بخلاف غيرها كالبيع والمدة
 (قالوا) أي القائلون به (فتقولون فائق) من الحكم الشرعي على قدر ردها وخلافها من أجل (قلنا
 منع الملازمة لان العمومات والأقضية شاملة لتلك الوقائع) (وتتقيد رده) أي عدم شمولها لها
 (منع كل مدرك خاص) للدليل الخاص (حكمه) أي ذلك الذي (الإباحة الأصلية) فزعموا
 تلك الوقائع (عن حكم الشرع وهو) أي وخلافها هو (المطل فظهر) عما تقدم (اشتراط لفظ
 الغريب والملازمين ما ذكره في الاقسام الأولى للباس والتوازي ليرى ومنذ كراهية يجب من المنفعة يقول
 القسم الأخير) أي الملام (من المرسلة فافهمهم) أي العلماء المحكي عنهم في المرسلة انما هو
 (في ثاني الأولين) ما علم الفاعل والغريب المرسلة ثم هذا كله على ما يقصده سوز الكلام وهو الموافق
 للكلام من الجانب وشارحه والذي في تنقيح المحصول فقرأ أن ما جهل حاله من الانفاء والاعتبار
 هو المصلحة المرسلة التي تقول بها المالكية وبواقفة تفسير الاستوى للمصلحة المرسلة التي اعتبرها ما
 كذا كره البضاوي بسنن في حقه عليه المبكي في جمع الجوامع ثم قال الاستوى وفيه ثلاثة مذاهب
 أحدها أنه غير معتبر مطلقا قال ابن الحبيب وهو المختار وقال الأمدى لما حلق الذي اتفق عليه الفقهاء
 والثاني أنه حجة مطلقا وهو مشهور عن مالك واختاره امام الحرمين قال ابن الحبيب وقد قيل أيضا
 عن الشافعي وكذا قال امام الحرمين أنه شرط أن تكون تلك المصلحة شعبة للمصلحة المعبرة والثالث
 وهو رأي العراقي واختاره البضاوي أنه أن كانت المصلحة ضرورية بقطعة كلة اعتبر ولا فلا اه
 خلا ما تقدم من أن ما جهل حاله من الاعتبار وعلمه مردودا فافهم الخلاف المذكور في المرسلة
 الملام نعم نسبة الاستوى ابن الحبيب إلى أنه قال في جهل حاله المختار أنه غير معتبر ليست كذلك بل
 اتخذ كره في المرسلة الملام والقسم عليه أعلم (وجعل الأمدى الخارجي) أي المحقق في الخارج
 (من الملام) قسما (واحد) وهو ما اعتبر فيه خصوص الوصف في خصوص الحكم وعمومه

وليس كذلك بل انما هو
 تفصيل في جواز التقليد
 مع تسليم عدم الاحتياج
 به فافهمه والعجب انما هو
 من فهم صاحب الحاصل
 فله كيف يترجمه منصف
 مشقة واحدة من تسعين
 متواليين بقرنين
 مستقلين واعلم أن القول
 بجواز التقليد نص عليه في
 الأتم في مواضع متعددة
 فهو الآن جديد لا قديم
 (قوله) أي الدليل على
 كونه ليس بصحبة مطلقا
 النص والاجماع والقياس
 أما النص فقصوه تعالى
 فاعتبروا بأولي الأَبْصَارِ
 أمر تعالى أول الأَبْصَارِ
 بالاعتبار يعني الاحتياط
 وذلك شافعي التقليد لان
 الاحتياط هو البحث عن
 الدليل والتقليد هو الأخذ
 بقول غيره من غير دليل
 وفيه نظر لان القائلين
 بكونه حجة ينعون كونه

في عومه (قال المناسبات) كان (معتبرا) بصا أو أجماعا لمؤثر والاكان) كان معتبرا (بترتيب الحكم على وقته فتسعة لأنها ما أن يعتبر خصوص الوصف أو عومه أو خصوصه وعومه) معا (في عين الحكم) أو جنسه أو عينه وجنسه) جعيا (ثم غير الاعتبار ما أن يظهر القافوا أولا) فهذا جلة الأقسام (والواقع منتهى الشرع لا يزيد على خمسة ما اعتبر خصوص الوصف في خصوص الحكم وعومه) أي الوصف (في عومه) أي الحكم في محل آخر (وسمى للام كقتل المقتل الخ) أي كقياس القتل بالنقل على القتل بالحد بجميع القتل العمد والعدوان وقد ظهر تأثر عينه في عين الحكم وهو وجوب القتل في المحسود وتأثر جنسه وهو الجناية على المحل المحسود بالقول في جنس القتل من حيث القصاص في الأبدى فهذا هو الأول قال الأمدى وهذا القسم متفق على قبوله بين القائلين وما عدا ما يختلف فيه (وما اعتبر للخصوص) في الخصوص (فقط) لكن (لا بصا أو أجماع وهو المناسبات القريب كالاسكان في تقييد النزل لم يصب) أي على تقدير عدم النص (انما على عينه) أي الوصف (في عينه) أي الحكم (ان لم يظهر اعتبار عينه) أي الوصف في جنس الحكم (ولا) اعتبار (جنسه) أي الوصف (في جنسه) أي الحكم (أو عينه) أي الحكم وهذا هو الثاني (وما اعتبر جنسه) أي الوصف (في جنسه) أي الحكم (فقط ولا نص ولا أجماع وهذا من جنس المناسبات القريب الآله) أي هذا القسم (دون ما سبق وذلك باعتبار جنس المشقة المشتركة بين الحائض والمسافر في جنس التخفيف للتناول لاسقاط الصلاة) أصلا (و) إسقاط (الركعتين) من الرابطة فهذا هو الثالث (وما لم يثبت اعتباره ولا القافوا) كالقتل أي تنس الكفار بالسلبين كما سبق وهو المناسبات المرسل فهذا هو الرابع (أو) المناسبات الذي (ثبت القافوا) ولم يثبت اعتباره كما في إيجاب صوم شهرين متتابعين على الملقط كقارة القطر في رمضان فهذا هو الخامس (ثم جنس كل) من الحكم والوصف ثلاث هي نائب (قريب) أي ساقط وهو الذي بينه وبينه واسطة (وبعد) أي طار وهو جنس تحت جنس ليس فوقه ما هو أقدم منه من الأجناس (ومتوسط) بينهما وهو جنس من الطرفين ما على السواء أو على أنه إلى أحد الطرفين أقرب منه إلى الطرف الآخر (فالعالي) من الحكم (الحكم ثم الجواب وأحد مقابلاته) من التقييد والندب والكرامة والأباحة (ثم العبادات) في العبادات (أو المعاملات) في المعاملات (ثم العبادات) في العبادات (أو البيم) في المعاملات (ثم المكتوبة أو النافلة) في العبادات (أو البيم بشرطه) في المعاملات (على تساهل) في هذه الجلة (لا يفتي في لأنها) أي المادة وما بعدها (أفعال لأحكام الوصف) أي الجنس العالي منه (كونه وسفاهيا باطل بالأحكام ثم المناسبات ثم المصلحة الضرورية ثم حفظ النفس أو مقابلاته) أي حفظ الدين وحفظ العقل وفقد السبوح حفظ المال وهذا جنس ساقط وما بينه وبينه أجناس متوسطة (ومثل الوصف أيضا) في ترتب أجناسه (بغير الصي غير العاقل وبغير الجنون نوعا) من العجز (حدهما العجز لعدم العقل وفوقه) أي العجز لعدم العقل (العجز لضعف القوى أعم من الظاهرة والباطنة على ما ينشأ من المرض) وموقعه الجنس الذي هو العجز الثاني عن الفاعل دون اختياره على ما ينشأ من المرض وموقعه الجنس الذي هو العجز الثاني عن وعن الخارج كدفع التلويح فهذا هو الجنس العالي بالنسبة إلى غير الإنسان وتحتة أجناس متوسطة وهي العجز الثاني عن الساعل والعجز الثاني عن محل الفعل والعجز الثاني عن الخارج وتحت كل منهما جنس مثلا تحت العجز الثاني عن الفاعل مطلقا جنس هو العجز الثاني عن الفاعل بدون اختياره وتحت جنس هو العجز بسبب ضعف القوى وتحت جنس أيضا هو العجز بسبب عدم العقل وتحت نوع هو العجز المبني وبغير الجنون ويقابل كل ذلك حكم ينشأ عن العجز بسبب عدم العقل حكم هو

تقليدا يصح لونه كسائر الأدلة على أن صاحب الحاوى وجامعة حكوا خلافا في أن الأخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم هل معنى تقليدا أم لا وأما الإجماع فهو سوان العصابة أجمعوا على جواز مخالفة بعضهم بعضا فلا كان قول الواحد منهم حجة لواقع الانكار على من خالفه منهم وهذا الجليل ليس على محل النزاع فان اختلاف في غير العصابة كالتقدم وقد يصاب عنه بأما إذا كانت مذهبه جواز مخالفة بعضهم بعضا فان لم يكن مذهبهم حجة على غيرهم جاز لغيرهم مخالفة كل واحد منهم وإن كان حجة لغيرهم ذلك أيضا على مخالفة كل واحد منهم لأن سلفهم جواز مخالفة كل واحد منهم والفرض أن مذهبهم

مقروط ما يحتاج الى النسبة كالعلاقات ويتعلق بالجزء بسبب ضعف القوى حكمه مقروط وجوب
الحج والجهاد ويتعلق بالجزء الثاني عن الفاعل بدون اختيار حكمه مقروط المطالبة في الحال وهو
وجوب الاداء في حق الصلاة ويتعلق بالجزء الثاني عن الفاعل مطلقا حكمه مقروط المطالبة في الحال
في العبادات البدنية والقرص يقرر الصلاة ويتعلق بخلق الجزء حكمه يتخفف في الجملة لتخصص
الدالة على عدم المخرج والضرر (ولا يشك ان التفرع باعتبار الاقرب فالأقرب أقوى لمكثرة ما به
الاشتراك) في الأقرب بالنسبة الى الأصل بعد ثلثا مشقلا على الحساس يستعمل عليه الثاني وما اشتمل
عليه الثاني يستعمل عليه الجسم وما اشتمل عليه الجسم يستعمل عليه الحيوان فشاركه الانسان
في الحيوانية يشاركه في جميع هذه الامور بخلاف مشاركة في الجسمة أو النور والحاصل أن أقوى
الأوصاف في العلية السافل وأضعفها العالی والمتوسطات متفرقة في القوة والضعف بحسب ترتبها
في الصعود والنزول فها هو أقرب الى السافل فهو أقوى مما هو أقرب الى العالی (وشروط بعضهم)
أي الشافعية في وجوب العمل بالمالام (شهادة الاصول) حمدين بها بعد أن قابل الوصف
بقوانين الشرع فطابتها (سلامته) أي الوصف (من اطلاق نص أو اجماع أو تخلف الحكم
المنوط به عنه) في بعض صور وجوده (أو وجود وصف يقتضي ضد موجب) من غير تعرض
لنفس الوصف (كلاز كان في كذا راجل فلا) زكاة (في تأنيدها هذا لا اصول بالتسوية) بين
الذكور والاناث في سائر السوائم في الزكاة وجوبها بامسوطا لان الاصول شهد افاقه على أحكامه كما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال حياته فيكون العرض عليه او امتناعها من رد دليل عدلته
كالعرض عليه في حياته وسكوته عن الرد ثم قيل لا يمين العرض على كل الاصول لان احتمال النقص
والمعارضة لا يقطع الا بوقول أدنى ما يجب العرض عليه أصلان لان العرض على الكل منعد
أو متعبر فوجب الاقتصار على أصلين كما في الاقتصار في زكاة الشاهد على اثنين قلت ورد الاول
لاشك فيه لاسقاط الشارع للمرجح في المتعسر ومقروط التكليف بالتعذر على أنه قال لا شئ الاثرة
المرحسى ومن شرط العرض على كل الاصول لم يجد ثبوت العمل بلا دليل لاه وانما يستغنى في
العرض فان لم يصح بقول وراه هذا أصل آخر هو معرض أو ناقص لا يدعيه فلا يجزى بداهة أن يقول لم يبق
عندي دليل النقض والمعارضة ومثل هذا لا يصلح حجة لالزام الحصر وأما الثاني فعليه أن يقال حيث
كان العرض زكاة أو كذا زكاة في الشاهد ينبغي الاكتفاء بالعرض على أصل واحد كما يمكن في
زكاة الشاهد بالواحد كما هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك وأحمد في رواية وكان فاضل هذا انما
لم يكتب بما يرضى على أصل واحد لانه من القائلين بان الزكاة لا يدفع من اثنين كما هو قول محمد
والشافعي ورواية أحمد وأجاب صاحبنا بان عدالة الوصف فان ثبتت بالاثنتين والفرق ظهوره
والعرض على الاصول لا يقع به التعديل والاصول شهود الحكم (٢) كما وصف العمل به الحكم لآخر كون
ففي كثرة نظائر ذكر النظائر لا يحدد قوة كالتشاهد ان انضم اليه أهله لا تظهر عدلته واقعه انه
أعلم (واعلم ان الحنفية) قائلون (بالتعليل بكل من الاربعة) أي العين في العين وفي الجنس والجنس
في الجنس وفي العين (مقول فان) كان التعليل (بما عينه وأجنسه) مؤثر (في عين الحكم ففاس
انفا قالوا لم أصل القياس) في كل من هذين ويقال لما تأثر بعينه في عين الحكم أنه معنى الاصل
وهو الموطوع الذي يماثر به متكرر والقياس اذا لفرق الان بعد المثل (والا) فان كان عينه في
جنس الحكم أو جنسه في جنسه (مقد) يكون قيسا (بان يكون) ما عينه في جنس الحكم هو
من قبيل ما يكون (العين في العين أيضا) فيستدعى أصلا متساويا عليه (فيكون مركبا) وكذا
ما جنسه في جنسه قد يكون ذلك في عينه فيكون له أصل فيكون قيسا وقد لا يكون من أقسام المرسل

حجة وأما القياس فهو أن
قول العاصي ليس بحجة
على غيره من المجتسدين
في أصول الدين فلا يكون
أيضا حجة في فروعهما
والحاصل بينهما يمكن
التمسك في الموضعين من
الوقوف على الحكم
بطريقه وهذا أيضا
ضعيف لان المطلوب في
الأصول هو العلم بخلاف
الفروع فان المطلوب
فيها هو التفتن وقد يحصل
الظن بقول العاصي ولا
يحصل العلم وحينئذ يكون
قوله حجة في المروع
دون الاصول واحتج غير
المصنف بان الأصل

في الأدلة أن لا ينخص قوما
دون قوم وبأن قوله لم يكن
حجة في رماهم فكذلك
بدهم عسلا بالاستصحاب
(قوله قيس في الخ) أي
استحب من قال بأنه حجة
مطلقا لقوله عليه الصلاة

(٢) قوله كما وصف العمل
بالحكم كذا في الصغ التي
بأدنى ما تلعب العبارة كالمص
العمل بالحكم وبهذا
تقرر انه مصححه

التي يجب قبولها الصغية اذ كل من اقسام الاربعه من اقسام المؤثر حتى يدخل فيه ذكر المصنف (وشى
 الاثمة) الرسخي قال الاصح عندى (الكل قياس داخلاً منته) أى هذا الوصف (لابد
 من أصل قياس) في الشرع لا محالة (الا ان قد ينزل لظهوره) كما قلنا في ابداع الضي لانه سطره على
 ذلك فانه بهذا الوصف يكون مقبلاً على أصل واضح وهو ان من اباح الصبي طعماً ما تناوله لم يضمن لاه
 بالاباحة سطره على تناوله فتركتنا ذكر هذا الاصل لوضوحه ورجعنا لابق الاستغناء عنه فيذكر كما قال
 علياً وناقى طول الحرة انه لا يمنع نكاح الامه ان كل نكاح يصح من السلب اذ ان المولى فهو صحيح من الحر
 كنكاح الحرة فهذا اشارة الى جمع مؤز وهو ان الرق نصف الحل الذي ينشئ عليه عقد النكاح شرطاً
 ولا يبدله بحل آخر فيكون الرقبى في النصف الباقي بمنزلة الحر في الكل لا مذهب الجمل بعينه ولكن في هذا
 المتي بعض الغموض فتع الحاجة الى ذكر الاصل (وعلى هذا) الذي ذهب اليه شمس الاثمة (لا ينفى
 التعليل مطلقاً من العين في العين أو الجاني فيه) أى العين (فان أصل القياس لا يتحقق الا بذلك) أى
 نائباً عن العين في العين أو الجاني في العين (فلا يعلى بالجنس في الجنس أو العين في الجنس لتعليل بسيط
 أصلاً ويحتاج الى استقامة بعده) أى هذا المطلوب (ثم قولهم) أى الحنفية (بكل من الاربعه) المذكورة
 (يشمل العين في العين فقط) كما يشمل الثلاثة الاقسام الاخر جنة في عينه فقط وحده في جنسه فقط
 وعنه في جنسه فقط (ومرادهم) أى الحنفية (اذا ثبت) التأثير المذكور (نص أو اجماع والا لزمه)
 أى الوصف للعلية (التركيب) والكلام أغلفه في السيط (وسمى بعضهم) أى صدر الشريعة
 موافقة الامام الراى (ما يوجد من أصل القياس) أى ما يكون له أصل معين من نوعه وجد
 فيه جنس الوصف أو نوعه (شهادة الاصل) أى اعم من كل من الاعتبارين (أى اعتبار
 النوع في النوع واعتبار الجنس في النوع) (بطلنا أى صدق) شهادة الاصل (عنده) أى ما يوجد
 من أصل القياس أى لانه كل ما يوجد اعتبار نوع الوصف وبنسبة في نوع الحكم فقد وجد الحكم أصل
 معين من نوعه وجد فيه جنس الوصف أو نوعه لكن لا يلزم انه كل ما يوجد له أصل معين وجد فيه جنس
 الوصف أو نوعه فقد وجد اعتبار نوع الوصف وبنسبة في نوع الحكم ولو اذعنا اعتبار الشارع مع
 وجوده (ومن الآخر بن) أى وشهادة الاصل اعم من اعتبار الجنس في الجنس واعتبار النوع في الجنس
 (من وجه) فهو حاشية الاصل بدون كل منهما ما يوجد كل منهما بدون شهادة الاصل وقد يوجدان معاً
 ذكره صدر الشرع بقوله بطلنا ثبات شهادة الاصل بدون التأثير ونعقبه في التاويل بان نفسه نظر الان
 التحقق بدون كل من الاربعه لا يستلزم حوازا للتحقق بدون المجموع فيجب ان يكون اعم من الاثنين
 باعتبار ان وجد في الآخر بن وبالمعكس فبمع ذلك لا يلزم ان يوجد بدون التأثير واجباً به
 لما كان أحد نوعي القريب وهو المرود مما لم يعلم ان الشارع اعتبره لادلى على عدم اعتبارها في الجملة
 وهو يقتضى انفكاك عن التأثير في الجملة والانشكال على التأثير يقتضى حوازا للتحقق بدون المجموع
 ونظر المتعبد بما يتوجه اذا لوحظت السمة بنبها بين الاربعه بدون ملاحظة المعنى المعنى اعتبر في
 القريب المرود (والمشهور من معنى شهادة الاصل ما ذكرنا) أولاً (ثم لا يخفى ان لزوم القياس
 مما جسد) أى جنس عن الوصف الثابت في الاصل بنص أو اجماع (في العين) أى عين الحكم
 المذكور في الاصل (ليس الا يجعل العين) أى عين الوصف (علقة) لانه الحكم (باعتبار تضمنها)
 أى عين الوصف (علقة) لانه الحكم أعني بها (جنسه) أى جنس الوصف المذكور (يرجع
 الى اعتبار العين في العين) وينشئ هذا التسمي في التحقيق مثلاً اذا علل عتق الاخ عند شرائه اخصه بالاه
 لانه ما كره أو مودع على اعتباره تأثيراً في الرجم الحر في عين الحكم وهو الجنس في العين كان
 المؤثر في الحقيقة في العين ليس الا يملك ذى الرجم حر ونبوت العتق مع ملك الاخ ليس ملك الاخ بل

والسلام اعمى كالنوم
 باهم اتسدت اشدت
 حصل الاحتساده لازماً
 لاقتله اى واحد منهم
 كان قبل على كونه حجة
 والام يكن المقسدى به
 مهتداً وأجاب المصنف
 بان الخطأ هنا انما هو
 مع الصباية لكونه خطاب
 مشاهد فتنفى دخول
 فهمهم ثم ان الصباية
 الخاطئة بذلك لا يجوز
 أن يكونوا مجمعين لكونه
 ليس محل الخلاف كما تقدم
 فتميز أن يكون المراد منه
 أن العاقل منهم انا اقتدى
 بأى محمد كان منهم اهتدى
 وهو صحيح مسلم وأجاب
 الاكسدى بأن النسب وان
 كان عاماني أشخاص
 الصباية فلا دلالة فيه على
 هجوم الاحتساده في كل
 ما يقتدى به وعند ذلك
 فنقول يمكن جعله على
 الاحتساده منهم فيما يروونه

الملاذى الحرمية فليس في التصديق الاقسان من الفال على الاعتبار ثبوت تأثير العين في الجنس والجنس
في الجنس ذكر المصنف (والصائد أربع من العين والجنس في العين والجنس) حاصلة من شرب العين
والجنس في العين والجنس عين في جنس في جنس قلبه (هي) أي هذه الأربع هي
(المؤثر وثلاثه لسلام المرسل) المتقدمة (أما اللاتم) التي هي من أقسام الاول المتقابل المرسل
(فيلزمه التوكيد لانه لا بد من ثبوت عينه في عينه) أي الحكم (يقرب الحكم مع في الحال ثم ثبوت
اعتبار عينه في جنس الحكم أو) ثبوت اعتبار (قلبه) أي جسمه في عين الحكم وتقدم قريبا
ما فيه من البحث (أو) ثبوت اعتبار (جسمه في جسمه) أي الحكم (فأقول ما لم ين من الملائم
تركيبه من اثنين) والافتد يكون من أكثر من اثنين كلبعلم (والمركب لامن الأربعه قيل)
أي ذكر في التلويح (كالسكر) فإن عين هذا الوصف مؤثر (في الحرمة) أن في عين الحكم التي
هو حرمه الشرب (وجسمه) أي السكر وهو (إيقاع العداوة والبغضاء) مؤثر (فيها) أي
الحرمة لأن إيقاع العداوة كما يكون بسبب السكر يكون بغيره (ف) السكر مؤثر (في وجوب الزاجر
أعم من الأخرى كالزجر والدينوي كالحذف) وهذا جنس الحكم (وجسمه) أي السكر (الإيقاع)
في العداوة والبغضاء مؤثر (في الحذف القذف) وهو جنس الحكم بناء على أن السكر كما سئلته
للقذف صار العين المشترط بهما وهو إيقاع العداوة والبغضاء مؤثر في وجوب الزاجر قال المصنف
رحمته الله (ولا يثبت أن وجوب الحرق) في النار في الدار إلا خرة (بأنه اعتزال) لحوا علمه
عند أهل السنة (غير الحكم التي يثبت فيه) وهو التلويح (وأن تأثيره) أي السكر (في وجوب
الزاجر ليس) تأثيرا (في جنس حرمه الشرب) ليكون من تأثير العين في الجنس (وإنما يصح) أن
يكون من تأثير العين في الجنس (للتأثير السكر في حرمه الإيقاع) في العداوة والبغضاء أيضا كما أثر في
حرمه الشرب فكذلك العين قد أثر في الجنس وأثر في العين (والإيقاع) في العداوة والبغضاء أثر (في
حرمه القذف كما أثر في حرمه) (الشرب) أيضا فكذلك جنس الوصف وهو الإيقاع قد أثر في الجنس
الذي هو الحرمة الأعم من حرمه الشرب والقذف كما أثر في العين الذي هو حرمه الشرب (لتصريح
بأن المراد بجهنهما) أي الوصف والحكم (ما هو أعم من كل) منهما (فيلزم التصديق لثبوت الجوه
منه) أي هذا الكلام (في الإيقاع مع السكر) لأنقول لا (لأن المراد به) أي الإيقاع (موقع
العداوة وهو) أي موقعها (أعم من السكر والقذف) أي من الكلام التي هو حذف فيصدق
السكر موقع العداوة والكل الذي هو حذف موقع العداوة (فيحيزهما) أي موقع العداوة والسكر
والقذف (وأما) ثلاثة ما رتبة لما سوى العين (العين) لأن التركيبين ثلاثة باسقاط واحد
من الأربعه التي هي العين في العين وفي الجنس والجنس في الجنس وفي العين هان كل الساقط العين
في العين كان المركب عامسا وهو العين في الجنس والجنس في الجنس والجنس واحد وان كان الساقط
العين في الجنس فالركب العين في العين والجنس في الجنس وهو وان كان الساقط الجنس في
الجنس فالركب عين في العين في الجنس والجنس في الجنس في الجنس ثالث وإن كان الساقط الجنس في
العين فالركب عين في العين والجنس والجنس في الجنس في الجنس رابع ذكر المصنف فقول (التي) أي
صحت وهذا هو الحكم (عند خوف فوت صلاة العبد) وهذا عين الوصف (الجنس) الوصف (الجنس)
بحسب الحمل) مما يحتاج إليه شرعا وهو في هذا المثال صلاة العبد والوصف مؤثر (في الجنس) أي
جنس التيمم أي (سقوط ما يحتاج) اليه في الصلاة (و) مؤثر (في العين التيمم) لقوله تعالى
فلم يجدها وما يتيمموا فاعلموا لحد العاصم مقام الاخر فإن الشرب يظهر في بعض الأحوال بحيث
ينشأ التجلجات (والعين) للوصف (الجزء من) مؤثر (في الجنس) للحكم أي (سقوط

وهذا لتاكدنا على أن تأثير العين في الجنس والجنس
الها قد تقدم الكلام
عليه لكن هنا حجة
تقتضي العموم للمضوى
وهي ترتب الحكم على
الوصف فإن لاقتداء
مرتب على كونهم جهة
وأما من ذهب إلى أنه إذا
خالف القياس كان جهة
والافتساح حاجج بأنه إذا
خالف القياس فلا يجعله
الأنه المطلق على خبر فأنه
والافتساح قد ترك القياس
المأمور به واقصدت
عداته وذلك باطل
وحيث يكون قوله جهة
لاستلزامه الجهة لانه
وأجاب المصنف بأنه ربما
خالف القياس لثبوت
دليلا ولم يكن كذلك في
نفس الامر وأجاب غيره
بأنه يلزم منه أن يكون
مذهب العصاة جهة على
الجهن من من العصاة
أيضا بغير ما قاله ولم

استعماله) أى عدم وجوب استعمال الماء (فإنه) أى استعماله (أعم من استعماله للحدث وانحبث
 لكن العين) لا وصف وهو (خوف القوت لم يؤثر في العين) للحكم أى (التي من حيث هو تميم
 بنص أو إجماع فقد جعلت) العين لا وصف (مرة خوف القوت ومرة العجز عن الماء لانهما) أى
 الطوف والعجز (واحد) معنى (لأن العجز خفيف) فإن قلت خوف القوت هو الوصف المعلق به في
 المتنازع فيه وهو الفرع) أى صلاة العيد (والمراد من الوصف المتناول في أن جنسه أثر في جنس
 الحكم أو عينه) أى الحكم (ما في الأصل ليدل به) أى تأثير جنسه في جنس الحكم أو عينه (على
 اعتباره) أى الوصف المعلق به المذكور (علة في نظر الشارع قلت ذلك) أى كون المراد بالوصف
 المذكور ما في الأصل انما هو (في غير المرسل والتعليل به) أى تغير المرسل (قياس وليس هذا
 القسم) أى المركب من ثلاثة ليس منها العين مع العين في المحل (الأمر سلا فلا يتصور فيه قياس
 ولا استثنى أصلا فلازمه) حيثئذ (العين مع العين في الأصل والمرسل مأخوذة عنه) أى العين
 مع العين في الأصل (فالتعليل بالمرسل) تعليل (بصالح خاصة ابتداء اعتبرت في جنس الحكم الذي
 يراد بانيته أو جنسها) أى المصالح (في عينه) أى الحكم (أوجبه) لكن تنقطع الضرورية
 والكافية) فيها (على ما تقدم عند قائله) أى المرسل وهو القرائى (فان قلت المثال حسنى وهو) أى
 الحنفى (ينزع المرسل) فكيف يتم على قوله (فلانما هو) أى يجب القول: يعلم بعض ما يسمى مرسلا
 عندنا لا حقيقة ويدخل ذلك (في لأثر عندهم) أى الخفية (كاستظهار المركب بمادوى
 الجنس في العين العجز عن غيره ما الشرب في التيم) أى جوانه (وهو) أى وهذا هو (العين في العين
 في فعل النص) أى قوله تعالى (فلم تجدوا) الآية (وجنسه) أى عين هذا الوصف النصوص
 عليه (العجز الحكمى) عن الماء طفا واما عمله حكما لان الفرع أن عجزه عن غيره ما الشرب
 فقط فهو ظاهر عليه لكن لما كان مستقيا بالحاجة الأصلية وهى الشرب كال كانه غير واحد فكان
 عجزه حكما لا حقيقة كما ذكره المصنف مؤثر (في جنسه) أى الحكم أى (سقوط استعماله)
 أما ما الشرب فانه أعم من استعماله في الحدث وانحبث (وعينه) أى الوصف (عدم جداته) أى
 هذه الشرب مؤثر (في جنسه) أى الحكم الذى هو سقوط استعماله أى (السقوط دفعا لهلاكه
 والجنس غير مؤثر فيه) أى العين (لأن العجز المذكور) وهو العجز الحكمى مطلقا (غير مؤثر في) جوار أو
 وجوب (التيم من حيث هو تيم) بل انما أثر في سقوط استعمال الماء مطلقا من حدث أو خبث كما
 ذكرنا (و) المركب (من غير العين في الجنس كالمبصر في حرمه القربان) أى وهذا هو (العين في العين
 وجنسه) أى الحيض (الاذى) مؤثر (فيه) أى في تحريم القربان (أيضا) مؤثر (في الجنس)
 لحرمه القربان أى (حرمه إجماع مطلقا) فتدخل حرمه الواو وغيره لأن هذا أولى على التأويل
 وجوب الاعتزال (و) المركب (من غير الجنس في الجنس كالمبصر في حرمه الصلاة وهو) أى وهذا هو
 (العين في العين) علة (جنسه) أى عين الحكم (حرمه القراءة) حال كونها أعم مما في الصلاة وإخراجها
 (وجنسه) أى الحيض (الخارج عن السيلين) مؤثر (في حرمه الصلاة لا الجنس) أى لكنه
 غير مؤثر في جنس الحكم أى (حرمه القراءة مطلقا والمركب من اثنين العين في العين مع الجنس فيه)
 أى العين (الطوف) فأمه علة (في طهارة شور الهرة) كاتقدم في الحدث (وجنسه) أى الطوف
 وهو (مخالطة نجاسة يشق الاحتراز عنها) علة طهارة كما بار الباروات (و) المركب (من العين في
 العين وفي الجنس المرض) فأم مؤثر (في الضرر) مؤثر (في جنسه) أى المرض (التخفيف في العبادة
 بثبوت التعذر) في المكتوبة (و) المركب (من العين في العين مع الجنس في الجنس كالمبصر في الطيق)
 فانه مؤثر (في ولاية الشكاح) فهذه من العين في العين (وجنسه) أى الجنون الملبس (العجز بعدم

يتعرض المصنف للقول
 الفصل بين أن ينتشر أم لا
 لكونه قد سبق الكلام
 عليه في الإجماع قال
 في مسئلة منعت المنة
 تفويض الحكم الرأى
 الذى صلى الله عليه وسلم
 والعالم لان الحكم ينبع
 المصلحة وما ليس بمصلحة
 لا يصير مجعلا اليه مصلحة
 قلنا الأصل تنوع وان
 سلم فلم لا يجب وأن يكون
 اختياره أمارة للمصلحة
 وجزم بوقوعه موسى
 ابن عمران لقوله عليه
 السلام بعد ما أنشدت
 ابنه النضر بن المشرث لو
 سمعت ما قتلت وسؤال
 الأصم عن الملح أكل عام
 فقال لو قلت ذلك لوجب
 وقوه قلنا لما ثبتت
 بنصوص بحتمها لا يشاء
 ووقفنا على ما أقول
 اختلاف في أنه هل يجوز
 أن يفوض الله تعالى

العقل للجملة) أى العجز (الصغر) مؤثر (في جنسها) أى ولاية الاتساح وهو الولاية مطلقا
 (لثبوتها) أى الولاية (في المالد) المركب (من الجنس في العين والجنس كجنس الصغر العجز لعدم
 العقل) مؤثر (في ولاية المال) للحاجة إلى قضاء النفس (و) في (مطلقها) أى الولاية (تثبت)
 الولاية (في كل منته) أى المال (ومن النفس و) المركب (من الجنس في العين وقلبه) أى ومن العين
 في الجنس (خروج الخامسة) لأنها أعم من كونها السيلين أو غيرها وهو مؤثر (في وجوب الوضوء
 ثم خروجها من غير السيلين) مؤثر (في وجوب أزالها) وهو أعم من الوضوء لاهزالة الخامسة الحسكية
 وإزالة الخامسة أعم من إزالة الخامسة للحضفة والحسكية فكان جنس الوضوء قاله المصنف (وهذا
 لا يستقيم لانتفاء تأثير خروج الصلابة في الحديث ثم وجوبها بشرط 4) أزالها (نحو) أزالها
 (و) المركب (من العين والجنس في الجنس الجنون والصلابة) فإن كلامه مؤثر (في سقوط العبادة)
 للاحتياج إلى التوبة (وجنسها) أى كل متممة الفى هو العجز لعدم العقل (العجز لخلل القوى) فإنه
 مؤثر (بما) أى في سقوط العبادة (وتظهر أن ستة) المركب (الثلاثي ثلاثة قياس) وهي الأولى
 (وثلاثة مرسل) وهي الأخيرة (وثلاثة من أربعة) المركب (الثلاثي قياس) وهي الثلاثة الأخيرة
 منها (وواحد لا) أى ليس بقياس وهو الأول منها (هذا ولا كثر كي يقدم عند تعارضها) أى
 المركبات (والمركب) يقدم (على البسيط) عند تعارضهما لأن قوة الوصف اتفاهى بحسب
 التأثير والتأثير بحسب اعتبار الشرع فكلما كثر الاعتبار قوى الأثر فيكون المركب أقوى من البسيط
 والمركب من أجزاءه أكثر قوى من المركب من أجزاءه أقل لكن كما قال في التلويح وأنت خبير بأنه إنما
 يستقيم قياسا على اعتبار التلويح في النوع فإنه أقوى السلك لأنه معتلة أنص حتى كدبر بمنكره
 القياس لا فرق إلا بعدد الملحظ للمركب في غيره لا يكون أقوى منه (وأما الحنفية فطائفة منهم يفر
 الإسلام) والسرخصى وأبو زيد (لا يقبل التعليل في المناظرة من الدلالة على معاملة هذا الأصل)
 المتقيد عليه بل قال السرخصى والأشبه بذهب الشافعى أب الاصول معاملة في الأصل الأله لا بد لجوار
 التعليل في كل أصل من دليل مير والمذهب عدل ما شأنه لا بد مع هذا من قيام دليل يدل على كونه معاملة
 في الحال انتهى إلا إذا اتفقوا على كونه معاملة لا مع اختلافهم في الوصف الذى هو عمله لتساعده الخصم على
 ذلك فلا يحتاج إلى إقامة دليل آخر عليه (ولا يكتفى) قول المعلق (الأصل) في الموص التعليل
 كما عرفت في الميزان العامة من قبيل القياس والشافعى وبعض أصحابها وهو المختار (لأنه) أى الأصل
 (يستعصب بكنى الدفع) أى يدفع ثبوت ما لم يعلم ثبوته (لا لا يثبت) على الخصم (كلمة) في بحث
 الاستصحاب أثره هنا فافهم (تخلوا) الإثبات لنفسه) فإنه لا يلزمه قبل التعليل لنفسه الدلالة
 على معاملة ذلك الأصل الذى هو بعدد القياس عليه (كنقص الخارج من السيلين يستدل على
 معاوليته) أى كون الخارج النفس الذى كونه كالتقص (بالاجماع على ثبوته) أى التقص بالخارج
 النفس (في مقبوض السرة) إذا خرج منها قيسا على التقص بالخارج النفس من السيلين (قطع) بدلالة
 الاجماع (تعمده) أى التقص (عن محل النص) الذى هو السلطان إلى ما سواه من البدن أذلو كان
 خصوص محل معتبر في التقص بالخارج النفس منه لما لم يزل غير مكناه إلى لأن الأدال لا تنسب
 إلى رأى (فصم تعليله) أى التقص بالخارج النفس من السيلين (بخصلة الخارج) وإنما قال
 هكذا لأن الشده المؤثر في رفع ضده خصلة الخامسة في الأفعة لطهارة العين الخارجة معروضها التى
 هي قاعة بها (ليثبت التقص به) أى الخارج النفس (من سائر البدن وطائفة لا) تنظر الدلالة
 على معاملة الأصل قبل التعليل في المناظرة (أذ لم يعرف) ذلك (في مناقرة فقط للصحة والتابعين)
 وكفى بهم قنوة (ولأن إقامة الدليل على عليه الوصف ولا يثبتونه) في الحاق الفرع بالأصل في حكمه

الحكمم الذى نبي أوتاهم بأن
 بقوله أحكم بمكثنت
 فأن لا تحكم إلا بالواب
 فقالت المستزلة لا يجوز
 وقال موسى بن عمران
 بحوازه ووقعه وتوقف
 الشافعى رحمه الله في
 الحوازه كما قاله الأمام
 وأتباعه واختاره وهو
 مقتضى اختيار المصنف
 أيضا فإنه أجاب عن أدلة
 الفريقين ومقتضى كلام
 ابن ربهان في الأوسط أنه
 مذهب الشافعى فإنه
 قال كما حكاه القرافى عنه
 مذهبنا هو هذه المسألة
 ووقعها واختار الأمدى
 وابن الحارث أنه جائز غير
 واقع وقال أبو يعلى الجاني
 في أحد قوليه كما قاله
 الأمدى أنه يجوز للبي
 دون غيره وهذه المسألة
 قد جعلها الأمام وأتباعه
 عقب الأدلة كما جعلها
 المصنف وجعلها الأمدى

واسمته (تضمنه) أى كون الأصل معلولا (فأغنى) بيان الدليل على علة الوصف عن الاستدلال على كون الأصل معلولا (وهذا) القول (أوجه) كما هو ظاهر (ثم دليل اعتبار) أى الوصف الذى عليه يتعينه فى الحكم العيني (النص والاجماع وسأنيان والتأثير) وهو (ظهور أثر) أى الوصف (شرعا وسمونه) أى التأثير (عدايته) أى الوصف (وبتأثير) التأثير (مناسسته) أى الوصف للحكم بأن يصح إضافة الحكم إليه (ويسمونها) أى مناسسته (ملاسته) والمهترئة أى مناسسته للحكم (وتتأثر) مناسسته (كونه) أى الوصف (غرواب) أى بعيد (عن الحكم) وهذا هو المعنى بصلاح الوصف للحكم (كطليل) وقوع (الفرقة) بين الزوجين الكافرين إذا أسلمت وأبى (بالإباه) فانه يتأثر (بجلائها) أى الفرقة (باسلام الزوجة) فانه ناب عنه لان الاسلام عرف صاحب الحقوق والاملاك لافاعمالها وكيف لا وفى العيصى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا رسل الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك صححوا مني دماءهم وأموالهم لأبغى الاسلام وحسابهم على الله تعالى (والمختلوص بصلح سيداقتنوه) واقطاع السكاح عقوبة (واباه الاسلام رأس أسبيل العقوبة لصلح أن يكون سيلا (كجاسياف) ذكره فى فساد الوضع وهذا هو المراد بقوله من صلاح الوصف كونه مؤثرا فى العمل المتقوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف فأنهم كانوا له للون نسبة الاحكام غير نابعة عنها فاما كمال موافقها يصلح علة وما لا دلالة لال الكلام فى العلة الشرعية والمختلوصات أحكام شرعية فلا بد أن تكون موافقة لما قبل عن عرفت أحكام الشرع يساهم (وقسى) التأثير (بأن يكون لنفسه) أى الوصف تأثير فى عين الحكم كالمقاطعة للسلافة الكثيرة (بأن تزيد على خمس (بالانجماء) أى (لنفسه) أى الوصف المعلن الذى هو الاعمال وهو المعبر عن الاداء تأثير (ففيه) أى فى عين الحكم الذى هو اسقاط الصلاة وما قاله الخارج حتى لا يحجب القضاء اذا ذهب المعبر عن علة العلة (أو) لنفسه تأثير (فى جنسه) أى الحكم (كالاخفاط) المصلحة عن الحائض (عشقته) أى فعلها بواسطة كثرتها (وجنسه) أى هذا الوصف (المشقة المصنعة فى مشقة السفر) مؤثر (فى جنسه) أى الحكم (السقوط الكائن فى الر كعقبة) من الرابعة (وعن بعضهم نفيه) أى كون تأثير الجنس فى الجنس من التأثير (ومن الخفية من يقتصر على) أى على أن التأثير هو اعتبار الجنس فى الجنس فى موضع آخر ناصا واجما كما هو له صاحب الكشف فى تحريم الاسلام فى بعض مصنفاته ولما كان ظاهر هذا يقتضي سقوط الجنس فى الدين وقلبه والعين فى العيني التأثير وبعضه منتهى عند المصنف دون البعض أشار إليه بقوله (والوجه سقوط الجنس فى الدين) من التأثير (عما قد منا) كما هو يرد قوله ثم لا يخفى أن لزوم القياس بما حشيه فى العين ليس اليجعل العين علة باعتبار تضمنها العلة حشيه هو يرجع الى اعتبار العيني فى العين (دون) سقوط (قلبه) أى العيني فى الجنس من التأثير (بأن لا يسر) لانتفاء اللازم الذى كورقته (أو) يكون (لنفسه) أى الوصف تأثير فى جنس الحكم (كالأخوة لأب وأم فى التقدم) على الأخ لأب (فى ولادة الانكاح) الصغير والصغير وهذا هو عين الحكم المؤثر فيه عين الوصف المذكور وهو مؤثر فيه (فى جنسه) أى الحكم المذكور (التقدم) الصادق على كل من التقدم (فى السيرات) والاكاح (أو) يكون لعينه تأثير (فى عينه ذكره فى الكشف الصغير) ثم صدر اثره بعة (وبلزمه) أى هذا الكلام (كوتة) أى الحكم (بالنص والاجماع كالسكر فى الحرمة) اذ كل منهما معان والسكر للحرمة بالنص والاجماع (وهو) أى كون الحكم بهما واحدهما (مخرج) أى الحكم المذكور (عن دلالة التأثير على الاعتبار) أى كون الوصف معتبرا بالتأثير فيكون علة مستقلة (الى المنصوصة) أى الى أن تكون منصوبة فلا تكون من أقسام المؤثر بل من الحكم الثابت بالنص والاجماع وانما يلزم هذا الكلام هذا (الذي يبق مع ظهور النسبية) بعد النص

وإن الحايج فى كتاب الاجتهاد ووجه مناسبتها الاول أنها واقع تغرض الحكم الى النسب أو العالم فتكون الاحكام بالنسبة اليه غير متوقفة على الدليل ويكون حكمه من جملة المدارك الشرعية ووجه مناسبتها الاجتهاد أن الحكم قد تعين فيما من جهة المبدأ بطريق الوحي اذا عرفت ذلك فقد احتضت المعسرة على المنع بأن أحكام الله تعالى تابعة لمصالح العباد على ما سبق فى القياس فلو فرض ذلك الى اختيار المبدأ لا أدى الى تخلف الحكم عمن المصلحة لو أن يصادف اختياره ما ليس بمصلحة فى نفس الامر وما ليس بمصلحة فى نفس الامر لا يصير مصلحة محصلة الى المجهد أى يتقوض به لاستحالة انقلاب الحقائق

وأجل المصنف وجهين
أحدهما أن معنى على
أصل منوع وهو وجوب
رعاية المصالح الثاني سلمنا
مذكرة لم لا يجوز
أن يكون اختيار البعد
لحكم أمانة على وجود
الصلة فيه وذلك بأن
يلزمه الله تعالى أن
استتار ما فيه المصلحة
وإن لم يعلم بها فإن الله تعالى
لما أخبر به أنه لا يحكم إلا
بالصواب ونزف الحكم
بالصواب على المصلحة
أن لا يحكم إلا بالمصلحة
(قوله قوله عليه السلام)
أي استدل موسى بن
عمران على وقوع أمرين
أحدهما قضية التضرب
الحادث وهي على ما حكاه
ابن هشام في السيرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
حين فرغ من بدو الكدري
وجهه إلى المدبته ومعه
الأسارى فلما كان بالمفرد

والاجماع دليل على الاعتبار (الالاخلاق) فان المناسبة اذا ظهرت فخليل اعتبار ما طغت بهما النص
أو الاجماع أو التأني وهو بثبوت تأني بعض الوصف المتأني في جنس الحكم الذي راد بانه أو الاخلاق
فأذا فرض ثبوت تأني العين في العين من غير عن التأني (ويفوق) أي الخفية (إيجابها) أي
الاخلاق الحكم (يجوز العمل فيه) أي التأني (بها) أي الاخلاق (كالتصايف للشرور) يتفقدوا
يحب هذا ويظهر أن الأولى في حسن السابق أن يقول بعد قوله في الر كفتين أوليته في جنس
كلاخوة لأب وأمي في التصديق على الأخ لا في ولاية الانكاح وهو مؤثر في جنس التقديم للمبررات أو
لعينه في عينه كما في كشف التلذذ وغيره فمن بعضهم في الجنس في الجنس من التأني ومنهم من
اقتصر على أن التأني هو تأني الجنس في الجنس والوجه سقوط الجنس في العين منه بما تقدمناه دون قلبه
بتأمل يد ثم يلزم الكشف كونه فالحق (وتظهر أن المؤثر عندهم) أي الخفية (أعنيته) أي المؤثر
عند الشافعية وهو ما ثبت نص أوجاع اعتبار عينه في عين الحكم (ومن اللاتم الاوّل) أي المؤثر
من أقسام الناسب بأقسامه الثلاثة وهو ما ثبت اعتبار عينه في عينه بمجرد ثبوت مع الحكم في المحل مع
اعتباره عينه في جنس الحكم نص أوجاع أوجع في عينه أو في جنسه (ولما من الرسل) أي
ولأنه أقسام اللاتم المرسل وهي ما لم يثبت العين مع الجنس في جنسه أو في جنسه (ولما من الرسل) أي
في جنس الحكم أوجع في عينه أو جنسه (فشمل) للمؤثر عند الشافعية وهو الذي ثبت نص أوجاع
اعتبار عينه في عين الحكم أوجع أوجع في عين الحكم أوجع (سبعة أقسام في عرف الشافعية
أولها يقيدوا) أي الخفية (الثلاثة) التي هي تأني الجنس في عين الحكم أو في جنسه وتأني العين
في جنس الحكم (وجود العين مع العين في المحل أي الأصل وكذا نصهم) أي الخفية (فما
تقدم من التعليل بما اعتبر جنسه الخ) أي في عين الحكم أوجع وما اعتبر عينه في عين الحكم أو
جنسه (مقبول وقد لا يكون) التعليل بأحدهما (فيلما بأن يفر كس مع أحد الأمرين) أي العين
أو الجنس مع العين (ولاحاجة التقييده) أي المقبول (لغير جنسه) أي ذلك الوصف (أبعد)
أي ما اعتبر الشارع جنسه الأبعد (كصمن مطلق مصلحة) أي كونه ضمن المصلحة في أثناء
الحكم (بختلاف) جنسه (البعد) الذي هو أقرب من ذلك الجنس الأبعد وقد اعتبره الشارع إذا
كانت المصلحة ضرورية قطعية كقوله قبل (كالري) أي كيوافه (إلى الترس المسلم إذا غلب
نقل خجاستهم) أي أهل الاسلام يرى إليه (أذلا بدليل إلى القطع) بالجملة (كالفرز إلى مخالاف)
بعضهم في السفينة) أي يرى بعض من في السفينة في البصر إذا علمت سفينة البعض الآخرين
في ذلك فاه لا يجوز لأن المصلحة غير كلية كما تقدم وأعمال تقع الحاجة إلى هذا التقييد وإن كانت هذه
الجملة مفاد في توضيح صدر الرشد (أدليل على الاعتبار بالص أو بالاجماع لم يقصق في مطلقها)
والكلام فيما ثبت اعتبار النص أو الاجماع ثم اعتبار العين في العين بمجرد ادعاء المناسبة وهو الاخلاق
ليس موجبا للعمل ولا يجوز اهله عند المصنف كما سيذكره فيما يلي عليه (والاخلاق ادعاء المناسبة)
حكم (الأصل والوصف معلا حظهما) أي الوصف والحكم هي به لأن المناسبة للمذ كونه يقال أي
بظن أن الوصف على الحكم (فمنع) ادا مناهة ذلك الوصف ذلك الحكم (على الخصم المنكر
للجانب) أي المناسبة الحكم لا المنكر الحكم لأن مجرد المناهة لا توجب عليه الوصف عند الشافعية لما
عرف من كلامهم في الاخلاق (وهو) أي الوصف المناسب (ماتن القاضى أي يذم الوعد على العقول
نقلته الامم ما يقبل) ولعله في التفرع بدون ذكر الامم كما كانت عليه التسعة أو لا وتقدم أيضا أوائل
فضل في القول ولعله اعجازها اشارة إلى أن المراد طاعة القول كما هو ظاهر الصيغة فيمنع عليه تفرع
قوله (فان المنكر حينئذ منكم) أي معاندنا لا يقبل انكاره (وقيل) أي قول غير واحد من

المحجب (أراد) أوزيد يكون المناسب لك (هـ) حجة في حق نفسه فقد أي يكفي هذا الناظر لانه
 لا يكون عقده فهو ما خردنا ينطبق على ظنه لا الناظر اندر بما يقول انخص هذا بما لا يتناقض على القبول
 فلا يكون مناسباً بالنسبة إلى وليس الاحتياج بقول القيد على أولى من القلب ومن ثم منع أوزيد
 التبتل بالنسبة في اثبات علة الوصف في مقام المناظر قبل شرط ضم العدة التي بالأمثلة الدليل على
 كون الوصف ملائماً مع أوزيد الامتياز على انخص (وهو لهم) أي الحنفية (في تنبيه) أي هذا الطريق
 المسي بالآلة لانه (لا يتفق عن المعارضة اذ حال) أي يقول الناظر (لم يشك على) عند قول
 المناظر هذا مناسب لانه عرض على العقول ثلثته بالتقول (يقده) أي أن مراد أي زيد كون
 المناسب ذلك انما هو في حق نفسه (والا) لو كانا فالتين بأن مراد أي زيد حجة في حق غيره أيضا
 (لم يسمع) قوله لم يقبله على لانه كبره حيث فلا يصح فهمه بأنه لا يتفق عن المعارضة (ولحق أن
 المراد بما هنا المناسبة تفصيلها المخاطب كقوله الاسكار ازالة العقل وهو) أي ازالة العقل (مفسدة
 يناسب حكمة ما تحصل به) الازالة (و) يناسب (الزبر عنه) أي ما يحصل به الازالة وهذا الثاني
 هـ المعارضة (ونك المعارضة في الاجمالي) أي دعوة المناسبة على سبيل الاجماع (كقبله على أو
 ناسب عندي) ولم يبين وجه ذلك فالتنقيض فيهم حجة اعتبار الآلة بأنها لا يتفق عن المعارضة (ثم
 ينتقض) في دفع الآلة وكون الوصف بعد ظهور مناسبة الحكم لا تثبت عليه الحكم (انها) أي
 المناسبة (الاستعانة لوضع الشارع عليه ما فاسد به) المناسبة أي ليس يلزم من وجود مناسبة
 وصف الحكم أن يكون ذلك الوصف علة لتبرع ذلك الحكم في الشرع (للتخلف) للحكم (في معلوم
 الالقاء) أي في وصف المناسب للمعلوم الالقاء (من المرسول وغيره) كقديم (فان قيل الظن حاصل
 قلنا ان عن ظن المناسبة الحكم فلم ولا يستلزم وضع الشارع عليه) أي الوصف علة للحكم (لما ذكرنا
 من التخلف في المعلوم الالقاء (واعلم أن مقتضى هذا) الوجه الذي ذكرنا لبيان ابطال كون الآلة
 طريقا معتبرا في اعتبار الوصف (وما زادوه) أي الحنفية (من أوجهه الا بطلان) لكونها طريقا
 معتبرا أيضا (عدم جواز العمل به) أي الوصف الخصال (قبل ظهور الأثر) بأحد الوجه المتقدم
 بيانها لان الوجه المذكور اقتضت اهدارا اعتبار الآلة شرعا ولو قلنا يجوز العمل بها قبل ظهور التأثير
 لكان تأثير الحكم التبرع أعنى الخوازم غير دليل (وليس القياس) لجواز العمل بها قبل
 ظهور والتأثير (على) جواز (القضاء بمستورين) كالأول (هـ) القياس انما ان فرض فيه) أي جواز
 القضاء بهما (دليل على خلاف الأصل) أي القياس ان القياس أن لا يجوز الحكم بشهادة الشاهدين
 ما لم تمل عدلتهما (فهو) أي الدليل القوي في فرض جواز القضاء بهما (متفق في جواز العمل) بالآلة
 فيبقى ما يبطل كإثبات الآلة على أصل القياس من عدم الجواز واعلم ان فرض فيه دليل لاتمامه
 فيما ينظر (والا) لو لم يتقبل كان دليل جواز العمل بالوصف ثانيا (وحجب على المجتهد) العمل به
 الذي يتصور تفكك جواز العمل بالوصف عن وجوبه به (لا) أي جواز العمل به (يقيد اعتبار
 الشارع) إياه (وهو) أي اعتبار الشارع إياه (ترتيب الحكم) عليه أي واعتبار الشارع الوصف
 ليس الا بكونه منتزعا عن الحكم حيث ما وجد حيث يجب على المجتهد اثبات الحكم به في حال وجوده لانه
 يجوز له أن يحكم به وأن لا يحكم به اذ عدم الحكم به بعد جعل الشرع إياها منتزعا عن الحكم أيما كان مخالفة
 لشرع ذكره المصنف وهذا ما تقدم الوعد بالتنبيه عليه (واعلم أن المناسبة لو) كانت (يحفظ أحد
 الضروبيتان) الخمس (لزم) العمل بها (على) قول (الكل) من الحنفية والشافعية (وليس)
 هذا الطريق (إثالة بل من التجمع على اعتباره) وهو ظاهر فلا يدل عليه (تنقسم الحنفية
 ما يطلق عليه لفظ العلة بالاشتراك) القضي (أو انجاز لا يحققها ادليست) حقيقتهما (الخارج)

أمر على القتل النضر بن
 الحرث ثم أنشد بعد ذلك
 ما قيل في القتل فقال
 وقالت قبيلة بنت الحرث
 أخت النضر بن الحرث
 ياراك يا أبا الأيسر
 مقلنة *
 من صبح خاسمة وأنت
 موفق
 أبلغ بها ميتا بأن
 خفية *
 ما لن تزال بها النصاب
 تختق
 معنى اليك ومعبرة
 مسفوحة *
 جلت وبالمها وأخرى
 تختق
 هل يد - معنى النضر
 ان ناديه *
 أم كيف يسمع ميت
 لا نطق
 أحمد يا خير من هـ
 كريمة *
 في قومها والفعل غل
 هرق

عن المعلق (المرت) فيه قسمان يطلق عليه لفظها بأحد ذلك الاعتبار (من السبعة) (من الأقسام
 (ثلاثة) منها (سائط) وأربعة منها مركبة بالسائط (إلى عدة اسماء هي الموضوعات كلها
 أو المضاف إليها) الحكم (بلا واسطة) وإن كانت الواسطة ثابتة في الواقع ومعنى إضافة الحكم
 إلى العلة ما يهملهم من قولنا قوله بالرى وعنى بالشره وهك بالجرح وتفسيرها اسمها تكون موضوعه
 في الشرع لأجل الحكم وشره وعلة أن يصح في الطل الشرعة لافى مثل الرى والجرح (و) إلى عدة
 (معنى باعتبار ثباتها) في إثبات الحكم (و) إلى عدة (حكما بأن يتصل بها) الحكم (بلا نزاع)
 (وهى) أى العلة اسمها معنى وحكا العلة (الحقيقة وما سواه) أى هذا المجموع (بجواز حقيقة
 قاصرة) كالمحتار في الإسلام (والحق أن تلك) أى العلة اسمها معنى وحكا العلة (الثامة)
 تلازمها وما سواها) أى تلك (قد يكون) عدة (حقيقة لثوابها) أى الحقيقة (مع العلة
 معنى فتثبت) الحقيقة (في أربعة) الثامة (كالبيع) الصحيح (المطلق) عن شرط اعتبار
 (الملك والشكاح) الصحيح (للقتل والقتل) العلة (لقد وان) (للتصا) وفي جامع الأسرار (والاعتاق
 لزوال الرق) فإن كلامهم هذه العلة اسمها لموضوعه لثمة كور واضافه إليه بعد واسطة ومعنى
 لثمة مؤثره وحكا لأن موضوعه غير متوخ عنه غير أنه كمال (ويجب كونه) أى الاعتاق لزوال
 الرق (على قوله) أى أبى يوسف وعنده على أن الاعتاق لا يغير أعضدهما (أما على قوله) أى
 أبي حنيفة (فلا رالة تلك) أى الاعتاق لا رالة الماء أو زواله بناء على أن الاعتاق لا يغير أعضدهما
 عرف في موضعه وهذا في البيّن وأما الأربعة المركبة الباقية من السبعة فنقول (والى العلة اسمها فقط
 كالإيجاب المعلق) بشرط من إطلاق أو غيره قبل وجود المعلق عليه أما العلة اسمها فقط فليس
 ومن ثم يثبت بموافق إليه بعد وجود المعلق عليه وأما أنه ليس بعلة معنى فاعلم أن معنى حكمه
 قبل وجود المعلق عليه وأما أنه ليس بعلة حكمه على أن يمتنع أن يكون شرط المعلق عليه (قبل)
 أى على صاحب المار (والبين قبل الخلف لإضافة) للحكم وهو الكفارة إليها (يقال كقائه البين
 لكن لا يؤثر) البين (فيه) أى في هذا الحكم قبل الحكم (ولا يثبت الحكم لبعاله وهو) أى
 كون البين علة اسمها معاه (على) التعريف (الثاني) للفظه وهو المضاف إليها الحكم بلا واسطة
 (لأنها) أى البين (ليست موضوعاً) لغيره (والى العلة اسمها معنى فقط كالبيع بشرط الخيار) الشرعى
 (لأنه) أو للشرعى أو له ما (و) البيع (الوقوف) كبيع الإنسان مال غيره بلا ولاية ولا وكالة
 ويسمى بيع الفصوى (لوضعه) أى البيع بشرط حكمه الذى هو الملك (وتأثيره) فى إثبات
 (الحكم) عذر والمانع (وأغراضه) الحكم عنه (المانع) وهو اقتراحه الشرع فى بيع
 الخيار لأن المعلق بالشرط معدوم قبله وعدم إذن الملك أو من هو قائم مقامه فى بيع الفصوى لأن
 الملك المحرم لا يزول بدور رضا الملك أو القائم مقامه (حتى يثبت) الحكم (عند زواله) أى
 المانع بأن يضى مبدئ الخيار فى بيع الخيار ويجوز بمن له ولاية الإجازة فى بيع الفصوى (من وقت
 الإيجاب) أى العقد (فيثبت) المشتري (البيع) وله الذى حدث قبل زواله (أى إلى الملك) وكذا
 سائر أوقاف المصلحة والمنفعة (بعد الإيجاب) وهذا أية كون كلهما علة لباي الالان السبب
 يثبت مقصود الاستئذان إلى وقت وجود السبب ثم فرق بين البين بأن أصل الملك فى البيع بالخيار
 لما تعلق بالشرط لم يوجد قبله فلا يترفع اعتاق المشتري في هذه الحالة وفي الموقوف ثبت الملك بصفة
 التوقف وتوقف الذى لا يعدم أهله فتوقف اعتاقه عليه وأورد ما ذكره من تأخر الحكم في هذا وإن
 دل على أنه علة حكما عند تأمليته وهو أن البيع اعتاق يصور مؤثر لى الأصل بالإجارة والأسقاط أو
 معنى مدة الخيار وهذا الاشياء مستندة إلى ريان السطة ويكون الحكم معناه المعنى وإن تأخر ضرورة

ما كان ضرراً لو تمت
 وربما
 من الفسق وهو الغيبة
 المحقق
 أو كنت قابل فدية
 فليقتن
 بأعز ما ينسب إليه
 ما ينفي
 فالتضرر أقرب من أسرته
 قرابة
 وأحفظهم إن كان عتق
 يعق
 ظلت سيوف بنى أبيه
 توشه
 لله أرحم منك تشفق
 ضيع إيشاد إلى الية
 متعباً
 رغب القيد وهو عان
 موقوف
 قال ابن هشام فيقال والله
 أعلم أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما بلغه هذا
 الشرع قال لو بلغنى هذا
 قبل فقهنت عليه هذا
 آخر كلام ابن هشام رحمه

لما علم من يحقق أحكام العقد في الزائد والعقود في الموقوف فلا تأخير للحكم عنها وأوجب بأن
 كون الحكم في السبب في صورة الاستناد مجموع إذا اجازة وغيره ما تأخر حقيقة وصورة وأحكام
 العقد في الزائد والعقود في الموقوف غير حقيقة قبل الاجازة ولكنه اذا ثبت استناد إلى أول السبب
 وانما تحقق الأحكام قبل الاجازة بطريق التبيين والفرق بين الثابت والثابت بالاستناد ظاهر فإن
 الثابت بالاستناد لا يكون ثابتاً حقيقة وشراً ثم ثبت ورجع إلى أول السبب وهذا لا يوجب أن
 يكون الحكم معه حقيقة بل هو بحسب خلاف ذلك والثابت بطريق التبيين ثابت حقيقة مع السبب
 لكنه حتى يظهر بعد زمان أنه كذلك ثم يحكم الاستناد يظهر في القائم دون الثابت حتى ولو ولدت المبيعة
 في أيام التليار ومات الولد ثم سقط التليار لا يظهر حكم الاستناد في حق الهالك حتى لا ينقص به لا
 شيء من الثمن بخلاف التبيين وقد ظهر من هذا أن الحكم في الاستناد تأخر حقيقة وصورة ولكنه
 يثبت تقدراً ووقتاً لا عين من التراخي هذا وقد قالوا غايته تقسيم قوله واختاروا حتى المانع على قول يجوز
 تخصيص العلة كقاضي أبي زيد وأما على قول منكره كجمهور الاسلام فلا يرد إلى المصائب عانى
 التلويح الخلاف في تخصيص العلل اغماها في الاوصاف المؤثرة في الأحكام لا في العلل التي هي أحكام
 شرعية كالعقود والفسوخ انتهى على أن الخلاف في كون في تخصيصها مطلقاً كان خاصاً له أم المذكر
 يقول العلة الوصف الذي عليه خلاصه عن المانع حتى يرتبط بالحكم عليه والوصف مع المانع جزء
 علة والتعلق عن العلة غير ممكن وعلى هذا يكون معنى قوله واختاروا حتى المانع أي إزاء ما تأخر لعدم تمام
 علة لقوات حرثها وهو عدم المانع لو جوده فإذ زال المانع تمت العلة والمجرى يقول الخلو عن المانع ليس
 مجزئاً بل الوصف وحده والعلة والتعلق عن حقيقة العلة يمكن ولا يظهر بالتصنيف كون الوصف
 فرعاً بل هو علة حقيقة مع التعلق ولا إشكال على كل منهما (والايجاب المضاف إلى وقت) كله
 على أن التصديق بدهم غداً لوضعه شرطاً لحكمه وإضافة الحكم اليه وتأثيره فيه (ولأن) أهم لكون
 المضاف علة تسمياً وعلى لا حكا (أسقط التصديق اليوم ما وجبه قوله في التصديق بدهم غداً) لأنه
 إذا بعد انعقاد اسمه (لم يترجمه) التصديق في الحال (تراخيه عنه إلى الزمان المضاف إليه فثبت الحكم
 عنه عند مجيء الوقت) فقتصر عليه لاستند إلى زمان الاشتغال (ومنه) أي هذا الاسم (الصاب)
 لو حويز كافي في أول الحول طبع علة اسم الوضع في الشرع وأصافته إليه ومعنى التأخير فيه لأن
 التأخير نقل تأخير في وجوب الاحتياط إلى العبر وهو حاصل في الصاب لا حكا (أرجحه) إلى تحقيق زمان
 البناء كما أشار إليه بقوله (أدأن لهذا) أي التصاب (شبه بالسبيل) راجح حكمه إلى ما يشبه العلة
 من جهة ترتيب الحكم عليه (وهو) أي ما يشبه العلة (التي هي أقيم الحول الممكن) منه أي من
 البناء (مقارنه) أي البناء بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في مال كات حتى يحول عليه الحول وما أو
 داود وغيره والتمساق في الحقيقة فصل على التي موحداً لا حسن كمال الغنى وثبت فيه اليسر في
 الواجب ويزداد وهو مقصود فيه فكان له أثر في الواجب من هذا الوجه فكان شيئاً باعلاً للوجوب
 (د) إلى (العله والى) لو كان إلى العلة بناء على أن العلة حقيقة العلة المستقلة (فخص) التصاب
 (سبباً) لو جوب الزكاة لأن السبب الحقيقي هو الذي يتوسطه وبين الحكم علة مستقلة لكنه ليس
 بمحض سببه لأن التمام النسبة إلى الزكاة ليس كذلك بل هو وصف لا يستقل بنفسه في الوجود ثم
 لو مرض أن نقسم حقيقة العلة المستقلة لكان التصاب سبباً في السبيبة كما إذا دل رجل رجلاً على مال
 العبر فمعرفة فإن اللاحقة سبباً حتى لا يشبه العلة أصلاً كما لا ينافي العلة كان لئله ان يشبه
 السبيبة لأن توسط حقيقة العلة المستقلة وحب حقيقة السبيبة فتوسط شبه العلة ووجب شبه
 السبيبة تشبهه بالعلة غالب على تشبهه بالسبب لأن تشبهه بالعلة تحصل له من جهة نفسه التصاب

مضم القاه وكسرها معناه
 تضطرب والضرب بكسر
 الصاد المجهمة معناه الذي
 يفتنه أي يجعل به لظن
 قدره ويقال أعرق فهو
 معرق على البناء لقول
 فيهما أي لعرق في الكرم
 وعلى البناء لفاعل بمعنى
 أنتج ورسم المقد لبراء
 والسين المهملة هو معنى
 المقيد قاله الجوهري
 ومعنى قولها من صبح
 خامسة أي صبح ليلة
 خامسة لأنها كانت ليلة
 وينها بين الأيسل الذي
 بالصفر وهو مكان قبر
 أخيه وهذا المسافة ووجه
 الدلالة أن قوله عليه
 الصلاة والسلام لو بلغني
 لمنت عليه يدل على أن
 الحكم كان منف ومضالى
 وأيه إذ لو كان مأموراً
 بقتله لقتله مع شعرها
 أم يسعه والمصنف
 وجه الله لم يذكر الشعر

أصل الوصف وشبهه بالسبب حمل فمن جهة توقف حكمه على التماثل فهو وصفه وتابعة والتشبه
الحاصل من جهة نفسه لأصالة ما يرجع على التشبه المتحقق فمن جهة وصفه التاميم له إذا لحاصل بالذات
لأصالتها واستقلالها ما يرجع على الحاصل وأسطرة الوصف التابع الغير المستقل وقال الشافعي التماثل
قبل الحول عليه تأمة ليس فيه شبه السبب والحول بمنزلة الأجل لتأخر المطالبة نبيها كالسفر في حق
الصرم وهذه ناسخ فيجعله قبله ولو كان وصف كونه حولاً من العلة لما صبح التحميل كما لو عمل قبل تمام
النصاب فقلنا لو كان النصاب على تأمة لوجوبه قبل الحول لوجبت بأسه لا كما في الحول كما في ما بعده وإعما
سبح التحميل لأن النصاب لم يكن فيه ما ذكرنا من شبه العلة إلا راحة باعتبار التماثل وكان هذا الوصف
غير قائم بنفسه بل بالوصف استند عنه ووجه إلى أصل النصاب فصار أسوأ من الحول منه ما يصح على
وأسند الحكم وهو وجوب الزكاة في أوله أيضاً فضع التحميل بما على هذا الوقوع بعد تمام العلة قد دبر
وبهذا أيضاً يخرج الجواب عما عرفت من أن التماثل قبل الحول ليس له حكم العلة لأن وصف العلة
كالطراء الأخيرة من علة ذات وصفين فلا يصح التحميل قبل الحول كما لا يصح تحميل الصلاة قبل الوقت ثم
هذا التحميل إنما يصح إذا اقتضى الحول والنصاب كامل لما ذكرنا من عدم وصف العلة في أول الحول
ثم استناد وصفها في أوله بعد اقتضائه والحول ليس بمنزلة الأجل لأنه يقطع جوت الدينون وصير الدين
حالا يؤخذ من تركه ولو مات المترك في أثناء الحول سقط الواجب ولم يؤخذ من تركه والدينون على
اسقاط الأجل والمترك لا يملك اسقاط الحول والله سبحانه أعلم (وعقد الأجرة) انه هو علة للثقة
والأجرة مما لا موضع له والحكم يضاف إلى معنى لأنه هو المؤثر في أن يملك ملكهما (ولذا) أي
ولكونه علة فيهما معنى (صم تحصيل الأجرة) قبل الوجوب واشترط تحصيلها كصم أدائه
الزكاة قبل الحول (وليس) عقد الأجرة (علة حكم) لتنافع (العدم المانع) التي يوجد في
مدة الأجرة وقت عقدها (و) عدم (ثبوت المانع) أي المانع (في الحال) لأن المعدوم
ليس بحمل للث (وكذا) وليس به حكم (في الأجرة) أي لا يملك بمجرد عقد الأجرة تأجيلها
المنفعة على علة المنفعة في الحال فكذلك لا تنزواتها في ثبوت كالنسي والمخن (مع أنه) أي
عقد الأجرة (وضع للملك) أي المانع والأجرة (و) هو (المؤثر بها) أي المانع والأجرة
ملكاً كما ذكرنا أم لو كان التعرض تركه هذا أولاً كما ذكرنا أولاً (وشبهه) عقدا الأجرة (السبب
لما فيه) أي عقدها (من معنى) الأضافة في حق ملك المنفعة إلى مقارنته) أي انعقادها
(الاستيفاء) للذمة (الذاتية) أي المنفعة يعني الأجرة فإن صحت في الحال بأقامة العين مقام
المنفعة الانتهاء في الثقة مضافة إلى زمان وجود المنفعة كأنها كانت معدومة وجود المنفعة ليستقر
الانقضاء الاستيفاء وهذا معنى قوله في الأجرة عقود منفردة بصدقاتها يجب ما يحدث
من المنفعة (وبما يشبه السبب) أي ومن العلل المحلولة معنى لا حكمية بالمشبه بالسبب (مرض
الموت) انه هو (أسهل معنى) (الجرع التبرع) بالهبة والصدقة والمجانبة ونحوها (الحق الوارث) أي
لما يتعلق بصق الوارث بعد الموت أي (ما راد على الثلث) لأنه وضع في الشرع لتعيين من الاطلاق في
الجرع ثم الجرع من هذا مضاف البعثة وهو مؤثر في أيضاً كما أشرفه حديث سعيد بن قيس قال ما موسى
على كل قال صلى الله عليه وسلم لا قال في النصف قال لا قال في الثلث قال الثلث والثلث كثير
انما تذكر ورثتك أغناهم فنه أن تدعهم طاعة تكفون الناس متفق عليه (وشبهه) مرض
الموت (السبب لأن الحكم) الذي هو الجر (ينبت إذا اتصل بالموت لأن العلة مرض ميت وما
كان الموت (منعفاً في الحال) ينبت الجر فصار الجر معاً كما لتبرعه (المال) لانهما
المائع حينئذ (فلا يحتاج إلى نقل) جليل (لوراً) استمرار المانع على العدم (وإنما صار

وذكر أن الذي أنشدته هي
بنت النضر وكذلك ذكره
الامام والأمدى وأتباعهما
وقد عرفت مما تقدم من
كلام ابن هشام أنها أخته
لأنه وسرحوا أيضاً
بأنها أنشدته لقي صلى
الله عليه وسلم وهو خلاف
مقتضى كلام ابن هشام
بالإليل الثاني أن النسبي
صلى الله عليه وسلم خطب
الناس فقال يا أيها الناس
أبداً كتب عليكم
الحج فقال الأقرع بن
حابس كل عام يا رسول الله
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى قال ثلاثاً
فقال لو قلت نعم لوجب
ولما تطعت فهذا أيضاً
يدل على أن الأمر فيه كان
مفوضاً إلى اختياره (قوله
ويصوه) أي ونحوهذين
البايعين كقوله عليه الصلاة
والسلام ولأن أبا ثعلبة
نحو لا منهم بالسؤال عند

كأنه ينفرد بعد الجرح (لا تصافق الأرض بكونه يمتص من أول وجوده لأن الموت يحدث بالأمور عوارض
 من قبله لتفري الحياة من ابتدائها المرض فيضاف إليه كله وإذا استند الوصف إلى أول المرض استند بحكمه
 (متوقف) فقله (على إجازتهم) أي الورقة تتعلق حقهم به (وكذا التركية) أي تعديل بشهود
 الزنا (علة وجوب الحكم بالرحم) فزنى المحسن ثم ظاهراً هذا السياق أن هذا علة وأما معنى لاحقاً
 وأنه يشبه السبب يستظهر وجه كونه علة أصلاً ومعنى يشبه بالسبب وأما أنه ليس بعلة فهو كالأصل
 تراخيه عنه (لكن) كون التركية علة (بمعنى علة العلة عنده) أي أي حقيقة (فإن الشهادة
 لا توجد بالرحم دونها) أي التركية على تفيد ظهور علة العلة بغير العلة في إضافة الحكم كالمعلم
 قريباً فكون الحكم مضافاً إلى التركية من هذا الوجه (فلو جمع المزكون) وظاهراً هذا الكذب
 (بمعنى الله عنده) أي أي حقيقة (غرواً إذا كان) التركية في الرجوع إليها باعتبار التعديل
 (صفة للشهادة أضف الحكم إليها) أي إلى الشهادة أي أفاى الفريقين رجوع نحن (وعندما
 لا) يثبت المزكون إذا رجعوا لأنهم أثنوا على الشهود خبراً فكان علة ما أثنوا على المشهود عليه خبراً
 بأن قالوا هو محسن وأنشأنا بضاف إلى سبب هو تعديل ما هو حسن وغيره لا ترى أن الشهود لو رجعوا
 مع المزكبين لثبت المزكون شيئاً وللبواب أن المزكبين ليسوا كشهود الأصحاب فاهم بعملهم ليس
 بموجب موجباً إذا كانت الشهادة لا يثبتون الأصحاب موجباً لقوة والشهادة لا توجد بالركبة
 طالما كون أعلام سبب التالف بطريق التعديل فثبتوا ما إذا رجع الشهود معهم فقد نقلت الشهادة
 تعدوا ما يمكن الإضافة إليها على المقصود ولا يتعدى محدث جارية كاختيارهم في الإضافة بنفس إلى
 علة العلة كذا في الأسرار (وكل علة علة) هي (علة تشبه بالسبب كسبب القريب وهو) أي علة
 العلة التشبه بالسبب (السبب في معنى العلة أما علة فلا بد من علة أخرى كانت مضافة إلى علة أخرى هي
 الأولى (كل الحكم مضافاً إليها) أي الأولى (واسطة التماسه) أي الأولى (كلمة توجب)
 الحكم (وصفها) فأمثلة العلة (قبض) الحكم (إلى) أي الأولى (دون) المظنة
 التي هي علة (المنه) كالحكم مضاف إلى الله دون العرف (وأما التشبه) بالسبب (فلاشاً)
 أي الأولى (لا توجب) الحكم (الواسطة) بينها وبينه وهي التماسه كالحكم السبب كذلك (وحقيقة
 هذا في العلة) لأن العلة الحقيقية لا تتوقف على واسطة بينها وبين العلة (مثال ذلك) أي علة
 العلة التشبه بالسبب (شراء القريب فاعلمه علة لآل العلة للعق وهو) أي شراؤه (علة العلة)
 فلتحق (مع العلة تشبهاً ومعنى لاحقاً والعلة التي تشبه الأسباب عوم من وجهه لصحة ما قبله) أي
 قسم علة العلة من التشبهاً وما بعده (وانفراد) قسم العلة (التشبه) بالسبب (في شراء القريب)
 فانه لا يتحقق فيه التماسه بل يصدق عليه أنه علة أصلاً ومعنى لاحقاً أيضاً (و) انفراد (العلة أصلاً)
 ومعنى لاحقاً في البيع بشرط (الحياة انشأ له سبباً وألحدهما) (والموقوف) والى علة علة وسبباً
 كآخر (أمر العلة (الركبة) من وضع مؤثرين مؤثرين في الوجود لوجود التأثير والاتصال
 (الآن) ما الذي يصف الحكم (السبب) أي إلى هذا الخبر الأخير (فقط) بل أضاف إلى المجموع
 وهذا قول البعض وهي عليه غير الإسلام وموافقه ذهب غير واحد إلى أن ما عدا الأخير يصير
 علة لعدم في حق ثبوت الحكم ويصير الحكم مضافاً إلى الخبر الأخير كافي أنصال العلة والقصد
 الأخير في السكر وعزاد في التسليم إلى الحقيقة قلت: على هذا فيكون علة أصلاً أيضاً فأنقلت
 لأن الشرط في كون ما أضف إليه الحكم على إيماناً أن تكون أصلاً له بلا واسطة والحكم إنما
 يضاف إلى الأخير بواسطة تحقق ما قبله معه قلت كون الحكم علة يضاف إلى الخبر الأخير بعد
 تحقق ما قبله في نفس الأمر لم يكن ليس الشرط في كونه علة أصلاً له بلا واسطة في إضافته إليه

كل صلاة وكسوة كت
 نهيتكم عن رباة
 القبور فزوروها وكسوة
 إلا الأذخر في حديث
 العباس المشهور وهو
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إن الله يجمعكم
 يوم خلق الله السموات
 والأرض لا يخفى خلاها
 ولا يصد نصبرها فقال
 العباس إلا الأذخر رسول
 الله فقال إلا الأذخر وأجاب
 المصنف بأن هذه الصور
 كلها لا تدل على تفويض
 الحكم إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم لا احتمال أن
 تكون ثابتة بمصوص
 محتملة الاستثناء أي
 يجوز نقله في وقت إرادة
 بعض الناس كأن أوحى
 إليه بأن يقبل الأذى
 الآن يسأله ما قيل في
 أحدهم والأحسن في
 الجواب أن يقال أمافضة
 النضر فقد يكون عليه

في نفس الامر بل في اطلاق اضافته اليه كما قدم في أول هذا التقسيم والجاء الاخير من هذا القسم كذلك كما هو ظاهر من مثاليهما وهو ذلك الذي رحمهم الله تعالى فان كل ان كان القراءة المحرمة في النكاح والملك مؤثرا في العتق اما القراءة المحرمة فانها حكرية والى يوسف المنة واذا صحت عن آخر الرقين وهو النكاح احتراز عن القطع فلا تنصاع عن اعلاها أولى وأما الملك فاقترع على الله عليه وسلم من ملك ذار رحمهم عنه عتق عليه وموقوف العتق بغيره وان كان مالا لزم ضمان تأخر الملك عن القراءة أضيف العتق اليه حتى يصير المشتري معقوقا بغيره نية الكفاية بعد الشراء ولو لم يكن الحكم مضافا الى الوصف الاخير بل الى المجموع علما كان الشراء اتفاقا ولو وقع في الكفالة وان تأخرت القراءة أضيف العتق اليها حتى ولو راعى عدم الجهر بالنسب واشترى ثم ادعى أحدها أمهاته غرم له تركه فيه نصيبه لان المدعي يصير معقوقا بواسطة القراءة والملك لعدم السمع منه كالوعد ونحوه بغير حجة هاتمه ادقيل بأنه يجب فيما هو عليه ايمان ان يكون موضوع الحكم على ما مر من جهة الشرعي وغيره مع ايمان بطلانها لان كل ان كان القراءة والملك في موضع في الشرع والعتق واقعا للموضوع فملك القراءة المحرمة وشره القريب المحرم لكن في وجوه ينظر لعل المين قبل المشتري اجمالا للحكم منع أنها غير موضوعه الا لان كذا كره المصنف ما لاقى ثم قد ادعى اضافة الحكم الى الجزء الاخر كما ينبغي على هذا ان يضاف الحكم الى الشاهد الاخير حتى يشمل كل المثلث اذا رجع وأحيى بان التمسك بما جعل قضاء القاضي والقضاء يقع بالمجموع فيصير الرجوع ايا كان نص المثلث في قبل هذا الخلاف في الحققة راجع الى العلة اذا تركت من وصفين أو أوصاف على يكون المجموع علة أو وصفة الاجتماع أو وصفته ما عبر عن وهو الذي لا يتصور بدونه الاجتماع فاختار في الاسلام الاول والقاضي أو يزيد الى ما مر من الشرعي الثاني أو الثالث فيضيقه لا تصرف بوضع تركها وتقرر ان ذار يعليه فغير موضوعهما انسان من مال غيره بغير اذنه ما يعرف تركها وتلف ما ينفذ الاولين بضات التلف اليه ما وعند الفرق بين الثاني الى وصفة الاجتماع وعند الفرق بين الثالث الى غير تركه ما عبر عن يستوى الجواب بين ان يلقى ما معا أو صاحبها لانه ما يوجد الكل لا يتحقق التلف وما في حق الحكم فان كان الطرف من واحد فله ضمان الكل ان كان بغير اذن صاحبه بطرحه ملعا أو متعاقبا وان كان ما دونها صاحبه بطرح الكواشي لا ينعارض في موضع مختلف وان كان الطرف من اثنين فان طرحا معا فليما أو متعاقبا فلي الى الاخير منهما بعدنا وعليهما عند الفرق لان التلف حقيقة حصل بالكل أو رايه غير عن فلا فرق بين التماسه والقران وقال أصحابنا التلف حقيقة وان حصل كما قال فالأوصاف المتقدمة لا تنفذ في التلف بدون الوصف الاخر فصار هو المحصل لوصف الاجتماع والتلف هو وصف الاجتماع وأولان بالاخير بصور الواحد منهما متفلا لانه كان موجودا ولم ينفذ في التلف فصار هو الجاعل اياه على والتحكم في الشرع يضاف الى علة العلة كالي نفسها عند الانفراد لمصلحة في الميزان وهذا ينفذ الانضمام الى المجموع عن قول زر والى الاخير قول الباقر وآله سبحانه وتعالى أعلم (والى علة اسما وحكما كل مظنة) لعنى المؤثر (أثبت مقام حقيقة المؤثر) ثلثها دفع العالج أو احتياطا (كالسفر والمرض والترحيل) برخصها فان كان منها علة اجمالا ان الحكم الذي هو الرخص يضاف اليها مقام رخصة السفر ورخصة المرض وسكان الرخص ثبت عند وجودها (لا معنى لان المؤثر) في ترخصها هو (المشقة) لان السفر والمرضى لكهما اقامتهما مختلفا لهما ولكونهما سببا اقامة لسبب الشيء مقام الشيء دفع العالج لان هذا انما يتحقق في السفر وان جاز ان الترخيص لسافر منوط بطلقه لعدم تنوعه فان المسافر وان كان في رفاة لا يتخلو مشقة عادون من غيبه فله هو قطع مسافات ومساقتا في المرض تنوعه الى ما يكون مسافرا نادا المشقة وهو المناط برخصة الاطعام والى ما لا يكون كذلك هي ليست بمنعوطه

السلام تحضيرا فيه وفي
غيرهم الاسارى والتضييع
ليس يمتنع اتفاقا بل هذا
التضييع ثابت في حق كل
امام وأما قوله لا فرع
لو قلت نعم لوجب لمذلوله
الرجوع على تقدير قول
نعم وهذا يصح مع ما علم
بالضرورة فإنه عليه
الصلاة والسلام لا يقول
نعم الا اذا كان الحاكم
كذلك ولكن من أين لنا
ان الحاكم كذلك قد
يكون مجتمعا وقوله لو قلت
نعم لا يدل على جواز
قوله الا ان القضية الشرطية
لا تدل على جواز الشرط
الذي فيها وأما قوله ولا
ان أسق على أمي فصمت
أن السارق تعالى أمره
أن يأمرهم عند عدم
المشقة فلما وجد المشقة
ليأمرهم وأما قوله الا
الاخر فصمت أن يكون
وحى سرهم أو أطلق

(وكالهوم) مضطجعا ونحوه (لحدث اذا العشر) في تحقيق الحدث (خروج النجس) من أحد السبيلين أو من البدن إلى موضع بطقه حكم التطهير على الاختلاف المعروف في ذلك بين الأئمة (الأئمة) أي التوم (عقبيه) أي خروج النجس (الاسترخاء) بالجرى عليه استرخاء المفاصل الموجبة والالمسكة التي هي سبب الخروج لعله تقس الخروج (واقم) التوم (مقامه) أي خروج النجس أامة لعله السبب التي مقام ذلك الشيء احتياطا في العبادات (فكان) التوم (علية) اسميا للحدث (لاضافة للحدث) اليه يقال حدث التوم ويحكي لانه ثبت عند التوم لا معنى لان المؤثر في الحدث انما هو الخروج المذكور (والى علة معني فقط وهو بعض أجزاء العلة المركبة) من وصفين مؤثرين في حكم حال كون ذلك البعض (غير) الجزء (الاخير) منها اذ ذلك البعض مؤثر في الجملة في الحكم ولا يضاف الحكم اليه بل الى المجموع ولا يترتب عليه (وليس) هذه البعض (سببا) للحكم (لوتقدم) على البعض الآخر لانه ليس بطريق موضوع لتبوت الحكم بعينه وهذا على ما عليه غير الاسلام وموافقوه (خلافا لابي زيد وشيخ الأئمة) السرخسي فله عده ما سبب اذا تقدم لان الحكم لا يثبت ما لم يتم العلة وان كان المبدأ معتبرا لان تمام العلة وكالطريق الى المقصود ولا تاتى له ما لم يتم السبب الباقي وقد تخطل بينه وبين الحكم وجود غيره وهو غير مضاف اليه فكان سببا لو اعتمد غير الاسلام الى أنه ليس بسبب بل شبه العلية (وان لم يجب) الحكم (عنده) لفرض عملية دخلة في التأثير في الحكم وما كان كذلك لا يكون سببا محضا فان في مافي التلويح وهذا يخالف ما تقرر عندهم من أنه لا يترتب لجزء العلة في أجزاء الماعول واما المؤثر تمام العلة في تمام الماعول انتهى اذ لا تخلطه في شيء اذ مرادهم بقولهم المؤثر تمام العلة في تمام الماعول المؤثر التام وهذا لا ينافي أن يكون الجزء أثر مافي تمام الماعول والاليجج السبب في العلية (ولذا) أي فرض عقلة دخلة في التأثير (حصولا) أي أحيانا (كلام القار والنسج عرما السببية لشمه العلة بالجزئية) أي بسبب الجزئية لان السببية شبة الفضل فان لشمه جزئية على السببية عرفا حتى كالمال في البيع شيئا كقومه في البيع نقدا (فامتع اسلام حطة في شعير) اسلام قوب (قوهي) قوب (قوهي) وهو نسبة الى قوهستان كورقاس لشمه العلة (والشبهه مائة هنا) أي قوبا السببية (قهر) عن الربا والريسة أي الفصل الخالي عن العوض وشبهه لان النهي عن الريسة اخذ في العربية ما اشار الى حديث دع ما يريك الى ما لا يريك فان الكذب رية وان الصلف طمأنينة أي ما يشكك ويحصل فيك الريسة قوهي في الاصل قلن النسج واضطر ما هو في ادى بكسر المراءم الى آخر الحروف الساكنة ثم اليه الوصلة المفتوحة والحديث أخرجه غير واحد عنهم الترمذي وقال حسن صحيح وأخذاً منه روى الريسة على حسن أنها تصير الى رابعا حقافظا ومعني وعلى هذا في ثبوت المطلوب به نظر وقد يستدل به بأن حزمة السامسية على الاستطاب وهو أسرع ثبوته من حزمة الفضل الحديث الصحيح اذا اختلف اليه كان فسيوا كغنى شتم بعدا لى يكون يدا يدا فسيو زان ثبت أحمد الوصفين الذي له شمة العلة ولا شتم حزمة الفضل لانها أقوى المرتين وله اقله معلومة في الشرع فلا يثبت ما هو دونها في الدرية (وخرج العلة حكما فقط على الشرط) كدخول الدار (في تلقين الإيجاب) كأن طالت (لثبوت الحكم) وهو الطلاق (عنده) أي دخول الدار (مع انتفاؤها) الوضع) أي وضع دخول الدار لوقوع الطلاق وضافته اليه (والتأثير) لفيه (وكذا الجزء الاخير من السبب الداعي) الى الحكم (المقام) مقام المسبب الذي هو الحكم (اذا كان) السبب الداعي (مركبا) من جرائر فصاعدا علة حكما فقط لوجود الاتصال من غير وضعه ولا اضافة اليه ولا تأنيده فيه وإذا كان السبب الداعي لآثاره فيه فكيف يجوز تخرجه من العلة حكما فقط على هذين صدر

العلم والمراد به الحصوص
وكان على عزم البيان
وجواب الباقي ظاهر
ولما ثبت القصد في ألة
القاطعين لزوم منه صحة
التوقف فلاجل ذلك كان
هو المختار
قال في الكتاب السادس
في التعادل والتراجع
وفيه أبواب الباب الاول
في تعادل الامارين في
نفس الامر منه الكرخي
وجوز قوم وحيث
فالتقييم عند القاضي وأبي
على وانه والتساقط عند
بعض الفقه ما فلو حكم
القاضي بأحداهما
لم يحكم بالآخرى أخرى
لقوله عليه السلام لا ي
يكره لتفض في شيء واحد
بحكمين مختلفين في أقول
لما فرغ المصنف من
تفسير الآية شرعى
بيان حكمها عند تعارضها
فتكلم في التعادل والتراجع

الشرعة (وما أقسم من دليل مقام مدلوله كالإخبار عن المحبة) فإن كنت تحقّقني فأنت طالق أو جود
الطلاق عند إخبارها عن حبها لمع اتفاده وضعه لها تأييدها وإنما أقسم الدليل مقام المدلول الجهر عن
الوقوف على حقيقته وكلمه من قلدر ثم كشف الزورى ولكنه مقصّر على المجلس حتى لو أخبرت
عن المحبة خارج المجلس لا يقع الطلاق لأنه يشبه التخيير من حيث يجعل الأمر إلى إخبارها والتخيير
مقصّر على المجلس ولو كانت كاذبة يقع إخبارها بيقع فيما بينه وبين الله لأن حقيقته المحبة لا يوجب عليها
من جهة غير هالول من جهة إلا أن الظلم لا يستقر على شيء نصار الشرط الإخبار عن المحبة وقد وجد
فثبت الحكم كذا في شرح المسوط لفعل الإسلام ثم التنصيص على أن هذا من قبيل الدلالة بحكم أقف
عليه في كلام غير المنصف فلهذا من تخفّجه والله تعالى أعلم (الرصد الثاني في شروطها) أي العلة
(استانم) ما تقدم من تعريضها لشرائط الظهور والافتعال أي كونها وصفة ظاهرها منضبطة في نفسه
(ومظنة المحكمة) أي كونها مظنة للحكمة التي شرع الحكم لأجلها (أو لا بواسطة مظنة أخرى
فلزمت المناسبة) أي كونها متناسبة للحكم الذي شرعته (وعدم الطرد) أي مجرد وجود الحكم
عند وجودها كالمسبب إليه (ومنها) أي شروط العلة (أن لا يكون عدم الوجودى لطائفة من
الشاقية) منهم الآمدى (وغيرهم) كل من المصاحب وصاحب البديع وعراسراج الدين الهندي في
شرحه إلى الجهور (والأكدر) منهم البنية أي مذهبهم (الحواز) أي جواز كونها عدم الوجودى
كقلبه اتفاقا (قبل وجواز) تعليل (المدعيه) أي العدوى كعدمها التصرف بعدم العقل
(اتفاق) ذكره غير واحد منهم القاضي عند الذين قال (الباقي) لتعليل الوجودى بالعدوى (الدالة)
هي الامر (الناسب) لشرعية الحكم (أو مظنته) أي المناسب إذا لم يكن ظاهر الماعلم من أن
الحق أن الوصف الجامع بحسب أن يكون باعثا أن يكون شاعلا على حكمة مقصودة لتشارع وإن
الباعث مخصص في المصالح وفظنته وهو ما يلزمه (والعدم المطلق ظاهر) أنه ليس بحاسب ولا مظنته
بل نسبت إلى الجميع المحال لإحكام سواء لا يصلح أن يكون علة (و) العدم (أضاف) أما مضاف
(إلى ما في الشرعة) أي إلى شيء في شرعية الحكم (دعه) أي مع ذلك الشيء (مصلحة) فذلك الحكم
(فهو) أي العدم المضاف (مانع) من الحكم لعدم تلك المصلحة وعدم المصلحة مانع منه فلا يكون
عدمه مناسباً للحكم الوجودى ولا مظنته مناسبة فإن ما يستلزم عدم مصلحة ذلك الحكم لا يكون
مناسباً له (أو) مضاف إلى ما في الشرعة معه (مقصدة) فذلك الحكم (فهو) أي العدم المضاف
إليه (عدمه) أي عدم المانع من الحكم وهو ليس بعلة للحكم لأن عدم المانع ليس مناسباً ولا مظنة
مناسب بالاتفاق بل لا بدع من مقتضى يقال: إظهاره له أو تقصيره ولو قيل لعدم المانع عدم مفعاله لكن
قد قيل في هذا لا يجوز أن يكون عدمه مثلاً للمصلحة ودافعا للمفسدة بنشأ من وجوده فيكون مقتضيا
وعندما لا يتبعه وشبهه بعم التعاليل (أو) (أي ما في مناسب) لشرعية الحكم (حتى جاز أن يستلزم)
عدم المانع المناسب لشرعية الحكم فيحصل بذلك عدم الحكمة لاشتغالها عليه وحسنه
فيكون عدم المانع المناسب (الناسب) لشرعية الحكم فيحصل بذلك عدم الحكمة لاشتغالها
عليه وحيث تد (فيكون) عدم المانع المناسب (مظنته) أي المناسب (ثم لا يصلح) عدم المانع المناسب
مظنة قناسب (لأن ما) أي المناسب الذي (هو) أي العدم (مظنة) أي المناسب (إن كان) وصفا
منضبطا (ظاهرا) بحيث يصلح لتعريف الحكم عليه (أنشئ) نفسه عن المظنة التي هي العدم فكان
هو الدالة الحقيقية (أو) كان (خفاقة) وهو ما عدمه مظنة (حق) أيضا (لأستواء اليقين
جلا وحقه) وأنشئ لا يصلح مظنة الحق لأن الحق لا يعرف الحق وقد تعصب هذا الجمع لجواز اختلاف
التعيين جلا وحقه فالتكرار والف وغيرهما من الأسباب وكيف والمكان أجل من الإعدام (أو)

وذلك لأنها إذا تعارضت
فإن لم يكن بعضها مذبذبة
على البعض الآخر فهو
التعادل وإن كان فهو
الترجيح ثم أنه يحصل
الكتاب مستملا على
أربعة أبواب الأول
منها في التعادل والثلاثة
الباقية في الترجيح وذلك
لأن الكلام في الترجيح
أن لم يخص قبله معين
فهو البص عن الأحكام
الكلية كلبسياتى وإن
اختص باللبيل الذي
يرجع على معارضته أما
كتاب أول جامع أو شبر
أو قياس فذلك كتاب والإجماع
لا يجري فيها الترجيح أما
الكتاب فسلالة لترجيح
لاحد الاتيين على
الأخرى عند تعارضهما
الإنان تكون أحدهما
محكمة للأخرى أو ناضجة
لها وقد سبق الكلام فيهما
فلا حاجة إلى إعادته مع

مضاف الى (غير منافع) التائب (فوجود) أي غير المنافي (وعدمه سواء) في تحصيل المصلحة
 (فليس عدمه بنفسه علة بأولى من عكسه) أي بان يكون وجوده بخصوصه علة فلا يعمل إلا وقد
 فرضنا على هذا خلف ثم أشار إلى أيضا أنه علة وهو (كلما قيل بقتل المرتد لعدم إسلامه فلو كان قتله
 مع إسلامه مصلحة فانت) فيكون عدم الإسلام مانعا من القتل وهو باطل (أو) كان في قتله
 إسلامه (مصلحة فقدم مانع) أي يكون الإسلام مانعا من القتل في مقتضى مقتله (أو) كان القتل
 مع الإسلام (بما يتناسب القتل ظاهر وهو) أي التائب لا يظهر القتل (الكفر فهو) أي الكفر
 (الملة) فليس بقتله لانه كفر (أو) كان القتل مع الإسلام بمانع من القتل (خنيا) وهو
 الكفر مثلا (فالإسلام كذلك) أي حتى لانه نقضه والنقض منسلا (فعدمه) أي الإسلام
 (كذلك) أي حتى فلا فرق ضروري بين معرفة الكفر ومعرفة عدم الإسلام في الخلفه (أو) كان القتل
 مع الإسلام (لا) بمانع من القتل لأن الإسلام هو المانع وإذا كان المانع بقتل وان رجح إلى الإسلام
 (فالتائب) أي (أخرى) مع كلام الإسلام وعدمه (أي الإسلام) فإسلامه وعدمه سواء في
 تحصيل المصلحة فلا يكون عدم الإسلام مانعا من القتل (ودفع) هذا الجليل (من) لا كذا يا خبير
 أنه (أي ما أضيف إليه عدم) (بنايه) أي التائب (وجاز كونه) أي التائب الذي ينافيه
 ما أضيف إليه عدم (العدم نفسه) لا كون عدم ما أضيف إليه عدم (مقتضى) أي التائب
 والمقتضى إنما البطل هنا وأما كون عدم ما أضيف إليه عدم هو عين التائب بل تعرضه وإتمامه
 يجوز (لاشتملة) أي عدم (على المصلحة كعدم الإسلام) فاشتمل (على مصلحة التزامه) أي
 الإسلام (بالقتل) أي بسبب خوفه من القتل (والنفي يتبعون لعدم مقتضا) أي المطلق والمضاف
 أن يكون علة لا يوردي أو عدى (فلم يسمع القتل السابق) أي يفعل إلا أن على (وإن قيل العدى
 بالنسبة) (والجليل المذكور) فالبطلان لوجوده خاصة (بما لا بد) أي لفظة التائب مطلقا
 (لأنه) أي الدليل المذكور (بطلان لعدمه) بلنا) أي كونه علة لا يوردي أو عدى لا تتفاد المصلحة
 ومنظمتنا فيه وكيف لا وهو ليس بشئ فلا يصلح وجه لايات الأحكام وعدم الحكم لا يحتاج إلى علة
 لأنه ثابت بعدم الأصل فلا يصلح عدمه لانه لا يقدم ولا يوجد (ورد) عدم جواز كون العدى
 علة قاعدية (نقضا من الأثر على) دليل (الطائفة) الثابته بعد جواز كون العدى علة
 لوجوده وجواز مقتضى علة له (وكون عدمه نفسه المانع بقتل مقتضى والمانع في المثال
 المذكور (الكفر وهو) أي الكفر (اعتقادات) وجوده ضد الإسلام ويستلزم (الكفر
 عدمه) أي الإسلام (كم هو شأن الضدين في استلزام كل عدم الآخر فالاضافة) القتل (فيه)
 أي في المثال (إلى عدمه) أي عدم الإسلام تمامه (أقننا) والأدنى التحقيق ما هو مضاف إلى
 الأمر لوجوده الذي هو الكفر غير أنه يتصور بالاضافة إلى الأمر (ويدر) ما قلنا كون
 إضافة الحكم إلى العدم مضافا فقط (في عدمه) لانه اتحاد العدم بحكمه كقول محمد في ولما القصور
 لا يضمن لانه لم يصب) فإن العصب سبب معنى التمان وإنه لا يرفع في مطلق التمان بل في
 ضمان العصب بل يجب في رواه القصور بأن لا يصح تعليل عدم وجوب التمان في الوفاء بعدم
 العصب إلا سبب التمان هنا لا هو فعدمه دليل عدم وجوب ضمان العصب ضرورة (وأي حقيقة)
 ومجدا أيضا (في نفس جس المبر لم يوجد علة) أي لم يصل السابون حيلهم وركبهم في تحصيله فإن
 يجب وجوب التمان في واحد بالاجماع وهو الإيجاف بالليل والركاب فغير الاستدلال به معه على عدم
 وجوب التمان وهذا لأن التمان أعماج في أعماج التمان أي الكفار لا يجاف الليل والركاب
 والمخرج من البر ليس في عدمه فإن ظهر المانع فغير غيره عليه فلم يكن غنية فلا يضمن (والوجه)

أنه قد أشار إليه في الحكم
 الرابع من الأحكام
 الكلية لتراجع وأما
 الاجماع فلا نه لا تعارض
 فيه كما قدم في مسوئعه
 فنخلص أنه التراجع إنما
 يكون لأحد الجبرين على
 الآخر أو لأحد القبايين
 على الآخر فذلك انحصرت
 بمسألة التراجع في الأبواب
 الثلاثة إذا علمت ذلك فتولد
 التعادل بين القبايين
 القطعيين متعكف لمستقره
 وكذلك بين القطعي
 والظني فكون القطعي
 مقدما وأما التعادل بين
 الأمازيين أي القبايين
 الظنيين فأنفقوا على
 جواز بالنسبة إلى نفس
 المجهدة واختلفوا في
 جوازها في نفس الأمر
 فذهب الكرخي وكذلك
 الإمام أحمد كما قلنا
 الجليل لأنهما لو تعللتا
 كل على المجهدة بكل واحد

فيهما (ما قلنا) من أن الإضافة إلى العدم لفظا من الظاهر (أنه) أي تعليلهما (ليس حقيقيا
واضافتهما) أي أي حقيقة عدم الشيء ومحمد عدم الضمان (أما هو عدم الحكم لعدم دليل وليس)
ذلك (ما نحن فيه من العلة) بمعنى الباعث (قالوا) أي لا تكون (علل الضرب بعدم الاشتغال) وهو
عدي (والضرب بثبوت) فإنه يصح أن يقال فيه لذا أمر السيد عدي بقتل فطره السيدنا
ضربه لأنه لم يقتل أمره ولو لم يجز التعليل بالعدم لما صح هذا (أجاب بأنه) أي التعليل بما هو (بالكف)
أي كف العدم نفسه عن الاشتغال وهو ثبوت (قالوا) أي لا تكون أيضا (معرفة المجهز) أي كون المجهز
مجهزا أمر (ثبوت عقل بالثبوت) بالمجسرة (مع انتفاء المعارض) لها عتلتها (رهو) أي انتفاء
المعارض (بجزء العلة) المعرفة بالمجهز لأنها الاتيان بخارج للعالم مع القضي وانتفاء المعارض ومعلوم
أن انتفاء المعارض أمر عدي وما جازؤه عدم فهو عدم عقل بسلوك الكلي (وكذا معرفة كون
المدارعة) للدائر (بالدوران) وعلية المدار والدور وجودية (وجزؤه) أي الدوران (عدم)
لأن الدوران من كبرين الطرد والعكس والعكس عدي أنه عبارة عن الوجود مع الوجود والعدم
مع العدم وما جازؤه عدم فهو عدم عقل وهو حدى عقل بسلوك الكلي أيضا (أجاب بكونه) أي
العدم (فيهما) أي في معرفة المجهز وعلية الدوران (شرطا) لاجز أو كون العكس معتبرا
في الدوران لا يستلزم دخوله في ماهيته لخوار أن يكون أجزا وهو الطرد علة والآخر وهو العكس
شرطا فتوقف تأثير الشرط عليه حتى لا يؤثر الطرد بغيره يؤثر معه ولا بد في جواز كون شرط
الثبوت عديا (ولو لم كون القضي لا يستلزم) علة لمعرفة المجهز بمعنى أن لا يكون لشيء آخر مدخل
معه في التعرف (فترقب) أي عزم معرفتها (والكلام في العلة بمعنى المشتغل على ما ذكرنا) من
الندية الباعثة على الحكم لا بمعنى المعرفة واقعته سبحانه وتعالى أعلم (ومنها) أي شروط صحة العلة
(على ما لم يجمع من الحقيقة) الكبريت من المتقدمين وأي زيد من المتأخرين وغيرهما بل حكماء
في المراتب من مشايخ العراق وأكثر المتأخرين واختاره صاحب البدع وبعض الشافعية وأبو عبد الله
البصري من المتكاملين (أن لا تكون) العلة (قاصرة) على الأصل مستبطة ونهب جمهور
الفقهاء منهم مشايخ السمرقنديون والشافعية وأصحابه وأحدوا بالقليل وأبو الحسين البصري وغيره
لخيار إلى صحة التعليل بها واختاره صاحب الميزان والمصنف فقال (لها) في صحة التعليل بها
(ظان كون الحكم لاجلها) أي القاصرة لا يتقدم عن النظر في حكم الأصل فإنه يتقدم اليه بمجرد النظر
في حكم الأصل (وهو) أي هذا الظن (التعليل والاتفاق على) صحة العلة القاصرة (المقصودة)
أي التي لا يتقدم اليها وعلى الجميع عليها أيضا أو لا يشك كل منهما في الأصل ولو كان في التعليل القطع بأن
الحكم لاجلها لم يصح التعليل بها ونقل القاضي عبد الوهاب الخلاف فيهما أيضا غريب ثم مثال القاصرة
(كموهبة النفس) أي كون الذهب والفضة موهبة من متعين نسبة الأشياء في تعليل حرمة
الربا فيها مائة وصف قاصر عليها (وأما الاستدلال) لفتار (أو توقف صحتها) أي العلة (على)
تعدية بالزم الدور) لتوقف تعدية على صحتها بالاجماع والنور باطل (فدورعية) كتوقف كل
من المتضامين على الآخر وهو جائز والبطلان في دور التقدمة وهو متوقف لأن العلة لا تكون إلا
متعدية لأن كونها متعدية ثبت أو لا يتم تكون علة والمتعدية لا تكون إلا علة لأنها لا تكون علة غير علة
متعدية (قالوا) أي ما نفى صحة التعليل بالقاصرة والمستبطة (لا فائدة) فيها لأن فائدة العلة
مقتصرة في أنبات الحكم وهو متوقف أما في الأصل فثبوت فيه بغيرها من نص أو إجماع وأما في
الفرع علان المفروض أن لا فرع وانبات ما لا فائدة فيه لا يصح شرعا ولا عقلا (أجاب بفتح حصنها)
أي الفائدة (في التعدية بل معرفة كون الشرعية) قسم (لها) أي العلة فائدة أخرى لها (أيضا)

منها لم اجتباع التناقض
وان لم يعمل بواحد منهما
لزم أن يكون نصيبهما عينا
وهو على الله تعالى محال
وان عمل بأحدهما تظن
عيناها كان تحكما وقولا
في الدين بالنسبي وان
خبرناه كان ترجيحاً لا مارة
الإداحة على أمارة الحرمة
وحدثت بطبيلانه أيضا
ونهب الجمهور راي حوازل
التعادل كاحكامه غنم
الامام وكذا لا مدى
واين الحاسب واختاره
لأنه لا يمنع أن يضر أحد
الصفين عن وجوده وثق
والآخر عن عدمه
وأجابوا عن دليل المانعين
بأن الالف سلم الحصر فيها
ذكره من الأقسام فإنه
قد بقي قسم رابع وهو العمل
بجميعهما وذلك بأن يعملا
كلليل الواحد وحينئذ
فيقف المجهز أو ينقص
لما لكن لأن لم امتناع

لأنه) أي كون شريعة الحكم لها (شرح المصدر بالحكم للاطلاق) على المناسب الباعثة
فان الغالب ان يقول الاحكام المعقولة أميل منها الى قهر النصكم ومراة التمدل الى غير ذلك (ولا شك
أنه) أي الخلاف (لنظني فقبل لان التعليل هو القياس باصطلاح) لثبوتها فيما تمسكنا وهو أهم
من القياس باصطلاح الشافعية كما في كشف الزدوى وغيره فالتناقض لجواز التعليل باقاصره يريد
به القياس وهذا الاعتناء فيه أحد ادلائه في القياس عند أحد بدون وجود المعرفة التمهيدية والمنش
لجواز التعليل بما يريد به ما لم يكن منه قياسا والظاهر ان هذا الاعتناء فيه أحد ادلائه أيضا فلم يشر الى الثاني
والاثنان على عمل واحد فلا خلاف في المعنى الا ان هذا يثبت كل بان قرينة الحال تفيد ان مورد الثاني
والاثنان واحد وهو التعليل الكائن في القياس كما يفيد قوله (ولان الكلام في عدم القياس لان الكلام
في شرطه) أي القياس (وأركنه) أي القياس التي منها العلة فينصرف الطلاق لجواز التعليل
بالقاصرة ومعناه الى ما هو العلة فيه وحينئذ يترفع هذا التعليل موقفا لانه لا يصلح دليلا على كون
الخلاف المذكور رافعا كما هو ظاهر السياق بل هو قرينة على أن عمل الخلاف التعليل بالقاصرة
مانع من أن يصلح ذلك قرينة لهذ الوكان القياس ممكنكم للقاصرة وسبب لم يمكن كان عندهم امكانه
معها صار فاعين ذلك فيكون معارضا للقرينة المذكورة قلت فيجوز أن لا حاجة الى ذكر ذلك التعليل
له بل بسبب شرطه وقوله (والا فلهم كثير من الخلق وغيره) كما به يريد به ولو لم يكن التعليل هو القياس
كما هو مصطلح الحنفية لم يستقم لهم منع التعليل بالقاصرة في المخرج وغير المخرج وكأنه يشير بما في المخرج
الى ما في الهداية وغيرها ويرسل في الثلاث الاول من الاشتراط وكان سببه ان ظهور المصلحة
للمتركن حتى قالوا لأضامهم حتى يقر شئني الحكم بعدد والى السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وبعد انهم وهو ظاهر وما في غير المخرج الى مثل فعل وجوب الاستبراء على الرجل فيما اذا حدث
به لا الرقية بتعرف راءه الرحم فاصرعن الصعوبة والآن يستد وجوب البعدية على المرأة في الفقرة
الطارئة على ذلك كما هو هذا ايضا فلهما فاعينهما أيضا (لكن ربما سمعوه) أي المنفعة التعليل
بالقاصرة (أي استحالة التعليل) كما تميز به وبين التعليل بالمعذرة الذي هو لقياس يعني وجعل
كلام العقل مفضلا عن العلماء المتأله على عدم التناقض ما لم يكن مقدم على حله على التناقض وقد
أمكنه ما ذكرنا فثبت من هذا غاية ما ظهر في شرح هذا الكلام وتلخيص منه انما استدلل على أن
الخلاف لنظني بأن التعليل هو القياس باصطلاح وأهم منه ما يفرض على القول باتخاذهما
والاثنان على كون التعليل أهم حال كونه مراد به ما ليس بقياس وهذا حق عريان ههنا لمجمله لاني
العارة بالادلة عليهم باؤه ثانيا فأدان عمل الخلاف انما هو لانه القياس ومعلوم أن الخلاف في عدمه
لا يكون لفظيا بل غاية انه لا ينبغي أن يقع خلاف في عدم جواز التعليل بها فلا ينبغي أن يد كدليلا
على كونه لفظيا وأنه بالتالي لم يكن المراد بالتعليل عند الحنفية القياس بل يستقيم ما عليه بالقاصرة فهم
التعليل بما في المواضع المذكورة وهذا لا بأس في الجلة ثم حق الضرر بأن يقال ولا شك أنه لنظني لان
التعليل هو القياس عند الحنفية وأهم عند الشافعية فالتناقض يرد القياس والمجيز يرد ما ليس منه
بقياس وكلاهما حتى اذا قيس دون التمهيد ولا مانع من ابداء الحكمة وان لم يعلم مواقع الحكم كما
واقعه سندهم أعلم (وجعل) أي الخلاف (حقيقا بما على اشتراط التأثير في التعليل) أو لا اكتشافه
بالاثنان) فيه (فعلى الاول) وهو اشتراط التأثير منه كاعلمه الحقيقة (تلازم التمهيد) وعلى الثاني
وهو الاكتفاء بالاثنان كاعلمه الشافعية تلازم التمهيد وطوا ماله مقابلة عليه وخضعه الطلى لان
الاول هو المقصود بالادلة كراهة تعقيبها والمعل مصدر الشريعة (غلط اذا يلزم فيه) أي التأثير
(وجوده على عدم الحكم الاصل في) محل (آخر يكون فرقا لا اكتشافا مجسما) أي الذي علة (في)

ترك العمل به ما لو رجوع
الى غيرهما والقول بلزوم
العصبية على قاعدة
التحصين والتفويض العطين
واختار الامام ومن تبعه
كصاحب الحاصل طريقة
لم يذكرها المصنف فقالوا
ان كانت الامارات على
حكم واحد في فعلين
متمايزين فهما جاز
وواقع ومقتضاه التفسير
والدليل على الوقوع أن من
دخل الكعبة فله أن
يستقل شيئا من الحدود
وكذلك من مثل ما تبين
من الاصل فله أن يخرج
أو يبع حقائق أو خمس
بناتلون وان كانت على
حكمين متمايزين لفعل
واحد كما يحا حرمه فهو
حائز عقلا ومنع شرعا هذا
معنى ما علة وكلامه في
الاستدلال يدل على فأنه
(قوله ويشهد) أي وإذا
جوزنا تعادل الامارتين

محل (آخر لما صرح به من صحة التعليل بلا قياس) والحاصل كما قال المصنف أن اللازم في التأثير كون العين المعلل بها الحكم ثبت اعتبار جنسه في جنس الحكم أو عينه وهذه الاستلزام كون العين الذي علم بها ما يتأثر بمحل آخر بل جاز كون ذلك المثل بالحكم غير ثابت بعينه في غيره ودل على اعتباره بثبوت اعتبار جنسه في جنس ذلك الحكم أو عينه (وبذلك) أي لا اكتفاء بالجنس في آخر (التماسه) دخل الجنس وهو لا يستلزم تعدد محل ذلك العين بل جاز كون ذلك الجنس في فرد آخر غير ذلك العين فلم يتعد محل ما جعل عليه (وليس) الجنس هو (الممثل) والام لو كانه والمعلل به (المكان) الأنص عن الأعم وكانت العلة عينه أي جنس العين (لاهو) أي العين (وهو) أي وكونها جنسه (غير الفرض) لأن الفرض وجود عين المدعي على حكمه الأصل في آخر (فلا يستلزم) التأثير بتعددها على (بعينه) أي آخر (وجعل غرضه) أي هذا الخلاف (منع تعدد حكم أصل فيه) وصفان (متعدداً) فظهر للجنس (للتعليل بالقاصرة) (لا المماثل) للتعليل بها كذا كرصد السريعة (كذلك) أي غلط أيضاً (بل الوجه أن يظهر استقلال) الوصف (المتعدى) في العلة (لا يمنع اتفاقاً) ظهر (التركيب) للعلة من المتعدى والقاصر (منع اتفاقاً) وفي التلويح وأعلم أنه لا معنى لاتزارع في التعليل بالعلة القاصرة العبر النصوص لانه أن أريد عدمها لم يمتنع فلا نزاع وإن أريد عدمها لظن فعدمها على رأي المجتهد عليه الوصف القاصر وترجع عنده بأمانة معتبرة في استنباط العلة لم يصح في الظن ذهبوا إلى أنه مجزئهم وأما عند عدمه فذلك أوعده وأما في القاصر والمتعدى فلا نزاع في أن العلة هو الوصف المتعدى وأوجب أن يمتنع الخلاف على تقدير اشتراط التأثير وعدمه حيث ينبغي أن يكون لاتزارع في ظاهره لأن شرط التأثير في التعليل لا يوجب على رأي المجتهد كون القاصرة علة بخلاف من أكتفى بمجرد الاختلاف عنده بمحصل الوقوف على العلية مع الاختصار على مورد النص انتهى ذلك السبكي أن الشافعية اختلفوا فيها إذا احتمت القاصرة والتعددية وتعارضتا فالجواب وترجع التعددية وقيل القاصرة وقيل بالوقف ثم أفاضل ترجع التعددية على القاصرة إذا قاسوا من كل وجه الأوجهي التصور والتعدى أما لو رجعت القاصرة بالأجماع عليها أو بغيره فهي أرحم وقد ترجع القاصرة وجهه مقابل وجه التعددية فيتعادلا فتكون الفائدة الوقف ومع التعددية من المتعدى (وما أورد على الحنفية) القائلين بعدم صحة العلة القاصرة (من التعليل بالنسبة لغير كذا) في المضروب (على نفي الخلاف) المعنوي في جواز التعليل بالقاصرة (وهو) أي التعليل بالنسبة لها ووصف (فاصرح) وروده (بتعدده) أي وصف النسبة (إلى المثل) فهو دليل على وصف متعد (ولقد كان الأوجه جعل الخلاف على عكسه) أي عكس الخلاف في جواز التعليل بالقاصرة (من التعليل بعلة ثبت بها حكم محل غير موصوف) فيسب إلى الحنفية الجواز وإلى الشافعية عدمه وإنما كان هذا أوجه (لما تقدم) في الرصد الأول (من قولهم) أي الحنفية (التعليل بلا قياس بما ثبت لجنسها الخ) أي بالعلة التي ثبت لحقها وأولها اعتبار جنس الحكم (وهو) أي التعليل باعتبار جنسه أو عينه في جنس الحكم لتعليل (بقاصرة إذ لم توجد) تلك العلة (بعينها في محله) وحيث ذهب إلى الجواب (فالحنفية تم) يجوز التعليل بعلة ثبت بها حكم محل غير موصوف عليه (إذا ثبت الاعتبار) لها (بما ذكرنا في الأقسام الثلاثة) من تأثير جنسها في عين الحكم أو عينه وتأثير عينها في جنس الحكم (والشافعية لا) يجوز التعليل بها (لانه) أي ذلك الوصف الذي هو شأنه (من المرسل) اللازم على ما ذكرنا من المحاب وموافقوه لكن الشأن في أن هذا لم يقبل عندهم وقد تقدم ما فيه وأما لا يمتنع أن ما اعتبر جنسه في جنسه فقط ولا نص ولا إجماع من جنس النسب القريب وأنه مقبول واقع تعالى أعلم (ومنها) أي شروط صحة

في نفس الامر فقد اختلفوا في حكمه عند وقوعه فتذهب القاضى أبو بكر وأبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم إلى أن المجتهد يفتقر بينهما وجزء بالأعام والصفة في الكلام على تمارض التمين كليا تمي وقال بعض الفقهاء بتساقلان ويرجع المجتهد إلى البراءة الأصلية ثم إذا قلنا بالتفسير فنوقف هذا التعادل ليمتد فان كان في أمر يتعلق به عمل بما شاء وان تعلقت بعينه فان كان في استفتاء غيره المستقى وإن كان في حكم فلا يختار الخصمين بل يجب عليه الحكم بأحدى الاماوتين على التمين لا بمصير بل في الخصومات فلا يختار الخصمين لم تنقطع الخصومة بينهما لأن كل واحد منهما يختار ما هو أوفق لهواه وعلى هذا

العلة (على) قول (من قدم قول الصابي) على التماس (أن لا تكون) العلة (معدية) من
 الاصل (الى الفرع) كما يخالف قول الصابي (في) أي في الفرع (بشرطه) أي بتقديم قوله عليه
 (السابق في وجوب تنبيهه) المذكور في مسئلة قبيل فصل في التماز (وتعتبر كونه) أي قول
 الصابي في الفرع واقعا (عن) علة (مستبلة) من أصل آخر فينبذ لا تكون مخالفة قوله
 دافعة لظن معلقة ماحل على الاصل الذي قد تعدد حكمه في ذلك الفرع كما ذهب اليه الجوزون
 ود كعبد العزيز أنه لم يلق (عنده هؤلاء) القائلين بتقديم قوله على التماس (احتمال مقابل لظهور
 كونه) أي قوله واقعا (عن نص) فيه (كسابق) فمحتمل قال بل بقوت فيه احتمال السماع
 ولواني فاصابته أقرب لمخالفة فلا يمدح في الحقيقة ثم لا يخفى أن هذا إذا كان قولك لا قياس
 أماما لا يدرك في غير شرط خلاصته الاتفاق على تقديمه على التماس لأن حكم الرفع (ومنها) أي
 شروط صحة العلة (عدم نقض) العلة (المستبلة بخلاف الحكم عنها في محل) ولو جازع أو عدم
 شرط (لما يخفى ما وراء الظاهر من الحنفية) وأي منصور الماردي ويصر الاسلام والشافعي في الظاهر
 قوله وأكثرا صحابه (وأبي الحسين) البصري (الابازيد) من مشايخ ما وراء النهر فإنه وأكثرو
 العراقيين أيضا ومنهم الكرخي والرازي وما لكأ وادعاء المعتزلة على أنه ليس بشرط (واختلفوا)
 أي الحنفية الشارطون عدم النقض في صحة المستبلة (في الموصوفة هنا أيضا) منهم وبه قال
 الاسفراييني وعبد القاهر البغدادي وقبله عنه يقولون على الشافعي (وبجور) وهم أكثرهم
 (والأكثر منهم عراقيو الحنفية كالكرخي والرازي) وأي علماء الحنابلة والحنابلة أكثر الشافعية على
 مافي البديع (بجور) القلق في محل (بما عدا) أو عدم شرط (فيها) أي المستبلة والمقصودة
 فصل يقدم مطلقا قال السكي وهو المسوب الى الشافعي وأصحابه بعدما أحبا في جملة مرجحات
 ذهب الشافعي على غيره ويقولون على معلقة عن الانتقاض جارية على مقتضاها لا يسدها لعدم
 قال وعليه القاضي أبو بكر وأبو الحسين البصري وجعلوا المحققين (واختاروا المحققون) كتاب الحاجب
 (الحوار) لقتض (في المستبلة) أي في المانع من العلة في محل النقض ولو عدم شرط فانه
 مانع أيضا (وفي الموصوفة) نص عام يدل على أنه على العلة في محل النقض ويعارضه عدم الحكم فيه
 لانه على عدم العلية فيه (لكن إن لم ينص) المانع من العلة في محل النقض (قدر) وجوده
 فيه مثله أن رد الخارج النقص ناقض وبشأن أن النقص لا يقض فيحصل على غير المقصد ووجب
 تقديم مانع إن لم يعلم (أما) إذا كانت موصوفة (بقاطع في محل النقض فلازم الثبوت فيه) أي
 في محل النقض له دم جوار يخلف المدلول على داللة القطعي (أو في غيره) أي غير محل النقض (فقط)
 فلا تعارض (لأن النص القاطع اعتمد على عدم علة في محل النقض وخالف الحكم انما دل على عدم
 علة في محل النقض ولا تعارض) عدمه غير المحققين فلا نقض لانه. أن الدليل دل على علة الزوف
 فيه ويختلف الحكم دل على عدم علة فيه وليس هذا كذلك (قل) ولا فائدة في قيد القاطع لأن الثاني
 كذلك (كما أشار إليه التفتازاني بقوله ولا حياء في أم لو ثبت العلة في غير محل النقض خاصة فتاى فلا
 نعارض أيضا انتهى لغبار المحققين و زاد انتفاء أن كان حكم محل النقض ناشئا قطعي لأن الظاهر
 لا يعارض القطعي (وهذا) التفصيل (هنا إذا لا كثر) بقواهم بجور عاتم أو عدم شرط فهما لانه
 مقتضى الدليل وبعدمهم مخالفة (وليس) ههنا مذهبا (آخر) غيره كما هو مريح كلام ابن الحاجب
 (ونقل الحوار) أي جوار النقض (فيهما) أي المستبلة والموصوفة (بسلامة) وغيره
 السكي بلا يقدم مطلقا عليه أكثر أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد (و) جوارز القص (كذلك)
 أي بلامانع (في المستبلة فقط) نقلها ابن الحاجب وغيره (والحق نقل بعضهم) وهو الشيخ قوام

فلو حكم بأحدى الامارين
 لم يجز له بعد ذلك أن يحكم
 بالامارة الاخرى لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيكر رضى الله عنه
 لا تنقض في شيء واحد
 يحكمين مختلفين قال
 (مسئلة) إذ انقل عن محمد
 قولان في موضع واحد
 يدل على وقفه ويحتمل
 أن يكونا اجتماعين أو
 مذهبين وان نقض في
 مجلسين وعلم المتأخر فهو
 مذهبه والاحكي القولان
 وأقوال الشافعي كذلك
 وهو دليل على علو شأنه في
 العلم والدين) وأقول هذه
 المسئلة في حكم تعارض
 القولين المتقولين عن
 محمد واحد ولا شك أن
 تعارضهما بالنسبة الى
 القليدس كتعارض
 الامارين بالنسبة الى
 المحدثين فلا شك كرهاني
 بابه وحاصله أنه انقل عن

الذين الكاكي (الاتفاق على المنع) من التعليل بعلته منقوضة (بلامانع) لان المنقوض لا يصلح عللة
 قال المصنف (ومعنى قولهم) أى القائلين يجوز بها وفى المستنبط بلامانع (الحكمية) أى بلامانع
 (المبتنعين) المانع (للملهم) أى المحجوزين فى المستنبط بلامانع (القائل المستنبط عليه ما يوجب
 الظن) بديل لما مر من الطرق الدالة على العلة توجب ظنها (والخلف مشكك) أى موجب لشك
 (فى عدمها) أى العلية (فلا موجب ظن لعدمها بل انما يوجب الشك فيه) فانه (أى الخلف (ان)
 كان (بلامانع فلا علة) لا أساسا للخلف حيث لا عدم المقتضى (و) ان كان (معه) أى المانع
 فالعلة (بأشياء) لان الظن كما هو (وجودا وهما) أى الوجود والعدم (على السواء) والظن لا
 يرفع الشك فالخلف لا يبطل العلية قال المصنف ووجد عدالة دليلهم على اشتراط تصدروا من قولهم
 ان بلامانع لا علة ومع المانع العلية ثابتة فلما لم يعلم الواقع من أحد الاخرين ودليل العلية قائم أوجب
 ثبوتهم اعتبارا على ظاهرهم اعتبارا على ما يقع فيه من عدم العلية عند عدم المانع ووجب منهم تقديره
 مع حكمهم بقيام العلية مع الخلف بالضرورة تامة ومثل هذا يجيى فى المنصورة (وأوجب) عن
 هذا الدليل أن الخلف (ان) كان (أوجب الشك فى عدمها) أى العلية (أوجب تيقنها)
 أى العلية لان الشك فى أحد المتقابلين يوجب فى الآخر حقيقة احتمال المتقابلين سواء
 (فناقض أولئك) العلة (مظنونة) قولكم العلية (مشكوك) لاد المتظنون محال التلن
 ولا يجمع التلن مع الشك فى محل واحد لضادهما ولا خلاف فى أن قولكم مفعول ناقض ومشكوك
 فاعده وفى الحقيقة خبر جلة مفعول القول المقدر كما رأيت والكلام المناقض لا يفتى به (وقول
 الفقهاء لا يرفع الظن بالشك أى حكمه) أى الظن (السابق لا يرفع شرعا لظن الشك فيه المستلزم
 لارتضاعه عن الظن) لجواز أن يحصل الشرع حكم الضد الزائل باقيا بان يجوز الصلح مع روال ظن
 الطهارة بالشك فى الحدث لان اعتناء ما بنفس الظن لا يزول بنفس الشك فان روال الصدق عند
 طرأ الضد ضرورى فلا يلزم من كلامهم اجتماع الظن والشك متعلق واحد (ولا يجزئ مثله) أى
 مثل هذا المراد (هنا) أى فى منظومة الهة ومشكوكية عدمها (لانه) أى الكلام (فى تلن العلية
 لاحكامها) فاذار بالشك لا يلزم اجتماعهما فى محل واحد حكما بعدم الاعتدال نعم لو ثبت من
 الشارع جواز الصلح مع روال ظن العلية بالشك لتابعناه وقضاهيه مثل ما تقدم (واذا لم يكن) كلامهم
 تقدير المانع) اذا لم يتعين (كظاهر) فى الجواب (الخلف لمانع يوجب ظن ظنها) أى العلية
 (والدليل أوجه) أى ظنها (وأمكن الجمع) بينهما (بتقديره) أى المانع فى الخلف اذ يوجب الدليل
 المرجح لظن فى غير صورة التقض وبالوجوب الا هدار فى صورة التقض موجب المصير اليه كغيره من
 المواضع التى يجمع فيها بين الجليلين (قالوا) أى القائلون بالجواز فى المستنبط ثانيا (ولو ثبت النبوت)
 للحكم (بها) أى بالعلية (فى غير محل الخلف) للحكم (عليه) أى ثبوت الحكم (بها) أى بالعلية
 (فيه) أى فى محل الخلف (انعكس) أى توقف ثبوت الحكم فى محل الخلف عليه ما فى غير محل
 الخلف (فدارا ولا) يعكس (فحكم) لا ترجع للامرجح ووقع فى كلام ابن الحاجب قلب
 هذا وهذا أوجه (أوجب) باختيار الاول ولا ضير فى لزوم الدور لئلا كوراهوه (دور مية) لا دور
 تقدم (وهذا) الجواب (صحيح اذا أريد توقف اعتبار الشارع) كونه علة (لكن الكلام) ليس
 فيه بل (فى الدلالة عليها) أى على علتها (أى لو توقف العلم بالثبوت بها أى بعليتها) تفسير لثبوت
 بها (الخ) أى فى غير محل الخلف عليه بما به انعكس فدار (والن مقرب) أى فهو دور ترتيب (لانا
 لاعلمها) أى عليها (الاثبات) أى العلم بثبوت الحكم بها (فى الكل) أى فى جميع صور
 وجودها ذات كسب العلم لا يكون الاعمال وانما قال (ولو علمها) أى بالعلية (النبوت) للحكم (تقدم

يجهل واحد فى حكم واحد
 قولان متباينان فنبه
 حالان أحدهما أن يكون
 ذلك فى موضع واحد
 بأن يقول مثله هذه المسئلة
 فيها قولان فيستحيل أن
 يكون المراد أنه مما فى
 ذلك الوقت لاستحالة اجتماع
 التخصيص وحينئذ فيستظهر
 فيه فأن ذكر عقب ذلك
 ما يدل على تقوية أحدهما
 مثل أن يقول هذا أشبه
 أو يصرح عليه فيكون
 ذلك مذهبه وان لم يذكر
 من ذلك فانه يدل على
 توقفه فى المسئلة لفقدان
 الرهان عنده وحينئذ
 فقول ان فيها قولين يحتمل
 أن يريد بذلك احتمالي
 على سبيل التصور أى على
 المسئلة احتمال قولين
 لوجود دليلين متساويين
 ويحتمل أن يريد أن فيها
 مذهبين فيجهدن وأما
 نص عليها لتلا توهم

كل منها على الآخر (لانما العلم) الثاني (قبله) أي قبل العلم بالشيء فبقوله توقف العلم بعلميتها
 على العلم بثبوت الحكم بهم أو ثبوت الحكم بهم على العلم بعلميتها (وحيث أن) أي وسبق كل الأمر على هذا
 (الجواب منع لزوم الاتكسار والتحكم ذاتا بدءا من العلية) انما هو (بأحد السالك) للعلم من
 مناسبة وغيرها (فلذا استقرت الحال) العلة (لاستعلام معارضة من الخلف للمانع فلا يوجد)
 الخلف للمانع في محل منهما (اسم) ظن العلية (فاستمراره) أي ظنها هو (الموقوف على
 الثبوت) (للمحكم في جميع المحال) (أو) على (عدمه) أي الثبوت في بعض المحال (مع المانع
 والحكم بالثبوت به) أي الوصف بما يتوقف (على ابتداء ثبوتها) أي علية الوصف المذكور
 (في الجملة) فلا دور (واستشكل) هذا (بما اذا قارن) ظن العلية (العلم بالخلف) اذ لا يتأني حينئذ
 ذكر الاستمرار بخلاف ما اذا كان متأخرا (كالمسألة المحققة ان) غير فاسق وفسق (فأعطى أحدهما)
 وهو غير الفاسق (ومنع الفاسق فان العلم بعلية الفقر) لاعطائه (يتوقف على العلم بامتناع الفسق)
 (لاعطائه) (وبالعكس) أي والعلم بامتناع الفسق يتوقف على العلم بعلية الفقر (فالمساوئ ان
 المتوقف على العلم بعلية العلم بالماتعة بالنقل والمتوقف عليه العلية هو الماتعة بالتوقف هو) أي
 المانع بالقوة (كون الشيء بحثا دائما مع واعثانه) أي الباعث (مقتضاه) والفسق لا يعطى
 كذلك اذ الفسق كونه محتمل اذا جامع الفقر منعه مقتضاه الذي هو الاعطاء وجد الفسق وألا لأن
 المتوقف عليه العلة الماتعة بالنقل وهذه الجملة من شرح الفاضل عضد الدين قال المصنف (وهذا)
 الدليل مع جوابه (مشترك القولين) الذين أحدهما يجوز في المنصوصة والمستنبطة والاخر يجوز
 في المستنبطة فقط (وزيد المانع في المنصوصة باستلزامه) أي النص فيها (بطلان النص الغشقي
 الثبوت في محل الخلف) لناول النص المذكور محل الخلف (بمخلاف المستنبطة) فان دليلها
 ترتيب الحكم على اعتدلوها عن المانع ولا تخلف الحكم عن هذا الدليل لان انتفاء العلية في صورة
 الفسق يعني على انتفاء الدليل (أجيب) عن هذا (ان) كان النص (قطعا بالثبوت في محل
 الخلف لم يقبل التخصيص) كغيره من الخصائص التي تصور لقواطع فان القاطع لا يشل شأنها
 (أو) كان (ظنيلا جوبه وقدر المانع جمعا) بين دليلي الاعتبار والاهدار كأفنديم أنفا
 (وأنت علمت ما يكفهم) في الجواب عن هذا ما أن الخلف للمانع واجب ظن والادليل أوضحه
 وأمكن الجمع شديدا فوجب كافي غيره فليست تسره عليه (فأعادهما من قسرات المولى بنقل الخلاف
 دون محرم ولما كس) للجواز في المستنبطة والمنصوصة وهو الغالب بالجواز في المنصوصة لا المستنبطة
 (فحرمه) أي هذا الدليل المذكور للجواز في المستنبطة وهو (لوجه المستنبطة مع تضمنها كل)
 كونها محتملة (للمانع) أي تحقق المانع في محل الخلف (فتركت بهما) حال كونها (منقوضة
 عليه) أي المانع (والا) لو خلقت بلا مانع (فلا اقسامها وتحققه) أي المانع (نزع محتملة عينا)
 انزول فصع العلية لكأن عدم الحكم لعدم العلة لا لوجود المانع ولا أثر تصور مانع لا يكون مانعا
 فتوقف العلية على المانع والمانع على العلة (فأجاب بانه) أي هذا الدور دور (مبينة) اذ
 غائبة. اطلع انك كل كل عن الآخر وأما عدم الاشتراك بصفة التقدم فلا (ودفع) هذا الجواب
 (بأن حقيقة المراد) من الدليل المذكور (العلم بالهبة والماتعة) لان العبرة في تحقق الغشقي
 والمانع هو العلم بذلك لتأني ترتيب الحكم (وهو) أي توقف كل منهما على الآخر (ترتب) أي
 دور مرتب لظهور تقدم كل على الآخر اذ لا تملك الماتعة الابعاد العلم بالاقضاء ولا يعلم الاقضاء الابعاد
 العلم بالماتعة (بل الجواب أن كل منهما) أي العلية (أو لا معوجبه) أي الظن (فمنه تنقضي العلم)
 أي الحال لا اعلام معارضة من الخلف للمانع فان لم نجعل استمرار الظن بعينها وان وجدنا الخلف في

من اراد من المحمدين
 الذهاب الى أحدهما أنه
 خارق للاجماع هذا هو
 حاصل كلام المصنف وأما
 جعل بعض الشارحين
 التوقف احتمالا آخر
 قسميا للاحتمالين
 الأخيرين فليس موافقا
 لما قاله الامام وغيره ولا
 مطابقا لعبارة الكتاب
 ولا يصح ما من جهة المعنى
 لان معنى توقفه بين
 الشيئين هو ان يكون كل
 منهما محتملا عند تقدير
 المغيرة فلم رجحنا التوقف
 على كونهما احتمالين
 نعم ان اراد المصنف صدور
 الاحتمالين عن غيره أو
 امكن صدور هاتين أي
 من ذلك الغير مع أنه لا يرى
 بذلك فهو قريب وتقل في
 الحصول عن بعضهم ان
 الحساق القولين يقتضي
 التفسير ثم يفهمه الحال
 الثاني ان يكون فصل

بعض المحال فان وجدنا أمرا يصلح أن يسبب اليفع لم يكننا على ذلك الأمر بأنه مانع واسترغن الحصة
والأزلا فإذا استرار الظن بجنتها بشوق على وجود المانع وكونه مانعا للعل بشوق على ظهور الحصة
ونظرا على استراره فزال القولان المتوقف هو استرار الظن والتوقف عليه نفس الظن وإيضاحه أن
من أعطي مقبرا يظن أنه أعاد علته لغيره فإذا لم يسطر توقف الظن لجواز وجود المانع وعدمه فان
تبين مانع كسفه استرغن أنه كل للقر وانما لم يسطر الا خرم وجود المانع لنفسه والازال تلن
كونه لغيره فظهر أنه لا يعلم أن النفس مانع الابعاد العلم بأن التفرقة مقض والالجاز أن يكون عدم الاعطاء
بناء على عدم المقضى ولا تعلم أن التفرقة مقض الابعاد العلم بأن النفس كان مانعا والالكان التوقف
فأما في عدم المقضى (ويجرحه) أي في هذا الجواب (اشكال المقارنة) أي ما إذا كان العلم بالتخلف
مقارنا لظهور العلة فإذ لا يتأني حينئذ كراسترا (ودفعه) أي اشكالها بأن ما يتوقف على العلم
بالعلة هو العلم بالماتية بالفعل وما يتوقف عليه العلة هو الماتية بالقوة بمعنى كون الشيء بحيث إذا
جامع الباعث منع مقضه كما تقدم كل منهما أمّا (وجه المختار) وأن عدم التقضى في كل من
التصوصة والمستطعة ليس بشرط في بعضها (أنه) أي التخلف (تخصيص لعموم دليل حكم)
وهو كون الوصف علة (موجب قوة كالقند) أي كاجب قبول التخصيص في العموم المقضى إذا فرق
مؤثر بينهما (ومقابل الخلاف) في جوار التعليل بعلته نقوضه (مبنى على الخلاف في قبول المعاني
العموم للمانع) أولها عموما (أن) المعنى واحد (لأنه لا يفي بحاله) فلا يقبل التخصيص
(مانع هنا) أي من تخصيص العلة لأنه لم ينعى والقائل بأن لها عوميا يجوز تخصيص العلة لعمومها ثم
اختلف مبتدأ خبره (غير لازم لوقوع الاتفاق حينئذ) أي من كانت جهة المانع هذا (على تعدد
محاله) أي المعنى (والكلام هنا) أي في تخصيص العلة (ليس الإباحة لها) أي محاله (انما صله)
أي تخصيص العلة (أنه) أي المعنى (وجب الحكم في محاله لا العمل المانع من الحكم) (والمانع هو دليل
التخصص وبه) أي بهذا التفرق (بعدم قول المانع من) تخصيص العلة (أنه) أي تخصيصها ناقض
للتخصص (فألا لا بدليل العلة وجب قوة) أي المحال (هذا الوصف مؤثر في الحكم كقوة جعلته)
أي الوصف (أما علة) أي الحكم (أنما يوجد) أي الوصف وانما يدفع قواهم لا أن لا تعلم أن دليل العلة
وجب جملة أماره عليه أنما يوجد (بل) انما يوجد جملة أماره عليه (في غير محل التخلف غير أننا إذا قطعنا
بأنما الحكم في بعض محاله) أي الحكم (مع النص على العلة ولم يظهر ما يصح إضافة التخلف
إليه فقدرنا ما) من الحكم في ذلك المحل (بجائين الدليلين) دليل العلة في غير محل التخلف ودليل
التخلف في محله (وهو أول من يبطل الدليل العلة وما قبل) أي وما استأله صدور التبرعة
وقوره في التلويح من أن التخصيص من الأحكام التي لا يمكن تعددتها من الأصل أي الدلالة العقلية
على الفرع أي المحلل إذ (التخصيص ملازم لغير المألوم للفظ) لأن الجمار من خواص اللفظ
واختصاص المألوم بالتي يوجب اختصاصه به والألوم وجو المألوم بدون المألوم وهو محال (منع بأن
المألوم لغيره) أي التخصيص (تخصيص المألوم) التخصيص (مطلوب هو) أي التخصيص
مطلقا (أعم) من أن يكون ملازما للآثار ولا معنى لتعدد الحكم انما علة في صورة الفرع فثبت
في العمل تخصيص بعض الموارد كتخصيص الالفاظ ببعض الأفراد يتصفه ما لا ضرورة لاستعماله
في غير ما وضع وويتبع اتصال العلة بما دلل من شأنه الاتصاف بالحقيقة والمجاز كذا في التلويح وبعد
اصلاحه إلى معنى تعدد الحكم انما علة في صورة الفرع لاحقة للمنف من أن اشابت في الفرع
هو الحكم الذي في الأصل لانه كما تقدم في موضعه تعقب بأنه لا يهدى تنعاق في اثبات جوار تخصيص
العلة على أعلى الدلالة العقلية إذ لا بد من بيان الجامع المفيد للاتصال بين الأصل والفرع ولو وجد

القولين عن الجنتين سدى
محسب بأن نفس متلافى
كتاب على أبا جنة شئ
وينص في الآخر على
تحريره فان علم المتأخر
منهما فهو مذهبه ويكون
الأول منسوخا والا حكي
عنه القولان من غير أن
تحكم على أحدهما
بالرجوع (قوله) وأنوال
الشافعي كذلك حواشيه
إلى الحديثين التلبيين
أي وقع منه التخصيص
عليهما في موضع واحد
وفي موضعين قال في
المحصول لكن وقوع ذلك
منه في موضع واحد من
غير ترجيح البتة منصرف
في سبع عشرة مسألة على
ما نقله الشيخ أبو إسحق
الشريرازي عن الشيخ أبي
حامد (قوله وهو دليل) أي
وقوع القولين من
الشافعي على الوجهين
التفصيليين دليل على علو

هاتين القروين بينهما ما ثبت على ما قرر في المحصول من أن دلالة العام المتخصص على الحكم وإن كانت
 موقوفة على عدم التخصص إلا أن عدم التخصص إذا شمل إلى العام ما راجع للمجموع دليلاً على الحكم بخلاف
 العلة فإن دلالة المتماثلة موقوفة على عدم التخصص وذلك لعدم لا يجوز شبهة إلى العلة على جميع التندرات
 أما على قول من منع كون التقييد العدي جزءاً من علة الحكم الوجودي فظاهر وأما على قول الجوز
 فلا شراطة أن يكون متنسباً (قالوا) أي المانعون لا تسلم وجود العلة في محل الخلف (إذا بدى
 صحتها من المانع) والوجه من عدم المانع فسقط لفظ عدم من القم (ووجود الشرط فعدمه) أي
 المانع (ووجوده) أي الشرط (بإزالة العلة لأن المجموع) منه ما من الوصف هو (المستلزم) للحكم
 وقد وجد المانع أو فقد الشرط في محل الخلف فلم يوجد عام العلة (فلما فرج) الخلاف في تخصيص
 العلة خلافاً (لفظياً ما يعلى تفسيرها أي الباعث) على الحكم (أو) هي (بجمله ما يتوقف عليه)
 الحكم فإن فسرت بالباعث على الحكم فليس عدم المانع ووجود الشرط من الباطن في شيء بخلاف
 النقص وإن فسرت بالمستلزم ووجوده وجود الحكم فيختل بمجرى التنقض (لكن الحق خطأ) في
 دعواكم عدم جواز التنقض (لتفسيركم) العلة (بالمؤثر والشرط وعدم المانع لا يدخل إلهما في التأثير
 بموافقتكم) وأما الزام تصوير كل مجتهد (للقول بجواز تخصيص العلة) لأن صحة الاجتهاد إنما تثبت
 بسلامته من المناقضة وفساده وحطوبه بانقضاها فإذا جاز تخصيص العلة لم يمكن لكل مجتهد إذا ورد
 عليه التقضي في علة أن يقول امتنع حكم على غيره المانع وفي تصوير كل مجتهد قول وجوب الأصل
 على الله إذا لم يمتنع في كل مجتهد أن يكون مبدعاً القول بوجوب الأصل بما لا يؤيد إليه كذلك (فتنفذ
 لأن دعاهم) أي المجتهد (عليه الوصف لا يجزئه ولا الإلزام) ومع الخلف لا يقبل منه) كون العلة هي
 وصف كذا لكن استمع حكمها في محل كذا المانع (الآن يبين ما من) صالح التخصص ومن العلوم أنه
 لا يتيسر لكل مجتهد عند رد التنقض على علة بيان مانع صالح للتخصص على أن يجيز أن يطلبوا
 هذا على المانعين بأن يقولوا لما كان عدم الحكم عدم كم في ضرورة التخصص مضاهياً لعدم العلة تبين
 ما يمكن حث ذلك مجتهداً إذا ورد عليه بقض أن يقول علمت على في صورة التنقض زيادة وصف فيها
 أو قصاه عنها أو بطلان عن النفس فتقضي علة على الصحة فيكون كل مجتهد مبدعاً (واعتلوا)
 أي الزام تصوير كل مجتهد (لزم) القول بموارد تخصيص العلة (مع إجازته) أي التنقض (بلا
 تعينه) أي المانع من الحكم (بأنه رده أو بلامانع كقبول أو دليل) والحق أنه لا بد من بيان مانع
 صالح للتخصص ثم لا تسلم أنه يلزم منه تصوير كل مجتهد لجواز إبطال علة بسائر الطرق من المناقضة
 والمعارض وفساد الوضع والتقليد وغيرها وأرسل أنه يلزمه ذلك لكن إعمالاً منه التصوير في حق
 العمل لا في حق الحكم الثابت عند الله كما روي عن أبي حنيفة زجده الله أنه قال لا يجهت مصيب والحق
 عند الله واحد وهذا لا يؤدي إلى القول بوجوب الأصل على الله تعالى بل غاية وقوع الأصل والقول
 بوجوب الأصل بما لا يلزمه لا يوقعه من تعالى لا اتفاق الفقهاء على أن أفعال العباد أحكامه تعالى معلقة
 برعاية مصالح العباد كما تؤديه تعليلاتهم في شرعنا المعاملات والعقوبات (وقولهم) أي المانعين
 (بصحة العلة تستلزم ثبوت الحكم في محل الخلف) لأن من شره وجهته لا زوم المعاملات (ليس
 بشيء بعد ما ذكرنا) آتاهم أن المراد بالعلة الباعث والمؤثر لا زوم الحكم له بل طلقاً واعتباراً ومه
 مشروط بعدم المانع ووجود الشرط وليس من الباعث والمؤثر (وقولهم) أي المانعين أيضاً
 (تعارض دليل الاعتناء) لأنه وهو وجود الحكم مع الوصف الذي هو علة (و) دليل (الاعتناء)
 وهو الخلف عنه فمقاطعة (فلا اعتبار) بدليل العلة وهو المطالب (مردود) لأن الخلف ليس دليل
 (الاعتناء) إذا كان (بلامانع) لعدم المتقاضى حيث ذهب إلى الاعتناء لكن الترضي أم لم يتجناه

شأنه في العلم والدين فأما
 الخلال الأول وهو وقوع
 القولين في موضع واحد
 فوجه دلالة على علويته
 في العلم أن كل من كان
 أغوص نظراً وأتم وقوفاً
 على شرائط الأدلة كانت
 الاشتكالات الموجبة
 للتوقف عنده أكثر وأما
 في الدين فلا له ما يظهره
 وجه الرجحان صرح
 بجزءه عما هو عاجز فيه
 ولم يستكشف من الاعتراف
 بعدم العلم به وقد نقل
 الاعتراف بذلك عن عمر
 أيضاً وعنه المسلمون من
 مناصبه وأما النوع الثاني
 وهو تنصيصه على
 القولين في موضعين
 فوجه دلالة على علو
 شأنه في العلم أنه يعرف
 به أنه كان مطول عمره
 مشغولاً بالطلب والبحث
 وأما في الدين فلا له بدل
 على أنه متى لاح في الدين

أعلم هذا وقد قال صدور الاسلام تكلم الناس في تخصص العلة قد بما وحديث الامة لم يرو عن أي
 حنيفة أو أبي يوسف ومحمد وزفر وسائر أصحابه نص فيه وأدى قوم من أجلاء أصحابنا كالكرخي والرازي
 والديوسي والفاشي خليل بن أحمد الشجري إلى مذهب أبي حنيفة القول بتخصص العلة واستشهدوا
 بمسائل وذكر الحاشي من الأشاعر أن أبا حنيفة كان يقول ذلك وعدم من مناقبه ولفظ الشيخ أبي بكر
 الرازي تخصص أحكام العلة الشرعية باعتبار اعتبارها عند ما كان أنس وأبا بشر بن غياث
 والشافعي والذي حكى عن مذهب أصحابنا في ذلك أخذناه عن شاهدنا من الشيوخ الذين كانوا
 أئمة المذهب عند سنة الاسلام يعزونه إليهم على الوجه الذي ينشأ ويحكمون عن شيوخهم الذين شاهدوهم
 ومسائل أصحابنا ولم يصر قائلين مقالهم فيها بوجوب ذلك وما أعلم أحدا من أصحابنا وشيوخنا يذكر
 أن يكون ذلك من مذهبنا البعض من كان ههنا علة الاسلام في عصرنا من الشيوخ فإنه كان ينبغي
 أن يكون القول بتخصص العلة من مذاهم وله منا كبر في هذا الباب في أجوبة مسائلهم انتهى
 وفي التحقيق ثم من أجاز تخصص العلة من مشايخنا زعم أن ذلك مذهب علمائنا الثلاثة منهم قالوا
 بالاستحسان وليس ذلك إلا بتخصص العلة فإن معناه وجود العلة مع عدم الحكم للرفع والاستحسان
 بهذه الصفة فإن حكم القياس امتنع في صورة الاستحسان لما منع مع وجود العلة ونسبه في الكشف
 إلى الكرخي ونزاعهم في ذلك فخر الاسلام وخمس الأئمة ومن تبعهم من المتأخرين وقالوا هو ليس من
 تخصص العلة بل الحكم بما اعتد به لعدم علته لأن القياس إذا عارضه استحسان لم يبق في الوصف
 علة لأن دليل الاستحسان أن كان ناسفا فلا اعتبار له القياس في مقابله لأن من شرط صحة التعديل
 عدم النص وإن كان اجتماع ذلك لا يمتثل النص في إيجاب الحكم فكأن أقوى من العلة والحق في
 في مقابلة أقوى معدوم حكماو كذلك أن ضرورة أن اعتبارها بالاجماع أو باعتبارها لأقوى
 من القياس الحلي والمرجوح في مقابلة الرابع عبرة بعدم سبب عدم الحكم بعدم العلة لما منع
 مع قيامها وقال الفاضل الثاني والحق عندى هو التفصيل وهو أن كل موضع استحسنه بالآخر
 والاجماع والضرورة يشار إلى القول بالتخصص والابتنال الفساد والتناقض بين أولهم والتخصص
 باطل وقوله شرط صحة التعديل أن لا يكون الاصل معدولا به عن القياس لأنه ان لم تكن العلة
 موجودة مع تخلف الحكم فما كيف يكون معدولا عن القياس ولا يبق لقوله صلى الله عليه وسلم
 ورخص في السلم معنى لأن الترخص عما يتحقق عند تخلف الحكم لعدم ضرورة ووضوح كل موضع
 استحسنه بالقياس الحلي لا بصار إلى التخصص لا تنقاصا كبريا من المحدثات أما الثاني والثالث
 فظاهر وأما الأول فكذلك لأن وجه الاستحسان يظهر أن ما كان يراى على أنه لم يكن علة حقيقة حتى
 يحتاج إلى القول بالتحقق لما منع بل العلة كانت غير لما قلنا في سور سباع الطائر ونحوه الاستحسان
 ظهران التبعة ليست علة لخاصة سور سباع الوشم من البهائم بل الرطوبة الخاصة لا إلا التي تشرب
 بها وتلك العلة غير موجودة في سباع الطير فلم تنقص صورها لعدم علة ولهذا لا يقال إن المحسن بالناس
 انقضى معدول به عن القياس انتهى **في تنبيه قسم المحصون** في تخصص العلة (مع المانع من
 الخسنة الموانع إلى خمسة ما يمنع انعقاد العلة كبيع الحمر) إذ البيع علة ثبوت الملكية للمسم للشري
 وفي الفن للبائنه لكن وحده المانع من انعقاد علة ذلك هنا كما أنشأه بقوله (وهو) أي المانع
 من انعقادها فيه (انتفاءها) وهو المال لأن البيع مبدلة مال بمال بالتراضي والحرل ليس بمال
 (ولا علة في غير محل) فهذا هو المانع الأول (و) ما يمنع (غايها) أي العلة (في حق غير العائد)
 أي في حق المالك (كبيع عبد التبر) بغيرانه ولا ولاية عليه فإن بيعه علة (تامة في حق العائد)
 حتى لم يكن له ولاية بطلان (لا) في حق (المالك) لعدم ولاية العائد عليه ولهذا يبطل بيعه ولا

شيء أطلقه ورأه لم يكن
 بتخصص لترويج
 مذهبه **فرع** قال
 في المحصول إذا لم يعرف
 القول المنسوب إلى الشافعي
 في القولين المطلقين
 وعرفنا قوله في تكثير
 تلك المسئلة فإن كان
 بين المسئلتين فرق
 يجوز أن يذهب إليه
 ذاهب لم يحكم بأن قوله
 في المسئلة كمسولة في
 تطهيرها لجواز أن يكون
 قد ذهب إلى الضرر

يتوقف على إجازته وإمرته ثم أصل الاعتقاد ثبت في حقه هذا لا ضرر فيه عليه (بخار) بإجازته وبطل
 بأبائهم) ولولم يتعقد بإجازته بالأجرة وهذا هو المانع الثاني (و) يمنع ابتداء الحكم اختيار الشرط
 البائع يمنع المالك في البيع (المشتري) وإن اعتقد البيع في حقه ما على التمام وهذا هو المانع الثالث
 (و) ما يمنع (عنامه) أي الحكم لأصله (اختيار الرؤية لا عنعه) أي الحكم الذي هو المالك (لكن
 لا يتم القبض معه) أي خيار الرؤية (و) يتمكن من له اختيار من التفسير بلافضلوه (لا رضاه)
 فكان تغيير لازم لعدم التمام وهذا هو المانع الرابع (و) ما يمنع (لزمه) أي الحكم (اختيار العيب
 ينبت) الحكم (معه تاما) حتى لا يكون له ولاية التصرف في المبيع (ولا يتمكن من التفسير بعد
 القبض إلا براض أو قضاء) وهذا هو المانع الخامس وإنما اختلفت مراتب هذه الآثار لأن خيار
 الشرط لما كان دخلا على الحكم كما عرف كان الحكم معلقا به فيكون معدوما قبل وجوده وفي خيار
 الرؤية مصدر البيع مطلقا عن الشرط فأوجب الحكم وهو المالك لكن لم يتم لعدم الرضا به عند عدم الرؤية
 وفي خيار العيب حصل السبب والحكم بأن التملك الرضا له وجود الرؤية لكن على تقدير العيب يتضرر
 المشتري فغلبا لعدم الزوم ولهذا يتمكن المشتري في خيار العيب من رد بعض المبيع بعد القبض
 لأنه تفرق الصفقة بعد التمام وأنه جاز ولا يتمكن منه مطلقا في خيار الرؤية لأنه تفرق قبل التمام
 وهو لا يجوز وأورد بأن هذا يشير إلى الفرق بينهما بعد القبض والمدة الفرق بينهما مطلقا وأجيب
 بأن الفرق بينهما كما هو ثابت بينهما بعد كذا كرنا كذلك ثابت بينهما قبله لأن المشتري في خيار العيب
 لا يتمكن من التفسير قبل القبض بدون الرضا والقضاء وفي خيار الرؤية يتسدد بالرضا والقضاء ولا رضاء
 مطلقا ثم كون الموانع خمسة هو المذكور في أصول نحر الأسلام من الأئمة وموافقتهم قالوا
 والحكم فيها استقرت في قول ويجوز أن يقال ما فيها من أعمال العلة وحكمها ولا ولا ما نعتنا بولسنا
 ثلاثة وثلاثان الرأي اذ قصد الرأي فلا يحلوا ما أن يصدر السهم من نفسه رضاء ولا الثاني هو الأول
 وهو الذي لم يتعقد عليه والأول ما أن يصل إلى المرى ولا الثاني هو القسم الثاني وهو الذي حال بين
 الرأى والمقتصد حائل لما حائل مانع تمام العلة والأول ليس مما نحن فيه لأنه ثم علة وليس كلامنا في العطل
 بل في الموانع ثم إذا أصاب السهم المرى فلا يتخلوا ما أن يرجعه أولا والثاني هو الأول أي الذي يمنع
 ابتداء الحكم بدفعه بقوس أو غيره والأول ما أن يزول الجرح بالأدمال أولا والأول هو القسم الثاني
 وهو الذي منع تمام الحكم والثاني هو الثالث الذي يمنع لزوم الحكم وعدة قسمه دائرية بين النبي والأئمة
 فتسبب الجرح لا تحلله والمذكور في تقويم القاضي أي زوال مداربعة لانهما كان بحيث لا يتحدث مع شيء
 من الأجزاء وهو المانع من الابتداء والاعتقاد أو الفهم المانع من التمام وكل منهما في العلة والحكم
 ووافقه المعاضل القائل على هذا فقال جعل أقسام الموانع أربعة وجعل خيار الرؤية وبالعيب
 مما يمنع لزوم الحكم لا يتمكن المشتري من التفسير فيها كاحله القاضي الإمام أبو بكر ذلك ما أوجبه وفيه
 تأمل يظهر مما تقدم (و) بعضهم أي الخنمية (على الخلاف) في تخصيص العلة (فرعا على
 مذهبهم) أنفسهم وهو الصائم (الثاني إذا صب في حقه ما موصد) صومه (عندهم لفوات ركنه) أي
 الصوم وهو الأصل (عن المعطر لوصول الماء إلى حرقه) (فهو) أي فوات ركنه وصول الماء إلى حرقه
 (علة القضاء) الصوم لأنه وصف مؤثر فيه القضاء وقد (تختلف) المصادر (عنها) أي العلة المذكورة في صوم
 الشارب (الثاني) لصومه لأن بشره بأسه لا يفسد صومه (فالحج) تخصص العلة بقول تختلف
 الحكم (لما هو الحديث) وهو ما قلنا في شرط حكم الأصل أن لا تكون معدوما ولا عن القصاص من
 سنن الفاروق وصحح ابن حبان أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت صائما فأكلت
 وشربت ناسيا فقال صلى الله عليه وسلم أنت صومك فإن الله أطعمك وسماك (مع وجود العلة) وهو فوات

وإن لم يكن بينهما فرق التمة
 فالظاهر أن يكون قوله في
 إحدى المستثنيتين قولاً له
 في الأخرى وهذا ما سلمته
 هي المعروفة بأن لازم
 المذهب هل هو مذهب أم لا

قال (الباب الثاني في
 الأحكام الكلية الأربع)

الترجيح تقوية إحدى
 الأمارتين على الأخرى ليعمل
 بها كإحدى بخت الصانع
 عائنة على قوله أن الماء من
 الماء مسألة لا ترجيح في
 القطعين إنما تعارض بينهما

الركن (والمائع) فخصيص الله يقول يخلف الحكم (لعدمها) أي العلة فيه (حكما لأن فعل
الناسي نسب إلى مستحق الصوم) وهو الله تعالى (لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الحكم الله
وسقاه فكان أكله كلاً كل في الركن حكاو) الصائم التام (المصوب في فيه) الماء (ليس
في معناه) أي الصائم التام (الذليس) فعلة المفعول لركن (مضافاً إلى المستحق) الصوم (قال)
يسقط اعتباره بخلاف الساقط في حلقته) حال كونه (تأخراً) مالم (مطر) لا يشد صومه (يكاهو
مقتضى النثر) لأنه لا يسقط عن شرب المائى لعدم إضافته إلى أحد من البشر وإذا كان بعض
المشايع على أنه لو دخل في حلق المستقط مطر أو نخل لا يشد صومه للضرورة فالتعليق به مذاهم
آخرون على أنه يفسد في هذمون كرواؤه الاصح لا مكان الانتفاع عنه بأن يؤول إلى خيبة أو سقم
فينبذ على هذا أن قال فيما نحن فيها أن كان بحيث يمكنه أن يتام مستورا بما يمنع دخوله في طهارة أفطر
والأفلا كما يندفع أن يقال في المستوضح به أنه إذا كان لا يمكنه الانتفاع منه بأن كان سائر في صلاة ولا
خبيصة ولا مشقة أرم أمده ما هو بحيث يمنع منه ينبغي أن لا يفسد حديثه كقول الماضين ثم ظلم
على أنه لو دخل حلقه غبار لا يفسد صومه بقدره بشئ وقالوا أنه لا يقطع الانتفاع منه ومن المعلوم أنه
يمكنه الانتفاع منه في بعض الصور بأن يكون أمانة القباريس تعاطيه أو يدونه فإن تم الحلق عدم
الفساد فيه مع هذا أنه لا يفسد صوم التام الساقط في حلقته ما، مطر مطلقاً وفي شرح الجامع الصغير
لقاضيات وغيره خاص الما فدخل أدبه لا يشد صومه وإن صب الماء في أدبه اختلفوا فيه والصحيح هو
الفساد لا يوصل إلى الحلق بقوله فلا يعتبر فيه صلاح البدن انتهى ومعلوم أن خوض الماء فيكون له
عنده والله سبحانه أعلم (والخفاة) أي عيسى عليه هذه المواضع (غير ما نحن فيه) من العلة بمعنى
الباغت لأن عدم الركن ليس من ذلك (فظهر أن تصدع المائع) من فساد صوم التام (الإضافة
إلى المستحق) وجه ظاهر عدم الحلق الشارب طاماً بالشارب ناسياً في المتن يفسد صومه والله تعالى
أعلم هذا وقد كرم صاحب الكشف أن الخلاف في مسئلة تخصص العلة تراجع إلى العبارة في التصديق
لأن العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها أصح عند الفرق في موضع التلف الحكم معدوم
بلا شبهة إلا أن عدم مضاف إلى المانع عندهم وعندنا في عدم العلة ذكر السكي أعلم بل يفتى
بل يستتر به على أول فائدة عظيمة وهي مسئلة التعليل بعلة فيمتنع أن قدح الخلف والافلا وسبب إلى
السبوق في دافاه انما يتأني في تخلف العلة عن الحكم والكلام في عكس ذلك وثانياً الخلاف في انقطاع
المستدل فإن التقصص من عظام أبواب الجدل والمراد منه انقطاع الخصم فالتأويل يجوز التقصص
يقولون قبل قوله أردت العلة في غير ما حصل فيه الخلف أو ههنا من البعض الذي لا يترتب الاحتراز
عنه بخلاف الفاتلن بعدم جواز فهم يقولون لا نسح ههنا مثلاً فإن كلامك محقق وأنت تبديل من
الاحتراز لا لا حثرت وثالثاً الخلاف في انقراض التماسية بمفسدة تلزم راحة أو مساوية فحصل أن
قدح الخلف على قول المانع ولا يحصل على قول المحذورين وانما يتنق الحكم عندهم لو جود
المانع كما عليه الأعلام الرازي (وأما نقض الحكمة فقط بأن تو جد الحكمة دون العلة) أي الوصف
التي هو مظنة الحكمة (في محمل ولم يوجد الحكم) ويسمى كسراً اصطلاح شرط عدمه لصحة العلة
والختار) عندنا إن الحاجب والامدى وعزاً إلى الأكثرين (فيه) أي شرط علمه (فالقول) قائل
للقائل بأن علة الترخص بالقصر للسافر كائناً من كان هي السفر (لا تضع علة السفر) لترخص المدكور
(لا تنقاص حكمها) الشقة بصحة شاقه) كمال الانتقال وشرب الماعول وما وجب شرب
النافر طهيرة التفت في القطر الحار (في الحضر) لو حود المشقة في المحل التي هو الصنعة
الشاقه بدون علة التي هي السفر وتخلف الحكم وهو رخصة القصر (لم يشل لأن) أي الحكمة

والا رقع التفتن أو
اجمعا أقول عقد المصنف
هذا الباب لإحكام الكلية
للتراجع وهي الأمور العامة
لأنواعها بحيث لا تخفى
فسردا من أفراد الأدلة
وجعله مستل على مقدمة
مينة الماهية التراجع
ولشرعيته وعلى أربع
مسائل إذا علمت ذلك
فقول الترجيح في اللغة هو
التيسيل والتقلب من
قولهم رجح الميزان وفي
الاصطلاح ما ذكره
المصنف وأما خص

(غيرها) أي العلة (وكونها) أي الحكمة هي (المقصودة) من العلة ألا تلمأ عسر ضبطها لاختلاف مراتبها بحسب الأشخاص والأحوال وإيس كل قدرتها بوجوب الترخص وتعيين القدر الذي وجبه متعذرا لعدم ظهوره وانضباطه ضبطت العلة التي هي القدر له وصف ظاهر منضبط (فيظن سلطانها) أي الحكمة وفاعل بطل (ما لم يدبر إلا لها) أي الحكمة وهو علة البشر (أنما يلزم واعتبر مطلقها) أي الشقة (وهو) أي اعتبار مطلقها (منتف بالمعنة) الشقة لأن غير البشر من الصانع الشاقق معلوم فيه انتفاء الترخص بالقصر (طالحمة التي هي العلة في الحقيقة منتفكة بشر ولم يعلم مساواتها) العلة (المقوضة) وهي منتفكة الصنعة الشاقة في المقصر (ولو فرض العلم بعان المقوضة في موضع يلزم بطلان العلة) في ذلك الموضع (الان شاع حكم) آخر هو (اليق بها) أي تلك الحكمة من ذلك الحكم والطلان في صورته لا يناق حجة العلة وصلاح الأصل لكونه مقدما عليها كالقطع بالقطع (أي كقطع اليد بقطع البدن شرع (الحكمة الزجر) لكلف من الاتيان بئله (تخلف) القطع (في القتل) البعد العدواني مع أن الحكمة به أزيد مما لقطع (شرع ما هو أنسبه) أي بالنظر البعد العدواني (وهو) أي ما هو أنسبه من القطع (القتل) اذ القتل أكثر عدوانا من القطع فليكن بالزجر عنه حكم يحصل به زجر أكثر من زجر القطع وذلك الحكم أمر يحصل به ما يحصل بقطع البدن وزيادة على ذلك شرع القتل الذي يحصل به ما يحصل بقطع البدن وسائر الأعضاء ليكون زائدا على القطع الذي لا يحصل به سوى إبطال البدن والحاصل أنما كان القتل أقوى أمقرا في زجر أقوى فشرع زجر أقوى ولم يلزم منه عدم اعتبار حكمة الزجر في قوة اعتباره (وأنت اذ علمت أن الحكمة المعتبرة) لعسر ضبطها وتعدد تعين القدر الذي توجه (ضبطت شرعا) منظمة خاصة وهو الوصف للتلها والمضبط (لم تك تدقق على الخرم بان التخلف) للحكم (عن مثاها) أو كسر مما يدخل تحت ضابطها) ولو كان عدم دخوله (بلامانع لانقض عليها خصوصها) (كانت أقوى لها) أضامثل أو على سرفرة ذلك لأن الحكمة المعتبرة شرعا مثلا مشقة السرفرة خصوصه ألا يرى أن السكارة علية الا كنفاه في الاذن) أي في اذن الحرب الكبر العاقلة بالفتنة لولها أو رسله في نكاحها (فالسكوت في السكاح الاختياري منها (حكمة الحياة) كما يشترطه ما في الصحاح واللفظ للحجاري عن عائشة فلت يا رسول الله لسانن النساء قال نعم قلت ان الكبر تسقى فتمسكت قال سكوتها لها (ولو فرض نيب أو فرجاء) منها (أو سب اقتضاه) أي حياء أو فرج من حيثها (كزنا الشهر لم يكف بسكوتها الجماعا) وان ثبت قدر من الحكمة وهو الحياة في هاتين أكثر من حكمة الكرامة وهو حياتها (وتختلف) الحكم الذي هو الا كنفاه في الاذن بالسكوت فمع سامع وجود حكمة تتفق حكمة الكرامة (ولم يطل علية الكرامة) لا كنفاه بالسكوت (وما ذاك) أي عدم بطلان عليها (الان الحكمة حيث ضبطت بالكارة كانت العلة بالحقيقة حياء الكبر فلزم في حياء فوقه) أي حياء الكبر (ثبوت الحكم) الذي هو الا كنفاه بالسكوت في ذلك (معه) أي مع حياء فوقه (لعدم دليله) أي الحكم المذكور (بخصوصه) وهو المجمعول ضابطا (فلان نقض العلة بنقضه لا غير المعتبر وأما النقض المكسور وهو نقض بعض) العلة (الركبة على اعتبار استنلاله) أي ذلك البعض المقوض (بالحكمة) حتى كما قال الحكمة المنتزعة تحصل باعتبار هذا البعض وقيل جدي الحل ولم يوجد الحكم فيه وهو نقض الادعاء على اعتبار ادخال الحكمة (كما لو قال) الشافعي (في منع بيع العائيب) هو بيع (بمحول الصعة) عند العادخال العقد (ولا يبيع) بعه (كبيع عبد بلا تعيين) له (والمجامع الحل صفة للمبيع (فقص) المعتز (المجهرية تزوج من لم يرها) فلهما بمجهرية الصفة عند العادخال العقد (مع الصفة) لزوجهما الجماعا (وحذف المبيع) فاختلف في بطلان العلة قيل يطلها (والختار) عبد المصنف كما عفا لا مفي وبان الحاجباه (لا يبيع) العلة (الانها)

الشرع لا يوجب الامارتين أي بالدليلين الظاهرين لأن ترجيح لا يجري بين القطعات ولأن القطعي والثاني كما يستقره وقوله ليجل بها احتراز عن نقوبة إحدى الامارتين على الأخرى لا ليجل بها بل لبيان أن أحدهما أفصح من الأخرى وله أمس من الترجيح المصطلح عليه وقال ابن الحاجب هو اقتران الامارة بما تقوى به على معارضتها وذكر الأسمى في قوله أيضا

أى العلية (المجموع ولم يتقص) المجموع اذ لا يلزم من عدم علية البعض عدم علية الجميع بل لو ازار
 أن يكون الجميع ما ليس به من هذا اذا انحصر على نقض البعض (فلما اضاف اليه) أى الى ذلك البعض
 المقصود (فانه) الوصف (المترد) وانه وصف طردى لا يمتد له في العلية بان من علم تأثير
 كونه مبيعا (بان قال الجملة) لفظة عدد العاقلات العقد (مستترة بالمشترط ولا دخل لكونه مبيعا)
 في منع العلية (صح) النقض لو روي على ما يصلح علة ولا يكون مجرد كمال استدلال ذلك البعض
 الى انشاء المعترض رافعا لنقض لان مجرد كره لا يصير رافعا للصلة اذا قام القليل للمعترض على
 أنه ليس جزا أو تصعب الباقي لما لوح العلية فسطه بالنقض اذ انقض على العلة لاعلى ما منه فانه ظهر انتفاءه
 ما ذهب اليه سواء من أن مجرد كره يكون دافعا للنقض (وحاصله) أى النقض المكسور سؤال
 تريد وهو (ان عتبت المجموع) العلة (ليرصح) تعيينها (لالتفاد للثبوت أو) عتبت (ماسوا)
 أى الملقى العلة (فكندا) لا يصح (النقض) وهذا وكون الكسر والنقض المكسور ما تقدم هو
 ما ذكره الامام الرازي من عدم تأثير أحد جزى العلة ونقض الآخر كما يقال في اثبات صلاته وحرفه في صلاة
 كالامام الرازي من عدم تأثير أحد جزى العلة ونقض الآخر كما يقال في اثبات صلاته وحرفه في صلاة
 يجب قضاءها اذ لم تفعل فيجب اذا وها كصلاة الامن فيقول المعترض خصوص كونها صلاته فلهي
 لان الخلع واجب الاداء كالقضاء فلم يبق على الاول فيجب قضاؤها وليس كل ما يجب قضاؤه يؤدى فان
 الخاص يجب علم قضاء الصوم دون ادائه وقال السبكي وقال الا تكون من الاصولين والجليدين
 الكسر عبارة عن اسقاط وصف من أوصاف العلة وانزاعه عن الاعتناء قال الشيخ أو واجب وهو
 سؤال الملح والاستغفال به يسمى الى بيان العلة وتصبح العلة وقد اتفق أكثر أهل العلم على حصته
 وافساد العلية وبسببه النقض من طريق المعنى والاراء من طريق العلة وأنت ذلك طائفة من
 النجاسات انتهى وهذا بعينه ما تقدم أنه النقض المكسور (ومنها) أى شروط العلة (انتكاسها)
 عند قوم وهو) أى انتكاسها (انتفاء الحكم لاتفاتها لعدد) العلة (المستترة بمعنى) الحكم (لانتفاء)
 خصوص هذا التعليل وهو العلة التي لم تنعكس (اذ لا يكون الحكم بلا علة تفضل) من الله تعالى
 كقوله فمن معشر أهل السنة والجماعة أو وجوب ما يقوله المعزلة فمن مشربى العكس من قال
 لا بد منه على العموم كما في الامار أو قال الاستاذ أو اجبى بكتفى وهو في صورة تمحيث كان الخلاف
 في اشتراطه مبيعا على الخلاف في جواز تعدد العلة المستقلة كما ذكره الجمهور منهم القاضي فحين سعد
 بالوجه فيه سعد بما ينشئ عليه اشتغل بقضائه (والختار) كاهو رأى الجمهور ومنهم القاضي كالحص
 عليه في الترتيب (جواز التعدد مطلقا) أى منصوصة كانت أو مستنبطة (والردع فلا
 يشترط انتكاسها) لجواز أن يكون الحكم لوصف غير الوصف المفروض علة وقال (القاضي)
 كما يشرب اليه برهان امام الحرمين ونص عليه ابن الحاجب بجواز التعدد (في المنصوصة لا المستنبطة)
 وهو رأى ابن فويل واختاره الامام الرازي وأتباعه (وقيل عكسه) أى بجواز التعدد في المستنبطة
 لا المنصوصة حكاية ابن الحاجب قال السبكي ولما روى عنه وقال (الامام) أى امام الحرمين
 (يجوز) عقلا (ولم يقع) لأن مذهبه المانع مطلقا كما قال الامام لا مدى لانه قال في البرهان نحن نقول
 تعليل حكم الواحد بعينين ليس بممتنع عاقل نظر الى المصالح الكلية ولكنه تمتع شرطا وقيل تمتع
 مطلقا واختاره الامام الامامى (لنا) على المختار (أن البول والمذى والرافى) أمور مختلفة الحقيقة
 (تمثل) منها وحده (وجب الخلد وهو) أى واجب لكل منها الحد وهو (الاستقلال)
 وكذا القتل الممدد العدوان (والرادة) كل منهما علة مستقلة (فعله) أى القتل لان الاطال
 حياة الواحد بواحد (فان منع اتحاد الحكمين وجوب القتل قصاصا غيره) أى غير وجوب

وفيه نظر فان هذا حد
 للبرهان والسفر
 لا ترجع فانه ترجع من
 أفعال الشخص بخلاف
 الامتنان ثم استدلال
 المصنف على اعتبار
 الترجع وجوب العمل
 بالراجح بإجماع الصحابة
 رضى الله عنهم على ذلك
 فانهم رجعوا خير طائفة
 في التقاط لثنتين وهو
 قولها اذا التقي الختانان
 ففد وجوب العمل فعلته أنا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم

(بإدراكها) أي وليكون أحدهما غير الآخر (انتفى) قتل القصاص (بالعفو) بمنة ولاية طلب القصاص (أو الاسلام) أي انتفى قتل الردة بالعفو إلى الاسلام (وبقي الآخر) أي قتل الردة على التقدير الاول وقتل القصاص عند عدم العفو على التقدير الثاني (عروض وتعددت) الاحكام في هذه (كان) تعددها (بالاضافات) إلى أدلتها (أدلتها ماها الاختلاف) أي اختلافها (سواء) أي اضافتها إلى أدلتها (واللازم) أي تعددها بالاضافات (باطل لأن الاضافات لا يجب تعدد في ذات المضاف) وهو الحكم كالحديث في المثال الاول (والا) لو أوجبت (لوجب) فيه لكل حدث وضوء وكان يرتفع أحدهما أي الاحداث بالوضوء الواحد (وبقي الآخر) هذا (بها جواب) عن هذه المعارضة (أن ذلك) أي وجوب الوضوء لكل وارتفاع أحدهما مرتدون لا آخر انما هو (إلى الشرع) بخلاف أن يعتبر التلازم بين مسيات في الارتفاع) كالحديث السبب عن البول والمذي والرقاق مثلهذا (أرفع أحدها لا يبيح الآخر) (ولا يعتبر) التلازم في الارتفاع (في) مسيات (أخرى) كقتل المسبب عن الردع قتل العمد العمد وإن وعن الزنا الذي يرتفع أحدها ولا يرتفع الآخر ثم الجواب بمبدأ أخير (كلام على السند) أي قوة والاوجب لكل حدث وضوء إلى آخره (والمطلوب وهو المعارضة المذكورة (بأنه) (بأنه) أي كذا السند القطع بأن تعدد الاضافة لا يوجب) أي التعدد (في ذاته) أي المضاف واللازم تعدد الشخص الواحد إذا عرّضته الاضافات إلى كثير من الأدوية والبنوة والاخوة والحدود وغيرها وهو ضروري البطلان (وثبت ارتفاع بعضها) أي الاحكام (دون بعض في صورة) أي القتل قصاصا ودمًا غنياً كدليل على التعدد (لاحكام) فيها) أي في تلك الصورة بسبب خصها (لا في غيرها) كافي القتل لأن أحدهما أي القتلين وهو القتل بالردة (حق الله تعالى) يجب على الامام ولا يجزئ فيه العفو ولا البديل (والآخر) وهو القتل قصاصا (حق العبد) يجوز به إذن الامام ويجزئ به العفو والبديل (وما عني حنفية حلف لا يتوضأ من الزقاق غيب) ثم عرفت وضاحت لا يشك مع قوله بالجماع الحكم بالعرف في حمله) ان العرف أن يقال لمن توضأ بعد بول وراق (وضأ من الزقاق وغيره) والابن حنيفة عليه (قبل) أي قال لا مدى (والخلاف في) الحكم (الواحد الشخص والمخالف) في جواز التعدد (نعم) أي الواحد بالشخص (في الصورة المذكورة) بل الحكم بها وهو الحديث واحد بالسوء (والظاهر بعده) أي الواحد الشخص (من الشرع وشخصية متعلقة) أي الحكم كغيره مثلا (لا توجب) أي تنخص الحكم لأن ثبوته في ذلك الواحد ليس الا باعتبار أدركه في كل مكان في مثلا ذكره المصنف (بل) أي لوجب شخصية الحكم (ما) يكون مخصوصا يتعلق خاص بعينه شرعا كشهادة خزيمة) في الاكتفاء بها وحدها من حيث هو متعلقة (ولا تعدد في حمله) أي مثل هذا (علل) قال المصنف فلما حصل أن الواحد الشخص بعد التحقيق متفق عليه فيبغي أن يكون الزاعف في الواحد الوحي (وأما الاستدلال) فمقتضى كذا بيان الحاشية (والمتمنع) تعدد العلل المستقلة (متنع تعدد الأدلة) لأن العلل الشرعية أدلة لا مؤثرات (فقد منع الملازمة) وأسند المنع كذا كرعه الدين (بأن الأدلة التابعة لأخص من مطلق الأدلة وقد مر أن العلل أدلة تابعة لا مجرد أمارات فصر حاصل الملازمة لو امتنع تعدد الأدلة التابعة لامتنع تعدد الأدلة فلحقها المنع بانه لا يزم من امتناع الاول امتناع الثاني (ألا يلزم من امتناع الأخص امتناع الأعم فلا يصح لامتنع تعدد الأدلة مطلقا) (المعقود) تعدد العلل قالوا (لوتعددت) العلل المستقلة (لزم التناقض وهو) أي التناقض (اللازم) (الاستقلال) أي استقلالها (وعنده) أي عدم استقلالها (لثبوت) أي يفرض ثبوت الحكم (بكل) منها (بلا حاجة إلى غيره) من الباقية (وهو) أي ثبوت الحكم بكل واحد منهما من غير حاجة إلى أخرى هو (الاستقلال وعدمه) أي والعرض عدم ثبوت الحكم بكل واحد منهما (الاستقلال غيره) أي يفرض استقلال غير ما يثبت به

فاغتسلنا على خبر أبي هريرة وهو قوله عليه السلام إنما المله من الماء وذلك لأن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وخصوصا عائشة أعلم بفعله في هذه الأمور ومن الرجال الأجانب وذهب قوم كما قاله في الحصول إلى انكار الترجيح في الأدلة قياسا على البيئات وظلوا عند التعارض يلزم التيسر والوقت (قوله) مستلة لا ترجيح في القطعين يعني أن الترجيح يخص

ذلك الحكم (هـ) أي بثبوت الحكم (واستغناء العقل) بالجرع عطف على الثبوت (في ثبوت الحكم) بمعنى كل الآخر وعدمه أي وعدم استغناء العقل في ثبوت الحكم بمعنى كل الآخر (مطلقاً) أي سواء ترتب الأوصاف أو وجدت معاً والحاصل كما قال المستفيض أن التناقص في العقل بالنسبة إلى العلة والحكم (و) لزوم (الثبوت) للحكم (بهما) أي بالثبوتين تحت ظاهري الاستقلال (لأيهما) لأن الثبوتين يشكلان ثبوت الآخر (في العلية) ومن المعلوم أن ههنا تناقص ظاهر وهو لا يزيد على الأول فكان تركه أولى (و) لزوم (تحصيل الحاصل في الترتيب) أي في حصول أحدهما بعد الآخر لا تحصيل العلة الثانية ما كان حاصل الأول وهذا لازم آخر فوق اجتماع التقيضين كما لا يخفى (والجواب الاستقلال) أي معناه فيها (كونها) بحيث إذا انفردت ثبت بها أي عندها (الحكم) (والحكمة) أي وهذه الحكمة ثابتة (لها) أي العلة (في العلية والترتيب) كما في الافتراض (لأن الاستقلال فيها) يعني إغناء الوجود كالعلة عند الفاعل (هـ) أي بأن العلة العقلية تفيد الوجود ونحوه هذا لا يجوز عند أهل الحق لا تفيد علة أصلاً بل الفاعل الغفار جليل وعلاؤه هذا الظهور به تفسيرها بأصلها (فأنت في الكل) أي لزوم التناقص وتحصيل الحاصل كما هو ظاهر (فالوا) أي المانعون فمعدلاتهم مطلقاً (أيضاً) أي جعوا أي الأثرة (على الترجيم في العلم) أي (القدرة والجنس) كقوله أصحابنا (أو العلم) كما في قوله الشافعية (أو الانتفاء) كقوله المالكية (وهو) أي الترجيم (ورع) هذه استقلال كل منها إذا لم تكن حتى يرى ما يصلح وما لا يصلح (و) فرع (لزوم انتفاء التعدد) أي لو جاز التعدد لقابل الوجود يتعلو بالترجيح لتعيين واحدة ونفي ما هو إلا نصيبه يكون معاً بل بالظلال (والجواب أنه) أي الإجماع على الترجيم (الإجماع على أنها) أي العلة (هنا) أي في البا (أحداها) أي المذكورات (والا) لو انتفى الإجماع على هذا (جعلوها) أي العلة (الكل) أي جميع المذكورات الثلاث لا المفروض أنهم يروون صلاحية كل علية ولا دليل على النفاذ واحدة منها فوجب اعتبارها جميعاً وذلك قول جبرية كل علة لا تكون لكل دليل على العلية لا يجمع لعدم ظهور وجه الترجيم وقال (القاضي) حال كونه مجزئاً في المصوغة المستنبطة (أنه) على استقلال كل من متعدد من الأوصاف بالعلية (في محل ولا مانع منه) أي التعدد (أزفع) احتمال الترتيب (لما طاعة الاستقلال والفرض وقوع ذلك في المصوغة) فجاز التعدد فيها (والمريض) فيه من الأوصاف المجمعة في محل (مع الصلاحية) أي صلاحية كل منها بالعلية (بأحد الأمرين) بخصوصه (من الجبرية) أي كون كل منهما جزأ من العلة (أو الاستقلال) أي كون كل منهما علة مستقلة (فنعين أحداها) أي الجبرية والاستقلال (بالحكم) لتعليم الاحتمال على السواء في نقل العقل ونفرض انتفاء النص على أحدهما (فظهر أن اعتقاد أي القاضي (جواز التعدد فيها) أي المصوغة والمستنبطة (غير أنه لا يقدّر على الحكم به) أي التعدد (في المستنبطة لا احتمال) أي الاحتمال أن يكون كل منهما جزأ في هذه الحالة كما يحتمل أن يكون علة مستقلة ويقدّر على الحكم به في المصوغة قصص على استقلال كل وانتفاء المانع من التعدد (هـ) اجتماع (الطلال المستنبطة) بثبوت الحكم على كل تقدير (من الجبرية والاستقلال) لأنه على الجبرية عننا (والجواب منعها) أي لزوم التصكم على تقدير تعيين أحداها لجواز استنباط الاستقلال لكل منهما بالعقل وذلك (بالعلم بالحكم) أي بثبوت (مع أحداها) في محل (كما) يعلم بثبوت (مع) علة (أخرى) في محل (أنتر في حكمهم) أي بالاستقلال (الكل) منها (في محل الاجتماع) عا (ك) أي مذهب القاضي يقول (يقطع في المصوغة بأنها) الباعث (لشارع على الحكم بتعيينه) أي باله (فأنت في احتمال عدمها) العلة كالأخرى لثباتها (والمستنبطة) وههنا (بالمعنى) الأخرى أي غير مقطوعة (لا يثبت فيها ذلك) أي احتمال غيره للعلية تركه أو لا فيمكن أن يكون الباعث المجموع منهما لو أن يكون

بالدلائل الظنية ولا يقع في القطعيات سواء كانت عقلية أو ظنية لأن الشرع جميع متوقف على وقوعه التعارض فيها أو وقوعه فيها محال لأنه لو وقع لكان يلزم منه اجتماع التقيضين أو انتفاءهما وذلك لأنه لا يثبت أن يعمل بأحدهما دون الآخر لا محكم معين أما إثبات مقتضاها وهو جمع بين التقيضين أو رفع مقتضاهما وهو رفع التقيضين وكلاهما محال

هذا كما يمكن أن يكون ذلك على سواء وقد ترجح كل دليله فيحصل التلويح بعلية كل منهما فيجب اتباعه
 (والجواب منع الكل) أي القطع بالنصوصة فإن المرافعة السجسية ويجوز أن تكون دلالة
 ثنية أو استنادا ظاهريا وانقضا احتمالا غيرها لجواز تعدد البواعث فإن الحكم الواحد قد يكون محملا
 لمصالح متعددة ودوافع مختلفة وقَالَ (الامام لم يمنع) التعدد (شرعا وقانونا ولو) كان الوقوع
 (نادرا) لأن النادر لا بد أن يقع على مر الدهور ولم يقع (والثابت) بسبب الحدث متعدد كالتقدم حتى
 قبل إذا قويت رغبة أحد أحدها ثم رفع الآخر (أجيب منع عدم الوقوع) بل ما ذكر من أسباب الحدث
 والقيل بقيد الوقوع (وكون الثابت بكل) من الأسباب المذكورة (غيره) أي غير الثابت (بالآخر
 أن أثبت) أي كون غيره (بالانفكاك نقيا) أي بأن يفتق أحدهما ويبقى الآخر (فتقدم أحدهما) في
 القتل لتحقق تعدد المصالح والأحكام (واتفاؤه) أي الانفكاك (في الحدث) ظاهر (ولو كان الاسم إذا
 قويت رغبة الحدث مع تعدد أسبابه معوضوه) (وتجوز) أي تعدد الحكم لتعدد العلل (لأنه) أي
 الامام لا يضمن الله ليل المثبتة (لأنه) مستدل (لا معترض) ثم اتفق المذنبون (أي القاتلون) بتعدد
 العلة لحكم واحد (أنه) أي الحكم ينسب (بالأول) أي بالوصف الأول من الأوصاف التي هي العلل إذا
 اجتمعت (في الترتيب) أي إذا وجدت مترتبة (وفي المصلحة) أحفظوا (قبل المصالح) فكل منهما (جزء)
 من العلة (وقيل) العلة واحدة لا يفتقها واختار (أنه) ثبت (بكل) أي بدفعه واحد (لأنه) أي كون كل منها
 علة (لواضع كان) المتنوع (لا اجتماع الأدلة الشرعية على مدلول) واحد (وهو) أي اجتماعها عليه
 (حتى اتفاقا) لا امتناع وقال الأدهب (أن العلة) لا يجمع (لواضع) كل منها (في المصلحة) (المتنوع)
 أن كانت العلة كل واحد منها (يلزم الثبوت بكل) (ولزم) أي الثبوت حينئذ كالتقدم (ومر
 جوابه) وهو أن معنى الاستقلال لها كونها بحيث إذا انفردت يفتعدها الحكم وهذه الحقيقة ثابتة لها
 في هذه المصلحة (كأن حالة الانفراد) (ولزم) الحكم (أنه) ثبت (واحدة فقط) (قلنا) إعمالا من الحكم (ولم
 يثبت) الحكم (بكل) منها أمانا ثبت بكل منها (كلها) (في الأدلة) السجسية على حكم (فلا يلزم) ذلك (وقال
 غيرهم) أي الأدهب (أن الحكم في المصلحة) ثبت (واحد منها) غير معين (لأنه) أي أن الذي يثبت به
 الحكم واحد منها غير معين (لأن الحكم في العينة) أي في كون الذي يثبت به واحد بعينه وهو ظاهر
 (ولزم) خلاف الواقع في الجزئية (أي في كون كل منها جزءا من العلة حتى كان المجموع هو العلة) (ثبوت
 الاستقلال لكل) منها وكلاهما باطل من غير ما قلنا الجواب أحيا نألت كذا ذكرنا وهو أنه بكل ولا يتناقض
 الاستقلال لاندماهما مان كلاً أمانة على ثبوت الحكم لا مؤثر في وجوده فلا مانع في السجسية أو حقيقة
 ثابتة لكل واحد منهما لا يمنع ذلك (ولنا في عكس ما تقدم) وهو ثبوت أحكام بعل واحد تعدد حكم على
 معنى الإمارة المجردة أي يحض التعريف للحكم (كقوله) لجواز الافتقار وجوب المرفوع) ثابت (بلا
 خلاف) وقدم (في هذا) المعروف (عنه) اصطلاح بمعنى الباعث في الاختلاف بعد في مناسبة وصف الحكمين
 كل الزمرة وجوب بالمدفوع (أي ما تميز لهذا) (نه) أي في جوار تعدد حكم على معنى الباعث
 (تخصيص) الحاصل (لحصول المصلحة) المقصود من الحكم الذي بعث عليه العلة (بأحد الحكمين) أي بالمد
 لول يحصل بالوصف الواحد (مصلحتان أول) تحصل (المصلحة) (المقصود) (لاجمعا) أي بالحكمين أمانا
 حصل بالوصف الواحد (مصلحتان أول) تحصل (المصلحة) (المقصود) (لاجمعا) أي بالحكمين (لا يلزم) تخصيص الحاصل
 وهذا هو الذي يقول به وقيل بجواز تعليل الحكمين به لأمم بصادا لأن الشيء الواحد لا يلبس بالتضادين
 واقع سبحانه أعلم (ومنها) أي شروط العلة (أن لا تاتر) (العلة) عن حكم الأصل (والا) لو تأخرت عنه (نت)
 حكم الأصل (بلا باعث) وهو محال (وأبضا) لو تأخرت عنه (بذلك) أي تأخرها عنه (أنه)
 أي الحكم (لم يشرع لها) أي علة (ومثل) هذا كما في حاشية الفتاوى في تحليل نكاح مصابة عرق

وهذا ضعيف فقلنا أن
 يقول نعم لأحدهما ولكن
 لرجح وهو المسمى ولم
 يستدل الامام به بل استدلل
 بأن الشرع يوجب تقوية قلا
 يتأني في المصلحتان لأنها
 تفيد العلم والعلوم
 لا تتفاوت وهذه الدعوى
 أيضا سبق منها ولو
 استدلوا بأنه يلزم منه
 اجتماع التقيض ويقصرون
 عليه لكان أظهر وأعلم
 أن إطلاق هذا المسألة وهو
 عدم الترجيح في المصلحتان

الخبز برأيه أي عرقه (مستقدر) كالعقاب فكأنه يحسب له (وهو) أي الاستعداد (تعليق) تحمله
 العاقبة أي الاستعداد (وهو) أي اثبات نجاسة العرق (قياس عليه) أي على كون العاقبة نجسا
 (وهو) أي الاستعداد (متأخر عنها) أي الخاصة (وهو) أي تأخر عنها غير لازم لجواز المقارنة أي أن يثبت
 معا (والمتفق عليه) مثلا لهذا (تعليق) ولأنه لا بد على الصغير الذي عرض له الخبز بالخون لسفره
 عليه أثبت ولا يثبت على البالغ الخبزون قياسا عليه (لأن ولايته) أي الأب على الصغير ثابتة (قوله) أي
 عروضا الخبزون بالصغر (وأما سلبها) أي وأما التثنية له كاذن كعضد الدين بتعليق سلب الولاية عن
 الصغير (بروثة) أي الخبزون (لأنه يرد على العكس المراد) فإن ظاهره أن الولاية كانت ثابتة لولي على الصغير
 وأعمالها عنه عروضا خبزه وليس في هذا تأخر العلة عن حكم الأصل بل تقدمها عليه فيستقيم أن
 يتفرع عليه سلب ولايته عن البالغ الخبزون بعبء خبزه نفسه قياسا فلا جرم أن قال الحكماء في قوله
 لولي أي الذي هو الصغير وهو من باب موضع الظاهر موضع الضمير فيكون المعنى سلب الولاية عن الصغير
 بالخون العارض له وحكم الأصل سلب الولاية والعلة بالخون وهو متأخر عن السلب لأن السلب حاصل
 قبل الخبزون بعبء الصغر مثلا قال المتأخر أني وأما الأقرب أن يجعل سلب الولاية عن الولي الذي عرض له
 الخبزون كالأب مثلا فرعا وعن الصغير الخبزون أصلا والخبزون علة في أن الحكم في الأصل ثابت قبله لعله
 الصغر والمعنى كأنه يدل سلب الولاية عن الصغير الخبزون بالخون الذي هو عارض في الولي البالغ القديس
 على الصغير الخبزون وقال الأبهري علم أن الصبا والخبون والرق يسلب ولاية التزويج اتفاقا ولا يتصلها إلى
 البعد والقيية البعده لا تسلب الولاية ولا تنقلها إلى العبد عند الشافعي بل هي ثابتة والسلطان يتوب
 عنه فقياس بعض الأصحاب ثبوته على سلبها عن الصغير والعلة في الأصل عدم العقل وفي العرق العقل
 وهو إضمان قياس العكس فإن علة حكم الأصل بالخون العارض له كانت العلة متأخرة عن حكم
 الأصل لأن الولاية متساوية عن الصغير قبل الخبزون العارض له (وأما منعه) أي تأخر العلة عن حكم
 الأصل (إذا قدر) الوصف الذي هو علة (أما من) على الحكم كأمته ابن الحلب وغيره (لأنه) أي
 الوصف المذكور حيث ثبت عرفا (المعرف) فإن المعروف معرفة الحكم قبل هذا (فلا) يصح الاحتجاج
 بالامارات أي لجواز اجتماعها (وأيضا) فقامها أي الامارات (فأما من) من اجتماعها بل هي عترة
 الدليل الثاني بعد الأول على أنه قد يقال إن العرفات إذا ثبتت تحصل المعرفة بالأول ويكون للفقود
 من الثاني معرفة صحيحة دلالة لا معرفة بالدلول كما بين في موضعه والأحكام حاصل واحد منها والله
 أعلم (وأن لا يعود على أصله بالانطال) أي ومن شروط العلة أن لا يلزم من التعليق بها بطلان
 حكم القياس أمضى حكم الأصل المشبه به العلة لها فأراد بالأصل هنا الحكم كحكمها واحد
 استمالة (متصل هي) أي تلك العلة حيث لا بد أن ذلك الحكم أصلها والفرع سبيل سلطان أصله
 (مثله) كاشاعة تعليق الخفية (ما سبق) فخر يجه في الاستثناء عن الشيء على الله عليه وسلم أنه
 قال (لا تبعدوا الطعام بالطعام الأموات) مع أنه (يتم بالانكشاف) لعدم لفظ الطعام فيكون
 من حكمه حرمة بيع بعضه القليل ببعضه القليل متفاضلا (بالكل) وهذا هو العمل به فهو
 متعلق بتعليق (فخرج) بهذا التعليق لا بالانكشاف فلهذا لم يرد منه عدم حرمة بيع بعضه القليل
 ببعضه القليل متفاضلا فقلل عروضا حكم الأصل (وفي أربعين سنة) أي بتعليق الخفية
 هذا النص النبوي السابق فخر يجه في التأويلات المحكية كاشاعة عن الحنفية في ذيل التقسيم
 الثاني لأمر باعتبار ظهور دلالة الله بظاهره تعين الشاة (تدخلها المحتاج فأنقذ وجوبها)
 أي عين الشاة (إلى الضمير منها من قيمتها) حيث دللنا مدخلته كما يكون بعضها يكون قيمتها
 فيبطل حكم الأصل الذي هو تعين عينها (وتقدم دفعه) أي هذا (في التأويلات) دفع (الأول)

فيه نظر للمستعرق في
 تعارض النصين وسكت
 المصنف هنا عن التعارض
 بين القطعي والظني وهو
 محتتم لكون القطعي مقدما
 دائما قال (مسألة) أنا
 تعارض نصان فالعمل بهما
 من وسيله ولي بان يتبع
 الحكم فيثبت البعض أو
 يتعدد فيثبت بعضها أو
 يتم فيورع كقوله عليه
 السلام ألا خيركم بخير
 الشهود فقل نعم فقال أن
 يشهد الرجل قبل أن
 يشهد وقوله ثم يشو

في الاستثناء فراجعهم ما فيها (ثم المراد) من التحليل الكلي في مسئلة جواز بيع ما لا يدخل تحت مقابلة اعتبار كمال (عدم الكيل بأدنى تأمل) فليس هو حيث ذبحه طابق (و) منه (المنفعة) تحليل نص السلم السابق في أول شروط حكم الأصل المقتضى ظهوره أنه لا يجوز السلم الأمزج خلافاً للشافعية القائلين بجوازه حالاً أيضاً (بصرف احتضار السلعة) مجلس العقد ونحوه (البطلان لاجل معلوم) المذكور في النص فلا يجوز التحليل به (وأما الافتتاح ونحوه أعلم) أو أجل كاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله (فيالنص) وهو قوله تعالى ويربككبر (إذا التكبيرة العظمى) لا تحليل غير حكم الأصل كما توهمه من توهمه وقوله (وتقدم) سهو فلهذا تقدم (ومنها) أي شروط العلة (أن لا يتخالف) أي أن لا تكون ناشئة في الفرع حكماً يخالف النص ثم أشار إلى مناه بقوله (تقدم اشتراط التليق في طعام الكفارة كالكسوة) أي قياسه على اشتراطه فيها (وشروط الاعلان) في الرقية المحررة ككفارة (في العين كالتلف) أي قياساً على اشتراطه في الرقية المحررة ككفارة في القتل (ببطلان إطلاق نص الاطعام والرقية) لأن الاطعام أعين الامانة والتليق ومطلق الرقية أعين المؤمنة والكافرون لا يجوز زك من ماله أو الأول تقدم في الشرط الثاني من شروط الفرع ونسبته إلى الثاني سهو (أو) أن لا يتخلف (اجتماع) أي أن لا يكون ناشئة في الفرع حكماً يخالف الاجماع ومثاله (ما مر من معلوم الالتفاه) فلا تقاس صلاة المفرد على صومه في عدم وجوب أدائه عليه يجامع السر والموجب للشفقة فان هذه العلة لعدم وجوب أدائه الله - لانه عليه تخالف الاجماع على وجوب أدائه عليه (وأن لا تكون المستبطة معارض في الأصل) أي من شروط العلة إذا كانت مستبطة أن لا تكون معارضة بعارض موجود في الأصل (أي وصف) موجود فيه (يصح) لاجبة حال كونه (غير ثابت في الفرع) وهذا إذا لم يكن المعارض مانعاً لمقتضاها بناءً (على عدم) جواز (تعدد) العلة (المستبطة لاجمع جواز) أي تعددها (الاعم عدم ترجيح) أي التعدد (على الترتيب) أي في محال المعارضة فلهذا لا يجوز رأياً أو أن قلنا يجوز تعدد العلة المستبطة ولا سيما أن كان الترتيب غير واجهاً وأما إذا كان المعارض مانعاً لقتضاها فقرار ببق اشتراط عدمه على كلاً القولين اللهم الا ترجعها على المعارض (وما قيل ولا) بعارض راجع أو مسلو (في السرع تقدم) في شروط السرع وأن حقيقة هذا الشرط انبثت الحكم بالعلة لا لشرط تحققها وراجع ثمة (وأن لا موجب) المستبطة (زيادة في حكم الأصل) لم ينهها النص أي من شروط العلة إذا كانت مستبطة وهذا (ونك) كتحليل حرمة بيع الطعام بحسنه بغضاضة مستبطة من (حديث الطعام) المذكور آنفاً (بانه) فيما يوزن كافي التقدير (بإزالة التقاض) في المجلس في الأصل وهو التقاض مكناً في الفرع وهو بيع الطعام بالطعام احتوا عن شبهة الفضل لما في التقديم زيادة على البسطة (وليس) لزوم التقاض في المجلس المذكور (في نص الأصل) الذي استدل به منه العلة (وإن كان كلاً) إرادة (منافية) أي لحكم الأصل اشتراط عدمه بحسب العلة لها إذا لم تكن منافية كراهة المسمى قال المصنف (وهو الوجه) واختاره السبكي لأنه يمنع بالاجتماع وهو غير جائز (ورجع) هذا الشرط حينئذ (الحاصل أصله) أي إلى ما تقدم من أن لا يرد على أصله ما لا يبطاله فلا فائدة من ذكره (والا) لو لم تكن منافية (للامر) لا اشتراط عدمه بحسب العلة لها قلت ولقلنا أن قولنا باتجاه الإطلاق على أصول مشايخنا فإن الرائد ينفذ على النص نسخ عنهم فيكون نسخها بالاجتماع أيضاً بخلاف ما إذا كانت العلة منصوبة فلهذا بالسر فتميز الزيادة بالسر على النص وهو جائز بعد أن كلفنا كفاً في منتهى (وإن لا يكون دليلها) أي العلة بمومه أو بخصوصه (متساو لحكم السرع) أي من شروط العلة هذا أيضاً

الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يشهد فيجعل الأول على حق الله تعالى والثاني على حضا) أقول وجه مناسبة هذه المسئلة للكلام على السر جمع من حيث كونها معقودة لبين شرط الترجيح حكماً مشعروها أو لا فإننا أعلمنا الدليلين من وجه فقد رجحنا كلامنا على الآخر من ذلك الوجه الذي عمل فيه وما وصل

يمكنه من اثبات حكم الفرع بذلك الدليل، لكنه من أثبت حكم الأصل به فافعل عنه إلى اثبات
 الأصل ثم العلة ثم بيان وجودها في الفرع ثم بيان ثبوت الحكم بطول بلا فائدة وأيضاً جوع
 عن القياس إلى التصريح لأن الحكم ثبت بدليل العلة لا بها فلم يثبت الحكم بالقياس والرجوع عن
 دليل إلى آخره اعتراف بطلان الدليل الأول (والوجه فيه) أي هذا الشرط (لجواز تعدد الأدلة)
 والفرع حاصل بكل منهما فلا موجب لتعيين أحدهما (ولا يستلزم) تتناول الدليل حكم الفرع
 (الرجوع عن القياس بل) يستلزم (الأداة) الحكم (به) أي بالقياس (غير ملاحظة غيره)
 أي القياس (وبغيره) أي القياس وهو النص أيضاً كما تنفي قول السبكي أن وضع في التطويل
 مقصده في فهمه مقبول ولا نقلاً والقول بأن تعيين الطريق وأن لم يجز يمكن الطريقين إذا كان
 أحدهما مستقلاً والآخر متوقفاً عليه ضمن الأول ولنفي الثاني فيلزم الرجوع عنه على أن
 الانتقال من طريق قبل إتمامه إلى آخر الزمان من وجهه هذا كله إذا لم يكن تنازع في ذلك لا في دليل العلة
 على حكم الفرع (أما لو تنوع في دلالة على حكم الفرع) مثل أن يكون عاماً خصوصاً والمعامل
 لا يرى عمومها (لجواز) أي ثبوت حكم الفرع بتلك العلة (اتفاقاً لانه) أي القياس (ثبت به)
 أي بدليلها (العلية) لها (تبريمهما) أي العلة الحكم في جميع موارد وجودها ثم هذا الشرط تقدم
 في شروط الفرع وبيننا جماعة من المتأخرين من الطرفين وما قاله صاحب الكشف فقد كان
 في إسقاط المكرر وذكر ما عداه فيما سلف وأما كثافة (والمتنازعان) كونهما (أي العلة) حكم شرعياً
 مثلاً للفتنة) مارووا من المنجية فلما قالت يا رسول الله إن أبي أدركته الحجة وهو شيخ كبير لا يقدر على
 الرحلة أيجزئني أن أجي عنه فقال صلى الله عليه وسلم (أرأيت لو كان على أبيك درس) فقضيته
 أما كان قبلي مثلاً قالت نعم قال فدين الله أحق وهذا السابق لحدثها أفت عليه محرماً وبعد
 مسدداً أخرج أحد الطبراني في الكبير بإسناده رجاله ثقات واللفظ له عن سودة أم المؤمنين أن
 رجلاً قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج فأجي عنه قال أرأيت لو كان على أبيك
 دين فقضته أيجزئني قال نعم قال نعم قال فدين الله أحق وهذا السابق لحدثها أفت عليه محرماً وبعد
 لقائل هذا المذهب كونه قطعاً من هذا الحديث وأما قلنا هذا مثال لتفق عليه لأنه صلى الله عليه
 وسلم (فاس) أجزاء الحج عنه بإسقاطه الذين عنه (بعله كونه) أي المنقضى (ديناً) فله قوة
 يجزئ عنه في دين الله تعالى كما يجزئ عنه في دين العباد (وهو) أي الدين (حكم شرعي) هو لزوم
 أمر في الدمة) ذكره صدر الشريعة قلت لكن هذا لا يتم على ما قلنا من أي حصة فرجه الله
 من أن الدين فعل كاذب كالمصنف مسئله ثبتت السيد في جواب الاداء بأول الوقت إلى آخره أو أخصه
 عنه (وقولهم) أي الحنفية (والمدرعوا) تعلق عنه بطلاق موت المولى فلا يباع كالم ولد) فإن
 فيه قياس عدم جواز بيع المدرع على عدم جواز بيع أم الولد والعلة كونهما مولى تعلق عنهما
 بطلاق موت المولى وهذا حكم شرعي وأما قال علق موت المولى احترازاً عن المدرع المقيد كالم في هذا
 المرض فانتصر (وقيل لا) يجوز أن تكون العلة سبباً شرعياً (لزم التضرع في التقدم) أي تخلف
 ما فرض معلولاً عما فرض عليه أنه لا يمكن ما فرض عليه متقدماً لما فرض عليه (و) لزوم ثبوت الحكم بلا باع
 في التأخر (ما فرض عليه) (و) لزوم (التحكم في المقارنة) أي مقارنتها إذا لمس أحداهما بالباطلة
 من الآخر (ومنع الأخير) أي لزوم التحكم في المقارنة للتمييز المناسبة وغيرها) أي غير المناسبة من مسائل
 العلة عليه أحداهما دون الآخر فثبت لزوم التحكم (وتقدمها فيما قبله) أي ما قبل الآخر وهو كون الحكم
 مثبتاً بلا باع ولزوم النقض في التخلف من أن تأخر العمل الشرعية ليس بمعنى الإجماع أو الحصول حتى
 ينتفع فيها التقدم أو التخلف كما يشير إليه قوله لا ينبغي إقامتها الوجود كالم عليه عند التأمل به في جواب

المسئلة إذا تعارض
 دلان فاعلم يرجح أحدهما
 على الآخر إذا لم يمكن
 العمل بكل واحد منهما
 فإن أمكن ولومن وجه
 دون وجه فلا يمارى
 السبر من لان أعمال
 الدليلين أو من أعمال
 أحدهما بالكلية فكون
 الأصل في الدليل هو
 الأعمال لا الامتثال ثم إن
 العمل بكل واحد منهما
 من وجه دون وجه يكون
 على ثلاثة أنواع أحدها

المانع لتعددها للعقل الواحد (تم اختير) أى اختار ألا يلقى وابن الحبيب (تعين كونها) أى العلة
 التى هى حكم شرعى (جلب مصلحة) يقتضيه حكم الأصل (تبدلان بيع الخمر بالخماسة) التى هى حكم
 شرعى لمساها المنع من الملاسة تكبلا لمقصود البطلان وهو عدم الانتفاع (لادفع مفسدة) يقتضيه
 حكم الأصل (لان) الحكم (الشريعى لا يشتمل عليها) أى على مفسدة مطلوبة الدفع والالم يشرع ابتداء
 (وحقق) ليقع عقس الدين (جوارها) أى جوار كون العلة حكما شرعى (تلا على مفسدة الجواز
 اشتله) أى الحكم المعلن (على مصلحة راجحة ومفسدة) مرفوعة مطلوبة الدفع (تدفع بحكم آخر)
 شرعى (كوجوب حد الزنا لحفظ السب على الامام) فوجبه على الامام حكم شرعى مشتمل على مصلحة
 راجحة هى حفظ السب وهو حد (تقبل يؤدى) تكرار وقوعه كثيرا (الى مفسدة اتلاف النفوس)
 وابالذات الكوفة دائرا بين رسم كافى الحصن وحلده كافى غير (فعل) كوجوب الحد (وجوب شهادة الاربع)
 من الرجال للاحرار العقلاء الباقين المدلول بان الزانى أدخل فرجه فى فرجها كليل فى المسئلة التى هى
 ما يقرب ثبوته دعما لمفسدة الشبهة التى هى اتلاف ولا يلزم التبدل لتبني مصلحة حفظ السب بخلافه
 (واختار) كالمقول بالجهور (جواز كونها) أى العلة (يجوع صفات وهى الركبة اذا لم يمنع) أى
 من جواره (فى العقل ووقع) كونها كذلك (كقتل العمد العدوان) لقصاص (وقوله سم) أى
 مانع كونها مجموع صفات (لو كان) أى لو سم كونها مجموع صفات (والعلية صفة رائدة) على ذات العلة
 حدة (وهو) أى بانها لو اوجد على التقدير الاول أو كل جمعة على التقدير الثانى (العلة) والشرع خلافه
 ولا يمتثل لسائر الاجزاء فى ذلك على التقدير الاول ويلزم فساد العلة الواحدة بحال كثيرة على التقدير
 الثانى (أو المجموع من حيث هو مجموع فلا بد من جهة واحدة) إما يكون المجموع مجموعا (والاولا يمكن له
 جهة واحدة (لم يتم) الكلمة (ه) أى بالمجموع من حيث هو فلا تكون العلة قائمة بشئ واحد (ويعود
 معها) أى مجموعها لوجه واحد (الكلام) فى جهة الحق (بسيما) أى بسبب قبلها بما علة ووجه
 فلا بد لها من محل بمنزلة هى قائمة (اما بئلى الى آخره) أى بكل جمعة على حدة والشرع خلافه أو بجزء
 واحد فلا محل لغيره فهى قائمة بالجميع من حيث هو جميع ولا بد له من جهة واحدة (فتحقق وحدة
 أخرى بتسلسل قائمات تشكك فى مروى القطع بتجويعه الكلام) أى بانها خبر أو استهزاء أو نهي
 الى غير ذلك (وهو) أى الكلام (معدد) لانه كمن من المروى المتعددة وكذا خبرها أو غير صفته
 رائدة عليه فان قام كونه خبرا مثلا بكل حرف لكل حرف خبر أو خبر فمما نهوا ما الى آخر ما تقسم (واما
 هى) أى هذه السمة (القائمة) معاطة (يطردها) الامام (الراى) الشافعى فى التركيب فى كثير من الامور
 مشروعا لعدم استيناف الاعمال حيث ترك المجموع من حيث هو مجموع (والحل أنهما) أى العلة قائمة
 بالمجموع (الى صار واحدا) باعتبار جهة واحدة (المهينة هيته فلا يمتد والتقدير ثانيا) فى تلك الوحدة
 (ولا وحدة أخرى معهما) أى العلة صفة (اعتبارية) كون الشارع قضى بالحكم عدما والشارعى (مطل)
 موجودا وقومدهى الصفة (الحقيقة) والا لو لم تكن اعتبارية بل كانت حقيقة (بطلت) عليه الواحد لزم
 قلم العرض بالعرض (لان الوصف الواحد معى والعلية القائمة به معنى فيلزم قيام المعنى بالحق فيخلص
 له لو لم يصح التعليل بالمتعدد لزم الى الفنى وكون العلية صفة رائدة وجوديا لم يصح التعليل بالوصف
 الواحد لمحال لادام الحال الاول: هو قيام العرض بالعرض والثانى باطل انفا فبطل عدم صحة التعليل
 بالمتعدد ثم لا يخفى أن هذه الاستدلال على غلظ منع قيام العرض بالعرض فلا يشرأن يكون فيه نظر لان
 السرعة والبطء عرضان قائمان بالذرة وهى عرض ايضا (وجعلها) أى العلية (صفته) أى الشارع
 (تعالى باعتبار جعله) أى الشارع ذلك الوصف علة (يضعفها) أى العلية (كون الوصف كذلك) أى

أن يتبع حكم **مكمل**
 واحد من الطرفين
 المتعارضين أى يكون
 قابلا لاجبض فينب
 بعضه دون بعض وعبر
 الامام عن هذا النوع
 بالاشترائ والتوزيع
 ولم يذكره مثالا ومنه
 التبرير فى التنقيح
 بقسمة الملك وذلك كما اذا
 سكان فى يد اثنين
 دار واحد على كل واحد منهما
 أنها ملكة فانهما تقسم
 بينهما نصفين لان يد كل

مجموعا ولا يلزم من تعلق شي بشي كونه مضمومة له كقول المتعلق بالعدميات (لا ان العلة (جمله)
 أي نفس جعل الشارع ذلك علة (وقولهم نفي كل جزء علة تنافيها) أي ماني كونها مجموع جميع الأوصاف
 فلا يلزم انتفاءها وانتفاء كل وصف (ولزم النقص) العلة (بانتفاءه) أي بعد انتفاء جزأه (لأن انتفاء
 هذا الوصف الآخر يمتنع عدم العلة لأن الفرض أن العلة عذمت بانتفاء الوصف الأول ويختص عدم
 على عدم لا يعود (الاضافة لعدم المعلوم) كما يجادل الموجود فلا يلزم انتفاءه بالنسبة إلى انتفاء الوصف
 الآخر أيضا لاختلاف المعالون عن علته وهو عدم وجود عدم العلم وموجود عدم جرم من المجموع قلت
 ولعل المستفاد مما اقتصر على الإشارة إلى هذا كان المحاب لا يستلزم فرض عدم انتفاءه على المجموع
 بانتفاءه لا يخرج تقدم القول بانتفاءه بالجزء الأول وزوم الانتفاء له ظاهرا وهو كون العلة عند
 انتفاء الجزء الثاني ثابتة للمجموع ومنتهية عنه ثم قولهم منذ آخره (انما يجي حق) العال (العلة)
 (الموضوعة) (لشارع) علامة عند اشتغالها على المصلحة على الانتفاء الحكم حتى يلزم تحقيق الحكم
 لارتفاع جميع الانتفاءات وهو نفس تحقيق جميع الأوصاف فوجب ترك الأمر في طرف نبوتنا الحكم من
 أوصاف متعددة (الخاصة بعد أمارات) على عدم ولا بدع في ذلك (مسألة لا يشترط في قبيل انتفاء
 حكمه وجود مانع) فمن الثبوت لعدم وجوب القصاص للابن على الأب مانع (أو) (ب) (سبب) انتفاء
 شرطه (كعدم وجوب رسم الرافق) انتفاء احكامه الذي هو شرط وجوب جرمه (وجود مقتضيه) أي ذلك
 الحكم كما هو اختيار ابن المحجب والرازي وأتباعه (خلا فالبعض) أي لا مدى له راءه السبكي إلى
 الجمهور قال الأولون وانما لا يشترط (لأن كلاهما) أي وجود المانع وانتفاء الشرط (وعدم مقتضى)
 على حياله (علة عدمه) أي الحكم (بخاراسته) أي عدمه (إلى كل منها) (يعني لو كان) أي الحكم
 (مقتضى منه) أي المانع حكمه (والأول يمكن المراءه) (الذي لا بد وجود المانع حقيقة) (فخصه)
 (الماتية) (انما) (بالمقتضى) أي وجود المانع بالعلل (ورج) (وجود مقتضى) (فأد) (الوجود) الحكم
 (العدم وجوده) أي مقتضى (منع) المانع (ما إذا) (وما تقدم في ذلك الدور) أي العالين يجوز
 نقض العلة (في مسئلة المقتضى) لها ما لا يزيد هذا قلند كره المراجعة ثم بعد كون المراءد كوني
 الحصول انتفاء الحكم بانتفاء مقتضى أظهر في العقل من انتفاءه لفساد المانع قال الاستوى وعلى
 هذا نقضى الأول أر من مدعي الثاني (المرصد الثالث) في طرق معرفة العلة لأن كون الوصف
 الجامع علة حكم خبري غير ضروري كما تقدم فاذن لا بد في إثباته من الدليل ومسا في صحة أخرى
 يتوهم صحتها فينبغي التعرض لها ولما يتعلق بها فنقول (طرقا ثباتها) أي الطرق الدالة على كون
 الوصف الجامع علة الحكم شرعا هي (مسائل العلة) وهي (متبعة) تقدم منها المناسبة على الاصطلاحين
 الشافعية بانتفاء عدم الانتفاء والفتنة بانتفاء عدمها التاوع على اختلاف الاصطلاح نفسه فتقدم
 كون الوصف ثبت اعتبار عنه في عين الحكم نفس أو إجماع أو اعتبار جسد إلى آخر الأقسام وعدد
 الشافعية الأول فقط ولا يعني ما يجب تخصيص المناسبة هنا على قول الحنفية بما سوى القسم
 الأول من المؤثر ذكر المصنف (والخلاف في الاختلاف) في كونها طر خاضعنا لاعتبار الشارع الوصف
 علة الحكم بين الحنفية والشافعية فنخلص أن المناسبة المتفق عليها المناسبة باصطلاح الحنفية وأن
 المناسبة باصطلاح غيرهم محل خلاف بين الفريقين (و) (المسألة الثانية) (الاجماع) (السكوني) أي لا إجماع
 على كون الوصف علة والثلث كلف غير فلا يختلف في الفرع (بما في الأصل) (لأن كان ثبوتها) أي العلة
 (أو طريقه) أي الإجماع (ثباتا) (لا حد) (أوداته) أي الإجماع ثباتا (السكوني) أي لا إجماع
 (السكوني) (على اختلاف) في المقتضى أو قطعي مطلقا وإذا كثرت تكرارها لم يمتنع السكوني وقد تقدم ذلك
 مستوفى في مسألت الإجماع (أو يدعي فيه) أي في الفرع (معارض) أو يدعي مخالفا اختصاص علته
 بالأصل أو يكون بمن يجوز تخصيص العلة المانع أو يدعي تخصيصها في فرع المانع والحكم يتبع وجود المانع
 فبوع الاختلاف معها في مسائل الاجتهاد كذا في شرح البدعي لسراج الدين الهندي ثم هل ما هو علة

منه لم يدل ظاهره على
 ثبوت الملكة وتبوت الملك
 قابل للتبعض فتبعض
 وتضم لكل واحد
 بعض الملك جمعا بين
 العالين من وجهه وكذلك
 إذا تعارضت السنين فيه
 على قول القسمة بخلاف
 ما إذا تعارضتا في نحو القتل
 والتفدع بما لا يتبعش النوع
 الثاني أن تعدد حكم كل
 واحد من الدليلين أي يعمل
 أحكاما فثبت بكل واحد
 بعض تلك الأحكام ولم يثبت له

بالاجماع فلا يختلف في حكمها في الاصل والفرع بقوله (كالصغرى ولاية المال) فانه علمها بالاجماع ثم يقاس
عليها ولاية النكاح ولا يخاف في ائمن عال الولاية في النكاح بلا خلاف (و) المذهب (الثالث) النص وهو
(سريح الموضع) أي ما دلل من الكتاب والسنة على العلية بالموضع وهو (مراتب تكليف) كذا أبو سبب
كذا (أو لاجل كذا) كما روي ابن أبي شيبة مرفوعا عما جعل الاستدلال لاجل الصرا من أجل كذا كما
في الصحيحين مرفوعا عما جعل الاستدلال من أجل النظر (أو) مجرد دفع حرف النفي كقوله تعالى في
تفريعها أو منعه به كقوله تعالى كذا لا يكون دولة بين الاغنياء منكم وذكر ابن السمعاني أن لاجل
وذكر دون ما قبله ما في الصراحة (أو ان) ففي الحديث الحسن الذي أخرجه أحد وغيره قلت لأجل الله
صلا في كلها قال صلى الله عليه وسلم انك يكتفي هلك ويغفر ذنبك فهذا القسم أقوا ما لعدم احتماله غير الله
(ودونه) أي هذا القسم (ما) يكون (بحرف ظاهر فيه) أي في التعليل (كذلك) مخدرة تعالى كذب
أزنته انك تخرج الناس من الظلمات الى النور (أو) أي كذبنا مخدرة تعالى جزاء ما كانوا يعملون
(أو ان شرطاً) أو (أن) (التاسعة) مخدرة تعالى أفنشر بعنكم الذ كصفهان كنتم قوما مسرفين بكسر
الهمزة كما هو قراءة طائفة وحرة والكسائي وبعضها كما هو قراءة السابق (أو) ان (المكسورة) المشددة بعد
جاءة والمفتوحة) كان عذابك للجهنم الكفار ملحق في دعاء السوء وان الحمد والمنة في التلبية فان
في انهم ما الوجه ما هذه الحروف قد تفي هذه العلة قال الامام في مخدرة تعالى فالتسليم آل فرعون
ليكون لهم عدواً ووزراً والبلاء للمصاحبة مخدرة تعالى اهبط بسلامنا وان يجر ذلك من غير وسية
وترتب أمر على تقدير آتت بطريق الاتفاق وأن يجر ذلك من المضارع وان وان لم يردنا كيداً وانكر
السيك كون ان الكسر في التعليل قال وانما تدرى الشرط والني والزيادة وان فهم التعليل في الشرط
فهو من ترتيب الحكم على الوصف لا من الحرف انتهى وأبيي بأن دلالة تعالى العلية من حيث انها
تدخل غالباً على الشرط الذي يقع للبعد من توقف علمه سواء فغندتم العلة وفي طيبة الابهرى
وعند بعضهم بتفصيل التوفيق الهمزة وكسرهما من الحروف الطاهرة للتعليل مثل ما ورد في الأدعية
ترجوع جنتك ونفتي عذابك ان عذابك للجهنم الكفار ملحق وليس بذلك إلا أن لا تخفدوا الا اهل الكسر
لانهم اجابوا السؤال المقدر عن العلة انتهى قلب والاول لا بأس به وما الثاني فاعتراف بصحتها
العلم كما هو غير خلاف (ودود) أي هذا القسم (الثاني في الوصف) الصالح علمه لحكمه من قبل
ما ذكره ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في قتلى أحدته ائهم بكمهم وهم ودمائهم فانهم
يحشرن يوم القسامة وأوداجهم تشجب دعا القوم لكون الدم والخرج المسك لكن قال
السيك وأما أحفظ هذا القول في رواية ويؤتى القرض ما في مسند أحمد من حديث جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال في قتلى أحد لا تقسموهم فان كل رجل أوكلم أو كل دم يجرح مسكاً يوم
السامة وفي اسناده رجل مجهول يسمى بعبد بن أبيه وتعبه شيخ الحافظ بأن الحديث حسن
وعبد بن معروف وهو الانصاري أخو يحيى بن سعيد وأدى حديث الاعمال وكل من علم من رجال
الحديث لكن الحديث عن ابن جابر عن جابر وشابر ثلاثة أولاد عن روى الحديث عبد الرحمن وعقب
بشيرة وهو مجهول أشهرهم عبد الرحمن وحديثه في الصحيحين لكن عن عمار بن عبد الله وعقب عن أبيه
عند أبي داود (أو) في (الحكم) الواقع بعد صالح العلية كقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما وانما كان هذا دوا بما قبله (لأنها) أي الفاء بحسب الوضع (للعقوب) ودلائل على العلية
اعلمت فتد بطريق النظر والاستدلال من الكلام أن هذا ترتيب الحكم على الباعث المتقدم عليه عقلاً
أو ترتيب الباعث على حكمه الذي يتقدم في الوجود كما أشار إليه بقوله (والباعث مقدم عقلاً) على الحكم
(ما من تاراج) عنه (ما وصل) أي التمسك العقلي والتأخر بالخبر (فها) أي في الغامض في دخولها
على العلة وعلى الحكم (وإذا فلا دلالة لها) وضعية (على علية ما قبلها) لما قبلها (أو) (على حكمته)

الامام أيضاً وشبه بعضهم
بقوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة لغير المسجد الا في
المسجد فانه معارض
لتقريره صلى الله عليه وسلم
الصلاة في غير المسجد
ومقتضى كل واحد منهما
متعدد فان لم يمتثل في
الصفة ونفي الكمال ونفي
الفضيلة وكذا التفسير
يحتمل ذلك أيضاً فحمل
التفسير على نفي الكمال
ويحمل التقرير على الصفة
(الثالث) أن يكون كل

أي ما مدخلها إليها (بل) اتفاد على أحدهما (بخارج) هذا وقال الامام الرازي يوشبهه أن يكون تقديم العلة أقوى من عكسه وإن عكسه غيره (ودونه) أي هذا القسم (ذلك) أي دخول العلة على الحكم (في لفظ الرازي) (مجدد) كافي سنن أبي داود وغيره عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فها في صلاة له فجدد في السهو ثم تشهد ثم سلم (وزنه ما عزجهم) كأقرب بلفظ إلى أن قاله ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس أن ما عزج أي التي صلى الله عليه وسلم فقال له أن قد ذكر الخلدت إلى أن قال ما أخرجه أن رجلا فطلق به فرجهم وإنما كان هذا موقفاً لليلة لأنه لم يقم بترتيب الحكم على الوصف ليلة ولا كان ملتبساً ومنه عن ذلك ثم كان هذا دون ما قبله (لا احتمال الغلط) الراوي في تصور السببية (ولابني الطهور) المقتضى لأن احتمال مرجوح حينئذ (وقيل هذا) أي ما خلاه المدعى والبيضاوي (كأقبل في) قوله صلى الله عليه وسلم إنها يعني الهر تليست بصفة (إنها) من الطوائف) عليكم والطوائف وتقدم بغيره في بحث اعتبار الشارع الوصفية وأما اعتبارها من المآخذ التي أتت لوضع التعليق وإنما وقعت في هذا الموضع لتقوية الجملة التي يطلبها الخاطب وترددها في سؤال عباده ولا لبواب على العلة وفي التوجيه وبالجملة كذا أن مع التنازع وبدونها قد تورق أمثلة الأعيان ويعتد عنه ما به صريح باعتبار أن الفاء وإما باعتبار ترتيب الحكم ثم شرع في قسم قوله صريح فقال (وإما ونسبه ترتيبه) أي الحكم (على الوصف وفيه لغة أنه) أي الوصف (علة) أي الحكم (والا) لو لم يكن ذلك الوصف علة لذلك الحكم (كان) ذلك الترتيب (مستبعداً) من المعارف وواقع التراكم فيجعل على التعليق دفع الاستبعاد (وهو) أي هذا القسم (إما باللفظ) من قبل المنطوق غير الصريح كما تقدم في بيان اصطلاح الشافعية في التقسيم الأول في الدلالة من الفصل الثاني من الفصول المتعلقة بالمفرد (ولا يخفى الشارع إلا أنه) أي عدم كونه الوصف علة لذلك الحكم المترتب عليه (فيه) أي في الشارع (أبعد) لئلا يفسد ما حقه عن ذلك ولأنه القسم علة اعتباراً بالأسانيد يعني العلة والأحكام دون العاين ما إذا فرق في الشرع وصف من أسباب الحكم يظل على الظن أنه علة نظر إلى علة العلة المعروفة في مظان بيان تعليق الأحكام (ولما) أي الاستبعاد (بما فيه) أي في الوصف الذي هو علة لذلك الحكم المترتب عليه (الناسئة) لذلك الحكم (من الشارع) قطعاً بحكمته دون غيره كما ذكره الجاهل) إذا صدر من الشارع (وإن قضى بحكمته) أي قائل هذا لكن ذكر السكبي عن والده أن الفقهاء على هذا أعنى أنه لا يجب على اعتبارها المصالح ولكن لا يقع حكم إلا بحكمة والمنكحون من أهل السنة يقولون قد يقع بحكمة وقد يقع ولا حكمة قال وهو الحق انتهى ويظهر أن الأوحد قول الفقههاء كما تقدم وأن مرادهم بالوجوب الوجوب فضلاً كما تقدم في أوائل فصل العلة وأوتخذه ثم وسد كرفي ذلك هذا الطريق في اشتراط الناسئة مذهب (ومنه) أي الامتناع قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يقضي القاضي) بين اثنين (وهو غصان) رواه ابن ماجه أنه فيه تنبيه على أن الغضب علة عدم حوز الحكم لأنه يوشى الفكر كره عض الدين وغيره فلا يحصل الغرض من القضاء وهو إيصال الحق إلى مستحقه لأنه يحتاج في الحكم بشغل قلبه بغيره قال السكبي والحق أن العلة المعنى المستتر وهو تنوُّش الفكر والوصف المدكور علة قبله في معنى كل ما يقع والحق ويخرج عنه سواء كان غضباً إذا كان فقد ذكره امام الحرمين والبقوي وغيرهما انتهى قلت وفي نحوه نظر ظاهر فإن فيه تنوُّش الفكر كره ما ذكره امام الحرمين والحق أن كونه الوصف والحكم إذا ذكر كلاهما على الاتفاق (فإن ذلك الوصف فقط كآل الله البيع) فإن الوصف هو محل البيع صريحاً وبالحكم وهو الحجة غير مدكور بل مستتب من محل الاتفاق لم يصح لم يكن مفيداً لغيره لأنه معنى عدم الحجة وإذا لم يكن مفيداً لغيره كان عبثاً وهو قبح والقيح مرام فلم يكن حلالاً إذا كان حلالاً كان محضاً ضرورياً (أو)

وأحد من التليين عاماً
أي مثبتاً للحكم في الموارد
المتعددة فيوزع التلليلان
عليها ويحتمل كل منهما على
بعض تلك الموارد كما مثله
المصنف بقوله خير الشهود
إلى آخره وإلى ذلك أشار
المصنف بقوله بأن يتبع
إلى آخره وهو متعلق بقوله
فالميل (قال مستلة أنا)
تعارض نصان وتساوي في القوة
والعموم وعلم المتأخر فهو راسخ
وإن جهل فالتساقط والترجيح
وإن كل أحدهما قطعاً و
أخص مطلقاً عليه وإن

ذكر (الحكم) فقط (كأكثر) الهمل (المستنبط) نحو قوله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر الحديث رواه أبو حنيفة وغيره فإن الحكم فمذكور وهو التصريح والوصف وهو الشدة المطر بقسطة منه (في كونه) أي النعل (الاجتماع) على غيرها (أي على المستنبط بلا إجماع عند التعارض ثلاثة) (مذهب) الأول (ثم) هو إجماعه (على أن الإجماع اقتران) الوصف بالحكم (مع ذكرهما) أي الحكم والوصف (أو) مع ذكر (أحدهما) وتقدير الآخر (و) الثاني (لا) يكون إجماعه (على أنه) أي الإجماع بما يكون (مع ذكرهما) أي الوصف والحكم أذ به يتحقق الأمران فالأمر ذكر كلاهما فلا اقتران وبحث لا اقتران فلا إجماع لا تنفاه حجة (و) الثالث (التفصيل) وهو مختار صاحب البدع (نعم ذكر الوصف لا الحكم) يكون الوصف إجماعاً لا الحكم بل بعضهم ادعى الاتفاق على أن الحكم حيث ليس بإجماع (لأنه) أي الوصف هو (المستأنز) للحكم (فذكره) أي الوصف (ذكره) أي الحكم (فبدل الخلل على الصفة) كما لا نال الله تستلزم المعاول فيكون بمثابة المذكور في تحقيق الاقتران لأن الإجماع يتوقف على استفادة الحكم من كلام فيه الوصف أعني من كونهما بالتصريح أو بالأسلاف لا سواهما في الترتيب وإن اختلف في طرقه بأن كان أحدهما من مدلول اللفظ صريحاً والآخر مستنبطاً من مدلوله بخلاف العكس فإن الحكم لا يستلزم اللفظ المعينة وكيف وهو لازم لها وإن ثبت لازم الشيء من حيث هو لا يستلزم إثبات ملزومه لجوار كون اللازم أعني من المعلوم ومن ثم لم يزل أحد جذهب رابع وعكس هذا الثالث (مثال المتفق) عليه أنه إجماعاً أخرج المفاظ منهم المصاريق الأدب عن أي هر بره رة حل في النبي صلى الله عليه وسلم فمال يارسول الله هلك فقال ويحك قال وقعت على أهلي في رمضان قال أعتق رقبة قال ما أحذل ففهم شهر من متابعين قال لا أستطيع قال فاطم من مكنين قال ما أحذل الحديث وأما قول المصنف (واقعت أهلي فقال كمر) فرواية بالمرعي (والمستبعد فيه) أي في هذا الكلام (إجماع السؤال عن جوابه) فله خلاف الظاهر جداً وكيف لا يوقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه (وسمع تأخير البيان عن وقته) أي البيان المحتاج إليه (نعم) لا يقع من الشارع (والظاهر عليه عيبه) لا يمكن أن يكون (لما تضمنه) الواقع من هنئ لمة الصوم. فلا يكاد كره صدور الشريعة (احتمال) غير الظاهر (وحذف بعض الصلوات) التي أدخلت في العلية (في مثله) أي هذا النوع من الأفعال واستيفاء الباقي يسمى بقبيح المأط (أي تلخيص ما ناط بالحكم أي بطلعه وعلقته عليه وهو العلامة عن الزائد) (في اصطلاح غير الحنفية) كخلف أعرابته (أما السائل) إذا ثبت كونه أعراباً (والأهل) ادخل في أنه لا كونه أعراباً لأنه لا فرق في أحكام الله تعالى العامة للكلمة بين كونهم أعراباً وغيرهم ولا تكون على الواقع أهلاً فإن الزايم إيجاب الكثرة أجدر بتقليد على الزايم (وتزيد الحنفية) على هذا الخلف (كونه) أي النعل المفطر (وقاعاً) لأنه لا مدخل لخصوصه في العلامة لسأوانه لعبه في تقويم ركن الصيام الذي هو الامساك الخاص (بمبق كونه) أي هذا الفعل الذي هو الواقع (أما إذا عدا بمقتضى) فكأن المأط لوجوب الكفاية فبق بعد كل أو شرب بل شئ كالمجب بالعلم من الإجماع في تلخيص أن سبب المناط هو النظر في معنى الله الموصوفين عليهما من غير تعيين بصفه ما لا يقترن بهما لأنه لا مدخل في الاعتبار العلمية (و) يسمى (الطريق) معرفة وجودها (أي بيان وجودها) (في آحاد الصور بعد تعرفها) أي معرفتها في نفسها (بوص) كأي جهة السبلة فإنها مأط وجوب استيعابها وهي معرفة بسهولة تعالى وسهلاً كتميزها أو حوكم شطرها كون هذه الجهة هي جهة السبلة منطوية (أو إجماعاً) في العلامة فإنها مأط وجوب قبول الشهادة وهي معلومة بالإجماع وأما العلامة فيخص معنى فطورية لأن إدراك وجودها فيه بالإجماع وهو وجهه الظن

تخصر بوجه طلب الترجيح
أقول هذه المسئلة عدها
المصنف لبيان محل ترجيح
أحد النصين المتعارضين على
الأخر وحاصلها أن النصين
المتعارضين على قسمين
أحدهما أن يكونا
مقتضيين في القضية
والمعروف الثاني أن لا يكونا
مقتضيين في القضية
يتساو بهما في القوة أن يكونا
معلمين أو منطوقين
ويتساو بهما في المعروف أن
يصدق كل منهما على

(تحقيق المناط ولا يختلف فيه) أي في الاحتجاج به ثم شمل لما ثبت عليه بالاجماع وأدركت في عملها بالاجتهاد بقوله (ككون هذا) الشاهد (عدلا مقبولا) قوله أي شهادته كإشهاد (والاكثر) منهم كتر من كبرى القياس (على الاول) أي القول بتحقق المناط ولكنه بدون تحقيق المناط بخلاف كراهة الغزالي وغيره (و) يسمى التتبع (في تعريفها) أي إثبات العلة (الحكم نص عليه) أو أجمع عليه (فقط) دون عكسه بل انما عرفت باستخراج المجهول لها بأمر واجتهاد (تخرج المناط) كاجتهاد في إثبات كون الشدة المطربة على تصرفها بالمرور وهذا في الترتيب دون النوعين الاولين وإنما أنكره كثير من الناس هذا وقد نص الغزالي وغيره على أن تحقيق المناط التتبع في إثبات العلة في بعض الأمور يصح معرفتها بنفسها بنص أو إجماع أو استنباط فيكون على هذا لتخرج المناط أخص من تحقيقه فكل تخرج له مناط تحقيقه وليس كل تحقيق مناط تخرجه (وهو) أي تخرج المناط (أعم من الاختلاف) لأنه يصدق على ما ثبت بالسبب (وفي كلام بعض) وهو ابن الحارث وموافقوه (انما تتصلوا بها) لتخرج المناط فإنه قال النسبة والاختلاف وتسمى تخرج التام وهو تعيين العلة بتجربا دائما بالنسبة من ذاته لا بنص وغيره اهـ (وعنه) أي تساويهما (نسب التفتية) أي القول بتخرج المناط كما هو ظاهر البديع لانهم يفتنون الاختلاف ويقولون كون الوصف علة لحكم شرعي أمر شرعي لاندمن اعتبار الشرع به نص أو إجماع كما تقدم (واعتذر بعض الحنفية) وهو صدر الشريعة (عن عدم ذكرهم) أي الحنفية (تتبع المناط بأن مرجه إلى النص) أو الاجماع أو النسبة وكان المصنف يذكرها لم يرجعها إلى النص بالاشارة قال المصنف (ولأنك أن معنى تتبع المناط واجب على كل من يثبت حق وغيره والا) لولا تتبع الحق وغيره المناط المنصوص عليه كإلحاقه فيكون كونه الفاعل اعرابا وكون المفعول زوجة (منع الحكم في موضع وجود العلة) أي قبل بدم موجب الكفاية في إجماع هو زنا ونحوه (غير أن الحنفية يرضعوا) أي يلغون تتبع المناط (أما اصطلاحيا) كالمضوعوا (المفرد) لما وضع بمعنى واحد فقط كما وضعوا المشترك لما وضع لمان (و) لم يرضعوا (تخرج المناط وتحقيقه) أي المناط (مع العمل بما في الكل) غالباً تفهيم العمل بما كان من تخرج المناط اختلافاً ولو تعرض له لكان أولى (وكون مرجع الاستدلال إذا تحقق لنص المناط) كما يفيد اعتداده صدور الشرعة (لا يصلح عليه لعدم الوضع بل ذلك) عدم الوضع (راجع إلى الاختيار) ذلك كالوضع (وقولهم) أي السانعة الأعم (اقتراح الحكم) (وصف لم يكن هو) أي الوصف (أو تظهير) أي الوصف (علة) لذلك الحكم (كان) ذلك الاقتراح (بعد انتمثيل الثاني بقوله) صلى الله عليه وسلم (و) قد سألته (الحنفية) عن وفاة أبيه عليه السلام أيجز به جهامته أو أيت لو كان على أيلدين نقضت ما خرج من طابن لان التتبع بين العباد وليس دين العباد (العلة) لأنه نفس الأصل ودين الله الفرع (بل) العلة للحكم التي هو مقوله بفعل المتبرع (كونه) أي المعنى (ديننا) ذكره أي الشارع دين العباد لظهور أن المشترك بينهما هو كونه ديناً (العلة) للحكم المذكور (وتقدم التمثيل به) أي هذا الحديث (الضميمة) لفظ الواقع حكماً شرعياً وهذا ما أشرف إليه بان المصنف سجد كما شاهد أن الله كونه معدنيت انشعابه وذكرنا ما لم يتفق عليه خبرنا وذكرنا ما يسميه (ولذلك) أي كون العلة السقوط في هذا كون القضية ديناً (يسمى مثله) عندنا الأصوليين (ينبغي على أصل القياس) قسمتهم إلى مدليل على أن دين الصادق أصل القياس لآلته (وبقوله) صلى الله عليه وسلم (المر) رضى الله عنه (و) قد سألته عن قبله الصادق هل ينسب (الصور) أرايت لو تمحضت علة شريعتي على نفسه ولما وافق على هذا بهذا السابق بخلاف قدمته بغيره بخبرنا في بحث اعتبار الشارع العلة فإن لم يكن يحقق طائفة رواية بالحق في الجملة ثم يخبرنا أن هذا معطوف على قوله بقوله وسألته أي والتمثيل بقوله لم يرضعوا

على كل ما صدق عليه
الاخر وأما قول كثير
من الشارحين ان
التساوي في القوة لا يدخل
فيهما كل معلوم السند
والهالة لاستقامة التعارض
في القطعيات فباطل لان
المراد من التعارض هنا
ما هو أعم من السخ ولهنا
قسموا اليه ولقد صرح
في المصنوع بذلك في مواضع
من المسئلة أعني بدخول
المضوع فيه في هذه
الاقسام وصرح أيضا
بأن التعارض والترجيح
قد يقع في القطعيات
على وجه خاص يأتي
ذكره على أن إطلاق
المنع محدود وأما القسم
الاول وهو أن يكونا

حسنة يحتاج الى غير وله لا بأس به وتركه اعتمادا عن نيل العلم فان هذا من الاعمال على ما عليه
 الاكثر منهم القدر الى وابن السمعاني والامام الرازي لان الشارح ذكر الوصف في تفسير المسؤل عنه
 وهو المنخفضة التي هي مقدمة الشرب ورتب عليه الحكم وهو عدم الافساد ونوعى الاصل وهو الصوم
 مع المنخفضة والفرع وهو الصوم مع القلة (وقيل ليس) هذا المثال (منه) أى من التعديل بالنظر
 قاله الامدى (اذلنا سب كونه) أى التخصيص بالماء (مقدمة) لافساد الصوم (غير مقضية) اليه
 (عدم الفساد) ليكون التخصيص على عدم افساده (بل) انما تناسب كونه على لعدم الفساد (ووجود
 ما يمنع منه) أى من الفساد والتخصيص ليس كذلك بل قد يتفق معه الفطر وقد لا يتفق معه (ووجود
 ما يتفق معه) الفطر تارة (ولا يتفق) معه أخرى (لا يلزم عليه) للفطر (طاعاهو) أى النظر المذكور
 (تفرض لوجهه) أى في افساده مقدمة الافساد كالافساد فان القلة مقدمة للجماع الذى هو مفسد
 للصوم وانه تعالى أعلم (ومنه) أى الابعاد (ان يفرق بين الحكمين) كروصنين كل راجل سهم
 ولقارس سومان) غير ان هذا لم أقف عليه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم نعم اخرج ابن ابي شيبة
 عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للقارس سهمين وللراجل سهمين والقصد ان يوضع
 الفرق بين هذين الحكمين كروصنين هما الرماية والفرسة فعل على ان علة كل منهما ذلك
 الوصف المذكور به (أو) يذكر (أحدهما) أى الوصفين لا غير (كلا ريت القاتل) وهو حديث مرفوع
 رواه غير واحد منهم الترمذى وقال لا يصح فانه لم يشرع لغير القاتل وارنه فخصص القاتل
 بالمتع من الارث (بعد ثبوت صومه) أى الارثه واغريو يشعر بان علة المتع القتل فالتفرق بين متع
 الارث المذكور وبين الارث المعلوم وصف القتل لما كوره منع الارث لو لم يكن لعلة القتل منع الارث
 لكان بعيدا (أو) يفرق بينهما (في ضمن ثابت) كقوله تعالى ولا تقربوهن (حتى يظهرن) أى
 فإذا تظاهرن فلا منع من قربائهن كما صرح به قوة تعالى فإذا تظاهرن فأزهرن فترقبه بين المتع من
 قربائهن في الحيض وبين جواز في الطهر لو لم يكن لعلة الطهر الجواز لكان بعيدا (أو) في ضمن
 (استثناه) كقوله تعالى فتعف ما فرضتم (الان يعقون) أى الزوجات عن ذلك التعفف فلا شئ لهن
 فتعفف به بين ثبوتاته فلهن وبين استثناءه بعد عفوهن عنه لو لم يكن لعلة العفو الاستثناء لكان
 بعيدا (أو) في ضمن (شروط) كافي صحيح مسلم مر فوعا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
 والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ يدا بيد سواء سواء فإذا اختلفت هذه الاجناس بيعوا كيف
 شئت اذا كان يدا بيد ولم أقف عليه باللفظ (اذا اختلفا الحسنان بيعوا كيف شئت) والاعرفه
 قريب فالتفرق بين متع بيع جنس بحسبه متفاضلا وبين جوازه بغير جنسه ولو لم يكن لعلة الاختلاف
 للجواز لكان بعيدا ثم دافى هذا المثال (لو لم تكن) أى لو لم يوجد (الذهب) فيه ادخله على الحكم لانه
 حيث ضمن قبيل الصريح كقوله تعالى والبارق والبارقة (على ما قيل) وهو متجه (وذ كرى
 اشراط الساعة في) همة (على الامعاء) ثلاثه مذهب الاول (نعم) يشترط ولا جاع التفقه
 على امتناع خلوا الاحكام عن الحكم اما وجوبها كالعبرة أو تفضلا كفرهم ولان الغالب على احكام
 الشرع التعديل بالعلل المناسبة فانها أقر بالى الاتياد وانضى اليه من التعبد المحض فليقل الفرد
 بالاعم الاغلب لان اختيار الحكم ما هو اقضى الى مقصوده وهو الغالب على الظن (و) الثالث (لا)
 يشترط لان التعديل بينهم دونها (و) الثالث (المنار) عند ان الحاجب (ان فهم التعديل من المناسبة)
 كما فعلوا بقضى الفتاوى بين اثنين وهو فضيان (اشترطت) لان عدم المناسبة فيها المناسبة مشروط
 به تنافس لوجود المناسبة بناء على أن وجود المشروط يستلزم وجود شرطه وعدمها بناء على الغرض
 (والا) انما يفهم التعديل من المناسبة قبل بغيرها من الطرق كما في باقي الاقسام (فلا) يشترط لان التعديل

متساو بين في القوة والصوم
 فيه ثلاثة احوال أحدها
 أن يعلم أن أحدهما متأخر
 الور ودع الآخر يعلم
 أيضا منه فيثبت يكون
 فاسحا لا تقدم سواء كانا
 مع الجوبين أو مغنوين
 وسواء كانا من الكتاب
 والسنة أو أحدهما من
 الكتاب والاخر من
 السنة الا ان من يقول
 ان الكتاب لا يكون نافعا
 للسنة والى العكس فانه يمنع
 وروى هذا القسم قال في
 المحصول وانما يكون
 الاول منسوخا اذا كان
 مدلوله قابلا للفسخ فان لم
 يكن أى كمفات الله تعالى
 كما قاله التقوى فانهم ما
 يتساقطان ويجب الرجوع

وان كان دونه فلا انقطاع لان ان يقول هذا يمكن عندى بخلاف ما ذكره وأبطلته أم
 وفيه فظهر بطلانها بالتمام ثم هذا كله اذا كان مستلزما لغيره فان كان ناظرا فنصير جرح في حصر
 الأوصاف الى تلكه فيأخذ به ولا يكابر نفسه ثم ان كان كل من الحصر والابطال قطعا فهذه المسألة
 قطعي وان كان كل منهما أو أحدهما ثلثية فهو نسبي ثم حتى في الثلثي أقوال أحدها جهة للناظر
 والناظر لجوب العمل بالثني وعزمه السكبي الى الأكثر ثانيا ليس بصحة مطلقا لجواز بطلان الباقي وهو
 المشهور عن الحقيقة ثانيا جهة لهما ان أجمع على تقييد ذلك بالحكم في الاصل حذرا من أداء
 بطلان الباقي الى خطأ المدين وعليه امام الحرمين رابعها جهة للناظر لان الناظر لا يشوم بجهة
 على خصه ثم اذ لا المحذوف من طريقه فيعدم عليه وقد دفع الى أربعة أثار لها بقوله (وطرق
 الخلف بيان انقائه) أي المحذوف (بشوب الحكم بالباقي فقط في محل آخر فلازم من هذا الاستغناء)
 أي المستثنى عنه والامتناع بالحكم معه (وعلم من زعمه المتيقن) فلهذا أي لا يكون له مدخل فيها لان
 العلة تنسب بالتفصيل لهما (والاول يمكن المراد بالقاء المحذوف هذا بل اريد به ان يكون المحذوف علة لانتق
 الحكم عند انتفاءه وبشوب ينفي بالحكم عند انتفاء المحذوف كجواهر الفرض فلا يكون المحذوف علة
 (مهم) أي الانتفاء بمقتضى (العكس) ولا يزعم حينئذ ان يكون تنفي عليه المحذوف بالانقائه وهو فيها يفتي
 عكسها للجنبي على اشتراط العكس وقد سبق ما فيه (غيره) أي اقل الذي يشتبه فيه الحكم بالسببي لا غير
 (اصل آخر) لانبات ذلك الحكم في صورة غيرهما حينئذ (فالتقياس عليه) أي على الاصل الاخر متعين
 لانه (يستد مؤنة المحذف) أي الالغاء اللازمة في التقياس على ذلك ويكون ذكره تطويلا بلا فائدة
 ومثل ذلك قبيح في مجلس النظر وهذا يحدث كراهة لدى ومثاله ان يقول المستدل على روية الفنة
 فيسأل على البرهان في باقي البراهين الطم أو القوت أو الكيل والقوت باطل لثبوت الربا في المخرج ولا ثبوت
 فنقول المعترض نفس على المخرج ابتداء فتستغن عن ذكره وأبطال عليه وصف القوت فيه (وبعد
 أنها) أي هذه المعارضة (مشاحة لفظية) لثبوت الحكم بكل منهما بلا تفاوت فلا تستر سقوط
 المؤنة بل قد يكون الامر بالعكس اد (قد يكون أوصافه) أي الاصل الاخر كالجم (أو كذا) من
 ذلك الاصل كالجم يحتاج في ابطال ما ليس به لثبوتها بطريقة أخرى يحتاج من ذلك في البرهان كله
 في الكلام في الطريق الاول من طرق الحذف (وكونه) بالبرأى ويكون الوصف المحذوف طرديا
 أعني (بما علم القاطن مطلقا) أي في جميع أحكام الشرع كالاختلاف في الطول والقصر والسواد
 والبياض ونحوها فانها بالاستمرار لم تصير في الكفارة والارث والعق والقصاص وغيرها فلا يطل
 بجهنم أصلا وهذا هو الطريق الثاني من طرق الحذف (أو) كونه الوصف المحذوف محملا للتأويل
 (في ذلك) الحكم المصنوع عنه وان اعتبر في غيره (كذا كونه في الفنة في أحكام العتيق) فان
 الشارع وان اعتبر الاختلاف في معاني الشهادات أو القضاء أو الامانة الصغرى والكبرى والارث فحذف
 أنه انتفاء في أحكام العتيق من السراية وجوب السعاية فلا يطل بمشئ من أحكامه وهذا هو الطريق
 الثالث من طرق الحذف (وأول لا يظن له) أي الاستدلال (مناسبة) بين المحذوف وذلك الحكم بعد
 البحث عنها (ويكنى) لستدل الناظر أن يقول (يحتمل) عن مناسبة المحذوف لثبات الحكم (فلم
 أجدها) ويستدق فيه لانه عدل أهل النظر بخبر عما لا يربى الى معرفته الاخر ولا وجدها
 وجداني فلا يطلع عليه من المكلفين الانفس وعدم الرجوع الى ادال على عدمه فلنا أولان الاصل علمه
 فلازم حذفه من درجة الاعتبار ثم ورد أن العلة بمعنى الباعث وهذا هو الطريق الرابع من طرق
 الحذف (فان قال) المعترض (الباقي كذلك) أي غير مناسب لاني بحثت فلم أجده مناسبة (فادارضا)
 أي وصف المستدل ووصف المعترض انما الحكم عليه المستثنى وعدم علة المحذوف يحكم باطل حينئذ

أو الترجيح يعني فالتساقط
 ان كلاما موثوقا أو الترجيح
 ان كانا موقوفين وقد
 قوردها الشارحون على غير
 هذا الوجه وهو غير
 مطابق لما في المصنوع
 الحال الثالث ان يعلم
 تقاربهما ولم يذكره
 المصنف وقد ذكر في
 المصنوع فقال ان كانا
 معاولين وأمكن التمييز
 فيهما تبيين القول به فانه اذا
 تعذر الجمع لم يبق الا التمييز
 قال ولا يجوز أن يرجح
 أحدهما على الآخر
 بقوة الاستدلال لمعارف أن
 للعلوم لا يقبل الترجيح
 ولأن يرجح أيضا بما
 يرجع الى الحكم ليكون
 أحدهما المقترن مثلا لانه

ولا يجب على المستدل بيان النسبة في جواب ما يذ كر تبين القول بالمعارض (ووجب الترجيح)
 على المستدل لوصفه الحاصل من سره على الوصف الحاصل من سر المعارض وانما يوجب على المثل
 بيان النسبة (اذ لو وجبنا بيانها على المثل انتقل من طريق السر الى الاطلاق انتهى نصين
 الله باطلا بالنسبة وهو انقطاع لانه يؤدي الى الانتشار المحذور قال المصنف رحمه الله (وقد يقال لما
 اختلف حاله) أي المثل (بحقيقة المعارضة) من المعارض (فكأنه) أي التعليل (استداه)
 فلا يضر ذلك (مع أنها) أي هذا الطريقة أي كونه مجموعا من الانتقال من السر الى الاطلاق حتى
 كان الانتقال منقطعاً عن فهمهم طريقة (تحسية) منهم كي لا يتناول المجلس عن المقصود والافق
 العقلية ان ينتقل من طريق الى آخر وهو الجواب المثبت ما عساه حتى يعجز عن اثباته وانما الانتفاع
 بدليل العجز تأسيس كذا المصنف في فصل الأصول (وه) أي المثل الترجيح لوصفه الحاصل من سره
 (بالتصديق كذرة الفائدة) فنقول سره موافق التعدية فان الوصف الذي سبقته يسرى متعدداً
 محل آخر وسيله موافق لعدم التعدية فيكون وصفاً قاصراً او ما وافق التعدية زاحجاً للمعوم بالحكم
 وكثرة الفائدة وما لو كونه جماعاً عليه والقاصر مختلفاً فيه أو لم يجر ذلك (فان قلت علم عاذ كر) في هذا
 الطريق (اشتراط منسبته) أي الوصف المنسبتي (فلم تنفع الحنفية على قبحه) فلتلجب
 على أصولهم تصديه) أي في قوله (وإدريه الحاصل والمرقباتي) منهم (لان الباقي بعد تنقي
 غيره) أي حذفه (أثبت اعتبار ظهور التأثير واللامعة) فلهذا شرط في كونه على اعتداهم
 نعم كما في شرح السديد المراجح الذين الهندى اللهم الآن ثبت الحصر والابطال لبعض النص أو
 الاجماع غنشد يكون مقولاً عندنا بالانكسار مثل هذا يكون أثباتاً على النص أو الاجماع
 في الحقيقة دون السر والتقسيم فبحان الهمما (فلما) أي عدم ثبوت اعتباره بهذا الطريق
 (رده) أي برجه (من قبلهم متأخر بهم) وهو صدق الشرية (الى النص أو الاجماع قال)
 هذا التأخر (أو المناسبة) قال المصنف (وفيه) أي رده اليه (تظفر بتفسيراتها) أي المناسبة
 (لا تنزيم التأثير وشرطه) أي التأخر (في بيان الحصر ان ثبت عدم عليه عموماً المنسبتي الاجماع
 أو النص لا يوجب كونها) أي على المنسبتي (بأنه الاجماع الامع القطع بالمدف والحصر وليس
 القطع بها) بل لازم للشافعية بل رتبته) أي ثبوت العلية المنسبتي (الاخلة بالخلاف فيه) أي في ثبوتها
 بها (أثبت) في ثبوتها بالسر والتقسيم واقعه معلماً أعلم (و) المسلك (الحامس الدوران)
 ويسمى الطرد والعكس (نفاذ) أي كونه مسلماً من مسائل العلة (الحقبة ويحققوا الاشارة)
 كلن السعفة والفرد والواحدى وانما الحجاب (والاكثر من) هو مسلك من مسالكها (ثم
 قيل فينا) وهو قول الامام الرازي وأتباعه وشغفه عراقيه الشافعية على ما ذكر السبكي
 واختاره وقال وقافالا كثر عليه جهو ر الجليلين (وقيل قطعا) وهو معزى الى بعض المعتزلة
 قال السبكي وأنا أقول لدل من ادعى القطع فيه عن يشترط ظهور للنسبة في قياس العلل مطلقاً ولا
 يكتفى بالسر والادلة دوران غير مدعى ذلك جهو راً محابنا فانا انضم الدوران الى هذا المناسبة رقى
 بهما فاذ باننا الى اليقين والافاى وجه لتفصيل القطع في مجرد الدوران انتهى (وشرط بعضهم لاعتباره)
 أي الدوران (قيام النص في حال وجود الوصف وعدمه) ولا حاكم النص بأن يضاف الحكم اليه بل
 الى الوصف ليعلم أن الحكم لا وجود له النص لاصوره النص (كلو ضروريه للقيام) الى الصلاة
 حال كون القائم (معداً لولي يجب) الوضوء (له) أي القيام (دونه) أي الحدث أي قالوا كوجوب
 الوضوء قائم على الحدث وقد دار معه وجوداً وعدمه فلهو واجب عندنا الحدث بلا قيام الى الصلاة وغير
 واجب عند القيام اليه بالحدث والنص موجود في حال وجود الحدث وحال علمه ولا حاكم للنص لان

يقتضى طرح المعسوم
 بالكلية وان كانا مظهرين
 وجب الرجوع الى
 الترجيح ليعمل بالاقوى
 فان تساوى فالترجيح
 وان كان أحدهما قطعياً
 شرع يتكلم في القسم
 الثاني وهو ان لا يتساوى
 في القوة والمعوم غنشد
 اما ان لا يتساوى في القوة
 بان يكون أحدهما قطعياً
 والاخر ظنياً واما ان
 لا يتساوى في المعوم بان
 يكون أحدهما أخص
 من الآخر مطلقاً او
 أخص منه من وجهه
 فنخلص أن في هذا القسم
 أيضاً ثلاثة أحوال والاعم
 مطلقاً هو الذي يوجد
 مع كل أفسراد الآخر

النص وجوب أنه كذا وجد القيام وجوب الوضوء وكلامه وجب وجوب أمانته القائلين بالمفهوم قطاها
وأما عندنا فلان الأصل هو العدم وجوب النص غير ثابت في الحالتين أما حال عدم الحدث فإن ظاهر
النص وجب أمانته فلو وجد القيام مع عدم الحدث وجب الوضوء وهذا غير ثابت في حال عدم الحدث لان
وجوب الوضوء وانما هو مع الحدث إذا قام إليها وأما حال وجود الحدث فلأنه ينبغي عدم وجوب الوضوء
مع وجود الحدث إذا لم يقم إليها أما عند القائلين بالمفهوم فلان هذا الحكم مدلول النص وأما عندنا فلان
عدم وجوب الوضوء وإن كان يتناهى على العدم الأصلي لكن جعل هذا الحكم حكم النص المذكور مجازا
تعبيرا بعدم الوجوب بالسند إلى النص عن مطلق عدم الوجوب وإلى هذه الجهة أشار بقوله (ومقتضى
النص الوجوب) أي وجوب الوضوء على القيام إلى الصلاة مع عدم الحدث (ك) مقتضاها وجوب
الوضوء على القائم إليها (مع) أي مع الحدث (والقضاء غرضان بلا شغل بال) بأن لا يكون
غرضان شديدا (بأن النص) أي قوله صلى الله عليه وسلم (لا يقضى) القاضي بين اثنين (وهو
غرضان) المقيدة للقضاء في حالة الغضب (فأتم) لوجود القضاء بالمعصية عليه وقضاؤه غير
غرضان لكن مشغول القلب بنحو جوع أو عطش مفرط أو وجع شديد أو مدافعة الأختين
حرام والنص قائم أيضا مع عدم حكمه الذي هو إباحة القضاء ما يطرق مفهوم الإباحة أو الإباحة
الأصلية أو النص في المطلقة في القضاء يجعل من حكم النص المذكور مجازا وقد أضاف المصنف
رحمة الله تعالى في الاختصار هنا لعدم الحاجة ما اقتصر عليه على هذا الدعوى كراه (ولادله) أي لهذا
الشارط هذا الشرط (غير الوجود) في هذين (ومع) الوجود فيما (بأن مراده) تعالى وهو سبحانه
أعلم إذا أراد تهمته إلى الصلاة (وأتم محدثون) كاهل ما أثر من ابن عباس ومنصوص عليه في
بدله وهو التيمم والنص في البدل نص في الأصل لأن البدل لا يرق الأصل بسببه واللام يكن بدلا عنه
بل كان واجبا ابتداء سبب آخر فكان النص مقيدا بالحدث ومقيدا بوجوب الوضوء بشرط وجود
الحدث بل وإذا ما كونه وجوب الوضوء بالحدث فلا وجود قيام النص بدون الحكم حال عدم الوصف
(و) بأن (الشغل) لقلب (ال لازم) لغضب فلا وجود الغضب بدونه وإن قل الغضب فلا يتصوره فراغ
القلب ما دام غضبان فلم يوجد عدم الحكم في حال وجوب الوضوء وقام النص (فالنص على ظاهره)
ولأن من حكم هذا النص حل القضاء بعدم الغضب أما عندنا فظاهر لانه لا دلالة للنص على
عدم الحكم عند عدم الوضوء وأما عند من يقول بالمفهوم فلان من شرطه أن لا يثبت التساوي بين
المتطوق والمفهوم وهم قد ذكروا أن القضاء لا يحل عند شغل القلب بغضب أيضا فثبت التساوي
بينهما فلا يكون النص حينئذ الأعلى عدم الحكم عند عدم الوضوء أيضا وإباحة الأصلية ليست
حكم شرعي عارضا على تقدير أنها حكم شرعي نص شرعي فذلك النص والصوم المطلقة ليست النص المحرم
لقضاء غرضان ولا يصح جعل الإباحة من حكم النص المذكور مجازا فليس النص المحرم لقضاء غرضان
في حال عدم الغضب قائما لأن ليس معنى قيام النص ولا حكمه إلا أن مقتضى النص الحكم مع عدم
الإضافة إليه لا قيامه في الواقع فبطل دعوى قيام النص في الحالتين (الناور) لكون المورد مسلما
صحيحا من مسائل العلة (قالوا بتحقيق استغناؤها) أي العلة (مع وجوده) أي الدوران (في المتضامين)
كالأول والثورة والفوقية والخسفة فانه كلما عتق أحدهما تحقق الآخر وكلما انتفى انتفى والأول ولا
معلومية بينهما بالاتفاق (و) في (غيرهما) أي المتضامين (كل مرة مع راحة المذكر) الخصوصية
للازمة بينهما وأوجه عدمها وتزول روالها (ولست) الرائحة (العلة) للبرية (ولو انتفت إلى نقي غير)
أي المدار (بالاصل) بأن قيل الأصل عدم التبر (أو البر بخرج) كون المدار علة (عنه) أي
عن ثبوته بالدوران (و بدفع) هذا الدليل (بأنه) أي انتفاء العلة (فيما ذكر) أي في

وهو كالميلان والتألق
وكذا كل جنس مع نوعه
وكل لازم مع ملازمه
كلا وجبة مع العثرة
ومقابلته هو النص
مطلقا أما الاخص من
وجه والأعم من وجه
فهما اللذان يجتمعان في
صورة وينفرد كل منهما
عن الآخر في صورة
كالميلان والابيض الحال
الاول أن يكون أحدهما
قطعا والآخر ظاهريا
حينئذ يرجح القطعي
ويعل به سواء كانا عينين
أو خاصين أو كانا المقطوع
به خاصا والمختون عامان
كان بالعكس قدم الظني
كإسقاط في القسم الذي
يعدمه الحال الثاني أن

التضائيف وغيرها (لما منع) من العلية (كائين) فريادونتهنك عليه والتخلف لما منع غير طوح
 (فلا ينشئ) انتفاءها للمانع (ظننا) أى العلية (إذا تحدد) الدوران (عنه) أى المانع
 (والكلام فيه) أى فى الدوران إذا تحدد عن المانع وقال (القرائى) من نفاة كون الدوران مسلکا
 صحيحا من مسائل العلة المقيدة لعلية الوصف إذا فرضت أفضا الدوران إما لا الأطراد فقط أو مع العكس
 وكلاهما باطل إذ (الأطراد عدم القرض) انحصار الأطراد أن لا يوجد الوصف فى صورة بدون
 الحكم ووجوده بدون الحكم هو النقص انضماما لما هو الوصف بدون الحكم والنقص أحد مقتضيات
 العلة والسلامة عن مفقود واحد لا توجد انتفاء كل مفقود لا ينشئ الفساد على الإطلاق إلا بانفائه
 كل مفقود على أن انتفاءه لا يفسد لا يكتفى فى صحة العلية إذ عدم المانع وحده لا يصلح علة مقتضية فلا بد
 لصحتها من مقتضى لها (فأين المقتضى لعلية) أو لا وأما الانكسار فليس شرطا لها (أى العلة) ولا
 لازما لها (أجيب بالدمى) وهو العلية ثابت (بالجموع) من الأطراد والانتكاس (لا يعضد)
 أى الأطراد والانتكاس ولا يلزم من عدم أفادة كل منهما العلية عدم أفادتهما إذ قد يكون الهيئة
 الاجتماعية من الأثر لا يكون لكل جزء كافى أجزاء العلة المركبة ثم لا يلزم من كون بعض الظاهر مطردة
 متعكسة اشتراط الانتكاس فى العلة على الإطلاق فثبت أن العلة التى صلحها الطرد والعكس تكون
 مشروطة بذلك ولا فساد فيه (القاطعون) أى القائلون بأن الدوران فيبدل العلية لعلها طورا (إذا)
 وقع الدوران وعلم انتفاء مانع العلة فى التضائيف لأن التضائيف وجودان معا (و) انتفاء مانع
 (عدم التأثير) أى القطع بعدم التأثير (كأن شرط المساوى) أى كعلية الشرط المساوى بشرطه
 وقيد لا يتحقق الطرد أى الدوران ووجودا وعدم انتفاء الأعم لا يلزم وجودا بشرط (و) انتفاء
 مانع (التأخر فى المولية) انشراط المعلوم التأخر عن علة وهو هذا ما وعد بيبانه (قطع بها) أى
 بالعلة (لعمدة المسترة) أى قطعها (فبين تكرور دوران غشيه عن اسم) إذا ذكره وعدم غشيه
 إذا لم يذكره أن سبب غشيه ذكر ذلك الاسم (حق علمه من لأهليه فيه النظر كالصان) حتى إذا
 قصدوا اغشائه اتبعوه فى الطرق ودعوه (أجيب بأن النزاع) انما هو (فى حصول العلم بمجرد)
 وذلك فثبت كرتن المثال منوع على غایت حصول الظن عنده (والظن عنده) أى عند الدوران
 انما هو (مع غيره من التكرار) أن الظن عند الدوران مع (عدمه) أى التبر (بعدم وجدانه)
 أى العبر (مع البتة عنه) أى العبر (فصلا عن العلم) فلا يشهد بمجرد العلم ولا كما وقد
 اندرج فى هذا دليل الظن وجواه (ودفع) هذا (بأنه) أى انكار حصول العلم بفضل عن الظن
 (انكار للضرورة) وقد فتح فى التجربيات أن الأطفال يقطعون به (أى يكون مفيد العلية) بالأهلية
 استدلال (بالصواب والاصل وهو معلول لا ضرورى لمعلمه لا تهمل لا يعرفون إلا الضروريات
 بل وأهل النظر كجميعهم على ذلك حتى كلب يجرى المشى أن الدوران الذى مع الشيء أنه كون
 المدورة الدائر (ويجيب بأن مثله) أى الدوران (يصلح لاثبات العلية لتبر الاحكام الشرعية المبنية
 على العلة) وهو العلة ذاتها لاختلافها باختلاف الزمان والمكان فهو زان يكون الطرد والعكس
 فيما يدل على العلة (أما هو) أى الأحكام المبنية على مصالح العباد الخا تزا خلافا لما باختلاف الزمان
 واختلاف أحوالهم (فلا يخفى بيان علمهم من نسبة أو اعتبار من الشارع إذ فى القول) بآيات
 العلة (بالطرد فتح باب الجهل) لأن نهاية الطرد الجهل وجود المعارض والمقتضى لا يمكن أن يقول
 ليس لهذا الوصف معارض ولا مقتضى أصلا بل غاية أمره أن يقول ما وجدته معارضاً ولا مقتضى
 لأنه لا يمكنه الطرد فى جميع الأصول (و) فتح باب (التصرف فى الشرع) بالآرى فى القواطع وإذا
 انتهى التصرف فى الشرع إلى هذا انتهى كان ذلك اسم زان بقواعد الدين ونظره فى الكل فائلا أن يقول

يكون أحدهما أخص
 من الآخر مطلقا
 فثبته رجح الخاص على
 العام وبمثل به جابرين
 الدليلين سواء علم تأخره
 عن العام أم لا على خلاف
 فهمه كور فى موضوعه
 وألوف فى خفى بين أن
 يكونا خاصا متساويين
 والعام مطلقا به أم لا
 كما قاله فى الحصول لأن
 تخصيص المعلوم بالتقنين
 جائز على الصحيح وهذه
 الصورة لا تؤخذ من كلام
 المصنف فى هذه المسئلة
 لأن كلامه هذا وإن اقتضى
 ادخالها فى كلامه فى القسم
 الذى قبله يقتضى إخراجها
 لكتبا تؤخذ من كلامه
 فى التخصيص وليس

ما را دبحكم عما شه ولها صرف علماء الشريعة معهم الى البحث عن المعاني الخفية المؤثرة قال المصنف
 (وهذا من الخلق دفع وقوله من مناسبة أي المناسب القبول اجابا وهو) المناسب (الضروري
 أو المصلحة) من (الشائعي لانه) أي الشائعي (لا يمتنع أن تمتط طريقا للعلية لا يجب فيها ظهور
 المناسبة كالمسعود والوراء وان شربها) أي الشائعي المناسبة (في نفس الامر على معنى أنه) أي
 تطبل الحكم تلك العلة (بدل على ثبوتها) أي المناسبة بينهما (في نفس الامر وقد يختلف فيه) أي
 في ثبوت بينهما (كافي الدوران وقيل منشا اختلاف فيه) أي في فائدة الدوران العلية (عدم أخذ
 قيد صلاحية الوصف) للعلية (أمامه) أي صلاح الوصف للعلية وقد ترتب الحكم عليه وجودا
 وعدما (وهو) أي والحال أن القيد (مراد) أن قال الدوران مفيد لعلية الوصف كما زاده المصنف
 (تلاخفا في حصول ظن عليه) أي الوصف (بالدوران بخلاف ما) اذا (لم يظهر فيه) أي
 الوصف (مناسبة كالراحة) أي رائحة السكر المخصوصة (القرص) في فانه لا يظن عليه له فضلا
 عن أن يعلمه وهذا مما ذكره التفتازاني في طائفة واقفه سبحانه أعلم (وأما التنبه عند الشائعية
 فليس من المسالك) العلة (لانها) أي المسالك هي (التي تبت للعلية الوصف) الحكم (والشبه
 تثبت عليه بها) أي المسالك ثم قال امام الحرمين لا يتغير في الشبه عبارة مستمرة في صناعة المبدود
 وقال السبكي وقد تكاثرت الشائعي في تعريف هذه المرة ولم يجد لاحد تعريفها بصفاها ثم هو يطلق
 على معان (المراد) بهنا (ما) أي وصف (مناسبة) الحكم (ليست بذاته) أي بالظن ان
 ذات الوصف (بل) مناسبة للحكم (يشبه) الوصف للمناسب لذاته الشبه الخاص والافتقار ليل
 ليس في المعاني الا وهو يشبه شيئا آخر من وجه فلا جرم أن في الحصول المتغير حصول الشائعية فيها
 يظن كونه علة الحكم أو مستلزما له سواء كانت الشائعية في الصورة والمعنى وذلك كالطهارة لا تقا ط
 التي فاتها انما تناسبه واسطة انها علة بخلاف الكاكر طهارة انظر قوله مناسب لها بذات بحيث
 يدرك العقل مناسبة لها وان لم يرد بذلك شرع (فيحتاج) في اثبات عطية (الى المنبت) لها ومن
 تم قبل في تعريفه وصف لم تثبت مناسبة للحكم الا بدليل منفصل عنه (فدلا يصح استكراه) أي
 الشبه (بعد انباته) أي كونه علة (غير انه لا يثبت بالاختلاف) بل بالنظر والاجماع أو السور عند
 القائل به (والا) لو ثبت بالاختلاف أيضا (كان) الشبه (الناس المشهور) وليس اياه به بينهما
 تقابل (كلهارة ترادف الصلاة) أي مثاله أن يقال في الحاق ازالة الخبث بارادة الحدوث في تعين الماهية
 ازالة الخبث طهارة ترادف الصلاة (فلا يجرى فيها غير الماء كالوضوء) فاه طهارة الصلاة فلا يجرى فيه
 غير الماء فكون كل منهما طهارة ترادف الصلاة هو الوصف الجامع بينهما تتبع الماهية وهو وصف
 شبيه لا تظهر مناسبة لتعين الماهية في ازالة الخبث (فان تثبت بأحد المسالك) المعترضة في اثبات العلية
 (أن تكون الطهارة ترادف الصلاة يصح علة لتعين الماهية) في ازالة الخبث (لزم) كونه علة ذلك
 (والا) انما تثبت صحة كونه علة تعينه بأحد المسالك (لاوجه) أي تعين الماهية (بجرد اعتباره)
 أي تعين الماهية (في الحدوث على هذا) أي أن الوصف الشبيه انما ثبت علة بأحد المسالك المذكورة
 (فرجه) أي الشبه (الى اثبات علية وصف بأحد المسالك وليس شأ آخر) فتنتي نصريح
 الاستدعي وغيره بأنه من مسالك العلة لكن قول السبكي وغيره ان القائلين بقياس الشبه مجموع على أنه
 لا يصار اليه مع امكان قياس العلة فيفسد أمشي آخر وهو كقولهم مصرحون بأن الخبث انما يمتنع
 الوصف الشبيه للحكم وهو الدليل الخارج عن ذاته هو اعتبار الشارع بان في بعض الورديات الحكم
 في محل وجوده فيه فيوهم كونه مناسب للالانص ولا الاجماع ولا التاثير انما يمتنع بانه قالوا وظاهر
 مذهب الشائعي وعليه أكثر أهل القوة ولم يقله آخرون منهم الا بالانص والصبر في أوامر الحق الشيرازي

المصنف أمهاتها ذلك
 ثم ان علمنا العلم المقطوع
 به ثم ورد انما يصح
 فلا تأخذه اذا كان
 ذلك وتالان الانحيز في
 هذه العلة نسخ لا يقتضيه
 كاسبق غير مرة ونسخ
 المقطوع بالثبوت لا يجوز
 الحلال الثالث أن يكون
 اليوم وانصوص بينهما
 من وبسعدون وجهه
 حيث يطلب الترجيح
 بينهما من جهة أخرى
 لعل بالراجع لان انصوص
 يقتضي الرجحان كما تقدم
 وقد ثبت ههنا لكل واحد
 منهما خصوص من وجهه
 بالنسبة الى الآخر فيكون
 لكل منهما رجحان على
 الآخر ومثاله قوله عليه

كما عصارهم اقمه اختلف فالأول منهم من اعتبر مطلقاً ومنهم من شرط في اعتبار اوراق الضريبة
الى الحكم في واقعة لا يوجد فيها الا وصف الشبه وقال ابن السمعاني قياس المعنى بتحقيق والشبه
تقريب والطردي تحقير ثم قال قياس المعنى ما ياسب الحكم ويستدعيه يؤثر فيه والطردي تحسنة والشبه
أن يكون فرع تحسنة أصلان فخلق بأحدهما تنوع شبه مقرب أى قرب الفرع من الأصل في الحكم
المطابق من غير فرض لسان المعنى وقد أشار المصنف الى هذا بقوله (ويقال) الشبه (أي بالاشابهة
وصفين في فرع تردد) الفرع (بهما) أى الوصفين (بين أصليين كالأتمة والمالية في العبد
المقتول تردد) العبد للمقتول (بهما) أى بالأتمة والمالية (بين الإنسان والفرس) ولقد
القاضي عضد الدين كالتفسيق والمالية في العبد للمقتول فانه تردد بهما بين الحر والفرس وهو يلحق
أنه امتزاج كونه في الاوصاف والاحكام أكثر له وهو أولى فقياس العبد على الحر وتوخذ الفهمين
فانه نظر الى ما نفس من بني آدم الآن عنأى حنفة ومعدية فقيمه ولا يرد على عشرة آلاف درهم
الا عشرة ولا يقياس على الفرس حتى تؤخذ النجفة بالغمة ما بلغت كذهب الله أو يوسف والثاني نظرا
الى أممال كسائر المملوكات انتشار كة العبد للفرس في الاوصاف ككونه ناقصاً لاهل الصناعات
والاحكام ككونه مكلفاً كتر من مشاركته الفرس فالاولو الشافعي يقي هذا القياس عليه الاستبعاد ذكر
السبي أنما على قياس الشبه ثم القياس الصوري قياس التمثل على الحال والخبر في عدم وجوب
الز كالتشبه الصوري بينهما وحاولا يفتي فانه (واعلم أن الخنفة بسبب الدوران لاهل الطرد وكذا
السر) بنسبوا لهم (اذريدون) أي الخنفة بأهل الطرد (من لا يشترط ظهور التأثير) في الوصف
المدعى (وعلمت) في الكلام على اعتبار الشارع الوصف عطف المرصد الاول (أنه) أى التأثير
عند الخنفة (يساوى الملازمة عندهم) أى الشافعية (وعلى هذا) أى سوى التأثير عند الخنفة
الملازمة عند الشافعية (في الطرد الاثنا) أى يكون شاملاً لها عند الخنفة لاهل الستمن التأثير
(ويؤيده) أى كون الاثنا من الطرد عندهم (تصريحهم) أى الخنفة (بان عامة اهل النظر
مالوا الى الاحتجاج به) أى بالطرد كصرح به في كشف البرزدي وغيره (ومعلوم تصريحهم) أى
الخنفة (بان علل الشرع لا يفيها لمن المناسبة فليس أهله) أى الطرد (عندهم) أى
الخنفة (الامن ذكرنا) أى من لا يشترط ظهور التأثير (فلا أحد يفتي بحكم الشرع الى
عالم المناسبة أصلاً كالطول والقصر فالطرد ما لا مناسبة بين اعتبارها انما قافوا الخلاف) في
النسبة انما هو (فيمانه) ثبت اعتبارها (فالخنفة ليس) ثبت اعتبارها (الا التأثير
نابى هو الملازمة للشافعية والشافعية) ثبت اعتبارها (بغيرها) أى الملازمة (أيضا لا يختلف
في أن الشارع اذا وضع أفعاله علامة على حكم كالقول) أى كوضع زوال الشمس أو غروبها علامة
(على الوجوب) الصلاة لقوله تعالى أقم الصلاة لوقول الشمس (أضيف) ذلك الحكم (اليه) أى
الى ذلك الموضوع علامة عليه (لكنه) أى ذلك الامر (ليس علامة) فذلك الحكم (الاجتزاء) والعلامة
لحقيقة انما هو الخطاب (واعلم أن الأمانة في اصطلاح الخنفة ليست بشهرة العلامة) بل العلامة
عندهم أشهر من الأمانة (وتقسيمهم) أى الخنفة (الخارج) عن الحكم (التعلق بالحكم) أى
بذلك الحكم كلفيد كون العلامة مما سدا فانه واخراج الركن عن أن يكون من أقبله أن ما يكون
حكماً متعلق بشئ ينشأ آخر وهو غير داخل فيه يتقسم (الى مؤثره) أى في ذلك الحكم الذى هو
الشئ لا شرعى ما تقدم فصله في الكلام على اعتبار الشارع الوصف على (و) الى (مفضل اليه)
أى ذلك الحكم (بلا تأثير العلامة) وهو الاول (والسبب) وهو الثاني (والا) لو لم يكن مؤثراً به
ولامضياً اليه (فان وقف عليه) أى الحكم الخارج (الوجود) أى وجود الحكم الذى هو الشئ

الصلاة والسلام من نام
عن صلاة أو نسيها قبل صلها
إذا ذكرها قان يسهو بين
نبيه عليه السلام عن
الصلوات في الاوقات
المكرهه عموم ونصوص
من وجه لان الخبر الاول
عام في الاوقات خاص
بعض الصلوات وهى
القضاء والثاني عام في الصلاة
مخصوص ببعض الاوقات
وهو وقت الكراهية
قيصا الى الترجيح كما
قلنا ولا فرق في ذلك
بين أن يكونا قطعيين أو
ظنيين لكن في الظنيين
يمكن الترجيح بقوة الاساد
وبالحكم ككون أحدهما
لظن مطلق على مساقى
وأما في القطعيين فلا

الأخر (فان شرط والا) لو لم يتوقف عليه الوجود (فان جعل) الحكم الخارج (عليه) أي الحكم
 الذي هو الثاني الآخر (فان العلامة فاعلة تقدمت بأقسامها وهذا) الذي نذكره (تقسيمهم مساوياً)
 أي العلامة قالوا (فالسبب يجب العلة بينه وبين الحكم) لانه لا بد للحكم من علة مؤثرة فيه موضوعه
 والسبب بمقتضى الى الحكم وطريقه لا موضوعه ولا مؤثره وفيه أقسام بحسب إضافة العلة اليه وعدم
 إضافته اليه (فاما تضاف) العلة (اليه) أي إلى السبب (كالسوق) للذابة (المضاف اليه العلة)
 وطؤها) أي الخاتمة نفسها أو مالا فالسوق سبب التلف وليس به لانه (الموضع التلف) بل وضع
 السبب الذابة للفتنة المتعلقة به (ولم يؤثر فيه) أي في التلف (بذ طريق اليه) وانما هو طريق إلى
 الوصول اليه والعلة التلف ما عاها هو مالا ذابة بقواتها ذلك المال أو النفس (السبب) أي فهذا
 السبب (في معنى العلة) لكونه لا يضاف الى وحده نتيجة لان السوق يحمل الذابة على ذلك كذا ولهذا
 كل شيء ما على موافقة طبع السابق يضاف الحكم اليه (فله) أي هذا السبب (حكمها) أي العلة
 (فيما يرجع الى بدل المخل) أي يحمل الاتلاف وهو الضمان (لا) فيما يرجع الى (جرأ المباشرة)
 (فعلية) أي السابق (التي) اذا وطئت ادما فقتلته لانه لا بد للمخل والسوق وان كان ما نرا
 القضاء لم يخرج شرطاً ومعدلاً لكن بشرط السلامة لا مطلقاً وقد فدت بالاتلاف وان لم يكن عن قصد فيغير
 بالبدل لان القصد ليس بشرط للضمان في حقوق العباد والجماعات يكون فعلها جارياً اذا لم يكن لها
 قاتل ولا سابق ثم (لا) يترتب عليه (حرمان الارث ونحوه) من الكفارات والقصاص لانها جزاء
 المباشرة (والشهادة) أي وكشهادة الشهود بما وجب القصاص بسبب (للقصاص) أي لوجوبه
 لان شهادتهم (الموضع) أي القصاص (ولم يؤثر فيه بل) هي (طريقه) أي لقصاص
 (وعلة) أي القصاص (التوسط) أي ما توسط بين الشهادة ووجوب القصاص (من فعل) الفاعل
 (المتأثر بالمباشرة لقتل لكر فيه) أي في السبب الذي هو الشهادة (معنى العلة لانها) أي الشهادة
 (مؤدية الى القتل بواسطة الجاني) على القاضي به حتى يحكم بوجوبه (واختيار الوالي به) أي
 وبواسطة اختيار الوالي المقتول القتل (على الشئ) اذ لا اله الا الله تعالى على قوله (فعلهم) أي
 الشهود (برحومهم) عن الشهادة بذلك (الذبة) لانها لا تحمل (للاقصاص لانه جزءا من المباشرة)
 أي مباشرة القتل بطريق الممانعة ولا مباشرة منهم (و عند الشايعي يتحقق) من الشهود الرلحين
 (انما قالوا بعمدة الكذب) وعلمنا أنه يقبل شهادتنا وله لم يثبت بل بها (ولعم من حاهم أنه لم يتحقق
 عليهم قبولهم) وان كانوا يجوز أن يحق عليهم منه اقرب عهدهم بالسلام خلفوا عليه ولا يجب
 التصاص وعمره وانما تجب بمقتضى في أموالهم الآن صدقهم العادة فتكذب عليهم واعمال يقتض
 بهم في السورتين (حلال السبب) القوي المؤكد بالنصد الكامل كالمباشرة في ايجاب القصاص
 (ودفع) قوله (بأن القصاص بالممانعة ليست) الممانعة ثابتة (بس المباشرة والسبب وان قوي)
 السببوا كدوق الكشف والتحقيق وقال القاضي الامام أبو ريد هذا السبب حكم العلة من كل
 وجه لان علة الحكم لما حدثت بالاولى صارت العلة للاحقة كالأولى مع حكمها لان حكم الناس
 مضاف اليها وهي مضافة الى الاولى فصارت الاولى علة في الثانية حكماً اه قلت هل من على هذا أن يكون
 قوة فيه قول الشافعي (ومنه) أي السبب في معنى العلة (وضع الجرح) في الطريق (واشترار
 الجناح) فيه (واسائط المائل بعد التقدم) أي يترك عدم الحائط اذا مال الى الطريق وإلى دار
 جاره بعد مطالبة واحد الناس على الاول والخارج ولو كان كما ذكرنا على الثاني صاحبه ينقضه اذ
 لم يتخلل بين هذين من الحكم علة فنص على أن يضاف الحكم اليها قال المصنف (والوجه أن) أي كلامه
 هذه (مثله) أي السبب في معنى العلة في حكمه (لتعديه في ايقاف الفعل السبب) لانه من السبب

بكن الترجيع بقوة الاستناد
 فأنسبه عليه في الحصول
 لي يرجع بالحكم كالترجيع
 ثلاثاً لان الحكم بذلك بمعنى
 التقديم بهذا الوجه
 لمرة في الاجتهاد وليس في
 رجيع أحدهما على
 الآخر بالاجتهاد اطراح
 لا خرفان بخلاف ما اذا
 تعارض من كل وجه
 وعرا دمج التعارض من كل
 وجه ما اذا علمنا أنهم
 تعارضوا لا يجوز أن يرجع
 أحدهما على الآخر
 أصلاً كما تقدم ذكره
 وحيث قلنا بالترجيع فلم
 يترجم أحدهما على
 الآخر بالحكم التخيير
 كما قاله في الحصول وقد
 جزم المصنف أيضاً بذلك

في معنى العلة (وأما لضاف) العلة (إليه) أي إلى السبب (لكنهما) أي العلة (فعلا اختياريا كدلالة السارق) أي كدلالة أن سارقا على مال آخر ليسرقة ففعل كما أشار إليه بوصفه بأنه بقوة (التوسط سرقة) التي هي فعل يباشره المدلول باختيار بين الدلالة على المال وأخذ (طالفتي) أي فدلتا به سبب محض لهما طريق مقضية إلى الحكم الذي هو الاتفاق وعلمته السرقة من الفاعل المختار وهي مختلفة بين السبب والحكم غير مضافة إلى السبب (فلا يضاف الحكم إليه) أي إلى السبب (فلا يصح دال السارق) المسروقة لأنه لا اتفاق مضاف إلى فعل الفاعل المختار لا إلى الدال (ولا يشرك في القضية الدال) لفهمه المسبلين (على حسن في دار الحرب) بوصف طريقه فأصابه بطلان وحصوله على ما به من العينة (لقطع نسبة الفعل) أي لقطع العلة التي هي اغتنام المدلولين نسبة الحكم الذي هو الحصول على الغنمة (إليه) أي إلى السبب الذي هو دالة الدال بواسطة تخطي اختيار الفاعل المختار بينهما وبين الحكم فدلتا به سبب محض نعم فذهب معهم فدلهم على الحسن شرهم في القضية المصاحبة لأن فعله حينئذ سبب في معنى العلة (ولا) يضمن (دافع السكين لسي) لبيكها السي بدافع (فقتل) السي بها (نفسه) لأن دفعها إليه سبب محض لهلاكه لأنه طريقه الوعد تخطي بينهما وبين الحكم الذي هو الهلاك علته وهو قتل نفسه باختيار من غير أمر الدافع لأنه أعمر بالمسألة لا بالاستعمال وهو انحطاط بالاستعمال (بمختلف سقوطها) أي مالم يدفعها إليه لبيكها فقطت بلا قصد (منه) أي من السي عليه فلا خان الدافع ضمن السي إضافة للهلاك حينئذ إليه لأن الهلاك لم يحصل بعثرة فعل الهلاك باختيار السي بل بما سكه الذي هو حكم دفع الدافع فضاف ما قرره من المسألة إليه فكان الجمع حينئذ سببا في معنى العلة لتكون علته التلف وهي السقوط تضاف إليه (ولا) يضمن (القاتل) لغريم (زوجه) أي هذا المراتب (فإنه امرؤ) فتزوجها واستولاهما ظهر أنها أمة إنسان (القيمة الولد) التي أداها إلى خذلت الإنسان لأنها خذرت بأنها حرة سبب محض لا استنادا تخطي بينهما علة غير مضافة إلى الأخبار وهي عقد السكاح الذي يباشره المتعاقدان باختيارهما (بمختلف تزويج الولد والوكيل) أي قولها أو وكيلها (بالشرط) أي بشرط أنها حرة فإن الزوج المستولاهم يرجع ضمن الولد على الزوج (الفرود) من المروج للزوج لأن شرط الحرية صار وصفا لازما لهذا التزويج والاستناد ضمن عليه فصار وصف الحرية بمنزلة العلة كالترويج وشارطها صاحب علة كما قال أنا كشيل على الحق بسبب هذا العقد لأن الاستناد بحكم التزويج لا بموضوع الطلب النسب فكان المروج صاحب علة تضاف الحكم إليه (ولا يلزم) على هذه المسائل التي يضاف فيها الحكم إلى السبب المحض (المودع والمهرم) إذ دل المودع عارضا والمهرم صائدا (على الزديعة والصيد) فمروق المولود ذبيحة وقتل الصيد سبب (بضمان) أي المودع والمهرم والذليل (وهما صبيان) على صيغة اسم الفاعل وما ظهر بهما من الدلالة سبب محض وقد تخطي بينهما وبين الحكم علة لهما هي فعل فاعل بخار وأعمال بشكل هاتان المستلكتان على ما تقدم من المسائل التي لم يضاف الحكم فيها إلى السبب المحض (لأن ضمان المودع يترك الحظا) الملتزم للزديعة بمقتضى هذا المشرقة فلا كدلالة (السارق عليها) (و) ضمان (المهرم بإزالة الأمن) للصبي الملتزم به بالأحكام (المشترقة القتل) له المشرقة بإزالة الدلالة القاتل عليه (فهو) أي كل من المودع والمهرم والذليل (بالمشرقة) على الزديعة والصيد فهما ضمن بالبشر لا بالسبب (بمختلفها) أي دالة الحلالا غير (على صيد المهرم) حتى قتله المدلول لا يجب الضمان على الدال (لأن أمته) أي صيدا للمهرم (بالمكان) الخاص وهو الحرم الذي يباح له أنه يبقى مدة ثمانية الدنانير (والمزول) أمته (بالدلالة) فكانت سببا محضا (بمختلف غيره) أي غير صيد الحرم من الصيود (ماه) أي أمته (شواربه) بوجهه من أين الناس (والدلالة عليه إزالة أمته وهو) أي إذهاب

في الأقسام السابقة
واستفدنا من كلامه هنا
أن الصبي عند فعله
الأمريتين إنما هو التضيير
فإنه لم يصح هناك نسباً
قال في مسألة قد يرجع
بكتة الدالة لأن التظهير
أقوى قيل يقدم المهرم
على أن يفسد ثقتنا أن المهرم
أصلها فحده والافتنوع
أقول من ذهب التضيير كما
قاله الإمام وغضب به أنه
يجوز زجر جميع بكتة الدالة
لأن كل واحد من المدلين
يؤيد ثقتنا ولا يمكن دليلاً
والن الحاصل من أحدهما
غير الثقل الحاصل من
الأخر لا سقطة اجتماع
المؤثرين على أثر واحد
ولاشك أن الظاهر أقوى

أمنه (النجاة على إجماعه) وأورد الأجنبي التزم بعقد الإسلام أن لا يدل سار قاعلي مال غير وقد
 تركه بالتزم بالدلالة فيبقى أن ضمنه وأوجب بالمع فان الإسلام ليس بعقد التزام الأمان بل هو التزام
 حقيقة ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم فبعبه ما هو من أوازمه ضمان الاقصد والتزامه الأمان والخط من
 هذا القبيل فلم يكن ملتزما له مقصدا ولأنه لم أنه بالإسلام التزم ذلك فهذا الالتزام مع الله تعالى فيقع
 فعله موجبا واجب ما تركه من الالتزام وهو الأمان وهذا العقد واقع مع غيره الله تعالى فيقع فعله موجبا
 بوجوب ما تركه من الالتزام وهو النجاة ولأنه لم أن بالإسلام التزم الأمان مع غيره الله تعالى لكن لا نسلم
 أن دلالة الأجنبي إزالة الأمان لأن الأمان لا يثبت بالبعد عن عين الناس وأيديهم والجهل بعملها
 بل أمنها بالأيدي والحز وبالدلالة لا يزول هذا الأمان بخلاف الصيد كذا كرنا أنفاً وتنبه في حقيقة
 الدلالة الأعلام أي أحداث الطمى الغير فيجب أن لا يكون المذلول عالما بمكان الصيد وأن لا يكذب الدال
 في ذلك فمن شبهة قالوا كان المذلول عالما بمكان الصيد أو كذب في ذلك لضمان على الدال لعدم زوال أمنه
 بها وشرط تحقيقه ما يتصوره الضمان مع تحقيقه في نفسه ما أن يصل به القتل كما أشار إليه المصنف
 أنشأ بقوله بالدلالة الأمان المتقرر بالقتل حتى لو أخذه بدلالة ثم اقتلت ثم أخذ له شيء على الدال انتهاء
 دلالة بالانقضاء والاخذ ثانياً انشأ لم يكن عن عين تلك الدلالة وأن يفي الدال بحرمها إلى أن يشتهل الأخذ
 كما أشار إليه أن نقولنا والدال محرم لأن الوجوب بتقرر عنه القتل فيجب أن يكون الأوامر موجودة
 عنده فلو قيل بشكل على ما تقدم من إضافة الحكم إلى السبب المحض فتوى بعض المشايخ المتأخرين
 في صاع يصور لا يوجب إحاطة كل ما له سعاية غرته المال طلباً بجملة ثم أن يجب محض تغلظ منها وبين
 الحكم فعل فاعل مختار بالمطوب لأن القياس عدم الضمان كما هو قول المتقدمين ومضى عليه مصدر
 الإسلام لكن مع ريبه ولكن لو أرى القاضي ضمن الساعي ذلك لأن الموضوع موضع احتياط فحين
 نكل الأمر إلى القاضي حتى يتقرر السعاية عن السبي (وهو المتأخرين بالذمان بالسعاية بخلاف
 القياس استصحاباً للقبلة السعاة) فغير الحق إلى الطلبة في زمانها به يبقى لأن مجرد وكول الأمر إلى
 القاضي لا يجدي في هذا المطوب في زماننا حال المصنف (وينبغي مثله) أي الاتهام ضمان اتلاف المنافع
 مطلقاً ما تأوكمها (لو غلب غصب المانع) مطلقاً بهما وإن كان على خلاف القياس في باب الضمان
 ربح القصة عن ذلك وقد أسلفنا في أوامر التقسيم الأول من أقسام الوقت المقيد به الواجب تعيد
 بعضهم ذلك بالأوقاف وأموال التباي وسكان بعضهم الإجماع على ضمان المانع بالصعب والانلاف
 إذا كلف العين مع الاستغلال وإذا كان الموجب لذلك الزرع لقصة والحفظ لأموال الضعفة فلا بأس
 بالتعويض ضمانها حيث شذ على الإطلاق لاحتياج ما سوى هو إلى أن هذا الارتفاق وحسماً لما ذهبا
 التباديل للعباد (وقال لفظ السبب مجازاً على المطلق) بشرط (من تطلق واعتاق ونذر) وهذا
 بعد أن كان معقفاً (أي بشرط لا يربد) المطلق (كونه) أي وجوده كأن دخلت فانت طالق
 ولم تفرقه وإن خرجت فغير أدنى فعل في صام سنة قبل وجود الشرط (وعلى اليمين) باقية بالساعة إلى
 الكفارة قبل الحبس (أنايس) هذه المعلقات واليمين بالله (مقصية إلى الوقوع) أي وقوعه معناها
 من الإطلاق والعتاق وجوب المتفرد في البسة (و) إلى (الحث) أمال المعلقات فلا تستلها على
 المانع من تحقق معناها وهو الشرط المعلقة عليه لأن الترض من تعلقها عليه يمنع نفسه منها وأما
 اليمين بالله تعالى فلا تها شرعت لغيره والبر لا يكون شرطاً على الكفارة لأنه مانع من الحث لا هذا الحديث
 وبقولنا الحث لا يجب للكفارة والمانع من وجوده لا يكون سبب الوجوده إلى هذا وأشار بقوله (بل هي
 مانعة) من الوقوع والحث (وإعمالها) أي هذه المذكورات (فوع افضاء في الجواز بعد عين)
 إلى الحكم وهو وقت تحقق الشرط والحث (فهو) أي هذه المعلقات واليمين بسبب (مجاز) للوقوع

من التلن لواحد والعهد
 بالاقوى واجب لكونه
 أقرب إلى القطع واستدل
 المخالفون بأنه لو جاز
 الخروج بكثرة الأدلة
 لكانت الأقيسة المعارضة
 غير مقدمة عليه وليس
 كذلك بل يقدم الخبر عليها
 اتفاقاً وأجاب المصنف
 بأن تلك الأقيسة إن اتحد
 أصلها أي المقيس عليه
 فيها كانت تلك الأقيسة
 كلها في الحقيقة قسماً
 واحد الأقيسة متعددة
 لأنها لاتتعارض عندنا إذا
 على حكم الأصل في كل
 قياس منها بسبب أخرى
 وتعليل الحكم بعلمين
 مختلفين مجموع على ما هي
 وإذا كان محسوساً كان

والكفارة (وإذا صدر الشرط بالظن صار) المعلق نفسه (على حقيقة) الوقوع لتأثيره في جميع
 الإضافات إليه وإصلاحه كالبيع لآل (بمختلف السبب في معنى العلة) فلا يكون كذلك وإن وجد
 الحكم (لأنه) أي السبب في معنى العلة (لم يؤثر في السبب) الذي هو الحكم (وإن أثر في علة)
 أي الحكم كاعلمت في سوق الغاية إذا وثقت أنسا فقتلته (فلم تنف حقيقة السببية) في السبب بمعنى
 العلة (بوجود التأثير) أي تأثره في العلة بخلاف المعلق الذي هو سبب محال في حقيقة السببية
 انتفتت فيه متأثره في الحكم فمن غم لم يجعل من السبب في معنى العلة ولا السبب بمعنى العلة سببا بما
 وانما يخص المصنف المعلق بهذا الحكم لأن العين لا يصير عليه الكفارة عندنا لحدث لما ذكرنا أنفا وانما
 علمت الحدث لأنه المؤثر فيها هذا وتقييد النذر المعلق بشرط بكونه شرط لا يريد كونه وقع في المنار وغيره
 ولقد البردوى ومثل النذر المعلق بدخول الدار وما للشرط انتهى فقال غير واحد من الشارحين
 اعاد كره هذا لأن مقتضى فهم أن المعلق بشرط يريد كونه محال لئلا يفرض من هذا التطبيق حصول
 الشرط فكان مقتضى الوجود الشرط بخلاف المعلق بشرط لا يريد كونه فأنشأ المصنف بقوة المعلق
 بدخول الدار وما للشرط إلى أن الوجهين سوا في عدم السببية لمحال لأن قوله فعل على المعلق بالشرط
 في الوجهين لم يصل إلى جهة والتصرف في غير محله لا يقع فحذف كان تسميته سببا محال باعتبار
 الصيرورة لا للمعنى كبيع الحركة في التوفيق وهو حسن إنشاء الله تعالى (ثم المعلق) الذي هو السبب
 (المجاز شبه العلة الحقيقية) من حيث الحكم (عندهم) أي الحقيقة (خلافا لزم) فانه عند مجاز بعض
 خال من هذا النسب (وقرئ) أي بخلاف ظاهر (في نصير الثلاث) بعد تطبيق بعضها وأوجعها على شرط
 لم يوجد بعد (يبطل) تنبيها (المعلق) عندهم خلافا (حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر ووجد
 المعلق عليه لا يقع المعلق عندهم ويقع عنده) أي هذه المسئلة مثله (طولية في فهمهم والبنى)
 في ابتلاء التطبيق وعدم بطلان (الاحتياج) أي احتياج المعلق في البطلان (التي داخل) لتخريف عندهم
 (الشيئة) أي لكون المعلق شبه العلة الحقيقية من حيث الحكم عندهم لأن العين سواء كانت
 باله أو بغيره باعتبرت بالشرط والمعلقين عين بغير الله تعالى فلا بد من أن يكون موجبه وهو الرضوخا
 بالخفاء على معنى لو فات البرزخ الحزاء كان العين بالله مضمونة بالكفارة بمعنى أنه إذا فات البرزخ
 الكفارة تخفف الماهول المقصود بالبرزخ من الجمل أو المنع وأنا كذا البرمضوخا بالجزء كان كذا البرزخ
 الثبوت في الحال أي قبل فوات البرزخ لأن شبه الثبوت قبل فوات المضمون كذا العصب فان موجبه
 رد العين على المختار وهي مضمونة بالقيمة على معنى أن لو فات برزخه لم يرد حمله أن كانت متسلسلة والارد
 القيمة ثم القيمة حال قيام العرش شبه الوجوب بدليل أن الغائب إذا أدى الضمان ثبت المصلحة في
 التصويم عندنا في وقت العصب حتى جازيع ما قبل ضمه لئلا ضمه المالك ما بعد بيعه وإذا كان
 البرزخ في الحال شبه الثبوت وثبوت الجزاء حقيقة لا يستغنى عن الحل حتى يبطل بفواته فكذا شبهته
 لاستغنى عن الحل لأن شبهة التي لا تثبت فيما لا تثبت حقيقة فلا شيء إذ شبهة دلالة الدليل مع
 تختلف الدلول وقد لا يدل دليل على ثبوت شيء من الأحكام في غير محل الآتي أن شبهة النكاح لا تثبت
 في الرجال اتفاقا وشبهة البيع لا تثبت في الحر لأن حقيقة النكاح والبيع لا تثبت فيها وقدعات الحل
 بتفسير الثلاث بطل التطبيق ضرورة (وعنده) أي احتياج المعلق في البطلان في شأن الحل لاختياره عند
 زفر (عندهما) أي شبهة العلة الحقيقية للمعلق عندهم تنه على أن المعلق بالشرط قد حال التطبيق به
 وبين محله فلا يجب قطع السبب به بالكلية كذا من إذا حال بين الراي والمرعى اليه وإذا لم يبق شبهة
 السببية بوجه لا يحتاج إلى الحل واحتمال ميرور تمضي الزمان الثاني لا يوجب اشتراط الحل في الحال
 بل يكفي احتمال حدوث الحلية وهو قائم لاحتمال عودها إليه بعد زوج آخر وهو في الحال عين ومحلها

الحق من تلك الاقضية
 انما هو قياس واحد
 فادق من انفسهم عليها
 نفعه الاعلى دليل واحد
 وان لم يكن اصلها متصفا
 متصفا فلا نسلم أن الخبر
 الواضح قد قدم عليها بل
 تقدم الاقضية عليه
 قال في الباب الثالث في
 ترجيح الاخبار وهو على
 وجوه الاول بحال الراوي
 فمدرج بكثرة الرواة
 وقلة الوسايط وقلة الراوي
 وعلمه بالبرية أو فضيلته
 وحسن اعتقاده وكونه
 صاحب الواقعة وجلس
 المحققين ومجتهدا ثم مدلا
 بالعمل على روايته وبكثرة
 المزكروين عنهم وعلمهم
 وقسطه وزيادة ضبطه

فتمسك الحالف بغير بقاها لا يبطل التعليق بتخيير لثلاث واشترط الملتزم عند التعليق إنما كان
 ليترجى جانب الوجود على جانب العدم حتى يصبح إيجاب البين به وهذا غير معتبر في حالة البقاء لأنزله
 نسخ تعليق الطلاق بالمثالث بعد الطلقات الثلاث وإن عدم المحل فلا يفي هذا أولى لأن البقاء أسهل من
 الابتداء وأجيب بما تقدم من أن موجب البين شرعا البر ولا يمين أن يكون مشعرا بما لحزاه فصار
 طلقات هذا المثلث التي هي الحزاه في صورته القارعة هي للماتعمق الحث في شرطه فصار عند الشرط
 يحصل معنى الخوف وأما طلقات المثلث مسبوحة فغير متيقنة الوجود عند الشرط إنما تظهر
 عدمها بعد حدث وقد فاتت تلك الثلاث بتخيير لأن حكم الطلاق في الوصفة الحل به عن المحل فلا تصور
 التلث بعد صدور المحل بها فلا تبقى اليمين لأن فيما يرجع إلى المحل يستوي فيه البقاء والابتداء ثم
 انه عند التعليق ليس باعتبار المثلث والحل في الحال بل ينتفي المثلث والحل عند وجود الشرط لانه
 تحصل فائدة اليمين وهو المنع عن مباشرة الشرط بدون المثلث في الحال والخوف من نزول الجزاء
 وهذا موجود في تعليق الطلاق بالمثالث فصار هذا التعليق مثل التعليق بشرط الشرط حال حل
 المحل بل أولى للصحة لأن نزول الجزاء قطعي هنا عند وجود الشرط بخلاف نزوله عند الشرط
 والله سبحانه أعلم (وحررت عادتهم) أي الخنثية (أن يعتبروا بأب الشرعيات) وإن كان كلامي
 أن شارع الشرائع هو الله وحده وأنه المنفذ بأحكامه تنبها على أنها تضاف إلى ما هو موجب في
 الظاهر يجعل الله تعالى ويجعل الأحكام من ربه عليها تنسرا على العبادية وصلوا بذلك إلى معرفة
 الأحكام وقطع الشبهة للمعادين إذ لو لم يوضع سبب ظهورها لم يأتوا بذكر المبادئ وجوبها ولم يكن الزامه
 لأن إيجابه غيب عنا فهي على جعلية وضدها الشارح علامات على الإيجاب لا مؤثرات بذاتها
 فأنشئ في من خلالها ما فاتنا منه أنه يلزم القول بها وتوارد العمل المستفاد على محلول واحد لقطع بأن
 الأحكام مضافة إلى الإيجاب لله لا شارع الشرائع إنما وفق بعضهم ما غاب في العبادات خاصة إذ
 المقصود بها الفعل فقط ووجوبه بالطلب أجماعا بخلاف العمل بالعبادات والعقوبات منها تنوب
 على أفعال العباد فيجوز أن تنافي الأموال وتسلم النفس لغفوه إلى الأسباب ونفس إلى جواب إلى
 الخطاب (فالو السبب وجوب الإيمان أي التصديق والافراد) بوجوده تعالى وحديثه
 وسائر صفاته العلمية كالملة والقدرة والحياة وأسمائه الحسنى كالحي والعليم والقدير على ما ورد به
 النقل وشهد به العمل (حدث العالم) أي كونه (كل ما سواه تعالى عما في الآفاق) وإنه نفس مسبوقا
 بالعدم ومعنى سببية حدوث العالم أنه سبب وجوب الإيمان الذي هو فعل العبد ولو جود الباري تعالى
 أو وحدانيته أو غير ذلك هو الذي يوجب أن الحوادث لا مكنة وإتقانه إلى مؤثر وجوبه لا يدل على أنه
 مجرد فاعيد غائبا عن أسمائه واجبا لله فاعيد قطع التسلسل وله في العالم عالما فاعيد على وجوده تعالى
 كما هو أحد القولين في وجه تسميته ثم وجوب الوجودين عن جميع الكالات وينبغي جميع الغائص
 ثم ليس المراد أن السبب بالنظر إلى كل أحد هو حدوث العالم فقط بل مراتب السبب في ذلك متفاوتة على
 ما ينشأ إليه قوله تعالى سببهم باتفاق الآفاق وفي أنفسهم إلا أنه الآن الاستدلال بالآفاق
 والآشفي هو أشد مراتب وضوحا أكثرها وضوحا وأجنادا وماذا كل يتأهدهم والسعوات والأرض
 فكان ملازم ما لكل من هؤلاء الأيمان ولما كان القول بأن سبب وجوب الإيمان حدوث العالم قد يوهوم
 كون المراد به وجوب الأدم ليس مراد على المختار بل المراد به أصل الوجوب عليه بقوله (أي
 أصل الوجوب علنا) أي كون سبب أصل الوجوب بحدوث العالم (سبحان من لا يبيد) (أي
 لا يخلق سبب أصل وجوبه في حقه ثم وجوده وهو التصديق والافراد الصادران عن نظر وتأمل
 وكيف لا وهو أصل ذلك (وقد ثبت الحكم به) أي بالإيمان (عليه شرعا ما تابعا) لا يوهوم

ولولا لغاظه عليه السلام
 ودوام عقده وشهرته وشهرته
 تسمو عدم التباس اسمه
 وتأخر إسلامه في أقولنا
 فرغ المصنف من الأحكام
 الكلمة فراجع شرعي
 ذكر الأسباب المرحمة
 فمستدلها ما بين يافى
 ترجيح الأخبار وإياها
 في ترجيح الأقيسة فاما
 الأخبار فمراجع بعضها
 على بعض بسبب وجوبه
 الأول ما ينشأ في مجال
 الراوى وهو عشر ون
 حالا الحال الأول كثرة
 الروايات ترجيحها عند
 الامام والامام لا يناديها
 لأن احتمال الخطأ والكذب
 على الأكثر أيسر من
 احتمالها على الأقل

السلطان (فصح) ايمانه (مع اقراءه اختيارا عن اعتقاد صحيح) بطريق (أول وتقدم فانه)
 أي في تحقيق أصل الوجوب في حق الصبي العاقل من خلاف نفس الأشعة السرخسي في الفصل الرابع
 في المحكوم عليه (فأما وجوب الاداء) للايمان (فأما اليسر) هو (بالخطاب عند عامة المشايخ
 فمفهوم بلغ يشاقق ولم يلق) الدعوة اذ امانت ولم يسأل وأن أدرك مدة التأمل وهي المسددة التي يقع فيها
 التصارب والنظر في الآيات (و) عند (الآخرين) منهم القاضي أبو زيد وغيره الاسلام
 هو (بالأول) أي حدوث العالم فلا يصدور بعده ما له الله تعالى ما بعد التأمل (وشروط الخطاب)
 انما هو ثابت (فيما) أي حكم (يحتصل السمع) والايمان ليس كذلك (وهو) أي هذا الاختلاف
 (ينابع على استغلال العقل بذلك ايمانه) أي الله تعالى لا يعان كما هو قول الآخر (و) على (عدمه)
 أي عدم استغناء بذلك كما هو قول العامة وهو المختار (وتقدم) الكلام في هذا في الفصل الثاني
 في الحاكم (و) السب (الوجوب الصلاة) المكتوبة (الوقت) أي وقتا للمشرعة هي فيه
 لاضافته اليه كصافي قوله تعالى ومن بعد الصلاة العشاء اذ الاضافة من دلائل السببية لانهما منفرد
 الاختصاص وكما في اختصاص السبب في سببه ولكرر وجوبها بذكر الوقت ولصحة مقابلة وعدم
 خصتها به وتقدم الكلام في هذا مستوفى في الفصل الثالث في المحكوم فيه ثم هذا قول القاضي أي زيد
 وطامة متأخر مشايخنا (والوجه قول المتقدمين) منهم ومن واقعهم كصبر الاسلام وصاحب
 الميزان (أه) أي سبب الوجوب (لكل) من (العبادات) والى النعم المغضية في العقل إلى وجوب
 الشكر (فانه صيغتها مسمى الى كل من العبادات أنواع النعم ما تنصرف العقول عن الوقوف على كلها
 فضلا عن اقامتها شكرها) وأوجب هذه العبادات عليهم بأرائها ورزى بها شكر السوابغ لانه
 بقوله وكرمه وان كان لا يملك أحد استيفائها شكر هذا الفضل العظيم ولقد أحسن القائل
 اذا كان شكرى نعمة الله نعمة • على في مثلها يجب الشكر
 فكيف باوغ الشكر الا بفضله • وان طالنا لا نام واتسع البحر
 قال من بالجملة هم سرورنا • واسمن بالضره أعقبه الأجر
 (فلا يعان) أي واجب لوجوبه شكر نعمة الوجوب وقوة الطيق (وكال العقل) الذي هو نفس المواد
 (والأفعال) دليل وجوبه تعالى دون ايمانه على العقلاء شيأ من الكلام كاتقدم أنه المختار (و) سبب
 الوجوب (له لانه كرامة الا أعضاء السلبية) فيعرف بما يلعبه من المشقة قدور الراحة (و) سبب
 الوجوب (لصوم) شكر نعمة انتصاف الشهوات) أ تفرأ السعة (و) سبب الوجوب (لأنه شكر نعمة
 المال) الفاضل عن الحاجة اللازمة ويقع به التعبد بالماء وبغيره في السعة (و) سبب الوجوب (فصح) شكر
 نعمة البيت المعمول هدى العالمين ومناهلها (س) كاتصر عليه القرآن العظيم لانه قلبهم وتقدم
 وفيه آيات غنية وما ترغربة وهو موضع ثوابهم بحبه واعتقاده وأمنهم من عذاب النار والآخر
 فان الخالق المخلص اله لا يترك خلقه يجر كما هو مذموم أفعالهم لاجلهم لله تعالى وفي الحقيقة
 حج رزق لم يفسد رجع كيوم ولدت أمه والعودة الى العزة كعلمها بينهم والحق البر وليس في جزاء
 الدالجة الى غير ذلك هذا الوجه اما حذف الجار من كل من قوله فلا يات ولا صلاة ولان كاتصل الصوم
 والحق وأحذف شكره ووجوب الايمان وفروعه لذلك كونه السبب الذي هو الشكر والتسم
 المذكور وهي السبب كاتصر حبه وألا وأشار الله إليها بقوله (غيره) قدما اعتبر بها) أي من العلم (سبا
 وقه) أي القدر العتق منها السلبية (كالصلاة) فانه ضبط الله بدر العتق من نعمة الأعضاء السلبية
 أو مطلق الجملة على المكلف سببا لوجوب الصلاة وقتها (أو قدره) أي أو قدره واعتبره بها باعتد
 القدر العتق منها السلبية كالر كانه ضبط القدر العتق من نعمة المال سببا لوجوب الزكاة بقدر الجملة

فيكون الثمن الحاصل من
 الخبز الذي يروى أكثر من
 الخبز الآخر والعمل
 بالاقصوى واجب وقال
 الكرخي لا أثر للكتابة في
 الرواية كما لا أثر لبيان
 الشهادة الثاني قلل الوسائط
 وهو علو الاسناد فاذا كان
 أحد الحديثين المتعارضين
 أقل وسائط كان مقدما
 على الآخر لان احتمال
 القلط والكذب فيه
 أقل الثالث فقه الراوى
 فالخير الذي يكون روايه
 فقها مقدما على ما ليس
 كذلك مطلقا خلا للن
 خص ذلك بالمتصدين
 المرويين للمعنى ثالث في
 الحصول والاسبق الاول
 لان الفقيه عيسى بن

المدكور وهو التصلب الثاني تحقيقاً وتقديراً كائناً كرهياً (أما الوقت) نفسه للصلاة (عبدية العلامة) كسابق (و) سبب الوجوب (الزكاة) التصلب الثاني تحقيقاً وتقديراً (له قليلة التي سببها) لمواساة الفقير بقليل من كثير ومن ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الاغنى ثلثون روي رواه البخاري وغيره (وشروط التماس في التصلب لوجوب الاداء (تيسيراً) الاداء وتحقيقاً للثاني لان الحاجة الى المال تتجدد ما فترتاً وهو انما يمكن تأمينا فتيه المولج قريباً فيكون الثاني بدون الاستئناس اقصاى معرضاً الى الازوال واذا كان تأمينا فمن صرف التماس الى الحاجات المتعددة فيسبب أصل المال فاضلاً عن الخواص فيحصل به الثنى ويتسرع عليه منه الاداء (واقم الحول مقامه) أى مقام التماس (لانه) أى الحول (طريقه) أى التماس اقامة السبب المؤدى الى التماس مقام ذلك التماس لان الحول مشتعل على الفصول لادارة بقية التماس في التماس للدوا وتسل وزيادة لقيمة يتفاوت الرغبات في شرائها يناسب كل فصل فصار الحول شرطاً وتجدد التماس وتجدد التماس لئلا يخلو الى التماس لان السبب لان السبب هو المال بوصف التماس والمال بهذا التماس فهو ذلك التماس ثم حيث أقيم الحول مقام التماس كان تكرار الوجوب يتكرر الحول تكرار الحكم يتكرر السبب لا يتكرر الشرط هنا واتفق المتأخرين على أن سبب وجوب صوم رمضان هو الشهادة بغيره لا بغيره ويضاف اليه ويتكرر بشكره ثم ذهب القاضى ابو زيد وشرا الاسلام وصدر الاسلام وموافقهم الى ما أشار اليه المصنف بقوله (و) سبب الوجوب (الصوم) أى الصوم كل يوم من شهر رمضان (الحر الاول) الذى لا يتجزأ (من اليوم لان ايجاب العبادة في وقت شريفه) أى ذلك الوقت خلق تلك العبادة والعبادة في الاداء دون ايجاب فانه منع الله الصوم وجوب في اليوم (ولا دخل الجليل فيه) أى في الصوم فكان السبب اليوم صوم كل يوم عبادة على حدة يتعصب شرائط وجوده من جرد لا يتفاضل بطرقاً وتفاضل على حد ذاته ذهب شمس الانسنة السرخسي الى استمرار الامام والى ما في سببته واختاره صاحبها فى لان السبب ثابتة لمطلق شهود الشهر وهوامم الجيوسوع لظهور شهره وشرفه فيها جميعاً ومن ثم فصحة صوم كل يوم بعد تحقق حرز من ليلته والتمتع قبل دخول جزءه، فانما لانه اداء الواجب بحوزة بعده ورعيه لا قبله ولم قضاء الشهر لمن كان أهلاً لوجوب الصوم في اول ليله منه ثمس قبل أن يصح واستمر يحتجوا على معنى الشهر فاذا ولجئون اذا اُخذ في ليله منه فمن قبل أن يصح ثم اُخذ في ليله من الشهر ولم يقرر السبب في حقه مما ههنا من الشهر بل اهلته لم يلزمه القضاء واجب مع كون المال الى اذ دخل في السبب لم تنته (وأما حوزة النية من الليل ووجوب القضاء على من أفاق في الليل من رمضان هلان الليل نابع) الظاهر (في النصف) الذى الظاهر باعتبار كونه وقتاً قصوم اقل قبل الليل شرف مستقل أيضاً باعتبار اذ وقت ليلته اوجب بان كلاً من افي شرف يحصل بالاعتبار السببه وذلك بان يكون محلاً لاداء سببه (وتحقق ضرورة في ذلك) أى في جعل الليل مابعاً للهارى جوار النية من الليل الذى هو أمر تأمره لان في اقتداره ما يؤول أجزا الصوم عسراً وسراً ما قيمت النية من الليل مقام المقتضى بأول أجزا الصوم ولا ضرورة فيها نحن فيه (والجئون لا ينافى اهلته لوجوب السبب) لانه وضعي ثبت به حيزاً (بل) لاشائها (بالطلب) اذ كان وجوبه (يظهر) أثره (في الخلق) الواجب (المال غير الزكاة) من نفقة الزوجة والاولاد والحراج والعشرون سبباً للثقل لان المقصود منه المال ووصوله الى المعن وهو لا يتعدى مع الجئون فانه مما يحصل بالتأنيب بخلاف العبادة المحضة كالزكاة فان المقصود من ايجابها ايجاد نفس الفعل ابتلاء لظهور الطائفة من المعنى وهو لا يتحقق الاغنى اختيار صحيح وهو لا يمكن بدون العمل فاتفق الوجوب لانتفاء حكمه للمقصود منه (و) لظهور (في المال) أى بعد الاقامة (فائدة القضاء بلا حرج وهو فيه) أن الحرج في القضاء (بالكثرة) وهي في كل مجبى به في

ما يجوز وبين ما لا يجوز
فاذا حضر المجلس وممع
ما لا يجوز أن يعمل على
ظاهر مبحث عنه وسأل
عن مقدماته وسبب
تزوله فطلع على ما روي
به الاشكال بخلاف
الماعى الرابع علم
الراوى العربية فالتفسير
الذى يكون رايه طاماً
بالعربية راجع على خلافه
لما ذكرناه في الفقه
النامى الانضبطة أى
في العربية أوفى الفقه
قاله الامام فالتفسير الذى
يكون رايه أده أو أدهنى
مقدم على الآخر
لان الوثوق بقول الأهل
أتم السلاس حين اعتقاد
الراوى فالتفسير الذى يكون

الصوم يحصل بما أشار إليه بدلاً وحذف سائر من الكثرة بقوله: (استغفار الشهر حتى) لأن
الشهر تام وقته وهو في نفسه كثير فلا يخصى الكثرة فيها إذا أتى بعض الشهر لم يكن كالمصنف
(وقه) أي تقدر الكثرة باستغفار الشهر (تأمل) أن الشهر من الحرج في الزمان بقضاء الشهر فيها إذا
أتى في ساعة من من ليل أو نهار ما يميز الحرج في الزمان بقضاء الشهر لوانتهيه وإذا كان الحرج
مستقفاً في هذا فكذلك في ما قبله والأعاد الأمر على موضوعه بالنقص ثم قد يقول السرخسي بأمره كان
أول جزء من كل يوم ميباً لوجوبه لم تكن إلا به معيار الصوم لأن سبب الوجوب خارج عن محل الأدلة
لوجوب تقدم السبب على السبب فيكون ذلك الحرج من كل يوم فمسلماً فلا يكون كل يوم معياراً للصوم
والاجماع متعدي على خلافه وأوجب بأن المؤبد زعم أن المراد بالسبب هنا الملة التي شرع فيكون الحكم
مقارناً لأن الملة الشرعية مقارنة لا حكمها كالملة العقلية كما في الاستطاعة مع الفعل اهـ (قلت)
لكن هذا الزعم غير تام كما هو معلوم بما قدمناه أول هذا البحث ثم كون القطع المعلوم سواء كانت عقلية
أو شرعية ليس بالمستعمل الملهة أنه مصحح بالاصل كما اختاره المصنف ولا بأس بالاصح بذكره كما ذكره
قال رحمه الله اعلم أن السقلاء اختلفوا في العلم المعلوم فذهب طائفة إلى أن المعلوم يقع بالاصل
والجمهور إلى أنها معاني الخارج وطائفة منهم خصصوا العلم الشرعي به وهو المستحب المعلوم لأنها
اعتبرت كالإيمان بما يمكن فيها اعتبار الأصل وهو تقدم المؤثر على الأثر بخلاف نحو الاستطاعة مع
الفعل لأنها معرض لا يبيح فلم يكن اعتبار تقدمها والآخر الفعل بلا قدرة والذي يختاره التعقيب في العلم
الشرعي والعقلية حتى أن التكسار يعقب الكسر في الخارج غير أنه لم يسمع اعتقاد مع قول الزين إلى
العبارة إذا كان أياً يقع فيه التقديم والتأخر فيها وهذا لأن المؤثر لا يقومه التأخر قبل وجوده ولا
خروجه من عدم لم يكن ثابتاً فلا بد من أن تكمل هو شبهه ليقوم بعرضه ولا يمكن مؤثراً اهـ وعلى
التعقب متى صاحب الهداية وغيره في غير ما قرع شئ من هذا يعرف أن ما ذكره الشيخ سعد الدين التفتازاني
في التلويح من أنه لا نزاع في مائة السنة العقلية لمعلولها ما زمان ثلثها لا يتم التصرف ليس كذلك كان
ما ذكره في شرح المقام من أن كون الإيجاد وجوداً له مع جميع جهات التأثير بعد تزمانية
مجموع ليس كذلك أيضاً على أنه قد قال فيه بأس قبل هذا وما يقال من أن التعقيب يتقدم على المعلوم
ليس على الإطلاق بل الدالة النافذة أو التامة التي هي الفاعل ودماء ومع الشرط والقاهرة والله سبحانه أعلم
(و) سبب الوجوب (للجيب البين للاضافة) أي الخ اليه كما في قوله تعالى وقه على الناس فتح البيت
والإضافة من لائل السببية (ولما) أي ولكون سبب وجوبه هـ (يتكرر) وجوب الخ
لأن سببه واحد غير متكرر. وأما الوقت فشرط جواز أدائه لعدم جهة بدونه وليس بسبب التكرار
تكرره والاستطاعة شرط وجوبه إذا وجوب بدونه الشرط حواره دليل جهة من القدر والآن
أداسيل وجود السبب محتجذ (فانفقوا) أي المتأخرين والمتقدمين في هذه الأسباب (فما سوى)
سبب (الصلاة) والذي يظهر فيما سوى سبب الإيمان لأن القائلين بأن سبب وجوب الصلاة الوقت
قد ظهر أن مرادهم أنهم ما هم الله تعالى على الصداقية وأنه قد وردت بالوقت المشتمل عليها كذا كالمصنف أيضاً
وأشار إليه في التلويح الثالث في المحكوم فيه حيث قال كوقت الصلاة يجب محض علامة على الوجوب
والتقدم فيه العلم بالحقيقة وأرضعنا عقيدة انفعروا أن سبب الوجوب يعلمها التمام إلا من منهم
خصه بأربعة الأعضاء السلبية بخلاف سبب وجوب الإيمان أن من قائلاً بأنه نوع الوجود وكالعلم
ومن قائلاً بأنه نفس حدث العالم (و) سبب الوجوب (الصلة) انظر إلى رأس الذي هو نوعه على عليه
أي يقوم الناس بكنات ويجعل نقلاً بسبب ولا يسه عليه الولاية المطلقة من الترتيب والاجابة
غيره أو الولاية فاذلة (لـ) أي لا يشاء أو أي فلا يكون الرأس سبباً حتى يمتنع فيه نوع الولاية

راو هـ ما تقدم على
طرواه المعقولي والرافضي
وغيرهما من المنتدعة
السابع ككون الراوي
صاحب الواقعة لأنه
أعصر في القضية كترجيح
الحصاة خرواثة في
التقاء الختانين على خير
ابن عباس وهو أعلمهما من
الماء ومنه أيضاً كما قال في
المصنوع ترجيح الناقص
خبراً أي رافع في تزويج
ميوعة خلا على خبر ابن
عباس في تزويجها محرماً
لكون أي مدافع هو الغير
في ذلك التام من كون
الراوي جليس المحدثين
لأنه أعرف بطريق الرواية
وشرايتها وكذا لو كان
جليس غير المحدثين

العقوبة ومحلان العشر في الخارج والخارج في الغلة وسبب الانسحاب العشر الأرض النامية بالخارج تخفيفا لسبب الخراج الأرض النامية تقديرا له ومصرفا لمصرف العشر الفقراء ومصرف الخراج الفائدة وقد تحقق النسيان ولا منافاة بين الجنحين كوجوب الدين مع أحدهما واجتنب أصحابنا أن يشتلوه ماذا أتابع اجتماعهما في أرض واحدة للثلاثين الصلوة والعقوبة ولا نسلم أن سببها متعدد بل هو محدود هو الأرض النامية الآلهة بعينه التمه في العشر تحقيقا في الخارج تقديرا ولهذا يصح أن يقال خراج الأرض وعشر الأرض وإذا كان السبب واحدا كان السبب أحدهما من غير جمع بينهما كالأه والقصاص لأن اتحاد السبب وجب اتحاد الحكم (وقد يقال ياز) أن يكون السبب (الواحد سببا متعدد) من الأحكام (كأفعلة الواحدة) أي كما جاز أن تكون الصلة الواحدة لثلاثة من الأحكام كما نأطامعة التصريم ووجوب الحد كاتقدم (ويجيب بأن) الجواز المذكور إذا لم يكن بين جهتي الحكم تناف وهاهنا كذلك فإن (جمعهما) أي العشر والخارج (متنافسة) والوجه متنافسان (لأنها) أي الجملة (أحدهما) أي أرضي العشر والخارج (أما) أرض تسمى (بمناقص) وهو الأثر الذي تفتت الأعمام كثير وذبح وغيره مما يدخل تحت الأيدي وماء العيون والأطراف التي كانت مبارا للحرب نحو ميثاقهرا والمستقطعين بيت المال (أو) أرض صلت للمسلمين (فتح عنوة) أي قهرها (الخ) أي وأقر أهلها عليها ووضع عليهم الجزية وعليها الخراج أو صلحهم من جبايتهم وأراضهم على وثيقة معاومة وهذه الأراضى كلها خارجة (وفي) الأرض (الأخرى) وهي العشر في الأرض فيها (بخلافهما) أي للمال المدكور والفتح المذكور بأن تسمى عام السجلاء وماء الجار والأثر العظام التي لا تدخل تحت الأيدي وبأن فقت عنوة وقسمت بين الغنمين (ولا يجمعان) أي العشر والخارج (في) محل (واحد) لتنافي لأمرهما انعدام الخراج الكروا ولازم العشر الطوع وتنافي اجتماع الوازم وجب تنافي اجتماع الملزومات (قلت) وفيه نظر فانه كاذ كالمصنف في شرح الهداية معلوم أن بعض صور الخراج يكون مع الفتح عنوة وهو فيما إذا أقر أهلها عليها وكذا بعض صور العشر وهو فيما إذا قضت عنوة وقسمها بين الغنم كان بعض صور الخراج لا يكون مع العنوة بل بالصلح أو بأن أحياها وسقاها بعد الإهمار الصغار أو كانت قريبة من أرض الخراج على الخلاف فلا يلزم عدم تصور اجتماعهما مطلقا نعم كآمال المصنف ومع هذا الذي يغلب على الظن أن الراشدين من عمر وعثمان وعلي لم يأخذوا عشر من أرض الخراج والانتقل كاعتل تفاصيل أخذهم الخراج جهدا تنقض العادة وكونهم فوضوا الدعوى إلى الملائكة في غاية العذر أرايت إذا كان العشر وتلمع في الأرض التي ولف فيها الخراج على أهل الكفر فهل يرب أن يتولوا أخذ وثيقة و يكولو الأثرى إليهم ليس لهذا معنى وكف فوه كقولنا يؤمنون على أدائهم طلب أنفسهم وإذا كان الظن عدم أخذ الثلاثة صديلا ليقول الصلابة خصوصا للثلاثين و يكون واجعا هذا وخارج المقامة تعلق بالخارج حقيقة كالمعشر ذكر في أصول صدور الإسلام شرح الطحاوي وغيره ما لا حرج أن في الثانية وخارج المقامة معية العشر لا الواجب شي من الخارج وإنما يفارق العشر في مصرف (و) سبب الوجوب (الطهارة وإرادة الصلاة) لقوة تعالى بأنها الذين آمنوا (إذا) أتم إلى الصلاة فأغشوا والإجماع على عدم اعتبار حقيقة القيام أي يعتقد على أن ليس القيام مطلقا السبب (بل) السبب لوجوبها (الإرادة) للصلاة والخلف بشرط وجوبها كاذب الصمد الشريعة وغيره ما على أن المراد إذا أردتم القيام إلى الصلاة ترونها على أشعر بسببها والفرع من الطهارة أن يكون الوقوف بين يدي الله تعالى صفة لها يجب اتصالها بالأعلى تقديرا عندها وذلك بالحدث فيوقوف وجوبها على يكون شرطا وتعبه المصنف في شرح الهداية بما في ذكره هنا طول

يحصل هذه الطرق كلها
العشر كون الراوي معدلا
بالعمل على روايته أي
ثبت عدالته بعمل من
روى عنه بما رواه عنه
فالتحريم الذي يكون رواه
معدلا بهذا الطريق
واسمح على الذي يكون
رواه معدلا بشيء
غير المصنف بقوله ثم معدلا
ليعلم أن التعديل بالاختبار
مقدم على هذا الطريق
فخلصنا أعلى للتراتب
هو والتعديل بالاختبار
ثم التعديل بالعمل ثم
التعديل بغير ذلك ولم يبين
المصنف ذلك الشيء الذي
يقدم عليه التعديل بالعمل
فإن أراد به التلطف بالترتبة
فتقدم جزم الأمدى

ما يحكمه إطلاقها ورد بان شرعية الكفر ترفع الحرمة والنجاسة والقهار لا يوجب حرمة الكفر بل يكون
 الامسك من إطلاقها نجاسة وأيضاً قد يكون الامسك عن إطلاقها السعي في تحصيل الكفاية أو
 لتعزى في إطلاقها فلا يكون مجرد نجاسة فلا ينتقض بها (والقتل الخطأ) سواء كان خطأ في القصد
 بأن يرى شخصاً بظنه صيداً أو حرماً لا يخطأ هو مسلماً أو في القتل بأن يرى غرضاً فصيداً أم قاصداً
 باعتبار أنهم بقصد قتل معصوم الدم ومختلور باعتبار أصابته معصوم الدم وقتل الصيد للغير أو في الحرم
 ولبسه وتطبيقه على الوجه الخاص وسجاعة فإن هذا الاعتقاد من حيث أنها قتل صيداً وارتفاق باللبس
 والنايب وإلحاقه بما حرم من حيث أنها نجاسة على إجماعه أو الحرم بمختلور واليهين المتعقدة المتسقة
 بالحنث وقد ذكرنا في اجتماع الخطر والإباحة فما يوجب أحدهما أنها تقسم الله تعالى وهو مندوب
 إليه ومنه عن القوة التي لا تجعل الله عرضة لايمانكم أي بذلة في كل حق وباللطف وهذا يشير إلى
 أن اليمين يجب وإن شرط ثبوتها الله مقدم مشروع مشتمل على تعظيم الله تعالى ونقضه بالحنث
 مختلور لما يفهم من هذه حرمه اسم الله تعالى قاله الله تعالى وكان يصرون على الحنث العظيم وهذا يشير
 إلى أن اليمين مع الحنث سبب وفي التصديق والى كل واحد ذهب فريق من العلماء في الكشف عما حرمه
 اليمين سبب للكفاية بلا خلاف لا خلافها إليها إلا أنها عندنا منصفة كونها موقوفة لأنها الإثنية
 المختار والإباحة وشرط وجوبها أقوات البر لا أن الواجب في الدين العراصة إراداً عن حنث حرمه اسم الله
 تعالى والكفاية ويجب خلفه في البر ليس كما لم يقتض شرطه كونه لا يلزم الجمع بين الحلف والاصل
 واليهين وإن اعتقدت صحتها لحنث في حق الأصل أعني الرقعة فاقعة في حق الحلف فالسبب في الأصل
 وانقلب واحد وعندنا الثاني هي منصفة كونها موقوفة وتجب الكفاية أصلاً لا خلفاً عن البر
 بشرط قوات التصديق في الظاهر فلا تجب في الغرض عندنا وتجب فيها عند (وفي تقريره) أي هذا
 القسم (نوع طويل) لا يباين تطبيقه في المتن كالأصا بسطه في الشرع فلا جرم أن طواه وبسطه
 والمحدثه (و) السبب (أشعية للعاملات) من بيع ونكاح وغيرهما (الهاء) العالم (على
 النظام الاكل إلى الوقت المسمى) بماؤه أنه فإن الله سبحانه قد فاء هذا النظام المنوط بنوع الانسان
 به في قيام الساعة وهو من على حفظ الاشخاص اديها به النوع والانسان لفرط اعتدال مزاجه
 يفتقر في البناء إلى أمور صاعدة في الغذاء واللباس والسكن ويخوذ ذلك وهي اعدم استقلال كل فرد
 بها وعدم تمهيتها بفتقر إلى معاونة ومشاركة فلهذا أفراد النوع يحتاجون للدواء التماسل إلى الزواجر
 بين الله كروا الأثام وقام بالامناع وكل من هذه الأوامر يفتقر إلى أصول كلمة مقرر من الشارع بتدرج
 تحتها الأحكام الجزئية المتعلقة بمعامل الناس والمعادلي حفظ بها العدل والنظام بينهم في باب المناكحات
 لثمة لثمة النوع والمباينات المتعلقة بمعاملة الشخص إذ كل أحد بشرى ما لا يلاعه ونقص على من
 رآه قبيح الحور ويحترق النظام وهي المعاملات المزبورة في الكتب الفقهية تصدق قول المصنف
 (وما تدم) في المرصد الأول في تنسيق الملة (من حفظ الضرورات والحاجيات تفصل هذا و)
 السبب (للاختصاصات) الشرعية (تتعلق) والحرمة وإزالة الملك عن الرقعة لا إلى أحد (التصرفات)
 العولية والتعلية (المسورة آساناً بشرط) لها (كالمسك وتطلاق والعناق فتدأ أطلقوا فقط السبب
 على ما تقدم في فصل الملة الملاحق عليه (الله) فيحتاج إلى إباحة الاحتياط في ذلك بالاصطلاحهم
 في وقت المسرة لئلا يترتب (تتبع) أي تطلبه لثمة (إثنية) أي ما لا يمكن باليهين
 (أية) في مسك (و) (هـ) هو (دفع المكلف من يملكه المدة) لأنه منضم إلى الحكم
 كل وقت لثمة (زاي) كما يتقرب إليه الحكم ولو يفي بالتعريف فلهذا (منه) أي المكلف
 (ونفائسكم هو المدة من وضعه) أي موضع ذلك التبع على الحكم (فلهذا) أي فذلك الترتب

منه ولم يذكر الامام
 هاتين المشتين بل ذكر
 أن الاختيار مقدم كما
 ذكره المصنف ثم ذكر أن
 المسرك إذا ذكر الراوي
 فإن عمل به به كانت
 روايته راجحة على ما إذا
 زكاهم روى خبره وهذا
 غير ما ذكره المصنف إلا أن
 يجعل الباه في كلامه أعني
 كلام المصنف بمعنى
 المصاحبة فيكون تقدير
 قوة ثم عدلاً أي من مع
 العمل فيخذ لا يخالف
 كلام أحد من تقدم
 وليس في كلام الامام
 وأتباعه تعريض إلى
 التعديل بالحكم مع
 التعديل بالمثل وقال
 لا تمدى أن الحكم أولى

عليه الحكم على الحكم (ويطلق عليه سبب مجارا كالبيع للثالث وان لم يكن) ذلك الحكم (الفرق من وضعه كالشرائط المتعلقة لا عقل تأثيرة) أي لفظ الشراء في ملك المتعقن المشتري (وليس) ملك التمتع (الفرق منه) أي من الشراء (بل) الفرق من الشراء (ملك الرقبة فيه) أي فذلك سبب الحكم لانه مفضل اليه (وان عقل تأثيرة) أي تأثيرة ما ترتب عليه الحكم في الحكم (خص) ذلك القرب عليه الحكم (باسم العلة) قال المصنف (والاصطلاح الظاهر أن ما لم يعقل تأثيرة أي مناسبه بنفسه بل) انما فصل مناسبه (بما هو منطقتي على ما قدمنا) في فصل العلة (وبنت) شرطا (اعتباره) أي اعتبار ما هو منطقتي له على الحكم فمقتضاه (علة) كالمشترط الصلة (وما هو مفضل) الى الحكم (بل تأثيرة) فيه (سبب والا) لو كان المراد بالعلة ما ذكره القائل (خص) اسم العلة المحكمة اصطلاحا (والاصطلاح) الاصولي (ناطق بخلافه) أي تخصيص المحكمة باسم العلة (ويطلق كل) من العلة والسبب (على الاختراجهما) ومن الخلافه عليه اصطلاحه على التصرفات الشرعية من البيع وغيره (وأما الشرط) أي إقامه (فيما يطلق عليه) لفظ شرط (حقيقي) وهو ما (يتوقف عليه الشيء في الواقع) كملأه العلم (و) شرط (جلى) اما (لشرع) فيتوقف (الشرط) أي وجوده الشرعي عليه (شرعا) كالشروط في النكاح والظهار والصله اذ لا وجود للنكاح والصله الشرعيين بدونهما (والعلم بوجوب العبادات على من أسلم في دار الحرب) ولم يجرى له الدار الاسلام في حقه حتى (ولم يعلم بوجوبها عليه حتى) متى رما ثم عمل بالزعمه قضاهي منها وان وجد سبب الوجوب في حقه وهو الوقت لان العلم به (وأما يوم مقام العلم به وهو شوع الخطاب في دار الاسلام) وتيسر الوصول اليه بآني طلب بشرط اخذ التكليف لا يصح الا بالقدرة وهي لا تحصل الا بالعلم أو ما يتقدم مقامه ولم يوجد (وحيث فاق الشرط في حقه منع السبب من الاعتقاد فثبت الوجوب) كانت الاسباب من الوقت والشر والبيت وغيره مع وجودها حقيقة كالمدة وحكايا حقه (وأما وجوب قنائه على من أسلم في دار الاسلام) ولم يعلم بوجوبها حتى مضى زمان فعلي فرض انتفاء علة جوازها ما هو قائم مقامه وهو شوع الخطاب في دار الاسلام لوجوده فيها فان فصل المتوقف على علم المخالف بوجوب الاداء الثالث لما لم يلزم من سبب الوجوب الثابت بالسبب وتكون السبب عند الذل كان العلم شرطا له لما لا ريب الصلات على التام والمضى اذ لم يعتد الا بما (ولما وجب الصوم على المنيون الذي لم يسفر عنه الشهر لمدم الشرط وهو العلم في حقه) لكن الالتزام باطل لعدم تحقق الوجوب عليهم فكذلك الالتزام وهو الشرط العلم لنفس الوجوب وكون السبب سببا واجب بالانكسار عدم حصول العلم في حقه لكونه ثابتا في حقه تقدير الشيوع الخطاب وبلوغه الى سائر المكلفين بمنزلة بلوغه الى كل منهم ذكره في الكشف وفيه تأمل (أو لكلف بتعلق تصرفه عليه) أي ذلك المجموع شرطه بكلمة الشرط (مع اجازة الشرع) فهذا (كل دخلت) الدرافات طائفي (أو) على (معناه) أي المجموع لشرطه بكلمة الشرط مع اجازة الشرع بأن يبدل الكلام على التعليق دالة كلمة الشرط عليه (كل ما أتى تزوجها) طائفي لوقوع الوصف الذي هو التزوج وصف المرأة غير معينة والوصف متغير فله حصول تعيينه الذي لا يدور وقوع الطلاق عليها لانه لان اضافة الطلاق الى مجهول غير صحيح (واذا اعتبر فيها صار معنى الشرط اذ ترتب الحكم عليه تعلق به كشرطا فيكون شرطا دالة لان الشرط ما يكون على خطر الوجود يتوقف نزول الجراء عليه وقد وجد هذا فيما نحن فيه فصلا كانه قال ان تزوجت امرأة فتقضى طائفي الا أنه يستقيم هذا كراهة بالنسبة وموت لان الصفة ليست بشرط صفة بل شرط معنى فاستقام ذكر الجراء ما لا فاعول بدونها أيضا عملا بالتبيين وهذا (بخلاف) ما دخل الوصف على معنى بأن اشار الى امرأته أجنبية أو ذكر كراهية لهما

لان الاحتياط فيه المبلغ الحادى عشر كثره للزكوى وهو واضح الثاني عشر بحث المتركين عن احوال الناس واله أشار بقوله ويمنعهم تصديره وكثرة بجنهم وكذلك يذلة عدالتهم والوقوف بهم كما قاله ابن الخليل الثالث عشر كثره علم المتركين يعنى بالعلم الشرعية كما اقتضاه كلام المصنف لكون الثقة بغيرهم أكثر لا بأسوال الراوى كما قاله الشارحون فانه قد تقدم ما يدل عليه الرابع عشر تعطف الراوى وهذا الكلام يحتمل أمرين مروح باعتبارهما في الحصول أحدهما ان يكون أحدهما

العلم فقال (هذه المرات التي أتزوجها طالق) التي أتزوجها طالق فانه لا يصلح
دلالة على الشرط لان الوصف في المعنى لغو (فيلغو) الوصف المذكور يتبع هذا المراتك ووزن
طالق فيلغو امده بالحقية بخلاف ما لو كان التعليق بصيغة الشرط فانه يصح في المعية وغيرها كان
تزوجنا مرة أو هذه المرأة نهى طالق فان الطلاق يتعلق بالشرط فكلهما جميعا (ويسمى) هذا
التزوج مما يطلق عليه اسم الشرط (شرطا محض لا امتناع العلة) أي وجودها للحكم (بالطلاق) أي
بسبب التعليق فهو ان ما يمنع بسبب التعليق وجود العلة فاذا وجد وجب وتصور وجود الحكم
مضافا اليه دون وجوبه (وليتأهب) الشرط (العلة للتوقف) أي لا تنجزا كهما في توقف الحكم
عليهما وان كان التوقف في الشرط لوجود الحكم وفي العلة لوجوبه (والوضع) أي ولا تنجزا كهما
في كونه عام موضوعا مارة على الحكم شرعا لان العلة الشرعية أمارات على الاحكام كالشرط
(أضافوا اليه) أي إلى الشرط (الحكم) أي جاني في التعدي وذلك عند عدم علة صالحه للاضافة) أي
اضافة الحكم اليه لان شيه التي قد يتخلف عند تعذر اعتبار حقيقة فهو كل شرط لا يعارضه علة
صالحة لاضافة الحكم اليه وفي شرح المغني لقا في الأولى أن يزيدوا لاسباب لانها لم يصلح العلة وصرح
السبب بضاف الى السبب دون الشرط كما يوجب محاسن وهو حسن (وهو) أي هذا الشرط (شرطا
فيه معنى العلة كشي الزن) المشتغل على ما وقع تعديا لاسباب منه وتلف (وحقر الشرط الطريق)
تعديا اذا وقع فيها ما خلف فانه يضمن الشاق والحافر (لان العلة) في تلف المانع أي (السيلان
لا تصلح لاضافة الحكم الضمان) أي ضمان العدوان اليه (ادلت على فيه) لانه امر طبيعي
للمانع ثابت بخلاف الله تعالى (والنشرطه) أي السيلان (وازالة المانع) من السيلان (تعديا)
على مالكة لان الزن كان مانعا منه (فيضاف) الضمان (اليه) وعلية السقوط في البئر الثقيل وهو
لا يصلح لاضافة الحكم اليه وهو ضمان العدوان اليه لانه طبيعي لا تعدي فيه وحقر الشرط السقوط
وازالة المانع منه تعديا لان الارض كانت مانعة من عمل علة فاضيف الحكم اليه ولا يقال ينبغي
اذا تعذر رعايته الى التلقل ان يضاف الى التلقل لانه لا يتسبب وهو اقرب الى العلة من الشرط لا تنجزا كهما
في الاقضاء الى الحكم والاقصاه لانه لا يقول لا يجوز ان يضاف الضمان الى المتلقل لان الضمان ضمان
عدوان فلا بد فيما يضاف اليه من صفة التعدي ولا تعدي على المتلقل لانه لا يضاف محض بلا شبهة حتى لو
وجدت صفة التعدي بان تعديا لم يورع في البئر وقع فيها ولو يضاف التلف اليه لصلحية لاضافة
لالى الشرط فلا يضمن الحافر فظهر ان خلاصة الشرط انما تكون عند عدم صلاحية العلة والسبب
لاضافة الحكم اليهما (وكشود وجود الشرط) وهو دخول الدار مثلا بعد تعليق الطلاق به فيجاءنا
شهادتان على رجل لم يدخل بزوجه ثم علق طلاقا بدخولها اليها (فأذا رجعا) أي شهود
الشرط وحدهم (بعد القضاء) بالطلاق ولزم تعدي المهر (ضمنوا) فصاع المهر للزوج (الفر
الاسلام) ولقضاء وجب ان يضمنوا لان العلة وهي عين الزوج لا تصلح علة لضمان تنقلها عن
وصف التعدي لان شهودها لا يثبتون على شهادتهم فباضافة الى الشرط لاهو وصفا للتعدي
بارجوع قال غير واحد من الساجدين منهم صاحب الكشاف قال يجب لانه لم يثبت فيه
عند رواية انتهى (قلت) ويؤيد ما في شرح الجامع الكبير لشيخ أبي المعين لم يذكر
محددان شاهد في الشرط لورجعا على الافتراء هل يضمنان ثم قال ويبنى أن يقال يضمنان
لان ايجاب الضمان على حصول الشرط عند عدم امكن الاجبال على صاحب العلة واجب
وما في التحقيق وغيره لا رواية فيه عن السلف وفي شرح الجامع ليعاني قال بعضهم لا يضمنون كشود
الاحصان اذا رجعا وحدهم وقال أكثر المشايخ يضمنون لانهم سيئو التلف بغير حق وله أثر في وجود

قد حفظ لفظ الحديث
واعتدلا آخر على
المكتوب فالحاظ أولى
لانه أبعد عن الشبهة
قال وفيه احتمال الثاني
أن يكون أحدهما أكثر
حقا أي أقل نسبانا فان
روايته رابعة على من
كان نسبها أكثر فان
جلنا كلام المصنف على
الثاني فيكون مطوقا على
لفظ الكثرة من قوله
وبكثرة المزين تصديرة
وبكثرة حفظه انطاس
عشر بذكر ضبط الراوي
والضبط هو شدة الاعتناء
بالحديث والاهتمام
بأمره فلذا كان أحدهما
أشد اعتنا به واهتماما
يرجح خبره ولو كان ذلك

دليل الصدق ظاهر اقلعت حجة في وجوب العمل بدون التفتيش حقيقة وإذا كان كذلك كان القضاء بالحرية نافذا في الظاهر لا باطنا (فهو رقيق بطلان هذا القضاء) بالحق (ثم عتق بالحل) لإلزامه الشهادة فلا يضمنون (ومما فيه) أي ومثال ما اجتمع فيه شرط وعلة معارضة له (صالحه) لأضافته للحكم اليها (شهادتا البين والشرط) السابقان (فبضاف) الحكم (اليها) أي شهادة البين (فبضم) شهود البين) نصف المهر (إذا رجع الكل) أي شهود البين وشهود الشرط لأن شهود البين شهود علة لانهم أثبتوا قول الروي على مطلق وهي صالحة لأضافته إلى حكم اليها فالجرم لأضافته إلى الشهود ومما يشهد به هذا التعليق شهود العلة وإن لم يكن التعليق علة الابد وجود الشرط أما باعتبار ما يؤيد اليه وأما باعتبار أن العلة أعم من الحقيقة ومما فيه معنى السببية وأما باعتبار بعد شهادة الغير بقوله وقضاء القاضي فقد ثبت التعليق اتصال بالحل لوجود الشرط في زعمهم وصارت علة حقيقة فإن قيل شهود التعليق انما يشهد به بالعلية على تقدير وجود الشرط لا مطلقا وتحقق العلة موقوف على الشرط فهو هذه أولى بالضم لأنهم شهود بتحقيق العلة وتأثيرها أوجب بالأسلم أنهم شهود على ذلك التقدير بل شهدوا بسماع التعليق مطلقا وهو علة ولا المانع ولا تعليق لشهادتهما بالشرط بتحقيق العلة وتأثيرها فظنهم سرحو بانهم لا علم لهم ولا يتحققون تأثيرها بل يتحققها وتأثيرها بشهادتهما شهود التعليق فانهم لم يأتوا بشيء من شرطه ورتبه تحقق العلة وتأثيرها عند دخول المانع الآخر أي أنهم لم يشهدوا بالتحقق بتحقيق الشرط من غير شهادتهما ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا ولو تحقق التعليق من غير شهادة باتفاف الخصمين شهدها وجود الشرط ثم رجعوا لم يضمنوا ففرغنا أن نتحقق العلة وتأثيرها غيره. ضاف إلى شهادة الشرط بوجه (وما) أي وهو الشرط الذي (ليصف) الحكم (اليها) أصلا كأول المتعولين من شرطين على علمهما) طلاق أو غيره (كل دخلت هذه) الدار (وهذه) الدار وأما طلاق (شرطا لغير اصطلاح) تخلف حكم الشرط وهو الوجود عند وجوده عنه لكن لما كان الحكم مفتقرا اليه في الجملة كان شرطه ضرورة لاعتق وهذه هي العلاقة قال المصنف (وهو) أي هذا المسمى (أحد بخصفته) أي الشرط لتوقف وجود الحكم عليه من غير تأثير ولا إفضاء (و يقال) لهذا أيضا (شرط احتمالا لحكم) أما مما قلنا وقيل الحكم عليه في الجملة في نفس الامر وهو هذا اجوعا على تسمية كل من الظهارة وسر العورة والتية بشر أو سواء تأخر أحدهما أو تقدم مع أن الصلاة متوقعة على المجموع وأما الاحتكام فلم يتحقق الحكم عنده فان دخلت الدارين وهي تركها أطلقت أتمافا وإن أباها فقد سقط ما أو أحدهما ثم أباها ثم دخلت الأخرى لم تطلق أتمافا لأن الطلاق لا يقع في غير الملك وإن أباها فقد دخلت أحدهما ثم تركها فقد دخلت الأخرى لم تطلق ع- بذكر لاشتواء الشرطين في نوص الجراء عليه. مما صار أكثر من واحد والشرط عند وجود الثاني فقدنا عند الأول ولو طلق عند علمنا الثاني لكان لا اشتراط الملك حال وجود الشرط اعلموا وصحة وجود الشرط

لا لصحة وجود الشرط بل دليل أنهما لو دخلتا في غير الملك أغلقت العين ولا لاشتغال العين لاجل العين الغنمة فيبقى بقاءهما فلا يشترط الاعتدال الشرط الثاني لأنه حال نزول الحزاة المفتقر إلى الملك (وما) أي وهو الفعل الذي (اعترض بعده) أي حصل بعده حصوله (فعل مختار متصل) هذا الفعل (ب) أي بيقف الفعل حال كون هذا الفعل (غير مرسوم إلى الشرط) أي ذلك الفعل (كعقل) هذا بعد شرطه بمعنى السبب لا ضمان به لأن فعل الفاعل المختار الذي به هذه الصفة صالح لأضافة الحكم اليه فلا يضاف إلى الشرط (فلا يضمن) الخال (فيه) أي البعد إن أتى لأن حكمه شرط الإتيان في الحقيقة لا تارة الإتيان من الإتيان الذي هو علة تنفي مآلية العبد وقد اعترض عليه فعل مختار صالح لأضافة التالف اليه وهو الإتيان مع إضافة الحكم إلى الشرط ثم لما سبق الخلل الإتيان إلى علة تلف كل لخل حكم

الأولت هكذا أطلقه
المصنف تبعاً للماصل
والتحصيل وشرط في الحصول
مع ذلك أن لا يعلم هل رواد
في حال سلامة علة أم في
حال احتلاله السابع
عشر شهرة الراوي لأن
شهرة المصنف أو غيره
ما تضمن الكذب وممانعة
أضامن التدليس عليه
الثامن عشر شهرة تنسبه
التاسع عشر عدم التباس
اسمه فان التباس اسمه باسم
غيره أي من الضعفاء
وصعب التمييز كما قاله في
الحصول كانت روايته غيره
واحدة على روايته قال
وكذلك صاحب الامين
مرجوح بالنسبة إلى
الاسم الواحد وهذا قد

السبب لأن سبب الشيء يتقدم على كونه مقتضيا له وشروطه يكون متأخرا عن صورة العمل وجودا
 نخرج الشرط المحض نحو وإن دخلت الدار فانت ملحق اذ التعلق وهو فعل المختار لم يعترض على الشرط
 بل العكس وما عارض على الشرط فعل غير مختار بل طبيعي كما انما شق في التوفيق المانع منه فالتف
 وما اذا أمر بعد الغير بالاقايق لا تمنوان اعترض عليه فعل مختار فالامر باستعمال العدد وهو متصل
 به فيصير قاضيا له بعد فعله على وفق استعماله كالا لفة من حيث انه لا اختيار لها وما اذا كان فعل
 المختار منسوب الى الشرط كما ذكر المصنف ثم لا خلاف في عدم ضمان العدد اذا كان عاقلا فان كان
 مجنونا لا يضمنه عندهم ما خلا ما لمحمد ذكر في الملبوط وذكر في التهمة اما اذا كان مجنونا كان الحال
 ضمانا من غير كاختلاف (وكذا في فتح القاص والاصطبل لا يضمنهما) أي المانع الطير والذابة
 اذ انهاء بينهما على القور (خلافا لمحمد) فقال يضمنهما ما اذا هب على القور وبه قال الشافعي (جمعه)
 أي بمحمد فتح كل منهما (كشرط في معنى العلة اذ يضمنهما) أي الطير والذابة (الانتقال) أي
 الخروج عنهما بحيث لا يصبران عنه عادة (عند عدم المانع) منه والعادة اذ انما كدت صارت طبيعة
 لا يمكن الاسترازة عنها (فهو) أي انتقالهما بينهما (كسبلان) المانع من (الرق) عند الشيء ولان
 فعلهما (أي الطير والذابة) (هدر) شرعا فاستأخراهما كما اذا صاح بالذابة ذهبت صار ضمانا
 وارذبت بخذارة لانه اختيارا فلا يصلح اضافة التلقا اليه (فضاف التلقا الى الشرط) الذي
 هو الفتح (وهما) أي أبو حنيفة وأبو يوسف (منعنا الخاد) أي الحاق الطائر والذابة بالجناد
 المانع في اضافة التلقا الى الشرط (بعد تحقق الاختيار) لهما (وكونه) أي فعلها (هدرا) أي
 لا يصلح لا يوجب حكمه لان الوجوب بحكمه البعثة ولا ذمة لهما (لا يعبر قطع الحكم عن الشرط كالموسل)
 من دون الانتباه لما ادبها (الموسل) قال الموسل (عنه) أي الصيد (تربح) الموسل (اليه)
 أي الى الصيد (فأشبعه هدر) في اضافة الحكم اليه لكونه شريعة (وقطع) ماله (الذبة)
 لا رساله (الى الموسل) فلا يجعل كاه (أما لئلا) يخرجهما (اليه كقصه) أي التالف (على وجه
 نفقه) أي ما كسبه من طائر أو ذابة (ففي معنى العلة) أي فتصلح ليس في معنى السبب بل في معنى
 العلة (فخص) المانع هذا وقد ذكر الثاني أبو زيد أن ما ذكره قياس وما ذكره الخالف قريب من
 الاستحسان لما فيه من الحاق العادتين كانت غير اختياريا بلبيعة حسنة لا أموال الناس وأهدارا
 لا اختيارا لما اعتقل حكمه فاما اختيارا لحكمه فالحاصب الكشوف فعل هذا المسألة من المسائل
 التي يترجح القياس فيها على الاستحسان قبلت في هذا إشارة الى اختيار الفتوى بالاستحسان
 وهو حسن موافق لما سبق من اختيار بعض المناهج الفتوى بالسماح بالاعاية بل بطريق أولى ثم
 يلزم من لزوم الضمان وان لم يخرج كل منهما في قول الفتح بل بعد لحظة كما هو غير خاف على التامل
 لكن ذكر في الكشف وغيره عدم الضمان لانها اما لم يخرج في قول الفتح علم أم تركت عاداتها وكان
 الخروج بعد ذلك بحكم الاختيار فاشبه حل القيد سابق هذا الحكم سابقا لفتح عليه وقوله بأمل
 (وأما العلامة) وعلمت أنها مجرد الحلافة على الحكم فالتوقف عليه مجرد العلم به لا هو نفسه (فكلاذات
 قسالة والصوم) المعروفين فالحلافة على وجود وجوبها من غير افضاء ولا تأخير (وعند الاحسان)
 لا يجاب بدم الزاني والرابعة (منها) أي العلامة كما ذهب السه أورد والرخسي والزيدوي
 في آخر من المتأخرين (لثبوت) أي الاحسان قبل ثبوت الرأ (بشهادة السامع الرجال) أي
 بشهادته قبل وأمر آخر خلافا لآلة الثلاثة ووفر ولو كان على أوسب أو شرط الوجوب الرجم بنت
 يشهد لهن مع الرجال تنوف الوجوب عليه وشهادتهن غير مقبولة في المردود بعد ثبوت الرأ عندنا
 حشيشة ومحمد خلافا في يوسف بناء على أن المقصود منه حينئذ تكميل العقوبة والمكمل لها غيره

يدخل أيضا في كلام
 المصنف وسبب وجوبه
 أن صاحب الامتين يكثر
 اشتباهه بغيره عن ليس
 بعدل بأن يكون هناك غير
 عدل يسمى بأحد اسمه
 فاداروي عنه راوون سامعه
 أنه يروي عن العدل هذا
 كان اسمه واحدا قل
 احتمال التمس العشرون
 تأخر اسلام الراوي فالحكم
 الذي يكون رواه متأخر
 الاسلام عن راوي الخبر الاخر
 راجح لان تأخر الاسلام
 دليل على تأخر روايته هكذا
 ذكر صاحب الحاصل وان
 الحاصب حكما وتعليل
 فتبعه المصنف وجرم
 الاملى بحكمه لانه واصله
 المتقدم في الاسلام

الموجب عليها فلا يثبت بشهادتهن كإثبات خلافه بأقبل ثبوت الزنا فان تكميل الحد لا يتعلق به
وقالوا لا احصان ليس بموجب العقوبة فاذ هو على ما قال كثير كون الانسان حرا عاقلا بالغنا مسلما قد
تزوج امرأته ويزوجها وادخل بها ولم يمسها على حد النكاح الصفة وعجز السر حتى هذا الى المتقين
ثم تعيهم بأن شرطه على الخصوص شأن الاسلام والحد والحد النكاح الصحيح امرأته مثله ثم قال
فاما العقل والبلوغ فلهما شرط الا حلية العقوبة لا لشرط الاحصان على الخصوص والحرية بشرط
تكميل العقوبة والحاصل أنه عبارة عن خصال جديدة بعضها غير داخل تحت القدرة والحرية والعقل
وبعضها فرض عليه كالاسلام وبعضها مندوب اليه كالنكاح الصحيح فليسجل أن يكون موجبا
للعقوبة وانما الموجب لها العلة الصالحة وهي الزنا فلا يمنع ثبوت هذه الخصال أو ثبوتها بنبوت الزنا
بأقبل ثبوتها (مشكل بل هو) أي الاحصان (شرط لوجوب الحد) أي الرجم (كما ذكره
الاكثر) منهم بتقديمها لاعتناء عامة التأخرين (توقفه) أي وجوب الحد (عليه) أي
الاحصان (بلا علة تاتر) في خصوص هذا الحد (ولا فضله) اليه وهذا شأن الشرط (لا)
أنه علامة (لتوقف مجرد العبرة) أي وجوب الحد عليه لعل بأن الزنا ثابت لا يتوقف انعقاده على
الرجم على احصان بعد ثبوت عدمه ومعلوم أن العلامة اذا كانت دليل الوجود يلزم أن لا يثبت الابعاد
الوجود فان قيل فعل هذا ينبغي أن يضمن شهود الاحصان اذ ارجعوا بعد الرجم كما هو قول زفر وكما هو
الحكم في شهود الشرط اذ ارجعوا وهدم في المسئلة السابقة فلجواب لا (وعدم الضمان رجوع
شهود الشرط هو المختار) كما سلف وجهه (وانما تكلفه) أي الاحصان (علامة للضمن) شهود
الشرط فلا رد عليه عدم تعيجه وهذا الاحصان (وهو) أي تكلفه علامة لتدعيم عنه الزام
تعيجه (غلط لا يلو) كل الاحصان (شرط للضمن) شهود (به) أي بالرجوع أيضا (اذ
شرطه) أي يضمنه وهذا الشرط (عدم) العلة (الصالحة) لاضافة الحكم اليها (والزناطة)
صالحة لاضافة الحد اليه فلا يضاف الى الشرط الذي هو الاحصان فان قيل الشرط ما يمنع ثبوت
العلة حقيقة بعد وجودها بصورة لا حيي وجوده كما في تعليق العتاق بالحد والحد لا ينافي
لم يتوقف انعقاده على الرجم على احصان محدث بعده لان الاحصان لو جدد الزنا لا يثبت بالرجم
فالجواب أن هذا ليس مطلقا كما اشار اليه بقوله (وتقدمه) أي الشرط الاحصان (على العلة الزنا
غير قاطع) في كون الاحصان شرطا لايجاب الرجم (اذ تأخره) أي الشرط (عنها) أي العلة بصورة
(غير لازم كشرط الصلاة) من ازالة حدث ونجس وتزويجها فاعلمنا نحن علة الصلاة أي
الخطاب بها أو تضييق الوقت ذكره المصنف وهذا منه بناء على أن المراد وجوب شرطها فيكون هداما لا
لتأخر الشرط عن العلة والزنا فان كان المراد وجوده فهو قد تأخر عن علة بالتضييق السابق لها فالصدر
من المكلف أو زناها وقد تقدم عليها استدلالا ذاتها عند تحقق علمه على هذا فجعل صدر
الشرعية الوضوء للصلاة لا لالام لا يكون الشرط متقدما على العلة ليس يطابق لان الكلام في أن شرط
الحكم هل يلزم تقدمه أو تأخره عن علة أو لا يلزم أحدهما يعني بل قد وقد وتقدم الشرط الذي هو
الوضوء على الصلاة ليس من ههنائى نعم يدل على أنه لا يلزم تأخير الشرط عن العلة العقل لصفة
التصرفات فان التصرفات الشرعية على احكامها المختصة بها والعقل شرط لها وهو متقدم عليها
(الافى) الشرط (التعليق) فان تأخره عن صورة العلة لازم (بل قيل) أي قال التفاراني (ولا
فيه) أي ليس تأخر التعليق عن صورة العلة لازم أيضا (فقد تقدم) التعليق (ويكون المتأخر
المبره) وطوره (كالتعليق يكون قد تقدمه عشرة) بأن قال ان كل زنة قيد عدى عشرة وأطال فهو
شر فذهب الشرط وهو كونه عشرة العلة أي اليقين أي الجرائمة أعني قوله فهو حر ثم نظر المصنف بأن

ومعرفته وأما العلم فله
ذكر أيضا كإثبات المصنف
لكن شرط فيه أن يعلم
أن سماعه وقع بعد اسلامه
ثم قال والاولى أن يحصل
فيقال التمسك اذا كان
موجودا في زمان المتأخر
لم يتنعك أن تكون روايته
متأخرة عن رواية المتأخر
فأما العلم أن التقدم
مات قبل اسلام المتأخر
أو قبل أن روايات التقدم
أكثرها تقدم على
روايات المتأخر فهنا
تحكم بالرجحان لان التأخر
ملحق بالغالب قال في الثاني
وقت الرواية فيرجح
الراوى في البلوغ على
الراوى في الصبا وفي البلوغ
والمتحمل وقت البلوغ

ذلك لا يتصور لان حقيقة الشرط معدوم على خطر الوجود وذلك هو العلم بكونه عشرة فكان هو الشرط وان كان في ظاهر اللفظ خلافه وهذا معنى قوله (والظاهر ان التعلق في ماله) يكون (على الظهور وان لم يذكر) أي وان يقلل ان له سائر أربعة عشر أوطال (لان حقيقته) أي الشرط التعلق تعلق (على معدوم على خطر الوجود فعلي كثر تمييز) معنى وان كان تعلقا قصيرا والعبرة لغيره قد أسلفنا هذا في ذيل مفهوم الشرط من مفاهيم الخاتمة طلب ذكر المراجعة والحاصل ان الشرط التعلق قد تصدق به وجود المعلق عند وجود المعلق عليه وقد تصدق به وجود المعلق عند ظهور المعلق عليه والعبرة بمعرفة المقام وأما ان كان الشرط التعلق متاخر عن صورة العلة دائما والله سبحانه أعلم (فكونه) أي الاحصان (علامة) لوجوب الرجم (مجاز) لتوقف وجود وجوب الرجم شرط على وجوده من غير تأثير ولا افضاء ولو كان علامة حقيقة لما توقف وجوده على وجوده (ولا تتقدم العلامة على ماهي) علامة (له كالضمان) علامة على السارق فلا تقدم وجوده على وجودها قلت (ولما قيل ان يقول) ان شرط هذا في العلامة اطلاقا لا في ماله ولا في غيره من كون الشيء علامة على غيره ان يكون ماهو علامة على ما سلفنا عليه بل قد يكون ما سلفنا عليه كالنار بالنسبة الى الدخان وقد يكون متأخر عنه كالساعة بالنسبة الى علاماتها ولما قيل ان العلامة كما تكون دالة على موجود في الزمان السابق تكون دالة على موجود في الزمان اللاحق (ومنه) أي هذا القسم المسمي بالعلامة (ولادة الميتونة) أي البتة بثلاث فمادونها (والتوفيق منها) ذومها (علامة العلق السابق) على الطلاق والموت اذا اتت به في مدقة فتعلمه (ولو) أتت به (بلا) تصدم (حبل ظاهر ولا اعتراض) من الزوج بالحبل (عندهما) أي أبي يوسف وعند (مضايفه) شهادة القابلة (الحرة العدة) عليها أي الولادة لان شهادتها حثيثة ليست في تعيين الزمان ومن الامور التي لا يطالع عليها الرجال (وهي) أي شهادتها (مقبولة) فيما لا يطالع عليه الرجال لما روي ابن أبي شيبة عن الزهري من سلامت السنة أو نحو شهادة السامع لا يطالع عليه غيره من ولادة النساء وعيو جهن (ثم ثبتت نسبه) أي الزمان فلهو (بالقراش السابق) على الولادة وهو الباتع عند العلق (وعنه) أي أي حقيقته (ليست) الولادة (علامة الامع احدهما) أي ذيل الظاهر قبل الطلاق أو الموت واعتراف الزوج به (فلا يتقبل) شهادة القابلة (وذلك لان الولادة والحالة هذه) أي عدم ظهور الحبل وعدم اعترافه بالحبل سابقا (كالعلة لثبوت السبب) لان ثبوتها لا ينافيها (فلا يتم النصاب) أي في شرط لانباتها كمال الجفر حلان أو رجل وامراة ان يختلفا ماذا كان القراش فأما أول الحبل الظاهر أو اقرار الزوج بالحبل فان كل من ذلك دليل ظاهر يستدل به ثبوت النسب ويكون الولادة حثيثة علامه متعرفه (ومنه) ان هذا الاختلاف في كون الولادة علامة أولا (أذا علم) طلاقها (علم) أي الولادة ولم يكن حبل ظاهرا ولا اقراؤا له وجهه هناك ولدت وأنكر الزوج الولادة فتشهدت القابلة بها (فليت) في ثبوت الولادة تماقا وكذا في غيرها في علمها من الطلاق فعلقها منها لا قصدا (عندهما) اعتبارا بالنسبة كرهها علامة (وعنده) لان قبول الطلاق المعلق عليها بل يلزم النصاب) لثبوت اعتبارا بالنسبة كرهها شرطه كمنها اطلاق المعلق به من حيث انها تمنع اعتقاده على وقوعه لا حين وجودها وشرط الحكم لاشتبك النكاح الجفر وماذا كان كذلك فلم يتقبل (الامها) شهادة (على) وقوع (الطلاق متى) وهو لا يشتد الا بيمينه وليس وقوعه كمنها اطلاق الولادة لوجود الانفكاك بينهما وبينه وجودا وعدا بالاختلاف اموية الزمان وثبتت العلة: بدني الولد فان كان من اموية الولد وثبوت السبب كمنها اختصاص بها لاشتبك ثبوت فلا امتناع في ثبوت الولادة بشهادة القابلة في حق نفسه واما الحكم المختص بها في حق وقوعه (الطلاق) (كاعلى) شهادة

على المختص في المصا أو فيه أيضا أقول الوجه الثاني في ترجيح وقت الرواية وقد ذكر المنصف لاثبات امرين أنسار العسا بشوهره في رجم الراوي في البلوغ الخ لكس الثاني منهما انما يرجع بوقت التوصل لا بوقت الرواية كما يسيق والوجهان المذكوران يمكن تقريرهما على وجهين التفسير الاول أن يكون المبراد أن الراوي لم يحدث في زمان البلوغ فقط ولجميع على من روى ذلك الحديث من روى حرة في بلوغه مرة في شهادة الراوي في هاتين الحالتين يكون متصلا في وقت السبب

يبيع بكرة) أي كالأشترى أمة على أنها بكر فادعى المشتري أنها ثيب وانكر البائع فشهدت امرأة مقبولة تشهد بقباحتها (لا تقبل اتعاقل الدار) أي لا تتحقق المشتري ردّها على الساتع (وان قبلت في الشبهة والكثرة) حتى ثبت الشبهة في حقيق وبوجهها لمصوم فلا تستدفع عن البائع قبل القبض الاجتهاد بأقوالها وهذا العيب على الوجه الذي يدعي المشتري في الحال وبعد القبض بطله لقصد سلها بحكم هذا البيع وما بهما هذا العيب كان خلف فلا خصوصية وان شكل ترد عليه لم يتعن ثبوت ثبائنها في نفسها لا في حق استحقاق الرد على البائع والماصل أن الولادة أصلا ووصفا وهو كونها بشرطاً وشهاتها جهة شروية متقبل في أصلها لا في رصته فإن يقع الجزاء أما القول لهذا ذلك وهو حاصل طاهر أو اعترف الزوج به يقع الطلاق بمجرد قولها ولدت عند أبي حنيفة وقال لا يقع إلا أن تشهد العالمة بها لأنها شرط وقوعه وهي عما تنقّف عليه القابلة فلا تقبل بمجرد قولها كما لا تقبل في نسب المولود ولا في حنفية أنه علقه بمرور وجود في طاهر ما قبل فيه خبرها كما في ان- ضت فأن طلق وكف لا إذا طاهر بل اليقين ولذته إذا ناسحت فارغة وهو متعلق بنسب الولاد من أي ولد كان حتى أومت بخلاف النسب فإنه ليس من ضروره ثبوت مجرد الولادة تعين هذا للسلطان أن يكون من ذلك أمر حيث ثم تريد جعل نسب هذا الولد عليه فلا يقبل قوله في تعين الولادة إلا بشهادة القابلة واقعة تعالى أعلم

فصل في قسم الشائفة القياس باعتبار (التفاوت في) القوة إلى جلي ما علم فيه نفي اعتبار الفارق) أي الفأوه (بين الأصل والفرع كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق من التزويج على معتق البعض) الثابت فيه ذلك بما في العبد من وضوهره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركته في عبيد كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قوة عديل فأعلى شركتهم معهم وعتق أمة عبد عليه ولا فقد عتق منه ما عتق ما لم تقطع عدما اعتبار الشارع المذكورة والوثقة وألا يارث بينهما سوى ذلك (وحتى ينظر) أي ما يكون في الفارق فيه مفاونا (كالبيد) أي كقياسه (على الخلفي حرمة القليل منه) أي الخلف (تصور باعتبار خصوصية الخلف) أي كون الشراء مال العبد الخاص في الحرمة المذكورة (ولأن) أنه يجوز هذا الاعتبار (فأنته الحنفية) أي ذهبوا إلى الاعتراض بخصوصية الخلف في الحرمة المذكورة دون غير من الأشربة لما هو مسطور لهم في موضعه وهذا التخيير يزعمه غيرهم احتمال مرجوح فلا يافي لمن نفي الفارق بينهما قال السبكي ومن الجلي عند أصحابنا ما كان احتمال الفارق فيه احتمالاً لا ضعيفاً بعد أكل البعد لحاق العبد بالموءاء في حديث المنع من التضحية بالموءاء يعني حديث السنن الأربعة أربع لتجوز في الأضاني الموءاء الذين عورءوا الخ ومنهم من يقول هو جلي وهو ما تقدم ونفي وهو الشبه وواضح وهو ما بينه أو قبل الجلي إلى الناس الأول كقياس الضرب على التأنيف في التعزيم والواضح المأوى كقياس إراق مال النيم على أكله في التعزيم والخلى الأولون كقياس التفاح على البري باب الرابوا جلي بل نفي الأول أعظم من الجلي بهذا المعنى (د) قسموه (باعتبار الهة إلى قياس على ما صرح به بها) أي بالله كان يقال يحرم الميتة لا سكار كالحل (د) أي (قياس دلالة أن يجمع) فيه (بجلازها) أي الهة (كراشعة) العصر (المشند) بالشبهة الطرية (بين السنن والخلف) في الحرمة (لهة) أي الملائم الذي هو الرأفة (على وجود الهة الاستسكان) الحاصل من ذي الشبهة (اذ كان) الاستسكان (ملائماتها) أي الرأفة فحققت التضييق كالحل بجمع الرأفة المشددة وجاهة ثابتة بحكم في الفرع وهو حكم آخر فوجه ما علة واحدة في الأصل فيقال ثبت هذا الحكم في الفرع لثبوت الآخر فيه وهو ملازم له فكأن قد جمع ما حتموه في الهة أي الحكمين الحاصلين منها في الأصل لوجوده في الفرع من الأصل والفرع في الموجب الآخر لا في غير الأصل ويرجع إلى الاستدلال بأحد الموجبين على الهة وبالله على الموجب الآخر لكن يكتفى بذلك كرموجب

بالضرورة ولا شئ أن
الاعتقاد على ضبط البائع
أكثر (قوله والمصل) يعني
أن المصطلح لحديث في
زمان البلوغ راجع
إلى رواية أيضا على من
تحملة من مرتبة في صباه
ومرة في بلوغه بل ويزان
تكون روايته واطة
نحوه الواقع في حال
الصادون الواقف في حال
البلوغ وإلى الوقتين
أشار بقوله وفيه أيضا
أي في البلوغ منضمها إلى
ما ذكرناه وهو الصبا
التفسير الثاني أن يكون
يكون رآوه لا يرى
الأحداث إلا في وقت بلوغه
راجع على خبر الثاني

الصلوة عن التصريح بها (و) الى (قياس في معنى الاصل أن يجمع) بين الاصل والقرع (ينق)
 الفارق أيها الاثر (أي يغير عدم الفارق من غير تغير هو و غيره هو العلة) (كأنه كونه) أي
 الجامع في شهر رمضان (أعرايا وكونها) أي المصلحة (أهلا) الجامع السائل في معنى الله
 عليه وسلم عن حكم وقوع هذه الحجة له الجواب أن الكفاية (فخصب الكفاية على غيره) أي
 الجامع غير الاعرابي (وذكرنا وكذا الذي الحق كونه) أي المفطر (جاءا فخصب) الكفاية (بعدم
 الاكل) وقد تقدم هذا في الامعاء (ولو تغير من) القياس (في معنى الفارق من) (لأنه) أي جمع
 في الفارق (وكان) في الفارق (فعلنا) (ج) من كونه قياسا في معنى الاصل (الى القياس الجلي
 أو) كان في الفارق (فعلنا) القياس (الخطي) ولا يخفى أن هذا التقسيم (تفسير لما يطلق
 عليه لفظ القياس) إذ يجمع بين الفارق ليس من حقيقته (أي القياس) (والحقيقة) قسموا القياس
 (الى جلي مآبدر) أي صنفوا الى الفهم (و) الى (ما هو في منه الاول القياس والثاني الاستسكان
 فهو) أي الاستسكان (القياس الخطي بالنسبة الى) قياس (تلاهم متبادر ويقال) الاستسكان
 (لما هو) (م) من القياس الخطي (أي) كل دليل في مقامه القياس التام هو كالمسلم) فان قوله صلى
 الله عليه وسلم من أسلفني شيء فليس في كمال معلوم الى أجل معلوم السابق تخبر به في شرطه حكم
 الاصل المقيد لجواز السلم في مقابلة القياس الظاهر الدال على عدم جوازه وهو أن المقود عليه الذي هو
 محل العقد في السلم لم يمدوم حقيقة عند المبدء والعقد لا ينفك في غيره كذا في غيره من البيوع غير ذلك هذا
 القياس بالهش المذكور وأقيمت الدفعة مقام ذلك المقود عليه في حكم جواز هذا العقد وأورد النص
 المذكور خصص لعدم قوله صلى الله عليه وسلم ولا تبع ما ليس عندك أي ليس بمألول للثبوت والاولية
 على بيعه كما سلفنا في شرطه حكم الاصل لأنه ترك القياس بايجاب سلم كونه مخصصا له مع ذلك
 تركه موجب قياس السلم على اثر البياعات به هذا النص (أو اجماع كاستصناع) أي طلب حصة لسانه
 تعامل من خف وغيره كان يقول لثلاثة ما صنعت في خف من جلد كذا صفته كذا ومقداره كذا وكذا ولا
 يذكره إلا بدو بسلم الثمن أولا يسلمه فان القياس على جوازه وهو الاجماع المعنى للاسكن من غير تكبر في
 مقابلة القياس الظاهر الدال على عدم جوازه كما قاله زهر والشافعي وهو أنه بيع معدوم في الحال حقيقة
 ووصفا في الدفعة وهو غير جائز كافي غيره من البيوع كذا في الفرض لم يتعين حقيقة لم يثبت في النعمة وقسموا
 الجواز على ما قد تعامل في هذه الدول ببعض القياس في ما وراءه وضع العامل على أصله وخص قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تسع ما ليس عندك في حق هذا الحكم كالأجماع ما يتعلق بكل السلم والامتناع
 من المباحة منه كبيع الفروع (أو ضرورة كطهارة الماش والابار) المستحقة فان الدليل على
 طهارتها بغيره من غير ما تزعمه وهو الضرورة الموحجة الى ذلك لعدم العلم بالاس والضرر وما
 في سقوط التلخيص بالاحتياط والسنة والاجماع في مقابلة القياس الظاهر الدال على عدم طهارتها بعد
 تحصيلها وهو يفتى من الجملة مع الان شروجه بعض الملة المتخصص في المحوض والملا لا يؤثر في طهارته
 الباقي ولو أخرج الشكل فبان مع من أسلف أو يفر من أعلى بلا في ضمان طين أو حجر أو غيره من جنس
 بطلانها قلت والحق أن طهارة الآبار لا يمتنع لمطلبان هذا التيسيل اذ لا يخفى أن ما وجب فيها من
 البعض فهو من الاستسكان بالاثربل قوله من كافي الهدايا مسائل الأنا منسية على اسباب الأنا دون
 القياس بقصد أن تطهر هذه طلماس الاستسكان بالاثربل كان الظاهر أن يقول أو قياس خفي ولعله
 اعلم بما ذكره عليه السلام في عدم (تكرار) أي الاستسكان حيث قال من استسكن من استسكن (لم يدر
 المأثم) عندنا القياس في هذا بعد كونه عليه أم لا يسارع الى رد ما اعتدته بأنها اختلفت
 العبارات في تصدير مع أنه قد يفتقر لعل على ما هو له الا ان يعمل اليه وان كان مستتبجا عند غيره وكثر

ير وما الا في صباه أو يرى
 بعضها في صباه وبعضها
 في بلوغه لاحتمال أن
 يكون هذا التلبس من
 مروياته في حال الصغر
 ولم يصل سامعه بذلك
 وكذلك القول في التحمل
 أيضا فربح الخبر الذي
 لم يحمل رأويه الاحداث
 الا في زمان بلوغه على من
 لم يتحمل الا في زمان صباه
 أو تحمل بعضها في صباه
 وبعضها في بلوغه لاحتمال
 أن يكون هذا الخبر من
 الاحداث المتصلة في حال
 الصغر هذا حاصل التقريرين
 المشاكلة في الشارحين
 من قرره بالاول ومنهم من
 قرره بالثاني وكلام الامام
 يحمل كلامهما فان

استعماله في مقابلة القياس على الاستلحاق كان انكار العمل به عند الجهل بعينه مستحقا بغير
 المراجعة اذ لا وجه لقبول العمل بالاعتدال ولا يفتقر فيه بعدا عما هو اسم دليل
 متفق عليه نصا كان واجبا واضورا وقيل انما اذا وقع في مقابلة قياس يسبق اليه القياس حتى
 لا يطبق على ما لا يقابل منه القياس الخي فهو وجه عندنا لجميع من غير تصور خلاف فلا يرمان قال ابن
 الحاجب لا يتحقق استحسان مختلف في وجهه (وقيل هو الاستحسان الى ما قوى اثره) أي تأثيره بالقيسة
 الى مقابلة من كل وجه (و) لا (ما خفي فساد) أي ضعفه لانه اذا ضعف في مقابلة غيره فسد خفي فساد
 (بالنسبة الى ظهور وجهه وان كان) ظهور وجهه (خفي بالنسبة الى القياس) المقابلة (وظاهر
 وجهه) عطف الى خفي الذي اقترن له الامل علم انه فسد بالنسبة الى معنى آخر انضم الى مقابلة
 الذي هو القياس واذا نظر اليه ادى الى النظر في وجهه (و) فساد القياس الى ما ضعف اثره (و) الى ما ظهر
 فساد وجهه (و) ذلك بان ينضم الى وجهه معنى دقيق يورثه فوفور بها على وجه مقابلة
 الذي هو الاستحسان (وقال الاول) أي القسم الاول من الاستحسان وهو ما قوى اثره (مقدم على
 اول الثاني) أي القسم الاول من القياس وهو ما ضعف اثره (وثاني الثاني) أي والقسم الثاني من
 القياس وهو ما ظهر فساد وجهه (على ثاني الاول) أي القسم الثاني من الاستحسان وهو
 ما ناهى وجهه عن خفي فساد لانه لا عبرة بظهوره ولا لباطن بطورته واعلم العبرة بقولنا ان في مضمونه
 لان العبرة بتماثلها مع ما ناهى وجهه عن خفي فساد لا بغيره فلو لم يكن الاثر ظاهرا كان او خفيا (مثال
 ما اجتمع فيه اول كل) من القياس والاستحسان (سباع الطير) أي سورها وان كان الاول ذكره
 كالقمر والباقي ان (القياس) بوجهه (سورها) قياما والاستحسان (على) بخاصة سور (سباع البهائم)
 كالاسد والذئبان السور مغنيهما عن سباع الطير يحسن لاهرام وسرته مع صلاحته لفعاده
 لا الكرامة أية الخاصة فكان سورها محسنا كسور سباع البهائم فان لم يكن لها كان حراما وكانت حرمة
 مع صلاحته لفعاده لا الكرامة أية الخاصة كسور سباع الطير المحسنة بالجمع بينهما بوجهه (الهم وهذا
 معنى ظاهر الاثر ثم حيث استويا به استويا اثره وهو بخاصة السور (والاستحسان) طهارة
 سورها وهو (القياس الثاني على) طهارة سور (الادى) بجمع ان كلامه حراما كقول الهم
 وان كان حرمة كل لحم الادى لا كرامة وسورها كل لحم سباع الطير الخاصة (لانه ما أثر القياس)
 المذكور (أي مؤثره) أي مؤثر حكمه الذي هو بخاصة السور (وهو) أي مؤثره (مخالطة العباد
 الجسد) لانه سور سباع البهائم لا نه متولين لها وهي تشرب لبنها وهو طهر فينصل منه
 شيء في الماء عادة (الاستحسان) أي هذا المؤثر في سور سباع الطير (الذئب) سباع الطير (يعملها
 العظيم الطاهر) لانه يارب لارطوبه فيه وان كان طاهر من الميت في الحي اولى ثم أحسن المية
 ثم ينبله ولا يتصل شيء من لحمها في الماء (طائفت على الخاصة) وهي مخالطة الخاصة لا باقي
 سورها (فكان طاهرا كسور الادى وأثره) أي هذا القياس الخي (أقوى) من ذلك القياس
 الباهر الاثر لان تأثيره ملاقة الطاهر الطاهر في بقاء طهارة أشد من مجرد تأثيره في اللحم بخاصة
 السور ثم ان كانت مضبوطة قد ذلت بالظاهر فقط لا بغيره سورها كاهو مروي عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف واستحسنه المتأخرون واعتوا به وان كانت مطلقة بغيره لا نه لا تنص الى الميت فكانت كالسباع
 المشكوك ولذا قال أبو يوسف في غير رواية الاموال ما يقع على الجيف منه سورها بحسب لانه متعارف لا يخلو
 من نجاسة عادة كذا في السور وأجيب بأنهم اختلفوا في ما يرد على الجيف بعد الاكل وهو شيء فيقول
 ما عليه بالذئب طاهر ولا نام يتبين بالخاصة على مناهر ما مع البلوى ثم اقامت انقصر من الهوان الى الماء
 ولا سيما في البحار وثبتت الكرامة لا نجاسة كذا في السباعية الخلافة (فان قلت سبق عندهم) أن

أراد المصنف الثاني وهو
 الاقرب الى كلام الامام
 فهو صحيح وان أراد
 الاول فهو بعيد في المعنى
 لا يكاد يوجد التصريح
 بحد أو إضافة ما ذكره
 في الرواية فهو داخل
 على هذا الظن برهنا
 ذكره في التمسك لان
 الروى في البلوغ الذي
 قدم على الروى في البلوغ
 وفي الصبي ان فصل في
 البلوغ تقدمه انما هو
 تقدمه بل فصل في البلوغ
 على من فصل في الصبي
 لان الرواية في الصبي
 والبلوغ تستلزم الفصل
 في الصبي طهارة وقد كره
 من بعد وان كان قد فصل
 في الصبي ولكن مروي في

الخفية في شروط العبادة (أن لا تقبل بالعدم وهذا الاستحسان قياس على قيسه) أي بالعدم لان
 حاله تقبل الطهارة بعدم مخالطة العباد الخبيث (لأن عدمه) ثم (استثناءه) فتقدم لحكم
 (فستقبل بعدمها على عدم حكمها) أن ذلك الاستدلال (تعليل حقيقي) وهذا كذلك فان
 عليه تجانس شرط مخالطة العباد الخبيث للعدم فتقبل بعدمها على عدمها (ومثلا ما اجتمع فيه
 ثابعا) أي القياس والاستحسان وهذا القياس الظاهر قياسه على حقيقة الاستحسان الظاهر
 محته الحق فساد (بجدة الصلاة الواجبة في الصلاة القياس) أي يجوز (أن يركعها) في
 الصلاة أو يهاجها سواء كان غير ركوع الصلاة أو ركوعها لانها في كل منهما فاضل وهو مقدار ثلاث آيات
 كاهو ذهب أصحنا (الظهور أن إيجابها) أي بجدة الصلاة (الظاهر التعليل) لله تعالى بالخضوع
 له موافق لمن عظم ومخالفة لمن استكبر (وهو) أي الظاهر التعليل بالخضوع موجود (في الركوع)
 أيضا (وقد) أي وجود التعليل بالخضوع في الركوع (أطلق عليها) أي البجدة (واسمها) أي
 اسم الركوع في قوة تعالى (وتزكيا) أي سقط ساجدا لان الخروا السوط على الوجه فجاز
 استقامتها عنه في قياسا على سقوطها عنه بانفسها إيجاب الخضوع فتعلم بانها في أن التعليل فيها
 واحد فكأن في حصول التعليل بها ساجدا أو خاضعا ثم السجود بها أفضل لا كركعة فكذلك مطلقا في
 تنقية البدن لانه مؤلواحب وهو السجود لله تعالى واحد واقعة بركعة ومساء وأما الركوع
 فمما (وهي) أي هذه النكتة (محتمة) أي التباس (الثانية) فساد (أي ضعفه) الظاهر لزوم
 تأييد الأمور به وهو السجود لله تعالى واحد واقعة بركعة (أي بغير الأمور بحدثة) وهو الركوع
 (د) لزوم (العمل بالجماز) وهو الركوع (مع إمكاه) أي العمل (بالخينة) وهو السجود
 (والاستحسان لا) يجوز أن يركعها كما هو قول الأغنية الثلاثة (قد سألني) سجود الصلاة
 لا يوجب ركوعها) أي الصلاة (عنه) أي محدودا مع قرب الماسة منها لكونها من أركان
 الصلاة وموجبات التصرقة فلا تنال ركوع من سجدة الثلاث أو على عدم تأديدها خارج
 الصلاة وحدها وإذا كان ذلك الركوع ركوع الصلاة قلنا مقتضى جهة أخرى وهو خارجها مقتضى
 جهة أخرى (وهو) أي هذا المعنى (محتمة) أي هذا التباس (الظاهر تلوحه في ذلك)
 التباس (من تأديدها) أي الأمور بغيره والعمل بالجماز مع إمكاه بالجهة فإن وجه فساد ذلك الظاهر
 هو هذا (وقد الباطن) أي باطن هذا التباس الذي هو الاستحسان (أنه) أي هذا
 الاستحسان (ليس مع الفارق) هو) أي الفارق (أن في الصلاة كل من الركوع والسجود مطلوب
 بطلب محته) على سبيل الجمع بينهما في قوة تعالى تأييد الدين أن (أو ركعوا أو سجدوا) ينبغي
 أن المراد بهذا السجود سجدة الصلاة كما هو قول أصحابنا في غير ذلك (فيم) كقولكم من علمنا بالباطن
 بطلب محته على سبيل الجمع بينهما (تأديدها في ضمن الآخر) أي بالآخر أي من الأحكام
 بالجمع الأمور به بخلاف سجدة الثلاث ومطلبت وحدها وعقل أنه أي ظمنا (لذلك الظاهر) التعليل
 (ومخالفة المستكبرين) عن السجود لله تعالى كما هو معلوم منصوص الواردة في مواضع
 سجدة الثلاث (وهو) أي هذا المعنى من الظاهر أنه عظم ومخالفة المستكبرين (حاصل ما اعتبر
 عادت) وهو الركوع (غير أن الركوع خارج الصلاة لم يعرفه عندنا) أن يكون الركوع
 مجرد عنها (وهي) أي في الصلاة لحصول معنى التواضع بعبادته فساد (فتحرر القياس)
 بسبب قوة أثره الباطن المحض فساد الاستحسان على الاستحسان المأثمة فمن أن الأمر لله لا
 الباطن (ونظير أن ذلك) القياس (ظاهر وهذا) القياس الذي هو الاستحسان (حق) (وهو)
 أي الظاهر في عدم المعنى (ظاهرا لا شك أن منع تأديدها من الأمور شرعا بغيره أقوى تبادلا من جواره)

البوغ فقط فكيف تقدم
 على من شاركه في هذا
 بعينه و زاد عليه بأن
 روى مرة أخرى في البوغ
 لاسم أن لا مسدى وابن
 الحلي وصاحب التمهيد
 لم يذكروا سوى التمهيد
 وقد وقع كذلك في نسخة
 بعض النسخين فشرحه
 فتأمل عليه بأن هذا
 ترجيح وقت التمهيد
 وكلامه في الترجيح وقت
 الرواية والنسخة التي
 وقعت هذا التدرج
 غلط قال في الثالث بكيفية
 الرواية في ترجيح المتفق
 على رفعه والحق بسبب
 نزوله ولفظه وما لم يشكره
 راوي الأصل في قول الوجه
 الثالث بكيفية الرواية وهو

أى تأدى الأمور بشرها بصير (لمشاركته) أى غير الأمور به (هـ) أى الأمور به (ق) بمعنى كالتعظيم
 أو لإطلاق لفظه أى غير الأمور به (عليه) أى الأمور به كقولهم تعالى وتوكلوا كما تكملون أعمالكم
 من إطلاقات لفظه على غير متعلها لحقيق جواز إيقاع سهامه أى ذلك القصد الذى هو المعنى الحقيقى إمكان
 معنى الآخر الذى هو المعنى المجازى (ش) عاوان كان المطلق الشارح إذ طرئ الاستعارة غير
 طرئ القياس إذا الأول يصير مع علاقة متوالىة توقف على صلاح العمل لئلا يحكم وعدتها
 ولا تلازم بينهما على أنه لو صح أن يكون طرئ الاستعارة طرئ القياس لصح أن يوجب الركوع عنها
 خارج الصلاة لثبوت العلاقة بين مطلق الركوع والصدولان المستعارى النص مطلق الركوع
 لا الركوع الذى هو عبادة (و) لو فرض قيامه لاه على ذلك أى جواز قيام الركوع فى الصلاة تنقاسها
 (لا بصير) جوار قيامه فى الصلاة تنقاسها الذى هو القياس (أظهر) من عدم جوار ما فى الاستحسان
 لمذ كمال الأمر بالعكس فإن وجه الاستحسان يتوقف على تصور أن النص ورد بالصدولان الركوع
 غيره وجه القياس يتوقف على هذا وعلى أن الركوع أطلق على الصدولان لا على جوار وإطلاقات
 بطرئ الخوض بعبادة العلاقة المعتدة وعلى أن تلحق الخوض وعلى أنها تصلح مناطا للأمر بالصدولان
 وأن ذلك المنطوق ثابت فى الركوع فيصير أن يفهم مقام الصدولان أن ما كان توقفه على مقدمات أقل
 يكون أجلي عند العقل مما يكون توقفه على مقدمات أكثر وهذا قبل العام أى عند العقل من
 أخص فلا جرم أن بعد مدارك الفاضل القائل بهذا قال والاولى أن يعرض عن هذه التكاليف صفيا
 ويقال لظاهر النص وإن ورد بالصدولان أن مواضع الصدولان تدل على أن المقصود مجرد مخالفة
 المستكبرين بالظهار لتواضع لله تعالى بديل جريان التدخل فيه والركوع فيه صالح لتواضع فبعض
 معناه كذا القصة فى باب الزكاة انتهى ويؤيده ما عن ابن عمر أنه كان أقرا وأصبأ وأقر أسم ربك فى صلاة
 وبلغ آخرها ركوعا وفراها فى غير صلواته صدروا له الأثر وما عن ابن مسعود أنه سئل عن الصلاة
 تكون آخر الصدولان يصعد لها الركوع قال إن شئت فقل ركع وإن شئت فقل سجد ثم أقرا بعد هاتين ركعا وسجدة
 وسجدة واحدة ولم يرو عن غيرهما خلافا بل ذكر ما بنى شعبة عن علقمة وأبراهيم والأسود وطاوس
 مسروق والشعبى والربيع بن خيثم وعمر بن شرحبيل وأبو بصير وأبو حمزة (وحيث) أى حين إذا كان
 تبادل وعدم تأديها بالركوع أظهر من تبادل تأديها به (وجوب كون الحكم الواقع من تأديها بالركوع حكم
 الاستحسان) لأنه أخفى من عدم تأديها به (لا كونه) أى تأديها به مما يقدم به القياس عليه أى على
 الاستحسان ثم لاقائل أن يقول لو ثبت كنه تأديها بالركوع فى الصلاة ما ذكرنا عن ابن عمر وابن مسعود
 كنه أدائها به فى الصلاة من قبيل الاستحسان بل لا أيضا كنه من قبله بالقياس لثبوت غير هذا إنما
 يتم على قول القائل بحجة فعل الصلاة وقوله سواء كان رأى فيه من قبل أو لا ما على قول القائلين بأن
 ذلك ما لا يكون بحجة إذا لم يكن للرأى فيه من قبل ولا والله تعالى أعلم (ونظير) من هذه الجمل (أن)
 الاستحسان ولو كان إجماع أو أثر أو ضرورة (الامعاء والقياس) ولم أن لا بعدى (نبت) (بغير قياس
 وهو) أى غير القياس (استحسان) أى أولى بالاستحسان (لأنه) أى ما ثبت بغير القياس (مقول)
 عن سنن القياس وتقدم من شروط حكم الأصل أن لا يكون معدولا عنه (كل ما عمن البائع فى
 الاختلافهما) أى البائع والمشتري (فى قدر الثمن بعد قبض المبيع) وقيل به حكم هذا الاختلاف عند
 أى حين قبضه وأى يوقف استحسانا (بإطلاق النص) النبوى لقائل إذا اختلفت البيعتان لم يكن بينهما مائة
 والسبعة فائنة فاقول ما قال البائع أو تيرانا كما تقدم ذكره جري فى حسنة إذا انفردت بركبته أو لا
 فالقياس أن لا يمين عليه (لأن المشتري لا يدين عليه) أى البائع (مبطلته) أى المشتري (أما) أى
 المبيع والبائع مقر بذلك وإذا لم يكن المشتري مدينا لم يوجب المبيع على البائع لأن البيع على المكر

وأورد صورة الدعوى خاصة من المشتري وإن لم يكن مدعيها حقيقة وقد أكتفى بها في قبول سنة المشتري
 فيثبت أن يكتفى بها في نفيه اليقين على البائع وأوجب بالفرض بينهما المانع من المساواة في ذلك وهو أن
 المدعى عليه واقف على حقيقة الحال فلم يكتف بصورة الدعوى بخلاف البينة فانهم لا يوقفونهم على
 حقيقة الدعوى فأكثرت صورتهما وانما اليقين على المشتري خاصة إذا تمكن بيته لا يمكن الزيادة
 التي يدعيها البائع فان قيل لا يحصل النص المذكور على ما قبل القبض بل دليل النص الآخر وهو البينة
 على المدعى واليمين على من أنكر فالجواب لهما أن كان المراد من الترادف لما أخون حسن الظاهر في ذلك
 لا أن لا يبعد القبض وإن كان المراد منه رد العقد فحده فكذلك لا لا يحصل على ما بعد القبض إنما
 قوة والسلفة قائمة إذا خلا المبيع قبل القبض وجب فسخ العقد فلا تصوره الاختلاف لكن
 الفرض تصوره بغير بانه الموجب للتحالف يدل على قيام المبيع فيكون التقيد بقيام السلفة بعد
 ذكر الاختلاف لتوافقه في ثبوت التحالف في هذا الاختلاف على هذا المورد (فلا يتعدى إلى
 الإجارة أي فما إذا اختلف المتأجران في مقدار الإجرة بعد امتيناها المتفقة بل يكون القول قول المتأجر
 مع يمينه (و) إلى (الوارثين) بلفظ المتأجر أي وارث البائع ووارث المشتري سواء اختلف وارث البائع مع
 المشتري أو وارث المشتري مع البائع أو وارثهما بعد موتهما والسلفة قائمة بل يكون القول قول
 المشتري أو وارثه (خلا فاصد) فانه قال بجري التحالف بين الوارثين في جميع الصور (وقوله) أي عمدي
 توجيه قوة (اذ كل) من المتبايعين (يدعي) على صاحبه (عقد اغبر) العقد (الآخر) الذي يدعي صاحبه
 ويكره ما يدعي صاحبه إذا بيع بالف غير ما يقع فيصاف كل منهما على دعوى صاحبه ويتعدى ذلك
 إلى الوارثين (دفع) بأن اختلف الثمن لا وجهه أي اختلاف العقد (كافي) زيادته وسطه أي
 الزيادة في الثمن وإلصاق منه فإن البيع بالف يصير بعينه بالف غير بادة الثمن والبيع بالفين يصير بعينه
 بالف بإلصاق منهما ما وافتهما مع عدم التمدد إلى الإجارة في هذه الصورة لعدم إمكان الترادف على
 تقدير النسخ ثلاثي المنافع وعدم تنوعها بنسبها بل بالعقد ولو تخالفوا فسخ العقد ثبت أن لا عقد
 فيرجع على موضوعه بالنقص ولعل المستفادية بخلافه الوارثين لإرشاد الدليل المذكور إليه
 واعتمادا على فهم كونه قيدا لما يده خاصة (بخلاف ما) ثبت (به) أي بالعباس إن كان على وفقه
 استحسانا كان أولا فله بعدى بشرطه فهو منسحل بقوله ولم لا يبعدى ما يغير قياس (وهو)
 أي ما نثته (ما) أي تخالفهما الذي (قبيل القبض) للسمع إذا اختار في مقدار الثمن فانه على
 وفق القياس الحق فان البائع ينكر وجوب تسليم المبيع عما أقر به المشتري من الثمن كان المشتري
 ينكر وجوب رد بادة الثمن فيتوجه اليقين على كل منهما كافي ما تراترنا فيه فان الثمن يكون
 على النكروا لا لافقاس الظاهر أن يكون اليقين على المشتري فقط لانه أنكر وحده لانه لا يدعي
 شيئا على البائع ليكون البائع أيضا منكر أو إذا كان تخالفهما على وفق القياس (فتعدي)
 التحالف (اليهما) أي إلى الوارث لكل منهما في الصور الثلاث الماضية إذا وقع الاختلاف
 في الثمن بعد موتهما أو موت أحدهما لأن الوارث يقوم مقام المورث في حقوق العقد والحكم
 مع قول فوارث البائع يطالب المشتري أو وارثه بتسليم الثمن ووارث المشتري يطالب البائع أو وارثه
 بتسليم المبيع فيجري الصافي بينهما (والى الإجارة قبل العمل) فتعاقب الفصل ورب الثوب إذا
 اختلفا في قدر الإجرة لأن كلاهما يصلح مدعيها ونكرها (وفسخ) لأن الإجارة تقتضي التسليم
 قبل إقامة العمل وفي التحالف ثم النسخ دفع الضرر عن كل منهما والصالح مشروعه ذلك
 فيجري بينهما (واستشكل احتصاص قوة الأثر وفساد الباطن مع صحة الظاهر بالاستحسان وقلبهما)
 أي اختصاص ضعف الأثر وصحة الظاهر مع فساد الباطن (بالعباس) والمستشكل صدر الشريعة

في صاحب السبب فله
 أول لأن ثمره الجواب مع
 الحاشية مما يقتضى
 تأخير البيان عن وقت
 الحاجة ثم أن المصنف لم يرد
 بالورد وضمن التزول لكان
 صريحاً في تناول الأخبار
 الثالث وسمي الخبر المحكي
 بلفظ الرسول عليه السلام
 على الخبر المروي بالمعنى
 وكذلك على الخبر الذي جعل
 أن يكون قد روى بالمعنى
 كما أنه في المحصول لأن
 المحكي باللفظ جميع على
 قوة بخلاف المحكي
 بالمعنى الرابع إذا أنكر الأصل
 رواية الفرع عنه كان جزم
 بالانكار لا تقبل رواية الفرع
 وإن ترددت كالمسبوق

قال لانه لا دليل على ذلك (فأجريت تقسيم) أي هذا كسر أن التقسيم العقلي ينقسم القياس
والاستحسان (بالاعتبار الاول) أي قوتها لا أثر وضعفه الى أربعة أقسام لانهما (اماماهما موضعاه
أو القياس قوته والاستحسان ضعفه أو بالقلب) أي القياس ضعيفه والاستحسان قوته
(واعتبر طرح الاستحسان) في هذه الأقسام الأربعة (فيه) أي في القلب (و) منخرج
(القياس فمما سوى) القسم (الثاني) وهو ضعفه (الظهور) كافي الاول (والقوة) كافي الثالث
(اماماه) أي الثاني (فاحتمل سقوطهما) أي القياس والاستحسان لضعفهما كما يحتمل أن يدل
بالقياس لظهوره (وضعف) وفي التلويح لانه يشك (يقولون في الاسلام) ولما صارت للعالمين
على آثارها (فسيما ما ضعف أثره قبل ما قوى أثره استحسانا) أي قليا مستحسانا فان ظاهر هذا
يقضي أن يكون ما ضعف أثره قليا ظاهرا أو قويا وما قوى أثره استحسانا ظاهرا أو قويا فيكون كل من
القياس والاستحسان قويا واحدا ضعيفا لا أثر في الاول قوته في الثاني ودفع بأن أثر الاسلام قسم كذا
منهم على نوعين بقوته وكل واحد منهما ماعلى وجهين أما الحدوثي القياس فضعف أثره بالتلويح الثاني
ما ظهر فساد واستقر حجة واحد قويا استحسانا ما قوى أثره وان كان خفيا والثاني ما ظهر أثره
وحتى فساد فلم يثبت أن أحد قويا ككل منهما بخلاف النوع الآخر فالقول الثاني ليس يستعمل بالقياس
ما قوى أثره ومن الاستحسان ما ضعف أثره بقسمة التقابل وتظهر منه أن ليس يستعمل بالقياس
والاستحسان باعتبار ضعف الأثر وقوته بل باعتبار خفاه دليل قوته وقدمنا الثاني وان كان خفيا على
الاول وان كان جليا بحيث اعتبر الخفاء في الاستحسان والجلاء في القياس فلا يلزم أن قال المصنف
(والكلام في الاصطلاح وهو) أي الاصطلاح (على اعتبار الخفاء فيه وفي أثره وفاد) والثبات
الجزيرة والاستحسان وقد نظرنا فيهما في شرح أصول فخر الاسلام فليشأ كل الذين من أن لا شيء من
قوى القياس مسمى بما قوى أثره ولا من قوى الاستحسان بما ضعف أثره (والثاني) أي أي أجريت تقسيم
لها باعتبار الثاني وهو فساد الباطن مع جهة الظاهر وقلنا أي بقسمين التقسيم العقلي الى أقسام
تظهر أثرها في اعتبارها لهما (اماماهما الظاهر والباطن أو فسادهما والقياس فساد الظاهر
صحج الباطن والاستحسان قلبه) أي صحج الظاهر فساد الباطن (أو قلبه) أي أو القياس صحج الظاهر
فساد الباطن والاستحسان فساد الظاهر صحج الباطن (فصور المعارضة بينهما) أي القياس
والاستحسان (سنة عشر) صورة قياس صحج الظاهر والباطن مع استحسان صحجهما مع استحسان
فسادهما مع استحسان صحج الظاهر لا الباطن مع استحسان فساد الظاهر لا الباطن قياس فسادهما مع
استحسان فسادهما مع استحسان صحجهما مع استحسان صحج الظاهر لا الباطن مع استحسان فساد
الظاهر لا الباطن قياس صحج الظاهر لا الباطن مع استحسان كذا مع استحسان فساد الباطن لا الظاهر
مع استحسان صحجهما مع استحسان فسادهما قياس فساد الظاهر لا الباطن مع استحسان كذا مع
استحسان صحج الظاهر لا الباطن مع صحجهما مع فسادهما حاصلة (من أربعة في أربعة) أي من
شرب الأقسام الأربعة لقياس في الأقسام الأربعة للاستحسان (صحجها) أي الظاهر والباطن
(من القياس) يقدم لظهوره أو وجهه على أقسام الاستحسان ولا شيء في رد فسادها) أي الظاهر والباطن
(منه) أي من القياس لفساده ظاهرا وباطنا (فتسقط أربعة) أي قياس فساد الظاهر والباطن مع
استحسان كذا مع استحسان صحجهما مع استحسان صحج الظاهر لا الباطن مع استحسان فساد
الظاهر لا الباطن كما سقطت أربعة على التقدير الذي قبله وهي قياس صحجهما مع استحسان كذا مع
استحسان صحج الظاهر لا الباطن مع استحسان فساد الظاهر لا الباطن مع استحسان فسادهما (تبقى
ثمانية) حاصلة (من) شرب (بأقسام القياس) وهما كوة فساد الظاهر صحج الباطن وقلبه

الاخبار فان قبلها
فيكون الخبر الذي لم يشكوه
الاصل راجعا عليه وتفسير
المصنف بقوله راوى الاصل
هو عبارة الامام ايضا ولكن
ليس له هناك دليل مستقيم
بسبب الصواب بل قد
في راوى أو ضعفه في كفاية
قال (الرابع) وقت ورود
فترجح الدلائل والشعر
بعضوا ثلث الرسول
عليه السلام والمنضمين
للتخفيف والمطلق على
متقدم التاريخ والمؤرخ
بتاريخ مضيق والمتعمد
في الاسلام أقول
الوجه الرابع الترجيع
بوقت ورود الخبر
وهو ستة أقسام ذكرها

(مع أربعة الاستحسان) أي قههما (بقدم حصصهما) أي الظاهر والباطن (منه) أي الاستحسان (عليهما) أي على باقي حالات القياس أحسنه ظاهرا وباطنا (وربما قدسهما) أي الظاهر والباطن من الاستحسان لفائدة ظاهرا وباطنا فنسقت أربعة (تتبع أربعة) حاصلة (من) شرب (بأن كل) من حالات القياس والاستحسان في الآخر من أحدهما استحسان صحيح الظاهر فاسد الباطن مع قياس بالقلب بأنها استحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن مع قياس بالقلب فالتحسين صحيح الظاهر فاسد الباطن مع قياس كذلك (فالتحسين) بالباطن مع قياس كذلك رابعها استحسان صحيح الباطن فاسد الظاهر مع قياس كذلك (فالتحسين) الصحيح الباطن الفاسد الظاهر مع عكسه (أي فاسد الباطن صحيح الظاهر) (من القياس مقدم) على عكسه من القياس (وفي قلبه) أي الاستحسان الفاسد الباطن الصحيح الظاهر مع القياس الصحيح الباطن الفاسد الظاهر (القياس) مقدم على الاستحسان (كما) القياس مقدم (مع الاستحسان الصحيح الباطن الخ) أي الفاسد الظاهر (مع منه) أي الصحيح الباطن الفاسد الظاهر (من القياس المظهر) في القياس (وربما قدسهما) أي صحيح الظاهر فاسد الباطن من كل من القياس والاستحسان لأن القياس مقدم على الاستحسان في هذا إذا كرمه والشرعة (قيل) أي وقال صدر الشرعة (والظاهر امتناع التعارض في هذين) أي صحيح الباطن من القياس والاستحسان سواء كان حصصهما الباطنة مع الاتفاق في صحة الظاهر أو دونه (وفي قولي الآخر) من القياس والاستحسان (الزوم) التعارض في الشرع) على تقدير التعارض لأن القياس لا يكون صحيحا في نفس الأمر والأود جعل الشارع وصفين والأوصاف على حكم يعني أنه لكل واحد الوصف مطلقا أو بلا مانع وبهذا الحكم لكنه قد وجد ذلك الوصف في فرع فوجد الحكم فيه فلا يمكن أن يجعل الشرع أيضا وصفا آخر على نفس ذلك الحكم المعنى المذكور وبهذا الوصف في ذلك الفرع أيضا لأنه يلزم منه حكمه بالتناقض وهو على حال الشارع تعالى وقدسنا وأما يمنع التعارض لجهلنا بالصحيح والقياس (ويقبل) تأمل بتفني الترجيح بالظاهر وأي التبادر (لا لأنه) أي المظهر (مع اتحاد جهة الإيجاب) الحكم بل بطلب الترجيح) قياس والاستحسان الكائنين هذه الصفة (إن جازتعارضهما بما ترجحه الأقيسة المتعارضة غير أن لا نسي أحدهما استحسانا اصطلاحا) وحيث انفجر الكلام إلى الترجيح في تعارض القياس والاستحسان الذي هو القياس انبثق قلته بذكر الترجيح بين الأقيسة عند تعارضها فنقول (وهذه ثقة فيه) أي فيما ترجحه الأقيسة المتعارضة (بقدم) القياس الذي هو (منصوص العلة) أي ما كانت علة ثابتة بالنص (سريحا على ما) أي على القياس الثابتة علة (بإعماله) من الحر لا بدون الشرع في الأعيان يرجح ما قدسنا أغلب وأقرب إلى القطع على غيره (وما ينطوي على ما ينطوي وما غلبت) أي (والقياس) ثابت عليه علة بدليل قطعي على القياس الثابت عليه علة بدليل ظني أو غالب (لأن القاطع لا يستعمل غير العلية بجلها فما غلبت ظنه على ما يقبل لأنه أقرب إلى القطع منه (ويشبه تقديم) العلة (ذات الإجماع القطعي) أي الثابتة (على) العلة (النصوص) بغيره وإن كان قطعا كالتقدم للإمام الرازي عن الأصوليين تقديم القياس الثابت حكم أصله النص على القياس الثابت حكم أصله بالإجماع واختار صاحب الحاصل والبيان لأن الأدلة العقلية طائفة بالتحصيل والتأويل بخلاف الإجماع واستشكل الإمام الرازي هذا بأن الإجماع فرع على النص لأن محتملة انما تثبت الأدلة العقلية والأصل مقدم على الفرع لا يعني ما في على التماثل نعمان كان وجه تقديم النصوصة بإجماع قطعي على النصوصة قطعي غير ما تقدم من عدم احتمال الإجماع بالتحصيل والتأويل فلا تملك فماذا كانت النصوصة ثابتة شخص قطعي مقسرا وحكم اصطلاح الخفية لانها لا يحتملها أيضا وإن كان ما قيل من عدم احتمال الإجماع التسع فلا يتم في النصوصة

الامم وضعها فانه بذلك أحدھا الايات والاعتبار النفسانية واجبة على المكينات واعلم أن المصطلح عليه بين أهل العلم أن المشي ما ورد قبل الهجرة سواء كان في مكة أو غيرها وللذين هموا وردها سواء كان في المدينة أو مكة أدق غيرهما وهذا الاصطلاح ليس هو المراد عندنا لأن كل ذلك لكان للمدني لما نحن إلى بلانزع وقد تقبضت هذا المسئلة في تعارض النصين وأيضا فإلنا تقديم المنسوخ على النافع ليس من باب الترجيح كالتص

بش قطعي بحكم باصطلاحهم ايضا لا يحتمل التسخ أيضا كالتقديم في وضعه ومشي السبي على
تقديم القياس الثابت عليه بالإجماع القطعي على الثابت عليه بالنص القطعي وتقدم ثابت
عليه بالإجماع القطعي على النص القطعي (وما بالاجماع على ما بالنسبة) أي وتقدم القياس
الثابت عليه عليه بأبعد النص على القياس الثابت عليه بالنسبة عند الجمهور لما في من
الاستلاف ولأن الشارع أولى بتعليل الأحكام ومشي الضاوي على تقديم المصلحة على الإعياء لها
تقتضي وصفها أسباب الإعياء لأن ترتيب الحكم بشعر المصلحة سواء كان مناسبا أولا والوصف
المناسب أولى من غيره ثم حيث توافقا في الثبوت بالمصلحة (فما) أي الوصف الذي (عرف)
بالإجماع تأثيره فيه في عينه) أي الحكم (أولى بالتقديم على ما) أي الوصف الذي (عرف به) أي
بالإجماع (تأثيره فيه في نوعه) أي الحكم كما هو غير متفق لأن النسبة لكل كانت أحسن كان
الظن بالمصلحة أقوى والأقوى مقدم على مادونه (وهذا) الوصف الذي عرف بالإجماع تأثيره فيه
في نوع الحكم (أولى من عكسه) وهو الوصف الذي عرف بالإجماع تأثيره في نوعه في جنس الحكم
لأن اعتبار شأن الحكم لكونه المقصود أهم وأولى من اعتبار شأن العطف كرمي التسليح وهو بخلافه
ما في أصوله من المباح وبشره من أنه يقدم من الذين المشاركة فيه ما عين واحد وهو في الآخر
ما المشاركة فيه في عين العطف على ما المشاركة فيه في عين الحكم لأن العطف في العدة في التعدد لأن تعدد
الحكم فرع تعدد تأثيرها فكان التشابه في عينها أكثر كان أقوى (وكل منهما) أي هذين (أولى من)
الجنس في الجنس أي ما عرف بطريقة تأثير جنس الوصف فيه في جنس الحكم كما هو ظاهر عما
ذكرنا أيضا (ثم الجنس القريب في الجنس القريب) أولى (من) الجنس (غير القريب) في غير
القريب ثم الأقرب فالأقرب (وتقدم) في المبدأ الأول في تقسيم العلة (أول المركب أولى من البسيط)
وذكرنا توجه وجهه وما على الخلاف من التعقب (وأقسام المركبات) يقدم فيها (ما تركبه أكثر) على
ما تركبه أقل (وما تركب من راجحين أولى منه) أي من المركب (من مساو ومرجوح) فضلا
عن المركب من مرجوحين (فيقتلها) أي المركب (من تأثير العين في العين والجنس القريب) في
العين (على ما) أي المركب (من) تأثير العين في الجنس القريب والجنس في العين ونظره والتأمل
فيما سبق من المركبات وغيرها (أقسام) أكثر المركبين للمشغل كل منهما على راجح ومرجوح
فانه يقدم فيه ما يكون الراجح في جانب الحكم على ما يكون في جانب العطف كدافي التسليح وبعارضه
ما اقتضاه أقسام أصوله من المباح ويقدمها ويقطع وجود العلة في فرعها على ما ينظر وجودها فيه لانه
أبصر من الاحتمال القادح في غير ذلك ما يعرف بالتبع والتأمل (ولاشبهة ترجيح المصلحة على
الحكمة) أي التعليل بالوصف الحقيقي التي هو مظنة الحكمة على التعليل بنفس الحكمة قالوا
لأن التعليل بالمصلحة يجمع عليه بحلته بالحكمة قال المصنف (ويبين) أن يكون هذا (عند عدم
انضباطها) أي الحكمة قلت سكي الأمضى في جواز التعليل بالحكمة فلا تقتضي هذا المصلحة للشرع
مطلقا من أكثرين وعلى هذا ما لا تعارض لاحتاج إلى التراجع في قبوله بتعين القياس المطلق بالمصلحة
والجواز مطلقا وبرهه الامام الرازي والضاوي وهذا يحتمل أن يجري به ترجيح المصلحة على الحكمة
مطلقا كما هو ظاهر الضاوي وابن الماحج أوعا لحقه المصنف من التقييد المذكور وادوار
إن كانت ظاهرة منضبطة بنفسها والافلا وهو مختار لا مدى وهذا يحتمل جرحه بان التعارض بينهما
والترجيح المذكور بلا حاجة إلى التقييد المذكور وبترجيح التعليل بالحكمة على الوصف العدمي قال
الامام الرازي لأن العلم بعدم لا يدعو إلى شرع الحكم إلا إذا حصل العلم بانتقال العدم على نوع مصلحة
فيكون التعليل بالمصلحة أولى وهذا وإن اقتضى ترجيح الحكمة على الوصف الحقيقي لكن عارضه كون

عليه الامام في الكلام
على الست حجج الحكم
بل المبررات الخبر
الوارد في المدنى متقدم
على الوارد في مكة
سواء علمنا أنه كان تقدم
وردد في مكة قبل الهجرة
أو لم تعلم الحال والفتنة
فيه ما قاله الامام أن
الغالب في المكيات ورودها
قد في الهجرة والوارد منها
بعد الهجرة قليل والقليل
ملحق بالكثير فيحصل
الظن بان هذا الحديث
الوارد في مكة إنما ورد قبل
الهجرة وحديثه فيجب
تقديم المدنى عليه لكونه
متأخر الثاني الخبر المتعبر به
شأن الرسول عليه السلام
راحم على ما لا يكون كذلك

الحقيق فخطب فقدم عليها وعلى هذا فالتعليل بالحكمة راجع عليه بالاوصاف الاضافية والتقديرية
لانه عدمية وانتم بحجته اعلم (ثم الوصف الوجودي) أي التعليل بالحكم الوجودي على التعليل
بالعددي العددي أو الوجودي وبالوجودي العددي قال الامام الرازي لان العلة والمعالولة
وصفتان ثبوتيات فكلهما على المعدوم لا يمكن الا اذا قدر المعدوم وجودا وتعبه الاستثنائية
عديان كاصح هو في غير موضع لكونهما من النسب والاضافات ثم يلى هذا في الاولوية عند الامام
الرازي واتباعه لتعليل العددي بالعددي للتأني وتوقف هو صاحب الفصول في التمرج بين تعليل
الحكم العددي بالوجودي وعكسه هو جزم صاحب الحاصل بان تعليل العددي بالوجودي أولى من عكسه
هذا وهل يترجح التعليل بالعددي على التعليل بالحكم الشرعي في الحصول والحاصل يحتمل أن يقال
الترجيح بالحكم الشرعي أولى لانه أشبه الوجودي وأن يقال بالعكس لان عدمه أشبه بالأمور الحقيقية
أي من حيث ان اوصاف التي لا يتحتاج الى الشرع بخلاف الحكم الشرعي ورجح صاحب الفصول
والبيضاوي العددي و بانه كون التقديرى أولى من الشرعي لان التقديرى عددي لكن يترجح في
الحصول بالعكس لان التعليل بالشرعي تعليل بأمر محقق فهو واقع على وفق الأصول فعلى هذا يترجح
على العددي بانواعه المصنف متى على هذا حيث قال (والحكم الشرعي) أي يترجح التعليل به عليه
بغيره بل ناهي هذا أن الوجودي والحكم الشرعي سواء (والبسيط) أي يترجح التعليل بالوصف
البسيط عليه بالوصف المركب لانه متفق عليه ولان الاجتهاد فيه أهل فيعدم عن الخطا بخلاف المركب
وقيل الكثير الاوصاف أولى (والحقيقة) على أن البسيط (كالمركب) وهو مقتضى رهان امام الحرمين
واختاره الفاضل عبيد الوهاب ولا ينافى هذا ما تقدم عن الحقيقة من أن المركب أولى من البسيط
فان المراد بة اوصاف المتعددهات اعتبارا من كونه بعداثة ثبت اعتبارا عنه في عنه في الحقيقة
اعتبارا بنسبه في نفسه الح وان كان في نفسه بسيطا فلا سكا والمراد منه هذا جزأ من قصاصه اومن
ثم قال (وليس البسيط مقابلا للمركب وما بالنسبة) أي ورجح التعليل بالوصف الثابت عليه
بالمسبة (أي الاختلاف على ما بالنسبة والدوران) أي على التعليل بالوصف الثابت عليه بأحد
هذين لان التلخ الحاصل للمسبة أقوى من التلخ الحاصل بهما للاشغال على زيادة المسبة ثم
ما بالنسبة على ما بالدوران لمراد من المسبة وقيل يقدم ما بالدوران على ما بالنسبة والنسبة
لانه يشهد اطراف العلة وانكسارها بمجلاهما (وما بالسبب) أي ورجح التعليل بالوصف الثابت عليه
بالسبب (عليهما) أي على التعليل الثابت عليه ووجه بالنسبة والتعليل الثابت عليه وصفه بالدوران كما
اختاره الامد وابن الحاجب (وعلى) ترجيح ما بالسبب عليها كما في أصول ابن الحاجب وشرحه
(بما فيه) أي السبب (من التعرض لثني المعارض) بالوصف الذي هو العلة في الاصل بخلاف المسبة
فانه لا تدل على ثني المعارض والحكم في الفرع كما يتوقف على تحقق مقتضيه في الاصل وتوقف على
انتماءه ارض مقتضيه فيه ايضا فدل عليه سألوا اذا كان كذلك (فعدمه) أي كذا الدوران) يترجح
الوصف الثابت عليه على الوصف الثابت عليه بغيره (وزيادة اثبات الانكسار) أي لان
العلة المستفادة منه مطروقة عكسية بخلاف غيره (وبلومه) أي تقدم الدوران لانه هذا الزيادة
(تقدم ما بالسبب على ما بالدوران) لتحقق هذا الزيادة بغيره بانه علة (لانكسار علة) أي
العلة الناشئة (للمحصر) أي لما تقدم من أنحصار الاوصاف الصالحة للعلة فظاهر في عدم
ثم انه بعضا بل بقاءه فتمت الباقي للعلة (وزيد) السبب على الدوران (بني المعارض فيقتل ما قيل)
أي ما قال البيضاوي (من عكسه) أي تقدم ما بالدوران على ما بالسبب قلت ولم يظهر في السبب
تعرض ثبوت الانكسار البتة فان من المعالون أن مجرد الحصر لا يقتضيه ولا الا لعلنا يتبعنا عند التحقيق

لان ظهور أمره وعلو شأنه
كان في آخر عمره فدل على
التأخير عكسا اذ اطلقه
المصنف بعبارة الحاصل وقال
في الفصول الاولى أن
يقصص فقال ان دل
أحد على العلو والاخر
على الضعف قدم الدال
على العلو واما الدال
دلى الاخر على القوة
ولا على الضعف في أين
يقدم الاول عليه وقد
يجب عاقله انه اذا كان
التأخير سببا لرجحان
فالدال على العلو معلوم
للتأخير او نظونه بخلاف
ما يدل على شيء وما يقطع
برحمته او نظونه
راجح على ما لا يكون كذلك

بل انما يشبه بعض طرق الالتقاء العكس وليس به كما تقدم بيانه نعم يمكن ترجيح السيرة على الدوران
 بما تقدم الاتفاق على أن الحكم لا يثبت في الفرع الا بثنى المعارض والاختلاف في اشتراط الانعكاس
 في العلة ثم في الحصول وهذا اذا كان السيرة معتزلة فان كان مقطوعا به فعمل به معين وليس هو من قبيل
 الترجيح (ولا تصور) هذا الترجيح (الحققة) لانهم لا يرون هذه طرا فاصحها لان ثبات الطلقة والرجوع
 فرع كونها كذلك بل غاية ما في الباب أن من قبل السيرة منهم معين عنده العمل به يوجب ما عداها فلم
 يوجد فيضار كمن المعارضة التي عليها وجود الترجيح والله تعالى اعلم (والضرورة على الحاجة
 والدينية منها على غيرها) أي واذا تعارضت اقسام من الناسير بحيث يحجب قوتها الملتحق ببحث
 المقاصد الخمسة الضرورية التي هي حفظ الدين والنفس والعقل والسل والمال على ما هو اهم من
 المقاصد الحسية وغيرها المشار اليها في المصد الاول في تقسيم العلهز باده مصلحة الضرورية ولذا
 لم تغفل شريعة من مراعاتها (وهي) أي أو ببحث الحاجة (على ما عداها) وهي المقاصد الخمسة
 لتعلق الحاجة بالحاجة دون التصبينة (ومكمل كل) من الضرورية والحاجة والتصبينة
 (مثله) أي ذلك المكمل (فمكمله) أي الضرورية مراع (على الحاجة) فضلا عن مكمله فغلب
 المكمل من المكمل على ما شئت من اعتبار الشارع مثله (وعنه) أي عن كون مكمل كل مثله
 (ثبت) شرعا من الحد (في) شرب (قليل الخمر) ولو قطرة (ما) ثبت منه (في) شرب (كثيرا) وبما تقدم
 حفظ الدين من الضروريات على ما عداها عند المعارضة لانه المقصود الاكظم قال تعالى وما خلفت
 الجن والانس الا ليعبدون وغيره منصوص عن أهل ولا نكرته أكل التمر وهو نيل السعادة الابدية
 في دار رب العالمين (ثم) يقدم حفظ (النفس) على حفظ السلب والعقل والمال لتضمنه المصالح
 الدينية لانها لا تحصل بالعادات وحصولها موقوف على بقاء النفس (ثم) يقدم حفظ (السلب)
 على السابقين لانهم لا يحصلون الا بالذبح ثم لا يحصل اختلاط الانسب فينسب الى شخص واحد
 فيهم ثم يرتفع موقوف نفسه والا همل فموت نفسه لعدم قدرته على حفظه (ثم) يقدم
 حفظ (العقل) على حفظ المال لعلوات النفس بقواته حتى ان الانسان بقواته يلحق بالمحيوانات
 ويسقط عنه التكليف من ثم وجب بقوته ما وجب بقوية النفس وهي الدية الكاملة قلت ولا
 يعبرى كون بعض هذه التوجيهات معقدة لترتيب هذه المذكورات على هذا الوجه من التقديم
 والتأخير من تأمل (ثم) حفظ (المال وقيل) يقدم (المال) أي حفظه فضلا عن حفظ النفس
 والعقل والسلب (على) حفظ (الدين) حكاك احكامه عبر واحد فكان المستفاد من الاية على
 الا على طهر يقرأ وقد كان الاحسن تقديم هذه الاربعة على الدين لانها حق الادنى وهو موجب على
 الضيق والشك في شرب بقواته والدين حق الله تعالى وهو جنى على التسير والمساخنة وهو لقائه
 وتعاله لا يتضرر بقواته (ولذا) أي تقديم هذه على الدين (تترك الجمعة والجماعة) وهما دينيان
 (لحفظه) أي المال وهو ديني (ولا يوجب قطع) الصلاة (لغيرهم) ولفظ الخلاصة ولو سرق
 منه أو من غيره درهم يقطع الفرض والنفل انتهى ولم يعز الى أحد وفي الفتاوى الظهيره وان خاف
 موت شي من ماله كان في سعة من قطع صلاته ولا تفصل في الكتاب بين المال الكثير والقليل وعامة
 المشايخ قدروا ذلك درهم لا درهمين ولا قطع الصلاة لاجله لان اكسابه ذم (وقدم) القصاص
 على قتل الرقة عند اجتماع القتل بما فان القصاص حق الأدنى وأمر ديني لحفظ النفس وقتل
 الردة أمر ديني (ورد) كون الردة في تقديم قتل القصاص على قتل الردة تقديم حق البعد على حق الله
 (بان في القصاص حق تعالى) وأهدى الحرم عليه قتل نفسه والتصرف بما يقضى الى تفويتها تقدم
 ترجيح اجتماع الخفين وايضا حكاك السكى أن الشارع لا قصصه في اذهاق الارواح اغلعت صداه

وايضا فانه قد كرى
 السلب من هذا
 القسم ما يعكس عليه
 فتأمل الثالث الخبر
 المتضمن للتخفيف بتقديم
 على المنع من التخطئة لانه
 أظهر تاخر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان
 يعلق في ابتداء امره
 زجر الهم عن العادات
 الجاهلية ثم الى
 التخفيف هكذا ذكره
 صاحب الجليل وبعده
 المستفاد والاطلاق هذه
 الدعوى مع ما ينافي من
 كون الحرم بتقديم على
 المباح لا يستقيم وتفسيره
 الا معنى بتقديم الدال على
 التشديد قال لان احتمال

دعونا نطلق اليه ومدهاهم وارشادهم فان حصل فهو الغاية والافعين بحسب القضايا وارتقدهم من لا فائدة
في صفاته فارتقدهم المرتدوا والحر في انما هو لعدم الفائدة في صفاته لا لفصل في الاذهان فاذن اجمعت
القصاص وكان في الدم لا يقتل الا بالنسي باستيفاء ثأر موليه سلمناه اليه فانه يحصل فيه القصاصان
جميعا لتظهر الارض من القصاصين بارتقدهم هذا الكافرو وبشي في الدم ولا كذلك لو توفى له الامام
عن الرذقة بسط مقصود في الدم بالامالة واجمع بين الحقين اولى والحاصل ان تسليمه الى ولي الدم
ليس بتقديم الحق الاذي بل هو جمع بين الحقين طيس على الحقن فيه وامامنا حاشية الانه يرى من انه
يمكن دفع هذا الجواب بان القصاص محض حق الاذي اذ لو كان فيه حق الله تعالى لكان للامام ان
يخص وان عني وفي الم كاتيل في قطع السرقة انه ليس من الحقوق المختصة ويستوفيه الامام باستعداد
صاحب المال ولو عني عنه كان للامام استيفاؤه انتهى فلا يخفى ما فيه نعم الغالب في القصاص حق العبد
واما حد السرقة فحق الله تعالى على الما لوص كالمثل ذلك في تقسيم الحنفية لتعلقها الاحكام في الفصل
الثاني في الاحكام واقعة تعالى اعلم (والاول) أي ترك الجمعة والجماعة سلط الما ل (ليس منه) أي من
تقديم حق العبد على حق الله (انه) أي لقر كهما (خلف) بخبرانه وهو الظهور والافتراء بالصلوات وان
كان فيها صفتها التي هي الجماعة والفائت الى خلف كالفائت الكلام انما هو في الترك مطلقا ويؤخذ
من هذا الجواب عن قطع الملا لتسرق قدرهم منه اومن غيره فاما الى خلف من اعادته وقضاه لا الى ترك
بالكلية واقعة تعالى اعلم (واما) ترجيح أحد القياسين على الآخر المعارض (يقرب دليل حكم اصله
على دليل حكم) الاصل (الآخر) ككون دليل حكم اصل أحدهما متواترا او متساويا وحققة او مرسحا
او عارضا بخلاف الاخر الى غير ذلك (منصوص بالذات) لا القصاص وتقدم ذلك في فصل الترجيح (وتركنا
اشياء متبادرة) من ترجيح الاقضية المتعارضة اعتمادا على ظهورها للنس ماسبق من المباحث ككون
أحدهما علة متضبطة وعلة لا تعرض لغيره او لجمعة ماملة للكمية فكلما وجدنا وجدنا الحكمة
وكما اتفقت اتفقت الحكمة وعلة لا تحلست كذلك الى غير ذلك ومناشرا بزيادة غلبة الظن (وتعارض
المرجحات) للقياسين المتعارضين كالعبيهمان المتعارضتان (فيحصل) الترجيح (الاجتهاد كلالوعة
والبسطة) حال المصنف يعني ان القياس بعله ثبت عليها بالملاعة ترجح على ما بالوران مثلا فلو كانت
الملاعة مركبة والمضطرة للمعكة ببسطة تعارض من مرجحان واحتمل الترجيح الاجتهاد فيه (وعادة
الحنفية ذكر أربعة) من مرجحات القياس (قوة الاثر والنيات على الحكم وكثرة الاصول والعكس) فاما
قوة الاثر) أي التأثير فقلناه المعنى الذي لاجله صار الوصف حجة هو ما قوى قوت لان قوة المسبب
قوة متبعية فادقوى اثر وصف على اثر وصف آخر ان قوته على قوته هو ما قوى قوته على قوته لانه
القوة مرجحة تبعية التسليم موصوفة الاخر في معابله وهو (ما ذكر من النيات والاستصحاب) الذي
هو القياس الحق فاذن تعارضنا فيما كان اثر وصفه أقوى قدم كانه دم (ومنه) أي الترجيح بقولنا اثر
في القياسين المتعارضين ترجيح القياس (في حوازي تكاح الامة) للحر (مع طاول الحرية) أي قدره على
تزوجها بان يكون منكمسا مهرها ونفقها والاصل الطول على الحرية أي الفضل فانه فيه بخلاف
حرف الحر من اصيف المصدر الى المفعول فقلنا يجوز له (ملكه) أي تكاح الامة (العبد) مع طول
الحرية بان لا يملكه مولاه في تكاح من شاء من حرة وأمة ويوقع مهرها على لهما (فكذلك الحر) ملكه
مع طول الحرية كسائر الانسية التي ملكها العبد وقال الشافعي لا يجوز له فاسأل عن الحر الذي يخنه حرة
فانه يصر عليه تزوج الامة اجبا فان قياسا (أقوى من قياسه) على تكاح الامة على الحر فجميع
ارفاق ما منه مع عتبه) عن ارفاقه وان كان هنا وصعاين الاثر في المنع اذا لارقا اهلاعة معني لا أثر
الكفر والكهر موت كحاف كيجرم قتل ولهم شرع يحرم عليه ارقاقه مع استغنائه عنه ولهذا يخبر الامام

تأثروا بظهور ان القاص
منه عليه السلام أنه
ما كان شذدا لا يحسب ما
شأنه وله هكذا اوجب
العبادات شيئا وشيئا
المرمات شيئا وشيئا وتبعه
انما الحاجب على ذلك واعلم
أن الامام ذكر هذا الحكم
في حديثه كان الرسول عليه
السلام يغلط فيها جزا
للعرب من طائفتهم تخفف
فيها نوع تخفيف ولا يرمين
تقديم التخصيص للتخفيف
في هذه المسئلة تقرينة
العدول الى التخفيف في
نوع أن يقدم التخصيص
للتخفيف مطلقا كانه
صاحب الحاصل والمصنف
وحيد في فليس

في الأسرى بين الاسترقاق والقتل فلا يباح إلا عند الضرورة وهو العجز عن فكاح الحر أو ما غلبت أقباسنا أقوى (لأن الزميرية في اتساع الحمل أقوى من الرقية) أي في اتساع الحمل (تشرىفا) لحر (كالمطلق) فإن كونه ثلاثا يوجب الحرية إلا أن اعتبارها في جانب الزوجة واعتبارها التام في جانب الزوج (والعدة) فإنها في حق الحرة ثلاثة أشهر وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرة أيام وفي حق الأمهات ثمانية أشهر ونصف وشهران وخمسة أيام (والتزويج) فله بياح لحر أربع ولعدة ثنتان (وكثير) من الأحكام لأن الحرة من صفات الكمال وأسباب الكرامة والشرف والموضوعة للبشرى الغنى لأنها تكون أهلا للولايات وبذلك لا يخلو كون تأثيرها في الإطلاق والاتساع في باب النكاح الذي هو من التمتع والخبر والرق من أوصاف نقصان لا تنفع أهلية الأدنى بل لاولايات والتملكات فينبغي أن يكون أثره في المنع والتضييق فلا واتساع الحمل الفهر من باب الكرامة لعدة وضاق على الحر بأن يجهز نكاح الأمهات مع طول الحرة لتلك النكاح المبرور وعكس العقول لأنها ثابتة بطريق الكرامة يزاد في هذه الشرف ولهذا يلزم أن كان أفضل البشر الزيادة على الأربع قلت وأما في التسويج وبموجب أن هذا التضييق من باب الكرامة حيث منع التزويج من زوج الحرة مع ما فيه من مظنة الإلحاق وذلك كما لا يزوج النكاح الجموسية فكافردون المسلم انتهى فبذلك ظهر أن الإلحاق كالنكاح في تزويج المسلم الفادر على طول الحرة المسألة بالكتابة (ومنع) للشارع من (الإلحاق وإن تضمنه) أي التشرىف (لكنه) أي الإلحاق في تزويج الأمهات (منتفلا لأن الإلزام) من تزويجها (الامتناع عن) إجماع (الجزء) أي الولد (المحر) إذ لا ميسر ولا ولا وصف بالحرية بل هو قابل لأن يوجده من الحر والرقبة فتزويجها امتناع من مباشرت بسبب وجود الحر في حق يخلق يخلق رقيقا (لا) أن الإلزام منه (إلحاقه) أي الجزاء أي لأنه لا ينقل من الحرة إلى الرق والهالك أنما هو في إرفاق الحر (ولو أدى أنه) أي الامتناع عن الجزاء الحر هو (المرداد بالإلحاق فنقض نكاح العدة القلندر) على طول الحرة (أمة لأن ماله) أي العبد أخذ خلق منه وفي الحرة (سواء الرق من الإلحاق) وهو جائز اتفاقا (وبعد للحر) من أتمه مطلقا وعن زوجه الحرة مرضاها ونكاح الصغيرة واليهو زوال العقب فبالعزل وماله انتلاف حقيقة والإلحاق انتلاف حكم إذ في العزل ونحوه يموت أصل الولد بحيث لا يرجع وجوده وفي الإلحاق إنما يقوت صفة الحرة لا أصل الولد مع أنه يرجع والله بالعزل وإذا جاز الأول كان الثاني بالجواز آخر (ومنه) أي ممن التزم بقوة الأثر في القياسين المتعارضين ترجيح القياس في أن استئان التلث سمع الرأس كما هو مذهبنا على القياسين استئان التلث كما هو مذهب الشافعي وهو سمع الرأس (سمع فلا يثلث كلنف) أي كنهه فإن قياسنا هذا (أقوى أثرا) في منع التلث (من) أثر قياسه في استئان التلث وهو سمع الرأس (ركن فيثلث كلنف) أي كنهه الوجه أو البدين أو أركان الجن ثم كون قياسنا أقوى أثر من أثر قياسه (بعد تسليم تأثيره) أي كونه ركا في التلث (في الأصل) وهو القبول وإنما قلنا قياسنا أقوى حيث أنه (فإن شرعه) أي سمع الرأس (مع إمكان شرع غسل الرأس وخصوصا مع عدم استعاب الغل) أي الرأس بالمسح فرضا (ليس إلا التخصيف) وهو في عدم التكرار فظهر أن تأثير قياسنا أقوى من تأثير قياسه (والا) إذا لم يسلم تأثير الركية في التلث (فقد نقض) كون الركية مؤثرة في التلث (طردا وعكسا لوجوده) أي التلث (ولذلك في المعضة والاستئاق وجودا لركن ذويه) أي التلث (كثير) كما في أركان الصلاة من القيام وغيره وأركان الحج إذ غير ذلك فلا يصلح التعليل بأمصار فإن قيل المراد من كونه ركا كونه ركا في الوضوء لا مطلق الركية فلا يرد أن كان سائر العبادات

بين الإمام والامدى
اختلاف وسبق في الفروع
الرائدة كلام آخر متعلق
بهذا الرابع الحبر للمروى
مطلقا أي من غير تأريخ يكون
راجحا على الحبر المؤرخ
بتأريخ متقدم لأن المطلق
أشبه بالتأخير وإنما قد
بقوله بتأريخ متقدم لأن
التأريخ لو كان مضيقا
لكان الحكم بخلافه كما
سابق الخامس يرجع
الحبر المؤرخ بتأريخ
مضيق أي وارد في آخر
عمره عليه السلام على الحبر
المطلق لأنه أظهر تأخرا
ومنه الإمام بأهمل على عليه
وسلم في مرضه الذي
توفي فيه صلى بالناس

أجيب بأن ليس المقصود إيراد للنفذ بسائر الأركان بل سلك أن الركنية وإن سلم تأنيدها في
الوصف فليس يجوز في غيره فلا يكون لها تأني في التكرار على الإطلاق ووصف المسح
مؤثر في التصفيف على الإطلاق فيكون اعتباره أولى (وأما الثبات) أي قوة ثبات الوصف على الحكم
الذي يتم به الوصف بثبوته (فمكترة اعتبار الوصف في الحكم) أي اعتبار الشارع ذلك الوصف في جنس
الحكم أي وجود ذلك الوصف في صور كثيرة ومعه ذلك الحكم وما له أن يكون وصف أحد القياسين
أثره للحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر لأن ذلك يزاد في تفضل معناه الذي صار به محجة وهو يرجع
أثره إلى الكتاب والسنة والاجماع المنوقف اعتباراً على ثبوته بأحد هذه الأدلة فكان زيادة ثباته
على الحكم ثابتة بأحدها أيضاً كثبوت أصل الأمر في مسح على ما لم يوجد فيه هذه القوة (كالمسح في)
دلالتيه على (التصفيف في كل طهية غير معقولة) كالتيمم ومسح الجبهة والجوارب والخلف) فإن المسح
في هذه لا يسن فيه التكرار إجماعاً بخلاف الاستبراء بغير الماء من الجبر وخرجه فانه مسح وقد شرع فيه
التكرار لأنه عقل فيه معنى التطهير إذ المقصود التيقن والتكرار يؤثر في تحصيلها ولو إذا قلنا أنها دخلت
بغير ذلك بالمسح فكان قد لا تنه على التصفيف في مسح الرأس في قول الحنفية مسح فلا يسن فيه التكرار
أن ثبت دلالة أثره على التكرار في قول الشافعي ولكن يسن فيه التكرار كأشار إليه بقوله (يختلف)
الركن فإن أثره أي الركن (في الأكل وهو) أي الأكل فيما نحن فيه (الأيام) بالمسح لعل
المتعلق به لا يسن التكرار لا تنه في كثير من الأركان (وقوله) أي الحنفية (في) صوم (رمضان)
صوم (تعيينه فلا يجب تعيينه) فيسقط بطلان فيه الصور الذاتية أثبت في سقوط التعيين من قول
الشافعي صوم فرض في دلالة التعيين وصحيفه لا (وهو) أي التعيين شرعاً (وصفاً اعتبره الشارع)
في سقوط التعيين إن لم يكن في سائر التعيينات الشرعية في كثير منها كما (في الأذان والمغروب)
أي درهما (ورد المسح في) السبع (الثامن) إلى المال حتى لو وجد الرميضة أو صدقة أو بيع يقع من
الجهة المسحقة لوجود تعيين محل المسح (والإيمان بالله) ولا شك في كتبه ورسوله واليوم
الآخر لا غير ذلك فانه (لا يشترط) في خروجه عن الفرض (تعيينه الفرض) مع أنه أقوى
الفرائض بل على أي وجه أنه يقع عن الفرض لكونه متعيناً غير متشوع إلى فرض ونفل بخلاف
الوصف الذي هو الفرضية فانه لا وجه إلا الامتثال للأمور به لا تعيين إليه حتى أن الحج يصح بطلان
أنته ونية الأكل عنده فيكون أثره متحصلاً بعض العبادات (وأما كثرة الأصول التي وحدتها
جنس الوصف) في غير الحكم أو جنس الحكم (أوعيه) أي الوصف في جنس ذلك الحكم (على)
ما ذكرنا الشافعية في المصداق الأول في تقسيم العلة (فمثل لارجح) الوصف الكائنة على
الوصف العارية عنها وهو موزن إلى بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي (لأن) أي الترجيح بكثرة
الأصول (ككترة الزكاة) أي كتر ترجيح هذا المبدأ واحد الشهرة والتواتر والخبر لا راجح بها
فالوصف لا يرجح بكثرة الأصول (ولأن كل أصل كونه) على حدة (في القياس) أي فانه يرجح
هذا النوع ترجيح القياس بالقياس وهو المراد بالترجيح بكثرة العمل وهو غير جائز (والمختار)
كما هو قول الجمهور (نعم) أي ترجيح كثرة الأصول الوصف الكائنة على الوصف العارية عنها
(لأن مرجحه) أي هذا النوع الذي هو كثرة الأصول (استظهار الدليل أي الوصف) هنا فصار الوصف
بهذه القوة الحاصلة من كثرة الأصول (كالمسح المشهر) وإذا كان الخبر يرجح بالشهرة عند الوصف
بهذه القوة لانه الشهرة (دارد على اعتبار الشارع حكمه) أي ذلك الوصف بهذه الوساطة (يختلف)
ما أي الوصف (إذا لم يلها) أي لم يصف بكثرة الأصول فانه لا يحصل له هذه الزيادة من التلخيص

قاعداً والناس قيام وهو
يشترط اقتداء القائم بما قاعد
وقال على الله وسلم
وأذا صلى بالسبب في الأمام
فصلوا جلسوا الجبين وهو
يقتضي عدم جوار ذلك
فربما الأول لما للملأه
السادس إذا سلم الرويان
في وقت واحد كلام خالد
وعروب العاص وعلم أن
أحدهما قد فعل الحديث
بعد إسلامه فأن غيره
راجع على الخبر الذي لا يعلم
هل معه له إلا تحرق حال
إسلامه أم في حال كفره
كما قاله في المصنف فالدلالة
أظهرت أنها قال (الخامس)
باللفظ فارجح الصحيح لا
النافع والحاصل وغير

التي تبلغ الشهرة وليس هذا من ترجيح القياس بالقياس لان القياس فيما نحن فيه واحد والآخر
واحدة الا ان أهوله كثر وكثرة الاقيسة أن يكون لكل قياس علة على حد قولنا (كل مسطح) فله وصف
يشهد لنا تميزه (في التخصيف) أصولا (ووجد في التعميم وما ذكرنا) من مسطح الجدير والجواب والتلف
(فيترجم على تأثير وصف الركنية) في تأثيره (في التثنت) فانه لم يشهد الا الفصل (فلذا) أي كون
المصح في تأثيره التخصيف مثلا وهذا الثاني (قبل) أي قل في الاسلام مصدر الشريعة (هو) أي هذا
الثالث (قرى من الثاني) قبل لان في الثالث تأثير المؤثر وهو كثر في الاصول وفي الثاني اعتبر الاثر وهو
ثبته على الحكم المشهوده وقبل لان الترجم في الثالث أخفى نظرا الوصف كالتيوم وهو في الثاني
أخفى قوة الوصف وهو المسح في مسلة التثنت مثلا وقبل في التلويح عن مصدر الشريعة أن التأثير
اذا كان باعتبار الشارع جنس الوصف أو وقعه في نوع الحكم فهو مستلزم لشهادة الاصل فقوتها ثابت
حينئذ فثبتت كثرته شهادة الاصل واذا كان بحسب اعتبار جنس الوصف أو وقعه في جنس الحكم أو
قوة فعله مالا يتلزم الاثر فيقيم ما عدهم وجهه (والحق أن الثلاثة ترجع الى قوة الاثر والفرقة)
بينها انتمى (بالاعتبار هو) أي الاول الذي هو قوة الاثر (بالنظر الى) نفس (الوصف والاثبات) أي
قوة الثبات على الحكم بالنظر (الى الحكم وكثرة الاصول) بالنظر (الى الاصل) وعرا سراج الدين
الهندي الى المحققين ومن ثم قل خمس الاثمة السرخسي بعد ذكرها من نوع من هذه الثلاثة اذا
قررت في مسلة الاثرين ما يمكن تقرر التوهم فيه ايضا وقال أبو زيد وقلنا وجدوا من هذه الثلاثة
الاولى ما على أن المراد به لا يوجد على ما قيل والله سبحانه أعلم (وأما العكس) ويسمى
الانعكاس ايضا وهو عدم الحكم عند عدم العلة عند بعض المتأخرين لاعتباره لان عدم العلة لا يوجب
عدم الحكم ولا وجوده لا يثبت شيئا فلا يصح من جملة لان الجمان لانهما بسبب بحثنا خاصة
الاصولين أصل ما ترجع لان عدم الحكم عند عدم الوصف الذي جعل بجعل دليل على اختصاص
الحكم بذلك الوصف وكذلك تعلقه به على من يحمل هذا الوجه لكنه ترجع ضعيف كما يدركه المصنف
قرىبا (كسج) أي كقولنا في مسح الرأس هو مسح لم يعقل فيه معنى التطهير (قلنا بس تكراره) فانه
يتكرر صادقا على كل مال ليس بمسح لم يعقل فيه معنى التطهير بس تكراره (بجلاف) قول الشافعي هو
(ركن يكرر) لانه لا يتكسر صادقا على كل مال ليس بركن لا يكرر (لانه) أي التكرار (ووجع عدمه)
أعمال الركن (كاد كونا) من المنخفض والاستثناء (وقولنا في بيع الطعام المعين) أي الطعام حصة
كان أو غيرها الطعام المعين لا يشترط قبضه لان كلاهما (مبيع معين فلا يشترط قبضه اولى من)
قول الشافعي يشترط قبضه لان كلاهما (ما كولا قول بل بجهنم التفاضل) فيشترط قبضه (اذا
لا يتكسر) هذا صادقا على كل مال يتبادل بحسبه لا يحرم الفضل فلا يشترط قبضه (لاشترط قبض رأس
مال السلم) حال كون رأس ماله (غير روي) من ثياب وغيرها (بجلاف الاول) أي مبيع معين فلا
يشترط قبضه (اذ قلنا انقي) التحليل التي هو التعيين (انقي) الحكم الذي هو عدم اشتراط القبض
(ولذا) أي لا لاجل كون علة عدم اشتراط القبض ما ذكرنا (لزم القبض في الصرف) أي بيع جنس الاثمان
بعضها ببعض كبيع الدرهم بالدرهم (لان التقديرات بين التعيين) وهو الاصل في الصرف فالتحقق عدم
اشتراط القبض لا يتقاهما التعيين في الدلائل ولو لمع دون القبض لكان بيع دين بدين وهو غير جائز (و)
(السلم لا يتقاه تعيين المسح) وهو السلم فيه لانه دين خفيقة مع رأس المال من القيد لا فيكون
دينا فلا يتعين التعيين أيضا فيكون لا يتقاه عدم اشتراط القبض فيه لا يتقاهما التعيين أيضا قلت لكن
هذا انما يتبع على الشافعي اذا كان قائلًا بقول أصحابنا ان التقديرات بين التعيين في القود وليس
كذلك فان عند متعين بالتعيين المهم الا اذا تم عليه أولا عدم تعيينها بالتعيين هذا وقد ورد ما ذكرتم غير

المخصص والحقيقة والاشبه
بها فالشريعة ثم العرفية
والمستقى عن الاصحاب
والدال على الملامن وجهين
وبغير وسط والمولى الى علة
الحكم والمذكور ومعارضة
معه والمقرن بالتهديد
الاول الوجه الخامس التي جميع
باللفظ وهو ماورد الاول ان
يكون لفظ أحد الذين
فصحا ولفظ الآخر كذا
بعضا عن الاستعمال فان
الجميع مقدم اجابا لا تنافي
على قوله قال الامام بخلاف
الر كيك فانهم من رده
لان التي صلى الله عليه وسلم
كان أقصم العرب فلا
يكون ذلك كلاما ومنهم
من قبله وحسبه على أن

مطرد فان المبيع في بيع انا غضة أو ذهب بأناه كذلك ورأس مال السلم اذا كان ثوبا يعينه بغير
 بالتمتع منه أنه يشترط قبضه في المجلس وأجيب بأنه كان ينبغي عدم اشتراط القبض في هذه الصور
 الا انه لما كان الاصل في الصرف والسلم وورودها على الدين بالدين ووجوب عقدهما على غير ذلك
 ويتعذر على طاعة المتعارفة ما تبين وما لا تبين أقسم اسم الصرف والسلم مقام الدين بالدين وعلى
 وجوب القبض مما تبين على اناس فوجب القبض مما هو وارد العقد على دين بدين أو عين بعين
 لان الكل في حكم الدين تقدر اذا التفتي اذا أقسم مقام غيره فالمتصور نفسه لا التفتي الذي أقسم ومقابلته
 كذا ترك أقسم مقام المشقة صار المتصور السفر ولم يفت الى المشقة بعد ذلك وفي التلويح فان قيل
 المبيع في السلم هو المسلم له وليس يقبض والمقبوض رأس مال السلم وليس يبيع أحجب وجوب
 أحدهما المراد ان كل مبيع متعين لا يشترط قبضه ويترك ان كل مبيع لا يكون متعينا
 يشترط قبضه وثانيهما المراد ان كل بيع متعين فيه المبيع والتمسك لا يشترط فيه القبض أصلا
 وينعكس الى كل بيع لا تبين فيه المبيع ولا تبينه يشترط فيه القبض في الجملة انتهى وتجب بان في
 كلا الوجهين نوع من نوعين فترجع بالعكس في مسئلة بيع الطعام فلهذا لان حاصل الوجه
 الاول عدم اشتراط قبض المبيع في الاصل واشترطه في انعكاس وهو خلاف ما مر به من
 عدم اشتراط قبض المبيع واشترطه ومؤدى الوجه الثاني عدم اشتراط القبض أصلا سواء كان قبض
 المبيع والتمسك أو قبض أحدهما في الاصل واشترط القبض في العكس في الجملة فانهما كان وهو
 أيضا خلاف الصريح به ثم هل القبض في هذين القدين شرط صحة العقد أو شرط بقاءه على الصحة
 قيل لا خلاف على كل وجهين الثاني (وهذا) أي العكس (أنه) أي هذه الاربعة (لان الحكم
 يثبت بعامل شئ) فيصير ان يوجد الحكم مع انتفاءه على معينة لثبوت بغيره ولكن لما كان انتفاءه
 عند انتفاءه ما هو مع وجوده مطلقا لمصالحا لان يكون ليس لاصلي وكذا ان اتصالهما على
 مر به على ما يوجد عند وجوده من غير عكس وتظهر غرضه من ضعفه عند المعارضة فانه اذا عارضه
 ترجيح من الثلاثة السابقة كان ذلك من عدم اعطيه (واشقي على ما سبق) في فصل الترجيح (من
 عدم الترجيح بكثرة الادلة والروايات) عند أي منسقة وأبي يوسف على ما في عدم الترجيح من بحث
 تقدم فيه (ان لا يرجح قياسا بآخر بان تناقشه) أي ذلك القياس المنضم اليه (في العلة
 لا الحكم على) قياس (معارضة) لانه ترجيح بكثرة الادلة (ولو اتفقا) أي التباين (فيها) أي
 العلة (كافي الحكم) (كان) اتفقا (من كثره الاصولا) من كثره (الادلة) اذ لا يتفق تعدد
 القياس حقيقة الاعتدال تعدد العلة لان حقيقة القياس وبعبارة الذي يصير به معنى العلة لا
 الاصل (فترجح) القياس المنضم اليه ذلك (على مخالفته) لان كثره الاصول مرجح صحيح (وكنا
 كل ما يصلح علة) مستقلة للحكم (لا يصلح مرجحا) لعله مستقلة أخرى فذلك الحكم على علة معارضة
 لها فيه اذ تقوم على شيئا بما يكون بصفة توجد في ذاته وتكون تعال والمستقل لاستغالة لا ينضم
 الى الآخر ولا يتصفه فلا يند القوة (فلا تغاوت بتفاوت المثلثين) كان كل واحد مماثل
 البار ولا يترسدها (ما يشفعان فيه) وهو العطف الا سورها اذا باعها مالكه وطلبها أخذه
 بالشفعة بان يكون لصاحب الثلث ثلثا النصف المبيع ولصاحب السدس ثلثه فقلنا عن ان
 يرجح صاحب الثلث عليه بحيث يترد باستحقاق الشفعة وبسط صاحب السدس بل يكون
 النصف المبيع بينهما اتصالا لترتب الحكم على العلة المتخلفة في كل جانب لان كل جزء من أجزاء
 نصيبهما على مستقلة في استحقاق جميع المبيع وليس في جانب صاحب الثلث الا كثره العلة وهي
 لا تنطع لترجح (خلافا لاشقي) فان عده يكون المبيع بينهما اتلا ثلثه لصلب السدس وثلثا

الراوى رواه بلفظ نفسه
 وأما الاصح فلا يرجح على
 الفصيح خلافا لمعظم
 لان راجح الفصح لا يجب
 ان يكون كل كلاما فصيح
 الثاني يرجح الخاص على
 العام لما تقدم في موضعه
 (الثالث) العام الباقي على
 حومه راجح على العام
 الخاص لا خلاف في جهة
 وهذا القسم يستفي عنه
 بما سابق من تقدم الحقيقة
 على الجواز لان العام المفسر
 محازم لخاصه عند المصنف
 (الرابع) ترجيح القسط
 المستعمل بطريق الحقيقة
 على المستعمل بطريق
 الجواز لان دلالة الحقيقة
 أظهر وهذا فيما اذا يكن
 الجواز قابلا فان غلب فيه

(صاحب الثالث (قال الشافعي (هي) أي الشفعة (من مرافق الملك) أي منافعه (كأولاد الحيوان
 (والفرقة) الشجرة المستمرة بينهما فيقسم بقدر الملك (أجيب بأن ذلك) أي تقسيم الماعول بحسب
 التفاوت في أجزاء ماله (فما هو (في العمل المادية) التي شولها الماعول منها كالحويان ولولا الشجر لفرس
 (وعدة القياس) ليست متباين بل هي (كالفاعلية) من حيث أنها مؤثرة في الماعول وقد ثبت في علم الكلام
 أن تأثير العلة الفاعلة في الماعول ليس بطريق التزويل بل بإيجاده تعالى الله عنه وملاك الفاعل المشفوعة
 من هذا القليل فاهله فاعلة تنبت بالشفعة لأعلا مادية تتوالف منه فلا يكون ترتيباً حصفاً للشفعة
 عليه كترتب الثمر على الشجر فلا ينقسم عليه هذا (ولمحل الشارع الملك علة للشفعة عليه وكثيره
 بالنصب بدل من الملك (فجعل كل جزء من العلة علة للجزء من الماعول نصب الشجر على رأي) وهو باطل (ولو
 عجز) الجهد (عن الترجيح) لأحد القياسين (عمل بأعمانهما حيث قلته) كما تقدم في فصل التعارض
 وأرضاه غة (وقالوا) أي الحنفية (أربعة العلة) أي أربعة وجود الترجيع العينة السالفة الآن
 (بأربعة) من وجود الترجيع (طسدة الترجيع عما يصلح علة مستقلة) لانه ترجيع بكرة لأدلة وقد عرفت
 وجهه ودفعه في فصل الترجيع فهذا أحداه (و بنية الأشياء) أي الترجيع بها أي (كون الفرع له
 بأصل أو أصول وجوده فلا يرجع) أي لا يقدم الحاق الفرع بذلك الأصل أو الأصول وبأسطة
 تعدد شبهة بأربها (على ما) أي على الحاقه بأصل آخر يختلف الأول (هـ) أي الفرع (هـ) أي بذلك
 الأصل (شبه) واحد (ومن كثيرين الشافعية نعم) يرجع ماله وجوده بأصل أو أصول على ماله شبه
 بأصل وثقه صاحب القواطع عن نص الشافعي لأن القياس إنما يعمل بهجة لأدلة على الثاني وهي تردد
 عند كثرة الأشياء كما عند كثرة الأصول وإنما قلنا لا ترجع (لأنها) أي الأشياء (تعداً أصاف) فجعل
 عللاً لكل شبه وصف على (فترجع) الأشياء (التي تعدد الأقبية) فالترجع بهما من
 الترجيع بكرة لأدلة وهو غير ما (يختلف تعدد الأصول) فله ليس الترجيع بهما من الترجيع بكرة
 الأدلة (لأن اتحاد الوصف) فيها (وكل أصل يشهد بهته) أي الوصف (هو جيب ثبات الحكم عليه)
 أي على ذلك الوصف وقوته (واعلم أن كثرة الأصول) تكون (وسيلة الوصف) أي معها (وهو) أي
 وهذا (يحمل الترجيع) أي ما يقوم به الترجيع فيكون مر بها (و تكون (مع تعدد) أي الوصف
 (واتحاد الحكم وهي) أي والمال أهما (حينئذ) أي حين تعدد الوصف وتعدد الحكم (أقبية
 متباينة لا ترجع معها) لأنها حيث شذافة متكررة لا ترجع بها (و تكون (مع تعدد) أي
 الوصف حال كونها (متباينة متعارضة وهي التي يجب فيها الترجيع) ثمثال الترجيع بنية الأشياء
 (كأولاد الأخ كالأولاد في الضرورة) مثل (ابن العم في حل الخلية والركن والشهادة والقصاص
 من الطرفين) فيجوز لكل من الأخوين أن يتزوج خلية أخيه وأن يدفع زكاته إليه وان
 يشهده وأن يقض منه إذا وجد المتقاضى له والوائق المانع منه كافي ابن العم (فبرج الحاقه) أي
 الأخ (هـ) أي ابن العم فلا يقتضي عليه له كالأب يقتضي ابن عمه جليكم بالان شبه الأخ تماماً كثرين
 شبه بالابوين (فمنع) ترجيع الحاق الأخ بابن العم بكرة للأشياء (بأنه) أي الترجيع بها
 (بمستقل) أي ترجيع وصف مستقل (اذ كل من وجوده المشبهه (يستقل) وصفا (جامعا) بين
 الأخ وابن العم في الحكم ولا ترجع بمستقل وهذا ثانيا (وزيادة التعدد) أي والترجع يكون إحدى
 العلتين أكثر مما من الأخرى (كتر جمع العلم) أي التعليل بطلمة الرأى الأشياء الأربعة التي
 هي الخنفة والشعر والبر والمخلى على تقليل حرمته فيها بالكل والجنس (تعدبه) أي العلم (الى
 التعليل) كالكثير فيعزم سبع ففاحية بنفاحتين وتيرة بترتين (دون الكيل) فاه لا يتعدى

خلاصه سبق في موضعه
 الخامس اذا تعارض
 خبران ولا يمكن العمل
 بأحدهما إلا بالارتكاب
 المخاير كان مجازاً أحدهما
 أشبه بالحقيقة من مجاز
 الآخر فله يرجع عليه
 لقوله وقد مر قبل ذلك في
 الحمل والمبين السادس
 انحر المشتل على الحقيقة
 الشرعية يرجع على التبر
 المشتل على الحقيقة
 العرفية والقضية لأن
 التي صلي الله عليه وسلم
 بعث ليسان التبرعات
 فالتأخر من ماله أنه يطلب
 بها ثم إن المشتل
 على الحقيقة العرفية يرجع
 على المشتل على الحقيقة

الى القليل الذي هو نصف صاع على ما قالوا (ولا أثره) أي كونهما أكثر مما يلزم من معارضتها في تأثيرها
 وقوتها الذي يكون الترجيع (بل) الأثر (لذلة الليل) أي لقوته لانه (على الوصف)
 أي كونه مؤثرا في ذلك الحكم فلتصلحه أو كثرته وهذا ثالثها (وبالسطاة) أي والشرع جميع يكون
 إحدى العليتين وصفنا لآثره على الأخرى التي هي وصفه فآثر السطاة سهولة اثباتها والاتفاق على
 صحتها (كالعلم) أي ترجيع كونه على حصة الربا فيما تقدم (على الكيل والنجس) أي كونهما
 عطسه (ولا أثره) أي كونهما لا يترجمها في تأثيرها وقوتها الذي به يكون الترجيع بل لقوته لذلة الليل
 على عليهما (كأن كونا) أيضا فالركب والبسط سواء عند أن ثبت الحكم بالعلة فترفع شبهة
 بالنص والنص الموجز لا يترجم على المطول في البيان فكذا العلة وكف لا والعلة والكثرة صورة
 العلة والثاني بينهما والترجيح انما يقع بالمعاني زيادة قوتها وتأثيرها بالصورة ومن ثمة ربما كان
 المركب أرحم والوصف أختل فيه أولى لكونه أقوى تأثيرا والله سبحانه أعلم (في مستلزم حكم
 القياس الثبوت) لحكم الاصل (في الفرع وهو) أي ثبوته في الفرع (التعبدية الاصطلاحية
 فترجمه) أي القياس (أن لا يثبت الحكم ابتداء كالباصلة الزكاة) الواحدة (وصورة المدينة) أي
 أن يكون لها حرم كرم مكة (أو وصفه) أي الحكم (كصفة الزور) من الوجوب والاستئذان (بعد
 مشروعيته) بل انما يثبت كل منهما بالنص أو الإجماع وإلا يستلزم من قال بحرمه المدينة أو كونه
 الزور واجبا وصحة الاتي السمع كاعرف في كتب الفروع واعمالا يثبتا بالقياس ابتداء (لانتفاء
 الاصل والفرع وكذا) زومه أن لا يثبت (الشرطية والعلة) ككون الجنب فقط محرم للنساء أي
 البيع نسبية (إلا) أي لكن ثبت كل منهما (بالنص دلالة وغيرها) أي عبارة أو إشارة أو اقتضاه
 فثابتا بآثارهما فثبتت فثبتت بالنص كاعرف (وكذا) زومه أن لا يثبت (صفة لسوم) أي اشتراطه لنصب
 الانعام في وجوب زكاتها (والجمل) أي وكذا زومه أن لا يثبت اشتراط صفة الجمل (لظواهر الموجب
 حرمه المصاهرة) في ثبوت حرمها من الجانبين (وشرطية التسمية) أي وكذا زومه أن لا يثبت اشتراط
 ذكر اسم الله تعالى على المذبح (للجل) (أو وصفه شرط النكاح) أي وكذا زومه أن لا يثبت
 اشتراط وصفه شرط السكاح الذي هو الشهادة (بالدلالة) والد كونه في شهوده بل اعتمدت هذه
 الامور بالنص أو الإجماع فلا حرم أن نص أصحابنا على أن يكون الجنب محرم ما لم يثبت وأن
 اشتراط السوم في نصب الانعام لازم ذكره ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة في حلها انما هي بالنصوص
 الدالة على ذلك والشافعية على أن اباحة الزكاة الواحدة وحرم المدينة واشتراط وصف الجمل لوطه
 في حرمه المصاهرة والعلة والد كونه في شهود النكاح انما هي بالنصوص فيها كاذف كونه مسطور في
 فروع الفريقين وانما الشأن في الترجيع ومحل الخوض فيه كتب الفروع ثم الحاصل انما لم يحكم
 القياس المتفق عليه من كونه مفيد الثبوت حكم شرعي من وجوب أو حرمه أو غيرهما في فرع بطريق
 التعبدية اللهم أمل موجود في الشرع ثابت نص أو إجماع عدم اثبات ابتداء الحكم شرعا وعلة
 أو شرط (أو وصفه لاحدا لا انتفاء تحت القياس بانتفاء الاصل المعدية منه الى المحل المدعي فرجته
 فيتمحض ثبات هذه اما نصا للشرع بالرأي كما يبعد اثبات الشرط ووصفه ابتداء واما انطوائها
 بالرأي كما في الشرط ووصفه لان الحكم كان ثابتا قبل الشرط وقبل وصفه وبعد ما شرط له شرط
 أو أثبت له وصف فصار له عقابه ومعدوما قبل وجوده فالتعليل ابتداء لم يرفع الحكم الثابت ونسخه
 بالضرورة وكلاهما باطل لان ذلك الى الله تعالى وحده لا الى العباد (أو) زومه (أنه لو ثبت) بنص
 أو إجماع (مناط عليه أمر) شيء (أو شرطية) أي أمر شيء (أو وصفهما) أي العلية والشرطية

القوية لاشتمال المعرفة
 وتبادر معناها السابع
 انظر المستفي عن الاضمار
 على أنه غير المقتصر اليه لان
 الاضمار على خلاف الاصل
 وهذه القسم أيضا داخل
 في تقديم الحقيقة على المجاز
 لان الاضمار فرع من المجاز
 الثامن يرجع انفسه الى الدال
 على المراد من وجهين على
 الدال عليه من وجه واحد
 لان القلق الحاصل من الاول
 أقوى من تعديده الى الدالة
 التاسع يرجع انفسه الى الدال
 على المراد بغير واسطة
 على الدال عليه واسطة لان
 فصلة الوسائط تقتضي
 كثرة القلق ومنها قوة
 عليه السلام الاما حق

الشيء (في غيره) أي غير ذلك الأمر أيضا فهو متعلق بـ (كان) غير ذلك الأمر (في محله) أي
 ذلك الشيء (على شرط) واسطة تحقق مناطهما في غير ذلك الأمر (لا تنفك الحكم) اللازم من تقدير
 حصل بعض أفرادها تحقق فيه المناط لعلته حكما وشريطة علة أو شرط لدون البعض الآخر لتحقيق
 فيه ذلك أيضا لتساويهما في الصلاحية وارتفاع المانع من ذلك والحكم للأذن من محل القياس
 مظهر النسوت حكم شرعي ليس بعلية ولا شرطية في فرع بطريق التعدية إليه من أصل في الشرع
 ثابت فيه ذلك بطريقه غير مظهر لنسوت حكم شرعي هو علة الشيء أو شرطية لا خرف في محل بطريق
 التعدية إليه من أصل في الشرع ثابت فيه ذلك بطريقه لتساويهما في الصلاحية وارتفاع المانع من
 ذلك (والخلاف في المذهبين) الحنفى والشافعى (شهر فيه) أي في هذا الأخير (ففي الإسلام أو تساعه)
 وصدر الشرعية (وصاحب الميزان) وعزاه إلى مشائخنا أيضا (وطائفة من الشافعية) بل أكثرهم على
 ما ذكره كالأمدى (نعم) بطلان لاثبات العلية والشرطية (ووجد) ذلك أيضا (وهو الخلاف في اشتراط
 التقاض في بيع الطعام) المعنى (بالطعام) المعنى لأنه وجد لاثباته أي اشتراط التقاض في هذا البيع
 كإذهب إليه أصحابنا (أصل هو الصرف) فإذن التقاض فيه شرط (يجمعهم) أي البديل فيها
 (ما لا ينجز في بيعه مالا بالفضل ولتقيه) أي اشتراط التقاض فيه كإذهب إليه الشافعى (أصل) هو
 (بيع سائر السلع بثلثه أو بالدرهم) لأنه لا يشترط فيه التقاض (وقيل لا) بطلان لاثبات العلية والشرطية
 وهو قول كثير من الحنفية كلفاض أبي زيد يدور على الأئمة السرخسى ومن الشافعية كالأمدى
 والبيضاوى وفي المحصول أنه المشهور واحترامه بالحاجب (لا تلم يثبت) مناط شرطية التقاض
 (كذلك) أي في الصرف ثم وجدت في بيع الطعام (قيل ولو ثبت) مناط علية أمر حكم في غير ذلك الأمر
 أيضا (كل السبب) ذلك الحكم (ذلك المناط المشترك بينهما ان تضبط) وكان ظاهرا (والأولى أن) لم
 ينضبط لم يكن ظاهرا (انقضت) أي الوصف الطاهر المنضبط الذى ضبط هو (إن كان) أى وجوده وأما
 كان فقد انقضد الحكم والسبب وحيد فلا قياس (وما يحتمل) أى فإن (أصلا وفرقا) أيهما ما (أفرداه)
 أي المناط المذكور (كأثبت عليه الوقاع) عدمان المكلف الصحيح المقيم في شهر رمضان (للكفاية
 لاشتماله على الجاهلية المتكاملة على صوم رمضان) وهي هنا كرمته (نهي) أي الحنابلة أنه كماله عليه
 (العله) لعمارة (وكل من الأكل والشرب والجماع) فيه من المكلف الصحيح المقيم عدا بلا عذر مسيح
 لفطر (صور وجوده) أي هذا المعنى الذى هو العلة لتحقيق هذه حرمة الصوم بكل منها (وكعلة القتل
 بالقتل عليه) أي القتل (بالسيف) لقصاص أدبته أي علة القصاص القتل بعد العدوان (ما نقل)
 أي ما نقل (من محله) أي من مناط النصاص (وقد يخال عدم التوارد) لهذا الخلاف على محل واحد
 (فأدول) أي القول بجواز التعدية في العلية معناه (تعدي عليه الواحد لشيء) أي لحكم (الشيء آخر)
 فيكون ذلك الشيء الآخر ذلك الحكم كإذن ذلك علة أيضا فتعد العلة وتعدي الحكم (والثاني) أي
 القول بعدم جواز التعدية في العلية معناه (تعدي عليه) أي الشيء الواحد لحكم (الشيء آخر لا آخر)
 أي لحكم آخر فيكون الشيء الآخر المعدي إليه علة لحكم آخر فتعد العلة والحكم هذا ما يظهر من
 العبارة بعد التأمل (ولما قل أن يقول) كونه معنى الأول ما ذكرنا ظاهر وأما معنى الثاني ما ذكرنا فلا بد
 من العلة والحكم به متحد لا تفادى في النوع ولا علة للتعارف بحسب الشخص ومعلوم أنه من أفراد
 القياس المنفرد عليه فلا تنافي أنكاره من قائل به كإذن المعنى الثاني في جده لا قائل به فيما ظهر من أفراد
 انما هو في المعنى الأول فلتأمل (ومن أنكره) أي جواز القياس في السبب أي العلة (من اعترف بقياس
 أن سرام) في إثباته الطلاق ما تنا (على طلق بياض وهو) أي هذا القياس قياس (في السبب) فهو بهذا

بنفسها من وليها مع قوله
 عليه السلام أي امرأة
 تكلمت نفسها بغير إذن وليها
 فتكلمها باطل فإن الأولى
 يدل على عدم تكلمها إذا
 تكلمت نفسها بغير إذن وليها
 كما يقوله أبو حنيفة والثاني
 يدل على بطلان ما يقوله
 الشافعى ولكن واسطة
 وذلك لأنه يدل على
 البطلان عند عدم الأذن
 وإذا بطل ذلك بطل أيضا
 مع الأذن لا تنافي بين
 الأمايين على عدم الفصل
 العائى برجم الحبر المولى
 إلى علة الحكم على الحبر
 الذى لا يكون كذلك لأن
 انقياد الطباع إلى الحكم
 المعلل أسرع من الحادى غير

معارضه كقوله عليه السلام كنت منكم من غير ذلك المعنى المتأخر وهو ما لا يخفى من كون مؤثر أو لا مؤثر ووجد في غير ذلك المعنى المتأخر والملائم يكون ذلك المعنى المتأخر على ذلك الحكم ثم لا يكون هذا من انبثات العلم بالقياس لأن العلم بالحققة ذلك المعنى المشترك بين الشئين وقد ثبت علميته بما هو من مسائل العلم فتكون العلم شأوا واحدا تعدد اعتبار الأصل (بل) للتخلاف (فما إذا كانت) عليه ذلك الوصف الحكم (بمجرد مناسبتها) أي العلم الحكم في الموضع على ذلك الوصف على الحكم لصلح الحكم في الفرع (وليس له) أي ذلك الوصف الذي هو العلم الحكم في الفرع (بمحل آخر) تحققت فيه علمته لذلك الحكم معللا بانتمائه على المعنى المناسب لذلك الحكم (لأننا اثبتنا سيئة) وصف (آخر) غير الوصف الثابت في الأصل إذا لم يفرض تغير الوصفين (فليس ذلك) أي اثبات علمية الوصف الحكم في الفرع بمجرد مناسبتها من غير أن يشهد باعتبار أصل (الامرسل) فهو عن عدمه بقول بصحة التعليل به ولا يجوز عن عدمه بشرط التأثر والملازمة (وهذا على) قول (الشافعية) أما ما تقدمه للحنفية في سيئته) أي الأول (بعينه لا آخر) في مسئلة اشتراط التفاضل في بيع الطعام المعين بالطعام المعين (فيمضي كونه) أي هذا التعليل (القريب من الأقسام الأول) من أقسام المناسب (لوجود أصله) أي هذا الوصف الذي هو شرط التفاضل وهو الصرف (إذا كانت سيئته) أي أصله (لشيء) وهو الضم قبل الاتفاق (لأنه شرعا) بقوله على علمه وسلبايد كافي صحيح مسلم والسنن إلى غير ذلك وبإجماع الفقهاء (وهو العلم مع العين في المثل لكن لا يشهد أصله بالاعتبار) هذا هو القريب المذكور كونه كاتقدم (كان الظاهر اتفاقهم) أي الحنفية (على منعه) أي هذا (لأنه يترتب الإخالة إن لم يكن) أي الإخالة والظاهر أنه في المعنى (الكن للتخلاف) في هذا ثابت (عندهم) أي الحنفية (ولو سلم عدم الإرسال) في ثبوت السيئة بالقياس (لأنه لا يتصور ذلك) أي بثبوتها أيضا (لأن الوصف الأصل أن ثبت علمته بمجرد المناسبة عندهم بقوله) أي بثبوتها بمجرد المناسبة (لهذا وجدنا المناسبة في) وصف (آخر كان) الوصف الآخر (علمه بطريق الإصالة لا بالخلق بالاول لاستدلالها) أي المناسبة (بأنث) علمه (ما تحققت فيه وان ثبت) علمته (بالص ثم عقلت مناسبتها) الحكم (ووجدت) المناسبة المذكورة (في ما) أي وصف (لم ينص عليه) أيضا (فذلك) أي كان ذلك الوصف الذي لم ينص عليه علمه بطريق الإصالة (للاستقلال) أي استقلال المناسبة باثبات علمته ما تحققت فيه (وحاصل) أي هذا (حينئذ) أي حين كان الحال هذا (ثبوت عليه وصف بالصرف) علمه وصف (آخر المناسبة) ولا ينبغي أن يفهم من مثله خلاف (هالوجه أن) بقصر الخلاف على مثل جعل على رضى الله عنه وهو (أي جعله) أي فاسه (أن ينص على علمه منضطة بنصه) بل على ما لم يفتى بها ما لم يفتى بها ما لم يفتى بها مع ما حكم الموصوفة كالألق على رضى الله عنه (النسب) الشعر (بالقذف) في الحديث غائبان (بإجماع الأئمة) بينهما (لكونه) أي شرعا (مغلته) أي الاتفاق وقد أطلقه المروى عن على رضى الله عنه في هذا المخرج في مسئلة لإجماع الأئمة مستند قلت ثم قد يقال وإذا قصر الخلاف على هذا هل يرجح المحققون على غيره لم لإجماع الصحابة السكوني على الخلق المذكور والجواب ينبغي أن يكون غير الحنفية ممن يرى إجماع السكوني حجة ثم وعدهم لا يكافئ في المسئلة التي تلي هذه ولكن الشأن في موجب القصر عليه مع نقل عموم الخلاف له وإقرره بتقديم ثم هدام المصنف اعراض عما أفاده ظاهر كلامه وألا من جواز ثبوت العلة والشريطة بطريق التعدي على الوجه الذي سبق تقريره وبدفع وجهه الذي هو لزوم التعدي ولا جوار

معارضه كقوله عليه السلام كنت منكم من غير ذلك المعنى المتأخر وهو ما لا يخفى من كون مؤثر أو لا مؤثر ووجد في غير ذلك المعنى المتأخر والملائم يكون ذلك المعنى المتأخر على ذلك الحكم ثم لا يكون هذا من انبثات العلم بالقياس لأن العلم بالحققة ذلك المعنى المشترك بين الشئين وقد ثبت علميته بما هو من مسائل العلم فتكون العلم شأوا واحدا تعدد اعتبار الأصل (بل) للتخلاف (فما إذا كانت) عليه ذلك الوصف الحكم (بمجرد مناسبتها) أي العلم الحكم في الموضع على ذلك الوصف على الحكم لصلح الحكم في الفرع (وليس له) أي ذلك الوصف الذي هو العلم الحكم في الفرع (بمحل آخر) تحققت فيه علمته لذلك الحكم معللا بانتمائه على المعنى المناسب لذلك الحكم (لأننا اثبتنا سيئة) وصف (آخر) غير الوصف الثابت في الأصل إذا لم يفرض تغير الوصفين (فليس ذلك) أي اثبات علمية الوصف الحكم في الفرع بمجرد مناسبتها من غير أن يشهد باعتبار أصل (الامرسل) فهو عن عدمه بقول بصحة التعليل به ولا يجوز عن عدمه بشرط التأثر والملازمة (وهذا على) قول (الشافعية) أما ما تقدمه للحنفية في سيئته) أي الأول (بعينه لا آخر) في مسئلة اشتراط التفاضل في بيع الطعام المعين بالطعام المعين (فيمضي كونه) أي هذا التعليل (القريب من الأقسام الأول) من أقسام المناسب (لوجود أصله) أي هذا الوصف الذي هو شرط التفاضل وهو الصرف (إذا كانت سيئته) أي أصله (لشيء) وهو الضم قبل الاتفاق (لأنه شرعا) بقوله على علمه وسلبايد كافي صحيح مسلم والسنن إلى غير ذلك وبإجماع الفقهاء (وهو العلم مع العين في المثل لكن لا يشهد أصله بالاعتبار) هذا هو القريب المذكور كونه كاتقدم (كان الظاهر اتفاقهم) أي الحنفية (على منعه) أي هذا (لأنه يترتب الإخالة إن لم يكن) أي الإخالة والظاهر أنه في المعنى (الكن للتخلاف) في هذا ثابت (عندهم) أي الحنفية (ولو سلم عدم الإرسال) في ثبوت السيئة بالقياس (لأنه لا يتصور ذلك) أي بثبوتها أيضا (لأن الوصف الأصل أن ثبت علمته بمجرد المناسبة عندهم بقوله) أي بثبوتها بمجرد المناسبة (لهذا وجدنا المناسبة في) وصف (آخر كان) الوصف الآخر (علمه بطريق الإصالة لا بالخلق بالاول لاستدلالها) أي المناسبة (بأنث) علمه (ما تحققت فيه وان ثبت) علمته (بالص ثم عقلت مناسبتها) الحكم (ووجدت) المناسبة المذكورة (في ما) أي وصف (لم ينص عليه) أيضا (فذلك) أي كان ذلك الوصف الذي لم ينص عليه علمه بطريق الإصالة (للاستقلال) أي استقلال المناسبة باثبات علمته ما تحققت فيه (وحاصل) أي هذا (حينئذ) أي حين كان الحال هذا (ثبوت عليه وصف بالصرف) علمه وصف (آخر المناسبة) ولا ينبغي أن يفهم من مثله خلاف (هالوجه أن) بقصر الخلاف على مثل جعل على رضى الله عنه وهو (أي جعله) أي فاسه (أن ينص على علمه منضطة بنصه) بل على ما لم يفتى بها ما لم يفتى بها مع ما حكم الموصوفة كالألق على رضى الله عنه (النسب) الشعر (بالقذف) في الحديث غائبان (بإجماع الأئمة) بينهما (لكونه) أي شرعا (مغلته) أي الاتفاق وقد أطلقه المروى عن على رضى الله عنه في هذا المخرج في مسئلة لإجماع الأئمة مستند قلت ثم قد يقال وإذا قصر الخلاف على هذا هل يرجح المحققون على غيره لم لإجماع الصحابة السكوني على الخلق المذكور والجواب ينبغي أن يكون غير الحنفية ممن يرى إجماع السكوني حجة ثم وعدهم لا يكافئ في المسئلة التي تلي هذه ولكن الشأن في موجب القصر عليه مع نقل عموم الخلاف له وإقرره بتقديم ثم هدام المصنف اعراض عما أفاده ظاهر كلامه وألا من جواز ثبوت العلة والشريطة بطريق التعدي على الوجه الذي سبق تقريره وبدفع وجهه الذي هو لزوم التعدي ولا جوار

بأن هذا من المرسل المردود عند الشافعية على اصطلاحهم والتعريب غير العتيق عند الحنفية على
 اصطلاحهم فلا تحكم للمذاكر الماصح من أنه إذا ثبت مناط عليه أمر في غير ذلك الأمر كان السبب
 المنطوق المشترك بينهما أن القسط والاعتدال وأما كان اعتدال الحكم والسبب لا يمتنع هذا التثني
 القياس في الأحكام الشرعية التي هي غير العلة والشريطة لتأني هذا سبب فيه لكن انتفاء ما فيه
 ممنوع فكذلك فيمنع فيه والله تعالى أعلم **مسألة** قال (الحنفية لا تثبت به) أي بالقياس
 (الحدود لا تستلها على تقدير بات لا تقبل) كمدد السامية في الزاوية الثمانين في القذف والقياس فرع
 تعقل المعنى (وما يقبل) منها (كالقطع) ليد السارق لكونه الجانية بالسرقة (فالشبهة) في ثبوت
 الحكم بالقياس لاحتماله الخطأ والحدود تدرك بالشبهات كأنطق به الحديث وتخدم تحريمه في
مسألة خبر الواحد في الحكم بقول ودره قافي عدم ثبوته له وقال غير الحنفية بنسبه (قوله) (أو الأدلة
 القياس) أدلة على حجة (معينة) لها كالخبر ما هو من العمل بهما (قلنا) عمومها (في)
 مشكل الشروط اتفاقا (والحدود ليست بحكمة لها ما ذكرنا) (واتنازع أثر على) السلف
 (عليهم) أي الحنفية كاذ كروا لميزون (موقوف على إجماع الصحابة على صحة طريقة) الذي هو
 القياس على القذف (وقولهم) أي الحنفية فيه أن إجماعهم ليس على طريقة بل (أنه) أي
 إجماعهم (على حكمه) الذي هو وجوب جلد ثمانين (باجتماع دلالات جمعة عليه) أي حكمه
 المذكور (كاذ كروا في الفقه) أي في حدة الشرع من شرح الهداية ولم يذكر ههنا تخليصا
 للتوليد مع أن كتب الفروع بها ألين وفي أصول الفقه للإمام أبي بكر الرازي فإن قيل لا يجوز
 عند كرايات الحدود بالقياس فإن كانت العبرة قد اتفقت على إثبات حد آخر قاسمه هذا بطلان
 الأصل في إثبات الحدود قاسما قبل التي نفعه أن يتدنى إيجاب حد بقياس في غير مورد فده التوقف
 قاسما استعمال الاجتهاد في شيء ورد فيه التوقيف في شيء فيه معنى التريق فهذا غير معتد واستعمال
 اجتihad السلف في حد آخر من هذا القبيل وذلك لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضرب في
 حد آخر بالحدود العارضة وهو أنه ضربه أو يعون رجلا كل رجل بضربه ضربتين فتمروا في اجتihadهم
 موافقة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فجعلوه ثمانين من هذا الوجه وتساوا ضربا بالحدود والجرم بال
 السوط كما يجتهد الجلال في الضرب وكما يختار السوط الذي يصلح للجلد اجتهدا **في تنبيه**
 الكفار في هذا كالحديث بل قيل المراد بهما ما يتناولهما جميعا والوجه ظاهر فأتامل والله سبحانه أعلم
مسألة تكليف المجتهد بطلب المنطوق للحكم الشرعي (ليحكم في محله) أي المنطوق (بحكمه جائز
 عقلا) عند الجمهور (وقولهم) أي الأصوليين التكليف والتعبد (بالقياس لا يصح على أنه) أي القياس
 (المساواة) بين الفرع والأصل في علمه حكمه لا يتقبل الله تعالى ولا تعبد به. وأما أصبح إذا كان فعل
 المجتهد وقد قدم الكلام في هذا في أوائل القياس (واجب العمل بموجب القياس) أي جعل هذا
 موضوع المسئلة كما يفيد كلام القاضي عند الذين (فيه قصور عن المقصود) قال المصنف لا ينبغي هذا
 إذا تم القياس فاعلم بعقده ومقصود المسئلة أنظر لظاهره في الواقع قياس أولا وهذا أصل آخر
 لا وجوب غير الأول وإن كان الغرض من استكشاف الحال المأمور به هو العمل به (لا) أن تكلفه بذلك
 (واحد) عقلا (كالقتال) الثاني (وأي الجلس) البصري لا يلزم خلوا الواقع عن الأحكام فإن
 الواقع غير متناهية والنصوص محصورة والقياس كامل بما يقتضي التعبد به والحوار بعد تسليم
 وجوبه أن يكون لكل واقعة حكم يتأصل امتناع خلوا الواقعة عن الحكم من ذلك على تقدير عدم
 التعبد به كما أشار إليه قوله (ولو لم خلوا الواقع) عن الحكم (ولأنه) أي تكليف المجتهد بطلب المنطوق
 المذكور (متن) لا نشاط أحباس الأحكام والأفعال وما كانا ذاتها) أي أحباس الأحكام الكائنة

عدم التقيد ونافي الحدالة
 خبر راقوه عليه الصلاة
 والسلام ادر والحدود
 بالشبهات أقول الوجه
 السادس التوجه بالحكم
 وهو بأصول الأول يرجع
 الخبر المبني لحكم الأصل
 أي المقصر لمقتضى البراءة
 الأصلية على الخبر الناقل
 لذلك الحكم أي الراجع
 كقوله عليه السلام من
 سرق كره فليتوبنا مع
 قوله ان هو إلا بضعة منك
 لأن المبني متأخر عن
 الناقل إذ لو لم يتأخر عنه
 لم يكن له فائدة لأنه حيثئذ
 يكون واردا حيث لا يحتاج
 إليه لأن في ذلك الوقت
 تعرف الحكم بدليل آخر
 وهو السبب اقامه لأصلية

لا جناس الافعال (العمومات) بالرفع على أن فاعل أفادت ما هو مضاف إلى المفعول فتعلم أحكام
حزبتيها التي لا تقتصر بأدراجها فتعلم مثل كل مسكر حرام وكل ذى ناب من السباع حرام وكل مكبل
أو معطوم روى (ولو لم تنفها) أى العمومات أحكام أجناس الأفعال على وجه يعلمه أحكام جمع
الوظائع (تنبها) أى الوقائع التي تنفها العمومات (حكم الأصل) وهو الأمانة (فلاخلو)
لواقعة منها عن الحكم (ولا يمنع عقلا) كما ذهب إليه الزيدى وهو بعض المعقولة منهم النظام لكنه قال في
شرعنا خاصة على ما في الحصول وغيره وأما قلنا التكليف المذكور ما زال (أنا لا يلزم الزامه) أى المجهد
بطلب النما (بما) لا تنف وهو ظاهر ولا تنف لأن الأصل عدم التنفير وهو المراد بالحوار العقل (وكون
التنفير منوطا عقلا لا محالة الخطأ) والقبول منه لا محالة لا ضد الأصل والتنفير والخطأ لا يتصور لهما والعقل
يوجب الاحتراز عن المخدور فتنتج التكليف بماله كاذ كذا القائلون بأن مناعة عقلا (ممنوع) ثبوته
في جميع الصور وأما هو مختص بما لا يقاب فيه جانب الصواب أما إذا قلنا وكان الخطأ مرجوحا فلا
يل أن كثر تصرفات العقل فقلنا غير متيقنة إذا من سبب من الأسباب الأولى والطلب منه غير متيقن
الحصول فإن الزارع لا يزرع وهو متيقن أنه يأخذ الزرع والتاجر لا يسافر وهو يلزم بأن يزرع والتعلم
لا يتعبد لعلمه وهو قاطع بأنه يعلم ويتربط بما يتعلمه إلى غير ذلك (وه) أى ويكون كثر تصرفات
العقل لا تقوى على التفتونة (ظهر بجماله) أى العقل (العمل عندئذ لن الثواب) وأن آمن الخطأ فحصل
لقوا بذلك أصل الابه (وثبت) وجوب العمل به (شرعا يتبع موارده) أى الشرع كما تقدم في خبر
الواحد العدل وكفى لا التنازل لا كثر لا تترك الاحتالات الأقلية والاعتقالات الأسباب الغنوية
والأخرية وأكثر الأحكام التكليفية لأن أكثر أدلتها ناسية (وثبت الجمع) شرعا (بين المختلفات)
كالسوء بين قتل الحرم الصيد عدو أو خطا في الفداء وبين زنا المحسن وردة المسلم إلى القتل إلى غير ذلك
(و) ثبوت (الفرق) شرعا (بين المتماثلات) كقطع سارق الفليل دون غاصب الكبريت أعني
متماثلان في أصل العمل الغير وجلي من نسب العقوف إلى الزادون من نسب المسلم إلى الكفر مع أنهما
متماثلان في نسبة الحرم إلى الغير إلى غير ذلك (أما يستلزمه) أى كون التكليف بالنما المذكور مستحبا
بما على أن حقيقة القيمة هذا ذلك وهو الحاق النظر بالخبر فإني يستلزمه أن كذا النظام (لا يمكن)
الجمع بين المختلفات في الحكم الواحد (بجامع) اشتركت فيه وحد في الكل بقوله (التمثيل) فيها
فإن المختلفات لا يجمع اجتماعها في صفات ثبوتية وأحكام (أر) لم يمكن الفرق بين المتماثلات لوجود
(فارق) بينها في الحكم (تقتضيه) أى الفرق بينهما فإن المتماثلات لا يجمع اشتراكها في الحكم
إذا كان ما به الاشتراك يصلح علما للحكم ولا يكون في الأصل معارض يقتضي حكمه غيره ولا في الفرق
معارض أقوى يقتضي خلاف ذلك الحكم وكل من انتقل إلى جامع والفارق غير معلوم (ولا) يمنع (سما)
خلافا لظاهرية والقاسائيين الذين ذهبوا إلى بلغة بتركستان (والتهرواني) هذا على ما في
الكشف وذكرا بر السمعاني وابن الحاجب وصاحب البديع عن داود وابنه والماساني والتهرواني أنكار
وقوعه شرعا ومعلوم أنه لا يلزم من أنكار وقوعه شرعا امتناعه شرعا ثم ذكر الالتماس أنهم وافقوا على
وقوعه في العلم المنصوصة والروى إليها قال السكي وهو الأصح في النقل عنهم ولدا لا يشكره ونقاس
الأولى ولا يصح عند أحد من المائتين بالحوار أنكار وقوعه الأساس بحملته إلا عن أحمد بن حنبل ثم
قد ذهب بعض القاسسين إلى أن ما صار القاسائي والتهرواني ومن وافقه ما ليس قولاً بالقاسم بل هو
يتبع النص وعلى هذا يصح النقل عنهم في أنكاره لوجه واحد أن ذلك قول ببعض القاسم انتهى ونقل
البحراني عن القاسائي والتهرواني وجوب العمل به في صورتين كون علما للأصل منصوصة بصرح القائل
بإيمانه وكون الفرع على الحكم أولى من الأصل كقصاص محرم الضرب على تحريم الأفيق قال الأسنوي

والاستصحاب وإذا كان
متأخرا عن الناقل كان
أرجح منه وهذا الذي
اختاره المصنف ذكر
الامام أنه الحق ونقل
عن الجمهور أنهم جوا
الناقل لأن الناقل يستفاد
منه ما لا يصح من غيره
بمختلف المبنى ولأن الأخذ
بالمبني يستدعي تأخر
ورد من الناقل وقد ذكر
تكملة النسخ لأن الناقل
حينئذ يزيل حكم العقل
ثم المبني يزيل حكم الناقل
فيلزم النسخ مرتين وأما
إذا قلنا متأخر الناقل
وأخذنا به فبغير تقليد
للسنن لأن المبني حينئذ
يكون واردا أولا لتأخير
حكم العقل ثم رد الناقل

واعترفنا بأن ليس العقل هنا مدخل لآي الوجوب ولا في عدمه كما أنه في الحصول وهذا الثاني أمية في
 التحقيق بالحكم الوارد على سبب كرجح ما عرف في البرهان بالحكم الذي هو معنى المنصوص عليه
 كقياس سبب البول في المسألة بالبول فيه وجعل الثاني من كلام الشاوي دخلا في الأول هذا
 (استدلالهم) أي الظاهر يؤولون معهم وهذا وإن كان ظاهرا شروحا أصول ابن الحاجب أمية عليه
 عقلا فالوجه أن يكون له عليه سمعا أو أمية أن هذا الدليل نقلي ينشأ على أنه ما كان السماع فيمستدل
 كما نشأ عليه الشاوي وغيره إذا حدى عقله بنية بالنقل فظاهر وأما على أنه مكره كسبب النقل
 والعقل بناء على أن النقل ما كانت مقتضاه ثابتين بالنقل كما نشأ عليه الامام الرازي فلا علم بتخص
 أن يكون المنافع منه العقل نعم الميزة موهمة نقل هذا عن المنع من معاول أقف على التصريح به
 (بأن في حكمه) أي القياس (اختلافا) من الجوار وعدمه والاضافة وعدمه (فهو) أي
 القياس حينئذ (مردودا) من عند غيراته (لهو تعالى ولو كن من عند غير القيسد وافية باختلاف
 كثيرا ما كن من عند غيراته فهو مردود (مدفوع) يمنع كون الاختلاف الموجب لرد في الآية
 مافي الاحكام الشرعية أي في بعضها من الاختلاف فاهو واقع لا يمكن إنكاره (بل) الاختلاف
 الموجب لرد فيها (التناقض) في المعنى (والقصور) عن البلاغة التي لا جها وقع التصدي والازام
 يكون القرآن من عند الله أي لو كان القرآن من عند غير الله كان بعض أخباره مطابقة لواقع دون
 بعض والعقل موافقا لبعض أحكام دون بعض وكانت متفاوتا في التظم إلى ركنه وقصير إلى المص
 بالغ حد الانحار وقاصر عنه على ما دل عليه الاستقراء لقصا القوة البشرية وأورد لم يأت له كان من
 عند غيره لفرقه الاختلاف وكثير من الكتب المصنف في من عند غير الله ولا اختلاف فيها الاتقان
 مصنفها باها وأحب وجهين أحدهما أن مثل القرآن في قطعه وطريقها جاز لو قدر أن بشر أن كلفه
 في مثل حجمه لفرقه الاختلاف لو عودت طر بعضه إلى السالك غير المصوم فابهم أنه لو تكلفه بشر بعد أن
 الهى لا يخرجه الله منه فوقع الاختلاف فيه الله الهى كنه ما عرف من أنه عز وجل لا يؤيده بالمعزة تقيرا
 لصادق من غيره (وإنما الكل شيء) أي واستدلالنا معه معا فوه تعالى ونزلنا عليك الكتاب
 تيمنا لكل شيء (وفوه) أي بشوة تعالى ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين أي على قرآنه فوهما فإن
 الله جعل كتابه بالكل شيء وجع الاحكام في الكتاب المبين فلو كان القياس جهة لم يكن الكتاب بياناً
 لكل شيء ولا للاحكام في الكتاب المبين وهو خلاف النص ممنوع لأنه بعد أن يكون المراد بالكتاب
 المبين القرآن لا لالوح المحفوظ كما عرى إلى طامة المخبرين أو علم الله على ما هو قول بعضهم العموم بهما
 (مخصوص قطعاً) اذ ليس كل الاشياء مكتبة ما كانت في القرآن (أو هو) أي كل شيء (فيه) أي في
 الكتاب (الجملة) ولولا اللاحقة إلى السنة والقاس فيكون مينة بطريقه جالي معنى وإن يذكر
 لفظا كأمض الاشياء من فيه تفصيلا (فماز فيه) أي الكتاب أن يكون مذكورا (حكم
 القياس) وهو ثبوت حكم الأصل في الفرع أي اعتباره (فعله المجتهد) بطريق الاجتهاد
 (كما جاز) أن يكون الكل أي كل الاحكام (فيه) أي في الكتاب (وبعله التي) على الله عليه وسلم
 كما قبل جميع الدلف في القرآن لكن تقاصر عنه أفهام الرجال (مع أنه) أي تمسكهم باتين الآيتين
 على الوجه المذكور (مستلزمان) لا يكون غير القرآن جهة (يعين مذ كره) (وهو) أي انتقاله جهة
 غير القرآن (منتفع عندهم) أي المانعين (أيضا) فلهو جوابهم عن هذا الادام لهم فهو جوابنا
 (وبه) أي هو متفاد هذا الازم عندهم (بعدتة هذا) الاستدلال بالآيتين (لهم على الاقتصاد)
 عليه كما هو ظاهر حكاية التناقض في عنهم (وأما) الجواب عنه على ما ذكره صدر الشرع وهو أي
 القرآن تبيان القياس (باعتبار دلالة) أي القرآن (على حكم الأصل) أي لفظنا (وحكم

بعد لازمة حكمه في النص
 مرة واحدة والجواب عن
 الأول ما قلناه في الدليل
 السابق وهو عدم الفائدة
 وعن الثاني أن دفع حكم
 الأصل ليس بنسخ لما تقدم
 في حذف النسخ فلا يلزم
 من تصديق المبني تكثير
 النسخ وأيضا فلا يعتقدنا
 تأخر التأثيل لكان فاضا
 لحكم ثابت جليلين وهما
 المرأة الأصلية والمخير المؤكد
 له باختلاف حلقته فانه
 لا يكون المسوخ الا
 دليلا واحدا الثاني
 انظر الدال على التصريح
 واجمع على انه الدال على
 الالاحة كما يبرزه المصنف
 واستند ابن الحاجب
 وكذا لا مدى ونفله

الفرع دلالة) أي معنى (فليس) كذلك (والا فكل قياس مفهوم موافقة) لاعتنا في شأنه هذا
 (مع أنه) أي كون القرآن أقدم الأصول للخص والفروع بالدلالة (ممنوع في) الاشهاد (السة)
 المنطقتا لمنطقة الشعر والشعر والتبر والتبر والذهب والفضة والفضة والمخيط والمخيط (أصول
 الرد) المنصوص عليها في الأحكام الشرعية (و) في (كثير) من الأحكام المنصوص عليها (بل)
 بيان هذا وأشبعه أمما (بالسنة فقد وحديث) لم يزل أمر بني إسرائيل مستحيما حتى كثرت
 قبحهم وأولاد السبايا (ها هو ما لم يكن على ما كنت تفعلوا) وأضالوا أخرجه البراء من حديث عبد الله
 ابن عمرو وفي حديثه نفس بن الربيع في معقال وردوا الفاري وأبو عوانة بإسناد صحيح من قول عمرو
 (ليس علفن فيه) وهو انظار ما قد كان ورد بمشروع إلى الظرف في حكمه بالعلم المؤثرة الجملة
 بينهما بل ظاهر أنهم كانوا يقسمون في نصب الشرائع بالآراء ما لم يكن مشروعا عما كان مشروعا جلا
 منهم ونحن بمحمد الله تعالى وتوفيقه أشد الناس تكديرا لذلك (ظلالا) أي المانعونه جمعا أيضا
 (أرشدنا في تركه) أي القياس (بإيجاب الجمل على الأصل) وهو الإباحة والاعتناء الأصلية (فما
 لم يوجد نص) في مقوله تعالى (قل لا أسجد فيما أوامرني) تنزعنا على طاعة طاعة الله فكل ما لم يوجد
 في كتاب الله محرما لا يكون محرما بل يكون باقيا على الإباحة الأصلية (الجواب) هذا (انما أشيد
 منع أنبات المحرمات بتدعيم) أي القياس (وه) أي يمنع أنباتها ابتداء (تقول كما) تقول
 لم تنزع فيها (لم يدرك مناطه قالوا) أيضا القياس (طحا) فليجرب أنبات حق الشارع وهو
 الحكم الشرعي لقد رتب على البيان القطعي بخلاف حقوق العباد فأنباتت عليه شبهة كاشفات
 لغيرهم من الأثبات بطلان (لا) أنه (كثيرا الواحد) فانه يبان من جهة الشارع قطعي وانما تمكنت
 الشبهة في طريق الانتقال السافر عنك بما في انتفاء البقين وخرجنا بطريقهم أن يكون جهة موجهة
 لهم كالتصريح الموزون (وجوابه ما في مسئلة تصديقه) أي خير الواحد (عليه) أي القياس من أن
 المتعبر من انما الماحصل الآن وهو مطلقون كقياس على أن الوصف الذي هو علة عندنا موجب للعلم كما
 ان الخبر أصله موجب للعلم لأن الوصف كالتبر والتعليل كل واية فكأن قلت واية القاطع احتمل
 التعليل القاطع فلا فرق بينهما والفرق المذكور بين حق الله تعالى وحق الصادق لأن جهة القاطع
 محض حق الله لأن التوجه إليها كدوام في الله سبحانه ومع ذلك أطلق لنا العمل بالرأي فيه اما تصديق
 معنى الاتي لا ما ولاه ليس في وسعنا ما هو أقوى من ذلك وهذا المعنى يصح موجود في الأحكام (ثم بعد
 جواز) أي تكليف المجتهد بطلب مناط الحكم (وقع) التكليفه (سمعا قيل لنا لا في الحسين
 ولما) أي وقوعه لنا عند (عدل) في إثباته (الما تقدم) من الدليل العقلي فلان المعنى يشهد
 لنا بإيجاب التماس حيثما وثبت أصل ديني ثبت به الأحكام لا يكتفي فيه الظن (وقيل) أي وقال
 الأكثر (وقع) قطع القوة تعالى فاعتبروا بأولي الأوصار) فلان الاعتبار الذي أتى به الظاهر وبأن حكم
 عليه يحكمه ومنه معنى الأمر الذي ترد إليه النظائر عبرة وهذا يشمل الاعتناء والقياس العقلي والشرعي
 ولا شك أن سوق الآية للاعتناء فتدل عليه عبارة وعلى القياس إشارة (وكونه) أي اعتبروا (خصوصا
 بما انتفت شرائطه) أي خص من متعلقه ما انتفت فيه شرائط القياس (واحتمال كونه) أي
 اعتبروا (تقديم) احتمال (كونه) أي اعتبروا خطأ (للمتأخرين) فقط (و) احتمال
 (إرادة المار) من الاعتبار (وفي بعض الأحوال والأزمنة) فكيف يثبت بذلك وجوب العمل لكل
 مجتهد بكل قياس صحيح في كل زمان جوابه أن اعتبروا في معنى افعال الاعتناء وهو عام والتخصيص
 للذ كور (الائتي المطع به) أي اعتبارا (لانه تخصيص بالعدل) على أنه على تقدير عدم العلم
 فلا خلاف كل ولو لم يزل أول الأوصار يعجز المجتهدين بل لا نزاع (وليس بكل تجوز عسلى ينقضي النظم)

عن أصحابنا وعن الأكثرين
 وقيل يتم جميع الإباحة
 لا متعلقها بالأصل
 حكم ابن الحاجب وقيل
 يستثنون واختاره
 القسطلاني يرجع إلى الإمام
 فيه أو المراد بالإباحة هنا
 جواز الفعل والتبريد ليدخل
 فيه المكروه والمنسحب
 والمباح المصطلح عليه لأن
 التصريح بجميع على الكل
 كما ذكره ابن الحاجب ولأن
 القائلين المنذورين
 في الكتاب يقتضيان ذلك
 أيضا أصح القائلين
 بالتصريح بأمرين أحدهما
 قوله عليه الصلاة والسلام
 ما جتمع الحلال والحرام
 إلا وغلب الحرام على الحلال
 الثاني أن الاحتياط يقتضي

فلا عبرة بقي الاحتمالات (والاثنين) القطع (عن البصمات) المروعة لمهايل واعتبر لم يصح
 التمسك بشئ منها (وأما ظهور كونه) أي الاعتبار (في الاتعاظ بالنظر الى خصوص السبب) الذي
 ترتب عليه هذا الحكم (ولقد يخبرون بيوتهم بأديم) وأبدى المؤمنون (فتقسموا الفدية بالبر) كما
 هو لازم الاستدلال لانتفاء المناسبة فلا يحمل كلامه تعالى عليه (طالعية لغو المقادير) لا خصوص
 السبب فانتفى الاول وظهر كونه في الاتعاظ (وبه) أي وبهذا (انتفى الثاني) أيضا وهو بعد ترتيب
 فاعتبر واعليه (اذل الرب) على السبب المذكور الاعتبار (الأعم منه) أي من قياس الفدية على البر
 (أي فاعتبر والشئ) يظهره في مناه في الثلاث أي المقولات جمع متلفعة بنوع الناموسها (وعبرها
 وهذا) الطريق في اثبات التكليف بالقياس بطريق القطع من الآية (أي من إثباته) أي
 التكليف بطريق القطع منها (دلالة) كاتزاله مصدر التبريم وقال وطريقها في هذه الصورة
 أن اقتدز كراهة قومنا على سبب وهو اعتراضهم بالقوة والشكوة ثم أمرها باعتبار ليكتسب من مال
 ذلك السبب السلاية بترتيب عليه مثل ذلك الجزاء فالجواب أن العلم بالعلة وجب العلم بمحكمها فاعتدنا
 في الأحكام الشرعية من غير تفاوت وهذا المعنى يشهد من لفظ القاموس التحليل فيكون مفهومه بطريق
 الحق من غير اعتبار في دلالة نص لا قياسا حتى لا يكون إثبات القياس بالقياس بل في التلويح وفيه
 نظر لان القياس صريح الشرط والخبر لا يقتضي الدلالة حتى يلزم أن يكون علة وجوب الاتعاظ
 هذه القضية السليمة غاية ما في القياس أن يكون له ادخل في ذلك وهذا يدل على أن كل من علم بوجود
 السبب يجب عليه الحكم بوجود السبب بل ماذا كرسن التحقيق عما يشك فيه الأفراد من العلماء فيجب
 يجعل من دلالة النص وقسني أنه يجب أن يكون مما يعرفه كل من يعرفه بالغة والى هذا أشار المصنف
 بقوله (الافقههم فهم الفقه الامر بالقياس في الأحكام من) الامر بالاتعاظ (وقد أجب أولا
 بأن القلة تدل على العلة في الجملة زعموا أن لا علة له وجوب الاتعاظ سوى القضية السابقة تكون
 كل العلة على تقدير التسليم لكونها له ادخل في العلة ثبت أيضا أن له ادلالة على العلة في الجملة وثانيا
 بأن القضية التي ذكره مصدر الشرع بما لا ينبغي أن يشك فيه طرف الفقه فلو ثبت فيه واحد من
 أمر أو دلالة العلماء فقد يكون لعدم علم بالغة أو من يظهر الشك عندنا هذا والشرط في دلالة النص أن
 يكون المعنى الذي هو مناط الحكم ثابتا في المنصوص عليه لئلا يصح بعينه أهل اللسان وأما غيره
 فلا يشترط أن يكون مناط الحكم بما يعرفه أهل اللسان (وأيضا قد توارعن كثير من الصبيان
 المبله) أي القياس ضد عدم النص وإن كانت التفاصيل أحيانا كافية لأن عليه عن أعيان
 منهم (والعادة طائفة في مثل) أي المبله (بأنه) انما يكون (عن طالع فيه) أي العمل به
 وإن لم يعلم على الحسين (وأيضا عاب باحتتم فيه) أي في العمل بالقلم (وترجمهم) البعض
 على البعض (بلا تكبر) لذلك (فكان) ذلك (اجل ما تم في بيته لقضاء العادة) أي يكونه
 جهة (في مشه من أصول الدين لا سكونا) فيدل القلق (وحدث معاني) القيدية القياس وقد
 سبق ذكره مخترجا في مسئلة وليست لغوية مبدئية إلا الأربعة يجوز الضمير بالقياس (فيدل
 طائفة) وهو قول القائل استفاد الآحاد (فاه) أي حديثه (مشهور عن الحقيقة) فيثبت به
 الحصول فالجواب الاجتهاد قد يكون بغير القياس المتنازع فيه كالحكم بالبرائة الأصلية والقياس
 المنصوص العلة والاستنباط من المنصوص الخفية الدلالة ولوسلم فلا دلالة على الجواب لغير معاذ
 فالجواب أن البراءة على تقدير تسليم احتياجها إلى الاجتهاد ما توجد في الكتاب لقوله تعالى قل
 لا أجد فيها أوحي إلى الآية ولو كان المراد المنصوص العلة فقط لما سكنت الشارع عليه كثير من الأحكام
 وهي التي ينبغي على قياس غير منصوص العلة (وكون الاجتهاد في المنصوص داخل في قوله) أي معاذ

الاختصاص الصريح لان ذلك
 القائلان كان حراما في
 ارتكابه شرر وإن كان
 مباحا فلا ضرر في تركه
 (قوله) يعادل الموجب
 يعني أن نأخذ المجرم بمعاده
 الحرام الموجب فلما ورد
 دليلان أحدهما يقتضي
 تحريم شئ والاخر
 يقتضي إباحة فيشعادلان
 أي يتساويان حتى لا يبعد
 بأحدهما الآخر حتى لا يبعد
 الخبر المجرم بضمه استحقاق
 العقاب على الفعل والخبر
 الموجب بضمه استحقاق
 العقاب على الترتيب يتساويان
 أي وإن تساوى ما في مقدم
 للوجوب على الميج لان
 المجرم مقدم على الميج كما
 تقدم والمساوى لهما قدم

أقضي بحاق (كتاب الله وسنة رسول الله) ثابت أيضا لان المستطيل منه ما موجود فبهما (فلم
 بين الالتباس) ملحقا (والقطع بانطلاقه) أي اطلاق جواز المعاد (ليس الاجتهاد
 لا لخصومه) فثبت في غيره بدلالة النص (والمراد عن جمع من الصحابة كالصديق والفروق وعلى
 وابن مسعود) رضي الله عنهم (من زعم) أي الالتباس فقد ذكر غير واحد عن أبي بكر رضي
 الله عنه أنه لما سئل عن الكلافة قال أي سمعته تطلق وأي أرى سمعته تطلق إذا قلت في كتاب الله رأيي وروى
 البيهقي في المدخل عن عمر رضي الله عنه أن قال رأيي في ذلك كما رأيكم أصحاب الرأي فانهم أعداء السنن
 انهم هو الرأي على الدين وروى أبو داود والترمذي وقال الحسن صحيح عن علي رضي الله عنه لو كان الدين
 بالرأي لكان باطلا لثب أولي بالمنع من أعلاه وروى الطبراني عن ابن مسعود لا أقبس شيئا حتى ينزل
 قدم سعد بنونها وعنه أيضا كما رأيته وأرايت فتزل قدم سعد بنونها وروى هو أيضا والبيهقي عنه
 يحدث قوم يفسون الأمور برأيهم فيسلم الإسلام وينزل فبعد صحتهم (فاقطع بأنه) أي التزم
 (في غيره) أي القياس الشرعي والاعتناء أبي بكر لا أقب عليه عمر جابل أخرج ابن أبي شيبة عنه رأيت
 في الكلافة رأيا فان بك صوابا فمن الله وإن بك خطأ فمن جلي والشيطان الكلافة ما عدا الولد والورود
 البيهقي بلفظ مثل أبو بكر عن الكلافة فقال أقول مبرأ إلى أبي علي وقسمه الطبراني جابر البيهقي ضعيف
 وهو ما وافقه عليه البيهقي بحالين من حديث تكلم فيه ثم انما كان مرادنا من غير ما نحن فيه (انما نحن)
 وقال الزركشي الصحابة (حرام على طائفة) ولم أقص على خريج في غير بل روى سعيد بن منصور عن
 ابراهيم أن عليا رضي الله عنه كان يقول في الحرام والخليفة والبرية والنهضة ثلاث وعن جعفر بن
 محمد عن أبيه أن عليا قال في الذي يخرج أهل أبي طالق فلا نأكل من ثمنه الحافظ ورجاله ما نقل لكن
 الأول منقطع بين ابراهيم وعلي والثاني منقطع بين محمد وعلي فلو وضع عن ابن عمر أثره سعيد بن
 منصور أو بأشياءه قال يزيد بن ثابت على خلاف عنه اه فلا جرم أن ذكر ابن المنذر أنه روى وقوع الثلاث
 به عن علي وزياد بن ثابت وابن عمر ثم هذا لا ينافي على قول أصحابنا فإنه لا يقع بطلاق عندهم سوى
 واحد فجميعه وذكر بعضهم وقوع واحد عنه عن ابن مسعود وهذا في ثبته فإما على طلاق عند
 أصحابنا فيه تأمل فانهم وإن كانوا يقولون بوقوع الواحد منه فهم يقولون بوقوعها بأثنية والواقع طلاق
 واحد فجميعه ثم انهم يقولون بوقوع الثلاث بالحرام إذا نواها لا طلاق (و) فاس (على) رضي الله
 عنه (الشارب) القسور (على التلاف) في الحجة كما تقدم به فربا بعدا (و) فاس
 (الصديق) رضي الله عنه (الزكعة على الصلاة في وجوب القتال) في الترتيب في الحديث المتفق
 عليه أن عمر قال لا يكر كيف تقتال بالسفاهة وفيمن قول أبي بكر واقعه لا فائز من فريقين
 الصلوات لا تكون قول عمر فواقعه ما هو الآن رأيت الله قد شرع صدرا أبي بكر لقتال ففرقت أنه
 الحق (وفيه) أي فاس أي بكر المذكور (إجماع الصحابة أيضا) فانهم وافقوه عليه (وروى)
 أبو بكر رضي الله عنه (أم الأم لا أم الأب) لما جتمعا (فقبله) والقائل عبد الرحمن بن سهل
 أخو بني حنظلة كما فادته رواية الدارقطني وسعيد بن منصور وما معناه (ثم كات إلى وكات للبيعة)
 وهو (وروى الكل) منها انشرد (أي هي) أي أم الأب (أقرب) من أم الأم (فصرح)
 أبو بكر (بينهما في الدس) على السواء أخرج معناه البيهقي عن الناس من محمد بن أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه ورواه رجال الصريح (و) وز (عمر المستونة بالرأي) فأخرج البيهقي عن النخعي
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في الذي يطلق امرأته وهو مريض أنها تزني في العدة ولا يربها
 وهو مشهور عن عثمان بن مالك والشافعي بسند صحيح (وابن مسعود) فاس (موت زوج
 الفوتنة) قبل الدخول بها قال في جميع مبرأ على موت زوج غيرها قبل الدخول بها قال في

مقدم والحكم بالتساوي
 هو رأي الامام وأتبعه
 وجزء الامد يترجم
 الحرم لان اعتنا الشرح
 دفع الفاسد أكد
 من اعتنا به يجب المصالح
 وذكر ابن الجلبج بمصوه
 أيضا الثالث يرجع الخبير
 الثابت للطلاق والعتاق
 على التفسير السابق لهما خلافا
 لبعضهم لان الأصل عدم
 القيد فالتفسير الدال على
 ثبوت الطلاق أو العتاق
 دال على زوال قيد النكاح
 أو ملك البين فيكون موافقا
 للأصل وحينئذ فيكون
 أخرج وهذا الذي جزمه
 المصنف جزمه الأمدي
 حكاه وتعليل قال ويمكن
 أن يقال في الثاني أولى لانه
 على وفق الدليل المقضي

جميع المسمى له لو تقدم غرضه في مسئلة بعد اشتراط الخفيفا المقارنة في التخصيص وفي التنبيه بذيل
مسئلة عرفان الشهرة معرف العدا الغتم لم يقع قال واية تصريح ابن مسعود بالقياس ولا خبر فله لازم
قوله (ذلك) أي العمل بالقياس للصحة بضلع غيرهم (أكثر من أن ينقل واختلافهم) أي
الصحية (في ثوبين للجدع الاخوة) الاوين وأولاب (كل) منهم (ظالفة بالثنية) فقد
أخرج طلق في مسند أبي خنيفة عنه عن جعفر بن محمد الصديق أن عمر شاور علي بن زيد بن ثابت في
الجدع الاخوة فقال له علي أرايت أأمير المؤمنين لو أن خبرنا أن شعبم أغصن ثم أنشعب من النضن
غصن أي ما أقرب إلى أحد الثنتين أصاحه الذي خرج منه أم الثنيرة وقال زيد بن جندب لا انشعب
من ساقه ثم انشعب من الساقه فثبت أن أيما أقرب إحدى السقتين إلى صاحبها أم الجدول إلى غير
ذلك مما يطول ذكره (مسئلة النضن) من الشارع (على العلة) اليكم (يكني في إيجاب تعدية
الحكم بها) أي بالعلة التي غير محل الحكم الموصوف المشاكلة فيها (ولو لم تستر عربة القياس
وقفا للثنية وأحد النظام والقاسي) وأيما بحق الشيرازي (وأبعد الله البصري) قال يكتفي
في إيجاب تعدية الحكم بها (في التصريح) أي إذا كانت علة تفرم الفعل دون غيره (خلافا
للمجهود) في أنه لا يكتفي في إيجاب تعدية الحكم بمطلقا (لهم) أي المجهود (انتفاء دليل
الوجوب) لتعدية الحكم بها ثابت (وهو) أي دليله (الامر) بالتعدية بها (أو الاختياره)
أي بالوجوب فيبقى الوجوب (وأما الاستدلال) لهم كذا كراين الخاص وغيره (لزم وعق كل)
عبد (أسود) له (لوقال أعقت) عبدي (غائبا لولده) لانه حينئذ غائبة أعقت كل عبد
في أسود وانتفاء لازم بمطوره (فردود) كأشارته لعضد الدين (بأنهم) أي الخنفة ومن
معههم (لا يقولون بثبوت حكم القصر عن المنزلة لئلا يثبت ذلك) لزم للمذكور (بل) يقولون (أنه)
أي النص على العلة (دال على وجوب إثبات الحكم) بها على المجهود (أين وجد) الوصف الذي
هو العلة الموصوف عليها فاذكرها باعتبار الوصف وهذا بناء على نقل الاكثرين عنهم أنهم جعلوا
التخصيص على العلة أمرا بالقياس والاقتصد نقل التراث في المستحق والامسدى عن النظام أن
التخصيص على العلة يقتضي تعميم الحكم في جميع موارد باطن عموم القفظ فيتم المزمع المذكور
عليه (وكذا) الاستدلال للخنفة ومن معهم (بأنه لا فرق بين حرمة الحر لاسكارهاو) حرمة
(كل مسكر إذا كان من واجب الامتثال) والثاني يفيد عموم الحرمة لكل مسكر فكذا الاول إذا
فرق بين ذكره كراهة صريحاً بين إضافة الحكم اليها وهو المطلوب مردود (لما ذكرنا) آفان من أهم
لا يقولون بثبوت حكم القصر عن المنزلة لئلا يثبت ذلك لزم عدم الفرق وهذا بناء على أيضاً لينة النظام على نقل
غير التراث والامسدى (والفرق) المسمى للخنفة من معهم من كون النص على العلة يوجب تعدية
الحكم ما بين عدم لزوم العتق في الصورة المذكورة (بأن القياس حق الله تعالى فيكني فيه الظهور
والعتق زوال حق آدمي فبالصريح) أي فلا يثبت الا به وقوله أعقت غائبا لولده ليس بصريح
(منع عن العتق كذلك) أي يكتفي فيه بالظهور (تسوفه) أي الشارع (الب) حتى كان
أحب المأطاة اليه (ولأنه) أي العتق (حق الله تعالى) لانه يخلص من جهة المأطاة التي
هي حقوق الله تعالى (ولما نذرت العلة مع الحكم فقد تعيمه) أي الحكم (في مجال وجودها لانه
يبدأ راي بهم كل من مع حرمة انحر لاتهم مسكر فحريم كل مسكر ومن قول طيب لآكله) أي
النبي الفلاني (ليردونه منه) أي المأطاة (من) أكل (كل بارد واحتمل كونه) أي النص
على العلة انما هو (ليبين حكمته) أي الحكم (بمع من المجهود من مثله) أي القياس عليه (أو)
(أنه) أي النص عليها في حرمة انحر لاسكارها وانما هو (لخصوص اسكارها) أي لافادة أن العلة

لصحة السكاح وإثبات ذلك
البين والدليل المتقضى
لصحتها راجع على الثاني
له وذكراين الخاص نحو
ذلك أيضاً ولم يرجع الاسم
شأيل فنقل ترجيح الثبت
عن الكرخي فقط ونقل
عن قوم آخرين أنهم ما
يستويان الرابع يرجع
الخبر الثاني على العدل
الوجيه خلافاً لبعضهم
والدليل عليه أمران
أحدهما أن أحد ضرر
والضرر مني عن الاسلام
لقوة عليه الصلاة والسلام
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
الثاني قوله عليه الصلاة
والسلام ادروا الحدود
بالشبهات فانور ودلتهم
في نفي الحدان لوجوب الجرح

اسكارا لم يجر بحث يكون قبل الاضافة الى التزم معتبرا في العلة لخواص اختصاص اسكارا بقية مقسدة عليه دون اسكارا غيرها لأن العلة الاسكارا مطلقا احتمال (لا يقدح في الظهور كاحتمال خصوص العام بعد الصحت عن التخصيص) وعدم العثور عليه (فقد) أي العالم (حينئذ) أي بعد الصحت عن التخصيص وعدم العثور عليه (ظاهر في عدم التخصيص) فان الظهور لا يدفع الاحتمال القدر الظاهر وكيف هو لازمه (فقط منه) أي كون النص على العلة موجبا لتعدي الحكم بها (ينبغي تركه) أي النص على العلة (التعلل فائدتشريعته) أي الحكم (في ذلك الحصل مع قصره) أي الحكم (عليه) أي ذلك الحصل وانما بطل لا تخلاف الظاهر (وأبعدته) أي من الخيور المذكور (تعليل كونه) أي تقرر بانه (باسكارا بان حصة الخمر لا تعلل بكل اسكارا بل بالاسكارا المنسوب اليها كاذرة عضد الدين وانما كانت بعد (لأن المدعى ظهور) نحو (حرمنا لانه اسكارا في التعلل بالاسكارا لا يرقى كل اسكارا دون الاسكارا القيد بالاضافة الخاصة) وهي الاضافة الى التاجر (لشاد الفقيه) أي خصوص الاضافة (العمل كل من فهم معنى السكر واعترف هذا القائل) يعني عضد الدين (بافادة قول الطبيب لاننا كالمورد التجم) أي المنع من كل كل بارد كاهو الظاهر (وهو) أي حرمنا لانه لانه مسكرة (منه) فيكون مقبدا منع شرب كل مسكر (دون) أن يقول (ان الذم) فيه انما هو (من ذلك البارد) بخصوصه (ولا تعلل) المنع منه (بكل رودة) كما قال في حصة التاجر لاسكارا لا تعلل بكل اسكارا بل بالاسكارا المنسوب اليها (وقرر البصري بان تركه المنهى موجب ضررا) لان النبي الشرعي المقتدر بانهما عن مضر (فيقيد) النبي عنه (العموم) في علقته فانهم عن كل شيء لا تضاد على طلب تركه كل كل مؤد كقول الطبيب المذكور (والفعل لتصل صلته) كالتصدق على فقر لثوبة (لا يجب كل فصل) لكل ثوبة (لا يقيد) مطابقه (بعد ظهوره) أي النص على العلة (من الشارع بقيد اعجاب اعتبار الوصف) لذلك الحكم (وستان وجوب الترتيب) لذلك الحكم على ذلك الوصف (والا) لو لم يكن مقيدا لاعتباره مستلزما لوجوب ترتيب الحكم عليه (زمت مخالفا اعتباره) أي الوصف (وهو) أي خلاف اعتباره (مضر كالنبي وهذا) الجواب (تفصيل رد دليلهم) أي الجهور والظاهر رد تفصيل دليلهم (الاول) وهو انشاء الامر بالتعدي والاختار بوجوبه فان افادة اعتبار الوصف بحيث يجب ترتيب الحكم عليه اخبار معنى بوجوبها (وأما ما ذكر) في اصول ابن الحاجب وغيره (من مسئلة لا يجوز الخلاف) في جريان القياس (في جميع الاحكام) يعني أن ثم ثمة لا يجوزاته في جميعها وانما لا يمتنع في بعضها (فعلوه من الشروط) لانه كون حكم الاصل معقول المدعي وكون الشرع لا يتغيره حكم نص واجماع على حكم الاصل الى غير ذلك فلا حاجة الى افراسته ثم المدعي في اصول ابن الحاجب وشروحه وغيره لا يجوز القياس في جميع الاحكام خلافا لثود والمواد واحد (ويجب الحكم على الخلاف بالمقول على الاطلاق) في هذا (المخطا) اذ خلاف يتقبل بل ولا يقدح في امتناع جريان القياس في حكم لا يدل معناه والذي في نفس الامر في امتناع جريانه في بعضها اتفاقا على ما في بعضها من خلاف تقدم سياله وملاحظ من شبهة الخلف بان الاحكام متماثلة لشمول حكم الشرع لها وقد جرى القياس في البعض فليجوز في الكل لان التماثلات بحسب اشتراكها في يجوز علم انما سقط لان شمول الحد الواجب لا يجب تماثلها على أن هذا لو كان موجبا لتماثل الحكم لمكان مساواة قياس كل شيء على كل شيء وهو مذهب المطلق ثم هذا الفصل في بيان الاعتراضات الواردة على القياس في وكذا في طبع ما روي غيره وهو قول بالنسبة اليها (رد على القياس) استلزامه مرجع ماسوى الاستسار الى المنع والمعارضة لاجتماعه كما أطلق غير واحد ثم قد اعلى عليه أكثر الحديث ووافقه ابن الحاجب لان غرض المستدل من اثبات مدعاه

بذلك فلا أقل من حصول الشبهة والشبهة تدفع الجذب للحدوث وهذا الذي يجرى به للمنف جزبه أيضا الآمدى وابن الحاجب ولم يرجع الامام شيئا بل نقل المذكور هنا عن بعض الفقهاء فقط ثم قال وانكره المتكلمون ثم كلامه في هذا القسم وفي الذي قبله يدل على ما اختاره المصنف لانه استدله وكذلك فعل اتباعه كصاحب الحاصل قال في السابع من أ كثر السلف في أ كثر الوجه السابع لترجم بالامر الخارجى كآله الامام فخرج استدلاله على الاخرجه أكثر السلف خلافا لبعضهم

عليه يكون بصحة مقدماته ليصح الشهادته وسلامته عن المعارض لتنفذه لانه في غيب عليه الحكم
وغرض المعارض من عدم اثباته به عدم احدهما يكون بالفتح في صحة الدليل مع مقدمته
او معارضته بما يشاؤها وتنعى ثبوت سكهما او لا يكون من القليل لاتعلق به خصوص الاعتراض
فلا يلتفت اليه ومضى السبكي على أنها راجعة الى النع وحده موافقة له من الجدلين لان المعارضة
منع العلة عن الجريان (أولها) أي الاستفسار (الاستفسار) وهو طلب بيان معنى القضا
(ولا يتخصص) القياس (هـ) بل هو ماري كل حتى المراد هو (متفق) عليه (ولم يذكره المتفق
لنبوة الضرورة) اذ بالضرورة يعلم أن عالمهمه المحاط يستفسر عنه (واعتاد مع في القضا
يحتج مراده) ومن ثم قال القاضي ما يمكن فيه الاستنباط حسن فيه الاستفهام (والا) لو كان المراد
منه ظاهرا (تفتت) أي بالاستفسار تفتت (مردود) لتقوته فائدة المناظر اذ ما في كل لفظ
بفسره لفظه وبسلسل وفي الصحاح جاف فلان معتلة اذا ما يطلب زلتك (وله) أي المستدل (أن
لأنه) أي استفسار المعارض (حق) بينه (أي المعارض خفا المراد منه) (أنه) أي الخفاء
(خلاف الأصل) اذ الأصل عدم الخفاء لان الأصل وضع الالفاظ لبيان المراد منها والنية على مدعى
خلاف الأصل (وبكيفية) أي المعارض في بيان الخفاء (صحة الملاحقة) أي القضا (للمتعدد ولو)
كان الملاحقة على المعاني المتعددة (بالا واثوانه) أي المعارض (بمخبر الاستنباط عليه لتلك الصفة)
أي صحة الملاحقة لتعدد فكيه ما يدفع من التفتت في حقمو يصدق لعداته السالبة عن المعارض
(وجوابه) أي الاستفسار (بيان ظهوره) أي القضا (في مراده) منه (بالوضع) أي بيان
وضع القضا لذلك المراد قول المستدل لاثباته حصة المصلحة ثلاثا على زوجها الاول وطه زوج ثان
شرعا اذا كان ثالثا لأن النكاح حقيقة شرعية في الوطء بقوله تعالى حتى تكبروا وجا غير في جواب
قول المعارض ما المراد بالنكاح فانه يقال شرعا على الوطء والعقد المراد الوطء مع عدم الموجب
للعقد عنه (أو القرينة) المنعنية اليه كقوله في ذلك اذا كان ثالثا لأن النكاح حقيقة شرعية
في العقد والمرأة لا تصلح مباشرته في جواب المعارض المذكور المراد العقد بقرينة الاستناد الى المرأة
(أو ذكر ما أراد) بهذا يخرج من بيان ظهوره بأحد هذين الطريقتين (بالمشاحة تكلفه نخل العلة
أو العرفية) ثم عند طائفة منهم أن الجواب يجب أن يفسر بما يجوز استعماله فيه كفسر يخرج
في صدقة الفطر والثورنا مثل ما للثور القطعة من الأقط والا كان من جنس اللعب فخرج عما وضعه
المساطر من انظار الحق فلا يسمع وقبل يسمع لان غاية الامر أنه ناظره بطله غيره لومة وديان فيه فتح
باب لا يندفع السبكي هذا كله اذ لم يكن القضا مشهورا فان كان مشهورا فخرجت بتكيد المعارض
وفي مشه مرتقم شرار جع فتكم طه أو بكر النوقاني (وأما) قول المستدل في دفع خفاء المراد
من لفظه المعارض (بأن ظاهره) أي القضا (في أحدهما) أي المعنيين الذين يطلق على كل منهما
(والا) لو لم يكن ظاهرا في أحدهما (فالأجل) أي فيلزم الاجال (وهو) أي الاجال
(خلاف الأصل أو) بأن ظهوره (فيما قصدت أقس ظاهرا في الآخر) بموافقتنا لما على ذلك
(فالحق فيه) أي هذا الحق كاعليه بعضهم (والا) لو لم يكن الحق فيه كاعليه آخر وبناه على ظهور
وروده (فان المعارض فله) أي المعارض (ذكر عدم فهمه) مراد المستدل (تقريب) مراده
(ومشله) أي سؤال الاستفسار في عدم الاختصاص بالقياس (سؤال التقسيم) قائم على جميع
المقدمات التي تقتل المع وناقضه به وهو (منع أحدهما رد القضا منه وبين غيره) بعينه (مع تسليم
الآخر) أي كونه مسلما في نفس الامر حال كون النع (مقتصرا) ان لم يقرن بذكر كونه الآخر
بأن سكنت المعارض عن ذكر كونه مسلما (أو) قرن (بذكره) أي التسليم (كفي الصحيح المقيم)

لان الاكثر فوق العوالم
مالا وبقية الاقل ولم يرجع
الامام شيئا بل نقل الترجيع
بلا عن عيسى بن أبيان
فقط ثم نقل عن آخرين
أنه لا يفتد رجا لكونه
ليس بجمعة وذكر صاحب
الحاصل فهو أيضا
والعبر بأكثر السلف
عبره الامام بشاردهو
يقضي أن ما دون ذلك
لا يحصل به الترجيع وهو
مخالف لما جزم به الامام
واقضاء كلام ابن الحبيب
وهذا في غير الصبابة أما
الصبابة فان قول بعضهم
كأن في الرجلان كما جزم
به الامام

فصل في أمور أخرى
يحصل بها الترجيع في زكاه
الامام وأهلها والسلف
الاول أن يكون طريق

أي كإيقال في إجازة التيميم للصحيح المقيم (فقد المصنف في سبب التيميم) وهو قد قبله (فيصير)
 التيميم (فيقال) من قبل المعترض (سببية الفقد) لما فقد (مطلقاً أو) ففقد (في السفر
 الأول ممنوع) والثاني مسلم لكن لا يلزم منه الطلوع إذا كان الكلام في الصحيح المأخوذ (في التيميم) أي
 وكإيقال في المأخوذ عند ادعاءنا إذا لا يلزم من مقتض منه أن (القتل) العود (الدعوان سببه) أي
 الاقتصاد منه (فيقتض فيقال) القتل العود والدعوان سببه (مطلقاً) أي مع الأصل وبدونه
 (أو) هو سببه (ما يلزم الأول ممنوع) والثاني مسلم ولا يلزم الطلوع لأن الكلام في المقتضى فقد
 اختلف في هذا السؤال (فتقبل لا يقبل لعدم تعين الممنوع مراداً) للمعترض ولا يسلط كلام المستدل
 حتى يكون الممنوع مراده (ولأن حاصله) أي هذا السؤال (ادعاء المعترض مانعاً) الحكم
 (وبإثباته) أي المانع (عليه) أي المعترض لدعواه أو أمراً عارضاً (والمختار قوله) أي هذا السؤال
 (لو أنجز) أي المستدل (عن إثباته) أي الممنوع ولم يدخل في حكم الدليل (واقطع) لبيان
 (يفيدني السببية لا لوجود المانع مع السبب وأما كونه) أي المستدل (هـ) أي بالابطال (بينين
 مراده) أي المستدل وربما لم يكن تيميم الدليل مع الإبطال كذا كره عند الذين في توجيه هذا (فليس)
 كذلك (بل قيامه) أي المستدل (بقدمه) أي بتبين مراده (اذترسبه) أي المستدل بالحكم
 انما هو (على الفقد) للمطلق (والقتل) لعدم الدعوان (مطلقاً فهو) أي مراده (معلم)
 بهذا (وتريد السائل تحمله أو تحريم الترتيب على الفقد المقيد) بقوله في السفر (مبالغة في الاستصحاب
 وبكيفية) أي المستدل (الأصل عدم المانع) ولا يلزم بإثباته أن الدليل على وجود النظر إليه أصلاً
 التفات إلى وجود المانع وعدمه فأد التظن وانما بيان كونه متاعاً على المعترض (هذا وقيل) هذا
 السؤال (وإن اشتركا) أي احتمالاً لا لفظاً المتردبينهما (في التسليم إذا اختل المبرر لعدم علمين)
 الأشبه (الفرادح) فيهما ولا يمكن للتقسيم معنى كالأشتر كافي للمنع وليس من شرطه أن يكون
 أحدهما متعزلاً والآخر مسلماً هذا وقال الكرماني وعند التصديق ليس هذا أولاً إلا تخويله من داخل
 تحت سؤال الاستدلال فلامنه في جملته واحداً مستقلاً من الاعتراضات (ثم) قال (الخفية العطل
 طردية ومؤثرة و) علمت أن (منها) أي المؤثرة العلة (الملازمة عند الشافعية وليس للسائل فيها) أي
 المؤثرة (الامانة) أي منع مقدمة الدليل مع السند أي المانع مني عليه أولاً منه وهي منع ثبوت
 الوصف في الأصل أو في الفرع أو منع ثبوت الحكم في الأصل أو في الفرع أو منع صلاحية الوصف
 للحكم أو منع نسبة الحكم إلى الوصف (والمعارضة) وهي انقضاء المانع على سبيل المانعة وأصلاً
 تسليم دليل العطل دون مدلوله والاستدلال على نفي مدلوله (لأنهما لا يقدحان في الدليل) كما علمت
 (بختلاف فساد الرضخ) أي كون العلة من غير ما علم انقضاء ما تقتضيه (و) نصاد (الاعتبار) أي كون
 القياس معارضاً بصر أو إجماعاً كما سذكر (والمناقضة) أي وجود العلة في صورة مع تخلف الحكم وانما
 قال (أي انتقض) لثلاثين بار بمعنى منع مقدمة بعينه كما هو اصطلاح الجليلين كما سبق فإن هذه الثلاثة
 ليست للسائل في المؤثرة (أدحوب) كل منها (تناقض الشرع) لأن التائيد انما يشترط بالكتاب والسنة
 أو الإجماع وهذا لا يحتمل التناقض فكذلك التائيد التائيد بها لا في مناقضتها مقادير (وهذا) أي هذا
 التقض انما لا يكون السائل في المؤثرة (على منع شخص العلة) أما على القول بجوار تخصصها
 فلهذا وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك وأورد هذا لأنه لا لا يحتمل المناقضة لا لتحتمل المعارضة
 أيضاً لفرق بينهما أحب بانها وإن لم تحتمل المعارضة حقيقة فحتملها بالهال الجاهل بالناقض
 بخلاف المناقضة فانها لا تحتملها أصلاً لأن التناقض يطل نفس الدليل ولا يلزم منه نسبة الجاهل إلى
 الشارع وهو ما لم ياتر (وأما وجود الحكم دونها) أي العلة (وهو العكس فعلم الانتفاء) عن

أحدى الر وابتدئ بقول
 فيها ليس كما إذا أخبر أنه
 شاهد زيدا بالبصر فتقبل
 الظاهر فانه يرجع على من
 أخبر أنه شاهد به فيفقد
 وقت المصدر الثاني أن
 يذكر المذكر سبب
 العدالة الثالث أن يحزم
 أحدهما ويقول الآخر
 كذا فيما ألتسن الرابع
 يرجع الحديث القول
 على القس على أن القول
 أدل وهذا قد سبق من
 كلام المصنف الخامس
 يرجع السند على المرسل
 إن قلنا بقسوه وقال
 عيسى بن إبان يقدم
 المرسل وقال القاضي
 عبد الجبار يستويان
 السادس يرجع قسوم
 بالحسنة والذ كونه قسوماً

المؤثرة والطريقة عند شارطي التماس العلة وقد تقدم بشرطها ما قسمنا للثاني (وكذا الملقاة)
 أخرج عن علي بن الرضا في الأصل وأما وصفه فخالص لعلته غير ما يمنع استدلاله بالعلة بالبداهة مع شي آخر
 وهو العلة ولم ينفك الفرع فعمل الانتفاع بنفسها أيضا على ما هو المختار عندنا الخفية فليسا في الكلام
 فيما نلاحظه تعالى (فان وجدت صورة التفتق) في المؤثرة (دفع بأربع) من الطرق (نذكرها)
 وعلى الطريقة هذه لا سلة المذكورة من المانع والمعارضة وفساد الوضع والاعتبار والمناقضة
 (مع القول بالموجب) أي التزام السائل ما يلزمه المطلب بتعليق جميع بقاها النزاع في الحكم المصنوع (ولا
 وجه لتفصيلها) أي الطريقة (٥) أي بالقول بالموجب كما هو منه كلامنا في الأصل وصدق
 الشرعية وغيره ما بل قولنا في الأصل المطلب طرية ومؤثره على كل شرط وبمن النفع أما
 المؤثرة فطريق جميع وطريق فاسد أما القاسم فربعة أوجه المناقضة وفساد الوضع وقيام الحكم
 عدم العلة والعرق بين الأصل والفرع وأما الصحيح فوجهين المعارضة والممانعة ووجود دفع العلة
 الطريقة أربعة القول بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فساد الوضع ثم المناقضة له فلهذا ما تبعه
 غير واحد على هذا هو اختصاص كل من العتين بما ذكرهما من وجود الدفع ومن ثم بعد أن ذكر
 القائل القائل في الطريق الصحيح في دفع المؤثر أربعة أوجه وأولها الممانعة ثم القلب المطلب ثم العكس
 الكاسر ثم المعارضة قال واعلم أن المتوع للمؤثر هنا الذي ذكر في دفع العلة الطريقة تتداخل
 بعضها في بعض والتي لا تتداخل فيها الاختصاص لها هو أحد مقابيل تجري في الخصص هذا أربعة
 هنا وثلاثة الأربعة هناك لا تخلف عن تصكم وبعد أن ذكر في ترتيب وجود دفع الطريقة ما هو المتداول
 من أنه قد قدم القول بموجب العلة لأنه رفع الخلاف بتسليم موجب علة فهو أحيى بالتقدم إذا لم يضر
 إلى المتابعة عند عدم إمكان الموافقة ثم الممانعة على الباقي لأن المنع أسهل منها ثم فساد الوضع لأنه
 أقوى في الدفع إذ المناقضة تهميل مجلس وهذا القطع على قال ولم أدر ما طعم التي ترك المعارضة هنا مع
 أن العلة الطريقة قد تقدم بها كما تقدم بها العلة المؤثرة كأنهم ظنوا أن الطريقة تندفع بالجملة بأحد
 الطرق وحسبنا لا يحتاج السائل إلى الاشتغال بها هذا وقد وافق غير الإسلام على فساد الاعتراض
 بالمناقضة وفساد الوضع على المؤثره نفس الأربعة الشرعي والقاضي أبو زيد ومن تابعهم واعتز عليهم
 بأنهم إن أرادوا فسادا قبل ظهور أثر الوصف فمتنع لأن الاعتراض بالممانعة لما صير لاحتمال أن
 لا يكون الوصف مؤثرا أصح الاعتراض بها أيضا لهذا الاحتمال وإن أرادوا بعد ظهوره وتأثيره فلا فرق
 أذ بينهما وبين الممانعة في الفساد لأن التأثير لم يثبت بدليل مجمع عليه لم يبق محل الممانعة كما لم يبق
 محلها وأجاب بأن مرادهم بطلان دفع السائل بها بعد ظهور أثر الوصف عند المحجب لأنه بعد ظهوره
 لا يتجهلها ولكنه قبل الممانعة لأن السائل انما يجتمع حتى يظهر وجهه وأثره عند أيضا كالمظهر عند
 المحجب فتتفعه الممانعة وجوز صدق الإسلام وروى النقص وفساد الوضع على المؤثره لأنها في الحقيقة
 لا يردان على الشارع بل على ما يدعيه المحجب فله مؤثره وذافي الحقيقة ثبت بغلبة الظن فجاز أن
 لا يكون كذلك في الواقع وإلى هذا أشار المصنف قوله (ودفع) التخصيص مطلقا (بأن الإراد)
 للاعتراض انما هو (باعتبار ذاته) أي المستدل (العلية لا كاعتبار ذاته) أي انكار السائل مطابقة
 ظن المستدل ما في نفس الأمر (لا على) العلة (الشرعية في نفس الأمر) إذا كان الإراد على
 الشرعية في نفس الأمر (فيصير) إيراد (المعارضة أيضا) على المؤثره أذ بعد ظهوره وتأثير الوصف بلزم
 (في المعارضة المناقضة) للشرع (خصوصا بطريق القلب) وما قصته باطلا فإلزامه باطلا
 بل وعزافي الكشف الكبير كون النقص سؤالا لخصصا بتطليله العلة خصوصا عند من لم يجوز
 تخصيصها إلى غاية الأصولين ثم ذكر ما يجوز أن يكون مراد غير الإسلام أنه فاسد على العلة المؤثرة

على الشهادة على وقبه
 احتمال السابع يرجع
 الحفظ المتفق على وضعه
 لسماعه على الحفظ المختلف
 فيه الشا من أن يكون
 أحدهما قد نص على
 الحكم مع تشبهه بمحل
 آخر والاخر ليس
 كذلك فانه قد قدم الأول
 في المشبه والمثبه جميعا
 لأن تشبهه بمحل جعل فيه
 إشارة إلى وجود علة
 حاصلة مثله قول الحنفية
 في قوله عليه الصلاة
 والسلام أيما هاب يدع
 فقد ظهر كالمحس فظل
 فصل إن هابا راجع في
 المشبه على قوله عليه
 السلام لا تتفعوا من
 المشبه إهاب ولا عصب
 وفي التشبيه على قوله

فما بعد ما ظهر تأييدها باتفاق المحققين فاما قبل ظهور التأييد فهو صحيح كما هو من قبيل الجمهور وهو مما عرفت في نفس الوصف في التصديق فلا يحرم أن قال صدر الاسلام فالاعتراضات المصنوعة على العطل تحسم الاول المناقضة ثم فادالضع ثم المناقضة ثم القبل ثم المعارضة ثم قال وما الاعتراضات المناقضة على العطل والطرديات القاطنة فلا تهاهنا لأن كل إنسان فاسد الظاهر يفترض بألف ألف اعتراضات فاسدة تو باقى بألف ألف طرديات فاسدة فلا يقدراً أحده على حصرها وفي الكثرة وغيره وهكذا كرامة الأصولين وهو لا يظهر (واذ لا تخصص) لبعض الاعتراضات بالمؤثر فنون الطرديات والعكس (نذكرها) أى الاعتراضات (بلا تفصيل وتعرض لنصوصها) أى الحفنة فيها (الاول فساد الاعتراض كون القياس معارضاً بالنص أو الإجماع فلا وجوده) أى القياس له (حيثما ينظر في مقدماته) أى التماس ليقدر شرطه وسى بذلك لأن اعتبار القياس في مقابلة النص فاسد وإن كان موضع معور كيه صحتها لكونه على الهيئة الصالحة لا اعتباره في ترتيب الحكم عليه (وتخصسه) أى المستدل من هذا الاعتراض (باطن في السند) النص (إن أمكن) بأن لا يكون كتاباً ولا سنة متواترة بيان في روايته من ليس بعدل أو كتب الأصل القرع منه لا يغني ذلك عما هو في الواقع كذلك (أو) في (دلالت) على المطلوب المعارض بأغبر شامل له أو غير ظاهر فيه (أو أنه) وإن كان ظاهراً ماذ كرتليس هو المراد بل هو (مادله) أى التأويل المفيد بوجه على الظاهر (أو) أنه (خص منه حكم القياس) بعبارة دليل التخصيص وهذا من عطف المقص على المطلق فإن التأويل أعظم من أن يكون بطريق التخصيص أو غير من أنما راو غيره (ومعارضته) أى المستدل نص المعارض (عما في النوع) له كالتكاتب بالكتاب والسنة بالنسبة (والترجيح) لأحدهما على الآخر (بذلك) أى التساوى (بالنصوصية) المتأد بها أحدهما على الآخر كالحكم على المفسر وهو على النص وهو على الظاهر وإن انتفت الخصومة لأحدهما على الآخر حتى يتساقط التصان من قياس المستدل (فالمعارض الآخر) أى المعارض (بآخر) أعني من أتبع الأول (من غير نوعه) أى نوع الأول (وجب أن يبي) ترجيح الأول والثاني (على الترجيح بكتوفالرواية) والوجه الروايات تقدمها من حيث الخلاف إذا لم يبلغ حد الشهرة في فضل الترجيح (وعلى) القول بأن (الترجيح بكثرة) الرواية (للمعارض) النص والنص والقياس ليقف القياس على سقوط هذا الاعتراض في نظر الدعاية فانهم كانوا يرجحون عند تعارض النصين إلى القياس فأوجه القياس أخذوا به على ما يفيد تقدم أحدهما في ذلك والمناظر تولوا المناظر لاشتراكهما في القصد إلى الظاهر الصواب (ومن نوعه) أى لو عارض المعارض دليل المستدل بنس آخر من نوع دليله الأول بضام دليله الأول (لأرجح) دليل المعارض الأوليه (اتفاقاً) بل كلاهما معارضهما من المستدل الواحد كالمعارض شهادته لا تين شهادة الأربع (ولو قال المستدل) للمعارض (عارض) نصك قياسي لست على فبعداه) أي هذا الجواب من المستدل هو (الانتقال الموعود) لأنه حينئذ لمستد بالنص لا بالقاس بعد شروع في الإزاحة بالقياس (معرفة بنسب الاعتراض على قياسه) لا عواضه معارضة قياسه الصريح (نحو) أن يقول الشافعي في حيل ذبيحة المسلم المتروكة التسمية عندنا (ذبح التارك) لها ذبح (من أهله) وهو كونه مسلماً (في محله) أى بما يمار كل لحم من الأنعام وغيرها (فصلها كالناس) أى كذبح ناسي التسمية (مقال) في جوابه هذا قياس (فلا بد الاختيار لمعارضة ولأننا كالأول) أى مما لم يذكر له من الله عليه وأنه لنفس (المستدل) الشافعي يقول هذا (مؤول بذبح الوثني بقوله) صلى الله عليه وسلم (المؤمن يذبح على اسم الله سبي أوليهم) وبتمشيه في الجلة إذا ثبت هذا وقد ورد معناه في مراسيل أبي داود وعن الصلت وهو تابعي صغير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبيحة المسلم حلال ذكرا سم الله أولم يذكراه إذا ذكرا لم يذكرا باسم الله وبرحمة الله فثبت فلا

عليه السلام في المجر
أرفها التاسع التأكيد
كل تكرار في قسوله
فتكاحها باطل فتكاحها
باطل فتكاحها باطل
فصل في مرجحات أخرى
ذكرها ابن الحبيب تبعاً
لأبي منى فمخرج
بتفسير الراوي لولا وضلا
وقرعه عند السماع
وقضائه الشيخ وعجل
أهل المدينة والخلفاء
الأربعة ويرجع الخلاف
على الأقل وجرم
الأممى في منتهى
السول بكمه ولم يرجع
في الأحكام شيئاً ويرجع
الأمر على النسي ودلالة
الافتضاء على المفهوم
وعلى الإجماع ومفهوم

في القول وجوب العلة لان العلة الحسنة الحكم الذي ربه الحبيب على العلة وادى النزاع على حكم آخر
لم يتم فرض الحبيب فينتقل لاثبات الحكم المتأخر فيه بالادلة الاولى ان لم يكن ذلك وذلك كما قال آية
حيث على على وجه يمكنه اثبات حكم آخر تلك العلة ودليل على صحته فيه حيث يمكنه اثبات حكم
آخره (أو) من علة (أو) علة (أخرى لاثبات الحكم الاول) لاثبات العلة الاولى وهذه انما
يقتضي فيفساد الوضع والنقصان على من يمكن دفعهما ببيان الملازمة والتأثير والبرود (واختلاف هذا)
الرابع (تقبل قبل حاجة التحليل عليه السلام) غروذين كتمان المشتل عليها قوله تعالى انما اراني الذي
ساج ابراهيم في ربه ان آتاه الله الملك اذ قال ابراهيم ربني الذي يصي ويحيي قال يا احيي واميت قال ابراهيم
فان آتاه في بالشمس من المشرق فأت بهامن المغرب فبهت الذي كفر فأتته قبل على الله عليه وسلم من جهة
الى أخرى لاثبات الحكم الاول وقد حكى الله تعالى ذلك عنه على سبيل التمدح فهو اذ أصبح (وضع هذا)
(بان جهم) أي ابراهيم عليه الصلوة والسلام الاول (مازينة) لعين مستقيمة (ومعارضة العين) (بفتح)
دليله المستفاد من قوله انا احيي واميت ثم بيان مستقيمة احضار مستقيمة من السبب وجب قلنا
فالقول احداهما قد اعيدته وقيل الآخر وقال فباعت (بقوله) التسبب في اعادة الحجة فنقص
واذا التفتلا بالادلة اذ المراد الاحياء (ايحياها) أي الحيات (فباعت فيوه) بالامانة (ازالها) أي الحيات
(الامانة محسوسة) أي يزرع الروح الحيواني من الجسد بغير علاج محسوس لاستيقاظ الحيات في الاجل
وتفويتها بالصلاح المحسوس في الامانة فان هذا مما يقدر عليه الشواوح وقطاع الطريق فأى من ثمة لعين
ففيه ولكن كما قال (واضحه ملال بسرعه الهم الزامها بالبرهان فانتقل الى دليل آخر لا يحتمل التليس)
ولا المخاطة ولا الكثرة فيهم من علم يقل فأت بهامن المشرق مع علمه بجزء من ذلك اذ يقبضه وقاضه
ومكارة الى أن يقول له هذا قاله انا أي بهامن المشرق ثم يبرهنه قطع من يقول هذا فاطلها
منه فيضاج ابراهيم عليه الصلوة والسلام الى ابطال دعواه هذا ايضا في ذلك تطويل البصوت وانتشاره
فاستراح من ذلك بان طلب منه ما يظهر منه اقتضاه القصاص والعالم بعجزه وهو ان يأتي بهامن
المغرب فهو وانتقال الى دليل اوضح وحجة أهدى ليكون ثورا على ثوره واضاع غيب اضافة قال المصنف
(والحق أن الانتقال من الاول) أي قوله ربني الذي يصي ويحيي ويميت (الدعوى واستدلاله يقع الاجمعي
الارزام في قوة ثمة ان آتاهني بالشمس الخ) كأنه قال المراد بالاحياء طاعة الروح الى البدن فالشمس بمنزلة
روح العالم لانه هو او انطلاء به وبره فان كنت تقدر على احباط طوبى فأعبد روح العالم اليه بان تأتي
بالشمس من جانب المغرب وعلى هذا معنى نعيم الدين السفي حيث قال ثم هذا ليس بانتقال من جهة الى جهة
أخرى في المناظر لان ابراهيم عليه الصلوة والسلام ادعى انفراده بالروية واجتهد في التمسك بالقدرة
ودل عليه بالاحياء الامانة فلما أراد التبرؤا التليس أظهر كمال القدرة بمحدث الشمس والميل واحد
والصورتان مختلفتان انتهى وهذا ما قبل الانتقال في المثال كما قال ابراهيم ربني الذي يورث الملكات
ويصنعها وأتني بالاحياء والامانة ثم افعلة عن جبهته بالاحياء ادفع الشك فبهت الذي كفر أي
انقطع لامان ادعى أنه يأتي بها كد الشجر عن تحقيق دعواه واداعفوا بالعجز عن ذلك ظهر نقصه
وبطلان دعواه الالهية (والكلام فيما اذا ظهر البطلان) لتحليل المستدل (الاول فانتقل الى دليل
آخر فانه) أي انتقله (انقطاع في عرفهم) أي انتظار (استحسنوه كي لا يتناولوا الجلس) المناظرة
(عن القصور) وهو اطلال الحق (والافني العقله) أي المستدل (أن ينتقل الى دليل
(آخر وأراد ان يشتد ما عن) من الحكم بما ذكر من الدليل (حتى يهجر عن اتباعه ولو) كان
ذلك (في مجلس) وكيف لا المقصود من المناظرة ظهور الحق بأي دليل كان وليس في وضع المال
الانتقال من دليل الى آخر لا الى نهاية بل الانتقال من علة الى علة لاثبات حكم شرعي بفترة الانتقال

على زيادة التوليد واذا
ورد الخطاب على سبيل
الاخبار كقوله تعالى
والذين يظنون سن
تسليمهم اوفى معهم
الشرط كقوله تعالى ومن
دشبهه كان آمنوا ورد
الخطاب الاخر شفاه
قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا فالخطاب الشفاهي
اول من المطلق في حق
من ورد الخطاب عليه
والاخر اول في حق
الغائبين لانهم انما يجهون
بدليل متصل وانما كان
احد الخبرين أمس من
الآخر في الحاجة بان
يكون قد قصد به الحكم
المتخلف فيه فهو اول من
الحق لم يقصده ذلك
وله تعالى وان يجمعوا

من منه إلى أخرى لإثبات حقوق الناس وهو مقبول بالإجماع سبحانه تلهنا فكذلك هذا (الانتفاع)
 السائل أو المطلب أنما يكون (جلبه) أي الجزع من تحقيق مطلوبه (مكون) كإشباعه تعالى
 عن العجز بقوة توجب الذي كفر قال شمس الأعمى السرخسي وهو أظهر أوقاع الانتفاع (أو انكار
 ضروري) أي معلوم ضرورة بالمشاهدة أو بغيرها فانه يدل على أنه ما جعله على الأجزاء من دفع
 حجة الخصم (أو منع بعد تسليم) فانه ما يبادل على أنه لم يجعله عليه الأجزاء من الدفع لئلا كمال الخصم
 وفي الكشف ولا يقال يحتمل أن يكون تسليمه عن سهواً وعن غفلة لأن عند ذلك يبين وجه الدفع
 بطريق التسليم ثم يبين عليه استدلالاً عليه فانه فأتان يرجع عن التسليم إلى المنع فذلك لا يكون
 إلا بالجزء فهذه الثلاثة يشترك في المطلب والسائل وفي رابع يخص المعلن مختلف فيه وهو الرابع
 السالف (وفي) انتقال المعلن من (معرض الاستدلال إلى ما لا يسلب المطالب أصلادضا
 تلهو) رافضه انتفاع فاعش) للعلل بالاخلاف وأما انتقال السائل من دفع إلى آخر فليس به
 بأس لأنه معارض لكلام المحب فإدام في المعارضة يدفع بصلح اعتراضه لا يكون منقطعاً عنه أعني في
 السببان (فالأول) أي الانتقال من عدله إلى أخرى لإثبات الأولى مثله (للخفة في إثبات أن ادعاء
 الصبي) غير المأذون ما ليس برقيق (تسلط) الصبي على استعلاكه (عند تعلمه) أي الحنفى
 (به) أي تسليمه عليه (لتنقيضه) إذا ألتفه كقولنا أي حقيقه ومحمد لان الاتفاق مع
 التسليط لا يوجب الضمان كإدعاء ما له طعاماً فالتلف لا يضمن بالاتفاق وقال أبو يوسف والشافعي
 يضمن الصبي في ذلك فكون ادعاءه تسلطاً لها لقياس فادامه الخصم فانتقل المعلن إلى إثبات
 كونه تسلطاً بأن التسليط على الشيء هو التمكن منه بأنبات اليد على ما نالها لا يدي وقود جدها
 لا يكون منقطعاً لتسلط في إثباتها (والثاني) أي الانتقال من حكم إلى آخر يحتاج إليه ثبت
 بثلاث أهله مثله (لهم) أي أحذية أيضاً في حوازي اعتناق الكاتب الذي لم يؤد شيأ من بدل الكتابة
 من كفارة البين (الكتابة عقد يحتمل النسخ) بالاتفاق والجزع من أداء البذل (فلا يمنع التكفير
 عن تعلقت) الكتابة (به) في كفارة البين كالأول استصان خلافاً لفرق الشافعي (كالبيع
 بالغير والمائع والأجارة) فانه يجوز زاجعاً البائع عند بشرط الخيار ومؤجره أعتاقه بنسبة الكفارة
 فكونها عقداً يحتمل النسخ على القياس (فيقال) من قبل المقوض أنا أقول هو جبه هذه العلة
 فان الكتابة لا تمنع الصرف إلى الكفارة عدى (بل المنع لغيره) أي غير عقد الكتابة (من
 نقصان الرقبة) أي بعقد الكتابة لأن العتق لكاتب مستحق به فصار (كأن الرقبة) أي كتحققها
 العتق بالولادة بل أولى لأن المكاتب أحرى بأه وأولاده دونهما (فيجب بآيات عدم نقصان) أي
 الرقبة بعقد الكتابة وهو حكم آخر (بالرقبة) أي بالعلة الأولى فيقال (احتمال النسخ) لعقد
 الكتابة (دليل عدم إيجابه) أي عقدها (نقصانه) أي رقه (لان ما وجبه) أي بفصلان رقه
 (لا يحتمل النسخ) بوجه (انهم) أي نقصان الرقبة (بشروط من وجبه) وكان ثبوتها
 من كل وجه لا يحتمل النسخ فكذلك ثبوتها من وجه فظهر أن ذكر كون قبول عقد الكتابة القسح
 يدل على أنه لا وجب نقصان الرقبة انتقال من آيات حكم وهو عدم منه من الصرف إلى الكفارة
 إلى آيات حكم آخر وهو عدم إيجابه نقصان الرقبة بالعلة الأولى وهي قبول عقد الكتابة السسخ ثم بما
 يوضح أن هذا العقد لا وجب تمكن نقصان الرقبة للمكاتب ولا يصير العتق مستحقاً أن حكم العتق
 في الكتابة متعلق بشرط الأداء ولعل عتقه بشرط آخر لم ينسب إليه الاحتقاق كنكاح هذا الشرط
 بل أولى لأن التعليق بشرط الشرط يمنع القسح وهذا الشرط لا يمنع بخلاف الاستيلاء فان به يتمكن
 النقصان في الرقبة حتى لا يعود إلى الحالة الأولى (والثالث) أي الانتقال من حكم إلى حكم يحتاج إليه

بين الاثنين فان هذا قد
 ورد لبيان تحريم الجمع
 بين الاثنين فهو أولى
 من فسره أو ما ملك
 أهلهم فاه لم يقصده
 ذلك ويرجع الخبر المسند
 على تفسير المعز والى
 كتاب معروف والمعز و
 إلى كتاب معروف على الخبر
 المشهور ووجهل الضاري
 وصل على غيره وقد ذكر
 ابن الحاجب وغيره
 مبرحات أخرى سبقت
 في كلام المصنف في
 مواضعها قال

في الباب الرابع في ترجيح
 الأقبسة وهي وجوه
 الأولى بصحبه العلة فقرج
 القفظة ثم الحكمة ثم
 الوصف الطي ثم الحكم
 الشرعي والبسيط
 والوجدوني وهو جودني

الحكم الاول ويثبت بطلان أخرى مثله (أن يجب) المستدل في جواب الاعتراض المذكور نفا
من قبل المعارض بقوله الكتابة عدم معاوضة ملاو يجب نقصا ما فيه) أي الرق (كليس بالمبادر)
معيوزا عن اتفاقه عن الكفاية كاعتناق البائع عبيدا الذي باعه بشرط الخيار في محله ثم قدم معاوضة على أخرى
لأثبت حكم وهو عدم المعصاة يحتاج إليه الحكم الاول (والكل) أي يرجع هذا الالتماس إلى الثلاثة
(بائز) لأن التعليل المخرج إلى الالتماس فيه من عمله إلى أخرى أو الحكم آخر لا يتخون شرب
عقلا حيث لا يعرف المعلل موضع الخلاف في ابتداء تعليله حتى عالج على وجهه اذ رغبه إلى الانتقال
(هذا وبشبه الاستفراق في عموم) للباس وغيره (وفد لا اعتبار في عدم القياس) أي في كونه
موجبا لانتفاء وجود القياس في الواقع (القول بالموجب لأن محله) أي القول بالموجب (دعوى
النصب) للدليل (في غير محل النزاع) غير (لازمه) أي محل النزاع (انذرو) أي القول
بالموجب (تسامي مدلول الجدل مع بقاء النزاع في الحكم المتعذر لأن القياس حاشد) أي حين كان
المراد بالقول بالموجب هذا المعنى (بالنسبة إليه) أي المصطفى عبرة بل النزاع ولازمه (مشت
فظهر) من هذا (أن لا وجه لخصمه) أي المخصص (القول بالموجب بالطريقة) كما ذكر
الخفة (وهو) أي القول بالموجب (ثلاثة الاول في إثبات الحكم واستداده) أي المقتضى (فيه)
أي القول بالموجب (التي لم يقدح المعلل بقوله) أي المقتضى الذي هو الشافعي (في المقتضى) أي
أن القتل به موجب العداهن (قتل عيانة) على ما اعلان في القصاص كالفرق أي كاستئصال النار
فإن الحق يقتل غالبا (فبطل) المعارض الذي هو الحق (عدم ما فيه) أي القتل بما يقتل غالبا
وجوب المخصص (مع شفاء النزاع في ثبوت وجوب المخصص وهو) أي وجوبه (النزاع
فيه) وكان عدم ما فيه لوجوب المخصص ليس في النزاع لا يقتضي محله النزاع أيضا لا يلزم من
عدم منافاته لوجوب أن يجب (أو) استداده إلى (جمله) أي المعارض كالمستدل (على
غيره اذ كالمخصص) بالمراس (وكرر نفس تثلثه) كالمقتضى لوجه (دعوى) المعارض (عوجه)
وقد استأن ثلث الدعوى (استداده) استجاب في مسجع الراس (وهو) أن الاستداده به (نعم في
الواجب) فيه أي (المرجع ورأيه) أي الواجب فاستداده ثلث دور بدها ذو وجعل الشيء
ثلاثة أمثاله وذلك لا يثبت اتحاد الجمل فأن من دل ثلاثة دور يكون ثلاث دخلات كما أدخل دارا
واحدة ثلاث مرات (ومقصود) أي المستدل من الثالث ليس بادل (الذكرير فادا أظهره)
أي المستدل أن مراد ما ذكره (استق) القول بالموجب وتبع المداومة أن لا دلالة لركن من
تكراره بل المسبوق في الركن الآخر لا يخلو من التكرار وهو بالأخطاء في محله كما في البراءة والركوع
والجمود في الصلاة إذا زاد عدد الأفعال بالاستعراق المزمع منه في العمل طائفة تكمله بالأطلة
يضع في غير محل المعارض فصار إلى التكرار على ما عهده في مسجع الراس لا دلالة له في دور عليه لأن محل المسح
الراس من غير تعبير مردع دور موضع وهو مع نزاع على مداه الراس يمكن تكمله بالأطلة
والاستعجاب في محل المزمع من مطالع (وكذا) قبل المستدل الشافعي لعينه من الموم
في رمضان (صوم فرضه شرط) فيه (الذين يفرض) المعارض الثاني (عوجه) أي
الجدل أي (لزم العين) في صوم رمضان (والزاع في غيره) أي غير لزم العين أن (كون
الامتناع به تعيين لزوم التعيين) ليمه الموم (بعد تعيين الشرع الوقت الخاص) وهو شهر
رمضان (ه) أي الموم (نعينا) لأن الله تعالى لم يشرعه مضموم غيره (جلا) للعين
(على) التعيين (الاعم) من أن يكون بمقتضى ما أوجب به شيء من الشارع (ومراد) أي
المستدل من التعيين (نعين المكلف) فاذ أظهره في العمل بالموجب (بعت المداومة) قال

والدعوى العدى هي أقول
المعارض للمستدفع من
تراجع الأخبار شرع في
تراجع بعض القياس
على بعض وهي على خمسة
أوجه الاول الترجيح
بحسب العلة وهو بأمر
بالاول يرجح القياس المعلل
بالوصف الحقيقي الذي هو
مقتضى العلة كالمستدفع
على القياس المعلل بنفس
الحكمة كالشقة ونحوها
لأن التعليل بالصفة يجمع
إليه فضلا عن التعليل
بالحكمة كما سبق في موضعه
الثاني يرجح التعليل
بالحكمة على العمل
بالوصف العدى قال الإمام

(الوجه الثاني) أي الأعم كالنقل في الأعم (يسير الأعم من الأخص وتقدم عليه) أي هذا في القسم
 الثاني من أقسام الوقت المقيد بالواجب وأرضناه فقلنا هذا كالمراجعة ثم هذا ما يقع لشروط
 التراجع وتقدم محسره غلبا (والثاني) من أقسام القول بالموجب (المطل) المستدل ببدل
 الخصم (ما نحن مأخذه) وبمبنى من مذهب في المسئلة وهو يتبع كونه مأخذ المذهب فلا ينضم
 إطلاه إبطال مذهب (كفي القول بالمثل) إذا استدللنا نحن على أن القول به فقولنا بغيره فلا
 يتقبل به لعمامة المستدرة (المعترض) الذي هو الشاقي أن يقول هو كالتسلل بالسبيل لانتهاوت
 بينهما لا في الوسيلة التي هي الآلة ثم (التفاوت في الوسيلة لا يمنع القصاص) كالتفاوت في التوصل
 إليه وهو أنواع المراحات الثلاثة (فقول) المستدل (المانع) من القصاص (غيره) أي
 التفاوت في الوسيلة فيقتل عدم التفاوت في ما منع خاص (وتو مانع) خاص (ليس في الكل)
 أي كل الموانع ولا يثبت الحكم إلا بعد ارتفاع جميع الموانع ووجود الشرط بعد قيام مقتضى
 (ويصدق) (المعترض) إذا قل هذا مأخذنا نحن أن كان مجتهدا مأخذنا ما إن كان مقلدا على الصحيح
 (العدالة) وكونه أعرف بذهبه ومذهب امامه وقيل لا يصدق إلا ببيان مأخذ آخر لا يربح ما كان
 مأخذنا مأخذنا لمعلوكه بعد ثم هذا كقولنا يلزمنا ما أخذنا الأحكام (والثالث)
 من أقسام القول بالموجب (أن يسكت) المستدل (عن معدمة) غير مشهورة (لكن العلم بها
 فيسلم) (المعترض) المقدمة (المذكورة) وفي التراجع (المقدمة) (المطلوبة نحو) قول المستدل
 (ما ثبت قربة فشرطه النية كالمسئلة وطويروا الموضوع بقول) (المعترض) ما ثبت قربة فشرطه
 النية (مسلم من أين يلزم أن الموضوع شرطه النية) ولولا يسكت عن الصغرى يسبق إلا منه ما بان
 بقولنا لاسم أن الموضوع مشهور ولا يكون من القول بالموجب (قالوا) أي الجدلون (لا ينفية)
 أي القول بالموجب (من انقطاع أحدهما) أي انقطاع الطرفين (اذ) في القسم الأول (لو ينه)
 أي المستدل المبتدئ (على التراجع أو ملزمه) أي محل التراجع (أو) في القسم الثاني من المستدل
 (أنه) أي المبطل (مأخذ) أي الخصم (أو) في القسم الثالث من المستدل (كيفية) المقدمة
 (المحدوفة) على الوجه الذي ينبغي مطلوبه (انقطع المعترض) اذ لم يبق بعده إلا تسليم المطلوب (والا)
 (لولا بين) (المستدل) هذه الأمور التي تلحق المستدل اذ قد ظهر عدم اقتضائهم للمطلوب (وإن بعد)
 أي واستبعدا من صاحب انقطاع أحدهما (في) القسم (الأخير) إيراد المستدل أن المطلوب
 لظاهره (كأنه كور) فله تروك انقضاء كور معني والجموع غيبه بالمطلوب (و) مراد
 (المعترض) أن المذ كور وحده لا يثبت إذا ذكر (المستدل) (أنه) أي الجليل (الجمهور) من
 المذ كور والمتروك (لا لا ذكر روحه) وحذف المتروك لظهوره (وحذف المعلوم شائع) كان (له)
 أي للمعترض (المنع واستبراح الحث) وإن سرقنا قطع (وكذا لا ينبغي بدقوهم) أي الجدلين (أنه)
 مأخذ بل يقول المعترض (أنه غير مأخذ) (المستدل) (والا) المعترض (ولم أقف على هذا)
 عنهم ولم ينضج لي المراد لا وافق على بصره (وظهر) من هذه الجملة (أن قولنا الحنفية أنه) أي القول
 بالموجب (بل في أهل الطرقات القول بالثأير لأنه) أي المعترض (لما سلم موجب عنه) أي المستدل
 (مع بقائه) خلاف استنتاج المعنى مؤثره وقوله لا غاية ما يلزمه أي المستدل (الجواب بما ذكرنا)
 من بيان محل التراجع أو ملزمه أو مأخذنا والمحدوف (وليس منه) أي عما ذكرنا (نك) أي القول
 بالثأير (وبعد) أنه كمن من العباس (الجواب عن الاستفسار والقسم) (وتحريم جعل السراج)
 بالقول بالموجب (يشعر) (المستدل) (فيه) أي في القياس (وأول عقده ما تم حكم الأصل

لأن العلم بالعدم لا بدعوى
 شرع الحكم إلا إذا حصل
 العلم بالتمام ذلك لعدم
 على قوع مصلحة فيكون
 الفاعل إلى شرع الحكم في
 الحقيقة هو المصلحة لا العلم
 ويقتض فيكون التعليل
 بالمصلحة أولى قال وهذا
 الحق وإن كان يقتضي
 ترجيح الحكمة على الوصف
 الحقيقي لكن عارضه كون
 الحقيقي أضبط فلذلك قدم
 علم أو قدم من هذا جهان
 التعليل بالحكمة على
 التعليل بالأوصاف
 الإسمية والأوصاف
 التقديرية لكونها عدية
 أو شاق في بعض السمع زيادة
 الإضافي بين الحكمة
 والعدي فقال ثم الحكمة
 ثم الوصف الإضافي ثم العدي

المقدمة المنوعة عن صحتها وذلك بحجة مقدمة مقدمة (فله) أي المعترض (الاعتراض على مقدمته) أي الدليل المذكور على حكم الأصل وقيل يقطع لأن استدل بالاعتراض على دليل على النسخ خارج عن المقصود الأصلي الذي هو ثبوت الحكم في الفرع أعيب بأمر ليس بخارج عن المقصود ولا يحصل إلا به ولا يتطوع أحدنا إلا بالغير عما تصلى به ولا عبرة بطول الزمان ولا بصوره ولا بوحدة المجلس وتعمده (وأما معارضته) أي حكمها بالأصل وهو تسليم السائل دلالة ما ذكره المستدل من الدليل على مطلوبه وأقامة الدليل على خلاف مطلوبه فاختلف في سماعه (فقبل لا) يسمع (لا) غصب نصب الاستدلال لصنوعة السائل مستدلا لاستدحائه إلى ذكر العلة وأقامة الدليل على صحتها الذلابة إلا به فنقلب الحال أدول في حقه الاعتراض بالاستدلال وهذا قول بعض الجدلين وذهب جمهور المحققين من الفقههاء والمتكلمين إلى قبوله إلا أنهم اعترضوا على العلة لا يجابها وقوف المستدل عن العمل إذا عمل بطلته دون علة السائل بعد قلم المقابلة يتم المرجح بالأمر صحيح فوجب التوقف إلى قيام دليل الترجيح لأحدهما وليس معنى الاعتراض على العلة إلا ما يوجب توقفها عن العمل وينعها منه وما كان هكذا فهو اعتراض مقبول ويجب الجواب عنه (وليس) نصب (والأولى) كان غصبا (منعت) المعارضة (مطلقا) وليس عموضة (وقوله) أي المانع لقبوله لسماعها (صبر) المعترض به (مستدلا في نفس صورة المناظره) إذا أراد في عين دعوى المستدل فختلف (لا) هنا يستدل على خلافها (أو) أراد (في تلك المناظره) فلا بأس بمعارضة الدليل ولأن المناظره إلا ما قطع أحدهما مثله فشاخصة جلد الحنزير لا قبل الدباغة لتخاصة عنه كالكلب فجميع كون جلد الكلب لا يقبلها وفي العلل الطردية السحر كركن فيسن تكرره كالغسل فجميع سنة تكرره (فقبل بل) السنة (أكله) أي الفصل (غير أنه) أي الفصل (استغرق محله فكان) أكله (تكرره بخلاف السحر) المفروض أنه لم يستغرق محله (متكلمه) أي المسح (بأستماعه) أي العمل به كما تقدم (وقوله) أي الشافعية صوم رمضان (صوم فرض يجب تعيينه) بالنية (كالغضا فيقال) أن كان وجوب تعيينه بالنية (بعد تعيين الشرع) الزمان (له) هو (متفق في الأصل) أي الغضا فإن الشارع لم يضيفه زمان (والأ) بأن كان وجوب تعيينه بالنية قبل تعيين الشرع الزمان (في الفرع) أي هذا متفق في صوم رمضان لأنه متعين لعدم شرعية غيره فيه (الثاني) أي علقه حكم الأصل برد (عليه) منوع أو له مانع وجود العلة في الأصل مثله الشافعية في الكلب حيوان بفصل الأماه (من ولوغه) فبما فيه (سعدا فلا يظهر) جلد ما دباغة كالحنزير فجميع كركب الحنزير بفصل الأما من ولوغه فبما فيه (سعدا) مثله لهم أيضا (في) العلل (الطردية) في أستان ثلث سمع الرأس (سم فسن) ثلثه كالاحتواء فجميع كركب الاحتواء طاهر (مسل) الاستحباب طاهر (عن) النجاسة (الحقيقية) أي أكلها من سمعة كان غسلها ماله أفضل ولا استثناء عليه إذا لم يتلوث شيء من ظاهره فنه تم احتلف في أنه هل يسوغ للمعترض نقر بالمع أو يجب عليه الإقضاء عليه بعد اتفاهه على أنه لا يسوغ له الملع إلا إذا اعتزى إلى الذي مذهب بره المنع والخيار أن كان المنع خفا بحيث يحتمل نسبة المانع إلى المكابرة يمكن من تقريره والافلا ذكره السكي (وجوابه) أي هذا الملع (بائنا وجوده) أي الوصف الذي هو العلة في الأصل عما هو طر يق نبوت مثله (حسا) أن كان حسا (أو عقلا) أن كان عقليا (أو شرعا) أن كان شرعا (فإنها) منع كونه أي الوصف للمعني ملته في الأصل (عنه) أي هذا (قول الحنفية منع فيه) أي الحكم (إليه) أي الوصف واختلف في قبوله فقيل لا يقبل (والصحيح) قوله لأن القياس المورد عليه هذا المنع (مسواتني) وصف (مشكوك) موجود في الأصل والفرع (تظن إلا ما طه) للحكم (ه) أي بذلك الوصف المشترك وهذا لا يانز أن يكون في نفس الأمر كذلك (وأما ما أودع في الأصل على علة حكمه فالقياس في نفس الأمر) وهذا ليس بالمورد عليه ليقال قد أنشأه المستدل فلا يكافئ بانيته

صاحب العصيل العدمي
كأرجحه المصنف ومتفق
المسائل المصنف أن
التعليق بالوصف التقديري
أول من الحكم الشرعي
لكون التقديري من
الصلبيات أيضا لكن
المجسوم به في الحصول
أفهام والعكس لأن
التعليق بالحكم الشرعي
تعليق بأمر محقق فهو
واقسم على وفق الأصل
(قوله والاسيط) يعني أن
التعليق بالوصف البسيط
واسع على التعليق بالوصف
المركب لأن البسيط
متفق عليه ولأن الاجتهاد
فيه أقل فيبعد عن الخطأ
بخلاف المركب وسكن
القاضي عبد الوهاب في

المفص قولان العلة
الكيفية الاوصاف أول
قال وعند من ليس
كذا حكمه منه الترافي
وهذا الثالث هو مفتاحي
كلام امام الحرمين في
البرهان وهذا القسم ليس
يشبهه وبين ما قبله من
الاقسام ترتيب لكونه قواعدا
آخر من التقسيم فلهذا
أبى المصنف فيه بالواو
ومثله أيضا القسم الذي
عليه (قوله والوجودي
الخ) اعلم ان الوصف
والحكم قد يكونان
وجوديين وقد يكونان
عدميين وقد يكون الحكم
وجوديا والوصف عدميا
وقد يكون بالعكس
تفصيل الحكم الوجودي

ثانيا (قالي) أي المانع (عدوه) أي المعارض (الى المنع دليل يهزمه عن ابطاله) أي كون الوصف
للمانع الحكم عليه (أي ينقضه لأن مرجعه) أي النقص (المنع يستندوا كونه) أي الوصف
الذي كونه موقفا (طرديا) فهو موقوف على تنقضه ويهزمه عن ابطاله دليل حصته فلا يسمع المنع ولا يشتغل
بجوانبه لانه شاهد على نفسه بالطلان (أما) المنع (بغيره) أي غير ما ذكر من النقص والطردية (نفسه)
من المفترض لنصب المستدل (لانه) أي المستدل (لم يستدل عليه) أي على حكم الاصل (والا) لم
يسمع النقص (لم يسمع المنع انقضا) وليس كذلك وانما قلنا يستدل المستدل على حكم الاصل (لانه)
أي المنع (بعد اقامة الدليل) على حكم الاصل (غير منتظم لانه) أي المنع (طلبه) أي الدليل (وقد
حصل) الدليل (بل) المنع انما يكون (في قدماته) أي الملبس وانما يمكن النقص غصدا لانه منع
يستثنى حيث هو منع قبل ومن حيث السند الذي هو اختلاف كذا باطلا (قوله الملازمة) التي تشبهها
قوله من عدوه الى المنع دليل يهزمه (مجموعة ولسان) الملازمة (لا يلزم حصته) أي الوصف الذي علمته
(لان قاضيه) أي هذا الدليل (يكسر) حتى نسخة (الذي يلزم حصته) كتمان المعارض عن ابطاله (ولم يكن
دليلا حصته) في نفس الامر ولا قائل به (حتى دليل) ادون وهذا آخر ما في الكتاب نسخة يعني حدوث
العالم وانما الصانع فان المطلوب ان كل محال لا يلزم دليله بمجرد المعارض عن ابطاله بل لا يمكن
وجه دلالته ودفعه ترتيبا حتى انه يطل بعد المدح الذي لا بعد والمستدل على دفعه قال القاضى عند
الذين بل حتى دلائل التخصيص اذا تعارضوا وبخلاف كل عن ابطال الآخر (وقد يقال الفرق بين ما نحن
فيه وما صار الصورتا فان طرق عدم العلية محسوسة وطا لا تخفى على الجهد والمناظر فلما يظهر
الناظر طرهما قاما وهربا الى جرد المدح علمنا ليس بوجود وجه خلاف سائر الالات فانه لا يمتنع طريق
تنبيه فلا يكون بحيث يظهر البتة لناظر والمناظر وكفى والسبب دليل العلية لناظر طرهما لكل طر
لكل حكم لا يهزمه المستدل فاذا اقتصر المدح على مجرد منع العلية كان المستدل متمكنا من رجوعه
الى السبب وجبته فلا يجمع سبب المستدل ان يستدل المنع من جرد المدح الى ابطال الوصف الذي اثبت
المستدل عليه بل سبب معارضة ما يدعى الوصف آخر طرية فلهذا المستدل ذلك في ابتداء انقاس
ويبرز حمولة المنع وقوله ولا تقبلوه قال الكرماني وقد يلزم ايضا ان يهزم المستدل عن اثباته
دليل فساد ما ذكره الباطل مما لا تخفى والقراري مجرد صورة الدليل دليل على فساد (واذا بينه) أي
المستدل كون الوصف على (نقصه) أي المعارض (الاعتراض بما يمكن) الاعتراض به (على ذلك
السمي) من مع تلهو به في الدلالة وسرفه عن الماهر مدله وطعن في السند الذي يهزم ذلك (ومعارضته)
بمن آخر معارضة (وكذا الاجماع) أي اذا بين كون الوصف علمته للمعارض الاعتراض عليه بما يمكن
الاعتراض به علمه كنع وجوده (ورب) بانه بالاجماع (ينفي كونه) بالاجماع (دليلا) وكون
السكوت بسنده) انما قلن (ان كلان) الاجماع للتشبيه (منه) أي من الاجماع السكوتي (الى) يشبه
(بغيرهما) أي النص والاجماع (من) سلك (يتنقل) فيه (كل قواديه) أي المعارض (منع حصته
ولا تنق) أي المستدل (اذا) أي حصته (وقول بعض المتأخرين) كصاحب المناظر هذا المنع (بلين)
أصل الطردية القول بالناظر لانه) أي المعارض (لا يقبل غيره) أي المؤثر فيضطر الى اثباته ولكنه
الازم على انفس (فبعدني عكسه) أي السند (من اثباته) أي غير المؤثر (ومتشقق ما في
الانتقال خالفه) لأن هذا انتقالا من علم الى أخرى لاستنها ووجازا اتفاقا كما تقدم (الان حل)
غير المؤثر (على ان لا تنقض) على (الوجود بالسلطان) للسكون التأثير (فبرسم) المستدل حيث
(الى التأثيرا كنه) أي رجوعه عليه (انتقال) من علم الى أخرى لاثبات الحكم الاول وهو) أي الحكم
الاول (عليه الوصف هذا علمت) في الانتقال (ما فيه) أي انما الانتقال المدعوع في عرف المناظرين

انحصاراً كلياً على عكس المثالين في المصنوع (وهناك الشك في ذلك) في الثاني لم يوجد
 العلة فهو في قولهم في الكتاب مسرور لا يستلزم من وقوعه في ظاهره جليده بالباطنة كما في قولهم (منع
 تكون الفعل مسافة عنهم قوله) أي جلد الكلب (الذي لا يشرعوا) مثله (الخصبة في عقل الشافعية)
 الآخر (لا يتفق على أخذه) على كماله (أي لا يعضة بينهما) أي الاخوان (كلين العلم) فانه لا يثبت على ابن
 عمه لا انتفاء لعضة بينهما (منع انما) أي العضة (العلقة في العلق) لثبوت الحكم (الفرع العلق) بانتفاء
 العلة المخلدة بينهما هو العضة (بل) العلة في العلق (الفرع المخرمة) وهي موجودة في الآخرين
 دون ابن العلم (لأنها) عدم تأثيره أي الوصف في ترتيب الحكم عليه عدم التأثير (لشافعية أي) عدم
 (اعتباره) شرعاً (وقسموه) أي الشافعية عدم تأثيره (أربعة) من الأقسام (أن يظهر عدم تأثيره مطلقاً أو)
 أن يظهر عدم تأثيره (في ذلك الأصل أو) أن يظهر عدم تأثيره (قدمه) أي الوصف (مطلقاً أو) لا يظهر
 شيئ من ذلك (بل يستلزم عليه) أي على عدم تأثيره (لعدم طرادته في محل النزاع وورده في الأول) أي
 عدم تأثيره مطلقاً (والثالث) أي عدم تأثيره في الأصل (في المطالبة بعلية الوصف وجوابه) أي هذا
 الاعتراض (المقدم) وهو أثبات العلة على ثبوت مسالكها (جوابه) أي جواب هذا وهو (و)
 ردوا (الثاني) أي عدم تأثيره مطلقاً (والرابع) أي أن لا يظهر شيئ من ذلك (في المعارضة) في
 الأصل بإدعاء على أخرى (على خلاف في الرابع) بأن قررنا وتعبه القاضي عضد الدين بما حاصله كما
 ذكره الفتاوى أن علم حاصل الأول والثالث مجرد منع العلة وطلب إقامة الدليل عليها بل أثبت عدم
 علية الوصف مطلقاً أو ذلك الأصل وقرئ بين منع العلية لقيام الدليل عليها وبقائمة الدليل على
 عدمها وليس حاصل الثاني والرابع مجرد المعارضة في الأصل بإدعاء ما يحتمل أن يكون هو العلة بل
 أثبت أن العلة هي ذلك الغير وقرئ بين إيداء ما يحتمل العلة وإدعاء هو العلة قطعاً (مثال الأول) ويسمى
 عدم التأثير في الوصف أن يقال (في صلاة) (الصحيح) صلاة (لا يقصر فلا يقدم أدانه) أي أن أداها
 على وقتها (كأن يفرغ عدم التقصير لا أثره في عدم تقديم الأذان إذا لم تنسبه ولا شبه) بين وصف عدم
 القصر وحكم عدم التقديم بالافتات ولا يتبع ولذا كانا الحكم الذي هو منع تقديم الأذان على الوقت
 موجوداً فيما قصر من الصلاة فهو وصف طردي فلا يعتبر انتفاء (و) مثال (الثاني) في منع بيع الغائب
 ويسمى عدم التأثير في الأصل مبيع غير مرفى فلا يصح بيعه (كالطريق في الواء وغيره) الوصف وهو
 كونه غير مرفى (وإن ناسب) نفي العصة فلا تأثيره في الأصل الذي هو مسألة الطير (في الأصل
 ما يستلزم) يمنع العصة (وهو العجز عن التسليم ولما) أي اشتغال الأصل على ما يستلزم بالمطالبة بالحكم
 (يرجع) هذا القسم (في المعارضة في العلة) بإدعاء أنه أخرى هي العجز عن التسليم ولما بناء ما تون على
 التعليل بعلة (وبه) أي هذا لا يشك في أن اعتبر بجهته أي هذا الاعتراض (ظهور عدم تأثيره غير
 واقع لأنه يظهر عدم مناسبة في غير مرفى بما جاءه) من العجز عن التسليم (بل جوزه) أي ما بدأه
 (معه) أي كونه غير مرفى (و) مثال (الثالث) ويسمى عدم التأثير في الحكم لو قال الخفية في المودين
 إذا أتوا أموالنا (مشركون) فلو ما لا في دار الحرب فلا يفتنون) أمواتنا إذا أسلموا كسائر المشركين
 (غيره) تأثيره في الحرب (في نفي التمسك عندكم) (لا انتفاء) التمسك (في غيرها) أي غير دار الحرب
 (عندكم فهو) أي هذا القسم (كلاول) في كون مرجعهما إلى المطالبة بتأثير الوصف في الأصل كما تقدم
 (و) مثال (الرابع) ويسمى عدم التأثير في الفرع زومت نفسها من غير كف فذكرت وبيع الولى الصغيرة
 من غير كف فقول المعارض (لا أثر لغير كف) في الرد (لتحقق النزاع فيه) أي ما إذا زومت
 نفسها من كف (أيضا مرجع) هذا (إلى المعارضة بتبريد بيع نفسها فقط) وقد سمعت قولهم يرجعه
 إلى المعارضة بعلته أخرى كاللثاق قال المصنف (ولا يضيغ رجوعه إلى الثالث) وهو عدم تأثيره قد ذكر

بالوصف الوجودي أرجح
 من الأقسام الثلاثة لأن
 العلة والمعلولة وصفان
 ثبوتيان فعملهما على
 المعلوم لا يمكن إلا أن يقدرا
 المستند موجوداً في
 هذا القسم في الأولى
 لتعليل العلة بالمعدى
 وحينئذ يكون أرجح من
 تعليل الحكم الوجودي
 بالعلة المعدية ومن
 العكس لشبهة هذا
 حاصل كلام المصنف وبه
 صرح في المحصول حكماً
 وتعليلاً فقوله والوجودي
 الوجودي أي ويرجع
 الوصف الوجودي لتعليل
 الحكم الوجودي على
 الأقسام الثلاثة وقوله
 ثم المعدى المعدى أي

يرجع على القسمين الباقيين
وتوقف الامام في التوجيه
بين تعليل الحكم العدلي
بالوجودية وعكسه وتايده
عليه صاحب التعصيل
فلذلك سكنت عنه المصنف
لكن جزم صاحب الحاصل
بان تعليل العدلي
بالوجودي اولى من عكسه
وقد وقع في بعض نسخ
الكتاب خطأ في يد من
التساخ واعلم ان قول
الامام ان العلية والمعلولة
يستترتان ممنوع فانها
علميان كما شرح هو في
غير موضع لكونهما
من النسب والاضافات قال
ر (الثاني بحسب دليل
العلية يرجع الثابت بالنسب
النافع ثم الظاهر الاثم

فيتم رجوع الطالبة بان يرد نفسه وهو ظاهر (وظاهره) أي هذا الاعتراض (ليس سؤالا مستقلا)
بل هو امام طالبة بعلية الوصف أو معارضة بعلية أخرى (فتركها الخفية لهذا السالك) ثم المميز
ان الثالث على قول المصنف والرابع على قوله (مرادنا اذا اعترف المستدل بمراديه) انه
ذلك الوصف لانه في كونه من المصلحة كالمصلحة العامة لانه لا يفرض استلزام الحكم
والجزء اذا استلزم الكل - سنذكر قطعا وهو المطلوب (وغير مراد ان يمتنع) المستدل بمراديه
(لجواز فرض صحيح) المستدل في ذلك وهو (النقص المكسور) وقد عرفت
ان نقص بعض العلة المركبة على اعتبار استقلالها بالحكمة أيا اراد عليه (وهو) أي اراد (أصعب
على المعترض) من اراد النقص الصحيح لان فيه بيان عدم تايده بعض أجزاء الوصف وبيان نقص
البعض الآخر وفي النقص الصحيح ليس الا بيان الوصف أعني ثبوته في صورة مع عدم الحكم فيها
فربما يجزأ المعترض عن اراده الأصعب ولا يجزأ عن اراده غيره (وقيل مراد ان يمتنع) على العلة
وأجيب بأنه اذا لم يستوف بطرديه يجوز ان يطلق له فرض صحيح بخلاف ما اذا اعترف فاقترعا
(ولما فاعده بعده) أي هذا الاعتراض (أربعة) من الاعتراضات مخصوصة بالنسبة (القدح في
المسابقة باداء مسددة راجحة) على المصلحة التي من أجلها قضى على الوصف بالمسابقة (أو مساوية)
لها المتشدد في تقسيم العلة بحسب الأقسام أن يختار ألا يدعى اتباعه التحريم بالنسبة لفسد تايده
راجحة أو مساوية (وجوابه) أي هذا الاعتراض (ترجيح المصلحة الجالا) على المقدسة يقال لو لم
يقدر رجحان الزم التعبد بالمطل (وتقدم) ذكر في تقسيم العلة بحسب الأقسام (وتفصيلا عما في
الخصوصيات) أي خصوصيات المسائل من الرجحان كذا شرور في ذلك حاجز واقضاه هذا الظاهر
أو أكثر وذلك طئي أو أقل الى غير ذلك (مثل) أن يقال في السبق في المجلس بغير المجلس (وجد
سبب السبق في المجلس وهو) أي سببه (دفع الضرر) عن العاص (فينبذ) النسخ (فيعارض
بشره الآخر) الذي لم يقض (مقدسة مساوية) أي ببيان هذا الآخر (يجب) باستيفاد العند
(بتجاوز ذلك) التاسع (يدفع ضررا) عن نفسه أو مضاه (وهو) أي دفع الضرر (أهم) لاعتقاده
ولذلك يدفع كل ضرر ولا يجب كل دفع (ومثله) أي هذا (الثاني) أي تبريغ النفس (العبادة)
النافلة (أفضل من التزويج لعمامة) أي التحلي للعبادة (من تركه تركه الامر فيعارض بقوات أضاعها)
أي هذه المصلحة (فيه) أي التحلي للعبادة ما كسر الشهوة وغض الجبر واعفاه نفسه وغيره وبإيجاد
الولد وترفته وتوسعة الباطن بالعمل في عاشره أثمان النوع الى غير ذلك (فخرج) المروج لما فيه من هذه
المصالح التي منها تركه العسر والسبب لعمامة شخص آخر وترك المعاصي على التحلي للعبادة لهما
أرجح من مصلحة العبادة (فيرجحها) أي مصلحة العبادة (لا تخربها) الخطة الدين وذلك المصالح
التي التزويج (لحفظ السبل) وحده الدين أرجح من حط السبل (غير) أنه بطرقة (أن يفرض
المسألة حالة الأعداء لعدم الخشية) لوقوع في التزويج لانه هذا التزويج فهذا أول الاعتراضات
الأربعة (والقدح في الاضاه الى المصلحة) المقصودة (في شرع) أي الحكم (لذلك الوصف بالمسب
(كتحريم المسامحة) المحارم على التأييد (الحاجة الى دفع الجلب) لضرورة الاختلاط وتعذر العائش
أو قصره الابالترافي (النقص) المحرم على التأييد (الدفع الشجور) لانه يدفع الطمع المنقضي الى
الهم والنظر المنقضي الى العجز (فتمنع) كون التحريم على التأييد مع مقتضى الى العجز (بل سبب
العقد أقضى) الى العجز (لحرص النفس على المنوع في دفع) هذا التبع (بأن تاييد التحريم يمنع
عادة) من تقدمت الهم والنظر (اذ يصير) ذلك الا تنازع به في السبب (كالطبيعي) لا لسان فلا يبقى
المحل متحس (أصله الامهات) فانه بواسطة تحريم على التأييد صرح به هذه المتابعة وهذا الثاني

الاعترافات الاربعة (وكون الوصف فيها كالمشايخ في العقود فانه امر كلي لا ينطبق عليه الا الله تعالى
 (وجب بضبطه) أي الوصف (ظاهر كالصيغة) أي بضبط الرضا يصح العقد وهذا ثالث الاعترافات
 الاربعة (وكونه) أي الوصف (غير بضبط كالحكم) جمع حكمه وهي الامر بالاعتصام بالمقاصد
 (والمصالح) أي ما يكون نفعاً ووسيلة الى نفع (كل خرج والرجولتها) أي الحكم والمصالح (مراتب على
 ما تقدم) في الكلام على العلة بحسب المقاصد وبخلاف الأشخاص والاشياء فلا يكتفي بتعيين
 القدر المقصود منها (وجوابه بإعادة الضابط بنفسه) كما يقال في المشتقة والعقود ما تم بضبطات عرفها
 (أو) ان الوصف (بسط بضبط كالسفر) بسط حصول المشتقة به (والحد) بسط القدر المستعبر في
 حصول الزجر وهو هذا رابع الاعترافات الاربعة (ولم يذكرها الحقيقة للاختصاص بها بالمناسبة لان هذا)
 أي اتفاقها (اتفاق بل لانها) أي هذه الاعترافات (استقاموازم العلة الباعنة مطلقاً) أي أي حكمك
 كل (كما تقدم) في فصل العلة (ومعلوم أن ابتناء لزمها) أي العلة الباعنة (يفتح إيراد) أي
 انتقائها (الزوجي) استقامتها (انتقائها) لان انتقاء الزم واجب انتقاء المزموم (وقوى) أي انتقاء
 هذه الاعترافات (معلوم من الشروط) لها (ومعهم) أي الحنفية (بعضها) أي هذه الاعترافات
 (وهو مرجع الثاني والرابع) من منع التأميم (لمنعهم المعارضة لعل الاصل كما عند كرام الله الله تعالى)
 اذا أخذت التوبة الى الكلام فيها (وذكرها) أي الحنفية (منع الشروط) لتعليل وصححها لان شرط
 دليل وجوب العمل سابق عليه فلا بد من إتيانه ثم القاضي أوزيد وشيخ الأشعر السرخسي لم يشترطوا
 كون الشرط متفاعله (وقيدن في الاسلام بحله) أي منع الشرط (بجمع عليه) فقالوا نعم يجب
 أن يمنع شرط منها هو شرط الاجماع وقد قدم في الفرع أو الاصل (فيجب) المنع (عند عدمه) أي
 الشرط المذكور فيصير منه بطلان التعليل في المتنازع فيه وأما ما منع شرطاً مختلفاً فيه فيقول للمحلل
 ذلك ليس بشرط عندى فلا يضر عدمه فيثبت نزول الكلام الى أن مانعه شرط أم لا فيلزم بالمقصود
 المقصود اثبات الحكم المتنازع فيه لا ببيان شرط القياس قلت ومن هنا قال الشيخ قوام الدين
 الاتفاق أن غير الاسلام شرط أن يمنع الشرط وحب شرط هو شرط باتفاق بين السائل والجواب فأشار
 الى أن ليس المراد الاجماع المطلق هذا وفي الكشف وغيره ومع هذا لو منع شرطاً مختلفاً فيه
 يجوز لانه يفيد دفع الزام العمل عن نفسه وان زعمه الانتقال الى محل آخر اهـ قلت ويمكن أن يؤخذ
 من هذا التوفيق بين كلام غير الاسلام وكلام أبي زيد والسرخسي فإن محل وحب المنع الشرط بالاتفاق
 عندهم هو المبيع ومحل جواز المنع عندهما الشرط من غير تعرض لهذا القيد وهو لم يفته وجب
 فقول الاتفاقى عدم اشتراطهما كون الشرط متفاعله هو الحق عندى لان قول الجيب ليس بشرط
 عندى ليس بجبة على السائل فيثبت الجيب ما دعا على وجه يقبله السائل أو يكسره وهم
 أن غير الاسلام يخالف هذا وليس كذلك فيجب عليه وقدمته في الاسلام بقول الشافعي يجوز السلم
 الحلال لان المسلم فيه أحد عرضي البيع فيجوز له ما لم يمتدح كمن المبيع فيقاله لان السلم ان شروط
 التعليل موجودة في هذا فان من شروطه بالاتفاق أن لا يتخير حكم النص بعد العمل وان لا يكون
 الاصل معدولاً عن القياس وقد تميز بها لان شرط البيع أن يكون المبيع موجوداً محلو كالمقدور
 التسليم والتمتع ونقل القدرة الحقيقية في البيع الى القدرة الاعتبارية في السلم يذكر الاجل مصاديق
 وخصه نقل الى خلف فلو ازال السلم حاله لاصار حصصاً سقطت الى خلف فكان تعديراً لحكم النص
 والسلم معدول عن القياس لكونه بيع مالى عند الانسان (رابعها) أي الموعودة الواردة على حكم
 الاصل (النقض وتسمية الحنفية المناقضة وهي الجليل منع مقدمة معينة) من الجليل سواء كان
 مع السند أو لا وقد سلف أن السند كان المنع منبياً عليه والسند صريح ثلاثاً احداها لان السلم هذا

إن والباء ثم بالمناسبة
 الضرورية المنعثة ثم
 المنعوبة ثم التي في حيز
 الحاجة الأقرب اعتباراً
 فالأقرب ثم الدوران في
 محل ثم في محلين ثم السبر ثم
 الشبه ثم الأعيان ثم الطرد
 أقول الوجه الثاني
 الترجيح بحسب الجليل
 التي يدل على علة الوصف
 حكم الاصل كالتص
 والمناسبة والدوران والبر
 والنسب والاياء والطرد
 وغيره وهو على أقسام
 الأول يرجح القياس الذي
 ثبت عليه وصفه بالنص
 القاطع على التي ثبتت
 عليه بالنص الظاهر لان
 القاطع لا يحتمل غير العلة
 بخلاف الظاهر كما تقدم

خطه في أوائل القياس
والاجماع في ذلك بطس
النسب الفاضل وقد اجمعت
المستفاد لكن هل يقدم
على الاجماع أم لا فيه
كلام في الترجيح دليل
الطبيخ الثاني برجع القياس
التي ثبتت عليه وصفه
بالفعل ظاهر على ما ثبت
غيره كالنسخة ونحوها
لكونه منصوباً عليه من
الشروط وأما السابقة فثبتت
بالاجتهاد ثم أن اللفظ
القاهرة هي الام وإن
قاله فأقواها الام لانها
أظهر قال الامام وأما الباء
وإن فسق المفسر منها
احتمال وكلام المستف
يقضي أنها متساوية
وقد تقدم إيضاح ذلك كله

والحال كما (وعبر العلة) أي موضع الحقيقة التي نسبت بمقتضى القياس (وإنما هو
ما يفهمه) أي الدليل (فيجب) كونه على (بطلان حقيقة غير مثبتة) من الدليل غير مثبت
وغير الحقيقة متساوية من القياس الإجمالي (وإذا) أي الاستدلال (النقض) الكائن عند (الاستدلال)
مستند إلى الحكم منزلة السند (والا) ولم يرد إليه (كان) النقض (معارضة قبل الدليل) (وإنما)
لا تكون عليه (وعلى هذا يجب) أن يكون النقض (معارضاً) كان (بعده) أي الدليل (الام)
المعروض (الاستدلال على بطلانه) أي كونه الوصف على (النقض) أي وجوده في صورته علم الحكم
فإن (ووجب الآخر) أي المستدل (منع وجودها) أي العلة (في محل النقص) وبطلان المعروض على
أي على وجوده في محل النقص (بعده) أي منع المستدل وجوده في محل النقص (أو ابتداء) أي في
منع المستدل بانه (أو قبل) المعروض معطلا والمعلل معترضاً (وقيل لا) قبل من المعروض أقامة الدليل
على وجود الوصف مانع المستدل وجوده في صورة النقص لانه انتقال من الاعتراض إلى الاستدلال
وهذا يحكي عن الأثر والراز وأتباعه (وقيل لا) قبل (أن كان) ذلك الوصف (حكما شرعيا)
لأن الاشتغال بالثبات حكماً شرعياً هو الحقيقة لا انتقال الموضوع والأثر لم يرد في المعروض دليله على
في العلة وعلى بطلان قياس المستدل فزعم أن الحاجب قال السبكي ولم يوجد تغيره (وقيل) قبل (أن)
يمكن له قانع أقوى من النقض فإن كان له قانع أقوى منه لا قبل لأن نصب المنصب والانتقال
يقتضيان اختصاصاً بالذات وحداً لا حسن ليرتكب ما لا يقتضيهما من تنوع الموضوعات (ولدت) هذه الأثر
(شئ) أقوى (فالو) كان المستدل استدلالاً على وجودها أي العلة (في الأصل) وجود (أي بدليل هو وجوده)
(في محل النقص) فتقضيها أي المعترض العلة (منع) المستدل (وجودها) أي العلة في صورة النقص
(فقال المعترض) فزعم أن انتقاض العلة (أو) انتقاض (دليلاً أو كيف كان) الإلزام أي انتفاض العلة
أودليها (الاثبت) العلية إما على الأول فليأمر من أن النقص يبطل العلية وإما على الثاني فلا يرد
ثبوت العلية من مصلح صحيح (فيل) بالاتفاق فإن عدم الانتقال فيه ظاهر أنه ترك ذكر نفس العلة (ولو)
نقض (المعترض) (دليلاً) أي العلية (عيناها بدليل لا يسمع) هذا المعترض (سلامة العلة انضمام)
أي دليله المعين (لن نقضها) أي العلة فقد انتقل من نقضها إلى نقض دليلها (ونظريه) أي على عدم
سماعه والناظر أن الحاجب (بأن بطلانه) أي دليل العلية (بطلانه) أي العلة (أي عدم ثبوتها)
اذلا بدليها (أي العلة) (من مصلح صحيح وهو) أي بطلان العلة (مطابقه) أي المعترض (والا) (ولو)
يكن المراد بطلانها بعدم ثبوتها (فبطلان الدليل المعين لا وجه) أي بطلانها (لكنه) أي بطلان
الدليل المعين (بوجه) أي السد (إلى الانتقال إلى) دليل (آخر لا يثبت الأول) أي العلية
(ويجب) المستدل (أيضا) موضع منع وجودها (منع انتفاء الحكم في ذلك) أي في محل
النقض اتفاقاً (والمعترض الدلالة) أي أقامة الدليل (عليه) أي على انتفاء الحكم (في المختار) أنه
يحصل مطلوب وهو إبطال دليل المستدل وقيل لانه انتقال من الاعتراض إلى الاستدلال
وقيل نعم إذا لم يكن في طريق أولى من النقض والقبح والإسراع لمكان الضرورة (والمختار عدم وجوب
الاعتراض عن النقض) على المستدل (في الاستدلال وقيل يجب) الاعتراض منه فيذكر كقيداً
يخرج محل النقض لثباته في العلة قال السبكي وهو الصريح عندي (وقيل يجب) (إلى المستثنى)
وهي الصور التي ينتق في الحكم وتوجد العلة لأنه كانت من العلة المنعوتة في حكم المستثنى على
اختلاف المذهب فإنه لا نزاع في أن ورود النقض على سبيل الاستثناء لا يفيد العلية لانه لا ورود على
كل مذهب كان محالاً ما هو عليه وإنما افقوا على أن المستثنى لا ينافي عليه ولا ينافيه (كالمراد)

ظنه لاعلى الشرعة في نفس الامر الخ (شاعلى قصر الطردة على ما) يكتفى فيها (بالدوران)
 أى غير دوران الحكم مع العلة وجودا فقط أو وعدما (ولا وجهه) أى أقصره على ما بالدوران
 (بدل) الطردة هي (غير المؤثرة) فتعم المناسبات والمالاتم بأصطلاح الحنيفة (وعلى) تقدير
 (البرود) لانتفاء على الطردة لموازاة كاسلف (يوجب) وروحه (الى التأثير كطهارة) أى كقول
 الشافعى الوضوء مطهارة (فيشترط لها النية كاليمين فينتفىض بغير التوب) من العساسة طهارة ولا
 يشترط فيه النية (فيقرن) بينهما (بانها) أى الطهارة التى هي الوضوء مطهارة (غير معنوية)
 لأنه لا يعقل فى عملها تجلجلة (فكانت متعبدا بها فافتقرت الى النية) تحقيقا لمعنى التبعيد اذا العلة
 لانزال جون النية (بخلافه) أى غلب التوب من العساسة (لعلقية فصدا لارالة) القساسة به لا
 لتعقيق معنى التبعيد (وبالاستعمال) للمانع الفاعل الطاهر يسه (تحصل) الارالة (ولم يفتقر)
 غلبه الى النية وتقدم فى شروط الفرع ما يدفعه شاعلى الخفى (وأما) العلل (المؤثرة فتقدم
 حصصه وورد النقص عليها) بناء على دعوى الجيب كونها علة مؤثرة لاعلى كونها مؤثرة فى نفس الامر
 (وبحسب ورد) النقص ضرورة عليها وكان من مقصدها ما كاهو الحنفى وعليه الجمهور لانها كانت
 مستلزما للحكم لا يجوز تخلفه عنها (والشرط قد) (دفع) بأربع ادعاء عدم الوصف فى
 صورة القرض (كدارج نجس) أى كإيقال فى الخارج الصى من بدن الانسان من غير السيلابا
 ناقص فوضوؤه لا يخرج نجس (من البدن حدث كفى السيلابا بنقص عالم بسل) من رأس
 الجرح فخالس بجسم مع انه خارج نجس من البدن (مبدع) الدخبة (بعد المخرج) فى
 القليل من غير السيلابا (لأنه) أى المخرج (بالاستقال) من مكان باطن الى مكان ظاهر ولو وجد
 هذا فى غير السائل بل ظهرت العساسة روالا لالة السيلابا فلو كان نجس بجسم كاهو المخرج عن أى
 يوسف والمخارج عدد كثير من المشايخ بخلاف السيلابا لانه لا تصور له ظهور العليل الا بالمخرج فلتفتى
 المحكمى فى هذه الصورة لعدم علمه (ومثل بدل المعصوب) للمعصوب به (فان ملكك) أى
 المعصوب بالعباس لا يجتمع الدل والمبدل فى مثل شخص واحد (فيقتضى المبدل) فان عصبه
 سبب التبذلة للمعصوب به ومع هذا لا يثبت القاصب المبدل ولم ير عن مالك المعصوب به (فيمنع
 مبدلة) أى المعصوب (بدل) هو (بدل اليد) لان جهة اليد ليس دلا على المعنى بل على اليد
 الفاتنة (ولم ير من مالك السدلر والمالك الرقة) فكان عدم الحكم أن يأتى هذه الصورة وهو
 مالك رقة المبدل لعصا لمعصوب به (وهي كون العصب سبب مالك الرقة وهذا أحد الطرق المرافعة
 للنقص عن التبذلة) (وعند وجود المعنى الذى هو صار) الوصف (على) وذلك اعني بالنسبة الى
 الدالة ككلمات دالة الحس بالنسبة الى الموضوع يعنى ان الوصف بواسطة معناه القدرى يدل على معنى
 آخر هو الموزنى للحكم (فتنق) وحده المعنى المذكور معنى (واو وجد) المعنى (صورة كرم)
 أى كإيقال فى سمع الرأس سمع (فلا بد من تكرار كرم) لتنفى مقتضى الاستبعاد بالمخرج فانه سمع
 والعدد وان يمكن مسنونا به عدد أحدها يقع تثلثه نسبة بالاجماع اذا استخرج اليه (في عدمه) أى
 الاستغناء (البنى الذى شرعه) السمع فى الصورة (وهو) أى المعنى الذى شرعه (التطهير للحكمى)
 لان الاستغناء تطهير حقيقى (وله) أى لاجل ان المانع قاهر يحكمى (لم ين) التكرار فيه (لأنه)
 أى التكرار (لأنه) التطهير المعقول المعنى وهو غسل العساسة لعدمية التحسين (الازالة) وتأكدها
 به (وهو) أى التطهير المعقول المعنى ثابت (فى الاستحمام) لأنه ازالة العن العساسة (ادونه) أى سمع
 الرأس (كأنى التهم) فان كلامهما تطهير غير حصول المعنى ولهذا كان الفصل فى الاستحمام أفضل
 بخلافه فى مسح الرأس ولو أخذت بالرجح لم يكن الاستحمام من المعنى المعنى الذى لم يمتد الى هذا لانه

فترجع الضروريات ثم
 الخبايا ثم التفتات
 والمكمل لكل قسم ملحق به
 صكما قال ابن الحاجب
 فالكمل للضرورة مقدم
 على الخاص والمكمل
 للحاج مقدم على التخصيص
 ولهذا وجب فى قليل
 انجزا واجب فى الكثير
 المسكور ترجع الضرورية
 الدينية على الضرورية
 الدنيوية لان قوة الدينية
 هي السعادة الابدية التي
 لا يعادلهاتى ولم يعرض
 الامام وصاحب التمهيل

الاصابة وهي نفي عن التقيف هنا وفي التلويح ومنى هذا الكلام على ان يكون المراد بعدم سنية
 التثليث كراهته لئلا يكون حكمه كغيره فيعطل وهذا في الطرق الدافعة للقبض مع مثاله (وبمعنى
 التلخيص) الحكم عن العلة في صورة القبض والقول بتحقق الحكم فيها (كما اذا انقضت المثال الاول)
 لا بد من عدم الوصف (بالمرح السائل) فان خروج العاصمة موقوف عليه بدون الحديث (فمخرج كونه) أي
 خروج العاصمة في نفس حد بل هو (حدث وتأخر حكمه) فلهي هو الحديث (الى ما بعد خروج الوقت)
 على قول أبي حنيفة وموافقه (الموافق) من المكتوبة وما يشع من التوافل على قول الشافعي
 وموافقه (ضرورة الاداء) لانه محال ان ياداهما من ان يكون قادرا ولا قدرة الاستقوط حكم الحديث في
 هذه الحالة (ولما) أي تأخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت (ليجبره) أي صاحب المرح السائل
 (خفه) اذا المس في الوقت مع السيلان) أو كان السيلان مقارنا للوضوء أو بعده قبل القبض (بعد حرجه)
 أي الوقت لان مجزوع الوقت يصير محدثا بالحدث السابق اذ خروج الوقت ليس بجذبا جاعلا للحكم
 قد يصل بالسبب وقد يتأخر عنه لانع كاليوم بشرط الحيار بخلاف ما اذا كان للوضوء وليس على
 الانقطاع فله يجمع بعد الوقت الى تمام المدة كغيره من الاحكام لعدم مسبوقة بمحدث السابق
 علمها وهذا ثالث الطرق الدافعة للقبض مع مثاله قلت وبعد العلم معنى هذا الطريق من الدفع عن
 المجهول غير الاسلام في شرح التنوير ان هذا الوجه لا بد من القول بتخصيص العلة وقول صاحب
 الكشاف هذا مما ياتي على قول مجزوع بتخصيص العلة لانه لا على قول من لا يجزعه فان القرض ان
 الحكم لم يتخلف بل هو موجود كما ان العلة كذلك ولا تخصيص للعلة بدون وجودها وانما علمها
 لما منع واقفه الوقت (والقرض) المطروح بالتعليل (فيقول) المستدل (في المثال الاول) لا بد من عدم
 الوصف (غرضي من هذا التعليل التسوية بين انذار من السيل وغيره في كونهما) أي الخارج منه
 وانذار من غيره (حد ثا واذ الزمان) أي استزاد (صارا عقرا) بان يقطع حكمهما في تلك الحالة فضرورة
 توجه الحاشية باداء الصلاة حينئذ (طال البول) الذي هو الاصل (كذلك) أي اذا دام يصير عقرا لهذا
 المعنى (فوجب الترفع) أي المرح السائل (مثله) أي اذا دام يصير عقرا لهذا المعنى والالتكان الفرع
 محال الاصل وهو لا يجوز والحاصل انه كان العلم هو حود في الصورتين فكذلك الحكم وكان ظهور
 الحكم قد يتأخر في الفرع فكذلك في الاصل فانسوية حاصله بكل حال وهذا رابع الطرق الدافعة للقبض
 مع مثاله (وحاصل الثاني الاستدلال على انتفاء) أي العلة (اذ هي) أي العلة بعينها لا بمجرد صورتها
 والاربع كافي التلويح رابع الى منع انتفاء الحكم لان الماضي يدعى امرين ثبوت العلة وانتفاء الحكم
 فلا يصح دفعه الابع أحدهما وانما يتيسر الدفع للقبض باحد هذه الطرق فقد بطلت (وذكر الثالث)
 من الاعتراضات نقض المحكمة وبسببه كسر او تقدم في المصد الثاني في شروط العلة (الخلاف في
 قبوله وان المختار) عند الامدعي وان صاحب (قبوله عند المرحبان) المحكمة (المتقوضة)
 في محل النقض على المذكور في الاصل (أو مساواتها) أي المتقوضة لها الا ان شرع حكم آخر ليقبها
 فيسمع حينئذ (ومقتضاها خلافه) أي هو المختار وهو انه لا يسمع وان علم ربحان المقوضة لا يجمع
 على عدم الانتفاء بسبب كونها زانية اشهر زناها وان كان حيائها كمن حيا بغير تزنا (فسمع)
 وجود الصلاة هنا) أي في الكسر (على تقدير مجامعة) أي الكسر (أظهره) أي من منع
 وجودها (في النقض) لان قدر المحكمة متفاوتة فلا يحصل ما هو مناط الحكم مع في الاصل في
 الموضع بخلاف نفس الوصف فله لا يتفاوت ومنع انتفاء الحكم هنا قد يدفع وجه آخر وهو انه لا يجوز
 ان يثبت حكمه وادى بالمحكمة فحينئذ يسمع الحكم لانه في النفس من ما يجب بالاجابة
 ثلاثة مما مضى يمنع وجود المعنى في صورة النقض أولا وبمعنى عدم الحكم فيما كسب لا يتحقق ثانيا

الامر يرجع من أقسام
 الضرورات وقد تعرض
 له الامدعي وان المحاجب
 وغيرهما قالوا يرجع مصلحة
 الدين ثم النفس ثم النسب ثم
 العقل ثم المال تعرض
 صاحب الحاصل الى القسم
 الاول فقط وهو ترجيح
 الدين على غيره فان ذلك ذكره
 المصنف دون ما عساه
 وحكي ان المحاجب مذهبا
 ان مصلحة الدين مؤخره
 عمن الكل لان حقوق
 الاخص من مصلحة على
 المشاحة ولا بد كذا

وأيضا المانع فيها إذا تحقق ثالثا وحيدته فهل للغيرض أن يدل على وجود المعنى فيه المذهب الأربعة
 المناهضة وعلى وجود الحكم فيه المذهب الثلاثة السابقة فهل يجب الاحتراز عن الكسري من
 الاستدلال المختار أنه لا يجب هذا وقد مناهر إذا لام الرأى واتباعه الكسر وما ذكره السبكي في ذلك
 ملحقا به، (خامسا) أي الموضع المورد على حكم الأصل (سادس الوضوع) وهو (أخص من فساد الاعتبار
 من وجه آخر قد يجمع ثبوت اعتبارها) أي العلة (في نقض الحكم) الذي هو فساد الوضع (مع معارضة
 نص أو إجماع) لفظ الذي هو فساد الاعتبار (ولا يعني الآخر) أي انفراد ثبوت اعتبارها في
 نقض الحكم عن كون القياس معارضا بالنص أو الإجماع وبالعكس وقبل فساد الاعتبار من جهة
 عدم اعتباره فقط وذلك لادلاء بكون اعتبار القياس في ترتيب الحكم عليه لا لفساد في وضعه وتركه
 وهو أن لا يكون على الهيئة الخاصة لا اعتباره في ترتيب الحكم عليه لاختلافه بل لمخالفة النص فقط هي
 هذا كل فساد الوضع فساد الاعتبار من غير عكس فيكون فساد الوضع أحسن مطلقا من فساد الاعتبار
 وهو ظاهر كلام الأمدى وقبله ما واحد وعليه أو ما يحق الشرأى وإمام الحرمين (وبفارق) فساد
 الوضع (النقض بتأثيره) أي الوصف في فساد الوضع (في النقض) طالع الوصف في فساد الوضع
 هو الذي ثبت المتبين خلاف القيد فانه لا تعرض فيه لثبوتها وما ثبت النقض معه سواء كان
 باو بعينه (و) بشارق (القلب بكونه) أي الوصف في فساد الوضع ثبت بتبين الحكم (بأصل
 آخر) وفي السلب يثبت بقيد الحكم بأصل السند (و) بفارق (القدح في المسابقة بتأثيره)
 أي الوصف في فساد الوضع (يقضه) أي الحكم (من حيث هو كذلك) اما مناسب لتقيده
 لأن حيث لا مجال للمصلحة (إذا كان) التناسب (من جهة) أي التناسب الحكم فتكون
 مناسبة لنقض الحكم والحكم من جهة واحدة (بجمله) أي ما إذا كان التناسب للقيض (من
 غيره) أي التناسب الحكم (إذا كان) أي لا وصف (بـ) تناسبا ما داما الحكم والآخرى
 تقيضه (ككونه) أي الخلل (وشئى) للفوس (باسب الاطحة) إمكانه (لجمع الحاجة
 والتجريم لقطع الطمع) فانه لا يقدح في النافذة لانه لا يلزم بلان المسابقة فيه بل هو لا يخلل الصدين
 وصف واحد شرط من متعدد ادعاء التحقيق في هذا غير ذلك وقد لمخص أن ثبوت النقض مع
 الوصف نقض فانه يرد ثبوت البعض بذلك الوصف فساد الوضع وان بدعى العدا كونه في أصل
 المد دل عليه وأما دون ثبوت البعض مع الوصف في أصل المسابقة فان سبب الحكم ونقيضه من
 جهة واحدة كان قد جاهد من جهة لا (مثلا) أي إذا الوصف قول الفاضل في التيمم (سبح قسن
 تكراره كالاستدلال) أن يقال المانع لاثبات التكرار فساد الوضع إذا لم يجمع (معتبر في كراهته
 أن التكرار (كالخلف) فأن تكرار المانع عليه بكونه بالاسماع (و) (و) أي هذا النوع (لما نابع
 أي بدى وعود المانع (فيه) أي الخلف الذي هو الال معترض أي ذكر (فساده) أي انما
 كره التكرار في الخلف لانه يرد في الخلف (و) مثلا (لأنه إذا ما لثا في العرقه) بين الزوجين
 الكا من إذا لم يأت (إلى اسلام الروضة) فان هذه الاداة من فساد الوضع (طالع) أي
 الاسلام (اعتبر طالع الحق) كما اقتضاه حديث الحسن السلف في بيع التأمير قتل وهذا
 مما اختلف فيه فساد الوضع والاعتبار فلتأمل (طالع) اعادة العرقه بينهما (إلى بائنه) أي امتناعه
 من الاسلام أصلا حيث لا دافعة لقطع الكاح اليه لادعاء وهو رأس أساليب القبولات كما تقدم
 نفاضا (وكيفية) أي الشافعي في علة تسمية الرافى المخطئ والشعر والجر والمخاض الطمع
 (المادة) وهو (ط) أن عز وشرق على قوام النفس وبقائه النقص، والمرة التي تشعر بضيق
 طريق الوصول اليه وهو أمانة الحمار لأن ما ضاق اليه الوصول عرف الاعى إذا أصيب وإذا انح

الأمضى قولاً بل ذكره
 سؤالاً واعلم أن الوصف
 المناسب قد يناسب نوعه
 نوع الحكم وقد يناسب
 نوعه حسن الحكم وقد
 يكون بالعكس وقد يناسب
 جنس جنسه الحكم قال
 الامام فالاول مقدم على
 الاقسام الناقية والثاني
 الثالث كالمتضمن وهما
 مقدمان على الرابع قال
 وترجع المناسبة الجلية على
 التفسير وما ثبت اعتبار
 جنسه القريب على ما ثبت
 اعتبار جنسه البعيد والى

الوصول اليه هان في الاعين (فإذا دفعه) أي في علمك (شرط التقاض) اظهارا لظنرك كالتكساح فانه لما كان استيلا على محل ذي خطر لتعلق بقائه النوع بشرط لجواز شرط اقل على غير من العود وهو حضور الشهود (فقد اعتبرا مبادئ الحاجة) الى الثاني انما ياسب ان يكون معززا (في التوسعة) والاطلاق لافي التصريح والتضييق بدليل حل المشتة عند الاضطراب ورجت سنة القسب سهيل طريق الوصول الى كل ما كانت الحاجة اليه أمس كالهواء والماء والتراب بخلاف التكساح فانه يدخل الحر والحر يتي عن الخلو والخلوص بالخلوص مع وروده عليها لانه نوع فخط ان يكون الاصل فيه التبريم ولكن ثبت الحل بعارض الحاجة في بقا السبل ومائت بالعارض يجوز توقفه على اشياء مختلفة الاصل يظهر ان في ترتيب اشتراط التقاض في تلك المعلوم على كونه حاد فساد الوضع لانه تقبض ما يقتضيه من التوسعة والتيسير ثم هذا المصطلح بطل العلة بملكها لا يدفع الانعبار بالكلام فهو فوق القص :- (سادسها المعارضة في الاصل) كوني (ان بدى) المفترض (فهو وصفا آخر صالحا) للعلية (يختل انه) وحده (العله) وان يكون موعوم وصف المستدل وله ليد كرها كضاه بنسبه اعي (أو) انه (مع وصف المستدل) العلة (فالازل) أي ابداء الوصف الآخر الصالح للعلية المحتمل له العلة أو امع وصف المستدل العلة (معارضة الطعام بالقوت أو الكيل) أي معارضة المفترض بتعليل المستدل حرمة الاراء بالطعم بأحدهما ليحتمل ان تكون القوت أو الكيل هو العلة وحده أو العلة مجموع الطعام والقوت أو مجموع الطعام والكيل (والثاني) أي ابداء الوصف الآخر الصالح للعلية المحتمل ان يكون مع وصف المستدل العلة (المعارض للقتل) العلة (العدوان) أي معارضة المفترض بتعليل المستدل الخصاص في المحدد بكونه متلاعد اعداوا بكونه بالمجروح (لبي للقتل) أي الخصاص بالتعليل به كالطعم بالعدوان لا يصح الجرح مع الفصل هو العلة متباعدة لخصاص والمجروح لا يصح سوى ان يكون وجوه العلة لانه لا يصح للاستقلال (واختلافه) أي هذا المص (في المذهب) العنمة والشاحمة وذهب الحاشية (واختلافه) العنمة بوجه لخصم المستدل باستقلال وصفه) نبوت الحكم دون الوصف المعارض المبدى (مع صلاحية المبدى) أي الاستقلال بالعلية (والحرية) أي وان يكون جزر لطفان يكون مع الاول علة مستقلة لثبات الحكم لتساويهما في الصلوح من غير مرجح في الوجود فان قيل لا يحكم مع الرخا ووصف المستدل واجه اذ اعتبره دون وصف المفترض وسعة في الاحكام لانه اذا اعتبره في الحكم الى الفرع ولو اعتبره وصف المفترض وهو لا يوجد في الفرع لم يتعد الجواب ان الرخا لوصف المستدل موعوم (ولا يرجح) لكونه علة (بالتوسعة لانه) أي حصول التوسعة (مرجح لما ثبت عليه والكلام فيه) أي نبوت العلة لوصف المستدل هنا (ولو) انه بدل على نبوت العلة (فعارض ما يرجح وصف المعارضة وهو) أي (1) المعارض (موافقة الاصل) وهو عدم الحكم (بالاستثناء) للحكم (في الفرع) المختار (بالصفة فيه) أي في قوله (ويؤمنها) أي المعارضة في الاصل (المعارضة فان كان) الفرق (صحيحة) ليحمل بمعاملة ليقبل من المفترض لان المعارضة من الامة الفاسدة عند الجمهور والمعاملة أساس المناظرة وما يعرفه الرجل (في اعتاق عبد الرحمن) أي اعتاق الراعي العبد المروء اذا قال الشفيع بطلانه لانه (تصرف لاقى حتى المرتين) بالابطال بدون رضاه (عبطل كسبه) أي كمالا بعد الراعي بشر فيه الدين ولاذنه (ولو قال) الذي (هي) أي العلة (في الاصل) أي البيع (كونه) أي البيع (يحتمل الرفع) به وقوعه فيمكن القول بانفعاده على وجه يتكس المرتين من نفسه بخلاف العتق فانه لا يحتمل النسخ بعد وقوعه ولا يظهر أثر حق المرتين في البيع من الغاذا لكان دفعها محتمل في نفسه لكن اذا (ليقبل) لصدور مدعيه ليس له ولاية الفرق وهو السائل (طيفل ان ادعت حكم الاصل) أي بيع العبد الذي (البطالان منه) أي كوت

ثبت كله أشار المصنف
بقوله الالة مسر باعتبارها
فالأقرب * الرابع يرجع
القياس التي نسبت علة
وصفه بالدوران على الذي
ثبت عليه بالبر أو غيره
من الطرق الباقية لان
العلية المستفادة من
الدوران مطردة متعككة
بمخلاف غيره من الطرق
ومنهم من قدمه على
المسألة كقوله الامام لهذا
المعنى أيضا ثم ان الدوران
قد يكون في محل واحد وهو
ان يتحدث حكم في محصل

(1) قوله أي المعارض
عبارة التيسير (وهو) أي
ما يرجع وصفه الخ وهي
أحسن مما هنا فتأمل
كتبه مصنفه

حكمه بالطلان (أو) ادعت حكمه (التوقف) على ايجاز المزمع أو قضا ديه (فغير حكمه في الفرع)
 بالطلان ومن شرط صحة التقاس أن يكون حكم الاصل والفرع واحدا أو قد ظهر أنه لو قيل ابتداء
 حكم الاصل والتوقف ولو يوجب الفرع أو كفي (وهذا) أي كون المختار في قبوله (لا نه غصب) لمنصب
 المليل والسائل جاهل مستتر في موقف الاسكار فإذا ادعى عليه شيء آخر وقف موقف الدعوى وهذا
 بخلاف المعارضة فإنها انما تكون بعد تمام الدليل فالمعارض لا يبق سائلا بل يصير معارضا ابتداء
 (وليس) كذلك (لا لا يستدل عليه بل يجوز كونه) أي المادى وحده (العلقة أو مع ما ذكر) المستدل
 (وحاصله) أي هذا السؤال (مع ما قلناه) أي وصف السند بالعلقة (وإن جئته معارضا فتجوز
 لصولهم) أي الأصوليين (إذا التفت) المعارضة في باب التقاس (عما في الفرع) أي فالعقبة المعارضة في
 الفرع (وهذه) أي المعارضة في الاصل تذكر (بقدر) عوى الاصل (واداد القصص الى الملم) كما
 سره وادبو قد تقدم في تعريفه (وهذا) أي رد المعارضة في الاصل الى الملم (أول) منه في ذلك
 لا م في النفس مستدل على البطالان بالتلف رها يتو بالبدن تجو ورافع جرم أن في التلويح ولا
 يتنى أنزع جدي بشدونه عدم وقوع التلويح في العت والافهر اع في اظهار الصواب (قالوا) أي
 الحنفية (وعلوا زعمنا في الاصل تعدى بكل) منها (الى علمها) التي وجدت في دوائ لم يوجد الاخرى
 فيه (مدم احداها) سبها (في محل لا يتنى) كون (الاخرى) علم حكمها المسلوب اليها في محل آخر
 وجدت فيه (وهذا الوجه) يستمر أي يفيد اقتصاري في الصول (على ما يجب فيه استقلال كل) من
 الغني بديل موجب لك (دون تنوير جريته) أي الذي قلناه الذي ذكره المستدل (فالحنان
 أجمع على أنها) أي العلة في محل النزاع احداها) أي المذكورين المستدل والمعارض بالاستقلال
 (كذلك الربا) أي الكيل والوزن أو النظم أو الاقسام والادنان (قيل) هذا الاعتراض للتصور
 المذكور (والا) لو يجمع على أي في محل النزاع احداها ما استقلال (لا) يتلى بتقدير الاستقلال
 لاحداها أو لكل منهما ملاد كروي وب انصار الشافعية (وقولهم) أن الشافعية الثابت (بالاستفراء
 مباحث العباد جمع) أي تهم الحكمين أسئل ورع واجب وتشتك بينهما (وهو) أي
 خصص ذلك الحكم بالاصل عوجب ربه مستحق بالاصل والتب والاطراف هو في ان العلم الحكم
 في الاصل هو ذلك الرب المستقل أرا نحن وذلك اجماع على جواز ادعاء عوى طرف غير موجود في
 الفرع في معارضة وصف جاد اعبره المعلق وان يقبل وبذلك يقاس المستدل ولا م في القبول
 المعارض سرى هذا (لا يبعد) أي القبول على العموم (الا ان قلنا) ما نحن جماعه فخرنا (على
 الجرم ولا يمكن) قلنا كذلك (وعلى تبواها) أي المعارضة في الاصل هل يلزم المعارض بيان ان
 وسعد الذي يده في الاصل معارضة تنفي السرم عه أقوال فأحدثا لم نسمع دعوى التعليل
 به الا لو لم تنف المصلحة في الفرع حيث الحكم به يرتحل المصلحة المستدل فتاين الا يزم لان
 عرضه عدم انه قابل ما دى المستدل اسعلا فله وهذا لا يحصل عبر دماثة (فانها) التي هو
 (المحار لا لم) المعارض (سائلا منه) أي الودف المبدى في الاصل لم يرضا (عن الفرع الا
 ان ذكره) أي المعارض انما هو في الفرع (لا ان قصود) أي المعارض (لم يصرف في منه) أي
 صرف المستدل (عن التعليل) بذلك (المسمى لزمه) أي سائلا انتقائه (مطلقا) أي ذكره أو لم
 يذكره كما هو وجه القول الاول (ولا يني حكمه) أي ولم يصرف في حكمه (في الفرع لزم) بيان
 انما (مطلقا) أي ذكره أو لم يذكره كما يشترط وجه القول الثاني (بل قد) يكون مقصود
 المعارض الامر الاول (وقد) يكون مقصود الامر الثاني (فأدعاء) أي المعارض انتفاء كان حال
 عند الربف الامر الصالح في الاصل مست في الفرع (لزمه) أي المعارض (انما) لانه انما امر

لحدوث صفة فيه وتعدم
 ذلك الحكم عن ذلك المحل
 ردال ذلك الوصف عنه
 كدوران الحرمة مع الاسكار
 في ماء الغنيب وجودا وعدما
 وقد يكون في علمين
 كاستدلال الحنفى على
 وجوب الزكاة في الحلى
 بدوان وجوب الزكاة مع
 الذهب وجودا في المضروب
 وعلماء في النبات فالدوران
 في محل أروح في العلمتين
 الدوران في شطرين لأن
 احتمال الحظا فيه أقل
 ألا يرى أننا نسطع في مثلنا

فإنه ما تناه عنه وان لم يجب عليه ابتداءه فهل يلزم المعارض ذكر أصل بين تأثير وصفه الذي أمداد في ذلك
 الوصف حتى يقبل منه قبل يلزمه لأن المناسبة بدون الاقتران لا تدل على علته الوقت خلافة من أصل
 يشهد به الاعتبار (و) المختار (لا) يلزم المعارض (ذكره أصل الوصف) الذي أمداد في الأصل
 بين تأثير في ذلك الحكم (كمعارضه الاعتبات بالطعم) أي كان يقول العلة بالطعم لا الوقت (كما
 في الخ) فله طعم وليس بقوة وقد أثر فيه حيث جعل من الرويات (لأنه) أي المعارض (لبدعه) أي
 كون وصفه علة حتى يحتاج إلى شواهد الأصل (انما جازمنا ذكر) من كون وصفه علة وأجزاها
 (يلزم) المستدل (التحكم) على تقدير كون وصف المستدل علة دون وصفه مع تساويهما في المصالح
 من غير مرجح في الوجود (وأيضا بكيفية) أي المعارض في وصفه المبدئ (أصل المستدل) إذ
 أصل المستدل أصله إذا لا بد من وجود وصفه فيه والزم بمعارض (فيقول) المعارض (بإزاء الطعم) أو
 الكيل (أوها) علة (لأنه البر بعينه وجوبها) أي المعارض من المستدل (على القبول منع وجوده)
 أي الوصف المعارض في الأصل مثل أن يقول لا بد من الكيل في زمانه صلى الله عليه وسلم وهو المعترض
 (أو) منع (تأثيره) أي الوصف المعارض (أن كان) وصف المستدل أي علة (لأنه) المستدل أو
 أنته) المستدل (عما) أي بأي طريق (كان) وتفيد معناه (أي هذا السؤال وهو مطالب بالمستدل
 المعارض بتأثير وصف المعارض (من المستدل عما إذا كان المستدل أثبت وصفه) أي علة
 (بالمناصفة ونحوها) أي الشبه لأن المناسبة إنما تؤخر إذا لم تعارض بمناصفة أخرى (لا) إذا أثبت وصفه
 (بالبرهنة) لأن الوصف يدخل في البرهنة احتمال كونه مناسبا وإن ثبتت المناسبة بالطريق
 أولى الخارج على ما يعبر عنه الشبه بتم المعارضة بمجرد ابتداء وصف آخر محتمل للعلة من غير أن ثبت
 مسامحة كما ذكره القاضي عضد الدين (تحكم لأن ذلك) المقتضى على كل من الطرق (وصفه) أي المستدل
 (وهذا) المبدئ وصف (أخر يجوز) أي ضرورة المعارض وقد دفعه (المستدل) بعدم التأثير (وهو) أي
 عدم التأثير (عدم المناصفة عندهم) أي المناصفة (فيما ثباته) على المعارض عما إذا كانت المناسبة
 ظاهرة وكذا بالبرهان ما إذا كانت المناسبة (أي المناصفة) (لازم العلة بمعنى الباعث) فما
 أمادها أمادها (لكن لا يلزم ابتداءها) أي المناصفة (في البر ونحوه ولذا) أي (عدم لزوم ابتداءها فيه
 عورض المتبقي فيه) أي البر (لعدمها) أي المناصفة (وقيل المعنى) للمستدل مطالبة المعارض بكون
 وصفه مؤثرا (إذا كان المعارض أثبت المناصفة) كما ذكره جماعة من شارحي مختصر ابن الحارث (وهو خط
 انقراض ثباته) أي المعارض كون الوصف علة (لأنه) أي المناصفة (كيف يتم) المستدل (التأثير وهو)
 أي التأثير (هي) أي المناصفة (الذي لا يكون له) أي التأثير (على اصطلاحهم) أي المناصفة (فيه) أي
 التأثير (وهو كون العلة في البر بالبر والأجاء لا يتبعين) اثبات المعارض كون الوصف علة (لأنه)
 (عليه) أي المعارض (بعد ثباته) أي المعارض كون الوصف علة (بطريق صحيح) أي المناصفة بالمعارض
 (عدم) يتعين على المعارض اثباته بالتأثير (لو كان المعارض متصفا بأن المناسبة لا تستلزم الاعتبار عندهم)
 أي الحنفية (كانت عدم) (فالتأثير عندهم شرط مع المناصفة وهو) أي أن تأثير عندهم (أن ثبت اعتبار حسن
 المناسبة في آخر الإقحام) (المناصفة في بحث التأثير) (ولا يصح) من أنت وصفه بالبرهنة استدلالا
 أو معترضه الصحيح (بترجيح البر) على المناصفة (لنعرضه) أي لاجل تعرض البر (لأنه) (لا) بكرة
 الشائنة (وإعلا يصح) (لأن ذلك) أي تعرضه لغيره عما لا يكون من جملة (سقطه) (لأنه) أي البر
 وهو مناسبة المتبقي لأن شرط كل علة مناسبتها في نفس الأمر لا لأنه لا يجب إظهارها على الملل في كل
 اثبات لأن بعض طرق العلم لا تعرض لذلك كالمس (أو عدم ظهوره) أي الشرط وهو متبع هنا
 (أما مع ظهوره) أي عدم الشرط كما إذا قال المعارض المتبقي أيضا غير مناسب فيما إذا أدى وصفا آخر

أن ما عدا السكون
 الصامت ليس به والارز
 تخلف العاقل عن علة
 يختلف مائت في محلي
 فله لا بعد القطع بأن غير
 الذهب ليس علة وجوب
 لاحتمال أن تكون العلة
 فيه هو المصروع المركب
 كونه ذهابا وكونه غير معد
 للاستعمال الخامس يرجع
 القياس الذي ثبتت علة
 وصفه بالسبب على الذي
 ثبتت علة بالشبه وغيره
 مما في كلامه والطرد
 لأن منه ما هو علة اتفاقا في
 (١) قوة أي عدم لزوم
 إجماع المخبرة التيسير
 (ولذا) أي لماذا كمن لزوم
 المناسبة لطابق العلة أي أن
 قال فقد علم أن الشار إلى
 بقوة ولذا لزوم المناسبة
 لعدم لزوم ابتداءها كزعم
 الشارح إذ كبه معصمه

ليصل الحصر فقال المثل هذا لم أدخله في صيرى له هم مناسبه (فلا) ترجع السبر (اذ لا يقيد) السبر
 (مع عدم الشرط) أي النسبة (وهو) أي عدم الشرط هو (العنصر به) لأن المعترض عارض ظهور
 مناسبه الما تبين عنده بظهور عدم مناسبه المسقط عنه (أو بيان مناسبه) أي الوصف المعارض به فهو
 مجرور بالوصف على منع وجوده أو تأثيره وكذا (أو عدم انطباقه أو منع ظهوره أو) منع (انطباقه)
 أو كل منها عطف على ما يليه فلهذا لا بد من أحوجه المعارضة للمعترض في شرط العلة اشتراط الظهور
 والانتساب في الوصف المثل به لا بد في دعوى صلوغ الوصف عنه من بيان ما هو الصادر عنه من ان تبين
 عدمها وان يطلب بيان وجودها (أو أنه) أي الوصف المعارض به ليس وصفا هو وديابل هو (عدم
 معارض في الفرض) والعلم لا يكون عارضا ولا جزأ من العلة في الحكم التيقن على ما هو المختار (كل كرهه)
 أي كفيته القاتل المضطر إلى القتل (على المختار) أي القاتل باختياره (في) وحسب (القصاص) يحاط
 القتل بمعارض بأنها أي العلة (هو) أي القاتل (مع الطواغية) هاتما أساسا لا يجب القصاص فلا
 تكون العلة القاتل المداودا فقط بل بقدر الاختيار (في) المستدل (بأنها) أي الطواغية (عدم
 الاكراه الا كراه المناسبه) فحينما الحكم أي عدم القصاص وعدم الاكراه عدم المانع وصف طريق
 لا يستلزم الحكم بالهلافة من الساعات في شيء وهذا لا يصح من أحوجه المعارضة كقول (أو بالهاتمه) أي
 كون الوصف المداودا فخر ما في إمام طائفي جسي الاحكام ~~الطول~~ والقصر أو في الحكم المثل به
 كاذب كونه في العنق (ما يستلزم وصفه) أي بعبه استغفار لا وصف المسند بل بالعلة (نفس أو أجماع
 كذا سيعوا الطعم) الطام ان سواه وهو قد منافي بحاش الاستثناء ان الشافعي أخرجه عنه (في
 معارضة الطعم) أي كبروا المستدل على أن علة الرضا الطعم لمعترضه معارضته (بالكيل) بأن التصديق
 على اعتبار الطعم في صورته أو هو هذا الحدث قال اعتبار الحكم من يتعالى وصف بشعر بالعبه
 (ومن بدل دونه فاعلمه) كما هو حديث صحيح آخر - لا يكره وعنه (ختم معارضة طعمه) أي التبدل
 (ببديل الزمان بالكثرة) أي وكما جواب المسند على قتل اليهودي إذا انسى والامصري إذا تم ولا
 أن يسل كالمثل بدل دونه معارضة لوصفه الذي هو مطلق التبدل بأن العلة تبدل الكفر
 بالاعتناء بأن التبدل به في صورته (لا بد من كذا) (أو قال) المسند (عم) الحدث (في كل
 تبدل) سدا قال يبدل دس حتى يما إلى أو باطل ما مثل (ثاب) هذا القول (شأ آخر) أي اثباتا
 لك كبر التحس لا ياتقاسر من المعصوداته أنه بل وكذا القصاص حيث سدها أو من ثم سجع منه هذا
 نعم لا بد من ادعاء ما دام بعرض التبدل ولم يستدل به (وليس) أي لا لعلم القول (انفراد
 الحكم عنه) أي الوصف المبني للمعترض (لعدم) اشتراط (العكس) في العلة على ما هو المختار
 (لكن يتبادر) فنقل وصف المستدل لكونه لا يلزم من ثبوت الحكم بدون الوصف عدم علة الوصف
 وكونه لهما (أو لونه) أو ادعاء الحكم عنه (ليس العادله) المستدل في عام العادله وصف
 المعارض به في صورته (أو ادعاء المثل) أي وصف آخر يختلف الوصف المبني ولا التي العلة
 المستدل (من المعترض) لئلا يرد وصفه في المستدل مستلزما ولا ينفيد المستدل هذا مقام العلة
 لا يتبادر العادله المعارض به على الاستلال وصف المستدل في صورة عدم الوصف المعارض به
 وقد بطل استدلاله بادعاء المعترض بقدر آخر يختم إليه ظل ما تبين عليه (وهو) أي عدا لانه
 على هذا الوجه (تعدد الوضع) لتعدد ادعاء الرضا الذي أوردته ما لا معترض وصيرته مستلزما بكل
 منهم اعلى وضع آخر حتى (محم) ان يبال في عدا ما استدل به الدخيل لخرمي (أمان) صائد
 (من مسلم عاقله على كافر) أي كالحاكم المستدل الما قبله (لأنهما) أي الاسلام والاصل (مقتنان
 للاختصاص لا لادعاء) أي لانهما راجع إلى بدل الامان (معترض ما عدا الما راجع لهما) أي الاسلام

العلاقات والشرعيات وهو
 السبر الما صيرت خلاف
 البرايات فانها خلافا
 مشهورا ومنهم من روجه
 على المناسبه أيضا
 واختاره الأصمدي وإن
 الما يجب لانه فيقتل
 عليه الوصف وفتي
 لمعارضه بخلاف المناسبه
 فانه لا دلالة لها على نفي
 المعارض قال في المحصول
 وهذا اذا كان السبر
 مطلقا فان كان مقطوعا
 به فان العمل به متعين وليس
 هو من قبيل الترجيح

والعقل (الانها) أي الحرية (منطقة التفرغ) النظر في مصلحة الامان لعدم اشتغالها بخدمة المولى (فظهر)
 أي الحر (أكل) من نظر العبد (فيلقبها) أي المستدل الحرية (بما أدون له في القتال) أي باستقلال
 الاسلام والعقل الامان في العبد الذي ادن سنده في قتال الكفار فان الامان بالاتفاق (فيقول)
 المعترض (الاذن) أي اذن السيد في ذلك (خلفها) أي الحرية (لذاته) أي اذن السيد في ذلك (على)
 علم السيد بصلاحه) لا طارها مصالح الامان أو قام الاذن مقام الحرية فانه مظنة لبدل الواسع في النظر
 (فالباقى) أي الاسلام والعقل (علة على وضع أي قيد الحرية) أي مما معها (وأخر) أي والباقي عليه
 أيضا على وضع آخر وهو كون الاسلام والعقل مع (الاذن وجوابه) أي تمعدا الوضع (أن يلقى) المستدل
 ذلك (الحلف بصورة ليس) ذلك الحلف (معها كان أبدي) المعترض (فيها) أي الصورة المعتادة (خلفا)
 آخر (مكذلك) أي قوله العاؤه ما بدانه صورة أخرى لا وجودها ذلك الحلف أيضا على هذا (إلى أن)
 يقف أحدهما) إنا المستدل ليجز عن الاقام والمعارض ليجز عن ثبوت عوض في هذا المقام يظهر
 الرجال وبين مرسان الحدال (ولا يلقى) أي ولا يبعد المستدل العا الوصف المعارض به في الأصل
 (ينصف الحكمة أن علم) المستدل (الطقة) أي وجودها مظنة لتضمنة تلك الحكمة (كل ذلك) أي القتل
 في قياس المرتبة على المرتبة في حوب القتل (عقال) من قبل المعترض بل (مع الحرية لا) أي كون
 المرتد رجلا (المطعة لعتال السلب) إذ يعتاد ذلك من الرجال دون النساء (فيلقبه) أي المستدل كون
 المرتد رجلا (المطعة لذلك) (عقل على السيدين) لصعب الرجولية فيجمع أم يمتل انما فانا ان ترتفع هذا
 (لا يقبل) من المستدل أي ليقفه (بعد تسليم كون الرجولية مظنة) اعتبرها الشارع فبعد ارجح الحكم
 عليها بمرئيتي ما لي حكمها كقوله المالك الرفعة لا تمنع الرخص (ولا بعد ترجيح المستدل وصفه) على
 وصف المعترض (نحو) من وجوه الترجيح في جواب المعارضة خلافا لما يدعى (الان العبد) في ذلك
 (ترجح أولوية استقلال وصفه) أي المستدل على أولوية استقلال وصف المعارضة اذ لا تعليل بالمرح
 مع وجود الراجح (وهو) أي ترجيحها (منف مع احتمال الجزئية) أي ثبوت وصف المعارضة لوصف
 المستدل وهو نافي لا يتبع ترجيح بعض أجزاء العلة على بعض كافي القتل العدوان فان القتل أقوى
 في العلة من العدوان فلو قيل باستقلال وصف المستدل على وصف المعارضة كان تحكما (أو يدعى)
 أي الأذن يدعى (المعارض استقلال وصفه) أي وصف نفسه فانه حديث فقد ترجح وصف نفسه (وأما)
 (أن) العلة (التعدي لا ترجح) على القاصرة (لمعارضة موافقة الأصل) أي تكون القاصرة
 معارضة لها بأهم ما وافقه للأصل الذي هو عدم الاحكام كما أشار إليه صمد الدين (ولا) قال المصنف
 أي فلا يصح هذا الترتيل منهم بعد الترجيح لاجل موافقة الأصل بل يكون الوصف المستقل المتعدى
 من جملة المستقل القاصر (واختلف في) حوار (تعددا) أي أصول المستدل القيس علما
 (يقبل لا) يجوز (لان) الأصل (الرائد لا يحتاج اليه) لان المقصود الطن وهو يحصل به (ويعبر) هذا
 (بنحو الحاجة) الى الرائد عليه (لزيادة القوة) في الطن فان قوة مقودة أيضا (والوجه الآخر) لهذا
 القول (وهو تأديه) أي حوار تعدد الاصول (الى الانتشار وزيادة الحيط بدفعه) أي هذا الدفع المذكور
 (لان معه) أي مع تأديه الى هذا (بعد الطن فصلا عن رطابه) أي الطن (فاحتل حوار) أي
 التعدد (مطلقا) كما هو متبع من صاحب (ليس بذلك) القوى (بل) الوجه حرارية (في مطر وبعده)
 لاتقعا الانتشار (لا) في (المنظرة) لتأديه الى النشر (وعلى الحوار) أي حوار تعددها (اختلف)
 ادعوا اراض على أحد ما يجبر) لاعتداله على أحد ما تجبر (وانما تجزئ بـ) (كلا) (بـ) (بـ)
 (انطاع) أي كلا من - فهو يخرج (ويعلم) انطاع الكل (فقال) (لما سلمه) أي المستدل (ادعوا) (كلا)
 في مطلوبه لانه متبع من - ليس فيه القياس المشتمل لثمة ومن الحكم (ويحمله) أي هذا القول

• السادس يرجح القياس
 الذي ثبتت عليه وصفه
 بالشبه على الذي ثبتت
 عليه بالأعيان لا الشبه
 يقتضي وصفا ماسيا
 والاعيان ليس كذلك لأن
 ترتيب الحكم يشعر بالطة
 سواء كل مناسب أم لا
 وبالضرورة أن الوصف
 المناسب أولى من غيره وهذا
 الذي جزم به المصنف من
 كون الاعيان مؤجرا عما
 قبله ذكره الامام بخلافه
 ان نقل أن الجهور انفقوا

(اتحاد الوصف) المعارض به في الجميع كما أوجه بعضهم هذا من انتشار الكلام (دون تعديده) أي
 الوصف المذكور بكونه أي جواز المعارضة في شكل واحد بغير معارضته في الأصل الآخر بل هو أن
 يساعد في الشكل على واحد (ولا يلتزم أن) أي هذا القولان (فتنظر الأول إلى أنه) أي المستدل (الترم
 صحة الحلقا بئيل) من الأصول المذكورة (وعرضه) أي عن الالتحاق بكل (مبطل) (الحلقا) (والآخر)
 خائل (المضد وإثباته) أي الحكم (في الفرع) أي ثباته في الفرع (مالم) له من الأصول (وفي
 معارضة الكل) أي صحيح الأصول (لواجب) المستدل (عن أحدها) أي دفع المعارضة عن أصل واحد
 (والقولان) بمختمان على أنه (لا بد أن يدفع) المستدل (عما التزمه) وهو الكل لأنه التزم ذلك منها
 (بكمه) واحدا على ما يسأل الترتيب فتقدم في الشروط (لحكم) الأصل حيث قال وبمن في كتب
 الشافعية أن لا يكون ذاتا من صكيب الخ وأن ما حمله المتعاضد عليه حكم الأصل أول وجودها
 أو حكم الأصل فهو مندرج في هذا المتنوع وليس سؤالا لراسه والامثلة المذكورة (وسؤال الترتيب
 بالتعدي) أي وأما سؤالات التعدي كن يقول المستدل في أخبار الأب أو الجدة البكر البكر البكر على النكاح
 بذكر فتعبر كالمغيرة (فيعارض النكاح التعدي إلى البقرة) أو غيرها (بما صغر المتدنى إلى السب) الصغرة
 والبكر الصغرة المتبادلة فلا حيار (لنساو) في التعدي (ومجمعه) أي هذا السؤال (إلى المعارضة في
 الأصل عايساوي) الله (الأخرى في التعدي) دفع الترتيب الوصف الذي عنه المستدل بالتعدي (ولا
 ترجح ريادة التعدي لأنه بمختلف أصلا) أي التعدي ما يكون من محال لا يكون هذا السؤال
 آخر بل هو من المعارضة في الأصل ثم عبارة الأمدى في تعديته هو أن يعارض في الأصل معنى
 ويعارض به ثم يقول للمستدل ما علة ما هو تعدي إلى من يختلف فيه فكذلك ما علة تعدي إلى من
 يختلف فيه وليس أحدهما أولى من الآخر (وادل بقول) أي الختمة (المعارضة في الأصل لم يدكروا
 سؤال اختلاف جنس المصلحة) في الأصل والفرع وهذا إذا انسلط بهما (كإلحاق حمزم) أي
 كان يقول المستدل لتعدا الوط أو إلحاق حمزم في فرع محرم شرعا فتنهى طبا (مجدبه) كلنا
 فيقول (المعترض) (المصلحة تلفت في محرمهما) أن الأوط والرما (في الزنا) اختلاط السب القضي
 إلى عدم تعدي الفرع وهو (أي عدم تعدي) (فل معنى) وفي الأوط دفع رد بئله) وقد تارة تارة في
 نظر الشرع بحيث لا يدرم أحدهما مقام الآخر فيسأل الحكم بأحدهما دون الآخر وما لم يدكروا
 هذا السؤال تفرع على عدم قبحهم المعارضة في الأصل (وه) أي هذا النزاع (هي) أي المعارضة
 في الأصل لإبداء خصوصية في الأصل لم يدكروا مفردا أو عاقتلاها هي (احاطة) أن قول المعترض
 (الله) في الأصل (شي آخر) وهو كونه موجبا لاختلاط النسب (مع ما ذكرنا) أن كونه
 معارضة في الأصل لإبداء خصوصية فيه (كأن حواجيب أمانا لخصوصية) أي مع القام
 (يعارضه) أي الإلحاق فيحتاج إلى الأمرين (مع أنه) أي هذا السؤال (تدرج في معنى الشروط)
 للفرع (نص شرطه) أن يساوي الأصل فيما علة به حكمه من غير أن آخر ما تقدم المساواة هي في الفرع
 مستعينة على تقدير أن علة الأصل كونه موجبا لاختلاط النسب مع ما ذكرنا المعارضة في (الثالث) من
 مقدمات القياس المتقدم ذكرها وهو ثبوت العلة في الفرع (عليه سؤالات الأول منع وجودها) أي
 الله (في الفرع) كقول الخفية في قولهم أي الشافعية للحقيقة (بيع العاتكة بشتين يسع مطعوم
 مطعوم بمجارة فلا يصح كعصاة نصيرتين) وقول قول الحسية (بيع وجوده) أي الوصف (في
 الفرع) لأن المجازفة باعتبار الكل وهو (أي الكل) (متفحبه) أي التعاضد (ورد) على هذا التعم
 (أنها) أي المجازفة (باعتبار المقدر) لذلك شرطا (كإلحاقه بالأخت) للفرع بالأصل المذكور
 (باعتبار) المقدر (الأهم) من الكل والورد (باعتبار دفع هذا) الإراد (باعتبارها) أي الكل

على تقديم الإيعاء على
 جميع الطرق العقلية حتى
 المناسب السامع يرجع
 القياس الذي ثبتت عليه
 وصحة بالإيعاء على الذي
 ثبتت عليه بالطرد لان
 الطرد غير مناسب أصلا كما
 عرف في موضعه وأما
 الإيعاء فقد يكون مسلما
 وما كان مسلما في بعض
 الأحكام والراجع على
 ما لا يكون كذلك التام
 يرجع القياس الذي ثبتت

والوزن (لأنه أي التفاح (عددي وهو) أي كونه عددا (موقوف على أنه) أي التفاح (كذلك) عددي (في زمنه عليه الصلاة والسلام) لا ولم يكن في زمنه على إجماله وسلم عددا (ظاهرة) أي فالتعبير بمجاهد العرف في بعه من وزن وأغبر (وهي) أي العادة (مختلفة فيه) أي التفاح من كونه وزنا وغيره (ومحمد) أي وكما في الجملة (في إبداع النبي) غيورا لما ذنوبه لا غير الرقي حيث لا يرضى إذا تلقفه لأن مالكه (سلطه على استهلاكه) كما تقدم ذكره (فمنعنا) أي أبو حنيفة وأبو يوسف كاهن ظاهر هذه المقالة (أنه) أي إبداعه (تسلط) على إتيانها لكن السلطان في غير ما موضع كما متنا عليه في مسالف أن أبا حنيفة لا يضمه كعبد (والشافعية) أي وكما فهمهم (في) صحة (أمان العبد) أمان من أهله فيعتبر كالآذن في القتال فجمع أهلته) أي العبد (له) أي الأمان (وجوابه) أي هذا السؤال (بإيمان وجوده) أي هذا الوصف (بغير أو حس أو شرع) أي عا هو طر يقم ثلث من هذه الأمور الثلاثة (وزيد المحدث لنا) أي في هذا الفرع (بإيمان مراده الأهلية وهو) أي سان مراده (كونه) أي المؤمن (منظرة عامة مصطنعة) أي الأمان التابعة للمؤمن فيه (وهو) أي كونه مظنة ذلك (بإسلامه) وبإوغه ولو راد المعترض بأن الأهلية لا تظهر إنيته أوها) في الفرع (فالتحليل لا يمكن) منه (ادعو) أي سان المرادها (وظيفة الكلام) أي هذا المقطع لانه العالم بمراده فتولى تعيين ما لاداء (دعوا لشر الجبدال) بالانفعال والاشتغال في السؤال (الثاني المعارض في الفرع عما يقتضي تبقيص الحكم) أي حكم المستدل (فيه) أي في الفرع بأن يقول ما ذكره من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع عندى وصف آخر يقتضي نفيه متوقف دليلك (وهي) أي هذه هي (المعارض إذا أطلقت) في باب القياس كما تقدم (ولابد) أي لما يقتضي تبقيص الحكم فيه (من أصل) بجمع بينهما ما ثبت عليه (فهى) أي هذا المعارض (معارضة قياسية) (لأن) أي كونه لمعارض قياسية (كنت) هي المعارض (الحقيقة) أي حقيقة المعارضة المطلقة (وه) أي المعارض (اثبات وصفه) أي علمته (وعلمته) ولا آخر) أي المستدل (أعترضه بما يعرض به على المستدل في بيان) أي فصيحة المعارض مستدلا والمستدل معترض بالانفعال وتلخيصهما (وهو) أي انقلابا الانقلاب التناظر (ووجه مع ما فيها) أي العاقل بعدم سماعها بالأمور حرجا مقصدا من معرفة صحة نظر المستدل في دليله إلى أمر آخر وهو معرفة صحة نظر المعارض في دليله والمستدل لا تعلق به معرفة صحة نظر المعارض في دليله ولا عليه أم نظر المعارض في دليله أم لا (ودع بأن) الانقلاب (المنتزع أن ثبت) المعارض (مقتضى دليله) نفي (وهذا) ليس كذلك بل قصد (لهدمه) أي دليل المستدل (بقيضه بعد عامه) أي نفيه (فالمقتضى تمام دليلك) أيها المستدل (موقوف على عدم هذا) أي دليلي لمعارضته دليلك (وقد يجاب عن سؤال المعارض بوجه من الوجوه المذكورة في ترجيح القياس) فمخرج القيد هو استيفاء قبول الترجيح (والاحتياط قبول الترجيح بما تقدم) في ترجيح القياس (ولا خلاف فيه) أي في قبول الترجيح فيه (عند الحقيقة) لأن وجوب العمل بالدليل المعارض (بعد ما لمسة موقوف عليه) أي الترجيح (وقيل لا) يقبل الترجيح (عند العلم بنسبتي التلخيص) إذا لم يميز وزن به الظنون ولا معيار يعرف مرادها (والترجيح مرجع) أي تساويهما (وهذا) ممنوع فانه (يسلط) الترجيح مطلقا ولا إجماع عليه) أي الترجيح الإجماع على وجوب العمل بأمر (سلطه) أي إبطال الترجيح مطلقا (وعلى الاحتياط) قبول الترجيح هل يجب الإيمان على الترجيح في متن الدليل كان يقول أمان من عاقل موافقا لمرادنا الأصلية فيه خلاف قبل يجب لأن الرعيان شرط العمل بالدليل فلا يثبت الحكم بدو واختيار عند ابن الحاجب (لا يجب الإتيان إليه) أي الترجيح (على المستدل) قبل المعارضة (لأنه) أي الترجيح (ليس) جزاء (منه) أي الدليل المتوصل بالدليل إلى المدلول مع قطع النظر عنه نعم موقوف العمل بالدليل عليه عند حصول المعارض (وتوقف العمل عليه) أي الترجيح (عند ظهوره والمعارضة شرطا) (معلق على شرطا) وهو ظهوره والمعارضة فهو من

طية وصفه بالطرد على ما بين
من الطرق الثلاثة على العلية
ولم يبق المصنف ذلك والى
بقي هو تقطيع المساط وفي
تأخره عن الطرد تقرر ولم
يصرح الامام وابن الحاجب
وعبرهما بالترجيح بين
الدوران والسبب والثبوت
واختار كونه صاحب الحاصل
على الوجه الذي ذكره
المصنف فتابعه عليه لكونه
قد رُوِّدَ خذ بعضها من تقليل
الامام قاله (الناث) بحسب

فإنه يظهر حاله دفعه لأنه من الدليل فلا يجوز كرم في الدليل قال المصنف (والوجه لزومه) أي
 الإجماع على الترجيح في القليل (في العمل) أي على المناظر (لنفسه) لأنه لا يتم دليله وجوب العمل بالشرط
 عدم المعارض أو من وجوبه فيلزم الإجماع على الترجيح في دليله على تقدير وجود المعارض ليحقق الشرط
 الموجب للعمل (لا) في المناظرة لعدم الاحتياج إليه قبل إبداء المعارضة (وأما ما ذكرنا من استعانة
 سؤال اختلاف الضابط) أي الوصف المشتغل على الحكمة المقصودة في الأصل والفرع وهو (أن يجمع
 بغيره) بين عقليتين كشهود الزور) إذا شهدوا على ابن بعل عدعدوان فقتل به فقتل شهداءهم ثم ظهر
 كذبهم يرجعوا هم فيقلبة لكون لا تهم (تسبوا في القتل يقتضون منهم) كالسكره) الشبهة على قتل عد
 عدوان (فيقال الصابط) مع ما استخلص (في الأصل) إلا كراهية الفرع الشهادة ولم يثبت اعتبار تساويهما
 أي الأصغر والكبر والشهادة (المصلحة) وهي الزرع من التسبب للقتل الظلم (شرعاً بالقتل) الشاهد
 (بالشهادة) فقد يكون مارج من التسبب في ضابط الأصل وأما ما وجدته في ضابط الفرع فلا
 يمكن تعديته بالحكم إليه (وحواله) أي المستدل لهذا السؤال (أما ما في الصابط) بين هذين التسبين
 الخاصين (التسبب المطلق وهو منضبط عرفاً) وهذا الجواب (على قياس ما تقدم) في مثله حكم
 القياس لثبوت الفرع (من القياس العلة) أي لا يطل لها (لأن معه) أي الأساس بها (وجعل
 المسأله) (المشتركة) بين الأمر الذي تدرج عليه حكم بين غيره مما هو كذلك (عقله) أي علة المناظر
 المشتركة انضبط وكان ظاهر أوجه هذا قياس وما يحتاج إلى أملا وهو على ما علمه من ذلك المسأله المشتركة
 (أو ما يضافه) أي الضابط إلى المقصود في الفرع (مثله) أي مثل إضفاء الضابط إلى المقصود في الأصل
 (أو أوجه) منه فثبتت الحكم فيه بطريق المساواة على التقدير الأول وبطريق أولى على التقدير الثاني
 كما علمت أن جعل أصله) أي أصل هذا الفرع (إعرا الجوان) أي بقول المستدل بحسب القصاص على
 الشاهد زورا باعرا له ألباه المتول على التسبب بالقصاص لثبوت إبداءه في إعر الجوان على
 القتل (فإن الشهادة ما هي في القتل منه) أن إعر الجوان فإن انتأ أوله القتل على قتل
 من شهودا على القتل طلبا للقتل والاختصاص بالقتل أوجه من إضفاء الجوان على قتل من يفرى
 هو عليه ليعتبر به من الأدب وعدم علمه بالفرع (وكومها) أي الأصل والفرع في القياس
 المستدور (التسبب بالشهادة على التسبب بإعرا) كما اقتضاه كلام ابن الحاجب وسحقه في القياس
 الذي قياس (بلا يجمع دل) الوجه بهما (الشهادة) أي قيامها (على الزكراء والإعرا والشاهد)
 أي قياس (على المكره بالتسبب أو القاء التناوب) بين ضابطي الأصل والفرع في المصلحة (إذا
 أشبه) أي المستدل بالتفاوت (في خصوصه) أي ذلك المثل تبادا قال التناوب المذكور في
 في القصاص لمصلحة حفظ النفس إلا لا فرق في القصاص ملوث بقطع الأضلة والملوث بشرب الرقية
 وإن كان شرب الرقية أشد إضلالا للموت من قطع الأضلة (والأ) لولم يثبت في خصوصه (المصلحة)
 لأنه لا يلزم من المعارف قمع من العلم كل طارى (ولم تذكر) أي هذا السؤال (المصلحة) لرجوعه إلى
 المعارضة في الأصل وسؤال القلب مدرج في المعارضة) لأنه لا دليل يشتهه خلاف حكم المستدل
 والقلب لذلك إلا أنه نوع مما يتصور من الأصل والمصلحة ومشتركة بين قياس المستدل والمعارض
 ذكره عند الذين شرحوا قول ابن الحاجب والحق أنه نوع معارضة مشتركة في الأصل والجامع لكن قال
 الأجرى المراد بهذه المعارضة ما علمه اضطراح التاليفين وهي إمامة الدلائل على خلاف ما أقام
 المستدل عليه سواء كان له دليل أو غيره وهو أهم من المعارضة في الأصل والفرع على الوجه
 المذكور لأنه لا شرطية الوعد من أي وسبق العمل والمعارض بها (وهي) هذا قول عبد الله بن
 وطائفة ذلك أنه متى خلاص المدكوفي في المعارضة فبطله ويكون المتعارفة في الأصل أو في القلب
 للمعارضة المحضة لأنها لا يضمن إلا تعال فان قصدهم دليل المستدل لدائمه إلى التناقض في ظاهر القلب

دليل الحكم فيرجع النص
 ثم الإجماع لأنه فرعه الرابع
 بحسب كيفية الحكم وقد
 سبق في الخامس موافقة
 الأصول في العلة والحكم
 والاطراد في المروع أقول
 الوجه الثالث الترجيح
 بحسب دليل حكم الأصل
 فيرجع من القياسين
 المتعارضين ما ترجح دليل
 حكم أصله على دليل حكم
 الأصل الآخر بأحد
 المبرهات المذكورة في

ولانه مانع للمستدل من ترجيح دليله على دليل المعارض بالتوسعة والتعدي اذ اذ ترجيحهما تصور بين الدليلين وهما دليل واحد اه مخوضه تأمل (وكلام الحنفية المعارضة) وأسماها بأنها (وقال) النوع الاول (معارضة فهم ناقضة) وهي الغلبة بالتعليل المطلق لتعليل المطلق (وهي القلب) وتحققها ان المعارضة ابداع دليل متبادون التعرض لتعليل المطلق والمناقضة انطال الدليل المطلق بدون ابداع دليل متبادولها كان القلب مراكب من أحد جزأى المعارضة وهو ابداعه على متبادله وأحد جزأى المناقضة وهو ابطال الدليل حينئذ باسم آخر مني عنهما وهو معارضة فهم ناقضة ولم يسم مناقضة فيها معارضة لان ابداع الالفة غلبة دليل المطلق سابق ومقصود وتختلف الحكم في ضمن ثلاث خانات المعارضة أصلا (ويقال) القلب (جعل الأعلى أسفل) والاسفل أعلى كقلب الاله (ومنه) أى جعل الأعلى أسفل والأسفل أعلى (جعل المعلوم على وتلقبه) أى جعل الملقب معلولا جعل المعلوم على جعل الاسفل أعلى وجعل الملقب معلولا جعل الأعلى أسفل (هات الملقب أعلى الأصلية) أى لانها أصل في انبثاق الحكم والمعلوم فرع وهو أسفل متبديلا معارضة جعل الانصكوسا (وانما يمكن) هذا النوع من القلب (في التعليل بحكم) أى فى الانداجل المستدل بحكا في الأصل على الحكم آخره ثم عدنا الى الفرع لان كلا منهما كالاستقام على استقام حكا في التعليل بالوصف المص لا لا مبركنا وجهه ولا الحكم التام، شبهه علىه أصلا (كالنكار بحل بذكرهم) أى تقول الشافعي الاسلام ليس بشرط الاخصان حتى لو رتب الذي الحر العاقل البالغ الذي وطن امرأ في القبل نكاح صحيح رجم لان النكار جنس بحل بذكرهم مائة ادا كان حرا (فترجم بينهم كل مسلم) أى كالأهل المسلم الا لروا المسلمين العقلاء الواطن لاسرا في القبل نكاح صحيح رجون لانه بحل بذكرهم مائة بحل بذكرهم مائة على لوجوب رجم التبي في المسلمين وفاس النكار عليهم مائة الجامع وهو حكم من الأحكام والبكر واليتيم بقمان على الذكر واليتيم (يقول) الحق التعرض لانهم المسلمين اعلم رجم بينهم لانه بحل بذكرهم بل (انما بحل بذكر المسلمين لانه رجم بينهم) فلا يترجم الذي الحر العاقل البالغ الذي رتب في (حيث جعل) الحق المدرس ما حله الشافعي المستدل (المطل) في الأصل وهو جلد المائة (حكما) به وما حله حكايه وهو رجم التبي العلة فيه كان هذا القلب معارضة تصور لتعليل المستدل بتعليل يدل على خلاف الحكم الذي أوجبه المستدل وكان الحكم على (لزمها النص) لانها المصارن حكايه في وجود ولا يوجد معها الحكم وليس النقض الوجودا الذي علقه فتنحى بالحكم (وهو) أى بهذا (فقالهم) أى الخنفة معارضة (مبطل ناقضة) أى ابطال لتعليل المطلق هذا على ما مضى عليه فخر الاسلام ولم يذكر القاضى أبو ريدين من انما السرخسي وعامة الأصوليين معنى المصارضة في هذا القلب وجعلوا ابطالا لتعليل المستدل وفي شرح البديع الهندي وهو الاظهر لانه المعارضة ابداع دليل وجب خلاف ما أوجبه دليل المطلق في محل استدلاله عليه ولم يوجد هذا في القلب ادا الحكم التام ثابت بتعليل القلب لا تعرض لحكم المطلق لا يثبت ولا يثبت وأما بديل نطقه على فساد لتعليل المطلق فكان ابطالا للمعارضة وفي الكشف يمكن فخر الاسلام اعترض صورة المعارضة من حيث ان القلب اعراض لتعليل المطلق بتعليل امرهم بطلان لتعليل المستدل ثم يلزمه بطلان حكمه المرتب عليه ثم أقام الدليل على معنى المناقضة في الأصل في المقس عليه بتعليل القلب فلا يبرم ان قال بعضهم لا خلاف في المعنى لكن نقض ما به لا يبرم عدم العلة الغيبة عدم المعلوم لجواز توهمه على أخرى ولو سلم انه يلزم لا يصح أن يكون معارضا لدليل المستدل لان دليله بتعليل بأمر وجودي وهذا عديم وقد عرف الخلاف فيه وأن الاصح عدم جوارده لا حرم أن في الكشف ولم يرهو أقر بالحق الماتعصمه الى المعارضة لانه في الحقيقة يمنع دس الغالب وصلاسته لاثبات الحكم المتعارف فيه وقطع بمسراج الدين الهندي (والاحتراس عنه) أى عن هذا القلب حتى لا يأتى ابراءه على المطلق (جعله) أى الكلام (استدلالا) أى لا يورد الحكيمان بطريق

الباب قبله أو يفرغ من
المرجحات ككونه مجمعا عليه
أو خاصا أو غير ذلك وهذا
انما يمكن في الدلالة الظنية
لمما علت أنه لا ترجيح بين
القطعي والظني القطعي
والظني ثم ان كانت تلك
الدالة الظنية من باب
الاحتمال أمكن ترجيح بعضها
على بعض المثل وبالسند
وان كانت متواترة يمكن
الترجيح الا بالثبوت خاصة
كأقوله في المصنوع وهو
ظاهر ثم ذكر المصنف

تقبل أحدهما إلا أن يطرأ الاستدلال بنبوت أحدهما على نبوت الآخر إذا امتنع في جعل
 العامل دليل على العلة بأن يثبت النبوت بتدبيرها كما يقال ههنا الحسبة قد سمعنا التلاوة بالمتحرفة وهذا
 الاستدلال منقطع الاستدلال لأنه محجور (وهو) أي الاحتراز عنه بهذا الطريق الغائب (إذا ثبت التلازم
 شرعا) بين الحكمين بحيث يمكن أن يستدل بنبوت كل منهما على صاحبه ويكون كل منهما دليل
 الآخر ومدلوله (كالتواضع) أي المولدين في نفس واحد (في الحربة والرق والنسب) فإنه ثبت
 حربه الأصل لاحدهما لهما كالتبوت في الآخر والرق في أيهما كان لتبوته في الآخر ونسب
 أحدهما إليهما كالتبوت في الآخر مثله قول الحسي الثيب الصغيرة يولي عليها في مالها فيسولي عليها في
 نفسها كالبكر الصغيرة فلو قيل قلبا البكر الصغيرة يولي عليها في مالها لآلته يولي عليها في نفسه لا يضر لأن
 المبتدئ للولاية أنهما والجزء الموجود في المولى عليه عن التصرف بنفسه لنفسه مع حاجته إلى التصرف
 إذا الأصل عدم الولاية على المراهقة كتمام أوه وأغماضهما رأى عزيمة فله ادعاء صغر أو جونا نظرا له
 ولهذا كانت تصرفات الولي مشروطة بالعطف فالولاية في نفسه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه من
 ردها ويأتم بتصرفه في رعاية الأصله والنسب والمال والشرع والبكر في العجز والحاجة سواء فأمكن
 الاستدلال بشئ الولاية في إحدى الصورتين على نبوتهما في الأخرى لما وافق العلة بخلاف تعليل
 الشك في المدعى كونه له لا يصح فيه هذا الخاص بهذا الطريق لأنه لا يملكه من الرجم والمجدلان حيث
 الدلائل من الرجم به بالمتبوعة لآلته في النفس والمجدلان ثبت له تظاهر الدلائل ولا من حيث الشرط
 لأن التباينة شرط الرجم دون المجدلان فإن شرط الاستدلال فلا يمكن الاستدلال بنبوت أحدهما
 على الآخر فيزم الاقتناع ضرورة هذا وتظهر كلام صاحب الكفاية في ردهم أن الاستدلال يصح
 مرة طعنا بالقلب فلا يمكن التدارك بعده قال الغاضل الفاضل في رده بطلان لا يخطأ ما أن سرح بأن هذا
 عليه ذلك أولا لأن بطلان الكفاية في ردهم بغيرهم كذا ليس كالأخبار الإسلامية وعلى التقديرين
 التدارك يمكن أما على الأول فإن يقول الله لا يخطأ على المؤثر تطلق على المعصوم والمراد هو الثاني
 فلا يصح القلب لأن الشيء إذا كان يردون مع صفاته في ذلك الشيء مع صفاته كالتواضع الدلائل قال في
 المحصول يجوز أن يكون كل واحد من الحكمين له دلالة مع صفاته في كون كل واحد منهما مع صفاته خاصية
 وأما على الثاني فإن يقول عرضي الاستدلال بنبوت أحدهما على الآخر وما ذكر من الطب لا ينافي
 عرضي ظهور رأي المعلن لا يقطع بالصفة أن يخلص عن هذا الطريق (و) يقال (لحل الظهور
 بطنا) والبطن ظاهرا ككتاب الجواب (ومنه) أي هذا النوع (جعل وصفا) أي للمستدل
 (شاهدا) أي بحجة (لأن) أي المعترض لأثبت حكم يحالف حكمه بعد أن كان شاهدا له علما
 في أثباته ما دفعه الوصف كان إلى المعلن أي مقاضا له وتظهر إلى السائل أي مع صاعته فصار
 وجهه إلى السائل وتظهر إلى المعلن وهذا أيضا معنى الدافقة من حيث أن الوصف للمشهد
 للمعترض بعد ما دفعه صارتا قبا به شهادته وظلت شهادته (ولاديه) أي في هذا النوع
 (من ريادة) في الوصف الذي ذكره المعترض على الوصف الذي ذكره المستدل (نورد تفسير المأجبه
 المدخل) من الوصف وتبين باللاتي معناه كان الحكم عقلا بغير ذلك الحكم لا بغيره لأن
 لا يكون قلبا لا يكون معارضة شعبة غير شعبة لا يظلال ودمية بهذا النوع من القلب أعربا
 خلاف قول المستدل على علم المدخل الحقا كما قال المستدل (كصوم رمضان) أي كقول الشافعي
 في صوم رمضان صوم رمضان (ولا يبادى بليتقين) لية (كافضاه) أي كصوم القضاء
 فمما وجوب التبعين بوصف المعصية (بمعول) الخفي (صوم فرض معين) قبل الشروع
 فيه لأنه ما سأل الصيامات عن الوقت (فلا يحتاج إليه) أي إلى تعيين اليوم بعد تنبيهه (كافضاه)

أن يرجع القياس الذي
 ثبت حكم أصله بالنص
 كتابا كان أو سنة على
 القياس الذي ثبت حكم
 أصله بالإجماع ورجع
 الإجماع على غيره كالقياس
 أبجودنا حكم الأصل
 يجوز في الثاني ظاهر
 ولقد ثبتت عنه المصنف
 وأما الأول فتوجيهه
 أن الإجماع فرع عن
 النص لأن حجة انما
 ثبتت بالأدلة العقلية
 ولأن الأصل مقدم
 على الفرع وهذا الذي
 جزمه أبدا ما لم استمالا
 فقط طه نعل عن الأصول
 تقديم الإجماع على النص
 محضين بأدلة العقلية
 فإنه لا يخصص والتاويلات

أى كسومه (بعد الشروع فيه) فإنه بعد ما عين منه لا يجب تعيينه تأبينا فالمستدل بالخوم فرض ولم يذ كر متعين في هذا الوقت وتجب المظالمه وذكر المعرض تغيبه والله وبيا للجل التراجع فالحال هو الصوم الفرض المتعين في وقته فيكون الأصل هو صوم القضاء بعد الشر وعينه ثابتة عند تعيين الصوم في رمضان قبل الشر وعين تعيينه الله تعالى وفي القضاء بالشر وعين تعيينه الصديق لا يذ كر فيكون تعيين الشارع أدنى من تعيين العبد (ومنه) أي هذا النوع قول الشافعي في سماع الراس في الوضوء المسح (ركن في الوضوء ليس تكرره كالمسح فيقول) الحق المسح (ركن فيه) أي الوضوء (أو أكل) بآء على المرض) وهو استيعاب باقيه (فلا ينكره تكراره كالمسح) أي الألية التي هي أكل ربادة على الفرض (تفسير) لمصطلح محل النزاع (لأن الخلاف في تثليث المسح بعد ما كاله كذلك) أي ربادة على الفرض (وهو الاستيعاب) لم يصح إيراد الشافعي للإسلام لهذا المثال (في المعارضة) بناء على أن الوصف مع تلك الزيادة ليس دليل المستدل بعينه لأن الزيادة تقرر في المعنى فيكون من قبيل ما جعل دليل المستدل دليلا على نقص مداه فقام إبطاله (وأدعت) في أوائل هذا الفصل (أن الآراء) أي آثار راد المعترض لا اعتراض أعما هو (على غلبه) أي المستدل (التأثير) لا على (صفت) أي التأثير في نفس الاسم (صع إيراد القبط على) العمل (المؤثرة كصدا الوضع) إذا لم تألف أعماهي من التأثير في نفس الأمر أو في الواقع (المعارضة على القطع ولا مخال ذلك) (ومخاله) أي القبط هذا الوضع (بإزالة) في النوع الثاني من القبط (ونكره) أي الوصف (الذي ذكره المستدل في هذا النوع من القبط) أعما هو (مداه) فلا يكون منع وروده على المؤثرة صحيحا على هذا التقدير هذا وقد ذكره بعض الأصوليين أن القبط مردود لأن القالب أن لم تعرض لنقص حكم المعلل فلا يصدق فيه دليله لخوازان أن يكون له في الواحد أو الأصل الواحد حكمان غيره متنافسي وان تعرض لنقصه فلا يمكن اعتباره بأصل المستدل ولا إثباته بعينه لاختلاف اعتبار القسطين في محل واحد واستعماله اقتضاء الله حكيم متنافسي لتعذر مصادمتهما وأصيب عن الأول بالمع لخوازان بكونه مانع من لبس من أوام حكم المستدل فلا يخرج بذلك عن كونه فلاحا في الجلبيل ومن الثاني بأن شرط القبط اشتراط الأصل على حكم غير متنافس في ذاته أم اقتضاء اجتماعهما في الفرع بدليل متصل وأن لا يكون مناسبة الوصف الحكم وبقيته حقيقة فلا يمكن اجتماعهما في أصل اجتماع المميزين ويمكن أن تكون العلاقة مناسبة الحكم في نظر المستدل ولتقديمه في نظر المعترض فلا يلزم اجتماع المميزين في الفرع حيث ثبت أن القبط صحيح وهو معارضة فقطع استدلال منع حكم القالب في الأصل وأن يصدق في تأثير العلاقة به بالنقص وعدم التأثر وأن يقول هو جده أنه أمكنه بيان أن الأول لا ينافي حكمه وأن يثبت قلبه إذا لم يكن قلب القبط ما اتصل حكمه لأن قلب القبط إذا وجد بالقلب الثاني لم أصل القياس من القلب كذا في عامة نسخ الأصول وقبل لا يصح القلب والنقص على القلب لا يخرج عن جرح الأصل لكلام المحقق لا على سبيل التعديل ولا يندفع الإتيان أن هذا القلب لا يخرج دلالة الوصف على الحكم والأول أصح لأنه تعليل في مقابلة تعليل المعلل من علة ما ردد على الأول كذا في الكشف وغيره (قالوا) أي الجمعية (وقلب العلاقة وجه فاسد كعادة لا يجب المعنى في فاسدها لأننا بالشرع كالوضوء) أي قول الشافعي في أن الشرع في مثل من صلاة أو صوم غير ملزم بالشرع في تمامه وقضاء ما إذا عدا له عدا لا يجب المضي فيها إذا صدقت كالوضوء فإنه عبادة لا يعض في فاسدها بل بالشرع وعينه يباح أن الكل عبادة ولا يعض في فاسدها واحتراز بلا يجب المضي في فاسدها عن الجلب لا يجب المضي فيه بالشرع ولو جوب للمضي في فاسدها لا يجمع وهذا ظاهر في أن عدم وجوب المضي في الفاسدة يوجب عدم الوجوب بالشرع (فيقول) الحق

بمخلاف الإجماع فأنال
وهذا مشكل ولله ما
قلنا من كونه درجة لم
صرح صاحب الأصل
بأخياره فنبهه عليه
الصنف الوجه الرابع
الترجيح بحسب كمية
الحكم والمسبق ينافي
ترجيح الأخبار في الوجه
السادس منه وحاشيت
فصرح القياس بغير
على القياس المبح
والمقتضى للطلاق والحد
على الثاني لهما والتي
يحكم الأصل في الناقل
ومعد الأصغر قد عاكس
في المحصل سواء كان
أحده على ما تقدم والآخر
تقدم على ما تقدم وبسوى
القياس الموجب والحرز

ما كان عبادة لأعض في أساسها (فبستوى عمل التسديد والشروع فيها كالوضوء) أي كما استوى
 عمله ما في الوضوء فإن الوضوء لما يلزم بالشروع لم يلزم بالتسديد (فتلزم) العبادة التالفة (بالشروع
 لأنها تلزم بالتسديد) إجماعاً لأنه كاذب كزعم الإسلام الشروع مع التسديد في الإيجاب فبما توافقت
 لا تفصل أحدهما عن الآخر لأن التسديد عهده أن يبيع الله فله الوضوء بموهبة تعالى أو فربا العتود
 والشروع عزم على الإضاقة فله الإغنام صيانة لما أدى عن البطالة له وله تعالى لا تسقط أعمالكم
 وحسب التسديد إجماعاً وحسب بالشروع عملاً بضميمة الاستواء يسمى هذا قلب التسوية (وهو)
 غير الإسلام عكساً لأن حاصله عكس خصوص حكم الأصل وهو) أي حكم الأصل وهو الوضوء في هذا
 المثال (عدم الزوم بالتسديد والشروع في الفرع) أي العبادة لئلا يهزلوه وهاجما (وهذا)
 الشروع من القلب هو (المسبوق إلى الخفية أوّل القياس بمعنى بقياس العكس) وليس بقياس
 (وإنما هو أوسع لا اعتراض) هو رد الحكم على خلاف سن الأصل (واختلف في قبوله قبل نعم) يقبل
 وهو معروف إلى أكثر منهم أو أصبح الشراعي الإمام الرازي (الجهل) المعارض (وصفه) أي
 المستدل (شاهد الماستلزم بنفس مطلقه) أي المستدل (ولو) أي الحكم المستلزم ليقض
 مطلوب المستدل (الاستواء) لأن الاستواء الشروع والتسديد لو ثبت يلزم منه كون الشروع ملزماً
 كالسدد وهو خلاف دعوى المستدل (والسار) كاذباً لأنه لا خروج منهم المعاني أبو بكر وابن
 السمعاني والنجاري وصاحب الديرية (لا) يقبل (لأن كون الوضوء واجباً في شيء لا يستلزم
 عموم الشيء) بين المتشابهين في كل شيء (اليلزم الاستواء مطلقاً) له وجهان يتعلق بهما القياس
 للدور باطل لا تنقضاء اتحاد الأصل والفرع في الحكم لا اختلاف الاستواء بهما فإن استواء التسديد
 والشروع في الوضوء مسقوط الإزام بمعنى أنه لا تسديد والشروع في إيجاب الوضوء بالإجماع
 واستواءهما في الصوم والصلاة ثبتت الإزام بمعنى أنه إذا ثبت استواءهما كان كل منهما ملزماً بالشروع
 والسقوط معنيين متناهين وكيف لا نوافهما امتناعاً منه فذهب استواء السقوط في الوضوء لا ثبت
 الاستواء في الصوم والصلاة والقاسم الصحيح لا يهاضره التماس العاصم (وما أورد الشافعية من)
 النوع (الثاني) من القلب (وهو دعوى تسديد) فبقيض حكم المستدل في الفرع (وصفه)
 أي وصف حكم المستدل في الأصل والحاصل أنه دعوى المعارض أن وجود الجامع في الفرع يستلزم
 مخالفة حكمه حكم الأصل فوجود الجامع في الأصل والفرع يستلزم حكمه من مخالفة فيهما يصح
 أصافهما إلى الجامع لأنه ما لا زمان له وإلى الأصل والفرع على ما هما بهما (وهو قلب) من المعارض
 (لتصح مذهب) أي المعارض (يسئل المستدل) أي مدعيه فإنهم يذهبون بطلان مذهب المستدل
 لسانهما (كذب) أي كقول الحنفية الاعتكاف يشترط فيه الصوم لأنه لا بد من الصوم (ويجوز
 بغيره) إلى الله تعالى (كالوقوف) بغيره طأن مجرد عرقرة وإعاصار بغيره فبما عدا ذلك
 وهي الإحرام والبدن حيث شمس السار عدا تصفع في كونه قرباً (بشروط) منه) أي في الاعتكاف
 (الصوم) لأن من قال لا بد من إسماع عبادة في كونه قرباً يقال هي الصوم (فيقول) الشافعي
 (ملا يشترط) فيه الصوم (كالوقوف) بغيره بعد تعرض كل منهما لتصح مذهبهم لأن المستدل أشار إلى
 اشتراط الصوم بطريق الإزام والمعارض أشار إلى بنيان شرطه (لأنه) (لا يطل) مذهب
 (المستدل صريحاً لتصح مذهب) أي المعارض (كأن في الرأس) أي كونه في الرأس (فبما) الرأس أنه مقدر
 بالرغم لا بدعوى (من أعضاء الرأس) لا يكتفي (أقل) أي الرأس وهو ما لا يعلق عليه الرأس (كيفية)
 الأصحية (ول) الشافعي يخصص أعضاء الوضوء (فلا يسدد بالرغم كذا) أي أعضاء الوضوء
 (وورد) أي هذا الطلب به (على أن المراتب متساوية) مع اشتراط الحسية والشافعية على (أن الثابت)

كما تقدم أيضاً الوجهه
 الخامس الترجيح لمؤيد
 أخرى وهي ثلاثة أولها
 وثانها من قسم العلة
 وثالثها من قسم الحكم
 فكان ينبغي ذكر كل واحد
 منها في موضعه الأول
 موافقة الأصول في العلة
 وهو أن يشهد له أحد
 القائلين أصول كثيرة
 كقوله الإمام لأن شهادة
 كل واحد من تلك الأصول
 دليل على اعتبار تلك العلة
 ولا شك في الترجيح بكثرة
 الأدلة الشافعية موافقة
 الأصول في الحكم لا تقدم
 في العلة قال الإمام وشهادة
 الأصول بذلك قدرادها أن
 يكون جنس تلك الحكم
 ثانياً في الأصول وقدرادها
 دلالة الأدلة على ذلك
 الحكم الثالث الاطراد

أحدهما) أي أقل الرأس وأربع فلا اتفق أحدهما ثبت الآخر والأفلا يلزم من وروده صحة
 مذهب المعترض إذا تكن ثم قول ثالث وهو هذا الاستعجاب لوزان يكون هو الصحيح (أو لا يقال
 مذهب المستدل (الترجيح) أي الحق (في بيع غير الرقي عقد معاوضة فيصير مع المفضل
 بالعوض كالنكاح فيقول) الشافعي عقد معاوضة (فلا يثبت فيه خيار الرؤية) كل أثر في النكاح
 فالمعترض لم يعترض لا بإبطال مذهب المستدل وهو القول بالصحة صريحاً بل بطريق الالتزام لأن من قال
 بهما قال بخيار الرؤية فهما متلازمان عنده فإين من انتفاء أحدهما رتبة انتفاء الصحة ومنه قال (فلا
 يصح) أي قال له لئن كنت قلت إذا رأى المشتري المبيع بعد البيع فلا خيار إن شاء نفسه وإن شاء باعتر
 عليه وخيار الرؤية لازم للصحة عندك وقد اتفق الالتزام في الزوم ثم في الكشف قلت هذه أقبيسة
 ليست مناسبة فضلاً عن أن تكون مؤثرة بل بعضها طردية وبعضها شبهة فأجيبها إلى حنفية
 الشارطون قائمون للمرض عن العرود والتشبه كيف يحظر بهما مثل هذه الأقبيسة فكيف يعلون
 بهما والاتفاقات إلى مثاليين عن دأبهم وهما إيهام لكن الخلاف وضعوها من عند أنفسهم ونسبوها
 إلى أصحابنا وأوردوها أمثلة في كتبهم ليس لهم أقسام القلب التي ذكرها النوع (الثاني) من
 نوعي المعارضة (المعارضة الخالصة) من معنى المابقة (في حكم الفرع) وهو أن يذ كر
 المعترض علة أخرى توجب خلاف ما أوجبه المستدل (بالتفسير) ولا زيادة في الحكم الأول في
 ذلك المثل بعينه فبعض المقابلة غير تعرض لإبطال علة المستدل ففتح العمل بهما للمداخلة
 كل منهما ما يقابلها ما ترجح أحدهما على الأخرى فلا ترجح وجوب العمل بالراجحة فلا يراد أن قال
 (ويستدعي أصلاً آخر وعلة) أخرى (كالمسحوك في الوضوء فيس تكريره كالمسح) أي قول
 الشافعي هذا في مسح الرأس (فيقول) الحق في مسح الرأس (مسح فلا يكره مسح الخف) فهذا قسم
 من أقسام المعارضة الخالصة المعصية مشتتة حكماً بخلاف الأول بله أخرى في ذلك المثل بعينه من غير زيادة
 ولا تنقيح في ذلك الحكم إذا أصل الأول الفصل وعنه الرتبة وأصل الثاني مسح الخف وعلمته كونه
 مسحاً (والأحسن أن يجعل أصله) أي المعترض (التميم) فقال كالتميم (مستدفع) على هذا
 (التموهين مانع فساد الخف) أي أنها لم يكره مسح الخف لأفضائه إلى التلف وأشار إلى القسم الثاني
 منها بحافه على بلا تفسير قوله (أو بتفسيرهما) في الحكم المتنازع فيه كقول الحق في ثابت ولاية
 التزويج والاب والجدن الأولياء كالأخ (في صفة تلاب وحيد صغيرة فيقول عليها في النكاح
 كذا تلاب) أي كالمصغرة التي لها أب يجمع الصغر والوجوب للجزع من اجتماعه (فيقول)
 الشافعي (الأخ فامر الشفقة فلا يولي عليها كالأب) فإن الأخ لا ولاية له على المال إجماعاً وهذا
 معارضة صحيحة خالصة صحيحة مشتتة حكماً بخلاف الأول بله أخرى في ذلك المثل بعينه لكن مع تغيير ما في
 الحكم الأول إذا العلة في الأول الصغر وفي الثاني قصور الشفقة وفي الحكم تغيير من المطلق يشمل الأخ
 وغيره ما في تصديق الأخ (وأما نظمه) أي المعترض المعارضة (صغيرة فلا يولي عليها قرابة الأخوة
 كالأب) كأي أصول غير الإسلام والتشقي وغيره لكن الله كورقها وإلا لا الأخوة (فليس منه)
 أي هذا القسم من المعارضة الخالصة بل من القلب فالمعترض (عارض مطلق الولية) التي أثبتتها
 المستدل (ينتهي) أي الولية (عن خصوص) وهو الأخ فهذا القدر معارضة فإستقدم قدحه في
 كلام المعلق لكن لما كان (يلزمه) أي فيها عنه (نفي) حكم (المعلق لا يقر بانه) أي الأخ
 (أقرب) إليها (بما الولاد) أي الأب والجد والوك (قفيها) أي ولاية الأخ (نفي ما بعدها)
 من ولاية من سواهم وعم وغيره (مطلقة) تظهر معنى الصحة فيه وأشار إلى القسم الثالث أنها بقوله (أو
 انبأ) المعترض حكماً (آخر) يخالف في الصورة حكماً آخر غير ما ذكره المعلق مقابلاً لذلك

في الفروع فيسرح
 القياس الذي تكون العلة
 فيه مطردة أي مثبتة
 للحكم في كل الفروع
 على القياس إلى أن تكون
 العلة فيه مطردة أي مثبتة
 للحكم في بعض الفروع
 دون بعض لأن المطردة
 تجمع عليها بخلاف
 المقوضة وعلة الامام
 بأن العمل على الحكم في
 كل الفرع يجري مجرى
 الأدلة الكثيرة لأن العلة
 تدل على كل واحد منها
 ووجود من هذا المثل
 ترجيح العلة التي فروها
 أكثر من العلة الأخرى
 وهو الذي جزم به الأئمة
 وأب الحلي وبصحة
 صاحب الفصل وحكي

الآخر لكونه (يستلزمه) أي نفي حكم المطلق (قوله أي سنيقة في أسقية المتني) أي الذي
 نفي الهدو جتمأى أخبرت بموته فموتته ثم تزوجت (يولها) التي ولدتها (في نكاح من
 تزوجته بعد) أي المتني إذا جاء من الذي تزوجها بعده المتني (صاحب فراش صحيح) لقبيل
 نكاحه (فمواحق) بلوك (من) صاحب الفراش (الزبد) وهو المستزوج بهما مع قيام نكاح
 المتني (كلاهما) من تقدم الصحيح على القاسد عند التعارض (فيقول) المعترض كالصحيح
 الزوج (الثاني صاحب فراش فاسد قبله) الولد (كل تزوج بلا شهود) إذا واثبت المستزوج
 بها ثبت النسب عنه وإن كان الفراش فاسدا (فإنه) أي الولد (من الثاني) معارضة فاسدة
 لأن هذا حكم آخر في غير المجل الذي أثبت المطلق فيه حكمه لأن المجل أثبت النسب من الأول بفراش
 صحيح والمعرض أثبت من الثاني بفراش فاسد واتحاد العمل بشرط الصحة الذي لم يكن (بلزمه) أي
 هذا الأثبت (نفيه) أي الولد (عن الأول) لا جاع أن لا يثبت منهما) وقد وجد ما يصلح سببا
 لاصحاق النسب في حق الثاني وهو الفراش الفاسد وصحت واحتج إلى الترجيح (ترجيح) أحقية
 (المطلو والصحة) الكائنين لأول لان فراشه صحيح وما حكم قائم (على المطلوب) أي كون
 الثاني حاضرا والمطلو (كثرتا) قال المتن (والوجه) أن يقال (ترجيح) الأول (بالصحة
 على) الثاني يعبر (المحذور) مع انتهاء الصحة لأن صحة الفراش توجب حقيقة السبب والفاسد
 شبهة وحقيقة الشيء أولى بالاعتبار من شبهة (أما ما تقدمت فيها) أي الزوج الأول والزوج
 الثاني لم يعلو الطعام من الثاني قلت فليدفع ما في التبريح وبعنا مثال في المحذور حقيقة النسب
 وحقيقة الشيء أولى لانه ولعن مائه (وهذا) السامع من الأول لانه مخالفة حكم الفرع حكم
 الأصل) إذا يصح معها قياس اذ من شرط اتحاد الحكم كاعرف (كقياس البيع على النكاح
 وعكسه) أي النكاح على البيع (في عدم الصحة) بجامع في صورة (فيقول) المعترض الحكم
 مختلف حقيقة (عدمها) أي الصحة (في البيع حومة الانتفاع) بالبيع (و) عدمها (في
 النكاح حرمة البسائر والجواب بالان) الذي هو عدم الصحة فيه ما في الحقيقة (واحد عدم)
 ترتب (المقصود من العسقد) عليه (وإن اختلفت صورة) أي حاله من كونهما نكاحا أو
 اختلاف المجل لا يوجب اختلاف المجل بل اختلاف العمل بشرط في الأساس ضرورة فكيف يجعل
 شرطه معاينه اذ يلزم له تناعه أبدا ثم الحاصل أن جواب هذه الدوال بيان الاتحاد هنا كالجواب
 المذكور أو جسا في قطع الأبدية لا كالاتساف بالنفس وأمان اختلاف الحكم فسادا نوعا كجواب
 على تخريج وتنف على إنبات والعكس فاصل لأن الحكم انما شرع لامتثاله إلى المقصود واختلافه
 موجب لثباته بنوع ما في الانتفاء (وهذا) الدوال (وغيره) من الدوال (ككون الأصل
 معدولا) عن الأساس (لذلك) فيما ذكرنا الخفية من منع وجود الشرط فلا حاجة إلى أفراد
 بالذكر (وأما سؤال الفرقة) بين الأصل والفرع (أبدا) خصوصية في الأصل هي) أي الخصوصية
 (شرط) للوصف (مع بيان انتفاءها في الفرع) أو بيان مانع بالرفع عطف على إبداء (وه) أي
 الفرع من الحكم (و) بيان (انتفاءه) أي المانع (في الأصل) فمجموع معارضة في الأصل والفرع (و)
 فالفرق مجموعهما إذا تعرض لانتفاء الشرط في الفرع أو عدم المانع في الأصل أما الأول فلأن إبداء
 الخصوصية التي هي شرط في الأصل معارضة في الأصل (و) بيان انتفاءها في الفرع معارضة فيه
 وأما الثاني فكما قال (وهو) أي وكونه مجموعهما (في الثاني) أي بيان مانع في الفرع وانتفاءه
 في الأصل بناء (على أن العلة الوصف مع عدم هذا المانع) لا الوصف نفسه فيكون بيان وجود المانع
 في الفرع معارضة فيه بل على أن المانع من الشيء في قول المتضي لنبينه فيكون في الفرع وصف

الامام قولين من غير ترجيح
 وعلى مقابلة أنه لو كان
 أعم العتين أولى مسن
 أخصهما لكان العمل
 بأعم الخطابين وأول من
 أخصهما وأجاب الامام
 بجواب فيه نظر ومن
 تراجم العدة ما قال في
 المحصول وهو أن يرد بها
 الفرع إلى ما هو من جنسه
 فلها أولى بغيره الفرع
 إلى خلاف جنسه كقياس
 الخفية إلى على التبر
 فانه أولى من قياسه على
 سائر الأموال قال وكذلك
 الدالة المتعدية فانها راجعة
 على القاسمة عند
 الأكثرين وقال في البرهان
 فيه مسندها المشهور
 ترجيح التعدية وعكسه

يفتضح من نص الحكم الذي أثبتته المستدل وفستدلى في أصل الاعتناء وبيان انتفاءه في الأصل على هذا معارضة في الأصل حيث أدى على أخرى لا توجد في الفرع (وعليه) أي المفترض (بيان كونه) أي ما أيداه من الخصوصة في الأصل شرطاً (أو) ما أيداه من المانع في الفرع (ما فعلى طريق اثبات المستدل عليه الوصف) الحلل بين التأني وغيره قال المصنف (والوجهان) أي الفرق معارضتان في الأصل والفرع (على ادعاء الشرط و) معارضة (في الفرع فقط على المانع لما تقدم) في شرط وط العلة (من الحق أن عدم المانع ليس جزءاً من العلة الباعثة) زاد المصنف هنا: (بخلاف الشرط لانه) أي الشرط (خصوصية زائدة على الوصف) الذي علل به الحلل في جزءه (ولو يتعرض) المفترض (لانتفاءه) أي الشرط (من الفرع لم يكن) اداً للخصوصة التي هي شرط في الأصل (الفرق بل) هو (معارضة في الأصل المسمى بمعارضة) عند الحنفية وتقدم الكلام في المقام إذ كرهوا اكتشاف كرم المعارضة في الأصل والمعارضة في الفرع غفوا عن الشافعية من قول الفرق واجع إلى المعارضة في أحداهما لا يتحقق كون الاقتضار على ايداء الخصوصة التي هي شرط في الأصل رفقا وانما يتحقق على القائلين منهم يرجع إليهما هذا وعلى القول بجواز تعدد الأصول للفرق المفترض بين الفرع وأصل منها كفي في القدر فيها لا يبيط لجهه المقصود وقيل لا يكتفي لاستقلال كل منهما وقيل يكتفي أن قصد الاطلاق يعمومها لانه يبيط بمقتضى ما إذا قصد بكل منهما هو حسن ولم يرد كرهه وواحد منهم جواب أحد السؤالين وما يجيب به يمنع كون المبدأ في الأصل جزءاً من العلة في الفرع ما تضمن الحكم وفي اقتضار المستدل على جواب أصل واحد على تقدم فرق المفترض بين الفرع وأصل من الأصول حيث ما تعددها فنزل على حصول المقصود يدفع عن واحد ولا يكتفي لانه التزم بالجمع فزعم الدفع عنه وقد عرفت ما تقدم من جواز التعدد وعدم أنهم متلاقين ثم هذا هو الحقيقة لا ما ذكره كرام الحرم من أن الكلام في الفرق والمعارضة وان خاصة وسرقة قد ينقضه قصد الجمع ثم هو وإن السمعاني في طرفي نقض في أمر هذا السؤال من القبول والرد كما يصرف من الوقوف على كلامهما والله سبحانه الموفق الجواب (والاتفاق على جمعها) أي الاعتراضات (من جنس) واحد إذا لا يلزم منها تناقض ولا انتقال من سؤال إلى آخر (وبعض الأصوليين) يذكرون في كلامهم (النوع للجنس والجنس للنوع) عكس ما عليه اصطلاح الأصوليين بل ذكره ضد الذين أمه اصطلاح الأصوليين ووافقه انتقاز في علمه (وأصول الحنفية) وفروعه أيضاً ذكرهما (الجنس للنوع) كالخليفة (والنوع) والجنس أيضاً (المفرد كرجل) ولما فتحة في الاصطلاح (وذلك) أي جمعها من جنس (كالاستفادات والنوع والمعارضات) فان الاستفادات تنجم عنها الاستفادات والنوع ينجم عنها النوع والمعارضات تنجم عنها المعارضة (وفي الاحتجاجات) أي جمعها (السرقة قد يكون قبض) (اللازم من ذلك) (لانتشار) وأوجبوا الاقتضار على سؤال الواحد حصراً على الضبط قالوا ولا يرد على أن كانت من جنس كآثار من جهة الآخر فابجوزنا تعددها وإن أدت إلى التشران النشر في الحقيقة كونه في المتفق والجمهور وجوزوا الجمع بينهما قال السبكي وهو الحق (ثم) إذا جاز الجمع (منع أكثر النظائر) الاعتراضات (المرتبة طبعا) من نوع واحد (كتحريم الأصل ومنع أهله محل بذلك) اذ قبل الحكم بصد ثبوتها (اذ يفيد) الآخر (تسليم الاول) فيعين الآخر سؤالاً فيجاب عنه دون الاول فيمنع الاول (والاختار) كما ذكرنا لا مدى وإن المالحظ (جواز) أي جمع الاعتراضات المرتبة طبعا من نوع واحد كذهب إليه أو لمحق الأسفرائيني (لأن التسليم) لتقدم (فرضي) أي (لسلم) الاول (ورد الثاني) وهو لا يستلزم التسليم في نفس الامر (وحديث) أي حين إذا كان المختار جوازاً وإن أدى إلى التسليم إذ كان التسليم فرضياً (الواجب ترتيبها) أي

الاشارة إلى معنى وسوى بينهما القاضي وأعلن أن ذكرهم لهذا المسئلة في تراجم الاقضية إنما وقع استطراداً فان القاصرة لا قياس فيها
 (فصل في جرحهم)
 نص عليها الا مدى وإن المالحظ في شرح أحكام القياسين بقيام دليل خاص على تقييد حكمه وجواز القياس عليه حصول الا من معه من احتمال التعدد والنسود على الأصل ووقوع الاتفاق على كونه مطلقاً وترجح العلة المطردة فقط على المتعكسة فقط لاشتراط الطراد في العلم دون الانعكاس في العلة

الاعتراضات المرتبة طبعا (والا) لم يجب ترتيبها (فتع بعد التسليم) اذا عكس الترتيب (اذ) قول
 المعارض (لا نسلم ان الحكم محال بكذا) يمتنع تسليمه (أي الحكم المذكور) (فتقوله) بعد ذلك (تنتج)
 نبوت الحكم (وجوع) عن تسليمه (لا يسم) لانه انكار بعد اقراره لم أن يكون الشيء الواحد مسلما
 غير مسلم وجدته في هذا الشكل على أكثر التناقضاتهم لما شعروا من ثبوتها من التسليم بعد التمتع
 بزمهم (لا لا يوجد حقا) مرتبة كما اشار اليه بقوله (فيصل ما يلزم قول الاكثر من وجوبه) غير
 مرتبه) فانه يستلزم التمتع بهذا التسليم وعو أن يمتنع التسليم بعد التمتع (والا فلا تعاقب على) جواز
 (التعدد من نوع ولا عام) لهم (أي لاكثر) (الأدعاء) فتمنع العلة بفرض وجود الحكم (الآن
 يجب) وبان تسليم حكم الاصل انما يوجب منع علة الوصف استلزاما طاهرا فاذا سرح بعد جمعه حل
 على ارادته منع علة الوصف بفرض وجود الحكم كما يجب ادفعها (قال الانسلم) علة هذا الوصف لهذا
 الحكم لو كان ثابتا ونحن نمنع ثبوته وحسنه بزمهم مثله في نهجهم المرتبة كذا افاده المصنف (وما قبل)
 أي ودول التناقض (كل من النسبة والعقرب) (اعتراضا الواردة على القياس المباشرة) (جنس) يندرج
 تحت نوع (على ما هو) صطلح الاصول في ادراج الاجناس تحت الأنواع (غلط) يسلح كحكايا الاتفاق
 على التعدد من جنس اذ لا تصور التعدد مثلا من منع وجود العلة (هو) أي منع وجودها (أحدها)
 أي النسبة والعقرب بل المنع نوع يندرج فيه منع حكم الاصل ومنع وجود الوصف ومنع علة منعه
 وجودها في الفرع والمعارضة نوع يندرج فيه المعارضة في الاصل وفي الفرع وغير ذلك وهذا اجناس
 لان تحتها أشخاص للنوع والعلة خات اذ الفرع أن ليس هو النوع المطلق بهذا الاصطلاح فالنقض
 حينئذ جنس انصريفه فوعده كماله مدفع (وكلاهم) أي الاصوليين (أيضا) (المثل) وذكر الاجناس
 خلافه) أي هذا الذي ذكره التناقض في ادراج اجناس الترتيب قرب الترتيب الطبيعي ليوافق الوضع
 الطبيعي وحسنه لا لولي كما قال الامدى وغيره ان يبدأ بالصفة فالانسان لا يعرف مدلولها لفظا
 لا عرفا ما يجبه عليه ثم يفسد الادعاء لانه لا ينظر في الدليل من جهة الجلة وهو قيل الظرف في تنصيصه ثم
 يفسد الوضع قال لا بد من كونه اخص من فساد الاعتبار يعني مطلقا وقد عرفت أنه اخص منه من
 وجه على قول غيره كما اشار اليه المصنف (فتقدم المطلق بالاصل) فتقدم منع حكم الاصل لانه تقدر فيه من
 جهة التفصيل (ثم) المتعلق (بالعلة) لا بد من قيامه بفرع عن حكم الاصل فتقدم منع وجوده على الاصل
 وبعث المطالب بانه الوصف وعدم التأثير والقدح في المناسبة والتقسيم وكون الوصف غير ظاهر ولا مضبوط
 وكون الحكم غير نفس الى المقصود ومنه ليكون هذه الاشياء صفة وجودها (ثم) التفرع والكسر لكونه
 معارضا للدليل العلة في المعارضة في الاصل والتعدي والتكسب لا معارسة لاله (ثم) المتعلق (بالفرع)
 لانثائه على العلة وحكم الاصل فيذكر مع وجود العلة في الفرع ومع علة حكمه حكم الاصل ومخالفته
 للأصل في الضابط أو الحكم والمعارضة في الفرع ورأى القلب (ثم) القول بانوجب لتضمنه تسليم كل
 ما يتعلق بالدليل بالتمثلة (وتقدم النص على مولونه الاصل) عند معتبرها أي معارضة الاصل (أدنى)
 أي معارضة الاصل (لا يظال استلزامها) أي العلة بالثبات والنقض لا يظال أصل العلة فتقدم عليها
 فيقال ليس بعلة لعدم الاطراء ولو سلم ليس يستلزم (ومع وجود العلة في الاصل) فيلزم منه اول القاب
 قيل المعارضة الخاصة لا معارضة بدليل المستدل بحالاف المعارضة انما العلة في كذا القلب أولا (ثم)
 يقال) لئلا كرت حتى ثانيا (ولو سلم) أي دليل المستدل (ينسب مدلوله) عند ناديل آخر بقية
 أي ملوكها ووجب ان يثبت البعد في ترتيب الاشياء فتخارفا في الوضع ثم الاعتراض ان الاستفصال من المنع
 ثم المطالبة وهو منع العلة في الاصل ثم الفرع ثم النقص ثم القول بالوجوب ثم العلة ورد التقسيم الى
 الاستفصال والفرع وان عدم التأثير اقل من العلة وعليه ما لا يخفى وقد عرفت في الفرق بين أسئلة

التي ليس لها من احم أو كان
 وجهاتها على من اجابها
 أكثر من الاخرى والعلة
 المختصة لتتن على العلة
 المختصة فلا يثبت لان
 مقتضاها ثبت على تقدير
 وجهها وعلى تقدير
 مسلوها مقتضى المثبتة
 لا يثبت الا على تقدير وجهها
 وما يثبت على تقديرين
 أكثر وجودا عما يثبت على
 تقدير واحد قال
 في الكتاب السابع في
 الاجتهاد والافتاء وفيه
 بيان الاول في الاجتهاد
 وهو استفراغ الجهد في
 درك الاحكام الشرعية
 وفيه فصلان في اقول
 الاجتهاد في القصة عبارة
 عن استفراغ السمع في

الجدل وأسئلة الاستشاد ومن هنا وقع الغضب والافتراق أن لا يثنى الجدل الأعمى وجه الإرشاد والاستشاد بالعلمة والاستدلال والواجب رد الجميع إلى معادلت عليه الأدلة الشرعية وكف ولا الجدل مأمور به بالحق كدليل عليه القرآن وفصل العصاة والسلف ثم كافي الواسع ولا ما يثبت من انكار الباطل واستقناذاته بالاجتهاد في رد عن ضلالتهم لحسن المجادلة لا بحاش في القابل وإذا نفرت النفوس عبت القلوب ونجست الحواطر وانسدت أبواب الفوائد ولكن فيها أعظم النعمة إذا قصد بها نصرة الحق والتقوى على الاجتهاد ونحو ذلك فمن قصد المجادلة وبين القارة فضلا عن قصد التغطية على الحق وترويع الباطل باق من الاتقان من محبة لارباب المنصب تفر بالهم أو ماضية مردودة روم الحصول المتزنة في قلوب العوام والتعظيم فيهم إلى غير ذلك من القصد المحرمة أو المكرهه ومن بان به سوف قد ختمه فلا يظفر بأمدى إلى المكر وفكر ويحرم من لاهما على ذلك وقد قال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان قال عز وجل وان جلدك فقد اقتله عظامك إيمان قال ابن الحزمي وهذا أب حسن عليه الله تعالى عبادته وواجب جلد تقتاتلا يجيبوه وقد ذكر بعض العلماء اجتماع جمع متباينين في حشدة مع أن كلامهم لا يطعم أن يرجع إذا ظهرت له الحق ولا يميزه من أئمة ومودة وطنة القلوب لوي الحق بل هو على الضد يحمل ما روى أحد وحسنه وصححه الترمذي عن أبي أمامة مرفوعا ماضل قوم بعدهم في كثر عليه الأوتار الخلد ثم قل ماثر يود أن يكون سكيول لم يسمع من أبي هريرة في حديثه في هذا عند التحقيق وروى أبو داود وابن ماجه والترمذي والغضب له عن أبي أمامة مرفوعا من ترك المرء وهو يسئل بني بيت قد بض الجسد من تركه وهو محض بني في وسطه ومن حسن خلفه بني في أعلاه قال الترمذي حديث حسن يقال ماري عماري عماره ومرام أي جلدوا والمراد استخراج غصب الجدل من حريت الشدة استخرجت من هنا في الواضع واحذر الكلام في مجلس الحق أو التي لا انصاف فيها وكلام من تخافه أو ينفقه أو لا يفهم عنك واستصافه وانصاف ولا يسمع كلام من عادته ظلم خصمه والهوى والذنى لعداوته والمصد للساوى والخصم في التزيد والبهت وكل جدل وقع فيه ظلم الخصم احتل ينبغي أن يعتز زمنه وقد في نفسك الصبر والحلم ولا تنص بالحلم الاعتدال ولا بالصبر على شغب السائل الاعتدالي وترفع في نفوس العلماء وتبذل عند أهل الجدل ومن خاص في الشغب تعزده من تعزده من الأصلية واستدرج اليه ومن عرف به سطة سقوط الذروة في رد الغضب والظفر ولا رأى بعضنا والعالم في السفة الأسمه تغالب العلم الأشمل ومع هذا فلا أحد يسلم من الانتطاع الأمن عصمه الله وليس جد العالم كونه ساذقا بالجدل فانه صناعة والصم صناعة وهو ما لا جدل والجدل يحتاج إلى العالم والعكس وأدب الجدل بزين صاحبه وتركه يشبه ولا ينبغي أن يتنزلما تنق بعض من تركه من حظوة في الدنيا فانه وان كان زينا فاعند الجهال فهو مائة عندنا وفي الباب قال أبو محمد الخفادى ويكره اصطلاحا تأخير الجواب عن السؤال كثيرا عند بعض الجدلين منقطع واقه سمعته الموفق لحاس الآداب والهادى إلى سبيل الصواب (غنية) الكلام في هذه المقالة الثانية (الاتفاق على الأربعة) أي على كون الكتاب والسنة والاجماع والصدور أدلة شرعية للأحكام (عند من يني القياس) وهم الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة (واختلف في أمور) أخرى أي في كونها أدلة شرعية للأحكام (الاستدلال بالعدم) والظاهر أن المراد به التعليل بالعدم فانه الذى (تفاء الحنفية) وتقدم في المصد الثاني من شروط العلمة الكلام فيه من قبله مطلقا عنهم الأعدم علمه متحدة كقول محمد والمغصوب لا يضمن لاهم فيصحب على تحقيق للسفر حجه الله في أن إضامة الحكم إلى هذه العلمة أعظم إضافة إلى العلم لفظا وإلى الواسع معنى

تجصيل الشيء ولا يستعمل
الافصافه كافة ومشقة
نقول اجتهدت في جدل
الخصم ولا تقول اجتهدت
في جدل النواة وهو مأخوذ
من الجهد ففتح الجيم
وضمها وهو الطاقة وفي
الاصطلاح ما ذكره
المصنف وسبقه إليه
صاحب الجمل فقوله
استفراغ الجهد جنس
وقوله في ذلك الأحكام
خرج باستفراغ الجهد
في فعل من الاعتناء ودرهما
أعم من أن يكون على
سبيل الطع أو الظن
وقوله الشرعية خرج
به القسوية والعقلية
والحسية ودخل فيه
الاصولية والفروعية إلا

كما عرفنا ان الله من غيرهم على تذهيل فيه بين أن يكون عدمه مطلقا ومضافا بين أن يكون الحكم
 المحلل بوجوده عدمه مضافا الى الكلام المستفاد من عدم الحكم لعدم دليل صحيح عند الحنفية
 كاتزل عليه قول محمد المذكور - حتى عليه البيضاوي وقوله بقوله فقدان الدليل بعد التخصيص البلغ
 يغلب ثلث عدمه وعدمه يستلزم عدم الحكم لا متنازع تكليف الغافل اذا الوجه أن يكون المراد فقدان
 الدليل بعد التخصيص البلغ على ما يتعلق بالذيل المخصوص من الحكم الشرعي وجب ثلث عدم الدليل
 على ذلك والا فالوقف عليه وثلث عدمه وجب ثلث عدم الحكم الشرعي اذ لو ثبت فيه وليس عليه دليل
 لزم تكليف الغافل وهو ممتنع والعمل بالظن واجب غير أن عدمه يأمّن الادلة المقبولة الشرعية الاحكام
 الشرعية غير ظاهري فان الظاهر أن عدم الحكم الشرعي الخاص أو مطلقا ليس بمحكم شرعي فصدق أن
 العلة ليست من الادلة الشرعية للاحكام الشرعية فلا جرم أن في التلويح لا فائول بأن التعليل بالثبوت أحد
 أصح الشريعة اهـ وانما هو في الحكم الشرعي لثبوت الدولة الشرعي ليجعل كلام البيضاوي عليه
 واقفه صحاحه أم فهو مضافا واحدا من الامور المذكورة (والمصالح المرسلة) وهي التي لا يشهد لها أصل
 بالاعتبار في الشرع ولا بالانحصار وان كانت على سبيل المعاملات وتلقته العقول بالقبول (انتهائات)
 والشأن في قول قدّم (ومنها الحنفية وغيرهم) - ثم - كم كثر الشافعية ومثله والمناظرة
 (لعدم ما به) لها (بالاعتبار) ولعدم أصل القياس في أصح ما يعرف مما تقدم في المرد
 الاول من أصل العلة فلا حاجة الى اعادته وأما قول المراف في المصلحة المرسلة في جميع المذهب عند
 التحقيق لانهم يقيسون ويقررون بالنسب ان ولا يملكون شيئا بعد الاعتبار ولا يعني بالمصلحة المرسلة
 الاثبات وما يؤيد ذلك العمل بالمصالح المرسلة أن السعادة علموا أمورا لمصلحة لا لتدعيم شهادتها بالاعتبار
 نحو كتابة المصحف ولم تقدم فيه أمر ولا نهيرو ولا لافاعه من أي بكر لمر رضى الله عنهم ولم تقدم
 فيها أمر ولا نهيرو وكذا ترك الخلاف في شري وتدين الدواوين وعمل السكة للسلطان واتخاذ النسخ
 قبل ذلك عمر رضى الله عنه وهذا لا خلاف في ما به من زيادة من قدس رسول الله صلى الله عليه وسلم والتوسعة بها
 في المسجد عن عيشة فعله عثمان رضى الله عنه وتدين اذ أن في الجمعة بالسوق وهو الاذان الاول فعله
 عثمان ثم نقله شام الى المسجد وذكر كثر هذا المطلق المصلحة وامام الحرم قد عمل في كافي المسمى
 بالغنائم أمور او حوزها رأتني بها والمالك بن عبد الله دون عنوه يسر عليها وقال الله المصلحة المطلقة وكذلك
 الفرائض في شأنه العليل مع أن الاثني عشر هذا الاسكار علينا في المصلحة المرسلة انهي فلا يخفى ما فيه ان
 تتبع وحقق واقفه صحاحه أعلم وهذا فان من الامور المذكورة (وتعارض الاشياء) أي بقائه الحكم
 الاصل في التنازع فيه لمعارض أعلن فيه يمكن الخلاف بكل منهما (كقولهم في المرافق) لا يجب
 غسلها في وضوءها (تجدي) لغسل اليد والعاية صمما (دخول منها) في الغياض كقوله تعالى
 من المسجد طرما الى المسجد الاقصى (وتخرج منها من الغياض كقوله تعالى ثم أعوا الصيام الى الليل
 واذا كانت كذلك ليس دخول المرافق في العمل بأول من عدمه ولها فيه (فلا يدخل بالثبوت) أي
 ولم يكن غسلها واجبا فلا يجب بالثبوت (وبقي) - نون دليلا - بأنه ان ثبت حكم شرعي بالمجهول واجب
 بأن السراة لزم (الاصل عدمه) أي دخول المرافق في الغسل (فيبقى) عدمه مستترا (أي ثبوت
 موجب) أي السراة (والثابت) في التامة بالثبوت الى المتأخر ولا يؤثر وجاهاه (التعارض)
 والمواب عن هذا يعرف مما تقدم في سبيل من حروف الجرفا راجع وهذا ثالث من الامور المذكورة
 (ومنها) أي الامور المذكورة (الاستدلال) وهو استعمال من الادلة ومعروفه في القصة بطلان
 منها الطلب كاستغفر الله واتخذ لك من عبد قلان فلا نواسا تبار ما في تحذره عبدا واجبراف في القاصي
 عند الذين وغيره أنه في التخطي طلب الدليل وفي الدرف يطلق على التامة الدليل مطلقا من نص أو أجماع

أن يكون المراد بالاحكام
 الشرعية ما تقدم في أول
 كتاب وهو خطاب الله
 تعالى المتعلق بأفعال
 المكاتبين بالاقضية أو
 التفسير فانه لا يدخل فيه
 الاجتهاد في المسائل
 الاصولية وقال بعضهم
 الاجتهاد اصطلاحا هو
 استنباط المسائل في طلب
 ثبوت من الاحكام على وجه
 يحسن من النفس العجز عن
 لزيد فيه وهذا أهم
 تعريف المستغلالة
 دخل فيه الاجتهاد في
 العلوم القوية وغسرها
 كن فيه تكرار فان

وهو الاستدلال بثبوت أحد الأثرين على ثبوت المؤثر ثم ثبوته على الآخر (كفرض الصحيح)
 قاطعاً وإظهار (أثر الواحد) كالأهلية لهم ما إذا ثبت صحة السيلاق ثبت الأهلية لها وما بينهما
 ثبوت الأهلية بثبوت الأهلية الظاهر لا يذكرنا وهذا من باب الاستدلال على التعريف الثاني
 لأنه ليس من قياس الصفة بل من قياس الدلالة فهو التعريف الأول لأنه لا قياس الدلالة نوع من أنواع
 القياس لكن بشرط أن لا يتعرض لتعيين المؤثر (ومع تعيين المؤثر خرج) عن الاستدلال (إلى)
 قياس العلوة وبين تعيين) أي ويكون التلازم بينهما (ولا بد من كونه) أي الثاني بين (الطرفين)
 فقط من القسمة فقط بين (طردا وعكسا) أي أن لا يوافقا كما هو المنفصلة الحقيقية (أو أحدهما)
 أي طردا فقط كما هو مانعة الجمع أو عكسا فقط كما هو مانعة الخلو مثله (لا يصح التيم بلا تيم فلا يصح
 الوضوء بلا تيم) (وهو) أي ثبوت التلازم بينهما (أيضا لا طراد) أي كل تيم لا يصح إلا بالتيم وكل
 وضوء لا يصح إلا بالتيم (ويقوى بالانكسار) أي كل تيم لا يصح إلا بالتيم وكل وضوء لا يصح إلا بالتيم وهذا
 بالنسبة إلى الشافعي وموافقه وأما بالنسبة إلى أبي حنيفة وصاحبه فثبت التلازم طردا وعكسا في
 أحد الطرفين فقط وهو التيم فلان عندهم كل تيم بالتيم صحيح وبغير التيم غير صحيح دون الآخر وهو
 الوضوء فإنه وإن كان كل وضوء بالتيم صحيحا فلا بد من صحة غيره كذلك الوضوء
 الذي هو عبادة لا الوضوء الذي ليس بعبادة فلا تلازم بينهما في الثاني كما يشير إليه المصنف وأما بالنسبة
 إلى زفر فلا تلازم بين هذين التيمين أصلا لعدم توفيق صحة وضوء تيم على التيم عنده (وبقر) ثبوت
 التلازم بينهما ما إذا كانتا أثرين للمؤثر (باتت) أي أحد الأثرين فالآخر أي غيرهما انتفاء الأثر الآخر
 لانتفاء المؤثر لفرص ثبوتهما أثرا واحدا وليس فرض كون التواب واشتراط النسبة أثرين للعبادة
 (وبوجه) أي التلازم بين النفس (على الحنفية) لأنه لا يشترط في صحة كون الوضوء مقربا للعبادة كونه
 عبادة (وبين في لازم للثبوت) أي ويكون التلازم بينهما وثبت لمزوم وتوحيلا لازم له (وعكسه) أي
 وبين في لازم وثبوت لازم مثال الأول هذا (أما ليس بحرام) وما لا الثاني هذا (ليس حائزا)
 حراما وبقران) أي التلازمان بينهما (بأشياء الثاني بينهما) كذلك كراه المحاب وظواهره أن
 المرادين للثبوت والثاني وليس كذلك فإنه لا ساق بين المباح وعدم الحرام لحواجة أعماله لأن عدم
 الحرام أعين المباح ولا بين غير الحائز والحرام لأن أعمال الحائز أمام ما سوى الحرام أو عدمه فلا يرجح أن
 قال عبر واحد من الشارحين أي بين المباح والحرام لكن في الانفصال على هذا أقصروا بل وبين الحائز
 والحرام ثم كمال العلامة في الأول وهو في الثاني ولهذا استلزم المباح عدم الحرام وعكسه لا في الثاني
 ولهذا لم يستلزم عدم المباح الحرام ولا عكسه قلت لأن في ذلك التزام بعدم الحرام المباح كما أشير إليه به
 وعكسه نظر لأن لا يرد في الجسلة فإن عدم الحرام لا يستلزم المباح البتة بل كما يستلزم
 الأدب وقال في الثاني وهو في الثاني والأشياء ولهذا لم يزم عدم الحواجز الحرة وعكسه ومن الجوار
 عدم الحرمة والتكس ويخص هذا من جهة الفاضل الإجماعي: أي أن التلازم بين الثبوت وثبوت
 وعكسه بقران يبين ثبوت الثاني بين الثبوتين فإن كل الثاني بينهما في الجمع كالمباح والمباح والحرام
 استلزم كل من الثبوتين في الآخر فيصدق ما كان مباحا لا يكون حراما وإن كان الثاني بينهما في
 الخلو كالمباح الحائز معنى ما لا يتحقق شرطا لتلزم في كل من الثبوتين عين الآخر فيصدق ما لا يكون
 حراما لا يكون حراما انتهى ولا يخفى أن هذه العناية لا تنفي هذه العبارة وقال بعضهم كالسبكي أي
 بين المحكمين وهو مع إمامهم راجع إلى أحد الدوليين الماضين فعليه ما على أحد من المراد منه ومن
 العجب إهمال عضد الدين ثم المتأخر في الكلام على هذا (أو) ما لا الثاني بين (لأمرهما) وهو
 التلزم اللازم لفعل الحرام وعدمه اللازم لفعل المباح والحائز أرم الثاني من لازمهما ما لا تنافي

والعقلية والحسية وفي
 الأمور العرفية وفي
 الاجتماع في قسم المنطق
 وأروش الحائز وجه
 القبلة وطهارة الأولى
 والثياب وأعلم أن تعريف
 الاجتماع يعرف منه
 تعريف المجتهد والمجتهد
 فيه فلهذا هو المستغرق
 ومعنى ذلك الأحكام
 الشرعية والمجتهد فيه كل
 حكم شرعي ليس فيه
 دليل قطعي ككتاب الله
 الأمدى هنا والامام بعد
 الكلام على شروط
 الاجتهاد قال
 (الفصل الأول في
 المجتهدين وفي مسائل)

الاوراق يدل على ثنافية التزامات (وورد عليها) أي الأقسام الاربعه (منه الزوم كالختم في الاولين) أي كتع الحق التلازم بين الطهار والطلاق وتقي هذه التيم بلانته وتقي هذه الزوم بلانته كالقيد في بيانه (و) منع (ثبوت المازوم ولا يختص بالهله) من الاسئلة الواردة على القياس لانه تمنع العله في التلازم وما لم ينع لم يرد عليه شيء (ويختص التلازم بسؤال لا يرد على القياس وهو منع قضى للملازمة (في مثل تقطع الايدي يد) واحدة (كقتل الجماعة واحدا للتلازمه) أي القصاص (ثبوت الدية على الكل في الاصل أي الميراث لهما) أي القصاص والدية (أثران فيها) أي النفس يترتبان على الجنابة (ووجد أحدهما) أي الاثرين وهو الدية (في الفرع) أي اليد (مالاخر) أي الاثر الاخر وهو (القصاص) على الكل يؤخذ فيه أيضا (لان علمتها) أي الاثرين وهما القصاص والدية (في الاصل ان) كانت (واحدة تظاهرا) وجود وجوب القصاص على الجميع في الفرع اذ لا خلاف في وجود الاثر عند وجود المؤثر (أو) كانت (متعددة فتلازمهما) أي الاثرين الذنب هما وجوب الدية والقصاص على الجميع (في الاصل) أي النفس دليل (لتلازمهما) أي العاتين وجودا واحدا الاثرين وهو الدية في الفرع يستلزم وجوده عنه وهو يستلزم وجوده على الاثر الآخر (فيثبت) الاثر (الاخر) وهو القصاص في الفرع أيضا ثبتت عنه الملة كونه فيه (فيرد) الموارد المختص بهذا المثال وهو (نحو يركونه) أي ذلك الاثر الذي هو ثبوت الدية على الكل (بعلة) في الفرع أي اليد تقتضي وجوب الدية في الكل ثم (لا تقتضي قطع الايدي) مالم يد (ولا) تقتضي (ملازمة مقتضيه) أي قطع الايدي باليد (وفي الاصل) أي النفس (بأثر يقتضيهما) أي القصاص وجوب الدية (أو) بعلة أخرى (للتلازمة تقتضي قبل الكل ويرجح) المعترض كون ثبوته في الفرع بعلة أخرى (بأنواع مدارك الاحكام) أي أدلتها التي يدرك بها ما وجوب الدية على الجميع في الفرع بعلة أخرى (يجب السعد في مدارك حكم الاصل والفرع (وهو) أي اتساع مدارك الاحكام (أو كثر فائدة وجوبه) أي هذا السؤال (الاصل عدم) علة (أخرى) (ويرجح الاتحاد) أي اتحاد العلة في الحكم الواحد وهو الدية متلازمة تعددها (بأنها) أي العلة المتحددة (معكسة) والمعكسة عليها تعاقب اختلاف غيرها والمنطق عليها الرحم (لان دفعه) أي المعترض الجواب المذكور بأنه معارض (بأن الاصل) بضاعدهم علة الاصل في الفرع قال المستدل اذا تضرع الاصل وانما ظنا كمن التزم جميع معان من وجه آخر وهو العلة (المتعددة) من النفس الى البدن (أولى) من القاصرة على النفس لا تنافي عليها والخلاف في القاصرة وكثيرتها وقلة القاصرة فاما اذا أنشأ الحكم في الفرع بعلة الاصل فتعدينا على الاصل الى الفرع واذا ثبتت جميع ما فقد قصر باعلة الاصل على الاصل وعلته الفرع على الفرع قال (الامدي ومنه) أي الاستدلال (وحد السبب) فثبت الحكم لان الدليل ما ياتر به المطلوب بتقدير تحققه قطعا أو ظاهرا وما ذكر كذلك والمطابق وان وقف وجوده على الدليل في أحاد المور وفرد الدليل غير متوقف على وجوده بل يقره في نفسه فلا دور في كافي منتهى السؤلله أي المطلوب يتوقف على الدليل من جهة وجوده في أحاد المور والدليل يتوقف على لزوم المطلوب من جهة علة قهله لا دور ثم قال وليس نصا ولا اجاعا ولا قياسا لاحتمال التقر رسيبة نص أو اجاع (و) وحد (المائع وقد الشرط) فبعد هذا الحكم (وتقي الحكم لانقصا مدركه) وقد عرفت أنه المراد بالتدليل بالعدم (والخنفه وكثيره في فيه) أي الاستدلال ما أحده الامور الاربعة (انهود عوى الدليل) فهو عثابة وجد دليل الحكم فهو حد لا يسع ما لم يعين الدليل الذي وجوده (ظاهرا ووجودا لمعين) أي المقتضى أو المانع أو علة الشرط (منها) أي هذه الامور المستتزمة للحكم (ووجب بأنه) أي المذكور (دليل) وهو مثلا حد الحكم وجنسيه وكل حكم وجنسيه فهو موجود

(بعض مقدماته نظرية) وهي الصغرى فان الكبرى بينة (والختار) عندنا من الجانب (ان لم يثبت ذلك) أى وجود السبب والمائم أو قصد الشريط (بأحدها) وهو هو والمواب بقدرها أى النص والاجماع والقياس (فلاستدلال ولا) فان ثبت بأحدها (بقابضها) أى فهو ثابت بأحدها من نص أو إجماع أو قياس لا بالاستدلال (وعلى هذا) التفصيل (رد الاستدلال) مطلقا إلى أحداهما الثبوت ذلك التلازم لا بدقة شرطه) أى من أحدها (والا) لو لم يكن التلازم قائما شرعا بأحدها (فليس) ذلك الحكم الثابت (بحكم شرعا) لان الحكم الشرعى لا بد من أن يكون ثابتا بأحدها (فان قيل أنه) أى الاستدلال (كيفية لاستدلال) بأحد الأمرين (بعدة التى هى الكتاب والسنة والاجماع والقياس) (لا) دليل (أثر غير الأربع) وتقدم شرع من قبلنا) قبل فصل التعارض عسكتين (و رد الى الكتاب) بقصه (من غير انكار) (والسنة) بقصه (من غير انكار) (وقول الصحابي) ومافيه من التفصيل (ورد الى السنة) حيث وجب العمل به فى المسئلة التى يلغى فيها من التعارض (و رد الى الاستصحاب الى ما نهى عن ذلك) الأصل المحكوم باستمراره فهو) أى الاستصحاب (الحكم) ظاهرا (بقضاء أمر تحقق) سابقا (ولم يظن عدمه) بعد تحققه (وهو جهة عند الشافعية وطائفة من الحنفية) الصريحين منهم أو منصور البريدي واحد آخر صاحب الميزان والمانانية (وطائفة) أى الأئمة والدفع (و نهى) أى كونه جهة (كثير) من الحنفية وبعض الشافعية والمالكون (مطلقا) أى الأئمة والدفع (وأبو ريد شعبة) الأئمة وغير الاسلام (ومرر الاسلام) وناجيهم فالواحدة (الدفع) لا الأئمة (والوجه ليس جهة) أصلا كالمالك الكبير (والدفع استمرار عدمه) أى عدم ذلك الأمر الطارئ (الأصل) على ما تحقق وجوده (لان موجب الوجود ليس موجب قائمه) أى الوجود وكيف لا وبه الشىء غير وجوده لانه استمرار الوجود بعد حدوث (الحكم بقائه) أى الوجود يكون (بلا دليل فالو) أى القائلون بحجته (مطلقا) الحكم مطلقا فالقائلون كور الذى هو معنى الاستصحاب (شرورى) انصرفت العقلاء معتمدا) أى الحكم لثباتها فالقائلون كور (من إرسال الرسل والكتب والهدايا) من لدن الله بلد الى غير ذلك ولو لا الحكم لكانت القائلون كور لكانت دلالتهمها أولا (على أنه ليس كذلك) وأذا ثبت الحكم ثباتا بالقائلون كور هو (مع كاعرف) (وهم) أى القائلين بحجته مطلقا (من استعده) أى كونه جهة بالصورة (فى عمل النزاع) عدلوا الى أنه لو لم يكن جهة لم يجز بمنعها الشرائع مع احتمال (الرفع) أى طرأ بالامتناع واللام باطل فذلل بقاشر بعة عيسى صلى الله عليه وسلم الى بنة نبينا صلى الله عليه وسلم وبعاشر بعد بسم الله صلى الله عليه وسلم أبدا (و الى) (الاجماع) أيضا (عليه) أى على الاستصحاب أى اعترافه فى كتمان السروع كما (فى نحو مقام الوضوء والحديث والارادة والملك) اذا ثبت (مع طرأ والشك) فى طرأ بالامتناع (وأوجب) عن الاول (عن الممارسة لحوازه) أى الحر، بقاشر او القطع بعدم نجسها (غيره) أى دليل آخر غير الاستصحاب (كتواتر إيجاب العمل فى كل شر بعة) أى تلك الشر بعة لاهلها (الى ظهورها بالامتناع) ووجودها بالمعنى على أنه لا يخفى شر بعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وبذلك الفروع) ليست مبنية على الاستصحاب بل (لان) الاسباب يجب احكاما متعددة من جوار الصلوات وعدم جوارها وحل الوط والامتناع بحسب وضع الشارع (الى ظهورها بالامتناع شرعا) واعلم أن مدار الخلاف فى صكون الاستصحاب حجة ولا حتى (على أن سبق الوجود مع عدمه على الانتفاء هل هو دليل البقاء أم لا) أى الشافعية (وهو اقوى) (نعم فليس الحكم) أى بالاستصحاب حكما (بلا دليل والحقية) فالو (لا لا بد فى الدليل من جهة يستلزمها) المطلوب (وهى) أى الجهة المستلزقة (مستغنى) فى حق البقاء فتفرعت (تخلياسات) بين النصية والشفعية (فغير المفقود) من مان من ورتته فى غيبته (عنده) أى

الى جوارزه ونقصه الامام
عن الشافعي واختاره
المصنف وهو مقتضى
اختيار الامام أيضا لانه
استدل له وأجاب عن
مقابله ونهض أووعلى
الباقي وإيشه أوهاشم
الى المنع وحكى فى المحصول
قولا ثالثا أنه يجوز فيها
تعلق بالحسروب دون
غيرها ورباعته عن
أكثر المحققين وهو
التوقف فى هذه الثلاثة
وانا قلنا بالجواز فقال
المرزاقى قبل وقع وفيل
لا وقيل بالتوقف والاول
وهو والفرع اختاره

الشافي علاما استحباب حياته المفسدة لاستحقاقه (لا عدهم) أي الحنفية لأن الارث من باب الانبات
وحياته بالاستحباب فلا وجب استحقاقه (ولا يورث لانه) أي عدم الارث (دفع) للاستحقاق فثبت
بالاستحباب (وعلى ما حققنا عدهم أصلي) من أمليس بمجة أصلا وأن الدفع استقرار لعدم الأصلي
لأمر المطارئ نيملا يورث (لعدم سببه) أي الارث (ادلم ثبت موته) أي المقود كما هو الفرض (ولا
صلح على انكار) أي لا يصح له مع انكار المدعي عليه عند الشافي (الانبات استحباب رامة الائمة) الذي
عليه التي الأصل مكات حجة على المدعي (كلهين وضع) الصلح على انكار (عندهم) أي الحنفية لأن
الاستحباب لا يصلح بهجة الانبات فلا تكون رامة الائمة حجة على المدعي فيصم الصلح (ولم يجب البينة على
التفسيق) على الملك المشقوع به لاسكان المشقة ترى الملك المشقوع به للتفسيق عند الشافي لأنه متأكد
بالأصل فإن البديل للملك في الظاهر والتسليم بالأصل يصلح حجة لدفع والالزام بجماعه عدم (ووجب)
البينة للمذكور (عندهم) أي الحنفية لأن التسليم بالأصل لا يصلح حجة للالزام إلى غير ذلك من الخلافات
هذا وأما السبكي فقال واعلم أن علماء الائمة أجمعوا على أنه ثم دلل شرعي غير ما تقدموا واخلعوا
في تخصيصه فقال قوم هو الاستحباب وقال قوم هو الاستحباب وقال قوم هو المصالح المرتبة ومجوز ذلك
وقد علمت موارد استعقل في اللغة وعندي أن المقصود منها في مصطلح الأصوليين الالتجاء والمعنى أن هذا
باب ما يتخذه دليل والسري جعل هذا الباب متخذون الكتاب والسنة والاجماع والقياس أن
ثان الأداة قام الماطع عليها وينتزع المعترون في شيء من إمكان من العالم شائع عندهم بالاجتهادهم بل
أمر ظاهر وأما عده هذا الباب فهو شيء آخر قاله كل مام يقتضي تأدية اجبه لدهم فكما اتخذ دليل
كما قال الشافي يستدل بالاستحباب وبالمصالح المرتبة أو بخفية بالاحتسان أن يتعد كل منهم
ذلك دليلًا كما يقول فيجربك هذا معنى ملج في سبب تسمية بالاستدلال والله سبحانه أعلم

المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه

من التقليد والافتاء (هو) أي الاجتهاد (العبارة بدل الطاقة في تحصيل ذي كامة) أي متفقه في ال
اجتهاد في جعل المضرة ولا يقال الاجتهاد في جعل التواء والمراد بجل الوسع است فراغ القوة بحيث
يحصن العرعن المزيد (وامصلا مذاق) أي بدل الطاقة (من الفقيه في تحصيل حكم شرعي
نفس) بدل الطاقة بمعنى يصلح أن يتعلق بالمقصود وغيره وبما اشارت إلى خروج اجتهاد المقصر
وهو الذي يقف عن الطلب مع عكسه من الزيادة على ما فعل من السلي فإن هذا الاجتهاد لا يعد في
اصطلاح الأصوليين اجتهاد معنويا ومن التقية احتراز من بذل الطاقة من غيره في ذلك فاه
ليس باجتهاد اصطلاحيا وفي تحصيل حكم شرعي احتراز من بدله لانه في غيره من سبب أو عقلي فاه
ليس بذلك أيضا ونفى قيل لأن القطعي لا اجتهاد فيه وبما في معناه وفيه اشارت إلى أن استغراق الاحكام
في الاجتهاد ليس شرط كما لا ليس من شرط الاجتهاد أن يكون محيطا بجميع الاحكام ويدركها بالفعل
لأن ذلك عبء داحل تحتوع الشر (وفي الحاجة إلى قيد الفقيه) كاذ كراتفترا إلى (فلا يرميه) أي
الفقيه (وبين الاجتهاد) فاه لا يصير وضع الابعاد الاجتهاد لهدا الميزان العزالي والأمدى اللهم إلا أن
يراد بالفقه التميز والمعرفة الاحكام (سهولان المذكور) حسبافي التعريف اعماهم (بذل الطاقة لا
الاجتهاد وتصور) بذل الطاقة (من غيره) أي الفقيه (في طلب حكم شرعي والظاهر كلام
الأصوليين أنه لا تصور فقيه غير مجتهد ولا مجتهد غير فقيه على الإطلاق وهو بالغ عاقل مسلم مدرك ملك
يقتدر به على استنتاج الاحكام من مأخذها (وشيوخ الفقيه لغيره) أي المجتهد (عن يحفظ القروغ)
انما هو (في غير اصطلاح الأصول) والكلام اعلم وفي اصطلاح الأصول (تم هو) أي عند التعريف

الامدنى وابن الحاجب
وهو مقتضى اختيار
الامام وأتباعه فان الامة
التي ذكرها تدل عليه
ومحل الخلاف على
ما قاله الشراقي في شرح
المصنوع في المناوي
أما الاقضية فيصور
الاجتهاد فيها بالاجماع
قال الفزاري وإذا اجتهد
الشيء صلى الله عليه وسلم
فما فرغنا على أصل
فيصور القياس على
هذا الفرع لأنه صار
أصلا بلص قال وكذلك
لأجعت الامة عليه
تم استدلال المصنف على

ليس تسمى بالاجتهاد مطلقا بل (تعريف لنوع من الاجتهاد) وهو الاجتهاد في الاحكام الشرعية الفتنية
 (لان ما) ان الاجتهاد (في العقليات اجماعا غير ان المصنف) في العقليات (واحد والمفني) آثم
 والاحسن بعينه) اي التعريف في الحكم الشرعي تلقيا كان او قطعا (تخلف ظني) فاما الاجتهاد
 فقد يكون في الفاضل من الحكم الشرعي ما بين أصلي وفرضي فانه ان الحق فيه واحد والمختلف فيه متحقق
 آثم في نوع منه غير آثم في نوع آخر كما يأتي تعين ان لم يكن يكون محل الاجتهاد لا يحكم فيه ما ثم المصنف فيه
 احتج الى قد يخرج ما يكون المصنف آثم عليه من ذلك والشأن في ذلك وحسنه فنقول الآمدى والرازي
 ورواهما ما لم يرد به كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي في حيز المنع (ثم ينقسم) الاجتهاد (من حيث
 الحكم) المتعلق به (الى واجب عينا على المسؤل) على النور في حق غيره (اقتضاه قوت الحادثة) على
 غير الوضوء الشرعي وفي حق نفسه اذا اثرت الحادثة به في الشرط أيضا (وكفاية) أي والى واجب كفاية
 على المسؤل في حق غيره (ولو لم يمتنع) قوت الحادثة على غيره الوجها الشرعي (وتم عبره) من المتعبد
 بشروطه الوجوب على جميعهم واحصهم ووجوبهم من حصن بالسؤال عن الحادثة حتى لو أسكنوا مع
 ناهوا وراوا على العوايلهم أمثروا وان أسكنوا مع التمسك عليهم عذر واولئك لا سقط عنهم الطلب
 وكان فرض الجواب بان يعتد به راء الصواب كما أشار اليه بقوله (فيا ثور بتركه) أي الاجتهاد حيث
 لا عذر لهم في تركه وسقط الوجوب عن الكل (يشترى أحداهم) لمسؤل المسؤل بها (وعلى هذا) أي
 سقوط الوجوب يشترى أحداهم لو أن متعبدًا ظن خطأ المصنف فيما أجابه (لا يجب على من ظنه) أي
 الجواب (خطأ) الاجتهاد به لسقوط الوجوب بذلك الاجتهاد وهذا ذكر السبب أن أوسع الوجهين
 عندهم عدم الامتداد كما كان من غير المسؤل واحصهم ما عدا ما إذا كان في الواقعة شهود يحصل العرض
 بعضهم وجوب الاجابة اذا طلب الاداء من البعض قال وفي الفرق عموما من ادعى قبل ولعل الفرقان
 الفتوى يحتاج الى تبار وفكر والمشوشات كثيرة بخلاف الفتاوى فانه لا يحتاج الى ذلك ولا يعرض عن
 بحث (وكذلك حكم رديين فاضلين) يتجه من مشركين في الظن به يكون وجوب الاجماع ادعى كل
 منهما بالنسبة الى الآخر وجوب كفاية (أجمع حكم بشرطه) المبررة بشرطه (سقط) الوجوب عنهما
 وان تركا بلا عذر أمثروا (و) الى (مسئود) وهو ما (تأهوا) أي وجوبه عينا ووجوبه كفاية
 كالانتهال في حكم شيء بلا سؤال عنه ولا نزوة لطاعه على معرفة حكمه في روجه (ومع سؤال فقط)
 أي وفيما يتعلق عن حكمه بل وقوعه (و) الى (حرام) وهو الاجتهاد (في مباحة) دليل (طالع)
 من (نص) (اراجاع وشروط مطالبة) أي الاجتهاد في حق المذهب (بعد صحة ايمانه) معرفة الباري
 تعالى وماتته وتصدى النبي صلى الله عليه وسلم به ربه فاجابه من عند الله وسأله ما يتوقف عليه
 ذلك ولو بالادلة الاجمالية دون الدقيقات التفصيلية على ما هو دأب المتأخرين في الكلام وبلوغه
 وعمله (معرفة) قال يرتب مقامه الاسماء الاصطلاحية للمتقدمة لثمن من شخص الكتاب
 والسنة في الظهور كالظاهر (والحسن والمعسر والحكم) (والعام) والخاص (والجاءه كالحق والجمل)
 واثبت كل والمثل الى غير ذلك مما تقدم في انتسابات المفرد السابقة في فصولها مما يتعلق بالاحكام
 بحيث يتمكن من الرجوع اليها عسا طلب الحكم كالجزم به غير واحد منهم الامام الرازي فيقول
 هومن الكتاب تسعة اية كما هي عليه القرأى وابن العربي فيل وكانهم رأوا مقاتل بن سليمان أول
 من أورد آيات الاحكام بالمصنف ذكرها حسنة وتدفع بأنه أراد الظاهرة لا المعسر ومن السنة تسعة
 حديثين وبل ثلاثة آلاف وعن أحمد ثمانية آلاف وثلاث مائة ألف وثلاث مائة ألف وثلثون ألفا
 في السنة وأراد وصف كل المعها فاما ما لا يسميه فقد قال في الاصول التي يدور عليها العلم عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ينبغي أن تكون ألفا ومائتين لا مائة الف جميع وهو في السنة ظاهر لتعدد رسلها

الجواز اربعة اوجه الاول
 أن الله تعالى أمر اولى
 الاصل به وكان على الله
 عليه وسلم أعلم الناس
 بصيرته وأكثهم حجة
 بشرائط القياس وذلك
 يقتضي اندرأحه في عموم
 الآية فيكون ما مورا
 بالقياس وحسنه فيكون
 فاعلافة صانعة لمصنعه عن
 تركه للمأمور به الثاني اذا
 غلب على نفسه صلى
 الله عليه وسلم أن الحكم
 في صورة عدل بل وصف ثم
 علم أو ظن حصول ذلك
 الوصف في صورة أخرى
 فانه يلزم أن يحصل له الظن

والاستدباب الاجتهاد قد لا يسهل ما أن قال الشيخ أبو بكر الرازي ولا يشترط اختصاره جميع ما ورد في ذلك الباب إذ لا يمكن الإحاطة ولو تصورنا حضرة زهري عند الاجتهاد وقد اجتهد وغيره من الصحابة في مسائل كثيرة لم يستحضروا فيها النصوص حتى رويت لهم فراجعوا إليها وأما في القرآن فقبل مشكل لأن غيبة آيات الاحكام من غيرها يتوقف على معرفة الجميع بالضرورة وتقليد الصغير في ذلك مجتمع لان المجتهد من متفاوتين في استنباط الاحكام من الآيات على أن ما يتعلق منه بالاحكام غير منحصر في العدد المذکور بل هو يختلف باختلاف الفرائغ والأذهان وما يقضه الله تعالى على عباده من وجوه الاستنباط ولعلمهم قصدوا بذلك الآيات العامة على الاحكام المطابقة لا بالتضمن والالتزام كما ذكره ابن دقيق العيد وغيره إذ غالب القرآن لا يصلح من أن يستنبط منه حكم شرعي (وهي) أي جزئيات تلك المفاهيم (أقسام القصة متناوئة لا تحفظها) أي الحال المذكورة عن ظهر قلب كتابه عليه العزائل وغيره وقبل يجب حفظ ما يخص بالاحكام من القرآن ونقل في الفروع عن كثير من أهل العلم أي يلزم أن يكون مقتضى القرآن أن الحافظ أضبط لمعانيه من الناطق وتقلد الشرواني في المستوعب عن الشافعي قلت والاول أشبهه نعم الحفظ أحسن كما تعليل القروم بعده (والسند من التسواتر والذهب والعبد والمستور والجرح والتعديل) قالوا والعبد عن أحوال الرواة في زمانها مع طول المدة وكثرة الوسائط كل تعذر فالاول لا اكتشاف تعديل الأئمة المعروف بحجة مذهبهم في التعديل وكذا الكلام في الجرح (وعدم القاطع) بالرفع عطف على معرفة (و) عدم (النسخ) ووجه اشتراط هذه الجملة غير خاف لان الاستنباط فرع معرفة المستنبط منه وكيفية الاستنباط وهم المراد من المستنبط منه واعتباره موقوف على كون المستنبط منه غير مخالف للقاطع ولا ممتنع ولا يجمع على خلافه وعلى هذا أراد معرفته بموافقه الإجماع كي لا يعرفه وذلك كما ذكره الرازي أن يعلم أعماماً في مذهب ذي مذهب من العلماء وأهواة واقعة متجددة لا حوض فيها لاهل الإجماع ولا يزمه حفظ جميع مواقع الإجماع والمخالف (و) شرط (الخاص منه) أي الاجتهاد معرفة (ما يحتاج اليه من ذلك) المذکور أنفع على اختلاف أصنافه (فما يسهل) الاجتهاد (كذلك الكثير) منهم صاحب البدوع (بلا حكاية عدم حوار تجزى الاجتهاد) أي أن يقال تخصص منسب الاجتهاد في بعض المسائل يحصل له ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة فيأدب غيرها كأنهم لا يعرفونها) أي حكاية عدم حوار تجزى به (وعليه) أي حوار تجزى به (فرع) أنه يحذور (اجتهاد العرضي) في علم (القرائن) بأن يعلم أدلته بل متفراسمه أو من يجتهد كليل وبنظرها (دون غيره) من العلوم الشرعية إذ لم يبلغ في هاتية الاجتهاد (وقد حكيت) هذا المسألة في أصول ابن الحاجب وغيره ما ذكره في حوارته وهو قول بعض أصحابنا على ما ذكره الباقى من مستحضرات حوار الرازي ونسبه السبكي وغيره إلى أنه لا كراهة في أن يفتي العبد وهو المختار وسد ذكر المصنف أنه الحق في مسألة غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وظاهر كلام ابن الحاجب التوقف (واختار طائفة نقيه مطلقاً) أي المجتهد (وإن ظن حصول كل ما يحتاجه لها) أي المسئلة التي هو مجتهد فيها (احتمل غيبة بعضها) أي ما يحتاجه لها ما يشهد في ظن الحكم (عنه وهذا الاحتمال) المذکور ثابت (كذلك المطلق) أي المجتهد المطلق أيضاً وهو الذي يفتي في جميع الاحكام الشرعية فظن ظن كل منه لم يحصل ما يحتاج اليه في ذلك فلتعلمه يجب ظنه لا بحسب الواقع (لكنه) أي هذا الاحتمال (ضعف) أو يسهل (في حق) أي المجتهد المطلق (لعله) أي نظره وأحاطته بالكل بحسب ظنه في ظن ظنه بالحكم بحاله (ويقوى في غيره) أي غير المجتهد المطلق لهدمها حاطته بالكل بحسب ظنه فلا يثبت بالحكم بحاله فلم يقدح في الحكم بالنسبة إلى المطلق وقدح فيه بالنسبة إلى غيره (وقد عيى التفات)

بأن حكم الله تعالى في تلك الصورة تحكمه في الصورة الاولى وحيد فيجب عليه أن يعمل بعقضاء لان الأصل وهو المقرر في بداية القول وبحسب العمل بالراجح الثالث أن العمل بالاجتهاد أشق من العمل بالنسب لانه يحتاج الى اتعاب النفس في بذل الوسع فيكون أكثر أرباباً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أيتها علي قدر نصلي ما لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم لمع أن بعض أمته قد عمل به لكان يلزم اختصاص

أي تفاوت ما في الاحتمال المذكور (بعد كون الآخر) الذي من عجزه مطلق (قريباً) من درجة
 الاجتهاد المطلق يحصل في ذلك المطلوب خصوصه ما حمله الاجتهاد المطلق (بل) ذلك المجتهد في المطلوب
 الخاص (مثله) أي المجتهد المطلق فيه (وسمته) أي المطلق (بمجموع مواد أخرى لا توجه) أي
 التفاوت في الاحتمال المذكور لأنه لا يدخل تحت فيه (فإذا وقع) الاجتهاد (في) مسئلة (صغرية)
 أي متعلقة بالصلاة (وقرص) وجود (ما يحتاج اليه) من الأدلة والقواعد فسمه الآخر) أي المجتهد
 المطلق (بمجموع مواد) الأحكام (البيعات والفحيمات) وغيرها من المعاملات مثلاً (في) آخر
 لا يوجب التساوت في الاحتمال المذكور بالدرجة العما حيث لم يتقدم هذا بالنسبة إلى المطلق فكيف
 بالنسبة إلى غيره (وأما ما قبل) من قبل المتن (وشرط) عدم التجري للاجتهاد (شرط في) الاجتهاد
 العلم بكل المآخذ) أي الأدلة (وبلزم) هذا (علم كل الأحكام) واللام منتزعة من كثير من المجتهدين
 توقفوا في مسائل بل لم يحيط أحد من المجتهدين علماً بجميع أحكام الله تعالى (فمستوعب المآخذ) أي
 لا نسلم أن العلم بمجموع المآخذ يجب العلم بجميع الأحكام (والفوق بعينه) أي العلم بكل المآخذ
 المترتب عليه العلم بالأحكام (على الاحتمال) ثم قد يوحد الاجتهاد ولا يوجب الحكم تعارض الأدلة وعدم
 الاطلاع على مرجع أو تشويش فكرياً وغيرهما قلت ثم قد ظهر من هذه الجهة أن ما ذكر ابن العربي
 من سبب صحة جواز التجري بوجود الاجماع على ضبط ما أخذ المسئلة المجتهد في فهمه لا سيما
 قول ابن الملك أي الحق التفصيل كما علم من الشروط كما تقرر الاستسباط ومعرفة مجازي الكلام
 وما قبل من الأدلة وما روي عنه فلا بد من استجماعه بالنسبة إلى كل دليل ومدلول فلا تنجز تلك
 الأهلية وما كان حاصلة أو مسائل أو باب فاداً اتجمعه الإنسان بالنسبة إلى ذلك البيعة أو تلك
 المسئلة أو المسائل مع الأهلية كدفعه في ذلك الجرح الاجتهاد دون التقليد حسن ولكن ظاهر ما به
 قوله من هذا من العلم والحوار وليس كذلك فإن الداعين إلى هذا يقول الماطعين لتجري الاجتهاد فسمه أنه
 موضع حل الخلاف علينا (وأما الله دالة) في المجتهد (تشرط قبول فتواه) فانه لا يقبل قول القاضي
 في البيات لا شرط صحة الاجتهاد حواراً أن يكون له ما سبق قوة الاجتهاد حتى كان له أن يحتج بنفسه
 وياخذ باجتهاده ولا يشترط أصالة الخبر ولا الدلالة كونه ولا علم الكلام ولا علم الفقه لا يمكن حصول
 قوة الاجتهاد بدونها وانتفاء الموجب لا يشترطها أمّا الحسنة والذكورة فظاهر وأما علم الكلام فتألفوا
 في حوار الاستدلال بالأدلة السمعية لا يتم بالاسلام تقليداً وأما علم الفقه فلا يمتنع الاجتهاد وغيره نعم
 حسب الاجتهاد في زمانه المعاصر لم يعلو مع وطور في الذي هذا الزمان (مسئلة المتنازع عند
 المحقة) المتأخر بما عاى أكثرهم (أنه عليه السلام ما روي) في حادثة لا وهي فيها بانتظار الوحي ولا
 ما كان راجحاً) أي الوحي (التي خوف قوت الحادثة) بالاحكام (ثم الاجتهاد) ثابتاً إذا مضى وقت
 الانظار لو روي عليه لا لعدم الوحي اليه معاً إذن في الاجتهاد جسد ثم كون مدة الانتظار مقصورة هذا
 وهو يتبعه بحسب الحوادث هو المبدع وقيل هي ثلاثة أيام ولادليل عليه (وهو) أي الاجتهاد
 (في) حقه) على أنه عليه وسلم (نص الفلاس بخلاف غيره) من المجتهدين (في) دلالات اللفظ (أو)
 على ما هو المراد من العروض حصاه واشتباؤه يكون أصغر منه الاجتهاد (و) في (البحث عن
 محص العاد) بيان (المراد من المشتق) وأما في أي الأقسام التي في دلالة على المراد من المحصل
 والمشكل والخفي والمتشابه على قول القائلين الرابع في العلم بما روي عنه غير أن الاجتهاد في بيان المراد من
 المحصل يكون معاً على قول مشايخنا لا في الواسع في المعص عما علمت بيانه من قبل المحلل ليقف على
 مراد منه لما علم من نصهم بأنه لا ينال المراد إلا من البيان من قبل المحلل ليقف على
 في تحقيق المراد في النوع اجتهاد خلاف المحلل على قول الشافعية فإن بعض أفراد قدينا المراد من

بعض أمته بنفسه لم
 توجد فيه وهو مجتمع الرابع
 وهو قريب عما قبله وهو
 معه دليل واحد أن العمل
 بالاجتهاد أدل على الفطنة
 وحسنه القربى من
 العمل بالنص قطعه ويكون
 العمل به فوطن النقل
 فلا يجوز حلو الرسول
 عليه السلام منه لكونه
 جامعاً لأنواع الفضائل
 ثم ذكر المصنف لما تضمن
 دليلين أحدهما دالة على
 وما يطلق عن الهوى أن
 هو لا وحي يوحى فلهذا
 على أن الأحكام الصادرة
 عنه عليه السلام كانت

غير الجمل عندهم كما تقدم هذا كله في موضعه فوافق الأقسام السابقة التي في دلالاتها حتى في التمسك في الإحتياط في بيان الراديه بذل الوسخ في الوقوف عليه أهم من أن يكون باتفاق من التمسك وأنت بالرائي فلينبه ذلك ثم هذا بالنسبة إلى دلالات الألفاظ عطف نفسه على ما أضافه إلى الله عليه وسلم فكل هذا واضح فيه بلا إحتياج (و) في (الترجيح) لأحد الدليلين (عند التعارض) بينهما (العدم علم المتأخر) أي هذا السبب وأما التي صلى الله عليه وسلم فهذا غير متأخر في حقه لانتفاء تحقق التعارض بالنسبة إليه وانتفاء عزوب تأخر المتأخر على التقديم عن علمه على تقدير وجود ضرورة التعارض (فإن أقر) صلى الله عليه وسلم على ما أدى إليه الإحتياط من أن الإحتياط لا يحتمل الخطأ وأنه لا يقر على الخطأ (فلم يصحته) أي ما أدى إليه إجماده لما سبق من أن الإحتياط لا يحتمل الخطأ وأنه لا يقر على الخطأ (فلم يخرج بحالته) كالص (بمخلاف غيره من المجهزين) فلم يجوز مخالفته إلى الإحتياط بجهته لا لاحتتمال الخطأ أو لقراره عليه (وهو) أي إحتياطه المقر عليه (وحي ناطق) على ما عرفت في الإسلام وموافقوه وسماه شمس الأئمة السرخسي ما يشبهه الوحي في حقه صلى الله عليه وسلم وقال ما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الطريق فهو بمنزلة الثابت بالوحي لقيام الدليل على أنه يكون صوابا لا خلاف له كان لا يقر على الخطأ ما كان ذلك منه جهة قاطعة (والوحي عندهم) أي الخفية الذين هم غير الإسلام وموافقوه (باطن هذا) الإحتياط الذي أقر عليه (وتظاهر ثلاثة) من الأقسام (ما يشبهه) النبي صلى الله عليه وسلم (من اللات شفاها) بعد علمه بأن المبلغ مثل نازل بالوحي من الله عز وجل وهو جبريل عليه السلام المراد بروح القدس في قوله تعالى في زبور الحقد من ربنا الحق والروح الأمين في قوله تعالى زل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وبرسول كريم في قوله سبحانه وأمه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين بالعلم النبوي روي أنه هو وهذا أحداه (أو ما) (شرا له) (المثل) أشارت منه (فرادين غير بيان بالكلام (وهو المراد بقوله) صلى الله عليه وسلم (الروح القدس) هت في روي أنه نفس النبي عتق حتى تنشق ررقها) فأنقذ الله وأجلا في الطلب وهذا هو الراديه (الحديث) أخرجه أبو عبيد القاسم ابن سلام ولحديث العطاء أخر عند غيره منها ما عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الناس فقال هلوا إلى فأقبلوا إليه فجلسوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا رسول رب العالمين جبريل عليه السلام هت في روي أنه لا عتق نفس حتى تستكمل ررقها وإن أباط عليها فأنقذوا أقدموا أجلا في الطلب ولا يحتمل لكم استنباط الرزق أن تأخذوه معصية الله فإنه لا ينال ما عندنا لا يطاعتموه وأد العزير قال الحافظ المحمدي ورواه ثقات الأقداسة بن رائدة رقدة فامة لا يحضر في نفسه جرح ولا تعدل ونف بالمكتبة في روي ضم الراماني في قلمي وأجلا في الطلب أي للرزق عاشره الأبواب المشروعة أو تركه بالميلقة والبانة في الحرص لئلا يؤدي إلى الوقوع في المحذور مع تقدس أن الرزق من الله لا من الكسب وهذا ما فيها (أو) ما (بالمه وهو) أي الإلهام القامع في القلب بلا واسطة عبارة الملك وإشارته بقرين خلق علم ضروري أنه أي ذلك المعنى (منه تعالى جمعه وحيا طاهرا) وهذا ثالثها ولما كان مما يتبادر أبه هذا بطن أشار إلى تنبيه شوجه كونه ظاهرا بقوله (اذن الملك) أي مشافهته (الذي خلق) العلم (الضروري أنه) أي الخاطب (هو) أي الملك في مخالفة الإبدع مشافهته وإشارته وذلك لا يمنع عنه تظاهرا (ولذا) أي كون الإلهام وحيا (كان جهة قطعية) (عليه) صلى الله عليه وسلم (وعلى غيره بخلاف الإلهام غيره) من المسائر فله فيه أفوا الأحدثا جهة في حق الأحكام وهذا في الميزان مع رويهم الصوفية بل عزى فيه إلى مصنف من الرافضة إقبوا بالجعمية أنه لا جهة سواء فاتها جهة عليه لا على غيره وهذا ذكر غير واحد منهم صاحب الميزان أي

بالوحي والحواب الله لأمر
بالإحتياط وتبليغ مقتضاه
لم يكن ذلك بقطعا غير
الوحي وأجاب صاحب
الحاصل بأن الإحتياط إذا
كانه أمورا لم يكن النطق
به هو واقتصر عليه
وتبعه المصنف على ذلك
وهو يشعر بأن الخلف
قد استدل بصدر الآية
وهو باطل فانه لا يقول
بأن القول بالإحتياط قول
بالهوى فان الهوى هو
القول للحض غرض
النفس بل الذي يناسب
التسليم أعماه روي
تعالى أن هو الوحي

بحسب العمل به في حق الملهم ولا يجوز أن يدعو غيره اليه وعزاه فيه الى طاعة العلماء ومضى عليه الامام
 الشهر وردى واعتدله الامام الرازي في أدلة القليلة وابن الصباغ من الشافعية قال ومن علامته ان
 بشرحه الصدر ولا يعارضه معارض من خاطره آخر (فالله المختار فيه) أي الهام غيره (الاجبة
 عليه ولا) على (غيره لعدم ما يوجب نسبته) أي الملهم به (اليه تعالى) هذا ومن الأئمة
 السرخسي جعل الوحي الظاهر قسمين ما ثبت لسان الملق ومثبت بشارته وجعل في الباطن ما ثبت
 بالالهام قال الشيخ قوام الدين الاتقاني وما قال نعم الأئمة أحق لأن ما ثبت في النيب بالالهام
 ليس بظاهر بل هو باطن وقد تبدل المراد بالظن ما ينال المقصود به بالتأمل في الأحكام
 المنصوصة والظاهر ما ينال المقصود به لا بالتأمل فيها وينفذ ما قلناه في الإسلام وأوجه قلت
 ويبقى عليه ما للتكليم ليس في الأسراء بلا واسطة وظاهر أنه من الوحي الظاهر ورؤي بالني صلى الله
 عليه وسلم في المنام في صحيح البخاري عن عائشة قالت أول ما بدى بي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح والظاهر أنهم ما من
 الباطن ولم يتعرضوا له والله سبحانه أعلم ثم شرع في قسم المختار فقال (والأكثر) أنه صلى الله
 عليه وسلم أمور (بالاجتماع لقلنا) وغير خلاف أن نفسه بده أمر هو الذي يقتضيه عوفا الكلام
 وفي شرح البديع لسراج الدين الهندى وقيل بالخوارزمي سموا كونه مع بدا الاجتهاد
 مطلعا في الأحكام الشرعية والحجوب والامور الدينية من غير تعقيب دلتها أو من غير
 تعقبه بظن الذي هو من عامة الأصول وما لا والشافعي وأجدوعه أهل الحديث
 ومتفقون عن أبي بصير انتهى وأما المراد بالاكتفاء هو الأثر المصنف في الخراز في كونه
 مأمورا به موافقة في المعنى لمثل ما في منتهى السؤل فلا مدى ذهب أحدوا والقاضي أبو يوسف الى
 أن الذي كان متمسكا بالاجتهاد فيما لا نص فيه انتهى وبما على أن عمل الزاع اعماها واجبا عليه وله
 لا قائل بالخوارزمي والحقوب كما شرح به لكن قول لا مدى ذهب أحدوا والقاضي أبو يوسف الى
 ذلك في رسالة من عرقطوق قال بعض الشافعية والاداني عبد الجبار مني ظاهري في مخالفة هذا
 ذلك وأن المراد بهذا عند الخوارزمي كماله كرهه بعضهم بأصاقي الماء بدلا من المسح أن أريد
 باجتهاد الذي صلى الله عليه وسلم الاستدلال بالنصوص على مراد الله ذلك جاز قطعها وإن أريد
 الاستدلال بالامارات الشرعية فإن كانت أحكاما بدلتا في منتهى صلى الله عليه وسلم وإن كانت
 أمارات مستنبطة من جملة ما في الأصل والفرع فهو موضع الخلاف في أنه هل كان يجوز له أن يتعبد
 به أو لا يجوز وورد كراي أبي هريرة والماوردي أن في وجوب الاجتهاد عليه بعد حواره وجهين
 وجه من أن في غير الزجوب وقال الماوردي والاشع عندي السبيل بين حدود الأدبيين
 فبين عليه لاهم لا يسألون في حقوقهم الاجتهاد ولا في حقوق الله انهم وهذا صريح
 أيضا في أنه من يدل بالخوارزمي والحقوب (وقيل) أن وقال الأثر اعروا واستقر المعنونة
 والتكلم في (لا) يكون الاجتهاد في الأحكام الشرعية حله صلى الله عليه وسلم ثم بعضهم على أنه
 غير ما زعمه عللوه من الجباي واجبه وبعضهم ما زعمه عقلا ولكنه لم يتعبد بشرعا كرفي
 الكشوف وغيره وقيل كان في الاجتهاد في الامور الدينية والحجوب الأحكام الشرعية حكما في شرح
 البديع (وقيل) كماله الاجتهاد في الحجوب فقط وهو محكي عن القاضي والجبائي (لقوله تعالى عاتله
 غفل) لم أدت لاهم معونة على الاذن لما ظهر نفعاهم والتمسح عن عز وتوكل ولا يكون الغتاب
 قياصا دعي وحى فيكون عن اجتهاد لا سماع الاذن منه تشهدا وفعه السبكي بأن غيره واحد
 قال انه صلى الله عليه وسلم كان مختارا في الاذن وعدمه فارتكب الاصوابا قال الله تعالى يقول

على ما قرأته ثم لو سلمنا أن
 الاجتهاد قول بالهوى على
 تقدر تفسير الهوى
 المذكور في الآية بما
 قيل اليه النفس وتبين
 في فلا يستقيم أن يجاب
 عنه بأنه ليس بهوى بل
 الجواب المطابق أن يقول
 هذا الهوى مأمو به
 الدليل الثاني لوجاهة في
 الله عليه وسلم أن يتعبد
 في الأحكام الشرعية
 لكان يتعبد عليه تأخير
 فصل الخصومات
 والمحاكمات الى قول
 الوحي لان القضية على

فأذن لمن شئت منهم فلما أذن لهم أعلمه الله عالم يطاع عليه من شرهم أمهول ما بذن لهم فلقعدوا وأنه
 لا رجع عليهم فبما حصل ولا خطا قال القشيري ومن قال القولا يكون الايمان ذنب فهو غير عارف
 بكلام العرب وانما معنى عفا الله عنه لم يترك ذنبا كافى عفا عن مسدة الجبل ولم يحب عليهم
 ذلك قط ومن هنا قال الكرمانى فاعف الله عن علي زلزاله الاول ولكن لا يصرى عن بحث (د) لقوله
 تعالى (ولا تأكل من اثمكم) المسك فيما اخذتم عذاب عظيم فلما نزلت في هذا ما سارى يدرفى
 صحيح مسلم عن ابن عباس حدثني عسر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر وساق الحديتة الى ان
 قال فلما بن عباس فلما اسروا الاسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكر وعمراتون
 في مؤلاد الاسارى فقال ابو بكر هدم بنو العم والعشيرة ارى ان تأخذ منهم فدية فيصكون لنا قوة
 على الكفار فعسى الله ان يهديهم للاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماترى بان الخطاب
 قال قلت لوالله يا رسول الله ما ارى القارى راى ابو بكر ولكن ارى ان نكتنا فنضرب اعناقهم فتمسك
 عليا بن عيسى بيشرب عنقه وعنه كى من فلان نسيب لمر فاضرب عنقه فان هؤلاء ائمة الكفر
 ومستأبدية فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر ولم يهر ما قلت فلما كان من الغد
 حدث فلذا رسول الله صلى الله عليه وسلم واو بكر فاعدين بكيان قلت يا رسول الله اخبرني من
 اى شئ تبسنى انت وصاحبك فان وجدته كما كتبت وان لم اجد كما كتبت لى كما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انى الذى عرض على اصحابك من اخذهم القذا فاضد عرض
 على عذابهم اذى من هذه الشجرة ثمرة قريية من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانزل الله عز وجل
 ما كان لى ان تكون له اسرى حتى يرضى في الارض الى قوله فكلوا مما عنتكم حلالا ليطأ فاحل الله العتية
 لهم قال صدر الشريعة اى ولا حاكم في الفواح المحفوظة وهو لا يعاقب احدا فليطأوا كان هذا خطأ
 في الاحكام لانهم نظروا في ان استبقاهم كان سبب الاسلامهم وبو بتم وان هدامهم تصويبه على الجهاد
 في سبيل الله وحى عليهم ان قتلتهم اعر لاسلام وايسل وراهم واقل لشوكتهم وقدر العاضى
 ابرز يدها فقال في التميمي هل قيل اليس الله غافرسوه على القذا وقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لو نزل العذاب ما اتجا الاعر فذل ان ابانكر كان خطأ قلنا هذا لا يجوز ان يعتمد ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عمل راى ابى بكر ولا بد ان يقع على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افر عليه صوابا والله
 تعالى فرده عليه فقالوا فكلوا مما عنتكم حلالا طيبا وناوب بل العتاب ما كان لى ان تكون له اسرى حتى
 يرضى في الارض وكان ذلك كرامة خصصت بها رخصة لولا كتاب من الله سبق به هذه الخصوصية للمسك
 العذاب الحكم العزيمة على ما قال عمر والوجه الآخر ما كتبت لى ان تكون له اسرى قبل الانذار وقد
 اثبت يوم بدر فكان الاسرى كما كتبت لى ان الانذار عليهم السلام ولكن كان الحكم في الاسرى الى
 او القتل دون العادة فلو ان الكتاب السابق في امانة العداة ان المسك العذاب والمغنص على هذا ما ذكره
 الكرمانى يحتمل وهو انه اذ سار لى الاولى ولو كان حكمه فيه خطأ كان الامر بالنقض مع انفس فيه
 الزام دون لى صلى الله عليه وسلم بل فيه بيان خاص وهو فضل من بين سائر الانبياء فكانه قال ما كان
 هذا النبي غيرك وتر يدون الخطاب فيه ان اراعتهم ذلك وليس المراد بالمراد لى صلى الله عليه وسلم
 لعميمته ثم الحاصل من هذا انه صلى الله عليه وسلم كلفه العمل راى جهم عند عدم النص معجرا به اولى لاه
 اقوى على ان في الكشف وغيره وكلامهم اتمه وان العمل يجوز له بالرى في الحرب واما الفناء (وقد قلنا به)
 اى وجوب اجتهاده في الحرب مستدلين بما استدلوا به من الاتيق وجوب اجتهاده في الاحكام ايضا
 بما تمناذاد الاسارى فان حوار فدايتهم وفدا هلى احكام الشرع (ونبت) اجتهاده في الاحكام
 ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم (لو استقبلت من امرى ما استبردت لمسلمت الهدى) وهو صحيح

الفور وقد عكس منه
 بالاجتهاد لكنه اشرف
 الظاهر والاصل واجب
 الضمن بان اصل
 القياس مشروط بفقدان
 النص ولو وجد اصل
 قياس عليه وحينئذ
 فنقول به بما كان انتظاره
 الواسع لى يصح له
 اليأس عن النص وذلك
 بان يصير مقدارا يعرف
 بان الله تعالى لا ينزل
 فيه وحيا او انتظار له
 يبعد أصلا قياس عليه
 وهذا اليأس أخذه
 المصنف من الحاصل ولم
 يذكره الامام ولا الا مدي

مسلم بلطف لم أسق الهدى وبها تهاجرة وفي صحيح البخاري لطف ما أهدت ولولا أن في الهدى لاحتلال
 وذلك حتى أدركنا من الهدى من أهدى في حجتهم معه أن يجعلوا عسرة يملكونها ثم يقصروا
 لأن السوق قانع من الخلق حتى يبلغ الهدى بحله (وسوقه) أي الهدى (متعلق حكم المتدرب) فهو
 مندوب (وهو) أي السدب (حكم شرعي) ولولم يكن عن وعن لا ليس له أن يبدله من تلقاء
 نفسه ولا بالتبني لا متنا عليه فكان لا اجتهد قلت وعما هو من صريح المطالب أيضا
 عن أم سلمة قالت بلغني من الانسار إلى النبي صلى الله عليه وسلم في موارث بينهم ما قد درست
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنا أنابن ربنا كتحصونون إلى وأما أفضى رأيي فيهم أن يبتزوا على
 فيه من فضيت بشئ من حق أخيه فلا يأخذ به فاعلم أن قطع له قطعة من المال بأقرب يوم القياس
 على غنقه وهو حدث حسن أخرجه أبو داود ورواه رواته الصحيح الأسانيد بن زيد وهو مدني
 صدوق في حفظه شقي وأخرج مسلم استشهدا (ولاه) أي الابدان (مصنف شرقي) حتى قيل أنه
 أفضل درجات العلم بعد الفقيه (لا يجرم) أفضل الخلق (رواه) أنه ولا كثرة الثواب لا كثرة
 المشقة) كأيضا ما أسلفنا في من ثلثه جوار السبع بأشمل من صحيح البخاري من فيه صلى الله
 عليه وسلم لما نزل في العرة فخرج إلى التبعين فأخبرهم أنكم لا تملكوا على قدر نفقته
 أو نصيبكم وأخرجه البخاري في الحاكم بلطف أنكم من الأجرام على قدره من نصيبكم فانظروا
 ذكره أبو داود في الثواب والنفقة في العادة أكثر من غيره والنفقة والمراد الصب الذي لا ينفسه
 الزرع وكذا الله وفي الحديث من المشقة إلى من على بالآلة لا تدرى لطفه ولا يملك هذا مشقة
 بأنه ليس بمبارك طفا الله به من بعض العبادات المندوبة في غير ما عاينها أو أكثر عملا وأشد
 في صورها لا ينادي أفضل الأعمال مع هؤلاء وحسنه على النار وهو من الصغائر أفضل من أعداد
 من الرغبات الباطنة ودرهم من الرغبات من درهم من الصدقة الباطنة وهو بضعة من المعد
 الحرام أفضل من فرانس في غيره إلى غيره (بأما الجوار) عن هذا الدليل كما أشار إليه ابن
 الجاحظ وقرره القاضى بن عبد الله (بأنه لا يوط) (لا) (بالدرج العالي) وهي التي فإن
 معافاه أعلى من متعلق الاجتهاد فإن الحكم بالبري قد عرفت ولا معاجلة اجتهاده ووط (لا يوجب
 قصدا في قدره وأخرجه الاحتجاج عن غيره له أنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 سوط الذي لا على ثم لا يكون فيه نقص آخر من عدمه بل لا يوط (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 ليستأن لم تنصفه عما هو (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 الصلة والتعليق مع الإجماع (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 الاجتهاد من هذا الدليل لا يخبره الذي صلى الله عليه وسلم (والأقرب أنما من هذا) الدليل المعنوي
 من أدلة المتابع (لا يثبت من التراجع وهو الإجماع) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 الدليل في التحقيق أنه لا يوط (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 يجرم (على غيره) سأمه (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 (عليهم) كتابه الحد ورواه رادعده في الأمانة طاعة أعيانهم من الثبات إذا ارتد عند الكفر
 على الصفة وإنكار المسكر وتغييره بلفظ لا يوط (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 الإمكان والدوال على ما هي في غير ذلك وإذا كان كذلك (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 في حقه في المواقف (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 أي أنه المشتبه (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)
 عليه (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط) (بأنه لا يوط)

(وهو شروع الخ) هذا
 الصب مني على جدواز
 الاجتهاد لرسول عليه
 السلام ولذلك غير
 اعنه بالعرض الذي جزمه
 المصنف من كونه لا يوط
 اجتهاده قال الإمام الحق
 واختار الأمدى وابن
 الجاحظ أنه يجوز عليه
 الخطأ بشرط أن لا يفرغه
 ونقله الأمدى عن أكثر
 أصحابنا والحنابلة وأصحاب
 الحديث استخ المقتون
 بأما موزون باتباعه صلى
 الله عليه وسلم ولو جاز عليه
 الخطأ لوجب علينا اتباعه
 فيه وهذا أصعب لأن

واضح (المانع) التعبد على الله عليه وسلم بالاجتهاد بقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو)
 أى ما ينطق به (الابوى) أى انه لم ينطق عن الهوى أى كل ما ينطق به فهو عن وحى فتنى الاجتهاد
 (أحبب نفسه) أى هذا النص (سببه) فانه نزل (لنق دعواهم) أى الكفيل (أقرام)
 القرآن ونحن قد علمنا ان الله يقول ان هو القرآن فتنى العموم (لمناعومه) فى القرآن وغيره ينطق به أن
 خصوص السبب لا وجب خصوص الحكم وأليس هنا ما يقتضى التخصيص عما ينطق به الله
 تعالى من القرآن ولا نسلم أن عموم قوله وما ينطق عن الهوى يتأق جوار اجتهاده (فقط) عن
 الاجتهاد ليس عن الهوى بل عن الامرية) أى بالظاهر (أن ما ينطق به نفس ماوى الى) والحكم الثالث
 بالاجتهاد على هذا انما هو بالوحى (بجب المصير الى الدليل المذكور) أى الدليل على وقوع
 الاجتهاد من غير ما الله عكل وما كلنى أن تكونه أسرى الاتين (ولا يحتاجه) أى الدليل
 المذكور وفى الجمل المذكور (الخفية اذهو) أى اجتهاده (وحى باطن) اذ اقرع عليه عند خ
 الاسلام ومواقفه وغيرة الوعى عند شئ الاثمة (قالوا) أى ما هو تعبد بالاجتهاد ناسيا (وجار)
 له الاجتهاد (جارت مخالفته) أى اجتهاده لغيره من لان حوازا لخالفته من أحكام الاجتهاد اذ يجوز
 للجهل الفقه المحمدي لانه لا قطع بان الحكم الصادر من الاجتهاد حكم الله لاحتمال الامامة وانطواء الجواب
 من لزوم أحكام الاجتهاد ما لا ناسا بل اذ لم يقتصر بمعارض مخالفته من قطع بمومن غلة لم يختر مخالفة
 اجتهاد ما رستد الاجماع وهذا اقرن بمعارض مخالفته كما أشار اليه بقوله (وتقدم) فى أوائل المسئلة
 (ما يدفعه) يعنى قوله فان أقر وجب القطع بصحته لم يختر مخالفته وبأن أيضا (قالوا) أى المناهون
 المذكورون ثلثا (لأمر) الذى صلى الله عليه وسلم (به) أى بالاجتهاد (لم يؤخر جوابا) عن
 سؤال بل يجتهد ويحبس لوجوه عليه (وكثيرا ما أخر) جواب كثير من المسائل حكم الظاهر وقضى
 الزجعة بالانها ما فعنه الحديث الحسنى الذى أخرجه احمد والطبرانى وغيرهما أن جلالا الذى صلى
 الله عليه وسلم فقال أى البلاد شر قال لا أدرى حتى أسأل فمال جبريل عن ذلك فقال لا أدرى حتى أسأل
 روى فانطلق قلت ما شاماهه ثم قال فى ما أخر روى عن ذلك فقال شر البلاد الاسواق (الحساب
 جابر) التاخير (لا شرط الانتظار) لوجى ما كدر اجه الى سوف طرادته (كالخفية ولا استدعائه)
 أى الاجتهاد (زمانا) فلا استفرغ الوعى يستدعى زمانا أو لكون المولى عه بالاسم الاجتهاد
 فيه (قالوا) أى المانعون المذكورون رابعاهم فادعى القس فى الحكم بالوحى والحكم بالاجتهاد
 لا يبعدا لثنا وما عوامه (لا يجوز التمسك مع القدرة على اليقين) اجلاء ومن عظم على معان الفقهية
 الاجتهاد فيها لا يجوز له الحكم بالاجتهاد (أحبب بالمع) أى منع كونه قادرا على اليقين قال المصنف
 (قال) كنه هذا المنع (بعضها) أى اليقين وهو الوعى ها (غير مقدوره فصيح) اذ لا قدرته على
 وصول الوعى اليه (لكنه) والوجه الظاهر وهو أى هذا التمسك بهذا المعنى (لا وجب التمسك)
 بالاجتهاد (بل) انما وجب (ان لا يجتهد الى اليأس من الوعى أو) الى (غلبة ظنه) أى اليأس من
 الوعى (مع خوف الفوت) للمادة بالاحكام (وهو) أى وهذا (قول الخفية كل من طريق الظن
 واليقين) بالحكم (يمكن فيه تقديم الثاني) أى اليقين (بالانتظار) لوجى (فانما غلب ظن عهده)
 أى الوعى (وسد شرط الاجتهاد وهو) أى قول الخفية (المختار) وما يدل على أنه نطق الله عليه
 وسلم كل من شأنه الانتظار لوجى فيما لا بأس به ولا يمكن أوجى اليه فيمنى ما فى الصحيحين عنه صلى
 الله عليه وسلم ان أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من بركته الارض قبل ما بر كن
 الارض قال زهره والفتيا قال جبريل هل باني انخير بالشتر نصبت حتى تلتفت أنه سبيل عليه ثم

التصميم بجمع أن يقرر على انطواء
 حتى يمضى زمان يمكن
 اتباعه فهو وجب التنبيه
 عليه قبل ذلك فلا يتصور
 وجوب اتباعه فيه سلما
 لكنه منه موصى بوجوب
 اتباع المامى لفتى واضح
 الامتناع بأشياء منها قوله
 تعالى عفا الله عنكم لم أذنت
 لهم وقوله تعالى فى حتى
 أسارى يدوما كدلى
 أن تكون له أسرى فان
 عمر كان قد أشار بقتلهم
 فلم يقتلهم النبي صلى الله
 عليه وسلم وقوله عليه
 السلام انما أحكم بالظاهر
 قال (التاخير بغير القابض)

جعل يسوع عن جنته وفي رواه مسلم فأطلق يسوع عنه الرضا وهو العرق وقال أس السائل قال
 ها أنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يزل يأتى الأباخير الحديث وكان صلى الله عليه وسلم إذا
 أوى إلى بيته لم يدر منه مثل الجبان من العرق من شدة الحر وثقله عليه (وان كان هذا المنع يعني
 سواؤك تركه) أى القين (مع القدرة) عليه (التي تمل الخطا بغيره) أى جوار ترك القين إلى
 مجتمعت الخطا (العقل وما أوهمه) أى جوارزه (سباني جوارزه) غير أن هذا الشق
 لا يجتمع مع كونه قادرا على التيقن الذي هو تامل التردد القيس الأمسرا ولاداعي إليه
 (وقد تاه من المختار) وأراد الخطا عليه عليه السلام) أى على اجتنبه (الأنه لا يقر عليه) أى على الخطا
 (بخلاف غيره) من المجتهدين وهذا قول أكثر المصنفين وثقله (الأنه لا يقر عليه) أى على اجتنبه (الأنه لا يقر عليه) أى على الخطا
 الحديث واختاره هو ابن الحبيب (وقيل بامتناعه) أى جواز الخطا على اجتنبه وثقله في الكشف وغيره
 عن أكثر العلماء وقال الامام الرازي والحقنى الهدي انه الحق وجزم به الحلي والبيضاوي وذكر الربيعي
 أنه الصواب وان الشافعي نص عليه في مواضع من الام (د) أى اجتنبه (أولى بالعصمة عن المخطئين
 الاجماع لان عصمه) أى الاجماع عن الخطا (السنه) أى الاجماع بواسطة الامه (إليه) أى إلى صلى
 الله عليه وسلم (والروم حوار الامر باقناع الخطا) لانهم ما يرون بانبايعه صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى قبل
 ان كنتم تبغون الله فأنعوتكم بكم الله الى غير ذلك (و) لزوم الشك في قوله صلى الله عليه وسلم صواب
 هو امضا (فعل على تقدير البتة) وهو الرقيق بما يفيد له حكم الله (أحبب عن هذا) الأخير (بان
 الخلل ما في الرسالة) أى حوار الخطا بما يفيد على الله تعالى من رساله وهو معلوم الاتفاقة بدلالة تسدين
 المجرته لا يجوز لتلطاف اجتنبه (و) أحبب (عما قبله) وهو روم حوار الامر باقناع الخطا (منع
 بطلانه) وحبوب اتباع العوام للجهل من مناهج جوارز غيرهم على الخطا فضلا عن عظمهم وقب
 الاما مثل الكرماني هذا النص ما به غير وارد لان المتابعة لا يقع العمل على الوجه الذي عليه والمعا
 لا تدفع المجتهد في اجتنبه بل يقدّمه والفرق بين صورة التيقن والامر من القليل أن الأمر بانبايعه
 قادر على الاصابة كالجهل كذلك العاوى وأدلى بغير واحد بالخطا وانما العاوى ما يرون بالتقليد
 والخطا واقع في طريقه قال الاما مثل الاخرى والاول مددوع لان الوجه الذي ذكر في تعريض المتابعة
 جهة العمل وكيفية الاداء كذا بل هو دية التيقن والمعاقل متعممة المتابعة لا تقتضي
 الانواع في الاجتهاد وعلى بعدر الافتضاء بانواع الاجتهاد ضرورة من الامر بالابايع اجما سوا كان
 الامر بانواع الرسول عليه السلام أو ما تنوعه من المجتهدين وقد ذكر صاحب المهاج لزوم تنوع صافي
 بيان نية الاجماع وكذا الثاني لان جميع الامه ما يرون تنابعه الرسول عليه السلام سواء في ذلك
 مجتهدهم وتقليدهم فلا فرق وايضا مددور المجهل متعمد على الخطا لا يملك الحكم الا الاصابة منه وانما
 يكون احدا الرسول صلى الله عليه وسلم خطا اجتنبه مرة أولى (د) رار كونه خطا وكذا الثالث لان
 الامر بالابايع امر بانواع العمل كذا ذكره وادان اقصاعه على الوجه الذي عليه خطا كان العاوى ما يرون
 بالخطا هذا وحل الاستدلال بالان كور أن الحكم الخطا له من كونه مطابقي الواقع وكونه مجتهدا
 فيه طارفة فلهذا الثانية الاولى ولا تنابع فيه طان المجتهد امور بالان على ادى اليه احكاما اجما
 وان كان خطا لا يقد في امر غيره ايضا العمل بغيره والى الخصم هديا بغير قوله (على أن الامر بانبايعه)
 أى الاحكاما على (من حيث هو) أى الحكم الا ينادى (صواب في طر العالم وان تالف نفس
 الامر) والمناصل اذ يندى الى العمل بالاجتهاد الذى هو صواب عملا كما في مذهب المخطئة ومطلقا
 كما في مذهب الصوابية ولا بأس (و) أحبب (عن الاول) وهو بان ادى الى العصمة من الاجماع (بان
 اختصاصه) على الله عليه وسلم (برية السيرة والسيرة الامه لا تنابعهم) 4 (لا يقتضي لزوم

عن الرمس ول وقافا
 والمناظرين ايضا اذا
 تنوع امرهم قبل عرضة
 لخطا الفتا لا يسل بعد الاذن
 ولم يثبت وقوله اقول
 انه تالف حوار الاجتهاد
 لامة التي صلى الله عليه
 وسلم في زمنه على مذاهب
 حكاه لا مدى احدا
 يجوز مطلقا والثاني يتنوع
 مطلقا والثالث يجوز
 القائلين من الغضا
 والولاة دون المناظرين
 والاربع ان ورد فيه اذن
 خاص بانواع الامه لا
 والحاس انه لا يستمر
 الاذن بل يكفي السكون

صلى الله عليه وسلم سواء كان ناضياً ولا (ضرورة) والظاهر أنها لما تحقق عند قصر الرجوع أو
 اعتذره عليه فحسب نفسه من هو بهذه الحالة فلا يجوز له ليس به السهولة المريحة عليه ثم تمت معاذ
 الشهيرة في إرسائه إلى ما بين شاهدة بذلك وقصر الجواز على القضية والولاية لحفظ منضم من استقصا
 الرعي لهم أذار جعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يقع لهم بخلاف غيرهم مما يجب
 من تكلف كتابته بلا تقبيل بالرد (والخاسر شرط أمن الخطأ هو) أي أمنه (بأحد آخر من
 حضرته) كأن قدم إلى بكر رضى الله عنه (أواذته) في ذلك (كصحة مسعد بن معاذ في غير شرطه)
 ومن غم له الحكم يقتل الرجال وقسم الأموال وسي الفزاري والساء قاله النبي صلى الله عليه
 وسلم لقد سمعتكم وهم يحكم الله حكمنا في العبيد وفي رواية ابن سعد في الطبقات الذي حكمه
 من فوق سبع سموات وكلاهما يريان كسر اللام في الرواية الأخرى في المصنفين بحكم الملك وأه سبحانه
 أعلم (مسألة العتبات ما لا يتوقف على جمع كدوث العباد ووجودهم وحده تعالى بصفاته
 وبهته المرسل والمصنفين بحمدنهما) أي العتبات (واحد اتفاقاً) وهو الذي يطابق اجتهاده الواقع
 فأصاب الحق لعدم إمكان وقوع القصص في نفس الأمر (والخطئ) منهم (أب) خطأ (تباين
 ملها الإسلام) كالأدوية (كأفرا تم مطلقاً) أي استهدى بحر عن معرفة الحق أو لم يجتهد (عده المخترع
 أي بعد البلوغ وقبله) أيضاً (بعد تأمله للضرورة بشرط البلوغ عدى مسلفاً) في فصل الحاكم
 (من الحنفية كغير الإسلام إذا أدركه مسد للثأمل) وقد روى الله تعالى كلفه (أب) بله
 سبع ومطلقاً أي أدركه مسد للثأمل أم لا (بله) السبع (أو شرط بلوغه) أي السبع أيا (لا لا شربة
 وقدماء) غة (من يحارب الحنفية وهو المختار) لأن حقيقة الإسلام أين من التمر لا مجال لمخبرها
 بالاجتهاد لأن فيه إراد الاجتهاد أي يكون معاه فحاه وعوض والمعاد كبريها (وارد) كأن ما سخط
 فيه (غيرها) أي أملة الإسلام من المسائل الدينية (كثاني القرآن) أي القول بخلفه (وارادة أنشر)
 أي القول بعدم إرادة الله تعالى الشر وكان الأولى بعدم إرادة الشر (فتمنع) أي كافر وسأقي به) أي
 في هذا النوع (زيادة) في التنية التي تلي المسألة أي بعد هذا ما عن الثاني من تكفيره اتفاقاً بخلف
 القرآن جمهور أصحابه تأولوه على كبراء الأمة كآله النور وروى غيره وإن كل من عدل إلى مثل الدينية
 كوجوب تركيب الإسلام من ثمانية أجزاء أو تحريمه للمخاطبة فيه أو تم ولا المصيبة منها حوارد يجري
 مثل هذا يجري الخطأ في أن سكة أكبر من المدسة أو أصغر كلف في بحر الزكوى هذا كله في الكلامية
 (وأما المسألة مسكر الضرورى) منها (كالدراك) أي مرضية الصلاة والزكاة والصوم والحج التي هي
 الأركان الأربعة للإسلام بعد الشهادتين (وحرمة الزنا والشرب) للشر وقتل النفس المحترمة والربا
 (والسرقة كذا) أي كذا أي تم تكديده الله وروى (الاتمام شرط الاجتهاد) وشوكون المجتهد فيه
 نظراً (فهو وإنكار للعلوم ابتداء عداو) مسكر (غيرها) أي الضرورية (الأصلية) القسمة من انقضية
 (سكون الإجماع حجة وأخير) أي حجة الواحد حجة (والقياس) حجة وهو شرط (أتم) وقاله الأثراني
 وقد خالف جماعة من الأئمة في مسائل خمسة المدارك كالأجاء السكوني والإجماع على الحروب
 ونحوهما فلا ينبغي تأنيده لانه ليست قطعية كآثار في أصول الدين لا يؤتمن بقول العرضين من رماين أو
 يعول في الخلاصات الملائمة غير ذلك (مخلاف) السكندر (حجة القرآن) والسنة (هنا) أي إنكارها
 (كثرو) منكر (غيرها) أي الضرورية (الفرعية) الاجتهادية من الفقهية (طائفة) أي (أتم) أي
 والقطعي في الأتم (هـ) ضد وجود شرط حله) أي الإجماع (من عدم كونه في مقابلة تمام بعض أو
 إجماع ولا يعداً) أي لا يصد (تأنيث) المرسى (والأصم) أي بكر وأب عليه والطاهر) وأما
 الخطئ في الاجتهاد في الأحكام الشرعية العربية والاجتهاد في بناءه على أن ما من مسئلة لا والحق في

فعله البيان (قوله قبل
 عرضة الخ) أي استدلل
 الماتصون بأن الاجتهاد
 عرضة لخطأ الاشك
 والنص أن منه وسلاوك
 السبل المخوف مع
 القدرة على سلوك الأمن
 قبح عقلا والجواب لأن
 أن الاجتهاد تعرض لخطأ
 بعد ادن الشرع فيه فله
 لما قال للكلفات
 مأثور بالاجتهاد وبالعقل
 بهار أماناً من الخطأ لانه
 حينئذ يكون أتباعاً أمر
 به هكذا أجابه الإمام
 وأتباعه فتبهم المصنف
 وهو ضعيف لأن الأئمة

متعين وعليه دليل قاطع فمن أخطأ فهو آثم غير كافٍ ويسقط على ما ذكر ابن رهان ولا ينسحق على ما ذكر
 الأئمة وغيرهم عنهم وإنما لا يعابه (لهللة) أجماع الصحابة على نفيه) أي تأييد الخطي فيها (انفصاح
 اختلافهم) في المسائل الاجتهادية ومعلوم أن الحق ليس مع الجميع (ولم ينقل تأييد) من بعضهم
 لبعض ميبس بأن يقول أحد المرشدين الآخر آثم ولا ميبس بأن يقولوا أحدنا آثم (ولو كان) أي مجرد
 الآثم للخطي (وقع) ذكره لانه أمر خطي من المهمات ولذا كثر نقل واستمر ولم ينقل تأييد قطعا عنهم
 الاثم (ولو استؤنس لهم) أي بشروا الاسم (بقول ابن عباس) ألا يتق الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن
 ابتلاوا يجعل أب الابن أباً ذكر في التقويم (أمكن) الفتح في دعوى الإجماع على عدم التأييد ولكن
 هذا إذا تبع ابن عباس على مثله (لكنه) أي ابن عباس (لم يتبع على مثله) إذ وقائع الخلاف أكثر
 من أن تحصى ولا تأييد من بعضهم لبعض فيها منقول عنهم وقال (الحافظ) لا تأثم على مجاهد ولو كان
 الاجتهاد (في نفي الاسلام) كان نفيه اجتهادا (عن ليس مسلما) يخبر على (أي الثاني في الدنيا
 أحكام الكفار وهو) أي في الآثم (مراد) عبد الله بن الحسن فاضى البصرة المعترى (العنبري) بقوله
 المجهدي في العقليات مسبب والا) ولم يكن مراده هذا بل أراد وقوع معتقده في نفس الامر (اجتمع
 القضاة) في شيء واحد بنصهم باختلاف المحدثين في القضايا العقلية كالقدم والحديث في اعتقاد
 قدم العالم وحديثه (في نفس الامر) نخرج من المعقول لأن التضييق لا يكونان حقيقين في نفس الامر
 هذا ما مضى عليه الأمدى وغيره ونفي السبكي أن تكون أداني الآثم من ذلك مذهب الحافظ بلا زيادة
 بل أراد أن ما يؤدى إليه اجتهاده فهو حكم الله في حقه سواء وافق ما في نفس الامر أم لا وواقفه
 الكرماني على هذا وتعضه التفاتراني بأن الكلام في العقليات التي لا تدخل مع الوضع الشارع ككون
 العالم قدما وكون الصانع ممكن الرؤية واجتماعها ثم قال السبكي ثم قيل إنه عم في العقليات حتى يشمل
 أصول الديانات وإن اليهود والنصارى والجوس على صواب وهذا إذا كرر الصان في التقريب أنه
 المشهور عنه وقيل أراد أصول الديانات التي تختلف فيها أهل القبلة ويرجع المراجعون فيها إلى آيات
 وآثار محتملة لتأويل كثر في هذا الموضع ونحن في الأفعال وأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كالهمود
 والنصارى والجوس فلا في هذا الموضع أن الحق حيا يافقه أهل الاسلام حكمه صاحب القواطع ثم
 قال وبنى أن يكون التأويل على هذا الوجه لا لأنهم من أحدنا هذه الأمة لا يقطع فصليل اليهود
 والنصارى والجوس وإن قولهم ما طلل قطعا ولا دليل لا لئلا القطعة قامت لأهل الاسلام في بطلان
 قول هؤلاء المارق والتمثيل القطعية فوجب الاعتماد القطعي فلم يكن يمين القول بأنهم من خالفوا محطون
 قطعا وإذا ثبت هذا مما نخلصه من أهل الملل فكذلك فيما عداه الفاضلة القدرية والجسمانية والمجتمعة
 والزواجر والحوارج وسائر من يخالف أهل السنة لا تأثم لأن التمثيل القطعية قد قامت لأهل
 السنة على ما وافق عقائدهم وثبت ما اعتدوه قطعا وإذا ثبت ما اعتدوه قطعا حكم بطلان ما خالفه
 قطعا وإذا حكم بطلان ذلك قطعاً ثبت أنهم من لادول وستدعة انتهى ومضى على هذا التأويل بل لذهب
 العنبري الكرماني والتفاتراني واستشهد السبكي له عاقله صاحب القواطع أنه أيضا أحسن عنه أن
 كان يقول في معنى القدر هو لا يقوم عظموا الله في تأييده ولا نزهوا الله ولم يقل عمن مثل ذلك في حق
 اليهود والنصارى وأمثانهم ثم قال السبكي وعلى هذا ينبغي حمل مذهب الحافظ أيضا ولكن صرح
 القاضى عنه في التقريب بحمله فأتى ما في حاشية الأهرى وقول من زعم أن يكون اختلاف في الكافر
 الذي هو من أهل القبلة لاستبعاد الخلاف من السلم في كون اليهودي عطا في نفي رسالة التنبأ صلى الله
 عليه وسلم ليس على ما ينبغي لأن القول بأن اليهودي عطا في نفي رسالة التنبأ صلى الله عليه وسلم ليس
 بأحد من القول بأن الجسم من أهل القبلة غير محتمل في أن الله جسم وفي وجهه انتهى (لناجم)

في الاجتهاد لا يمنع من وقوع الخطأ فيه حكما
 ستره بل انما يمنع من التأييد الاول في الجواب
 أن يقال لا تسلم انه قادر على تفصيل النص فانه قد يسأل عن الواقعة فلا يد فيها شيء بل يؤمر فيها بالاجتهاد سلمانه لكن لا تسلم ترك العمل بمقتضى الاحتياط فيجب سلمانه لكنه قسره عن قاعدة التبيين والتعقيب العنبرين (قوله) ولم يثبت وقوعه هو عائد إلى المسئلة التي قبله وهو واجتهاد الحاضر ولا ينبغي اعادته

(ونسب إلى المعتزلة لا حكم في المسئلة الاجتهاد) أي التي لا طاع فيها نص وأجاء (قبل الاجتهاد
سوى إيجابه) أي الاجتهاد بها (بشرطه فأدى) الاجتهاد (البه) أنه حكم الله فيها (تعلق) بها
وكان هو حكم الله فيها في حقه وحق مقلده ونسبه إليهم فخر الإسلام وصاحب الزان والروايات
والموردى وزاد هو قول أبي الحسن الأشعري ثم قال وقالت الأشعرية بخبر إسان لا يصح هذا
الفتن من أبي الحسن قال والمشهور عنه عند أهل العراق ما ذكرناه وذكره أيضاً عنه وعن
القاضي والفرائي والزبي وبعض متكلمي أهل الحديث غير واحد منهم صاحب الكشف
خالق عندهم متعدد وأما اختلفوا في أن تلك الحقوق قد تساوى في الحقيقة أم لا فباطلة فقيمة منهم نعم
وطائفة لا بل أخذت الحقوق أحق من غيرها ولا يمنع نعتها أي الحكم المتعلق بها (الاجتهاد
لحديثه) أي الحكم (عندهم) أي المعتزلة وأما الشان فيه على قول الأشعرية لأن الحكم قد عدهم
فذكر التفاتنا في أن المعنى أن الله فيها خطابا للكه انما يعين ويجوز أوسعها بما يجب بل من
المجتهدين التابعين لنقل المجتهدين والطلب المتعلق لانفس الخطاب وذكر الأجرى أن ليس المراد بالحكم
هنا خطاب الله المختلف في قدمه ومحدثه بل ما يأتى إليه الاجتهاد ويستلزمه ويجب عليه وعلى من
يقلده العمل به (والفائز) والأشعري على ما ذكر السكي (وطائفة) الحكم (الثابت) الواقعة
(فيه) أي الاجتهاد (تعلق ما يتعين) ذلك الحكم (به) أي الاجتهاد (وأدخله) عرو حل (يحيط
بما يتعين) من الحكم (أمكن كون الثابت تعلق) حكم (معين) لها (في حق كل) من المجتهدين
(وهو) أي الحكم المعين (ما عاين أنه يقع عليه أحكامه وأدواته الانحداد) الواقعة على المجتهدين
واختلف ما يقع عليه اجتهادهم (تعدد الحكم بتعدددهم واختار) أن حكم الواقعة المجتهدين
(حكم معين أوجب طلبه في أصابه) فهو (المصير من لا يصيبه فهو) (الخطيئ) (وقل) هذا (عن)
الائمة (الأربعة) أي حنفية ومالك والشافعي وأحمد وذكر الشيخ أن هذا هو الصحيح عنهم بل نقله
الشيخ من أصحابنا على ما ذكره القرافي عن مالك وغيره وذكر السكي أنه الذي حرره أصحاب الشافعي
عنه وقال ابن السعاني ومن قال عنه غيره فقد أخطأ عليه (ثم المختار) كما صرح به أصحابنا في الحصول
وهو قول كافة الفقهاء ويرى إلى أي حنفية والشافعي (أن الخطيئ ما جاور) لما تقدم في بحث
الطوائف العاصية إذا حكم الحاكم فخطأ ما أصاب له أحران وإذا حكم فاجهد ما خطأه أحر واحد
(وعن طائفة لا أجروا لائم) ذكره في الكشف وغيره قال المصنف (وله) أي هذا الخلاف (لا يتفق)
هنا القول بأجر وليس على خطئه بل لا مثاله الأمر الاجتهاد ونسب ثواب مجتهد الأمر معلوم من الدين
لا يتناقض فيه وانتم خطئه موضوع انما قال بين أهل هذين المواقف (فهو) أي بهذا القول الثاني هو
القول (الأول) قلت وقد سمى الشافعية فيما عليه الأجر لخطيئ اختلافا ما مالم الحرم الذي ذهب إليه
الآلة أنه لا يؤجر على الخطيئ بل على قصد الصواب وقيل بل على اشتداد في نقص النظر فان الخطيئ يشهد
أو لا يؤمر بزل قال والأول أقرب بل ان الخطيئ قد يحذف في الأول عن سنن الصواب والرافعي ثم الأبرع علام فيه
ويجاء عن أبي إسحق الروردي أحدهما وهو ظاهر النص واختيار الروردي وأبي الطيب أنه على التصديق
الصواب لا الاجتهاد لأنه أفضى به إلى الخطأ فكان له بذلك الطريق المأمورية انتهى والنص المذكور في
المرئي في كتابهم المتعلق بالشافعي في الحديث إذا اجتهد الحاكم فأخطأه أجزأه لا يؤجر على الخطيئ
الخطيئ في الدين لم يؤمر به أحدوا عما يؤمر لارادته الحق أي أخطأه قال أبو إسحق ويجوز أن يؤجر على
قصد وان كان الفعل خطأ كالأمر بزيادة ما عظمها تقربا إلى الله ثم وجد حارح الام لا بعد ذلك فتم فهو
ما جاورون لم يصح شرأؤهم لم يضع عنهم الماتية من القصد إلى تلك الرتبة والتقرب إلى الله وشبهه العقول
يرجلين ريبا إلى كافر فأخطأ أحدهما يؤجر على قصد الأصاوية والثاني يؤجر على قصد والاجتهاد جميعا

علم النقل قد يكون قلته
ثم انما عارض بقصد
وعليه كما سألني الثاني
انهم كانوا يرفعون
المواد اليه ولو كانوا
مأمورين بالاجتهاد لم
يرفعوا له وجوابه أن
الرفع قد يكون لسورة
الاص اوله لم يظهر
لهم في الاجتهاد
واحتج القائلون بالرفع
بأمرين أحدهما حكم
سعد بن معاذ في بني قريظة
وعمر بن العاص وعقبة بن
عامر ليحكم بين رجلين
وجوابه أن ذلك من أخبار
الأحاد فلا يجوز زانك
به الا في مسألة عليه هذه
المسئلة لا تعلق لها بالعمل
الثاني قوله تعالى وشاورهم

لا بد بل وسعة في طلب الحق والوقوف عليه ورسل الطريق في الاستدلال وتبصرة الأعمام قلت
وعلى هذا أيضا غير واحد من المتأخرين منهم ابن عسقلان لكن قال ابن الرقعة وهذا مناسب لما سلمه
في الابتداء فان مداعمة في الاول تعين الوجه الاول ونص القاضي أبو الطيب على أنه لا يصح في ذلك
الاجتهاد خلافا للاجتهاد الذي يصيب به الحق لانه لو وضع في صفته ورتبه على ترتيبه لا يقتضي ما في الحق
فلا يؤثر عليه ولا على بعض أجزائه قلت ولا يصري عن نظر المصنف هذا وأورد عليه لو كان على
الفصل واجب أن يكون له عشر أجزائها المصيب للحدث المصعب من هم بحسنة ولم يعملها كتبت حسنة
كاملة فان عملها كتبت عشر حسنات وأجيب بالقول بالمو جب لمعني عبد الله بن عمرو بن العاص
قال جاء خصمان الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا افض بينهما فقلت يا رسول الله كتبت أولى قالوا وان
كان قلت ما أفضي قال ان كان أصحت كان عشر حسنات وان أخطأت كان لك حسنة واحدة آخره
التفاس في كتاب القضاة وعصمه الحاكم في المستدرک لكن تعقب بأن سنده على فريخ من فضلة
ضعفه الا كثرون ومحمد بن عبد الله النهراني وأبو يعقوب ولان قلت وعكس النصي عن هذا اليراد
على قاعدة الشافعية بأن حديث المصعب مقدم على ذا لانه خاص وذاك عام وانما هو مقدم على العام
عندهم وأما على قاعدة المخنفة فغير ظاهر الا أنه لا إشكال في هذا عليهم حيث كان لا يرعى نفس الاجتهاد
كأنه ظاهر كلام المصنف والله سبحانه أعلم بهذا وقال ابن دقيق العيد قد تعالى في الواقعة فكان
أحدهما مطلوب بالاجتهاد ونصب عليه الدلائل والامارات فادأ أصيب حصل أمان أو الامانة أو أحو
الاجتهاد والثاني وجوب العمل بما أدى اليه الاجتهاد وهذا متفق عليه فمن نظر الى هذا الثاني لم ينظر
الى الاول قال حكيم الله على كل أحد ما أدى اليه اجتهاده ومن نظر الى الاول قال المصعب واحد وكلا
القولين حق من وجه دون وجه أما أحدهما في النظر الى وجوب العمل بما أدى اليه الاجتهاد وأما
الآخر في النظر الى الحكم الذي في نفس الامر المطلوب للنظر انتهى ثم قد أورد كيف شاب على الامانة
وهي ليست من صنعه وأجيب لانها من آثار صنعه وقيل يجوز أن يكون الثواب الثاني لكونه من حسنة
حسنة يقتدي به فها من يتبعه من الفضلين قيل فعلى هذا لا يؤثر الخطي على اتباع الفضلين
بخلاف المصعب لان مقلدا لمصعب قد اعتدى به لانه صنف الهدى وهو كما قال صلى الله عليه وسلم ولا ت
يهدى الله بل تضلوا واحد اخر في حمر النعم بخلاف مقلد الخطي فان الخطي لم يحصل على شيء غاية
الامر سقط الحق عنه باعتبار نفيه قلت ونفيه نظير نظره عما يد كرفي آخر هذا المذهب فلهذا هو حسنة
أعلم (وهذان) القولان منه (على أن عليه) أي حكمه في المادته (دليلا لتبني) وهو قول أكثر
الفقهاء من أصحاب الائمة الاربعة وكثير من المتكلمين (وقيل) بل عليه دليل (فقطي والخطي) أي
وهو (قول بشر والاسم) ذكره ابن الخطيب وغيره وورد بعضهم وان عليه وبعضهم ان أي هرة
(وقيل غير أن نفعاته) أي الدليل القطعي وغرضه وعزاه في الكشف الى الاصم وابن عسقلان
مال اليه أو تصور الماتريدي في المحصول الى الجمهور من تأني ان عليه دليل قطعا وقيل لادلة عليه
ولا أمانة بل هو كدفع بعرضه الطالب اتفاقا ومن وجدته أمان ومن أخطأه أجر وعزى هذائي
المحصول وغيره الى طائفة من الفقهاء والمتكلمين وإذا الترفي وقيل عن الشافعي (ونقل المصنفه الملاح)
(أه) أي الخطي (عظمي ابتداء وانتهاد) في اجتهاده وفيما أدى اليه اجتهاده وهو اختيار أبي منصور
الماتريدي (أو) مصيب في ابتداء اجتهاده محط (انتهاد) فيما طلبه وهو قول الرستغفي وعزاه
بعضهم الى الشافعي (وهو) أي وهذا الأخير (الختار) عند فقهاء الاسلام وموافقهم وغيره فان نقل
الخصية مبتدأ خبر (لا يصدق) الا ابتداء بالاجتهاد وهو (أي المجتهد) أي بالاجتهاد (مؤثر غير عظمي) (ه)
أي بالاجتهاد (قطعا) وكيف هو وأنجا كلفه بمثل الامر بقصد روعه وبتهديه أيضا فاق

في الامر وجوابه أن ذلك
كان في الحروب ومصلح
الدنيا في أحكام الشرع
قال الثالثة لانه أن
يصرف من الكتاب
والسنة ما يتعلق بالاحكام
والاجماع وشروط القياس
ويكيفية النظر وعلم
العربية والناصح
والنسخ واصل الرواة
ولاجابة الى الكلام
والفقه لانه يتبعه القول
شرط الاجتهاد كون
المكلف متكاما من
استنباط الاحكام
الشريعة ولا يحصل هذا
التمكن الا بحرفة أمور

التعديم وقال علماءنا كان خطئنا الحق عندنا فلهما مصيبا الحق في حق عمله حتى ان ظله يقع صحاحا شرعا كانه
 أصاب الحق عندنا فلهما بلغنا عن أي حنيفة أنه قال يوسف بن خالد السجتي وكل مجتهد مصيب والحق
 عندنا واحد في أن الذي أخطأ ما عندنا فلهما مصيب في حق عمله وقال محمد بن الحسن في كتاب الطلاق أنا
 ثلاثة من الرومان ثلاثا لا نفرق القاضي بينهما فقد قضوا وقد أخطأ السبعة فلهما قضاه في شقة صوابا
 مع قترناه أنه جعل الحق عندنا فلهما مصيب انتهى وقد ظهر من هذا أن ما نقله البوردي وغيره عن أبي
 يوسف كل مجتهد مصيب وان كان الحق في واحد فنأصاه فقد أصاب الحق ومن أخطأ فقد أخطأ
 انتهى غير مخالف في المعنى لما عن أي حنيفة ومحمد واه سبحانه أعلم (وان سجل) كونه خطئا ابتداء
 (على خطئه) أي في الاجتهاد (لا خيلا) ببعض شروط العدة (لا اجتماع) (اتفاق) أي فكونه
 خطئا اتفاق وقيل هو نزاع لفظي لأن من قال المجتهد خطئ اجتهدا ابتداء أراد بالامانة أن ذلك لا يدوان
 يكون موصلا إلى ما هو حق عندنا فلهما مصيب من قال خطئ اجتهدا ابتداء أراد بالامانة ابتداء استغفار
 المجتهد في رعايته شروط الاستعداد وفي الدليل الموصول إلى ما هو الحق (لنا) على المختار (لو كان الحكم)
 في الحادثة (ما أدى) اجتهدا المجتهد (السه كان) المجتهد (نقله) الحكم (يقطع بأنه) أي منطوقه حكمه
 تعالى والقطع (ثابت) (أن الصطع) بأن منطوقه حكمه الله تعالى (مشرط) يبقا خطئه (لذلك الحكم
 والاجماع) أيضا ثابت (على جواز تغيره) أي خطئه بغير غيره (د) على (وجوب الرجوع) عن
 الحكم الأول إلى ذلك الغير (وأنه) أي ذلك الحكم الأول (لم يزل عندنا) القطع (بعدم بنا) كذا أن حكم
 القطع به القطع بأن منطوقه هو الحكم في حق المجتهد يجب عليه العمل به أيضا فكونه عالما بالخطأ انما
 ظنا ولا يقال لأن لم اجتماع الظن والعلم في أن الظن ينتهي بالعمل لأننا نقول اتفاقا ظن تنوع ما انقطع
 ببقائه الظن (وإنكاره) أي بقاء الظن (بث) أي ما كان (في جميع العلم والظن) لشي الواحد (فيجتمع
 القضيان يجوز بالتصني) الحكم (وعنده) أي يجوز تبينه (وإلزام كونه) أي اجتماع القضية
 (مشترا) الإلزام فانه كالإلزام أصابه كل مجتهد يلزم أصابه واحد خطأ الآخر أيضا لا علم بالذي القاطع
 وهو الاجماع أن الحكم الذي أدى إليه الاجماع صوابا كان أو خطأ يجب انبعاثه على الوجه الذي أدى
 إليه من الوجوب وغيره والعلم وجوبه تابعه مشروط ببقا الظن المجتهد فيكون المجتهد عالما حال كونه
 عالما بعدم القطع وعدم الصطع وهذا قضيان وإذا كان مشترك الإلزام كذا الدليل بالامانة يعلم أنسنا
 الفساد ليس خصوصية أحد المذهبين (منتب) لأنه اعمايت لو اتحد متعلق الظن والعلم هناك كنه لم
 يتبعنا (لا خلاف) محل الظن وهو أي محله (حكمه أي خطايه) تعالى المطالبين بالاجتهاد (د)
 محل (العلم وهو) أي محله (حرمة مخالفته) أي الحكم المذكور ولا هو واجب الاتباع (مشرط
 منطوقه) لوجوب اتباع الظن لأن محله الحكم المطلوب بالاجتهاد (فهنا خطا بان التناقض في
 نفس الامر وهو المقتنون وتحرير تركه أي التثنتين (ويلازمه) أي هذا المجموع (الاجاب العتوبية)
 أي ذلك الحكم المقتنون (وهما) أي تحرير تركه واجبا الشؤيه (متعلقه) أي الحكم المقتنون
 (المعلوم) بأرفع حصة متعلقه لم يتخلفا لخلان (مخلاف) قول (المصونة فان الحكم في نفس الامر ليس
 الاما نأدى إليه) الاجتهاد فيكون الخطاب متعلق العلم كاهو متعلق النان فيتحققا لخلان (هنا قالوا)
 أي المصونة هذا الجواب بعينه وهو سان تعدد متعلق العلم والظن يجري في ذلك الحكم لانا (قول
 متعلق الظن كونه) أي الدليل (دليلا) أي لا علم الحكم (د) متعلق (العلم) بتعدوله أي
 الدليل وهو الحكم (شرط ذلك الشرط) أي بقائه منطوقه (فانزال) ظنه (رجع) عنه زوال الشرط
 ثبوته وهو من الدلالة عليه لأن الشيء كائن في انتفاؤه وجبه قد بدت في انتفاؤه شرطه (أجيب بأن
 كونه) أي الدليل (دليلا) أيضا (حكمه شرعي وان كان غير علمي) أي ليس بخطاب تكليف

أخذنا كتاب الله تعالى
 ولا يشترط معرفة جميعه
 كالجزء من الامام وغيره بل
 يشترط أن يعرف منه
 ما يتعلق بالاحكام وهو
 سبحانه أنه قاله الامام
 قال ولا يشترط حفظه
 عن ظهر القلب بل يكفي
 أن يكون عارفا بما فيه حتى
 يرجع اليه في وقت الحاجة
 والافتصاد على بعض القرآن
 مشكل لأن تفسيراً يات
 الاحكام من غير ما تروى
 على معرفة الجميع
 بالضرورة وتقليد الغير
 في ذلك يمنع لأن المجتهدين
 متفاوتون في استنباط
 الاحكام من الآيات لا يجرم
 أن الغير وان في المستوف

بل هو حكم شرعي اعتقادي هو كون الدليل الذي لاح التمسك بدليلا (فأذا ظنهم) أي كون الدليل
 ذليلا فقد (علمه) أي كون الدليل دليلا لا لم يعلم كونه ذليلا لما أن يكون الدليل عنده غيره
 فيجب عليه العمل بذلك الغير لا به فلا يحصل له الجزم بوجوب العمل بظنه ويكون خطأ في اعتقاده أنه
 دليل فلا يكون كل جهل بمعصية اذ هو اجتهد وقد أخطأ في هذا الحكم وهو اعتقاد دليل (وتم
 الزامه) أي دليل الصورة (اجتماع التضمن) وهو القطع بكون الدليل دليلا وعدم القطع بخلاف
 الخطئة فان على من ذهب إلى وجوب ثبوت كون الدليل دليلا العلم به واثار أن يكون في ظن الدليل دليلا
 خطأ أيضا ولا يلزم خلاف الفرض هذا وفي حاشية الأجرى وهنا نظر لان الشروع جعل مناط
 وجوب العمل بالدليل الظني ظن كونه دليلا لانفس الدليل فيصور أن وجوب مجرد الظن بكونه دليلا
 العلم بوجوب العمل بمن غير ما يحصل له الجزم بكونه دليلا ويجوز أن يكون غير دليلا لا وجوب العمل بالغير
 ما لم يتعلق الظن بكون الفرد دليلا فالتقنين ما دام مقتونا يصح العمل به واذا صار غير مقتونا انتفى
 الظن المتعلق به فلا يجب العمل به فلا فرق بين المذهبي في أدفع التناقض على أن المراد يكون كل جهل
 مصيبا صاته في الأحكام الفقهية لافي كل حكم فلا يلزم الإلزام وقال المصنف (والجواب) من قبل
 الصورة بقرينة هذا الجواب (أن الازم) من ظن الدليل (ثبوت العلم بالحكم ما لم يثبت الرجوع) عنه
 (وهو) أي ما ثبت الرجوع عنه (إفساخ هذا الحكم بظهور) الحكم (المرجوع) اليه (لا ظهور
 خطئه) أي الحكم الأول (وبطلان عددهم) أي الصورة (وتجوز انقضاء مدة الحكم) الأول
 (بعد هذا الوقت لا يقدح في القطع بحال هذا التجوز) لتقص الحكم وهو الرجوع اليه (ينظر
 النابل) المذكور في الخطئة (عنه) أي الصورة (وهذا) الجواب (يستدفع) عن الصورة الدليل
 (القائم) من الخطئة (لو كان) ظن الحكم موجبا العلم به على ما هو الازم لتصويب كل جهل (امتنع
 الرجوع) عن الحكم (لاستلزامه) أي الرجوع عنه (ظن التضمن) للحكم (والعلم) به (يتيقن
 احتمال الظن بقرينة) (فلا يمكن العلم حينئذ على أولو كان) ظن الحكم موجبا العلم به (ما لم يكن) أي
 النص (مع تدكر موجب العلم) بالحكم الذي نقضه ذلك (وهو) أي موجب العلم (الظن الأول)
 وجودا والظن مع تدكر موجب العلم باطل بسبب الملازمة قوله (بلوا في الرجوع أولو كان) ظن الحكم
 موجبا للعلم به (امتنع ظنه) أي ظن نقضه (مع تدكر الظن) للحكم الأول (لا امتناع ظن نقض ما
 علم مع تدكر الموجب) للعلم به بوجوب دوام العلم بدوام ملازمة موجبه (والا) لم يمنع ظن نقضه
 مع تدكر الموجب (لم يكن) ذلك الموجب (موجبا) هذا خلف (لكنه) أي ظن نقض الأول (يجاز
 الرجوع) عن الأول إلى النقض ثم هذه الواجهة الثلاثة يمكن أن تجعل أدلة مستقلة من قبل الخطئة
 لا بطلان مذهب الصورة (وقد لا يكتفى بدعوى ضروره) (البره) لا مكان بقاء الظن (فتبين) هذه
 الواجهة الثلاثة (دليل) بقاء الظن عند القطع متعلقه (أي الظن) لا (دليلا) مستقلا والزم على
 المخبر (وهو قول الخطئة) (انقضاء كون الموجب موجبا في الإفادة) حيث قالوا لا يمنع رجوع ظن الحكم
 إلى ظن نقضه مع تدكر الامارات التي عنها الظن مع أنها غير الموجب (وجوابه) أي هذا الإلزام (أن
 بطلان) أي كون الموجب موجبا الذي هو التالي انما هو (في غيرها) أي الإفادة (العلم) أي الإفادة
 (فلا أدلة على) بين الظن وما يتأصل عنه حتى يكون معتقدا للموجب كافي العلم الذي لا يكون الاع
 موجب (جائزا) انما هو موجب مع تدكرها) كما نزل ظن نزول المطر من الضيق المطر الذي هو مظنة له
 إلى عدم نزوله مع وجوده بل ربما يحصل الظن بشئ ثم يحصل العلم بقرينة كذا ما ظن شخص كونه زيد
 في الدار لامارات تدل عليه ثم رآه خارج الدار وإذا لم يلم الخطئة ما تقدم به العلم مع أن المطلوب من ظن
 يكن ذلك هو الدليل (بل الدليل إطلاق) الصحابة (المطابق للاجتهاد) ما علمت تكرارا بل لا تكرار على

نقل عن الشافعي أنه يشترط
 حفظ جميع القرآن وهو
 مخالف لكلام الامام من
 وجهين الثاني سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا
 يشترط انضمام الحفظ
 ولا معرفة الجميع كاتقدم
 الثالث الاجماع فنيق أن
 يعرف المسائل المجمع عليها
 حتى لا يفتي بخلاف
 الاجماع وليس المراد حفظ
 تلك المسائل كانه عليه
 الغزالي بل طريقه كفاؤه
 الامام أن لا يفتي إلا بشئ
 واثق قول بعض المجتهدين
 أو يغلب على ظنه أنها
 واقعة متوافقة في هذا
 العصر يمكن لاهل الاجماع
 فيها خصوص الرابع

وزيد بن ثابت وغيرهما من غطشة ابن عباس في تركه القول وهو) أي ابن عباس (خطأهم) في
 القول به (فقال من شاء باطله) أي لا عنته والحقيقة التصريح في السماء بالحق (إن الله لم يجعل في مال
 واحد نصفاً أو تسعاً أو ثلثاً) لكن قال شيخنا الحافظ ولم أقف على انكاره في وزيد بن جابر وقد ثبت في
 الإجماع في مسئلة إذا أفتى بعضهم بشرع غطشة ابن عباس معنى فبالبين بوضوح هذا السباق دون
 من شاء باطله (وقول أي تكفر في الكلالة أقول فيما رأي) فان يكن صواباً في الله (التي بوجه) وأن يكن
 خطأ في ومن الشيطان) أرام ما خلا الولد والولد فلما استغف عر قال لا لا تسبي من الله أن رقتسا لله
 أو بكر رواء السبق وقال وروى بن عباس وابن أبي شبة قال أبو بكر رأيت في الكلالة رأيا باطلاً
 صواباً في الله وأن يك خطأ في قبي والشيطان الكلالة ما عدا الولد والولد (ومنه) أي هذا القول (قول
 ابن مسعود في المغترة التوفي عنها) زوجها (أجهد لي قوله فان يكن خطأ في ابن أم عبد) ولم أقف
 على عر ما وضعني منه قوله (وعنه) أي ابن مسعود (مثل) قول (أي بكر) الماضي في سنن أبي داود عنه
 فان يك صواباً في الله وأن يك خطأ في ومن الشيطان والله ورسوله بريان وقد تقدم الأثر بدون هذا
 في الكلام في جهالة الراوي (وقول على لمر في الجهنمة) بضم الميم وكسر الهمزة المراتل أسقط
 جنيناً متخوفاً من عر لما استخضرها وسأل عر من حضرة عن حكم ذلك فقال عثمان وعبد الرحمن بن
 عوف بما أنت مؤدب لا يرى عليك شيئاً ثم سأله عما إذا تقول فقال (إن كانا جاحداً جاحداً فخطأ يعني
 عثمان وعبد الرحمن بن عوف) وإن لم يجتهدا فقد غشاك كذا في شرح العلامة ومضى عليه التفتان في
 والذي في التشرح أفضى وعن علي في قصة الجهنمة أن كان جاحداً جاحداً فخطأ وإن لم يجتهدا فقد غشاك
 انتهى وهو المذكور في رواية السبق فأخرج عن الحسن البصري عن عر أرسل إلى امرأة من نساء
 الأحناد يشاهاها بالبال لئلا يدعوا هو كملت في رد جرح فزعت فالتفت جملها فاشترى عر الصداقة
 فيها فقال عبد الرحمن بن عوف أنك مؤدب ولا ترى عليك قال إن أحتم فقد خطأ وإن لم يجتهد فقد
 غشاك عليك البنية فقال عر إلى عزمت عليك لتخسبها على قولك قبل أن أرقم عر وأما فهم إلى على
 أكراماً وقد ظهر أن الضمير في أن كان وما بعده في العضي لعدس البحر لا لعمى كذا كرك الكرماني ثم
 هنا مذهب الشافعي خلافاً لأصحابنا ولا جهة له في هذا على أصوله لأنه متقطع فان الحسن ولد الحسين
 يقتل من خلافه عر ثم الإحواض القاه الولد قبل عامه والمعروف تنصيصه بالابل فله ابن مسعود وغيره
 (واسئل) للفتار بأوجه ضعيفة أحدها أن كان أحد قول المجتهدين أو كلاهما بلا دليل فاطل لأن
 القول في الذين بلا دليل باطل وأن كان قولهما دليل فالجواب (إن تساوى دليلهما تساقطا) وكان
 الحكم الوهب أو التضيوف كما في التقي والابن محطتين (والا) أن تزج أحدهما (تعيين الراجح)
 لأنه يتوكلون الأثر حسناً إذا لم يورجل بالمرجوح (وأحب أن نقل) التقسيم انما هو (بالسنة
 إلى نفس الامر لكن الامارات ترجعها بالنسبة إلى المجهد) إذ ليست أدلة في نفسها بالنسبة إلى
 نظر الناظر فانه أمور إضافية لاحقيقة (شكل) من القولين (راجح عند قائله وصواب) لرجحان
 أمارته عندهم ورجحان عندهم رجحان في نفس الامر لأنه تابع لظن المجهد فانه إما أن يشار إليه بقوله
 (وإن المجهد مطالب) لمعرفته حكم الله في الواقعة (ويستعمل) طالب (بلا مطلوب) فاذنه مطلوب
 (فن أخطأ) أي ذلك للمطلوب فهو (الغنائ) ومن وجدته هو المصيب (أجيب نعم) يستعمل طالب
 ولا مطلوب (فهو) أي المطلوب (علية نفسه) أي المجهد (بمتعدد الدواب) لتعدد الغالب على
 الظنون للمجهدين فانه إما أن يشار إليه بقوله (وبالإجماع على شرع المناظرة) بين المجهدين (وقائدها)
 ظهور الصواب (عن الخطأ وتوحيب الجميع بنسب ذلك) (وأجيب بنسج المصير) أي حصر قائدة
 المناظرة في ذلك (بجوازها) أي قائدها أن تكون (ترجيحاً) أي بيان ترجيح إحدى الامارات على الأخرى

القياس فلا بد أن يعرفه
 ويعرف شرائطه المعتبرة لانه
 قاعدة الاجتهاد والموصل
 إلى تفاصيل الاحكام التي
 لاحصائها النظام كصفة
 النظر فيشرط أن يعرف
 شرائط الحدود والبراهين
 وكيفية تركيب مقدماتها
 واستنتاج المطالب منها
 ليأمن من الخطأ في نظره
 السادس علم العربية من
 اللغة والنحو والتصريف
 لان الأدلة من الكتاب
 والسنة عربية لا لا فلا
 يمكن استنباط الاحكام
 منها الا بفهم كلام العرب
 افراد اوتزكيها من هذه
 الجهة يعرف العلوم
 وانصوص والحقيقة

فتعذر الرجعة أو تساوياهما فيحكم بغير رجعة (وغيرنا) لتفصيل على المناظر فتصنع
 ملكة الوقوف على المأخذ وردا شبه وتخصيفا لما لم يكن ذلك عروضا على الإجماع (والحق في رجعة) أي
 غير بانها من الظاهر أن شرع المناظر ليس لهذا في كفاية رابعهما أنشأ إليه بقوله (ويزوم)
 المحال لكل الشيء وقدر فيه معاني زمان واحد على تقدير التصويب مثل (حل المجتهد كل تنمية
 وحرمة الوفاق بعلم المجتهد كشافه في أن ما لم ينظر في الرجعة) الذي بالنظر إلى معتقده حل لأن
 الكتابات عنده ليست بواش فتصوّر الرجعة بالنظر إلى معتقده لمرام لأن هذه الكتابة عند مخالفة
 بآفته فلا يجوز الرجعة (وحلها لا تنسب لوزوجها مجتهد بل لاول) لكونه يرى رجعة (ثم شبه) أي ثم
 تزوجها مجتهد (هـ) أي بولي لكونه لا يرى رجعة الاول (وأجيب) بأن هذا (مستلزم للزام) لذكر
 على الخطئة (إذا خلا في وجوب اتباع ظنه) أي المجتهد (فيجتمع التخصيص وجوب العمل بعلمها
 هـ) أي المجتهد كشافه لكونه مظلوم به وإزالة رجعة (ووجوبه) أي العمل (بمهرتها عليه) لكون
 مظلوما فعدم جواز الرجعة (وكذا وجوب العمل بعلمها الاول ووجوبه) أي العمل بعلمها (القائى) في
 المسئلة الثانية (فإن لم يكن الزوجان متفاضلين متعلقين) نظر إلى تعصبا فافهما متماثلان
 استلزم اجتماع متعلقيه أي الزوج اجتماع (المتفاضلين) بأن لهما أحدهما منافع حلها لا تخرى
 زمان واحد (فإن أجبت) أي الخطئة بأنه (لا يتبع) اجتماع التخصيص (بالسبب إلى مجتهدين فكذلك
 المتنازع فيه) وهو كون كل مجتهد مصيبا لا يتبع اجتماع التخصيص في مثل العمل والحرمة بالسبب
 للمجتهدين (فهم متنازعون منه فسد المارعة) إذ يلزم على هذا في الاول أن يكون الزوج طلب التكين
 في المأزوجة لا امتناع بمعنى الثانية أن يكون لكل من الزوجين طلب التكين وهو محال (فقد نفى
 إلى التنازل فيلزم فيه) أي في هذا حينئذ (رفعه) أي طافض بحكمه براه فيلزم حكمه (الآخر) وأن
 فاعلموا الحق أن منتهى خصوص من تعلق الحكمين فلا يتعلقان في مثل هذا (بل الثابت حرمها
 إلى غاية الحكم لا لزوم للفسد يتبع شرعا) أي الحكمين مع إيجاب الارتفاع إلى القاضى لأن ذلك
 المفسد قد تقع قبل الارتفاع الذي بأن أنها إلى الحق قبل الارتفاع لشد الحاجة إليها وأنها كل منهما
 قبله وذلك قريب في العادة فتقع مفسدة المارعة والتنازل موجب أن منتهى وهو ما يؤدي إلى هذا أن
 يشق فيه إذا وجد حكم واحد وهو حرمها إلى أن يحكم كما ذكره المصنف (وبما يخصه) من أن مثل
 هذا بخصوص من تعلق الحكمين وأن الثابت حرمها إلى غاية الحكم (اندمع ما أورد من أن القضاء رفع
 النزاع أذنا تاعا في التكين والمنع لا رفع تعلق الحال والحرمة واحدة) فاه بعد الحكم برفع ذلك التعلق
 على تقدير تصويب كل مجتهد كشافه (وقدر محقق) أي سكنت عليه ولم تعقد التفتار إلى
 (وهو) أي المورد (بعد اندفاعه عما ذكرنا) لأن من المخصوص من تعلق الحكمين ليس الثابت
 الإحرمات إلى غاية الحكم الرابع للخلاف (غير صحيح في نفسه ادلا مانع من رفع تعلق الحال والحرمة
 بالقضاء مع كون كل منهما) أي الحال والحرمة (صوابا له) أي رفعه بالقضاء (نسخ منه تعالى)
 لأحدهما (عند حكم القاضى) بالموافق للآخر (كل جوع) عن أحد القولين لأحدهما (عندهم)
 أي المصوبة وحول هذا ما لا يجرى حيث قال ولقائل أن يقول بل حكم الحاكم برفع تعلق الحال
 والحرمة لأن ظن المجتهد بما عاين قد تعلق الحكم به إذ لم يعارضه معارض رحكم الحاكم كما عارضه لأن
 الشارع أوجب العمل به (قائلا) أي المصوبة (لو كان المصوب واحدا وجب الأخذ على الخطئ أن
 وجب حكم نفس الأمر عليه) أيضا لأن الخطئ يجب عليه متابعة ظنه أجماعا وهو محال (والا) إذا لم
 يجب عليه الحكم في نفس الأمر (وجب) عليه (العمل بالخطأ) الذي هو مظلومنا (وحرم) عليه العمل
 (بالصواب) الذي هو الحكم في نفس الأمر (وهو) أي وجوب العمل بالخطأ ونحوه بالصواب (محال)

والمجاز والأطلاق والتفصيل
 وغيره محقق ولقائل أن
 يقول هذا الشرط لا يتحقق
 عنه بالشرط لمعرفة
 الكتاب والدالة بأن
 معرفتهم بالضرورة لمعرفة
 الصريفة بالضرورة
 السابغ معرفة بالمدخ
 والنسوخ كذا لا يحكم
 بالدوخ الموقوف الثامن
 حال الرواة ولا بد من معرفة
 حالهم في القوة والضعف
 ومعرفة طرق الخرج
 والتعديل لأن الأدلة لا
 الخلاع لتأهيلها بالانتقل
 فلا بد من معرفة القوة
 وأحوالهم لمعرفة القول
 الصحيح من الفاسد فقل
 الامام والصحف عن أحوال

أجيب باختصار الثاني أي عدم وجوب حكم نفس الامر وجوب مظهره (ومنع انتفاء الثاني) أي وجوب العمل بالخطأ (القطع به) أي وجوب العمل بالخطأ فيما لو تحقق على المجتهد (قاطع) من نص أو إجماع فأدى اجتهاده إلى مخالفته (حيث يجب مخالفتهم) لو وجوب اتباع الظن (والا اتفاقاً) أي خلاف القاطع (خطأ إذاً الخلاف) في أن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد أعاد (فيما لا طاع) فيسمن الأحكام الاجتهادية (أمامه) دليل قاطع (فلا اجتهاد على خلافه) أي القاطع (خطأ اتفاقاً) ثم إن كان قد قصر في طلبه فهو آثم أيضاً انقصه فيما كلف به من الطلب وإن لم يكن تصرف طلبه بل أعاد تعدد عليه الوصول إليه لمد الراي عنه أو لا خفاء منه فلا ثم عليه (قالوا) ثانياً قال صلى الله عليه وسلم (أعصوا كالصوم بأيهم اقتديتم اجتنبتم) فجعل الاقتداء بكل منهم هدى مع اختلافهم (فلا خطأ) في اجتهاده (والا) لو كان أحدهم مخطئاً في اجتهاده (ثبت الهدى في الخطأ وهو) أي الخطأ (مضلل) لا هدى لأنه عمل بغير حكم عنه الله تعالى (أجيب بأنه) أي الخطأ (هدى من وجه) وهو كونه مما أدى إليه الاجتهاد لأصحاب الشروع العمل به سواء كان مجتهداً أو مقلداً (فتناوله) الاجتهاد في الحديث لأن المراد به ممتاعة ما وصل إلى الصواب والعمل على أدى إليه الاجتهاد كذلك لما ذكرنا على أن الحديث له طرق بالفاظ مختلفة ولم يسمع منها شيء على ما قالوا وقد أشبهنا القول فيه في مسألة ولا عقد بأهل البيت مسائل الإجماع : تكمل ثم وجه القائلين باستواء الحقوق أن الدليل الدال على تعددها وهو تكليف الكل بأصناف الحق لم يوجب التفاوت بينها فترجع بعضها إلى جميع المراتب ووجه القائلين بأن واحد منها أحسن وهو القول بالاشبه أن استوائها يقطع تكليف المجتهد بذلك المجهود في طلب الحكم في الواقع لتصح أصابته بكل مجتهد ما هو الحق بمجرد اختيار ما علب عليه نفسه بأدنى نظر لأن الكل حيث كان شعاعاً لله على السواء لم يكن في أعقاب النفس وأعمال الفكر في الطلب فائتبل بمناول مجتهد ما غلب على بطنه من غير امتحان كالصلى في جوف الكعبة يختار أي جهة شاء من غير ظل المجهود وذلك باطل لأن فيه إسقاط درجة العلماء والاجتهاد والنظر في المآخذ والمعارك لأن المقدود من النظر أظفر الصواب بأقلم الدليل عليه ودعوة المخالف إليه عند ظهوره بالدليل وإنما كان الكل على السواء في الحقبة بعد الاتري أنه لا نظر في أصناف أنواع الكثرة ولابن السافر والمقيم في أعداد ركعات صلاهم أثبتوا الحقيقة على السواء فيلزم الروم المذكور وأجيب عن هذان قبل الأولين بأنه إما بما لم يعد أن لو كان مذهب إليه كل فخالعند الله تعالى قبل الاجتهاد وليس كذلك بل الحكم بحقيقة ما أدى إليه اجتهاد كل تابع لاجتهاده وقبل الاجتهاد لا يمكن أصابة الحق بمجرد الاختيار ولا يثبت ولاية الاختيار وتعددهما مجتهد وأدى اجتهاده إلى شيء سلامته عن المعارض لا يجوز له الاختيار أيضاً لأن ذلك هو الحق في حقه دون ما أدى إليه اجتهاده غيره فلنقص درجة العلماء والاجتهاد ولا النظر في المآخذ على أن المقصود من المناظره غير مختصر فيه إذ كما تقدم والله سبحانه أعلم (نقش من المخطئة الخفية) فقد (صموا الخطأ) بالمعنى المشار إليه يعني ضد الصواب (وهو) أي الخطأ بعد المعنى (المجهل المركب) وتقدم في بحث النظر نقر به والكلام فيه (إلى ثلاثة) من الإقسام والذي ينظر أن لأن الخطأ بهذا المعنى أعظم من المجهل المركب كما لا يخفى وثانياً أنهم لم يروا بتخصيص هذا الاسم لأنية ما لم يجل المركب ولا يظهر ادعاءه على جميعها وخصه بالصواب القسم الثالث كما يظهر عنهم فتصو المجهل إلى ما لا يدعاهم وينظر أن ما ردهم ما ردهم من كل ما يلبط والمركب كائناً ما كان في التلويح وقد سبق ذكره في مباحث التلويح قال في بحث العوارض للمكسبة من الأولى أي التي تكون في المكمل المجهول وهو عدم العلم به شأنه حال فإزاء اعتقاده القصص هو مركب

الرواية في ما ناسم طول
المستوفى صيغة الواسط
كالتهذيب الأولى الاكتفاء
بتعديل الأثرة كالخبري
ونحوه قال يظهر مما ذكرنا
أن أهم العلوم المجهول
أصول الفقه (قوة ولا حجة)
أي لا يحتاج المجتهد إلى علم
الكلام لا مكان استقامة
الأحكام الشرعية من
دلائلها لمن يزم بحقيقة
الاسلام على سبيل التقليد
ولا إلى التفريق الفقهية
أي عماله التي تجتهدون بعد
اتصافهم بالاجتهاد كإفالة
الامام لأنه تقيبة الاجتهاد
فلا يكون شرطاً له والازم
وقوف الأصل على الفرع
وهو دور وشرط الامام أن

[illegible]

يكون طرفاً بالليل العظمى
 كالاستحباب وطرفاً باننا
 مكفون به وأمه الصنف
 قال في الحصول والحق أن
 صفة الاجتهاد تفصل في
 فن دون فن بل في مسئلة
 دون مسئلة خلافاً بينهم
 قال الفصل الثاني في
 حكم الاجتهاد اختلف في
 تصويب المجتهد من بناء على
 الخلاف في أن لكل ضرورة
 حكم معلوله دليل على
 وأخطى والفتا ماصع عن
 الشافعي رضي الله عنه أن
 في الحادثة حكم معناه عليه
 أمارات من وجدها أصاب
 ومن فقدتها أخطأ وأبانه
 لأن الاحتياط مسوق
 الدلالة لا ملها والدلالة
 أحره عن الحكم فلو تحقق
 جهاداً لاجع القضاء
 لأنه قال عليه السلام
 باب به أن ومن أخطأ
 لأربعين لو عين الحكم
 قال به في الحكم بما أنزل الله
 مسوق ويكره لقوله تعالى
 من يتحكم قلنا ما أمر
 الحكم بما علمون أخطأ
 حكم بما أنزل الله فلو لم
 توب الجميع لما جازب

الذمة فكل ما يرجع الى ترك التعرض يثبت في حقه وما يرجع الى التعرض لا يثبت في حقه (وضمنه)
 أي الحنفية متلفها مثلها ان كان ذمها وقبها ان كان مسلوبا به قال مالك (لا تلتصق) لخدمة الكافر
 الذي حلوا (بل لبقاء التقوم) لها (في حقيهم) أي أهل الذمة كما بشر إليه ما خرج عبد الرزاق وأبو عبيد
 وعن سعد بن علفه بلغ عن أن عله بأخذون الجزية من الجزية فنادى بهم ثلاثا وقال بلال انهم ليقولون
 ذلك قالوا لا تفتقروا ولو لم يسمها راد أبو عبيد وخذوا أنتم من الجزية وآخره أبو يوسف في كتاب الطراج
 بلفظ ولو أربابها يعاها ثم خذوا الجزية منهم ومن أنفق مالا متقوما في حق المتلف عليه وجب أن
 يضمن كاتلافه الشيء المتفق على مالهته ونحوه بخلاف الميتة حقت فيها فان أحدا من أهل الأديان
 لا يدين غولها (ولان الدفع عن النفس والمال بلفظ) أي التضييع لان المتلف اذا علم أنه اذا أنفق
 لا يؤخذ النعمان أقدم على الاتلاف والدفع واجب (وهو) أي التضييع (من ضروره) أي الدفع ثم اذا
 وجب الضمان وهي من التلبيات فعلى المتلف الذي مثلها لله غير معومس عن علكها وعليها وعلى المسلم
 قبتها لا يمنع من علكها والقيمة غيرها (ثم قال أبو حنيفة ومنع) الدين (تساول المتطاعين) أي
 في أحكام الدنيا (مكرابهم) وهو الأخذ على غرة (واستند رجالهم) وهو يقر به الله تعالى العبداني
 العترة بالدرج على وجهه لا شعور بالعبدية كالطيب بترك ما دأبوا له يرض ولا يبيعهم من الخليط عند
 بأسهم البره لا يفتن في قاعه (فيما يمتثل التبدل كطابق لم يشتر ولو سكر بجوسي بشته وأخته صرع في
 أحكام الدنيا لا فرق بينهما لان ترافعا البنا) لا نقضها لحكم الاسلام حيث ذويت حكم المتطاع
 في حقه كما أشار إليه قوله تعالى فان جازل ما سكر بينهم (لان ترافع) أي (دهما) صاحبه البنا (خلافا
 لهما) أي لم يوافق يوسف وعبد (في) نكاح الحارم لانهم ما بان واقفا بأحنية على أن مالا باعته أصل
 قبل شر يقتاتق عليه في حقه ثم قصر الدليل عنهم به باعتبار ديارهم ذلك كالجور والشر برفقا لا
 يتومان في حقه لانا بتهما قبل شر بعضا فيضان على الانا بتهما والقوم والدماء كنول أي حنيفة فهما
 يخالفهما في ما ليس لانا بتهما أصل قبل شر يقتاتق لا يسخ في حقه وأبسا وسكاح الحارم من هذا القيل
 (لأنه) أي حوازن كاهن (لم يكن سكراننا) قبل الاسلام (البي) السكاح عليه (اقصر الدليل) عنهم
 بالذات بل حين وقع وقع باطلا واعتبر كما التعرض لهم لاندبهم ذلك وهما بالذات (وفي مرافعة أحدهما)
 صاحبه البنا أيضا فعلا لا يفرق بينهما الروايات المأخوذة من التفرق في نقض أحدهما لحكم الاسلام قياسا
 على الاسلام ومن غفلا يتوارون بهذه الانكحة فاجاعوا ولو كانت صحيحة لتواروا بها ووجه قول أبي حنيفة
 العملي بظاهر الامر بتركهم وما يديسون استند رجالهم كما أشار إليه المصنف واذا كان النرض أنهم
 يديسون سكاح الحارم يكون صحيحا على أنه قد كلن مشروعا في شرعية آدم عليه السلام ثم اذا كان صحيحا
 ورفض أحدهما لا يرجع على الآخر بل يعارضه حتى على الحنيفة خلاف الاسلام آدم وما طوان عارض
 الذي انشرا عاقدان بترجح عليه لما تقدم في السكر بشرط جملو قو مو روعا الاسلام بعاولو دلي (ولو
 دخل) الجوسي (بها) أي زوجته التي هي محرمة (ثم أسلم ردقدها) والوجه قاده كما كانت
 عليه السخنة أولا وأحسن من هذا ثم لما حاد قاده ما عاذا في حنيفة أيضا لاحتامه لمساء على حقة
 النكاح عدوه ولا يبعد عدها لعدم احصائهم لمساء على طلاق النكاح عدها فان قيل اذا كانت ديارهم
 معتبرة ترك التعرض فيجب أن يتركوا على ديارهم في الرأ فملاست ديارهم مطلقا معتبرة ترك
 التعرض لهم بل القيانة العجة بالسيرة الهيم ولست ديارهم تساول الرأ بامسصة كما أشار إليه بقوله
 (بخلاف الرأ لانهم فقواه) أي بالرأ (انصر ع) عليهم قال تعالى وأخذهم الرأ فادقتهوا عنه) ورور
 القاسم من سلام عن أبي الملق الهذلي أن النبي صلى الله عليه وسلم جالس أهل بخران وكتب لهم كتابا ماله
 وفيه ولأنا كالرأ فامرأ كل منكم الرأ فادقته من ربه (وأورد) على أبي حنيفة (أن سكاح الحارم

المخالف وقد نسب أبو بكر
 زيد القائل بغير ترك البطل
 والمخالف ليس بطل) أقول
 المعروف أنه ليس كل مجتهد
 في العقليات صيا بل الحق
 فيها واحد حق أصابه أصاب
 ومن عقده أخطأ أو ثم قال
 العتري والباحث كل مجتهد
 فيها معيب أي لا يتم عليه
 وهما معيوبان بالاجاع كما
 نقه الآمدى وأما المجتهدون
 في المسائل الفقهية وهو
 الذي تكلم به المصنف فهل
 المصيب منهم واحد أو الكل
 معيوب فيه خلاف مبنى
 كما ذكره المصنف وغيره على
 أن كل صورة هل لها حكم
 معين أم لا وفيه أقوال كثيرة
 ذكرها الامام واقصر
 المصنف على بعضها قلن ذكر
 ما ذكره منها أعنى الامام
 فقوله اختلف العلماء في
 الوافعة التي لا نص فيها
 على قولين أحدهما أنه
 ليس فيه تعالى فيها قبل
 الاتحاد حكم معين بل حكم
 الله تعالى فيها تابع لبلن
 المجتهد وهو لا مهم لثلاثين

كذلك أي ليست ذاتهم به صحة فلا يكون نكاحهم جميعا فلا يحد فاذ فهم ما هذا اسلامهما اذا دخل
 بها في الكفر ولا يجب به النفقة (لاهم) أي جواز نكاحهن (نسخ بعد آدم في زمن فرح نجيب) أن لا يصح
 كقولهم ما فلا حد ولا نفقة الآن قال بعد نبوته أي نسخ جواز نكاحهن (المرد من دينهم ما اتفقوا
 عليه) أي ما كان شائعا من دينهم متفق عليه فيما بينهم وردت بشرعهم أم لم ترد كما كان أو باطلا
 ونكاح المحارم في زمن الجوسون كان باطلا غير مانت في كتابهم شائع فيما بينهم ثم ثبت حرمة
 عندهم فيكون دينان لهم بخلافه لا باعتبار اليهودية حرمة بلينة في التوراة فان نكاحهم لا يافق
 منهم لادانة اعتقد واحده وليس المراد اعتقدهم ما يعتقد بعض منهم كما أشار إليه بقوله (بخلاف
 انفراد القليل بعدم حد الزنا وشهوة) فله لا يكون ذاتا أصلا (ولأن أقل ما وجب الدليل كحرمت
 عليكم أمهاتكم الآية) الشهية لعدم الصحة في حقهم (فيلزم الحد) بها إذا سلم صحة نكاح المحارم
 وكونها حاكما أصليا (وفرقي) أوجيعة (بين الميراث والنفقة فلو ترك) الجوسى (ينبغي حداهما
 زوجته فالمراد بينهما ما تضمنان أي باعتبار الراد) مع فرضهما (لاهم) أي الميراث (صلة مستدة
 لاجراءه مع الهلاك بخلاف النفقة) فكان وجوب المبلغ الهلاك عن المتفق عليه لأن سببا يعجز
 المنفق عليه ومن أسباب العجز الاحتباس الغائب كان دوايمه بلا اتفاق يؤدي إلى الهلاك عادة المرأة
 محبوسة على الدوام حتى الزوج فتكون نفقتها عليه فله فلا كما فتكون دينها محبوسة لطفه على
 الدوام فادعاه الهلاك لا موجه عليه نسا (قلو وجوب ارث) البت (الزوجة) بالزوجة (ديانتها)
 بالزوجة (كانت) ديانتها (مأمنة على) الفت (الانثى) زيادة الميراث (والزوجة دافعة لاستعدي
 وأورد أن الانثى دانت به) أي بجواز نكاحها خنثيا حيث اعتضدت الجوسية فيكون استحقاق أختها
 الزيادة في الميراث علم لتمامها على التزامها بديانتها ولا يلتفت إلى زعمائها لانه يمتنع تزواج الزوج في النفقة
 (مذهب بعضهم) وهو في طرفة العدم مع رؤاى كثير من المشايخ (الأن قياس قوله) أي بأى
 حثيفة ينبغي (أن ترثا) والوجه أن ترث بها أيضا أي بالزوجة وأبى بالزوجة والبنية لصحة
 هذا النكاح عنده (وابن النثى) لأنها بالزوجة (قولهما) أي أي يوسف ومحمد (لعدم الصحة عندهما
 وقيل) أي وقال شيخ الاسلام خواجه زاده (بل) أعمال ارث بالزوجة عنده (لاهم) أي نكاح المحارم (انما
 ثبت صحته ومبطله) أي في شرعية آدم عليه السلام (ولم يثبت كونه) أي نكاحهم (سبا
 للارث) في دينه فلا يثبت ميراثا في اعتقادهم وديانتهم لانه لا عبرة له بالدين في حكم الحاكم معتد
 على شرع ومشي عليه في المحيط ومن هنا ما في التلويح المراد بالديانة المعتد الشائع الذي يعتد به على شرع
 في الجملة (والقاضي) أورد (الدوسى) قال لارث البت الزوجة بالسكاح (لعدم) أي النكاح (في
 حق) البت (الانثى لاها) أي الانثى (أذا ناعتها) أي البت الزوجة (عند القاضي) عند النكاح (في
 الارث بالزوجة) (دل أنها لم تعتد به) أي جواز النكاح واستحقاق الارث منبني على النكاح الصحيح
 ولم يوجد في حقه وهذا بخلاف الزوج اذا ناع عند القاضي بأن لا يتفق عليها بعد السكاح فله لا يصح
 منه لما سئل كقول المصنف (ومعتمد) أي المال كور لا يرد (أنها) أي البت الانثى (لو سكت)
 عن منازعة أختها الزوجة في استحقاقها الارث بالزوجة (ورثت) البت الزوجة بالزوجة أيضا
 (ولا يعرف عنه) أي عى أبي حنيفة (تفصيل) في أن البت الزوجة لا تصح بالزوجة راثا ثلها
 كان يرد في تعليل إيجاب النفقة لها على الزوج بألماع الهلاك عنها كما تقدم أن ما يكون نبوته بطريق
 الدفع لا يكون بدون الطاعة والزوجة هنا سكتي النفقة وان لم تكن محتاجة إليها كمواعينها وقد
 أحب بابا المحلقة النافعة بدوام مشي الزوج لا ردها المال القديم للزوجة فتتحق الحاجة لا محالة
 فيكون وجوب المبلغ الهلاك ولا يمتنع من مانيه واحتار بعضهم طريقا في هذا واقفه المصنف عليه

بأن كل يجتهد مصيب وهم
 الانثى والقاضي وجهود
 التكليف من الانثى
 والعسرة واختلاف هؤلاء
 قتال بعضهم ليدان وجد
 في الواقعة والحوكم الله
 فيما يحكم لم يحكم إلا به وهذا
 هو القول بالاشبه وقال
 بعضهم لا يشترط ذلك
 والقول الثاني أنه تعالى
 في كل واقعة حكمنا
 وعلى هذا فلا نة أقوال
 أحدها وهو قول طائفة
 من الفقهاء والتكليف
 حصل الحكم من غير
 دالة ولا ما من بل هو كدفع
 يصير عليه الطالب اتفاقا
 بين وجده فله أن ومن
 أخفاء فله أن والقول الثاني
 عليه أمارة أي دليل تلقى
 والقول بوجه اختلافه
 بعضهم لم يكلف المجتهد
 بما سببه تخلفه ونحوه
 فذلك كان الخطي فيه
 معدورا ما جاورا وهو قول كافة
 الفقهاء ويستحب إلى القاضي
 وأبي حنيفة وقال بعضهم
 انه أمور بطله أو لا فان
 خطأ وعطب على ظنه شيء
 آخر تغير التكليف وصار
 ما مورا بالحق عتضى ظنه
 والقول الثالث أن عليه
 دليل سلا قطعا والقائلون به

وأشار إليه بقوله (والحق في الفقة أن الزوج أخذ بياسته الصفة) كسكاح محرمة حيث نكحها إلا أن
 بذلك التزم الفقة عليها ودياته حقة عليه (فلا يسقط حتى غيره) وهو النكاح على البنت الزوجة (لما رآه
 بعده) أي السكاح في ذلك وانما يسقط عنه ما ساقط صاحب الحق ولو جحد (بختلاف من ليس في
 نكاحهما) كذا وقع في عبارة غير الإسلام ثم صدر الشرعة والمرام ليس مشاركا للبنت الزوجة
 وأبى الزوج في السكاح ولا يظهر من ليس في نكاحه (وهو البنت الأخرى) التي ليست بمكحولة
 لقوات الالتزام بها في هنا بخصوصه ابتداء وانما هنا وفي المحط وكل نكاح محرمة المحل كسكاح
 المحارم والجمع بين جنس بسوء بين الاثنين لا يجوز عندهما واختلفوا على قول أي حنفية فتشايخ
 العراق يقع فاسدا لأن دياتهم لا تصح لأنهم تعدوا شرعا كدياتهم اجتماعا لمن على امرأ أو واحدة
 ودياتهم نكاح المحارم لا تعدوا شرعا لأن سكاكين لم يكن مشروعا في شرعة آدم عليه السلام الا للضرورة
 إقامة السبل حال عدم الأجانب وهم بدتون جواز في حالة كثرة الأجانب فلا يمكن الحكم بالحوار
 بدياتهم ومشايخنا يقع جائزا لأن سكاكين كل من مشروعا في شرعة آدم عليه السلام حال عدم الأجانب
 ولم يثبت السكاح حال كثرة الأجانب فكان مشروعا في عير حال الضرورة فقد اعتمدوا بدياتهم حوارا كان
 مشروعا وقد أكرهوا السكاح على ثبت السكاح في حقه لا بالمرأى بآثار كهم وما يدعون ولهذا لم يثبت
 حرمة الخمر في حقهم انتهى وهذا يقيد أن ليس في المسئلة نص عن أي حنفية رجه الله تعالى ثم يظهر
 أن الواحه عليه العرافون ومنهم الدورى لا يقولون الا بغيره وان اختار أبو زيد وذو كرم صاحب الهداية
 أنه الصحيح لأن الظاهر أن حل سكاكين المحارم في الجملة في شرعة آدم عليه السلام لم يكن حكما أصليا
 بل كان كحضوره بالتحصيل السبل والام يحصل السبل أصلا ثم في محل في شرعه لا محل أحته
 التي في بطنه وحلته أحته من بطر آخر والظاهر أنه لا تطاع الضرورة بالمعنى على المرئى والاخت
 القربى كالبعدي ثم لما ارتفعت الضرورة بكثرة العمل نسخ حل تلك الأحوال بأصاغي إذا الحكم في
 عامة كتب أصول الحنفية أن الكسار يحاطون بالمعاملات في أحكام الدنيا بالانفاق والاختفاء أن
 السكاكين من المعاملات فلم يكأال شذنا المصنف رجه الله تعالى الثلاثة على أنهم يحاطون بأحكام
 السكاكين غير أن حكم الخطايا بما ثبت في حق الكف باوعه إليه والشبهة تنزل برلته وهي متخفة في
 حق أهل الذم ودون أهل الحرب يقتضى النظر بالتفصيل وفي البدء الكسار يحاطون بشرائع
 هي حرمت عند باهر الصحيح من الأقوال وعلى طريقة وجوب النكاح وجها أحدهما أن المحرم
 وإن لم يكن مالا متقوما في الحال فهي بغيره من أنفسه مالا متقوما في الثاني بالخطل والخلل ووجوب
 ضمان العصب والاتلاف يعتد كون المحل المعصوب والتلف مالا متقوما في الجملة ولا توقف على ذلك
 للحال ألا ترى أن المهر والخش وما لا مفعلة في الحال محسوب بالنقص والاتلاف والثاني أن الشرع
 مضعان التعرض لهم بالمع عن شرع الجروا كل الحظر رجحان الذي عن على رضى الله عنه أنه
 قال أمر بآثار كهم وما يدعون وقد ادوا شرع الجروا كل الحظر رجحان الذي عن على رضى الله عنه أنه
 ونفى الضمان بالعصب والاتلاف بقضى إلى التعرض لا بالسف إذا علم أنه إذا غضب أو أتى
 لا يؤخذ بالنكاح بعدم على ذلك وفي ذلك هم وتعرض لهم من حيث المعنى انتهى وهذا أيضا يبيد
 صلا سكاكين المحارم الله سبحانه أعلم فهذا الجمل الأول من القسم الأول من أحكام الجمل الثلاثة
 (وجعل المتدع كالغيره) ووافقتهم (ما في ثبوت الصفات) الشبهة الحقيقية من الحسنة والقدره والعالم
 والارادة والكلام وغيره هاتئ تعالى (رائدة) على الذات على اختلاف عباراتهم في التعبير عن ذلك فقيل
 هو على عالم قدر لنفسه وقيل بنفسه إلى غير ذلك كاد كرماني في فصل شرعا الراوى (و) ثبوت
 (عذاب الصبر) وانكاره في الموافق إلى شرائير عرو بشر المسمى وأ كذا المنظر من المنظر

اتفقوا على أن المجتهد
 مأمور بطلبه لكن اختلفوا
 فقال الجمهور أن الخطأ
 فيه لا يأتى ولا ينفذ قضاءه
 وقال بشر المسمى بالتأني
 والاصر بالنقص والذي
 ذهب إليه أنه تعالى
 في كل واقعة حكمنا
 عليه دليل على أن الخطأ
 فيه معدوم وأن القاضي
 لا يتكس قضاءه بهذا
 حاصل كلام الامام وقد
 تابعه المصنف على اختياره
 وراد عليه فادعى أنه الحق
 صرح عن الشافعي وعلمنا بهذا
 أنه أراد القبول الأول
 المفرع على القول الثاني
 الذي هو مصرع على الثاني
 من القولين الأولين لكنه
 أهمل منه كون الخطأ

وقد شرح المصنف هذا تفصيلا على حقيقة سؤال منكر ونكير في القيرو وعذاب الكفار وبعض الصعوبات فيه ونسب خلافه إلى المعتزلة قال بعض المتأخرين منهم من حكى ذلك عن ضرار بن عمرو وأما ما نسب إلى المعتزلة وهم رأسمته لخالطة ضرارا بأهلهم وتبعه قوم من السفهاء المعادين للشيعة (و) ثبوت (الشفاعة) لرسول والاخبار وحصولها سيد وأقامت التي المختار في أهل الكفا في العرصاتو بعد دخول السار (و) ثبوت (تخرج من تكب الكبيرة) إذا مات بلا مؤمن انار (و) ثبوت جواز (الرؤية) لله تعالى بعضى الانكشاف لنام المصرين شاعافه تعالى ذلك فضلا عن وجوب المؤمنين في الدار الآخرة (و) مثل (الشبهة لتبنيها) أي الصفات المذكورة لله تعالى رائدة على الذات لكن (على ما يقضى إلى التثنية) بالخلاق وحله وتعالى عما يصفون ليس كله شيء وهو الجمع الصبر (لا يعلم) هذا لوضوح الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة على ثبوت الصفات المتار لها على الوجه المتزعم في التثنية وكذا ما بعد ما كاهومذ كوفي في علم الكلام وغيره (لكن لا ينكر) المتبع في ذلك (انتم كماله) فإن أول الحديث أو العقل في الجملة كاهومسطور في موضعه (والثني عن تكفير أهل القبلة) أي ولما روى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تكفر أحدا من أهل القبلة بدينه لكن تعقب بأن عن أحداه موضوع الأصل في كيف يحدث النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد كمر وأوجب بأن في محضه عن أحد نظر أهل معتد في الصحيحين وهو ما عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا يعقوب على أي أدا لشرك كوا لله تعالى لا تسرفوا ولا تروا في روى منكم أجرو على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقبه فهو كذابة ومن أصاب من ذلك شيئا ستره الله عليه فهو إلى الله انشاء عرفة وإن شاء عبده وروى الشيخ في نسخة صحيح أن جابر بن عبد الله سئل هل تدعون القلوب كفرًا أو شركًا أو نفاقًا قال معاذة ولكن كما يقول مؤمن من مذنب انتهى قلت والاولى رد محضه عن أحمد عارزي وأودا وسكت عليه عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أصل الأعيان الكفر عن قال لا اله الا الله لا تكفر بدين ولا تخبر بحسب الاسلام يعمل فله هو هو وحديث من ترك الصلاة فقد كفر مؤول بترك سجود ومقارنته كفر ولو كان تركها كفرًا لما أمر الشارع بقضائهم بدون تعديديايمان (وعنه عليه السلام من صلى صلاتا واستقبل قبلتها أو كل ذيها فافهم. دوا له بالاعيان) رواه السائق وهو طرف من حديث طويل أخرجه البخاري وأودا ودوا ليرمى الانهم قالوا لميل فاشهدوا الخ فذلك السلم الذي نعمة الله ونعمة رسوله ملا تخفروا الله في دمت كما قسم ما في وسيل شروط الراوي وعنه صلى الله عليه وسلم إذا راى الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالايان أن الله تعالى يقول تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما آخر رواه ابن ماجه والترمذي وفيه لفظ لا ترمي بعباد وان جاز في صحبه والحاكم في مستدركه أنهما قالوا لميل دوا عليه بالايان قال ابن ماجه أنى أشهدوا له وقال الحاكم لم يمتثلوا في محبة هذه الترجمة وصديق وانها (وجمع بينه) أي هذا الحديث (و) بين حديث أخرقت اليهود على إحدى وسبعين رقعة وأخرقت النصارى على اثنين وسبعين رقعة (وتفرق أمي على ثلاث وسبعين) فرقة رواد أودا والترمذي وإن ماجه والترمذي ورواية لا يرداد دوا له مكان دقة ولا جسد ورواية لا يرداد دوا له وسبعون في السار وواحد في الجنة وهي الجماعة والترمذي كاهم في التار الا لله ولا حسنة قالوا من هي بارسلو الله قال ما بأعليه وأصحابي وقال حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحبه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم ولا يخبر جاء وقد احتج مسلم بحديث عن رواه تدركه عليه الذهبي بأنه لم يحتج به سفيروا ولكن مقرونا بغيره وللحديث طرق كثيرة من رواية كثير من الصحابة بالباط متقاربة (أن التي في الجنة للبعثون في

فيه مأجورا وإن المجهد لم تكلف بأصابتها وانما عبر عن هذا القول بأنه الذي صرح عن الشافعي لأنه قول آخر أن كل مجهد مصيب حكاه ابن الخليل وغيره فقال ونقل عن الثقة اربعة النقطه والنسب واما أن كلام الأشعري المتقدم لاستقيم مع ما ذهب اليه من كون الحكم بدعة (قوله لا الاجتهاد) أي الخليل على أن المصيب واحد للسلطان عقلى ثم نقل الأول ان الاجتهاد مسبوق بالدلالة لان الاجتهاد هو طلب دلالة الدليل على الحكم وطلب الدلالة متأخر عن الدلالة لا بطلب الوقوف على

العائد والمحال وغيرهم يعذبون والعاقبة الجنة وعدوهم من أهل الكفار) وقد بذل القاضي عسك
الدين المواقف كرههم على حيل التفصيل وهذا الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث جرح
ما أخبر به ثم قال عطفاً على قوله ولقي (ولاجتماع على قبول شهادتهم) أي المبتدعة (على غيرهم
ولا شهادة لا كافر على مسلم) لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (وعده) أي
قبول الشهادة (في الخطيئة) من الرافضة وتقدم الكلام فيهم في فصل شرائط الراوي (أي البصيرة) أي
أي لكفرهم بل لتبسيم الكذب على من كان على رأيهم وحلفاً بالحق (وأن كانوا) أي المبتدعة
(كذلك) أي غير كمار (وسبب علينا منظرهم) لإزالة شبهتهم وإظهار الصواب فيما نحن عليه لهم
(وأورد استباحة المعصية كمر) وكثير منهم أن يكن عامتهم سيئها يكونون كفاراً (وأجيب)
بان دفعه لعل استباحة المعصية كمر (أنا) كان عن مكابر وعدم دليل بخلاف ما يكون (عن دليل شرعي)
فانه لا يكون كمر (والبتة محلى في عسك) عا ليس عند القصة بديل لطلوه (لأكابر) لمقتضى
ال دليل (واقعة تعالى أعلم سرائر بيانه) هذا والمراد بالبتة الذي لا يكفر ببدعته وقد يعرجه بالفتن
من أهل القبلة كما أشار إليه المصنف سابقاً وقوله ونهت عن تكفير أهل القبلة هو الموافق على ما هو من
ضرورة بات الاسلام كدور العالم وشرا الاجاد من غير أن يصدر عنه شيء من موجبات الكفر قطعاً
من اعتقاد راجع إلى وجوده غير الله تعالى أو إلى حاله في بعض أشخاص الناس أو انكار نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم أو دمه أو أسفاهه ونحو ذلك الخالف في أصوله وأعماله أرا عن الحق فيه
واحد كشبهة الصفات وحلى الاعمال ومحو الارادة وتقدم الكلام ولعل إلى هذا أشار المصنف عاضياً
بقوله إذ عسك بالراء أو الحديث أو العقل ادخل في تكفير الخالف في ضرورات الاسلام من
حدوث العالم وحشر الاجساد ونحو العلم بالحريات وان كان من أهل السبلة أو نائب طول العمر على
الطاعات وكذا الم ليس شيئاً من موجبات الكفر ينبغي أن يكون كافراً بالاحلاف وحيث ينبغي
تكفير الخطيئة لمقادير ما عساه من غير فصل شرائط الراوي وقد ظهر من هذا أن عدم تكفير أهل القبلة
لن يوجب على عومه إلا أن يجعل النفس على ما ليس بكفر فخرج الكفر به كما أشار إليه السبكي
غير أن قوله غير أي أقول ان الانسان ملزم بعقده التمددين تكفيره مع ما يعرض في قلبه من
مدعة ان لم تكن ضالة تلك لا يكفروا ان كانت مصادفة فادركت علمته عنها واعتقدها الشهادة
مستمر وأحوال ذلك يكفيه في الاحلام أو كراهة ذلك ويكون كمالاً رتبة من أسلم إلا أن يقال ما به كثر
لأن في اسلامه من توبه عنه هذا محلى بطرود جميع هذه العائدات لا يكفر بها أهل القبلة قد لا يعتصمها
صاحبها الا حين يحث فيه الشبهة تعرض له أو يجادله أو غير ذلك وفي أكثر الاوقات يغفل عنها هوذا ك
للمتدين الاحياء عدا الموات ووجه ما فيه ثم عدم تكفير أهل القبلة يذب نص عليه أبو حنيفة
في النصف الاكبر وقال ولا تكفر أحد ابنتين من القوب وان كانت كبيراً ما دام يستحلها وجعل من شمار
أهل الجماعة على ما في حق الحاكم الشهيد عن ابراهيم بن رستم عن أبي عبيدة فوحسب أي من غير المروزي
قال سألت أبا حنيفة عن أهل الجماعة فقال من فصل الكفر وعمر وأحب علياً وعثمان ولم يصر نبذاً لمخر
ولم يكفر واحداً بذب ورأى المسح على الخفين وأمن بالقدر خروءه وشره من الله ولم يثن في الله ذنباً قالوا
ونصل عن الشافعي ما يدل عليه حيث قال لا أردنه ما نأخذ من أهل الأهواء الا الخطيئة فانهم
يعتقدون حل الكذب واللعن أنه لم يثبت بعد ما يفيد كفرهم كسلف في فصل شرائط الراوي وقال
الشيخ عن الذين من بعد السلام وحسب الاشعي عن عدم تدعى تكفير أهل القبلة لان الجمل بالصفات
ليس محلاً بالمرويات وقال اختلاف في عبارة والمشار إليه واحد قلت بل قال في أول كتاب مقالات

النبي يستدعى تقدم ذلك
النبي في الوجود فثبت أن
الاجتهاد مسبوق بالدلالة
والدلالة متأخرة عن الحكم
لانها نسبة بين الدليل
والمسؤول الذي هو الحكم
والنسبة بين الامرين متأخرة
عنهما وادانت أن الدلالة
متأخرة عن الحكم لزم أن
يكون الاجتهاد متأخر عن
الحكم غير نسيان لامتياز
عن الدلالة المتأخرة عن
الحكم وحيث قد لوحق
الاجتهاد أن كان دليل
صحيح واحد منها فما
صواباً لاجتماع التبيين
لاستلزامه حكمين متماثلين
في نفس الامر بالنسبة
التي مستلزمة واحدة الشيء
قوله عليه السلام من

الاسلاميين اختلف المسلمون بعد ميم في انما حصل بعضهم بعضا وتبرا بعضهم عن بعض فصاروا قرا متباينين الآن الاسلام يجمعهم ومعهم انتهى فلا جرم أن قال امام الحرمين وابن القسري وغيرهما أظهر مذهبي الاشعري ترك تكفير الخطي في الاصول وقال الامام ايضا ومعلم الاصحاب على ترك التكفير وقالوا ما يكفر من جهل وجور والربا وعلو وجوده ولكن فعل فعل لا وقالوا لا جفت الامة على أنه لا يصدر ذلك الا عن كافر ومن قال بتكفير المتأولين يلزمه أن يكفر أصحابه في بقي البقاء كما يكفر في نفي العلم وغيره من المسائل المختلف فيها وكذا غيره أدعى هذا جمهور الفقهاء والمثلكين و يتربى على عدم التكفير أنه لا يقطع بخلوده في النار وهل يقطع بدخوله فيها لمكي القاضي حسين فيه وجهين وقال المتولي ظاهر المذهب أنه لا يقطع وعليه يدل كلام الشافعي ثم قد ظهر أنه لا جاع على قبول شهادتهم ومن غنة في الاختيار ولا تنقل شهادة المجبة لانهم كتمت ديوافقه ما في المواقف وقد كفر المجبة محققون قال الشارحون من أصحابنا والعقلاء وقال أيضا للمصنف رحمه الله في المسألة وهو ظاهر فإن إطلاق الجسم مختارا بعد علمه عاقيمين اقتضاها التقص استحقاق انتهى نعم من أهل السنة والجماعة من لم يكفرهم بناء على أن لازم المذهب ليس بمذهب اصحابه فمن يلزمه الكفر ولم يقل مغفلس بكاره وعليه منى الامام الرازي والشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم كيف يكون في قبول شهادة أهل الاهواء اجماع وما في لا يقبلها ولو لم يكفروا باهواءهم بناء على أنهم قسعة وناعية أو حلد من الشافعية اللهم إلا أن يراد اجماع من قبله وهو يحتاج إلى تنبيهه والله سبحانه أعلم وهذا هو المذهب السائد من القسم الاول من أقسام المذهب الثلاثة (وجعل الباغي وهو) المسلم (الخارج على الامام الحق) ظاهرا على أنه على الحق والامام على الباطل متمسك بذلك (تأويل واحد) فان لم تكن له تأويل حكمه حكم المصوص وهو لا يصلح عذرا لما افتته التأويل الواضح فالباغي لا يثبت على كون الامام الحق على الحق مثل الخلفاء الراشدين ومن سلك طريقهم ظاهر على وجهه بعد ما جاهدوا كما راعوا هذا قالوا وهذا انما هو لان دون المذهب الاول وأما قول المصنف بهل الباغي (دون جهل المبتدعة) فلم أقف على قصر عنهم به نعم (لم يكفر) أي الباغي (أحد الان يضم) الباغي (أمر آخر) يكفر به إلى النبي (وقال على رضي الله عنه لحيوا بناوعا علينا) وأطلق عليهم أخوة المسلمين وظاهر ذلك لا يقال للكافر (منظر) أي الباغي (الكشف شتمه) له يرجع إلى طاعة الامام الحق فلا قتال (بعض على ابن عباس لذلك) كما أخرجه بطوله النسائي وغيره (ما رجع) الباغي إلى طاعة الامام الحق (بالحق هي الحسن والاوجب جهاده) لقوله تعالى فان بغت احداها على الاخرى (فقاتلوا التي بغت) حتى تأتي إلى الأمر الله أي ترجع إلى كتاب الله ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ولان النبي معصية وشكر والنبي عن الشكر مرض وذلك بالقتال حيث يشاء وقيل اعانجب محاربهم اذا جمعوا وعرعوا على القتال لانها اعانجب بطريق الدفع ثم ظاهر هذا السوي يفيد انه هذه الدعوة لهم قبل القتال واجبة وان القتال اعانجب بعد ما وليس كذلك بل القتال واجب فيها وان تقديرها عليه أحسن كما في المصنوع أو مستحب كما في الاختيار لانهم يعلموا الماذن فانهم قاصروا كالرندس (وما لم يصره) أي الباغي (سعة) بالضرر وقد يسكن أي قوة يمنعهم من قصد من الاعداء (فيجزي علمه) أي الباغي (الحكم الله روي) في قصاص النفوس وعرامات الاموال وغيرها من المسلمين لبقاء ولاية الامام في حقه وفي حقهم (فيقتل) الباغي (بالقتل) العدا العدوان (ويجرح) أي بالقتل المذكور بولونه الارث منه (ومعها) أي السعة (لا) يجزي عليه الحكم المعروف (لتصور الدليل عه) أي الباغي (للسقوط الزامه) بسبب تأويله الذي استند اليه لفتح الخطاب عنه (ولم يصر عن الزامه) حيا وحقيقة فيرجع الحق والقوة وهو حق العبد

اجم غدا صاب فله اجران
ومن اخطأ فله ابدول
الحديث على أن المجهز دند
مخطئ وقد يصد وهو
المسعى وفي الدليلين نظر
أما الاول فلا نسأل أن طلب
النبي يتوقف على نبوته
في الخارج بل على تصوره
الآزلي أن التيم اذا طلب
الماء في برية فانه ليس
محققا لوجوده بل مصادره
انما هو التخصيص على
تقدير الوجود للمالكين
لانهم ان العلة تتوقف
على المتسببين كانه دم غير
مرة فان تقدم الباري
تعالى على العالمية بينه
وبين العالم مع أن هذه
السبة ليست متوقفة على
العالمية لانه لا يثبت

بواسطة النعمة (فوجب العمل بما فيه) القاصد في خلاف ما لا يحتمل السقوط جهوا هو الايمان
 السابق بان وان كان له منتهى لاحمال الظاهر في حق الشارع ولا تستلزم حقوقه لان انفسه هو على الله
 سرأما بدأوا البراءة واجبة تعالى اما الا ان يعنى (ولا تضمن ما اتفقا من نفس ومال) وهذا ظاهر
 لا خلاف فيه وقد كان الاولى بلا ضيق الباعى ما اتفق من نفس ومال في هذا ما لا يستلزم
 أو يوتنه كما في الحرف بعد الاسلام تقر بما على وجوب العمل بما فيه فان كان المال قائما في يده على
 صاحبه لا يملكه بالاختصاص كالايمان بالله والتدينين القسطنطينيين في الدين في الاحكام اصل
 ثم في المنسوط عن محمد قال اقتبسهم بان يستعملوا ما اتفقوا من النعموس والاموال والارهمم بدليل
 الحكم قال شمس الاثمة وهذا جميع فاتهم كالمعتقد في الاسلام وقد ظهر لهم خطوهم الا ان ولاية
 الارام كانت منقطعة ففتون به ولا يضى اهل العدل على انهم يحقون في قتالهم وقتلهم عثمان ولا يضى
 ثم لما حصل ان نبي حسان الباعى منوط بالبيعة مع التأويل فلو تغيرت عنه كقولهم غلبوا على اهل بلدة
 فقتلوا واسلموا لكانوا الاموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم اخذوا جميع ذلك وانفسه التاويل بها بان افرد
 واحدا وانما فقتلوا واخذوا المال عن تأويل ختموا اذا كانوا اوقد عليهم لاجماع الصحابة على
 اامة نبي الضمان بانه والتاويل كما في دعوى مصصف عبدالرازق اخبرنا عن اخبرنا عن اخبرنا عن
 سليمان بن هشام صحت اليه رسالة عن امرأته خرجت من عند ربه وهاهنا في قومها بالشرعة
 ولحقن بالحرورية فتزوجت ثم تهاجر حجت الى اهلها ثالثة قاله حكمة اليها ما بعد فان الفتنة الاولى
 طوت واهلها رسول الله قبل الله عليه ولم يمس شهدوا كثر فاحتج بهم على ان لا يشعروا على احد
 حتى اخرج استأجروا تأويل الصرآن ولا قصاص في دمائهم وتأويل الزان ولا براد ما سخاوه
 يتأويل في القرآن الا ان يوجد شئ يهتبه فيرد على صاحبه ولو اراد ان يرد على روحه وان يحسد من
 اقترى عليه او يوافيه ما بعد الجمع عليه على حكمه المعروف (يزيد على جرحهم) في القرب يذف
 على الجرح بالمال والحدال امر ع قتله وفي كلام محمد عبارة عن انعام القتل وتسع مولهم وهذا اذا
 كان لهم مئة اما اذا لم يكن لهم مئة فلا يذف على جرحهم ولا يتبع مولهم كافي البسوط وغيره
 وكان الواحد ذكر القيد المذكور ثم نكح والكتاب امره وجوب التبعيض وقد صرح به في الاسلام
 لكن المد كورق المدسوط لا يأس بان يجهز على جرحهم اذا كانت مئة ببيعة وقال الشافعي واحد
 لا يجهز على جرح ولا يتبع مدبر لماروى اسرى شيبه عن علي انه قال يوم الجبل لا تتبعوا مدبر ولا
 تجهزوا على جرح وأوجب بالاصل الجمع الشروا اذا كان له مائة بشرى عن كونه مدبرا لهما
 بضربان الى الفتنة يعرفونهما كما كان واخذوا الجبل لم يكن لهم مئة أخرى واعلم (ورث) العدل
 (مورث) الباعى (ادانته) اساقا لامة وشهدته فلا يحرم الميراث به وقد كان تأويل الصريح
 بالعدل (وكذا عكسه) أي يرث الباعى مورثه بالعدل اذا له وقال كشي على الحق لا تأله عليه
 هو اصة (البي حنه وجر) وكاه لم يرد كره عدل القيد لان الظاهر من حال ارادته ولو قال تلتزمه واما
 اعلم اني على الا باطل لم يرته عندهما وقال أبو يوسف والشافعي لا يرثه في الميراث لان الحق التأويل
 العاسد للحدثين قول الدخانية كافي دفع النكاح والمال الى انبات الاستحقاق على نفسه وبلا
 دليل وأوجب مدبر ومحمد بن قسطلان المصنف من النكاح يحصل ثالثة المنة والاعتقاد اعمالوا لانت
 ثبوت أسبيل الشورى لا يرد له لولا ان قالوا لا يرد له لولا ان قالوا لا يرد له لولا ان قالوا لا يرد له
 الميراث العدوان واقا في المال المصروف في تأويل انفس في خان العروة التي هي مصاصات الميراث
 قائمة والتسليم لغير حق ما وجد من اعتقاد الحقيقة مع المعة مع مدبر من المدبر فعل السبب على

به الذي يتامه فله لا يدل
 على سقوط الاثم عن الخطي
 وحصول الاجر لو ايضا
 قد عسوا اما ان الاجر
 هو طلب اللذة ممنوع بل
 هو طلب الحكم بنفسه لكن
 بوساطة اللذة فكأن يبنى
 في الاقتصاف في الجليل عليه
 لان مقصوده يحصل له
 ولا يكاد ارتكاب امر
 ممنوع ويستغنى عنه واما
 الحديث فلا دلالة فيه ايضا
 لان القضية الشرطية لا تدل
 على وقوع شرطها بل
 ولا على جواز وقوعه فان
 قيل لا دلالة فيه ايضا لان
 الخطأ متصور عند الثاقلين
 بان كل مجتهد مصيب
 وفقد عند عدم
 استغناء الواسع فله

من اثبت البراهين (ولا يخفى ما له) أي الباطني (وحسنه انوار) أي بسبب اتحاد العادل والباطني
 لانهم على ادراك الاسلام اتفقت المبالغة في الاستيلاء وترقى على كمال اختلاف الدار وهو
 منتفخ (على هذا) أي عدم غفلة الباطني (اتفق على) والصحابه رضوا الله عنهم) فقد أخرج
 ابن أبي شيبة أن علياً لما عرض طلحة وأصحابه أمر منادى قنادي أن لا يقتل مقبل ولا سدر ولا مغترب
 ولا يستحل فرج ولا مال يوراد في رواية ولم يأخذ من متاعهم شيئاً وأمر جهم عبد الرحمن بن أبيه
 وكان على الأباخذ ما لا يتناول ويقول من عرف شيئاً فليأخذ في غير ذلك وليقتل عن غيره من
 الصحابة عاتقه فكانوا تهاولوا الله سبحانه أعلم وهذا هو الجمل الثالث من القسم الأول من أقسام
 الجمل الثلاثة (وجعل من عارض مجتهد الكتاب بكل متروك التسمية عداو) جوار (الفضلاء) هـ
 (وعين) من المدعى (مع ولائاً) كما هو حاله كرام الله عليه (الآية) قال الفاضل القاسمي في نفسه نظر
 لان المخالفة انما تقتضي بينهما أن يكون قوة تعالى على ما يدكر اسم الله عليه كتابة على غيره موحداً
 وهو مخرج من سائر الجمل على ظاهره ولكنه يحتج أن يكون الذكر القلي كافياً قلت ان ليس
 يكاف فلا بد من دليل انتهى وأجيب بجمع ادعاء هذا الاحتمال حاله تعالى قرن الله بكلمة على وهو
 يفيد ارادته بالسان لانه يبالذ كر الله عليه وسي عليه بلسانه ولا يقال بقلبه قلت على هذا ضابط رد
 القائلون بأن المراد بالذ كر الله القلي حقيقة وهو حضور المعنى النفس كما هو مقتضى القسمين وهو
 ذهب المعنى من القسمين لازم عدم جواز أن كان مسمى ذ كر الله عليه حيث يثبث أريد ما أقوم مقامه وهو
 المثل للسل السيان أيضاً وأيضاً النبي يقتضي تصور النبي عنه ويجعل الله كر على الله كر القلي ثم
 أقامة الهمزة فإما لا تكون للنبي عنه متصوراً فحين اراد الله كر الباطني ليكون النبي عنه متصوراً
 وفي غاية البيان وأيضاً المراد بضم المشر ك والمجوس تصور النبي عنه لا بالقول حرمة ذكائهم
 لا باعتبار ترك التسمية فان المشر ك لا يخل بضمته وإن سمى الله تعالى انتهى هذا كون عالمه يدكر اسم الله
 عليه كتابة عالمه بذهبه موحداً سواء كان مينة أو ذ كر غيره اسم الله عليه وقد يؤيد بقوله والله اعلم
 والقسق ما أهل ليعاقره تأويل بحال الظاهر وهو ج الى معينه ولأن في ذلك ثم ظاهر الآية حرمة
 كل ما يدكر اسم الله عليه من الحيوان وغيره لكن سوق الكلام بسبب النزول واجماع من عداؤه
 دل على الخصيص بالنفس والشهم ونحوهما من أعضاء الحيوان وأجزائه ثم هو مترك التسمية مطلقاً
 كما ذهب إليه داود وبشر لكن خرج متروك التسمية نسباً اما لا لاجماع على ما حكاه ابن جرير وغيره
 على ما عي من بحث لانه ان رد الصمد الاول فيضنه ما أخرج الشيخ أبو بكر الرازي ان قسماً من بني شاة
 ونسي أن يدكر اسم الله عليه طاهر ابن عرف غلامه أن يقوم عند خطابه اسنان يشترى يقول له ان
 ابن عمر يقول الله هذه شاة لم تدكر فلا تشرتها شيئاً وأخرج عن علي بن عباس وغيرهما قالوا لا بأس
 بأكل ما سمي أن يسمى عليه عند الذبح وقالوا اعلم على الحيوان أريد من بعدهم مصحح انهم يصح عن
 مالك ولا جدع عدم الأكل في التسمية بل يعتبر قول داود بشرق الإجماع على مثله واما ان السلي ليس
 بشارك لذكر اسم الله المعنى على ما قالوا لماعى أي هر رتسا لدرجل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 مناذج ونسي أن يسمى الله قال اسم الله على كل مسلم وفي لفظ على ثم كل مسلم أخرجهما دارقطني
 وابن عدى لكن فيه مر وإن من سائر المتروك لكن يشهد أقدمه في بحث هذا الاعتبار من مراسيل
 أي داود ثم ظاهر ما دللنا من الناس والصدوقية تضال التفرقة بينهما بهذا التام لان الناس
 من قبل من الحق فأقام الشارع للمهمة التسمية فقبل عقود انما العجز عدم عداو العالم لان ترك
 من قبله فلا يكر في معناه فان هذا الباطل الحق المعنى وهو غير جائز على أنه رد على هذا أيضاً النسبة

ان كان ذائع العلم بالتصريح
 فهو محتج بآية وان كان
 بدون العلم فهو محتج بغير
 آية فقلل هذا الصورة في
 المراتب المحدث وأول
 المراتب منها اذا كان في
 المستقص أو اجاع
 أو قس جلي ولكن
 طلبه المجتهد واستقرغ
 قيمه سواء قبل بحده فان
 الخطأ في هذا الصورة
 متصور أيضاً عندهم فلما
 اتوسع الاحتياط المعبر
 فمجاز كرمه فقد ثبت
 المدعى وهو خطأ بعض
 المجتهدين في الجملة وإن لم
 يقع فلا يجوز جعل الحديث
 عليه لما تقرر من وجوب
 جعل القصد على التسمية
 ثم العرق ثم الملقى فان قيل

الى اصل الدليل بعد التمثل نحو هذا فان هذا الخبر واجبه وهو لا يجوز تخصيصه من الكتابه انما هذا الاول
 أشبهه بعد ان يكون المراد اجماع من يعتد بما جاء به الصدرا والاول وحسبنا لما في من الصاعد لان
 الظاهر ان الملقون من حكم الاجماع الا انما هو دفع الجرح وهو في الثاني لاقى العامد من هذا الخبر
 ذب عنه المسلم وماذا يصح الكتابي فان قوله التحية عليها عديا في الخبر انه لم يعمل ذب عنه ما جاء به الفقهاء
 واهل العلم وصرفوا التحية عدا ان يعدوا ان التحية شرط وتركها مع تركها ما لم يتركها من
 لا يعمل اشترطها فهو في حكم الثاني ذكره في الحقائق ومع قوله تعالى واشهدوا شاهدكم من رجالكم
 (فان لم يكنوا رجلين فرجل واحد) الآية قالوا لان الله تعالى بين المتعدين الناس من الشهادة وهو
 شاهد رجلين ثم انتقل الى غيرهم وهو شهادة التماسي لانه في البيان مع ان حضورهم في مجالس الحكم
 غيره متبادل هو امر بلا ضرورة لانه امرن بالقرائن في البيوت فلو كان عين المدي مع شاهد فله انقل
 اليه ما كونه امس وجوبا ولم ينتقل الى ما هو غير معناد ان لم يتحقق ضرورة وجوب حضوره لان مكان
 وضوء الحق به شاهد وعين فكان النص من هذا الوجه بطريق الاشارة الى ان الشاهد مع العين
 ليس بحجة والنص وان كان في العمل لكن فائدة العمل الاداء فهو يقضى اليه وانما الاول الية وهو
 قوله تعالى واشهدوا وهو جعل لغير ربح الى عدد الشهود كقول القائل كوا
 فانه يحمل في حق تناول الما كولاته يكون ما بعد تفسير ذلك الجملة وبيانها لجمع ما هو المراد وهو
 استظهار رجلين فان لم يكنوا رجلين فرجل واحد وان كونه كوا الخبر والهم فان لم يوجد فانه يحمل
 واذا ثبت ان المالم كور في النص هو جميع المستشهد فلا يكون القضاء شاهد وعين حجة اذ لو كان حجة
 لينة الله تعالى في معرض الاستعانة في البيان وما كان بليغيا وايضا نص الله تعالى على ان اذني
 ما تنقضي بالريه ما هو المذكور في النص حيث قال ذلك انقط عند الله وقوم شهادة واذني ان لا زوالا
 وليس دون الاذني فشيئ تنقضي بالريه فلو كان الشاهد مع العين حجة لزم منه انتفاء كون المصوم اذني
 فيكون مخالفا لنص ضرورة (والسنة المشهورة) أي وجه من عارض بجهده السنة المشهورة
 (كافتضاء المذكور) أي شاهد وعين المدي (مع) قوله صلى الله عليه وسلم السنة على المدي (والعين
 على من انكر) لفظ البيهقي ولفظ الصميمين واليمين على المدي عليه فحمل جس الاعيان على النكر
 أو على المدي عليه اذ لا عهدة وليس وراءه الجس من فلا يكون بعض الاعيان في باب المدي وما
 أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين اوجب باندأخرجه عن
 سيف بن عيسى بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وقيل كذا الرمز في ما قال محمد يعني البخاري
 فقال عمرو بن دينار عن ابن عباس عندي وقال الطحاوي عيسى بن سعد لا يعلم ان يحدث عن عمرو بن
 دينار شيئا فندري ما حديثه بالانقطاع في موضعين وسيف عن عيسى بن سعد عن ابن عباس في كتابه الموضوع
 في الصحيح وهو الكمال وسبق هذا الحديث وعن ابن المدي ان قال غلط سيف في هذا الحديث
 والحديث المعروف الذي رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان السنة
 على المدي واليمين على المدي عليه وسأل عيسى بن ميمون عن هذا الحديث فلم يعرفه ورواه محمد بن مسلم
 الطائفي ايضا عن عمرو بن دينار الا ان محمدا هنا تكلم فيه قال احمد اضعف حديثه وضعفه جماعة ومع
 ضعفه اختلف عليه في هذا الحديث كذا كذا السيق في حسنه وذكر في المعرفة ان الشافعي لم يمتنع من هذا
 الحديث في هذه المسئلة لانه بعض الحفاظ الى كونه غلطاً وقال ابن عبد البر هذا الحديث ارساه أشهر
 انتهى وروى من وجوه لا يتجاوز كاهل من نظر وروى ان شدة ما استدعى شرط مسلم عن الزهري
 مدعة وأول من قضى بهم معاوية وفي مصنف عبد الرزاق أخبرني عن مالك الزهري عن اليمين مع الشاهد
 فقال شئ أحدثه الناس لا يمن شاهدين الى غير ذلك وأورد لم يبق لتضعيف الحديث بحال بعد ما أخرجه

الدليل على أن ليس
 كل مجتهد مميلاً لقوله ليس
 ليس كل مجتهد مميلاً لأن
 لحيث قد في هذه المسئلة
 ان كان صواباً فقد حصل
 المدي وان كان خطأ فقد
 وقع خطأ لهذا المجتهد
 وحيث قد لا يكون كل
 مجتهد مميلاً فلنا هذه
 المسئلة أصولية وكلامنا
 في المجتهدين في الصروع
 (قوله قيل لو تعين أي اخرج
 من قال بأنه ليس لله في
 الواقعة حكم معين بل حكمها
 تابع لكل المجتهدين بأمر من
 أحدهما أو الاثنين الحكم
 لكان مخالفاً لما كلف
 ما أنزل الله وحيث قد فسق
 لشركه تعالى ومن لم يحكم
 عما أنزل الله فله شركهم
 القاصون أو يكفر

مسلم وأثبت فاعلم فان سلك الجنب عيسوم من الخطاء ودوع في ذلك وقد أخذ عليه رجل ذلك غير نافذ
فذكر كرم المازري أن نفسه أن يفتنه بغير سيد لم يفتنوا وقال غير ما أخذ على مسلم في سبعين موضعاً ورواه
متبعاً وهو منقطع ويحذر أن يطلع على أكثر من ذلك على أنه غير خافير بحان الكتاب والسنة
المشهور في هذا الحديث مع أنه لا دلالة ظاهرة عليه على المطلوبين فانه بيان الحكم وهو الحكم
غلبه ولا كيفية النسب في ذلك ولا المستفاد من هو حق يسمع اعتبار غيره إذ ليس هو مجموع لغة من
التي اشتمل عليها علموس في غير لغة بل هو قضية خاصة لا تدري على أي شيء أو إذا كان قضية خاصة في
شيء خاص فيصير أن يكون على حقي شقيق على جواز وهو أن يكون قبل شهادة الطبيب أو غيرها في
عيب لا يطلع عليه غير ذلك الشاهد واستغنى المشتري مع ذلك أنه مريض بالصبي فكون قاضي في رد
البيع وشاهدوا جميع من المشتري ويجعل أيضاً أن يكون معنى قوة قضى باليمين مع الشاهد أي
مع اليمين أو مع الشاهد بن فاطم اسم الشاهد وأراد به الجنس لا العدد الذي غير ذلك ومع الاحتمال سقط
الاستدلال ثم جهور الجماع على أن اقتضاه بين المدي وشاهدوا حتى غير الأموال لا يصح واختفوا
في الأموال فأحصاها ومن وافقه لا يصح أيضاً الشافعي وأخر من يصح فيها واقعه أعل (والفضل) أي
وكما تقول بصل المطلقة ثلاثاً زوجها الأول أن تزوجها الثاني ثم المطلقة (بلاوطه) كما هو قول سعيد بن المسيب
فتدري سعيد بن منصور عنه أنه قال الناس يقولون حتى يجتمعوا وأما أنا فأقول إذا تزوجها كما
صحها فأنزل الأول (مع حديث السبعة) وهو ما روي الجماعة عن عائشة رضي الله عنها ولم يستل
عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وتزوجها مرة أخرى فغيره فدخل بها ثم طلقها قبل أن تزوجها الأول
قال حتى يذوق إلا ستر من عسل طلق الأول فأنزل سعيد بخلاف هذه السنة المشهورة
واستقر بيمينه ذلك في قبل لعل الحديث لم يبلغه وقال الصدر الشهيدون أقر بهذا القول لخطبه
لعنة الله الملائكة والناس أجمعين وفي المسرط ولو أقر بيمينه بذلك يميز (والاجماع) أي وجه
من علوه بيمينه الاجماع (كبيع أمهات الأولاد) أي جواز كذب الهادوا الظاهري (مع
اجماع المتأخرين في العمارة) والوجه من التابعين على عدم جواز يمينه كعليه الأئمة الأربعة
لما تقدم في الاجماع من اختلاف العمارة في جواز واجماع التابعين على منعه (فلا ينفذ القضاء
بشيئ منها) أي من حل مترك التسمية عدداً ومن جواز القضاء بشاهد معين للمدعي ومن وجود
القصل بلاوطه ومن جواز بيع أمهات الأولاد وأما هذا فقد تقدم في الاجماع ما بين اختلاف وأن
هذا هو الظاهر من الروايات عنهم وما بيننا عليه من عدم نفاذ قضاء من قضاه ما بينه ولفظه
سم غفرهم وأما عدم نفاذ وجود القصل بلاوطه وعدم نفاذ القضاء بشاهد معين للمدعي فظاهر
لخالفه كل منهما فالظاهر الكتاب والسنة المشهورة لأن كون القضاء بشاهد معين للمدعي لا ينفذ
يتوقف على إضاه قاض آخره المذكور في قضية الجميع وفي بعض المواضع تقدم مطلقاً وأما عدم
نفاذ القضاء بغير مترك التسمية عدداً المذكور فكثير من غير حكاية خلاف وفي المحيط ذكر في
النوادر ما يفيد عند أي حجة خلافاً لابي يوسف وفي الخلاصة أماً القضاء بغير مترك التسمية عدداً
فإن عندنا وعند أبي يوسف لا يجوز وهو ظاهر الهاديا مع أن أدان عليه المشايخ (وكره القول)
كذلك إليه ابن عباس ونحوه في الاجماع (ورب الفضل) أي القول بيمينه كأي من ابن عباس
وقد روي جرحه عنه فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قلت لابن عباس رأيت أبا عبد الله يقول
الدينار بن دينار والدرهم بالدرهم أشهد لعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الدينار بالدينار
والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما قال ابن عباس أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت
نعم فقال إن في جميع هذا التسمية أسامة بن زيد وقال أبو سعيد وترع عن ابن عباس فلا ينفذ

لقوله تعالى ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون واللازم بالحل
اتفاقاً فاللزام منه
والجواب أن الجهم سلك
كأنه أمورا بالحكم بما
نظمه وإن أخذه كان
ما كما أنزل الله تعالى
التي لم يكن كل جهنم
محباً لما جاء به من
ينصب ما يخطأ فله في
الاجتهاد لكونه عنكنا
من الحكم بغير الحق لكنه
يحيى لأن أبا بكر رضي
الله عنه نصب زيد بن
حاتب مع أنه كان بخلافه
في الحديث في غيره وشاع
ذلك بين العامة ولم يكرهه
والجواب أن المتع
أنه لو وليه المبط

القضاء متى سمع بها أيضا مخالفة الأول الإجماع والثاني النص والإجماع وعلى هذا فقد كان الأول تأخير
قوله فلا ينفذ القضاء حتى يمتلأ ما يصدهما من كتاب المستخرج عنه الله في فتح القدير براد الكتاب
المجمع على مراده أو ما يكون مدلوله لفظه ولم يثبت نفيه ولا تأويله بتفسير عليه فلا أول مثل
سرت عليه كإمهاتكم فلو قضى فاضل بعمل أمراته كان باطلا لا ينفذ والثاني بمنزل ولا تأويل كإمهاتكم
بذ كراسم الله عليه فلا ينفذ الحكم بحل مترك والتمية هذا وهذا أيضا فان النص قد يكون مؤولا
فيخرج عن ظاهره فلا يستلزم بطلانه أو لا بالذوق حلالا تنصيب أيام الحامية فيقع الخلاف في أنه
مؤول أو ليس مؤول فلا يكون حكم أحد المتناظرين بأنه غير مؤول فاضل عليه غيره منع الاجتهاد فيه
نعم قد يترجح أحد القولين على الآخر بثبوت دليل التأويل فيقيم الاجتهاد في بعض أفرادها
القسم الثاني ما سوغ فيه الاجتهاد أو لا ولما منع نقض القضاء في بعض الأشياء ويجوز وهو بالعكس ولا
فرق في كون مخالفة الإجماع من أن يكون على الحكم أو على تأويل السمي **وقلت** ثم نقض أن يقول
المجتهد فيه المعارض لدلول أحد هذه الأصول الثلاثة المحكم بعد اعتباره حتى ان القضاء لا ينفذ ما
أن يكون معارض لما كنس الكتاب قطعي الدلالة غير منسوخ أو ما كان من السنة كذلك متواتر
الثبوت أو ما كان من الإجماع قطعي الثبوت والدلالة وهذا الاشك فيمكن في صدور هذا من المجهد
بعدمه لان احتمال مخالفة كل من هذه كفر فلا بدعي أن يكون المراد وإما أن يكون معارض لما
كنس الكتاب والسنة طئي الدلالة سواء كانت السنة قطعية الثبوت والأول من الإجماع ما كان قطعي
الثبوت والدلالة وهذا في عدم نقض الحكم معارضه مطلقا ظاهر وفي بعض شروح الجامع للشيخ
المتقدمين جاز قضاء القضاء على ثلاثة أقسام قسم منه أن يقضى بخلاف النص والإجماع وهذا باطل
ليس لأحد أن يجزئه ولكل واحد من القضاء نقضه إذا رفع إليه وقسم منه أن يقضى في موضع مختلف
فيه وفي هذا ينفذ قضاؤه وليس لأحد نقضه وقسم منه أن يقضى بشيئين فيخالف في بعض القضاء
أي يكون الخلاف في نفس القضاء فيهم يقولون ينفذ قضاؤه بعضهم يقولون بل يتوقف على امضاء
قاض آخر أن يجزئه يجرى بصير كان الثاني في الثاني قضى في شيء فيه وليس الثاني نقضه وإن أبطله
الثاني بطل وليس لأحد يجزئه انتهى وبهذا حاطة الملبعد كرهنا حتى حاطي القسم الأول من النظر عند
تحقيق النظر ثم إذا عرف هذا فلا يخفى أن ما عدا الفصل بالوط من المجتهدين الأول ليس شيئا منها
معارض للنص قطعي الثبوت والدلالة والإجماع كذلك فلا يكون القضاء باطلا قطعيا وإنما الشأن في أنه
هل ينفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر أو يتوقف نقضه عليه والذي يظهر أن القضاء بحل مترك وله
التمية عدو يتشاهد ويعين المدعي يفتن من غير توقف على امضاء قاض آخر ويبس أمهات الأولاد
لا ينفذها من غير قاض آخر وأما القضاء بالتخليل بلا وجه فيحكم من جهة عدم النقض أصلا ومن جهة
النفاذ من غير أن اشتراط الوط فيه بعد أن المسبب ثابت بإجماع قطعي أو قطعي العلم بانتفاء النص
القطعي الدلالة عليه فان قيل بإجماع قطعي لم ينفذ حتى يمضيه قاض آخر وان قيل بإجماع قطعي وهو
الظاهر وكيف لا وقد صار من ضروريات الدين فهو باطل قطعيا كذلك الجواب بحل بالفضل وترك
العمل ثم بحث قلنا ينفذ القضاء بمكذ أو يتوقف نقض القضاء على امضاء قاض آخر فهو بالنسبة إلى
هذا لا زمان إذا كان ذلك من فائس مذهب مقلده مع القضاة على التقدير الأول وامضاء ذلك القضاء
على التقدير الثاني لما أشرنا إليه في الإجماع من أن فضة هذه الأزمان انما فوض إلى كل منهم القضاء
بعده مقلده من الأمة الأربعة فلا يملك في القضاء بعده غير مقلده واذن في هذه الأزمان لا يسبيل
بحال إلى نقض القضاء ببيع أمهات الأولاد ولو جرد التخليل بلا وط ولا بحل بالفضل ولا بترك العمل
ولو فرض وقوع قضاء قضائا لا ينفذ بغيره وما ذكر من نقض بعض ذلك ولو وقع فهو بالنسبة إلى

أي من يحكم بالتخليل
والمتخلف في الاجتهاد ليس
بمطل لانه أت بلاما وره
قال هو فرعان الأول لو رأى
الزوج لفظه كناية زانه
الزوج مفسر بحال المطلب
ولها الامتناع فيراجحان
غيرهما الثاني إذا تفسر
الاجتهاد كالوطنين أن
انقطع فسبح ثم نلن أن
طساق فلا ينفذ الأول
بعد الامتنان الحكم
وينقض قبله أقول
الفرع الأول في طريق
فصل الحادثة التي لا يمكن
الصريح في اننا نزلت بالمجتهدين
المختلفين القلدين لهما
سواء قلنا المصيب واحد
أم لا إذا كان الزوجان
مجتهدين فقال لهما أنت

الفاضي المجتهد المفروض اليه الحكم باعتداله على ما في ذلك من خلاف غلبة ما عليه وجعله أعلم وهذا هو الجمل الرابع من القسم الأول من أقسام الجمل الثلاثة القسم الثاني من أقسام الجمل الثلاثة (جمل يصلح شبهة) دائرة لحدود الكفار وغدا في غيرهما وكان الأول ذكر مثال هذا (كالجمل في موضع اجتهد صحيح بأن يختلف الاجتهاد (مذكر) أي الكتاب أو السنة المشهورة أو الاجماع وكان في مناط الحكم فيه تفاوت قد اختلف العلماء فيه (كن مسلمي الظهور بلا وضوء) خلافاً لما في وضوء (نملى العصر) أي وضوءه (تم ذكر) أنه صلى الظهور بلا وضوء (فقد مضى الظهور فقط نملى للترتيب بنظر جواز العصر) يجهل به وجوب القرب (جاء) أداؤه صلاة المغرب (لأنه) أي ظنسه جواز العصر (في موضع الاجتهاد) الصحيح (في ترتيب الفوائت) لأن في مناط الحكم وجوه فيها فروع خفاؤها لا يقع فيه خلاف بين العلماء إنما اختلفوا في اعتبارها في غير ما علقه الشيء مما ذكر فكان دليلنا على ما لا خلافه من جواز العصر فإن كانت في الحقيقة إنما أريدت قبل الظهور حتى كان عليه قضاء العصر فكان هذا الجمل عندنا في جواز المغرب لا العصر والفرق أن هذا الظهور يترك الوضوء فساقوى يجمع عليه فكانت متركة يتيقن بظهور أثر التمسك بما يؤدي بعده ما لم يعدد بالجمل وفاد العصر يترك الترتيب ضعيف مختلف فيه فلم تكن متركة يتيقن فلم تعد حكمه إلى صلاة أخرى لأن وجوب الترتيب ثبت بالنسبة في متركة يتيقن عليها وعملاً وكان الحسن بن زياد يقول انما يصح ما إذا الترتيب على من يصلي فأما من لا يعلم به ليس عليه ذلك لأنه ضعيف في نفسه فلا يثبت حكمه في حق من لا يعلم به ولكن زفر يقول إذا كان عنده أن ذلك يجزئ فهو في معنى الذي لفظة تميز بفرض الوقت وأوجب ما كان الرجل يجتهد قد ظهر عند أن مراعاة الترتيب غير واجب فهو دليل شرعي وكذا أن كل تلبساً فله حيث خضعه ورغبة بما يطلب بأداء الثانية قبل أن يذكرها فلا خلاف إذا كانا كروا وغير مجتهدان بمعرفة له ليس دليل شرعي ولا يثبت ومثال الأول ما أشار إليه سورة (وقتل أسد الويلين) فأنزل موله عند ما دعا وما (بعد عنق) الولي (الأخر) جاهلاً بغيره وما يسقط التوبة بمقومه على أن القود لا (لا يقتض منه) لأن هذا جهل في موضع الاجتهاد (القول بعض العلماء) من أهل المدينة على ما في التهذيب (بعد سقوطه) أي القصاص التائب للزينة (بعض أحدهم) حتى لو عفا أحدهم كان الباقي القتل هذا إذا لم يجد الاجماع سابقاً على هذا القول أو لا إذا ثبت عن معتد بخلافه ولا إذا ظهر أن هذا مختلف الاجماع لأن الاجتهاد وان كان يقتضي أن لكل ولاية الاستيفاء بعد عفو أحدهما بل عليه أحد من القصاص فلا يكون ذلك الاجتهاد صحيحاً حيث قد فاعلم أن يكون هذا الجمل شبهة في إسقاط القود لأنه جهل في موضع الاستثناء أما على التقدير الأول فلا علم وجوب القصاص وما ثبت فالتظاهر بقاؤه والتظاهر بكون شبهة في درجته بالثبوت وأما على التقدير الثاني فلا يظهر أن تصرف غيره في حقه غير نافذ عليه وسقوط القود يفتي حتى وهو أن القود لا قبل القرضي ظننه عليه حكم قد يشبه في غير معتزلة الظاهر في إبطال شبهة (فصل) الجهل بالذكور (شبهة تدرك القصاص) وقد يسقط القود باعتبار التلقن كالورى إلى شخص نلته كافر إذا هو مسلم وان سقط القود بالثبوت بهزيمه الدية في ماله لأن فعله عدو يحبس منها نصفاً لأنه لا يفرش بكم وجهه نصف الدية على القاتل فيصير نصف الدية قصاصاً بالنصف ويؤدى ما بقي أماً لو لم يسقط القود بالنصف فتم عليه عندايب القود لأقدامه على القتل مع العلم بالحكمة ثم هذا كله عند علمائنا الثلاثة وقال زفر عليه القصاص لسقوط القود العفو عنه أولاً شبهة عليه حكمه أولاً لأن مجرد التلقن غير ملزم من وجوب القود بعد ما تقر ربه به كالقود رجل على ثلث أنه قتل وليه ثم يحاوله حيالاً وقد انطوى دفعه فيما تقدم (و) سئل (المخيم) في

بأن مثلان غيرة للطلاق
ورأى لزوج أن العطف
السادس كناية فيكون
الكباح بغيره وأول المرأة
أنه مصرح فيكون الطلاق
واقفاً فالزوج طلب
الاستماع لها ولها الاستماع
منه وطرفي قطع النزاع
بينهما يرجع إلى الحاكم
أو يحكم رجلاً وحيداً
فإذا حكم الحاكم أو الحكم
شيء وجب عليها الانتقاد
اليه فإن كانت المداينة
عما يجوز فيها الصلح
كالقود المالية فيجوز
فصلها أيضاً وهو واضح
الصريح الثاني في نقض
الاجتهاد فتقول إذا أده
اجتهاده إلى أن انقطع نسخ
فسخ امرأته كان قد

تها رمضان (انما اطعمه اى اطعمته) فاطر بعدها (لا كفارة) عليه وانما عليه القفاه
 لا غير (لان) قوله صلى الله عليه وسلم (افطر الحاجم والمحجوم) رواه اصحاب السنن وصححه ابن خنسان
 والحاكم (اورث شبهة فيه) اى وجودها بالفطر بعد اطعمته (وهذه الكفارة تغلب فيها معنى
 العقوبة على العادة فتد الحنفية (فتنق بالشبهة) كاتقدم في فصل الحائض وهذا يشترط ان يكون له
 الطهارة كذا اعتدنا على هذا الحديث غير عالمين و هو متفق وهو قولنا ان شبهة ومحمد لا يقول
 الملقى المعتد في رواية فلهذا اذا كان ورث الشبهة المسقطه حتى لو افتاه القساذ كما هو قول احدنا فاطر
 بعده لا كفارة عليه لان الحكم في حق العمل فتوى مغنیه وان كان غلطاً فمما ائق به لانه لا دليل له سواء
 فكان معذوراً ولا يتوقف على المذوق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم اولى لانه الاصل وقال ابو يوسف
 عليه الكفارة لا تليس العاوى الاخذ بنظر الحديث بل هو كونه مصر وفاعن نظاره او منسوخا بل
 عليه الرجوع الى الفقهاء لعدم الاحتاد في حقه الى معرفة صحيح الاخبار وسقمها وانما هي ومنسوخها
 فاذا اعتد به كان تاركها واجب عليه وتركه الواجب لا يقوم شبهة مسقطه لها بل لو افطر بعدها طاماً
 الفطر بها ولم يستغف عنها لم يبلغه الحديث أصلاً وبطريقه ولكن علمنا به لا يوجب ولا اشكال في
 وجوب الكفارة عليه اتفاقاً أما الاول فلان الظن ما يستدلى به دليل شرعي والقياس لا يقتضى ثبوت
 الفطر عاخر فيكون ثلثه محرماً وهو لا يكون عقداً في دار الاسلام وأما الثاني فلما عارضه
 يكون الحديث على غير ظاهره أو يجمع مع كون الفطر بها على خلاف القياس على وجوب الكفارة
 لانتفاء الشبهة عند تحقق وجوبها والواو ان علمنا بعض العلماء قال بالفطر بها ولكن في هذا فطر
 (ومن زنى بحماره) أو والدته (أو زوجته) فزنى بها لا يحد (عند علمنا الثلاثة) وقال زفر
 به دليله على ان المقتضى شبهة ولا يعنى تأويله الفاسد كما لو قيل بارية أخيه أو عمة على نكاح
 وهم يقولون لا يحد (للاشياء) لان دين الانسان وأبيه وأمه وزوجته انما يطلق الانتفاع بالمال
 قلته حصل الانتفاع بأمتهم اعتماداً على شبهة في ذلك فافترأ الحنفية بخلاف الأخ والعمة لا لانسان
 لكل منهما ومنهما في مال لا تعرف دعوى نكاحه الخ لا يست معتدة على شبهة فلا تعتبر (ولا ينسب نسب)
 بهذا الوطء وانما الوطء الواجب (ولا علة) أيضاً على الموطوءة من الزنا (ما) عرف (في موضعه)
 من أنه محض زنا فلا حقه في الحمل والولادة والفراس والعاقر والحرة ولا عتق من الزنا وهذه إحدى الشبهتين
 المارئتين للحد عندنا هو شبهة في الفعل وشبهة في الشهادة لانها انما تؤثر في سقوط الحد على من أشبه
 عليه لا على من لم يشبهه عليه كقوله سوا نكاحاً على ما تقدمت على ما يجب عليه الحد من لا فلا والشبهة
 الأخرى وتسمى الشبهة في الحمل وشبهة الدليل والشبهة المحسنة هو الدليل الثاني الحرمية في ذاته مع
 مختلف حكمه لما تم وهذه لا تتوقف على الظن كوطء الاب حارة أنه قال لا يحدان قال علمنا
 حرام على لانها تؤثر في هذه الشبهة الدليل الشرعي كدوره صلى الله عليه وسلم أنت وماك لا يحد رواه
 ابن ماجه سند صحيح وهو ثابت في رواية سقوط الحد بل قالوا يشبهه القساذ اذا دعا موصراً بالزنا فيه أم
 ولد وعبد أى حمة شبهة أخرى دائرة الحد وهي شبهة العتق سواء علم الحرمية أم لا كوطء التي تزوجها
 بغير شهوة ودعا على تعرض المصنف لها ليس لانها ليست بما هو بصدده كما هو غير ثابت كاطال المصنف
 رمعي دعوى ثلثه الحاصل أنه علم أن الزنا حرام لكن ظن أن وطء ليس ما حرم ما لا يعارض ما في المحيط
 الاقربيا (وكذا حرمي دخول دارنا فأعلم فشرعنا التجريم بها لا حرمه لا يحد) لا في موضع الشبهة
 يصل شرعياً في وقت (مختلف ما اذا نفي) بعد خوة دار الاسلام واسلامه زاعماً لانها لا يحدت
 المذمومة بل دعواناً فلهذا أول وجوه دار الاسلام واسلامه (لان جهه بحرمة الزنا لا يكون شبهة) دائرة
 قلعة لان هذا الظن في غير مثل الشبهة (لان الزنا حرام في جميع الايمان) فلم يتوقف العلم بحرمته

نالها قلاماً ثم قصر الاجتهاد
 الى أن اطلع بطلاناً نظراً
 ان تغير بعد قضاء القاضي
 بمقتضى الاجتهاد الاول
 وهو محض التكاح فلا
 يجوز تنقضه الاجتهاد
 الثاني بل يستمر على نكاحه
 لما كذب الحاكم وانما تنصير
 قبل حكم الحاكم بالهبة
 وجب علمنا مقارنتها لانه
 ينسب الا ان الاجتهاد
 الاول خطأ والمثل بالنسب
 واجب واليه آثار المصنف
 بقوله وينقض فيه
 وكما أراد بالنقض ترك
 الحمل والاجتهاد الاول والا
 فلا اتفاق على أن الاجتهاد
 لا ينقض الاجتهاد وهذا
 التفصيل بعينه يجري في
 رواية القتل لهذا الاجتهاد

على ما خرج خطاب الشرح لتحقق ثبوت مشقة قوله (فلا يكون سهوا عذرا) فكونهم يتصوره في الطلب
 (بخطا في الخبر) فاقول لم يكن خبرهم انما ما في سائر الآيات (فيما في الخط) وغير شرط الحد أن لا يكون الزنا
 حلالا (بشكل) فان هذه المسئلة تصح ان ليس شرط وجوب الحد على الزاني عند حمل الحمل الزناحي
 يكون خطه سهوا فاعلم ان ما تضمنه آياته عليه هذا والقى في شرح هذه الآية المتشبه شرط وجوب الحدان يعلم
 أن الزنا شرما انتهى وهو أخص منها وما في الشرح هو المذكور في محيط نفي الدين وهذا القطة وأما
 شرطه فاعلم ان الشر محقق لو لم يعلم بالحكمة لم يجب الحد فشرطه أو ما لا يروى بتعيين السبب أو رجلا
 زنا بالبن فكتب في ذلك عمر رضي الله عنه أن كان يعلم أن الله تعالى سم الزنا فاحذر من أن كان لا يعلم
 فعلمه وان طافا جلدوه لأن الحكم في التبرعات لا يشك إلا بعد العلم وان كان التبرع والاستقامة في
 دار الإسلام المرفع مقام العلم ولكن لا أكل من إرث شبهة لعدم التبليغ والامعاج بالحكمة انتهى غير
 أن ظاهره قول المصنف عقب هذا ألا ترتد حيل ظن الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتراط الأحكام
 انتهى يشترط أن هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبهة معتبرة لاشتهار الأحكام فيه ولكن هذه التماسا
 يكون معتد العلم به بالنسبة إلى الثاني في دار الإسلام والمسلم المهاجر إلى المقيم بهما إذ يطعن على ذلك
 فأما المسلم المهاجر إلى الواقع منه ذلك في غير دونه فلا وقد قال المصنف في الشرح وعلى أن اشتراط
 العلم بحكمة الزنا جاعل فيهما انتهى وهو مفيد أن جهه يكون عذرا إذا لم يكن عذرا بعد الإسلام
 ولا لعله حتى يتحقق كونه عذرا وأما في كونه عذرا في حالة الكفر لتقصيره في الطلب لعمدة هذا
 الحكم في تلك الحالة كما قدمه قبل نظر وجهه فالحق المذكور هو الشكل فلتأمل (في الخلاف الذي
 أسلفه في الخبر) بعد إسلامه وقال لم أعلم بمرمتها (بحدله هو والحكم في دار الإسلام) وهو مقيم
 فيها (بجهله) بمرمتها من شيوخه فانه (لتقصيره) في معرفته بما فلا يكون جهله عذرا في دونه
 الحد ولا كذلك إذا طرب فان مرمتها غير شائعة فما كان جهله الحري به إذا رثا عنه في المسئلة
 السابقة القسم (الثالث جهله يعلم عذرا كن أسلف في دار الحرب فترك جهله لو أن حلالا زنا بها
 في الإسلام لا فانه) عليه إذا علم بعد ذلك لا تغيره مصرف طلب الحليل وانما جاعل الجهل من قبل
 خفاءه ليس في نفسه لعدم اشتهاؤه في دار الحرب لا قطع ولا تبليغ عنهم فاحتج سماع الخطاب في
 حقه حقيقة وهو ظاهر وتقدير الآية بشهرته في خطه ودار الحرب ليست محلها فاحتج قول زهر عليه
 قضاء حالان بالإسلام يصير ملزما أحكامه ولكن قصر عن طلب الاداء لجهله به وهذا لا يسلط القضاء
 بعد تقدير السبب كالنائب إذا اتبع بعد الوقت (وكل خطاب ترك ولم ينشر جهله عذرا) لانتهاء
 التقصير عن جاهله بصفاته عنه ويدل على ذلك قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح
 فيما طعموا الذين شربوا) النحر (يعتذر بهما غير عالين) هرمتا وهما بناء على ما في التيسير من أن
 بعض الصالحين كانوا في سفر وشربوا بعد الصبح لم يعلم عنهم حرمتها فقل قوله تعالى (ليس على الذين
 آمنوا الآية) وعن ابن عباس لما نزلت تعريم الله والنفس قال أبو بكر رضي الله عنه كيف يا خواتنا
 الذين ماؤا وقد شربوا الخمر وأكلوا اليسر وكيف بالقائمين عتافا للبدان لا يشربون خمر ويمسواهم
 يطعمونهم فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم وآمنوا وعلوا الصالحات أي من الأموات والأحياء في البدان
 جناح فيما طعموا من الخمر والتمسوا إذا ما اتقوا ما لهم عليهم مواجها **قلت** لكن الذي
 ذكره الواحدي في سب زول الآية ما في الصبح من أنس كنت سابقا في الصوم في منزل أو طيلة
 رضى الله عنه وكان خمرهم يومئذ النضج فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دنا ينادى إلا أن
 النحر قد حرمت فقال أبو طلحة أخرجه فأمرها ففهمتها في مكان المدينة فقال بعض القوم قد قتل فلان
 وفلان وعلان وهي في بطونهم فأنزل الله ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية

وكلام المصنف بمحمل
 كلام المستثنى من
 الأوامر قولاً لا يجب
 على القائل المتابعة مطلقاً
 قال في الباب الثاني في الافتاء
 وفي مسائل الأولى يجوز
 الافتاء بالجهل ومقلد
 الحنفي واستغنى في طلبه
 الميت لا لا قوله لا نفاذ
 الإجماع على خلافه
 واختار جواز ذلك جامع
 عليه في زمانه أقول
 مقصود هذا الباب
 منصرف في الفتى والمفتى
 وبقائه الاستفتاء فلذلك
 ذكر المصنف فيه ثلاث
 مسائل لهذه الأمور
 الثلاث المسئلة الأولى
 في المفتى فيصور للفتوى
 أن يقتضي إذا اتصف

وفي سنة احدى عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يرون النهر
وما يكون المصنف فانه الى ان قال فتركت باليه الذين آمنوا النهر والميراث الا فقالوا انتهي فبارك
وقال الناس يا رسول الله ناس قتلوا في سبيل الله وماؤا على فرشهم كانوا يشربون الخمر وما يكون الميراث
وقد جعله الله رحيم من عمل الشيطان قال الله تعالى ليس على الذين آمنوا وعتلوا المصالحات جناح
فيما طعموا الا انه وهذا الخلفه ان سبب نزولها القول المذكور في الخمر ج عن الشاربين قبل
التصرم نعم الظاهر ان هذا الحكم لا خلاف فيه (بخلافه) أي الخلفه النازل (بعد الانتشار)
فان جهة ليس بعدد (لا) أي جهة انما هو (لتقصير) في معرفته (كن لم يطلب المصنف)
المران فميم وصلى لاصح لقيل دليل (الحدود) وهو الجيران لانه لا يتجاوز عن المخالبا (وزكره
العمل) بالليل وهو طلبة فيه وهذا اذا لم يستكشف الحال واستكشفه فوجد المصنفه اما
لو استكشفه فلم يجد فيه فالظاهر الجواز كاصرح به في بعض المواضع يظهر انما خالف في الظاهر
وهذا بخلاف ما ترك الطلب في المقارة على ظن العدم فميم وصلى حيث حازت صلاته لانه لم يزل
الطلب لانهم لم ينظروا العدم لا الوجود (وكذا الجهل) للانسان (بأنه وكيل أو ماذون) من سيده
اذا كان عبدا (عند حق لا ينفذ تصرفهما) للموكل والموكل قبل بلوغ الكافة والاذن اليهما
(و يتوقف) فماد تصرفهما على ما على اجازتهما (كالقضوي) أي كوقوفه فماد تصرفه على من
تصرفه على اجازته بشرطها كما عرف في موضعه بأن في التوكيل والاذن نوع الزام على الوكيل
والمأذون حيث يترتب بهما حقوق العدمين التسليم والتسليم والمطالبة وغيره فاعلم انما لا يثبت حكم الكافة والاذن
في حقهما قبل العلم فدعا الضرر عنهما واذا كانت أحكام الشرع مع كمال ولا يثبت في حق المكلف
قبل علمه فأولى أن لا يلازم حكم المكلف الذي هو قاصر الولاية على غيره بدون علمه (الاقى شراره
الوكيل) فانه لا يتوقف فماد تصرفه على اجازة الموكل بل (يتوقف) شراره (على نفسه) ولو كان
ذلك الشيء بعينه كانت الكافة (كأعرف) من أن العقد اذا وجد نفذ اذا على العقد نفذ عليه
(قلت) كذا ذكر كسب من المشايخ في الاصول هذا الحكم لم يلهما بالوكالة والاذن زاد صدور
الشرعية معنى قول المصنف كالقضوي الخ وعليهم جميعا امران أحدهما أن في النهاية وغيرها اعلم
أن الروايات اتفقت أن الكافة اذا ثبت قصد الاتمت بدون العلم أما اذا ثبت في ضمن أمر الحاضر
بالتصرف بأن قال لعمري ما شرع عبيدي من فلان لنفسك أو لعمد انطلق الى إعلان ليعتقل أول امرأته
انطلق الى فلان ليطلعك على شئ من فلان أو أعنتي أو طلق فلان بدون العلم ياز ثم قال والمحصل أن
الوكيل هل يصير وكلا قبل العلم بالوكالة أم لا بعد واثنان في رواية ياز يادان لا يصح وفي رواية كالة
الاصل يصير كذا في المحيط نعم في الخلاصة من أصحابنا قال تأويله اذا علم اه فان ثم هذا والا
فيعني أن يقيدوا بالوكالة القصيدة لهم اذا احتير وابتاز يادان ثم يشرح الجامع الصغير
لقاضيان وعن أبي يوسف أن الكافة الوصاية لا يشترط فيها العلم لان كلامهم ان ثبت الولاية اه
وهذا باطلا بل يعكس حكاية اتفاق الروايات المذكورة الثاني في الخلاصة ولو قال لأهل السوق يبيعوا
عبيدي هذا صار مأذونا وان لم يعلم العبيد فعلى هذا لا يتم كون الجبل عذرا في حصة الذن غير أنهما
أيضا ولو قال آخر بيع عبيدك من ابني ان علم الان صار مأذونا ولا فرق بينهما فماد ثم فيا يظهر
ولا يحصى في دفع المأذونة بينهما الا أن يكون في اشتراط العلم واثان فيخرج كل من هذين
الفرعين على رواية وقد أشار اليها فيها أيضا حيث قال في كتاب المأذون ولا يصير مأذونا الا بالعلم فلو قال
يا بوعبيدي فاني اذنت في التجارة فبها وهو العبد لا يصير بذلك من أصحابنا من قال في المسئلة
روايتان اه بقي الشأن فيعلموا الارجح مءاخان تم كون الشارطة للعلم في الراجحة فيها والافيتي

بالنهر وط المتسمة في
الراوي وهل يجوز للفلان
يقضي بمصاحبه عنده من
مذهب امامه سواء كان
مما طعموا ورواية عنه
أو موطراني كتاب معتد
عليه من طريقه فان كان
امامه حيا فميم أربعة
مذاهب حكاه ابن الخليل
يجوز مطلقا وهو مقتضى
اختيار الامام والمصنف
لانه نافذ فجاز كقبيل
الاحاديث والثاني متنع
مطلقا لانه انما يقبل
عما عنده لاعا عند
مقلده وأما القياس على
نقل الاحاديث فنوع
قال ابن الخليل لان
الانلاف ليس في مجرد
النقل أي انما للانلاف

التعبد يكون ذلك في رواية على ما ذكره المصنف من الزيادة التي ذكر معنا صدر الشريعة أن
ظاهره يفسد انتماء الفضولي لا يتخذ عليه مطلقا وليس كذلك في الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى
الفضولي إذا اشترى شيئا لغرضه على وجه ما قاله البائع بعث هذا من فلان وقال الفضولي خلت
أو اشترت فلان أو لم يقل فلان يتوقف ولو قال بعث منك فقال الفضولي اشتريت أو قلت فلان
لا يتوقف ويتخذ عليه بالاتفاق ولو قال الفضولي اشتريت هذا فلان فقال البائع بعث منك إلا أنه
لا يتوقف على خلافه ولو قال البائع بعث منك هذا فلان وقال المشتري اشتريت أو قلت أو قال
المشتري اشتريت هذا لا يدل على أن البائع بعث لا يتوقف ويتخذ بالاتفاق والله صليهما (د) كذا
الجهل (بالعزل) أو وكيل (والمخبر) على المأذون عنده في حقهما للحلف الدليل لاستقلال الموكل بالعزل
والمولى بالخبر والزم الضرر عليهما على تقدير ثبوت ما يدون عليهما إذا أوكل تصرفا على أن يلزم تصرفه
الموكل والعبد يتصرف على أن يقضي دينه من كسبه أو رقبته بالعزل يلزم التصرف الوكيل والمخبر
يتأخر دين العبد إلى العتق ويؤدى بعد من خاص ملكه (فمصح تصرفهما) أي الوكيل والمأذون على
الموكل والمولى قبل عليهما بالعزل والمخبر (قلت) كذا في روافد الأصول ويصرح من كلامه في الفروع
أن هذا في العزل من الوكالة إذا كان قصد أمان الحكمي وهو العزل عوت الموكل أو جونه خبره فلهما
أولاه من تدبيره أو لم يبعها له أو باعها له أو كان عيادادونا وقد وكل بيع وشراء ما
يخوفاهما أو يخرجهما من مكانه أو يتصرف في كل بدنه تصرفا يخرجهما أو يخرجهما من
على العلم أما بعد إلا أن في كالة تعقد قيام أمر الموكل وقد بطلت هذه العوارض فبطل ما هو
متفرع عليها وأما في الأخيرة فثبوت الجهل ولعلم لم يقدروا بذلك اعتمادا على ذكرهم في الفروع ولا
شك أن الأولى التعبدية لثبوتها ثم انما يتوقف اعتبارها بالأذن على علمها فإذا لم يكن علم بالأذن غيره
أما إذا كان الأذن مشهورا أنبصر الإشورة بجره عند أهل سوقه أو كرهه دفع الضرر عنهم على تقدير
تفاته بدون علمهم لأنهم بياضه وبه ساء على من تلقى حقهم ويكسبه ورقبته لم يعرف من الأذن والحال
أن حقهم يتأثر من ما ساء له فلهذا أيضا (د) كذا (جهل المولى بخفية العبد) بخفية
خطأه ولو لم يكن عدم تعيين يوم القيد مطلقا إذا أخرجهم عن ملكه قبل علمهما (فلا يكون)
المولى (بيعه) أي العبد قبل علمهما (مختارا للقضاء) وهو الأرض الذي هو أحد الأمرين المذنبين هو
مختر فيه ما هو المدفع والنداء بل يجب عليه الأكل من التهمة والأرض لفقه الدليل في حقه لاستقلال العبد
بطلبه (د) كذا جهل (الشفع بالبيع) لما شفع فيه عذره في عدم سقوط شفعته إذا
أخرج عن ملكه ما شفع به قبل علمه بالبيع (فلو باع دارا المشفوع بها بعد بيع دار غيرها) هو
شفعها (غير علم) ببيع المشفوع فيها (لا يكون) بيبعه المشفوع بها (تسليم الشفعة)
في المشفوع فيها بل في الشفعة منهما داخل بالبيع لأن دليل العلم حتى لا تفراد صاحب المأذون (د) كذا
جهل (الامتياز لكونه) عذرا له في عدم سقوط خيار العتق لها (إذا جهل عتق المولى فلا ينضم)
السكان (أو عتق) أي عتق المولى (وهو ثبت خيارها بشرط لا يسلط خيارها وعذرت) فيكون لها
الخيار في مجلس علمها للحلف الدليل في حقها أما في الأول فلأن المولى مستقل بالعتق ولا يمكنه الوقوف
عليه قبل الاختيار أو ما في الثاني فلا شفعها بخدمة المولى فلا تنزع معرفة أحكام الشرع في مثله
فلا يقوم اختيار الدليل في دار الإسلام مقام علمها (بخلاف الحرمة وسهولتها الأب والجد) حال كونها
صغيرة فلهذا ساءل لا ينوب حق المصنف أي فتح النكاح (لها) إذا بلغت فلا ينضمه (لا تعذر)
بها أن الجهل بهذا الحكم فلا يكون لها حق الفسخ (لأن الدار دار العلم وليس لغيره ما يتغلبها من العلم
فكان جهلها) في هذا الحكم (تقصيرها) في التعلم (بخلاف الأمه) كذا في الفروع وأما تقدير

في أن غير المجتهد هل في
الجزء بالحكم وذكر
لغيره لعل يقتضاهم الثالث
لا يجوز زعمه وجود
المجتهد ويجوز زعمه عدمه
للضرورة وإنه سألهم أن
كان مطلما على المأخذ
أهلا فتظهر جواز وقوع
ذلك على غير الأصحاب من
غير انكار وإن لم يكن
كذلك فلا يجوز ذلك بغير
غيره وهذا هو المختار
عندنا مدى وإن لم يجلب
وغيرهما وإن كانا مائة
منه في القضاء بقوله
خلاف ينبغي على جواز
تقليد فذلك عند
المصنف مما ساق الكلام
له وهو الاقتداء بقوله
حكاية الخلاف في تقليده

وهو حسن لكن بكتابته
 الخلاق في خدادونه معل
 الحى وهم الاتفاق على
 الحوافزه وليس كذلك
 الماهرات (قوله لاه) أى
 الدليل على أنه لا يجوز
 الاقتداء بقلبه الميت أن
 الميت لا قول له بفعل
 اعتقاد الاجماع على خلافه
 ولو كانه قبول لم يقتصد
 كما لا يقتصد على اختلاف
 قول الحى وإذا لم يكن له
 قول لم يجوز تقليده ولا الاقتداء
 بما كان نسب اليه قالوا
 وانما صنف كتب الفقه
 لاستناد طريقت الاجتهاد
 من تصرفهم في الحوادث
 وكيفية بناء بعضها على
 بعض ومعرفة المنطق علمه
 من المختلف فيه هذا ما نقله

الأبوالخلد يعنى الصحيح كاهل الرادع عند الخلاق لانه لا خيار له ما يلوغ في رويح أحدهما بالما كمال
 رأيها وافرغون شققه ما يخلو من سواها وقد جعل قوة المذكور الام والقاضى حيث كانت على اولوية
 ترى بها على ماهر الصحيح فيه لعدم كمال الرأى في الام وعدم وقوع الشقة في القاضى واقعه تعالى اعلم
 في مسئلة المجتهد بصد اجتهاده في واقعة أدى اجتهاده فيها الى (حكم ممنوع من التقليد)
 لغيره من المجتدين (فيه) أى في حكم الواقعة (اتفاقا) لوصوب اتباع اجتهاده (واختلاف) انما
 هو في تقليده لغيره منهم (فيه) أى اجتهاده في تلك الواقعة (والاكثر) من العلم على أنه (ممنوع)
 من تقليده غيره نعم مطلقا منهم أبو يوسف ومحمد على ما ذكر أبو بكر الرازى أو من تصور البغدادى ومالك
 على ما في اصول ابن منقذ وكر الباقى أقولوا أكثر المسئلة والاشبه عذهب مالك والشافعى في الحديث
 على ما في اصول ابن منقذ وكر الرازى بانهم ذهب عامة الشافعية ونظائر من الشافعى وأحمد وأكثر
 أصحابه واختاره الرازى والأمدى وابن المصاحب وشكلى على ما عن أبو يوسف حاقى القصة أن أبو يوسف
 صلى بالناس الجمعة وتفرقوا ثم أخبر بوجوده فأتته في بيت حمام اغتسل منه فقال تأخذ يقول أصحابا
 من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا انتهى (وما عن ابن سيرين) ممنوع من التقليد (الا
 ان تعذر عليه) الاجتهاد في الواقعة فلا يكون متوطلا بتعذر (ولا ينبغي أن يختلف فيه) إذ
 الظاهر أن المسئلة مروضة فيها إذا كان محتمل من الاجتهاد فلا ينبغي أن يعد هذا قول آخر كما عدوه
 ثم الذى حكاه الأمدى عن ابن سيرين يجوز تقليد الأئمة إذا تعذر عليه وحده الاجتهاد هذا يظهر أن
 خوف فوت وقت العمل بالحدثة من أسباب تعذر الاجتهاد ثم رأيت عن صاحب المعتمد أنها بخصوصه
 عنه وبؤيده جزم الديكى عنه من الاجتهاد في هذا عن ابن سيرين ويظهر من أولى أن يكون خوف فوت
 العمل بالحدثة أصلا من أسباب تعذر الاجتهاد فلا ينبغي أن يعد كل منهما قول آخر ويستقيم خلاف
 الاول أيضا (وقيل لا) يمنع من التقليد مطلقا وعليه مقيان التورى واسحق وأبو حنيفة في ما ذكر
 الكرخى والرازى قال القرامطى وهو الذى ظهر من عسكنا مالق في الموطن وعرضا أبو بصير الشرازى الى
 أحد قال بعض الخنابلة ولا يعرف (وقيل) يمنع من التقليد (فيما عني فيه) غيره (الاجتهاد بصد) أى يكون
 القرض من الاجتهاد بمحصل رأى فيما يستعمل به لا فيما يفتى به لغيره وليس المراده اختلاس الحكم
 بالمجتهد بحيث لا يعم غير من المكلفين وهذا حكم ابن القاضى عن ابن سيرين وغيره عن أهل العراق
 (وقيل) يمنع من التقليد (فيه) أى فيما يخصه (أيضا) لأن خشي الفتوى كان ضار وقت صلاة
 والاجتهاد فيها) أى في صلاته (سواء) فله يجوز له أن يقلد مجتهدا آخر يعمل بقوله كما أنشئت بقوات
 وقتها لو استقل بالاجتهاد فيها وهو عن ابن سيرين وهذا ما استندم لوعده (وعن أى حاشية رويانان)
 أحداهما لحواز كتابه من الأخرى المنع (وعن محمد بن قنبل) مجتهدا (أعلم منه) لأدول منه ولا مساوى
 له تنسله عنه القاضى والرواى والكياقال ورعا قال ابنه ما سوا منه أبو بكر الرازى عن ابن الكرخى وقال
 أنه ضرب من الاجتهاد (والشافعى) في القديم (والجنايت) وابنه أيضا قالوا (لا يجوز) تقليد
 غيره (ان) كل الغير (صاحبها) في نظره على غيره من خلف من الصمامة (التي كان استوا) أى
 الصمامة في الدرجة في نظره واختلقت فتواهم (يختار) فيلدا بهم شاء ولا يجوز له تقليد من عداهم
 ذكره ابن المصاحب وغيره قال الصنى الهندى وقتبته أن لا يجوز للصمامة تقليد بعضهم (بعضا) وهذا
 من الشافعى (رواية عنه) أى الشافعى (في تقليد الصمامة) وهذا هو المذكور في رسالته القديمة
 قال الأبهري والمشهور من مذهبه عدم جواز تقليد لغيره مطلقا وقيل يجوز تقليد أبي بكر وعمر رضي الله
 عنهما لا غيرهما مطلقا ونسب أبو منصور البغدادى وأمام الحرمين عن أحمد بن يحيى تقليد الصمامة ولا
 يقلد أحد بعدهم غير عمر بن عبد العزيز واستقر به بعض الخنابلة (وقيل) يجوز تقليد لغيره صماما

(واجبا) دون غيرها وعرضا هذا في جامع الاسرار الى الخفية لكن بلفظ أوخبار التابيعين وقيل يجوز
 نقاض لا غير لما فيه في فصل الخصومات الى الخبز خلاف غيره (لاكثر الجواز) التقليد
 (حكم شرعي يقتصر الى دليل) لان القول في الدين بالدليل باطل (ولم يثبت) القليل والاصل عدمه
 (فلا يثبت) الجواز (ودفع) هذا من قبل المجوزين (بأنه) أي الجواز (اللاحقة الاصلية) وهي
 ليست بحكم شرعي (مختلف بحكم) التقليد فانه حكم شرعي (فهو المقتصر) الى الدليل ولم يثبت
 فلا يثبت غير ان هذا لا يتم على بعض الخفية القائلين بأن اللاحقة الاصلية حكم شرعي لا تستخدم معهم
 في التسخ (وأما) المفعول الاكثر (بأن الاجتهاد اصل والتقليد بدل) عنه (فيستوفى) التقليد
 (على عدمه) أي الاجتهاد اذا لم يجوز الاخذ بالبدل مع التمكن من البديل كالوضوء والتيمم (فنعى
 بل كل) منهما (اصل) بمعنى أن المجتهد محذور فاما كافي سمع الخف وغسل الرجل (فان تم اثبات
 الدلية) التقليد عن الاجتهاد (بجزم) قوة ظاهري (فاعتبروا) ما وفي الاصول لانه يقيد الامر
 بالاجتهاد وهو شامل للعلمي والمجتهد لان ترك العمل بالنسبة الى العلم لغيره عنه فيجب معروجه
 في حق المجتهد (تم) الدفع المذكور (والا) ان لم يثبت الدلية بهذا (لا) يتم الدفع المذكور
 لتوقفه على ثبوت البدلية ولم يثبت هذا والاصل عدم الثبوت (واستدل) لاكثر (لا يجوز)
 التقليد (بعده) أي الاجتهاد (تكدنا) لا يجوز التقليد (قبلة) أي الاجتهاد (لوجوه) جامع
 في المنع بينهما (وهو) أي جامع (كونه) أي القلند (مجتهدا) أي بانه أي المرجح
 (في الاصل) أي العلم بالاجتهاد بعد الاجتهاد (اعمال) الاربع وعزلت نفسه (بطريق) الاجتهاد
 فانه أقوى من ظنه بقوى غيره لان التعريف يحمل أن لا يكون صادقا فيما أخبر به عن اجتهاده والمجتهد
 لا يكبر نفسه فيما أدى اليه اجتهاده وهذا مقصود في الشرع وهو العمل بالاجتهاد قبل الاجتهاد لا كونه
 مجتهدا ثم يوجد جامع بينهما واحتج (الشافعي) بقوله صلى الله عليه وسلم (أصحابي كالجميع)
 بأهم اقتديتم احدثتم فطعنتم من أن اقتداء المجتهد بهم لا يكون ممنوعا اذا بلغ الشخص من الاهتداء
 قال المصنف (ويبعد) الاحتجاج به (منه) أي الشافعي (لانه) أي هذا (لم يثبت) عن النبي
 صلى الله عليه وسلم كإسقاط القول فيه في الاجماع (ولو ثبت تقدم جوابه) في ذيل مسألة الحكم في
 المسئلة الاجتهادية حيث قال أصيب بأنه هدى من وجه فتناوله **قلت** لكن لا خلاف في أن هذا
 لا يفيد منع المجتهد الغير العصاي من تقليد العصاي بل هذا الجواب يقرر جواز تقليد غير العصاي مطلقا
 أي سواء كان مجتهدا أو مجتهدا قبل اجتهاده أو بعده **للصالح** مطلقا أي سواء كان مجتهدا أو لا كما
 هو ظاهر عموم ما بهم اقتديتم احدثتم لكم تركوا الظاهر بالقبلة قال المجتهد بعد الاجتهاد اذا تقلده
 بعده وانسبته الى غير المجتهد اذا تقلد الاجتهاد فيبقى على عموم بالنسبة الى ما عدا هذين ثم غرر خاف
 أنه غير متعرض لمنع تقليد مجتهد غير عصاي بمجتهد غير عصاي وهو من المطلوب فالحق أنه لو ثبت لكان
 مثبتا لغير المطلوب وهو جواز تقليد مجتهد غير عصاي قبل اجتهاده بمجتهد عصاي اذا لم يطلب جواز
 تقليد المجتهد قبل اجتهاده بمجتهدا خر مطلقا والله سبحانه أعلم (المجوز) التقليد مطلقا قال هو
 وموافقهما وأول أمر الله تعالى من ليس من أهل العلم يسأل أهل العلم عما لا يعلم فقال تعالى (فاسألوا
 أهل الذكركم أي العلم بدل ان كنتم لا تعلمون) فيجوز وجوب يسأل المجتهدين لانهم أهل العلم فيما لا يعلم
 وأدنى درجاته جواز اتباع المسؤل فيما أحاب والأنا كنه يسأل فائدة ولا معنى لحوار نقله الى العلم
 بقوله وليس المراد بالسائل من لا يعلم شيئا أصلا بل من لا يعلم بحكم المسئلة (وقيل الاجتهاد لا يعلم) المجتهد
 المجتهد فيه فشمه طلب يسأل أهل الذكركم فشمها وإنما يترتب عليه ثابته أنه لم يثبت من عليه سؤال غيره
 لتكتم من العلم بحكم المسئلة من اجتهادها أيضا فكان مع مجتهد غيره بمجتهدين بالنسبة الى العلم

الامام في تقليد المشتك
 وتعد لا ثم مال الى الجواز
 فقال ولشأن أن يقول قد
 انعقد الاجماع في زماننا
 على جواز العمل بهذا
 النوع حسن الفتوى لانه
 ليس في هذا الزمان مجتهد
 والاجماع حجة وهذا الذي
 مال اليه قد صرح
 المصنف باختياره واستدل
 به بما ذكرناه وهو دليل
 ضعيف فان الاجماع انما
 يعتبر من المجتهدين فاذ لم
 يوجد مجتهد في هذا الزمان
 لم يعتبر الاجماع أهله والاولى
 في الاستدلال أن يقال
 لو لم يجوز ذلك لادعى فيفسد
 أحوال الناس وتضررهم ولو
 بطل قول القائل بعونه لم يعتبر
 شيء من أقواله روايته

وشهادته ووصايامه
استدل به لنفسه من
انقضاء الاجماع على خلافه
فمنوع لما سبق فيه من
اتسلاف وان سلم فهو
معارض بحجية الاجماع
بعد موت المجتهد قال
في التاجيز الاستفتاء
لعمى لعدم تكليفهم
في شئ من الاعصار
بالاجتهاد ونسبوت
معانيهم واستمرارهم
بالاشتغال بأسبابه دون
المجتهد لانه مأمور
بالاعتبار قليل معارض
بمعروف فاسألوا أطبيعوا الله
وأطبعوا الرسول وأولي
الامر منكم وقول عبد
الرحمن لعثمان أبيه
على كتاب الله وسنة

فيسوغ الرجوع الى كل من استهداه واجتهاده غيره كما يجوز الرجوع الى كل من اجتهد
مجتهدين (أجيب بان الخطاب للقلد اذا لم يسل اهل العلم من ليس أهله بقرينة مقابلين
لا يعلم من هو اهل العلم (وأهل العلم من الملكة) أي التقيد على تحصيل العلم بالهتة فبالسبل
عنه (لا يقدح في وجوب الممكن عنه) من الاقتدار (الى الفعل) لان اهل التقى من هو متعلم
هو مستند في استدلاله بالامن حصل ذلك التقى فخصص بالقلد (قالوا) ثانيا (المجتهدان)
هنا المجتهد باجتهاده لا يقدر على غيره (وهو) أي التقى (حاصل يقتضى غيره) فيجب العمل به
(أجيب بان نفسه اجتهدانه) بنصب الدال اما بنزع الغلط أي باجتهاده أو على أمثل من كتبه
(أقوى) من كتبه يقتضى غيره (فيجب الرجوع فان قيل ثبت) في القروع (عن أبي حنيفة في
القاضي المجتهد يقتضى بغير رايه اذا كراهه) أي رايه (تفد) قضاءه (خلافا لاصحابه فيسطل)
هذا التاب عنه (نقل الاتفاق على المنع) من التقليد (بعد) أي الاجتهاد (اقليل التقليد
الاعمال) والقوى يقول غيره (وقد وجدنا من القائلين المذكور على أنه (وان ذكرناها) أي في
هذا المسئلة (اختلاف الرواية) عن أبي حنيفة فتنه ينفذ جعلها في الحاشية أظهر لرايها لان
رايه يحتمل خطأ وان كان الظاهر عنده أنه الصواب وراي غيره يحتمل الصواب وان كان الظاهر
عنه خطأ وليس واحد منهما خطا يتيقن فكان حاصله قضاء في محل مجتهد فيه فينفذ به أخذ الصدر
الشهد والامام أبو بكر محمد بن الفضل وظهر الدين المرغني في وعنه لا ينفذ لان قضاءه مع اعتقاده
أنه غير صحت فلا يثبت تركه عليه القصد فوقه فخر به الى جهة فصولي الى غير هذا يصح
لاعتقاده من نفسه وبه أخذ شمس الامنة وزيندى (مصدق أنه) أي نفذ القضاء (منه) (مذهب)
أي أبي حنيفة في الفصول المبادية وهو الصحيح من مذهب (قلنا) التفات بتقدير الفعل لا واجب
حله) أي الفعل (ثم ذكر بعضهم) وهو صاحب المحيط (أنه ذكر اختلاف في بعض المواضع في
الفتاوى بعضها) ذكر الخلاف (في الحل) أي حل الاقدام على القضاء بخلاف مذهب (لكن
لا يلزم ان العمل الحل بل بحجة جميع روايات النبي) لفضل ما تقدم في وجهها ولان المجتهد مأمور
بالعمل بمقتضى ظنه واجلها وهذا خلاف مقتضى ظنه وعمه هائل القضاء فلا حرج من نص صاحب
الهداية والمحيط على أن الفتوى على قوله ما يقدم التفات في العمود والنسيان وهو مقدم على ما في
الفتاوى الصغرى والحاشية من أن الفتوى على قوله (وسرح بان ظاهر المذهب عدم تقليد التابعي
واندروى خلافه) كما تقدم به قبل فصل التعارض فكون عدم تقليد غيره ظاهر المذهب أولى والله
سبحانه أعلم (مسئلة انا) وقت واقعة واجتهاد المجتهد في احدى الاجتهاد الى حكم معين لها ثم
(تكررت الواقعة) هل يجب عليه تكرير النظر وتجدد الاجتهاد فيها أم يكفي الاجتهاد الاول
(فيل) والقاتل ابن الحاجب وابن الساعاتي (المتأثر لا يلزمه تكرير النظر لانه) أي الزامه (بالجواب
بلا موجب وقيل يلزمه) تكرير النظر (بجزم القائلين وابن عقيل وقالوا لا يكون مقلدا لنفسه
لاحتسالي غير اجتهاده وبه لا يحتج) وقالوا كالتقليد بجمته لعلها لانا وفيه أيضا بحث وقيل (لان
الاجتهاد كثيرا ما يتغير) فيرجع صاحبه عنه الى غيره كرجع الشافعي عن القديم الى الحديث
(وليس) قتيبه (الابتكره) أي النظر (فلا احتسالي ذلك) أي تكريره (ان تكريره) ان تكريره
اليه باجتهاده ثانيا وان يتغير استمر ثلثه بالاجتهاد الاول وأقوى به (أجيب فيجب تكريره) أي
النظر (أبدالاه) أي الاجتهاد (بمحمل ذلك) أي التغير (في كل وقت يقتضى بعد الاجتهاد
الاول) والوجوب الابداعي باطل اتفاقا قال المصنف (وهذا) اللازم (ليس بلازم لان وجوب
الاجتهاد لا يثبت الا بعد الحادثة بشرطه) أي وجوبه (فقد أخذ المصنف حكمه) بالاجتهاد

الأول عندنا (وإحتمال الخطأ لم يقدح) فيه بعد ذلك (فلا يجب) الاجتهاد (الآخر
 الأمثلة) أي الأول من وجود السبب والشرط في الثاني أن تكرر ما قبل هو مسمى وجب
 ثانياً فيها استيعاب شرط وجوبه لم يفسد المصنفه وقال لا يمتدى المختار أنه لا يمكن إذا كرا
 لاجتهاده الأول فيجب والا فلا واختاره أو لطلب من المختار وقال السبكي وأعلم أن الأصح في منجها
 لزوم التجديد والمسئلة فروضة فيما إذا لم يكن ذا كرا للبليل الأول ولم يقصد ما قبله جيد جوعه
 فان كذلك كرا لم يلزمه قطعا وان تجد ما قبله فيه الرجوع لزومه قطعا انتهى **قلت** وسبقه
 اليه التوى ثم الظاهر أن المراد أن كان ذا كرا لم يقصد ما قبله وجب الرجوع مما ظهر به لاجتهاد
 الأول وحذفه لقرينة مقابلة فانه يقيد بأنه ان تجد ما قبله وجب الرجوع عن نفسه سواء كان ذا كرا
 لدليل الأول أو لا وان كان في لزوم مع ذكر الدليل الأول لمطابقة نظر فلا جرم أن قال متأخرهم فان
 كان الأول راجعا على ما يقتضي الرجوع على الأول ولا بعد الاجتهاد والأيام بخلاف ما إذا لم يكن
 ذا كرا فان الأخذ بالأول من غير نظر يكون أخذاً بشي من غير دليل عليه لا في مقام الظن منه
 في هذا الحالة على ما فيه من تأمل ومن ثم حكى فيه قول بالمتبع بنا على أن الظن السابق قوي
 لم يعمل به لأن الأصل عدمه رجحان غيره وقال شرح الر والي في روضة الحكم اجتهادنا في حكم
 أو يلحكم ثم حدث ثانياً وبهان الصحيح إذا كان الزمان قريبا لا يختلف في منجها لاجتهاد لا
 يستأنفه وان تطاول استأنف وذكر الشافعية أيضاً في العاين يتفق المجتهد في واقعة فتتبعه ثانياً
 أن عمل أنه اقامت من نص كتاب أو سنة أو إجماع أو كان قد تبحر في منجها واحد من أغمة السلف ولم
 يبلغ رتبة الاجتهاد فأتاه من نص صاحب المذهب فله أن يعمل بقول الأول وان علم أنه أفتاده من
 اجتهاد أو شك في ذلك فهو رجحان أصحها ما يلزمه السؤال ثانياً لا احتمال تغير اجتهاد المجتهد قال
 الراعي وهذا عندى إذا مضى بعد من الفتوى الأولى يجوز تغير الاجتهاد في حال ما لم يقرت يلزمه
 الاستفتاء ثانياً وقال التوى وحل الخلاف ما لم يكنه وقوع هذه المسئلة فان كتم لم يجب على العاين
 تجديد السؤال لخطا وخص ابن الصلاح اختلاف بما إذا قلدها وقطع فيما إذا كان تخبراً عن
 ميتاً أم لم يلزم العاين تجديد السؤال وهو ظاهر الراعي وأما في جمع المجموع أنه يلزمه
 لا احتمال بخلافه ما ذكره أولاً لاطلاعه على ما مضاه من نص الإمام وبه نظر **مسئلة**
 قال طائفة العلماء (الأصح في مسئلة المجتهد) بل لعائل في وقت واحد (قولان) متناقضان
 (التناقض فان عرف المتأخر) منها (تعين) أن يكون ذلك (رجوعاً) عن الأول اليه (والا)
 لم يصرف المتأخر (وجب ترجيح المجتهد بعد) أي ذلك المجتهد لا بعدهما (بهادة قلبه) كافي
 تعارض القياسين (وعند بعض الشافعية بخبره المتقدم في العمل بأيهما شاء كذا في بعض كتب
 الحقيقة المشهورة وكان المراد بالاجتهاد) ان ذكره بالاجتهاد (في المذهب والافتراجم) المجتهد (المطلق)
 بهادته) أي قلبه (فيما عجز) أي ظهر (له) فيه (والرجحانها) لأحدهما انما هو (على)
 أهمل العمل) عليه (صاحبهما) أي القولين (وقول البعض) من الشافعية (بخبره المتبع في العمل)
 بأيهما شاء (ليس خلافاً) لما قبله (بل) هو (محل) أخذ كرونك البعض بالنسبة الى غير المجتهد
 في حق العمل بالترجيح (لأحدهما قلته) وفي بعضها) أي كتب الحقيقة (أن لم يصرف
 تاريخ) القولين (فان تعلق في أحد القولين عنه) أي المجتهد (ما يقويه فهو) أي ذلك القوى هو
 (الصحيح عنه) أي المجتهد (والا) انما ينقل عنه ما يقويه أحدهما (ان كان) أي وجد (متبع)
 بلغ الاجتهاد) في المذهب كاتقدم (رجحان من المرجحان واحد والا) انما يجتهد (ببل)
 بأيهما شاء بهادته قلبه وان كان عامياً تابع فتوى المفتي له الاتي اعلم التامع وان) كل متفقها

رموه وسيرة الشافعيين
 فلما الأول مخصوص والا
 لوجب بعد الاجتهاد
 والتأخر في القضية والمراد
 من السورة والمعدل
 أقول المسئلة الثانية
 في المستفتي أي في من
 يجوز الاستفتاء ومن
 لا يجوز فنقول اختلقوا
 في أن من لم يبلغ رتبة
 الاجتهاد هل يجوز له
 الاستفتاء في الفروع
 فيه ثلاثة مذاهب حكاه
 الإمام أصحها عنده
 وعند الإمام وأتباعها

تبع المتأخرين وجعلوا أصولها أصولاً جديدة. ومن مذهبنا أن كمالاً ما هو الرأى أو اتعاه أنه ان نقل
 عن المتقدمين حتى حكم واجد قولنا حتماً بل في الحلال. الحالة الأولى أن يكون في موضع واحد كفى
 هذا السلب لقولنا فيقول أن يكونا من أدنى الاستحالة اجتماع التخصيص فأنه كرهت أحدهما
 ما دل على قوته كهذا شبه أو تفرع عليه فهو مذهب والآخر هو مذهبنا في موضعين
 اجتماعهما لوجود دليلين متساويين أو مذهبهم في مذهبين الخالة الثالثة أن يكون في موضعين بأن ينس
 في كتاب على ما نحن في آخره على غيره فان علم المتأخر فهو مذهبنا ويكون الأول مذهبنا والآخر
 عنه لقولنا من غير أن يحكم على أحدهما بالرجوع (واذ نقل قولنا الشافعي في سبع عشرة مسألة
 فيها قولان) كما ذكره الشيخ أبو إسحق الشيرازي عن الشيخ أبي حامد أو في موضع عشرت عشرت أو سبع
 عشرة كما قال القاضي أبو حامد السروري أو في ست عشرة كما فعله القاضي أبو الطيب عن الأصحاب أو
 فيما لا يبلغ عشرة كما فعله البلاذري في مختصر التقرير عن المحققين (جل على أن العمل بقولهم) فيها
 فقال بعضهم بنوا بعضهم بنوا فيكون قولهم وفائدته أن لا يتوهم من أراهم المجتهدين الذهاب إلى
 أحدهما أن يتخلف الأجماع وقيل التنبيه على أن ما سواه لا يؤخذ به فيطلب ترجيح أحدهما (أو
 يحتلها) لوجود دليلين متساويين أو ما كان لا ينسب إليه شيء منه كما ذكره الامام الرازي
 وأنبأه وقيل بجبا اعتقاد نسبة أحدهما إليه ورجوعه عن الآخر غير معين دون نسبتهما جميعاً
 وتنتج العمل بما يستلزم حتى يتبين كالتصريح إذا علمنا نسخ أحدهما غير معين وهذا قول الأمدى قال
 الزركشي وهو أحسن من الذي قبله وإن كان يتخلف على التقهات (أولى فيها) قولان (على القول
 بالتصريح عند التعادل بين الدليلين فله القاضي في التفرع وتوقعه امام الحرمين بأنه بناء على اعتقاده
 أن مذهب الشافعي تصويب المجتهدين لكن الصحيح من مذهبنا أن المصيب واحد لا يمكن القول منه
 بالتصريح وأيضاً فيكون القولان يصرح وإباحة يستعمل التصريحينهما (أو تقدم) أي القولان (ل)
 فيكون قوله المرتبين في الزمان المتقدم قال امام الحرمين وتعدى أهميت نص على قولين في موضع
 واحد فلاس في مذهب مذهب وانفذ كره ما لا يقرى فيهما وعدم اختياره لاحدهما ولا يكون ذلك نظامه
 بل يدل على علوية ترجيح ووجهه في العلم وعلمه بطريق الاشياء فان قيل فلما قلنا لقولنا الشافعي
 قولنا انفس في هذه المسئلة قول ولا قولنا في هذا قلنا هكذا قول ولا نقاشنا فيه وانما وجه
 الاضافة الى الشافعي ذكره ما لمواستحقاق وجود الاشياء في ما وواقفه القرائ على هنا واقفه بما علم
 تنبيه. وأما الاختلاف الرواية عن أي حنفية وأحمد فليس من باب القولين قطع فيما بان
 الشافعي نص على ما يختلف الروايتين وأن الاختلاف فيهما من جهة المنقول عنه لا الناقول والاختلاف
 في الروايتين بالعكس وذكر الامام أبو بكر البجلي في التفرع أن الاختلاف في الرواية عن أي حنفية
 من وجوه منها النقل في السماع كان يجب بحرف التي اذا استل عن حادثه بقول لا يجوز في شبهة على
 الراوي فينقل ما سمع ومنها أن يكون له قول فدرجع عنه وعلى بعض من يختلف اليه رجوعه فيروى
 الثاني والآ خر به فيروى الاول. قلت. وهذا أقرب من الاول ومنها أن يكون قال الثاني على
 وجه القياس ثم قال ذلك على وجه الاستحسان فيسمع كل واحد أحد القولين فينقل الجميع. قلت. وهذا
 والاباس به أيضاً غير أن تعيين أن يكون الثاني على وجه القياس غير ظاهر بل الظاهر أن الذي يكون
 على وجه القياس غالباً هو الاول غالباً لثبوت القياس مقدم على الاستحسان الا في مسائل فالقياس
 بمنزلة القول المرجوع عنه والاستحسان بمنزلة القول المرجوع اليه والمرجع عنه قبل المرجوع
 اليه على أن الاول أن يقال قال أحدهما على وجه القياس والآ خر على وجه الاستحسان فيسمع كل
 كلا فينتبه أن هذا التمايز في ما يتا في فيه كلاهما لم يكن في أحدهما قياس واستحسان هي مناسبة

يجوز مطلقاً بل يجب
 والثاني لا بل يجب عليه أن
 يقف على الحكم بطريقه
 واليه ذهب للفتوة
 البغدادية وقالها غالبه
 الجبائي يجوز ذلك في
 المسائل الاجتهادية
 كإزالة النجاسة بغير
 وغضوه دون المسائل
 المنصوصة كتحريم
 الربا في الاشياء الستة
 مثلاً والاختلاف كما قال
 ابن الحارث جاز في غير
 الاجتهاد سواء كان عامياً
 محضاً أو عالماً فاستدل

على استقامتها ومنها أن يكون الجواب في المسئلة من وجهين من جهة الحكم ومن جهة الاعتدال لا يشاط
 فيقتل كالمصحح **قلت** ثم لا يفتي أن المأذون ما فيه رواية لا يخرج عن أحد هذه الموارد لأن كلا
 مما فيه ذلك يخرج على كل منهما ومنشأ لأمر عدم إيراد كل في كل ما فيه رواية لأن شأن الظاهر
 أن كل ما فيه رواية صالح لأحدهما وهو المطلوب والله سبحانه أعلم بمسئلة لا ينقض حكم اجتهاده
 أي ما كان من الاستكمال بالبرعة دليله نفي خرج العقلي والقوي عن غيرها ومادلية الظاهر (صحيح)
 نفي غيره ثم يظهر أن الوجه اسقاط (إذا لم يخالف ما ذكر) أي الكتبي والسقوي والاجماع والقداس
 لا فلا يكون صحيحا مع مخالفة مقتضى منها وينقض إذا خالف قطعا بما يتألفوا لا ينقض مخالفة لفتي
 منها لتساويهما في الرتبة ثم لا فرق بين أن يكون حكمه بأن تغير اجتهاده أو حكمه بأنه مخالف
 اجتهاده مع اجتهاده اتفاقا (والا) لو تضمنت خلافا (نقض) ذلك (النقض) بخلافه أيضا (ونفسه)
 انحصار ونقض الحكم الذي هو النقض وهكذا إلى النهاية (فيقولون نصب الحاكم من قطع المرافعات)
 لا يضرب الاحكام وعدم التوقيف ثم كذلك الاتفاق المذکور من المباح والمأذون وغيرهما فلا
 يتم حيث لا يجوز أن القاسم قضى ما بان أن غيره صواب (وفي أصول الشافعية لو حكم) حاكم مجتهد
 (بمخالفة اجتهاده وان) كان الحاكم المجتهد (مقلدا) أي في ذلك الحكم مجتهدا آخر (كان)
 ذلك الحكم (باطلا اتفاقا وعمل) كما في شرح العبد (بأنه يجب عليه الدليل بقلته وعدم جواز
 تقليده) مع اجتهاده (اجماعا اتفاقا بخلاف) في جواز تقليده لمجتهد آخر (قبله) أي قبل اجتهاده
 (على ما مر) فيقال قبلها (وأنه لم يفتي قول أبي حنيفة بمقتضاها على خلاف اجتهاده قبلها)
 اتفاق (عدمه فاندوان في التقليد) لغرض (بعمل الاجتهاد) منه (روايتين) عن أبي حنيفة أيضا
 (م عدم عمل التقليد) على ما قيل ان اختلافه (لا يستلزم عدم التقليد ولو ترك) التقليد (فكم
 تصرف لايحل يفتي عليه همه ونفاذا آخر) كقول المشرى شرعا قلنا (ولا شافعية) في لزوم
 (مجتهد) امرأة (بلادى) بالحق جواز في اجتهاده (تغير) اجتهاده بان أو غير ما ذكر (فالقول
 التصريح مطلقا) أي حكم الحاكم بالتصريح لا (لا معصية) بل لا يتقدمه (وما ملأ
 (وقيل) يحرم (يقيدان لا يحكميه) أي بالمأذون فان حكمه لا يحرم (والا) لزوم به حكم الحاكم
 بجوازه (نقض الحكم) الجواز (بالاجتهاد) المؤدى إلى التصريح والحكم لا ينقض بالاجتهاد
 (ولو لا معن أي يوسف) ما ساقى (الحكم بان) هذا (الخلافا خطأ أو القيد) أي عدم حكم
 الحاكم بالمأذون (مراد المطلق) للتصريح (إذا لم ينقل خلاف في) السكتين (السابقين) في مسئلة
 الجناح ونسب إلى العسيرة لاحكام في المسئلة الاجتهادية المزبورة في لزوم حمل (المجتهد)
 الخسفة (زوجة المجتهد) الشفعية وحسنه عليه إذا قال لها أنت بائنة بها فخرجها (وحملها) أي
 المراءاة التي زوجها بمجتهده بلادى ثم مجتهده بلادى (للاثنين) أي المجتهدين المذكورين (ولان القضاء
 يرفع حكم الخلاف لكن عنده) أي أي يوسف (في مجتهده بطلان البينة وفوى واحدة فنقض) عليه
 (ثلاث) بها (ان كان) المجتهد (مقضا عليه لزم) أي وقع عليه الثلاث (أو) كان مقضا
 (له) أخذنا بأمرين فلو قضى بالرجعة (له) (ومعقله البينة يؤخذ بها) أي بالبينة (فلم
 يرفع حكمه به) بالقبض مطلقا كقول محمد (فله) قال يرفع مطلقا (ولو أن المأذون مقلد لم يرفع
 اجتهاد امامه فاختار كذلك) أي يحرم عليه كلامه (ولو تغير اجتهاده في أثناء حصوله عمل
 في الباقي) من صلاته (به) أي اجتهاده الثاني (والاصل أن تغيره) أي الاجتهاد (تحدث
 التامع بعمل به في المستقبل والماضى على الجملة) والحاصل أن حكم التغير بالاجتهاد في العبادة
 والمأذون واحد وهو أمثلة التامع وابقى عليه في العبادة المحقة في المستقبل وفي العامة فساد ذكره

المصنف على الجواز بأمرين
 أحدهما إجماع السكت
 عليه لأن العوام لم يكتفوا
 في شيء من الاعتدال
 بالاجتهاد فسلوا كانوا
 مأمورين بذلك كلفوهم
 بما أنكروا عليهم العمل
 بفتاويهم مع أنه لم يرفع
 شيء من ذلك الثاني أن
 تكليفهم بالاجتهاد يؤدى
 إلى تقصير معانيهم
 واستقرارهم بالاشتغال
 لتفصيل أسبابه وذلك بسبب
 لقصد الاحوال فيكون
 القول به باطلا وقوله

المستغفر ربه الله تعالى **مسئلة** في تعريف غلة التعريض (في اصول الشافعية المختار يجوز
 ان يقال الاجتهاد حكمي علمي لا اجتهاد فاصواب) أي موافق لما حكمي بأن يلفه شبهه بأنه ويكون
 حكمه انكشافاً من العادة الشرعية حتى يكون قوله هذا حال تعريفنا بأن الله حكم في الازل بحله لأنه
 ينشئ الحكم لان خلقه من خصائص الروحية قال ابن الصباغ وهو قول أكثر أهل العلم هذا التعريض المجهد
 موافق لا مدى وان الحاجب وهو أخص من التعريض بالعلم والتي كالمتناهي والسبيكي قال المجتهدون
 عم النبي فهو أخص من العلم ثم على كل يخرج العلم وقد كرا لا مدى حوازم عقلا في حصة
 أيضا ومنه غير قليل للاجماع وقيل لفضل المجتهدوا كرامه وودعوا العلم وغيره من الصواب
 انهم من أن ما يحكم به صواب وطريق وصورة الى غير التي اخبار النبي موقد بلا اجتهاد لانه بالاجتهاد
 جائز العلماء لا بخلاف ولا النبي صلى الله عليه وسلم على ما فهم من خلاف كما تقدم (وتردد الشافعي في
 الخبر ارضي ما ذكره الا مدى والرازي قبل وهو في الرسالة واختاره الامام أبو تايعة وقيل يجوز ان ي
 دون غيره لان رتبته لا تبلغ أن يقال قلت وذكرا لا مدى أنه أحق بالجنائ واختاره ابن السمعاني
 وذكر أن كلام الشافعي في الرسالة يدل عليه وقال أكثر المعتزلة لا يجوز وقال أبو بكر الرازي أنه الصواب لا
 بطريق الاجتهاد وقد عرفت أن هذا الاختلاف فيه (ثم المختار) عند الجز من كالا مدى وابن الحاجب
 (عدم الوقوع واستندوا للتردد بتدبيره) أي الجواز (الى اختياره لا مصلحة فيه) لجهل المفروض
 اليه بوجوه المصلح (فيكون باطلا) لان الشارع لا يحكم بذلك قال المصنف (وهذا الدليل) (يصلح
 للثني) أي في الجواز (لالتردد المفهوم منه الوقت ثم العيب منه) أي الشافعي كيف ترد في الجواز
 (والفرض قول الله تعالى ما يحكم به صواب ولا مانع من العقل) اذ لا ينز من فرض وقوعه محال
 والا ليقى أن تردده) أي الشافعي (في الوقوع) مع الجز بالجواز (كما قلته عنه) وفي بحر الرز كشي
 وهو الأصح نقلا (الوقوع) عليه قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل (الا طعم اسرائيل
 على نفسه) فانه لا تصور تحرير يعقوب ما حرم من الطعام على نفسه الا بفرض التعريض اليه والا
 كان المحرم هو افقته تعالى (أجيب لا يلزم كونه) أي ما حرم اسرائيل على نفسه (عن تدريض) اليه
 فيه (لجوازه) أي كونه محرما عليه (عن اجتهاد في ثني) واستناد التعريض اليه بمجاز كافي فحوز
 أو خيفة كذا واداباحه الشافعي على أن الحالك هو افقته على كل حال والتفويض لا يقتضي امتداد
 الحكم الى العبد وانما يكون فعله علامة على ما ذكرنا وكلامنا في تفويض الحكم الى المجتهد اختيارا
 من غير تعريض مستدانته الشرعية لا اجتهادا (وقد يقال لو) كان تحرير ما حرم اسرائيل على نفسه
 (عنه) أي من اجتهاد ظني (لم يكن كاه) أي الطعام (حلالا) لبني اسرائيل (قبل) أي انزال التوراة
 (لان الدليل يظهر الحكم لان شئ نفسه لقدمه) أي الحكم فلا يتم الجواب المذكور (قال) القائل
 بالوقوع أيضا (قال عليه السلام) ان الله مكرم مكرم فلا تفصل لاحد قبل ولا تحلل لاحد بعد
 وانما أحلت على ساعة من نهار (لا يجزئ خلاها) ولا يعرض ضميرها ولا تنقطع لقطعها للمعزوف
 (فقال العباس) يا رسول الله (الا لا نترفع الا الا انظر) لفظ الخاضعي أي لا يقطع نيابة المارط
 ولا شجر هو الا انظر بالذال والخط المجتهد وكسر الهمزة تواخا وبطبيب الراجحة معروف (ومثله) أي
 هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يكون عن وعي من زيادة السرعة) في الجواب مع عدم ناهور
 علامة تزوية (والاجتهاد) لذلك أيضا (أجيب) أحدا مذكور كون الا انظر ليس منه) أي من انشلا
 أي لا يصلح لفظ الخلافة ليناؤه الحكم والدليل الدال على اجبته استحباب حال الحل واستثناء العباس
 مسقط وهو شأنه سابق ولو جار (وقائده) أي هذا الاستثناء هنا (دفع توهم شبهه) أي الا انظر
 (بالحكم) الذي هو الملتح (وتأكده) أي الا انظر الذي هو الحل (أو) كون الا انظر (منه)

دون المجتهد) أي فانه لا
 يجوز الاستفتاء أي
 لا بعد الاجتهاد انشافا
 كاقاله الامدوي وابن
 الحاجب ولا قبله على
 المختار عندهما وعند الامام
 وأتباعه لانما سؤر
 بالاعتبار أي الاجتهاد
 لقوله تعالى فاعتبروا
 فانه عام شامل للعلمي
 ولا يستدل بالعلم به بالنسبة
 الى العلم بالهجرة عن
 الاجتهاد فيقول مهولاي في
 سني المجتهد وحسنه فلو
 بآزله الاستفتاء لكان

أي المبدأ أي يصلح لفظ الخلافة (وأورد) النبي صلى الله عليه وسلم من عموم لفظ خلافا بناء على
 تخصيصه منه وضرب القنطرة على ما روي حديث أبيه بعض ما هو مدلوله (وفهم) العباس (عليهما)
 أي عدم إرادته منه (تصريح) بل رد الذي هو قصر القنطرة على البعض ضيقا لما فهمه (ليقرر)
 عليه السلام (عليه) فقال صلى الله عليه وسلم لا لأدخلكم ما فهمه من لفظ خلافا من لفظ
 خلافا الذي كوز بعض ما هو داخل بحسب الخلافة فيرد داخل بحسب الحكم (وأوردنا ما يرد) الأذخر
 من دلالة لفظ الخلافة (فكيف يستحق) إذا لم يستحق يجب أن يكون مراد بحسب دلالة القنطرة غير
 مراد بحسب الحكم (أجيب بأنه) أي لا الأذخر (ليس) يستحق (من) الخلافة (الذي كوز) من مائة
 مقدرا فكان العباس قال لا يحتل خلافا لا الأذخر وفرد النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال
 لا يحتل خلافا لا الأذخر فالاستثناء والتقرير من خلافا المدلول الذي كوز والذي سوغ العباس تقدير
 التكرار لتمام معنى قوله لا يحتل خلافا بحسب القنطرة كان الأذخر مراد منه وألم يكن قال
 المصنف (وهذا السؤال بناء على ما تقدم) في بحث الاستثناء (من اختيارنا أن يخرج) من الصدر
 (مراد بالصدر بعد قوله) أي يخرج (في دلالة) أي الصدر عليه (ثم أخرج) الخارج من الصدر
 (ثم استند) الحكم إلى الصدر كما هو مختار من الحلب (ونحن) وجهنا قولنا به ورواه (أي يخرج
 (لم يرد) بالصدر (والأقرنة عدم الإرادة) منه (كأهو) مسائل التخصيصات فلا حاجة للسؤال
 وتكلف هذا الجواب وإمامه) والاحسن أوجه أي من الخلا أي يصلح لفظه (وأورد)
 الأذخر (الحكم) الذي هو التخرج أيضا (ثم نسخ) نصه (وسى) كلهم البصر خصوصا على قول
 الحقيقة الإمامية صلى الله عليه وسلم (وسى وهو القاء معنى في القلب دفعة) ولا واسطة عبارة المثل ولا
 اشارته مقرر وبذلك يخلو عن ضرورة أنه تعالى كان قد علم كونه كفاية بقرعة وظهر
 العلامات أنما يكون في الوسي التدريج لافهامه كلهم البصر وكان الإمام (وأورد الاستثناء بناء) أي
 كونه مخرجاً من الوسي كلهم البصر لان الاستثناء من المخرج في الحكم ومن شأن المدحوخ أن يكون
 داخل في الحكم قبل النسخ (أجيب بأن الاستثناء من مقدور العباس) مثل المدحوخ كان لا يما
 ذكره عليه السلام والنسخ بعده أي بعد ذكره صلى الله عليه وسلم (مع ذكر العباس) قد ذكره عليه
 السلام بعده أي بعد ذكر العباس (ثم لا يحتل) أن استثناء العباس من مقدور مثل الذي كوز
 (على كل تقدير) أي استثناء العباس (تركب) حكم آخر وهو حقيقة الحكم معتبرة في الكلام على
 ما هو الحق لا شمله أي الكلام (على القديمة الاستنادية) ولا تصورها بما ينفعها بمجلس ومنه أي
 وكذا الاستثناء (صلى الله عليه وسلم على الثاني) أي أن الأذخر من الخلا ولم يرد منه (قالوا) أي
 أي القائلون بالوقوع أيضا (قال عليه السلام) لو أن شئ على أمي لا أمرتهم بالسؤال مع كل
 وضوء أخرجه السائق وابن خزيمة وعلقه البخاري جزأه لا غير ذلك ما ضاف الأمر إلى نفسه وهو
 صريح في أن الأمر وعدمه إليه (وقال) أيضا (القائل) أي شاهد العامة لا الأذخر ولا بد وقلت نعم
 لوجب) كذا ذكره ابن الحاجب وغيره خاف أنه لا حاجة هنا إلى لفظ فقال ثم الحديث لم يحفظ بهذا البيان
 قال شيخنا الحافظ ملحق من حديثين حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 تسألهم ثم أن في الناس بالمحرفه فقال سراقه من عهدهم العلمنا هذا بإرسال الله وألا يدخل بل
 لا بد وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وأخرج المقصود منه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة
 خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس إن الله قد كتب عليكم الحج فحجوا فقال رجل
 بإرسال الله في كل عام فسكت ثم أعاد فسكت ثم أعاد فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم وهو حديث
 صحيح أخرجه مسلم والريال الأقرع عن جابر بن عبد الله وهو مروي عن أبيه أن قوله الحج مروي

تاريخ اعتبار المأمورية
 وتركه لا يجوز وقد
 سأل السيد ابن
 الحلب في المسألة سعة
 منها بتمريض الأمام
 لا كسرها أصحها ما قاله
 المصنف والثاني يجوز
 مطلقا وهو مذهب أحد
 والثالث قاله بعض أهل
 العراق يجوز فيما يخصه
 دون ما يفتي به والراجع
 يجوز فيه ما يفتي وقته
 أي عما يخصه أيضا كما
 فيه عليه لا صدق ولا
 يجوز فيما لا يفتي

غير روي وجوب قتل على أنه كانه غوث السيف فانه لا ينطق عن الهوى (ولما قتل) التي صلى الله عليه وسلم (النضر بن الحنث) بأمره على أرض الله عنه بذلك الصفر في مرجعه من بدر فقتله مسيرا (ثم جمع ما أنشدته أخفقته) على جاذ كراين اسحق وابن هشام والعمري وقال السهلي الجميع أنهابت النضر كذلك قال الزبيدي ووقع في الدلائل ومضى عليه النضي في الخبر بدوس في قوله الا مدى والرازي وأتباعهما

(ما كان نضرك لومنت ووجعا من الغنى وهو ما يتخذ الحق في آيات) سابقة على هذا هي

بارا كذا إن الانسل مظنة * من ضيع خامسة وأتمه وفق
أبلغ بها لبنايان تحفة * ما أن نزل اليها النجاشة تخفق
من اليه وعرة مسفوحة * حادوا كتبها وأخرى تخفق
هل يسمين النضران نادته * أم كيف يجمع ميت لا ينطق
أحمد يا خير من كريمة * في قوله ما والفصل هل معرق

ولا حقة وهي

أر كنت قابل فغدي فليفتن * بأعز ما يسيلوبه ما ينطق
فالنضر أقرب من أسر قرابة * وأحقهم أن كان عشق يعنى
ظلت سبوف بنى آية توشه * فله أرحام هناك تشسق
صبرا يقادالى المية متعبا * رصف القيد وهو عار وموتى

الانيل وضع قراشيا بالصفراء ومعنى من صبح خامسة أى ليلة خامسة لانه كانت جملة وبينها وبين الانيل هذه المسافة وتحقق يضم الفاء وكسرها تضرب والهمزة في الحمد فادوا والستون في النضر ووضه بكسر الصاد المججمة وقعه هاجم من آخره والواو الذى يشبه أى يضل به لعظم قدره وأمرقه فهو معرق على البناء للفعول ثم ما إلى عرق في الكرم وعلى البناء للفاعل أى أنتج والحق أنت كرم الطرفين وما نافية أو استقهامية والحق أى شئ كان يضرك لعوقوف والحق وان كان مقضا فخير ما يطو على حتى وحقد وعداوة قد ين ويصوى هذا اعتراف بالنسب (قال لوبلى هذا الشعر) قل قل هل كنت عليه (وذكر الزبير بن بكركى كتاب النسب فرق لهارم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دعت عيناه وقال لا ينكر مع شعرا مائة تلت أناها وعذا ما يشهد بانها بنته فلو لم يكن القتل وعدمه إليه لم يفرق الخال بين بلوغ شعره حاله وعدم بلوغه (الجيب رواز كونه) صلى الله عليه وسلم (خبرها) أى فى هذه الصور الثلاثة (معينا) أى كانه قبله أنت تخبرنى في إيجاب السؤال وعدمه وتكرار الملح وعدمه وقتل النضر وعدمه (أو) كون القول المذكور فيها (روى سريح) لامن تقاض نفسه على أن فى الاستيعاب قال الزبير وصحت بعض أهل العلم بنعز آياتها وذكروا أنهم لمصنوعة وقال الاسودى والاحمر فى الجواب أن بهال أمافضة النضر فقد يكون النبي صلى الله عليه وسلم محمرا فيه وفى غيره من الأسارى والخير ليس عمتنع اتفاقا بل هذا التخيير ثابت فى حق كل امام وأما قوله لا قرع لوقت نعم لوجب فذلك الجواب على تقدير قوله نعم وهذا صحيح معلوم بالضرورة فانه صلى الله عليه وسلم لا يشول نعم الا اذا كان الحكي كذلك ولكن من أين لنا أن الحكي كذلك فقد يكون متعنا وقوله لوقت نعم لا يدل على جوارقها لان القضية الشرطية لا تدل على جواز الشرط الذى فيها وأما قوله لو ان أشق على أمى فصمتل أن يكون البارى تعالى أمره بأن بأمرهم عند عدم المشقة فلو وجد المشقة لم بأمرهم انتهى قال المصنف (ولا يجئني أن الجواب (الاول رجوع عن الدعوى وهو)

والخامس وهو سذهب محمد بن الحسين يجوز تقليدا لا حمل لا تقليد السورى والادون السادس يجوز تقليد الصحابي بشرط أن يكون أربع في نظره من غيره وما عداه لا يجوز وقد تقدم أنه عن الثامنى والسادس يجوز تقليد الصحابي والتابعى دون غيره ما سوى ذلك الامدى الثامن ابن سريج لم يذكره ابن الجواب أنه يجوز تقليد الامم بشرط تصدق الاجتهاد وهذا الخلاف انما هو فى الجواز لا فى الوجوب كتابه عليه الامام فى أثناء هذه المسئلة (قوله قبل معارض)

أي الدعوى (أنه) أي التقيوض (في بيعه واعتراف بالخطأ) فبقي الوقوع لأنهم قبل نفيه
 (فالقول أنه) أي التقيوض (وقوع ولا يتحقق) وقوعه (ما تقدم من أنه) على الله عليه وسلم (متعدد
 بالاجتهاد) أي كونه متعددا بالاجتهاد وانما نفيه وقوعه في الكل (واذ ثبت كونه) على الله
 عليه وسلم (كذلك) أي فوض إليه (في الأدنى) فحصل به الاحتياج على الوقوع ولا يلزم
 منه ثبوت الدعي إلا يلزم من التقيوض اليه في هذه الجزئية الخاصة بل ولا في جزئيات خاصة بكونه
 كليا (أهل علماتكاف) فأجوبته من الرحي أو التسخ الذي كلف البصر المقارن لقول العاصم
 أن النفس الحادثة لا يرتسم في المعاني المتباينة دفعة بل على التعاقب (وأقرب إلى الوجود) قلت
 غير أن كلام المصنف وبهم أن القول ما قاله القائلون بالوقوع وليس كذلك ظاهر الذي يظهر كون عمل
 النزاع هو الوقوع كليا لأنه التنازع في جواز أو لا يتم وقوعه ثانيا كالمظهر جوابا ما نصه وموضع
 المسئلة لا جواز التقيوض في الجمله ولا تفرقه بآثار ترتيب عليه بهذا الجزئيات صحة قول القائلين
 بالوقوع وعدم صحة قول مانفيه وجنبه فخلق الأيل أنه اغايبت الوقوع بثبوت جمع بقيد المكاتب
 أو مجتهدا وبني على الاختلاف في ذلك القطع بتمامه على التقديرين الأولين والظاهر انه غايب على
 التقدير الثالث مع ما يستلزم وجود المالك من تحت كونه متعديدا بالاجتهاد لا تنص وقوعه
 في جزئيات خاصة عن وقوعه كليا ولا ينبغي أن يختلف فيه هذا وقال ابن السمعاني هذا المسئلة وان
 أوردها على ما ذكره الأصوليون فليست بجروعة بين الفهم أو ليس فيها كبير فائدة لأن هذا في غير
 الإتيان بل وجدوا لا يتوهم وجوده في المستقبل فأما في حق النبي فقد وجدته في وقوعه ما في حق هذا
 والله سبحانه أعلم في مسئلة يجوز حال الزمان عن مجتهدا كالمختار عند الأكثر منهم الاتيدي وابن
 الحبيب (خلافا للحنابلة) ولا استأذى الحق والزيد من الشافعية في منع الملوقة منه طلقه ولا أن
 دقيق اليد في منعه أن يوجبه ما لم يتداع الزمان بتركها قواعد فان تدعى ما أنت شرط الساعة
 الكبرى جاز أن يلوغه (فان) وما أعلن أن أحد لا يظلم في هذا والظاهر أن إطلاق الملوقة من المنع
 محمول على ما دون هذا (لأنما وجب) لنته (والاصل عدمه) أي عدم وجب المنع (بل دل على الخلو
 قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لا يقض الطلقة تراعا) رتزع من العباد ولكن يقض العلق يقض
 العلماء وهذا هو المراد بقوله (إلى قوله حتى إذا لم يبق عالم) أوحى إذا لم يبق عالما (انتخذ الناس رؤساء)
 أوروا (جهالنا فتوا بغير علم فلا وأضلوا) رواد أجدوا السنة وقوله صلى الله عليه وسلم أن من
 أشرط الساعة أن يرفع العلم وثبت الجاهل وروا البخاري والمراد برفع العلق يقضه (طالوا) أي الحنابلة
 أولا (قال عليه السلام لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله) وهم الظاهر من
 آخر جبهه الضاري بدون لفظ على الحق وابن وهب يلفظ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق
 ظاهر من أنه قد فهم من خذلهم وألفقهم حتى تقوم الساعة وهذا بين المراد بمراد الله (أوحى
 يظهر الرجال) قال شيخنا الحافظ روي عنه ما من حديث قرين يأس المرء في لفظ حتى يقتالوا الله ليعال
 أنوجه الحافظ أو ما جعل في كتابه من الكلام وهو لفظ شأنه تقدر واد الحافظ من أصحاب
 شعبة عنه بلفظ حتى تقوم الساعة فنصرح بعدم الخلو إلى القيامة وأشرطها على ظهور طائفة على
 الحق في عصر مستلزم وجود العلم والاجتهاد فيه لأن القيام بالحق لا يمكن إلا بالعلم فيكون الجهم قد موجودا
 في كل عصر وهو المطلوب (أوجب لا يدل على نفي الجواز) لأن القضية المطلقة أهم من الضرورية
 والعام لا يستلزم الخاص قال المصنف (ولا ينبغي أن مرادهم) أي الحنابلة (لا يقع) خلوا الزمان عن
 المجتهد (والأزم كذبه) لو وقع والأزم بالظلال وهم مثله (والحديث يشهد) أي عدم الوقوع

يعني أن الاستدلال على
 التعميم بقوله تعالى فاشيروا
 معترض بثلاثة أدلة
 أحدها قوله تعالى
 فاستأوا أهل الذكوان
 كنتم لا تعلمون فامد
 على جواز السؤال لمن
 لا يعلم سواء كان مجتهدا أو
 غير مجتهد والمجتهد قبل
 احتجاده غير عالم فوجب
 أن يجوز ذلك الثاني
 قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا اطعوا الله وأطيعوا
 الرسول وأولى الأمر
 منكم فانه يدل على قبول

قول أو لا على كل
أحد يجتهد. كان أو غيره
والعلماء من أدلى الأمر لأن
أمرهم يتفقد على الأصراء
والولاة فيكون قولهم من ولا
بني حق المجتهد والمقلد
الثالث الإجماع فإن عبد
الرحمن بن عوف قال
له نعمان رضي الله عنهما حين
عزم على مبايعته أبا يعقوب
على كتاب الله وستة رسوله
صلى الله عليه وسلم وسيرة
النبيين فالتزمه عثمان
وكان ذلك بحضور مسن
العصابة فلم يترك عليهما
أحد فكان ذلك إجماعا
على جواز أخذ المجتهد
بقول المجتهد الملتزم وإذا

(ألا يتأتى لعائل حالته) أي الخلو (عقلا فالوجه الترخيص بأظهره بالدلائل) الحديث الأول الدال
على الخلو (على نفي العلم الأعم من المجتهد) فثبتت في الجهد لأن نفي العلم يستلزم نفي الخلو
(بغلاف الظهور على الحق) فإنه لا يستلزم وجود المجتهد (لأنه) أي الظهور على الحق الأعم من
الاجتهاد (يتحقق دون اجتهاد كما يتحقق بإرادة الاتباع ولو تعارض) أي ماوجب الخلو وهو الأول وما
وجب عدمه وهو الثاني وتساطا (في عدم الوجوب) لوجود المجتهد فيقال في الله أن لا يوجد لعدم
أخباره عنه بلا معارض أي وجوده البتة (قالوا) ثانياً الاجتهاد (فرض كفاية فلو خلا) الزمان
عن المجتهد (د. اجتماعوا) أي الأمة (على الباطل) وهو محال (أوجب إذا فرض موت العلماء
يقين) فرضاً لأن شرط التكليف الامكان وإذا فرض الخلو بموت العلماء لم يكن يمكنه شدورا (على
أنه) أي هذا الدليل (في غير محل النزاع لأن فرض الكفاية لا يحتج بما فعل) أي يحصل المكلف
مقتضاه وهو يمكن للعوام ومحل النزاع انحصار حصوله بالعلم لا بما فعل في الزمان بموت العلماء
الامكان والقدرة هذا وقول السبي زبني وقول غلوا الزمان من الجهد لأن أراد المطلق كما هو ظاهر
الاطلاق فتعجب بقول القفال والعصراني العصر خلا عن المجتهد المستقل ويقول الرافعي انطلق
كالتحقق على أنه لا يجتمع فالسوم وبما في الخلاصة القاضى إذا فرض مسألة على مسألة في حكم فظهر
رواية أن الحكم بخلافه فالخسومة الذي عليه يوم القیامة على القاضى وعلى المدعى لأن القاضى أتم
بالاجتهاد لأنه ليس أحد من أهل الاجتهاد في زماننا والمدعى أتم بما أخذ المال وما قبل الظاهر أن المراد
أفهمه الله العالم بأنه ضامن الحق من العلماء كانوا غيرونه عنه ولا يلبى في زمانهم فما لا يمكن من الوجود
ذلك وكفى عكس الفضل على الأصغر جواهر ما عمن مجتهدوا ففعل نفسه كان يقول بالمثل في مسألة
الصبرة تسأل عن مذهب الشافعي أم أعندى وقال هو الشيخ أبو علي والقاضى حسين لسنا مقلدين
لشافعي بل وافقوا بأخباره فإذا كلاً من لا يدعي رتبة الاجتهاد وقال ابن الرقعة ولا يختلف اثنان أن
ابن عبد السلام أو سدي في المبدئية رتبة الاجتهاد فغير ظاهر كلام بعضهم ناب عنه كما ثبت ثم بعد
تعميقه على ما فيه لا يلزم منه أنه لم يخل عصر من الأعصار الماضية من الاجتهاد المطلق ولا يجوز أن يخلو منه
عصر من الأعصار الآتية وهو المطلوب وأنه صحابه أعلم (مسألة التقليد العمل بقول من ليس قوله
أحدى الطبع) الأربع الشريعة (بلا حجة منها فافس الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع
منه) أي من التقليد على هذا لأن كلامه ما حجة شرعية من الطبع الأربع وكذا ليس منه على هذا عمل
العالم بقول الحق وعمل القاضى بقول العدل لأن كلامه ما واهن لم يكن إحدى الطبع فليس العمل به بلا
حجة شرعية لا يجب النص أخذ العالم بقول الحق وأخذ القاضى بقول العدل وكانه لم يتعرض لهما
لظهورهما على هذا لا تصور تقليد في الشرع لافي الأصول ولا في الفروع فإن حامله اتباع من لم
يسم حجة باعتباره وهذا لا يوجد في الشرع فإن المكاتب ما يجتهد فتبع لما قام عنده بحجة شرعية ولما
مقلد فقول المجتهد رتبة حجة فإن الله تعالى أوجب العمل عليه بما أوجب على المجتهد الاجتهاد فلو لم
نسبته إلى العالم مقلداً جاز نسبه إلى المجتهد فقلدوا على هذا شيء القاضى السابق فإن ابن السمعاني وابن
الحامير وغيرهم قالوا حامداً لأشرايين والروائي وإمام الحرمين وإنما صورة الأخذ بقول النبي صلى
الله عليه وسلم صورة التقليد وليس تقليد حقيقة بل نقل السابق إلى الإجماع عليه ومنع على أبي محمد
الجويني أن السابق نص على أنه يسي تقليداً فإنه قال قد ذهب السمعاني إلى لا يجب الأخذ بقول
الصابي ما قصه فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وكون
مراد الشافعي أن صورته صورة التقليد كما ذكر الروائي خلاف الظاهر بل خطأ لما وردى من قال
أهليس تقليد اه فتم قال امام الحرمين هو اختلاف في عبارتهم ومنه وقع اه عند ذوى الضيق

وقال أيضا الذي عليه معظم الأصوليين أن العاقل مقلد للمجتهد فيما يأخذ عنه وقال بعضهم انه المشهور
بلاجرهم أن ذكر القرآن والامتناع من المحاب وغيره مما لو سعى الرجوع الى الرسول أو الى الاجماع
والمتقى والشهود تقليدا فلا مشاحة في ذلك فان لكل أحد أن يصلح على ما لا ينفذ درجة الناس وعلى
هذا قول المصنف (بل المجتهد والعاقل في منه والى المتقى) أي بل التقليد يرجو ع المجتهد في مثل
والعاقل في مثله والى المتقى أيضا في الاحكام الشرعية كاذ كر الامتناع وغيره (هذا هو المعروف من
فقد علمه مضرا الشافعي وغيره) وقد يعبر عنه كافي جمع المراجع بأخذ القول بغير معرفة دليله وعليه
مشي القفال وغيره مخرج أخذ مع معرفة دليله فله ليس بتقليد وإن وافق قول مجتهد فله في الحقيقة
أخذ من الدليل لأن المجتهد بل قد قيل إن أخذ مع معرفة دليله نتيجة الاجتهاد لأن معرفة الدليل إنما
يكون الاجتهاد لتوقفها على معرفة سلامته من المعارض بما على وجوب البحث عنه وهي متوقفة على
استقرار الأدلة كلها ولا ينفذ على ذلك الاجتهاد بل أخذ المجتهد بقول العاقل في المنة والقرآن
والامتناع من المحاب انه لا يسمى تقليدا لانه لا يندى من نوع اجتهاد قلت وفيه نظر فغيره لازم
كافي الرجوع في قيم التفتت الى العاقل من أهل الخبرتها نعم إن كان ذلك مجرد اصطلاح فلا مشاحة
فيه ثم قيل على ما ينسب الى الجليل بقوله صلى الله عليه وسلم تقليدا إذا قلنا كان يقول عي قاس أو ينادي
يبدأ فقال ذلك عن موسى أو قاس ه قلت وحيث كان المسوغ لتسمية تقليدا عدم العلم بأخذ من
الوحي عينا وكان صلى الله عليه وسلم لا يفر على خطا على تقدير تعبد بالاجتهاد فيما لا نسي فيه بعدمضي
مدة الانتظار للوحي وان هو على ما كان قد تقدم هذا كما لا ينبغي تقليدا لتعس كونه على الوحي هذا والمراد
بالقول الرأى بشي ما كان قول أو هو لا وهذا أحسن من قول التفتت والى والمراد بالقول ما دعى العمل
والنظر وتقليدا وقول الاجري هو أهم من المقتضى والفتوى فلا رده عليه ما طه بعض المتأخرين من
شروع الاجتهاد بفعل التعيين غير بعبه عنه ثم غير خاف انه لا بد أن يكون ذلك لما خذ به نوع اختصاص
بالمأخوذ عنه ليخرج ما علم بالضرورة فله اختصاص بالمأخوذ عنه وقال المصنف (وكان الوجه
جعل المعروف على كماله لا على الأقل) أي المقلد (جعل قوله) أي من قلده (قلادة) في عبته وهذا
تقليد لا تقليد (فخصه) ان يقال المراد (جعل على قلادة امامه) الذي قلده مكملا بطرقه فانه
من تبعه ان كانت (والمقتضى المجتهد وهو الفقيه) أيضا اصطلاحا أصوليا كما قدمنا في أوائل الاجتهاد
لأن من قامت به مهمة جاز أن يشتق منها اسم فاعل فلا جرم ان قال المصنف في موضوع هذا الاسم فام
لقاس بأمر دينهم وعلم جل عموم القرآن وخصوصه وناحيه ومسوخه وكذلك في السنن والاستنباط
ولم يوضع في علم مستند أو رد له حقيقة وقال ابن السعدي المتفق من استكمل فيه ثلاث شرائط
الاجتهاد والعدالة والكف عن الترخيص والتساهل والتساهل حالتان احدهما أن يساهل في طلب
الأدلة وطرق الاحكام بأخذ يداي النظر وأوائل الفكر فهذا قصر في حق الاجتهاد ولا يخل له
ان بقي ولا يجوز ان يستغنى والثانية ان يساهل في طلب الرخص وتأويل السنة فهذا يجوز فيه
وهو آمن الأول اه وفي أصول ابن مفلح قال أصحابنا وغيرهم يحرم تساهل المتقى وتقليد معروف
هو في شرح البديع الهندى ويجب أن يكون عدلا متقيا ووثقا فمما يحتر من الاحكام ه يعنى
فهذا من شرط قبول فتواه لا من شرط صحة اجتهاده كما تقدم في أوائل الاجتهاد واه لا يشرط فيه
الذكورة والحرية وقال أحدنا لا ينبغي ان يبقى حتى يكون نية وقار ومكة تقوى على ما هو فيه
ومعرفة والكفاية والامتناع من الناس ومعرفة الناس قال ابن عقيل هذا لئلا يسحب متعبد فيفسد الارشاد
وانهارا احكام الله تعالى لا ياراد لا مبدعة والتسوية بامهه والسكينة والوقار يرغب المستفتى وهم ورتة
الانبياء فيصان بتقليد ابا خلائقهم والكفاية ثلاثا ينسب اليه السكينة والعلم وأخذ العوض عليه

جاز ذلك بل لا أخذ بقول
الحق بطريق الاولى وأجاب
المصنف عن الاول وهو
قوله فاسألوا عنه مخصوص
بالعالم ولو كان شاملا
للمجتهدين الغير العالمين
لكان يجوز المجتهد ذلك
بعد الاجتهاد أيضا لكونه
خطا بالحكم لا عالما به لكونه
لا يجوز اتفاقا كما تقدم قال
الامام ولان مقتضاه وجوب
السؤال وهو غير واجب
بالاجماع ولانه امر بالسؤال
من غير تعيين السؤل عنه
وهو مطلق يصدق بصورة
وقد قلنا في السؤال عن
الأدلة عن الثاني وهو قوله
تعالى اطعوا الله الآية

فلسا قوه ومعرفة الناس فحتمل حال الرواة فحتمل حال المستفتين فالعالم لا يستحق الرخص فلا
 يشبه بالخلق بالمعام مع علمه بأنه يسكر وأما في أصول ابن حنبل أن أنه صله الأولى واحدة وألغى رد
 الفتوى وفي البلد بعد ما عمل لها بشرعها فلا يلزمه ذلك كره أو الخطأ وإن عقل وغيره
 ولا يلزمه جواب ما يقع وما لا يجمله السائل ولا يشفعه بل ذكر ابن عقيل أنه يحرم القتل على ما لا يجمله
 وله المراد يقول ابن الجوزي لا ينبغي وقال الصارمي قال على رضي الله عنه حدثوا الناس بما لهم فرب
 أن يحثون أن يكذبوا الله بغيره وروى عنه فروعه على غير ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يوجب
 المسكون بهم فقال السائل أحكمتم العلم حتى قال عن ذابقي أغرس بأشجاره ومعه أو كتابه وكان
 الخلف ابن القتياب يسعدون فيها ويتداوون بها يشكرون عليها حتى قال ابن أبي ليلى أدركت مائة
 وعشرين من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل أحدهم عن المسئلة فيرد هاتفا
 إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول وما منهم من أحد يحدث بحديث أو يسئل عن شيء إلا رد
 أنه كفاه وقال طاب من أي رباح أدركت أو ما كان أحد منهم يسئل عن الشيء فيحكم له إنه عدلى
 غير ذلك وما أحسن قول القائل ينبغي لفتى الموقن إذا ترتب له المسئلة أن يعث من قلبه الاعتقاد بطريق
 الخلق لا لعل المجرد إلى ملهم الصواب ومعلم الخير أن يشفع طارق السداد وإن مده على حكمه الذي
 شرعه لعباده في تلك المسئلة وما أحد من فضل ربنا أن لا يحرمه ما به (والمنسقي من ليس إياه) أي
 مفتيا (و داخل في المستفتي) المجتهد في البعض من المسائل الاجتهادية (بأنسبة إلى) المجتهد (الخلق)
 نعم حيث قلنا بجزي الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتيا بالنسبة إلى أمر مستفتيا بالنسبة إلى آخر وبني
 له حفظ الأدب مع الفتى واجلأه قوله وعلاوتركه ما لا يعنيه من السؤال واحتج السامعي على كراهة
 السؤال عن الشيء قبل وقوعه بقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إلا تنزل بها علينا وحسبوا أن الله عليه وسلم ينهى
 قبل وقال واضع المسئلة وكثرة السؤال في لفظ الله أنه كره لكم ذلك مستقي عليه وقال البيهقي كره
 السالف السؤال عن المسئلة قبل كونه الذي يمكن فيها كتاب ولا سنة لان الاجتهاد انما يساح عند الضرورة
 ثم روى عن معاذ بن الساس لأتبعوا بالسلامة قبل نزوله وأخرج أواد وفي المراسيل عنه قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا بالبدية قبل نزولها فادكم أن من لم ينهه الواجب عنك المسئلة أن يكون ممنهم من
 إذا قال سددو وثق وانكم أن علمتم بكم السبل ههنا وههنا ولا حجه من ابن عمر لقالوا أو اعلم
 يكن فإن عمر نهى عنه وعن ابن عباس أنه قال عن الصحابة ما كانوا يسألون الاعمال فيهم وله أيضا
 ولابن داود عن معاوية فروعه عن أبي عن الفاسوطات قيل بفتح السين المجبة واحدة اغلوطه وقيل
 فتمها أوصلها اغلوطات قال لا وزاعى هي شداد المسائل وقال عيسى بن موسى هي ما لا يحتاج إليه
 من كلف وكف قال الحافظ ابن رجب وروى من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 سيكون أوقام من أتى بعلطون فتمها هم بفتح المسائل أولئك شرار امتي وقال الحسن شرار عباد الله
 الذين يتبعون شداد المسائل يعرفون بها عباد الله وقال الأوزاعي إن الله إذا أراد أن يعصر عبدا ركة العلم
 أتى على لسانه الغالب فقلد رأيهم أقل الناس علما وبالجملة فقد نهى الخلف عنها قال بعض الحنابلة
 ويعز رفاعه وأدفعه ما أعلم (والمنسقي فيه) الأحكام (المرعية الظنية) قال المصنف
 (والهملية قولاً) أي كون المستفتي فيه قد يكون حكما عقلا (صحة إيمان القلدراد أنما)
 بترك الاجتهاد والاعمال كالمعنى غير جائز أن يكون مستفتي فيه لم يصح إيمان القلدراد رأس العقائد
 وأمر القواعد المتطاع على ثبوته الدليل العتلى والتقلي الطعنى نعم لا بد أن لا يكون ذلك منه متحيز
 شبه فلا جرم إن قال صاحب المصنف من اعتقد أن كل الدين تقلد ما كان اعتقدتم ذلك فواز شبهة
 فهو كاذب ومن يعتقد ذلك فليس مؤمن وإن كان صاحب ترك النظر والاستدلال الذي المعرفة

بأن ذلك اغلوط في الاقضية
 دون المسائل الاجتهادية
 أو يقول انه مطلق ولا عموم
 فيه فيمكن حمله على الاقضية
 وعن الثالث وهو الإجماع
 أن المراد من السير ما هو
 لزوم العدل والانصاف بين
 الناس والعدل عن حب
 الدنيا لا الأخذ بالاجتهاد
 قال في الثالثة انما يجوز في
 الفروع وقد اختلف في
 الأصول ولنا فيه نظر
 ولكن هذا آخر كلامنا
 أقول المسئلة الثالثة مما
 يجوز فيه الاستفتاء وما
 لا يجوز وفقول يجوز لعمري
 الاستفتاء في الفروع على
 ما فيه من اختلاف المذكور

أدلة قواعد الدين وهو مذهب الأئمة الأربعة والأوزاعي والتوري وكثير من المتكلمين وقيل لا يستحق
اسم المؤمن إلا بعد هزات الأدلة وتوهم مذهب الأشعرى اه واذا عرف هذا (فما قيل الاستغناء فيه)
الاحكام (الظنية لا العقلية على الصحيح) فلا يجوز التقليد فيها بل يجب تحصيلها بالنظر الصحيح كما هو
قول اكثر من توسلوا به الرأى والامدنى وابن الحبيب حكاهما الأستاذ الاسفرايينى عن اجماع اهل
العلم من اهل الحق وغيرهم من الطوائف ثم لا يخفى ان الاول ان يذكر (الاقصر صحة) على المستقضى
فيه البى يقع فيه التقليد (على الاحكام الظنية) بمدقولة ان اعتماد قوله (كوجوهه تعالى)
مثال لما هو من العقليات ومقابل الصحيح (وقيل يجب) التقليد في العقليات المتعلقة بالاعتقاد
(ويحرم النظر) والصحف او هو معروف الى قوم من اهل الحديث والظاهر ونقله صاحب الاحوذى
عن الأئمة الاربعه كراهة تركي * قلت وفيه نظر فانه لم يحفظ عنهم وانما هو من عندهم من نهم من
تعلم على الكلام والاستغناء به ولكن من تدعى حالهم علم ان نهم محمول على من خفي ان يزل فيصحت
لا يكون له قدم صدق في مسائل التحقيق فيقع في شك لا يرسى لاهى من له قوة ثامة وقدم مدق
(والعبرى) وبعض الشائعية على ما في اصول ابن مغل وعزاه الى امدى الى الحشوية والتطبيقية ظاهرا
(يجوز) التقليد فيها لا يجب النظر (لن اجماع) منقذ (على وجوب العلم بالله تعالى) وصفاته
على المكلف (ولا يحصل) الدلالة (بالتقليد لا مكان كذبه) اى الملقى الخبر (اذن فيه) اى الكتب
عنه (بالضرر ونسب) لانه لا يجب ان يكون معصوما فيما اخبر به من الاحكام فلا يحصل العلم
بقوة فيكون تاركها لواجب وهو العلم باليقين (وبالنظر لتحقيق رفع التقليد ولذا لو حصل العلم
بالتقليد (لزم التيقن بتقليد اثنين) لاتين (في حديث العالم وقدمه) بان يحصل لزيد العلم
بحدوده تقليد له لما قال به ولهم العلم بقدمه تقليدا لما قال به اذا العلم يستدعى الطائفة فلهذه حقيقة
الحديث والقدم (المؤثر) التقليد بها التالى لوجوب النظر وموافقه ظاهرا ولا (ووجب النظر
لفعله العبادية وامر واه) لانهم لا يتركون واجبا عليهم يتعلق بهم وبغيرهم من غير هذا في تركه
والفرض انتافه (وهو) اى المجموع من الفعل والامر (متف) ولا سيما بالنسبة الى اكثر عوام
العرب فانهم لم يكونوا عالين بالادلة الكلامية (والا) لو وجد ذلك منهم (نقل كما) نقل عنهم النظر
(في الفروع) فلما ينقل علمه لم يقع (الجواب منع انتفاء التالى) اى عدم فعلهم بالامر نسبتهم
الى انهم كانوا جاهلين بالله تعالى وبصفاته لان العلم به ليس ضروريا وهو باطل وعدم امرهم بغيره
(بل علمهم) علم (عامة العوام) بالله تعالى وبصناته حاصل لهم (عن النظر الا له ليد) النظر
(ينهم) اى العامة (ظهوره) لهم واسطة ما لهم من سلامة الفطرة ومشاهدة الايات الباهرة
(ونيله) لهم (بأدنى التفات الى الحوادث) لصفاء قريحتهم ونفاصير برهم وكال استعدهم وكثلا
وهم معاينون بالليل والنهار اثار ربيع الاوار وهدى المرسل رحمة العالمين في سائر الاعصار فان ذلك
مما بعد النفوس الزكية لعمرك الامور الالهية والصفات القدسية لانهم عاينوا الامور الواجبة
لاختلاف الاراء وضلالا لالحيلالات والاولاه وكانوا يكتفون من النظر من غيرهم بما يظهر عليه
من حصوه فمن الانتقاد والاعان الى الاعيان وآثار القطع هو الايمان بحيث لو سئل عن سبب لاقه
أكل مما احابه الاعراى للاحى عن سؤاله لم يعرف ذلك حيث قال البعرة تدل على العبر وألم
الاقدام على المسير فسمعت ذات اراج وأرض ذات فجاج الأندل على الطيف المسير فانه انهم
ما كانوا يرون ذلك العبارات والترتيب المتعارف للمتكلمين (وليس المراد) من النظر الواجب (تحريره
على قواعد المنطق) بل ما وصل الى الايمان بطريق الاستدلال على أى طريق كان (ومن أضنى الى
عوام الاسواق امتلا شمعهم من استدلالهم بالحوادث) على محدثها (والفقد المقروص) فى الاعيان

فى المسئلة السابقة
واختلفوا فى الاصول
كوجود الصانع ووحده
وابتات الصفات وولات
النبوة فالأكثر على
ما نقله الأمدى واختاره
هو والامام وابن الحبيب
انه لا يجوز لألبيته ولا
للعام لان حصول العلم فى
الاصول واجب على الرسول
لقوة تعالى فاعلم انه لانه
الاقوة واذا وجب عليه
وجب علينا القسوة تعالى
اتباعه واعترض عليه
بان القليل خاص بالتوحيد
واللهوى عامة فلا يشهد
المطوب واستدل الجوز
بالقياس على جواز التقليد

المسائل الفروعية
أجاب الأول بأن المسائل
لفروعية غير متناهية
تيسر على العاقل الوقوف
عليها بخلاف المسائل
لاصولية فانه لا يصرفها
قلتها أو توقف المصنف
هذه المسئلة لتعارض
الأدلة من الجانبين عنده
من غير ترجيح فلهذا قال
لنا فيه نظروا نقل الأمدى
وأمرنا الخائب عن بعضهم
أن النظر فيسهل مرام وهو
ظاهر كلام الشافعي وهذه
المسئلة يحلها علم الكلام
فلهذا اختصر فيها المصنف
هـ (فرقان) حكاهما الإمام
الأول فاقولت الجتهد

(الإنكاد) حجة نقل أن يسمع من أن يتنقل ذهنه من الحوادث إلى الموجد (أو الجليل) أنه لا يتنقل
للموجد وأخطر فذلك فيسمع من قول لهذه الموجد أن يتنقل أوجدها متصرف الصلح على شئ أو القدر
الحج) أي على كل شئ إلى آخر صفاته الذاتية (فيتم ذلك بمجرد قصد بقوله من غير انتقال) فيبلغ من
المصنوع إلى الصانع (يقصد المزمع من الحدث) بفتح الدال (والمراد) بكبر الحليم وليس معنى الاستدلال
الأهذائي أن يتنقل فاعل يسمع ومن يقول مقصوده لكن الكليات أن سكت إجماعهم على أنهم مؤمنون
قال وأما الخلاف في أنهم عارمون بالأدلة وتصرّت عباراتهم عن أمانها أو غير غير فيهم ما أن الله تعالى
لموجب عليهم الألفا القدر فإن الذي صلى الله عليه وسلم كان يكتفى من الأعراب بالصدق مع العلم
بفصوحهم عن معرفة النظر والاستدلال ففي منزلة عن مساو به من الحكم في الأمة السوداء التي أراد
عنقها وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اتقوا في ما خافتم فقال أين أمة قتلت في السماء
فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعفها فأتاه مؤمنة مهذلة على الاكتفاء بالشهادتين في صحة
الاعتناء وإن لم يكن عن نظر واستدلال قال النووي وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور اهـ فحاذر
المصنف ما شاع على الأول (قالوا) أي يجوز أو التقليد في العقائد الاعتقادية وناو وجوب النظر
فيها تأني (وجوب النظر دور وتوقفه) أي وجوبه (على معرفة الله) الموجه وتوقف معرفته
الله على النظر (أجيب بأنه) أي يجب النظر متوقف (على معرفته) أي الله سبحانه (بوجه
والموقوف على الظن) أي معرفة الله تعالى (بأنه) أي بوجه أتم (أي لا تصاف بما يجب) من
صفات الكمال (كلامات الثمانية) الحلية والقدر والمعلم والأزادة والسمع والعصر والكلام والتكوين
(وما يتبع عليه) من النقص والزال وقال (المائبون) من النظر النظر (مقتلة الوقوع في الشبهة
والضلال) لاختلاف الأذهان والافتقار لخلاف التقليد فانه طريق آمن فوجب احتياطاً ولو جوب
الاحتراز من مظنة الضلال إجماعاً (قلنا) أي تكون ممنوعة (إذا ضل) النظر (غير الصحيح المكفبه)
وشر نقول يلزمه النظر الصحيح المكفبه (أو أن يصح) على هذا النظر (على المقلد) بفتح اللام
(التأخر) أيضاً لا بطر مظنة الوقوع فيه ما أضافه تقليد المقلد بأية حديثاً أولى بالحرمة لأنه ماقفه
مع زيادة احتمال كذبه وإضلاله (إذا لم ينزله اليه) أي إلى المقلد التأخر (والا) لولم ينزله اليه
(للسبل) إلى غير النهاية شروناً المقلد لأنه من مقادير السبل المذكور كدراطل فان قبل ينهي إلى
المؤيد بالوحي من عند الله بحيث لا يقع فيه الخطأ في دفع المذود فالجواب ما أشار إليه بقوله (والا) لأنه
إلى المؤيد بالوحي والاحذ عنه ليس تقليد ابل) الماخوذ عنه (علم نظري) لتوقفه على ثبوت النبوة
بالمجزة الله عليه فلا يصلح أن التقليد واجب وإن النظر مرام (مسئلة غير المجهد المطلق يلزمه) عند
الجمهور (التقليد وإن كان مجهداً في بعض مسائل الفقه أو بعض العلوم كالفرائض على القول بالتبزي)
الاجتهاد (وهو الحق) لما تقدم أن عليه الأكثرين ووجهه (فيما لا يقدر عليه) وهو متعلق بالتقليد
(وسطاً) أي يلزمه التقليد فيما يقدر عليه وقبل لا يشترط عليه (على نفسه) أي في القول بالتبزي
(وقيل) أي وقال بعض المعتزلة أعمالهم التقليد (في العلم بشرط تعيين صحة مسنده) أي المجبهة (والا)
للم يمتنه (للمجيز) له تقليد (تأعم) قوله تعالى (فأسألو) أهل الذكر أن كتب لا تطوب (فمن لا يعلم)
عليه ما صرنا كان أو طلبة بعض العلوم غير عالم بحكم مسئلة زرمه معرفته (وفيما لا يعلم لتعلقه) أي الأمر
بالسؤال (لعدم العلم) مكلماً يحقق عدم العلم تحقيق وجوب السؤال فإنه اليوم فيما لا يعلم وهذا غير
عالم بمسئلة المسئلة فوجب عليه فهم السؤال والفتيل على العلة أن الشرط الذي في البيعة أغلب
ويستعمل في الشرط الذي ليس للسبب سواء (وأما ما يزل المستنون تبعون) المعتن (بلا بامستند)
أهم في ذلك وشاع وذاع (ولا تكبر) عليهم فكان إجماعاً كوني على جوار اتباع العالم المجتهد مطلقاً قال

الاعتقاد (وهذا الوجه (يتوقف) عمومها على ثبوتها في العلم المتأهلين (الاجتهاد (كذلك) أي
اتباع المقلين بلا ادعاء مستدل لهم (قالوا) أي شاربو معين حصة السند القول بالزمم التقليد من غير
تبين حصة السند (يؤدى إلى وجوب اتباع المقلين) أي لو أن الخلق على الاجتهاد (قلوا كذلك) أي
المقلون حصة السند لم يوزنوا على ذلك لأنه لا وجوب القين بل الظن (وكذا المقلون أنفسهم) يجب
عليه اتباع اجتهادهم جوازاً على ما عليه (فما هو جوابكم) عن هذين فهو (جوابنا) إذا لم يدع
السند (والحق الوجوب لا ينافي الظن أو الحكم) المقلون يتعلمون (من حيث هم مقلدون) ومن حيث
هو اتباع الظن وان كان من حيث هو خطأ لا يمنع ولا امتناع في ذلك (لأن من حيث هو خطأ) وهذا هو
المتنع (فهل جوابه) أي المستحق (عن دليله) استرشاداً لدفع نفسه لقبول الاعتناء (وجوب مداومة
في القول (المختار إلا أن) كان دليله (غائضاً) على المستحق (مع قصوره) عنه فإن ما يدعى له حجة قد توجب
فيما لا يقبله عند غفائه عليه وفي غير الجزاء كشيء ما يخصه العلم فأن نوع اشتراك في معرفة الخاصة
والعامة (ويعلم من الدين بالضرورة) كالتوازي لا يجوز التقليد فيه لحد كمداد ركعتين
الصلاة وتحريم الإهليلج والنبات والزنا والوطا فإن هذا مما لا يشق على العاقل معرفته ولا يشغله من
أعماله ومنه أهلية المقلون وقوعه بمحض معرفته الخاصة والناس فيه ثلاثة أقسام الأول العاقل
الصرف والجمهور على أنه يجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ولا يتعصب ما عنده من علم لا يزدري
الاجتهاد وعن الاستاذ الباقر في اجتهادية دون ما طرقة القطع إلى ما تضمنت الفروع
بالأصول الثاني العالم الذي حصل بعض العلوم العشرية ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فاختار أن المجاب
وغيره أنه كالعاقل الصرف يلجأ عن الاجتهاد وقيل لا يجوز له ذلك ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه فإن
له صلاحه معرفة الأحكام بخلاف غيره قال الزركشي وما أطلقه ومن الخلق هاتان العاقل الذي
لا سيما في اتباع المذهب المتبعين فإنهم لم ينصوا أنفسهم نسبة المقلدين وقد سبق قول الشيخ أبي على
وغيره لسانه مقدس الشاهي وكذلك استلحق في إلزامهم بالاجتهاد من أدلة يقلل مجتهداً ولا بد أن
يكون واسطة بينهم لا ليس لنفسه وحده قال ابن النير والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يجتهدوا
مذهباً ما كونهم مجتهدين فلا أن الاصناف قائم بينهم وأما كونهم ملتزمين أن لا يجتهدوا مذهباً فلا
أحد من مذهب زائد حيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبادئ فارقوا عدا المتقدمين فخصوا
الوجود لا استيعاب المتقدمين سائر الألسان لم لا تمتنع عليهم تقليد ما في قاعدة فقلنا أنه حصة
مذهب غير امامية في واقعة لم يجز له أن يقلد امامه لكن وقوع ذلك مستبعد كمال نظر من قبله الثالث
أن يبلغ المكلف رتبة الاجتهاد وهي المستقلة السابقة وتقدم الكلام فيها مستوفى (في تتم) ثم في أصول
ان يقلع وذكر بعض أصحابنا يعني الحنابلة والشافعية والكتوب الشافعية هل يلزمه التذهب عذبه والاختصاص
برخصه وعزائه فيه وجهان أشهرهما لا كجهوه العلم بغيره ونقل عن بعض الحنابلة أنه قال وفي
لزم الاختصاص وعزائه طاعة غير التي صلى الله عليه وسلم في كل أمر دينيه وهو خلاف
الاجماع وتوقف في جوازه وقال أيضاً خالفه في زبانه على أو أقوى فقد أحسن ولم يقدح في عدالته
بلا تراعى له يجب في هذه الآية الواه نص أحد وكذا قال القدوري الحنفى ما نقله أقوى عليه تقليد
فيه اه وقد سمعت موافقة ابن السبكي لها أنفاً غير أنها استبعد وقوعه وليس يعدوا الثاني يلزمه ويستفتى
هذا على من يدينه مقتضى إلى أبي الجمع وهو شهيد (في مسئلة) الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل
العلم والاجتهاد والعدالة أو أراء منتصبا) للاتفاق (والناس يستقروا معظمين) 4 (وعلى امتناعه) أي
الاستفتاء (إن ظن عدم أحدهما) أي الاجتهاد والعدالة فتضلع عن ظن عدمهما جميعاً (فإن جعل
اجتهاد دون عدالته فاختار منع استفتاءه) بل نقل في المصنوع الاتفاق عليه وقيل لا (لأن الاجتهاد

لجنة فاجتهد بها وأقوى
ثم وقعت له ناسبا فإن كان
ذاكر الماضي من طرق
الاجتهاد فهو مجتهد ويجوز
له الاعتناء وإن نسب إليه
استفتاء الاجتهاد
وحيث قلنا أن تعريضه
لزمه العمل بالثاني والأحسن
أعريف المستفتى بالتعريض
للاجل له قال ولما قلنا أن
يقول لما كان الغالب على
ظنه أن الطريق الذي
عسكره أولاً كان طريقاً
قسواً يلزم بالضرورة أن
يحصل له الظن بأن تلك
الفتوى حقة وحيث
فيجوز له الفتوى به لأن

العمل بالظن واجب وقد صح
ابن الحلي أن تعبد
الاجتهاد لا يجب لم يفسد
بين الذكر وغيره من ان
الامدنى حكى فيه اقوال
ثلاثة وصح التفسير
(الثاني) انفقوا على ان
العالى لا يجوز ان يستقى
الامن غلب على ظنهم
من اهل الاجتهاد
والورع ذلك بان براه
منتصبا للفتوى بمشهد
انطق ويرى اجماع المسلمين
على سؤاله فان سأل جماعة
فاختلفت فتاوىهم فقال
قوم يجب عليه الاجتهاد
فى اورعهم واعلمهم وقال

شرط لقبول فتواه (فلا بد من ثبوته) أى الاجتهاد (عند السائل ولو) كان ثبوته (لثباته) كما هو
الفرض (وأشادت عدمه) أى الاجتهاد بالمول (الحق) لهذا (بالاصل) أى عدم الاجتهاد (كأما انما)
المجهول العدالة لا تتحمل روايته الحاقا بالاصل وهو عدم العدالة (أو بالتالي) أى انما العمل ببعض
العلوم التى لا يدخل فى الاجتهاد غير مجتهدين فضلا عن المشاركة والمشاركة مرفوضة فى العلم فالظاهر
أنهم هم والاصل والظاهر انما تضاعف انكاد تضاعفهما ينفذ العلم (قالوا) أى القائلون بعدم الامتناع (أو
امتنع) فمن جهل اجتهاده دون عدالته (امتنع) فمن علم اجتهاده دون عدالته (بل) أى كما يجب بان يقل
العدالة شرط والاصل عدمها والاكثر الفسق فالظاهر فقه (أوجب بالتزامه) أى التزام الامتناع فى هذا
أيضا (لا) جبال الكذب ولو لم يعدم امتناعه وهو (أى عدم امتناعه) (الحق) فالفرق بينهما (أن) الغالب
فى المجتهدين العدالة لا الحاق به (أى بالتالي) (أرجح منه) أى من الحاقه (بالاصل) الذى هو عدم العدالة
(بخلاف) الاجتهاد ليس خالفاً لاهل العلم فى الجملة (ولا) ساقى هذه الاعصار انما يقل بخلافه بل قيل هو
أعز من الاكسيرا الاعظم والكبريت الاحمر ثم اذا بصحت عن حاله فشرط الاسرافين وتواتر خبره يكونه
مجتهدا ورده الغزاليان التواتر يصدق المحسوسات وهذا ليس منها ولكن فى الاستفاضة بين الناس كما هو
الراجح فى الروضة وتنقله عن الشافعية وقال القاضى بكفنه ان يخبره عدلان ياتهمهم ويحزموا مصق
الشراى به بكفنه خبر اهل العدل عن فقهه وأمانته لان طريقه طريق الاخبار وبه قال بعض
الحفاظ قال التوروى وهذا محمول على من علمه معرفة بغيره المتيسر من غيره ولا يقبل فى ذلك اخبار
أعداء العامة لكثرة ما يتطرق اليه من التلصق فى ذلك وذكره ابن عقيل وعقل وانكى فى المخول بقوله انى
مقت والمختار فى البائى اعتماد بشرط أن يظهر ورعه وفى حيزان رهاق قيل بقوله ليعتمد ذات
ما قلده فلان ما به قلده وهذا اصح المذهب اه وقيل لا يعتمد بشرط غير واحد من المحققين كالقاضى
امتناعه بان يلقى مسائل متفرقة ويراجع فيها فان اصابها غلب على ظنه كونه مجتهدا وقلده
والا تركه ولم بشرطه آخرون • قلت وهو أشبه بفرض اعتبار قوله فان من أن العلم معرفة
كونه مصيبا فى جوابها على أنه لو كان جوابها خطأ عند مجتهدا لا يلزم قسمة فى كونه مجتهدا لا يجوز
أن لا يتوارد للمجتهدان على جواب واحد فى المسئلة الاجتهادية على أن المجتهد بخطئى ويصيب ولعل
الاقرب أنما اذا اعتبر قوله انه مجتهدا بما يعترا اذا عرفت عدالتهم ولم يشك معاشرهم ومن العلماء الذين
لا مانع من قبول شهادتهم عليه ذلك عنه وإذا لم تعرف العدالة فكيف فى الاخبار ما قبل بعدل وقيل
بعدلن وبهذا ينمى المخول وهو أوجه واقعه سبحانه أعلم به (مسألة) انما غير المجتهد عذب مجتهدا
تخريجا على أمره (لا تنقل عنه) أى عن مذهب المجتهد (قائه) أى نقله (قبل شرائط)
قول رواية (الراوى) من البدل أو غيرهما اتفاقا وهذا اعتراض بن موضوع المسئلة وحوايلها وهو
(ان كان) غير المجتهد (مطلعا على مباحه) أى ما حذا أحكام المجتهد (أهلا) لتظنهم اذ راى على
التفريع على قواعد متمكلمين الفسق والجمع والمناظرة فى ذلك والحاصل أن يكون له ملكة
الاقتدار على استنباط أحكام الفروع المتخذة التى لا تنقل فها عن صاحب المذهب من الأصول التى
مهدا صاحب المذهب وهو السمسى بالمجتهد فى المذهب (حاز ولا) لولا يكن كذلك (لا) يجوز فى
شرح البدع الهندى وهو المختار عند كثير من المحققين من أصحابنا وغيرهم قال نقل عن أبى يوسف
ورفر وغيرهما من أئمتناهم قالوا لا يصح لاحد أن يفتى قولنا ما يعلم من أين قلنا وبعبارة بعضهم
حفظ الاقوال ولم يعرف الخ لا يحصل له أن يفتى فيما يختلفه (وقيل) جاز (بشرط عدم
مجتهدا واستغرف) قوله والمستغربة العلامة (وقيل يجوز) افتاء غير المجتهد عذب المجتهد (مطلقا)
أى سواء كان مطلعا على المأخذ أم لا لعدم المجتهد دام لا وهذا مختار صاحب البدع قال شارحه

وهو مذنب كثير من العلماء قال المصنف (وهو) أي هذا القول (خلق بالثاني) أي بنى الجملة
(وسمى بنى) نقشنا وقال (أول الحسين) لا يجوز إضماره في هذا المذهب المذهب (مطلقا) بالمعنى الذي قبله وهو
قال القاضي من الحاشية في حجة متضمنة من غيرهم كالرواية من الشافعية قال القاضي ويعتد
عن أحمد (لما روي عنه) أي إتيان المصنف عن المذهب المذهب (بالنكر) فإن المصنفين من مقلدي
أصحاب المذاهب ما زالوا على غير الأصناف يقتون مذاهب أصحابهم مع عدم بلوغهم رتبة الاجتهاد
المطلق ولم يتكفروا (ونكر) الاقتناع من غيره أي غير المذهب المذهب فكان اجتهاد على
جواز اقتناع المصنف وعدم جواز اقتناع غيره (فان قيل أذا فرض عدم المذهبين) في حال الاتفاق وعدم الانكار
(فعدمه) أي الانكار وجود الاتفاق يكون من غير أهل الاجماع وكلاهما (من غير أهل الاجماع
ليس جهة فالوجه كونه) أي جوازه (للضرورة) إذن أي لقتد المذهبين (قلنا انما يلزم) كونه للضرورة
(لوضع الاجتهاد في مسئلة) أي يحترى الاجتهاد إذا الفروض أن المقتضى لا دأن يكون عالما قادرا على
الاجتهاد في أصول ذلك المذهب وحده فقدرنا الاجتهاد في مسئلة (وهو) أي منع يحترى الاجتهاد
(منع) فالتفقون حيث عدل جواز هذا الاقتناع في هذه المسئلة وان لم يكونوا يجتهدون مطلقا
(فكلاهما) أي الاستدلال بالاتفاق بالانكسار والاستدلال بالضرورة (حق) فاما إذا لم يفرض لقتد المذهب
فستند القول بمجواز الاقتناع للمذهب المذهب المذهب بالاجماع على وقوعه من غير انكار إذا
تم لا بالضرورة لا ندفعها بالمذهب المذهب المذهب (وهذا) الجواب (مدفع دفعه) أي دفع الاعتراض المذكور
(الدليل بتقليد المذهب) أي بتقليد القول (المختار) هو (أي دليل بتقليد) (أنه) أي بتقليد (اجماع)
لوقوعه في جملة الاعصار بالانكار (ولا يعارضه) أي هذا الدليل (قولهم) أي ما نفي بتقليد كالامام الرازي
(لا قوله) أي ألبت (والأول) كان يقول بان (لم ينفذ الاجماع على خلافه ك) ما ينفذ على خلاف قول
(الحق) فان هذا لا يعارض الاجماع المذكور على أن ما ذكره معارض بحجية الاجماع بصحوت
المصنفين والدفع أن يقال لا يعارض بالاتفاق وبعدم انكار تقليد المذهب لاننا نتفقين عليه ليسوا بالمجتهدين
فالوجه كونه للضرورة ودفعه أن يقال اعمايز موضع يحترى الاجتهاد إلى آخر ما تقدم والتعريب ظاهر
للتأمل (المجوز) مطلقا قال المصنف (ما قل) فلا فرق بين العالم وغيره كما في الحديث فله لا يشترط في رواية العلم
فرب حامل فقه ليس بفقيه (أجيب ليس الخلاف في التقليل بل في التفريع) وأن سقط هذا القول لم يظهر
أن مراده أي قائمه وهو النقل (اتفاق فقهى) أي الاكوال في هذه المسئلة (ثلاثة) جوازه لثبوت
جوازه عند عدم المذهب وقد عرف وجههما لا يجوز مطلقا لا بالحسين ووجهه أنه قال (أول الحسين) لو
جاز الاقتناع للمصنف (لما قلنا) بجميع عدم بلوغهم رتبة الاجتهاد قال المصنف (وما بعده والفرض)
بينهما في الوضوح (كالتمس) لأن الاجماع جوده للعالم دون العاقل وكيف لا العارف بالمأخذ بعيد من
الخطأ لا اطلاع على ما أخذ أحكام امامه بخلاف العاقل فله لا يعدمه الخطأ بل بكثرته من عدم اطلاع
على المأخذ فاني يستويان قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يشكركوا أو لا العاقل قلت
وأما الاستدلال به بأنهما في النقل سواء كما في الشرح المعنى في قبضة موطأ أيضا لان الخلاف ليس
في النقل فالأول اقول ان حيد المختار والمستقر هذا وفي شرح الهداية للمصنف بعد أن حكى أنه
ذكر أنه لا ينفي الاجتهاد قال وقد استقر رأي الأصوليين على أن المقتضى هو المذهب فاما غير المذهب ممن يعتقد
أقوال المذهبين فليس يفت والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المذهب كأي حنفية على جهة الحكاية
ففرق ان ما يكون في زمانه ليس يقتوى بل هو نقل كلام المصنف لأحد المصنفين وطريق نقله كذلك عن
المذهب أحد أمرين إما أن يكون له سند فله أو ما نحن من كتب معروفة تداولته الأيدي فحركات
محدثين الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة لعنهدين لانه غير الخبير المتواتر عنهم والمشهور هكذا

أخرون لا يجتهدون ثم إذا
اجتهدوا فإن ترجيح أحدهما
مطلقا فإنه تعين العمل
بقوله وإن ترجيح أحدهما
في الدين واستوى في العلم
وجب الأخذ بقول الدين
وإن ترجيح في العلم واستوى
في الدين فم سهم من خبره
ومنهم من أوجب الأخذ
بقول العلم وهو الأقرب
وإن ترجيح أحدهما في
الدين وترجح الآخر في
العلم فقيل يؤخذ بقوله
الدين والأدب الأخذ
بقول العلم وإن استوى
مطلقا فيقال لا يجوز
وقوعه كما قد قيل في

ذكر الرازي : قل هذا النوع من نسخ التواتر في زماننا لا يعمل عز وما يقع في عهد ولا في عهد
 لاسم القسمة في عصرنا في زماننا لا يتداول . نعم اذا وجدنا النقل عن التواتر في كتاب مشهور
 معروف كالله سبحانه واليه المسموع كان ذلك تعريلا على ذلك الكتاب لو كان حافظ الاثار بل الخلفاء
 المتعبدون ولا يعرفون ولا قدرته على الاجتهاد لا يرجح لا يقطع بقوله بما يقبل به بل بحكم العسفين
 اختصارا للشيء ما يقع في قلبه انه اصوب ذكره في بعض المصاحف . وعندنا انه لا يجب عليه سكونه كلها
 بل بكيفية أن يحكى قولنا فانما المصلحة أن يصدق أي شيء يشبهه فلا بد أن كان هذا القول محصل المقصود
 تعريلا على الكل فلاخذ بما يقع في قلبه انه اصوب أولى والا لما صلا لاجتماع ما يقع في قلبه من صواب
 الحكم وخطة اه فلا يجرمان قال ابن دقيق العيد توقف القضا على حصول الاجتهاد بيقين الى سراج
 عظيم واستعمال الخلق (١) في هونهم فالجناحان الراوي عن الامعة المتقدمين اذا كان عدلا متكلما
 فهم كلام الامام ثم حكى القلة قوله فانه يكتب في ذلك مما يقبل على ظن العاقل انه حكم الله عنه . وقد
 انقضى الاجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا فلهذا علم الفروى بان نساء الصابة كن يرجعن في
 احكام الحيز وغيره الى ما يظنونه ازاوجهن عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك فعل على رضى الله عنه
 حين ارسل المقداد في قصة الذي في مسكننا اظهر فان مراعاة النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ممكنة
 ومراعاة المقلد لا لا لا الامعة السابقين متعدد وقد اطبق الناس على تنقيح احكام القضاة مع عدم
 شرائط الاجتهاد اليوم ثم قال السبكي ان لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق مراتب احداها ان يصل الى
 رتبة الاجتهاد القديس تقل بقدر ردها ما معصية يتخذ بصورة اصول لا يتطبع منها نحو ما يقع
 بنصوص الشارع وهذه صفة اصحاب الرجوع والفتا اقله في ايام الاجماع في جوارقها هؤلا وان ترى
 علماء هذا المذهب من وصل الى هذه الرتبة هل منهم احد الفروى او متروكهم انفسهم عنها الثالثة من لم
 يبلغ رتبة اصحاب الرجوع لم يكتبه فقيه النفس حافظ للذهب فانه يقرر ويغير ان لم يرض في التفرع
 والاستنباط كان يرضى اولئك وقد كانوا يفتون ويحرمون كانوا ذلك اه وقال شافعي متأخر عنه
 في اقتصاص هذا الرتبة اقوال اصحاب يجوز والثاني المنع والثالث يجوز عند عدم الاجتهاد الثالثة
 من لم يبلغ هذا المقدار ولكنه حافظ لاختصاص المسائل غير ان عند منعها في تقرير ادلتها على هذا
 الامسالك لما يفيض فهمه فيما لا نقل عنه فيه وليس هذا الذي سكب فيه الخلاف فاه لا اطلاع له على
 المسائل كذا هو لا غير عوام اه قلت وهذا يشترط انه لا يقتضيه لا يفيض فهمه قال متأخر شافعي
 ويشترط أن يكون هذا دارا لاجل الضرورة لا سيما في هذا الزمان اه وهذا احد الاقوال فيه فانها
 المنع مطلقة فانها الجواز عند عدم الاجتهاد وعدم الجواز عند وجود الاجتهاد وقبل الصواب ان كان السائل
 يمكنه التوصل الى العلم بهذه السبل لم يصل اليه استقامت لهذا ولا يحل لهذا أن يشب نفسه للفتوة مع
 وجود هذا العالم وان لم يكن في بلد له وانما غيره فلا يرجع الى روجه الى اول من ان يقدم في العلم
 بلا علم او يتيق من تكافؤ غيره مترددا في علم وجهاته بل هذا هو الاستطاع من تقوا لما اورد به وهو
 حسن ان شاء الله تعالى اما العاقل اذا عرف حكم حادثة بديلها فهل له أن يقضى به ويسوغ لغيره تقليده
 فقيهه واجبه للشافعية وغيرهم أحداه لا مطلقا لعدم اهليته للاستدلال وعدم علمه بشرط وما
 يعارضه ولعله ينس ما ليس بديل لبلا وهذا في بحر الزركشي الانسح فانها هم مطلقا لا حد محصل
 له العلم به كالعالم وغير العالم عنه بقوة تمكن من تقرير الدليل ودفع المعارض له امرزائد على معرفة
 الحق بدله فانها ان كان الخليل كتابا او سنة جازوا الاية رانها ما مخاطب بجمع المكلفين فيجب
 على المكلف العمل بما وصل اليه منهم او زاد غيره اليه واجبه ان كان تقليدا جازوا الا قال السبكي
 واما العاقل الذي عرف من الاجتهاد حكم مسئلة ولم يدر دليلها ولا وجه تعليمها كمن حفظ مختصرا

استواء الامارتين وقد يقال
 يجوزوه . ويخفف اذا وقع
 ذلك بخبر ورجح ابن
 الحاجب جواز تقليد
 المفضل مع وجود الفاضل
 وحكي خلافا في استقلاله
 المفضل سبقه اليه الفرائد
 ثم الامدى وهو وارد على
 الامام في دعواه الاتفاق
 على المنع كاتقدم (قرمان)

(١) قوله هو يشبه هكذا
 في النسخ والصواب هو انهم
 جمع هوى واما هوية
 بجمع هواد هوذا كسبه
 مصححه

من خصصت الفقه فلسفه ان بقى ويرجع العاى اليه اذ لم يكن مواءمى من الارزاق في السيرة
 وكل هذا فن لم يبق من غير انما التامل فلا يتبع فانما ذكر العاى ان فلان المعنى انما يتبعه فكذلك من
 نقل هذا القدر اه لكن ليس لذكر كونه العمل على ما في بحر الركنى لا يجوز العاى ان يغفل مقتوى
 مقتضى العاى مثله والى هذا ما علم في مسئلة تجريد الفضول مع وجود الافضل في اصوله ان يغفل
 عندا كثر اصحابه كالقاضي والى الخطاب وصاحب الرخصة وقال الخنفية والشافعية وكثرت اضافة
 (واحد) في رواية (وطائفة كثيرة من الفقهية) كان سرخ والفقهاء والمرزى وابن السعدي (على
 المنع) وقبل يجوزون من تقليد فلان او يساوون بالانحياز بالنسبة الى التطور الواحد فلا في اهل الدنيا
 اذ لا خلاف في انه لا يجب عليه تقليد افضل اهل الدنيا وان كانا يساعان عليه في ذكره الركنى في بحر
 (لالول) اي يجوز تقليد الفضول مع وجود الافضل (القطع) في عصر الصياغة (باستثناء كل
 صياغة مقضول) مع وجود الافضل (بلا تكملة على المستحق) فكان اجاعا ومن ثم قال الاملى
 لو اجاع الصياغة على الجواز لكان الاولى مذهب الحسم ولعل مستند الاجاع ان الكل طريق الى الله
 تعالى قال المصنف (وهو) اي كون هذا دليلا على تمام المطلوب (متوقفا على كونه) اي تقليد
 المقضول مع وجود الافضل في زمان الصياغة (كان عندنا الفقه لكل فقه) اي هذا (من صورها)
 اي مسئلة جواز تقليد الفضول مع وجود الافضل وثبت هذا ليس بالسهل (واستدل) لاول بان
 العاى وكاف هذا كان تكليفا بالاحمال (تعد الترجيح العاى) لان الترجيح مع المعرفة ومبلغ علمه
 اغاير هذا الفضل من التامدوه (احب اليه) اي الترجيح غير مستحيل من العاى لانه يظهره
 (بالسمع) من الناس ويرجع العلماء اليه وعدم رجوعه اليهم وكثرة المستثنى وتقدم ما ر
 المصلحة وقال (المانعون) من جوازه (اقوالهم) اي المجتهدين بالنسبة الى المقلد (كالأدلة)
 المتعارضة (المجتهد) فلا يصار الى احدهما كما لا يصار الى بعض الأدلة فتجانب لا بد من الترجيح
 (يجب الترجيح) وما الترجيح الا يكون قائما افضل اتفاقا (اجيب) بان هذا قياس (لا يارم
 ما ذكرنا) من الاجماع لتقديم الاجماع على القياس بالاجماع (وعلمت ما فيه) من انه انما يتم
 بالقسمة الى تمام المطلوب اذا كان ذلك عند مخالفة لكل (وتصره) اي الترجيح (على العاى)
 بخلافه بعض الأدلة بالنسبة الى المجتهد (ولا يفتى فيه) اي الترجيح (اذا كان التسليم لآخر
 علمه) اي العاى فيه (وكون الاحتياط المناط) لجواز التقليد (لا يبعد) وهو ان لا يوجد افضل
 منه (لئلا يمتنع عند مخالفة الفضول لكل) في ترجيح المنع على الجواز هذا وقد ظهر على القول بتعين
 تقليد الافضل انه الافضل في نفس الامر بما ظهر من اماراته لا الافضل في مجرد ظنه من غير استناد الى
 امارته على ذلك ثم قال الرافعي عن القرائى لو كان يعتقد أحدهما على الجواز ان تقليد غيرهما قلنا لا يجب
 عليه البصيرة الاعلم اذا لم يعتقد اختصاص أحدهم بزيادة علم فهذا يفيد على القول بتعين تقليد
 الافضل انه الافضل اعتقادا وان لم يثبت ذلك عنده في نفس الامر بامارة لكن لعل هذا منه اذا لم يوجد
 امارة لاقضية أحدهم على الباقين والاقول ما عاينا من امارته على افضليته وكان معتقدا في غيره الافضلية من
 غير امارة علمية بتقديم ذاعلى ذلك ليس يتجه بل المنهج العكس فلا جرم أن ذكر ابن الصلاح فيما استفتى
 أحدهم واستبان انه الاعلم والاولى لزمنه على تقليد الافضل وان لم يستثنى بل يترجم اه وقيل الحق
 ان ترجح الفضول بديانة وورع وتحرر لصوراب وعدم ذلك المناضل فليستاه الفضول بازان لم يتعين
 وان استويا فاستفاء الاعلم اولى ولو استويا علميا وتفاوتوا في العقل وجب الاختيار بقول الاورع قلت
 والظاهر اعم اولى لان زيادة الورع تأمرنا في الاحتياط وان ترجح أحدهما في العلم والاتقن في الورع
 فالأرجح على ما ذكر الرافعى ونص السبكي على انه الاصح الاختيار بقول الاعلم لان زيادة العلم تأمرنا في

حكاهما ابن الحارث
 أحدهما يجوز خلاف الزمان
 عن المجتهد خلافا للشافعي
 لتأويله عليه السلام ان
 الله لا يقبض العلم انتزاعا
 ينتزعه ولكن يقبض العلم
 حتى اذا لم يبق عالم اتفقد
 الناس رؤسها فجاءت
 فأتوا بغير علم فضاوا وأمت
 (الثاني) اذا قلد مجتهد
 في مسئلة فلسفه تقليد
 غيره بها اتفاقا ويجوز ذلك
 في حكم آخر على المختار فلا
 التزام مذهبها مع
 كالتأني في الشافعية
 والخنفية ففي الرجوع الى
 غير من المذاهب ثلاثا

قوال القضاة يرجع
 لتمام العمل به ولا يجوز في
 غيره (فائدتان) احدهما
 ذكر القسرافي في شرح
 الحصول ان تقليد مذهب
 الغير حيث يوافق شرطه
 ان لا يكون موافقا في امر
 يجتمع على ابطاله الامام
 الذي كان على مذهبه
 والامام الذي انتقل اليه
 في قلده كما مثالا في عدم
 القضاة ليس الخلق عن
 الشهادة فحصل فلا بد ان
 يثبت به ويصح جميع رآيه
 والافتسكون صلاته باطله
 عند الامامين (الفائدة
 الثانية) تقليد الصحابة رضي

الاجتهاد فيكون الظن الحاصل بقوله استحتم بخلاف ما ذكره الورع وقيل يؤخذ بقوله الاول لا يجوز
 يقتل التماوى لان لكل مرجع يختص ولو ساءوا على ما وردوا في مجاز الركني قدم الاسن لانه الاخرين
 الى الاصاية بطول المازمة اه قلت وان لم يكن المراد التقديم بطريق الاول فبقية نظر ظاهر واطبق
 جماعة من المجتهدين في التفسير في استوائهم وفي الحصول على استوائهم مطلقا فيمكن ان يقال
 لا يتصور وقوعه لتعارض ما ذكر في الملل والحكمة ويمكن ان يقال وقوعه ويحتمل ما قلناه من انه
 في مسألة الاربع المقلد في المذهب (فيه اى عمل بما اتفقا) ذكره الاثني عشر في الحاشية ان صاحبها
 قال ان ركني وليس كما لا ينبغي كلام غيرهما يقتضي بيان الخلاف بعد العمل ايضا وكيف يتبع اذا
 اعتقد صحة لكن وجهنا فالله اه قالوا لم يذهب امامه كل من يذهب الى مظهره غيروا العاصي ان يظهره
 بخلاف المذهب حيث يقتل من امارته الى امارته وفصل بعضهم فقال التقليد بعد العمل ان كان من
 الوجوب في الاباحة ليرك كل من يقتل في الورع من المظهر الى الاباحة تركه كالشافعي يقتل في ان
 النكاح صغير ولو ساءوا والقول والترك لا ينافي الاباحة واعتقاد الوجوب والحرمان خارج عن العمل
 وحاصل بقية خلاصة القول بان العمل في الامام مع من التقليد وان كان يانع فان كان مقتدا لباحة
 يقتل في الوجوب والحرمان بالتحريم بعد وليس في العاصي الا هذه الاقسام نعم المقتضى على مذهب
 امام اذا اثنى يكون الشيء واجبا او مباحا او حراما ليس له ان يظن ويقع بخلافه لانه مقتضى شهي
 كذا اه قلت والتوجيه المذكور سابق فان المسئلة موضوع في العاصي الذي لم يترك مذهبا معينا
 كما يفصح بقوله الامدى ثم ذكره بامد ذلك ما لا التزام مذهبا معينا على ان الالتزام غير لازم على
 الصحيح كما يستعمل وقد قال الامام صلاح الدين العسلافي ثم لا بد وان يكون ذلك مختصا بمذاهب الورع
 ولا حاشا لاذ لا يتبع بقية من الرجوع في مثل ذلك • قلت وقد تقدمنا في فصل التعارض ان
 ما يشاها الا في القياسين اذا تعارضوا احتج الى العمل بحسب القري فيهما فاذا وقع في قلبه ان الصواب
 احدهما لم يجب العمل به واذا عمل به ليس له ان يعمل بعده الا خرا لا ان يظهر خطأ الاول وصواب الآخر
 فيثبت به بل بالتف امانا ان يظهر خطأ الاول فلا يجوز له العمل بالثاني لان العمل بالثاني هو خطأ
 الصواب احدهما وعلى وجه العمل بحسب مقتضى القياس وان الحق معه ظاهرا او سبطا لا خروا
 الحق ليس معه ظاهرا اعم ان يرتفع ذلك بديل سوى ما كان موجودا عند العمل به لا يكون له ان يصير الى
 العمل بالآخر في قياس هذا اذا تعارض قول المجتهدين بحسب القري فيهما فاذا وقع في قلبه ان الصواب
 احدهما لم يجب العمل به واذا عمل به ليس له ان يعمل بالآخر الا اذا ظهر خطأ الاول لان تعارض
 اقوال المجتهدين بالنسبة الى التقليد كتعارض الاقضية بالنسبة الى المجتهد وسجع عنهم ايضا ما يشده
 واقعه سبحانه اعلم (وهل يقتل غيره) اى غير من قدمه او لا في شيء (في غير) اى غير ذلك الشيء كان
 يعمل او لا في مسئلة يقول ابي حنيفة واثابى اخرى يقول مجتهد آخر (المختار) كما ذكر الامدى
 وابن الحلي (نعم القطع) بالاستقراء التام (بهم) اى المستفتين كل عصر من زمن الصحابة
 وعلما جوا (كلوا يستفتون من غير واحد او من غيرهم غير ملتزمين بمقت اواحدا) وشاع وتكرر ولم ينكر
 وهذا اذا لم يترك مذهبا معينا (فالزم مذهبنا كائى سنةنا والشافعي) فويل لزمه الاستمرار
 عليه فلا بد من عمل على مسئلة من المسائل (تقبل لزم) لانه بالتراتبية يصير لزمه كالتزم مذهب في
 حكم حادثة معينة ولا ما اعتقد ان المذهب الذى انشأه هو الحق فقله الوفاة وجب اعتقاده
 (وقيل لا) لزم وهو الاصح كما في المرافى وغيره لان التزامه غير ملزم ولا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله
 ولو جوب الله ورسوله على احسن الناس ان يذهب بذهب من اجل من الامة فيقتل في دمه في كل
 ما ياتى وينزدون غيره على ان ابن حزم قال اجعوا انه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا

بقى الاقوية اه وقد اطلعت القرون الطامعة على عدم القول بذلك بل لا بد من العلم بالذهب ولو
 قد ذهب لان الذهب انما يكون لمن له فزع تطل واستدلال وبصر بالذهب على حسب ما قرأ كتابا
 في خروج ذلك المذهب وعرف غاياتها وماهية واقواله وأما من لم يتأهل لذلك يستعمل قالنا نحن في
 شافعي أو غيره ذلك لم يصبر كذلك يصعد القول كالقوله انما في أو كتاب لم يصبر كذلك يصعد قوله
 بوضعه أن قاله بغيرهم انهم متبعون لذلك الامام سابق طريقتهم في العلم والعرفه والاستدلال بما جمع جملة
 وبعد مدخل من سيرة الامام وعلمه بغيره فكيف يصعب الانتساب اليه الا بالمدعى المجردة والقول
 القاطع عن العسنى كذا ذكره فاضيل متأثر قلت ولو شاعمتنا في ان قالنا نحن في مثل ما يرد
 أن متبع لاني حقيقة في جمع هذا المذ كور بل متبع في الموافقة فيما أدى اليه اجتهاده عملا واعتقادا
 فيستظهر جوابه بما ذكره مما ثم قال الامام صلاح الدين العلائي والى صرحه الفقه في مشهور
 كتبهم حوازي الانتقال في آحاد المسائل والمعامل على اختلاف مذهب امامه الذي يتقدمه اذ لم يكن ذلك
 على وجهه التبع للرخص ونسبوا ذلك لا على الذي استنبط عليه وأنى ما هو ثابت تخص بعضها اذا
 فلتسليق ان يجتهد فيها بل يتقدم اجتهادها فيميز ان يطلق الاواني واحدا في الساب آخر ولا منع
 من ذلك (وقيل كن لم يترجم ان عمل بحكم تقليدا) المجتهد (لا يرجع عنه) أى عن ذلك الحكم (وقى
 غيره) أى غير ما عمل به تقليدا المجتهد (له تقليد غيره) من المجتهدين قال السبكي وهو الاعدل وقال
 المصنف (وهو القابل على التلذذ لعدم ما وجبه) أى اتباعه فيما لم يرد به (شرها) بل المجلس
 الشرعى اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليد غيره فيما استباح الموهو قوله تعالى طاعوا أهل الذكركم
 كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة العينة وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد
 وجب عمله به التزامه لم يثبت من السمع اعتبارا لما كن التزم كذا القلان من غير ان يكون ذلك ان عليه
 ذلك لا يحكم عليه بما في ذلك في السندرة تعالى ولا فرق في ذلك بين ان يلتزم بلفظه كافي التفرأ وبقوله
 وعزمه على أن قول القائل مثلا قلنا فلا نأما على من المسائل تطلق التقليد والواجب بعد ذكر
 المصنف وقال (وبتخرج منه) أى من كونه من لم يلتزم (جواز اتباعه رخص المذهب) أى
 أخذ من كل ما هو مذهب الا هو انما يتبع من المسائل (ولا يمنع منه ما من شرعى فلا انسان أن يترك
 الاختص عليه اذا كان له السبيل بان لم يكن على ما ستر فيه) وقال ايضا والقابل ان مثل هذه الزمان
 منهم لكفى الناس عن تتبع الرخص والاخذ بالماضى في كل مسألة يقول بجهد قوله أخف عليه وأما
 لا أدري ما يمنع هذا من العقل والسمع وكون الانسان يتبع ما هو أخف على نفسه من قول المجتهد
 مسوقة له الاجتهاد ما عطل من الشرع عنه عليه (وكان على الله علم بحج ما خفف عليهم)
 كالقلم ما في فصل الترجيع أن الضارى أخرجه عن عائشة لفظ عنهم وفي لفظ ما يخفف عنهم أى ما منه
 وذ كرنا في عدة ما حدثت بمحمد فانه على ذلك قلت لكن ما عن ابن عبد البر من أنه لا يجوز لغيره
 تتبع الرخص لاجتماعان جمع استباح الى جواب ويمكن ان يقال لانهم مجمعون على الاجماع أن في تنسيق
 المتبع للرخص عن أحد روايتان وحل القاضي أو يعلى الرواية الفلسفة على غير ما تؤول ولا مقلد
 وذكر بعض الحاشية ان قوي دليل أو كان عاملا لا يفسق وفي روضة التوروى وأصلها عن حكاية
 الحاشى وغيره من ابن أبي هريرة أنه لا يفسق من لم يفسد بحول على نحو ما يجمع من ذلك ما لم يقبل
 بمجموعه مجتهد كما أشار اليه بقوله (وقيله) أى حوازي تقليد غيره (متأثر) وهو العلامة القرأني
 (بان لا يترتب عليه) أى تقليد غيره (ما يمنعها) أى يجمع على بطلان كلاهما (فن قلنا شافعي في
 عدم) فرضية (الذات) للاعلاء المسقولة في الموضوع للفصل (وما كان في عدم تنقض للسبلا
 شهوة) لوضوء قومنا وليس بلا شهوة (وصلى ان كل الرضوء ذلك محتم) صلواته عند تلك

افقهم بنى على حوازي
 الانتقال في المذهب كما
 حكى عن ابن رهبان في
 الاوسط لان مذهبهم غير
 مدونة ولا مضبوطة حتى
 يمكن التقليد الاكتفاء بها
 فيزده ذلك الى الانتحال
 وقال امام الحرمين في
 الرهبان اجمع المحققون
 على ان العوام ليس لهم ان
 يتعلموا مذهب اعيان
 العلماء رضى الله عنهم بل
 عليهم أن يتبعوا مذهب
 الامامة الذين سمعوا فخطروا
 وبزوا الاواب وذكروا
 أو ضاع المسائل لانهم
 أو ضاعوا طرق الشكر

(والله) ان كان الاديك (مطلبت عند هذا) أي مالا والاشقي فقال الروابي يجوز تقليد المذاهب
 والانتقال اليها بلا تشريط ان لا يجمع بينهما على صورة مخالفة الاجماع كن تزويج بغير صداق
 ولا ولولاشهود ثلث هبة الصورة لم يقل بها أحد وأن يعتقد من قبله الفضل وصولا إلى أهله
 ولا يخلد آسافي عناية ولا يتبع رخص المذاهب وتعقب القرأ في هذا ما نأمن أن يدبر رخص ما يتبع
 فيسقطه الشاقي وهو أربعة مائة ألف الاجماع والقواعد وأنها والمقاس على غير حسن
 متعين فان ما لا تفرع مع ما كلفهم الحماكم فأولئك لا تفرع قبل ذلك وإن أنادى بالرجوع ما فيه سهولة
 على المكلف كقيا كان يوسع أي يكون من قلد المكلف في الماء والاد وان ترك الألفاظ في العقود
 مخالفا لتقويها به وليس كذلك وتعقب الاول بان الجمع المذكور ليس بضار فان ما كلفه لا يضر بل
 من قلد الشاقي في عدم الصدقات ان نكاحه باطل والازم ان تكون أسكبة الشافعية عند ما طلة ولم
 يقل الشاقي ان من قلد المكلف في عدم الشهود ان نكاحه باطل والازم ان تكون أسكبة المالكية بلا
 شهود عند ما طلة قلت لكن في هذا التوجيه نظر غير خلاف وافق ان دقن العبد والروابي على
 اشتراط ان لا يجمع في صورة يقع الاجماع على بطلانها وأدلى الشرط الثالث بان لا يكون ما قلده
 مما يقتضيه الحكم أو وقع واقتصر الشيخ عز الدين بن عبد السلام على اشتراط هذا وقال وان
 كان المأخذ ان يتقاربين جاز والشرط الثاني ان يشرع صدره لتقليد المذکور وعدم اعتقاده لكونه
 متلعا بعبادته من مذهب أهله ودليل هذا الشرط قوة صلى الله عليه وسلم والاثم ما حاك في الصدر فيها
 نصريح بان ما حاك في التمس فقهه اثم اه قلت اما عدم اعتقاده لكونه متلعا بعبادته من مذهب أهله
 فلا يمنعه وأما ان يشرع صدره لتقليد قلنس على اطلاقه كان الحديث كذلك أيضا وهو بلفظ والاثم
 حاك في نفسك وكهت ان يطلع عليه الناس في صحيح مسلم ولفظ والاثم ما حاك في القلب وترد في
 الصدور وان أتاك الناس وأفتوا في مستند أحد فقد قال حافظ الشنق ابن رجب في الكلام على
 هذا الحديث مشرأ إليه باللفظ الاول انه إشارة الى ان الاثم ما ترقى الصدر حواضق وقلنا فلو اضطررنا
 فله يشرحه المصدر ومع هذا فهو عند الناس مستكر بحيث يكرهه عند اطلاعهم عليه وهذا أعلى
 مراتب معرفة الاثم عند الاشتباه وهو ما استكرهه الناس فاعلمه وغير فاعلمه ومن هذا المعنى قول ابن
 سبعون مآل المؤمنين حسناته عند الله حسن ومازما المؤمنين قبيحاته عند الله قبيح ومشرأ إليه
 باللفظ الثاني يعني ما حاك في صدور الانسان فهو وانهم وان افتاء غيره بأنه ليس باثم فهذه مرتبة ثالثة وهو ان
 يكون الشيء مستكرا عند فاعلمه دون غيره وقد جعله أيضا أثما وهذا انما يكون اذا كان صاحبه ممن
 شرح صدره باليمان وكان المقتضى به بغير مدخل أو ميل الى هوى من غير دليل شرعي فأما ما كان مع
 المقتضى بدليل شرعي فالواجب على المستفتي الرجوع اليه والى ما يشرحه صدره وهذا كالرجوع
 الشرعي مثل الفطر في السر والمرض وقصر الصلاة وتحويل ذلك الى ما يشرحه صدره كثير من الجهال
 فهذا الاعتراف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أحبا ما أمر بأعماله على ما يشرحه صدره بعضهم
 فتمتعون من فعله فيغضب من ذلك كما أمرهم بفسخ الخ إلى العمة ففكره من كرهه منهم وكما أمرهم
 بنحر هدهم والتخلل من عمر الخدية ففكره وكرهه ما ضاع له لقرش على ان يرجع من عاصه وعلى
 أن من أتاها منهم برء المالم وفي الجنة خاورد النص به فليس للمؤمن الاطاعة الله ورسوله كما قال تعالى وما كان
 للمؤمن ولا مؤمنة ان يقضى الله ورسوله أمر أن تكون لهم التلوية بهم وفي أبي بلقياس ذلك بان شرح
 الصدر والرضا فان مآشره الله ورسوله بحسب الرضا والإيمان به والله كما قال تعالى فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وأما
 ما ليس فيه نص عن الله ورسوله ولا عن مقتضى بقوله من الصحابة سلف الأمة فاذا وقع في نفس المؤمن

وعقد المسائل وينوها
 وجوهها وذكر ابن الصلاح
 أيضا ما حاصله بتعين تقليد
 الأئمة الأربعة دون غيرهم
 لأن مذاهب الأربعة قد
 انتشرت وعلم تقليد مطلقها
 وتخصيص علمها ونشرت
 فروعا بمختلف مذاهب
 غيرهم فرضى الله عنهم
 وأرضاهم وحشرنا في
 زميرهم أنه رجم ودون في
 الكتاب والله الموفق
 للصواب واليه المرجع
 والمآب وه الحمد لله
 وأطنا وهو حسنا ونم
 الوكيل قاله مؤلفه العبد
 الفقير الى عفو ربه وغفراته

المذهب في قلبه بالامعان المتشدد صديقه بنور المعرفة واليقين من شئ وسلك في صغره طائفة هو خورق وتولم
 يجد من يقف في رخصة الامن معتبر عن رأي هو وعن لاوتق بطله ودينه بل هو معروف باتباع الهوى
 فقبحا رجع المؤمنين الى ما كان في مسدود وان اتفقوا لاما لم يتفقوا وقد قصص الامام اجد علي مثل هذا اه
 بن علي بن محمد بن قورق صفة جواب الفتى وحسنه في نفس المستفي بزمه العمل به فذهب ابن المعمد الي
 ان اول الوجد انه بزمه وتقصه ان الصلاح باله لم يجد بغيره قلت وماذا كره ابن المعمد في سواها
 في شرح الزاهد على مختصر القدوري وعن اجدك الشافعي الصبر عما يقتضيه العقل ما اعتقده
 عن مذهب جله الاخذ بدينه ولم يعمل في خلافه اه وفي رواية ثالثة انه لا يكف عن ان يسكن
 نفسه اليه وفي اصول ابن مفلح الاشهر بزمه بالزمام وقيل وفاته متواقيل ويعمل به وقيل بزمه ان
 طمعه متجاوزا لم يصبه متعبا آخر زمه كالوجع بما كرهه يعني ولا يتوقف ذلك على التزامه ولا يكون
 نفسه الى محنة كما صرح به ابن الصلاح وذكره كراهة الذي يقتضيه القواعد ونصنا المصنف رحمه الله على
 اه لا يشترط ذلك لانها اذا وجد غير ولا فيما اذا وجد كالمسلك الذي عنه في دليل مستلزم انما عني
 المجتهد حتى قال المستفي بزمه في معنى مجتهد في تأخلفها عليه الاول ان ياخذ بعين اليه قلبه منها
 وعندي انه لو اخذ بقول الذي لا يعمل اليه بماز لان عليه وعدمه سواء الواجب تقليد مجتهد وقد فعل
 اصاب ذلك المجتهد او اشأ اه لكن عليه ان يقال ما قدمنا من ان القياس على تعارض الاقضية بالنسبة
 الى المجتهد يقتضي وجوب التصري على المستفي والعمل بما يقع في قلبه انه الصواب فيحتاج العدول
 عنه الى الحواجز بدونه الى جواب ثم في غير ما كتب من الكتب الذهبية المعتبرة ان المستفي ان امضى
 قول المفتي بزمه والا فلا حتى قالوا انما يمكن الرجل قضاها مستفي قضاها فاقبله بحال او امر اول بزمه على
 ذلك حتى اتاه نفسه آخر بخلافه فاعقبه وأما ما لم يجز ان يترك ما اضاف فيه ويرجع الى
 ما اقتضاه الاول لا يجوز بزمه نفس ما اضاف مجتهدا كان او مقفلا لان القائل متعبد بالتقليد كان
 المجتهد متعبد بالاجتهاد ثم كالمجرب المجتهد بنفس ما اضاف فكذلك لا يجوز القائل ان اتصال الاضاه
 عنزة اتصال القضاء واتصال القضاء مع النقض فكذلك اتصال الاضاه هذا ذكر الامام العلائي انه
 قد رجح القول بالانتماء في أحد صورتين احدها اذا كان مذهب غير امامه يقتضي تشديدا عليه
 أو اخذ بالاحتمال كما اذا اختلف المطلق الثلاث على فصل شئ ثم فعله ناسبا او احادها له المعان في عليه
 وكان مذهب امامه الذي يقوله يقتضي عدم الحث بذلك فأقام مع زوجته عاملا به ثم يخرج منه لقول
 من أوقع المطلق في هذه الصورة فانه يستحب الاخذ بالاحتمال والتزام الحث وان ذلك قال اصحابنا ان
 القصر في سفر جاور ثلاثة أيام أفضل من الانعام والاعمال مما اذا كان أقل من ذلك فأفضل احتياطاً
 للسلامة في ذلك والثانية اذا رأى القول بالخالف لمذهب امامه دليلاً صحيحاً من الحديث ولم يجد في
 مذهب امامه جواباً لوقايته ولا معارضا راجحاً عليه اذا المكلف ما مور باتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما
 شرعه ولا وجعته من تقليد من قال بذلك من المجتهدين بمخالفة على مذهب التزم تقليده اه قلت
 وهذا موافق لما استفتاه عن الامام احمد والقدوري وعليه من شئ طائفة من العلماء من ان الصلاح
 وابن جسدان والله سبحانه اهل في تركه تقبل الامام في البرهان (الجماع المحققين على منع العوام
 من تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم) أي بل قال بل عليهم أن يتبعوا مآهبات الائمة (الذين سبوا
 ووضعوا ودقوا) لانهم اوضحوا في النظر وهذا المسائل وينتو لها وجوها بخلاف مجتهد في الصحابة
 فانهم لم يعتبروا في هذا مسائل الاختيار ولم يقررروا لانفسهم اصولاً بل في أساليب الحوادث كلها والافهم
 أعظم وأجمل قدرا وقد روي بوصفهم في الحلة أن مجتهد من سئل عن مسألة فاجاب فيها
 الجواب فقال له السائل ما معناه ما كتبت المسئلة لتحسن أكثر من هذا فقال محمد لو أردنا فقههم لما

عبد الرحمن بن الحسن
 القرشي الاسنوي الشافعي
 عامله الله بطه فرغت من
 هذا الكتاب المبارك فبعد
 فرغ السنة السادسة سنة
 احدى واربعين وسبعائة
 أحسن الله تعالى حاجتها
 وعضاها عنه وصكره
 وابذل في شهر صفر
 سنة اربعين وسبعائة
 وكان تأليفه في المدرسة
 المشاركة الشريفة رحمه
 الله واقفاهم الفاضلة

أدركت عقولنا (وعلى هذا) أي على أن عليهم أن يقلدوا الأعمال كقولنا لهذا الوجه (وإنما
 بعض المتأخرين) وهو ابن السراح (منع تقليد غير الأئمة (الأربعة) أي شيعية ومالكة
 والشافعية وأحاديثهم الله (لأنهم لم يذهبوا بشيء) ينطوي (مسائلهم) وفيهم عمومها
 وغيرهم وطحا إلى غير ذلك (ولم يرد له) أي هذا الشيء (في غيرهم) من المحدثين (الأن
 لا تراضوا أنفسهم) واصل هذا ما امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة لتعذر نقل حقيقة رؤيتهم وعدم
 ثبوت حق الثبوت لا محالة (ومن رغبة قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلافا بين الفريقين
 في الحقيقة بل أن لا يحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم بل تقليد العامة والأغلبية) وقال أيضا واضح
 عن بعض الصائبة مذهب في حكم من الأحكام لم يجر مخالفتها إلا جليل أو دفع من دليله هنا. وقد
 تعقب منهم أصل الوجه لما لا يلزم من سر هؤلاء كذا وجوب تقليدهم لأن من بعدهم جمع
 وشبه ذلك لا يمكن أكثر ولا يلزم وجوب اتباعهم بل التماثل في العمل أو منهم ولو كانوا تقليد
 الصائبة لكان عليهم من الشقة عليهم من تعطيل معاشهم وغير ذلك ما لا يخفى. وأيضاً كما قال ابن
 السبكي بطريق المذهب الصائبة احتمالات لا يمكن العمل بها من التقليد ثم قد يكون الاستدلال
 الصائبة لأعيان شروط الأئمة. وقد يكون الإجماع انعقد بعد ذلك القول على قول آخر. ويمكن أن
 تكون الواقعة المعنى ليست الواقعة التي أمضى فيها الصائبة وهو ظن أنها لا تزال الواقعة على
 الواقع من أدق وجوه الفقه وأكثرها غلطا. وبالحجة القول بأن العامة لا تأمل لتقليد الصائبة قريب
 من القول بأنه لا تأمل العمل بأداة الشرع إلا لأن قوله حجة فهو ملحق بقول الشارع وأما لا في علو
 المرتبة يكاد يكون حجة فانتاع تقليد ملوكهم لا لزوم فلا يلزم أن قال المصنف (وهو) أي
 هذا المذکور (صحيح) بهذا الاعتبار والأعموم أنه لا يشترط أن يكون السند مذهب مدون وأنه
 لا يلزم أحد أن يتجه بذهب أحد الأئمة بحيث يأخذ بأقواله كما هو بدع أقوال غيره كالمذهب ما بلغ
 من هذا. ومن هنا قال القرافي انعقد الإجماع على أن من أسلم أنه أن يتقدم من شاعن العلماء بغير هجر
 وأجمع الصائبة رضى الله عنهم أن من استغنى أباهم وأجرهم فلهما ما لم يستغنى أباهم ويعلم أن
 جبل وغيرهما يعمل بقوله ما من غير تكفر في ادعى دفع هذين الإجماعين فلهما الدليل هذا. وقد تكلم
 أنساب للذهاب في فضل أئمتهم قال ابن المنير وأحق ما يخالف في ذلك ما قالت أم الكلمة عن بنينا شككهم
 أن كنت أعلم أنهم أفضلهم كالمقنة المرفعة لا يدري أين طرفاها فليس واحد منهم إذا تخبر بالنظر
 إلى خصائصه لا إلى وفتى الزمان لما شره دون استيعابها وهذا صميم المصنف على التبعين فإنه لم يقبل
 ذلك على الفضل لم يبق فيه فضل لفصيل غير عليه. وإلى ضيق الأذهان عن استيعاب خصائص الفضل
 جاءت الإشارة بوجه تعالى وما نرى من آية إلهي أكبر من اختياره بوقاهة أعلم أن كل آية أذبح النظر إليها
 قال الناطقي أكبر الآيات والاختصاص في آية من أن يكون كل من جملة أكبر من الاختيار بكل اعتبار
 والاتساق الإضافية والفضولية. والمحصل أن هؤلاء الأربعة انخرطت بهم العادة على معنى الكرامة
 غلبة من الله تعالى بهم أفاضت أحوالهم بأحوالهم ثم اشتبهوا مذهبهم في الأمر الظاهر واجتماع
 القلوب على الاختيار دون ما سواها لا قبلا على عمرا الأعصار مما يشهد به صلاح طوبى لهم وجعل
 سريرتهم ومضاعفة ثبوتهم ورفعة درجتهم قد مداهم الله تعالى برحمته وأعلى مقامهم في بحر موحدة
 بجنه وخبرنا معهم في زمرة تبييننا محمد وعترته وصحابته وأئمتنا أصحابهم وداركاته. وقد ستم
 المستفاد الكتاب بقرينة صحيح تفادى لاجتنابه والتمسك على ما أولى ولا يجد صحتة في الآخرة والأولى
 واقفا المسؤل في أن يوفى نعمته وتواها ويزكها السخبر من زكاتها لله ولها ومولاها وإن يقم الشهودها
 وسبب أعمالها ووجع هواها وأن يحسب لنا في الدارين العواقب ويتقدم على عيانهم ما يحصل

المعزية جاهد الله وما
 بلاد الإسلام المهم فكما
 أرسدت إلى أشدائه
 وأعتت على انتاله فاجله
 خالصا بجهك موجبا
 القونا نيك وانفع مدونه
 وكاتبه والناظر إليه
 وبجميع المسلمين وسلاوة
 وسلامته على سيدنا
 محمد وآله أجمعين
 والحمد لله رب
 العالمين

المواهب في وليكن هذا آخر الكلام في شرح هذا الكتاب والمكتسب من فضيل نوري الالباب
والواقفين على ما عايناه العبد الضعيف من الحب الخالص في شرب حفاضة الله وتوضيح معاديه وموارده
أولاد ومن دعا بهم المستجاب في وقتهم المستطاب بخضعة التواضع وحسن المياد وأمن
بمحصول ما عاينته فحسب محبوبة العباد الالهية ومساعدة التوفيق في سلوك سوا الطريق بين
الصدق والتدقيق في عوامض يحاورها كثير من الأفكار وخفايا يصغر عن كشف أسرارها
نواقب الاقطار مع انصاف لمسامحة وتيسير لمستحباته وتلخيص لمعقولاته وتوضيح لأقواله
منقولاته قرينة على ما مقبولة لدى شرب حفاضة وجهته في الدارين من حفظه وعذابه وذريته
الحريصه والناس في داروايه في مساجد الفضل العظيم والكرم العليم لا الغيرة ولا يري
الإكرامه وغيره وأن يصغر لنا ولو الدنيا ولو شايخنا ولو الأعداء ولو جميع المسلمين وسلام
على المرسلين وأعددهم رب العالمين وصلى الله على من لا نبى بعده وسلم آمين

﴿ صور غبط المصنف في أصل أصل أصله القول منه مسامحة ﴾

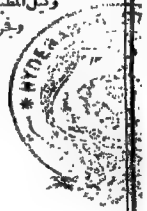
وقد فخرت بهذا السفر المبارك من الرادائي البياض على يد مؤلفه العبد الفقير إلى الله سبحانه
ذو الكرم الجزيل والوعد الوفي محمد بن محمد بن الحسن بن سليمان بن عمر بن محمد الشهير بابن
أمير حاج الخليل المصطفى عاملهم الله بطفه المبلى والتقى وغفر لهم ولجميع المؤمنين وكان بحاج في يوم
الخميس خامس شهر جمادى الأولى من سنة تسع وسبعين وبمعاينة أحسن الله تفضله في خور عافية
بالمدسة الحسنية النورية زعم اللهوا فقهها بطلب الفروسة لازالت رايات الاعادى لها منكروسة
ولا رحبت رباعها بالفضائل والبركات مأنوسه والحلقه وحده وصلى الله على من لا نبى بعده وسبنا
الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

﴿ يقول المتوسل بجواه المصطفى الفقير إلى الله تعالى محمود مصطفى خادم التصحيح يدار
الطباعه أدام الله سالكه سبيل السنة والجماعة ﴾

الحمد لله الذي ثبت فروج دونه المبر من وصمة العوج بثوابت الاصول وحسان الدلائل والاطمح
ومضنا النظر في غوامض آياته تفصيلا واجالا فشهدنا وحدانيته ذاتا وصفات واقفالا والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خير الانام الفضل بالاجماع على سائر البشر من بين انخاص والعالم من
تأسست قوانين نبوته على أوضاع الدلالات وأوضعت دعائم مقبلة على أهدر المجهزات وعلى أنه
وأصحابه الذين كلهم الدين ودام لهم إلى يوم الجمع العز والتمكين أما بعد فقد قدم طبع هذا
الكتاب النامي في التحقيقات الجامع لما تفرق في غيره من دقائق التدقيقات الذي عنت له وجوده
الاسفار ومابت في تحصيل الجهادة الصادق والتفان الموضي لما أشكل من تحصيل الامام العالم
الذي لا يشركه في الفضائل مشارك ولا راجحه فيها منهم على الاعلام الكمال بن الهمام الصائد
راغبه مشوارده المقصد لطالبه أو ابده المصدق للزعمان من مباحثه كل غريب المنقوب
للمذاق من نفائسه كل حبيب الفائق بلطف اشارته الشائق رقيق عبارته حتى أعجب به الناقد
الصبر المسي بالتقرير والتحجير لعلم العلماء واسطة عقد الفضلاء حفاضة المحققين وخاتمة المدققين
الامام الخطير والعلامة التحرير من هوله زمانه كالتاج الفضائل الشهير بابن أمير حاج وقد

وضع بهامش هذا الكتاب الاخذ بقول ذوي الالباب شرح الامام الذي لا يبارى في راعته ولا
 يجارى في فصيح عبارته الخاتمة تصديق في مقام القليل الانوري العالم العلامة في حال الدين
 الانسوي المسمى بهذا الشرح نهاية السؤل في شرح محتاج الوصول الى علم الاسؤل فيفاضل
 المشتهر في المشارق والمغارب باعلى الاوصاف واجل المناقب من هو رتبة الفضائل ناوي العلامة
 المعروف بالقاضي البضاوي أسكن الله الجميع فرديس الجنة وأجل أرواحهم من فضل الله عليه وعلى ذمة
 المؤمنين المكرمين الكردية المساجدين الاحمديين * حضرت شكر الله أفندي كان الله معنا
 في جامع سيدو سيدي و حضرت الفضائل الشبل الذي الشيخ الاجل فرج الله ركني بحضرة الله
 جميعا في الفردوس بلا مشقة عذاب بحمد النبي صلى الله عليه وسلم وآله والاصحاب في عهد
 الحضرة الخلدوية وظل الطلعة البهية المحفوظ من مولا معين عنايته المؤيد بياهرهيته وسطوته
 المحفوظ بالبيع الثاني الخلدوي الاعظم عباس علي باشا الثاني ادام الله لنا أيامه ووالى علينا
 زعامه وأقر عينه بولي العهد وحملته قرن الجود والسعد وكان هذا الطبع الجليل والوضع الباهر
 الجليل بالمطبعة العاصره بيولا في مصر القاهرة يتطرق من عليه مكارم أخلاقه تنبي سعادة
 وكيل المطبعة محمد بك حسني وقد تدبر من هذا الطبع بدرة وانيل صبه
 وبقره في شهر جادى الثانية في العام الثامن عشر من القرن
 الرابع عشر من هجرة سيد البشر عليه أفضل
 الصلاة وأتم السلام مالا يحدر التمام

وطاع مسكن
 انضمام



٥٠٤٤	١٩
الف ١٩	

